

حاشية الشهاب

المسماة

عناية القاضي وكفاية الراضي

للْقاضي شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن محمد الخفاجي

المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ

على

تفسير البيضاوي

الإمام أبي سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد

المتوفى ٦٩١ هـ

صنّعه وخرّج آياته وأحاديثه

الشيخ عبد الرزاق المهدي

الجزء الثامن

المحتوى:

من أول سورة يس - إلى آخر سورة الطور

منشورات

محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تضخيد الكتاب كاملاً أو جزءاً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٢٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohatory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة يس

مكية، وعنه عليه الصلاة والسلام: «يس تدعى المعمة تعم صاحبها خير الدارين والدافعة والقاضية تدفع عنه كل سوء وتقضي له كل حاجة وأبها اثنا وثمانون».

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يس﴾ كالم في المعنى والإعراب وقيل معناه بإنسان بلغة طيء على أن أصله يا

سورة يس

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مكية) لم يستثن منها قوله وتكتب ما قدموا وآثارهم بناء على أنها نزلت في بني سلمة من الأنصار لما أرادوا الانتقال من دورهم لجوار مسجد رسول الله ﷺ، وقد قال أبو حيان في البحر أنه ليس بقول صحيح ولا يرد عليه أنه أخرجه الترمذي، والحاكم ولفظه كانت بنو سلمة في ناحية المدينة فأرادوا الثقلة إلى قرب المسجد فنزلت هذه الآية فقال ﷺ: «إِنَّ آثَارَكُمْ تَكْتُبُ»^(١) فلم ينتقلوا لأن الحديث المذكور معارض بما في الصحيحين أن النبي ﷺ قرأ لهم هذه الآية، ولم يذكر أنها نزلت فيهم وقراءته لا تنافي تقدم النزول وهذا مراد أبي حيان لا أنه أنكر أصل الحديث كما توهم، وكذا ما قيل إن قوله وإذا قيل لهم أنفقوا مما رزقكم الله نزلت في المنافقين فتكون مدنية فإنه لا صحة له أيضاً والمعمة بضم الميم وكسر العين المهملة، وبعدها ميم مشددة بوزن المهمة لأنها تعم صاحبها بخير الدارين وما ذكره ظاهر وقد مر أن أسماء السور توقيفية، فإن قلت فعله عم لا أعم فكيف قيل معمة قلت قال ابن سيده: يقال عم بمعروفه ولم المتاع فهو معتم وملتم بضم الميم وكسرها، ولم يقولوا عام ولا م على القياس ولا نظير لهما.

(١) أخرجه الترمذي ٣٢٢٦ والحاكم في «المستدرک» ٤٢٨/٢ - ٤٢٩ والواحدي في «أسباب النزول» (٧٢٠) كلهم من حديث أبي سعيد الخدري. قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من حديث الثوري وأبو سفيان هو طريف السعدي.

وقال الحاكم: صحيح عجيب من حديث الثوري، وقال الذهبي: تفرد به إسحاق الأزرق عنه. صحيح. اهـ.

قلت: في تصحيح هذا الحديث نظر حيث إن في إسناده عند الحاكم. سعد بن الطريق قال الحافظ في التقريب: متروك. تقريب ٢٨٧/١ ورماه ابن حبان بالوضع.

وقال الحافظ في التقريب طريف السعدي ضعيف [تقريب ٣٧٧/١] وله ترجمة في المجروحين لابن حبان [٣٧٧/١] وقال الحافظ بن كثير معلقاً على حديث مثله رواه البزار: فيه غرابة من حيث ذكر نزول هذه الآية والسورة بكاملها مكية فالله أعلم. اهـ.

أنيسين فاقصر على شطره لكثرة النداء به كما قيل من الله في أيمن الله، وقرئ بالكسر كجبر وبالفتح على البناء كأين أو الإعراب على اتل يس أو بإضمار حرف القسم، والفتحة لمنع الصرف وبالضم بناء كحيث أو إعراباً على هذه يس وأمال الياء حمزة والكسائي وروح وأبو بكر وأدغم النون في واو ﴿وَالْقُرْآنَ الْكَبِيرَ﴾ ابن عامر والكسائي وأبو بكر وورش ويعقوب وهي واو القسم أو العطف إن جعل يس مقسماً به ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ لمن الذين أرسلوا ﴿عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ وهو التوحيد والاستقامة في الأمور ويجوز أن يكون على صراط خبراً

قوله: (وأيها اثنان وثمانون) وفي عدد أثر ثلاث وثمانون كما في كتاب العدد للداني ولا خلاف بينهما، وإنما الخلاف في يس هل يوقف عليها لأنها آية برأسها أم لا. قوله: (كالم في المعنى والإعراب) فتجري فيه الوجوه السابقة في سورة البقرة مفصلة حتى كونها حرفاً مقطعة من أسماء الله فما قيل إنه لم يقل به هنا خطأ، وقوله وقيل معناه يا إنسان قبل ما كان مصغراً كما سيصرح به بعده لأن تصغيره هنا ليس فيه معنى زائد عليه لأن الظاهر أنه للشفقة والمحبة كما يقال يا بني كما سيأتي. قوله: (على أن أصله يا أنيسين الخ) تبع في هذا ما في الكشاف، وقد اعترض عليه أبو حيان بأن المنقول عن العرب في تصغير إنسان أنيسيان بياء قبل الألف لا نعلمهم قالوا غيره وهو دليل على أن الإنسان من النسيان، وأصله أنسيان فلما صغر ردّه لا صلة التصغير مع أنه لا بد من بنائه على الضمة حينئذ وأيضاً التصغير لا يجوز في أسماء الله والأنبياء بل الأمور المعظمة، ولذا لما قال ابن قتيبة في مهيمن أنه مصغر مؤيمن أبدلت همزته هاء قالوا إنه قريب من الكفر، وهذا كله غير وارد لأن من يقول أنيسيان على خلاف القياس، وهو الأصح لا يلزمه فيما غير منه أن يقدّره على خلاف القياس، وهو لم يلفظ به حتى يقال له نطقت بما لم تنطق به العرب بل هو أمر تقديري فإذا قال المقدّر مفروض عندي على القياس هل يتوجه عليه السؤال، وأما بناؤه على الضم فلا كلام فيه فلعل من فسره به يقرؤه بالضم على الوجوه فيه وإما أن التصغير ممنوع فيه فهو إنما يمتنع منا وأما من الله فله أن يطلق على نفسه وخلقه ما أراد ويحمل حينئذ على ما يليق كالتعظيم، والتحيب ونحوه من معاني التصغير كما قال ابن الفارض رحمه الله:

ما قلت حبيبي من التحقير بل يعذب اسم الشخص بالتصغير

وأما القول بأن الميثب مقدّم على النافي فكلمة حق أريد بها باطل لأن ابن عباس رضي الله عنه لم يقل إن أصله ذلك وإنما فسره به وهذا من تصرفاته. قوله: (كما قيل الخ) التنظير في مجرد الاقتصار على بعض الكلمة وأيمن كلمة قسم، وتفصيله في النحو وقوله كأين فإنه حرك للساكين وفتح للخفة ومنع الصرف وموجب البناء تقدّم في البقرة تفصيله، ويجوز أن يكون الفتح لنصبه بعد حذف حرف القسم، وقوله إن جعل يس مقسماً به لثلا يتوالى قسمان على مقسم عليه وفيه ما مرّ، والحكيم إما استعارة أو تجوز في الإسناد على ما مرّ فتذكر. قوله: (لمن الذين أرسلوا على صراط مستقيم) يشير إلى أن قوله على صراط ظرف لغو متعلق بالمرسلين ولما كان اسم الفاعل والمفعول يعمل بالحمل على الفعل أبرزه لذلك وللإشارة إلى أنه ليس المراد به ها

ثانياً أو حالاً من المستكن في الجار والمجرور وفائدته، وصف الشرع صريحاً بالاستقامة، وإن دل عليه لمن المرسلين التزافاً ﴿تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ خبر محذوف والمصدر بمعنى المفعول، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص بالنصب بإضمار أعني أو فعله على أنه على أصله، وقرئ بالجرّ على البدل من القرآن ﴿لِنُنذِرَ قَوْمًا﴾ متعلق بتنزيل أو بمعنى لمن المرسلين ﴿مَا أَنْذَرَ آبَاؤُهُمْ﴾ قوماً غير منذر آباؤهم يعني آباءهم الأقربين لتطاول مدة الفترة

الحال أو الاستقبال مع التصريح بأن ال فيه موصولة قوله: (وهو التوحيد) فسره به لأنه الجادة المسلوكة للأنبياء والعقلاء، والمراد بالأمر نوع الأحكام الشرعية الفرعية وقوله خبراً ثانياً والأول لمن المرسلين وفيه ضمير له ﷺ فيجوز أن يكون هذا حالاً منه أو من عائد الموصول المستتر في اسم الفاعل، وفيه وجوه آخر ككونه حالاً من نفس المرسلين أو من الكاف على رأي من يجوزه من المبتدأ. قوله: (وفائدته وصف الشرع الخ) أي على الوجوه كلها فإن كل مرسل سالك للطريق المستقيم في عقيدته، ونهج شريعته يعني أنه وصف له بأنه من رسل الله ولشريعته التي أرسل بها بأنها طرق الرسل كلهم من قبله، ولذا لم يقل إنك رسول مع أنه أخصر وأدل على المقصود لدلالته على ما ذكر على أبلغ وجه كما مرّ وهو على الوجوه ولا وجه لتخصيصه بغني الأول بناء على أنه من جملة الصلة المعينة للموصول، وهي إنما تتم به فلا حاجة إلى بيان الفائدة فيه، وهو غير مسلم فإن إرسال الرسل إنما يكون بالعقائد والشرائع الحقّة فالإرسال يدل على ما ذكر التزاماً لا نصاً نعم تخصيصه بكونه خبراً لأنه محط الفائدة له وجه لكنه فصل بين العصا ولحائتها وذكر في الكشف وجهاً آخر تتم به الفائدة والدلالة على ما يدل عليه ما قبله بجعل التنكير للتعظيم حيث قال وأيضاً فإن التنكير فيه دال على أنه أرسل من بين الصراط المستقيمة على صراط المستقيم لا يكتنه وصفه يعني أنه هاد ومرشد إلى أكمل الشرائع وأتمها أصولاً وفروعاً كما أشار إليه شراحه وهذا شيء لم يعلم مما قبله فمن زعم أنه من نتائج أفكاره فقد جلب التمر إلى هجر. قوله: (خبر محذوف) أي هو والضمير للقرآن، وقد تجوز فيه أن يكون خبر يس إن كان اسماً للسورة أو مؤولاً بها والجملة القسمية معترضة، والقسم لتأكيد المقسم عليه والمقسم به اهتماماً فلا يقال إن الكفار ينكرون القرآن فكيف يقسم به لإلزامهم كما مرّ، وقوله والمصدر بمعنى المفعول أو يجعل عين التنزيل مبالغة وفعله المقدر على النصب نزل، وقوله على أصله أي معناه الأصلي وهو المصدرية لا مؤولاً باسم المفعول والجر على البدلية من القرآن وكونه وصفاً بالمصدر على خلاف الظاهر ولذا لم يذكره. قوله: (أو بمعنى لمن المرسلين) أي أرسلت لتنذر الخ لأن كونه بعض المرسلين يدل على أنه أرسل، ولم يجعله متعلقاً بالمرسلين وإن جاز صناعة لأن المرسلين لم يرسلوا الإنذار هؤلاء بل لإنذار أمهم فلو علق به احتاج إلى تكلف. قوله: (غير منذر) بصيغة المفعول المنون وآباؤهم نائب فاعل فما نافية والجملة صفة قوماً مسندة تلك الجملة إلى الرسول، والمفعول الثاني محذوف أي عذاباً لقوله: ﴿إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا﴾ [سورة النبأ، الآية: ٤٥] فما يحتمل أربعة أوجه الثانية والموصولية والموصوفة والمصدرية

فيكون صفة مبينة لشدة حاجتهم إلى إرساله أو الذي أنذر به أو شيئاً أنذر به أبائهم لا بعدون فيكون مفعولاً ثانياً لتنذر أو إنذار آبائهم على المصدر ﴿فَهُمْ غَفْلُونَ﴾ متعلق بالنفي على الأول أي لم يندروا فبقوا غافلين أو بقوله: إنك لمن المرسلين على الوجوه الأخر أي أرسلتك إليهم لتنذرهم فإنهم غافلون ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ﴾ يعني قوله: لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ لأنهم ممن علم الله أنهم لا يؤمنون ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِيهِ أَشْقِيَهُمْ أَغْلَالًا﴾ تقرير لتصميمهم على الكفر والطبع على قلوبهم بحيث لا تغني عنهم الآيات والنذر بتمثيلهم بالذين غلت أعناقهم ﴿فَوَيْلٌ لِّلِ الْآذِقَانِ﴾ فالأغلال واصلة إلى أذقانهم فلا تخليهم يطأطؤون رؤوسهم له ﴿فَهُمْ مُّقْمَحُونَ﴾ رافعون رؤوسهم غاضون

والإنذار التخويف أو الإعلام والمراد به الأول، ويجوز إرادة الثاني أيضاً ولما كان بين هذا التوجيه والتوجيه الآخر الدال على إنذار آبائهم وبين قوله، وإن من أمة إلا خلا فيها نذير منافاة بحسب الظاهر وجهه بأن المراد أبائهم الأقربون دون الأبعدين فإن إسماعيل عليه الصلاة والسلام أنذرهم وبلغهم شريعة إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وقد كان منهم من تمسك بشرعه وإن اندرس على تطاول المدد، وأما عيسى ﷺ فلم يرسل إليهم على المشهور فلا يقال إن هؤلاء لم يندروا مطلقاً بنا على أحد الأقوال في أهل الفترة وفي التعليل كلام مَرَّ. قوله: (فيكون صفة مبينة لشدة حاجتهم إلى إرساله) فإنه بين أظهرهم وهم قوم لم يبلغهم ولا آباءهم الأذنون الدعوة بخلافه على الوجه الآتي فإنه ليس صفة ولا دلالة فيه على ما ذكر وهذا لا ينافي قوله وإن من أمة إلا خلا فيها نذير كما مر لأن أمة العرب خلا فيها نذير فالأمة أهل العصر جميعهم، وأما عيسى عليه الصلاة والسلام ورسل أهل الكتاب فكانت بعثتهم مخصوصة ببني إسرائيل إذ عموم الرسالة مخصوص ببينا ﷺ. قوله: (أو الذي الخ) فما موصولة أو موصوفة، وقوله الأبعدون إشارة إلى التوفيق بين التوجيهين، وقوله أو إنذار الخ فما مصدرية وهو مفعول مطلق والمنذر به العذاب. قوله: (متعلق بالنفي) أي تعلقاً معنوياً لتفرعه عليه وتسببه عنه فالفاء داخلة على المسبب وإذا لم تكن ما نافية فهي داخلة على السبب فهي تعليلية، وهو متعلق بقوله لمن المرسلين ويجوز تعلقه به على الأول أيضاً ويجوز تعلقه بقوله لتنذر على الوجوه وجعل الفاء تعليلية، والضمير لهم أو لأبائهم وحق بمعنى ثبت ووجب، وقوله لأملأن الخ مجمل والمراد ممن مات على الكفر منهم فإنهم محكوم عليهم بدخول جهنم. قوله: (لأنهم ممن علم الله أنهم لا يؤمنون) قيل عليه إنه على مذهب الأشاعرة من جعل العلم علة ويلزمه الجبر وأما على مذهبنا فذلك لاختيارهم الكفر وإصرارهم عليه، وقد منعوا كون العلم الأزلي علة وجعلوا علمه تابعاً للمعلوم مسبباً عنه، ولذا قال في الكشاف يعني تعلق بهما هذا القول وثبت عليهم ووجب لأنهم ممن علم الله أنهم يموتون على الكفر فجعل تعلق هذا القول مسبباً عن موتهم على الكفر، وعكسه المصنف فقال لأنهم ممن علم الخ أي لاختيارهم الكفر وكسبهم والإصرار عليه فليس العلم علة مستقلة عندهم حتى يلزم الجبر بل لاختيارهم وكسبهم مدخل فيه على ما قرر في أفعال العباد كما فصل في علم الكلام. قوله:

أبصارهم في أنهم لا يلتفتون لفت الحق ولا يعطفون أعناقهم نحوه ولا يطأطؤون رؤوسهم له ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَكَّاءً وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهْمًا لَا يُبْصِرُونَ﴾ وبمن أحاط بهم سدان فغطى أبصارهم بحيث لا يبصرون قدامهم ووراءهم في أنهم محبوسون في مطمورة الجهالة ممنوعون على النظر في الآيات والدلائل، وقرأ حمزة والكسائي وحفص سداً بالفتح، وهو لغة فيه وقيل ما كان بفعل الناس فبالفتح وما كان بخلق الله فبالضم وقرئ

(تقرير لتصميمهم على الكفر الخ) أي مجموع استعارة تمثيلية فشبههم في عدم التفاتهم إلى الحق وعدم وصولهم إليه بمغلول بين سدين لا يلتفت، ولا ينظر لما خلفه وما قدامه وفي التيسير جمع الأيدي إلى الأذقان بالأغلال عبارة عن منع التوفيق حين استكبروا عن الحق لأن المتكبر يوصف برفع العنق والمتواضع بضده كما في قوله: ﴿فظلت أعناقهم لها خاضعين﴾ [سورة الشعراء، الآية: ٤] وفي الانتصاف تصميمهم على الكفر مشبه بالوضع في الأغلال واستكبارهم بالأقماح وهي إلى الأذقان تنمة للزوم الأقماح وعدم الاعتبار بالأمم الخالية والتفكر في العواقب الآتية بالسدين من خلف، وقدام فيكون فيه تشبيه متمدد والتمثيل أحسن منه، وإنما اختير هذا لأن ما قبله وما بعده في ذكر أحوالهم في الدنيا ويؤيده ما روي في بعض التفاسير، وذكره المصنف من أن سبب نزول هذه الآية أن أبا جهل لعنه الله حلف لئن رأى محمداً يصلي ليرضخن رأسه فأتى ومعه حجر فلما رفعه لصقت يده بالحجر وثلت يده فلما عاد رجع كما كان، أو هو رجل من بني مخزوم وقع منه مثله وجعله أبو حيان لبيان أحوالهم في الآخرة على أنه حقيقة لا تمثيل فيه فورد عليه أنه يكون أجنياً في البين، وتوجيهه بأنه كالبيان لقوله: ﴿حق القول على أكثرهم﴾ لا يلائم ما فسره به المصنف لأنه وعيد قبل الوقوع أيضاً، وقوله بتمثيلهم متعلق بتقرير وفي نسخة بتشبيهم، وقوله في أنهم الخ متعلق بتمثيلهم وفت بكسر اللام وسكون الفاء بمعنى جانب لا النظر كما توهم وهو منصوب على نزع الخافض، ويطأطؤون بمعنى ينكسون ويخفضون، وقوله له كما في بعض النسخ أي لأجل الحق فمن قال إنه سهو فقدسها. قوله: (وبمن أحاط بهم سدان الخ) إشارة إلى أن قوله وجعلنا الخ تمثيل آخر لا أنه تمثيلات آخر متعددة ولا المجموع تمثيل واحد كما يتوهم من التقرير السابق والجار، والمجرور متعلق بتمثيلهم أيضاً ولا حاجة إلى اعتبار تعلقه به بعد تعلق الأول لأنه معطوف وكذا قوله في أنهم الخ وقوله فغطى بالبناء للمجهول أو للمعلوم والضمير لله والمطمورة حبس مظلم تحت الأرض، وأصله حفرة يجعل فيها الطعام وفي مطمورة الجهالة استعارة مكنية وتخيلية ومن بين أيديهم ومن خلفه قدامهم ووراءهم كناية عن جميع الجهات، ووجه الشبه فيهما عقلي في المشبه حسي في المشبه به وهو في الحقيقة عدم القدرة على فعل ما ينبغي لهم فهو مشترك بينهما لكنه تسمح فذكر المقصود من عدم التفاتهم، وممنوعيتهم كما في قوله كلام كالعسل في حلاوته كما قرر في المعاني فلا يتوهم أن ما ذكر لا يصلح وجهاً للشبه لعدم اشتراكه إذ المغلول قد يكون ملتفتاً للحق فتأمل. قوله: (وقيل ما كان بفعل الناس الخ) مر

فأغشيناهم من العشاء، وقيل: الآيتان في بني مخزوم حلف أبو جهل أن يرضخ رأس النبي ﷺ فاتاه وهو يصلي ومعه حجر ليدمغه فلما رفع يده انثنت إلى عنقه ولزق الحجر بيده حتى فكوه عنها بجهد فرجع إلى قومه فأخبرهم فقال مخزومي آخر: أنا أقتله بهذا الحجر فذهب فأعمى الله بصره ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ سبق في الفترة تفسيره ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ﴾ إنذاراً يترتب عليه البغية المرومة ﴿مَنْ آتَبَعَ الذِّكْرَ﴾ أي القرآن بالتأمل فيه والعمل به ﴿وَحَشَى الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ﴾ وخاف عقابه قبل حلوله ومعانيته أهواله أو في سريرته، ولا يغتر برحمته فإنه كما هو رحمن منتقم قهار ﴿فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى﴾ الأموات بالبعث أو الجهال بالهدايا ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا﴾ ما أسلفوا من الأعمال الصالحة والطالحة ﴿وَأَنزَلْنَاهُمْ﴾ الحسنة كعلم علموه، وحبس وقفوه والسيئة كإشاعة باطل وتأسيس ظلم ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ يعني اللوح المحفوظ ﴿وَأَضْرَبَ لَهُمْ﴾ ومثل لهم من قولهم هذه الأشياء على ضرب واحد أي مثال واحد وهو يتعدى إلى مفعولين لتضمنه معنى الجعل وهما ﴿مَثَلًا أَحْصَبَ الْقَرْيَةَ﴾ على حذف مضاف أي اجعل لهم مثل

تفصيله في سورة الكهف، وأن الخليل قال المضموم اسم والمفتوح مصدر والعشاء بالمهمله ضعف البصر وعلى هذا القول كل من لآيتين في رجل مخزومي واحد والجمع على طريقة قولهم بنو فلان فعلوا كذا والفاعل واحد منهم وعلى القراءة الأولى فيه مضاف مقدر أي أعشينا أبصارهم، كما أشار إليه بقوله يغطي أبصارهم، وقوله الآيتان الخ رواه ابن إسحق في السير وأبو نعيم في الدلائل، وله أصل في البخاري وبنو مخزوم بطن من قريش ومنهم أبو جهل لعنه الله، والرضخ بالضاد والخاء المعجمتين الكسر بحجر كبير والدمغ شجة تبلغ الدماغ، وقوله وسواء الخ لم يورده بالفاء مع ترتبه على ما قبله إما تفويضاً لذهن السامع أو لأنه غير مقصود هنا. قوله: (إنذاراً يترتب عليه البغية) بكسر الباء وهي المقصود المطلوب قيده به ليصح الحصر ولثلاثا ينافي قوله لتندثر قوماً الخ، وقوله اتبع الذكر إما بمعنى يتبع الذكر أو بمعنى ينفع إنذارك أو المراد إنذار عما يفرض من المؤمنين فلا يلزم تحصيل الحاصل كما توهم، وقوله خاف عقابه ففيه مضاف مقدر، وقوله قبل حلوله الخ تفسير للغيب على أنه حال من المضاف المقدر أو من الرحمن، وقوله أو في سريرته أي في قلبه وما يضمرة فيه مما لا يطلع عليه الناس فهو حال من الفاعل لأنه في العلانية رياء وقوله ولا يغتر برحمته إشارة إلى وجه التعبير بالرحمن هنا دون القهار مع أنه قد يتوهم أنه المناسب للمقام. قوله: (الأموات بالبعث) فهو على حقيقته والضمير لإفادة الحصر أو للتقوية وهو استثناء، وقوله أو الجهال بالهداية لاستعارة الموت والحياة لهما كما مر، وهو تعليل لما قبله والضمير للحصر أو التقوية أيضاً فلا وجه للفرق بينهما وحبس بمعنى وقف وتفوه لأنه يحبس على ما وقف له، وقوله اللوح الخ فسر أيضاً بعلمه الأزلي. قوله: (من قولهم هذه الأشياء الخ) قد مر تفصيله في سورة البقرة وأن ضرب اعتماله وأنه هل يتعدى لمفعول أو مفعولين والمثل هنا بمعنى القصة الغريبة، وقوله أي أجعل لهم مثل أصحاب

أصحاب القرية مثلاً، ويجوز أن يقتصر على واحد ويجعل المقدر بدلاً من الملفوظ أو بياناً له، والقرية انطاكية ﴿إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ بدل من أصحاب القرية والمرسلون رحل عيسى عليه الصلاة والسلام إلى أهلها، وإضافته إلى نفسه في قوله: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾ لأنه فعل رسوله وخليفته، وهما يحيى ويونس، وقيل غيرهما ﴿فَكَذَّبُوهُمَا فَعَبَّوْا وَكُفَرُوا﴾ فقرأ أبو بكر مخففاً من عز ما ذا غلبه وحذف المفعول لدلالة ما قبله عليه، ولأن المقصود ذكر المعزز به ﴿يَسَّالِكِي﴾ وهو شمعون ﴿فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ﴾ وذلك إنهم كانوا عبدة أصنام فأرسل إليهم عيسى عليه الصلاة والسلام اثنين فلما قربا من المدينة رأيا حبيباً النجار يرعى غنماً فسألتهما فأخبراه فقال: أمعكما آية فقالا: نشفي المريض، ونبرئ الأكمه والأبرص، وكان له ولد مريض فمسحاه قبراً فآمن حبيب وفشا الخبر فشفي على أيديهما خلق كثير وبلغ حديثهما إلى الملك وقال لهما: لنا إله سوى آلهتنا فالأنعم من أوجدك وآلهتك قال حتى أنظر في أمركما فحبسهما، ثم بعث عيسى شمعون فدخل متنكراً وعاشر أصحاب الملك حتى استأنسوا به وأوصلوه إلى الملك فأنس به فقال له يوماً: سمعت أنك حبست رجلين فهل سمعت ما يقولانه قال: لا فدعاهما فقال شمعون: من أرسلكما قال: الله الذي خلق

القرية الخ إشارة إلى أن مثلاً مفعول ثان، وقوله ويجوز الخ على القول بأنه متعدي لواحد فمثل أصحاب القرية يدل من مثلاً بدل كل من كل أو عطف بيان على لقول بجواز اختلافهما تعريفاً وتنكيراً أو المقدر مفعول وهذا حال. قوله: (بدل من أصحاب القرية) أي بدل اشتمال أو ظرف للمقدر، وجعله بدل كل على أن المراد بأصحاب القرية قصتهم وبالظرف ما فيه تكلف ما لا داعي له وقال جاءها دون جاءهم إشارة إلى أنهم أتوهم في مقرهم. قوله: (والمرسلون رسل عيسى عليه الصلاة والسلام الخ) قيل عليه إنه ينافي كون يحيى ويونس عليهما الصلاة والسلام نبين في نفسهما، وقول المرسل إليهم ما أنتم إلا بشر مثلنا إذ البشرية على زعمهم تنافي الرسالة من الله لا من غيره، وأجيب بأنهم إنما أن يكونوا دعوهم على وجه فهموا منه أنهم مبلغون عن الله دون واسطة أو أنهم جعلوا الرسل بمنزلة مرسلهم فخاطبواهم بما يبطل رسالته، ونزلوه منزلة الحاضر تغليبا فقالوا ما قالوه بناء على ذلك أو معنى كونهم رسل عيسى عليه الصلاة والسلام أنهم على شريعته، وداعون بدعوته وأمره فتدبر، وقوله يحيى ويونس وقع في نسخة بدله يوحنا وبولص، وهو الذي صححه الشريف في شرح المفتاح وبه يندفع السؤال الأول وهذه النسخة هي التي عليها المعول لأن يونس عليه الصلاة والسلام لم يدرك زمن عيسى، وإن أدركه يحيى كما فصل في التواريخ، وفي تاريخ ابن الوردي إن النصراني تسمى يحيى يوحنا والله أعلم. قوله: (فقوينا) من قولهم للأرض الصلبة عزاز ومنه العز بمعناه المعروف، وفيه لغتان التخفيف والتشديد وبهما قرئ في السبعة وهما بمعنى كشدد وشدد، وقوله وحذف المفعول أي لم يقل فعززناهما والمعزز بصيغة المفعول وبه نائب فاعله وليس فيه ضمير، وقوله إنا إليكم مرسلون أي من عيسى أو من الله على الوجهين السابقين، وشمعون من الحواريين. قوله: (فآمن حبيب

كل شيء، وليس له شريك قال: صفاه وأوجزا قالاً يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد قال: وما آيتكما ما يتمنى الملك فدعا بغلام مطموس العينين فدعوا الله حتى انشق له بصر، وأخذنا بندقتين فوضعهما في حدقتيه فصارتا مقلتين ينظر بهما فقال شمعون رأيت لو سألت آلهتك حتى تصنع مثل هذا حتى يكون لك، ولها الشرف قال ليس لي عنك سر آلهتنا لا تسمع ولا تبصر ولا تضر ولا تنفع، ثم قال: إن قدر الهكما على إحياء ميت آمنا به فأتوا بغلام مات منذ سبعة أيام فدعوا الله فقام، وقال: إني أدخلت في سبعة أودية من النار وأنا أحذركم ما أنتم فيه فأمنوا، وقال: فتحت أبواب السماء فرأيت شاباً حسناً يشفع لهؤلاء الثلاثة شمعون وهذين فلما رأى شمعون أن قوله قد أثر فيه نصحه فأمن في جمع ومن لم يؤمن صاح عليهم جبريل عليه السلام فهلكوا ﴿قَالُوا مَا أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ لا مزية لكم علينا تقتضي اختصاصكم بما تدعون، ورفع بشر لانتفاض النفي المقتضى أعمال ما بالا ﴿وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِن قَوْلٍ﴾ وحي ورسالة ﴿إِنَّ أَنتَ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ في دعوى الرسالة ﴿قَالُوا رَبَّنَا عَلَّمَنَا مَا كُنَّا لَمُرْسَلِينَ﴾ استشهدوا بعلم الله، وهو يجري مجرى القسم، وزادوا اللام المؤكدة لأنه جواب عن إنكارهم ﴿وَمَا عَلَّمْنَا إِلَّا الْبَلْغُ الْأَمِينُ﴾ الظاهر البين بالآيات الشاهدة لصحة وهو

السخ ظاهره أنه كان كافراً ويحتمل أنه كان مؤمناً ولكنه آمن بما جاء به وفي مرآة الزمان قال أبو الحسين بن المنادى حبيب النجار هو نبي أصحاب الرس المذكور في القرآن وهو بعيد، وقوله من أوجدك من فيه تحتمل الموصولية والاستفهام ومطموس العينين بمعنى أعمى بلا حدقة، وقوله ليس السخ أي لا أخفي عنك ما في قلبي وضميري وقوله ثم قال أي شمعون أو الملك، وقوله يشفع السخ أي يسأل الله قبول دعائهم لأن شمعون كان يدعو معهم سراً والبندقة واحدة البندق بالضم، وهو طين مستدير يرمي به والذي يؤكل معرب فندق وعريبه جلوز وهو محتمل هنا أيضاً. قوله: (ورفع بشر السخ) أي لم ينصب كما في قوله ما هذا بشراً لمشابتها ليس في الدلالة على النفي لأن شرط عملها أن لا ينتقض نفيها بدخول إلا على خبرها كما هنا لأنها تعمل بالحمل على ليس فإذا انتقض نفيها ضعف الشبيه فيها فبطل عملها خلافاً ليونس، وقوله وما أنزل الرحمن السخ يقتضي إقرارهم بالألوهية لكنهم ينكرون الرسالة، ويتوسلون بالأصنام لكنه يخالف قولهم أننا إله سوى آلهتنا السابق فينبغي أن يجعل هذا من لاحكاية لا من المحكي، وهم قالوا لا إله ولا رسالة فلا يرد عليه شيء والتعبير بالرحمن لحلمه عليهم ورحمته بعدم تعجيل العذاب حين الإنكار ومنه تعلم ما في كلام المحشي من الغفلة عما سبق. قوله: (وهو يجري مجرى القسم) أي في التأكيد والجواب بما يجاب به، وأما كفر من قال علم الله كاذباً فأمر آخر وقوله وزادوا اللام أي في قولهم هنا دون الأول لمرسلون. قوله: (لأنه جواب عن إنكارهم) في الكشف إن الأول ابتداء أخبار والثاني جواب عن إنكار وهذا مخالف لما في المفتاح من أنهم أكدوا في المرة الأولى لأن تكذيب الاثنتين تكذيب للثالث لاتحاد المقالة فلما بالغوا في تكذيبهم لهم في المرة الأولى فالتأكيد فيها للاعتناء والاهتمام

المحسن للاستشهاد فإنه لا يحسن إلا بيينة ﴿قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ﴾ تشاء منا بكم، وذلك لاستغرابهم ما أذعوه واستقباحهم له، وتنفرهم عنه ﴿لَئِن لَّمْ تَنْتَهُوا﴾ عن مقاتلكم هذه ﴿لَتَرْجَمَنَّوْا وَيَسْتَكَرَّوْا عَذَابٌ أَلِيمٌ قَالُوا طَيْرُكُمْ مَعَكُمْ﴾ سبب شؤمكم معكم، وهو سوء

بالخبر قال الشريف وما ذهب إليه السكاكي أدق قال الفاضل اليميني إنما أكد لتنزيلهم منزلة من أنكر إرسال الثلاثة لأنه قد لاح ذلك من إنكار الاثنين فعلى هذا يكون ابتداء أخبار بالنظر إلى إخراج الكلام على مقتضى الظاهر، وإنكارياً بالنظر إلى إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فظهر بهذا إن نظر صاحب الكشاف أدق، وكلامه بالقبول أحق انتهى وفي الكشف أنه أراد بالابتداء إنه غير مسبوق بإخبار سابق، ولم يرد أنه كلام مع خالي الذهن وهذا يصح إن جعل قوله فقالوا الخ تفصيلاً للمجمل وفيه لف في عدم تمييز قول الثالث ثقة بفهم السامع، وإلا فالظاهر من قوله فكذبوهما سبق إنكاراً وجعل الابتداء باعتبار قول الثالث أو المجموع والأول هو الوجه وعليه ظاهر الآية يعني أن هذا الأخبار لما كان عن الثلاثة والمتبادر بشهادة الفاء أن القائل هو الثالث، وكلامه لم يقع جواباً لإنكار لكنه علم إنكارهم لمقاتلته لاتحاد مرسلهما، ومرسله بالكسر والمرسل به والإنكار إذا لم يصرح به ويحتج عليه دون ما يخالفه لاحتمال الرجوع عنه كما وقع لبعضهم فلذا كان تأكيد الأول بالإسمية، وإن الثاني بهما مع اللام والقسم والحاصل أن الابتدائي عند أهل المعاني مقابل للإنكاري، وما في حكمه وعند غيرهم ما ليس بجواب والزمخشري لما أوقعه مقابلاً للجواب، والإنكار احتمال كلاً منهما فحمل تارة على هذا وأخرى على هذا لكن في كلامه نظر فإن الوجه الأول الذي ارتضاه لا يخرج عما بعده فتأمل، وما قيل من أن إنكارهم في كلام المصنف رحمه الله المراد به أشد الإنكار لأن هذا جواب عن إنكار أيضاً، وإن مراد الزمخشري بالابتداء ما هو بمنزلته بالنسبة إلى الثاني لا أنه ابتداء حقيقي فليس مما يلتفت إليه بعدما سمعت، وكذا ما ذكره من أن القصة تدل على زوال الإنكار عن جمع منهم فالكلام بالنسبة إلى هؤلاء ابتدائي لأن هؤلاء لم يذكر حالهم في النظم، وإنما ذكر المنكرون لأنهم الأكثر ولأن المراد ذكر حال من طغى وتجبر وإنما أطلنا الكلام في هذا المقام لما وقع فيه من الأوهام.

قوله: (وهو) أي كون ما بلغ نبينا بأنباء بيينة هو المحسن للاستشهاد بعلمها الله الذي هو في معنى القسم في قولهم ربنا يعلم الخ ولولاه لم يحسن إذ قسم المدعي، ونحوه مما يصدر عن العاجز عن الدليل الذي لا متشبه له خصوصاً بعلم الله الذي لا يطلع عليه أما إذا قاله تحقيقاً وتأكيذاً لحجته البيينة فلا. قوله: (تشاء منا بكم) أصل معناه كان في التفاؤل بالطير البارح والسانح ثم عم، وقوله لاستغرابهم الخ أو لما وقع بينهم من افتراق الكلمة أو الشدائد ومنع المطر وهذا ديدن السفهاء في التبرك بما يوافق أهواءهم والتشاؤم بغيره، وقوله سبب شؤمكم لأن الطائر يتشاءم به فهو سبب له فتجوز به عن مطلق السبب، وقوله طيركم معكم الطير يكون جمع طائر ومفرداً بمعناه كما في كتب اللغة، والأول أكثر فيحمل عليه ويفسر بأسباب التشاؤم

عقيدتكم وأعمالكم وقرئ طيركم معكم ﴿أَيْنَ دُكِّرْتُمْ﴾ وعظمت به وجواب الشرط محذوف مثل تطيرتم أو تواعدتم بالرجم والتعذيب، وقد زيدت ألف بين الهمزتين، وبفتح أن بمعنى أنظيرتم لأن ذكرتم وإن وإن بغير الاستفهام، وأين ذكرتم بالتخفيف بمعنى طائرکم معكم حيث جرى ذكرکم، وهو أبلغ ﴿بَلْ أَنتَ قَوْمٌ مُّشْرِكُونَ﴾ قوم عادتكم الإسراف في العصيان فمن ثم جاءكم الشؤم أو في الضلال، ولذلك تواعدتم وتشاءتم بمن يجب أن يكرم،

من الكفر والمعاصي، وتركه المصنف رحمه الله لظهوره مما ذكر لأن طائرکم وإن كان مفرداً لكنه بالإضافة شامل لكل ما يتطير به فهو في معنى الجمع، والقراءتان متوافقتان على كل حال ولا حاجة إلى تفسير الطير بالطائر ليتوافقا كما قيل، ويؤيده أنه لم يقع في القرآن إلا جمعاً كقوله: ﴿والطير صافات﴾ [سورة النور، الآية: ٤١] وقال الزجاج لا أعلم أحداً قرأ طيركم بدون ألف والزمخشري ثقة إذ مثل هذا لا يتجاسر عليه بدون نقل. قوله: ﴿وجواب الشرط محذوف﴾ قال المعرب اختلف سيبويه، ويونس فيما إذا اجتمع استفهام وشرط أيهما يجاب فذهب سيبويه إلى إجابة الاستفهام أي تقدير المستفهم عنه ويونس إلى إجابة الشرط فيقدره سيبويه بتطيرون، ويونس بتطيروا مجزوماً وعلى القولين جواب الشرط محذوف انتهى فجواب الشرط مثل تطيرتم، أو تواعدتم بالرجم والتعذيب وقال أبو البقاء قدره كفرتم وردّه الطيبي بأن الكلام مع الكفار الموجود كفرهم فلا يعقد الشرط وكلام المصنف رحمه الله محتجّل لهما فالقول بأنه على مذهب يونس، وهم ولو قدر قلتم ما قلتم ونحوه مما يعم حسن. قوله: ﴿وقد زيدت ألف بين الهمزتين﴾ للقراء السبعة على أنها همزة استفهام بعدها إن الشرطية وأصولهم في مثله التحقيق، وإدخال ألف بين الهمزتين أو التسهيل أو حذف الألف على ما يعرفه أهل الأداء وهذه قراءة أبي عمرو وقالون وهشام وعبر فيها بالمجهول وما للاختصار فلا اعتراض عليه بناء على أنه يعبر به في الشواذ مع أنه لم ينقل عنه مثله ولم يلتزمه، وقوله بفتح أي قرئ بفتح أن المصدرية فقبلها لام جرّه مقدّرة، وهذه القراءة مع همزة الاستفهام وما بعدها بدونها مع الفتح والكسر فإنما أن تكون همزة الاستفهام مقدّرة قبلها لتوافق القراءة الأخرى أو بدونها فيكون على صورة الخبر كما في الكشف، وهو مسوق للتعجب والتوبيخ أي تطيرتم إن ذكرتم أو لأن ذكرتم أو طائرکم معكم لأن ذكرتم فلم تذكروا ولم تنتهوا على تعلقه بمقدر أو بطائرکم على ما فصل في شرحه ولا بعد فيه كما قيل، وقوله وأين الخ أي قرئ بهمزة مفتوحة بعدها ياء ساكنة مع تخفيف الكاف وهي أبلغ لأن مجرد ذكرهم إذا أثر الشؤم فكيف بوجودهم المشؤم. قوله: ﴿عادتكم الإسراف﴾ كونه عادة من تبيوت الإسمية، والاسم وذكر قوم الدال على شيوعه فيهم، وقوله في العصيان أو في الضلال الفرق بين الوجهين إن الإسراف إما في المعاصي أو في الضلال والغي والاضطراب على الأول على تقدير تسليم حصول الشؤم وسببه لكونه أضرب عما جعلوه سبباً للشؤم إلى إثبات سبب آخر أعظم وأقوى منه وعلى الثاني الإضراب عن ذكر الشؤم وسببه إلى ذكر ضلالهم وغيهم وتماديهم فليس فيه، إثبات للشؤم ولا لسببه فلذا قال في الأول فمن ثم

ويتبرك به ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾ هو حبيب النجار وكان ينحت أصنامهم، وهو ممن آمن بمحمد عليه الصلاة والسلام وبينهما ستمائة سنة، وقيل كان في غار يعبد الله فلما بلغه خبر الرسل أتاهم وأظهر دينه ﴿قَالَ يَتْفَوِرُ أَتَّيَعُوا الْمُرْسَلِينَ أَتَّيَعُوا مَنْ لَا يَسْتَلْكَوْا أَجْرًا﴾ على النصيح وتبليغ الرسالة ﴿وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ إلى خير الدارين ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ على قراءة غير حمزة فإنه يسكن الياء في الوصل تلطف في الإرشاد بإيراده في معرض المناصحة لنفسه، وإمحاض النصيح حيث أراد لهم ما أراد لها والمراد تفرغهم على تركهم

جاءكم الشؤم، وفي الثاني ولذلك توعدتم الخ هذا ما اختاره بعض شراح الكشاف وهو أحسن ما فيها من الوجوه والإضراب في الأول عن قوله طائرکم معكم والجملة الشرطية معترضة، وعلى الثاني عن مجموع ما قبله لا عن قوله أئن ذكرتم كما قيل وقيل إنه لف ونشر على تقدير الجزاء فالأولى على تقدير تطيرتم والثاني على تقدير توعدتم فتأمل، وقوله أن يكرم ويتبرك به إشارة إلى أن ما هم فيه تعكيس لما يقتضيه النظر الصحيح. قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ﴾ قدم الجار والمجرور على الفاعل الذي حقه التقدم بياناً لفضله إدهاء الله مع بعده عنهم، وإن بعده لم يمنعه عن ذلك، ولذا عبر بالمدينة هنا بعد التعبير بالعرية إشارة للسعد وأن الله يهدي من يشاء سواء قرب أم بعد، وقال بعض الأدباء لما سمع قولهم الأطراف منازل الأشراف هذا مأخوذ من قوله تعالى من أقصى المدينة، ولو قيل إنه لو أخرتوهم تعلقه بيسعى فلم يفد أنه من أهل المدينة مسكنه في طرفها وهو المقصود وسيأتي مثله ويسعى بمعنى يسرع حرصاً على نصيح قومه أو بمعنى يقصد وجه الله كقوله وسعى لها سعيها وهذا وإن كان مجازاً يجوز الحمل عليه لشهرته فلا غبار عليه. قوله: (وكان ينحت) بتثليث الحاء المهملة بمعنى يبيري، ويصنع وكونه كان يصنعها لا يوافق ظاهراً إيمانه بنبينا عليه الصلاة والسلام، ولذا قيل الأصنام هنا بمعنى التماثيل التي كان نحتها مباحاً في شرعهم وهو خلاف الظاهر، وكذا ما قيل إيمانه بمحمد ﷺ كان على يد الرسل مع أنه معارض لحديث سباق الأمم ثلاثة لم يكفروا بالله طرفة عين (علي، وصاحب يس، ومؤمن آل فرعون)^(١)، وتبشير الأمم السالفة والإيمان بنبينا قبل وجوده من خصائصه ﷺ كإيمان تبع على ما عرف في السير وكتب الحديث، وقوله وقيل الخ وجه مقابله للأول ظاهر لأنه في الأول مخالط للناس صنع، وفي هذا متباعد عنهم ووجه تمييزه إنه ينافي قوله تعالى من أقصى المدينة، وقوله وهم مهتدون أي ثابتون على الهدى

(١) الراجح أنه قول ابن أبي ليلي، وقد أخرجه الطبراني كما في المجمع ١٠٢/٩ من حديث ابن عباس، وقال الهيثمي: فيه حسين بن حسن الأشقر، وثقه ابن حبان، وصنفه الجمهور اه وقال ابن كثير في تفسيره ٥٧٧/٣: إنه حديث منكر لا يعرف إلا من طريق حسين الأشقر وهو شيعي متروك، والله أعلم وقال الحافظ في تخريج الكشاف ١٠/٤: أخرجه الثعلبي عن ابن أبي ليلي عن أبيه، وفيه عمرو بن جميع متروك اه. فالخير واه.

عبادة خالقهم إلى عبادة غيره، ولذلك قال ﴿وَالَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ مبالغة في التهديد، ثم عاد إلى المساق الأول فقال: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرَدِّنَ الرَّحْمَنُ يَضْرِبُ لَهَا تُغْنِي عَنْهُمْ شَفَاعَتَهُمْ شَيْئًا﴾ لا تنفعني شفاعتهم ﴿وَلَا يَنْقُذُونَ﴾ بالنصر والمظاهرة ﴿إِنِّي إِذًا لِنِي صَكَلِي مُبِينٌ﴾ فإن إشار ما لا ينفع ولا يدفع ضرراً بوجه ما على الخالق المقتدر على النفع، والضّر وإشراكه به ضلال بين لا يخفى على عاقل، وقرأ نافع ويعقوب وأبو عمرو بفتح الياء ﴿إِنِّي إِذًا لِنِي صَكَلِي مُبِينٌ﴾ الذي خلقكم وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بفتح الياء ﴿فَأَسْمَعُونَ﴾ فاسمعوا إيماني وقيل الخطاب للرسول فإنه لما نصح قومه أخذوا يرحمونه فأسرع نحوهم قبل أن يقتلوه ﴿قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ﴾ قيل له ذلك لما قتلوه بشرى بأنه من أهل الجنة، أو إكراماً وإذا نافي دخولها كسائر الشهداء، أو لما هموا بقتله رفعه الله إلى الجنة على ما قاله الحسن وإنما لم

وقوله تلتف أي الجبل المحكي عنه هذا، وقوله بإيراده أي إيراد قوله مالي الخ ووضع موضع نصحه لنفسه ظاهراً وإمحاض عطف على الإرشاد ويجوز عطفه على المناصحة. قوله: (ولذلك قال الخ) أي لكون المراد تقيعهم وتوبيخهم لم يقل، وإليه أرجع مبالغة في تهديدهم بتخويفهم بالرجوع إلى شديد العقاب مواجهة وصريحاً فإنه لو قال وإليه أرجع كان فيه تهديد بطريق التعريض، وقد جوز كونه من الاحتباك وأصله على ذكرهما في الطرفين فحذف من الأول ما ذكر في الثاني وعكسه ومثله لا يرتكب من غير ضرورة فالأولى تركه. قوله: (ثم عاد إلى المساق الأول) أي مناصحة نفسه تلتف لإرشادهم، وقوله لا تنفعني شفاعتهم أما على حدّ قوله:

ولا ترى الضب بها ينحجر

أي لا شفاعة لهم حتى تنفع أو هو على فرض وقوعها لأنها غير واقعة، وفي قوله أتخذ إشارة إلى أنها ليست بلائقة للآلوهية وهو تحميق لهم لأن ما يتخذ ويصنعه المخلوق كيف يعبد، وقوله ولا ينقذون الإنقاذ التخليص ترق من الأدنى للأعلى، وقوله ما لا ينفع يعني الأصنام المعبودة دون الله. قوله: (فاسمعوا إيماني) فيه مضاف مقدر إذ السماع لا يتعلق بالذوات وتقدير ما ذكر لقوله قبيله آمنت الخ فالمراد بإيمانه قوله آمنت أو سمي الإقرار إيماناً للزومه له شرطاً أو شرطاً فالخطاب على هذا لقومه، ومقصوده دعوتهم إلى الخير الذي اختاره لنفسه لا أن يغضبهم ويشغلهم عن الرسل بنفسه فإنّ تصريح المصنف بأنه من المساق الأول ينبو عنه بعض نبوة والأولى أن يفسر باسمعوا جميع ما قلته في هذا المساق، واقبلوه فإنّ السماع يرد بمعنى القبول كسمع الله لمن حمده، وقوله فأسرع الخ أي ليشهدهم على إيمانه وإقراره به ليشهدوا له عند الله. قوله: (بشرى بأنه من أهل الجنة) يدخلها إذا دخلها المؤمنون، والقائل له ملائكة الموت فالأمر للتبشير لا للإذن في الدخول حقيقة، وقوله كسائر الشهداء فإنهم يدخلونها عقب الموت بأن تطوف أرواحهم فيها وهم أحياء في قبورهم يشاهدون مقاماتهم فيها، ويؤيده قوله جعلني من المكرمين. قوله: (رفع الله) جواب لما وفي نسخة

يقول له لأنَّ الغرض بيان المقول دون المقول له فإنه معلوم، والكلام استئناف في حيز الجواب عن السؤال عن حاله عند لقاء ربه بعد تصلبه في نصر دينه وكذلك ﴿قَالَ يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ﴾ فإنه جواب عن السؤال عن قوله عند ذلك القول له، وإنما تمنى علم قومه بحاله ليحملهم على اكتساب مثلها بالتوبة عن الكفر، والدخول في الإيمان والطاعة على دأب الأولياء في كظم الغيظ والترحم على الأعداء، وليعلموا أنهم كانوا على خطأ عظيم في أمره وأنه كان على حق، وقرئ المكرمين وما خبرية أو مصدرية والباء صلة يعلمون أو استفهامية جاءت على الأصل، والباء صلة غفر أي بأي شيء غفر لي يريد به المهاجرة عن دينهم، والمصابرة على أذيتهم ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ﴾ من بعد إهلاكه أو رفعه ﴿مِن جُنْدٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ لإهلاكهم كما أرسلنا يوم بدر والخندق بل كفينا

فرفعه الله بالفاء فإنَّ جوابها قد يقترن بها، وإن منعه بعض النحاة فعلى هذا يكون رفع حياً إلى الجنة كعيسى صلوات الله وسلامه عليه فإذا فنيت الجنة بفناء السماء، ثم أعيدت أعيد له دخولها وهذا مروى عن الحسن. قوله: (وإنما لم يقل له) لأنَّ الغرض ذكر المقول لا الاقائل ولا المقول له، وتقدير السؤال ما حاله بعدما استشهد، وقوله وكذلك الخ بكاف التشبيه أي هذه الجملة أيضاً مستأنفة استئنافاً بيانياً كالتي قبلها في جواب فما قال إذ قيل له ذلك ووقع في نسخة لذلك باللام أي للاستئناف هذا الكلام أيضاً ولا يخفى إنه تكلف لحسن الظنِّ بالكاتب دون المصنف. قوله: (على دأب الأولياء الخ) فإنهم مع ما فعلوه به لم يظهر غيظاً بل ترحماً وشفقة، وقوله وليعلموا بالعطف بالواو وهو الظاهر إذ لا منافاة بينهما وما وقع من عطفه بأو في بعض النسخ لتباين الغرض فيهما. قوله: (وما خبرية) أي موصولة والعائد مقدر أي به أي بسببه، أو الذي غفره لي على أن غفر بمعنى الغفران الذي غفره لي والمقصود تعظيم مغفرته له فتؤول إلى المصدرية، وهذا هو المناسب لقوله وجعلني من المكرمين لا ما قدره الزمخشري بالذي غفره من الذنوب فإن تمنى علم ذنوبه، وإن كانت مغفورة لا يحسن وكذا عطف قوله وجعلني من المكرمين عليه لا ينتظم، وما قيل من أن الغرض منه الإعلام بعظم مغفرة الله ووفور كرمه وسعة رحمته فلا يبعد حينئذ إرادة معنى الاطلاع عليها لذلك بل هو أوقع في النفس من ذكر المغفرة مجردة عن ذكر المغفور لاحتمال حقايره تكلف. قوله: (أو استفهامية جاءت على الأصل) من عدم حذف ألفها إذا جرت فإنَّ اللغة الفصيحة حذفها فرقا بينها، وبين الموصولة وإثباتها شاذ، ولذا اعترض ابن هشام على من خرج الآية عليه بأنه غير لائق بفصاحة القرآن الحمل عليه هذا ما قالوه برمتهم، وتحقيقه ما في شرح أدب الكاتب أنها تسقط لما ذكر من الفرق إلا في قولهم بم شئت فإنها لم تثبت عند جميع العرب سواء كانت ما موصولة، أو استفهامية فإن جرت باسم مضاف لم تحذف وخص الاستفهام لأنه اسم تام فهي معه كاسم واحد إلى آخر ما فصله اللبلى في شرحه، وقد علم منه أنها قد تثبت في الاستفهام كما ذكره العلامة، وتبعه المصنف فسقط ما اعترض به عليه. قوله: (من بعد إهلاكه أو رفعه) على

أمرهم بصيحة ملك، وفيه استحقار لإهلاكهم، وإيماء بتعظيم الرسول عليه السلام ﴿وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ﴾ وما صح في حكمتنا أن نزل جنداً لإهلاك قومه إذ قدرنا لكل شيء سبباً، وجعلنا ذلك سبباً لانتصارك من قومك، وقيل: ما موصولة معطوفة على جند أي وما كنا منزلين على من قبلهم من حجارة، وريح وأمطار شديدة ﴿إِنْ كَانَتْ﴾ ما كانت الأخذة أو العقوبة ﴿إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ صاح بها جبريل عليه السلام وقرئت بالرفع على كان التامة ﴿فَإِذَا هُمْ حَكِيمُونَ﴾ ميتون شبهوا بالنار رمزاً إلى أن الحي كالنار الساطع، والميت كرمادها كما قال لبيد:

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه يحور رماداً بعد إذ هو ساطع
﴿يَحْتَرَّةً عَلَى الْعِبَادِ﴾ تعالی فهذه من الأحوال التي من حقها أن تحضري فيها، وهي ما دلّ عليها ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ فإن المستهزئين بالناصحين

القولين السابقين من قتله ورفعته إلى السماء حياً ففيه مضاف مقدر هو أحد هذين، وقوله كما أرسلنا الخ تمثيل لإرسال الملائكة فلا حاجة إلى جعل الماضي بمعنى المستقبل لأنّ السورة مكية كما قيل نعم قوله لإهلاكهم إما تغليب لبدر أو المراد لقصد إهلاكهم، وإن لم يقع لأنّ الخندق لم يكن فيه قتال واستحقار هلاكهم بعدم إنزال جنده وكونه بصيحة واحدة، وقوله إيماء بتعظيم الرسول لتخصيصه بقتال الملائكة معه وحمل الإيماء على الإشعار فعداه بالباء إذ الظاهر اللام أوالي. قوله: (وما صح) هو أحد معاني ما كان الواردة في القرآن كما مر، وقوله وجعلنا ذلك أي إنزال الجند السماوية، وقوله ما موصولة قيل إنها لو جعلت موصوفة كان أحسن لأنّ من تزداد بعد النفي إذا كان مجرورها نكرة، وإن كان يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ولعله وجه تمريضه مع كونه خلاف الظاهر. قوله: (ما كانت الأخذة) بصيغة المصدر أو اسم الفاعل وعطف المصدر عليه يرجع الأوّل وقدره لقوله أخذتهم الصيحة، وقوله وقرئت أي صيحة بالرفع وكان ينبغي أن لا تلحقه تاء التأنيث لأنه لا يؤنث الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً بعداً لا إلا نادراً فلا يقال ما قامت إلا هند بل، ما قام لأنّ تقديره ما قام أحد لكنه قصد به مطابقة ما بعداً لا لأنه الفاعل في الحقيقة كما قرأ الحسن وغيره لا ترى إلا مساكنهم، وقال لبيد:

وما بقيت إلا الضلوع الجراشع

ولذا أنكر أبو حاتم هذه القراءة ولا عبرة بإنكاره على أنّ تقدير المستثنى منه عامّاً مؤنثاً ليطابق قراءة النصب لا مانع منه. قوله: (شبهوا بالنار الخ) ظاهره أنه استعارة بالكناية والخمود تخيلية، ويجوز أن تكون تصريحية تبعية في الخمود بمعنى البرودة والسكون لأنّ الروح لفرعها من الصيحة تندفع إلى الباطن دفعة واحدة، ثم تنحصر فتنتفض الحرارة الغريزية لانحصارها وقد مرّ كلام الشريف فيه في شرح المفتاح وما عليه وله فتذكره، وقوله كالنار المراد بها الجمر لأنها تطلق عليه والساطع صفتها لتأويلها بالجمر ولذا ذكره لا أنها صفة جرت على غير من هي له أي الساطع لهما، والساطع بمعنى المشرق وبيت لبيد من قصيدته العينية المشهورة، ويحور

المخلصين المنوط بنصحهم خير الدارين أحقاء بأن يتحسروا ويتحسر عليهم، ولقد تلهف على حالهم الملائكة والمؤمنون من الثقلين. ويجوز أن يكون تحسراً من الله عليهم على سبيل الاستعارة لتعظيم ما جنوه على أنفسهم، ويؤيده قراءة يا حسرتا ونصبها لطولها بالجار المتعلق بها، وقيل: بإضمار فعلها والمنادى محذوف، وقرئ يا حسرة العباد بالإضافة إلى الفاعل أو المفعول، ويا حسرة على العباد بإجراء الوصف مجرى الوقف ﴿أَلَمْ يَرَوْا﴾ ألم يعلموا وهو معلق عن قوله: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾ لأن كم لا يعمل فيها ما قبلها، وإن كانت خبرية لأن أصلها الاستفهام ﴿أَنَّهُمْ لِإِيَّتِهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ بدل من كم على المعنى أي ألم يروا كثرة إهلاكنا من قبلهم كونهم غير راجعين إليهم وقرئ بالكسر على

بالحاء والراء المهملتين بمعنى يعود ويرجع ومنه اللهم إني أعوذ بك من الحور بعد الكور، والشهاب هنا شعلة النار. قوله: (تعالى) بفتح اللام وسكون الياء ويجوز كسر اللام في لغة ضعيفة كما مرّ وهي في الأصل أمر بالصعود لمكان عال، ثم شاع في الأمر بالحضور مطلقاً كما قال بعض المتأخرين:

أيها المعرض عني حسبك الله تعالى

وقوله فهذه الخ إشارة إلى أن نداء الحسرة مجاز بتزليلها منزلة العقلاء، وقوله وهي أي الأحوال التي تورث الحسرة ما دلت عليه الآية وهو استهزاؤهم بالرسول على أن المراد بالعباد مطلق المجرمين أو أهل القرية فالجملة مستأنفة لبيان ما تحسر منه. قوله: (ولقد تلهف الخ) يعني أن التحسر هنا، وقع من هؤلاء والمراد شدة خسرانهم حتى استحسروا أن يتحسر عليهم أهل الثقلين، وقوله ويجوز الخ على أن التحسر من الله، ولما كانت الحسرة ما يلحق المتحسر من الندم حتى يبقى حسيراً وهو لا يليق به تعالى جعلوه استعارة بأن شبه حال العباد بحال من يتحسر عليه الله فرضاً فيقول يا حسرة على عبادي قيل، وهو نظير قوله بل عجبت، ويسخرون على القراءة بضمّ التاء كما سيجيء في الصفات فالنداء للحسرة تعجب منه، والمقصود تعظيم جنايتهم أي عدها أمراً عظيماً يتعجب منه وتخسر بمعنى تفجع، وقوله لتعظيم متعلق به أو باستعارة على أن المراد بها الاستعارة الاصطلاحية أو اللغوية، وتأيد يا حسرتا لأن أصله يا حسرتي فقلبت الياء ألفاً فتأمل. قوله: (بإضمار فعلها) أي يا قوم تحسروا حسرة فهو مفعول مطلق، ويجوز تقدير انظروا أو اسمعوا وقوله أو المفعول أي بواسطة الحرف لأنه لا يتعدى بنفسه، وأما الوقف على الحسرة بالهاء فلكونها حرف تأوّه وتأسف إلا أنه ينبغي حينئذ أن لا يتعلق به قوله على العباد لأن الوقف بين العامل ومعموله لا يحسن فيكون متعلقاً بمقدر أو خبر مبتدأ لبيان المتحسر عليه وتقديره الحسرة على العباد، وقوله ألم يعلموا جعلها علمية لا بصرية لأنها لا تعلق على المشهور، وقوله لأن أصلها الخ لأن الاشتراك خلاف الأصل لكن الظاهر أن كلا منهما أصل برأسه بدليل اختلاف أحكام التمييز فيهما. قوله: (بدل من كم على المعنى الخ) فيه تسميح والمراد أنه بدل من جملة كم أهلكنا وقد أعربه سيبويه هكذا وتبعه الزجاج وقال

الاستئناف ﴿وَأَن كَلَّمَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مَحْضُرُونَ﴾ يوم القيامة للجزاء، وأن مخففة من الثقيلة واللام هي الفارقة وما مزيدة للتأكيد، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة لما بالتشديد بمعنى إلا فتكون إن نافية، وجميع فعيل بمعنى مفعول ولدينا ظرف له أو المحضرون ﴿وَوَايَةَ لِّمَنُ الْأَرْضِ أَلْمِئَةُ﴾ وقرأ نافع بالتشديد ﴿أَحْيَيْتَهَا﴾ خبر للأرض والجملة خبر آية أو صفة لها إذ لم يرد بها معينة وهي الخبر أو المبتدأ أو الآية خبرها أو استئناف لبيان كونها آية ﴿وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا

السيرافي في شرحه المعنى ألم يروا أن القرون التي أهلكناها لا يرجعون إليهم فأنهم الخ بدل من جملة كم أهلكنا لأن كم منصوب بأهلكنا إذ لا يعمل فيها ما قبلها فلو أبدل منه كان تقديره أهلكناها أنهم إليهم لا يرجعون، ولا معنى له ولكن كم وما بعدها في تقدير ألم يروا الذين أهلكناهم من القرون فالمعنى ألم يعلموا أن القرون التي أهلكناهم من قبلهم لا يرجعون، وفيه وجه آخر وهو أن يجعل صلة أهلكناهم أي أهلكناهم بأنهم إليهم لا يرجعون أي بهذا الرب من الهلاك انتهى، وقوله على المعنى لأن كثرة المهلكين وعدم الرجوع ليس بينهما اتحاد بجزئية ولا كلية، ولا ملابسة كما هو مقتضى البدلية لكنه لما كان في معنى الذين أهلكناهم وإنهم لا يرجعون بمعنى غير راجعين اتضح فيه البدلية على أنه بدل اشتمال، أو بدل كل من كل وبهذا سقط ما قيل إنه لا يصح فيه البدلية بوجه من الوجوه وإن بدل المفرد من الجملة غير متعارف بل عكسه مع أن سيبويه إذا ذكره فقد قالت حذام، والقول بأنه بدل من كم وجعله على المعنى لعدم صحة تسليط عامله عليه لكنه لما كان معمولاً ليروا معنى صحت البدلية ولا يخفى ما فيه من التعسف الذي لا تساعده قواعد النحو (بقي فيه وجوه أخرى) منها أنه معمول لمقدر أي قد قضينا، وحكمنا أنهم الخ والجملة حال من فاعل أهلكنا ومنها أنه معمول يروا وجملة كم أهلكنا معترضة، ومنها أن كم أهلكنا معمول يروا ولام التعليل مقدرة قبل إنهم والمعلل يروا كما في شرح المغني، وقد أورد عليه أنه لا فائدة فيه يعتد بها وأن المراد بإهلاكهم استئصالهم انتقاماً، وعدم رجوعهم لا يدل إلا على إمامتهم ولا يخفى أن ما ذكره وارد على البدلية أيضاً، والظاهر أن المقصود من ذكره إما التهكم بهم وتحميقهم أو تقديم إليهم للحصر أي أنهم لا يرجعون إليهم بل إلينا فيكون ما بعده مؤكداً له، وأما كونه تعليلاً لأهلكنا وضمير أنهم للقرون وإليهم للرسول أي أهلكناهم لعدم رجوعهم للرسول أي متابعة دينهم الحق، وقيل لا يرجعون دون لم يرجعوا للدلالة على الاستمرار وليس إليهم زائداً على هذا كما توهم أو هو على ما يتبادر منه من رجوع الأول للقرون، والثاني لمن يرون والمعنى أنهم لا يرجعون لهم فيخبروهم بما حل بهم من العذاب، وجزاء الاستهزاء حتى ينزجر هؤلاء فلذا أهلكناهم فتعسف ركيك المعنى دعاهم إليه عدم فهم ما قرّناه، وههنا كلمات أخر نشأت من قلة التدبر تركناها خوف الملل. قوله: (للجزاء) وفي الكشاف للحساب وليس ببعيد من الأول وقيل محضرون معذبون، وقوله فعيل بمعنى مفعول أوله به ليفيد ذكره بعد كل لأنها لإحاطة الأفراد، وهذه تفيد اجتماعهم في المحشر ولذا جاء أجمع بعد كل في التأكيد ومحضرون خبر ثان أو نعت، وقوله

جَبًا﴾ جنس الحب ﴿فَمِنَّهُ يَأْكُلُونَ﴾ قدم الصلة للدلالة على أَنَّ الحب معظم ما يؤكل، ويعاش به ﴿وَحَمَلْنَا فِيهَا جَنَّتٍ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ من أنواع النخل والعنب، ولذلك جمعهما دون الحب فَإِنَّ الدال على الجنس مشعر بالاختلاف ولا كذلك الدال على الأنواع، وذكر النخيل دون التمر ليطابق الحب، والأعناب لاختصاص شجرها بمزيد النفع وأثار

خبر آية ولكونها عين المبتدأ كخبر ضمير الشأن لم يحتج لرابط، وهذا حسن جداً إلا أَنَّ النحاة لم يصرّحوا به في غيره، وقيل إنها مؤوَّلة بمدلول هذا القول، وأما كونها صفة لآية فلا وجه له، وقوله أو صفة لها أي جملة أحييناها صفة للأرض لأنه لم يرد بها أرض معينة بل الجنس فهو كقوله:

ولقد أمر على اللثيم يسبني

وإليه أشار بقوله إذ لم الخ ولذا وقعت خبراً عن النكرة، وإن كان الظاهر العكس حتى اعترض عليه المعرب بأنه مخالف للقواعد وقوله وهي أي الأرض، وكونها حالاً عاملها آية لما فيها من معنى الإعلام تكلف ركيك والاستئناف أرجحها. قوله: (قدم الصلة) وهي منه سواء كانت من ابتدائية أو تبعية ووجه الدلالة ما فيه من إيهام الحصر للاهتمام به حتى كأنه لا مأكول غيره، والأعناب قيل هنا بمعنى الكروم ولعله بتقدير مضاف أو مجاز بقرينة عطفه على النخيل، وإلا فكلام المصنف مشعر بخلافه وهو جمع نخل كعبيد كما أشار إليه المصنف، وقيل إنه اسم جمع لأنه لم يطرد له مفرد معين كأكثر الجموع وقوله، ولذلك جمعهما لتدل الجمعية على تعدد أنواعهما والدال على الجنس الحب، وإشعاره لأنه مقول على كثرة مختلفة الحقائق بخلاف النوع، وفي نسخة فإنه الدال بضمير وفي أخرى بدونه قيل والأولى أولى لدالتها على الحصر الدال على الجنس في الحب دون النخيل، والأعناب فيدل على أن دلالة لهما على الاختلاف بوجه ما لم يجمعا، والحاصل أن حباً نكرة دالة على الجنس تعم الأنواع، وإن كانت في الإثبات لأنها في سياق الامتنان كما صرح به في الأصول والنخيل والأعناب معرفان بأداة الاستغراق، هو اسم نوع فيعم الأفراد لأنه لا يلزم أن يكون تحته أصناف، وأما قولهم جمع العالمين وهو اسم جنس ليشمل ما تحته من الأجناس فلا ينافيه كما قيل لأن المراد شمولاً ظاهراً متعيناً وإن حصل الإشعار بدونه، وقيل إنما جمع للدلالة على مزيد النعمة أما الحب فيه قوام البدم وهو حاصل بالجنس، وقوله ولا كذلك الدال على الأنواع يعني النخل والعنب ولذا لم يقل النوع. قوله: (وذكر النخيل الخ) التمر بالتاء المثناة يعني أَنَّ النخل ينتفع بخشبه وجريده وسعفه وطلعه فالنعمة ليست بتمره فقط، وقد يقال في وجهه أَنَّ التمر لا يكون على النخل بل بعد جفافه وما عليه هو البلح وليس به تفكه، وقوله ليطابق علة للمنفى لا للنفي والمطابقة بذكر المأكول، وقوله شجرها أي النخل فهو كشجر الأراك أو التمر، وأثار الصنع فيها ما للنخلة من الخواص لمشابهة الإنسان في موتها بقطع رأسها ورائحة طلوعها ولقوحها

الصنع ﴿وَفَجَّرْنَا فِيهَا﴾ وقرئ بالتخفيف والفجر والتفجير كالفتح والتفتيح لفظاً ومعنى ﴿مِنَ الْعَيْونِ﴾ أي شيئاً من العيون فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه أو العيون ومن مزيدة عند الأخفش ﴿لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ﴾ ثمر ما ذكر وهو الجنات، وقيل الضمير لله تعالى على طريقة الالتفات والإضافة إليه لأن الثمر بخلقه، وقرأ حمزة والكسائيّ بضمّتين وهو لغة فيه أو جمع ثمار وقرئ بضمّة وسكون ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ عطف على الثمر، والمراد ما يتخذ منه كالعصير والديس ونحوهما، وقيل ما نافية والمراد أنّ الثمرة بخلق الله لا بفعلهم، ويؤيد الأوّل قراءة الكوفيين غير حفص بلا هاء فإنّ حذفه من الصلة أحسن من غيرها ﴿أَفَلَا

بالذكر وغير ذلك من خواصها المذكورة في الفلاحة. قوله: (لفظاً) أي بحسب الوزن ومعنى لأنّ معنى التفجير هو التفتيح، والمخفف دال على معنى الفتح والمشدّد دال على المبالغة والتكثير وقوله شيئاً من العيون فهو صفة موصوف مقدر ومن بيانية أو تبعية أو ابتدائية إن أريد بها المنابع لا زائدة لأنها لا تزداد إلا في النفي، ومجروها نكرة عند الجمهور خلافاً للأخفش، وقيل المفعول محذوف وهو ما ينتفع به. قوله: (ثمر ما ذكر الخ) يعني أنه كان الظاهر ثمرهما أي النخيل والأعناب فالضمير إمّا لما ذكر ليشملهما فإنّ الضمير قد يجري مجرى اسم الإشارة كما مرّ أو هو لله وإضافته له لأنه خالقه فالمعنى ليأكلوا مما خلقه الله ومما عملوه بأيديهم ففيه التفات من التكلم إلى الغيبة، واعترض عليه بأنه ليس من مظانّ الالتفات لأنّ المقصود من الجنات وتفجير مياهها ثمرها فالتمكين من الانتفاع بأكله أولى بالتفخيم الدال على الامتنان فالظاهر إضافته لضمير العظيم بأن يقال ثمرنا، ورد بأنه ذهب عليه أنّ ما سبق أفخم لأنها أفعال عامّة النفع ظاهرة في كمال القدرة والتمر أحط مرتبة من الحب فلا يستحق ذلك التفخيم، ولذا لم يورد على أسلوب الاختصاص وجعل من خلق الله، وقيل التمر لكون كماله بفعل العبد لا يستحق ذلك التعظيم، وليس المقصود مما ذكر أولاً التمر حتى ينو عنه كما توهم بل الاستدلال على الصانع القدير ومنع دلالة على كمال القدرة مكابرة وفهم انحطاط مرتبته من التأخير لا ينافي الدلالة بوجه آخر، والأحسن أن الأكل والتعيش مما يشغل عن الله فيناسب الغيبة كما نبه على غفلتهم عن المنعم بقوله أفلا يشكرون، فالالتفات واقع في موقعه وقيل الضمير للنخيل وتركت الأعناب غير مرجوع إليها لأنها في حكمه، وقيل للماء وقيل للتفجير والإضافة لأدنى ملابسة ولا يخفى بعده. قوله: (عطف على الثمر) أو على محل من ثمره لا على الضمير المضاف إليه، وقوله والمراد ما يتخذ الخ لم يرتض ما في الكشف من تفسيره ما عملته أيديهم بالغرس، والسقي والآبار لأنه مخالف للظاهر والديس بكسر الدال المهملة وسكون الباء الموحدة والسين المهملة ما يعصر من التمر والزبيب، وقد ورد بمعنى العسل وليس بمراد هنا. قوله: (ويؤيد الأوّل الخ) وكذا كتب في بعض المصاحف العثمانية، ووجه التأيد أنّ الموصول مع الصلة كاسم واحد فيحسن معه الحذف لاستطالته لاقتضائه العائد، ودلالته عليه بجعله كالمذكور وتقدير اسم ظاهر غير ظاهر.

يَشْكُرُونَ ﴿١﴾ أمر بالشكر من حيث أنه إنكار لتركه ﴿سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا﴾ الأنواع والأصناف ﴿وَمِمَّا تَلْبَثُ الْاَرْضُ﴾ من النبات والشجر ﴿وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ الذكر والأنثى ﴿وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾ وأزواجاً مما لا يطلعهم الله تعالى عليه، ولم يجعل لهم طريقاً إلى معرفته ﴿وَوَايَةَ لَّهُمْ أَيْلٌ سَلَخُ مِنْهُ النَّهَارُ﴾ نزيله ونكشفه عن مكانه مستعار من سلخ الجلد، والكلام في

قوله: (أمر بالشكر) لأن إنكار ترك شيء يستلزم الأمر به، وقوله الأنواع والأصناف هو كقول الزمخشري الأجناس والأصناف لأن المراد بهما المعنى اللغوي لا الاصطلاحي كما توهم مع أن النبات والشجر جنس لا نوع، وقوله لا يطلعهم الله تعالى عليه أي بوجه ما مما لا عين رأت ولا أذن سمعت^(١) إلا بالكنه لأن أكثر الأشياء لا تعلم بالكنه. قوله: (وَأَيَّةٌ لَهُم اللَّيْلُ الْخ) بيان لقدرته الباهرة في الزمان بعلما بينهما في المكان، وقوله نزيله ونكشفه الخ يعني أنه استعير لإزالة الضوء السلخ استعارة تبعية مصرحة والجامع ما يعقل من ترتب أحدهما على الآخر، وقوله عن مكانه يشير إلى أن النهار طارئ على الليل كما أن المسلوخ منه قبل المسلوخ الذي هو كالغطاء الطارئ على المغطي لأن الليل سابق عرفاً وشرعاً وهذا هو تفسير الفقهاء ومن فيه ابتدائية أو تبعية وقيل سببية وما في المفتاح من أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل، والمستعار منه ظهور المسلوخ من جلده وهو مأخوذ كما قال الفاضل اليميني من قول الزجاج معنى نسلخ نخرج منه النهار إخراجاً لا يبقى معه شيء من ضوئه فالظهور في عبارة السكاكي بمعنى الخروج كما في قول عمر رضي الله عنه أظهر بمن معك من المسلمين، ويؤل معناه إلى الزوال الذي في عبارة الكشاف كما في قول أبي ذؤيب:

وتلك شكاة ظاهر عنك عارها

أي زائل ومتميز عنه فسقط ما أورده عليه الخطيب من أنه لو أريد هذا قيل فإذا هم مبصرون بناء على أن المراد بالظهور ظاهر من غير احتياج إلى حمله على القلب أي ظهور الليل من ظلمة النهار، ولا حاجة إلى جعل من بمعنى عن لأن الخروج يتعدى بعن والسلخ يكون بمعنى الكشط كما ذكره المصنف رحمه الله وبمعنى الإخراج كما ذكره السكاكي إلا أن التعقيب والمفاجأة فيه عرفي، ولذا كان أتم فائدة على ما فصل في شرح التلخيص وحواشيه فإذا أردت تفصيله فانظره، وقد قيل إن كلام الزمخشري والسكاكي شيء واحد من غير اختلاف بينهما يعني أن ظهور النهار بمعنى خروجه والخروج لما فيه من المفارقة كناية عن زواله فهو بمعناه من غير تكلف لما ذكره، قال الراغب نسلخ منه النهار ونتزع وحقيقته نزع جلد الحيوان، وهو متعد بمن لا بعن كما توهم. قوله: (مستعار من سلخ الجلد) قيل المستعار لفظ السلخ والمستعار منه معنى الكشط، والمستعار له الإزالة وليس بشيء لأنه لم يرد المستعار منه اصطلاحاً بل المراد أنه منقول منه بهذا المعنى إلى المعنى المجازي المراد فهذا من التغيير في

إعرابه ما سبق ﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ داخلون في الظلام ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ لحدّ معين ينتهي إليه دورها فشبّه بمستقرّ المسافر إذا قطع مسيره أو لكبد السماء فإنّ حركتها فيه توجد إبطاء بحيث يظنّ أنّ لها هناك، وقفة قال:

والشمس حيرى لها في الجوّ تدويم

أو لاستقرار لها على نهج مخصوص أو لمنتهى مقدر لكل يوم من المشارق والمغرب فإنّ لها في دورها ثلثمائة وستين مشرقاً ومغرباً تطلع كل يوم من مطلع وتغرب

الوجوه الحسان، والشراح على أنّ الاستعارة تصريحية وقد جوّز فيها أن تكون مكنية وتخيلية وقوله داخلون في الظلام يشير إلى أنّ التعقيب والفجائية في محلها، وقد علمت أنها على الوجه الآخر كذلك فتدبر، والدخول مستفاد من الهمزة لأنه كأصبح إذا دخل في وقت الصباح، والإعراب ما مرّ في قوله وآية لهم الأرض فتذكره. قوله: (لحدّ معين الخ) فقوله الشمس تجري الخ معطوف على جملة الليل نسلخ الخ لأنه من آيات قدرته، وإنما جعله مجازاً عما ذكر لدوام حركتها فلا قرار لها فالمستقر على هذا اسم مكان تقطعه في حركتها الدائمة، ثم تعود ووجه الشبه على هذا الانتهاء إلى محل معين وإن كان للمسافر قرار دونها وهذا ما تقطعه في السنة واللام تعليلية أو بمعنى إلى. قوله: (أو لكبد السماء) أي وسطها فالمستقرّ اسم مكان أيضاً وجوّز فيه المصدرية، وكلام المصنف رحمه الله يبابه واللام فيه كالأول وكونه محل قرار إمّا مجاز عن الحركة البطيئة أو هو باعتبار ما يترأى، وهذا هو الوجه الثاني. قوله: (والشمس حيرى لها في الجوّ تدويم) هو من قصيدة لذي الرمة وأولها:

أعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم

وصدره:

معرورياً رمض الرضراض تركضه

يصف سير فرسه وجريه في الظهيرة وشدة الحر، ومعرورياً بمهمات بمعنى سائر وحده، والرمض حرّ الشمس على وجه الأرض والرضراض الحصى والركض الجري والجوّ ما بين السماء والأرض والمراد به هنا وسط السماء والتدويم وقوف الطائر في الهواء، وهو مجاز أو استعارة لوقوفها وسكونها وهو محل الشاهد، وحيرى مؤنثة حيران استعارة أو تشبيه لها أيضاً لأنّ المتحير يقف فيقدم رجلاً ويؤخر أخرى. قوله: (أو لاستقرار لها الخ) فهو مصدر ميمي، واللام داخلة على الغاية أو الحامل ولم يبين المراد بالاستقرار فيه فيحتمل أن يكون جارياً فيه ما قبله، ويحتمل أن يكون راجعاً لما بعده وقوله أو لمنتهى مقدر الخ فالاستقرار بمعنى الانتهاء والمستقرّ اسم مكان، وهذا هو الوجه الأوّل إلا أنه ثمة ما ينتهي إليه باعتبار السنين وهذا باعتبار الأيام وهو باعتبار أجزاء قسيّ المقنطرات ارتفاعاً وانخفاضاً وقوله ثم لا تعود الخ أورد عليه بعضهم اتحاد مشرقها في آخر القوس وأول الجدي وأيضاً دورها في السنة الشمسية وهي تزيد

من مغرب، ثم لا تعود إليهما إلى العام القابل أو لمنقطع جريها عند خراب العالم، وقرئ لا مستقر لها أي لا سكون فإنها متحركة دائماً ولا مستقر على أن لا بمعنى ليس ﴿ذَلِكَ﴾ الجري على هذا التقدير المتضمن للحكم التي يكل الفطن عن إحصائها ﴿تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ﴾ الغالب بقدرته ﴿الْعَلِيمِ﴾ المحيط علمه بكل معلوم ﴿وَالْقَمَرِ قَدْرَتُهُ﴾ قدرنا مسيره ﴿مَنَازِلِ﴾ أو سيره في منازل، وهي ثمانية وعشرون الشرطين البطين الثريا الدبران الهقعة الهنعة الذراع النثرة الطرف الجبهة الزبرة الصرفة العواء السماك الغفر الزبانا الإكليل القلب الشولة النعائم البلدة سعد الذابح سعد بلع سعد السعود سعد الأخبية فرغ الدلو المقدم فرغ الدلو المؤخر الرشا، وهو بطن الحوت ينزل كل ليلة في واحد منها لا يتخطاه، ولا يتقاصر عنه فإذا كان

على ما ذكر بأكثر من خمسة أيام فلا يتم أن لها في كل يوم ذلك، ولذا قيل إنه تقريبي أكثرى لا تحقيقي كلي فتدبر. قوله: (أو لمنقطع جريها الخ) فاستقرارها انقطاع حركتها إذا قامت القيامة ومستقر على هذا اسم زمان وفي الكشف تفسير آخر نقله عن النبي ﷺ من حديث صحيح عن أبي ذر قال: كنت مع النبي ﷺ في المسجد عند غروب الشمس فقال: «يا أبا ذر أتدري أين تذهب هذه الشمس» قلت: الله ورسوله أعلم قال: «تذهب لتسجد تحت العرش فتستأذن فيؤذن لها ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها وتستأذن فلا يؤذن لها فيقال لها ارجعي حيث جئت فتطلع من مغربها»^(١) وقرأ والشمس تجري لمستقر فهو قرارها أو محلها في سجودها، وقوله بمعنى ليس فترفع مستقراً وهو مبني على الفتح في القراءة التي قبلها وعموم كل مقدور معلوم من حذف معموله. قوله: (ذلك الجري) فالإشارة للمصدر المفهوم من الفعل، وجعله كلال الفطن عن إحصاء الحكم أحسن مما في الكشف من جعله عن إحصاء الحساب لوقوعه في الزيجات، وقوله قدرنا مسيره ففيه مضاف مقدر لأنه لا معنى لتقديره في نفسه منازل فقدّرنا متعد لمفعولين لأنه بمعنى صيرنا ومسير اسم مكان، وإذا قدر سيره المصدر فهو متعد لواحد ومنازل منصوب على الظرفية ويجوز كونه مفعولاً ثانياً بتقدير ذا منازل، ويجوز أن يكون أصله قدرنا له على الحذف والإيصال وهو متعد لواحد. قوله: (الشرطين) بفتح الشين والراء مثني شرط بفتحيتين، وهو العلامة وهما نجمان قيل ثلاثة عند قرن الحمل سميا به لأنهما علامة للمطر والريح، والبطين تصغير البطن وهو بطن الحمل والثريا مصغر أيضاً، وفي الكشف هو آلية الحمل والدبران بفتحيتين سمي به لأنه خلفها، والهقعة بفتح الهاء وسكون القاف وفتح العين المهملة ثلاثة أنجم برأس الجوزاء شبهت بهقعة الفرس، وهي كز وعلامة تجعل في أعلى عنقه والهنعة مثله إلا أن ثانيه نون وهي اسم سمة كر في منخفض عتقه، وهي خمسة أنجم على هيئتها

(١) أخرجه البخاري ٤٨٠٣ و ٧٤٣٣ و ٣١٩٩ و ٧٤٢٤ ومسلم ٢٥١/١٥٩ والترمذي ٢١٨٦ و ٣٢٢٧ وأحمد ١٧٧/٥ وابن حبان ٦١٥٢ - ٦١٥٣ - ٦١٥٤ والطبري في «جامع البيان» ٥/٢٣ والبغوي في «معالم التنزيل» ١٢/٤ - ١٣ والبيهقي ص ٣٩٢ - ٣٩٣ كلهم من حديث أبي ذر.

في آخر منازلها، وهو الذي يكون فيه قبيل الاجتماع دق واستقوس، وقرأ الكوفيون وابن عامر والقمر بنصب الرء ﴿حَقَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ﴾ كالشمرخ المعوج فعلون من الانعراج وهو الاعوجاج، وقرئ كالعرجون وهما لغتان كالبزبون والبزبون ﴿أَلْقَدِيرِ﴾ العتيق وقيل ما مر

بمنكب الجوزاء والذراع نجمان سميا ذراعي الأسد والنثرة الفرجة بين الشارين كوكبان بينهما مقدار شبر بأنف الأسد وهي أربعة أنجم والزيرة كوكبان نيران هما كاهلا الأسد والزيرة بضم الزاي معناها الكاهل والصرفة نجم نير بقلب الأسد سمي به لأنه عنده انصراف البرد، والعواء ممدود ومقصود خمسة أنجم يقال لها ورك الأسد والسماك المراد به الأعزل لأن الرامح ليس من المنازل، والغفر ثلاثة أنجم صغار من الميزان سميت بها لأن ضوءها مستتر لقلته، والزبانا بالضم وآخره ألف زبانا العقرب قرناها وهما نجمان برأس العقرب والإكليل أربعة أنجم برأس العقرب ولذا سميت به وأصل معناه التاج، والقلب قلب العقرب أيضاً والشولة بفتح الشين المعجمة واللام ما ارتفع من ذنب العقرب وهما كوكبان عند ذنب العقرب، والنعائم أصلها الخشبات الموضوعة على البئر وهي ثمانية أنجم بقرب المجردة والبلدة الفرجة بين الحاجبين ستة أنجم بالقوس في فوجه وسعد الذابح كوكب بين يديه آخر يزعمون أنه شاة يذبحها وسعد بلع ليس له مثله كأنه بلع شاته وسعد السعود لأنه في ابتدائه يبدو ما تتعيش به المواشي، وسعد الأخبية لأن عنده كواكب تشبه بالخباء، وقيل لأنه تخرج فيه الهوام وهذه الأربعة بالجدي والدلو والفرغ بفتح الفاء وسكون الرء المهمله وغين معجمة وهو مجرى الماء من الدلو وهما كوكبان متقاربان سميا به لكثرة الأمطار فيهما، والرشاء بكسر الرء ومعناه واضح وقوله لا يتخطاه أي يتجاوزه قيل إنه أمر أعلي إذ قد يتخطى ويتقاصر، وقوله الاجتماع أي اجتماعه مع الشمس الذي يذهب به ضوءه الحاصل بالمقابلة ودق أي صار دقيقاً لعدم امتلاء نوره واستقواسه كونه كالقوس انحناء، ونصب القمر بمقدّر على شريطة التفسير. قوله: (وهو الذي يكون فيه قبيل الاجتماع) مع الشمس وهو بعده ومع له لا يخرج عن منازلها لكنه لا يسمى قمراً على المشهور إلا من ثلاثة إلى ستة وعشرين وبعدها يسمى هلالاً والناس يسمونه قمراً مطلقاً وعلى العرف العام مشي المصنف، والشمرخ بكسر الشين المعجمة وميم ساكنة بعدها راء مهمله وألف وخاء معجمة وهو كالشمروخ بالضم عيدان العنقود الذي عليه الرطب، وما يجمعه مما فوقه يسمى العنق بكسر العين والكباسة كذا في المصباح وليس هو العنقود نفسه حتى يقال فيه تسامح لأن المشبه به عيدانه لا هو نفسه، والمعوج بتشديد الجيم أو الواو كما في قوله:

فمن رام تقويمي فإني مقوم ومن رام تعويجي فإني معوج

قوله: (فعلون) فنونه زائدة كما في المصباح وذهب قوم ورجحه في القاموس وإعراب السمين والراغب إلى أنها أصلية فوزنه فعلول وما ذكره المصنف أظهر، وقوله كالعرجون أي بكسر العين وسكون الرء وفتح الجيم وبزبون بياء موحدة وزاي معجمة وياء مثناة تحتية ثم واو ونون بساط رومي، وقيل هو السندس، وقوله العتيق الذي مرّ عليه زمان يبس فيه ويعوج،

عليه حول فصاعداً ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا﴾ يصح لها ويتسهل ﴿أَنْ تَدْرِكَ الْقَمَرَ﴾ في سرعة سيره فإن ذلك يخل بتكوّن النبات وتعيش الحيوان أو في آثاره، ومنافعه أو مكانه بالنزول إلى محله أو سلطانه فتطمس نوره وإيلاء حرف النفي الشمس للدلالة على أنها مسخرة لا يتيسر لها إلا ما أريد بها ﴿وَلَا أَلْتَلُ سَابِقَ النَّهَارِ﴾ يسبقه فيفوته ولكن يعاقبه، وقيل المراد

ولذا مرضى القول بأنه ما مرّ عليه حول فصاعداً، وقد يحصل له اليبس الذي يتم به الشبه فيما دونه ووجه الشبه فيه مركب وهو الاصفرار والدقة والإعوجاج. قوله: (يصح لها ويتسهل) لأنه مطاوع بنغي بمعنى طلب فيكون في الاستعمال بمعنى تسخر وتسهل وقد يكون بمعنى حق ولاق، وقوله في سرعة سيره فإنه يقطع البروج في شهر وهي في سنة والولاء لم تنتظم الفصول والمنافع في التكوّن والتعيش وآثاره إعطاء الألوان، ونحوها والشمس الإنضاج واو مكانه لأنه كلاً في فلك مخصوص، وسلطانه قوة نوره ليلاً فلو أدركته الشمس صحت نوره وطفأته وهذا قريب من الأول والفرق بينهما اعتباري. قوله: (وإيلاء حرف النفي الشمس للدلالة على أنها مسخرة) قد خفي وجه الدلالة على بعضهم حتى ذكر ما لا طائل تحته وتوقف في فهمه، وقد قيل إنه يقتضي نفيها وإنها هالكة لا قدرة لها في نفسها على شيء، وقيل إنه يريد أنه كان الظاهر أن يقال لا ينبغي للشمس وإنه كالنتيجة لما قبله لكن تركت فاؤه تعويلاً على فهم السامع، والفرق بين لا ينبغي للشمس ولا الشمس الخ أن الأول أبلغ وأكد لتقديم المسند إليه فيفيد أنها مسخرة ولا محصل لذلك كله، والذي دار في ظلي أنه أراد أن دخول النفي على الموضوع ذاتاً أو ما هو في حكمها يحتمل نفيها احتمالاً ظاهراً لا سيما إذا كان في حيزه قيل حقه أن يدخل عليه وهو قريب من قول المنطقيين السالبة تصدق بنفي الموضوع فإن كان كذلك كان عدماً لا يصلح لصدور شيء عنه وإلا يدل على نفي صفات له تقرّبه من العدم، وهذا ما ذهب إليه الشافعية في قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»^(١) حيث قدروا له صحة الأعمال واستدلوا به على وجوبها في الوضوء ورجحوه على تقدير الكمال بأنه أقرب إلى نفي الوجود المتبادر منه كما قرّروه في محله بالقياس عليه يدل هذا على نفي صدور شيء عنها بالاختيار كما ذهب إليه بعض عبدة الكواكب، والحكماء فلزم كونها مسخرة لله. قوله: (لا يتيسر لها إلا ما أريد بها) الحصر مأخوذ من فحوى الكلام وكونها مسخرة لا من تقديم المسند إليه، وكان ينبغي أن يقول لا يصح ولا يتيسر بناء على تفسيره السابق فتأمل. قوله: (يسبقه فيفوته) أي

(١) هو بعض حديث أخرجه البخاري ١ - ٥٤ - ٥٠٧٠ - ٢٥٢٩ - ٣٨٩٨ - ٦٩٥٣ - ٦٦٨٩ ومسلم ١٩٠٧ وأبو داود ٢٢٠١ والترمذي ١٦٤٧ والنسائي ١٣/٧ ٥٨/١ وابن ماجه ٤٢٢٧ ومالك في «الموطأ» ٩٨٣ وأحمد ٢٥/١ وابن حبان ٣٨٨ - ٣٨٩ كلهم من حديث عمر بن الخطاب. ولفظ مسلم «إنما الأعمال بالنية، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله. ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه».

بهما آيتاهما وهما النيران، وبالسبق سبق القمر إلى سلطان الشمس فيكون عكساً للأول وتبديل الإدراك بالسبق لأنه الملائم لسرعة مسيره ﴿وَكَلَّ﴾ وكلهم والتنوين عوض عن المضاف إليه، والضمير للشمس والأقمار فإنَّ اختلاف الأحوال يوجب تعدد إِمَّا في الذات أو للكواكب فإنَّ ذكرهما مشعر بها ﴿فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ يسرون فيه بانبساط ﴿وَأَيُّهُ لَمَمٌ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ أولادهم الذين يبعثونهم إلى تجاراتهم أو صبيانهم ونساءهم الذين يستصبحونهم فإنَّ الذرية تقع عليهنَّ لأنهنَّ مزارعها وتخصيصهم لأنَّ استقرارهم في السفن أشق وتماسكهم فيها أعجب، وقرأ نافع وابن عامر ذرياتهم ﴿فِي أَلْفِكَ الْمَسْحُونِ﴾ المملوء،

يتقدّم على وقته فيدخل قبل مضيه، وقوله وقيل المراد بهما أي الليل والنهار آيتاهما أي الشمس والقمر لأنهما آية الليل والنهار قال تعالى: ﴿فَمَحُونَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مَبْصُورَةً﴾ [سورة الإسراء، الآية: ١٢] وهذا مختار الزمخشري، وقوله فيكون عكساً للأول هو من تمة القيل وأراد بالأول قوله لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر لأنَّ محصله على هذا ولا القمر ينبغي له أن يدرك الشمس، وليس المراد بالأول التفسير الأول لما قبله لأنه مناسب للآخر إذ المعنى لا يسبق القمر الشمس في سلطانها لأنَّ الحكمة اقتضت لكل سلطاناً على حياله، والتعبير بالليل والنهار للإشارة إلى اختلافهما أيضاً. قوله: (وتبديل الإدراك) وهو اللحوق بالسبق على هذا القيل لأنه مناسب لسرعة سير القمر إذ سبق يشعر بالسرعة والإدراك بالبطء كما لا يخفى. قوله: (وكلهم) قدر ضمير العقلاء لمشكلة قوله يسبحون إذ عبر به فيه لتثبيت فعل العقلاء لهم، وقوله والضمير الخ توجيه لجمعه معه إنهما اثنان بأنَّ اختلاف أحوالهما في المطالع، وغيرها نزل منزلة تعداد أفرادهما ولذا يقال الشموس والأقمار، وقوله مشعر بها أي بالكواكب لفهمها وخطورها بالبال إذا ذكرا فكانت مذكورة حكماً، وقيل التقدير كل ذلك والمراد بالفلك الفلك الأعلى لأنها تتحرّك بحركته. قوله: (يسرون فيه بانبساط) أي بسعة لأنَّ السبح الأبعاد في السير وقد مرَّ في سورة الأنبياء أنه من السباحة على التشبيه فتذكره، وفي شرح أدب الكاتب لابن السيد معنى يسبحون يسرون فيه بانبساط وكل من بسط في شيء فهو يسبح فيه، ومنه السباحة في الماء اهـ. قوله: (أولادهم) المراد الكبار منهم لأنهم المبعوثون للتجارة ولمقابلتهم بالصبيان، وقوله أو صبيانكم الخ فالمراد بالذرية أهل البيت، والاتباع مجازاً فلا جمع فيه بين الحقيقية والمجاز كما قيل وإن كان ذلك جائزاً عند الشافعية أو هو تغليب ولم يخصه بالنساء كما في الكشف، وإن ورد في الحديث إطلاقه عليهنَّ مجازاً لإطلاق السماء على المطر أو لعلاقة الحالية، والمحلية كما أشار إليه بقوله لأنهنَّ مزارعها أي لأنَّ النساء منشأ الذرية تنشأ كما ينشأ الزرع من منابته لأنَّ حمل النساء وحدها غير معتاد، وقوله لأنهنَّ أي النساء فهو تعليل لإطلاق الذرية عليهنَّ فقط، وترك تعليل إطلاقه على الصبيان لظهوره وفي ضمير مزارعها استخدام لعوده على الذرية بمعنى الأولاد، وقوله وتخصيصهم توجيه لذكرهم فقط مع عدم الاختصاص بهم، والتماسك الثبات والاستقرار فيها. قوله تعالى: ﴿فِي أَلْفِكَ الْمَسْحُونِ﴾ لا

وقيل المراد فلك نوح عليه الصلاة والسلام وحمل الله ذرياتهم فيها إنه حمل فيها آباءهم الأقدمين وفي أصلاهم ذرياتهم، وتخصيص الذرية لأنه أبلغ في الامتنان وأدخل في التعجب مع الإيجاز ﴿وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِن مِّثْلِهِ﴾ من مثل الفلك ﴿مَا يَرْكَبُونَ﴾ من الإبل فإنها سفائن البر أو من السفن والزوارق ﴿وَلَإِن نَّشَأْ نُفْرِقَهُمْ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ﴾ فلا مغيث لهم يحرسهم عن الغرق أو فلا استغاثة كقولهم أتاهم الصريخ ﴿وَلَا هُمْ يُقَدَّرُونَ﴾ ينجون من الموت به ﴿إِلَّا

يخفى مناسبه لقوله قبله في فلك يسبحون وذكر المشحون أقوى في الامتنان بسلامتهم فيه أو لأنه أبعد من الخطر، وقوله المراد فلك نوح فهو مفرد وتعريفه للعهد والمراد في الأول الجنس ومرضه لأنه محتاج للتأويل بخلاف الظاهر كما أشار إليه بقوله وحمل الله الخ أي معنى حمل الله حينئذ، وأنت ضمير فيها الراجع للفلك لأنه يجوز تأنيثه لكونه بمعنى السفينة. قوله: (وتخصيص الذرية الخ) أي على هذا الوجه حمل ذريتهم خص بالذكر لأنه أبلغ في الامتنان لأن استقرارهم فيها وتماسكهم أصعب ولتضمنه بقاء عقبهم، والتعجب من الآية لأنها أمر يتعجب منه وبقاء نسلهم ونجاتهم بسفينة واحدة أعجب، والإيجاز لأنه كان الظاهر أن يقال حملناهم ومن معهم ليبقى نسلهم وعقبهم فذكر الذرية يدل على بقاء النسل، وهو يستلزم سلامة أصولهم فدل بلفظه القليل على معنى كثير. قوله: (من الإبل) هو على التفسيرين السابقين لا على أن المراد بالفلك الجنس كما توهم إذ لا وجه لتخصيصه به، وقوله فإنها سفائن البر لكثرة ما تحمل لا لتبليغها للمقصود فإنه لا يختص بها، وقد شاع إطلاق السفينة عليها كما قيل:

سفائن برّ والسراب بحارها

قوله: (أو من السفن والزوارق) جمع زورق وهو السفينة الصغيرة وهذا على الثاني وهو أن يراد بالفلك سفينة نوح عليه الصلاة والسلام ولا يبعده قوله خلقنا لأن أفعال العباد مخلوقة لله وتبادر الإنشائية ممنوع. قوله: (فلا مغيث لهم) إشارة إلى أن الصريخ يكون بمعنى المغيث وبمعنى الصارخ، وهو المستغيث فهو من الأضداد كما صرح به أهل اللغة ويكون مصدراً بمعنى الإغاثة لأنه في الأصل بمعنى الصراخ وهو صوت مخصوص وكل منهما صحيح هنا، واعتراض أبي حيان على الثاني بأنه يحتاج إلى نقل أن الصريخ يكون مصدراً بمعنى الصراخ لا يدفعه أن الزمخشري ثقة يعتمد عليه فإنه لا يستدل بمحل النزاع، ولا يلزم من كون الصريخ بمعنى المغيث أن يكون بمعنى الإغاثة إذا كان مصدراً لأنه مصدر الثلاثي فالذي يدفعه أن الصريخ كالصارخ مصدر للثلاثي وتجاوز به عن الإغاثة لأن المغيث ينادي من يستغيث به، ويصرخ له ويقول جاءك العون والنصر وقد ورد بهذا المعنى قال المبرد رحمه الله في أول الكامل قال سلامة بن جندل:

كنا إذا ما أتانا صارخ قرع كان الصراخ له فزع الطنابيب

يقول إذا أتانا مستغيث كانت إغاثة الجدّ في نصرته، اه ولا عطر بعد عروس. قوله: (كقولهم أتاهم الصريخ) قيل عليه أنه لا يصلح دليلاً للمدعي لجواز كون الصريخ فيه بمعنى

محاويجكم ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بالصانع يعني معطلة كانوا بمكة ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ تهكماً بهم من إقرارهم به وتعليقهم الأمور بمشيتته ﴿أَنْطَلِمُ مِنْ لَوِ شَاءَ اللَّهُ أَطْعَمَهُ﴾ على زعمكم، وقيل: قاله مشركو قريش حين استطعمهم فقراء المؤمنين إيهاماً بأن الله تعالى لما كان قادراً أن يطعمهم، ولم يطعمهم فنحن أحق بذلك وهذا من فرط جهالتهم فإن الله يطعم بأسباب منها حث الأغنياء على إطعام الفقراء وتوفيقهم له ﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ حيث أمرتمونا ما يخالف مشيئة الله، ويجوز أن يكون جواباً من الله لهم أو حكاية للجواب المؤمنين ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ يعنون وعد البعث ﴿مَا يَنْظُرُونَ﴾ ما ينتظرون ﴿إِلَّا صَيِّحَةٌ وَجِدَّةٌ﴾ هي النفخة الأولى ﴿تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ يتخاصمون في متاجرهم ومعاملاتهم لا يخطر ببالهم أمرها كقوله: ﴿فَأَخَذْتَهُمُ السَّاعَةَ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ وأصله: يختصون فسكنت التاء وأدغمت، ثم كسرت الخاء لالتقاء الساكنين

أحوج صار ذا حاجة قال في المصباح أحوج وزان أكرم من الحاجة فهو محوج وقياس جمعه بالواو والنون لأنه صفة عاقل والناس يقولون في الجمع محويج مثل سقاطير اهـ. قوله: (كفروا بالصانع) يعني أنكروا وجوده وهم المعطلة المنكرون لوجود الباري وهذا مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولذا أظهر في مقام الإضمار، وقوله بعده لو يشاء الله لا ينافي ذلك لأنه تهكم أو مبني على اعتقاد المخاطبين كما أشار إليه المصنف بقوله تهكماً الخ. قوله: (أنطعم) لم يقل أننفق إنما لأنه المراد من الإنفاق أو تطعم بمعنى نعطي أو لأنه يدل على منع غيره بالطريق الأولى، وقوله على زعمكم إشارة إلى ما مر لأنهم معطلة، وقول الزمخشري أنطعم المقول فيه هذا القول بينكم تصحيح لوقوع الشرطية لامتناعية صلة مع أن شأن الصلة أن تكون أمراً معهوداً على ما صرح به في قوله: ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِيَةً﴾ [سورة النساء، الآية: ٩] لكنه اكتفى بما ذكر لكون الصلة والموصول كشيء واحد كما حققه الطيبي رحمه الله فما قيل إنه لا ملجئ إليه لكفاية البناء على الزعم في صحة المعنى غفلة عن مراده، وقوله في الكشف أوله به لأنهم كانوا معتقدين قدرة الله وإرادته قيل إنه سهو أو سقط منه حرف النفي اللهم إلا أن يجعل الضمير للمخاطبين فيكون كقول المصنف على زعمكم. قوله: (استطعمهم الخ) لأنهم جعلوا الله نصيباً في حرثهم وأنعامهم كما مر، وقوله أحق بذلك أي بعدم الإطعام وإنما قال إيهاماً وإن كان الاستفهام الإنكاري صريحاً فيه لأن مرادهم المنع مطلقاً، وقوله من فرط جهالتهم أي عنادهم ولو لم يشأ الله ذلك لم يأمر به ويحث عليه، وقوله حيث أمرتمونا الخ فهو من مقول الكفلة وعداه بنفسه كقوله:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به

وهذا على الوجوه كلها فهو إما تهكم أو عن اعتقاد ويحتمل أن يكون على الأخير. قوله: (وهي النفخة الأولى) أي التي يموت بها من بقي على وجه الأرض، وقوله وأصله

وروى أبو بكر بكسر الياء للاتباع وقرأ ابن كثير وورش وهشام بفتح الخاء على إلقاء حركة التاء إليه، وأبو عمرو به وقالون مع الاختلاس وعن نافع الفتح فيه والإسكان، وكأنه جوز الجمع بين الساكنين إذا كان الثاني مدغماً وقرأ حمزة يخضمون من خصمه إذا جادله ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ قَوْلِي﴾ في شيء من أمورهم ﴿وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ فيروا حالهم بل يموتون حيث تبغثهم ﴿وَنُفِّخَ فِي الصُّورِ﴾ أي مرة ثانية، وقد سبق في سورة المؤمنين ﴿فَإِذَا هُمْ مِنَ

يخضمون الخ فيه قرأت كما ذكرها المصنف وتفصيلها على اختلاف الرواية فيها في النشر والدرّ المصون، فأولاها بفتح الياء وكسر الخاء لالتقاء الساكنين والصاد على الأصل وأصله يخضمون ففعل فيه ما ذكره المصنف، والثانية بكسر الياء اتباعاً للخاء المكسورة والثالثة بفتح الياء والحاء بنقل حركة التاء لها وأبو عمرو اختلس حركتها أي خففها مع سرعة، واستشكلت قراءة نافع بأن فيها الجمع بين ساكنين على غير حده فكانه جائز عنده إذا كان الثاني مدغماً وفي عزوها على ما ذكره المصنف ما يخالف ما نقله القرءاء وليس هذا محله. قوله: (وقرأ حمزة يخضمون) أي بفتح الياء وسكون الخاء، وتخفيف الصاد من خصم الثلاثي وهذه مروية أيضاً عن أبي عمرو وقالون كما في البحر، والمفعول محذوف أي يخضم بعضهم بعضاً وحذف المضاف إلى الفاعل فارتفع الضمير المجرور واستقرّ، وتفصيله كما في الحجة أنّ ابن كثير وأبا عمرو قرأ بفتح الياء الخاء غير أنّ أبا عمرو يختلس حركة الخاء قريباً من قول نافع، وقرأ عاصم والكسائي وابن عامر بفتح الياء وكسر الخاء وهذه رواية خلف وغيره عن يحيى عن أبي بكر وقرأها نافع ساكنة الخاء مشددة الصاد وورش بفتح الياء والحاء مشددة الصاد وحمزة ساكنة الخاء خفيفة الصاد، وعن عاصم أنه قرأ بكسر الياء والحاء ويهدي بكسر الياء والهاء وقال أبو علي: من قال يخضمون حذف الحركة من الحرف المدغم وألقاها على الساكن، وهذا أحسن الوجوه بدليل قولهم ردّ وعض فألقوا حركة العين على الساكن، ومن قال يخضمون حذف الحركة إلا أنه لم يلقها على الساكن كما ألقاها الأوّل ولو جعله بمنزلة قولهم مسنا السماء حذف الكسرة من العين، ولم يلقها على الحرف الذي قبلها فلما لم يلقها التقى ساكنان فحرك ما قبل الحرف المدغم، ومن قال: يخضمون جمع بين الساكنين الخاء والحرف المدغم، ومن زعم أنّ ذلك ليس في طاقة ادعى ما يعلم فساده بغير استدلال فأما من قال: يخضمون فنقديره يخضم بعضهم بعضاً فحذف المضاف والمفعول به وهو كثير، ويجوز أن يكون المعنى يخضمون مجادلهم عن أنفسهم فحذف المفعول ومعنى يخضمون يغلبون في الخصام خصومهم، فأما يخضمون فعلى قول من قال أنت تخضم يريد تختصم فحذف الحركة وحركت الخاء لالتقاء الساكنين لأنه لم يلق الحركة المفتوحة على الفاء، وكسر الياء التي للمضارعة لسبقها كسرة الخاء وهذه لغة حكاها سيبويه عن الخليل وهذه الياء كسرت في مواضع حكاها سيبويه في نسباً وينحل ويخضمون اه، وتوصية مفعول به ليستطيعون أو مفعول مطلق لفعل مقدر وتبغثهم بالعين المعجمة أي تفجؤهم.

الْجَدَاثِ ﴿٥٢﴾ من القبور جمع جدث، وقرئ بالفاء ﴿إِلَى رَبِّهِمْ يَسْلُوتُ﴾ يسرعون، وقرئ بالضم ﴿قَالُوا يَوَلُّونَا﴾ وقرئ يا ويلتنا ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾ وقرئ من أهبنا من هب من نومه إذا انتبه، ومن هبنا بمن أهبنا، وفيه ترشيح ورمز أو إشعار بأنهم لاختلاط عقولهم يظنون أنهم كانوا نياماً ومن بعثنا ومن هبنا على من الجازة والمصدر.

﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ مبتدأ وخبر وما مصدرية أو موصولة محذوفة

قوله: (إلى ربهم ينسلون) لا منافاة بين هذا وبين ما وقع في آية أخرى فإذا هم قيام ينظرون لأنهما في زمان واحد متقارب قيل، وذكر الرب في موقعه للإشارة إلى إسراعهم بعد الإساءة لمن أحسن إليهم حين اضطروا له وقوله بالضم أي ضم السين، ومرقدنا قال المعرب يجوز أن يكون مصدراً بمعنى رقادنا وأن يكون مكاناً فهو مفرد أقيم مقام الجمع والأول أحسن لأن المصدر يفرد مطلقاً. قوله: (بمعنى أهبنا) ظاهره أنه يكون متعدياً كالمزيد، وقد قال ابن جنى أني لم أر له أصلاً ولا مر بنا في اللغة مهبوب إلا أن يكون على الحذف والإيصال وأصله هب بنا أي أيقظنا. قوله: (وفيه ترشيح ورمز الخ) أي فيما ذكر على قراءة هبنا وأهبنا أو على القراءات إشارة إلى أن في المرقد استعارة أصلية إن كان مصدراً وتبعية، إن كان اسم مكان شبه الموت بالرقاد ثم استعير له اسمه ووجه الشبه الاستراحة من الأفعال الاختيارية وهي في المشبه به أقوى، وإن توهم بعضهم أنه ليس بأقوى لظن أنه عدم ظهور الأفعال وهي في الموت أقوى، وأما كونه البعث وهو في النوم أقوى وأشهر إذ لا شبهة فيه لأحد والقرينة صدوره من الموتى فمع أنه غير موافق لكلام المصنف لأحسن فيه لأن البعث القيام من النوم والقبر وهي حالة مضادة له فلا يحسن جعلها وجهاً في غير الاستعارة التهكمية، وليس هذا منها مع أنه لا يشترط فيه كونه أقوى فقط بل أو أشهر وأعرف، ولا شك أنه أعرف في النوم لتكرره على الحس، وأما كون البعث ترشيحاً على التوجيه الثاني ففيه نظر لأنه لا اختصاص له بالنوم ولا بالموت فكما لا يصلح أن يكون قرينة لا يصلح أن يكون ترشيحاً فمن جعله ترشيحاً فلعله لكونه أعرف في النوم من غير منكر له أو لأنه مشترك فيهما فلا يدل على أحد معنييه بدون قرينة، وذكره مع الرقاد يتبادر منه معنى الهبوب من النوم فيكون ترشيحاً، أو هو حقيقة وهذا مجاز الحق بالحقيقة في لسان الشرع، وما قيل من أن المراد بالترشيح معناه اللغوي إذ لا تشبيه هنا ولا استعارة فلا معنى له أصلاً. قوله: (أو إشعار) هذا وجه آخر بناء على أنهم قالوه لظنهم لاختلاط عقولهم أنهم كانوا نياماً فهو على حقيقته، وأما على النسخة الأخرى وهي عطفه بالواو لا بأو فإما أن يقال الواو بمعنى أو ويقال هذا إشعار بأنهم على حال من شأنها ذلك لا أنه وقع منهم ذلك الظن الذي أحقه بالحقيقة في الواقع، والظاهر أن النسخة الأولى هي الصحيحة لسلامتها من التكلف، وتوهم النوم لأنه كالراحة بالنسبة لما بعده، وما روي من أن البشر لهم نومة قبل الحشر غير صحيح كما في البحر، وما قيل من أنه لو استمر عذاب القبور لم يتأت منهم هذا المقال يعلم جوابه من قول المصنف لاختلاط عقولهم لأنهم ليس لهم فيها إدراك تام، وقوله

الراجع أو هذا صفة لمرقدنا وما وعد خبر محذوف أو مبتدأ خبره محذوف أي ما وعد الرحمن، وصدق المرسلون حق وهو من كلامهم، وقيل جواب الملائكة أو المؤمنين عن سؤالهم معدول عن سننه تذكيراً لكفرهم، وتقريباً لهم عليه وتنبهياً بأن الذي يهمهم هو السؤال عن البعث دون الباعث كأنهم قالوا: بعثكم الرحمن الذي وعدكم البعث، وأرسل الرسل فصدقوكم وليس الأمر كما تظنونه فإنه ليس بعث النائم فيهمكم السؤال عن الباعث، وإنما هو البعث الأكبر ذو الأهوال ﴿إِنْ كَانَتْ﴾ ما كانت الفعلة ﴿إِلَّا صَيْحَةً وَجِدَةً﴾ هي النفخة الأخيرة وقرئت بالرفع على كان التامة ﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُخَضَّرُونَ﴾ بمجرد تلك الصيحة، وفي كل ذلك تهوين أمر البعث والحشر واستغناؤهما عن الأسباب التي ينوطان بها فيما يشاهدونه ﴿فَالْيَوْمَ لَا تَنْظُمُونَ نَفْسَ شَيْئًا وَلَا تَحْزَنُونَ﴾ إلا ما كنتم تعملون﴾ حكاية لما يقال لهم حينئذ تصويراً للموعود وتمكيناً له في النفوس، وكذا قوله: ﴿إِنَّ أَنْصَحَ الْجِنَّةِ الْيَوْمَ فِي شَعْلِ فَنَكْهُونَ﴾ متلذذون في النعمة من الفكاهة، وفي تنكير شغل وإبهامه تعظيم لما هم فيه من اليهجة، والتلذذ وتنبهه على أنه أعلى ما يحيط به الإفهام ويعرب عن كنهه الكلام، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو في شغل بالسكون ويعقوب في رواية فكهون

ومن بعثنا الخ أي قرئ بمن الجازة والمصدر المجرور، وقوله محذوفة الراجع أي العائد وتقديره وعده وصدقه أو فيه وعلى المصدرية المصدر فيه بمعنى المفعول. قوله: (أو هذا صفة لمرقدنا) لتأويله بمشتق فيصح الوقف عليه، وقد روي عن حفص أنه وقف عليه وسكت سكتة خفيفة، كما وقع في بعض النسخ فمن قال إن الوقف على مرقدنا عند الكل لثلاث يتوهم أن هذا صفة لمرقدنا فقد أخطأ من وجهين، وقوله خبر محذوف تقديره هو أو هذا وفيه من البديع صفة تسمى التجاذب، وهو أن تكون كلمة تحتل أن تكون من السابق أو اللاحق كما في شرح المفتاح للسيد ولم أر له مثلاً غير هذا، وقوله من كلامهم أي الكفرة على أنهم أجابوا أنفسهم أو أجاب بعضهم بعضاً. قوله: (معدول الخ) لأنهم سألوا عن الفاعل فحقهم أن يجابوا به فعدل عنه لما ذكر فهو من الأسلوب الحكيم، وهذا على الاحتمالين الأخيرين أو الكل، وقوله الفعلة قدره عاماً مؤثراً على قاعدة الاستثناء المفرغ وقراءة الرفع يجري فيها ما مر، وقوله بمجرد تلك الصيحة من الفاء وإذا الفجائية والتهوين لكونه بمجرد الصيحة، وقوله هي النفخة الخ النفخة صوت فيصح تفسيرها بينها ولا تجوز فيه لأن الصيحة مسببة عنها، وقوله التي الخ فيه تسمح في التعبير. قوله: (. قوله: (حكاية لما يقال لهم) فضمير تجزون وتعملون والخطاب للكفرة، وتصوير الموعود وهو جزاؤهم على ما عملوه من غير ظلم والسكين من جعله حاضراً عندهم، وشيئاً منصوب على المصدرية أو مفعول به على الحذف والإيصال، ويجوز أن يكون إخباراً من الله عما لأهل المحشر على العموم بدليل تنكير نفس وتعريف اليوم للعهد لأنه في حكم المذكور والمراد به يوم القيامة لدلالة نفخ الصور عليه دلالة ركب السلطان على سلطان البلد فيعم الخطاب المؤمنين كما اختاره السكاكي، وما قيل عليه من أنه ياباه الحصر لأنه تعالى يوفي

مبالغة، وهما خبران لأنَّ ويجوز أن يكون في شغل صلة لفاكهون وقرئ فكهون بالضم، وهو لغة كنطس ونطس وفاكهين وفكهين على الحال من المستكن في الظرف وشغل بفتحيتين وفتحة وسكون والكل لغات ﴿هُمَّ وَأَزْوَجُهُمْ فِي ظِلِّهِ﴾ جمع ظل كشعاب أو ظلة كقباب، ويؤيده قراءة حمزة والكسائي في ظلل ﴿عَلَى الْأَرَاكِ﴾ على السرر المزينة ﴿مُتَّكِنُونَ﴾ وهم مبتدأ خبره في ظلال، وعلى الأرائك جملة مستأنفة أو خبر ثان أو متكوون والجازان صلتان له أو تأكيد للضمير في شغل أو في فاكهون، وعلى الأرائك متكون خبر

المؤمنين أجورهم ويزيدهم من فضله أضعافاً مضاعفة فيرده أن المعنى أن الصالح لا ينقص ثوابه والطالح لا يزداد عقابه لأنَّ الحكمة تأتي ما هو على صورة الظلم أما زيادة الثواب ونقص العقاب فليس كذلك، أو المراد بقوله لا تجزون إلا ما كنتم تعملون أنكم لا تجزون إلا من جنس عملكم إن خيراً فخير وإن شراً فشر فلا وجه لما ذكره. قوله: (من الفكاهة بالضم) وهي التمتع والتلذذ مأخوذ من الفكاهة وقد يكون بمعنى التحدث بما يسر وتكثير شغل للتعظيم كأنه شغل لا يدرك كنهه، وقوله أعلى ما يحيط به بالإضافة إلى ما الموصولة أو الموصوفة، وكونه على حذف من التفضيلية وإن كان بحسب المعنى أحسن إلا أن حذف من وإبقاء مجرورها ركيك وكونها نافية والجملة مستأنفة لبيان كونه أعلى خلاف الظاهر، ويعرب بمهملتين من الإعراب وهو البيان وجوز فيه كونه بالزاي المعجمة المضمومة أو المكسورة وفتح حرف المضارعة بمعنى يغيب، ويعد بعطفه على الجملة المنفية وهو تكلف. قوله: (وقرأ الخ) حاصله أن قراءة الكوفيين وابن عامر بضميتين والباقون بضم فسكون وهما لغتان للحجازيين كما قاله الفراء: وأبو السماك بفتحيتين ويزيد النحوي وابن هبيرة بفتح فسكون، والكل لغات فيه وقوله وشغل بفتحيتين الخ معطوف على قوله شغل بالسكون بحسب المعنى، والتقدير قرئ في شغل وفصل بينهما لأنَّ هذه من الشواذ وفكهون جمع فكه كحذر وهي صفة مشبهة تدل على المبالغة والثبوت، وقوله صلة أي متعلق به ويجوز كونه حالاً من ضميره. قوله: (وقرئ فكهون بالضم) أي بضم الكاف وفتح الفاء وفعل من أوزان الصفة المشبهة كنطس بنون وطاء وسين مهملتين، وهو لغة في نطس بوزن حذر وهو الحاذق الدقيق النظر الصادق الفراسة والعرب تسمى الطبيب لذلك نطاسياً من التنطس وهو استقصاء النظر ويكون بمعنى التطهر والتنزه. قوله: (ويؤيده) لأنَّ ظلل بضم وفتح جمع ظلة، وهي ما أظل لأظل بالكسر ولا منافاة بين هذا وبين ما مرَّ في لقمان كما توهم ومتكئون خبر مبتدأ مقدَّر أي هم وعلى الأرائك متعلق به والجملة مستأنفة، وهو معنى قول المصنف على الأرائك جملة مستأنفة لكن فيه تسمح أو خبر آخر لأنَّ قوله وهم مبتدأ أو مؤكد للمستكن في فاكهون، أو في قوله في شغل كما ذكره المصنف لكن فيه الفصل بين المؤكد وبينه بأجنبي، وهو فاكهون قاله المعرب والأحكام الثلاثة التفكه والقعود على السرر والاتكاء والمعطوف عليه هم أو المستتر وهذا على الوجوه على القول بمجيء الحال من المبتدأ ولا مانع من كون في ظلال خبراً آخر فسر الأرائك بالسرر المزينة، وقيد في المطففين بكونها

آخر لأن أزواجهم عطف على هم للمشاركة في الأحكام الثلاثة، وفي ظلال حال من المعطوف والمعطوف عليه ﴿كُنْتُمْ فِيهَا فَنَكُهُنَّ وَكُنَّ مَأْتِدَعُونَ﴾ ما يدعون به لأنفسهم يفتعلون من الدعاء كاشتوى واجتملى إذا شوي، وجمل لنفسه أو ما يتداعونه كقولك ارتموه بمعنى تراموه أو يتمنون من، ولهم آذع على ما شئت بمعنى تمنه على أو ما يدعونه في الدنيا من الجنة ودرجاتها وما موصولة أو موصوفة مرتفعة بالابتداء ولهم خبرها، وقوله: ﴿سَلِّمْ﴾ بدل منها أو صفة أخرى ويجوز أن يكون خبرها أو خبر محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر أي ولهم سلام، وقرئ بالنصب على المصدر أو الحال أي لهم مرادهم خالصاً ﴿قَوْلًا يَنْ رَبِّ رَحِيمٍ﴾ أي يقول الله أو يقال لهم قولاً كائناً من جهته، والمعنى أن الله يسلم عليهم بواسطة الملائكة أو بغير واسطة تعظيماً لهم وذلك مطلوبهم، وتمنأهم ويحتمل نصبه على الاختصاص ﴿وَأَمْتَرُوا أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾ وانفردوا عن المؤمنين وذلك حين يسار بهم إلى

في الحجال ولك أن تقول إنه معنى مزينة وقد ذكرهما أهل اللغة معاً. قوله: (ما يدعون) يعني أنه افتعال من الدعاء بمعنى الطلب، وهو بمعنى الثلاثي أي كل ما طلبوه لأنفسهم يصل إليهم، وقوله لأنفسهم إشارة إلى قول الإمام إنه ليس المراد أنهم يعطون بعد الطلب بل إنه حاصل لهم بدون طلب كالمملوك إذا طلب من المالك فقال له لك، ولك احتمال أنك مجاب لمطلوبك وأن ذلك حاصل لك فلم يفد ولا مانع من حمله على الأول فإنه للحصول بعد طلب لا سيما والمطلوب عظيم والمطلوب منه ملك كريم، وأصله يد تعيون فقلبت التاء دالاً أو أدغمت وحذفت ياؤه على ما بين في التصريف، واشتوى من الشيء وهو معروف واجتملى بالجيم بمعنى جمل أي أذاب الشحم، وهما مثال للافتعال بمعنى الثلاثي، وقوله أو ما يتداعونه يعني أنه افتعال بمعنى التفاعل والتداعي طلب بعضهم من بعض بالفعل لما فيه من التحاب أو المراد صحة الطلب كما مر، وقوله أو ما يدعونه في الدنيا أي ما كانوا يدعون به ويطلبونه من الله فهو من الدعاء بمعناه المشهور، وقوله وما الخ جوز أبو حيان مصدرتها فالمصدر بمعنى المفعول وهو تكلف. قوله: (بدل منها) أي من ما على الوجهين وهو إما بدل كل من كل على أن ما أريد بها خاص أو على ادعاء الاتحاد تعظيماً أو بعض على أنها عامّة وعلى الموصولية يلزم إبدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة فإما أن يلتزم جوازه من غير قبح، أو يقال هو في معنى الموصوف ومثله يكفي له، وقوله أو صفة يعني على كونها نكرة موصوفة، ولذا قال أخرى لأنه لا توصف المعرفة بالنكرة فهو مؤول بسالم أو بتقدير ذي سلام وإذا كان خبراً بمعنى سالم خالص لا شوب فيه فلهم متعلق به وقدّر الخبر مقدماً ليسوغ الابتداء بالنكرة، وقوله على المصدر أي يسلمون سلاماً بمعنى التحية أو السلامة وعلى الحالية فهو من الثاني كما أشار إليه، وقوله والمعنى وفي نسخة بمعنى وهو على الوجوه إذا كان السلام بمعنى التحية، وقوله على الاختصاص المراد به النصب على المدح بتقدير أعني وهذا أنسب بقوله من رب رحيم فإنه لا شيء أمدح من تسليمه عليهم وهو حيثئذ جملة مستقلة. قوله: (وذلك حين يسار بهم إلى الجنة

الجنة كقوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُنْفِقُونَ﴾ [سورة الروم، الآية: ١٤] وقيل: اعتزلوا من كل خير أو تفرقوا في النار فإن لكل كافر بيتاً ينفرد به لا يرى ولا يرى ﴿أَلَمْ نَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَئِي ۖ ءَادَمُ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ من جملة ما يقال لهم تقرباً، وإلزاماً للحجة وعهده إليهم ما نصب لهم من الحجج العقلية، والسمعية الآمرة بعبادته الزاجرة عن عبادة غيره وجعلها عبادة الشيطان لأنه الأمر بها والمزين لها وقرئ اعهد بكسر حرف المضارعة وأجهد وأجد على لغة بني تميم ﴿إِنَّهُ لَكُرْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ تعليل للمنع عن عبادته بالطاعة فيما يحملهم عليه ﴿وَأَنْ أَعْبُدُونِي﴾ عطف على أن لا تعبدوا ﴿هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ إشارة إلى ما

الخ) لم يتعرض كصاحب الكشاف لتوجيه عطفه لأنه بحسب الظاهر من عطف الإنشاء على الخبر فهو إما بتقدير ويقال امتازوا على أنه معطوف على يقال المقدر العامل في قولاً، وهو أقرب وأقل تكلفاً لأن حذف القول وقيام معموله مقامه كثير حتى قيل فيه هو البحر حدث عنه ولا حرج، أو يقال إنه من عطف القصة على القصة كما مر تفصيله في سورة البقرة أو يقال المعطوف مؤول بخبر لأن المراد أن المجرمين ممتازون متفرقون ليسوا كأهل الجنة مع أهلهم وأزواجهم وعدل عنه إلى الأمر لما فيه من التهويل والتعنيف، وهذا أحسن مما اختاره السكاكي من تأويل الأول لأن محصله فليمتازوا عنكم يا أهل المحشر وامتازوا عنهم لما فيه من التكرار إذ يعلم من امتياز أحدهما امتياز الآخر كما في الكشف وإن كان لكونه أمراً تقديرياً لا محذور فيه مع أن الامتياز الأول امتياز على وجه الإكرام وتحقيق الوعد والآخر على وجه الإهانة وتعجيل الوعيد فيفيد كل منهما ما لا يفيد الآخر، وأما كون امتازوا فعلاً ماضياً والضمير المتصل لا المستر للمؤمنين أي امتاز المؤمنون عنكم يا أيها المجرمون كما قيل فمع مخالفته للأسلوب المعروف من وقوع النداء مع الأمر نحو يوسف أعرض عن هذا قليل الجدوى، وما ذكره من التحسير يكفي فيه ما قبله من ذكر ما هم عليه من التمتع. قوله: (كقوله ويوم تقوم النخ) أي في الدلالة على أن كلا منهما متميز منفرد عن الآخر، وقوله فإن لكل كافر النخ وهذا لا ينافي عتاب بعضهم بعضاً الوارد في آيات آخر كقوله: ﴿وَإِذْ يَتَحَاوَنُونَ فِي النَّارِ﴾ [سورة غافر، الآية: ٤٧] كما قيل إن أراد لكل شخص لأنه باعتبار الأزمنة والأمكنة أو الإشراف عليهم فإن أراد لكل صنف كافر كاليهود والنصارى فلا يحتاج إلى الدفع. قوله: (وعهده إليهم ما نصب لهم من الحجج العقلية) فيكون العهد استعارة لإقامة البراهين، وقيل إنه حقيقة لأنه عبارة عما عهده في عالم الذر إذ قال لهم ألسنت بربكم، ولذا قال يا بني آدم فتأمل. قوله: (وجعلها) أي العبادة عبادة الشيطان فالتجوز في النسبة إلى السبب، ويجوز أن يكون استعارة بتشبيه طاعته بعبادته، وقوله وقرئ الخ أي بكسر حرف المضارعة، وهو لغة في فعل بالكسر مطلقاً وبعضهم لا يكسر الياء كما في الكشاف وقوله وأجهد أي قرئ بإبدال العين حاء مهملة وحدها أو بإبدالها مع إبدال الهاء وإدغامها وهي لغة تميم، وقيل إن الأول لغة هذيل والثاني لغة تميم، وقوله بالطاعة متعلق بعبادته أي الشيطان وهو إشارة إلى ما أسلفه

عهد إليهم، أو إلى عبادته والجملة استئناف لبيان المقتضى للعهد بشقيه أو بالشق الآخر والتذكير للمبالغة، والتعظيم أو للتبويض فإن التوحيد سلوك بعض الطريق المستقيم ﴿وَلَقَدْ أَصَلَّ مِنْكُمْ جِبَلًا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ رجوع إلى بيان معاداة الشيطان مع ظهور عداوته ووضوح إضلاله لمن له أدنى عقل ورأى والجبل الخلق وقرأ يعقوب بضميتين وابن كثير

بقوله جعلها الخ. قوله: (لبيان المقتضى للعهد بشقيه) وهما عدم عبادة الشيطان وعبادة الله على أن الإشارة إلى ما عهد إليهم مطلقاً أو بالشق الأخير وهو عبادة الله على أن الإشارة لعبادته لأنه المعروف في الصراط المستقيم ففيه لف، ونشر مرتب وقيل الأول أولى لأن عبادته تعالى إذا لم تنفرد عن عبادة غيره لا تسمى صراطاً مستقيماً وليس المراد بالثاني عبادته خاصة لذكره بعد النهي لأنه يعود إلى الأول لكن عبادته ما لم تكن كذلك لا يعتد بها فتأمل. قوله: (والتذكير للمبالغة والتعظيم) توجيه لتكثيره مع أن حقه أن يعترف، ويحصر الصراط المستقيم فيه ليم التعليل بأنه عدل عنه لأن المراد أنه صراط بليغ في استقامته جامع لكل ما يجب أن يكون عليه، وأصل لمرتبة يقصر عنها التوصيف والتعريف فالتنوين للتعظيم. قوله: (أو للتبويض) توجيه آخر بأن تنوينه للتبويض كما في قوله: ﴿أسرى بعبد ليلاً﴾ [سورة الإسراء، الآية: ١١] وهو وإن لم يكن صراط مستقيم غيره إلا أن المراد كما في الكشف الهضم من حقه على نهج الكلام المنصف تويحاً أي لو كان بعض الطرق الموصوفة بالاستقامة كفي ذلك فكيف وهو الأصل والعمدة كما قيل:

وأقول بعض الناس عنك كناية خوف الوشاة وأنت كل الناس

وفيه إدماج لأن المطلوب الاستقامة والأمر دائر معها وقليلها كثير، وأما قوله فإن التوحيد الخ فتوجيه آخر بحمله على ظاهره فإن الإشارة إلى توحيده بالعبادة، وهو وإن كان أجل الطرق المستقيمة إلا أنها لا تنحصر فيه لأن كل ما يجب اعتقاده طريق مستقيم فهو متعدّد وهذا وجه واحد منها لكنه رأسها ورئيسها، وما قيل عليه من أن البعض يطلق على جزء الشيء وجزئيه والأول مدلول من والثاني مدلول التنكير الدال على الفرد المنتشر أو الماهية مع وحدة ما وأنه لا نظر في كلام الزمخشري لاستعماله في مدلوله الحقيقي، وأما المصنف رحمه الله فارتكب المجاز لأنه دائر بين أمرين جعل الكل بعضاً ادعاء للمبالغة، واستعمال التنكير في معنى من التبعية فيميل إلى أيهما شاء وباب المجاز لا يغلط مبني على الفرق المذكور تبعاً للشريف في حواشي المطول وهو مردود كما اعترف به القائل في رسالته التي صنفها في من التبعية لأن الزمخشري صرح بخلافه في مواضع من الكشف، وقد سبقه الإمام المرزوقي به في قوله ليلاً وعبد القاهر في قوله: ﴿ولكم في القصاص حياة﴾ فكانه نسي ما قدمته يده وافتخر به ثمة وهو الحق، وما ذكره من أن كلام المصنف رحمه الله دائر بين أمرين لا أصل له أما الأول فمسلك الزمخشري كما سمعته وهو مصرح بخلافه، وأما الثاني فمع تكلفه ليس في كلامه نفحة ورائحة منه. قوله: (رجوع إلى بيان معاداة الشيطان) بعدما بينها أولاً بقوله إنه لكم عدو مبين لأنها وإن

وحزمة والكسائي بهما مع تخفيف اللام. وابن عامر وأبو عمرو بضمه وسكون مع التخفيف، والكل لغات وقرئ جبلاً جمع جبلة كخلفة. وخلق وجيلاً واحداً الأجيال ﴿هَذَا جَهَنَّمُ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ * أَصْلُهَا الْيَوْمَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿ ذُقُوا حَرْزَهَا الْيَوْمَ بِكُفْرِكُمْ فِي الدُّنْيَا ﴾ الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ ﴿ نَمْنَعُهَا عَنِ الْكَلَامِ ﴾ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَنَشْهَدُ أَرْجُلَهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿ بظهور آثار المعاصي عليها، ودلالاتها على أفعالها أو بإنطاق الله إياها، وفي الحديث: «إنهم يجحدون ويخاصمون فيختم على أفواههم وتكلم أيديهم وأرجلهم»^(١) ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰ أَعْيُنِهِمْ﴾ لمسحنا أعينهم حتى تصير ممسوحة ﴿فَأَسْتَبْقُوا الصِّرَاطَ﴾

كانت ظاهرة غنية عن البيان إلا أنهم لعدم جريهم على مقتضى علمهم جعلوا كالمنكرين فلذا أكد فيما مضى، وقوله أفلم تكونوا تعقلون هو لإنكار أن يكونوا يعقلون شيئاً ما أو أن يكونوا من أولي العقل، أو للتقرير أي لسم كذلك ادعاء لأن العائد له بعد ظهوره ليس بعاقل، والجبلى الخلق أي الخلاق أو الطبع المخلوق عليه والأول أظهر هنا قال الراغب قولهم جبلة الله على كذا إشارة إلى ما ركب فيه من الطبع الذي لا يتنقل كأنه جبل ومنه الجبلية، ولما فيه من معنى العظم في الأصل أطلق على الجماعة وقد فسر بالأمّة والجماعة هنا والقراءات ظاهرة والمعنى فيها واحد والقراءة الأخيرة بكسر الجيم والياء المثناة التحتية قراءة عليّ وهي شاذة ومعناها الطائفة من الناس وقدّم بيان كونها لغات على ما بعده لأنها في الأول مفرد وفي الباقية جمع فلذا فصل بينهما، والأمر في أصلوها للتحقير والإهانة، وقوله بكفركم إشارة إلى أنّ ما مصدرية ويجوز موصوليتها. قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ﴾ (الخ) قد وفق بينه وبين قوله يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بأنّ منهم من يعترف فتشهد عليهم الألسنة، ومنهم من ينكر لقوله: ﴿وَاللَّهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٢٣] أو مبهوت فيختم على أفواههم وهذا بحسب تفاوت كفرهم، وعتوهم وإسناد الختم إليه تعالى دون الكلام والشهادة قيل لأنه لثلا يحتمل الجبر عليه فدل على أنه باختيارهم بعد إقدار الله فإنه أدل على تفضيحهم. قوله: (بظهور آثار المعاصي عليها) بأن تبدل هيأتها بأخرى يلهم الله أهل المحشر أنها علامة دالة على ما صدر منهم فجعلت الدلالة الحالية بمنزلة المقالية مجازاً، ولا يمنع منه قوله: ﴿أَنْطَقْنَا اللَّهَ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [سورة فصلت، الآية: ٢١] ولا قوله كل شيء كما توهم فإنه فسر المصنف ثمة بدلالة الحال وكل شيء بكل حيّ لكنه مع قوله قالوا ظاهر فيه جداً، وكأنّ المعترف أراد هذا. قوله: (لمسحنا) بالحاء المهملة أي أذهبنا أحداقهم وأبصارهم حتى لو

(١) أخرجه مسلم ٢٩٦٩ ح ١٧ من حديث أنس بن مالك قال: كنا عند رسول الله ﷺ فضحك فقال: «هل تدرّون مم أضحك؟» قال: قلنا: الله ورسوله أعلم. قال: «من مخاطبة العبد ربه». يقول: يا رب! ألم تجرني من الظلم؟ قال: يقول: بلى. قال: فيقول: فإنني لا أجزى على نفسي إلا شاهد أمني. قال فيقول: كفى بنفسك اليوم عليك شهيداً. وبالكرام الكاتبين شهوداً. قال: فيختم على فيه. فيقال: لأركانه: انطقي. قال: فتنتطق بأعماله. قال: ثم يخلي بينه وبين الكلام. قال: فيقول: بعداً لكن وسحقاً فعنكن كنت أناضل.»

فاستبقوا إلى الطريق الذي اعتادوا سلوكه، وانتصابه بنزع الخافض أو بتضمين الاستباق معنى الابتدار أو جعل المسبوق إليه مسبقاً على الاتساع أو بالظرف ﴿فَأَنْتَ بَصِيرَةٌ﴾ الطريق وجهة السلوك فضلاً عن غيره ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَمَسَخْنَاهُمْ﴾ بتغيير صورهم وإبطال قواهم ﴿عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ﴾ مكانهم بحيث يحملون فيه، وقرأ أبو بكر مكاناتهم ﴿فَمَا اسْتَظَلُّوا مُضِيًّا﴾ ذهاباً ﴿وَلَا يَرْجِعُونَ﴾ ولا رجوعاً فوضع الفعل موضعه للفواصل، وقيل: لا يرجعون عن تكذيبهم، وقرئ مضياً باتباع الميم الضاد المكسورة لقلب الواو ياء كالعتي والعتي ومضياً كضئتي، والمعنى أنهم بكفرهم ونقضهم ما عهد إليهم أحقاء بأن يفعل بهم ذلك لكننا لم نفعل لشمول الرحمة، واقتضاء الحكمة إمهالهم ﴿وَمَنْ نَعْتَمِرْهُ﴾ ومن نطل عمره ﴿نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ﴾ نقلبه فيه فلا يزال يتزايد ضعفه وانتقاض بنيته، وقواه عكس ما كان عليه بدء أمره، وقرأ عاصم وحمزة ننكسه من التنكيس وهو أبلغ والنكس أشهر ﴿أَفَلَا يَعْلَمُونَ﴾ أن من

أرادوا سلوك الطريق الواضح المؤلف لهم لا يقدرون عليه، ولما كان الصراط كالطريق مكاناً مختصاً ومثله لا ينصب على الظرفية أوله بأن أصله إلى الصراط فنصبه بنزع الخافض، أو هو مفعول به لتضمينه معنى ابتدروا وليس حقيقة كما توهم، ونقل عن الأساس أو بجعله مفعولاً به لأن استبقوا يجيء بمعنى سبقوا فجعل مسبقاً على التجوز في النسبة أو الاستعارة المكنية أو على أنه بمعنى جاوزه كما استعرفه، أو هو منصوب على الظرفية على خلاف القياس أو على قول بعض النحاة كابن الطراوة أنه غير مختص وإن صرح سيبويه بخلافه، واستبقوا قيل المراد أرادوا الاستباق، وقيل لا حاجة لتأويله فإن الأعمى يجوز شروعه في السباق. قوله: (أو جعل المسبوق إليه مسبقاً على الاتساع) إن أراد بالاتساع التوسع في الظرف حتى ينصب على أنه مفعول به كما مر في الفاتحة في نحو، ويوماً شهدناه فهو فرع صحة نصبه على الظرفية والتأويل للفرار منه فلذا رد على اليميني إذ جعله منه وهو مراد صاحب الكشف، ومن لم يفهم مراده خبط وخلط فيه وإن أراد به إسقاط الخافض تسميحاً فهو الوجه الأول فالظاهر أنه أراد به التجوز باستعماله في معنى جاوزه مجازاً لأنه لازم له إذ المقصود من المبادرة مجاوزته، ولا بد من هذا لأنه لو كان حقيقة كما هو ظاهر قوله في القاموس استبق الصراط جاوزه لم يكن اتساعاً ولو كان لازماً كما عليه أكثر أهل اللغة لم يكن له مفعول ولا يكون ثمة مسبوق فكيف يصح جعله استعارة مكنية، وتخيلية وهل هو إلا تخيل فاسد فما ذكره المصنف رحمه الله هو بعينه ما في الكشف لا فرق بينهما إلا أن ما في الكشف يحتمل أنه حقيقة وبهذا سقط الاعتراض عن شرح الكشف وإطلاق الاتساع على المجاز كثير. قوله: (فأني يبصرون) أنى بمعنى كيف والمقصود إنكار رؤيتهم وقوله بتغيير صورهم هو حقيقة المسخ، وإنما ذكر إبطال القوى لقوله فما استطاعوا الخ والمكانة بمعنى المكان هنا وقد تكون في المرتبة والمنزلة، ويجمدون بالجيم والبدال المهملة مبنياً للفاعل أو المفعول من الأفعال والخاء المعجمة تحريف والمراد أنهم لا يقدرون على مفارقة مكانهم، والقراءة بالجمع لتعدهم. قوله: (فوضع الفعل الخ) لأن المعنى

قدر على ذلك قدر على الطمس والمسح فإنه مشتمل عليهما وزيادة غير أنه على تدرج، وقرأ نافع وابن عامر ويعقوب بالتاء لجري الخطاب قبله ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ﴾ رد لقولهم إن محمداً شاعر أي ما علمناه الشعر بتعليم القرآن، فإنه لا يماثله لفظاً ولا معنى لأنه غير مقفي ولا موزون وليس معناه ما يتوخاه الشعراء من النخيلات المرغبة والمنفرة ﴿وَمَا يَلْبِسُنَا لَمَمًا﴾ وما يصح له الشعر وما يتأتى له إن أراد قرضه على ما اختبرتم طبعه نحواً من أربعين سنة، وقوله عليه الصلاة والسلام: «أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب وقوله: هل أنت إلا

والصناعة تقتضيه أو لمعنى ولا رجوعاً وهو معطوف على المفعول ومفعول استطاع لا يكون جملة فهو من قبيل تسمع بالمعيدي فلا يدل على الاستمرار حتى يجعل وجهاً للعدول كما قيل، وإذا كان بمعنى لا يرجعون عن تكذيبهم فهو معطوف على جملة ما استطاعوا، وقوله لقلب الواو ياء لتلليل لكسرهما ووزنه فعول بالضم وأصله مضوي فلما قلبت الواو ياء لاجتماعها معها ساكنة قلبت الضمة قبلها كسرة لتخف وتناسبها، وقوله كصني بفتح الصاد المهملة بعدها همزة مكسورة ثم ياء مشددة مصدر صأي الديك أو الفرخ إذا صاح فهو مثال لمجيء فعيل مصدرراً للمعتل كما في كتب اللغة والكشف، فمن قال إن المراد أنه بوزنه لأنه ليس بمصدر فقدسها لظنه إنه بالباء الموحدة، وقوله أحقاء لأن لو تقتضي أنه فرض ولم يقع، وقوله لم نفعل إشارة إلى أن لو للمضي على أنه بالباء الموحدة، وقوله أحقاء لأن لو تقتضي أنه فرض ولم يقع، وقوله لم نفعل إشارة إلى أن لو للمضي على أصلها لا بمعنى إن ودخولها على المضارع لاستحضار الصورة والدلالة على استمرار الامتناع، وقوله فلا يزال يتزايد ضعفه الخ تفسير لتقلبه وإشارة إلى أنه مستعار من التنكيس الحسي إلى المعنوي وبدء أمره مرفوع بكان أو منصوب على الظرفية وقوله فإنه أي تنكيس خلقه وإيجاده على تدرج لا ينافي المقدورية. قوله: (أي ما علمناه الشعر بتعليم القرآن الخ) يعني أن تعليمه المنفي ما كان بالقرآن الذي زعموه شعراً حين أتى به فإنه لا يشابه الشعر لفظاً لعدم وزنه وتقفيته ولا معنى لأن الشعر تخيلات، وهذا حكم وعقائد وشرائع فلو كانت الشاعرية المسندة له لذلك لم يصح بوجه من الوجوه فإنهم قاسوه على من يشعر بقراءة الدواوين، وكثرة حفظها فالباء في قوله بتعليم الخ للاستعانة وجملة ما ينبغي معترضة، وفيه إدماج لا كناية تلويحية وقياس مضمحل لرد قولهم بمعنى أنكم لم تعرفوا منه ذلك ولا سمعتموه منه، وما يأتي به ليس على نهجه ويتوخى بمعنى يقصد، ومبني الشعر ما ذكره ولذا قيل أعذبه أكذبه، ومرادهم من إسناد الشاعرية أنه افتراء وتخيل والشعر يطلق في اللغة على قريب من مصطلح المنطق كما صرح به الراغب فلا يتوهم أن ما ذكر اصطلاح المنطقيين كما صرح به بعضهم. قوله: (وما يصح له الشعر الخ) يعني أن ينبغي مطاوع ينبغي بمعنى يطلب، والمراد كما قال ابن الحاجب لا يستقيم عقلاً كقوله: ﴿وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولداً﴾ [سورة مريم، الآية: ٩٢] لأنه لو كان ممن يقول الشعر والمشاهد خلافه لتطرق التهمة عقلاً في أن ما جاء به من عند نفسه، ولذا قال ويحق القول الخ لأنه لم يبق إلا العناد الموجب للهلاك فظهر ارتباطه بما قبله وما بعده. قوله: (أنا النبي لا كذب) إشارة

اصبع دميت وفي سبيل الله ما لقيت، اتفاقي من غير تكلف» وقصد منه إلى ذلك، وقد يقع مثله كثيراً في تضاعيف المنثورات على أن الخليل ما عدّ المشطور من الرجز شعراً هذا،

إلى أن صفة النبوة يستحيل معها الكذب فكأنه قال أنا النبي، والنبي لا يكذب فلست بكاذب فيما أقول حتى أنهزم وأنا متيقن أن الذي وعدني الله من النصر حق فلا يجوز عليّ الفرار والذي صححه أهل السير أنه قاله يوم حنين، وهو على بغلته الشهباء وأبو سفيان بن الحرث أخذ بزمامها، وقول شراح الكشاف إنه قاله بحنين^(١) حين نزل ودعا واستنصر مخالف للرواية وقوله هل أنت الخ قاله النبي ﷺ حين أصاب إصبغه حجر فدميت في بعض غزواته^(٢) متمثلاً به فلا ينافي ما قاله ابن هشام في السيرة من أن قائله الوليد بن المغيرة في قصة ذكرها، وقيل لابن رواحة رضي الله عنه وأوله:

يا نفس إن لم تقتل تموتي هذا حمام الموت قد صليتي
وما تمنيتيه قد أعطيتي أن تفعلني فعلهما هديتي

وهذا هو الذي صححه ابن الجوزي ولم يعزه لرسول الله ﷺ إلا أن يقال إنه تمثل به ولم يثبت أيضاً. قوله: (اتفاقي من غير تكلف وقصد منه) خبر لقوله قوله أي النبي ﷺ، ودفع لما يرد على قولهم إنه لم يقل الشعر ولا يصح ذلك منه، وقد روي هذا ونحوه عنه بأن تعريف الشعر لكلام المقفي الموزون على سبيل القصد، وهذا مما اتفق له من غير قصد لوزنه ومثله يقع كثيراً في الكلام المنثور ولا يسمى شعراً ولا قائله شاعراً ولا يتوهم أن انتسابه إلى جدّه دون أبيه يعلم منه قصده لأن النسبة للجدّ شائعة، ولأنه كان مشهوراً بينهم بالصدق والشرف والعزة فلذا خصه بالذكر ليكون كالدليل على ما قبله. قوله: (على أن الخليل) ابن أحمد واضح علم العروض ما عد الخ بحور الشعر معروفة، والرجز منها وسمي به لتقارب أجزائه وكثرة تغييراته من ارتجزت الإبل إذا أصابها الرجز وهو داء ترتعش منه، ووزنه مستفعلن ست مرات فإذا حذف من كل مصراع منه جزء مسمى مجزواً فيصير مستفعلن أربع مرات كقوله:

باليطني فيها جذع أخب فيها وأضع

إذا كانا مصراعي بيت وإن حذف نصفه سمي مشطوراً وإن حذف ثلثه حتى بقي على جزأين سمي منهوكاً كقوله:

موسى المطر غيث بكر

(١) أخرجه أحمد ١٨٢٣١ من حديث البراء بن عازب وذكره ابن حجر في تلخيص الجيد ٦/٤ من حديث

أبي سعد الخدري وقال: رواه الطبراني في الكبير وفي إسناده مبشر بن عبيد وهو متروك.

(٢) أخرجه البخاري ٢٨٠٢ - ١٧٩٦ - ٦١٤٦ ومسلم ١٧٩٦ والترمذي ٣٣٤٥ وأحمد ٣١٢/٤ - ٣١٣ وابن

حيان ٦٥٧٧ والطبراني (١٧٠٣) ... (١٧٠٨) والطحاوي ٢٩٩/٤ في «شرح مشكل الآثار» والبغوي

٣٤٠١ والبيهقي في «الدلائل» ٤٣/٧ - ٤٤ وأبو يعلى ١٥٣٣ كلهم من حديث جندب بن عبد الله.

وقد روي إنه حرّك الباءين وكسر التاء الأولى بالإشباع وسكن الثانية، وقيل الضمير للقرآن أي وما يصح للقرآن أن يكون شعراً ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ﴾ عظة وإرشاد من الله ﴿وَقُرْآنٌ مِّبِينٌ﴾ وكتاب سماوي يتلى في المعابد ظاهر إنه ليس من كلام البشر لما فيه من الإعجاز ﴿لِيُنذِرَ﴾ القرآن أو الرسول ﷺ، ويؤيده قراءة نافع وابن عامر ويعقوب بالتاء ﴿مَنْ كَانَ حَيًّا﴾ عاقلاً فهما فإن الغافل كالमित أو مؤمناً في علم الله تعالى فإن الحياة الأبدية بالإيمان وتخصيص الإنذار به لأنه المنتفع به ﴿وَيَحْيَى الْقَوْلَ﴾ ويجب كلمة العذاب ﴿عَلَى الْكٰفِرِينَ﴾ المصرّين على الكفر وجعلهم في مقابلة من كان حياً إشعار بأنهم لكفرهم، وسقوط حجّتهم وعدم تأملهم أموات في الحقيقة ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ مما تولينا إحداثه، ولم

فقوله: «أنا النبي لا كذب»^(١) إن كان نصف بيت فهو مجزؤ وإن كان بيتاً تاماً فهو منهوك، وقوله: «هل أنت إلا إصبع دमित»^(٢) الخ إن كان كل منهما بيتاً فهو مشطور إلا فهو تام وفيه روايات فليل الرجز كله ليس بشعر، ولذا يسمى قائله. راجزاً لا شاعراً، وعن الخليل إن المشطور منه والمنهوك ليس بشعر فمراد المصنّف بالمشطور ما حذف منه شطر فأكثر فيدخل فيه المنهوك لكنه تسمح فيه وفي كون ما ذكر مشطوراً أو منهوكاً ما عرفت فهو غير متعين. قوله: (حرك الباءين): أي من كذب والمطلب وأعرههما فلا يكون موزوناً، وكذا غير قوله هل أنت الخ فيخرج عن نمط الشعر، وعود الضمير على القرآن لأنه معلوم من السياق، وهو المناسب لما بعده قيل وعليه فيجوز صدور الشعر عنه ﷺ ولا يحتاج إلى توجيه وفيه نظر. قوله: (عظة) فالذكر من التذكير وهو الوعظ، وكتاب سماوي تفسير لقرآن وظاهر الخ تفسير لمبين، وقوله يؤيده الخ لتعين الخطاب للرّسول، وقوله لما فيه من الإعجاز إشارة إلى جواز كون مبين من الإبانة لإظهار إعجازه أنه كلام الله تعالى فتأمل. قوله: (عاقلاً فهما) ففيه استعارة مصرحة بتشبيه العقل بالحياة، والغافل الثاني بالغبين المعجمة، وكذا قوله أو مؤمناً لتشبيه الإيمان بالحياة بقرينة مقابلته بالكافرين ويجوز كونه على هذا مجازاً مرسلأ لأنه سبب للحياة الحقيقية الأبدية وفي كلامه إيماء له، وقوله في علم الله توجيه للمضي في كل على الثاني بأنه باعتبار ما في علمه لتحقيقه، وقيل إنه من مجاز الأول أو المشاركة فأطلق مؤمناً على من سيؤمن، وقيل إن كان فيه بمعنى يكون وقوله وتخصيص أي على الوجهين أو على الثاني، ويحق القول مرّ تحقيقه. قوله: (المصرّين على الكفر) فسره به لأنهم هم الذين يجب تعذيبهم بمقتضى الوعيد ويؤخذ من المقابلة على الثاني، وأما الصيغة فلا دلالة لها عليه كما قيل، وقوله إشعار الخ الإشعار من التقابل ويجوز أن يجعل استعارة مكنية قريبتها استعارة أخرى. قوله: (أولم الخ) معطوف على مقدّر أي ألم يعلموا بدائع صنعنا لأنه معلوم مما مرّ، وقيل إنه

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

يقدر على إحداثه غيرنا وذكر الأيدي وإسناد العمل إليها استعارة تفيد مبالغة في الاختصاص، والتفرد بالإحداث ﴿أَنْعَمًا﴾ خصها بالذكر لما فيها من بدائع الفطرة وكثرة المنافع ﴿فَهُمْ لَهَا مَلِكُونَ﴾ متملكون لها بتمليكنا إياها أو متمكنون من ضبطها والتصرف فيها بتسخيرنا إياها لهم قال:

أصبحت لا أحمل السلاح ولا أملك رأس البعير إن نفرا
 ﴿وَدَلَّلْنَاهَا لَهُمْ﴾ وصبرناها منقادة لهم ﴿فَوَيْلٌ لِرُكُوبِهِمْ﴾ مركوبهم، وقرئ ركوبتهم وهي بمعناه كالحلوب، والحلوبة وقيل: جمعه وركوبهم أي ذو ركوبهم، أو فمن منافعها ركوبهم ﴿وَوَيْلٌ لِّأَكْلُونِ﴾ أي ما يأكلون لحمه ﴿وَقَدْ فِيهَا مَنَفِعٌ﴾ من الجلود والأصواف والأوبار

معطوف على قوله: ﴿ألم يروا كم أهلكنا﴾ الخ والأوّل للحث على التوحيد بالتحذير من النقم وهذا بالتذكير بالنعم، وقوله تولينا إحداثه الخ إشارة أن عمل الأيدي مجاز عما ذكر كما سنينه، والحصر المذكور من إقحام الأيدي ودلالة المقام والظاهر إنه استعارة تمثيلية لكن كون ذكر الأيدي والإسناد استعارة تسمح إذ مجموع عملت أيدينا على هذا استعارة وليست الاستعارة من قبيل: ﴿طلعها كأنه رؤس الشياطين﴾ كما قيل، ويجوز أن يكون من المجاز المتفرع على الكناية بأن يكنى عن الإيجاد بعمل الأيدي. فيمن له ذلك ثم بعد الشيع يستعمل لغيره، وأما التجوّز في الأيدي وحدها فلا وجه له. قوله: (مبالغة في الاختصاص الخ) لأنّ المجاز أبلغ من الحقيقة، وقوله هذا شيء عملته بيدي يدل على التفرد كما هو معروف في الاستعمال أي لا مدخل لغيري فيه لا خلقاً ولا كسباً، والمراد بالأنعام الأزواج الثمانية، وبديع خلقها مشاهد وكذا كثرة نفعها فلذا خصت دون غيرها وهذا كقوله أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت. قوله: (متملكون الخ) فهو بمعناه المعروف، وإنما قال: بتمليكنا بياناً للواقع ولما به الامتنان أو هو بمعنى التمكن من التصرف فالملك بمعنى القدرة والقهر من ملكت العجين إذا أجدت عجنه ومنه قوله أملك رأس البعير أي أمسكه وأضبطه، وأخره لأنّ قوله وذلكناها الخ على هذا يكون تأكيداً. قوله: (أصبحت الخ) هو من قصيدة للربيع بن منيع الفزاري يصف كبره وعلوّ سنه، وقد سئل عن حاله وكان من المعمرين لا لابن هرمة كما في شرح الكتاب وأوله:

أصبح مني الشباب مبتكراً	إن يئسني فقد ثوى عصرا
فارقنا قبل أن نفارقه	لما مضى من جماعنا وطرا
أصبحت لا أحمل السلاح ولا	أملك رأس البعير إن نفرا
والذئب أخشاه إن مررت به	وحدي وأخشى الرياح والمطرا

قوله: (مركوبهم) فهي فعول وفعولة بمعنى مفعول وليس الثاني جمعاً للأوّل لأنه لم يسمع فعوله في الجمع ولا في أسماء الجموع، وعلى القراءة بالضم فهو مصدر كالععود فيه مضاف مقدر أو مؤوّل بالمفعول أو في قوله فمنها مضاف مقدر وهو منافع، ومن ابتدائية أو تبعية لكن المصنف رحمه الله جعلها تبعية فتأمل. قوله: (أي ما يأكلون لحمه) ليس مراده

﴿وَشَارِبٍ﴾ من اللبن جمع مشرب بمعنى الموضع، أو المصدر ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ﴾ نعم الله في ذلك إذ لولا خلقه لها وتذليله إياها كيف أمكن التوسل إلى تحصيل هذه المنافع المهمة ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً﴾ أشركوا به في العبادة بعدما رأوا منه تلك القدرة الباهرة، والنعم المتظاهرة وعلموا أنه المتفرد بها ﴿لَعَلَّهُمْ يُبْصِرُونَ﴾ رجاء أن ينصروهم فيما حزبهم من الأمور والأمر بالعكس لأنهم ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ﴾ لآلهتهم ﴿جُنْدٌ مَّخْضَرُونَ﴾ معدون لحفظهم، والذب عنهم أو محضرون إثرهم في النار ﴿فَلَا يَحْزَنُونَ﴾ فلا يهمنك وقرئ بضم الياء من أحزن ﴿قَوْلُهُمْ﴾ في الله بالإلحاد والشرك أو فيك بالتكذيب والتهمين ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُبْصِرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ فتجازيهم عليه وكفى ذلك أن تتسلى به، وهو تعليل للنهي على الاستئناف، ولذلك لو قرئ أنا بالفتح على حذف لام التعليل جاز ﴿أَوْلَقَرَّ يَرَّ الْإِسْكَنُ

أَنَّ الموصوف حذف، وبقيت صلته لأنه ممنوع عند بعض النحاة بل هو بيان للمعنى وأن التبويض قبله باعتبار الجزئيات، وهنا باعتبار الأجزاء، وليس للإشارة إلى أَنَّ الفعل موضوع موضع المصدر، وهو بمعنى المفعول للفاصلة إذ لا داعي له فإن الجملة معطوفة على الجملة قبلها من غير تأويل وإنما غير الأسلوب لأنه عام فيها جميعها، وكثير مستمر بخلاف الركوب وغيره. قوله: (من اللبن) خصص مع دخوله في المنافع لشرفه واعتناء العرب به وجمع لتعدد ألبانها وللإشارة إلى أنها جميعها مشروبة، وهو تفسير لحاصل المعنى لأنه إذا كان موضعاً فالمشارب هي نفسها لقوله فيها فإنها مقره، وإذا كان مصدراً فهو بمعنى المفعول وتعميم المشارب للزبد والجبن لا يصح إلا بالتغليب أو التجوز لأنها غير مشروبة، ولا حاجة إليه مع دخولها في المنافع، وقوله نعم الله مفعوله المقدر وذلك ما مر من التذليل والخلق ونعمة سائر المنافع كما يدل عليه ما بعده، وقوله بعدما رأوا الخ إشارة إلى ارتباطه بقوله أولم يروا وإن الاستفهام فيه إنكارى فهو في المعنى إثبات للرؤية وعلمهم تفرده بها أي يخلقها لقوله تعالى: ﴿وَلئن سألنهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله﴾ [سورة لقمان، الآية: ٢٥] وقوله حزبهم بحاء مهملة وزاي معجمة وباء موحدة بمعنى أصابهم ونزل عليهم من الشدائد، وقوله بالعكس أي لا قدرة لهم على النصر والذب عنهم بل الذاب هم الكفرة، والذب الدفع وهذا في الدنيا. قوله: (أو محضرون أثرهم في النار) فيكون في الآخرة والواو عاطفة أو حالية وكذا على هذا الوجه إلا أنها تكون حالاً مقدرة وعلى هذا فجعلهم جندا تهكم واستهزاء وكذا لام لهم الدالة على النفع فلا يرد ما ذكر عليه، وفي الكشاف وجه آخر وهو أنهم معدون محضرون لعذابهم لأنهم يجعلون وقوداً للنار، ولا تفكيك فيه للضمائر كما توهم لأنه على كل حال أحد الضميرين للأصنام والآخر للكفرة، وإنما يختلف الترتيب فيها ومثله ليس بتفكيك ولا بأس به، وأما كون جند على ما ذكره المصنف باقياً على معناه وتفسيره مختص بمحضرون والمعنى أنهم جند لهم في الدنيا محضرون للنار أثرهم في الآخرة لاختصاص الإحضار بالشر فتعسف بعيد. قوله: (فلا يحزنك الخ) الفاء فصيحة أي إذا كان هذا حالهم فلا تحزن بسبب ما قالوه، وبهذا

أَنَا خَلَقْتَهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ ﴿٧٧﴾ تسلية ثانية بتهوين ما يقولونه بالنسبة إلى إنكارهم الحشر وفيه تقبيح بليغ لإنكاره حيث عجب منه وجعله إفراطاً في الخصومة بينا، ومنافاة لوجود القدرة على ما هو أهون مما علمه في بدء خلقه ومقابلة النعمة التي لا مزيد عليها،

علمت معنى النهي هنا، والتهجين نسبة الهجنة والقباحة، وعلى الوجه الثاني يكون هذا راجعاً إلى قوله وما علمناه الشعر وعلى الأول متصل بما قبله ولهذا قدمه لقربه، وقوله فنجازيهم عليه فعلم الله بسرهم وعلانيتهم مجاز عن مجازاتهم أو كناية عنه للزومه إذ علم الملك القادر بما جرى من عدوه الكافر مقتض لمجازاته، وانتقامه وتقديم السر كما مر لبيان إحاطة علمه بحيث يستوي السرّ عنده والعلانية، وقيل للإشارة إلى الاهتمام بإصلاح الباطن فإنه ملاك الأمر أو لأنه محل الاشتباه المحتاج للبيان، وما قدمناه هو المهمّ المقدم، وقوله ولذلك أي ولكونه تعليلاً للنهي، وقوله لو قرئ إشارة إلى أنه لم يقرأ به ولكنه جواب لمن قال إنه لا تصح القراءة به مع أنه لا فرق بينهما، وقد جوز فيه كونه مقول القول على الكسر وبدلاً منه على الفتح على أنه من باب الإلهاب والتعريض كقوله: ﴿ولا تكوننّ من المشركين﴾ [سورة يونس، الآية: ١٠٥] ولا يخفى بعده فالوقوف على قولهم ليس بمتعين كما يقال، ثم إنه فسر يحزنك بيهمنك مؤكداً بالنون كما في أكثر النسخ وفي بعضها بدونها وهي ظاهرة فأما الأولى فوجه تأكيدها مع أنّ المفسر غير مؤكد إمّا الإشارة إلى ما يفيد من المبالغة في الحزن لأنه كناية كما في لا أرينك هنا أو مجاز في الإسناد، وكلاهما مقتض للمبالغة فيه هذا إن قلنا إنّ الهمّ هنا بمعنى الحزن كما في القاموس فإن قلنا الحزن همّ في القلب يظهر أثره على صاحبه يكون أخص منه، وأشدّ نوعية فتأكيده للإشارة إلى ذلك. قوله: (تسلية ثانية الخ) وأولاهما فلا يحزنك الخ، وما قيل إنّ فيه إشارة إلى أنّ قوله أولم ير الخ معطوف على أولم يروا قبله والجمع ابتداء كل منهما على التعكيس فإنه خلق له ما خلق ليشكر فكفر ووجد النعم والمنعم، وخلق من نطفة قدرة ليكون منقاداً متذلاً فطغى وتكبر وخاصم كما قاله الطيبي وإفادة السياق للتهوين ظاهرة فإنك إذا قلت لأحد لا تحزن لقول فلان كذا فإنه يقول كذا أفاد أنّ مقالته الثانية أعظم من الأولى، والكلام في كونه أهون لأنه على الوجه الثاني، وهو قوله أوفيك الخ مسلم، وأمّا على الأول فلا وكونه ادعاء لا يفيد هنا فعله لأنه نسبة للعجز إليه تعالى وتحميق للنبي ﷺ، وهو أشدّ كما أشار إليه بقوله وفيه تقبيح الخ (بقي) أنه محل بحث لأنّ عطفه على ذلك لا يؤدي ما ذكر فتأمل. قوله: (وفيه تقبيح بليغ لإنكاره) أي الحشر حيث عدّ منكراً مخاصماً لربه، وقوله حيث عجب منه التعجب مأخوذ من الاستفهام فإنه يكون له كما في قوله: ﴿كيف تكفرون بالآية﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٨] وتعقيب إنكاره بالفاء وإذا الفجائية على ما يقتضي خلافاً مقوّ للتعجب فلا وجه لجعله إشارة إلى أنّ الفاء للاستبعاد كثم والتعجب لازم له فإنّ الفاء تدلّ على التعقيب فلا تصلح للاستبعاد، وإنما جاء من ثم لكونها موضوعة للتراخي للتدبر. قوله: (وجعله إفراطاً في الخصومة) هو من صيغة خصيم الدالة على المبالغة وبيننا هو معنى مبين على أنه من أبان بمعنى

وهي خلقه من أحس شيء، وأمهته شريفاً مكرماً بالعقوق والتكذيب روي أن أبي بن خلف أتى النبي ﷺ بعظم بال يفتته بيده وقال: أترى الله يحيي هذا بعدما رمّ فقال عليه الصلاة والسلام: «نعم ويبعثك ويدخلك النار» فنزلت، وقيل: معنى فإذا هو خصيم مبين فإذا هو بعدما كان ماء مهيناً مميزاً منطيقاً قادر على الخصام معرب عما في نفسه ﴿وَصَرَبَ لَنَا مَثَلًا﴾ أمراً عجبياً، وهو نفي القدرة على إحياء الموتى وتشبيهه بخلقه بوصفه بالعجز عما عجزوا

بان، وقوله ومنافاة الخ هو إما مرفوع معطوف على تقبيح كما ذهب إليه بعضهم فالمعنى في بيان ما ذكر منافاة كلام الكافر لأجل جحوده القدرة على أهون الأمرين فإن تسليم القدرة الإلهية مناف للخصومة المذكورة، وإما منصوب بالعطف على إفراطاً كما قيل فما بعده تعليل له أو للتعجيب والجعل، والأول أحسن لأنه تعالى لم يذكر تلك المنافاة لا صريحاً ولا ضمناً حتى يقال جعله منافاة وإن كان ما فيه بمنزلة الجعل، وقوله مما علمه أي الإنسان إشارة إلى أن رأي علمية وفي نسخة عمله بتقديم الميم والأولى أولى، وقوله ومقابلة النعمة يجوز رفعه ونصبه كما في قوله منافاة، وقوله شريفاً مكرماً حال من مفعول خلق أو مفعول ثان إن كان بمعنى صير، وبالعقوق متعلق بمقابلة والحديث المذكور رواه البيهقي وبال بمعنى فإن ويفتته بمعنى يكسره. قوله: (نعم ويبعثك ويدخلك النار)^(١)، جعل جوابه ﷺ كقوله تعالى: ﴿قل نعم وأنتم داخرون﴾ [سورة الصافات، الآية: ١٨] في جواب أئذا متنا وكنا تراباً الآية وهو من الأسلوب الحكيم لأنه تضمن الزيادة كأنه قيل له لا كلام في ذلك بل انظر في هذا، وهو على أسلوب قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين كذا قرره شراح الكشاف قاطبة وتبعهم أرباب الحواشي هنا، وقصدوا به الرد على قول بعض شراح الكشاف كما نقله الطيبي إنه ليس من الأسلوب الحكيم في شيء فإنه أجابه عما سأل مع زيادة والسؤال إما جدلي فلا ينبغي أن يزداد عليه ولا ينقص أو للتعلم فالمسؤول منه كالطبيب يتحرى ما هو المناسب كما إذا سأل مريض عن أكل الجبن فقال له إشرّب ماءه أو من به مرّة صفراء عن شرب العسل فقال له مع النمل وما نحن فيه من قبيل الأخير، وفيه إنه لا يوافق ما قرّر في المعاني فإنهم قالوا إنه العدول عن موجب الخطاب وتلقي السائل بغير ما يترقب سواء كان بالصرف إلى معنى آخر كما في جواب القبعثري، أو بدونه كما في جواب السؤال عن حال الهلال، وهو قريب مما سموه القول بالموجب وعلى كل حال فالزيادة ليست في شيء منه فإن كان اصطلاحاً جديداً، فقد ظلم القائل ظمناً شديداً. قوله: (وقيل الخ) الفرق بينه وبين ما مرّ أن خصيم بمعنى مميز قادر على الخصام وإن لم يخاصم ومبين فيه متعدّد والتعقيب، والمفاجأة ناظر إلى خلقه لا إلى علمه ولا تسلية فيه ولذا مرضه، وإن كانت التسلية بما بعده من قوله وضرب الخ، وهذا توطئة له ولذا لم

(١) أخرجه الواحدي في أسباب النزول ٧٢١ من حديث حصين عن أبي مالك مرسلًا، فهو ضعيف لإرساله. وانظر الدر المثور: ٢٦٩/٥.

عنه ﴿وَلَيْسَ خَلْقُهُ﴾ خلقنا إياه ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ منكرأ إياه مستبعداً له، والرميم ما بلي من العظام ولعله فعيل بمعنى فاعل من رم الشيء صار اسماً بالغلبة، ولذلك لم يؤنث أو بمعنى مفعول من رمته، وفيه دليل على أن العظم ذو حياة فيؤثر فيه الموت

يتعين الأول كما قيل. قوله: (أمراً عجبياً الخ) ذكر فيه الزمخشري وجهين أحدهما هذا وهو إن المراد بالمثل الأمر العجيب وهو إنكار قدرته تعالى على إحياء الموتى فضرب المثل عليه هو قوله من يحيي العظام الخ، وهو مجاز لمشابهته له في الدلالة على أمر بديع، والثاني قوله وتشبيهه الخ أي جعله ضرب مثل لتضمنه التشبيه لأنه إذا وصفه بالعجز فقد جعله مثلاً مشابهاً للخلق في العجز، والمثل لكونه ما شبه مضربه بمورده يتضمن التشبيه فجعل هذا مثلاً للمشابهة له إما في الدلالة على أمر غريب أو في تضمنه تشبيه شيء بشيء، ولما كان تشبيهه بخلقه هو الأمر العجيب جعلهما المصنف وجهاً واحداً فمن ظنه اقتصر على أحد الوجهين لأنه المناسب للمقام فقد أخطأ. قوله: (خلقنا إياه) فالمصدر مضاف للمفعول، ونسيانه إما حقيقة بأن لم يتذكره أو ترك تذكره لكفره وعناده أو هو كالتناسي لعدم جريه على مقتضى التذکر، وقوله منكرأ معنى الاستفهام المراد منه، وقوله ولعله فعيل الخ خالف الزمخشري في جعله اسماً جامداً كالرمة والرفات فلذا لم يؤنث وهو جار على الجمع لأن له فعلاً وهو رم بمعنى بلي كما ذكره أهل اللغة، وهو وزن من أوزان الصفة فكونه جامداً غير ظاهر لكنه غلب استعماله غير جار على موصوف فألحق بالأسماء فلم يؤنث كما ذكره المصنف لأن فعلاً بمعنى فاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث إلا أن يكون بالحمل عليه بمعنى مفعول كما قاله ابن مالك هذا إن كان رم لازماً فإن كان متعدياً فهو بمعنى مفعول وتذكيره ظاهر، ورمه بمعنى أبلاه وأصل معناه الأكل، كما ذكره الأزهری من رمت الإبل الحشيش فكأن ما بلي أكلته الأرض فمن قال الذي في القاموس رمه بمعنى أصلحه وأحكمه وهو غير مناسب للمقام لم يصب، والحاصل أنهم اختلفوا في وجه تذكيره بأن كان بمعنى مفعول وإلا فنقول إنه حمل عليه وقال الأزهری إن عظماً لكونه بوزن المفرد ككتاب، وقراب عومل معاملته وذكر له شواهد وهو غريب. قوله: (وفيه دليل على أن العظم ذو حياة الخ) هذه المسألة مما اختلف فيه الحكماء والفقهاء بناء على أن الحياة تستلزم الحس واعظام لا إحساس لها فلا يتألم بقطعها كما يشاهد في القرن، وتألم العظام إنما هو لما يجاورها، وقال ابن زهر في كتاب التيسير اضطرب كلام جالينوس في العظام هل لها إحساس أم لا والذي ظهر لي أن لها حساً بطيئاً وليت شعري ما يمنعها من التعفن، والتفت في الحياة غير حلول الروح الحيواني فيها اه، ووينبني على هذا اختلاف الفقهاء في نجاستها وعدمه لكن فيه طريقان لنا أحدهما إنه لا حياة فيها حتى لا تتألم بقطعها والموت زوال الحياة فإذا لم يحلها الموت لم تكن نجسة وهو ما في الهداية فلما ودت عليهما هذه الآية بحسب الظاهر قيل المراد بالعظام هنا صاحبها بتقدير، أو تجوز أو المراد بإحيائها ردّها لما كانت عليه غضة رطبة في بدن حي حساس، والثاني أن نجاسة الميتة ليست لعينها بل لما فيها من الرطوبة

كسائر الأعضاء ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ فَإِنَّ قدرته كما كانت لامتناع التغيير فيه والمادة على حالها في القابلية اللازمة لذاتها ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ يعلم تفاصيل المخلوقات بعلمه، وكيفية خلقها فيعلم أجزاء الأشخاص المتفتحة المتبددة أصولها وفصولها ومواقعها، وطريق تمييزها وضمت بعضها إلى بعض على النمط السابق، وإعادة الأعراض والقوى التي كانت فيها، أو إحداث مثلها ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ﴾ كالمرخ والعفرار ﴿نَارًا﴾ بأن يسحق المرخ على العفار وهما خضراوان يقطر منهما الماء فينقح النار

والدم السائل والعظم ليس فيه ذلك فلذا لم يكن نجساً وهذا لا يرد عليه شيء إلا أنه غير مسلم عند الشافعي، وتمام تفصيله في الفروع، ومن هذا علمت جوابه فيما استدل به لكن قيل الدليل في الحقيقة قل يحييها فلو أخره كان أولى، وفيه نظر وفي قوله قل يحييها قياس جلتي.

تنبيه: ذكروا أن الشافعي قال العظم والشعر تحله الحياة وقال الحنفية لا حياة فيهما واستدل الشافعي بهذه الآية وأجابوا بأن معناها يحيى صاحبها أو المراد بإحيائها إعادتها لحالها الأولى وفيها دليل على المعاد، وكان الفارابي يقول وددت لو أن أرسطوا وقف على القياس الجلي في الآية، وهو الله أنشأ العظام وأحياها أول مرة وكل من أنشأ شيئاً أولاً قادر على إنشائه وإحيائه ثانياً فينتج أن الله قادر على إنشائه وإحيائها بقواها، وهذا مما اختصت به هذه السورة وإن قلنا سبب النزول الوارد لا بد من دخوله فكيف يتأتى ما قاله الحنفية قلت لا مانع من دخوله بتأويل إحيائها بإعادتها لحالها الأولى فتدبر. قوله: (فإن قدرته الخ كما كانت) خبر أن وتذكير ضمير القدرة في قوله لامتناع التغيير فيه لتأويله بالمذكور، وامتناعه لأنها صفة ذاتية قديمة، وقبول المادة لتأثير القدرة فيها لازم لها لأنه لإمكانها وهو لا ينفك عنها أيضاً، وقوله بعلمه رد على المعتزلة في قولهم إنه عالم بذاته لا بصفة زائدة عليها، وقوله أصولها وفصولها ضبطه بعضهم بالضاد المعجمة، وهو معنى زوائدها والظاهر أنه بالمهملة والمعنى هو ما ذكره أيضاً قال في المصباح يقال للنسب أصول وفصول فالفصول هي الفروع المتفرعة عليها، وأما قولهم ما له أصل ولا فصل فهو بمعنى حسب ونسب كما في المجمع، ومواقعها محال وقوعها وطريق تمييزها إذا اختلطت بغيرها وقوله أو إحداث مثلها بناء على أن المعدوم لا يمكن إعادته بعينه، والإعراض والقوى هي ما به تشخصه وتنوعه. قوله: (كالمرخ والعفرار) المرخ بالراء المهملة والخاء المعجمة، والعفرار بالعين والراء المهملتين يتخذ منها الزند الأعلى والزندة السفلى بمنزلة الذكر والأنثى على ما ذكره المصنف تبعاً للزمخشري المرخ ذكر والعفرار أنثى واللفظ مساعد له وقد عكسه الجوهري لكنه يقبل ما تفرّد به إلا أن قوله:

إذ المرخ لم يور تحت العفار

البيت يؤيده وفي المثل في كل شجر نار واستمجد المرخ، والعفرار ضرب للفاضل يفضل على غيره وعن ابن عباس في كل شجر نار إلا العناب ولذا يتخذ منه مدق القصارين وفيه أقول:

﴿فَإِذَا أَنْشَرْتَهُ يُؤفِّقُوْنَ﴾ لا تشكون في أنها نار تخرج منه فمن قدر على إحداث النار من الشجر الأخضر مع ما فيه من المائية المضادة لها بكيفيته كان أقدر على إعادة الغضاضة فيما كان غضاً فيبس، وبلى وقرئ من الشجر الخضراء على المعنى كقوله: ﴿فمالمؤون منها البطون﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٥٣] ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ مع كبر جرمهما وعظم شأنهما ﴿بِقَدْرِ عَلَيَّ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ في الصغر والحقارة بالإضافة إليهما أو مثلهم

أيا شجر العناب نارك أو قدت بقلبي وما العناب من شجر النار

ومن إرسال المثل المرخ والعفرار لا يلدان غير النار والكاف إشارة إلى عدم انحصاره فيهما لكنهما أسرع وريرا ولذا خصا بالتمثيل. قوله: (لا تشكون في أنها نار تخرج منه) يشير به إلى أنه محقق لما قبله مؤكدا له ولولاه لم يكن لذكره فائدة فاندفع ما قيل ليس في ذكره كثير نفع مع عدم دلالة اللفظ عليه، ومضادة الكيفية لأن الماء بارد وطب النار حارة يابسة. قوله: (على المعنى) يعني أنه أنت رعاية لمعناه لأنه في معنى الأشجار والجمع يؤنث صفته، وهو اسم جنس جمعي في معناه فيجوز تأنيبه كنخل خاوية، وقيل لأنه في معنَى الشجرة كما أنت ضميره في قوله: ﴿من شجر من زقوم فمالمؤون منها البطون﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٥٣] الخ. قوله: (في الصغر والحقارة) لما كان المعنى قادر على إعادتهم كما هو قادر على خلقهم والمثلية ليست دالة على ذلك أولوه بوجهين الأول أن المراد بها هؤلاء الأجسام الصغيرة الحقيرة إما على أن المراد بمثلهم هم، وأمثالهم أو هم على طريق الكناية في نحو مثلك يفعل كذا وهذا هو الوجه، ولذا قدّمه والثاني ما أشار إليه في قوله أو مثلهم في أصول الذات وصفاتها وفي الكشف، أو أن يعيدهم لأن المعاد مثل المبتدأ وليس به وأورد عليه أنه خلاف المذهب الحق وردّ بأنه لا خلاف بين المسلمين في إعادة الأجساد وأن المعاد عين المبتدأ ولولاه لم يكن الثواب والعقاب لمستحقه سواء كان معدوماً أعيد بعينه، أو متفرقاً جمع بعينه على المذهبين وهؤلاء أجل من أن يخفى عليهم مثله فمراده أن إيجاد المعاد وخلق ثانياً مثل إيجاد، وخلقه أولاً وليس إيجاد في الآخرة عين إيجاد في الدنيا، وهذا ما عناه المصنف أو هو متحد معه ويكفي في الاتحاد اتحاد الأصول والصفات دون بعض العوارض الذي باعتباره كانت المماثلة المقتضية للمغايرة في الجملة، ولذا (ورد أهل الجنة جرد مرد)^(١) (وضرس الكافر كاحد)^(٢) وفيه نظر وأما عود ضمير مثلهم للسموات والأرض لشمولهما لمن فيهما من

(١) أخرجه الترمذي ٢٥٣٩ من حديث أبي هريرة بلفظ «أهل الجنة جرد مرد لحمل لا يغني شبابهم ولا تبلى ثيابهم». قال الترمذي: حديث حسن غريب. وأخرجه الترمذي ٢٥٤٥ من حديث معاذ بن جبل بلفظ «يدخل أهل الجنة الجنة جرداً مرداً مكحلين أبناء ثلاثين أو ثلاث وثلاثين سنة».

قال الترمذي: حسن غريب، وبعض أصحاب قتادة زوّوا هذا عن قتادة مرسلًا ولم يسندوه.

(٢) أخرجه مسلم ٢٨٥١ والترمذي ٢٥٧٩ وابن حبان ٧٤٨٧ والبيهقي في «اليث» ٥٦٥ كلهم من حديث أبي هريرة «ضرس الكافر أو ناب الكافر مثل أحدٍ وغلظ جلده مسيرة ثلاث».

في أصول الذات وصفاتها، وهو المعاد وعن يعقوب يقدر ﴿كَلَيْ﴾ جواب من الله تعالى لتقرير ما بعد النفي مشعر بأنه لا جواب سواه ﴿وَهُوَ الْخَلْقُ الْعَلِيمُ﴾ كثير المخلوقات والمعلومات ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ﴾ إنما شأنه ﴿إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ﴾ أي تكون ﴿فَيَكُونُ﴾ فهو يكون أي يحدث وهو تمثيل لتأثير قدرته في مراده بأمر المطاع للمطيع في حصول الأمور من غير امتناع، وتوقف وافتقار إلى مزاولة عمل، واستعمال آلة قطعاً لمادة الشبهة، وهو قياس قدرة الله تعالى على قدرة الخلق ونصبه ابن عامر والكسائي عطفاً على يقول ﴿فَسَبَّحَنَ الَّذِي يَبْدِيهِ مَلَكَوْتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ تنزيه له عما ضربوا له، وتعجيب عما قالوا فيه معللاً بكونه مالك الملك كله قادراً على كل شيء ﴿وَالَّذِي تُرْجَعُونَ﴾ وعد ووعد للمقرين

العقلاء فلذا كان بضمير العقلاء تغليياً والمقصود به دفع قدم العالم المقتضى لعدم إمكان إعادته فمع تكلفه ومخالفته للظاهر يأباه أن الكلام مع المشركين، وهم لا يعرفون مثله حتى يوردوه ويحتاج إلى دفعه لقولهم بحدوثه: ﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله﴾ [سورة لقمان، الآية: ٢٥] وما صح عدمه في وقت صح دائماً وقوله وعن يعقوب أي في رواية عنه أنه قرأ بدل قوله بقادر يقدر فعلاً مضارعاً مرفوعاً بفتح الياء وسكون القاف كما ذكره في النشر.

قوله: (لتقرير ما بعد النفي) وهو خلقه وقدرته، وقوله مشعر بأنه لا جواب سواه لأن الجواب هنا منحصر في الإثبات والنفي وبلى لنقض النفي المقرون بالاستفهام وإبطاله فتعين الآخر، وقوله كثير المخلوقات الخ من صيغتي المبالغة وإذا كان كذلك فلا شبهة في قدرته على الإعادة، وقوله شأنه إشارة إلى أن الأمر واحد الأمور، والمراد به شأنه الخاص في الإيجاد، وقد جوز فيه إرادة الأمر القولي فيوافق قوله إنما قولنا لشيء فيراد به القول النافذ، وقوله تكون فهو من كان التامة وهذا على ما ستسمعه وقوله فهو يكون إشارة إلى أنه مرفوع لا منصوب في جواب الأمر ولا بالعطف. قوله: (وهو تمثيل لتأثير قدرته الخ) يعني قوله كن فيكون استعارة تمثيلية والممثل الشيء المكون بسرعة من غير عمل وآلة والممثل به أمر الأمر المطاع لمأمور مطيع على الفور، وهذا اللفظ مستعار لذلك منه فقوله في حصول متعلق بتمثيل وقطعاً علة له، وقوله من غير امتناع أي من جانب المأمور، وافتقار أي من جانب الأمر وضمير هو للشبهة وهو في الحقيقة مادتها وأصلها وذكره رعاية للخبر وقد جوز فيه أن يكون حقيقة بأن يراد تعلق الكلام النفسي بالشيء الحادث على أن كيفية الخلق على هذا الوجه، وإذا أريد بالأمر القول يكون هذا أظهر فيه وإن احتمل التمثيل أيضاً. قوله: (عطفاً على يقول) وقد جوز في سورة النحل كونه جواباً للأمر، وقد فصلناه ثمة وذكرنا ما له وما عليه والفاء في قوله فسبحان جزائية أو سببية لأن ما قبله سبب لتنزيه الله سبحانه. قوله: (مالك الملك) فسر الملكوت بالملك لأنه صيغة مبالغة منه فهو الملك التام، وقد فسر في محل آخر بعالم الأمر والغيب فتخصيصه بالذكر لاختصاص التصرف فيه به من غير واسطة بخلاف عالم الشهادة، والتصرف معنى قوله بيده وما

والمنكرين، وقرأ يعقوب بفتح التاء، وعن ابن عباس رضي الله عنه: كنت أعلم ما روي في فضل يس كيف خصت به فإذا أنه بهذه الآية وعنه عليه الصلاة والسلام: «إن لكل شيء قلباً وقلب القرآن يس من قرأها يريد بها وجه الله غفر الله له وأعطى من الأجر كأنما قرأ القرآن اثنتين وعشرين مرة، وأيما مسلم قرئ عنده إذا نزل به ملك الموت يس نزل بكل حرف منها

ضربوا له الخ إشارة إلى قوله وضرب لنا مثلاً، وقوله وتعجبب إما معنى آخر أو هما مرادان بناء على مذهبه في الجمع بين الحقيقة والمجاز والتعليل من التعليق به وجعله صلة، والقدرة من تصرفه في كل شيء. قوله: (للمقرئين والمنكرين) لف ونشر مرتب وقد قيل إنه وعيد بناء على أن الخطاب للمشركين كما مرّ توبيخاً لهم، ولذا عدل عن مقتضى الظاهر وقد ذكرها صاحب النشر، وقوله بهذه الآية أي قوله فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء الخ لأنها فذلكة شاملة لأمر المبدأ والمعاد، ولذا سنّ قراءتها عند المحتضر وعلى الموتى. قوله: (إن لكل شيء قلباً وقلب القرآن يس الخ)^(١) هذا الحديث رواه الترمذي عن أنس رضي الله عنه، وفيه كتبت له قراءة القرآن عشر مرّات، وعن الغزالي أن المدار على الإيمان وصحته بالاعتراف بالحشر والنشر وهو مقرّر فيها على أبلغ وجه وأحسنه فلذا شبهت بالقلب الذي به صحة البدن وقوامه، وقيل المراد بالقلب اللب المقصود لمن له لب فإنّ ما سواه مقدمات أو متممات والمقصود من إرسال الرسل وإنزال الكتب إرشاد العباد إلى غايتهم الكمالية في المعاد وذلك بالتحقق والتخلق بما عبر عنه بالصراط المستقيم كما مرّ في الفاتحة وقد استحسن ما قاله حجة الإسلام الإمام الرازي: ولا يرد عليه سواء أريد بالصحة الثبوت أو ما يقابل البطلان والفساد أو ما يقابل المرض والسقم إنّ كل ما يجب الإيمان به لا يصح الإيمان بدونه فلا وجه لاختصاص الحشر، والنشر بذلك كما قيل لما أفاده ذلك القيل من تميزه على ما سواه الموجب لفضله والمقتضى لتخصيصه من غير تكلف أنه ما يقابل السقم ومن صح إيمانه بالشعر خاف العقاب فارتدع عن المعاصي التي بها يضعف الإيمان فيكون كالمرضى، وكذا كون وجه الشبه أن به صلاح البدن وهو غير مشاهد في الحس وله تكشف الحقائق وكذا الحشر من المغيبات التي بها صلاح السداد، وفيها تنكشف الأمور للعباد. قوله: (اثنتين وعشرين مرة الخ)^(٢) قد عرفت أنه مخالف لرواية الترمذي عشر مرّات فإن قلت يلزم من هذا تفضيل الشيء على نفسه لأن يس من جملة القرآن قلت ليس هذا بلازم إذ يكفي في صحته التغاير الاعتباري فإنّ يس من حيث تلاوتها فردة غير كونها مقرونة في جملته كما إذا قلت الحسناء في الحلة الحمراء أحسن منها

(١) أخرجه الترمذي ٢٨٨٧ من حديث أنس، وقال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حميد ابن عبد الرحمن، وبالبرص لا يعرفون من حديث قتادة إلا من هذا الوجه. وفيه هارون أبو محمد شيخ مجهول.

تنبيه: لكن الحديث فيه ذكر عشر مرات.

(٢) هو المتقدم.

عشرة أملاك، يقومون بين يديه صفوفاً يصلون عليه، ويستغفرون له ويشهدون غسله ويتبعون جنازته، ويصلون عليه ويشهدون دفنه وأيما مسلم قرأ يس وهو في سكرات الموت لم يقبض ملك الموت روحه حتى يجيئه رضوان بشرية من الجنة يشربها، وهو على فراشه فيقبض روحه وهو ريان، ويمكث في قبره وهو ريان، ولا يحتاج إلى حوض من حياض الأنبياء حتى يدخل الجنة وهو ريان^(١).

في البيضاء وقد يكون للشيء مفرداً ما ليس له مجموعاً مع غيره كما يشاهد في بعض الأدوية، ألا ترى آيات الحفظ جرّبت خاصيتها إذا كتبت مفردة دون ما إذا كانت في المصحف، وقد قيل لبعض الملاحدة إنها تمنع سرقة المتاع فقال قد سرق المصحف وهي فيه، وليس من أجل شخصاً وأكرمه على انفراده كمن أكرمه مع قرنائته وأنداده ولعل هذا أقرب مما قيل المراد القراءة بالتدبر وبدونه، أو المراد بقراءة القرآن قراءته دون يس، وقول بعض المشايخ اللازم حصول الأجر بلا تناء لقارئها ولا محذور فيه مما لا مأل له فتأمل. قوله: (يصلون عليه)^(٢) أي يدعون له ويصلون عليه الثاني من الصلاة على الميت تمت السورة، اللهم إني أسألك ببركة سورة يس أن تجعلنا من جوارك وحفظك في حصن حصين، وأن تصلي وتسلم على سيد المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

(١) أخرجه الواحدي في تفسيره الوسيط ٥٠٩/٣ وهو حديث باطل فيه يوسف بن عطية الصفار متروك، وهارون بن كثير مجهول، وزيد بن أسلم عن أبيه نكرة. كما في الميزان ٢٦٨/٤.
(٢) لم أجده وأمانة الوضع ظاهرة عليه.

سورة الصافات

مكية وآبها مائة وإحدى أو اثنتان وثمانون .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًا * فَأَلْزَمْنَ زَجْرًا * فَالْتَلَيْنَتْ ذِكْرًا﴾ أقسم بالملائكة الصافين في مقام العبودية على مراتب باعتبارها تفيض عليهم الأنوار الإلهية منتظرين لأمر الله الزاجرين الأجرام العلوية، والسفلية بالتدبير المأمور به فيها أو الناس عن المعاصي بإلهام الخير، أو الشياطين عن التعرض لهم التالين آيات الله، وجلايا قدسه على أنبيائه وأوليائه أو بطوائف

سورة الصافات

بسم الله الرحمن الرحيم

لم يختلفوا في كونها مكية ولا في عدد آياتها والثاني غير مسلم لأنّ الداني نقل فيها خلافاً فمنهم من قال إحدى ومنهم من قال اثنتان وثمانون آية . قوله : (أقسم بالملائكة الصافين) يعني أنّ الواو للقسم والمقسم به جماعة كان حقه أن يجمع جمع المذكر السالم فتأنيثه إما على أنه جمع صافة أي طائفة، أو جماعة صافة فيكون في المعنى جمع الجمع أو على تأنيث مفرد باعتبار أنه ذات ونفس، والمراد بالصافات الملائكة لقيامها مصطفة في مقام العبودية لمالك الملك، وصفا وزجرا مصدر مؤكد وكذا ذكرا ويجوز فيه كونه مفعولاً به، وقوله على مراتب يعني تقدّم بعض صفوفهم على بعض باعتبار تقدّم الرتبة ولقرب من حظيرة القدس، وأما التفسير بأنّ منهم قياماً ومنهم ركوعاً ومنهم سجوداً فلا دلالة في اللفظ عليه، ومنتظرين حال من ضمير الصافين وهذا لبيان الواقع في حكم اصطفاؤهم لا من مدلول النظم . قوله : (الزاجرين الإجماع الخ) الزجر يكون بمعنى السوق والحث، ويكون بمعنى المنع والنهي وإلى الأوّل أشار بما ذكر هنا ومعنى سوقها تسخيرها وتدبيرها لما خلقت له كإدارة حق الأفلاك وطلوع الأفلاك وغروبها وإجراء المياه الأرضية، وإخراج النبات وإرسال السحب وهو المشار إليه بقوله فالمدبرات أمراً، وقوله أو الناس هو على الثاني ولا جمع فيه بين معنيي المشترك كما توهم إلا أن يكون في نسخة عطفه بالواو، والإجماع وما عطف عليه هو مفعوله المقدّر ولم يتعرّض لمفعول القول الأوّل وظاهره أنه لا مفعول له لتنزيله منزلة اللازم كما قيل، وقد ردّ بأنّ التقدير في أحدهما دون الآخر غير مناسب لاتساق النظام وهو مقدّر أيضاً أي الصافات أنفسها، ولم يصرّح به لظهوره وصرّح به في الثاني لتكثير الوجوه المحتملة فيه دون ما قبله وفيه نظر لأنه ليس في كلامه ما يشعر بما ذكر مع أنّ احتمال الوجوه جار في الأوّل أيضاً كما في الكشف بأنّ يقدر أقدامها في الصلاة أو أجنحتها في الهواء فلعله مال إلى ما ذهب إليه أبو البقاء فإنه كثيراً ما يتبعه من أنّ صفا مفعول به فهو مفرد أريد به الجمع أي الصافات صفوفها فتدبير . قوله : (أو الشياطين) الظاهر عطفه بالواو لأنّ من الملائكة من يفعل هذا، ومنهم من يفعل الآخر وقوله

الأجرام المترتبة كالصفوف المرصوصة والأرواح المدبرة لها، والجواهر القدسية المستغرقة في بحار القدس يسبحون الليل، والنهار لا يفترون أو بنفوس العلماء الصافين في العبادات الزاجرين عن الكفر والفسوق بالحجج، والنصائح التالين آيات الله وشرائعه أو بنفوس الغزاة الصافين في الجهاد الزاجرين الخيل، أو العدو التالين لذكر الله لا يشغلهم فيها عنه مبارزة العدو والعطف لاختلاف الذوات أو الصفات والفاء لترتيب الوجود كقوله:

يا لهف زياة للحرث الصابح فالغانم فالآيب

التالين آيات الله صفة بعد صفة إشارة إلى أنّ ذكرنا بمعنى المذكور المتلوّ وهو مفعول الذكارات، ويحتمل أن يريد بيان مفعوله المقدّر وذكرنا مصدر مؤكد ليكون على نسق واحد، وجلايا قدسه بالجيم جمع جلية بمعنى مجلوة أو ظاهرة وفسرت بالدلائل أو بالمعارف التي لا تكتم عن خواص خلقه، أو بصفاته المقدّسة التي يتحلى بها والثاني أقربها، وقوله على أنبيائه إشارة إلى أنه من التلاوة على الغير لأنه المناسب لذكره عقب الزاجرات ولو قصد ما يكملها في نفسها قدّم عليه. قوله: (أو بطوائف الإجمام المترتبة الخ) معطوفة على قوله بالملائكة وهو تفسير ثان يعني أنّ المراد بالصفات الأفلاك وصفها قصدها مرصوصة بعضها فوق بعض ولا معنى لإدخال طبقات العناصر في كلامه هنا كما توهم، والزاجرات الأرواح الفلكية على مذهب الحكماء في إثبات أرواح وبنفوس لها، وهو ما عبر عنه في لسان الشريعة بالملائكة، وزجرها بالمعنى الأول هو سوقها وتديبرها ومن الناس من لم يعرفه فقوله طوائف الأجرام تفسير للصفات، وقوله الأرواح الخ تفسير للتاليات والمراد بها الملائكة لأنها عندهم جواهر بسيطة ذات حياة ونطق يعني ملائكة عرشه والكروبيون المقربون الملازمون للتسيح، والتقديس فلذا وصفت بالتاليات. قوله: (أو بنفوس العلماء) وجه ثالث فالصفات نفوسهم، وذواتهم المصطفة في عبادة ربهم والزجر لغيرهم عن الكفر والمعاصي وتلاوتهم لآياته وشرائعه، وقوله أو بنفوس الغزاة جمع غاز وهو الوجه الرابع فصفتهم في الحرب وزجرهم إمّا سوقهم للخيل وركضها أو منعهم وكفهم العدو، وتلاوتهم ذكر الله تعالى في وقت القتال كما كان ذأب الخلفاء والصحابة رضي الله عنهم فإنهم لا يشغلهم شيء عن ذكر الله ومبارزة العدو ومقابلته، ومعارضته في الكرّ والفرّ. قوله: (والعطف لاختلاف الذوات الخ) هو إشارة إلى ما في الكشاف من أنّ الصفات المعطوفة بالفاء فيها ثلاث احتمالات الأول أن تدل على ترتب معانيها الوضعية في الوجود إذا كانت الذات فيها واحدة كقول ابن زياة الحماسي:

يا لهف زياة للحرث الصابح فالغانم فالآيب

وقد تقدّم شرحه وما فيه يعني الذي صبح فغنم فأب أي رجع وهذا على أنّ المراد بها ذوات متحدة لكن صفها وجد أولاً لأنه كما لها في نفسها، ثم وجد بعده الزجر للغير لأنه تكميل للغير يستعدّ به وهو واقع بعده ثم إفاضة الغير عليها بعد الاستعداد الثاني، وهو مع

فإنَّ الصف كمال والزجر تكميل بالمتع عن الشر أو الإساقفة إلى قبول الخير، والتلاوة إفاضته أو الرتبة كقوله عليه الصلاة والسلام: «رحم الله المحلقين فالمقصرين» غير أنه

الاتحاد أيضاً أن تدل على تفاوت الصفات في الرتب ترقياً وتديلاً كخذ الأفضل فالأفضل فالأعلى، والثالث وهو مع التعدد هو أن يكون لتفاوت موصوفاتها في الرتبة نحو رحم الله المحلقين فالمقصرين، وما جعله الزمخشري ثلاثة أقسام جعله المصنف قسمين، وقد قال شرح الكشاف إنَّ القسمة رباعية لأنَّ الترتيب إمَّا بين الصفات أو بين الموصوفات وكل منهما إمَّا بحسب الوجود أو الرتبة فالترتيب بين الصفات بحسب الوجود كما في البيت وبينها بحسب الرتبة نحو أتمَّ العقل فيك إذا كنت كهلاً فشاباً وفي الموصوفات بحسب الوجود نحو وقتت كذا على بني بطنا فبطنا وفي الرتبة رحم الله المحلقين فالمقصرين، ووجهه في الكشف بأنَّ المراد من قول الزمخشري ترتب موصوفاتها في ذلك التفاوت من بعض الوجوه إذ لا تدل على ترتب الموصوفات في الوجود البتة، ثم أنه يكون حقيقية في نحو رحم الله المحلقين الخ إذا أريد الترتب في الرحمة ومجازاً إن أريد الترتب في الفضل وكلاهما داخل في الدلالة على ترتب الموصوفات في التفاوت من بعض الوجوه، وأما دلالتها على ترتب الصفات في غير الوجود فمجاز البتة ومنه ظهر أنَّ القسمة مثلثة، اه وكأنه يعني أنَّ مدلولها الترتب الخارجي بين الصفات أو الموصوفات، وهو إمَّا من حيث وجود ذواتها أو من حيث تلبسها بالعامل، وأما الترتب الرتبي وهو الثالث فمعنى مجازي لها اعتباري وبشرف الصفة وضده يكون الموصوف كذلك وعكسه فليس بينهما فرق معتبر فلذا كانت مثلثة وحيثُ تظهر الثنية أيضاً فافهم وتدبر. قوله: (لاختلاف الذوات) أي في الثاني، وهو محتمل في غيره أيضاً ولا تعيين فيه حتى يقال الأظهر أنَّ الفاء للترتيب الرتبي كما قيل وهذا توجيه لا يثار الفاء على الواو وقوله فإنَّ المصنف الخ هذا لا يقتضي الترتب الوجودي إلا بتكلف مع أنه لا يناسب الثاني، وتأخر التلاوة لأنها تحلية وما قبلها تحلية. قوله: (أو الإساقفة) يقال أساقه إساقفة إذا جعله سائقاً كما أثبتته أهل اللغة، وقوله غير أنه الخ كون ما في المثال الذي ظنه حديثاً الفضل للمتقدم ظاهر لأنَّ حلق المحرم أفضل من تقصيره فيكون من قبيل التنزل، وأما كون ما في النظم على العكس ففيه نظر لأنه جعله في الكشف وشروحه محتملاً لهما من غير ترجيح فتأمل. قوله: (أو الرتبة) عطف على الوجود، وليس المراد الشرف لأنه يكون ترقياً وعكسه كما سيشير إليه ومن قال الظاهر أن يقول الشرف فقد غفل عما أراد ولا يضّر كون المثال منه فلا حاجة إلى تكلف أنه المراد لما بينهما من الملازمة. قوله: (رحم الله المحلقين الخ)^(١) في الكشف، وقولك رحم الله الخ وأصاب إذ لم يجعله حديثاً فإنَّ الحديث كما في الصحيحين وغيرهما إنه ﷺ قال: «رحم الله المحلقين قالوا

(١) أخرجه البخاري ١٧٢٧ - ١٧٢٨ ومسلم ١٣٠١/٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ وابن ماجه ٣٠٤٤ كلهم من

لفضل المتقدم على المتأخر، وهذا للعكس وأدغم أبو عمرو وحمزة التآت فيما يليها لتقاربها فإنها من طرفا للسان وأصول الثنايا ﴿إِنَّ إِلَهَكُمْ لَوَاحِدٌ﴾ جواب القسم، والفائدة فيه تعظيم المقسم به وتأكيد المقسم عليه على ما هو المألوف في كلامهم وأما تحقيقه فبقوله تعالى: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا رَبُّ الْمَشْرِقِ﴾ فَإِنْ وجودها وانتظامها على الوجه الأكمل مع إمكان غيره دليل على وجود الصانع الحكيم، ووحده على ما مر غير مرة، ورب بدل من واحد أو خبر ثان أو خبر محذوف وما بينهما يتناول أفعال العباد فبدل على

والمقصرين يا رسول الله قال والمقصرين^(١) وهو عطف تلقين بالواو ولا شاهد فيه فاعتراض الطيبي رحمه الله لا يرد عليه لكنه وارد على المصنف. قوله: (على ما هو المألوف الخ) من تأكيد ما يهتم به بتقديم القسم ونحوه، وهو دفع لما مر من أنه كلام مع منكر مكذب فلا فائدة في القسم، ثم أشار إلى أنّ عدم فائدة القسم إنما تكون إذا لم يذكر برهانه وما يحققه، وهو قد ذكر بقوله: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الخ وأما ما قيل من أنّ الصانع ووحده قد تثبت بالدليل النقلي بعد ثبوت ذلك بالعقل ففائدة القسم ظاهرة هنا فغير تام هنا لأنّ الكلام مع من لا يعترف بالتوحيد. قوله: (فإنّ وجودها الخ) قد مر من المصنف مثله في سورة البقرة ويرد عليه أنه مبني على وجوب الأصلح كقوله في الإحياء ليس في الإمكان أبدع مما كان، وقد شنع عليه كثيرون فيه بأنه مخالف للمذهب الحق من أنّ قدرته تعالى لا تنتهى، وأنه قادر على أن يوجد عالماً آخر أحسن وأكمل من هذا العالم وقد صنف فيه عدّة رسائل، والجواب عنه ما قاله الأمدي في كتابه غاية المرام في علم الكلام إنّ ما علم الله سبحانه وتعالى إنه لا يكون منه ما هو ممتنع لذاته كالجمع بين النقيضين ومنه ما هو ممتنع متعلق بعلم الله بعدم وجود مع إمكانه في ذاته والقدرة من حيث هي قدرة تتعلق به، ولا معنى لكونه مقدوراً غير هذا فيطلق عليه مقدور وممكن بهذا الاعتبار فإن أطلق عليه أنه غير مقدوراً وممكن لأمر خارج وهو مخالفة علمه تعالى فلا محذور فيه، ولذا قيل:

وليس في ليس في الإمكان ما فهموا وإنما هو في التحقيق تخييل

وفي كلام المصنف إشارة إليه. قوله: (مع إمكان غيره) قد عرفت أنه لا بد من هذا ليوافق المذهب الحق فما قيل إنه لا حاجة إليه إذ يكفي إمكان نفسه إنما الحاجة إليه في إثبات صفة الإرادة غفلة مع أنه ردّ بأنه لا بدّ منه في إثبات التوحيد فإنّ هذا الوجه الأكمل إذا كان واجباً لا ينتهض ما ذكره المتكلمون في برهان التمانع لإثباته دليلاً عليه إذ يقال المانع من تعلق قدرة الآخر، وإرادته بغير هذا الوجه هو عدم إمكانه. قوله: (دليل على وجود الصانع) ذكره توطئة لقوله وحدثه إذ التوحد مستلزم للوجود فلا وجه لما قيل من أنه لا وجه لذكره إذ ليس الكلام فيه لقوله لواحد. قوله: (وربّ بدل من واحد) فهو المقصود إلى أنه هو الرب الذي لا

أنها من خلقه، والمشارق مشارق الكواكب أو مشارق الشمس في السنة، وهي ثلثمائة وستون مشرقاً تشرق كل يوم في واحد وبحسبها تختلف المغارب، ولذلك اكتفى بذكرها مع أنّ الشروق أدل على القدرة، وأبلغ في النعمة، وما قيل إنها مائة وثمانون إنما يصح لو لم تختلف أوقات الانتقال ﴿إِنَّا رَبَّنَا أَلْمَمَاءُ الدُّنْيَا﴾ القريبى منكم ﴿بَزِينَةِ الكَوَاكِبِ﴾ بزينة هي الكواكب، والإضافة للبيان ويعضده قراءة حمزة ويعقوب، وحفص بتنوين زينة وجرّ الكواكب على إبدالها منه أو بزينة هي لها كأضوائها وأوضاعها أو بأن زينا الكواكب فيها على إضافة المصدر إلى المفعول فإنها كما جاءت اسماً كالليقة جاءت مصدراً كالنسية،

يشاركه غيره، وإذا كان خبر محذوف فهو مرفوع على المدح. قوله: (فيدل على أنها من خلقه) ردّ على المعتزلة في خلق أفعال العباد قيل ووجهها لدلالة خفي إذ لا يلزم من التربية الخلق وهو غير موجه لأنّ الرب كما يكون بمعنى المربي والسيد والمالك يكون بمعنى الخالق، وإضافته للسموات تعينه وهو المراد فتأمل. قوله: (مشارق الكواكب) هو المناسب لقوله إنا زينا الخ وقوله وهي ثلثمائة وستون هو بتنزيل الأكثر منزلة الكل وعدم اعتبار الكسور إذ السنة الشمسية تزيد على ذلك بنحو ستة، وقوله ولذلك اكتفى الخ هو جار على تفسيره بالكواكب أيضاً وفي قوله زينا إشارة إليه فلا يتوهم أنّ الاكتفاء يحصل بالعكس، وهو الاقتصار على المغارب، كما أشار إليه بقوله مع أنّ الشروق الخ، وما قيل عليه إنه حينئذ تنمة لما قبله لأنه لا يتم بدونه لا وجه مستقل وأسلوب التحرير يباه وقوله وبحسبها الدال على أصالتها يكفي وجهاً لعدم العكس فالوجه إنه جواب آخر مستقل كما فعله الإمام لأنّ الشروق لدلالته على أتم قدرة وأبلغ نعمة ينبغي الاكتفاء به غير متجه لأنّ مجرد هذه الدلالة بدون الاستلزام غير كافية فجعل المجموع، وجأ واحداً أتم والإباء المذكور متنوع، قال الإمام: ولهذه الدقيقة استدل إبراهيم عليه الصلاة والسلام بالشروق حيث قال فإنّ الله يأتي بالشمس من المشرق فتأمل. قوله: (وما قيل الخ) فيكون على النصف من الأوّل فإنّ مشارقها من رأس السرطان إلى رأس الجدي متحدة معها من رأس الجدي إلى رأس السرطان بعد الاعتدالين فإن اعتبر ما كانت عليه وما عادت إليه واحداً كانت مائة وثمانين، وإن نظر إلى تغايرهما كانت ثلثمائة وستين فأوقاتها من أوّل الصيف إلى أوّل الشتاء، ثم من أوّل الشتاء إلى أوّل الصيف فلك أن تنظر إلى الاتحاد والتغاير بالانتقال والعود. قوله: (القريبى منكم) إشارة إلى أنّ الدنيا هنا مؤنث أدنى بمعنى أقرب أفعل تفضيل ومنكم صلته التي يتعدى بها فعله لأنه يقال قرب منه لا من الداخلة على المفضل عليه حتى يرد عليه أنّ النحاة منعوا من اجتماع الألف، واللام ومن فلا يقال الأفضل من زيد مثلاً. قوله: (والإضافة للبيان) على معنى من لأنّ الزينة ما يزين به، وقوله على إبدالها أي بدل كل أو هو عطف بيان وتذكير ضمير الزينة لتأويلها باللفظ أو ما يزين به، وقوله أو بزينة هي لها إذا فسرت الزينة بالأضواء لتغايرهما فالإضافة لامية، كما أشار إليه بقوله لها وهذا التفسير منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقوله وأوضاعها تفسير آخر للزينة على كون الإضافة لامية والمراد بها

ويؤيده قراءة أبي بكر بالتنوين والنصب على الأصل أو بأن زيتها الكواكب على إضافته إلى الفاعل وركوز الثوابت في الكرة الثامنة وما عدا القمر من السيارات في الست المتوسطة بينها وبين السماء الدنيا إن تحقق لم يقدح في ذلك فإن أهل الأرض يرونها بأسرها كجواهر مشرقة متلاثة على سطحها الأزرق بأشكال مختلفة ﴿وَحِفْظًا﴾ منصوب بإضمار فعله أو العطف على زينة باعتبار المعنى كأنه قال: إنا خلقنا الكواكب زينة للسماء وحفظًا ﴿مِن كَلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾ خارج من الطاعة برمي الشهب ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلِ الْأَمَلِ﴾ كلام مبتدأ البيان

نسبة بعض الكواكب إلى بعض أو نسبة بعض أجزائها لبعض كالثريا. قوله: (اسمًا) جامدًا كالليقة بلام مكسورة من لاق بمعنى التصق، وهو ما يجعل في الدواة من حرير ونحوه من الخيوط المانعة لغوص القلم في الحبر وهي اسم جامد. قوله: (والنصب على الأصل) وهو تنوين المصدر وأعماله وجوز أبو حيان كون الكواكب على النصب بدلاً من السماء بدل اشتمال، ولا ينافيه كونه بلا ضمير كما هو في يدل البعض والاشتمال لأنه قد يستغني عنه إذا ظهر اتصال أحدهما بالآخر كما قرئوه في قوله: ﴿قتل أصحاب الأخدود النار﴾ [سورة البروج، الآية: ٤] أو يقال اللام بدل منه ويجوز كونه بدلاً من محل الجاز والمجرور أو المجرور وحده على القولين أو بتقدير أعنى فإن قلت إن ابن مالك اشترط في إعمال المصدر أن لا يكون متخوفاً، وقال في شرحه المحدود ما فيه تاء الوحدة كالضربة ولم يحك فيه خلافاً قلت ليس هذا منه فإنه وضع مع التاء كالكتابة، والإصابة وليس كل تاء في المصدر للوحدة، وأيضاً ليست هذه الصيغة صيغة الوحدة. قوله: (إن تحقق لم يقدح الخ) إشارة إلى أنه غير مقطوع به إلا سيما عند أهل الشرع مع أن بعض علماء الهيئة شكك في تعيين ما دلت عليه الأرصاد من أفلاكها وإن كان قوله: ﴿كل في فلك يسبحون﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٢٣] يدل على اختلاف مراكزها في الجملة، وقوله فإن الخ توجيهه على تسليم ما ذكر بأنه يكفي لصحة كونها مزينة بها كونها كذلك في رأى العين وقوله كجواهر الخ إشارة إلى قوله:

وكان إجرام النجوم لوامعا درر نشرن على بساط أزرق

فوجه تقييد السماء بالدنيا لأنها ترى عليها فلا يرد أنه لا تمايز بين الدنيا والعليا في ذلك كما توهم. قوله: (بإضمار فعله) فهو مفعول مطلق لفعل معطوف على زينا أي وحفظناها حفظاً، وقوله باعتبار المعنى لأنه معنى مفعول له والعطف على المعنى غير عطف التوهم والعطف على الموضع، وقوله بمرى الشهب متعلق بحفظا وفيه إشارة إلى أن الكواكب يدخل فيها الشهب بطريق التغليب، وإن كانت مغايرة لها كما سيأتي. قوله: (كلام مبتدأ) أي مستأنف استثنافاً نحو يا من غير تقدير سؤال لأنه لو قدر كان المتبادر أن يؤخذ من فحوى ما قبله فتقديره حينئذ لم يحفظ فيعود المخذور كما ذكره الزمخشري، ويجوز أن يكون أيضاً بياناً في جواب فما حالهم بعد الحفظ، وأن يكون السؤال عما يكون عند الحفظ وعن كيفية الحفظ فقوله لا يسمعون جواب عن الأول أي يتمكنون من السماع ويقذفون جواب عن الثاني كما في بعض

حالهم بعدما حفظ السماء عنهم، ولا يجوز جعله صفة لكل شيطان فإنه يقتضي أن يكون الحفظ من شياطين لا يسمعون ولا علة للحفظ على حذف اللام كما في جئتكم أن تكرمني، ثم حذف أن وإهدارها كقوله:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى

شروح الكشاف، وليس في كلامه ردّ على الزمخشري إذ منع تقدير السؤال مطلقاً كما تكلفه بعضهم فإنه يعيبه عبارة الزمخشري فلو صح إرادة المصنف رحمه الله ما ذكر لكان في كلام الزمخشري إشارة لجوازه لكن الحق أنّ الاستئناف لا مانع منه بأن يقدر ما ذكر ونحوه كما اتفق عليه شراح الكشاف، وقوله فإنه يقتضي الخ أي لا يصح الوصفية لأنه لا معنى للحفظ ممن لا يسمع فيفسد على تقديره الكلام مع إيهامه عدم الحفظ ممن عداهم، وما قيل من أنه لا محذور فيه لأن المراد حفظهم ممن لا يسمع بسبب هذا الحفظ فغاياته أنه يصير كـ ﴿أرسلنا رسلنا﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٤٤] ﴿وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات﴾ [سورة النحل، الآية: ١٢] قد ردّ بأنه تعسف لأنك لو قلت اضرب الرجل المضروب وأردت كونه مضروباً بهذا الضرب المأمور به لا يضرب آخر قبله رشقت بسهام الملام لخروجك عن سنن الكلام، لكنه قيل إنّ المعنى لا يتمكنون من السماع مع الإصغاء أو لا يتمكنون من التسمع مبالغة في نفي السماع كأنهم مع مبالغتهم في الطلب لا يمكنهم ذلك ولا بدّ من ذلك جعل، وصفاً له أو لا جمعاً بين القراءتين وتوفية لحق الإصغاء المدلول عليه بالي وحينئذ يكون الوصف شديد الطباق وأولى من قطع ما ليس بمنقطع معنى، وهو كلام دقيق جداً به يصح ما منعه وحاصله أنه ليس المنفي هنا السماع المطلق حتى يلزم ما ظنوه لأنه لما تعدّى بالي وتضمن معنى الإصغاء صار المعنى حفظناها من شياطين لا تنصت لما فيها إنصافاً تاماً تضبط به ما تقوله الملائكة، ومآله حفظناها من شياطين مستترقة للسمع، وقوله إلا من خطف الخ بناء على صحته قلله دَرَه في بعد مغزاه، وإصابة مرماه ومن لم يقف على مراده قال ما قال وماذا بعد الحق إلا الضلال، وكون الأوصاف قبل العلم بها إخباراً غير مطرد كما مرّ ولا لزوم له هنا فتدبر. قوله: (ولا علة للحفظ الخ) إهدارها هو إبطال عملها النصب كما في أحضر الوغى على روايته مرفوعاً وفيه رواية أخرى بالنصب ولا شاهد فيها، وهو صدر بيت عجزه:

وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

وهو من المعلقة المشهورة يخاطب من زجره ولامه في حضور الحرب خوف الهلاك، وعن التلذذ والتهتك في الملاذ ويقول هل تضمن ليس الخلود فإنّ من لا خلود له يغتنم الفرص ولا يخاف الذي هو لا بد ملاقيه، والوغى بالمعجمة الحرب والقتال وقوله فإن اجتماع ذلك الخ أي حذف اللام وأن ورفع الفعل، وإن كان كل منهما واقعاً في كلام الله وغيره أمّا اجتماعها فلا لأنه كم من حمل يقدر على حمل بعضه دون كله، وعدل عن قول الزمخشري كل واحد من هذين الحذفين غير مردود على انفرادهما فإنّ اجتماعهما فمفكر لأنه اعترض عليه بأن مذهب

فإن اجتماع ذلك منكر والضمير لكل باعتبار المعنى وتعدية السماع بإلى لتضمنه معنى الإصغاء مبالغة لئفيه، وتهويلاً لما يمنعهم عنه، ويدل عليه قراءة حمزة والكسائي وحفص بالتشديد من التسمع، وهو تطلب السماع والملا الأعلى الملائكة أو إشرافهم ﴿وَيَقْدُونَ﴾

الكوفيين تجويز هذين الحذفين قياساً كما قدره في قوله: ﴿يبين الله لكم أن تضلوا﴾ [سورة النساء، الآية: ١٧٦] لثلاث تضلوا وقال بعض شراحه إنه ليس بجائز عنده بل يقدر في مثله كراهة أن تضلوا ونية شيء وكذا ما قيل إنه مراد الزمخشري لأن هذين الحذفين باسم الإشارة يقتضي حذفين مخصوصين وهو ما كان مع الإهدار مع أنه لا يلزم من تجويز الكوفيين حذف اللام ولا جواز حذف اللام، وإن وعلى كل حال فكلام المصنف رحمه الله أولى. قوله: (وتعدية السماع بإلى الخ) سمع له استعمالات فيتعدى إلى غير المسموع بنفسه كسمعت زيدا يتحدث، وقد مر الكلام عليه وبالباء نحو قوله:

عمرك الله هل سمعت براع رة في الضرع ما قرى في الحلاب

ويتعدى بإلى للمسموع كسمعت إلى حديثه وإلى غيره كسمعت إليه يتحدث، وهو يفيد الإصغاء مع الإدراك كما في الكشاف والظاهر أنه تضمنين ويحتمل التجوز أيضاً والمصنف رحمه الله اختار الأول ووجه المبالغة أنه يلزم من نفي الإصغاء نفيه بالطريق الأولى، والتهويل لأنهم إذا كانوا مع إصغائهم لا يسمعون يدل على مانع عظيم، ودهشة تذهلهم عن الإدراك، وأما ما قيل من أنه عدى بإلى لتضمنه معنى الانتهاء أي لا ينتهون بالسمع أو التسمع إلى الملا الأعلى لتضمنه معنى الإصغاء لعدم لزوم انتفاء السمع أو التسمع إذ لا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء كل جزء منه فالمبالغة فيه، وهم فهو غفلة لأنه إذا انتفى المجموع فأما بجزأيه وهو أبلغ أو جزؤه الثاني فهو المطلوب، أو الأول لزم منه انتفاء الثاني لأن من لا يصغي كيف يسمع فهو كقوله:

ولا ترى الضب بها ينحجر

فلا وجه لما قيل إنه من نفي القيد والمقيد وأما ما دل عليه كلام المصنف رحمه الله من أن تعدية التسمع بإلى على التضمنين أيضاً ففيه نظر لما سيأتي مع أن الظاهر أنه لا يخالف ثلاثيه في التعدية فمنعه مكابرة والاستعمال لا يقتضي كون حقيقة فتدبر. قوله: (ويدل عليه الخ) لأن التسمع طلب السماع على ما تدل عليه صيغة الفعل كتحكم، وتجراً إذا طلب ذلك بتكلف أو بدونه فهو يدل على أن القراءة الأخرى موافقة لها معنى وطلب السماع يكون بالإصغاء فهي توافقه وإن لم يقل بالتضمنين وإذا انتفى تطلب السماع انتفى هو بالطريق الأولى لأنه مبدؤه غالباً فإن قلت كيف هذا، وتطلبهم واقع حتى قيل إنه ترك بعضهم بعضاً لذلك قلت هو إما ادعاء للمبالغة في نفي سماعهم، أو هو بعد وصولهم إلى السماء لخوفهم من الرجم حتى يدهشوا عن طلب السماع فضلاً عنه فاندفع ما قيل إن قول ابن عباس رضي الله عنهما يتسمعون فلا يسمعون ينصر القراءة بالتخفيف فتدبر. قوله: (الملا الأعلى) لأنهم في السماء والملا الأسفل الإنس

ويرمون ﴿مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾ من جوانب السماء إذا قصدوا صعوده ﴿دُحُورًا﴾ علة أي للدحور وهو الطرد، أو مصدر لأنه والقذف متقاربان أو حال بمعنى مدحورين، أو منزوع عنه الباء جمع دحر وهو ما يطرد به، ويقويه القراءة بالفتح وهو يحتمل أيضاً أن يكون مصدراً كالقبول أو صفة له أي قذفاً دحوراً ﴿وَمَنْ عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ أي عذاب آخر ﴿إِلَّا مَنْ خَطَفَ لِقَظْفَةً﴾ استثناء من واو يسمعون ومن بدل منه ﴿فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ﴾ والخطف الاختلاس، والمراد اختلاس كلام الملائكة مسارقة ولذلك عرف الخطفة، وقرئ خطف مفتوح الخاء،

والجن، وقد نقل عن ابن عباس تفسيره بالكتابة وإشراف الناس فالعلو معنوي. قوله: (من جوانب السماء) ليس المراد أن كل واحد يرمى من جميع الجوانب بلهو على التوزيع أي كل من سعد من جانب رمي منه وضمير صعوده للجانب أو للسماء وذكر لتأويله، وقوله أو مصدر أي مفعول مطلق ليقذفون كقعدت جلوساً لتنزيل المتلازمين منزلة المتحدين، ولذا قال لأنه الخ فيقام دحوراً مقام قذفاً أو يقذفون مقام يدحرون، وقوله بمعنى مدحورين إما لأنه مصدر مؤول باسم المفعول، وهو في معنى الجمع لشموله للكثير وكونه جمع داحر بمعنى مدحور كقاعد وقعوداً وعلى ظاهره تكلف، وقوله ويقويه لأن فعولاً يكون بمعنى ما يفعل به كثيراً كظهور وغسول لما يتظهر ويغسل به. قوله: (وهو) أي على الفتح يحتمل أن يكون مصدراً كما يحتمل أن يكون اسماً لما يفعل به، وأن يكون صفة كصبور لموصوف مقدر أي قد فاد حوراً طارداً لهم وفعول بالفتح في المصادر نادر وفي كتب التصريف لم يأت منه إلا خمسة أحرف الوضوء والظهور والولوج والوقود والقبول كما حكي عن سيبويه وزيد عليه الوزوع بالزاي المعجمة، والهوى بفتح الهاء بمعنى السقوط كما ذكره المصنف رحمه الله في سورة النجم وصرح به في القاموس، والرسول بمعنى الرسالة كما مر في سورة الشعراء فهي ثمانية. قوله: (عذاب آخر) أي غير الرمي بالشهب المحرقة لهم، وقوله دائم قيل هو حقيقة معناه، وتفسيره بشديد تفسير له بلازمه. قوله: (استثناء من واو يسمعون) متصل وقد تبع فيما ذكره الزمخشري، وقال ابن مالك إذا فصل بين المستثنى والمستثنى منه فالمختار النصب لأن الإبدال للتشاكل، وقد فات بالتراخي وكونه منقطعاً على أن من شرطية جوابها فأتبعه أو من ضمير يقذفون أي هم لا يلبثون الأقدار الاختطاف تكلف، وكان من حق المصنف رحمه الله أن يقدم تفسير الخطف على فأتبعه شهاب ثاقب، وقوله الاختلاس أي الأخذ بخفة وسرعة على غفلة المأخوذ منه، وقوله ولذلك عرف الخطفة بلام العهد لأن المراد بها أمر معين معهود وفيه إشارة إلى أنه منصوب على المصدرية، ويجوز أن يكون مفعولاً به على إرادة الكلمة. قوله: (وقرئ خطف الخ) قراءة العامة خطف بفتح الخاء وكسر الطاء مخففة وقرأ الحسن بكسرهما مع تشديد الطاء وهي لغة تميم، وعنهما أيضاً وعن عيسى بفتح الخاء وكسر الطاء المشددة وأصله اختطف فسكنت التاء للإرغام وقبلها خاء ساكنة فكسرت لالتقاء الساكنين، وسقطت همزة الوصل للاستغناء عنها، ثم كسرت الطاء اتباعاً لها وأما الثانية فمشكله لأن كسر الطاء في الأولى للاتباع، وهو مفقود وقد وجه بأنه على

ومكسورها وأصله اختطف واتبع بمعنى تبع، والشهاب ما يرى كان كوكباً انقض وما قيل إنه بخار يصعد إلى الأثير فيشتعل فتخمين إن صح لم يناف ذلك إذ ليس فيه ما يدل على أنه ينقض من الفلك، ولا في قوله: ﴿ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوماً للشياطين﴾ [سورة الملك، الآية: ٥] فإن كل نير يحصل في الجو العالي فهو مصباح لأهل الأرض، وزينة للسماء من حيث إنه يرى كأنه على سطحها، ولا يبعد أن يصير الحادث لما ذكر في بعض الأوقات رجماً لشياطين يتصعد إلى قرب الفلك للتسمع وما روي إن ذلك حدث بميلاد النبي عليه الصلاة والسلام إن صح فلعل المراد كثرة وقوعه، أو مصيره دحوراً

لتوهم لأنهم لما أرادوا الإدغام نقلوا حركة التاء إلى الخاء ففتحت فتوهموا كسرهما لالتقاء الساكنين كما مر، ثم اتبعوا الطاء للحركة المتوهمه، وإذا جرى التوهم في حركات الإعراب فهذا أولى وهو تعليل شذوذ ضعيف، وقرأ ابن عباس رضي الله عنهما خطف بكسر الخاء والطاء الخفيفة اتباعاً كنعم كذا أفاده المعرب ووجه كسر الخاء في الثانية لثلا يلتبس بفعل ولا يخفى ضعفه، والأوّل مأخوذ من كلام الزجاج وإلى ما ذكر أشار المصنف رحمه الله. قوله: (واتبع) من الأفعال بمعنى تبع الثلاثي فيتعدى لواحد أو لاثنين لأنه لم يجعل الخاطف تابعاً وروي في الشواذ فاتبعه بالتشديد. قوله: (والشهاب ما يرى كان كوكباً انقض) أي مشابهاً للكوكب النازل من السماء فسره بالمتيقن منه، وقوله وما قيل الخ إشارة إلى ما ذهب إليه الحكماء بناء على أن الشهب ليست كواكب بل أجزاء بخارية دخانية لطيفة، وصلت كرة النار فاشتعلت، وانقلبت ناراً ملتهبه فقد ترى ممتدة إلى طرف الدخان، ثم ترى كأنها صفيت وقد تمكث زماناً كذوات الأذناب على ما فصلوه، وقوله إن صح إشارة إلى عدم صحته لأنّ قوله زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوماً للشياطين يقتضي خلافه وقوله فتخمين وقع في نسخة فيختس أي ينزل وقوله ولقد زينا في نسخة إنا زينا وهو من سهو القلم، ثم أوله على فرض صحته بأنه ليس في القرآن ما يدل على أنها تنزل من الفلك حتى ينافي ما ذكر من حدوثها تحت كرة النار، والزينة بها لا تقتضي كونها فيه حقيقة إذ يكفي كونه في رأى العين كذلك، وقوله في الجو العالي إشارة إلى أنه يجوز أن يراد بالسماء جهة العلو لا الفلك فلا ينافي كلامهم إذ لا مانع من كون الشهب والمصابيح غير الكواكب فقوله فإن كل نير الخ تعليل لقوله ليس فيه الخ، وجواب عن كونه مصباحاً وزينة يقتضي انقضاضه من الفلك، وقد جوز إطلاق الكوكب عليه للمشابهة أيضاً، وقوله رجماً لشياطين الخ أي لا ينافي كونه للوقت انقضاضه في ذلك الوقت بمقتضى طبعه لتقدير الله له كذلك. قوله: (وما روي الخ) أي أنه كان إرهاباً إذ قربت أو وقعت ولا دلالة على ما روي في الآثار فإنه وقع في بعضها ما يدل بظاهره على أنّ ذلك إنما وقع في ذلك الزمان مع أنّ المعروف خلافه والآيات دالة على أنّ حفظ السماء بها لم يحدث بل إن خلقها لذلك فيما أن يقال ما روي غير صحيح، أو المراد منه أنه كثر ذلك جداً إذ ذاك، أو أنه صار طارداً للشياطين بالكلية لكن الطعن في صحته غير صحيح

واختلف في أنّ المرجوم يتأذى به فيرجع أو يحترق به لكن قد يصيب الصاعد مرة، وقد لا يصيب كالموج لراكب السفينة، ولذلك لا يرتدعون عنه رأساً ولا يقال إن الشيطان من النار فلا يحترق لأنه ليس من النار الصرف كما أنّ الإنسان ليس من التراب الخالص، مع أنّ النار القوية إذا استولت على الضعيفة استهلكتها ﴿ثَاقِبٌ﴾ مضيء كأنه يثقب الجوّ بضوئه ﴿فَاسْتَخْبِرْتَهُمْ﴾ فاستخبرهم والضمير لمشركي مكة أو لبني آدم ﴿أَمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَن خَلَقْنَا﴾ يعني ما ذكر من الملائكة والسماء، والأرض وما بينهما والمشارق والكواكب والشهب الثواقب، ومن لتغليب العقلاء ويدل عليه إطلاقه ومجيئه بعد ذلك وقراءة من قرأ أم من

لأنه مروى عن ابن عباس في الصحيحين، وما روي عن الشعبي من أنه لم يقذف بالنجوم حتى ولد ﷺ فلما قذف بها جعل الناس يسيون أنعامهم، ويعتقون رقيقهم يظنون أنه القيامة فأتوا عبد ياليل الكاهن وقد عمي وأخبروه بذلك فقال انظروا إن كانت النجوم المعروفة من السيارة والثوابت فهو قيام الساعة، وإلا فهو أمر حدث فنظروا فإذا هي غير معروفة فلم يمض زمن حتى أتى خبر النبي ﷺ لا ينافي ما ذكر كما توهم فإن قوله لم يقذف الخ معناه لم يكثر القذف بها فكثرت له لأمر أراه الله، وهو حفظ السماء حفظاً كلياً وقد قيل إنه يعني أنه لو كان بخاراً لم يختص بزمان فهو مبطل لقول الحكماء ومناف له فيجاب عنه بما ذكر، وقوله حدث بميلاده في المنتظم لابن الجوزي إنه حدث بعد عشرين يوماً من مبعثه وهو غير موافق لهذا، وفي السير أنّ إبليس كان يخترق السموات قبل عيسى عليه الصلاة والسلام فلما بعث عيسى أو ولد حجب عن ثلاث سموات، ولما ولد النبي ﷺ حجب عنها كلها وقذفت الشياطين بالنجوم فقالت قريش قامت الساعة فقال عتبة بن ربيعة انظروا إلى العيوق فإن كان رمي به فقد آن قيام الساعة وإلا فلا قال السهيلي هذا صحيح لكن القذف بالنجوم كان قديماً وهو كثير في أشعار الجاهلية ولما جاء الإسلام كثر وشدد، ولذا قال تعالى: ﴿مَلَأْتُ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهَبًا﴾ [سورة الجن، الآية: ٨] ولم يقل حرست وذلك لينحسم أمر الشياطين وتخليطهم، ويصح الوحي فتكون الآية والحجة أقطع وإن وجد استراق على الندرة قبل مبعثه وإنما ظهر في بدء أمره إرهاساً فقد اتفقوا على أنه كان قبله، وإنما شدّد في بدء بعثته هذا ما اتفق عليه المحدثون. قوله: (واختلف الخ) أي هل يلزم من إصابته له إهلاكه أم لا، وقوله فيرجع أي عن الاستراق أو إليه، وقوله لكن الخ بناء على أنه يحترق إذ لو لم يخطئ المرمى ارتدعوا وكفوا عنه رأساً أي بالكلية، وقوله ولا يقال الخ جواب عما يتوهم من أنّ المخلوق من النار لا تؤذيه. قوله: (فاستخبرهم) لأن الاستفتاء الاستخبار عن أمر حدث ومنه الفتى لحدائثه وأشدّ يكون بمعنى أقوى وأصعب ويكل منهما فسر هنا، وقوله ما ذكر تفسير لمن خلقنا كما بينه وأراد به ما تقدّم صراحة ودلالة لأن تعريف الموصول عهدي في الأصل كما قرّر في شروح الرسالة الوضعية، وعددنا المقروء به في الشواذ روي مخففاً ومشدداً أي من ذكرنا فيما سبق من الآيات وفاء فاستفهم جواب شرط مقدّر أي إذا عرفت ما مرّ والاستفهام تقريرى أو إنكاري وفسره باستخبرهم على الأصل

عددنا، وقوله: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ﴾ فإنه الفارق بينهم وبينها لا بينهم وبين من قبلهم كعاد، وثمود ولأن المراد إثبات المعاد ورد استحالته والأمر فيه بالإضافة إليهم، وإلى من قبلهم سواء وتقريره إن استحالة ذلك إما لعدم قابلية المادة ومادتهم الأصلية هي الطين اللازب الحاصل من ضمّ الجزء المائي إلى الجزء الأرضي، وهما باقياں قابلان للانضمام بعد وقد علموا أن الإنسان الأول إنما تولد منه إما لاعترافهم بحدوث العالم، أو بقصة آدم وشاهدوا تولد كثير من الحيوانات منه بلا توسط واقعة فلزمهم أن يجوزوا إعادتهم كذلك، وإما لعدم قدرة الفاعل ومن قدر على خلق هذه الأشياء قدر على خلق ما لا يعتدّ به بالإضافة إليها سيما ومن ذلك بأدهم أولاً، وقدرته ذاتية لا تتغير ﴿بِكُلِّ عَجَبَةٍ﴾ من قدرة الله تعالى، وإنكارهم للبعث ﴿وَيَسْتَحْرُونَ﴾ من تعجبك وتقريرك للبعث، وقرأ حمزة والكسائي

ولم يذكر الشيطان فيمن خلق لتحقيره أو لدخوله في المسؤولين، وإطلاقه أي عدم بيانه لقرب عهده وسبق ذكره والإشارة لما مرّ وهذا على تفسيره الصافات الخ الأول. قوله: (فإنه الفارق الخ) إشارة إلى عدم ارتضاء تفسيره بالأمم الماضية كما في الكشف فإن ما ذكر ليس فارقاً بينهم لاشتراكهم فيه فتعقيبه بقوله إنا خلقناهم من طين لازب يدل على أنه ليس مادة ما قبله. قوله: (ولأن المراد إثبات المعاد ورد استحالته) أي عدّه محالاً وجه آخر لتأييد ما ذكر لترجيح ما فسره به وقوله، وتقريره أي تقرير إثبات المعاد بما ذكر أو ردّ استحالته، وقوله لعدم قابلية المادة الخ بناء على أنّ المعاد هو الأجزاء الأصلية وقوله الحاصل الخ تفسير للازب لأنّ المراد لاصق بعضه ببعض، وهو بامتزاجه بالماء وأصله الثابت أو اللازم كما يقال ضربة لازب. قوله: (والأمر فيه) أي في خلقهم من طين لا في إثبات المعاد لأنهم ومن قبلهم سواء في إنكاره كما توهم. قوله: (وقد علموا الخ) جواب عن سؤال مقدر تقديره إنما ينهض ما ذكر لو أقرّوا بخلقهم من هذه المادة وهم جهلة معاندون، وحاصله أنه مسلم عندهم أو مشاهد لا يسمع إنكاره فاعترافهم بحدوث العالم مطلقاً، وهو يستلزم الاعتراف بحدوث ما فيه من إنسان وغيره فيلزمهم الاعتراف بما ذكر أو لأنهم لا ينكرون خلق آدم خاصة من الطين إن لم يعرفوا حدوث العالم جميعه فالمقابلة بينه وبين العالم مع دخوله فيه ظاهرة وتولد بعض الحيوانات منه كالحشرات، والفار مشاهد لهم لا ينكر ولا فرق بينه وبين غيره ففيه ترق في الإلزام، وقوله بلا توسط واقعة بالقاف والعين المهملة أي مجامعة الذكر للأنتى دفع لما يتوهم من أنهم خلقوا من أب وأمّ بالمجامعة، وهذا ليس ثمة بأنه ثبت في رأى العين لهم خلافه. قوله: (وإما لعدم قدرة الفاعل) معطوف على قوله إما لعدم قابلية المادة، وهو على القول الآخر في المعاد ببيجاد المعدوم، وقوله ومن قدر وفي نسخة فإنّ من قدر وهو تعليل لقدرة الفاعل وقوله من ذلك بدأهم، وفي نسخة بدوهم والإشارة إلى الطين، وقيل إلى مادة البعث أو إلى اتحاد المادتين وقوله وقدرته ذاتية أي وما بالذات لا يزول ولا يقبل التغير بوجه. قوله تعالى: ﴿بِكُلِّ عَجَبَةٍ﴾ بفتح تاء المخاطب على خطاب الرسول أو كل من يقبله وبلى للإضراب إما عن مقدّر دلّ عليه

بضمّ التاء أي بلغ كمال قدرتي، وكثرة خلائقي إني تعجبت منها وهؤلاء لجهلهم يسخرون منها أو عجبت من أن ينكر البعث ممن هذه أفعاله، وهم يسخرون ممن يجوزّه، والعجب من الله تعالى إِمَّا على الفرض والتخييل أو على معنى الاستعظام اللازم له فإنه روعة تعترى الإنسان عند استعظام الشيء، وقيل إنه مقدّر بالقول قل يا محمد بل عجبت ﴿وَإِذَا ذُكِّرُوا لَا

فاستفتهم أي هم لا يقرون بل الخ أو عن الأمر بالاستفتاء أي لا تستفتهم فإنهم معاندون بل انظر إلى تفاوت حالك، وحالهم فإنك تعجب من قدرته الباهرة وإنكارهم لما لا ينكروهم يهزؤون ويسخرون، وجمع المصنف بين قدرة الله وإنكار البعث في العجب والسخرية مخالفاً للزمخشري في التفسير بكل منهما على الانفراد لأنه لا مانع منه مع كونه أتمّ فائدة وأشمل فلا وجه لجعل الواو بمعنى أو لأنه لا وجه للتعجب من قدرة الله، وإنما يتعجب من الإنكار مع هذه القدرة التامة فتأمل. قوله: (أي بلغ كمال قدرتي وكثرة خلائقي أني تعجبت منها) وفي نسخة فكيف بعبادي، وقوله أو عجبت الخ خالف في هذا ما قبله فعطفه بأو الفاصلة، ولذا جعل بعضهم الواو بمعنى أو إذ الفرق بينهما حتى يجوز الجمع في الأول دون الثاني غير ظاهر. قوله: (والعجب من الله الخ) يعني أنه أسند إليه تعالى في هذه القراءة وهو منزّه عنه لأنّ العجب والتعجب حالة تعرض للإنسان عند الجهل بسببه، ولذا قيل العجب ما لا يعرف سببه، وإذا ظهر السبب بطل العجب، وهو تعالى لا يخفى عليه خافية فلذا أولت هذه القراءة بوجوه فقوله على الفرض والتخييل يحتمل تغايرهما واتحادهما فالفرض على أن يكون استعارة تخيلية تمثيلية كما في قوله: قال الحافظ للوتد لم تشفني فقال سل من يدقني أي لو كان العجب مما يجوز على عجبت من هذه الحال، والتخييل أن يكون استعارة مكنية وتخييلية كما في نحو لسان الخلل ناطق فيجعل تعالى كأنه لإنكاره لحالهم يعدها أمراً غريباً، ثم يثبت له العجب منها تخيلاً وإذا كانا بمعنى يراد الأول أو الثاني منهما وقيل فرض إنه تعالى لو كان ممن يتعجب لعجب من هذا على المشاكلة. قوله: (أو على معنى الاستعظام اللازم له) فهو مجاز مرسل وهذا موافق للمشهور من أنّ ما لا يجوز عليه تعالى كالغضب يحمل على غايته كما مرّ وأورد عليه أنّ الاستعظام لا يجوز عليه تعالى أيضاً لأنّ كل عظيم سواه عنده حقير وفيه نظر لأنه ورد في القرآن وكان ذلك عند الله عظيماً من غير تأويل وعظم الشيء بلوغه الغاية في الحسن أو القبح فلا وجه لما ذكر، وقوله فإنه روعة الخ تعليل للوجه الثاني، ويحتمل أنه تعليل لقوله والعجب من الله الخ أولهما، والروعة بفتح الراء الفزع والخوف ويتجوز بها عن الاستحسان أو الاستنكار المفرط لما يفجؤك ومنه قولهم أمر رائع، وهو المراد هنا وعلى كل تقدير فهو تعالى منزّه عنه. قوله: (عند استعظام الشيء) المراد بكونها عنده تعقبها له بسرعة حتى كأنهما في زمان واحداً وحصولها معه معية حقيقية فإنّ اللازم قد يكون كذلك كالإحراق للنار فلا ينافي كونه لازماً، فما قيل إن استعظام الشيء مسبوق بانفعال يحصل في الروح أي القلب عن مشاهدة أمر غريب كجوهرة نفيسة، وهو الروعة ليس بشيء وأعلم أنّ قوله والعجب الخ توجيهه لإسناد

يَكْفُرُونَ ﴿١٤﴾ وإذا وعظوا بشيء لا يتعظون به وإذا ذكر لهم ما يدل على صحة الحشر لا ينتفعون به لبلاذتهم، وقلة فكرهم ﴿وَإِذَا رَأَوْا آيَةً﴾ معجزة تدل على صدق القائل به ﴿يَسْتَسْخِرُونَ﴾ يبالغون في السخرية، ويقولون إنه سحراً ويستدعي بعضهم من بعض أن يسخر منها ﴿وَقَالُوا إِن هَذَا﴾ يعنون ما يرونه ﴿إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ ظاهر سحريته ﴿أَوَدَا مِنَّا وَكَفَّا نَرَابًا وَعَظَلْنَا إِنَّا لَبَعُوثُونَ﴾ أصله انبعث إذا متنا فبدلوا الفعلية بالإسمية، وقدموا الظرف وكرروا الهمزة مبالغة في الإنكار، وإشعاراً بأن البعث مستنكر في نفسه وفي هذه الحالة أشد استنكار فهو أبلغ من قراءة ابن عامر يطرح الهمزة الأولى وقراءة نافع والكسائي، ويعقوب يطرح الثانية ﴿أَوْ أَبَاؤُنَا﴾

العجب إليه في هذه القراءة فهو لا يتصور كونه حقيقة منه تعالى، وأما تعجب غير الله من أفعاله نحو ما أقدر الله ما أحلم الله فمنعه أبو حيان تبعاً لابن عصفور لأن معناه شيء أقدره أو حلمه وجوزة السبكي لأن المتعجب هو الذاكر له، وله فيه تأليف. قوله: (وإذا وعظوا بشيء لا يتعظون به) في الكشف ودأبهم إنهم إذا وعظوا بشيء لا يتعظون به، وهو أنسب وأبلغ مما ذكره المصنف فقيل إنه أخذ الاستمرار من إذا لأن الأصل فيها القطع والقطع إنما يحصل بالمشاهدة قبل الاختيار مراراً عدة أو من عطف المضارع على الماضي كما في ويسخرون أيضاً، وقيل عليه قطع الله تعالى لا يتوقف على ما ذكره والظاهر من عطف المضارع على الماضي في الأمر المستغرب قصد الإحضار، وتبعه من قال حمل القطع المدلول عليه بإذا على قطع المخاطب، وهو لا يحصل إلا بما ذكر ولا مانع من حمله على قطع المتكلم، ولذا ترك المصنف هذه الزيادة وليس كما زعموا، إذ مراد العلامة أن عدم الاعتاظ مرة لا يناسب مقام الدم فالأنسب أن يراد أن هذا دأبهم وديندهم فلما رآه المدقق لائقاً بالنظم بين ما يدل عليه ليتأبد ما حاوله فقال الدال عليه إذا لأنها للقطع والعادة حصوله إذا كان المقطوع به مستقبلاً بكثرة تكرر صدور أمثاله فتجوز بها عن التكرار هنا المستلزم للقطع، أو هو مأخوذ من العطف وليس النظر إلى كونه للخلق أو الخالق مع أن كون قطع المخاطب لا يحصل إلا بما ذكر خلاف الواقع فالإيراد غفلة عن المراد. قوله: (وإذا ذكر الخ) فالتذكير ذكر الأدلة، وعدم التذكير عدم الانتفاع بها، وقوله يبالغون الخ إشارة إلى أن زيادة السين لتدل على زيادة المعنى لأن ما يطلب يرغب فيه ويستكثر منه، وقوله أو يستدعي الخ فتكون السين للطلب على حقيقتها لطلب بعضهم من بعض، وقوله ظاهر سحريته في نفسه يعني أنه من أبان اللازم. قوله: (أصله انبعث الخ) أي يحسب الظاهر المتبادر وبعد التغيير إلى ما ذكر لما ذكر إن كانت ذا ظرفية فهي متعلقة بمقدر لأن ما بعد إن واللام لا يعمل فيما قبله، وإن كانت شرطية فجوابها محذوف وفي عاملها الكلام المشهور وتقديره عليهما نبعث مقدماً ومؤخراً، فقوله وقدموا الظرف يعني في الكلام بحسب الظاهر لا أنه مقدم على عامل له مذكور كما يتوهم، وقوله مبالغة في الإنكار لتكرير حرفه وتصديره والإسمية، وإن أيضاً قد تشعر بتأكيد الإنكار وقوله مستنكر في نفسه لإعادة همزة الإنكار معه، وقوله وفي هذه الحالة يعني حال موتهم وصيرورتهم عظاماً رفاتاً لإعادة

الْأَوَّلُونَ ﴿ عطف على محل إنَّ واسمها أو على الضمير في مبعوثون فإنه مفصول منه بهمزة الاستفهام لزيادة الاستبعاد لبعد زمانهم وسكن نافع برواية قالون وابن عامر الواو على معنى الترديد ﴿ قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ كَاذِبُونَ ﴾ صاغرون وإنما اكتفى به في الجواب لسبق ما يدل على جوازه، وقيام المعجز على صدق المخبر عن وقوعه، وقرئ قال أي الله أو الرسول وقرأ الكسائي نعم بالكسر وهو لغة فيه ﴿ فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَجِدَةٌ ﴾ جواب شرط مقدّر أي إذا كان ذلك

إنكار مصدرأ للاهتمام فأبلغيته على أبلغ الوجوه كما لا يخفى وتقدير المصنف له بقوله أنبعث الخ ظاهر في الظرفية. قوله: (عطف على محل إنَّ واسمها) هذا مبني على مذهب البصريين القائلين بعدم اشتراط المحرز وكون أن لا تعمل في الخبر، والمخالف لهم يمنعه لأنَّ الرفع للابتداء وقد زال بدخول الناسخ، ولأنه لو عطف عليه كان مبعوثون خبراً عنهما وخبر المبتدأ رافعه الابتداء وخبر أن رافعه أن فتوارد عاملان على معمول واحد مع شروط آخر اشترطها الجمهور، وقول المصنف على محل إن واسمها لا يدفع المحذور كما توهم بل يزيده لأنا لا نعلم من يقول إنَّ أن المكسورة وما معها له محل من الإعراب فقد علمت ما في هذا الوجه فالأولى جعله مبتدأ محذوف الخبر وتعطف الجملة على الجملة. قوله: (أو على الضمير في مبعوثون) المستتر فيه ولا يشترط لصحة العطف تأكيده بل المفصل بأي شيء كان، وقد فصل هنا بالهمزة كما أشار إليه المصنف بقوله فإنه الخ وردّ هذا الوجه أبو حيان بأنَّ همزة الاستفهام لا تدخل على المعطوف إلا إذا كان جملة لثلاث يلزم عمل ما قبل الهمزة فيما بعدها، وهو غير جائز لصدارتها وهو ظاهر الورود والجواب بأنَّ الهمزة هنا مؤكدة للاستبعاد فهي في النية مقدّمة داخلية على الجملة في الحقيقة لكن فصل بينهما بما ذكر لا يجدي إلا بالعناية فإنَّ الحرف لا يكرّر للتوكيد بدون مدخوله، والمذكور في النحو أن الاستفهام له المصدر من غير فرق بين مؤكد ومؤسس، مع أن جوابه يعود عليه بالنقض لأنها إذا كانت في نية التقديم ينبغي أن لا يعتد بفصلها، وفصل حرف واحد أمر قليل في الاعتداد بمثله، وقوله لزيادة الاستبعاد أي أتى بالهمزة لزيادة الاستبعاد لأنَّ إعادة من مات قبلهم أبعد في عقولهم القاصرة فعلى قراءة السكون لا احتمال للوجه الثاني، وصاغرون بمعنى أذلاء. قوله: (وإنما اكتفى به) أي بقوله نعم من غير إقامة دليل للمنكرين لأنه تقدّم البرهان عليه في قوله فاستفهم الخ ولأنَّ المخبر علم صدقه بمعجزاته الواقعة في الخارج التي دلَّ عليها قوله: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا آيَةً ﴾ وهزؤهم بها وتسميتهم لها سحراً عناد ومكابرة لا تضرّ طالب الحق ولا الناظر له بعد ظهوره ولذا أمره بقوله نعم دون زيادة وإلا لم يكن جواباً شافياً وإليه أشار بقوله، وقيام المعجز على صدق المخبر وأما القول بأنه يجدي لقيام الحجة عليهم في القيامة، والحجة المنتظرة في القيامة لا تفيد هنا شيئاً وعدى القيام هنا بعلى لأنه من قام على كذا إذا استمرّ عليه كما في قوله: ﴿ مَا دمت عليه قائماً ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٧٥] أو لتضمنه معنى الدلالة ونعم في القراءة الثانية بكسر العين. قوله: (جواب شرط مقدّر الخ) يعني أن الفاء واقعة في جواب شرط مقدّر كما ذكره ويجوز كما قال

فإنما البعثة زجرة أي صيحة واحدة، وهي النفخة الثانية من زجر الراعي غنمه إذا صاح عليها، وأمرها في الإعادة كأمركن في الإبداء، ولذلك رتب عليها ﴿فَإِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ﴾ فإذا هم قيام من مراقدهم أحياء يبصرون، أو ينتظرون ما يفعل بهم ﴿وَقَالُوا يَا بُولَئِكَ هَذَا يَوْمُ الَّذِينَ﴾ اليوم الذي نجازي بأعمالنا، وقد تم به كلامهم وقوله: ﴿هَذَا يَوْمُ الْقَضَى الَّذِي كُتِبَ بِهِ تَكْدِيرُكَ﴾ جواب الملائكة، وقيل هو أيضاً من كلام بعضهم لبعض والفصل القضاء أو الفرق بين المحسن والمسيء ﴿أَخْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ أمر الله للملائكة، أو أمر بعضهم لبعض بحشر الظلمة من مقامهم إلى الموقف وقيل منه إلى الجحيم ﴿وَأَرْوَجَهُمْ﴾ وأشباههم عابد الصنم مع عبدة الصنم، وعابد الكوكب مع عبده كقوله تعالى: ﴿وَكُتِّمَ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [سورة الواقعة،

الزجاج أن يكون تفسيراً وتفصيلاً للبعث المذكور قبل وهذه الجملة إما من مقول قل أو من قوله تعالى، وكان المصنف لم يحتج للثاني لأن تفسير البعث الذي في كلامهم لا وجه له والذي في الجواب غير مصرح به، وتفسير ما كتني عنه بنعم مما لم يعهد.

قوله: (فإنما البعثة زجرة) إشارة إلى أن الضمير راجع إلى البعثة المفهومة مما قبله لا مبهم يفسره الخبر وهو زجرة كما في قوله: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتِنَا الدُّنْيَا﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٢٩] كما في الكشف لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وقد مر تفصيله وقدروه في النازعات لا تستصعبوها فإنما هي زجرة الخ لأن الإنكار هناك أوضح كما في الكشف، وقوله من زجر الخ إشارة إلى أنه استعارة، وقوله وأمرها أي الزجرة كأمركن في السرعة من غير توسط شيء وتختلف أصلاً كما مر في سورة يس وفي قوله كأمر إبهام لطيف، وقوله فإذا هم الخ يعني أن ينظرون من النظر بالبصر أو بمعنى الانتظار. قوله: (اليوم الذي نجازي) يعني الدين هنا بمعنى الجزاء كما في كما تدين تدان، وقوله وقد تم به كلامهم وقيل كلامهم تم عند قولهم يا ويلنا، ولذا وقف عليه أبو حاتم وما بعده كلام الله أو كلام الملائكة لهم كأنهم أجابوهم بأنه لا تنفع الولولة، واختاره أبو حيان وتركه المصنف لأنه يكون تكرار اليوم للتأكيد والتأسيس خير منه. قوله: (وقيل هو أيضاً من كلام بعضهم لبعض) مرّضه لما فيه من التكرار وهو يؤيد ما قلناه، والفرق بين المحسن والمسيء تمييز كل عن الآخر بدون قضاء فيغايير ما قبله، وقوله أو أمر بعضهم أي الملائكة يأمر بعضهم بعضاً بذلك وعلى الوجهين فهو حكاية ومقامهم محلهم إذا خرجوا من القبور. قوله: (وقيل منه) أي الموقف إلى الجحيم مرّضه لأنه لا يلائم قوله: ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ لأنه كتعقيب الشيء على نفسه، أو تسببه عنه فما قيل إن تعقبه به يؤيده وإنما مرّضه لاقْتِضَاءِ السِّيَاقِ لِلأَوَّلِ لِأَنَّ الحِشْرَ يَكُونُ بِالجَمْعِ مِنْ أَمَاكِنَ مَخْتَلِفَةٍ فَالْفَاءُ لِلسَّبَبِيَّةِ، أو تعقب كل شيء بحسبه ليس بشيء لاقْتِضَاءِ السِّيَاقِ وَالسَّبَاقِ لِلأَوَّلِ. قوله: (وأشباههم) يعني أنّ الزوج المقارن كزوجي النعل فأطلق على لازمه، وهو المماثل وبه فسر عمرو ابن عباس رضي الله عنهم، وقوله في الكشف وأشباههم من العصاة أهل الزنا مع أهل الزنا وأهل السرقة مع أهل السرقة تبعاً للزجاج ليس مغايراً له كما توهم لأنه

الآية: [٧] أو نساءهم اللاتي على دينهم أو قرناءهم من الشياطين ﴿وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ من الأصنام، وغيرها زيادة في تحسيرهم وتخجيلهم، وهو عام مخصوص بقوله تعالى إن الذين سبقت لهم منا الحسنى الآية، وفيه دليل على أن الذين ظلموا هم المشركون ﴿فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ فعرفوهم طريقها ليسلكوها ﴿وَقَفُّوهُمْ﴾ احبسوهم في الموقف ﴿لِيُنظَرُ مِنْهُمْ كَيْفَ يُجَازَىٰ عَنْ عَمَلِهِمْ﴾ عن عقائدهم وأعمالهم والواو لا توجب الترتيب مع جواز أن موقفهم متعدد ﴿مَا

عام مثل له كل بمثال فلا ضعف فيه لعدم صحة سنده، والمصنف لم يقصد ردّه ولذا روي عن عمر رضي الله عنه تفسيره بنسائهم لمماثلتهن لهم في الكفر، وقوله مع عبدة الصنم إشارة إلى أن الواو يجوز أن تكون للمعية كما يجوز أن تكون عاطفة، وقوله كقوله: ﴿وكنتم أزواجاً﴾ وهم أصحاب اليمين وأصحاب الشمال والسابقون إذ المراد به الأمثال المتقارنة كما هنا. قوله: (أو نساءهم) روي عن عمر رضي الله عنه ومجاهد والحسن وما بعده عن الضحاك، وقوله من الأصنام وغيرها مما عبد من دون الله، وأما عزيز والمسيح ونحوهما فقد مرّ الجواب عنه، وما نقل من قول ابن الزبيري وجواب النبي له بقوله: ﴿بل هم عبدوا الشياطين التي أمرتهم﴾ كما قال تعالى: ﴿بل كانوا يعبدون الجن﴾ [سورة سبأ، الآية: ٤١] وسيأتي ما في كلام المصنف من بيانه هنا وما قيل إن ما على عمومها والأصنام ونحوها غير داخلة لأنهم جميعهم إنما عبدوا الشياطين فمع مناقضته لما ذكره في غير هذه الآية كلام واه، وتخيل فأسد غني عن الرد، وقوله زيادة في تحسيرهم مفعول له تعليل لحشرهم وما يعبدون. قوله: (وهو عام مخصوص الخ) يعني أن ما عام في كل معبود حتى الملائكة والمسيح وعزيز لكنه خص منه البعض بهذه الآية، أو أن عبادتهم إنما كانت للشياطين الحاملة لهم على ذلك كما مرّ ولكل وجه لكن تخصيص العام أقرب من هذا التجوز البعيد مع أن تفسير أزواجهم بقرنائهم من الشياطين مناسب لتركه فلذا تركه فمن اقتصر عليه استسمن ذا ورم كما ذكرناه، وقوله وفيه أي في قوله وما كانوا يعبدون وقد أطلق عليه في قوله: ﴿إن الشرك لظلم عظيم﴾ [سورة لقمان، الآية: ١٣] كما مرّ. قوله: (فعرّفوهم طريقها ليسلكوها) أي الجحيم أو طريقها والتعبير بالصراط والهداية للتهكم بهم. قوله: (احبسوهم في الموقف) لا عند مجيئهم للنار كما قيل، والسؤال المعروف ثمة ما ذكره المصنف لا السؤال عن النصرة والشفاعة ولا دلالة في قوله تعالى: ﴿ويوم يحشر أعداء الله إلى النار فهم يوزعون حتى إذا ما جاؤوها شهد عليهم سمعهم﴾ [سورة فصلت، الآية: ١٩] الخ على ما ذكره لأن جاؤوا بمعنى شاركوا المجيء، أو جملة شهد حالية بتقدير قد ولا يليق إخراج النظم عما يظهر منه لمجرد التشهي مع أن ما ذكره وجه وتفسير آخر بينه المصنف أيضاً بقوله مع جواز أن موقفهم الخ. قوله: (والواو لا توجب الترتيب الخ) دفع لما يرد من أن وقوفهم للسؤال مقدّم على سوقهم في طريق الجحيم، وظاهر النظم عكسه بأن الواو لا تقتضي ترتيباً كالفاء، وثم فلا مانع من تقدّم الثاني على الأول ولما كانت مخالفة الظاهر من غير نكتة لا تناسب بلاغة النظم أجاب بجواب آخر، وهو قوله مع جواز أن موقفهم وفي نسخة اختلاف

لَكَرَّ لَا تَنَاصِرُونَ ﴿٢٦﴾ لا ينصر بعضهم بعضاً بالتخليص، وهو توبيخ وتقريع ﴿بَلْ هُمْ الْيَوْمَ مُتَسَلِمُونَ﴾ منقادون لعجزهم وانسداد الحيل عليهم وأصل الاستسلام طلب السلامة أو متسالمون كأنه يسلم بعضهم بعضاً، ويخذه ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ يعني الرؤساء والاتباع أو الكفرة والقرناء ﴿بِتَسَاءُلُونَ﴾ يسأل بعضهم بعضاً للتوبيخ، ولذلك فسر بيتخاضمون ﴿قَالُوا إِنَّا كُنَّمُ تَأْتُونَنَا عَنِ الْيَمِينِ﴾ عن أقوى الوجوه وأيمنه، أو عن الدين أو عن الخير كأنكم تنفعوننا

واضطراب هنا ففي نسخة أن يكون موقفهم وفي نسخة موقفهم متعدداً، وهي أظهرها وفي نسخة أنه وفي نسخة موقفه بالإفراد وفي نسخة بعد الهدى، والتوقيف للسؤال وفي نسخة تركه والمراد منها واحد فموقفه بمعنى موقف هذا السؤال وموقفهم يعني لهذا السؤال أي لا مانع من إبقائه على ظاهره لأن معنى هداية صراط الجحيم إراءته والدلالة عليه ولا مانع من تقدمها على موقف السؤال فإن المؤخر عنه إنما هو الدخول في الطريق والوصول إليها، وأيضاً يجوز أن يكون هذا سؤال آخر بعد السير أو الدخول على أن قوله: ﴿ما لكم لا تناصرون﴾ تفسير له أو صراط الجحيم طريقهم له من قبورهم إلى مقرهم وهو ممتد فيجوز كون الموقف في بعض منه مؤخراً عن بعض، وهذا إيضاحه بما لا مزيد عليه، وقد خطبوا فيه خطأ عجبياً كقول بعضهم معنى قوله مع جواز أن يكون موقف ما لكم لا تناصرون جواز كون موقف السؤال موقف سؤال ما لكم لا تناصرون على حذف مضافين، ويحتمل أن يكون موقفه بضم الميم على صيغة اسم الفاعل واعتبر الصاحب بالصاحب. قوله تعالى: ﴿بَلْ هُم الْيَوْمَ مُتَسَلِمُونَ﴾ (جوز في الإضراب أن يكون عن مضمون ما قبله أي لا ينازعون في الوقوف، وغيره بل ينقادون أو يخذلون أو عن قوله لا تناصرون أي لا يقدر أحد على نصر أحد بل هم منقادون للعذاب أو مخذلولوه والانقياد لازم لطلب السلامة عرفاً فلذا استعمل فيه، وقوله يسلم بعضهم بعضاً أصل معناه يسلمه بالتشديد والمراد يخذه يقال أسلمه لكذا إذ أخذه فقول ويخذه عطف تفسير له، والقرناء بمعنى الشياطين، وقوله للتوبيخ أي لا للاستعلاء. قوله: ﴿عن أقوى الوجوه وأيمنه الخ﴾ يعني أن الاتباع يقولون للرؤساء في مخاصمتهم هذا، وقد تجوز به عن أحد هذه المعاني لأن يمين الإنسان أشرف وأقوى وبها يمين أيضاً ولذا يسمون اليسار شؤمى فتجوز بها عن أحد هذه المعاني على طريق الاستعارة لتشبيهاها باليد اليمنى فيما ذكر، وتحريم معنى الآية أن قوله قالوا الخ تفسير لقولن يتساءلون بمعنى يتخاصمون فيقول بعضهم لبعض في الجحيم أي الاتباع للرؤساء إنكم كنتم تصدّوننا بقوتكم عن اتباع الحق، وتزعمون أن ما أنتم عليه خير ودين حق فتخدعوننا وتضلوننا، ولذا أجابوهم بقولهم بل لم تكونوا الخ. قوله: ﴿كأنكم تنفعوننا﴾ متعلق بجميع ما قبله أو بالأخير وهو الخير، وقوله نفع السانح الخ السانح والسنح ما أتاك عن يمينك من طائر أو ظبي أو غيره ما ضدّ البارح ومن العرب من يمين بالسانح ويتشاءم بالبارح ومنهم من يتشاءم بالسانح، وييمن بالبارح قاله الخليل في العين وفي النهاية السانح ما جاء من جهة يسارك إلى يمينك والبارح ضدّه فقد علمت أن لأهل اللغة في تفسيرهما مذهبين وأن العرب في

نفع السانح فتبعناكم، وهلكنا مستعار من يمين الإنسان الذي هو أقوى الجانبين وأشرفه وأنفعه ولذلك سمي يميناً وتيمن بالسانح، أو عن القوّة والقهر فتقسرونا على الضلال أو عن الحلف فإنهم كانوا يحلفون لهم إنهم على الحق ﴿قَالُوا بَلْ لَمْ تَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ * وَمَا كَانَ لَنَا عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بَلْ كُنْتُمْ قَوْمًا طَٰغِيًّا ﴿٢٩﴾ أجابهم الرؤساء أولاً بمنع إضلالهم بأنهم كانوا ضالين في أنفسهم، وثانياً بأنهم ما أجبروهم على الكفر إذ لم يكن لهم عليهم تسلط، وإنما جنحوا إليه لأنهم كانوا قوماً مختارين الطغيان ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذٰٓئِبُونَ﴾ * فَأَعْوَبْتَكُمْ إِنَّا كٰٓفٰٓرُونَ ﴿٣٠﴾

التيمن والتشاؤم فرقتان منهم من يتيمن بهذا ومنهم من يتيمم بالآخر ومراد المصنف تبعاً للعلامة بالسانح ما يتيمن به، وأنه ما جاء من جهة اليمين لأنه الموافق لقوله تعالى عن اليمين ووجه التيمن به أنه جاء من جهة اليمين وهي مباركة ووجه التيمن بضده أنه متوجه لها وضده أمكن، ومنه يعلم وجه عكس التسمية فقوله نفع السانح لبيان الاستعارة وتحقيقها فتدبر. قوله: (مستعار من يمين الإنسان) فالاستعارة تصريحية حقيقية في اليمين وحده على المعاني السابقة فجهة اليمين استعيرت لجهة الخير والنفع، وإن كانت جهة الخير أيضاً وجاء منه مجاز أيضاً لأنه لشهرته التحق بالحقيقة فيجوز فيه المجاز على المجاز كما في المسافة على ما قرّر في الكشف، وشروحه لكن الظاهر أنه استعارة تمثيلية والتجوز في مجموع قوله تأتوننا عن اليمين لمعنى تمنعوننا وتصدّوننا فيسلم من التكلف، ودعوى المجاز على المجاز كما اختاره بعضهم، ثم إن المصنف خلط معنى القوّة مع هذه الوجوه مخالفاً لما في الكشف وسيأتي الكلام عليه قريباً. قوله: (هو أقوى الجانبين وأشرفه وأنفعه) لف ونشر مرتب ناظر لتفسيره اليمين يعني شبه أقوى الوجوه في القوّة والدين في الشرف والخير في النفع بجارحة اليمين فاستعيرت لإحداها، وقوله ولذلك أي لما فيه من القوّة أو الشرف أو النفع سمي الجانب المعهود يميناً لما فيه من ذلك لأنّ اليمين في الأصل القوّة والبركة، وتيمنت الناس بالسانح لكونه يأتي من اليمين أو يتوجه إليها كما بيناه. قوله: (أو عن القوّة والقهر الخ) معطوف على قوله عن أقوى الوجوه فيكون اليمين مجازاً عنه لا عن الوجه القوي والجهة، وبهذا فارق الأول وليس فيه حينئذ مجاز على المجاز بل ولا استعارة لأنه مجاز مرسل إمّا بإطلاق المحل على الحال أو السبب على المسبب، ويجوز أن يكون استعارة بتشبيه القوّة بالجانب الأيمن في التقدّم ونحوه والأوّل أولى، وقوله فتفسرونا الخ بيان للمراد منه على هذا، وقوله أو عن الحلف فتكون اليمين حقيقة بمعنى القسم ومعنى إتيانهم عنه أنهم يأتونهم مقسمين لهم على حقيقة ما هم عليه فالجار والمجرور حال، وعن بمعنى الباء كما في قوله: ﴿وما ينطق عن الهوى﴾ [سورة النجم، الآية: ٣] أو هو ظرف لغو وتفسيره بالشهوة، والهوى لأنّ اليمين موضع الكيد كما في القاموس غريب جداً. قوله: (بل لم الخ) إضراب عما قالوه، وقوله أجابهم الرؤساء إشارة إلى أنّ السابق من كلام الاتباع فقولهم لم تكونوا مؤمنين إنكار لإضلالهم لأنهم أضلوا أنفسهم بالكفر، وقولهم ما كان لنا الخ جواب آخر تسليمي على فرض إضلالهم بأنهم لم يجبروهم عليه وإنما دعوهم له

غَوِيُونَ ﴿ ثُمَّ بَيْنَا أَنْ ضَلَّالَ الْفَرِيقَيْنِ وَوَقَّعَهُمْ فِي الْعَذَابِ كَانِ أَمْرًا مَقْضِيًّا لَا مَحِيصَ لَهُمْ عَنْهُ، وَإِنَّ غَايَةَ مَا فَعَلُوا بِهِمْ إِنَّهُمْ دَعَوْهُمْ إِلَى الْغَيِّ لِأَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْغَيِّ فَأَحْبَبُوا أَنْ يَكُونُوا مِثْلَهُمْ، وَفِيهِ إِيمَاءٌ بِأَنَّ غَوَايَتَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ إِذْ لَوْ كَانَ كُلُّ غَوَايَةِ لِإِغْوَاءِ غَاوٍ فَمِنْ أَغْوَاهُمْ ﴿ فَإِنَّهُمْ ﴾ فَإِنَّ الْإِتْبَاعَ وَالْمُتَّبِعِينَ ﴿ يَوْمَئِذٍ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ كَمَا كَانُوا مُشْتَرِكِينَ فِي الْغَوَايَةِ ﴿ إِنَّا كَذَلِكَ ﴾ مِثْلَ ذَلِكَ الْفِعْلِ ﴿ نَفَعَلُ بِالْمُجْرِمِينَ ﴾ بِالْمُشْرِكِينَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ أَيَّ عَنْ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ أَوْ عَلَى مَنْ يَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ

فأجابوا له باختيارهم لموافقة ما دعوا له هواهم، وقيل إنه جواب واحد محصله أنكم اتصفتُم بالكفر من غير جبر عليه. قوله: (ثم بينوا أن ضلال الفريقين) أي الرؤساء واتباعهم، وقوله: ﴿ كان أمراً مقضياً ﴾ [سورة مريم، الآية: ٢١] أي بقضاء منه تعالى، وهذا معنى قوله: ﴿ فمحقق علينا قول ربنا ﴾ أي وجب العذاب لجميعهم لقضائه تعالى بذلك، وقضاؤه تعالى سواء قلنا برجوعه إلى صفة العلم كما هو مذهب الماتريدية أو إلى الإرادة كما هو مذهب الأشاعرة لا يستلزم الجبر كما قرره في الكلام فإنه لا ينافي الكسب باختيارهم وضلال الفريقين هو معنى قوله أغويناكم إنا كنا غاوين، ووقوعهم في العذاب معنى إنا لذائقون فما قيل من أن دلالة النظم عليه غير ظاهرة وأنه يجزى إلى الجبر ظاهر الدفع أنه لو سلم الثاني يكون بياناً لمدعي هؤلاء الكفرة، وهو باطل مع أن قوله وأن غاية الخ صريح في خلافه، وقولن دعوهم إلى الغي معنى أغويناكم فليس المراد به حقيقته بل الحمل عليه. قوله: (لأنهم كانوا على الغي الخ) هو معنى قوله إنا كنا غاوين إشارة إلى أنها جملة مستأنفة لتعليل ما قبلها، وقوله إيماء بأن الخ أي إشعار به ولذا عدها بالباء على عادته في التسامح في الصلوات ووجه الإشعار أنهم لم يقولوا مغوين بصيغة المفعول لما فيه من الإشارة إلى أن غواية الاتباع ليست من الرؤساء كما بينه بقوله إذ لو كان كل غواية ناشئة من إغواء غاوٍ وآخر وتأثيره لكان لكل مغو مغوٍ آخر وليس كذلك لأن أول غاوٍ لا مغوى له، وهذا كما في حديث العدوي [فمن أعدى الأول] ^(١) كما في البخاري وليس المراد أنه برهان قطعي فيما ذكر بل إنه أمر جار على ما عرف في العرف، والمحاورات فاندفع ما قيل عليه من أنه لا تلزم الكلية حتى يكون لهم مغوٍ آخر أيضاً، وأن قوله لو كان كل غواية الخ لا وجه له فإن للغواية أسباباً منها الإغواء فليس بلازم بخصوصه، وبه سقط ما قيل إذا تحققت غواية بلا إغواء يكون كل فرد كذلك لاتحاد الطبيعة إن اتحد أفراد طبيعة في جميع الأمور غير لازم فتدبر. قوله: (بالمشركين لقوله الخ) يعني تخصيصهم لأن ما بعده معين له،

(١) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ٥٧١٧ - ٥٧٧٠ - ٥٧٧٥ ومسلم ١٠١/٢٢٢٠ - ١٠٣ وابن حبان ٦١١٦ والبيهقي ٢١٦/٧ وعبد الرزاق ١٩٥٠٧ وأحمد ٢/٢٦٧ والطحاوي ٣٠٩/٤ - ٣١٢ وابن أبي عاصم في السنة ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ والبغوي ٣٢٤٨ كلهم من حديث أبي هريرة بلفظ «لا عدوى ولا صفّر ولا هامة» فقال الأعرابي: يا رسول الله، فما بال الإبل تكون في الرمل كأنها الطباء، فيجيء البعير الأجر، فيدخل فيها، فيجرها؟ قال: «فمن أعدى الأول»؟.

﴿وَيَقُولُونَ آيَاتُنَا لَتَأْتِكُنَّ آيَاتُنَا لَشَاعِرٍ مُّجْتَوِّنٍ﴾ يعنون محمداً عليه الصلاة والسلام ﴿بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَقَ الْمُرْسَلِينَ﴾ رد عليهم بأن ما جاء به من التوحيد حق قام به البرهان، وتطابق عليه المرسلون ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ﴾ بالإشراك وتكذيب الرسل وقرئ بنصب العذاب على تقدير النون كقوله: ﴿ولا يذكرون الله إلا قليلاً﴾ [سورة النساء، الآية: ١٤٢] وهو ضعيف في غير المحلي باللام، وعلى الأصل ﴿وَمَا يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ إلا مثل ما عملتم ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ﴾ استثناء منقطع إلا أن يكون الضمير في تجزون لجميع المكلفين فيكون استثناءهم عنه باعتبار المماثلة، فإن ثوابهم مضاعف والمنقطع أيضاً بهذا الاعتبار ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَّعْلُومٌ﴾ خصائصه من الدوام أو تمحض اللذة، ولذلك فسره بقوله: ﴿تَوَكَّلْ﴾ فإن الفاكهة

وقوله لشاعر مجنون قيل إنه كالهذيان فإنما لشعر يقتضي عقلاً تاماً، وفيه نظر وقوله رد عليهم إشارة إلى أنّ الإضراب إبطالي، وفي قوله إنكم لذائقوا الخ التفات. قوله: (وقرئ بنصب العذاب الخ) يعني أنه بتقدير لذائقون العذاب فأسقطت النون للتخفيف كما أسقط الشاعر التنوين مع نصبه المفعول، وعدم إضافته فيهما وقوله ولا ذاك الله الخ هو شعر لأبي الأسود الدؤلي وأوله:

فألفيته غير مستعجب

لا ذاك الله الخ وذاكر روي بالجر وبالنصب بالعطف على غير أو مستعجب. قوله: (وهو ضعيف في غير المحلي). قوله: أما ما كان صلة للألف واللام فورد حذفه كثيراً لاستطالة الصلة الداعية للتخفيف كما في قوله الحافظ وعورة العشيرة البيت، وقوله وهو على الأصل أي قرئ بالنصب مع إثبات النون على الأصل والقاعدة في عدم حذفها في نحوه، وقوله مثل ما عملتم لأنّ الجزء من جنس العمل لا عينه. قوله: (استثناء منقطع) فقوله أولئك الخ مستأنف لبيان حالهم والاتصال مع عموم الضمير بعيد لما فيه من تفكيك الضمائر، ويحتاج إلى تكلف لأنّ عدم جزائهم بمثل العمل بمعنى الزيادة والمضاعفة أبعد وأبعد، وأما كون المنقطع لا بد فيه من هذا التأويل أيضاً فغير مسلم لأنّ إلا مؤولة ولكن وما بعد المستثنى كخبرها كما ذكره النحاة فيصير التقدير لكن عباد الله المخلصين لهم رزق وفواكه، الخ فلا حاجة لتكلف مثله ولا لتكلف أنّ الإخراج من مماثلة الشيء بالشيء فينتفي عنهم، ويثبت جزاء الحسن بالحسن والأحسن كما قيل، وفي شروح التأويلات للسمرقندي أنّ الاستثناء محتمل أن يكون من قوله: ﴿لذائقوا العذاب﴾ فيكون الاستثناء حينئذ حقيقة، ويحتمل أن يكون من تجزون على أنّ ما كنتم تعملون بتقدير بما كنتم تعملون فالاستثناء لأنهم لا يجزون بما كانوا يعملون بل يعطون النعم تفضلاً منه تعالى لأنّ عبادتهم لا تؤدي شكر ما أنعم به عليهم في الدنيا، وجزاء الكفرة في مقابلة العمل ومقدر بقدره، ولا يحتمل العفو والإسقاط بمقتضى الحكمة انتهى. قوله: (خصائصه من الدوام الخ) جواب عن سؤال صرح به السمرقندي بأنّ الرزق لا يكون معلوماً إلا إذا كان مقدراً لأنّ ما لا يتعين مقداره لا يكون معلوماً، وقد قيل في آية أخرى يرزقون

ما يقصد للتلذذ دون التغذي، والقوت بالعكس وأهل الجنة لما أعيدوا على خلقه محكمة محفوظة عن التحلل كانت أرزاقهم فواكه خالصة ﴿وَهُمْ مُكْرَمُونَ﴾ في نيله يصل إليهم من غير تعب وسؤال كما عليه رزق الدنيا ﴿فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ في جنات ليس فيها إلا النعيم، وهو ظرف أو حال من المستكن في مكرمون أو خبر ثان لأولئك وكذلك ﴿عَلَى سُرُرٍ﴾ يحتمل الحال أو الخبر فيكون ﴿مُنْقَلِبِينَ﴾ حالاً من المستكن فيه، أو في مكرمون وأن يتعلق بمقابلين فيكون حالاً من ضمير مكرمون ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَاوِبٍ﴾ بإناء فيه خمر أو خمر كقوله:

وكأس شربت على لذة

فيها بغير حساب، وما لا يدخل تحت الحساب لا يحد ولا يقدر فلذا جعل معلوميته باعتبار وصفه، وخصائصه المعلومة لهم من آيات أخر كقوله غير مقطوعة ولا ممنوعة ونحوه فلا ينافي ما في الآيات الأخر، وقوله من الدوام الخ لم يرد به حصر الخصائص فيما ذكر وقد ذكر فيه في الكشف، وغيره وجوهاً أخر ككونه معلوم الوقت لقوله: ﴿بِكْرَةٍ وَعَشِيًّا﴾ [سورة مريم، الآية: ٦٢] وقول قتادة المعلوم الجنة بإبائه قوله في جنات وإن كان المعنى على أن الجنة معينة لهم، وهم مكرمون فيها بإقامة الظاهر مقام الضمير لأن جعلها مقرّ المرزوقين لا يلائم جعلها رزقاً أما إذا كان للرزق فهو ظاهر الإباء كما في الكشف وكون المساكين رزقاً للسكان فإذا اختلف العنوان لم يكن به بأس لا يدفعه كما توهم. قوله: (أو تمحض اللذة) في بعض النسخ عطفه بالواو، وقوله ولذلك فسره بقوله فواكه إشارة إلى أنه عطف بيان وعلى غيره هو بدل كل أو بعض أو خبر مبتدأ محذوف والجملة مستأنفة، وقوله محفوظة عن التحلل أي التحلل في البدن المحتاج لبدل فلا ينافي ما ورد في الحديث من إنه يتحلل بعض فضلات الغذاء بعرق طيب الرائحة فإنه الاحتياج إلى التقوت ليحصل من كيموسه بدل عما تحلله الحرارة الغريزية من أجزاء البدن كما ذكره الأطباء وهو دفع لما يتوهم من منافاته لقوله: ﴿فَاكِهِةً وَلِحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٢١] لأن المراد بالفاكهة ثمة المعروفة وهنا ما يتلذذ به مطلقاً. قوله: (كما عليه رزق الدنيا) من الكدّ والكسب، وقوله ليس فيها إلا النعيم إشارة إلى أن الإضافة على معنى لام الاختصاص المفيدة للحصر، وقد مرّ في ألم السجدة أن المراد في نعيم الجنات ومرّ ما فيه. قوله: (وهو ظرف) لقوله مكرمون أو معلوم ولذا لم يعين متعلقه، وقوله خبر ثان إشارة إلى أن قوله لهم رزق معلوم خبر أول ويجوز كونه خبرهم أيضاً، وقوله يحتمل الحال أي من المستتر في مكرمون أو في جنات النعيم وكذا قوله فيكون متقابلين حالاً أي من المستتر الخبر أو في قوله على سرر على احتماليه. قوله: (بإناء فيه خمر) إشارة إلى ما ذكره أهل اللغة من أنها لا تسمى كأساً حقيقة إلا وفيها شراب فإن خلت منه فهو قرح، وقوله أو خمر مجازاً من إطلاق المحل على الحال فيه ولكنه مجاز مشهور بمنزلة الحقيقة، وقوله وكأس الخ يشير إلى قول الأعمى من قصيدة له مشهورة:

وكأس شربت على لذة وأخرى تداويت منها بها

﴿مِنْ مَعِينٍ﴾ من شراب معين أو نهر معين أي ظاهر للعيون أو خارج من العيون، وهو صفة الماء من عان إذا نبع وصف به خمر الجنة لأنها تجري كالماء أو للإشعار بأن ما يكون لهم بمنزلة الشراب جامع لما يطلب من أنواع الأشربة لكمال اللذة وكذلك قوله: ﴿بَيْضَاءَ لَذَّةٍ لِلسَّارِبِينَ﴾ وهما أيضاً صفتان لكأس، ووصفها بلذة إمّا للمبالغة أو لأنها تأنيث لذ بمعنى لذيذ كطب ووزنه فعل قال:

ولذ كطعم الصرخدي تركته بأرض العدا من خشية الحدثان
﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ غائلة كما في خمر الدنيا كالخمار من غاله يغوله إذا أفسده ومنه الغول

لكي يعلم الناس أنني امرؤ أتيت اللذاعة من بابها
يعني ورب كأس شربتها لألتذ بسكرها وأخرى لأداوي بها خمار الأولى وكسلها كما
قال:

كما يتداوى شارب الخمر بالخمر

فقوله شربت قرينة على أنه أراد بالكأس الخمر الذي فيها لأن تقدير شربت ما فيها تكلف كما أن بيان الكأس بقوله من معين هنا قرينة على ذلك. قوله: (ظاهر للعيون) جار على وجه الأرض كما تجري الأنهار، أو خارج من العيون جمع عين وهو المنبع لأنها تطلق عليه، وعلى ما يخرج منه فهو كقوله وأنهار من خمر ومعين كمعيب أصله معين من عان أو هو من معن فهو فعيل إذا ظهر أو نبع، وقوله وصف به الخ إشارة إلى أنه استعارة وإنه في الأصل اسم مفعول أو صفة بوزن فعيل. قوله: (لأنها تجري كالماء) هذا بناء على أنها خمر حقيقة لكنها وصفت بالمعين تشبيه لها به لكثرتها حتى تكون أنهاراً جارية في الجنان وقوله للإشعار بأن ما بالمد والقصر، وهو وجه آخر مبني على أنه ماء جار على الحقيقة لكنه في حلاوة العسل وله تفریح ونشوة كنشوة الخمر ووجه الإشعار ظاهر لأن جعله خمراً يفيد أن فيه لذته، ونشوته وكونه معيناً يدل على ماء أو جنس من المشروب يضاهيه في لونه ورقته فلا يخفى وجه الإشعار لمن له شعور، وفائدته على الأوّل وصف الخمر بالركة واللطفة، وعلى الثاني وصف الماء باللذة والنشوة. قوله: (لكمال اللذة) بدل من قوله لما يطلب أو متعلق بجامع تليل له، وقوله وكذلك أي على الاحتمالين، وقوله أيضاً أي كما أن قوله من معين صفة، وقوله للمبالغة بجعل الملتذ به عين اللذة، وقوله كطب بفتح الطاء بمعنى طيب حاذق فهو فعل بسكون العين صفة كصعب بمعنى فعيل أو بكسرهما كخشن أو بفتحها كحسن فسكن للإدغام، وقوله في البيت ولذ فسر في الكشاف بنوم وفسره في الأساس يعيش لذيد وهو الظاهر وعلى كليهما فهي شاهد لما ذكره لأنه على الأولين ليس باسم جامد له بل معنى لذيد يغلب على النوم، والتردد فيه لا وجه له والصرخدي الخمر منسوب لصرخة بلدة بالشأم ينسب إليها الخمر الجيد، والحدثان بفتحات شدائد الدهر ونوائبه التي تحدث فيه. قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ قدّم فيه الظرف

﴿وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْفَرُونَ﴾ يسكرون من نرف الشارب فهو نرف ونزف ومنتزف إذا ذهب عقله أفرده بالنفى، وعطف على ما يعمه لأنه من أعظم فساده كأنه جنس برأسه، وقرأ حمزة والكسائي بكسر الزاي وتابعهما عاصم في الواقعة من أنزف الشارب، إذا نفذ عقله أو شرابه وأصله النفاد يقال: نرف المطعون إذا خرج دمه كله ونزحت الركبة حتى نرفتھا ﴿وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَاتُ الْفَرْفِ﴾ قصرن أبصارهن على أزواجهن ﴿عِينٌ﴾ نجل العيون جمع عیناء ﴿كَأَنَّهُنَّ بَيضٌ مَّكَوْنٌ﴾ شبههن ببیض النعام المصون عن الغبار، ونحوه في الصفاء والبیاض المخلوط بأدنى صفرة فإنه أحسن ألوان الأبدان ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ معطوف على يطاف

للتخصیص، والمعنى ليس فيها ما في خمر الدنيا من الخمار وفيه كلام في كتب المعاني والغائلة ما يخشى من الضرر، وقوله كالخمار بضم الخاء صداع الخمر وأشار بالكاف إلى عدم حصر ضررها فيه، وقوله ومنه الغول التي تذكرها العرب من شياطين الجن المهلكة، وهل لها حقيقة أولاً فيه تفضيل في حياة الحيوان أي سميت به لإفسادها، وفي المثل الغضب غول الحلم والمراد بالحلم العقل أو معناه المعروف أي مذهبه ومهلكه. قوله: (يسكرون) بيان لحاصل المعنى وهو على قراءته مجهولاً وكذا قوله نرف الشارب على البناء للمفعول إذا ذهب عقله وإدراكه من السكر كأنه ظرف للعقل ففرغ منه، وقوله أفرداه الخ مع أنّ ذكر الخاص بعد العام مستغنى عنه لكنه للاعتناء بنفيه جعل كأنه نوع آخر فعطف عليه كما عطف جبريل على الملائكة تعظيماً له، وقوله وقرأ الخ أي بضم الياء وكسر الزاي مضارع أنزف أي صار ذا نرف أي عقل أو شراب نافذ ذاهب فالهزمة فيه للصيرورة أو للدخول في الشيء ولذا صار لازماً فهو مثل كبه فأكب، وسيأتي تحقيقه وهو أيضاً بمعنى السكر لنفاد عقل السكران أو نفاذ شرابه لكثرة شربه فيلزمه عليهما السكر، ثم صار حقيقة فيه قال:

لعمري لئن أنزفتمو وصحوتمو

ويجوز أن يراد لا يفنى شرابهم أو ينفد حتى ينغص عيشهم، وتعديته بعن لتضمينه معنى يصدرون عنها سكارى، وقوله وأصله النفاد أي ما وذل له في الأصل نفاد شيء من شيء كنفاد الماء من البئر والدم من الجريح والعقل من السكران، ونزحت الركبة بمعنى أخرجت ماءها حتى نرفتھا أي لم يبق فيها شيء منه، والركبة بفتح الراء البئر. قوله: (قصرن أبصارهن على أزواجهن) فلا ينظرن لغيرهم هو إما على ظاهره، وكناية عن شدة الحسن المانع عن رؤية غيره أو عن إفراط المحبة، وقوله نجل العيون بضم النون جمع عين نجلاء وهي التي اتسع شقها وليس المراد السعة المفرطة فإنها غير ممدوحة، ولذا قيل سعتها عبارة عن كثرة محانها ولا حاجة إليه. قوله: (شبههن ببیض النعام الخ) على عادة العرب في تشبيه النساء بها وخصت ببیض النعام لصفاته، وكونه أحسن منظراً من سائره ولأنها تبيض في الفلاة وتبعد ببيضها عن أن يمس، ولذا قالت العرب للنساء ببيضات الخدور كما بينه الزمخشري ولأنّ بياضه يشوبه قليل

عليهم أي يشربون فيتحدثون على الشراب قال:

وما بقيت من اللذات إلا أحاديث الكرام على المدام
والتعبير عنه بالماضي للتأكيد فيه فإنه ألد تلك اللذات إلى العقل، وتساؤلهم عن

صفرة مع لمعان كما في الدر، وهو لون محمود جداً إذ البياض الصرف غير محمود وإنما يحمد إذا شابه قليل حمرة في الرجال وصفرة في النساء، ولذا ورد في الحلية الشريفة أبيض ليس بالأمهق، ومن الغريب قول بعض أهل العصر المراد به ببيض طبخ وقشر لنعومته وطراوته لقول العامة كأنها بيضة مقشرة، وهذا من عدم معرفة كلام العرب ولولا خوف الإطالة ذكرت الأبيات حتى صرح فيها بهذا التشبيه. قوله: (فيتحدثون على الشراب) على للمعية أي مع شرب الشراب، وقوله كعادة الشرب بفتح الشين وسكون الراء جمع شارب كصحب وصاحب، وقوله وما بقيت الخ تبع فيه الزمخشري والذي رأيناه في كتب الأدب أن هذا الشعر لمحمد بن فياض من المحدثين وأنشده هكذا وهو الذي في الانتصاف:

وما بقيت من اللذات إلا محادثة الكرام على الشراب
ولشمك وجينتي قمر منير يحول بوجهه ماء الشباب
وعارض معناه القائل:

وكان الصديق يزور الصديق لشرب المدام وعزف القيان
فصار الصديق يزور الصديق لبث الهموم وشكوى الزمان
وزاد فزورته إن أتى هروباً من الدين أو من زباني

وهذه نفثة مصدر خشيت أن تحرق السطور. قوله: (والتعبير عنه الخ) كان الظاهر توافق المتعاطفين مضياً واستقبالاً لكن أتى بصيغة الماضي لأنها لدلالاتها على التحقق تفيد الإقبال على الحديث لكونه أعظم لذاتهم حقيق بالاعتناء فيؤكد لذلك قيل وهذا أولى من قول الزمخشري إنه جاء به على عادة الله في إخباره لا اشتراك العلة بين المتعاطفين فكان ينبغي تناسبهما، وقيل إنه لا يغني شيئاً لقوله قبله في أهل النار وأقبل بعضهم الخ وقد عطف ثمة على مضارع مع عدم تأتي ما ذكر هنا من الاعتناء فيه، وفيما قاله نظر لأن ما قاله الأول لا يخفى على أحد فضلاً عن الزمخشري فالظاهر أن مراده إخبار الله عما صدر عن عباده وحكايته له عنهم كما في تلك الآية أيضاً والمعطوف عليه ليس كذلك لأنه إخبار عما أنعم به عليهم في الآخرة، وهو لا يشتهبه ولا يستغرب عند المخاطبين فلذا أكد الثاني دونه ومنه يعلم ترجيح ما في الكشف مع أن المعتاد في أمثاله مما يدل على الشروع في أمر الماضي، وأما الثاني دونه ومنه يعلم ترجيح ما في الكشف مع أن المعتاد في أمثاله مما يدل على الشروع في أمر الماضي، وأما الثاني ففي حيز المنع لأن المراد الاعتناء بالنسبة للمعطوف عليه ولا شك أن توبيخ بعضهم لبعض أعظم من توبيخ الغير، وعلى ما ذكره المصنف رحمه الله فما بين

المعارف والفضائل وما جرى لهم وعليهم في الدنيا ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ﴾ في مكالمتهم ﴿إِنِّي كَأَن لِّي قَرِينٌ﴾ جليس في الدنيا ﴿يَقُولُ أَوَلَمْ لَيْنَ الْمُصَدِّقِينَ﴾ يوبخني على التصديق بالبعث، وقرئ بتشديد الصاد من التصدق ﴿أَوَدَا مِنَّا وَكُنَّا تَرَابًا وَعَظْمًا أَوَنَّا لَمَدِيُونٌ﴾ لمجزيون من الدين بمعنى الجزاء ﴿وَقَالُوا﴾ أي ذلك القائل ﴿هَلْ أَنتُمْ مَّطْلُوعُونَ﴾ إلى أهل النار لأريكم ذلك القرين، وقيل القائل هو الله أو بعض الملائكة يقول لهم هل تحبون أن تطلعوا على أهل النار لأريكم ذلك القرين فتعلموا أين منزلتكم من منزلتهم، وعن أبي عمرو مطلعون فأطلع

المتعاطفين معترض أو من متعلقات الأول لثلا يطول الفصل فتدبر.

قوله: (فإنه الخ) تعليل لمقدر تقديره فيستحق التأكيد فإنه الخ وقوله، وقرئ بتشديد الصاد من التصدق قيل إنه لا يلائم قوله بعده أذا الخ وليس بشيء لأنه قيل إن رجلين شريكين، وقيل أخوين ورثا ثمانمائة ألف دينار واقتسماها فعمد أحدهما، وكان كافراً بماله فاشتري به بساتين وفرشاً وجواري يتنعم بها وأنفق الآخر ماله في وجوه الخير رجاء رحمة ربه ونعيمه المخلد، وكان مؤمناً ثم أصاب الثاني فاقة فذهب إلى ذلك وطلب منه شيئاً فسأله عما كان له فأخبره بفعله فقال له إنك من المتصدقين لأنا بعد الموت والفناء نبعث ونجازي فنزلت هذه الآية في إعلام حالهما لرسول الله ﷺ فمن نزلت فيه متصدق، ومصدق أيضاً وما أنكره عليه ذلك الكافر أنه أنفق ليجازي على إنفاقه مما هو أعظم وأبقى فقد ضيع ماله لتصور ما لا أصل له، وهو الجزاء الأخروي ولا يكون بدون البعث فلذا قدم إنكاره بل إنكاره رأساً للجزاء بقوله إنا لمدنيون لأنه المقصود بالإنكار والنفي فقوله لمدنيون أنسب بالثاني، والنظم وكذا سبب النزول تمام المناسبة له إذ محصله أنت المتصدق طلباً للجزاء في الآخرة فهل نحن بعدما نفنى نبعث ونجازي فما ذكره مندفع بلاشبهة، وكيف يتوهم عدم المناسبة وقد قرئ بها. قوله: (تراباً وعظاماً) قيل ذكر تراباً يكفي ويغني عن ذكر العظام، وكونه للنزول في الإنكار أو للتأكيد لا يرجح بل يجوزه فكانه تصوير لحال ما يشاهده من الأجساد البالية من مصير اللحم، وغيره تراباً عليها عظام نخرة ليذكره ويخطر بباله ما ينافي مدعاه. قوله: (ذلك القائل) أي كان لي قرين الخ يعني المذكور في قوله قال قائل منهم والمقول له جلساؤه، ويقابل هذا القول ما سيأتي وقوله إلى أهل النار عداه بآلى لتضمينه معنى ناظرين، وقوله لأريكم الخ إشارة إلى أن المقصود من قوله هل أنتم مطلعون سواء كان المراد منه الأمر أو العرض إراءتهم سوء حال قرينه، وقوله يقول لهم أي لهؤلاء المتحادثين في الجنة، وهل تحبون إشارة إلى أنه للعرض عليهم إن أرادوا، وإطلاع أهل الجنة على أهل النار ومعرفة من فيها مع ما بينهما من التباعد غير بعيد بأنه يخلق الله لهم حدة نظر، وقيل إن لهم طاقات في الجنة ينظرون منها من علو لأهل النار كما قاله السمرقندي. قوله: (وعن أبي عمرو الخ) المذكور في الإعراب، وكتب القراءات أن أبا عمرو قرأ بسكون الطاء وفتح النون وكونها رواية شاذة عنه كما قيل يحتاج إلى نقل وإنما هي شاذة منقولة عن حماد وهشيم، وقد قرئ مطلعون بالتشديد والتخفيف مع فتح النون

بالتخفيف وكسر النون وضم الألف على أنه جعل اطلاعهم سبب اطلاعه من حيث إن أدب المجالسة يمنع الاستبداد به، أو خاطب الملائكة على وضع المتصل موضع المنفصل كقوله:

وكسرها كما سيأتي والتشديد من اطلع على الأمر إذا شاهده أو اطلع علينا أقبل، والتخفيف من اطلمه عليه إذا أوقفه ليراه والأول لازم والثاني يكون متعدياً ولازماً بمعنى اطلع، واطلع قرئ ماضياً مبنياً للفاعل من الافعال وهمزته همزة وصل، وقرئ فأطلع بهمزة قطع مضمومة وكسر اللام ماضياً مبنياً للمفعول، وقوله فاطلع بالتشديد والتخفيف مضارعاً منصوباً في جواب الاستفهام وإذا كان مبنياً للمفعول فنائبه ضمير المصدر أو ضمير المطلق عليه على الحذف والإيصال أو ضمير القائل، والقراءة في العشرة بالتشديد والتخفيف في مطلعون مع فتح النون، واطلع بالماضي المعلوم المشدّد على الأولى والمخفف المجهول في الثانية وما عداها شاذ فأعرفه. قوله: (وضم الألف) أي همزة اطلع الساكن الطاء في هذه القراءة مضمومة على أنه ماض مجهول فلامه مكسورة أو مضارع منصوب بصيغة المعلوم، والمجهول فلامه مكسورة ومفتوحة وهو على متعد وكلام المصنف رحمه الله يحتملها وإن كان ما بعده أظهر في بعضها. قوله: (على أنه جعل اطلاعهم سبب اطلاعه) بسكون الطاء فيهما والسببية من الفاء إذ المعنى إن اطلعتموني أطلع والمقصود اطلاع الجميع ولكنه عبر بما ذكر رعاية للأدب الآتي، وهذا المعنى أيضاً يتأتى على فتح النون، وقوله يمنع الاستبداد به أي الاستقلال بالاطلاع لأن من الآداب أن لا ينظر في مجلسه لشيء، ولا يفعل شيئاً مما لم يشاركوه فيه فإن كان المخاطب بهل أنتم مطلعون الملائكة لم تحتج السببية إلى هذه النكته ولذا أخره فخاطب الملائكة عطف على قوله جعل. قوله: (على وضع المتصل موضع المنفصل) يعني أن أصله على قراءة الكسر مطلعون إياي، ثم جعل المنفصل متصلاً فقليل مطلعوني، ثم حذفت الياء واكتفى عنها بالكسرة كما في قوله فكيف كان نكير هذا ما أراه المصنف رحمه الله تبعاً للزمخشري، وللنحاة في هذه المسألة كلام طويل حاصله أنّ نحو ضاربك وضاربك ذهب سيويه فيه إلى أنّ الضمير في محل جر بالإضافة، ولذا حذف التنوين ونون التثنية والجمع وذهب الأخفش وهشام إلى أنه في محل نصب وحذفها للتخفيف حتى وردت ثابتة في نحو قوله:

هم الآمرون الخير والفاعلون

وقوله:

أمسلمني للموت أنت فميت

فعنده أنّ النون في مثله تنوين حرك لالتقاء الساكنين ورد بأنه سمع مع الألف واللام قوله وليس الموافيني، ومع أفعل التفضيل كما وقع في الحديث «غير الدجال أخوفني عليكم»^(١)

(١) أخرجه مسلم ٢١٣٧ والترمذي ٢٢٤٠ وابن ماجه ٤٠٧٥ من حديث النواس بن سمران المطول.

وهم الأمرون الخير والفاعلونه

أو شبه اسم الفاعل بالمضارع ﴿فَاطَّلَعَ﴾ عليهم ﴿فَرَّاهُ﴾ أي قرينه ﴿فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ وسطه ﴿قَالَ تَأَلَّفُوهُ إِنْ كِدْتُمْ لَتَزُولِينَ﴾ لتهلكني بالإغواء، وقرئ لتغوين وإن هي المخففة، واللام هي الفارقة ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّيْ بِالْهَدَايَةِ وَالْعَصْمَةِ ﴿لَكُنْتُ مِنَ الْمُخْضَرِّينَ﴾ معك فيها ﴿أَمَّا نَحْنُ بِمَبْتَلِينَ﴾ عطف على محذوف أي أنحن مخلدون منعمون فما نحن بمبتلين أي بمن شأنه الموت، وقرئ بماتتين ﴿إِلَّا مَوْتَنَا الْأُولَى﴾ التي كانت في الدنيا وهي متناولة لما في القبر بعد الإحياء للسؤال، ونصبها على المصدر من اسم الفاعل، وقيل على الاستثناء المنقطع

وإنما هذه نون وقاية ألحقت مع الوصف حملاً له على الفعل كما حمل ضاربونه في إثبات نونه على تضربونه وقد رد أبو حيان ما ذكر بأنه ليس من محال المنفصل حتى يدعي أنّ المتصل وقع موقعه إذ لا يجوز أن يقال هند زيد ضارب إياها ولا زيد ضارب إياي لأنه لا يعدل إلى الانفصال ما دام الاتصال ممكناً وما أجاب به المعرب من أنه لا يسلم إنه يمكن الاتصال حالة ثبوت النون والتنوين قبل الضمير بل يصير الموضع موضع المنفصل فصح ما قاله الزمخشري، وكلام المصنف رحمه الله لا يصح على المذهبين لأنّ من قال إنها نون الوقاية قال الموضع موضع الاتصال ومن قال إنه تنوين قال أيضاً إذا ثبت ضرورة لزوم الاتصال كما نقلناه آنفاً وكذا ما قيل مراده أنّ الحذف لازم في الاختيار كما نبه عليه بتمثيله وفرض الإبقاء لا يجدي فاسد لأنه يعود على المدّعي بالنقض إذ لو كان لازماً لم تصح القراءة به، وقد علمت أن مراده غير ما فهم. قوله: (هم الأمرون الخير والفاعلونه) تمامه:

إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما

لا يعرف قائله، ولذا قيل إنه مصنوع لا يصح الاستشهاد به، وقيل إن الهاء هاء سكت حركت للضرورة وهو فرار من ضرورة لأخرى إذ تحريكها وإثباتها في الوصل غير جائز، وقوله أو شبه الخ عطف على قوله وضع الخ وهو مخصوص بتوجيه الجمع، وأما المفرد كقوله أمسلمني فلا يتأتى فيه، وقوله فاطلع عليهم أي على أهل النار لا على أصحابهم كما توهم وقوله وسطه لأنه ورد عن العرب انحنى سوائي أي وسطي كما أوضحه الزمخشري سمي به لاستواء جانبيه، وقوله لتهلكني لأن الردى الهلاك واللام هي الفارقة أي بين المخففة والنافية، وقوله معك فيها أي في الجحيم لأنها مؤنثة ولو قال فيه بإعادته للسواء صح وهما سواء. قوله: (عطف الخ) هو أحد القولين كما فصله في المغني، وقوله أنحن مخلدون الخ بناء على أنه قول المؤمنين لتوبيخ الكفار وبقي إنه في بعض النسخ بدون همز إشارة إلى أنّ الاستفهام فيه تقريرى ويجوز أن يكون من قولهم جميعاً، وقوله بمن شأنه الموت إشارة إلى ما في الصفة المشبهة من الدلالة على الثبوت، وتوجيه للاستثناء ليكون متصلاً وضمير هي للموتة الأولى، وقوله متناولة الخ توجيه للموتة بقاء الوحدة بأنّ موتة القبر بعد السؤال داخله في الأولى لأنّ ما بينهما من الحياة غير معتدّ به لأنه ليس إعادة تامّة ولا قارة. قوله: (وقيل على الاستثناء المنقطع) هو فيما

﴿وَمَا نَحْنُ بِمُعَذِّبِينَ﴾ كالكفار، وذلك تمام كلامه لقريته تقريراً له أو معاودة إلى مكالمته جلسائه تحدثاً بنعمة الله وتبجعاً بها، وتعجباً منها تعريضاً وتقريراً للقريين بالتوبيخ ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوُ الْقُوَى الْعَظِيمُ﴾ يحتمل أن يكون من كلامهم، وأن يكون كلام الله لتقرير قوله والإشارة إلى ما هم عليه من النعمة والخلود والأمن من العذاب ﴿لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾ أي لنيل مثل هذا يجب أن يعمل العاملون لا للحظوظ الدنيوية المشوبة بالآلام السريعة الانصرام، وهو أيضاً يحتمل الأمرين ﴿أَذَلِكْ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ﴾ شجرة ثمرها نزل أهل النار وانتصاب نزلاً على التمييز، أو الحال وفي ذكره دلالة على أن ما ذكر من النعيم لأهل الجنة بمنزلة ما يقام للنازل، ولهم ما وراء ذلك ما يقصر عنه الإفهام، وكذلك الزقوم لأهل النار وهو اسم شجرة صغيرة الورق دفرة مرّة تكون بتهامه سميت بها الشجرة الموصوفة ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهَا فِتْنَةً لِلظَّالِمِينَ﴾ محنة وعذاباً لهم في الآخرة، وابتلاء في الدنيا فإنهم لما سمعوا أنها في النار

قبله استثناء مفرغ من مصدر مقدر وعلى هذا المعنى لكن الموتة الأولى كانت لنا في الدنيا كما في قوله: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [سورة الدخان، الآية: ٥٦] وسيأتي تحقيقه وقوله وذلك الخ يعني قوله أفما نحن بميتين الخ ويجوز أن يكون من كلام الجميع كما مر، وقوله يحتمل أن يكون من كلامهم أي أهل الجنة الشامل للقائل والجلساء، ولذا لم يقل كلامه ثم كما صرح به فمن قال الأظهر أن يقول كلامه لم يصب. قوله: (لنيل مثل هذا) فيه مضاف مقدر ومثل يحتمل لإقحام كما في مثلك لا يبخل، وقوله للحظوظ الدنيوية إشارة إلى ما يفيد تقديم الجار والمجرور من الحصر والانصرام الانقطاع واحتمال الأمرين كونه كلام الله أو كلامهم. قوله: (ثمرها نزل أهل النار) إشارة إلى أن فيه مضافاً مقدرأ أي ثمر شجرة الزقوم لأن الشجرة ليست نفسها نزلاً والنزل بضمين وبالزاي ما يعدّ للنازل من الطعام، أو هو مستعار من الحاصل للشيء وله معان أخر كريع الطعام والفضل والبركة ولكن الأول هو المراد ليدل على ما ذكره من الدلالة، والإشارة إلى ما مر من قوله رزق معلوم فواكه الخ لأنه رجوع إليه، والقصة المذكورة بينهما ذكرت بطريق الاستطراد كما ذكره الزمخشري وإن جوز بعضهم كونه من كلام هؤلاء، وجعل ثمر الزقوم خيراً ونزلاً تهكم بهم أو للمشاكله، وجوز فيه المصنف الحالية من لاضمير في خير والتمييز من غير تمييز بينهما كما في الكشف إذ جعله حالاً إذا كان ما يعدّ للنازل، وتميزاً إذا كان بمعنى الحاصل من الشيء إذ الحال يصدق على ذبيها والرزق معدّ بخلاف التمييز فإنه يغاير المميز نحو هو الرجل كراماً وشجاعة، وحاصل الشيء غيره والمصنف اقتصر على أحد المعنيين، وجوز الوجهين فيكون التمييز كما في لله دره فارساً حيث ميزه بما يصدق عليه وحاله ظاهر، وقوله دفرة بالدال المهملة يعني منتنة لا بالمعجمة وإن قيل إنه بمناء أيضاً لأن المشهور أن الثاني يختص بالطيب فيقال مسك أدقر، وتهامة سهل الحجاز مقابل نجد وقوله الموصوفة أي بما ذكر في هذه الآية. قوله: (محنة وعذاباً) لما مر من أن الفتنة في الأصل الإذابة بالنار فلذا أطلق على العذاب وبالإذابة يعلم ما غش من غيره فلذا أطلق على

قالوا: كيف ذلك والنار تحرق الشجر، ولم يعلموا أنّ من قدر على خلق ما يعيش في النار ويلتذ بها فهو أقدر على خلق الشجر في النار، وحفظه من الإحراق ﴿إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَبَّارِ﴾ منبتها في قعر جهنم وأغصانها ترتفع إلى دركاتها ﴿طَلَعَهَا﴾ حملها مستعار من طلع التمر لمشاركته إياه في الشكل أو الطلوع من الشجر ﴿كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾ في تناهي القبح، والهول وهو تشبيه بالمتخيل كتشبيه الفائق في الحسن بالملك، وقيل الشياطين حيات هائلة قبيحة المنظر لها أعراف ولعلها سميت بها لذلك ﴿فَاتَمَّتْ لَأَكُونَ مِنْهَا﴾ من الشجرة، أو من طلوعها ﴿فَمَا لَوْ أَنَّ الْبَطُونَ﴾ لغلبة الجوع أو الجبر على أكلها ﴿ثُمَّ إِنَّ لَهُمْ عَلَيْهَا﴾ أي بعدما شبعوا منها وغلبهم العطش فطال استسقاؤهم ويجوز أن يكون، ثم لما في

الابتلاء، والحيوان الذي يعيش في النار هو السمندل وتفصيله في حياة الحيوان وقوله في قعر جهنم إشارة إلى أنّ الأصل هنا بمعنى أسفل كما يقال لأسفل الشجرة أصلها. قوله: (حملها) بفتح الحاء وهو ما على رأس أو شجر، وقوله مستعار من طلع التمر الأولى أن يقول طلع النخل وهو أول ما يبدو قبل أن تخرج شماريخه أبيض غض مستطيل كالكوز فسمي به هذا إما لأنه يشابهه في الشكل فيكون استعارة تصريحية أو لاستعماله بمعنى ما يطلع مطلقاً فيكون كالرسن للأنف فهو مجاز مرسل، وهذا معنى قوله في الكشف استعارة لفظية أو معنوية وقد ذكر الطيبي له تفسيراً آخر بأن المراد باللفظية التصريحية وبالمعنوية المكنية، وهو غريب والظاهر لم يردده فقوله أو الطلوع معطوف على الشكل، والهون بمعنى الفزع والخوف. قوله: (وهو تشبيه بالمتخيل الخ) رد على بعض الملاحدة إذ طعن فيه بأنه تشبيه بما لا يعرف بأنه لا يشترط أن يكون معروفاً في الخارج بل يكفي كونه مركزاً في الذهن والخيال ألا ترى امرئ القيس وهو ملك الشعراء يقول:

ومسنونة رزق كأنياب أغوال

وهو لم ير الغول، والغول نوع من الشياطين لأنه في خيال كل أحد مرتسم بصورة قبيحة وإن كان قابلاً للتشكل، كما أنهم إذا استحسنوا شيئاً قالوا ما هو إلا ملك كما قرّره أهل المعاني، والأعراف جمع عرف وهو بضم فسكون شعر على ما تحت الرأس، وقوله لعلها سميت بها لذلك أي لقبح منظرها سميت به على طريق التخيل أيضاً لكن المشبه به على الثاني متحقق لكنه لم يرتضه لكونه غير معروف لا في الذهن ولا في الخارج. قوله: (من الشجرة أو من طلوعها) الظاهر أنه يريد أنّ الضمير للشجرة، ومن ابتدائية أو تبعيضية وفيه مضاف مقدر ويؤيده أنه وقع في نسخة أي طلوعها، وإما أنه على أنّ الضمير راجع للطلع وأنت لإضافته للمؤنث أو لتأويله بالثمرة، أو للشجرة على التجوّز فجائز مع بعدما. قوله: (أي بعدما شبعوا الخ) فثم للتراخي على حقيقتها، وقوله ويجوز الخ فهو للتراخي الرتبي لأنّ شرايهم أشنع من مأكولهم بكثير إما ملء البطون فيعقبه، وليس بشيء غير ما قبله متصوّر فيه تفاوت رتبي فلذا قرن بالفاء، وقيل على الأوّل إنه ياباه عطفه بالفاء في آية أخرى ﴿فَمَا لَوْ أَنَّ الْبَطُونَ﴾ فشاربون

شرايهم من مزيد الكراهة والبشاعة ﴿لَشَوْبًا مِّنْ حَبِيرٍ﴾ لشرابا من غساق أو صديد مشوباً بماء حميم يقطع أمعاءهم، وقرئ بالضم، وهو اسم ما يشاب به والأول مصدر سمي به ﴿ثُمَّ إِنَّ مَرْجِعَهُمْ﴾ مصبرهم ﴿لِإِلَى الْجَحِيمِ﴾ إلى دركاتنا أو إلى نفسها فإن الزقوم والحميم نزل يقدم إليهم قبل دخولها، وقيل الحميم خارج عنها لقوله: ﴿هذه جهنم التي يكذب بها المجرمون يطوفون بينها وبين حميم آن﴾ [سورة الرحمن، الآية: ٤٣-٤٤] يوردون إليه كما تورد الإبل إلى الماء، ثم يردون إلى الجحيم ويؤيده إنه قرئ، ثم إن منقلبهم ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَاؤُا بَاتَاءُ مَّرْضَالَيْنِ﴾ * فَمَهَّ عَلَاءُ أَتْرِبِهِمْ يَهْرَعُونَ﴾ لتعليل لاستحقاقهم تلك الشدائد بتقليد الآباء في الضلال والإهراع الإسراع الشديد كأنهم يزعجون على الإسراع على آثارهم، وفيه إشعار بأنهم بادروا إلى ذلك من غير توقف على نظر وبحث ﴿وَلَقَدْ صَلَّ قَبْلَهُمْ﴾ قبل قومك ﴿أَكْثَرُ الْأَزْلَيْنِ﴾ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِمْ مُنذِرِينَ﴾ أنبياء أنذروهم من العواقب ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنذِرِينَ﴾ من الشدة والفظاعة ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ﴾ إلا الذين تنبهوا بإنذارهم فأخلصوا دينهم لله، وقرئ بالفتح أي الذين أخلصهم الله لدينه، والخطاب مع الرسول ﷺ والمقصود خطاب قومه فإنهم أيضاً سمعوا إخبارهم ورأوا آثارهم ﴿وَلَقَدْ نَادَيْنَا نُوْحًا﴾ شروع في تفصيل القصص بعد إجمالها أي ولقد دعانا حين آيس من قومه ﴿فَلَنِعْمَ الْمَجِيبُونَ﴾ أي فأجيبناه

عليه من الحميم﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٥٣ - ٥٤] فلا بدّ من عدم توسط زمان أو شيء آخر كطول الاستقاء بينهما لكن ملؤهم البطون أمر ممتدّ فباعتراب ابتدائه يعطف بشم وباعتبار انتهائه بالفاء فتأمل. قوله: (من غساق) بالتخفيف والتشديد عين فيها تسيل إليها سموم الحيات والعقارب، أو ماء دموع الكفرة فيها والصديد ما يسيل من جراحهم، وجلودهم فليس فيه جعل شيء قسيماً لنفسه حتى يقال أو للتخيير في التعبير، ولا ينافيه تفسير غساق بصديد في محل آخر، وإذا ضم شين شويما فهو ما يشاب به كما أن القفل ما يقفل به. قوله: (إلى دركاتنا) دفع لما يتوهم من أنه عود لما هم فيه ولا معنى له بأن المراد أنهم يوردون في الجحيم من مكان إلى آخر أدنى منه، أو ذلك النزول كان قبل الدخول فيها ولكونه خلاف الظاهر آخره، وقوله يوردون الخ تفسير لقوله يطوفون الخ في الآية الثانية، وقوله وقيل الحميم الخ هذا وجه في الجواب ثالث فيه أن الحميم خارج عن محل من النار يخرج المجرمون منه للسقي كما يخرج الدواب للماء، وليس المراد أنه خارج عن الجحيم بالكلية حتى ينافي أنهم بعد دخول النار لا يخرجون منها بالاتفاق كما قيل بل إنه في غير مقرهم فيجوز أن يكون في طبقة زمهريرية منها مثلاً والانقلاب أظهر في الرد فلذا جعله مؤيداً له. قوله: (كأنهم يزعجون) أخذه من فعل الأهرع المجهول وقوله وفيه إشعار الخ هو من الإسراع المقرون بالفاء، وقوله قبل قومك لأنهم المراد بالظالمين الراجع إليهم جميع الضمائر لأنهم المنكرون لخروج الشجر في النار فليس فيه تفكيك للضمائر كما توهم والاستثناء يحتمل الاتصال، والانتقطاع وقد تقدّم الكلام فيه والخطاب في قوله فانظر. قوله: (ولقد دعانا) أي بإهلاك قومه إذ قال: ﴿لا تذر على الأرض

أحسن الإجابة فوالله لنعم المحييون نحن فحذف منها ما حذف لقيام ما يدل عليه ﴿وَيَحْيِنَهُ وَأَهْلَهُ مِنَ الْكَرْبِ الْعَظِيمِ﴾ من الغرق أو أذى قومه ﴿وَجَعَلْنَا دُزِينَهُمُ الْآبِقِينَ﴾ إذ هلك من عداهم، ويقوا متناسلين إلى يوم القيامة إذ روي أنه مات كل من كان معه في السفينة غير بنيه وأزواجهم ﴿وَوَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ﴾ من الأمم ﴿سَلَّمْ عَلَى نُوحٍ﴾ هذا الكلام جيء به على الحكاية والمعنى يسلمون عليه تسليماً، وقيل هو سلام من الله عليه ومفعول تركنا محذوف مثل الشئاء ﴿فِي الْعَالَمِينَ﴾ متعلق بالجار والمجرور، ومعناه الدعاء بثبوت هذه التحية في الملائكة والثقلين جميعاً ﴿إِنَّا كُنَّا لَنَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ تعليل لما فعل بنوح من التكرمة بأنه

من الكافرين دياراً [سورة نوح، الآية: ٢٦] بقرينة قوله أيس من قومه. قوله: (فحذف منها ما حذف) هو محتمل لأن يريد بالمحذوف القسم لدلالة اللام عليه والمخصوص بالمدح وهو نحن، وقوله فأجبنه الخ بيان لحاصل المعنى أو المحذوف ما ذكر وجملة فأجبنه أحسن الإجابة لأن المدح بحسن الجواب يقتضي تقدمه على أحسن الوجوه. قوله: (من الغرق أو أذى قومه) وفي نسخة وأذى قومه وهي أحسن إذ لا مانع من الجمع وهو تفصيل لما قبله ولا يلزم التكرار على تفسيره بأذى قومه بل على تفسيره بالغرق لقوله ثم أغرقنا كما قيل، وقوله إذ هلك من عداهم الخ بيان لحصر الباقيين في ذريته كما يفيد ضمير الفصل، وقوله إذ روي الخ لا بد منه لأنه كان في السفينة من عداهم لكنهم لم يعقبوا عقاباً باقياً فلا يضرنا وأولاده سام وحام ويافت ومنهم تشعبت الأمم كما فصل في التوايح، ولذا قيل آدم الثاني. قوله: (هذا الكلام) يعني قوله سلام على نوح في العالمين إذ لو لم يحك نصب لأنه مفعول تركنا كما قرأ به ابن مسعود رضي الله عنه فهو مبتدأ وخبر وجاز الابتداء بالنكرة لما فيه من معنى الدعاء، والحكاية إما بتركنا لتضمنه معنى القول بناء على مذهب الكوفيين أو بقول مقدر أي تركنا قولهم سلام على نوح، وقوله يسلمون عليه تسليماً إشارة إلى أنه إذا كان اسم مصدر من التسليم كان منصوباً على المصدرية على الأصل وإذا كان سلاماً من الله لا من الآخرين فتقديره، وقلنا سلام الخ فمفعول تركنا على هذا محذوف كما ذكره. قوله: (متعلق بالجار والمجرور) هو إما على ظاهره لأنه لنيابته عن عامله يعمل عمله أو المراد أنه متعلق بما تعلق به، وفي قوله بثبوت هذه التحية إيماء إليه أو المراد به التعلق المعنوي فيجوز كونه حالاً من الضمير المستتر فيه، وقوله في الملائكة إشارة إلى أن فيه شمولاً وعموماً لا يغني عنه قوله في الآخرين وكونه بدلاً منه ياباه تفسيره وفصله. قوله: (من التكرمة) بنجاته وتخليد الشئاء عليه وإحسانه مجاهدته في إعلاء كلمة الله وإزالة أعدائه، وقوله تعليل لإحسانه المدلول عليه بالمحسين والتعليل من سياق مثله مقرر في المعاني، وقوله إظهاراً لجلالة قدره أي قدر الإيمان حيث مدح من هو من كبار الرسل به فالمقصود بالصفة مدحها لنفسها لا مدح موصوفها كما مر إذ الرسول لا يتصور انفكاكه عن الإيمان على ما بينه شراح الكشاف، وما قيل عليه من أنه توجيه لتوصيفه بالإيمان دون تعليل الإحسان بالإيمان وهو المقصود من قصور النظر لأن معنى تعليل الإحسان بالإيمان بيان

مجازاة له على إحسانه ﴿إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ﴾ تعليل لإحسانه بالإيمان إظهاراً لجلالة قدره وأصالة أمره ﴿ثُمَّ أَعْرَفْنَا الْأَخْرِينَ﴾ يعني كفار قومه ﴿وَإِنَّ مِنْ شَيْعِيهِ لَإِبْرَاهِيمَ﴾ ممن شايعه في الإيمان وأصول الشريعة، ولا يبعد اتفاق شرعهما في الفروع، أو غالباً وكان بينهما ألفان وستمائة وأربعون سنة، وكان بينهما نبيان هود وصالح ﴿إِذْ جَاءَ رَبُّهُ﴾ متعلق بما في الشيعة من معنى المشايعة أو بمحذوف هو اذكر ﴿بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ من آفات القلوب أو من العلائق خالص لله أو مخلص له، وقيل: حزين من السليم بمعنى اللديغ ومعنى المجيء به ربه إخلاصه له كأنه جاء به متحفاً إياه ﴿إِذْ قَالَ لِأَيِّهِ وَقَوْمِهِ مَاذَا تَعْبُدُونَ﴾ بدل من الأولى أو

لحاصل المعنى والأصل تعليل كونه محسناً بكونه من العباد الموصوفين بالإيمان، وليس المقصود هنا من إحسانه مجرد إيمانه بل ما ينبنى عليه فعديل عن المقصود لهذا ما ذكره من أصالته لأنه أساس لكل خير يوجد، ومركز لدائرته ومسك خاتمته. قوله: (ثم أعرفنا الخ) ثم للتراخي الذكري إذ بقاء ذريته وما معه متأخر عن الإغراق، وقوله شايعه أي تابعه، وقوله في الإيمان وأصول الشريعة لأن الظاهر أن كلا منهما صاحب شريعة مستقلة، وهذا المقدار متيقن وأصول الشريعة العقائد أو قوانينها الكلية من إجراء الأوامر الإلهية وفيه وجوه آخر كالتصلب في الدين وقوة الصبر، وقوله ولا يبعد الخ وجه آخر إذ لم ينقل اختلاف بينهما أو المراد في غالبها فيعطي للأكثر حكم الكل، وقوله ألفان وستمائة الخ هو رواية وفيه أقوال أخر. قوله: (متعلق بما في الشيعة من معنى المشايعة الخ) إن أراد أنه جامد لا يتعلق به شيء لكنه لما فيه من معنى الوصفية جاز تعلقه به ورد عليه ما قيل إنه يلزمه عمل في ما قبل لام الابتداء فيما بعدها، والفصل بين العامل ومعموله بأجنبي فيجاء بأنه لا مانع منه لتوسعهم في الظروف، وإن أراد تعلقه بمقدر يدل عليه ما ذكر كأنه قيل متى شايعه فقبل شايعه إذ الخ لم يرد عليه شيء لكن ظاهر الكلام الأول لجعله مقابلاً للمحذف. قوله: (من آفات القلوب) وفي نسخة الذنوب والأولى أصح وأكثر فسلیم على هذا سالم من جميع الآفات وآفاتها فساد العقائد والنيات السيئة والضمائر القبيحة ونحوه، أو سالم من العلائق الدنيوية يعني ليس فيه شيء من محبتها والركون إليها وإلى أهلها فهو دائماً مشغول بمحبة الله ومشاهدة عوارفه ومعارفه، ولذا فسره بقوله خالص لله أي متمحض لجنابة كما قيل:

تملك بعض حبك كل قلبي فإن ترد الزيادة هات قلباً

وهذا مقام الخلقة فليس فيه جمع بين معنيي المشترك على مذهبه كما توهم. قوله: (أو مخلص له) يحتمل أن يكون بفتح اللام بزنة اسم المفعول بمعنى أنه أخلصه لله، أو بكسرهما اسم فاعل من أخلص المنزلة منزلة اللازم أي ذا إخلاص فلا يلزم كون القلب مخلصاً لنفسه كما قيل. قوله: (حزين) فيكون استعارة من السليم بمعنى الملدوغ من حية أو عقرب فإن المعنى سمته سليماً تفاؤلاً بسلامته، وصار حقيقة فيه يقال لدغته الهموم، وهو وجه لطيف لكن الأول أنسب بالمقام فلذا أخر هذا. قوله: (ومعنى المجيء به الخ) يعني كان الظاهر جاء ربه

ظرف لجاؤ أو سليم ﴿أَيْفَكَا إِلَهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ أي أتريدون آلهة دون الله إفكاً فقدّم المفعول للناية، ثم المفعول له لأن الأهم أن يقرّر أنهم على الباطل ومبني أمرهم على الإفك، ويجوز أن يكون إفكاً مفعولاً به وآلهة بدل منه على أنها إفك في نفسها للمبالغة، أو المراد بها عبادتها بحذف المضاف أو حالاً بمعنى آفكين.

﴿فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ بمن هو حقيق بالعبادة لكونه رباً للعالمين حتى تركتم عبادته، وأشركتم به غيره أو أمنتهم من عذابه والمعنى إنكار ما يوجب ظناً فضلاً عن قطع

سليم القلب فلم عدل عنه إلى ما في النظم، وفي الكشف معناه أخلص لله قلبه وعرف ذلك منه فضرب المجيء مثلاً لذلك، اه وفي المطلع معنى مجيئه ربه أنه أخلص لله قلبه، وعرف ذلك منه معرفة الغائب وأحواله بمجيئه وحضوره فضربه مثلاً وقال الإمام: معناه أنه أخلص لله قلبه فكأنه أتحنف حضرته بذلك القلب، فقيل المفهوم من المطلع أن الباء للملابسة ومن كلام الإمام أنها للتعدية وظاهر كلام المصنف الأول، قيل وفي قول الزمخشري عرف ذلك إطلاق اسم العارف عليه وقد منعه ولذا غير المصنف عبارته وقيل إنه بصيغة المجهول فلا يتجه ما ذكر عليه، ثم إن ظاهر كلامهم أن في جاء استعارة تبعية تصريحية فشبّه إخلاصه قلبه بمجيئه الغيبة عن حضرته تعالى إلا أنه لا معنى حينئذ لجعل سليم بمعنى الخالص أو المخلص كما قاله بعض الفضلاء (أقول) هذا جميع ما قالوه برتمته والذي يقبله القلب سليم أن ما ذكروه من الاستعارة مقرّر وأن ما قاله المصنف هنا خالص أو مخلص بيان لمحصل المعنى فيصير معنى التركيب أنه أخلص لله قلبه سليم من الآفات، أو المنقطع عن العلائق أو الحزين المنكسر فرب قلب سليم عن الأولين غير مخلص كما في القلوب البله وكذا الثالث، وإنما عقده تقديمه التفسير ومخالفة الزمخشري إذ تركه، وأما ما ذكروه في المعرفة ففيما أجيب به كفاية لكن أصل الاعتراف فيه توقف، وإن اشتهر فقد وقع في أول خطبة نهج البلاغة إطلاقه عليه تعالى في قوله عارفاً بقرائنها وإحيائها وقال شارحه أنه صحيح وكفى به حجة عليه فأعرفه. قوله: (فقدّم المفعول للناية) لأن إنكاره أو التقرير به هو المقصود وفيه رعاية الفاصلة أيضاً، وقوله على أنها الخ إشارة إلى أنه بدل كل من كل وليست الآلهة عين الكذب لكنها جعلت عينه مبالغة أو على التأويل المعروف في أمثاله بالتقدير في الأول أو في الثاني كما ذكره فإنّ عبادتها إفك أي صرف للعبادة عن وجهها أو هو حال من فاعل تريدون، أو من المفعول بتقدير مأفوكه لكن وقوع المصدر حالاً غير مقيس. قوله: (بمن هو حقيق بالعبادة الخ) فسر رب العالمين بالحقيق بالعبادة ليرتبط بما قبله من إنكار عبادة الأصنام، ولذا جعله حجة عليه فالمعنى أن استحقيقه للعبادة أظهر من أن يختلج عرق شبهة فيه فأنكر ظنهم الكائن في بيان استحقيقه للعبادة، وهو الذي حملهم على عبادة غيره، وقوله لكونه الخ يعني أنه أقيم فيه الدليل، والعلة مقام مدلوله ومعلوله لدلالته عليه. قوله: (حتى تركتم عبادته) مع كونه المستحق لها وحده لكونه المالك الحقيقي وما سواه مملوك وقد قيل:

يصدّ عن عبادته أو يجوز الإشراك به أو يقتضي الأمن من عقابه على طريقة الإلزام، وهو كالحجة على ما قبله ﴿فَنظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ﴾ فرأى مواقعها واتصالاتها أو في علمها أو في كتابها، ولا منع منه مع أنّ قصده إيهاهم، وذلك حين سأله أن يعيد معهم ﴿فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾ أراهم بأنه استدل بها لأنهم كانوا منجمين على أنه مشارف للسقم لثلاثا يخرجوه إلى

كل ما يصلح للمولى على العبد حرام

وقوله وأشركتم الخ أي تركتم عبادته خاصة، وفي نسخة أو أشركتم وهو الأظهر فالمعنى على الأوّل فما ظنكم به وهو حقيق بالعبادة أشككتكم فيه حتى تركتم عبادته بالكلية، وعلى الثاني أعلمتم أي شيء هو حتى جعلتم الأصنام شركاءه وعلى الثالث ما ظنكم بعقابه حتى اجترأتم على الإفك عليه، وفي كلامه لف ونشر وقوله والمعنى الخ يعني أنّ الاستفهام إنكاري والمراد من إنكار الظن إنكار ما يقتضيه، ويصدّ بالصاد المهملة بمعنى يمنع. قوله: (على طريقة الإلزام) بناء على اعترافهم بأنه رب العالمين وجعله كالحجة دون أن يقول وهو حجة ملتزمة لأنه ليس صريحاً في الإلزام ولذا جعله على طريقته فتأمل. قوله: (فرأى مواقعها الخ) إنما فسر به لأنّ ما يستدل به على حدوث أمر ليس هو رؤية أجرامها فقط بل مع ما يستدل به من أحوالها كاتصال بعضها ببعض، وتقابلها وتقارنها ومواقعها مغايرها فالمراد بالنظر فيها التأمل في أحوالها، أو في علمها المشروح فيه ما شاهده من ذلك أو في كتب النجوم وأحكامها، ولذا عدّه بفي كما قيل:

هل من كتاب أو أخ أو فتى أنظر فيه أو له أو إليه

وقيل: لبعض الملوك ما تشتهي فقال حبيب أنظر إليه ومحتاج أنظر له وكتاب أنظر فيه فهو مجاز عما ذكر أو فيه مضاف مقدّر. قوله: (ولا منع منه) أي كيف ينظر في النجوم، وهو نبيّ معصوم فأجاب بأنه ليس بممنوع شرعاً وكون النجوم تدل على بعض الأمور لجعل الله لها علامة عليه جائز، وإنما الممتنع اعتقاد أنها مؤثرة بنفسها والعزم بكلمة أحكامها وقد ذكر الكرمانني في مناسكة أنّ النبيّ ﷺ قال لرجل أراد السفر في آخر الشهر: «أتريد أن تخسر صفقتك وتخيب سعيك اصبر حتى يهل الهلال»^(١) مع أنه لم ينظر فيها حقيقة بل أوهمهم ذلك لأنهم كانوا منجمين فأظهر لهم ذلك لثلاثا يحضر معهم في مجامع كفرهم. قوله: (سأله أن يعيد معهم) يقال عيد إذا حضر مع الناس في العيد كما يقال جمع إذا حضر الجمعة، وعزّف إذا حضر عرفة فلما سأله الذهاب معهم لعيدهم، ومجمع كفرهم ذكر ذلك ليتخلف عنهم. قوله: (أراهم أنه استدل بها) أي أوهمهم أنه استدل بالنجوم على سقمه، وقوله على أنه مشارف للسقم متعلق باستدلل، ولثلاثا متعلق بأراهم ومعيد بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الياء

(١) لم أجده وقد ورد عن علي من قوله دون قصة السائل.

معيدهم فإنه كان أغلب أسقامهم الطاعون، وكانوا يخافون العدوى أو أراد إني سقيم القلب لكفركم أو خارج المزاج عن الاعتدال خروجاً قلّ من يخلومنه، أو بصدد الموت ومنه المثل كفى بالسلامة داء وقول لبيد:

فدعوت ربي بالسلامة جاهداً ليصحنني فإذا السلامة داء
﴿فَنَوَّلُوا عَنْهُ مُنِيرِينَ﴾ هاربيين مخافة العدوى ﴿فَرَأَى إِلَاءَ الْهَيْبَمِ﴾ فذهب إليها في خفية من روعة الثعلب، وأصله الميل بحيلة ﴿فَقَالَ﴾ أي للأصنام استهزاء ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ يعني الطعام

المثناة التحتية محل عيدهم، وإنما أوّل سقيم بالمشاركة لأنه غير سقيم بالفعل كما شاهدوه والسقيم بالفعل لا يحتاج للنظر في النجوم لذلك، وظاهر عطف قوله أو أراد بأو كما في أكثر النسخ أن هذا تأويل مستقل فالتأويلات أربعة فالمراد أنه مستعدّ للإسقام كما هو شأن كل أحد إذ المشاركة بمعناها المعروف غير موجودة فيؤول إلى الجواب الأخير، أو المراد بسقيم صدور الكذب منه وأنه جائز إذا تضمن مصلحة والظاهر هو العطف بأو على أن الوجوه ثلاثة، وسقم قلبه حزنه وغمه بجعل ذلك مرضاً على طريق التشبيه أو هو مجاز باستعماله في لازمه، وهو الخروج عن الاعتدال فإنّ الاعتدال الحقيقي غير موجود أو أراد أنه مستعدّ للموت استعداد المريض فهو استعارة أو مجاز مرسل، وإنما أوّلوه لأنه معصوم عن الكذب وتسميته كذباً في الأحاديث الصحيحة نظراً لظاهره، وجعله ذنباً في حديث الشفاعة^(١) لأنه خلاف الأولى إذ عدل عن التصريح إلى التعريض، ومن جوز صدور الذنب عنهم لا يؤوله، وقول الإمام إسناد الكذب إلى راوي الحديث أهون من إسناده إلى إبراهيم لا يلتفت له وقد روي في الصحيحين. قوله: (ومنه المثل كفى بالسلامة داء)^(٢) هو حديث في مسند الفردوس فهو من الأمثال النبوية، ومعناه أن حياة المرء سبب لموته فهو المرض الحاضر، وهو معنى كثير الأشعار القديمة كقول حميد بن ثور:

وحسبك داء أن تصح وتسلما

ومنه أخذ المتنبي قوله:

قد استشفيت من داء بداء وأقتل ما أهلك ما شفاكا

والبيت الذي ذكره المصنف للبيد من قصيدة وقبله:

كانت قناتي لا تليّن لغامز فألانها الإصباح والإمساء

وجاهداً بمعنى مجتهداً ويصحنني مناصحه إذا صيره صحيحاً، وليبد كان ممن رزق العمر الطويل والمثل والبيت بيان للوجه الأخير. قوله: (هاربيين مخافة العدوى) بفتح العين، وهي

(١) تقدم.

(٢) ذكره الديلمي في «الفردوس ٤٨٧١ من حديث أنس. وقال المناوي وفيه عمران القطان قال الذهبي ضعفه يحيى والنسائي والحديث في مسند الشهاب رقم ١٤٠٩. فالحديث ضعيف.

الذي كان عندهم ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ﴾ بجوابي ﴿فَرَاغَ عَلَيْهِمْ﴾ فمال عليهم مستخفياً والتعديعية بعلی للاستعلاء، وأن الميل لمكروه ﴿صَرَبًا بِالْيَمِينِ﴾ مصدر لراغ عليهم لأنه في معنى ضربهم أو لمضمر تقديره فراغ عليهم يضربهم وتقبيده باليمين للدلالة على قوته فإن قوة الآلة تستدعي قوة الفعل، وقيل باليمين بسبب الحلف، وهو قوله: ﴿تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٥٧] ﴿فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ﴾ إلى إبراهيم عليه الصلاة والسلام بعدما رجعوا فرأوا أصنامهم مكسرة، وبحثوا عن كاسرها فظنوا أنه هو كما شرحه في قوله: ﴿من فعل هذا بالهتتا﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٥٩] الآية ﴿يَزْفُونَ﴾ يسرعون من زف النعام، وقرأ حمزة على بناء المفعول من أزف أي يحملون على الزفيف، وقرئ يزفون أي يزف بعضهم بعضاً، ويزفون من وزف يزف إذا أسرع ويزفون من زفاه إذا حداه كأن بعضهم يزفو بعضاً لتسارعهم إليه ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ ما تنحتونه من الأصنام ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ أي وما تعملونه فإن جوهرها بخلقه، وشكلها وإن كان بفعلهم ولذلك جعل من أعمالهم فبأقداره

سراية المرض وعلى تفسيره هذا مدبرين حال مقيدة لا مؤكدة كما هو المتبادر، وقوله فذهب الخ أصل معناه الميل في جانب ليخدع من خلفه فتجوز به عما ذكره لأنه المناسب هنا والطعام المذكور كان يقرب للأصنام في أعيادهم، وأتى بضمير العقلاء لمعاملته معهم معاملة العقلاء، وقوله وأن الميل لمكروه، وعلى للمضرة كما في دعا عليه وضرباً مصدر لراغ باعتبار المراد منه بطريق التجوز أو بدلالة السياق، ويجوز كونه حالاً بمعنى ضارباً أو مفعولاً له. قوله: (وتقبيده باليمين الخ) فيكون المراد الضرب القوي والباء في الأول للاستعانة ويجوز كونها للملابسة، واليمين بمعنى القوة مجازاً كما مر، وفي الثاني للسببية. قوله: (بعدما رجعوا فرأوا أصنامهم مكسرة) إشارة إلى التوفيق بين ما في هذه الآية وما في الأخرى سمعنا فتى يذكرهم الخ فإن هذه تقتضي أنهم شاهدهوه، وهو يكسرها فأسرعوا إليه وتلك تدل على أنهم لم يشاهدوه، وإنما استدلوا بذمه على أنه الكاسر لها بأن هذه لا تنافي تلك فإن معناها أنه حين كسرها لم يشعر به أحد وإقبالهم إليه يزفون بعد رجوعهم من عيدهم، وسؤالهم عن الكاسر وقولهم فأتوا به على أعين الناس، وليس في النظم ما ينافيه وأجيب أيضاً بأن الرائي له بعض أتباعهم ولم يذكره لكبرائهم لصارف ما حتى بلغهم فقالوا ما صدر عنهم وهو المذكور في سورة الأنبياء. قوله: (من زف النعام) أي أسرع لخلطه الطيران بالمشي، ولذا قيل زف العروس لا لسرعة المشي بها بل لخفة السرور، ونشاطه ومصدره الزف والزفيف وأزفه حملة على الزفيف أو دخل فيه فيكون متعدياً ولازماً من الثلاثي المعلوم قرأ جميع القراء إلا حمزة فإنه قرأه بضم الياء على أنه معلوم المزيد، والقراءات الباقية كلها شاذة فما نقله المصنف عن حمزة مخالف لما في جميع كتب القراءات وقوله يزف بعضهم قدر مفعوله لأن أزف متعد وقد عرفت أنه يكون لازماً فلا يحتاج لتقديره، وكون وزف بمعنى أسرع أثبتته الثقات فلا يلتفت لمن أنكروه، وزفا بمعنى حدا استعير بمعنى أسرع كما أشار إليه بقوله كان الخ. قوله: (وما تعملونه) فما موصولة وعائدها محذوف،

إياهم عليه وخلقه ما يتوقف عليه فعلهم من الدواعي والعدد، أو عملكم بمعنى معمولكم ليطابق ما تنحتون أو أنه بمعنى الحدث فإن فعلهم إذا كان بخلق الله تعالى فيهم فمنهم كان

وهذا رجحه في الكشف على المصدرية لكنه زعمانه هو الموافق لمذهب أهل العدل لأن أهل السنة استدلوا بهذه الآية على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وبنوه على كون ما مصدرية وأنه الأصل لعدم احتياجه إلى التقدير وليس هذا أيضاً بلازم كما أشار إليه المصنف وقال الزمخشري أن المعنى الآية ياباه إباءه جلياً لأنه تعالى احتج عليهم بأن العابد والمعبود جميعاً خلق الله فكيف يعبد المخلوق المخلوق على أن العابد هو الذي صورّه وشكله، ولولاه لم يكن له صورة فلو قلت والله خلقكم وخلق عملكم لم تكن محتجاً عليهم، ولا كان لكلامك طباق وما في ما تنحتون موصولة فلا يعدل بها عن أختها لما فيه من فك النظم وتبتيه هذا محصله، وهو كلام حسن لكنه حق أريد به باطل كما سنبينه. قوله: (فإن جوهرها بخلقها وشكلها وإن كان بفعلهم) ردّ على الزمخشري إذ جعل الموصولية دالة على أن جوهرها أي مادتها بخلقها بخلقها تعالى دون تشكيلها، وتصويرها فإنها من أفعال العباد المخلوقة لهم عنده فالموصولية لا تنافي مذهب أهل الحق إذ تعلق الفعل المشتق يقتضي تعلقه بمبدأ اشتقاقه فمعنى يحب التوابين يحب ذواتهم وتوبتهم، وقوله وإن كان الخ أن فيه وصلية أي ألهم مدخل في الفعل بالكسب الاختياري والمباشرة، وإن كان الله خلقه كما هو مذهب الأشعرية ولا دلالة في كلامه على أنه لا مدخل لخلق الله في الشكل كما توهم، وقوله ولذلك جعل من أعمالهم دفع لما قيل إنه كيف جعل مخلوقاً لله ومعمولاً لهم من غير احتياج إلى إيقاع الخلق على جوهرها والعمل على شكلها كما في الكشف تأييداً لمذهبه، وقوله فأبقاره الخ خبر قوله شكلها والعدد يضم العين جمع عدة وهي ما يكون آلة للشيء. قوله: (أو عملكم الخ) أي ما مصدرية والمصدر مؤول باسم المفعول لأنه كالترسيخ لما تنحتون، وهو بمعنى المنحوت فيتحد معناه ومعنى لموصول لكنه يستغني عن الحذف، وأما كونها استفهامية للتحقير والإنكار فخلاف الظاهر، ويجوز في الانتصاف كونها في ما تنحتون مصدرية لأن المعبود في الحقيقة عملهم ولا مانع منه أيضاً. قوله: (أو أنه بمعنى الحدث) أي باق على مصدرية، والمراد به الحاصل بالمصدر والأثر لا نفس التأثير والإيقاع فإنه لا وجود له في الخارج حتى يتعلق به الخلق والمصدر كثيراً ما يراد به ذلك حتى قالوا إنه مشترك بينهما، وليس مجازاً فيه وهو المراد من الفعل بالكسر بخلاف الفعل بالفتح فإنه اسم الإيقاع، والخلاف بيننا وبين المعتزلة في الأول فمتعلق الخلق على هذا الوصف وعلى ما قبله الذات مع الوصف. قوله: (فإن فعلهم إذا كان بخلق الله الخ) يعني أنه على إرادة الحدث لا يفوت الاحتجاج به على مسلك أهل السنة بل يثبت على وجه أبلغ فيه، وأيد بأنه يصير كناية وهي أبلغ من التصريح لأن خلق الفعل يستلزم خلق المفعول المتوقف عليه فيتم الاحتجاج على الكفرة بأن العابد والمعبود خلق الله ولا تفوت الملازمة كما صنع به الزمخشري عليهم، وقد سلف تقريره ورده في الكشف بأن الملازمة ممنوعة عندهم ألا تراهم

مفعولهم المتوقف على فعلهم أولى بذلك، وبهذا المعنى تمسك أصحابنا على خلق الأعمال، ولهم أن يرجحوه على الأولين لما فيهما من حذف أو مجاز ﴿قَالُوا أَتُؤْتُوا لَمْ بُنِيْنَا قَالِقُوهُ فِي الْمَجِيْرِ﴾ في النار الشديدة من الجمحة، وهي شدة التأجج واللام بدل الإضافة أي جحيم ذلك البيان ﴿فَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا﴾ فإنه لما قهرهم بالحجة قصدوا تعذيبه بذلك لثلا يظهر للعامّة عجزهم ﴿فَجَعَلْتَهُمُ الْأَسْفَلِينَ﴾ الأذلين بإبطال كيدهم، وجعله برهاناً نيراً على علو شأنه حيث جعل النار عليه برداً وسلاماً ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي﴾ إلى حيث أمرني ربي،

اعترفوا بأنّ العبد وقدرته، وإرادته من خلق الله وما توقف عليها من فعل العبد خلق العبد فتوقفه على الله لا ينكر، وإنما الكلام في الإيجاد فأظهر منه أن يقال المعمول من حيث المادّة لا ينكر كونه من خلق الله، فقيل هو من حيث الصورة أيضاً خلقه فهو من جميع الوجوه مخلوق مثلكم من غير فرق فلم تسوّونه بالخالق، وما ازداد بفعلكم إلا بعداً عن استحقاق العبادة والإنصاف أنّ استدلال الأصحاب بهذه الآية لا يتم، ورده الكرمانى في حواشيه بأن ما يعملونه على إطلاقه لا يفيد وإنما يفيد بعد تقييده بقوله من الأصنام كما صرح به الزمخشري فتدخل الأصنام يعني بجوهرها وشكلها الذي يتحقق به الصنمية في عموم ما يعملونه دخولاً أولياً فلا يفوت الاحتجاج عليهم، ويتم به الاستدلال على مذهب أهل الحق وقد قيل عليه أنّ المراد بالفعل الحاصل بالمصدر لأنه بالمعنى الآخر من النسب التي ليست بموجودة عندهم، ومان ذكره من أنّ السند يجتمع مع المقدّمة الممنوعة فهو أعمّ غير صالح للسندية والمراد بمفعولهم إشكال الأصنام المتوقفة على الفعل بهذا المعنى فإذا كان كذلك، وقد قام بما يبينهم بخلقه فما قام به أولى ولا مجال لمنع هذه الملازمة فإنهم معترفون بها إذا ثبتوا خلق المتولدات للعباد بواسطة خلق ما يقوم بهم من أفعالهم ليس إلا وانتفاء الأول ملزوم لانتفاء الثاني والحاصل أنّ السند غير صالح وهم قد اعترفوا بهذه الملازمة فهو إلزام لهم بما التزموه فتأمل. قوله: (وبهذا المعنى) أي إرادة الحدث على الوجه الذي قرّره تمسك به أهل السنة على خلق الأفعال لله إذ لا قائل بالفرق، وقوله على الأولين أي الموصولية والمصدرية بتأويله بالمعمول، وقوله من حذف أي للضمير العائد المقدر والمجاز كون المصدر بمعنى المفعول وقد عورض بأنّ الموصولية أكثر وأنسب بالسياق وكلاهما غير مسلم أمّا الأول فظاهر وأمّا الثاني فلما عرفت من أنّ العدول عن الظاهر ليثبت بطريق برهانيّ أبلغ، وأمّا كونه يحتاج إلى تقدير عملكم في المنحوت فيكثر الحذف فليس بلازم لجواز إبقائه على عمومه الشامل للمنحوت بالطريق الأولى أو يقدر بمصدر مضاف إضافة عهدية. قوله: (ابنوا له بيتاناً) حائطاً يوحد فيه تلك النار، وفسر الجحيم بما ذكر لأنها تكون بمعنى جهنم والتأجج الإيقاد، وجحيم ذلك البيان الإضافة لملاسته بكونه فيه، وقوله فإنه الخ تفسير للكيد فإنه الحيلة المخفية، وقيل المراد به المنجنيق وفسر الأسفلين بالأذلين فهو استعارة وقد فسر بالهالكين وبالمعذبين في الدرك الأسفل، والبرهان النير الواضح وفيه لطف هنا. قوله: (إلى حيث أمرني ربي) الظاهر أنه جعل الذهاب إلى المكان الذي أمره

وهو الشام أو حيث أتجرد فيه لعبادته ﴿سَيِّدِينَ﴾ إلى ما فيه صلاح ديني أو إلى مقصدي وإنما بت القول لسبق وعده أو لفرط توكله أو البناء على عادته معه، ولم يكن كذلك حال موسى عليه الصلاة والسلام حين قال: ﴿عسى ربي أن يهديني سواء السبيل﴾ [سورة القصص، الآية: ٢٢] فلذلك ذكر بصيغة التوقع ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ بعض الصالحين يعينني على الدعوة والطاعة، ويؤنسني في الغربة يعني الولد لأن لفظ الهبة غالب فيه ولقوله: ﴿فَبَشَّرْتَهُ إِذْ يُكَلِّمُ هَيْمًا بِشَرِّهِ بِالْوَلَدِ﴾ بأنه ذكر يبلغ أو إن الحلم فإن الصبي لا يوصف بالحلم، ويكون حليماً وأبي حلم مثل حلمه حين عرض عليه أبوه الذبح، وهو مراهق فقال: ستجدني إن شاء الله من الصابرين، وقيل: مانعت الله نبياً بالحلم لعزة وجوده غير إبراهيم وابنه عليهما الصلاة والسلام، وحالهما المذكورة بعد تشهد عليه ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ

ربه بالذهاب إليه ذهاباً إليه، وكذا الذهاب إلى مكان يعبد فيه لا أنه على تقديره مضاف أي مأمور ربي ولو آخر قوله وهو الشام كان أولى، وقوله إلى ما فيه صلاح الظاهر أنه لف ونشر مشوش، ولو جعل مرتباً أو عمم في كل منهما صح. قوله: (وإنما بت القول الخ) أي قطع وجزم به لأن السين تؤكد الوقوع في المستقبل لأنها في مقابلة نفي لن المؤكد للنفي كما ذكره سيبويه والضمير في قوله لسبق وعده الله أو لإبراهيم على أن الضمير مضاف لمفعول لتسبق الضمائر، والظاهر أنه لما أمره بالذهاب تكفل بهديته وليس فيما ذكره نسبة القصور إلى موسى عليه الصلاة والسلام حتى يقال ذلك في أمر دنيوي، وهذا في أمر ديني فلذا ناسب الجزم فيه بل للفتاوت بين مقاميهما أو ذلك كان قبل البعثة بخلاف هذا، والظاهر أن التوقع ليس ناشئاً من تردد في الإجابة بل تأدب مع الله أن لا يقطع عليه بأمر قبل وقوعه، وقد صدر مثله عن نبينا ﷺ في قوله عسى أن يهديني ربي، وهو أرفع الرسل عليهم الصلاة والسلام. قوله: (رب هب لي من الصالحين) تقديره ولداً من الصالحين، وحذف لدلالة الهبة عليه فإنها في القرآن وكلام العرب غلب استعمالها مع العقلاء في الأولاد كقوله: ﴿ويهب لمن يشاء الذكور﴾ [سورة الشورى، الآية؛ ٤١] ولذا سمي هبة وموهبة وأما قوله ووهبنا له أخاه هرون فمن غير الغالب أو المراد هبة نبوته لا ذاته وهو شيء آخر. قوله: (ولقوله فبشرناه الخ) وجه لدلالته باعتبار ما يتبادر من فحواه فإنه إنما يقال مثله في حق الأولاد وكفى بعرف التخاطب شاهداً عليه كما فيما قبله فلا يرد عليه أنه لا دلالة فيه على ما ذكر، ولا يتجه دفعه بأنها من تسبب البشارة على الدعاء فإنه لا يجدي دون ما ذكرناه وأيضاً يجوز كون الدعوة مطلقة، والجواب خاص. قوله: (وبأنه ذكر) لاختصاص الغلام به، وقوله يبلغ أو إن الحلم بضمّ فسكون أي البلوغ بالسنة المعروف فإنه لازم لوصفه بالحليم لأنه لازم لذلك السن بحسب العادة إذ قلما يوجد في الصبيان سعة صدر وحسن صبر وإغضاء في كل أمر، ويجوز أن يكون من قوله غلام فإنه قد يختص بما بعد البلوغ وإن كان ورد عاماً أيضاً وعليه العرف كما ذكره الفقهاء، وقوله ويكون حليماً معطوف على يبلغ وهذا من منطوقه وقوله وهو مراهق قريب من البلوغ فيعطي حكمه فلا

السَّعَى ﴿ أَي فلما وجد وبلغ أن يسعى معه في أعماله ، ومعه متعلق بمحذوف دل عليه السعي لا به لأن صلة المصدر لا تتقدمه ولا يبلغ فإن بلوغهما لم يكن معاً كأنه قال فلما بلغ السعي فقيل : من فقيل معه وتخصيصه لأن الأب أكمل في الرفق والاستصلاح له فلا يستسعيه قبل أوانه أو لأنه استوهبه لذلك ، وكان له يومئذ ثلاث عشرة سنة ﴿ قَالَ يَبْنَؤُا إِيحَ أَرَى فِي الْمَنَارِ آتِيَّ أَذْبَحُكَ ﴾ يحتمل أنه رأى ذلك وإنه رأى ما هو تعبيره وقيل إنه رأى ليلة التروية أن قائلاً يقول له : إن الله يأمرك بذبح ابنك فلما أصبح روي أنه من الله أو من الشيطان فلما أمسى رأى مثل ذلك فعرف أنه من الله ، ثم رأى مثله في الليلة الثالثة فهم بنحره وقال له : ذلك ولهذا سميت الأيام الثلاثة بالتروية وعرفة والنحر والأظهر أن

يتوهم عدم مناسبتة لما قبله مع أنه أغلبي ، وقوله تشهد عليه أي تدل على ما ذكر فيهما . قوله : (فلما وجد الخ) بيان لحاصل المعنى المراد لا تقدير إعراب وبيان حذف إذ البلوغ لا يكون إلا بعد وجوده ، وقوله لأن صلة المصدر الخ ، وكذا أعماله معرّفاً قليلاً أيضاً ومن اغتفر ذلك في الظرف جعله متعلقاً به من غير تكلف . قوله : (فإن بلوغهما لم يكن معاً) ولو تعلق به لدل على ذلك وهو غير صحيح ، وأما قول بلقيس أسلمت مع سليمان فلا يدل على جواز مثله باعتبار دلالة على التبعية وإن لم يتحد زمان تلبسهما بالفعل لأنه أول بأنه حال أو فيه مضاف مقدر أي إسلاماً مع دعوته وهذا أيضاً جار هناك بأن يقدر حالاً من فاعل بلغ أو فيه مضاف مقدر أي مع ترتبه فمن قال : المعنى ليس عليه لم يصب إذ لا مانع منه وقوله فقيل معه أي سعى معه لكن تقدم البيان خلاف الظاهر ، وقوله فلا يستسعيه الخ فالمراد بيان أوانه وأنه في غضاضة عوده كان فيه ما فيه من رصانة العقل ورزانة الحلم حتى أجاب بما أجاب ففائدته بيان الواقع مع ما ذكر وفي الوجه الذي بعده بيان استجابة دعائه . قوله : (يحتمل أنه رأى ذلك) أي رأى في منامه أنه فعل ذبحه فحمله على عادة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في أن رؤياهم تقع بعينها أو رأى ما عبره بذلك وقوله : روي أي فكر وتأمل في ذلك ليعلم أهو رحمانيّ أم شيطانيّ ، وقوله : وقال له أي قال إبراهيم عليه الصلاة والسلام لابنه . قوله : (والأظهر الخ) اختلاف في هذه المسألة مشهور ولكن الصحيح أنه إسماعيل عليه الصلاة والسلام للوجوه التي ذكرها المصنف ، وقوله : أثر الهجرة أي هجرته إلى الشام وهي أول هجرة لله وكان رزقه قبل كبر سنه بخلاف إسحق . قوله : (أنا ابن الذبيحين)^(١) قال العراقي : لم أقف عليه (قلت) في مستدرك الحاكم عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما قال : « كنا عند رسول الله ﷺ فأتاه أعرابي فقال : يا رسول الله خلقت البلاد يابسة والماء يابساً هلك المال وضاع العيال فعد عليّ مما أفاء الله عليك يا ابن الذبيحين قال : فتبسم رسول الله ﷺ ولم ينكر

(١) لم أجده بهذا اللفظ . وكذا نقل المصنف على العراقي في تخريجه على البيضاوي ، وانظر المقاصد

المخاطب إسماعيل عليه السلام لأنه الذي وهب له أثر الهجرة ولأنّ البشارة بإسحق بعد معطوفة على البشارة بهذا الغلام، ولقوله عليه الصلاة والسلام: «أنا ابن الذبيحين فأحدهما جدّه إسماعيل والآخر أبوه عبد الله» فإنّ عبد المطلب نذر أن يذبح ولد إن سهل الله له حفر زمزم أو بلغ بنوه عشرأ لما سهل الله عليه أقرع فخرج السهم على عبد الله ففداه بمائة من الإبل، ولذلك سنت الدية مائة ولأنّ ذلك كان بمكة، وكان قرنا الكبش معلقين بالكعبة حتى احترقا معها في أيام ابن الزبير ولم يكن إسحق ثمة ولأنّ البشارة بإسحق، كانت مقرونة بولادة يعقوب منه فلا يناسبها الأمر بذبحه مراهقاً وما روي إنه عليه الصلاة والسلام سئل أي النسب أشرف فقال: «يوسف صديق الله بن يعقوب إسرائيل الله بن إسحق ذبيح الله بن إبراهيم خليل الله»^(١) فالصحيح إنه قال: «يوسف ابن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم» ولزوائد من الراوي وما روي أن يعقوب كتب إلى يوسف مثل ذلك، لم يثبت وقرأ

عليه الحديث^(٢) ذكره في المواهب والشفاء وهذا يكفي لثبوته حديثاً فإنه قوله وفعله وتقريره، وقوله إن سهل الله له حفر زمزم لأنها كانت اندرس أثرها لما خلت مكة عن الناس بعد جرهم كما فصل في السير، وقوله أو بلغ الخ شك من الراوي وهو الصحيح لأنّ عبد الله لم يولد عند حفر زمزم، وقوله فخرج الخ هي قصة طويلة طواها المصنف، وقوله: ولأنّ ذلك كان بمكة يعني ولم يخرج لها إسحق ومن يقول هو إسحق وعليه أهل الكتاب يقول النحر بالأرض المقدسة فلا يسلم هذا. قوله: (ولأنّ البشارة بإسحق الخ) يعني في قوله تعالى في هود: ﴿فبشرناها بإسحق ومن وراء إسحق يعقوب﴾ [سورة هود، الآية: ٧١] منه أي من إسحق فظاهاه اقترانها في البشارة بهما كما هو المتبادر وإن أمكن وقوع البشارة بيعقوب منه بعد قصة الذبيح كما مرّ فإذا بشر بالولد وولد الولد دفعة كيف يتصوّر، ويجيء ذلك الولد مراهقاً قبل ولادة يعقوب منه وكتابة يوسف إلى يعقوب غير ثابتة بل قال ابن حجر إنه موضوع فلا حاجة إلى تأويل ابن الذبيحين بأنه قد يطلق على العمّ والد، وقوله بفتح الباء أي من إني وهو ظاهر، وقوله احترقا أي حين حاصرها في زمن ابن الزبير رضي الله عنهما الحجاج، ومن قال هو إسحق يقول الذبيح بالشأم أو عند الصخرة وكتابة يعقوب إلى يوسف عليهما الصلاة والسلام حين أخذ أخاه وقع في النسخ إسرائيل الله بالإضافة لأنّ إسرائيل بمعنى الصفوة، وقد مرّ أنّ معناه صفوة الله فلا وجه للإضافة منه إلا على التجريد وقيل إنّ في الدلالة على كونه إسحق أدلة كثيرة وعليه حمل أهل الكتاب، ولم ينقل في الحديث ما يعارضه فلعله وقع

(١) ذكره بنحوه الهيثمي في المجمع ١٣٧٧٠ من حديث ابن عباس قيل: يا رسول الله من السيد؟ قال: «يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم»، وقال رواه الطبراني في الأوسط، وفيه نافع أبو هرير وهو متروك.

(٢) أخرجه الحاكم ٥٥٤/٢ من حديث معاوية بن أبي سفيان. قال الذهبي: إسناده واو.

ابن كثير ونافع وأبو عمرو بفتح الياء فيهما ﴿فَأَنْظُرْ مَاذَا تَرْجِي﴾ من الرأي وإنما شاوره فيه وهو حتم ليعلم ما عنده فيما نزل من بلاء الله فيثبت قدمه إن جزع ويأمن عليه إن سلم وليوطن نفسه عليه فيهون ويكتسب المثوبة بالانقياد له قبل نزوله، وقرأ حمزة والكسائي ماذا ترى بضم التاء وكسر الراء خالصة والباقون بفتحها، وأبو عمرو يميل فتحة الراء وورش بين بين والباقون بإخلاص فتحها ﴿قَالَ يَتَابَتِ﴾ وقرأ ابن عامر بفتح التاء ﴿أَفَعَلَ مَا تُوْمَرُ﴾ أي ما تؤمر به فحذفاً دفعة أو على الترتيب كما عرفت أو امرك على إرادة المأمور به، والإضافة إلى المأمور ولعله فهم من كلامه أنه رأى إنه يذبحه مأموراً به، أو علم أن رؤيا الأنبياء حق، وإن مثل ذلك لا يقدمون عليه إلا بأمر، ولعل الأمر به في المنام دون اليقظة لتكون

مرتين مرة بالشام لإسحق ومرة بمكة لإسماعيل. قوله: (من الرأي) يحتمل أنه بيان لكون يرى من الرأي ويحتمل أن يكون بياناً لما في النظم ويعلم منه تفسير ترى أيضاً وهو على قراءة الفتح من الرأي والقصد المشاورة، وماذا مفعول مقدم وقوله وهو حتم أي الذبح لأنه بوحى أو ما في حكمه مما يفيد الإيجاب، ولذا قال ابنه أفعل ما تؤمر وقوله بفتحها أي التاء وبإخلاص فتحها أي الراء، وقيل إنه لتسن المشاورة أو لأن ذبحه مما لم يرض قيل والأمر فيه سهل وضم التاء مع كسر الراء على حذف مفعوله أي تريني إياه من الصبر وعلى الضم، والفتح فالمعنى ما يسنح لخاطرك وفكرك. قوله: (أي ما تؤمر به الخ) يعني أن ما موصولة حذف عائدها بعدما حذفت الباء فعدى بنفسه كقوله:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به

أو حذفاً معاً أو ما مصدرية والأمر بمعنى المأمور به لأنه المفعول ولا حذف فهي، ثم إن الحذف بعد الحذف كالمجاز على المجاز فإنه يجوز إذا شاع الأول حتى التحق بالحقيقة ويمتنع في غيره والحذف الأول سائغ كما في البيت المذكور فكأنه متعد بنفسه فالحذف فيه كأنه واحد فلا ينافي هذا ما مر في قوله: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾ [سورة الصافات، الآية: ٨] من منع المصنف اجتماع حذفين فإنه ليس على إطلاقه وإذا جاز حذف جمل متعددة فلم لا يجوز حذف حرفين فلا حاجة إلى القول بأن الممنوع كونه حذفاً قياسياً فلا يمتنع سماعاً على طريق الندرة. قوله: (على إرادة المأمور) يعني أن الأمر بمعنى المأمور كالظهور والإمام لما يتطهر به، ويؤتم به فالمصدر المسبوك بمعنى الحاصل بالمصدر فإنه كالمصدر الصريح، وهو كثير إما يراد به ذلك كما مر فلا يرد أن المصدر المؤول لا يراد به الحاصل بالمصدر كما قيل، وقوله والإضافة إلى المأمور أراد بالإضافة معناها اللغوي يعني أنه كان الفعل المجهول فيه سنداً إلى الجاز والمجور وأصله بما يؤمر به فأسند إلى ضمير إبراهيم وهو المأمور تجوزاً من غير حذف فيه وفيه نظر. قوله: (ولعله فهم من كلامه الخ) لأن قوله تؤمر يقتضي تقدّم الأمر، وهو غير المذكور فيما أن يكون فهم أن معناه إني أمرت بذلك أو رؤيا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وحي

مبادرتهما إلى الامتثال أدل على كمال الانقياد والإخلاص، وإنما ذكر بلفظ المضارع لتكرّر الرؤيا ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْعَبِيدِ﴾ على الذبيح أو على قضاء الله وقرأ نافع بفتح الياء ﴿فَلَمَّا أَنْكَلْنَا﴾ استسلما لأمر الله أو سلما الذبيح نفسه، وإبراهيم ابنه، وقد قرئ بهما وأصلها سلم هذا لفلان إذا خلص فإنه سلم من أن ينزاع فيه ﴿وَتَكَلَّمَ لِلجِبِينِ﴾ صرعه على شقه فوق جبينه على الأرض وهو أحد جانبي الجبهة، وقيل كبه على وجهه بإشارته كي لا يرى فيه تغيراً يرق، فلا يذبحه وكان ذلك عند الصخرة بمنى، أو في الموضع المشرف على مسجده أو المنحر الذي ينحر فيه اليوم ﴿وَتَذَكَّرْتَهُ أَنْ يَتَّبِعَهُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ بالعزم والإتيان

فهي في معنى الأمر، والفرق بين الوجهين أنه فهمه على الأول من كلامه وعلى الثاني من عزمه على ما لا يقدم مثله عليه بدون أمر واليقظة بفتح القاف وتسكن للضرورة كما في قوله:

فالعيش نوم والمنية يقظة والمرء بينهما خيال ساري

قوله: (وإنما ذكر بلفظ المضارع) الدال على الاستمرار التجديدي لتكرّر الرؤيا كما مر، وقوله: ستجدني أي لا يقع مني ما تخشاه، وقوله على قضاء الله أي كل ما قضاة ذبحاً كان أو غيره فهو أعم من الأول. قوله: (استسلما) أي انقادا وأطاعا فيكون لازماً وما بعده على أنه متعدّ مفعوله مقدر، وقوله الذبيح وما بعده بالرفع بدل من ضمير التثنية أو فاعل لفعل مقدر مفسر لقوله سلماً، وقوله وقد قرئ بهما أي باستسلما وسلما وقوله وأصله أي الأفعال الثلاثة وفي نسخة أصلهما والأولى أولى، وقوله فإنه الخ توجيه لاستعماله للخلاص بأنه لسلامته من النزاع. قوله: (صرعه على شقه) أصل معناه رماه على التل، وهو التراب المجتمع كتره، ثم عم لكل صرع وكونه على شقه من الجبين لأنه أحد جانبي الجبهة كما أشار إليه، وقوله كبه على وجهه الخ مرضه لأنّ قوله على الجبين يباه ولذا خطأ الكندي أبا الطيب المتنبّي في شرحه لقوله:

وخل زيا لمن تحقّقه ما كل دام جبينه ساجد

فقال السجود على الجبهة لا على الجبين وقد وضع الجبين موضع الجبهة على عرف العامة، ولكل إنسان جبينان يكتنفان الجبهة هذا قول أهل اللغة ولم أر من نقل هذه اللفظة انتهى إلا أنه لا مانع من إطلاقه على الجبهة للمجاورة وعلى كل حال لا يخرج عن الضعف، وقوله بإشارته أي صرعه على وجهه بإشارة ورأى من ابنه حتى لا ينظر كل للأخر فيرق قلبه ويحزن، ولذا تقول العامة عين لا تنظر وقلب لا يحزن، وقوله تغيراً يرق كان الظاهر فيرق وفي نسخة يرق له أي للتغير لا للولد وهي أحسن لسلامتها من التكلف، وقوله وكان ذلك أي الموضع الذي تله فيه وأضرمه لعلمه من ذكر الأرض ومنى يجوز صرفه وعدمه، وقوله على مسجده أي مسجد منى وذكره باعتبار المكان، واللام في قوله للجبين كما في: ﴿يَخْرُونَ لِلأَذْقَانِ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ١٠٧] وقوله:

بالمقدمات، وقد روي أنه أمر السكين بقوته على حلقة مراراً فلم تقطع، وجواب لما محذوف تقديره كان ما كان مما ينطق به الحال، ولا يحيط به المقال من استبصارهما وشكرهما لله على ما أنعم عليهما من دفع الله البلاء بعد حلوله، والتوفيق بما لم يوفق غيرهما لمثله وإظهار فضلهما به على العالمين مع إحراز الثواب العظيم إلى غير ذلك ﴿إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ تعليل لإفراج تلك الشدة عنهما بإحسانهما، واحتج به من جوز النسخ قبل وقوعه فإنه عليه الصلاة والسلام كان مأموراً بالذبح لقوله: يا أبت افعل ما تؤمر ولم

وخرّ صريعاً لليدين وللنفس

ليان ما خرّ عليه وليست للتعدية. قوله: (وجواب لما محذوف) مقدر بعد قوله صدقت الرؤيا، وليس هو نادينا والواو زائدة فيه لما في حذفه من البلاغة لإيهام أنه مما لا تفي به العبارة كما أشار إليه بقوله كان ما كان الخ ونداؤه كان بواسطة ملك، وتصديقه الرؤيا إما لبذل وسعه وإن لم يقع ما رآه بعينه أو لأن الرؤيا تؤوّل وصدقها وقوع تأويلها ووقوعها بعينها ليس بلازم، وعدم قطع السكين لأن القطع يخلقه الله فيها عادة وقد لا يخلق أو لأنه قلب حذها أو لأن مذبحة جعل الله عليه صقيحة من نحاس لا يراها كما قيل. قوله: (تعليل لإفراج تلك الشدة) أي إن الله فرّج كربهما لما فيهما من الإحسان، والخيرات الحسان وليس تعليلاً لما انطوى عليه الجواب من الشكر كما توهم فإنه لا وجه له، وقوله بإحسانهما متعلق بتعليل. قوله: (واحتج به من جوز النسخ قبل وقوعه) أي الفعل كما نسخت الخمسين صلاة في حديث الإسراء^(١)، وهذا مذهب كثير من الأصوليين ومن خالف فيه من المعتزلة وغيرهم أوله، والخلاف في المسألة على وجهين هل يجوز النسخ قبل الوقوع والتمكن منه أو يجوز قبل الوقوع إذا تمكن منه وما نحن فيه من قبيل الثاني لتمكنه من الذبح ولذا لم يذكره المصنف، وهو محل النزاع بيننا وبين المعتزلة فإن الأول لم يقل به أحد غير الكرخي. قوله: (ولم يحصل) أي الذبح أو المأمور به فيكون نسخاً له قبل وقوعه مع التمكن منه، والفائدة فيه الابتلاء واختبار المكلف في انقياده فلا يرد قول المعتزلة إنه لا فائدة فيه، وحجة الفريقين مفصلة في أصول الفقه لكن من الحثية من قال ما نحن فيه ليس من النسخ لأنه رفع الحكم لا إلى بدل، وهنا له بدل قائم مقامه ونظيره بقاء وجوب الصوم في حق الشيخ الفاني عند وجوب الفدية عليه فعلم أنه لم يرفع حكم المأمور به، وفي التلويح فإن قيل هب إن الخلف قام مقام الأصل لكنه استلزم حرمة الأصل أي ذبحه وتحريم الشيء بعد وجوبه نسخ لا محالة لرفع حكمه قيل لا نسلم كونه نسخاً، وإنما يلزم لو كان حكماً شرعياً وهو ممنوع فإن حرمة ذبح الولد ثابتة في الأصل فزالت بالوجوب، ثم عادت بقيام الشاة مقام الولد فلا يكون حكماً شرعياً حتى يكون ثبوتها نسخاً للوجوب اهـ. (قلت) هذه بناء على ما تقرّر من أنّ رفع الإباحة الأصلية

يُحْصَلُ ﴿إِنَّ هَذَا لَمَوْ أَلْبَتُوا الْمُبِينُ﴾ الابتلاء البين الذي يتميز فيه المخلص من غيره، أو المحنة البينة الصعوبة فإنه لا أصعب منها ﴿وَفَدَيْتَهُ يُذْبِحُ﴾ بما يذبح بدله فيتم به الفعل ﴿عَظِيمٍ﴾ عظيم الجثة سمين أو عظيم القدر لأنه يفدي به الله نبياً ابن نبي وأبي نبي من نسله سيد المرسلين قبل أن كبشاً من الجنة، وقيل وعلا أهبط عليه من ثبير وروي أنه هرب منه عند الجمره فرماه بسبع حصيات حتى أخذه فصارت سنة، والفادي على الحقيقة إبراهيم عليه الصلاة والسلام وإنما قال وفديناه لأن الله المعطي له والأمر به على التجوز في الفداء أو الإسناد واستدل به الحنفية على أن من نذر ذبح ولده لزمه ذبح شاة، وليس فيه ما يدل عليه ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ * سَلَّمَ عَلَيْنَا مِنْ أَزْهَبٍ﴾ سبق بيانه في قصة نوح عليه السلام ﴿كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ لعله طرح عنه إنا اكتفاء بذكره مرة في هذه القصة ﴿إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ *

ليس نسخاً أما على أنه نسخ كما التزمه بعض الحنفية إذ لا إباحة ولا تحريم إلا بشرع كما قرروه فيكون رفع الحرمة الأصلية نسخاً وإذا كان رفعها نسخاً أيضاً يبقى الإيراد المذكور من غير جواب على ما قرّر في شرح التحرير. قوله: (الذي يتميز فيه المخلص من غيره) يعني أن المبين من أبانه المتعدّي، وقوله أو المحنة البينة على أنه من اللازم وذكر الصعوبة لأن معنى تبين البلية ظهور صعوبتها لا للإشارة إلى أنها صفة جرت على غير من هي له كما توهم لأنه لا مجال له. قوله: (بما يذبح) إشارة إلى أن ذبح بالكسر صفة بمعنى ما يذبح وكونه بدله هو معنى الفداء، وقوله فيتم به أي بما يذبح الفعل المقصود من القربان وهو إراقة الدم بقطع الأوداج لله، وكونه عظيم الجثة لأنه مطلوب في الأضاحي وكونه عظيم القدر لما حصل به من عظيم النفع كما ذكره، وقوله من نسله الخ ترجيح لكونه إسماعيل وقوله وعلا بسكون العين المهملة وكسرها وكذلل العنز البرية أو الذكر منها، وثبير اسم جبل بمكة معروف وقوله سنة أي في رمي الجمار، وروي أنه إنما روي الشيطان إذ تعرّض لهما. قوله: (والفادي على الحقيقة الخ) لأنه المباشر له لكنه جعل مجازاً بمعنى أمرنا أو أعطينا، أو أسند إلى الله مجازاً ويجوز كونه استعارة مكنية أيضاً وفائدة العدول عن الأصل تعظيمه. قوله: (واستدل به الحنفية الخ) وكذا نقله القرطبي عن الإمام مالك، وكذا لو نذر قتله كما قاله الجصاص ولو نذر ذبح عبده لا شيء عليه وعند أبي يوسف لا شيء عليه في الكل لأنه لا نذر في معصية الله والقتل حرام، وكفارته كفارة يمين وقال أبو حنيفة أنه في شرع إبراهيم عليه الصلاة والسلام عبارة عن ذبح شاة، ولم يثبت نسخة فليس معصية وقوله وليس فيه أي فيما ذكر من النظم ما يدل على أنه كان نذراً من إبراهيم حتى يستدل به، وأجيب بأنه ورد في التفسير المأثور أنه نذر ذلك وهو في حكم النص، ولذا قيل له لما بلغ أوف بنذر وبأنه إذا قامت الشاة مقام ما أوجبه الله عليه علم قيامها مقام ما يوجبه على نفسه بالطريق الأولى فيكون ثابتاً بدلالة النص فتأمل. قوله: (لعله طرح عنه إنا) إذ لم يقل إنا كذلك كما في غيره قال في درة التنزيل لما كان قوله: ﴿إنا كذلك نجزي المحسنين﴾ تذيلاً جعل إمارة على التمام لم يذكر هنا كما في غيره لتقدّم ذكر هذه

وَيَسِّرُنَا لِيَسْحَقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴿١١٢﴾ مقتضياً نبوته مقدراً كونه من الصالحين، وبهذا الاعتبار وقعا حالين ولا حاجة إلى وجود المبشر به وقت البشارة فإن وجود ذي الحال غير شرط بل

القصة مؤكدة به تأكيداً أغنى عن إعادته هنا وللإشارة إلى أن هذه القصة لم تتم فلذا لم يعبر فيها بما جعل مقطعاً هذا محصل ما ذكره، وهو كلام حسن، وما ذكره المصنف يشير إليه. قوله: (مقتضياً نبوته مقدراً كونه من الصالحين الخ) لما لم يكن في حال البشارة موجوداً ولا نبياً من الصالحين أوله بما ذكر لتوجد المقارنة باعتبار التقدير، والقضاء الأزلي فتقارن الحال صاحبها على هذا التقدير وتتضح الحال كما ستفصله لك، وقوله من الصالحين حال أيضاً. قوله: (ولا حاجة إلى وجود المبشر به وقت البشارة) رد على الزمخشري حيث جعلها حالاً مقدرة كأدخولها خالدين، ثم قال: ولا بد فيه من تقدير مضاف أي بشرناه بوجود إسحق نبياً أي بأن يوجد مقدراً نبوته، وهو العامل في الحال لأفعل البشارة وبذلك صار نظير ادخولها خالدين مع الفرق البين بينهما فإنهم كانوا موجودين حال الدخول دون الخلود فلذا أول بمقدرين بخلافه حال البشارة إذ لم يكن موجوداً فيشكله حاله وقرره الطيبي بأن الحال حلية ووصف يقتضي تقرر الموصوف، والوصف عند إثباته له كما صرح به السكاكي، وردّه المصنف بوجهين الأول أن وجوده ليس بلازم وإنما اللازم مقارنة معنى العامل لاتصافه بمعنى الحال موجوداً كان أو لا فلا حاجة لما ذكره من التقدير والثاني أنه على تسليم ما ذكره لا يكون نظيراً لأدخولها خالدين فإنهم حال الدخول مقدرين للخلود وهذا حال الوجود لم يكن مقدراً للنبوة والصلاح، وقال المدقق في الكشف فيه بحث فإنه نظيره في أنه حال مقدرة وأن التقدير مقارن لوجود ما وقع نبياً حالاً منه، ولفظ مقدر الذي قدره في الحال المقدرة اسم مفعول قائم به ولا يجب أن يكون اسم فاعل، وهو القائل وهذا يقتضي الحال المقدرة، وأما التخصيص بهذا أو ذلك فعلى حسب المعنى والمقام، ثم أن تقدير الوجود لا محيى عنه، وإن لم تكن الحال مقدرة لأن البشارة لا تتعلق بالأعيان تقول بشرته بقدم زيد فمعنى بشرناه بإسحق بوجوده لا محالة فما ذكره في الكشف لا بد منه، وما جنح إليه القاضي لا يغني عنه (أقول) قد أطال الشراح هنا من غير طائل والتحقق أن الأصل في الحال أن تقارن العامل في الوجود باعتبار معناها المراد منها سواء كان حقيقة أو مجازاً في زمان من أحد الأزمنة الثلاثة الدال عليه العامل فإن لم تقارنه كانت مقدرة، وليس المراد أنها مجاز عن معنى مقدراً بل هو مجاز أول أو مجاز في النسبة الحالية، والمصنف لما جعله بمعنى مقتضياً ومقدراً بصيغة المفعول أي في تقدير الله كانت غير مقدرة عنده كما صرح به فمن حمله عليه فقد أخطأ وإنما هو تجوز كما مرّ بجعل ما قدر كالمقارن فقولهم مقدراً سواء كان اسم فاعل أو مفعول إشارة لذلك، وما ذكره المصنف من أن المقدر بصيغة الفاعل صاحبها غير صحيح لأنه يلزمه أن يكون نحو وضعته أمه مربية له مثلاً ليس منه لأن المولود لا يكون مقدراً والمقدر غيره إلا أن يجعل استعداده بمنزلة تقديره، وهو تعسف فما ذكره كلام مغشوش ثم إن مقارنة الحال إن أريد بها مقارنة جزء ما فالدخول يقارن أول

الشرط مقارنة تعلق الفعل به لاعتبار المعنى به فلا حاجة إلى تقدير مضاف يجعل عاملاً فيهما مثل، وبشرناه بوجود إسحق أي بأن يوجد إسحق نبياً من الصالحين، ومع ذلك لا يصير نظير قوله فادخلوها خالدين فإن الداخلين كانوا مقدرين خلودهم وقت الدخول، وإسحق لم يكن مقدراً نبوة نفسه وصلاحها حيثما يوجد، ومن فسر الغلام بإسحق جعل المقصود من البشارة نبوته، وفي ذكر الصلاح بعد النبوة تعظيم لشأنه وإيماء بأنه الغاية لها

الخلود، وإن أريد مقارنة جميعه لزم أن يكون نحو مررت به راعياً حال مقدرة ولا قائل به اللهم إلا أن يراد مقارنة كل جزء أو جزء معتبر منه وفيه ما فيه، ثم إن قوله في الكشف إن البشارة تتعلق بالمعاني دون الذوات إن أراد أنه إنما تستعمل كذلك فالواقع خلافه كبشر أحدهم بالأثني وبشر بولد فإن قال إنما يصح بتقدير ولادة ونحوه من المعاني فهو محل النزاع فلا وجه له. قوله: (وجود المبشر به الخ) أي الخارجي وعدل عن وجود الحال إلى وجود المبشر به الأخص للإشارة إلى عدم لزومه هنا بل لزوم عدمه لأنه لا يبشر بالحاصل ليثبت ما ذكر بطريق برهاني فسكون الحال حلية قائمة بالمحلى غير صحيح كما بيناه، وقوله بل الشرط الخ قد أوضحناه بما لا مزيد عليه، وقوله فلا حاجة إلى تقدير الخ قد مر تحقيقه وأن ادعاءه في الكشف أن الحاجة ماسة له لا وجه له، وما قيل من أن تعلق البشارة بالأعيان ادعائية للمبالغة ولا منع منه على أن الوجود عين الماهية عند الأشاعرة أو المراد لا حاجة له في حل الأشكال لا يسمن ولا يعني من جوع مع أنه لا حاجة له لما عرفت، وقوله لاعتبار المعنى وقع في نسخة للاعتبار المعنى بالتوصيف فالمعنى بصيغة المفعول يعني أن الشرط تعلق التبشير بإسحق مقارناً للمقصود بالحال من القضاء والتقدير لكفايته فيه. قوله: (ومع ذلك لا يصير نظير الخ) رد على الزمخشري فيما مر، وقد عرفت أنه غير صحيح وأنه مبني على أن مقدر المقدر بزنة اسم الفاعل لأن المقدر ذي الحال فلا يتوجه عليه أن التنظير في مجرد كونه حالاً مقدرة، وإن اختلف المقدر فيهما لأنه غير مسلم عنده، وقوله فإن الداخلين كانوا مقدرين وقع في نسخة بعضهم بدون كانوا فاعترض بأن الصواب مقدرين إلا أن يقدر كان وهو من سهو الناسخ. قوله: (ومن فسر الغلام بإسحق الخ) يعني في قوله: ﴿ببشرناه بغلام﴾ [سورة الصافات، الآية: ١٠١] بناء على أنه الذبيح بجعل البشارة الأولى بولادته، ثم إنه بعدها وبعد قصة الذبح والفداء بشره بنبوته لثلاثا تتكرر البشارة، ويكون الأمر بذبحه مع كونه سيصير نبياً وأباً للأنبياء عليهم الصلاة والسلام منافياً له كما احتج به من قال إنه إسماعيل لكنه خلاف الظاهر لأنه كان الظاهر أن يقال بشرناه بنبوته ونحوه وتقدير أن يوجد نبياً لا يدفعه أيضاً لأن التقدير خلاف الظاهر أيضاً وعلى هذا التقدير فالحال مقدرة أيضاً لا مقارنة كما توهم لأن نبوته بعد ذلك وكون المقصود الحال وذكر إسحق تعييناً لاسمه، وتوطئة لما بعده فيؤول الكلام إلى التبشير بنبوته ووصفه بالصلاح الذي طلبه مع أنه لا قرينة عليه لا يدفع كونه خلاف الظاهر واستبعاده. قوله: (وفي ذكر الصلاح الخ) توجيهه لأنه لا يليق وصف الأنبياء بالصلاح ولو سلم فينبغي تقديمه على

بحذف همزة إلياس ﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَلَا تَتَّقُونَ﴾ عذاب الله ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾ أتعبدونه أو أتطلبون الخير منه، وهو اسم صنم كان لأهل بك من الشام وهو البلد الذي يقال له الآن بعلبك، وقيل البعل الرب بلغة اليمن، والمعنى أتدعون بعض البعول ﴿وَتَذُرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾

وقوله وفي حرف أبي أي قراءته إلياس بهمزة مكسورة بعدها ياء آخر الحروف ساكنة وأخرى بعد اللام ساكنة، وقيل إنها مفتوحة وسين مهملة، وقوله مع خلاف عنه في الرواية فروي عنه الوصل والقطع والثانية أشهر حتى قال الداني إنه قال بغير همز يعني لا تهمز الألف التي قبل السين كما في كاس ففهموا عنه الوصل، ولم يزهه ورده صاحب النشر وقال إنه خطأ، وهذا إما على أنه ياس دخلت عليه أل أو على أنه إلياس فتلاعبوا فيه لعجمته. قوله: (أتعبدونه) على أن الدعاء بمعنى العبادة أو هو طلب الخير بمعناه المشهور، وقوله صنم كان لأهل بك الخ ظاهره أن الصنم لقوم إلياس، وفي القاموس إنه لقوم يونس ولا مانع لكونه لهما حتى يقال إنه تحريف وظاهره أيضاً أن البلد لم تسم قديماً بعلبك بل بك فقط والمشهور خلافه، وقوله أتدعون بعض البعول أي الأرباب والمراد الأصنام فالتكثير للتبعيض فيرجع لما قيل قبله. قوله تعالى: ﴿وَتَذُرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ لا يرد عليه أن أفعل يضاف لما هو منجنسه وخلق الله بمعنى الإيجاد، وخلق العباد كسبهم وهو على مذهب المعتزلة ظاهر لأن المراد أعظم من يطلق عليه ذلك بأي معنى كان كما قاله الأمدي، وقوله وتتركون عبادته فهو بتقدير مضاف فيه أو المراد بتركه ترك عبادته ولم يقل أو تتركون طلب الخير منه كما فسر به تدعون قبله اكتفاء بما علم مما سبق بل لأنهم لا يتركون ذلك كما لا يخفى لقوله: ﴿إِذَا أَصَابْتَهُمْ مَصِيبَةٌ دَعَاؤُا اللَّهِ مُخْلِصِينَ﴾ ونحوه وقال: وتذرون ولم يقل تدعون مع مناسبتة ومجانسته لما قبله لأن مثله من الصيغة المتكلفة غير ممدوح عند البلغاء ما لم يجيء عفواً بطريق الاقتضاء ولذا ذم الفصحاء من يقول مثله فقالوا:

طبع المجنس فيه نوع قيادة أو ما ترى تأليفه للأحرف

على أن المناسب هذا دونه لأن مثله ربما ألبس على من يقرأ من المصحف دون حفظ من العوام وأيضاً يدع إنما استعملته العرب في الترك الذي لا يذم مرتكبه لأنه من الدعة وهي الراحة، ولذا سمي مفارقة الناس بعضهم بعضاً موادعة دون مواذرة، ويذر بخلافه لأنه يتضمن إهانة وعدم اعتداد لأنه من الودر وهي قطع اللحم الحقيمة كما أشار إليه الراغب وهذا مما لا مرية فيه، وأما ما قيل من أن الجناس ونحوه من المحسنات فهو مناسب مقام الرضا والمسرة لا مقام الغضب والتهويل فمما لم يقله أحد سواء مع مخالفته للمعقول والمنقول أما الأول فلأنه لا علاقة بين البلاغة وبين ما ذكر، وأما الثاني فلأنهم قالوا لم يقع الجناس التام في القرآن إلا في موضعين في قوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [سورة الروم، الآية: ٥٥] وقوله: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقُهُ يُذْهِبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ [سورة النور، الآية: ٤٣ - ٤٤] جمع بصر وبصيرة وهما في المقام الذي زعم أنه غير مناسب، وكذا ما قيل إن دع أمر للترك قبل العلم وذر بعده كما نقل عن الرازي فإنه لا يساعده

وتتركون عبادته وقد أشار فيه إلى المقتضى للإنكار المعني بالهمزة، ثم صرح به بقوله: ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ رَبَّ آبَائِكُمْ الْأُولَى﴾ وقرأ حمزة والكسائي، ويعقوب وحفص بالنصب على البدل ﴿كَذَّبُوهُ فَإِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ أي في العذاب، وإنما أطلقه اكتفاء بالقرينة، أو لأن الإحضار المطلق مخصوص بالشر عرفاً ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ﴾ مستثنى من الواو لا من المحضرين لفساد المعنى ﴿وَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ * سَلَّمَ عَلَٰٓئِ يَٰسِينَ﴾ لغة في إلياس كسيناء، وسنينين وقيل: جمع له مراد به هو وأتباعه كالمهلين لكن فيه أن العلم إذا جمع يجب تعريفه باللام

اللغة والاشتقاق فالوجه ما سمعته وإنما أطلنا الكلام لما ذكره المتصلفون، وهم يحسبون أنهم يحسنون. قوله: (وقد أشار فيه) أي في قوله أحسن الخالقين إلى المقتضى للإنكار على من ترك عبادته، وهو خالق عظيم إلى خلافه ثم صرح بما أوما إليه أولاً للاعتناء به بقوله: ﴿اللَّهُ رِبِكُمْ﴾ الخ فإن من كان رباً لهم ولآبائهم هو الحقيقي بتوحيده بالعبادة وعبادته بالتوحيد، وقوله بالنصب أي نصب الثلاثة على أنها بدل من قوله أحسن الخالقين وغيرهم قرأه بالرفع على أنه مبتدأ وخبر أو خبر مبتدأ محذوف وربكم عطف بيان أو بدل منه. قوله: (مخصوص بالشر عرفاً) أي في العرف العام أو حيث استعمل في القرآن لإشعاره بالجبر والقهر، وقوله من الواو أي في قوله فكذبوه، وقوله لفساد المعنى لأن ضمير محضرون للمكذبين فإذا استثنى منه اقتضى أنهم كذبوه ولم يحضروا وفساده ظاهر وقيل وجهه أنه إذا لم يستثن من كذبوا كانوا كلهم مكذبين فليس فيهم مخلص فضلاً عن مخلصين وماله ما ذكر لكنه قيل عليه إنه لا فساد فيه لأن استثناءهم من القوم المحضرين لعدم تكذيبهم على ما دل عليه التوصيف بالمخلصين لا من المكذبين، والمعنى واحد ورد بأن ضمير محضرين للمكذبين لا للقوم فلا وجه لما ذكر أصلاً كما مر، وتعقب بأن ضمير محضرين للقوم كضمير كذبوا والذي غزه الفاء وهي إنما تفيد ترتب إحضار القوم على تكذيبهم فالمال واحد ولا يخفى أن اختصاص الإحضار بالعذاب يعين كون ضميره للمكذبين لا لمطلق القوم فإن لم يسلمه فهو أمر آخر لكن اختصاصه صرح به السمرقندي وغيره، وهذا إنما هو على تقدير الاتصال. قوله: (كسيناء وسنين) وجه الشبه بينهما أن الأول علم غير عربي تلاعبوا به فجعلوا بصيغة الجمع، أو أن زيادة الياء والنون في السريانية لمعنى كما في الكشاف لا في الوزن وإلا لكان حقه أن يقول كميكال وميكايل، واختار هذه اللغة على هذا رعاية للفاصلة. قوله: (وقيل جمع له) على طريق التغليب بإطلاقه عليه وعلى أتباعه وقومه كما يقال المهالبة لمهلب، وقومه وضعفه بما ذكره النحاة من أن العلم إذا جمع أو ثنى وجب تعريفه بالألف واللام جبراً لما فاته من العلمية ولا فرق فيه بين التغليب وغيره كما صرح به ابن الحاجب في شرح المفصل، فالاعتراض بأن النحاة إنما ذكروه فيما إذا قصد به مسماه أصالة وهذا ليس منه وهم وإنما يرد هذا على من لم يجعل لام إلياس للتعريف لكن هذا غير متفق عليه قال ابن يعيش في شرح المفصل يجوز استعماله نكرة بعد التثنية والجمع ووصفه بالنكرة نحو زيدان كريمان وزيدون كريمون وهو مختار عبد القاهر، وقد

أو للمنسوب إليه بحذف ياء النسب كالأعجميين وهو قليل ملبس، وقرأ نافع وابن عامر ويعقوب على إضافة آل إلى ياسين لأنهما في المصحف مفصولان فيكون ياسين أبا إلياس، وقيل محمد عليه الصلاة والسلام أو القرآن أو غيره من كتب الله، والكل لا يناسب نظم سائر القصص ولا قوله: ﴿إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * إِنَّهُمْ مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ﴾ إذ الظاهر أن الضمير لإلياس ﴿وَأَنَّ لَوْطًا لَّيِّنَ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ جَعَلْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمُوتًا * إِلَّا عَجُوزًا فِي الْغَائِبِينَ * ثُمَّ دَمَرْنَا الْأَخْرِينَ﴾ سبق بيانه ﴿وَالنَّكَرُ﴾ يا أهل مكة ﴿لَتَمُرُونَ عَلَيْهِمْ﴾ على منازلهم في متاجركم إلى الشام فإن سدوم في طريقه ﴿مُصْبِحِينَ﴾ داخلين في الصباح ﴿وَبِأَيُّ لَيْلٍ أَمْسَاءُ﴾ أي ومساء أو نهار أو ليلاً ولعلها وقعت قريب منزل يمر بها المرتحل عنه صباحاً والقاصد لها مساء ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ أفليس فيكم عقل تعتبرون به ﴿وَأَنَّ يُوسُفَ لَيُنصَرِّحَنَّ﴾ وقرئ بكسر النون ﴿إِذْ أَبَقَ﴾ هرب وأصله الهرب من السيد لكن لما كان هربه من قومه بغير إذن ربه حسن إطلاقه

أشبعوا الكلام عليه في المفصلات. قوله: (أو للمنسوب) معطوف على قوله له أي قيل إنه جمع إلياسي فخفف بحذف ياء النسب لاجتماع الياء في الجر والنصب كما قيل أعجميين في أعجميين كما مرّ تحقيقه في الشعراء، وضعفه بقلبه والتباسه بإلياس إذا جمع وإن قيل حذف لام إلياس مزيل للإلباس لما مرّ، وقوله ملبس بكسر الباء وفتحها موقع في اللبس والاشتباه وأيضاً هو غير مناسب للسياق والسباق إذ لم يذكر آل أحد من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وقوله لأنهما في المصحف أي العثماني رسم منفصلاً فيؤيد هذه القراءة لا لأنه قرئ به اتباعاً للرسم كما توهمه هذه العبارة، وقوله فيكون الخ ليوافق معنى القراءة الأخرى لأن الآل يطلق على الأولاد كأل محمد. قوله: (والكل لا يناسب الخ) أي ما ذكر بعد قوله وقيل أما الأول فلذكره بتبعية أبيه دون اسمه، وأما الثاني فإنه إنما يذكر السلام عليهم أنفسهم بعد قصة من قصصهم وكذا ما بعده، وقوله إذ الظاهر الخ وعلى غير الأول لم يعد عليه وعليه فعوده على آل وإن كان هو المراد خلاف مقتضى الظاهر لغوي نكتة، وقوله سبق بيانه أي في الشعراء. قوله: (متاجركم) جمع متجر زمان التجارة أو محل التجارة والمراد طرق متاجركم، وسدوم بالدال المهملة والمعجمة بلدة قوم لوط عليه الصلاة والسلام، وقوله ومساء فالمراد بالليل أوله لأنه زمان السير ولوقوعه مقابل الصباح، وقوله أو نهاراً وليلاً بتأويل الصباح به لوقوعه مقابل الليل فيما أن يؤول الثاني أو الأول وقدم الأول لأنه تأويل عند الحاجة له، وقوله ولعلها الخ توجيهه للتخصيص على الوجه الأول بأنهما وقت الارتحال والنزول في الغالب وهي وإن كانت منزلاً حينئذ فهي ممرّ أياً وخصت بالتوجيه لأنه أرجح ولذا قدّم، وضمير وقعت لقرية سدوم وكذا ضمير لها فلا وجه لما قيل حقه التذكير قيل ولو أبقى على ظاهره لأن ديار العرب لحرّها يسافر فيها في الليل إلى الصباح خلا عن التكلف في توجيه المقابلة، وقوله أفلا تعقلون قبل تقديره أنتظرون فلا تعقلون وهو على أحد القولين، ويونس مثلث النون ولكنه لم يقرأ بالفتح. قوله: (هرب) فرب بعض اللغويين بينهما بأن الإباق الهرب من غير خوف وكذا عمل وقوله بغير إذن

عليه ﴿إِلَى الْفَلَاحِ الْمَشْحُونِ﴾ المملوء ﴿فَسَاهَمَ﴾ ففرغ أهله ﴿فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾ فصار من المغلوبين بالقرعة وأصله المزلق عن مقام الظفر روي إنه لما وعد قومه بالعذاب خرج من بينهم قبل أن يأمره الله به فركب السفينة فوقفت فقالوا: ههنا عبد آبق فاقترعوا فخرجت القرعة عليه فقال: أنا الآبق ورمى بنفسه في الماء ﴿فَاللَّقَمَةُ الْحَوْتُ﴾ فابتلعه من اللقمة ﴿وَهُوَ مُلِيمٌ﴾ داخل في الملامة، أو آت بما يلام عليه أو مليم نفسه، وقرئ بالفتح مبنياً من ليم كمشيب في مشوب ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ الذاكرين الله كثيراً بالتسبيح مدة عمره، أو في بطن الحوت وهو قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [سورة الأنبياء،

ربه على خلاف معتاد الأنبياء كما في هجرة نبينا ﷺ إلى المدينة فإنه لم يهاجر حتى أوحى إليه كما ذكر في حديث الهجرة^(١) وقوله حسن إطلاقه لأنه استعارة شبه خروجه بغير إذن ربه بإباق عبد من سيده أو هو من استعمال المقيد في المطلق والأول أبلغ، وقيل الإباق الفرار بحيث لا يهتدي إليه طالب، وكان لما خرج طلبه قومه فلم يجده فاستعير له نظراً لهذا القيد، وهو إن سلم اعتباره فيه على ما ذكره بعض أهل اللغة فلا مانع من غيره، والمراد بكونه لا يهتدي إليه أنه يختفي قاصداً أن لا يجده من طلبه، ولا يهتدي على قصده فلا ينافي أن الآبق يوجد كثيراً كما توهم، وقوله فقارع أي فرميت القرعة وبهذا استدل من قال بمشروعيتها وضمير قارع ليونس عليه الصلاة والسلام، وأهله للفلك والمراد بأهله من فيه. قوله: (وأصله المزلق) بصيغة المفعول أي الواقع لزلقه فاستعير للمغلوب لسقوطه من مقام الظفر وقوله ههنا عبد آبق وكان عندهم أن السفينة إذا كان فيها آبق أو مذنب لم تسر وكان ذلك بدجلة، وقوله من اللقمة أي مستعار منها لشبهه بها. قوله: (ادخل في الملامة) يعني إن بناء أفعال للدخول في الشيء نحو أحرم إذا دخل الحرم، وقوله أو آت بما يلام عليه يعني أن الهمزة فيه للضرورة نحو أغد البعير أي صار ذا غدة فهو هنا لما أتى ما يستحق اللوم عليه صار ذا لوم ومفعوله محذوف وهو نفسه، وقوله مليم نفسه يعني الهمزة فيه للتعدي ومفعوله محذوف وهو نفسه كقدم وأقدمته كما ذكره النحاة في معاني أفعال، وقوله وقرئ بالفتح أي بفتح ميمه الأولى وكان قياسه ملوم لأنه واوي ولكن لما قلبت ياء في المجهول كليم جعل كالأصل فحمل الوصف عليه، ومشوب بمعنى مخلوط ومشيب محمول على شيب بالبناء للمفعول. قوله: (الذاكرين الخ) يعني إنه من سبح إذا قال سبحان الله والكثرة تستفاد من جعله من المسبحين دون أن يقال مسبحاً كما مر أن قولك فلان من العلماء أبلغ من عالم لجعله عريقاً فهم منسوباً إليهم ومثله يستلزم الكثرة لا من التفعيل لأن معنى سبح لم يعتبر فيه ذلك فلا يقال إنه لا حاجة إلى ما وجهناه به، وقوله مدة عمره أي

(١) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ٣٦٢٢ - ٤٠٨١ - ٧٠٣٥ - ٣٠٤١ ومسلم ٢٢٧٢ وابن ماجه ٣٩٢١ والبخاري ٣٢٩٦ كلهم من حديث أبي موسى عن النبي قال: «رأيت في المنام أني أهاجر من مكة إلى أرض بها نخل، فذهب...».

[الآية: ٨٧] وقيل من المصلين ﴿لَلَيْتَ فِي بَطْنِهِ إِكِّي يَوْمَ يُعْعَوْنَ﴾ حياً، وقيل ميتاً وفيه حث على إكثار الذكر وتعظيم لشأنه ومن أقبل عليه في السراء أخذ بيده عند الضراء ﴿فَبَدَّنَهُ﴾ بأن حملنا الحوت على لفظه ﴿وَالْعَرَاءَ﴾ بالمكان الخالي عما يغطيه من شجر، أو نبت روي أن الحوت سار مع السفينة رافعاً رأسه حتى يتنفس فيه يونس ويسبح حتى انتهوا إلى البر فلفظه، واختلف في مدة لبثه فقيل بعض يوم، وقيل ثلاثة أيام، وقيل سبعة وقيل عشرون،

من غير اعتبار القيد الذي بعده، وقوله من المصلين قال ابن عباس رضي الله عنهما كل ما في القرآن من التسبيح فهو بمعنى الصلاة ومرضه لأنه تجوز من غير قرينة والأصل الحقيقة.

قوله: (حياً) ولا يتأفیه ما ورد من أنه لا يبقى عند النفخة الأولى ذو روح لأنه مبالغة في طول المدة مع أنه في حيز لو فلا يرد رأساً أو المراد بوقت البعث ما يشملها لأنه من مقدماته فكأنه منه، أما على الثاني فلا يرد لأنه لا مانع من أن يبقى مع بنية الحوت ميتين من غير تسليط البلاء عليهما، والحث على إكثاره لما فيه من النفع العظيم، وتعظيمه بوصفه به دون النبوة ونحوها، وقوله أقبل عليه أي على الله وأضرر لعلمه من السياق، والظاهر أن قوله ومن أقبل الخ عطف على قوله وفيه حث الخ، وهو مسوق لتأييد ما قبله مطلقاً، وقيل إنه معطوف على حث أي فيه مضمون هذا وهو على التفسير الأول والثالث، وفيه نظر ثم إنه قيل إن قوله لبث دل على حياته لأنه ظاهر تفسير أهل اللغة له بالإقامة، وأما قوله لبثتم في الأرض عدد سنين فمجاز وأما دلالة على أن هلاك النفخة لا يعم حيوانات البحر فبقاء حوت منها إن سلم لا يدل على عموم ما ذكر. قوله: (بأن حملنا الحوت على لفظه) أي رميه من جوفه وإخراجه ولما كان النابذ له حقيقة الحوت ولكن ذلك بسبب ما أوجد الله فيه من الحامل عليه أشار بقوله حملنا الخ إلى أن إسناده مجازي وما روي لا يتأفیه قوله نادى في الظلمات كما توهم لأنه بمجرد رفع رأسه لا يخرج بها كما لا يخفى، وليس رفع رأسه ليمتنع دخول الماء جوفه حتى يقال السمك لا يحتاج لمثله بل لثلاث تنحصر نفسه وتنخق، وقوله صار بدنه الخ يدل على ضعف القول الأول. قوله: (مظلة عليه) كالخيمة تصوير لمعنى الاستعلاء وتوجيه لذكر على وإشارة إلى أنه حال من شجرة قدمت لكون صاحبها نكرة، وقوله شجرة من يقطين اشتهر أن الشجر ما له ساق لكن ما وقع في هذه الآية وفي حديث البخاري شجرة الثوم يدل على خلافه، قال الكرمانى العامة تخصص الشجر بماله ساق وعند العرب كل شيء له أرومة تبقى فهو شجر وغيره نجم، ويشهد له قول أفصح الفصحاء هـ، ولك أن تقول أصل معناه ما له أرومة لكنه غلب في عرف أهل اللغة على ما له ساق وأغصان فإذا أطلق يتبادر منه المعنى الثاني وإذا قيد كما هنا، وفي الحديث يرد على أصله وهو الظاهر فما قيل يحتمل أن الله أنبتها على ساق لتظله خرقاً للعادة تمحل في محل لا مجال للرأي فيه. قوله: (من شجر الخ) هو معنى يقطين كما يدل عليه اشتقاقه ويفعل من نادر الأوزان، والدباء بضم الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة والمد ويقال دبة بالهاء القرع وهو معروف وكون الذباب لا يقع عليه من خواصه، وكان لرقه جلده بمكته في

وقيل أربعون ﴿وَهُوَ سَاقٍ﴾ مما ناله قيل صار بدنه كبذن الطفل حين يولد ﴿وَأَبْتَنَا عَلَيْهِ﴾ أي فوقه مظلة عليه ﴿شَجَرَةً مِّنْ يَّقِينٍ﴾ من شجر ينسبط على وجه الأرض ولا يقوم على ساقه بفعيل من قطن بالمكان إذا أقام به، والأكثر على أنها كانت الدباء غطته بأوراقها عن الذباب فإنه لا يقع عليه ويدل عليه أنه قيل لرسول الله ﷺ إنك لتحب القرع قال أجل هي شجرة أخي يونس، وقيل التين وقيل الموز يغطي بورقه ويستظل بأغصانه، ويفطر على ثماره ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ﴾ هم قومه الذين هرب عنهم وهم أهل نينوى، والمراد به ما سبق من إرساله أو إرسال ثان إليهم أو إلى غيرهم ﴿أَوْ زَيْدُونَ﴾ في مرأى الناظر أي إذا نظر

بطن الحوت يؤذيه الذباب أذى شديداً فلطف الله به بهذا، وقوله: «إنك لتحب القرع»^(١) الخ أما محبته للقرع فثابتة للبخاري ولكن هذا الحديث لم تخرجه الحفاظ وإضافة الشجرة له للملابسة المذكورة، وقوله يغطي الخ على الأخير لأنه ليس في الورق أكبر منه وكونه على الجميع كما قيل لا يخلو من مكلف وضمير عليه في لا يقع عليه للورق، وقوله وقيل الخ مرضه لأنه لا يعرف تسميته بيقطين، ونيوى بنون مكسورة بعدها ياء ساكنة، ثم نون مضمومة ثم واو وألف اسم الموصول أو قرية بقربها وهي قرية يونس عليه الصلاة والسلام. قوله: (والمراد به ما سبق من إرساله الخ) في قوله لمن المرسلين وفي شرح الكشاف فهو عطف على قوله وإن يونس الخ على سبيل البيان لدلالته على ابتداء الحال وانتهائه وعلى المقصود من الإرسال، وهو الإيمان واعتراض بينهما بقصته اعتناء بها لغرابتها وقدر واذكر إذ أبق وأورد عليه أنه يأبى عن حمله على الأول الفاء في قوله فآمنوا، وأجيب بأنه تعقيب عرفي نحو تزوج فولد له وأقرب منه أنها للتفصيل أو السببية، وقوله أو إرسال ثان الخ أورد أن المروي أنهم بعد مفارقتهم رأوا العذاب، أو خافوه فآمنوا فقلوه فآمنوا في النظم يأبى عن حمله عن إرسال ثان إلا أن يكون المقرون بحرف التعقيب إيمان مخصوص، أو أنه بتأويل أخلصوا الإيمان وجددوه لأن الأول كان إيمان يأس، وقوله أو إلى غيرهم قيل هو متعلق بمقدّر لا معطوف على قوله إليهم لأن قوله ثان يأباه وفي إبانة نظر. قوله: (في مرأى الناظر) لما كانت أو للشك، وهو محال على علام الغيوب وجهه بأنه ناظر إلى الناظر منا والمقصود بيان كثرتهم، أو أن الزيادة ليست كثيرة كثرة مفرطة كما يقال هم ألف وزيادة، وجوز أيضاً أن تكون أو للإبهام من غير اعتبار للناظر لنكتة أو بمعنى بل أو الواو كما قرئ به وأما كون المكلفين بالفعل مائة ألف والمراهقون الذين بصدد التكليف زيادة، ولذا عبر فيه بالفعل فمع أن المناسب له الواو وتكلف ركيك وأقرب منه أن الزيادة بحسب الإرسال الثاني، ويناسبه صيغة التحدد يزيدون أو تجريده

(١) ذكره الحافظ في فتح الباري ٥٢٥/٩ وعزاه للنسائي. ويحث عنه ولم أجده. والذي عند النسائي في

الكبرى ٦٦٦٤ من حديث أنس قال: كان رسول الله ﷺ: «يحب الدباء» وإسناده صحيح.

إليهم قال: هم مائة ألف أو أكثر والمراد الوصف بالكثرة، وقرىء بالواو ﴿فَتَأْمَنُوا﴾ فصدقوه أو فجددوا الإيمان به بمحضره ﴿فَمَتَّعْنَهُمْ إِلَىٰ يَمِينٍ﴾ إلى أجلهم المسمى ولعله إنما لم يختم قصته وقصة لوط بما ختم به سائر القصص تفرقة بينهما وبين أرباب الشرائع الكبرى، وإلى العزم من الرسل أو اكتفاء بالتسليم الشامل لكل الرسل المذكورين في آخر السورة ﴿فَأَسْتَفْتِيهِمْ آرْرَبَّكَ أَلْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبُتُونَ﴾ معطوف على مثله في أول السورة أمر رسوله أولاً

للمصدرية فإنه ضعيف. قوله: (فصدقوه أو فجددوا الإيمان به) متعلق بالإيمان وقوله بمحضره متعلق بجددوا وهو بعدما آمنوا بغيبته بعدما رأوا أمارات العذاب كما قيل تبعاً لبعض المفسرين، ويرد عليه إذا نزل العذاب أو بدا نزوله لا يصح الإيمان لأنه إيمان يأس فإما أن يكون ما ذكر قبل معاناة العذاب فلا إشكال، أو بعده فيجوز أن يقبل منهم لأنه علم صدقهم فيه ويقينهم لا قصد دفع العذاب وهؤلاء هم الذين أخبر الله عنهم أنهم لا ينفعهم الإيمان بعد المعاناة كما صرح به السمرقندي أو يكون هذا مخصوصاً بهؤلاء لقوله تعالى: ﴿أَلَا قَوْمٌ يُونِسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ﴾ [سورة يونس، الآية: ٩٨] الخ والتفسير الأول على الوجوه والثاني على تكرير الإرسال. قوله: (لم يختم قصته الخ) أي بقوله ﴿وتركنا عليه في الآخرين سلام﴾ الخ والكبر بضم ففتح جمع كبرى، وقوله أو اكتفاء الخ قيل تخصيصهما بالاكْتفاء محتاج المخصص فهذا الجواب لا يغني عما قبله فينبغي الاكتفاء بالأول ودفعه ظاهر لأنهما لتأخر ذكرهما قريباً منه فكان الاستغناء به عن سلامهما ظاهراً وكيف يصح الاقتصار على الأول، واليأس ليس من أولي العزم وأصحاب الشرائع الكبرى. قوله: (معطوف على مثله في أول السورة) وهو قوله: ﴿فأستفتهم أهم أشد خلقاً﴾ [سورة الصافات، الآية: ١١] الخ والفاء في المعطوف عليه جزائية في جواب شرط مقدّر وهذه عاطفة تعقيبية لأنه أمر بهما من غير تراخ لكنه أورد عليه أنه فيه فصل طويل إن لم يمتنع لا ينبغي ارتكابه، وقد استقبح النحاة الفصل بجمله في نحو أكلت لحمًا وأضرب زيدا وخبراً فما بالك بجمل بل سورة، وأشار المصنف رحمه الله إلى جوابه تبعاً للزمخشري بأن ما ذكره النحاة في عطف المفردات وأما الجمل فلا استقلالها مغتفر فيها ذلك، وهذا الكلام لما تعانقت معانيه وارتبطت مبانيه، آخذاً بعضها بحجز بعض حتى كأنها كلمة واحدة لم يعد بعدها بعداً فقال لما يلائمه من القصص موصولاً بعضها ببعض الخ واتصالها بأول السورة كاتصال المعطوف لأنّ عظيم خلقه كما دل على الحشر دل على تنزهه عما لا يليق بجلاله كالولد والردّ على مثبتي الولد مناسب للرد على منكري البعث أتم مناسبة، والسائل والمسؤول منه والأمر فيهما متحد:

وليس يضير البعد بين جسمونا إذا كان ما بين القلوب قريباً

وأما ما قيل إنّ ضمير استفتهم للرسل المذكورين، وما عدها لقريش والمراد أحد إخبارهم ممن يوثق به من أممهم أو كتبهم أي ما منهم أحد إلا نزهه تعالى عن أمثال هذا حتى يونس

باستفتاء قريش عن وجه إنكارهم البعث، وساق الكلام في تقريره جازاً لما يلائمه من القصص موصولاً بعضها ببعض، ثم أمر باستفتائهم عن وجه القسمة حيث جعلوا لله البنات ولأنفسهم البنين في قولهم الملائكة بنات الله، وهؤلاء زادوا على الشرك ضلالات آخر التجسيم، وتجوز البنات على الله فإن الولادة مخصوصة بالأجسام الكائنة الفاسدة، وتفضيل أنفسهم عليه حيث جعلوا أوضاع الجنسين له وأرفعهم لهم واستهانتهم بالملائكة حيث أنشؤهم، ولذلك كَرَّرَ الله تعالى إنكار ذلك وإبطاله في كتابه مراراً وجعله مما تكاد السموات يتفطرن منه، وتنشق الأرض وتخرّ الجبال هذا، والإنكار ههنا مقصور على الأخيرين لاختصاص هذه الطائفة بهما ولأنّ فسادهما مما تدرکه العامة بمقتضى طباعهم حيث جعل المعادل للاستفهام عن التقسيم ﴿أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنْتِنَا وَهُمْ شَاهِدُونَ﴾ وإنما خص علم المشاهدة لأنّ أمثال ذلك لا يعلم إلا به فإنّ الأنوثة ليست من لوازم ذاتهم ليمكن معرفته بالعقل الصرف مع ما فيه من الاستهزاء والإشعار بأنهم لفرط جهلهم يبتون به كأنهم قد شاهدوا خلقهم ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ اللَّهُ﴾ لعدم ما يقتضيه، وقيام ما ينفيه ﴿وَأَنَّهُمْ لَكَذِبُونَ﴾ فيما يتدينون به، وقرىء ولد الله أي الملائكة ولده فعل بمعنى مفعول

عليه الصلاة والسلام في بطن حوته فلا يليق بالنظم الكريم لما فيه من التعسف إذ كيف يستفتي من لم يره فلما شعر به هذا جعل استفتاء سؤال علماء أمته، والنظر في صحفه فليت شعري بماذا يجيب لو قيل له ما دعاك لهذا المضيق حتى ارتكبت ما لا يليق، وعدى الاستفتاء بعن وهو يتعدى بفي لما فيه من معنى التفتيش. قوله: (جازاً لما يلائمه) من ذكر الأنبياء وتكذيبهم، وما حل بهم من سوء العاقبة وشامة الإنكار ليعتبروا بهم وتفصيل ملاءمة كل جملة لما بعدها مفصل في شرح الطيبي فإن أردت فانظره، وقوله ثم أمر الخ عطف بثم والذي في النظم العطف بالفاء فلا وجه للعدول عنه كما وقع في الكشف فكأنه لما كان بينهما فصل طويل، وهو بصدد بيانه ناسب هنا ثم، وقوله هؤلاء يعني به القائمين والتجسيم وما بعده بدل من ضلالات والتجسيم من التوالد لأنه من خواص الأجسام، وقوله تجوز البنات وقع في نسخة الفناء بدله لأنّ التوالد لبقاء النوع، وإنما يطلبه من يجوز عليه فناء الشخص فلا وجه لما قيل إنه لا وجه له بل تلك النسخة لا تناسب ما بعدها من قوله فإنّ الولادة الخ فإنه تعليل للزوم التجسيم والفناء، وقوله وارفعهما لهم إذ اختاروا الذكور ووآد البنات، وقوله ولذلك أي لزيادتهم على الشرك بضلالات، وقوله إنكار ذلك الخ أي اتخاذ الملائكة بنات لا ما زادوا ولا ما ذكر من التجسيم والتفصيل والاستهانة كما قيل، وقوله تكاد السموات الخ تقدّم تفسيره في مريم والمجعول مما يتفطر له السموات منها الولد والمراد به الإناث وإن أطلق فيتضمن الأمور الثلاث ولا يشكل عليه شيء وأيضاً القائلون هم هؤلاء اللازم لهم ما ذكر. قوله: (والإنكار ههنا الخ) أي في قوله فاستفتتهم وقوله الأخيرين وفي نسخة الآخرين وهما جعل أوضاع الجنسين له والاستهانة بالملائكة، وقوله هذه الطائفة يعني مشركي العرب فإنهم الذين نسبوا البنات إماماً نسبة الولد فقد

يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ استفهام إنكار، واستبعاد والاصطفاء أخذ صفوة الشيء، وعن نافع كسر الهمزة على حذف حرف الاستفهام

شاركهم فيه اليهود والنصارى حين قالوا عزير ابن الله والمسيح ابن الله وفي مطلق الشرك شاركوا فيه سائر المشركين، وكذا غيرهما من الضلالات كالتجسيم فقوله لاختصاص الخ أي لتمييزهم وانفرادهم بذلك وقوله حيث جعل المعادل الخ متعلق بقوله مقصور، والمعادل هو المفعول الأوّل لجعل والثاني سيأتي، وقوله عن التقسيم يتعلق بالاستفهام وفي نسخة على بدل عن وهي أظهر أي جعل مبنياً عليه للاعتناء به إذ قيل أهو عن مشاهدة أو حجة وهو المفعول الثاني أو ما بعده لأنه قصد به لفظه سواء كان جعل معلوماً أو مجهولاً وظاهره أنّ أم متصلة، وقد قيل الأولى أن تكون منقطعة بمعنى بل لأن الأولى لتعيين أحد الأمرين وقد قالوا بهما، وفيه نظر وكلامه لا يخلو عن نوع من الخفاء، وقد وقع فيه لأرباب الحواشي خبط يطول شرحه فرأينا الإعراض عنه أولى ففيما ذكرناه كفاية لمن كان على بصيرة ووالله الموفق للسداد، وسلوك طريق الرشاد. قوله: (وإنما خص علم المشاهدة الخ) لم يؤنث الضمير في قوله به مع أنه في الظاهر للمشاهدة لتأويلها بالنظر ولأنّ تأنيث المصادر غير معتبر، وقوله من لوازم ذاتهم أي ليست الأنوثة لازمة للملكية لزوماً بئناً أو غير بين ذهنياً أو خارجياً حتى تعلم ويحكم بها لأنها معلومة بالضرورة أو الاستدلال ولم يذكر نفي ما يدل عليها من طريق البرهان لثلا يكون من تلقي الركبان لا اكتفاء كما قيل. قوله: (مع ما فيه) أي في ذكر المشاهدة من الاستهزاء بهم كما إذا أخبر بعض السفلة عن فعل سلطان فقلت له أكنت عنده لما فعل، وفرط الجهل لقطعهم بما لم يروه قطع منهو بمرأى ومسمع منه والإشعار معطوف بالواو لا بأو حتى يعترض عليه بأنه لا منافاة بينهما مع أنه على تقدير صحتها لها وجه كما أشار إليه في الكشف، وقوله تعالى ولد الله قراءة العامة على لفظ الماضي مسند الله وقرئ بالإضافة كما ذكره المصنف رحمه الله، وقوله لعدم ما يقتضيه الخ متعلق بقوله إفكهم لأنه مصدر وجعله متعلقاً بيقولون بعد تعلق من إفكهم به تكلف حمله عليه صدارة اللام وتأخير المصنف رحمه الله له، وقوله قيام ما ينفيه ذكره مع ما قبله مع أنّ الثاني مغن عنه مبالغة في تكذيبهم. قوله: (فيما يتدينون) أي يعتقدونه ديناً مطلقاً أو في هذا القول، وقوله فعل بمعنى مفعول أي مولود يستوي فيه الواحد المذكر وغيره، ولذا وقع هنا خبراً عن الملائكة المقدر على هذه القراءة، وقوله استفهام إنكار أي على القراءة المشهورة بهمزة مفتوحة هي حرف استفهام حذف بعدها همزة الوصف، وقوله كسر الهمزة أي همزة الوصل إذا ابتدئ بها في إحدى الروايتين عن نافع. قوله: (على حذف حرف الاستفهام) لدلالة أم وإن كانت منقطعة غير معادلة لها لكثرة استعمالها معها فتكون من كلام الله، وقوله على الإثبات للاصطفاء لأنه خبر فيدل على إثبات مضمونه وإبداله من ولد الله يحتمل أنه بدل جملة من مفرد كقوله:

إلى الله أشكو أنّ بالشأم حاجة وأخرى ببصرى كيف يجتمعان

لدلالة أم بعدها عليها أو على الإثبات بإضمار القول أي لكاذبون في قولهم اصطفى أو إبداله من ولد الله ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ بما لا يرتضيه عقل ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ إنه منزه عن ذلك ﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَنٌ مُّبِينٌ﴾ حجة واضحة نزلت عليه من السماء بأن الملائكة بناته ﴿فَأَتُوا بِكِنْيَكُمُ﴾ الذي أنزل عليكم ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ في دعواكم ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نِجَابًا﴾ يعني الملائكة

على ما ذكره النحاة ويحتمل أنه أبدل من جملة الملائكة ولد الله لكن اقتصر على جزئها المصرح به ليشمل القراءتين، وفي الكشف وهذه القراءة وإن كان هذا محلها فهي ضعيفة والذي أضعها إن الإنكار قد اكتنف هذه الجملة من جانبيها، وذلك قوله: ﴿وإنهم لكاذبون ما لكم كيف تحكمون﴾ فمن جعلها للإثبات فقد أوقعها دخيلة بين نسيبين وأيده من قال الجملة الاعتراضية المؤكدة أي أنهم لكاذبون تزيدها ضعفاً لأنها مقررة لنفي الولد عن أصله مؤكدة لذلك فإن وجهتها لهذه خرجت عن كونها مبينة للإفك، وصارت كأنها مجوزة للولادة المذكورة مطرقة لصدقهم لو قالوا بها يعني أن تكذيبهم في كونه اختار البنات يوهم أنه لا تكذيب لو نسبوا له اختيار البنين فلا يكون جملة إنهم الخ مقررة لنفي الولد المطلق، وهو المقصود ومن لم يقف على مراده قال بعدما قال كيف تصير مجوزة للولادة بعد قوله من إفكهم وتقديمه إذ يكون إنكار الولادة كالمفروغ عنه ولسان الحال يقول له:

سارت مشرقة وسرت مغرباً شتان بين مشرق ومغرب

لكن ما ذكر كله على طرف الشام، ولذا لم يلتفت له المصنف رحمه الله أما قول الزمخشري دخيلة بين نسيبين فعلى ما يقوله المصنف رحمه الله هي منكرة لإبدالها منه أو جعلها متعلقة بالكذب، وارتباطها من جهة الإعراب أتم ارتباط فهي نسبية بين نسيبين وأما ما تخيله القائل فمبني على أنه أريد بالولد المعنى العام، وليس كذلك بل المراد به البنات لأنه المقصود هنا لتصديره بقوله أربك البنات لأنه محل القباحة والفضاحة التي نفيت ونفى الولد مطلقاً مما لا شبهة فيه عقلاً ونقلًا فإنه لم يلد ولم يولد ولكن السياق هنا لغيره ولكل مقام مقال وماذا بعد الحق إلا الضلال. قوله: (ما لكم الخ) التفات لزيادة التوبيخ والأمر في قوله فأتوا للتعجيز والإضافة للتهكم. قوله: (ذكرهم باسم جنسهم الخ) هذا بناء على أن الجنّ والملك جنس واحد مخلوقون من عنصر واحد وهو النار كما ذهب إليه بعضهم لكن ما كان من كثيفها الدخاني فهو من الشياطين، وهم شر ذو تمرد وما كان من صافي نورها فهو ملك، وهو خير كله ويكونون سموأً بذلك لاستتارهم عن عيوننا فيكون تخصيص الجنّ بأحد نوعيه تخصيصاً طارئاً كتخصيص الدابة وعلى الأصل ما هنا إذ المراد الملائكة، ونقل عن ابن عباس أيضاً أن نوعاً من الملائكة يسمى الجنّ ومنهم إبليس، وهذا وجه آخر يكون الاستثناء عليه متصلاً، وقوله وضعاً أي خطأ لرتبتهم وتحقيراً لهم في هذا المقام لا في أنفسهم كما إذا سوى أحد الملك ببعض خواصه فقال اتسوى بيني وبين عبدي وإذا ذكره في غير هذا المقام وقره وكتاه.

ذكرهم باسم جنسهم وضعاً منهم أن يبلغوا هذه المرتبة، وقيل قالوا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى صَاحِرُ الْجَنِّ فَخَرَجَتِ الْمَلَائِكَةُ وَقِيلَ قَالُوا اللَّهُ، وَالشَّيَاطِينُ إِخْوَانُ، ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتِ الْجِنَّةَ إِتْمَمَ﴾ إِنَّ الْكُفْرَةَ أَوْ الْإِنْسَ أَوْ الْجِنَّ إِنْ فَسَّرْتَ بِغَيْرِ الْمَلَائِكَةِ ﴿لَمُخْضَرُونَ﴾ فِي الْعَذَابِ ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ مِنَ الْوَلَدِ وَالنَّسَبِ ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ﴾ اسْتِثْنَاءً مِنَ الْمُخْضَرِينَ مُنْقَطِعٌ أَوْ مُتَصِلٌ إِنْ فَسَّرَ الضَّمِيرَ بِمَا يَعْصِمُهُمْ وَمَا بَيْنَهُمَا اعْتِرَاضٌ أَوْ مِنْ يَصِفُونَ ﴿فَإِنَّكَ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ عَوْدٌ إِلَى خُطَابِهِمْ ﴿مَا أَنْتَ عَلَيْهِ﴾ عَلَى اللَّهِ ﴿بِقَتِيلِينَ﴾ مُفْسِدِينَ النَّاسَ بِالْإِغْوَاءِ ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ﴾ إِلَّا مَنْ سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَيَصْلَاهَا لَا مُحَالَةَ وَأَنْتُمْ ضَمِيرٌ لَهُمْ وَلَا إِلَهَتُهُمْ غَلَبَ

قوله: (وقيل قالوا الخ) فيكون المراد بالنسب المصاهرة، روي عن أبي بكر أن المشركين لما قالوا الملائكة بنات الله قال لهم فمن أمهاتهم قالوا سروات الجنّ وعلى هذا فالجنة على ظاهره، وقوله إخوان هو كقول المانوية في يزدان وأهرمن. قوله: (إن فسرت) أي الجنة بغير الملائكة أما إذا فسرت بها كما مرّ فلا لأنهم لا يعذبون وهذا شامل لتفسيرها بالشياطين أو بالأعمّ منهم، ومن الملائكة والمراد بالأنس المعهود دون وهم الكفرة أو الأعمّ ووجه علمهم ظاهر لأنهم يعلمون أن كل عاص معذب، وإن كانوا أنفسهم وأن إسناده النسب إليه معصية. قوله: (إن فسّر الضمير) في إنهم بما يعتمّ المخلصين كتفسيره بالإنس مطلقاً وهذا قيد للاتصال، قيل ولو قال إن فسّر الضمير بما يعتمّ كالمطيعين كان أولى لأنّ من الجنّ مخلصين أيضاً وإذا استثنى من واو يصفون فالظاهر الانقطاع لأنه ضمير الكفرة وعلى الاتصال وعمومه فيه تفكيك الضمائر. قوله: (فإنكم الخ) الفاء في جواب شرط مقدر أي إذا علمتم هذا، وإذا كان المخلصون ناجين وعليه متعلق بقائتين مقدّم من تأخير كما سيأتي، وقوله ضمير لهم أي للكفرة، وقوله إلا من سبق إشارة إلى أنه استثناء مفرغ من مفعول قائتين المقدر أي أحداً وقد سبق الكلام على قوله في علمه فتذكره والمخاطب الكفرة والغائب الآلهة، والضمير على هذا في عليه لله وهو استعارة من قولهم فتن امرأته أو غلامه عليه إذا أفسده وهو متعلق بقائتين لتضمنه معنى الاستيلاء وفتن مثل كدر في استعماله بعلی في هذا كما أفاده صاحب الكشف. قوله: (ويجوز أن يكون وما تعبدون الخ) ذكر فيه جار الله ثلاثة أوجه أن يكون ضمير عليه لله أي ما أنتم ومعبودكم بقائتين إليه أحداً إلا أصحاب النار أي مفسدون عليه بالإغواء، وهو الذي قدّمه المصنف أو الواو في وما تعبدون بمعنى مع إمّا ساداً مسدّ الخبر نحو إن كل رجل وضيعته أي إنكم مع آلهتكم، وأنتم قرناؤهم لا تبرحون تعبدونها أو غير سادّ كقوله:

فإنك والكتاب إلي عليّ كدابغة وقد حلم الأديم

والضمير على الوجهين لما يعبدون ولا يرد عليه ضعف المعية إذا لم يتقدّم فعل، أو ما في معناه لأنه إنما يشترط ذلك إذا نصب على أنه مفعول معه أمّا إذا كانت عاطفة والمعية من معنى الجمع فلا، وهو المراد ويمنع منه أيضاً كون ما قبلها منصوب كما هنا فإنه يعين العطف وعلى الوجه الثاني الخبر محذوف، وما تعبدون سادّ مسدّ وهو الذي ذكره المصنف هنا،

فيه المخاطب على الغائب ويجوز أن يكون، وما تعبدون لما فيه من معنى المقارنة ساداً مسدّ الخبر أي إنكم وأهتكم قرناء لا تزالون تعبدونها ما أنتم على ما تعبدونه بفاتنين، بباعثين على طريق الفتنة إلا ضالاً مستوجباً للنار مثلكم، وقرئ صال بالضم على أنه جمع محمول على معنى من ساقط واوه لالتقاء الساكنين أو تخفيف صائل على القلب كشاك في

وعلى الثالث الخبر ما أنتم الخ ولم يتعرّض له المصنف وكأنه رأى أن الحذف فيه حينئذ واجب كما هو المشهور لكن قال بعضهم إذا جاءت الواو بعد مبتدأ أو اسم إن وجب العطف كما ذكره ابن مالك وحذف الخبر في مثله غالب لا واجب، ومن قال بوجوبه شرط أن يكون مدلولاً للواو كمقترنان وإذا كان الضمير لما يعبدون فقبله مضاف مقدر أي على عبادته. قوله: (لما فيه من معنى المقارنة) المستفادة من المعية المرادة من الجمعية كما مرّ وقوله ساداً مسدّ الخبر كقولهم كل رجل وضيعته أي مقرونان فحذف للدلالة الواو وما بعدها على المصحوية، وكان الحذف واجباً لقيام الواو مقام مع، واستشكل بأنّ الخبر ليس مع حتى إذا قامت الواو مقامه يكون الحذف واجباً لقيام الواو مقام مع، واستشكل بأنّ الخبر ليس مع حتى إذا قامت الواو مقامه يكون الحذف واجباً وإنما الخبر قولنا مقرونان المقدر بعد المتعاطفين وليس ثمة ما سدّ مسدّه ولو قيل التقدير كل رجل مقرون وضيعته أي هو مقرون وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو فحذف مقرون وأقيم المعطوف مقامه بقي البحث في حذف خبر المعطوف، وجوباً من غير سادّ مسدّه قال الرضى ويجوز أن يقال إنّ المعطوف مقامه بقي البحث في حذف خبر المعطوف، وجوباً من غير سادّ مسدّه قال الرضى ويجوز أن يقال إنّ المعطوف أجرى مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره وإلا ظهر أنّ الحذف غالب لا واجب فلا يرد عليه شيء وكلام المصنف مؤيد للإشكال إذ ليس فيه ما يدفعه كما قيل، وقوله قرناء هو الخبر المحذوف وقوله لا تزالون تعبدونها بيان لمعنى المقارنة، وقوله ما أنتم الخ إشارة إلى أنّ الضمير عليه راجع لما يتعلق بفاتنين لتضمنه معنى باعثين بجعل المضمن أصلاً والمضمن فيه قيداً وحالاً وإليه أشار بقوله على طريق الغيبة. قوله: (وقرئ صال بالضم الخ) هي قراءة شاذة عن الحسن وخرجت على ثلاثة أوجه أن يكون تقديره صالون حذف النون للإضافة، ثم واو الجمع لالتقاء الساكنين واتباع الخط اللفظ فلم يرسم وضمير الجمع لمن باعتبار معناها كما أن هو باعتبار لفظها كما أشار إليه المصنف. قوله: (أو تخفيف صائل على القلب) المكانيّ بتقديم اللام على العين، ثم حذفها تخفيفاً لضمّة حركة إعراب ووزنه فاع فصار معرباً كباب. قوله: (كشاك) إجراء إعرابه على الكاف في لغة، وقوله في شائك من قولهم شاكى السلاح للمسلح على قول فيه لأهل اللغة قال ابن السيد في شرح أدب الكاتب شاكى السلاح تامّ السلاح، وقيل حاد السلاح شبه بالشوك، ويقال شاك بكسر الكاف وضمها فمن كسر الكاف جعله منقوصاً مثل قاض، وفيه قولان قيل أصله شائك فقلب كها واشتقاقه من الشوك، وقيل أصله شاك من الشكة وهي السلاح، وقيل حاد السلاح شبه بالشوك، ويقال

شائك أو المحذوف منه كالمنسي كما في قولهم ما باليت به باله فإن أصلها بالية كعافية ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ حكاية اعتراف الملائكة بالعبودية للردّ على عبدتهم، والمعنى ما منا أحد إلا له مقام معلوم في المعرفة والعبادة والانتهاة إلى أمر الله في تدبير العالم، ويحتمل أن يكون هذا وما قبله من قوله سبحانه الله من كلامهم ليتصل بقوله: ﴿لقد علمت الجنة﴾ كأنه قال: ولقد علمت الملائكة إن المشركين معذبون بذلك، وقالوا سبحانه الله تنزيهاً له عنه ثم استثنوا المخلصين تبرئة لهم منه، ثم خاطبوا المشركين بأن الافتتان بذلك للشقاوة

شاك بكسر الكاف وضمها فمن كسر الكاف جعله منقوصاً مثل قاض، وفيه قولان قيل أصله شائك فقلب كهار واشتقاقه من الشوك، وقيل أصله شاكك من الشكة وهي السلاح فاجتمع مثلاً فأبدوا الثاني ياء للتخفيف وأعلوه إعلال قاض ومن ضمه ففيه قولان أحدهما أن أصله شوك فانقلبت واوه ألفاً، وقيل هو محذوف من شائك كما قالوا جرف هار بضمّ الراء وفيه لغة ثالثة شاك بتشديد الكاف من الشكة لا غير انتهى، ومن لم يقف على أن ما ذكره الشيخان مذهب اللغويين قال تبعاً لشراح الكشاف التشبيه في التخفيف بالحذف فقط لا في كون المحذوف لام الكلمة فإنه في شاك عينها لأن أصله شائك قدّمت الكاف في مكان الهمزة. قوله: (أو المحذوف منه) على أنه اللام كالمنسي إذا جرى الإعراب على ما قبله كما في يد ودم ولم يجعله منسياً لأنه نادر، وقوله ما باليت به بالة يقال بالاه وبالي به ومنه بلاء ومبالاة وبالة أي اعتدّ به قال في المجمل اشتبه عليّ اشتقاقه حتى سمعت قول ليلي الأخيلىة:

تبالي روياهم هباله بعدما وردن وحول الماي بالجم يرتمي

فعرفت أن أصله المبادرة للاستقاء فأصل قولهم لا أبالي به لا أبادر إلى اقتناؤه فأنبذه ولا اعتدّ به وأصله بالية حذف لامة نسياً منسياً فأجرى إعرابه على لامة فلما لحقته التاء انتقل إليها وكونه كعافية من عافي وهو نظير لوزنه، ولكونه مصدرأ على فاعلة كما ذكره مثلاً له. قوله: (حكاية اعتراف الملائكة النخ) على أنه من كلام الله تعالى لكنه حكى بلفظهم وأصله وما منهم، وقوله ويحتمل النخ على أن يكون من كلام الجنة بمعنى الملائكة متصلاً بما قبله من قوله، ولقد علمت الجنة أي علمت الجنة أنهم معذبون وقالوا سبحانه الله ونزهوه عما نسبوه له دون المخلصين، وقالوا إنكم لا تضلون إلا من هو مثلكم في الشقاوة، ونحن معترفون بالعبودية فكيف تعبدوننا وعبدة جمع عابد ككتبة وفسقة، وقوله مقام معلوم في المعرفة أي مرتبة فهو مجاز ويحتمل بقاؤه على ظاهره لأن محال عبادتهم متفاوتة كملائكة الأرض وكل سماء.

قوله: (ثم استثنوا المخلصين) ويتعين حينئذ الاستثناء من واو يصفون ومن جوّز الاحتمال الآخر فيه فقد تعسف، وقوله تبرئة لهم منه أي مما نسبوه له أو من العذاب إن جوّز الاحتمال الآخر فيه فقد تعسف، وقوله تبرئة لهم منه أي مما نسبوه له أو من العذاب إن جوّز الوجه الآخر، وقوله فيه كان الظاهر فيها أي العبودية، وقوله للشقاوة المقدرة لا جبر فيه كما توهم

المقدّرة ثم اعترفوا بالعبودية، وتفاوت مراتبهم فيه لا يتجاوزونها فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه ﴿وَأِنَّا لَنَحْنُ الْعَبَّادُونَ﴾ في أداء الطاعة ومنازل الخدمة ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ﴾ المنزهون الله عما لا يليق به، ولعل الأول إشارة إلى درجاتهم في الطاعة، وهذا في

وهو ردّ على الزمخشري في قوله إلا من كان مثلكم ممن علم الله بكفرهم لا لتقديره ولم يتبعه أولاً حيث قال قبيله إلا من سبق في علمه كما قيل لأنه لم ينو التقدير فيه، وقد قال الطيبي رحمه الله إنه تفسير بالرأي حيث فرق بين علم الله وتقديره فالمقتضى لهذه الحوادث حكم الله بالسعادة والشقاوة ويساعده النظم فتدبر. قوله: (فحذف الموصوف الخ) تبع فيه الزمخشري في أنّ منا خير مقدّم والمبتدأ محذوف للاكتفاء بصفته وهي جملة له مقام معلوم لجريه على القاعدة من أنه لا يحذف المنعوت بظرف أو جملة إلا إذا كان بعض ما قبله من مجرور بمن أوفى وما عداه ضرورة أو شاذ في المشهور، وقال أبو حيان ليس هذا من حذف الموصوف إقامة صفته مقامه لأنّ المحذوف مبتدأ فتقديره ما أحد منا وجملة له مقام الخ خبره إذ الفائدة لا تتم إلا به فلا ينعقد كلام من ما منا أحد فإن أريد أنّ إلا بمعنى غير وهي صفة لم يصح لأنه لا يجوز حذف موصوفها كما صرحوا به، وقد تقدّم هذا في سورة النساء، وأيضاً فهم منعوا التفرغ في الصفات وعلى هذا يكون واقعاً فيها وما ذكره ظاهر ورود، وما قيل في دفعه بأنه ينعقد منه كلام مفيد مناسب للمقام إذ معناه ما منا أحد متصف بشيء من الصفات إلا بصفة أن يكون له مقام الخ لا يتجاوز المقصود بالحصص المبالغة في إثبات الوصف المذكور حتى كأنّ غيره عدم، أو هو صفة بل محذوف أي ما منا أحد إلا أحد له مقام الخ كما قاله ابن مالك: في دفع ما أورد على تفرغ الصفة من أنه لا يصح معنى إذ لا يخلو أحد من صفات متعدّدة، ثم إنّ أبا حيان رحمه الله قدر أحد مؤخراً عن منا أيضاً فلا يظهر لقوله منا موقع من الإعراب لا يدفعه، ولا يلاقيه حتى يدفعه فإنه عني أنّ المقصود بالإفادة هذه الجملة وهو مما لا شبهة فيه وما هو المقصود بالإفادة يقع خبراً لأنه محط الفائدة فجعله تابعاً لموضوع القضية يقتضي أنه مفروغ عنه سبق هنا لإيضاح أو تخصيص، وإن كان به تصوير الجملة كلاماً متضمناً لمعنى مفيد، وما نقله عن ابن مالك ليس بشيء لأنّ حذف البديل والمبدل منه مما لا نظير له، وأمّا استشكال الحصر فأظهر من أن يذكر لأن الحصر فيه إضافي في كل مقام يحمل على ما يليق به فهنا الحصر في صفة العبودية لا المعبودية ولا مانع من التفرغ في الصفات كما يستثنى من أعمّ الأحوال، وقع في نسخة محرّفة له وإلا فهو صرح بأنّ أحد مبتدأ أو مناصفته مع أنه يجوز أن يعتبره مقدّماً فيكون حالاً لأن صفة النكرة إذا تقدّمت تصوير حالاً بناء على رأى من يجوّزه من المبتدأ، وما اعترض عليه به هم معترفون به، ولذا جعل الزمخشري ومن الناس من يقول آمنا حرف الجرّ فيه مبتدأ ميلاً مع المعنى كما مرّ فلا بدّ مما ارتكبه أبو حيان ليفيد الكلام مع كثرة التفرغ في الأخبار فهو أسلم كما قال أو يقال القصد هنا ليس إفادة مضمون الخبر بل الردّ عليهم، ولذا جعل الظرف خبراً وقدم فالمعنى ليس منا أحد يتجاوز مقام العبودية لغيرها بخلافكم أنتم فقد صدر منكم ما أخرجكم عن رتبة الطاعة فتدبر. قوله: (ولعل الأول الخ) يعني كونهم صافين

المعارف، وما في أن واللام وتوسط الفصل من التأكيد والاختصاص لأنهم المواظبون على ذلك دائماً من غير فتره دون غيرهم، وقيل هو من كلام النبي عليه الصلاة والسلام، والمؤمنين والمعنى وما منا إلا له مقام معلوم في الجنة أو بين يدي الله يوم القيامة، وإنا لنحن الصافون له في الصلاة والمنزهون له عن السوء ﴿وَإِنْ كَانُوا يَقُولُونَ﴾ أي مشركو قريش ﴿لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾ كتاباً من الكتب التي نزلت عليهم ﴿لَكُنَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ﴾ لا خالصنا العبادة له ولم نخالف مثلهم ﴿فَكَفَرُوا بِهِ﴾ أي لما جاءهم الذكر الذي هو أشرف الأذكار والمهيمن عليها ﴿سَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ عاقبة كفرهم ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الَّذِينَ أَلْمَسُوا﴾ أي وعدنا لهم بالنصر، والغلبة وهو قوله: ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ * وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ وهو باعتبار الغالب والمقتضى بالذات، وإنما سماه كلمة وهي كلمات لا نظامها في معنى واحد ﴿فَتَوَلَّوْا عَنْهُمْ﴾ فأعرض عنهم ﴿حَقَّ جِيبِنَا﴾ هو الموعد لنصرك عليهم، وهو يوم بدر، وقيل يوم الفتح ﴿وَأَبْصَرْتُمْ﴾ على ما ينالهم حينئذ والمراد بالأمر بالدلالة على أن ذلك كائن قريب كأنه

أنفسهم، أو أقدامهم لوقوفهم في خدمة رب العزة كناية عن الانقياد والطاعة وتسيبهم الله تعالى تنزيهه عما لا يليق به كناية عن المعرفة بما يليق بجلاله، والاختصاص المذكور في الواقع لأنه لا يدوم عليه غيرهم لأن خواص البشر لا تخلو من الاشتغال بالمعاش مع ما فيه من التعريض الكفرة فلا خفاء في مناسبتها للمقام كما توهم، وقوله والمعنى الخ فيه الاحتمالان السابقان كما ذكره بعضهم. قوله: (كتاباً من الكتب التي نزلت عليهم) أي من جنسها ومثلها في كونه من الله لا مثله لقوله فكفروا به، أو نفسه لأن الكفر بالقرآن كفر بغيره من الكتب السماوية، والمهيمن عليها أي الشاهد عليها المصدق لها كما ورد في الحديث وصفه بذلك وقوله وهو قوله الخ فيكون هذا تفسيراً أو بدلاً من كلمتنا، ويجوز أن يكون مستأنفاً والوعد ما في محل آخر من قوله لأغلبين أنا ورسلي. قوله: (وهو باعتبار الغالب) جواب سؤال مقدر، وهو أنه قد شوهد غلبة حزب الشيطان في بعض المشاهد، وقيل المراد الغلبة بالحجة أو باعتبار العاقبة والمآل وتركه لأنه خلاف الظاهر من السياق، وهو تعميم بعد تخصيص وتأکید على تأكيد. قوله: (والمقتضى بالذات) لأن الحق والخير هو المراد لله بالذات وغيره مقضي بالتبع لحكمة، وغرض آخر أو للاستحقاق بما صدر من العباد، ولذا قيل بيده الخير ولم يذكر الشر وإن كان الكل منه كما مرّ وقوله وإنما سماه كلمة الخ فهو مجاز بإطلاق الجزء على الكل أو استعارة لجعله لشدة ارتباطه بكلمة واحدة وكونها مكنية تكلف، وقد قالوا إنها حقيقة لغوية واختصاصها بالمفرد اصطلاح لأهل العربية فعليه لا يحتاج إلى التأويل. قوله: (هو الموعد لنصرك) عدل عما في الكشف من قوله إلى مدة يسيرة وهي مدة الكف عن القتال لما فيه من التسامح لأن مدة الكف معنى لا غاية فالمراد إلى انتهاء مدة الكف، وقوله وقيل يوم الفتح قيل فهي منسوخة حينئذ ولذا مرضه، وفيه نظر لأنه كان في مهادة الحديدية فلا يلزم نسخة فتأمل، وقوله على ما ينالهم أي من البلاء كأنه يشاهدهم فيه لقربه، وهو حال من مفعول أبصرهم. قوله: (والمراد بالأمر) أي

قَدَامَهُ ﴿فَسَوْفَ يَبْصُرُونَ﴾ ما قضينا لك من التأيد، والنصرة والثواب في الآخرة وسوف للوعيد لا للتبعيد ﴿أَفَعَدَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ﴾ روي إنه لما نزل فسوف يبصرون قالوا متى هذا فنزلت ﴿إِذَا نَزَلَ بِصَاحِبِهِمْ﴾ فإذا نزل العذاب بفنائهم شبهه بجيش هجمهم فأناخ بفنائهم بغته، وقيل الرسول وقرىء نزل على إسناده إلى الجار والمجرور، ونزل أي العذاب ﴿فَسَاءَ صَبَاحَ الْمُنذِرِينَ﴾ فبئس صباح المنذرين صباحهم، واللام للجنس والصبح مستعار من صباح الجيش المبيت

قوله أبصرهم لأن أمره بمشاهدة ذلك وهو لم يقع يدلاً على أنه لشدة قربه كأنه حاضر قدامه، وبين يديه مشاهد له خصوصاً إذا قيل إن الأمر للحال أو للفور، وقوله كائن بصيغة الفاعل خبر وقريب خبر بعد خبر وفي نسخة كان قرب بصيغة الفعل فيهما وهما بمعنى. قوله: (ما قضينا لك) لا ما حل بهم لأنه غير مناسب لما قبله، وقوله والثواب في الآخرة قيل لو تركه كان أنسب لما قبله وهو إشارة لما سيذكره في تفسير قوله يبصرون الآتي، وقوله وسوف للوعيد لا للتسويق والتبعيد الذي هو حقيقتها لأنها تستعمل في الوعيد للتأكيد لا للتأخير لأنه غير مناسب لمقامه كما يقول السيد لعبد سوف أنتقم منك، وقرب ما حل بهم مستلزم لقرب نصرته فهو قرينة على عدم إرادة التبعيد منه. قوله: (نزل العذاب بفنائهم) بكسر الفاء والمد تفسير للساحة لأنها العرصة الواسعة عند الدور، وقوله شبهه بجيش في نسخة شبه بجيش على بناء المجهول أي شبه العذاب بجيش يهجم على قوم وهم في ديارهم بغته فيحل بها ففي الضمير استعارة مكنية والنزول تخيلية، ويجوز أن يكون استعارة تمثيلية كما هو الظاهر من الكشاف وقوله بغته إشارة إلى أن إذا فجائية وقوله هجمهم عداه بنفسه وهو متعد بعلى لتضمنه معنى فاجأهم، وفي قوله فأناخ استعارة مكنية أو تمثيلية لتشبيه الجيش النازل بجمل برك في ساحة. قوله: (وقيل الرسول) أي ضمير نزل للنبي ﷺ، وقوله وقرىء نزل أي مخففاً مجهولاً وهو لازم فلذا جعله مسنداً للجار والمجرور، والقراءة التي بعدها بالتشديد وهو متعد فلذا جعل نائب الفاعل ضمير العذاب وإذا كان الضمير للرسول ﷺ فالمراد نزوله يوم الفتح لا يوم بدر لأنه ليس بساحتهم إلى على تأويل ولا بخير لقوله ﷺ حين دخلها: «الله أكبر خربت خيبر إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين»^(١) لأن تلاوته ثمة لاستشهاده بها، والخطاب هنا مع المشركين. قوله: (فبئس صباح المنذرين الخ) يعني أن ساء هنا من أفعال الذم والمخصوص بالذم محذوف وهو قوله صباحهم، واللام في المنذرين للجنس لا للعهد لاشتراطهم الشيوع فيما بعدها ليكون فيه التفسير بعد الإبهام والتفصيل بعد الإجمال فلو كان ساء بمعنى قبح على أصله جاز العهد فيه من غير تقدير، وقوله المبيت بصيغة اسم الفاعل المشدد من بيت العدو وإذا سار ليلاً ليهجم عليهم وهم في غفلتهم في الصباح، وقوله لوقت نزول العذاب متعلق بمستعار. قوله: (ولما

(١) صحيح. أخرجه البخاري ٦١٠ و ٢٩٤٤ و ٤٢٠٠ ومسلم ٣/١٤٢٧ ح ١٢١ ومالك ٢/٤٦٨ وأحمد ٢٠٦/٣ وابن أبي شيبة ١٤/٤٦١ وأبو يعلى ٣٨٠٤ والنسائي ٦/١٣١ وابن حبان ٤٧٤٥ من حديث أنس.

لوقت نزول العذاب، ولما كثر فيهم الهجوم والغارة في الصباح سموها الغارة صباحاً وإن وقعت في وقت آخر ﴿وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ * وَأَبْصَرَ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾ تأكيد إلى تأكيد وإطلاق بعد تقييد للإشعار بأنه يبصرون أنهم يبصرون ما لا يحيط به الذكر من أصناف المسرة، وأنواع المساءة أو الأول لعذاب الدنيا والثاني لعذاب الآخرة ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ عما قاله المشركون فيه على ما حكى في السورة، وإضافة الرب إلى العزة لاختصاصها به إذ لا عزة إلا له أو لمن أعزه، وقد أدرج فيه جملة صفاته السلبية والثبوتية مع الإشعار بالتوحيد ﴿وَسَلِّمْ عَلَىٰ الْمُرْسَلِينَ﴾ تعميم للرسول بالتسليم بعد تخصيص بعضهم ﴿وَلْحَمْدٌ لِلَّهِ رَبِّ

كثر) في نسخة كشرت وهو من غلط الناسخ، والغارة إيقاع القتل والنهب بالعدو كالإغارة وأصلها السير السريع وتسميتها صباحاً مجاز تجوز بالزمان عما يقع فيه كما يقال أيام العرب لوقائعهم قيل، وهذا استطراد لا أنه مراد في النظم إذ لا يصح كونه بياناً لاستعارته لوقت العذاب فإنه من ذكر المقيد وإرادة المطلق وهو وجه آخر ولو أراد أنه وجه آخر عطفه بأو وقد يقال إنه إشارة إلى جواز الحمل عليه، ويناسبه جعل بعضهم له في الغارة على خير فتدبر. قوله: (تأكيد إلى تأكيد) أي منضم إلى تأكيد آخر يحتمل أن يريد أن قوله وأبصر فسوف يبصرون تأكيد لأبصرهم فسوف يبصرون، وقد انضم إليه قوله وتول عنهم حتى حين المؤكد لمثله فيما قبل، ويحتمل أن قوله فتول الخ تأكيد لقوله وتول الخ وقد انضم تأكيد له لتأكيد هو لقوله ولقد سبقت فإنه مؤكد لما تضمنه من الوعد، ويؤيد الأول كون الإطلاق بعد التقييد مخصوصاً بقوله، وأبصر فسوف يبصرون فالظاهر أن التأكيد فيه أيضاً. قوله: (وإطلاق بعد تقييد للإشعار الخ) متعلق بإطلاق والإطلاق في أبصر ويبصرون إذ لم يذكر له مفعول وقد ذكر في الأول في أبصرهم لفظاً وفي يبصرون تقديراً لأن اقترانه بالمقيد يقتضي تقييده، ولكنه ترك للفاصلة وعموم هذا لا ينافي كونه تأكيداً لأنه يتكده بشموله لمعناه، أو باعتبار أن المراد منهما واحد وما ذكر إنما هو نظر للظاهر المتبادر، ومثله يكفي لإيهام تلك النكته فما قيل إنه مقيد أيضاً لكنه اكتفى عن التصريح هنا بما مر غير متجه. قوله: (ما لا يحيط به الذكر) إشارة إلى أنه يقدر له مفعول عام، وقد كان الأول خاصاً، وبهذا ظهر معنى آخر للإطلاق والتقييد في كلام المصنف، وأصناف المسرة الخ لف ونشر مرتب ليبصر ويبصرون. قوله: (وإضافة الرب إلى العزة لاختصاصها به) الذي في الكشاف لاختصاصه بها وهو الظاهر لأن الباء داخله في المقصور، والمضاف يتخصص بالمضاف إليه لا العكس كما ذكره إلا أن تجعل الباء داخله على المقصور عليه فإن كلاً منهما جائز ولا حاجة إلى جعل اللام للاستغراق فإن اختصاص الجنس يلزم منها اختصاص جميع الأفراد كما قرّر في الفاتحة، وما قاله المشركون الشريك والولد وعدم القدرة على البعث. قوله: (إذ لا عزة إلا له أو لمن أعزه) وعزه من أعزه له فالاختصاص على ظاهره، وقوله أدرج فيه الخ إما السلبية فمن التنزيه عما لا يليق به، وهو شامل لجميعها والمذكور وإن كان تنزيهاً عما وصفوه به لكنه يعلم منه غيره بطريق الدلالة، ويدخل في

﴿عَلَّيْمِينَ﴾ على ما أفاض عليهم وعلى من اتبعهم من النعم، وحسن العاقبة ولذلك أخره عن التسليم، والمراد تعليم المؤمنين كيف يحمدهونه ويسلمون على رسله وعن علي رضي الله عنه من أحب أن يكتال بالمكيال إلا وفي من الأجر يوم القيامة فليكن آخر كلامه من مجلسه سبحان ربك إلى آخر السورة، وعن النبي ﷺ من قرأ والصافات أعطي من الأجر عشر حسنات بعدد كل جني وشیطان وتباعدت عنه مردة الجن والشياطين وبرىء من الشرك وشهد له حافظه يوم القيامة أنه كان مؤمناً بالمرسلين.

الصفات السلبية عدم الشريك فيدل على التوحيد، وإنما صرح به اعتناء به لأنه أهمها فلا وجه لما قيل إن قوله مع الإشعار بالتوحيد غير شديد نهايته أن في تعبيره نوع مسامحة أو يقال لم يدخله فيها وأخذه من اختصاص العزة به لأنه لو كان له شريك شاركه في العزة بمفهوم الشراكة، وللزومها للألوهية، والصفات الثبوتية من العزة فإن صفاته كلها صفات كمال وثبوت كل صفة كمال عزة والعزة تعريفها للاستغراق أو تدل عليه كما مر، وقيل كونه رباً ومالكاً للعزة يكون بعد كونه حياً عالماً مريداً قادراً سميعاً بصيراً، وإلا لما تأتت الربوبية وكونه رباً للنبي ﷺ المأمور بتبليغ كلامه المتحدّي به يقتضي كونه متكلماً، والتوحيد من إثبات العزة ولا يخفى ما فيه، وقوله على ما أفاض عليهم أي على الرسل وجعل الحمد في مقابلة النعم بمقتضى المقام وذكره بعد شامل الأنعام. قوله: (ولذلك أخره عن التسليم) جواب عما يخطر بالخواطر من أن الله وحده أجل من السلام على الرسل فكان ينبغي تقديمه على ما هو المنهج المعروف في الخطب والكتب، بأن المراد بالحمد هنا الشكر على النعم والباعث عليه هو النعم ومن أجلها إرسال الرسل الذي هو وسيلة لخير الدارين والباعث على الشيء يتقدم عليه في الوجود لا في الرتبة فلذا قدم ذكره قيل وإيماء إلى أن ثناء عليهم المتقدم بمحض فضله لاختصاص المحامد به. قوله: (والمراد تعليم المؤمنين كيف يحمدهونه الخ) وكيف يسبحونه أيضاً ولا تعلق لهذا بما قبله وإلا لعاد السؤال عليه. قوله: (وعن علي كرم الله وجهه الخ) أخرجه ابن أبي حاتم وغيره وهو استعارة حسنة إما تبعية في يكتال بمعنى يجوز وتصريحية في المكيال إلا وفي أو هو ترشيح للاستعارة أو مكنية أو تخيلية بأن يشبه الأجر بما يكتال من الغذاء كالبر، ويثبت له الكيل والمكيال تخيلاً، وقوله من قرأ الصافات^(١) الخ حديث موضوع من حديث أبي بن كعب المشهور تمت السورة والحمد لله على التمام، وأفضل صلاة وسلام على خاتم النبيين وآله الكرام.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع وقد تقدم.

سورة ص

مكية وآياتها ست أو ثمان وثمانون .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿صَّ﴾ قرء بالكسر لالتقاء الساكنين، وقيل لأنه أمر من المصاداة بمعنى المعارضة، ومنه الصدى فإنه يعارض الصوت الأول أي عارض القرآن بعملك، وبالفتح لذلك أو لحذف حرف القسم، وإيصال فعله إليه أو إضماره والفتح في موضع الجر فإنها غير مصروفة لأنها علم السورة، وبالجر والتنوين على تأويل الكتاب ﴿وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ الواو

سورة ص

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مكية) قال الداني في كتاب العدد، وقيل مدنية وليس بصحيح وآياتها خمس وثمانون، وقيل ست وقيل ثمان ولم يقل أحداً أن ص، وحدها آية كما قيل في غيرها من الحروف في أوائل السور، وقد مرّ إعرابه في سورة البقرة. قوله: (بالكسر) لأنه الأصل في التخلص من الساكنين كما قال بعض الظرفاء:

لأني معنى كسرت قلبي وما التقى فيه ساكنان

وقوله يعارض الصوت الأول أي يقابله بمثله في الأماكن الخالية والأجرام الصلبة العالية، وقوله عارض القرآن بعملك أي عمل بأوامره ونواهي. قوله: (لأنه أمر) استعير لما ذكر أو استعمل في مطلق الموافقة، وقوله لذلك أي لالتقاء الساكنين أيضاً فإنه يتخلص منه بالكسر لأنه أخو السكون، وهو الأكثر ولذا قدّمه وبالفتح لخفته والحركة فيهما بنائية. قوله: (أو لحذف حرف القسم الخ) توجيه آخر للفتح على أنه معرب بأنه منصوب بفعل القسم بعد نزع الخافض لما فيه من معنى التعظيم المتعدى بنفسه، أو مجرور بالفتح لمنع صرفه، ولذا عبر بالحذف والإضمار لفرق شراح الكشاف بينهما بأن الحذف ترك ما لم يبق أثره والإضمار خلافه وهو اصطلاح للنحاة أغلبي فلا يرد قوله في الهداية يضم حرف القسم فينصب أو يجزّ كما قيل. قوله: (لأنها علم السورة) قد مرّ ما حققه الشريف في أوجل البقرة من أنه إذا اشتهر مسمى بإطلاق لفظ عليه يلاحظ المسمى في ضمن ذلك اللفظ، وأنه بهذا الاعتبار يصح اعتبار التأنيث في الاسم فاندفع أنه ليس علماً للفظ السورة، بل لمعناها فلا تأنيث فيه ومر ماله وعليه ثمة فإن أردت تفصيله فانظره. قوله: (وبالجر والتنوين على تأويل الكتاب) ولا ينافيه كون الثلاثي الساكن الوسط يجوز صرفه بل هو الأرجح وإن لم يؤوّل كما صرحوا به كما قيل لأنه يؤيده فإنه لا مانع من اجتماع سببين لشيء، ويقتصر على أحدهما لا طراده في الساكن وغيره كما دفع به بعضهم هذا لا يراد وفيه أنه إذا جاز صرفه بلا تأويل يصير ذكر التأويل عبثاً بل مصب الإبهام أنه إذا لم يؤوّل امتنع فالظاهر أن مراده بالتأويل التفسير أي إذا جعل اسماً للقرآن كان مصروفاً

للقسم إن جعل ص اسماً للحرف مذكوراً للتحدي أو للرمز بكلام مثل صدق محمد عليه الصلاة والسلام، أو للسورة خبر المحذوف أو لفظ الأمر، وللعطف إن جعل مقسماً به كقولهم الله لأفعلن بالجر، والجواب محذوف دل عليه ما في ص من الدلالة على التحدي أو الأمر بالمعادلة أي إنه لمعجز أو لواجب العمل به، أو إن محمد الصادق أو قوله ﴿بَلِّغْ

حتماً، وهو أحد الاحتمالات في الحروف المقطعة كما مر. قوله: (مذكوراً للتحدي) هكذا هو في النسخ الصحيحة بدون أو ووقع في نسخة بها فقيلاً الأولى طرحها وجهت بأن المراد ذكرها للتحدي سواء كانت اسم حرف أولاً فتظهر المقابلة بينهما وفيه نظر، وقيل المراد بكونه اسم حرف سواء كان للتحدي أو لا وقد مر إيضاحه في البقرة وقوله خبراً أي هذه صادراً ولفظ الأمر بمعنى عارضه بعملك وعلى كونه اسم السورة فهو لم يظهر رفعه لنية الوقف، وقد قرئ به كما روي عن الحسن وغيره في الشواذ وهذا لا يتمشى على ما ذكره المصنف من القراءات فكان عليه ذكره وأما كون الساكن جعل علماً للسورة، ولم يغير فلا وجه له إلا أن يقصد الحكاية. قوله: (وللعطف الخ) لا للقسم لثلاث يلزم توارد قسمين على مقسم عليه واحد وقد مر أنه ضعيف لكن إذا كان الأول قسماً منصوباً على الحذف، والإيصال يكون العطف عليه باعتبار المعنى والأصل عكس قوله:

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائباً

فلا إشكال فيه حتى يلزم حينئذ أنها للقسم كما قيل. قوله: (والجواب) للقسم محذوف لم يقل كما في الكشف أنه كلام ظاهره متنافر غير منتظم لما فيه من ترك الأدب فإن الحذف في كلامهم كثير والقسم هنا دال على المقسم عليه، وكذا ما قبله كما أشار إليه بقوله دل عليه ما في ص الخ سواء كان اسم حرف دال على التحدي أو اسم السورة فإن هذه سورة ص، في معنى هذا المتحدي به المعجز، ولذا جوز في الكشف أن يكون هو المقسم عليه وقدم كما تقول هذا حاتم والله أي هذا هو المعروف بالجدود، وتركه المصنف لخفائه بالحذف والتقدم، وجعل المقسم عليه لازم معناه. قوله: (أو الأمر بالمعادلة) أي مقابلة علمه بالقرآن بعمله بما فيه من قولهم هو عدله وعديله أي نظيره، ومقابله وهو معطوف على الدلالة لا على ص، وليست المعادلة تحريفاً وتصحيحاً من المصاداة لتفسيره به السابق كما توهم، وهذا على كونه أمراً، وقوله أي إنه لمعجز على كون القرينة ما في ص، من المتحدي وقوله الواجب الخ على كونه أمراً من المصاداة، وقوله إن محمداً الخ على كونه رمزاً لصدق محمد ﷺ ففيه لف ونشر طوى بعضه في الأول لقيام القرينة وللإشارة إلى مرجوحيته ولو صرح به كان أظهر، وقيل إنه مشترك بينهما لدلالة الإعجاز وعمله به على صدقه وله هنا كلام تركناه لركاكته، وقيل إنه معطوف على قوله محذوف لأنه معنى ص فالمقسم عليه مذكور مقدم ولا يخفى بعده لأنه غير مذكور صريحاً فلا يلائم ما قبله والذكر ضمناً متحقق في الجميع فالظاهر عطفه على قوله إنه لمعجز. قوله: (أو قوله بيل الخ) معطوف على قوله محذوف، وهو إشارة إلى ما نقله السمرقندي من قول

الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزِّ وَشِقَاقٍ ﴿٢﴾ أي ما كفر به من كفر لخلل وجده فيه، بل الذين كفروا به في عزة أي استكبار عن الحق وشقاق خلاف الله ولرسوله، ولذلك كفروا به وعلى الأولين الإضراب أيضاً من الجواب المقدر، ولكن من حيث إشعاره بذلك، والمراد بالذكر العظلة أو الشرف والشهرة أو ذكر ما يحتاج إليه في الدين من العقائد والشرائع والمواعيد والتنكير في عزة وشقاق للدلالة على شدتهما وقرئ في غزّة أي غفلة عما يجب عليهم النظر فيه ﴿كُرْ أَهْلَكُنَا مِن قَبْلِهِمْ مِن قَبْلِهِمْ﴾ وعيد لهم على كفرهم به استكباراً وشقاقاً ﴿فَنَادُوا﴾ استغاثة أو توبة واستغفاراً ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ أي ليس الحين حين مناص، ولا هي المشبهة بليس زيدت

بعضهم جواب القسم قوله بل الذين كفروا الخ فإن بل لنفي ما قبله وإثبات ما بعده فمعناه لي الذين كفروا إلا في عزة وشقاق، وقيل الجواب أن ذلك لحق الخ وقيل كم أهلكنا الخ انتهى وإما أن يريد هذا القائل إن بل زائدة في الجواب أو ربط بها الجواب لتجريدتها لمعنى الإثبات، وأما كون الجواب ما كفر من كفر لخلل وجده كما ذكره المصنف لكنه لما أقيم الإضراب مقامه صار كأنه غير محذوف فلا يخفى ما فيه من التكلف فإنه لا يخرج عن الحذف حتى يكون مقابلاً له، وقيل إنه معطوف على قوله ما في ص الخ أي أو ما في قوله هذا من دلالة الإضراب على أن ما يضرب عنه صالح للجواب، أو على قوله ص الخ وقول المصنف وعلى الأولين الخ، وإن أباه لكن قوله أيضاً ربما ارتضاه فتأمل. قوله: (وجده فيه) أي في القرآن، وقوله استكبار عن الحق تفسير للعزة لأنه ليس المراد العزة الحقيقية بل ما يظهره منها، وقوله وعلى الأول أي التقديرين الأولين إنه لمعجز أو لواجب العمل به الإضراب عن الجواب المقدر وهو ما ذكره لكن ليس إضراباً عن صريحه بل عما يفهم منه، وهو أن من كفر لم يكفر لخلل فيه بل تكبراً عن اتباع الحق وعناداً لأنه لا يحسن الإضراب عن ظاهره إلا أن يجعل انتقالياً، وسكت عن الثالث لأنه في حكمهما أو المراد بالأولين كونه محذوفاً أو مرموزاً إليه، ويشملهما وهو بناء على ما مرّ وقد عرفت ما فيه. قوله: (أو الشرف والشهرة) وفي نسخة أو الشهرة والأولى أصح لأن شهرته لشرفه كما يقال هو مذكور وإنه لذكر لك ولقومك، والمراد بالمواعيد الوعد والوعيد، وقوله للدلالة على شدتهما يعني أنه للتعظيم، وقوله قرئ في غزّة أي بكسر الغين المعجمة مع راء مهملة قال ابن الأنباري في كتاب الردّ على من خالف الإمام إنه قرأ بها رجل وقال إنها أنسب بالشقاق وهو القتال بجهد واجتهاد وهذه القراءة افتراء على الله انتهى، التعبير بفي فيهما للدلالة على استغراقهم فيهما، وجملة ولات الخ حالية والعائد مقدر وإن لم يلزم مناصهم. قوله: (هي المشبهة بليس) في العمل فترفع الاسم وتنصب الخبر وهو أحد مذاهب فيها ذكرها النحاة كما في المغني وقيل إنها ليست بعينها وأصل ليس بكسر الياء فأبدلت ألفاً لتحركها بعد فتحة، وأبدلت السين تاء كما في ست فإن أصله سدس، وقيل إنه فعل ماض ولات بمعنى نقص وقل فاستعمل في النفي كقل، وهل التاء مزيدة في آخرها أو في أول اسم الزمان الواقع بعدها، وهل هي أصلية أو مبدلة أقوال أشهرها الأول. قوله: (زيدت عليها تاء

عليها تاء التأنيث للتأكيد كما زيدت على رب، وثم وخصت بلزوم الأحيان وحذف أحد المعمولين، وقيل هي النافية للجنس أي ولا حين مناص لهم وقيل: للفعل والنصب بإضماره أي ولا أرى حين مناص، وقرئ بالرفع على أنه اسم لا أو مبتدأ محذوف الخبر أي ليس حين مناص حاصلًا لهم، أو لا حين مناص كائن لهم وبالكسر كقوله:
 طلبوا صلحنا ولات أوان فاجبنا أن لات حين بقاء

التأنيث للتأكيد. قوله: (أي لتأكيد معناها، وهو النفي لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى أو لأن التاء تكون للمبالغة كما في علامة أو لتأكيد شبهها بليس جعلها على ثلاثة أحرف ساكنة الوسط وقال الرضى إنها لتأنيث الكلمة فتكون لتأكيد التأنيث. قوله: (وخصت بلزوم الأحيان) للنحاة في معمولها قولان فقيل تختص بلفظة حين، وقيل لا تختص به بل تعمل فيه وفيما رادفه والسمع شاهد له لدخولها على أوان وكلام المصنف محتمل لهما وقد اتفق أنها لا تعمل في غير اسم الزمان وأما قول المتنبي:

لقد تصبرت حتى لات مصطبر والآن أقحم حتى لات مقتحم

فللواحد في شرحه كلام غير مهذب والذي يخرج عليه أنه على قول من لا يخصها بلفظ حين بل يعمم فيها فيقول تدخل على كل اسم زمان بجعل مصطبر، ومقتحم اسمي زمان لا مصدرًا بمعنى الاضطراب والافتحام أو يقول هي داخلة على لفظ حين مقدر بعدها فإنه قال في التسهيل إنه قد يحذف ونقله في القاموس وأما الخبر بعده ففيه كلام سيأتي فمن قال إنه يدل على عدم اختصاصها بالأحيان لم يصب، وقوله وحذف الخ أي التزموا حذف أحدهما إما المرفوع أو المنصوب كما فصله النحاة، والغالب حذف المرفوع وليس بمضمر لأن الحرف لا يضم فيه. قوله: (وقيل هي النافية للجنس) هذا أحد الأقوال في عملها، وهي إنها تعمل عمل أن فتنبص الاسم لفظاً أو محلاً وترفع الخبر المذكوراً أو مقدرًا، وقد كان عملها على العكس في القول السابق كليس، وقد قيل إنها لا عمل لها أصلاً فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فبعدها فعل مقدر فقوله لهم خبرها على القول الأول هنا، وقوله وقيل للفعل أي نافية لفعل مقدر ناصب لما بعدها على قراءة النصب وهو على القول الثاني، وقوله وقرئ بالرفع أي لفظ حين وكونه اسم لا على عملها عمل ليس وكونه مبتدأ على أنها لا عمل لها، وقوله حاصلًا الخ لف ونشر مرتب لهما. قوله: (وبالكسر الخ) أي قرئ بكسر نون حين ولم يقل بجزءها ليشمل القول بأنه مبني، وقوله طلبوا الخ البيت لأبي زيد الطائي النصراني واسمه المنذر ابن حرملة وهو ممن أدرك الإسلام ولم يسلم وهو من قصيدة أولها:

خبرتنا الركبان إن قد فخرتم وفخرتم بضربة المكاء

يخاطب بني شيبان وقد قتلوا منهم رجلاً على غزوة وقد رواه في الشواهد ليس حين بقاء على أن الشاهد في لات الأولى يقول طلب الأعداء أن نصالحهم، والحال أنه ليس وقت صلح

إِذَا لَانَ لَات تَجَزَّ الْأَحْيَانُ كَمَا أَنَّ لَوْلَا تَجْرُ الضَّمَائِرُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ:

لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَحْجِجْ

أَوْ لِأَنَّ أَوَانَ شَبِهَ بِإِذْ لِأَنَّهُ مَقْطُوعٌ عَنِ الْإِضَافَةِ إِذْ أَصْلُهُ أَوْ إِنْ صَلَحَ، ثُمَّ حَمَلَ عَلَيْهِ مَنَاصِ تَنْزِيلًا لَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الظَّرْفُ مَنْزِلَتَهُ لَمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْإِتِّحَادِ إِذْ أَصْلُهُ حِينَ مَنَاصِهِمْ، ثُمَّ بَنَى الْحَيْنَ لِإِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِ مَتَمَكَّنٍ، وَلَاتٌ بِالْكَسْرِ كَجَبِيرٍ وَتَقَفَ الْكُوفِيَّةُ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ

لأنه بعدما وقع من القتل والشقاق فلذا أجنبناهم بأن الزمان ليس زمان بقاء بل زمان التعاني في القتال فالبقاء على ظاهره، أو بمعنى الإبقاء. قوله: (أَمَا لِأَنَّ لَات تَجْرُ الْأَحْيَانُ) أي حرف جرّ يختص بجرّ اسم الزمان كمذ ومنذ، ثم اشتشهد على اختصاص بعض حروف الجرّ بمجرور مخصوص بأن لولا الامتناعية تجرّ الضمير المتصل دون غيره وهو قول سيبويه لأنّ حقها أن تدخل على ضمير منفصل كلولا أنتم فإذا دخلت على متصل كلولاه ولولاي كانت جارة وجرّها مختص بذلك كما تختص حتى والكاف بجرّ الظاهر وذهب الأخفش إلى أنه مبتدأ لكنه استعير لضمير الرفع المنفصل وأقيم مقامه، ومنعه المبرد رأساً ولا وجه لاستبعاد ذلك كاستبعاد أنه لا متعلق له فإن لكل منهما نظائر والعهد في علي قائله لا على ناقله. قوله: (أَوْ لِأَنَّ أَوْ أَنَّ شَبِهَ بِإِذْ) هذا منقول عن المبرد في توجيه كسر أو أن في البيت، وقد خطأه ابن جنى فيه وفي تنظيره بإذ لأنّ إذ كان مبنياً لكونه على حرفين وللزوم إضافته للجمل، وأوان ليس كذلك لأنه يضاف للمفرد كقوله:

هَذَا أَوَانَ الشَّدِّ فَاشْتَدِيَ زَيْمٌ

فلذا حاول بعضهم تصحيحه بأنه شبه بدراك في زنته، ثم نون عوضاً عن المضاف إليه فتشبيبه بإذ صحيح فاندفع أنه إن بني لقطعه عن الإضافة فحقه الضم كقبل وبعد وإلا فهو معرب فتدبر. قوله: (ثُمَّ حَمَلَ عَلَيْهِ مَنَاصِ الْخِ) يعني حمل مناص على أوان لأنه لما أضيف إليه الظرف وهو حين نزل منزلته لأنّ المضاف، والمضاف إليه كشيء واحد فقدردت ظرفيته، وهو كان مضافاً إذ أصله مناصهم فقطع وصار كأنه ظرف مبني مقطوع عن الإضافة منون لقطعه، ثم بني حين على الكسر لإضافته إلى ما هو مبني فرضاً وتقديراً وهو مناص المشابه لأوان وهذا تطويل للمسافة، فالأولى كما في المعنى أن يقال في التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداءً فإنّ مناص معرب وإن كان قد قطع عن الإضافة بالحقيقة لكنه ليس بزمان فهو ككل وبعض وليس هذا من تعيين الطريق فإن ترك الأقرب الأسهل لخلافه لا يليق، وما ذهب إليه من أنها حرف جرّ وأنه حذف منه حرف جرّ وهو من الاستغراقية كقوله:

أَلَا رَجُلٌ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

في رواية الجرّ أهون من هذه التكاليف فإنّ ما ذكر من الحمل لم يؤثر في المحمول نفسه فكيف يؤثر فيما يضاف إليه. قوله: (وَلَاتٌ بِالْكَسْرِ) أي قرئ بكسر التاء فيه فبني على الكسر

كالاسماء والبصرية بالتاء كالأفعال، وقيل إن التاء مزيدة على حين لاتصالها به في الإمام ولا يرد عليه أنّ خط المصحف خارج عن القياس إذ مثله لم يعهد فيه والأصل اعتباره إلا فيما خصه الدليل وقوله:

العاطفون تحين لا من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم
والمناص المنجا من ناصه ينوصه إذا فاته ﴿وَعَبَّوْا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾ بشر مثلهم أو
أمي من عدادهم ﴿وَقَالَ الْكٰفِرُونَ﴾ وضع فيه الظاهر موضع الضمير غضباً عليهم، وذمّاً لهم
وإشعاراً بأن كفرهم جسرهم على هذا القول ﴿هٰذَا سَجَرٌ﴾ فيما يظهره من معجزة ﴿كٰذٰبٌ﴾
فيما يقول على الله تعالى ﴿اٰجَمَلُ الْاٰلِهَةِ اِلٰهًا وَّحٰدًا﴾ بأن جعل الألوهية التي كانت لهم لواحد
﴿إِنَّ هٰذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ بليغ في العجب فإنه خلاف ما أطبق عليه آبؤنا، وما نشاهده من أنّ

كجبر والإمام اسم لمصحف عثمان رضي الله عنه لأنه متبع، وقوله إذ مثله لم يعهد فيه يعني إنه
لم يقع في الإمام في محل آخر مرسوماً على خلافه، حتى يقال ما هنا مخالف للقياس الرسمي
لاحتمال موافقته له بأن يكون تحين كلمة برأسها كما ذهب إليه أبو عبيدة فلم يحمل على
مخالفة القياس مع إمكان الموافقة، والخط القديم لا يعرف كيف رسم فيه وخط بعضهم على
أنه متصل بلا فلا عبرة به، والوقف على لات غير مسلم، وقد قال السخاوي في شرح الرائية
أنا أستحب الوقف علي لأبعد ما شاهدته في مصحف عثمان، وقد سمعناهم يقولون اذهب
فلان وتحين بدون لا وهو كثير في النظم والنثر. قوله: (وتقف الكوفية عليها بالهاء) قال أبو
علي في الأعمال ينبغي أن يكون الوقف بالتاء بلا خلاف لأنّ قلب اللام هاء مخصوص
بالأسماء. قوله: (والأصل اعتباره الخ) قيل لات ساعة مندم ونحوه يدل على خلافه فيخصه
والبيت ظاهر فيما ذكره وكون أصله العاطفونه بهاء السكت فلما أثبتت في الدرج قلبت تاء
اعتذار أقبح من الذنب، نعم هو أمر نادر شاذ لا ينبغي حمل كلام الله عليه وحذف كلمة لات
مع بقاء حرف منها جائز أيضاً. قوله: (بشر مثلهم أو أمي من عدادهم) في الكشف رسول من
أنفسهم، والمراد بكونه من أنفسهم إما من جنسهم فيكون بمعنى كونه بشراً أو من نوعهم وهم
معروفون بالأمية فيكون كالمعنى الثاني، ولكونه مجملاً فصله المصنف فلا مخالفة بينهما كما
توهم ومجرد كونه من أنفسهم لا يقتضي التعجب والاستبعاد بل هو باعث بخلافه لعلمهم
بصدقه ﷺ، وأمانته لكونه نشأ بين أظهرهم. قوله: (وضع فيه الظاهر الخ) كان الظاهر أن
يقال، وقالوا فأظهر لما ذكر فإن الذم يقتضي كراهتهم والغضب عليهم، والإشعار لأنّ تعليق
الأمر بمشتق يقتضي عليه مأخذ الاشتقاق، وحسرههم بمعنى جراًهم عليه وقوله فيما يظهره الخ
خصه لأنّ في كل منهما خرق العادة وإن كان الفرق بينهما ظاهراً. قوله: (بأن جعل الألوهية
الخ) لأنه لم يقصد هنا إلى جعل أمور متعدّدة أمراً واحداً سواء كان محالاً في نفسه أو بل جعل
ما لألّتهم من الألوهية، والعبادة للواحد الأحد والجعل هنا التصيير، وليس تصبيراً في الخارج

الواحد لا يفي علمه وقدرته بالأشياء الكثيرة وقرىء مشدداً وهو أبلغ ككرام وكزام، وروي أنه لما أسلم عمر رضي الله عنه شق ذلك على قريش فأتوا أبا طالب فقالوا أنت شيخنا وكبيرنا، وقد علمت ما فعل هؤلاء السفهاء، وإنما جئناك لتقضي بيننا وبين ابن أخيك فاستحضر رسول الله ﷺ، وقال هؤلاء قومك يسألونك السؤال فلا تمل كل الميل عليهم فقال عليه الصلاة والسلام: ماذا تسألونني فقالوا ارفضنا وارفض ذكر آلهتنا وندعك والهك فقال رأيتم أن أعطيتكم ما سألتكم أمعطي أنتم كلمة واحدة تملكون بها العرب، وتدين لكم بها العجم فقالوا نعم وعشرأ فقال قولوا لا إله إلا الله فقاموا وقالوا ذلك: ﴿وَأَنْطَلِقُ الْكَلِمَاتُ مِنْهُمْ﴾ وانطلق أشراف قريش من مجلس أبي طالب بعدما بكتهم رسول الله ﷺ ﴿أَنْ أَسْأَلُوا﴾ قائلين بعضهم لبعض امشوا ﴿وَأَصْبِرُوا﴾ واثبتوا ﴿عَلَىٰ الْهَيْكَلِ﴾ على عبادتها فلا تنفعكم مكالمته وأن هي المفسرة لأن الانطلاق عن مجلس التقاول يشعر بالقول، وقيل المراد

بل المراد في القول والتسمية، كما في قوله تعالى: ﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً﴾ [سورة الزخرف، الآية: ١٩] وقوله بليغ لأن صيغة فعال للمبالغة. قوله: (من أن الواحد لا يفي علمه وقدرته الخ) قيل عليه إنهم لم يدعوا لآلهتهم علماً ولا قدرة وأثبتوهما لله ﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولنَّ الله﴾ [سورة لقمان، الآية: ٤٥] فلو تركه كما في الكشف كان أحسن والقول بأنهم لو لم يشبوا لها ذلك ما عبدوها ولا بدع في إسناد المعجز له مع إنكار البعث ونحوه من الرجم بالغيب الذي لا يفيد، وقوله وهو أبلغ لزيادة البنية وهو ظاهر، وقوله وروي^(١) رواه أحمد في مسنده وقوله هؤلاء السفهاء أرادوا من أسلم، وقوله يسألونك السؤال كذا وقع في الكشف والظاهر أنه تحريف وأنه السواء أي العدل كما وقع في غيره من التفاسير وقد يقال المراد أنهم يسألونك أن تسأل منهم ما تريد فتأمل وارفض بمعنى اترك، وقوله أمعطي بتشديد الياء جمع معط مضاف للياء، وقوله تدين أي تنقاد وتطيع وقولهم وعشرأ عطف تلقين أي واحدة وعشرأ معها، وقوله قالوا ذلك أي أن هذا الشيء عجاب الخ. قوله: (أشراف قريش) تفسير للملا لأنه يخص ذوي الشرف الذي يملؤون العيون بهاء، والأكف حياء، وبكتهم أي استقبلهم بما يكرهون، وقوله قائلين بعضهم الخ بيان لحاصل المعنى على أن إن مفسرة كما سيصريح به لا أن هنا قولاً مقدراً وهو حال لأن المفسرة لا تقع بعد صريح القول بل بعدما تضمن معناه دون لفظه، وفيه نظر، وقوله على عبادتها إشارة إلى تقدير مضاف فيه، وقوله فلا تنفعكم مكالمته أي مكالمته محمد ﷺ لتعليل لما قبله من الأمر بالذهاب والصبر. قوله: (يشعر بالقول) أي يستلزمه عادة إذ المنطلقون من مجلس غالباً يتفاوضون بما جرى فيه لتضمن المفسر لمعنى القول أعم من كونه بطريق الدلالة وغيرها كالمقارنة ومثله كاف فيه، وأما إذا أريد بالانطلاق المعنى الآخر فتضمنه للانطلاق بطريق الدلالة ظاهر وإطلاق

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول عقب ٧٢٢ بدون سند. فهو ضعيف.

بالانطلاق الاندفاع في القول، وامشوا من مشت المرأة إذا كثرت ولادتها ومنه الماشية أي اجتمعوا وقرئ بغير أن، وقرئ يمشون أن اصبروا ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَشَيْءٌ مِنْ رَبِّ الزَّمَانِ يَرَادُ بِنَا فِئْلَامٍ ذَلِكَ، أَوْ إِنَّ هَذَا الَّذِي يَدْعِيهِ مِنَ التَّوْحِيدِ أَوْ يَقْصِدُهُ مِنْ

الانطلاق على التكلم الظاهر أنه مجاز مشهور نزل منزلة الحقيقة ويحتمل التجوز في الإسناد وأصله انطلقت ألسنتهم والمعنى شرعوا في الكلام بهذا القول ووجه ترميذه أنه خلاف الظاهر. قوله: (من مشت المرأة الخ) الظاهر أنه لا يختص بالتفسير الثاني للانطلاق بل هو متأت عليهما، وإن كان السياق يخالفه كما أنه على هذا يجوز تفسير إمشوا بانتشروا، وقوله ومنه الماشية أي سميت بذلك لأنها من شأنها كثرة الولادة أو تفاعلاً بذلك، وأما كونها سميت به لكثرة مشيتها لترددها في رعيها فوجه آخر كاحتمال أنه يقال للمرأة مشت تشبيهاً لها بالبهائم في كثرة الولادة لأنه يكثر في الرعاع كما قيل:

بغاث الطير أكثرها فراخاً وأم الصقر مقلدة نزور

وأما القول بأنه دعاء بكثرة الماشية فقد قيل إنه خطأ لأن فعله مزيد يقال أمشي إذا كثرت ماشيته فكان يلزم قطع همزته، والقراءة بخلاف ولو طرحت حركتها على النون كما قاله الرماني وقوله اجتمعوا إشارة إلى أنه تجوز به عن لازم معناه، وهو أكثر واو اجتمعوا لأن المعنى الأصل غير مناسب هنا. قوله: (وقرئ بغير أن) فهو بإضمار القول أي قائلين وهو أحسن من إضمار أن لأنه لا وجه لتقديره بل هذه دالة على زيادتها في الأخرى وفي قراءة يمشون الجملة حالية أو مستأنفة، والكلام في أن اصبروا كما في أن امشوا سواء تعلق بانطلاق أو بما يليه. قوله: (إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَشَيْءٌ مِنْ رَبِّ الزَّمَانِ يَرَادُ بِنَا) ذكر الزمخشري في تفسيره وجوهاً أولها أن هذا الأمر لشيء يريد الله ويحكم بامضائه وما أراد الله كونه فلا مرد له ولا ينفع فيه إلا الصبر، ولم يذكره المصنف مع جعل الزمخشري له أوجه الوجوه فليل لما فيه من التناقض أو شبهه فإن كون أمر النبي ﷺ مراد الله ينافي كونه كذباً مختلفاً كما سيأتي فلذا لم يذكره، وقيل إنه غير وارد لأن كونه كذباً لا ينافي كونه مراد الله إذ يقال قد أراد الله أن يكذب، وهذا يصح لو أورده المصنف وأورد عليه ما أورد أما العلامة فلا لأنه لا يقول إنه يريد الكذب فلذا دفع الإشكال بما ذكره من أن قولهم أن هذا إلا اختلاق مخالف لاعتقادهم فيه وإنما هو ممن غلب به مرجل الحسد فلا منافاة ومن غفل عنه قال إنه لا يدفع شبه التناقض فلو سلم لانحسب الإشكال إذ قيل إنهم كانوا شاكين وهذا الجعل ينافية، وقوله من رب الزمان بناء على إسنادهم الحوادث والوقائع إلى الدهر، ولذا ورد «لا تسبوا الدهر»^(١) كما مر. قوله: (أو أن هذا الذي يدعيه الخ) قوله يتمنى أي النبي ﷺ يتمنى التوحيد ولكنه لا يكون كل ما يتمنى فاصبروا راجع إلى الوجه

(١) أخرجه البخاري ٦١٨١ - ٦١٨٢ ومسلم ٢٢٤٦ وأحمد ٣١٨/٢ وابن حبان ٥٧١٤ والبيهقي ٢٤٧/١

٣/٣٦٥ والطبري ١٥٣/٢٥ كلهم من حديث أبي هريرة. من طرق كثيرة وألفاظ متعددة.

الرياسة والترفع على العرب، والعجم لشيء يتمنى أو يريده كل أحد أو أنّ دينكم يطلب ليؤخذ منكم ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا﴾ بالذي يقوله ﴿فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ﴾ في الملة التي أدركنا عليها آباءنا أو في ملة عيسى عليه الصلاة والسلام التي هي آخر الملل فإن النصارى، يثلثون ويجوز أن يكون حالاً من هذا أي ما سمعنا من أهل الكتاب، ولا الكهان بالتوحيد كائناً في الملة

الأول، وقوله أو يريده كل أحد راجع إلى الثاني على اللف والنشر المرتب. قوله: (أو أنّ دينكم يطلب ليؤخذ منكم) فالمشار له بهذا هو دينهم وفي الوجه السابق كان المشار إليه ما وقع من أمر النبي ﷺ، والمراد بأخذه منهم انتزاعه وطرحه ولو قدر مضاف وهو إبطال لكان أقرب أي يراد إبطاله وتعليل هذه الجملة لما قبلها ظاهر، وكون المراد أنّ دينهم مما يراد ويرغب فيه له وجه لكن لا يتوقف صحة التعليل ولا ظهوره عليه كما توهم. قوله: (أو في ملة عيسى عليه الصلاة والسلام النسخ) هذا معنى قول الزمخشري لأنّ النصارى يدعونها وهم مثلثة غير موحدة، وفي الكشف إن قيل لا حاجة إلى التعليل فإنها كانت الآخرة قبل ظهور نبينا ﷺ وكانت قريش لا تسلم نبوته فهي الملة الآخرة عند قريش أجيب بأن الإطلاق يقتضي أن يكون آخراً في نفس الأمر فلهذا احتاج إلى التعليل المذكور اه، يعني أنّ نبينا ﷺ خاتم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فملته آخر الملل فكيف تطلق الآخرة على ملة عيسى عليه الصلاة والسلام، فأجاب بأنهم لما لم يسلموا نبوة نبينا ﷺ كانت آخرة بزعمهم فصح الإطلاق، وإن لم تكن آخرة في نفس الأمر ولا عند النصارى فإنّ عيسى عليه الصلاة والسلام آمن بنبوة محمد ﷺ فلا بدع في التوصيف بشيء بحسب الاعتقاد أو الظنّ فما قيل إنه لا يدفع الإشكال غير صحيح، ثم إنّ فيه إشارة إلى أن المقصود من قولهم ما سمعنا بهذا إنا سمعنا خلافه وهو عدم التوحيد فهو كما زعمت النصارى إذ ملل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام متفقة على التوحيد، ولذا عبر بالملة دون الشرع والدين فإنها تطلق على الكفر كما في الحديث «الكفر كله ملة واحدة»^(١) ففيه توجيه آخر لاذعاء أنّ عدم التوحيد ملة عيسى عليه الصلاة والسلام، وهو لا ينافي الأول كما توهم وترك المدقق له لظهوره ولأنّ الأول هو المقصود كما سنبينه. قوله: (ويجوز أن يكون) أي قوله في الملة الآخرة حالاً من اسم الإشارة وقد كان متعلقاً بسمعنا والإشارة إلى ما دعاهم إليه النبي ﷺ، وهذا توجيه آخر لكونها آخرة منه يعلم أنّ ما قبله المقصود منه توجيهها أيضاً فالمعترض غافل عما سيق له الكلام فليس المراد ملة قريش ولا ملة عيسى ﷺ كما مرّ فيكون المراد ملة نبي مبعوث في آخر الزمان من غير تعيين كما كانت الكهان، وأهل الكتاب تبشر به ولكونها غير معينة كان المناسب تنكير ملة ولسبق التبشير بها كان لها نوع من العهدية فيجوز تعريفها، فما قيل إنّ التعريف فيه نبوة عن هذا نظراً إلى الأول لكنه غير متعين وهذا من كذبهم فإنه فيما يشير به إنه يكسر الأصنام ويدعو إلى التوحيد، ولذا دلسوا وقالوا: ما سمعنا ظاهر فأفهم. قوله:

(١) لم أجده، وهو غير صحيح عن رسول الله ﷺ، وحسبه أن يكون من كلام بعض المشايخ.

المرتقبة ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا آخِثَانٌ﴾ كذب اختلقه ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ مِنْ بَيْنِنَا﴾ إنكار لاختصاصه بالوحي وهو مثلهم أو أدون منهم في الشرف، والرياسة كقولهم: ﴿لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٣١] وأمثال ذلك دليل على أن مبدأ تكذيبهم لم يكن إلا الحسد وقصور النظر على الحطام الدنيوي ﴿بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابَ﴾ بل لم يدوقوا عذابي القرآن أو الوحي لميلهم إلى التقليد، وإعراضهم عن الدليل وليس في عقيدتهم ما يبتون به من قولهم هذا ساحر كذاب إن هذا إلا اختلاق ﴿بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابَ﴾ بل لم يدوقوا عذابي بعد فإذا ذاقوه زال شكهم، والمعنى أنهم لا يصدّقون به حتى يمسهم العذاب فيلجئهم إلى تصديقه ﴿أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ الْعَزِيزِ الْوَهَّابِ﴾ بل أعندهم خزائن رحمته، وفي تصرفهم حتى يصيبوا بها من شأوا ويصرفوها عن شأوا فيتخيروا للنبوة لبعض صناديدهم،

(كذب اختلقه) أي افتراه من غير سبق مثل له، وقوله إنكار لاختصاصه بالوحي الباء داخله على المقصود والاختصاص مستفاد من قوله من بيننا فهو من صريحه لا من تقديم عليه وإن صح، وكونه مثلهم أو دونهم من إنكار اختصاصه به مع المساواة أو المرجوحية بزعمهم الباطل في سبب الشرف الدنيوي لغيره. قوله: (الحسد) ناظر إلى كونه مثلهم، وقصور النظر إلى كونه دونهم، والحطام ما يكسر من الحطب أطلق على متاع الدنيا تحقيراً له وإيماء إلى أنه مقدّمة لإحراقهم. قوله: (من القرآن) يعني أن الذكر المراد به القرآن والضمير لله أو الوحي الذي ذكر منقولاً عن الله، وقوله لميلهم الخ تعليل لشكهم فيما ذكر، ولذا جعلوه تارة سحراً وتارة شعراً واختلاقاً فلشكهم الناشئ عن عصبية الجاهلية لم يقطعوا فيه بشيء، وقوله ما يبتون به من البت وهو القطع فما نافية هذا هو الصحيح، وفي نسخة يبتون من الإبادة وفي نسخة يبتون من البناء وما موصولة وهو من تحريف النساخ قبل للإضراب عن جميع ما قبله، فإن قيل الشك في الذكر لا ينافي كون دعوى التوحيد مختلفاً، وكذا قولهم ساحر كذاب قيل بل ينافيه لأنّ الذكر مشحون بالتوحيد فيلزم الشك فيه أيضاً والذكر مصدق له فإما كان سحراً وكذباً لزم عدم تصديقه فيما جاء به فتأمل. قوله: (بل لم يدوقوا عذابي بعد فإذا ذاقوه زال شكهم) يعني أنّ لما هنا نافية جازمة كالم وإن فرق بينهما بوجوه كما في المغني، وقوله فإذا ذاقوه إشارة إلى ما في لما من توقع وقوع المنفي بها، وقوله زال شكهم إشارة إلى إضراب عن الإضراب الذي قبله، وقيل إنه إضراب عن مجموع الكلامين والمعنى أنّ شهم وحدهم لا يزولان إلا بذوقهم العذاب كما في الكشاف. قوله: (بل أعندهم) إشارة إلى أنّ أم منقطعة فإنها تقدّر ببل والهمزة، وقوله في تصرفهم تفسير لقوله عندهم بأن المراد بالعندية الملك والتصرف لا مجرد الحضور لأنه لا يتم به المراد وتقديمه لأنه محل الإنكار فهو كالمسؤول عنه لازم التقديم ولا حاجة إلى جعله للتخصيص حتى يؤوّل بأنه لتخصيص الإنكار لا لإنكار التخصيص المفهوم منه أنّ كونها عندهم وعند غيرهم غير منكر كما قيل، وكذا ما قيل من أنهم لجسارتهم على مثل هذا القول نزلوا منزلة من يدعي الاختصاص بخزائن الرحمة دونه تعالى فردّ عليهم بأن الأمر بالعكس إذ ليس

والمعنى أنّ النبوة عطية من الله يتفضل بها على من يشاء من عباده لا مانع له فإنه العزيز أي الغالب الذي لا يغلب الوهاب الذي له أن يهب كل ما يشاء لمن يشاء، ثم رشح ذلك فقال: ﴿أَمْ لَهُمْ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ كأنه لما أنكر عليهم التصرف في نبوته بأن ليس عندهم خزائن رحمته التي لا نهاية لها أردف ذلك بأنه ليس لهم مدخل في أمر هذا العالم الجسماني الذي هو جزء يسير من خزائنه فمن أين لهم أن يتصرفوا فيها ﴿فَلْيَرْتَقُوا فِي الْأَسْبَابِ﴾ جواب شرط محذوف أي إن كان لهم ذلك فليصعدوا في المعارج التي يتوصل بها إلى العرش حتى يستووا عليه ويدبروا أمر العالم فينزلون الوحي إلى من يستصوبون، وهو غاية التهكم بهم والسبب في الأصل هو الوصلة، وقيل المراد بالأسباب السموات لأنها أسباب الحوادث السفلية ﴿جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ﴾ أي هم جنوداً من الكفار

في يدهم شيء منها فإنه لا يدفع الإيهام المذكور مع أنه لو سلم فمنطوق عند دال عليه فتأمل والصناديد رؤساؤهم وكبارهم جمع صنيديد، وجمع خزائن إشارة إلى ما في النبوة من كثرة الخيرات. قوله: (عطية من الله) لا تتوقف على شيء آخر كما هو مذهب الحكماء وقد مر في الأنعام ما يخالفه وتوجيهه فتذكره، وقوله فإنه العزيز الخ تعليل لقوله لا مانع له، والوهاب تعليل لتفضله على من يشاء فهو لف ونشر غير مرتب والتوصيف بهما للإشارة إلى بطلان ما هم عليه من العزة وكون الخزائن عندهم. قوله: (ثم رشح ذلك) أصل معنى الترشيح الترتيبية والتأهل كما يقال ترشح للوزارة ومنه ترشيح الاستعارة، والمراد به هنا التقوية والتأكيد لا المعنى المصطلح فإن كون ملك السموات والأرض وما بينهما لهم يقتضي أنّ خزائن الرحمة عندهم يقسمونها على من أرادوا ولم يصرح بأنه تأكيد له لتغاير مدلوليهما. قوله: (كأنه لما أنكر عليهم التصرف الخ) بيان للترشيح، وفي الكشف ثم رشح هذا المعنى فقال أم لهم الخ حتى يتكلموا في الأمور الربانية والتدابير الإلهية التي يختص بها رب العزة والكبرياء اه، وليس فيما ذكره المصنف ردّ عليه كما توهم وإذا تأملت عرفت أنّ ما في الكشف أولى مما ذكره المصنف فتدبر، وقوله إن كن لهم ذلك قيل الإشارة للتصرف في خزائنه وما فسر به بعضهم وهو إن كان لهم ملك السموات أنسب. قوله: (حتى يستووا الخ) تبع في هذا الزمخشري وليس في هذا نسبة الاستواء إليه عز وجل فلا يرد عليه ما في الانتصاف الاستواء المنسوب إليه تعالى ليس مما يتوصل إليه بالصعود في المعارج وليس استواء استقرار كما فسر في محله فهذه العبارة ليست بجيدة وهو غير وارد فتأمل، وقوله الوصفة بضم الواو ما يتوصل به كالحبل ونحوه وقوله لأنها الخ أي جعلها الله أسباباً لذلك لا أنها مؤثرة حتى يكون فلسفة. قوله: (أي هم جند ما من الكفار الخ) في الكشف ما هم إلا جيش من الكفار المتحزبين على رسل الله الخ والحصر المذكور قيل إنه من تقدير جند خبراً مقدماً لمبتدأ مؤخر لاقتضاء المقام الحصر والمصنف عدل عنه وجعله خبر مبتدأ مقدّم ولم يتعرّض للحصر وأورد عليه أنّ التقديم مطلقاً يفيد الحصر عند الزمخشري بدون تقديم ما حقه التأخير كما صرح به في قوله كلمة هو قائلها ونظائره ولا إشكال

المحزين على الرسل مهزوم مكسور عما قريب فمن أين لهم التدابير الإلهية، والتصرف في الأمور الربانية فلا تكثرث بما يقولون وما مزيدة للتقليل كقولك أكلت شيئاً ما، وقيل

فيما ذكره الزمخشري بتقديم ولا تأخير، فإن قيل إنه لا طريق له سواء فليس بمسلم لأنه قد يستفاد من السياق كما سيأتي فإن قلت مقتضى ما في الكشاف حصرهم في الجندية بأن لا يتجاوزوها إلى القدرة على الأمور الربانية، وتقديم الخبر يفيد ما ذكره المعترض يفيد حصر الجندية فيهم، وهو غير مناسب للمقام فهو ناشئ من عدم الفرق بين القصرين والذي ذكر في الفاعل المعنوي كما بين في كتب المعاني، قلت هو كما ذكرت ولما وقع للزمخشري في قوله تعالى: ﴿والله يقول الحق وهو يهدي السبيل﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٤] تفسيره بلا يقول إلا الحق ولا يهدي إلا سبيل الحق قال الشارح الطيبي طيب الله ثراه أما دلالة يهدي السبيل على الحصر فظاهرة لأنه على منوال أنا عرفت وأما والله يقول الحق فلأنه مثل الله يسط الرزق وهو عنده يفيد الحصر قال في عروس الأفراح هذا عجيب منه فإن أنا عرفت والله يسط فيه حصر الفاعل أي لا يقول الحق إلا الله، والزمخشري لم يتعرض له بالكلية فإنه وجد المعنى على الحصر في الحق فصرح به فقال لا يقول إلا الحق ولا يهدي إلا السبيل فلم يقف الطيبي على مراده مع وضوحه، وذهب في الكشف إلى أن الحصر مستفاد من التفخيم المدلول عليه بالتكثير وزيادة ما الدالة على الشيوخ وغاية التعظيم لدلالاتها على اختصاص الوصف بالجندية من بين سائر الصفات كأنهم لا وصف لهم سواء فليل عليه لا نسلم أن تعظيم وصف الجندية يقتضي أن لا وصف لهم سواء، قلت: ما ذكره المدقق بعينه كلام السيرافي في شرح الكتاب قال: ما مزيدة في قولهم بجهد ما يبلغن تشبيهاً لدخولها في هذه الأشياء بدخولها في الجزء لما كان لا يبلغ إلا بجهد صار كأنه غير واجب، وهو يقال لمن لا ينال المراد إلا بمشقة وهذا من المفهوم لأنه إذا نال أمراً بجهد عظيم لم يصل له بدونه، وقيل إفادته الحصر أنه كان حق الجند أن يعرف لكونه معلوماً فنكر سوقاً للمعلوم مساق المجهول كأنه لا يعرف منهم إلا هذا القدر وهو أنهم جند بهذه الصفة، كما في قوله: ﴿هل ندلكم على رجل ينبئكم﴾ [سورة سبأ، الآية: ٧] إذا الخ كأنهم لا يعرفون من حاله إلا أنه رجل يقول كذا. قوله: (مهزوم مكسور عما قريب) في شرح المحقق للكشاف إن قرب الانهزام مفهوم من تعبيره عما لم يقع باسم المفعول المؤذن بالوقوع فكأنه محقق لشدة قربه، ويؤيده اسم الإشارة وهو هنا أيضاً ومكسور بمعنى مهزوم مجاز مشهور ولم يستعمل قديماً وعما ما فيه زائدة وعن بمعنى بعد أي بعد زمن قريب والمتحزبين الصائرون أحزاباً. قوله: (وما مزيدة للتقليل كقولك أكلت شيئاً ما الخ) عدم ملامته لما بعده من كونهم مهزومين مما يتراءى في بادئ النظر دون دقيقه لأن السياق مناسب له إذ كون الخزانين عندهم والارتقاء إلى أعلى المقامات لما كان استهزاء بهم مناسب وصفهم بالعظمة أيضاً استهزاء فهي بحسب اللفظ عظمة، وكثرة وفي نفس الأمر أقل قلة وكذا قوله هنالك على تفسيرهم فيأخذ الكلام بعضه بحجز بعض، والمعروف في كلامهم كونها للتعظيم

للتعظيم على الهزء وهو لا يلائم ما بعده، وهنالك إشارة إلى حيث وضعوا فيه أنفسهم من الانتداب لمثل هذا القول ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ﴾ ذو الملك الثابت بالأوتاد كقوله:

ولقد غنوا فيها بأنعم عيشة
في ظل ملك ثابت الأوتاد
مأخوذ من ثبات البيت المطنّب بأوتاده أو ذوا الجموع الكثيرة سموا بذلك لأنّ بعضهم يشدّ بعضاً كالوتد يشدّ البناء، وقيل: نصب أربع سوار وكان يمدّ يدي المعذب ورجليه إليها ويضرب عليها أوتاداً ويتركه حتى يموت ﴿وَمَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ لَيْكَةِ﴾

نحو لأمر ما جدع قصير أنفه لأمر ما يسود من يسود مع أنه تسلية للنبي ﷺ وتبشير بانهزامهم والتبشير بخذلان عدوّ حقير ربما أشعر بإهانة وتحقير:

ألم تر أنّ السيف ينقص قدره
إذا قيل أنّ السيف أمضى من العصي
وكون ما حرفاً زائداً أحد قولين، وقيل هي اسم وأما كونها نافية فمما لم يقله أحد من أهل العربية ولا يليق بالمقام. قوله: (وهنالك إشارة) لأنه وضع للإشارة إلى المكان البعيد فاستعير هنا للمرتبة من العلوّ والشرف، وهو معنى قوله حيث وضعوا فيه أنفسهم وقد جوّز فيه أن يكون حقيقة للإشارة إلى مكان تقاولهم وهو مكة، والانتداب مطاوع ندبه لكذا فانتدب له إذ ادعاه فأجاب وقد كني به هنا عن نصب أنفسهم له والتقييد به، وهذا القول ما سبق في شأن النبوة من قولهم أنزل عليه الذكر من بيننا، وهنالك صفة جند أو ظرف مهزوم وتفصيل إعرابه في الدرّ المصون. قوله: (ذو الملك الثابت) هو صفة لفرعون لا لما قبله وإلا لقال ذور والظاهر أنه شبه فرعون في ثبات ملكه بذئ بيت ثابت أقيم عموده، وثبتت أوتاده تشبيهاً مضمراً في النفس على طريق الاستعارة المكنية، وأثبت له ما هو من خواصه تخيلاً وهو قوله ذو الأوتاد فإنه لازم له ولا حاجة إلى تكلف أنّ فيه كناية حيث أطلق اللازم، وأريد المزوم وهو الملك الثابت فإنه لا وجه له. قوله: (ولقد غنوا الخ) هو من شعر للأسود بن يعفر شاعر جاهلي من قصيدة أولها:

نام الخلي وما أحس رقادي والهّم محتضر لدى وسادي

ومنها:

ماذا أوّمل بعد آل محرق تركوا منازلهم وآل إياد
جرت الرياح على مقرّ ديارهم فكأنهم كانوا على ميعاد
ولقد غنوا فيها بأنعم عيشة في ظل ملك ثابت الأوتاد

وغنوا بالغين المعجمة بمعنى أقاموا، ولذا قيل للمساكن مغان وظل الملك حمايته، وقوله مأخوذ الخ إشارة إلى ما فيه من الاستعارة وظاهره أنّ ذو الأوتاد وهو البيت المطنّب أي المربوط أطنا به أي حباله بأوتاده استعير للملك استعارة تصريحية، وهو أظهر مما مرّ نهايته أنه

وأصحاب الغيضة وهم قوم شعيب، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر ليكة ﴿أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ﴾ يعني المتحزبين على الرسل الذين جعل الجند المهزوم منهم ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلُ﴾ بيان لما أنسد إليهم من التكذيب على الإبهام مشتمل على أنواع من التأكيد ليكون تسجيلاً على استحقاقهم للعذاب، ولذلك رتب عليه ﴿فَحَقَّ عِقَابُ﴾ وهو إما مقابلة الجمع أو جعل تكذيب الواحد منهم تكذيب جميعهم ﴿وَمَا يَنْظُرُ هَؤُلَاءِ﴾ وما ينتظر قومك أو الأحزاب فإنهم

وصف به فرعون مبالغة لجعله عين ملكه، وكذا إذا كان بمعنى الجموع فالاستعارة تصريحية في الأوتاد أو هو مجاز مرسل للزوم الأوتاد للجند، وقوله يشد البناء ليس المراد به معناه المعروف إذ لا معنى لشده بالتد بل هو من قوله بني عليه إذا ضرب خيمة، والمعذب بصيغة المفعول من يريد تعذيبه وضمير عليها للأيدي والأرجل وعلى هذا فهو حقيقة. قوله: (وأصحاب الغيضة) هي الشجر وقد مرّ، وقوله وهم قوم شعيب قيل إنه غير صحيح لأنه أجنبي من أصحاب الأيكة وإنما قومه أصحاب مدين كما مرّ في سورة الشعراء وسيأتي في الصف إنه لم يقل يا قوم كما قال موسى عليه الصلاة والسلام لأنه لأنسب له فيهم، ويجاب بأن المراد بقومه أمة دعوته بقريته ما صرح به ثمة والمراد من أرسل إليهم. قوله: (يعني المتحزبين) أي المتجمعين عليهم فتعريفه للعهد وكونه إعلاء لشأنهم على من تحزب على نبينا ﷺ على أنه من قبيل زيد الرجل بالقصر الادعائي مبالغة وجعله تعريفاً جنسياً على طريق الادعاء أيضاً كما قيل فهو لا يناسب قول المصنف جعل الجند المهزوم منهم في قوله سابقاً من الأحزاب مع أنه لا وجه له إذ المقام مقام تحقير لا مقام إعلاء وترفع. قوله: (إن كل إلا كذب الخ) إن نافية ولا عمل لها لانتقاض نفيها بإلا فكل مبتدأ محذوف الخبر والتفريع من أعمّ العام أي ما كل أحد مخبر عنه بشيء إلا مخبر عنه بأنه كذب جميع الرسل لأن الرسل يصدق كل منهم الكل فتكذيب واحد منهم تكذيب للكل أو على أنه من مقابلة الجمع بالجمع فيكون كل كذب رسوله، أو الحصر مبالغة كان سائر أوصافهم بالنظر إليه بمنزلة العدم فهم غالون فيه، وقوله على الإبهام متعلق بأسند ويحتمل تعلقه ببيان أيضاً لأنه لا تفصيل فيه، وإنما ذكر المكذب وهم الرسل. قوله: (مشتمل على أنواع من التأكيد) لإعادة التكذيب والتعبير بالإسمية وحصر صفاتهم في التكذيب للمبالغة، كما مر وتنوع الجملتين إلى استثنائية وغيرها وجعل كل فرقة مكذبة للجميع في أحد التأويلين، وقوله وهو أي معنى قوله إن كل الخ، وقوله ليكون الخ تعليل لقوله مشتمل أو لقوله بيان، وقوله مقابلة الجمع بالجمع بأن يقدّر مضاف لضمير الأحزاب أي كلهم وعلى ما بعده تقديره كل حزب على ما هو معناه في الإضافة لمعرفة أو نكرة، فمن قال إن الأول خلاف الظاهر، ولذا اقتصر الزمخشري على الثاني لم يصب، وتكذيب جميعهم لما مر أو لاتفاق كلمتهم في العقائد وإفراد ضمير كذب رعاية للفظ كل فلا ترجيح فيه لأحد الوجهين. قوله: (وما ينتظر) إشارة إلى أنّ النظر هنا بمعنى الانتظار لا بمعنى الرؤية، وقوله قومك إشارة إلى أنّ المشار إليه بهؤلاء غير المشار إليه بأولئك، وهم كفار قريش

كالحضور لاستحضارهم بالذكر أو حضورهم في علم الله تعالى ﴿إِلَّا صَيِّحَةً وَجِدَةً﴾ هي النفخة ﴿مَا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ﴾ من توقف مقدار فواق، وهو ما بين الحلبتين أو رجوع وترداد فإنه فيه يرجع اللبن إلى الضرع، وقرأ حمزة والكسائي بالضم وهما لغتان ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا عَجَلْنَا قُطُنَا﴾ قسطنا من العذاب الذي توعدنا به، أو الجنة التي تعد للمؤمنين وهو من قطه إذا

ودل بتقديمه على اختياره لمناسبته للإشارة بما يشار به للقريب، وليس المراد أن تلك الصيحة عقاب لهم لعمومها للبر والفاجر بل المراد أنه ليس بينهم وبين ما أعد لهم من العذاب إلا هي لتأخير عقوبتهم إلى الآخرة لأنه تعالى لا يعذبهم بالاستئصال ونحوه لقوله وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم، إذ المراد وجوده ﷺ لا مجاورته لهم كما توهم حتى يقال إنه لا يمنع وقوعه بعد الهجرة لمخالفته للتفسير المأثور، والتعبير بالانتظار مجاز يجعل محقق الوقوع كأنه أمر منتظر لهم والإشارة بهؤلاء للتحقير لهم. قوله: (أو الأحزاب) فهو بيان لما يصيرون إليه في الآخرة من العقاب بعدما نزل بهم في الدنيا من العذاب، وجعلهم منتظرين له لأن ما أصابهم من عذاب الاستئصال ليس هو نتيجة ما جنوه من قبيح الأعمال إذ لا يعتد به بالنسبة إلى ما ثمة من الأهوال فهو تحذير لكفار قريش، وتخويف لمن يساق له الحديث فلا وجه لما قيل من أن هذا ليس في حيز الاحتمال أصلاً لأن الانتظار سواء كان حقيقة أو استهزاء إنما يتصور في حق من لم يتجه عمله بعد ذكر ما حق عليهم من العقاب لم يبق لهم ما ينتظر وإنما المترصد له كفار مكة. قوله: (فإنهم كالحضور) جمع حاضر إشارة إلى توجيه الإشارة إليهم بما يشار به للقريب بعد الإشارة بأولئك الذي يشار به للبعيد مع اتحادهما على هذا التفسير بأن الأول على ظاهره لا يحتاج إلى توجيه فلما سبق ذكرهم مكرراً مؤكداً استحضارهم المخاطب في ذهنه فنزل الوجود الذهني منزلة الوجود الخارجي المحسوس، وأشير إليه بما يشار به للحاضر المشاهد، ويجوز أن يكون للتحقير ولا ينبو عنه التعبير بأولئك لأن البعد في الواقع مع أنه قد يقصد به التحقير أيضاً. قوله: (أو حضورهم في علم الله) معطوف على استحضارهم، وتخصيص هذا بهذا الاعتبار مع مشاركة ما قبله له فيه للتفنن ومثله دوري لا يستل مع أن الثاني محل التغيير والعدول أو لأنهم لما كذبوا كانوا موجودين حقيقة وانتظارهم بعد هلاكهم فوجودهم في نفس الأمر، وعلمه الحضورى فقط فناسب اعتباره، وأما كفاية صيحة واحدة فلا يلائمه ولا يستدعيه كما قيل إلا أن يريد هذا. قوله: (هي النفخة) وتسميتها صيحة ظاهر، وقد مر تفسيرها بالعذاب أيضاً، وقوله من توقف مقدار فوقاً فهو إما بحذف مضافين أو فوق مجاز مرسل بذكر الملزوم وإرادة لازمه كما إذا كان بمعنى الرجوع، والترداد بفتح التاء بمعنى الرد والصرف أو بمعنى التكرار من قولهم رد الفعل إذا كرره ومنه التردد على الناس، وقوله فإنه أي الفواق بيان للمناسبة المصححة للتجوز به عما ذكر، وقوله وهما لغتان ظاهره أنهما بمعنى واحد وهو ما مر وهو قول لأهل اللغة، وقيل المفتوح اسم مصدر من أفاق المريض إفاقة وفاقة إذا رجع إلى الصحة والمضموم اسم ساعة رجوع اللبن للضرع. قوله: (قسطنا من العذاب) أي ما عين لنا

قطعه، وقيل: لصحيفة الجائزة قط لأنها قطعة من القرطاس، وقد فسر بها أي عجل لنا صحيفة أعمالنا ننظر فيها ﴿قَبْلَ يَوْمِ الْحِسَابِ﴾ استعجلوا ذلك استهزاء ﴿أَصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ﴾ واذكر لهم قصته تعظيماً للمعصية في أعينهم فإنه مع علو شأنه، واختصاصه بعظام النعم والمكرمات لما أتى صغيرة نزل عن منزلته، ووبخه الملائكة بالتمثيل والتعريض حتى تفعلن فاستغفر ربه وأتاب فما الظن بالكفرة، وأهل الطغيان أو تذكر قصته، وصن نفسك أن تزل فيلقاك ما لقيه من العاتبة على إهماله عنان نفسه أدنى إهمال ﴿ذَا الْأَيْدِي﴾ ذا القوة يقال فلان أيد وذو أيدو آدو إباد بمعنى ﴿إِنَّهُ أَرَأَيْتَ﴾ رجاع إلى مرضاة

منه فيكون استعجالاً لما هددوا به متضمناً للتكذيب وهو المراد، وقوله أو الجنة الخ فهو سؤال لأن يعجل لهم النعيم الذي سمعوه منه ﷺ يعد به من آمن فطلبوا تعجيله لهم في الدنيا استهزاء، أو حقيقة فإنهم لما وعدوا نعيم الجنان بالإيمان وهم لا يؤمنون بيوم الحساب سألوا ما وعدوه في الآخرة قبلها قال السمرقندي، وهو أقوى التفسير لقولهم ربنا ولو كان على ما يحمله أهل التأويل من سؤال العذاب، أو الكتاب استهزاء لسألوا الرسول ﷺ ولم يسألوا ربه، ولذا ترك المصنف درج الاستهزاء فهي كما في الكشاف. قوله: (الصحيفة الجائزة) أي العطية وصحيفتها ما يكتبه الكبير لبعض عماله أو أتباعه لأن ينفذه للسائل ونحوه وذكر بعض أهل اللغة إنها كلمة حدثت في الإسلام، وأصلها أنّ أمير جيش كان بينه وبين عدوه نهر فقال: من جاز هذا النهر فله كذا فكان يعطي من جازه مالا، ثم سميت به العطية مطلقاً وقد تظرف القائل: إن العطايا في زمان اللؤم قد صارت محرمة وكانت جائزة

وقوله قد فسر بها أي بقطعة القرطاس هنا أيضاً أما القط بمعنى الصنور والهز فقال ابن دريد في الجمهرة لا أحسبه عربياً صحيحاً وردّ بأنه ورد في الحديث «عرضت عليّ جهنم فرأيت فيها المرأة الحميرية صاحبة القط»^(١) وقد ذكره صاحب القاموس وغيره، وطلبهم نظر صحائفهم استهزاء وتكذيب أيضاً، وقوله استعجلوا ذلك هو جار على الوجوه في تفسيره. قوله: (تعظيماً للمعصية الخ) إشارة إلى المناسبة بين اصبر واذكر المقتضية للعطف، وقوله بعظام النعم إشارة إلى قوله إنا سخرنا والصغيرة تزوجه الآتي وسيأتي كونها صغيرة أو خلاف الأولى، وقوله نزل عن منزلته الظاهر أنّ ما بعده تفسير له فمنزلته توقيره ونزوله عنها استحقاقه للعتاب وقوله أو تذكر فاذا ذكر على الأول بمعنى الذكر المعروف، والمراد منه تخويف من أنذره وعلى هذا بمعنى التذكر والمراد تنبيهه ﷺ للاعتناء بحفظه عما يوجب العتاب وعنان نفسه استعارة مكنية أو تصريحية. قوله: (يقال الخ) فالأيد القوة والأيدي القوي وإباد بكسر الهمزة

(١) أخرجه أحمد ١٥٩/٢ وأبو داود ١١٩٤ وابن حبان ٢٨٣٨ والحاكم ٣٢٩/١ والنسائي ١٣٧/٣ - ١٣٩ وابن خزيمة ١٣٩٣ - ١٣٨٩ - ١٣٩٢ كلهم من حديث عبد الله بن عمرو. وقال الحاكم: غريب صحيح، ووافقه الذهبي.

الله تعالى، وهو تعليل للأيد دليل على أن المراد به القوة في الدين وكان يصوم يوماً ويفطر يوماً ويقوم نصف الليل ﴿إِنَّا سَخَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ﴾ قد مرّ تفسيره ويسجن حال وضع موضع مسبحات لاستحضار الحال الماضية، الدلالة على تجدد التسبيح حالاً بعد حال ﴿بِالْعِشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ ووقت الإشراق وهو حين تشرق الشمس أن تضيء، ويصفو شعاعها وهو وقت الضحا، وأما شروقها فطلوعها يقال شرقت الشمس ولما تشرق، وعن أم هانئ رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام صلى صلاة الضحا وقال هذه صلاة الإشراق وعن ابن عباس رضي الله عنهما ما عرفت صلاة الضحا إلا بهذه الآية ﴿وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً﴾ إليه من كل

بمعنى القوّة أو ما يتقوى به فإنه يقال له قوّة أيضاً وقوله مرضاة مصدر ميمي بمعنى الرضا، وقوله وهو تعليل أي في قوله أنه أواب كما هو معروف في مثله من الجمل وقوله دليل الخ لأن الأيد القوّة وهي محتملة هنا لأن تكون في الجسم لما سخر له من عمل الحديد والصبر في القتال، ونحوه وأن تكون في الدين فلما علل بهذا تعين أن المراد قوّة الدين دون الدنيوية لأن الأواب وإن دل على الرجوع المطلق المحتمل للرجوع لله رجوعاً دينياً والرجوع لما يزاوله فيكون بدنياً لكنه اشتهر في الأوّل لا سيما في القرآن فإنه لم يستعمل فيه الأواب إلا بمعنى التواب، والتوبة الرجوع لله فسقط ما اعترض به صاحب التقريب، وصيام يوم وإفطار يوم أشق من غيره كقيام بعض دون بعض فإنه أشق من صيام الدهر ومن قيامه كله لتركه راحة تذكرها قريباً، وقوله مرّ تفسيره أي في الأنبياء قال بعض فضلاء العصر آخر ظرف المعية هنا عن الجبال وقدم في الأنبياء فليل وسخرنا مع داود الجبال لذكر سليمان وداود ثمة فقدم مسارعة للتعين، ولا كذلك هنا وهو حسن وقد مرّ في الأنبياء تجويز كون التسبيح بلسان الحال، وقوله بالعشي والإشراق هنا ياباه إذ لا اختصاص به بهما ولا بكونه معه أيضاً. قوله: (حال وضع موضع مسبحات) لأن الأصل في الحال الأفراد فالعدول للدلالة على حدوثه وتجده شيئاً فشيئاً، واستحضار الحالة العجيبة من نطق الجمام ولو قيل مسبحات لم يدل على ما ذكر وفيه نظر لأن المنظور إليه زمان الحكم، وهو حال أو مستقبل عند التسخير، ويجوز كونه مستأنفاً لبيان تسخيرها له لكن مقابلته بقوله محشورة هنا يعين الحالية فلذا اقتصر عليها وجملة إنا سخرنا مستأنفة لبيان قصته أو لتعليل قوّة أو أوابيته. قوله: (ووقت الإشراق) يعني فيه مضاف مقدر لعطفه على الزمان، والمراد بوقت الضحا الضحوة الصغرى عند ارتفاع الشمس، وشرقت الشمس بمعنى طلعت ولما تشرق بمعنى لم تشرق أي لم ترتفع ارتفاعاً تاماً فلما فيه جازمة كما مر، وأم هانئ صحابية معروفة وقوله إنه أي النبي ﷺ. قوله: (هذه صلاة الإشراق الخ)^(١) إشارة إلى الخلاف الواقع في هذه الصلاة أعني الإشراق، والضحا على ما فصله المحدثون

(١) أخرجه الطبراني كما في «المجمع» ٢/٢٣٨ ح ٣٤٣٠ من حديث ابن عباس عن أم هانئ، وقال الهيثمي: فيه حجاج بن نصير، ضعفه علي المدني وجماعة، وثقه ابن معين وابن حبان.

جانب وإنما لم يراع المطابقة بين الحالين لأن الحشر جملة أدل على القدرة منه مدرجاً قرىء، والطير محشورة بالمبتدأ والخبر ﴿كُلُّ لَّهُ أَوَّابٌ﴾ كل واحد من الجبال والطير لأجل تسبيحه رجاء إلى التسبي، والفرق بينه وبين ما قبله أنه يدل على الموافقة في التسبيح، وهذا على المداومة عليها أو كل منهما، ومن داود عليه السلام مرجع الله التسبيح ﴿وَشَدَّدْنَا مُلْكَكُمْ﴾ وقويناها بالهيبة والنصرة وكثرة الجنود، وقرىء بالتشديد للمبالغة، قيل إن رجلاً ادعى بقره على آخر، وعجز عن البيان فأوحى إليه أن اقتل المدعى عليه فأعمله فقال: صدقت إني

فقيل إنها بدعة حسنة وإنه ﷺ لم يصلها، وأما صلاته في بيت أم هانئ لما دخل مكة عام الفتح فإنما كانت صلاة شكر لذلك الفتح العظيم صادفت ذلك الوقت لا أنا عبادة مخصوصة فيه دون سبب، وقيل إنها سنة وقد ورد فيها أحاديث أكثرها ضعيف، وأصحها حديث أم هانئ وهذا هو القول الأصح فيها، وقيل إنها كانت واجبة عليه ﷺ وهو من خصائصه، وقول ابن عباس رضي الله عنهما ما عرفت الخ إشارة إلى إنكار ثبوت صلاة النبي ﷺ لها وهو ما ذهب إليه بعض الصحابة، وأقلها ركعتان وأكثرها اثنا عشر وأوسطها في الفضيلة ثمانية ووجه فهم ابن عباس رضي الله عنهما لها من الآية بناء على ما روي عنه كما مر في سورة الصافات أن كل تسبيح ورد في القرآن فهو بمعنى الصلاة يعني ما لم يرد به التعجب، والتنزيه كما رواه الطبري فحيث كان صلاة لداود عليه الصلاة والسلام قصت على طريق المدح علم منه مشروعيتها، وهذا هو المراد بلا تكلف، وما قيل في توجيهه إنه خص ذينك الوقتين بالتسبيح، وعلم من الرواية أنه كان يصلي فيهما مسبحاً، وقد حكى دون بيان لكيفيته فتحمل على صلاة الضحا أو تسبيح الجبال مجاز فينبغي حمل تسبيح داود عليه الصلاة والسلام على معنى مجازي لأن المجاز بالمجاز آتس لا يخفى ضعفه فإنه إذا علم من الرواية فكيف يقول ابن عباس رضي الله عنهما إنه أخذه من الآية، والتجوّز يبغي تقليبه ما أمكن وهذا بناء على أن معه متعلق بيسجن حتى يكون هو مسبحاً أي مصلياً وإلا فتسبيح الجبال لا دلالة له على الصلاة، ومع هذا ففيه حينئذ جمع بين معنيين مجازيين إلا أن يقال به أو يجعل بمعنى يطعن، ويجعل تعظيم كل محملاً على ما يناسبه وبعد اللتيا والتي فلا يخلو من كدر. قوله: (من كل جانب) لأن المتبادر من الحشر أن يكون من أماكن متفرقة، وقوله المطابقة أي الموافقة بين الحالين يسبحن ومحشورة بجعلهما اسمين أو فعلين وقد بين وجه المضارعية ثمة لأنها حال بعد حال، وأما هذه فالحشر دفعة هو المناسب لمقام القدرة المراد كما بينه ودلالة محشورة على الحشر الدفعي إما بمقابلته للفعل أو لأنه الأصل عند عدم القرينة على خلافه فلا يرد عليه أن الاسم لا يدل على ذلك، ومدرجاً في نسخة متدرجاً وهما بمعنى، والطير معطوف على الجبال أو مفعول معه إن لم يتعلق به معه كما مر. قوله: (كل واحد من الجبال) لو أرجعه إليهما كما في الكشاف بل إلى الطير فقط استغنى عما ذكر من التوجيه والمعنى كل طائر، وعلى هذا فضمير له لداود عليه الصلاة والسلام ولأمه تعليلية، والموافقة من قوله معه والمداومة من رجوعه له كلما رجع داود عليه الصلاة والسلام

قتلت أباه غيلة، وأخذت البقرة فعظمت بذلك هيئته ﴿وَأَيَّتَنَّهُ أَلْحِكْمَةَ﴾ النبوة أو كمال العلم واتقان العمل ﴿وَفَصَّلَ لَلْخَطَابِ﴾ وفصل الخصام بتمييز الحق عن الباطل، أو الكلام المخلص الذي ينبه المخاطب على المقصود من غير التباس يراعى فيه مضافاً الفصل، والوصل والعطف والاستئناف والإضمار والإظهار والحذف والتكرار ونحوها، وإنما سمي به أما بعد لأنه يفصل المقصود عما سبق مقدمه له من الحمد والصلاة، وقيل: هو الخطاب القصد الذي ليس فيه اختصار مخل، ولا إشباع ممل كما جاء في وصف كلام الرسول عليه الصلاة

إليه ولا مضارع وإن دل على استمرار تجديدي كما مر لكن دلالة هذا بمنطوقه، وهي أقوى من الأولى لأنه قد يراد به مجرد الحدوث من غير تكرره فاندفع ما أورد عليه من أن ما قبله يدل على المتداومة أيضاً لدلالته على الاستمرار التجديدي كما صرح به، وقوله عجز عن البيان أي إقامة البينة، وقوله فأعلمه أي بأنه سيقته وتصديقه اعترافه باستحقاق القتل وغيلة بكسر الغين المعجمة وسكون الياء وهو أن يخدع رجلاً ليذهب معه لمكان فإذا خلا به فيه قتله، وقوله فعظمت الخ إشارة إلى أن هذه القصة كانت سبباً لمهابة والخوف منه، وإنما مرضه لأن جعله سبباً لتقوية ملكه مستقلاً غير مناسب بمقامه نعم له مدخل ما فيه. قوله: (النبوة) الحكمة ما أحكم من قول أو فعل أو عمل، ولا أشد أحكاماً في جميع الأمور من النبوة فلذا وردت في القرآن بمعناها، وقيل هي كل صواب وإذا فسرت بالثاني فهي أعم، وقوله فصل الخصام فالفصل بمعناه المصدر والخطاب أريد به المخاصمة لاشتمالها عليه أو لأنها أحد أنواعه خص به لأنه المحتاج للفصل، وقوله الكلام المخلص بالفصل بمعنى المفصول، وهو من إضافة الصفة لموصوفها، وقوله من غير التباس إشارة إلى أنه أطلق عليه فصلاً لانفصاله عما سواه بلا التباس وحسنه كون الالتباس المقابل له بمعنى الاتصال وعدم الانفصال، وفيه دقة في نظر الواضع الحكيم فتدبر. قوله: (يراعي فيه الخ) حال من فاعل يبنه أو استئناف لبيانه، وهذا على طريق التمثيل والمراد بمظانها مقاماتها التي من شأنها أن تقع فيها كما يقال يتبع الراعي مضافاً المطر والنبات، وقوله وإنما سمي الخ إشارة إلى ما ذكره بعضهم من تفسيره فصل الخطاب بأمأ بعد بأنه ليس مراده حصره فيه بل أنه من جملته لأنه أكثر ما وقع في الخطب بعد الحمد والصلاة فذكر ليفصل بين ما جعل غرة للكلام تيمناً به، وبين المقصود منه وهو مما يقع في الكلام البليغ فأطلق عليه لوقوعه في كلام فصل من باب إطلاق اسم الكل على جزئه، وقوله عما سبق بالباء الموحدة أو المثناة التحتية على بناء المجهول بكليهما ضبط، وهما بمعنى ومقدمة منصوب على الحالية، وهو على هذا بمعنى الفاصل وإضافته بحالها وهو ممكن فيما مر أيضاً. قوله: (وقيل هو الخطاب القصد) بقاف وصاد ودال مهملتين ومعناه المتوسط باعتداله بين أمرين، ولذا فسره بقوله ليس فيه الخ والإشباع التطويل، والممل الموقع في الممل والسامة، وقوله لا نزر أي قليل فيكون فيه اختصار مخل وهذر بالذال المعجمة بمعنى كثير من الهذر وهو الهذيان، وهو بأن يكون فيه تطويل ممل وهكذا وقع في وصف كلامه ﷺ في

والسلام فصل لا نزر ولا هذر ﴿وَهَلْ أُنْتَكَبَتْ نَبْوًا أَخْصَمَ﴾ استفهام معناه التعجب، والتشويق إلى استماعه والخصم في الأصل مصدر، ولذلك أطلق على الجمع ﴿إِذْ سَوَّرُوا لِمِحْرَابٍ﴾ إذ تصعدوا سور الغرفة تفعل من السور كتسنم من السنام وإذ متعلق بمحذوف أي نبأ تحاكم الخصم إذ تسوروا أو بالنبا على أن المراد به الواقع في عهد داود عليه السلام، وأن إسناد أتى إليه على حذف مضاف أي قصة نبأ الخصم، أو بالخصم لما فيه من معنى الفعل لا باتى لأنه إثباته الرسول عليه الصلاة والسلام لم يكن حينئذ وإذ الثانية في ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ﴾ بدل من الأولى أو ظرف لتسوروا ﴿فَفَزَعَ مِنْهُمْ﴾ لأنهم نزلوا عليه من فوق في يوم الاحتجاب

حديث أم معبد وغيره من طرق صحيحة وقد جعلوا لا نزر ولا هذر بمعنى لا قليل، ولا كثير على هذا تفسير الفصل، وقد قيل هما صفتان لكلامه مستقلتان أي فصل بين الحق والباطل، ومع ذلك لا قليل ولا كثير ولا يلزم العطف على هذا كما توهم حتى تتعين الوصفية لأن فصل وقع خبراً عن كلامه أو ضميره فقوله: (لا نزر ولا هذر) لا يخلو من أن يكون صفة لفصل مقيدة لا مفسرة ولا مؤكدة فيلزم عدم العطف، ويفيد وصف كلامه بوصفين معنويين وهما كونه فصلاً وغير نزر هذر أو خبراً بعد خبر أو صفة بعد صفة إن سلم فلا يلزم عند تعدد الأخبار أو الصفات العطف كما صرح به النحاة في المتون، ولا يخفى مغايرة هذا لما قبله. قوله: (التعجب والتشويق) التعجب الظاهر أنه بمعنى جعل المخاطب معجباً بما ألقى إليه أو متعجباً منه، أو عده أمراً عجيباً وهذا وما بعده من الاستفهام ممن لا يعرف القصة ويراد إعلامه بها فيقال له هل سمعت بكذا وهذا أمر مستفيض في عرف التخاطب، وقوله مصدر أي لخصمه بمعنى خاصمه أو غلبه، وقوله أطلق على الجمع أي هنا لقوله تسوروا وهو ظاهر. قوله: (تصعدوا الخ) السور الحائط المحيط المرتفع، والمحراب الغرفة وهي البيت العالي ومحراب المسجد مأخوذ منه لانفصاله عما عداه أو لشرفه المنزل منزلة علوه والمراد من تسورهم الغرفة نزولهم لها من الحائط دون الباب لأنه كان مغلقاً في زمان خلوه له بعبادته وصيغة تفعل تكون لمعان كثيرة منها العلو على أصله المأخوذ من التسور بمعنى علا السور والحائط، وتسنم علا السنام. قوله: (وإذ متعلق بمحذوف الخ) لأنه لا يتعلق باتى لأن إتيان الخبر لم يكن في ذلك الوقت بخلاف تحاكمهم، وقوله على حذف مضاف أي قصة ردّ لما في الكشف من أنه لا يصح تعلقه بالنبا لأن النبا الواقع في عهد داود عليه الصلاة والسلام لا يصح إتيانه رسول الله ﷺ وإن أريد به القصة لم يكن ناصباً، اه بأنه يتعلق به ويدفع المحذور بتقدير مضاف فيه، وهو ظاهر وقد قيل إنه يصح أيضاً بجعل الإسناد مجازياً بلا حذف، وجعل النبا بمعنى القصة عاجلاً لأنه في الأصل مصدر، والظرف قنوع يكفيه رائحة الفعل. قوله: (وإذ الثانية الخ) بأن يجعل زمانها لقربهما بمنزلة المتحدّين، أو يجعل امتدّين فيصح بدل الكل كبديل الاشتمال. قوله: (أو ظرف لتسوروا) ولا يخفى أن التسور ليس في وقت الدخول إلا أن يعتبر امتداده، أو يراد بالدخول إرادته ويفزع قوله ففزع على التسور وفيه تكلف، وقد جوز تعلقه بأذكر مقدراً والمراد

والحرس على الباب لا يتركون من يدخل عليه فإنه عليه الصلاة والسلام كان جزءاً زمانه يوماً للعبادة، ويوماً للقضاء، ويوماً للوعظ ويوماً للاشتغال بخاصته فتسور عليه ملائكة على صور إنسان في يوم الخلوة ﴿قَالُوا لَا نَخَفُ خَصْمَانِ﴾ نحن فوجان متخاصمان على تسمية مصاحب الخصم خصماً ﴿بَعِي بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ﴾ وهو على الفرض، وقصد التعريض إن كانوا ملائكة وهو المشهور ﴿فَأَحْكُرْ يَنْتَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ﴾ ولا تجر في الحكومة، وقرىء ولا تشطط أي ولا تبعد عن الحق ولا تشطط ولا تشلطط، والكل من معنى الشطط وهو مجاوزة الحد ﴿وَأَهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾ إلى وسطه وهو العدل ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي﴾ بالدين أو بالصحبة ﴿لَمْ يَسْعُ وَتَسْعُونَ نَجْمَةً وَلِي نَجْمَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ هي الأنثى من الضأن وقد يكنى بها عن المرأة والكنيائية،

بقوله من فوق الحائط، والحرس جمع حارس أو حرسى والمراد بخاصته أهله. قوله: (نحن فوجان متخاصمان) إشارة إلى أنه خبر مبتدأ مقدر ودفع لما يتوهم من أن الخصم شامل للقليل والكثير، والمراد به هنا جماعة لجمع ضميره في تسور واو ما معه فلم ثني هنا بأن الخصم المثني هنا عبارة عن الفوج فيكون هنا جماعتان تخاصما فيطبق ما مر، وقد قيل يجوز أن يكون الضمائر المجموعة مراداً بها التثنية فيتوافقا ويؤيده أن الذي روي أنه جاءه ملكان. قوله: (على تسمية مصاحب الخصم خصماً) تعليلاً جواب سؤال مقدر، وهو أن المتخاصمين ملكان اثنان كما صرح به في المروي، ويؤيده قوله بعده هذا أخي فكيف يجعلان جماعتين وتقدير خصمان مبتدأ خبره مقدر مقدماً أي فينا خصمان لا يدفعه كما قيل لكون الخصم جماعة كما مر إلا بملاحظة كون الفوجين بأسرهم خصماً والمذكور بعده قول بعضهم وهو تكلف. قوله: (وهو على الفرض وقصد التعريض) دفع لما يرد على تقدير كونهم ملائكة بأنهم كيف يخبرون عن أنفسهم بما لم يقع منهم والملائكة منزهون عن الكذب بأنه إنما يكون كذباً إذا قصد به الأخبار حقيقة أما لو كان فرضاً لأمر صوروه في أنفسهم لما أتوا على صورة البشر كما يذكره العالم إذا صور مسألة لأحد أو كان كناية، وتعريضاً بما وقع من داود عليه الصلاة والسلام فلا. قوله: (ولا تجر الخ) بيان للمعنى المراد منه وإن كان أصل معناه مختلفاً باختلاف القراءات فإن قراءة العامة بضم التاء من أشطط إذا تجاوز الحق وغيرهم قرأ بفتحها من شطط بمعنى بعد وهي التي أشار إليها بقوله وقرئ الخ، والكل يرجع لمعنى واحد، وقوله وهو العدل فتجاوز بالوسط عنه لأنه خير الأمور. قوله: (وقد يكنى بها عن المرأة) الكناية هنا بمعناها اللغوي لأنه استعارة مصرحة لتشبيهها بها في لين الجانب، وسهولة الضبط والانتفاع وقد استعملته العرب كثيراً كالشاة قال:

كنعاج الملا تعسفن رملا

وقال:

يا شاة ما قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم

والتمثيل فيما يساق للتعريض أبلغ في المقصود، وقرئ تسع وتسعون بفتح التاء ونعجة بكسر النون وقرأ حفص بفتح ياء لي نعجة ﴿فَقَالَ أَكْفَلْنِيهَا﴾ ملكنيها وحقيقته اجعلني أكفلها كما أكفل ما تحت يدي، وقيل اجعلها كفلي أي نصيبي ﴿وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ وغلبنني في مخاطبته إياي محاجة بأن جاء بحجاج لم أقدر رده أو في مغالته إياي في الخطبة يقال خطبت المرأة وخطبها هو فخطبني خطاباً حيث زوجها دوني وقرئ وعازني أي غالبنني وعزني على تخفيف غريب ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْمِكَ إِنَّكَ لِلنَّاسِ غَابٍ﴾ جواب قسم محذوف قصد به المبالغة في إنكار فعل خليطه، تهجين طمعه، ولعله قال: ذلك بعد اعترافه، أو

فلعدم التصريح بالمرأة وذكر ما يدل عليها حقيقة سمي الاستعارة كناية لخباء المراد. قوله: (والكناية والتمثيل فيما يساق للتعريض أبلغ) هكذا وقع في الكشف، وفيه خفاء يحتاج إلى توضيحه فالظاهر أن المسوق للتعريض الكلام بتمامه فإنه تعريض لداود عليه الصلاة والسلام، والداعي للتعريض إما احتشام من عرض له واحترامه أو تنقيصه وإيلامه وعلى كليهما تحسن الكناية والتمثيل دون التصريح، والتحقيق أما في الأول فظاهر لأنه حيث لم يواجه ابتداء لتوقيره ناسب عدم التصريح بقصته بعينها فإنه لا يقع التعريض في نحوه، وأما في الثاني فلأن عدم التصريح مؤكد لتنقيصه لعدم الاعتناء بحاله والمراد بالكناية الاستعارة كما مر، وأما التمثيل فذهب شراح الكشف إلى أنه ليس بالمعنى المصطلح بل اللغوي إذ المراد به تحاكمهم له ومجبتهم له على صورة خصمين فإن التمثيل كما يجري في الأقوال يجري في الأفعال قال المولى: بعد الدين وهذا في الأفعال بمنزلة الاستعارة التخيلية في الأقوال حيث لم يكن المقصود من تحاكمهم ما هو ظاهر الحال، ثم في هذا التمثيل تعريض بحال داود عليه الصلاة والسلام وما صدر منه، ورمز إلى الغرض وأبلغيته لأنه بعد فهم المراد منه يتمكن في الذهن غاية التمكن، وهو أشد في التقريع لإيهامه أنه أمر يستحي من مثله وهو لائق في البهائم دون الحراس، ويجوز أن يراد بالتمثيل معناه المعروف فتأمل، وقوله بالدين أو النوعية. قوله: (وقرئ تسع وتسعون الخ) لأن الفتح والكسر يتعاقبان في الأسماء كثيراً ولما جاور التسع العشر قصدوا مناسبة لما فوقه ولما تحته، وكسر نون نعجة لغة تميم وقوله ملكنيها لأن من كفل صغيراً كان في تصرفه وكذا من ملك فاستعمل بمعناه لتقاربهما، وقوله غلبنني تفسير لعزني والمخاطبة تفسير للخطاب، وقوله لم أقدر رده ضمنه معنى أطلق فعذاه بنفسه، وقوله أو في مغالته الخ على أن الخطاب مصدر خاطبه إذا سبق وغلبن خطبته بكسر الخاء وهي في النكاح خاصة، وهذا إذا أريد بالنعجة المرأة وما قبله في الوجهين، وقوله على تخفيف للزاي بترك التشديد، وهو غريب كما قالوا: في ظلمت ظلت وفي رب رب. قوله: (قصد به) أي بجواب القسم، وهو قوله لقد ظلمك الخ إذ جعله ظلاماً مؤكداً بالقسم والتهجين التقييح، وقوله ولعله الخ دفع لما يتوهم من أنه بمجرد ذكر المدعي ظلامته دون إثبات ونحوه كيف حكم بظلم شريكه بأن فيه مطوياً وهو فلما أقر المدعي عليه قال لقد ظلمك الخ أو فيه شرط مقدر أي إن

على تقدير صدق المدعى والسؤال مصدر مضاف إلى مفعوله وتعديته إلى مفعول آخر بإلى لتضمنه معنى الإضافة ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخَاطِئِينَ﴾ الشركاء الذين خلطوا أموالهم جمع خليط ﴿لِيَتَعَدَى﴾ وقرئ «بفتح الياء على تقدير النون الخفيفة وحذفها كقوله:

اضرب عنك الهموم طارقتها

وبحذف الياء اكتفاء بالكسرة ﴿بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ أي وهم قليل وما مزيدة للإبهام والتعجب من قلتهم ﴿وَوَظَنَ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ﴾ ابتليناه

كان كما قلت فقد ظلمك. قوله: (وتعديته إلى مفعول الخ) وهو لا يتعدى بها فتضمن ما يتعدى بها كالضم أو الإضافة، قال الزمخشي كأنه قال بإضافته نعجتك إلى نعاجه على وجه السؤال والطلب فجعل المضمن أصلاً والمضمن فيه قيداً، ولو عكس جاز بأن يقدر بسؤال نعجتك مضافة إلى نعاجه كما مر أو سؤاله إضافة نعجتك الخ، وأشار بقوله والطلب إلى أن المراد من السؤال مطلق الطلب من غير نظر إلى علو المسؤول منه وعكسه ولا مساواته، فما قيل إنه للإشارة إلى أنه من الأعلى للأدنى بقرينة المعازة غير مسلم فإنه يجوز أن يكون هنا على طريق الخضوع والتذلل، وإذا قبح هذا كما أشار إليه بجعله تهجيناً له فغيره بطريق الأولى نعم ما ذكره أنسب بالظلم، والمعازة في المحاجة لا تستلزم العلو كما قيل. قوله: (وأن كثيراً من الخلطاء الخ) يحتمل أن يكون من كلام داود عليه الصلاة والسلام، وأن يكون ابتداء كلام غير محكي عنه، وفسر الخلطاء بالشركاء لاختلاط أموالهم ويكون بمعنى الأصدقاء فيكون كما قيل:

عدوك من صديقك مستفاد فلا تستكثرن من الصحاب
فإن الداء أكثر ما تراه يكون من الطعام أو الشراب

قوله: (وقرئ بفتح الياء) فتحة بناء لاتصاله بنون التأكيد المقدرة وهو حينئذ جواب قسم مقدر بقرينة اللام كما في البيت. قوله: (اضرب عنك الهموم طارقتها).

ضربك بالسيف قونس الفرس

فاضرب فعل أمر مبني على السكون لكنه فتحه لتقدير نون التوكيد معه والهموم مفعوله، وطارقتها بدل منه بدل بعض واستعار ضربها لصرفها عنه، وضربك مفعول مطلق وقونس بفتح القاف والنون أعلى الرأس والمراد به هنا عظم بين أذني الفرس، وهذا البيت من شعر لطرفة بن العبد وحذف الياء للتخفيف كما في الليل إذا يسر. قوله: (وما مزيدة الخ) هم مبتدأ وقليل خبره، وفيه مبالغة من وجوه وصفهم بالقلّة وتكثير قليل وزيادة ما الإبهامية والشيء إذا بولغ فيه كان مظنة للتعجب منه فكأنه قيل ما أقلهم فهو معلوم من المقام. قوله تعالى: ﴿وَوَظَنَ دَاوُدُ﴾ الخ) لم يفسر الظن كما في الكشاف بجعله مجازاً عن اليقين لاحتقال بقائه على حقيقته لكن ما بعده صريح في مسلك الزمخشري، وقد روي أن الملكين فالأقصى الرجل على نفسه وإنما المفتوحة لا تدل على الحصر كالمكسورة كما فصله في المغني ولو سلم كما ذهب إليه

بالذنب أو امتحنه بتلك الحكومة هل يتنبه بها ﴿فَاسْتَغْفَرَ رَبِّي﴾ لذنبه ﴿وَحَرَ رَاكِعًا﴾ ساجداً على تسمية السجود ركوعاً لأنه مبدؤه، أو حَرَ للسجود راکعاً أي مصلياً أنه حرّ بركعتي الاستغفار ﴿وَأَنَابَ﴾ ورجع إلى الله بالتوبة وأقصى ما في هذه القصة الإشعار بأنه عليه الصلاة والسلام، وذ أن يكون له ما لغيره وكان له أمثاله فنبهه الله بهذه القصة فاستغفر وأناب عنه وما روي أن بصره وقع على امرأة فعشقها وسعى حتى تزوجها، وولدت منه سليمان إن صح فعله خطب مخطوبته أو استنزله عن زوجته، وكان ذلك معتاداً فيما بينهم وقد واسب الأنصار المهاجرين بهذا المعنى وما قيل إنه أرسل أوربا إلى الجهاد مراراً وأمر أن يقدم حتى

الزمخشري حملاً على المكسورة فهو لم يدع اطراده فليس المقصود قصر الفتنة عليه لأنه يقتضي انفصال الضمير ولأقصر ما فعل به على الفتنة لأن كل فعل ينحل إلى عام وخاص فمعنى ضربته فعلت ضربه على أن المعنى ما فعلنا به إلا الفتنة كما قيل لأنه تعسف وألغاز. قوله: (ساجداً) على أن الركوع مجاز مرسل عن السجود لأنه لإفضائه إليه جعل كالسبب، ثم تجوز به عنه وهو معنى قوله لأنه مبدؤه لكنه تمسح في العبارة أو هو استعارة له لمشابهته له في الانحناء والخضوع، وقوله أو خر للسجود راکعاً وجه آخر يجعل راکعاً بمعنى مصلياً لاشتهار التجوز به عنه، ولذا يسمى ركعة وتقدير متعلق لخرّ يدل عليه غلبة فحواه لأنه بمعنى سقط على الأرض كما في قوله: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [سورة النحل، الآية: ٢٦] أو جعله بمعنى سجد ولذا جعله أبو حنيفة دليلاً على أن هنا سجدة تلاوة وأنها من العزائم، وخالف فيه بعض الشافعية. قوله: (حرم) بتشديد الراء تفعيل من التحرم أي عقداً لتحريمه ودخل في الصلاة يقال أحرم للصلاة وحرم المشهور الأزل إذا دخل فيها بتكبيرة الإحرام لأنها تحرم عليه الأشياء كالكلام ونحوه وركعتا الاستغفار ركعتان تصليان عند التوبة وهي مشروعة. قوله: (وأقصى ما في هذه الخ) يعني أنه ليس في هذه القصة ما يضر بمقام النبوة فإن ما ذكر فيه محصله ما ذكر، وليس فيه ما يخالف الشرع ولكنه لنزاهة عصمته رآه منكراً فلذا استغفر منه وتاب، وما وقع في رواية بعض القصاص من إسناد ما لا يليق بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام إليهم إماما مفترى أو مؤول فلذا قال المصنف فلعله الخ فنهايته أنه خطب على خطبته ولم يكن هذا ممنوعاً في شرعهم، أو هو صغيرة عند من جوزها على الأنبياء، واستنزله عن زوجته طلب أن يطلقها وبعد العدة إن كانت في شرعهم يتزوجها، وهذا جائز عندهم، وقد كان ذلك في صدر الإسلام بعد الهجرة فكان الرجل من الأنصار إذا كانت له زوجتان نزل عن إحداهما لمن اتخذه أخاه من المهاجرين فقول بهذا المعنى أي بالنزول عن الزوجة والاستئزاز بالهمزة أي جعله أسوته وواساه خطأ عند أهل اللغة وذهب صاحب القاموس إلى أنه لغة رديئة. قوله: (وما قيل الخ) أو ربا بهمزة مضمومة وواو ساكنة وراء مهملة مكسورة، وباء تحتية بعدها ألف اسم رجل من مؤمني قومه، وقوله بأن يقدم أي يجعل مقدماً في عسكره، وهراء بهاء وراء مهملة ومدّ بزنة غراب بمعنى كلام فاسد وفي نسخة فزور، وقوله ولذلك أي لكونه كذباً فاسداً

قتل فتزوجها هراء وافترأه ولذلك قال علي رضي الله عنه من حدث بحديث داود على ما يرويه القصاص جلدته مائة وستين، وقيل إن قوماً قصدوا أن يقتلوه فتسوروا المحراب، ودخلوا عليه فوجدوا عنده أقواماً فتصنعوا بهذا التحاكم فعلم غرضهم وأراد أن ينتقم منهم فظن أن ذلك ابتلاء من الله فاستغفر ربه مما هم به وأتاب ﴿فَقَفَرْنَا لَمْ ذَلِكْ﴾ أي ما استغفر عنه ﴿وَإِنَّ لَمْ عِنْدَنَا لُزْفَى﴾ لقربة بعد المغفرة ﴿وَمَنْ نَبَّ﴾ مرجع في الجنة ﴿يُنَادُوا إِذَا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ استخلفناك على الملك فيها أو جعلناك خليفة ممن قبلك من الأنبياء القائمين بالحق ﴿فَأَحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾ بحكم الله ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى﴾ ما تهوى النفس، وهو يؤيد ما قيل إن ذنبه المبادرة إلى تصديق المدعي وتظلم الآخر قبل مسألته ﴿فِيضْلِكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ دلائله التي نصبها على الحق ﴿الَّذِينَ يَصِلُونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ

وما روي عن علي كرم الله وجهه فيه إنه حدّ الفرية على الأنبياء لكن قال الزين العراقي إنه لم يصح عنه وعلى فرض حصته فهو اجتهاد منه وجهه إنه ضوعف هذا على حدّ الأحرار لأنهم سادة السادة، وتصنعوا تكلفوا صنعته والمراد زوروه ودلسوه وعلى هذا فليس فيه ما يخالف مقام العصمة النبوية والابتلاء امتحانه هل يغضب لنفسه أم لا والاستغفار لعزمه على تأديبهم لحق نفسه لعدوله عن العفو الأليق به، وقيل الاستغفار كان لمن هجم عليه وقوله فغفرنا له أي لأجله وهو تعسف وإن وقع في كتب الكلام. قوله: (وَإِنَّ لَمْ عِنْدَنَا لُزْفَى لقربة) عظيمة بحيث لا يحط ما ذكر من مقامه، وقوله يا داود كلام مستأنف لا معطوف بتقدير قول لما فيه من لتقدير بلا حاجة وإيهامه لغير المراد، وقوله استخلفناك الخ على الأول يكون مثل فلان خليفة السلطان إذا كان منصوباً منه لتنفيذ ما يريد والثاني من قبيل هذا الولد خليفة عن أبيه أي ساد مسده قائم بما كان يقوم به من غير اعتبار لحياة، وموت أو غيره ومن ذكرهما فهذا مراده لكنه جرى على الغالب فيه فلا يعترض عليه، ويطال بلا طائل ولظهور المعنى الأول قدم وجعلها الزمخشري دليلاً على إرادته في سورة البقرة مع تجويزه الوجهين هنا فلا تناقض فيه فتدبر. قوله: (بحكم الله) هذا يحتمل أن يكون لأن تعريف الحق بمعنى خلاف الباطل للعهد هنا على أن المراد حكم الله الذي هو شرعه لأنه لا يحكم إلا بالحق، وتفريعه بالفاء على جعله خليفة يشعر بالعلية لأنه لما كان خليفة له اقتضى ذلك أن لا يخالف حكمه حكم من استخلفه بل يكون ذلك على وفق إرادته ورضاه، أو المترتب مطلق الحكم لظهور ترتبه على كونه خليفة وذكر الحق لأن به سداه، وقيل ترتبه لأن الخلافة نعمة عظيمة شكرها العدل ويحتمل أن يكون الحق اسم الله وفيه مضاف مقدر والأول أولى لأن مقابلته بالهوى تأباه. قوله: (وما تهوى النفس) لأن الهوى يكون بمعنى المهوي كما في قوله، هو أي مع الركب اليمانيين، وقوله وهو يؤيد الخ وجه التأييد أن ذكره بعد الحكم يقتضي أن اتباعه للهوى في نفس حكمه لا في أمر آخر من الميل إلى امرأة أوربا ولم يجعله دليلاً لاحتمال انقطاعه عما قبله، وكونه وصية مستقلة لكنه غير مناسب لمقامه أن يحكم بغير علم منه وقوله دلائله سواء كانت عقلية أو نقلية نصاً أو

الْحَسَابِ ﴿ بسبب نسيانهم وهو ضلالهم عن السبيل، فَإِنَّ تَذَكُّرَهُ يَقْتَضِي مَلَازِمَةَ الْحَقِّ وَمُخَالَفَةَ الْهَوَىٰ ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا﴾ خَلْقًا بَاطِلًا لَا حِكْمَةَ فِيهِ، أَوْ ذَوِي بَاطِلٍ بِمَعْنَى مَبْطُلِينَ عَابَثِينَ كَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِأَعْيُنٍ﴾ [سورة الدخان، الآية: ٢٣٨] أَوْ لِلْبَاطِلِ الَّذِي هُوَ مَتَابَعَةُ الْهَوَىٰ بِلِ لِحَقِّ الَّذِي هُوَ مَقْتَضِي الدَّلِيلِ مِنَ التَّوْحِيدِ، وَالتَّدْرَجِ بِالشَّرْعِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [سورة الذاريات، الآية: ٥٦] عَلَى وَضْعِهِ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ مِثْلَ هُنِيأَ ﴿ذَلِكَ لَنْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الْإِشَارَةُ إِلَى خَلْقِهَا بَاطِلًا وَالظَّنَّ بِمَعْنَى الْمَظْنُونِ ﴿قَوْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ النَّارِ﴾ بِسَبَبِ هَذَا الظَّنِّ ﴿أَمْ تَجْعَلُ الَّذِينَ

قياساً وصدّه عن الدلائل إِمَّا لِعَدَمِ النَّظَرِ فِيهَا أَوْ الْعَمَلِ بِمَوْجِبِهَا. قَوْلُهُ: (بِسَبَبِ نَسْيَانِهِمْ) يَعْنِي الْبَاءَ سَبَبِيَّةً وَمَا مَصْدَرِيَّةً وَإِضَافَةَ السَّبَبِ بَيَانِيَّةً وَالْمُرَادُ بِالنَّسْيَانِ التَّرْكَ أَوْ عَدَمَ الذِّكْرِ مُطْلَقًا لَا الْغَفْلَةَ فَيَشْمَلُ الْكُفْرَةَ الْمُنْكَرِينَ لِلْحَشْرِ، وَقَوْلُهُ بِمَا الْخِ مَتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ لَهُمْ عَذَابٌ، وَقَوْلُهُ هُوَ ضَلَالُهُمُ الْخِ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ أُرِيدَ بِالنَّسْيَانِ الضَّلَالَ بِعِلَاقَةِ السَّبَبِيَّةِ فَقَوْلُهُ فَإِنَّ الْخِ إِشَارَةٌ لِلْعِلَاقَةِ الْمَصْحُوحَةِ، وَقَدْ قِيلَ عَلَيْهِ إِنَّ الْعُدُولَ إِلَى الْمَجَازِ مَعَ إِمْكَانِ الْحَقِيقَةِ لَا دَاعِي لَهُ مَعَ صِحَّةِ أَنْ يُقَالَ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ بِسَبَبِ نَسْيَانِهِمْ الَّذِي هُوَ سَبَبُ ضَلَالِهِمْ فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْمَلَ قَوْلُهُ هُوَ ضَلَالُهُمْ عَلَى الْمَبَالِغَةِ أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُضَافِ أَيِّ بِسَبَبِ ضَلَالِهِمْ، وَفِي الْكَشَافِ يَوْمَ الْحِسَابِ مَتَعَلِّقٌ بِنَسْوِهَا أَيِّ بِنَسْيَانِهِمْ يَوْمَ الْحِسَابِ فَهُوَ مَفْعُولٌ أَوْ بِقَوْلِهِ لَهُمْ أَيِّ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِسَبَبِ نَسْيَانِهِمْ، وَهُوَ ضَلَالُهُمْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ، أَدَّ هُوَ ظَرْفٌ وَظَاهِرُهُ أَنَّ هَذَا التَّشْبِيهَ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي لِأَنَّ قَوْلَهُ إِنَّ الَّذِينَ الْخِ تَعْلِيلٌ لِمَا قَبْلَهُ مِنَ النَّهْيِ عَنِ اتِّبَاعِ الْهَوَىٰ الْمَضِلِّ عَنِ سَبِيلِهِ وَسَبِيلِهِ دَلَالَةٌ، وَالضَّلَالُ عَنْهَا تَرْكُهَا وَنَسْيَانُهَا كَمَا فَسَّرَهُ بِهِ قَبِيلٌ هَذَا فَاخْتَارَ الْمَصْنُفُ الثَّانِي، وَلِذَا ذَكَرَ النَّسْيَانُ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ أَنْسَبُ بِالسِّيَاقِ إِذِ الْمَعْنَى حِينَئِذٍ لِأَنَّ الضَّالِّينَ مَعْدُوبُونَ بِضَلَالِهِمْ، وَتَرَكَ الْحَقَّ وَاتَّبَعَ الْهَوَىٰ لِأَزْمِ لِلنَّسْيَانِ عَادَةً فَصَحَّ التَّجَوُّزُ بِهِ عَنْهُ، وَهَذَا الْقَائِلُ لَمْ يَقِفْ عَلَى مُرَادِهِمْ فَحَبِطَ خَبِطَ عَشْوَاءً. قَوْلُهُ: (خَلْقًا بَاطِلًا) فَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى نِيَابَتِهِ عَنِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ نَحْوِ كُلِّ هُنِيأَ أَيِّ أَكَلًا هُنِيأَ فَلَا يَخْتَصُّ هَذَا بِالْأَخِيرِ كَمَا فَعَلَهُ الْمَصْنُفُ فَكَانَ يَنْبَغِي ذِكْرَهُمَا فِي قَرْنٍ وَاحِدٍ، وَقَوْلُهُ لَا حِكْمَةَ فِيهِ تَفْسِيرٌ لِلْبَاطِلِ هُنَا، وَقَوْلُهُ أَوْ ذَوِي بَاطِلٍ فَهُوَ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ خَلَقْنَا بِتَقْدِيرِ مُضَافٍ وَيَصِحُّ كَوْنُهُ مِنَ الْمَفْعُولِ أَيْضًا بِنَحْوِ هَذَا التَّأْوِيلِ، وَالبَاطِلُ عَلَى هَذَا اللَّعْبِ وَالْعَبَثِ، وَقَوْلُهُ أَوْ لِلْبَاطِلِ فَهُوَ مَفْعُولٌ لَهُ وَقَوْلُهُ الَّذِي الْخِ تَفْسِيرٌ لِلْبَاطِلِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَالتَّدْرَجِ لِبَسِّ الدَّرَجِ مَجَازٌ عَنِ التَّحَصُّنِ بِالتَّمَسُّكِ بِالشَّرِيعَةِ، وَقَوْلُهُ مِنَ التَّوْحِيدِ بَيَانٌ لِلْحَقِّ، وَقَوْلُهُ عَلَى وَضْعِهِ الْخِ يَعْنِي فِي هَذَا الْوَجْهِ، وَالتَّقْدِيرُ لِلْعَبَثِ الْبَاطِلِ وَإِنَّمَا أَوَّلُهُ لِأَنَّ الْبَاطِلَ لَيْسَ فَعَلًا لَهُ حَتَّى يَعْطَلَ بِهِ. قَوْلُهُ: (وَالظَّنَّ بِمَعْنَى الْمَظْنُونِ) لِيَصِحَّ الْحَمْلُ أَوْ يَقْدَرُ ظَنْنٌ ذَلِكَ وَمِنْ فِي قَوْلِهِ مِنَ النَّارِ ابْتِدَائِيَّةً أَوْ بَيَانِيَّةً أَوْ تَعْلِيلِيَّةً، وَقَوْلُهُ بِسَبَبِ هَذَا الظَّنِّ إِشَارَةٌ إِلَى مَا تَفِيدُهُ الْفَاءُ مِنْ تَرْتِبِ ثُبُوتِ الْوَيْلِ لَهُمْ عَلَى ظَنِّهِمُ الْبَاطِلِ الَّذِي بِهِ كَفَرُوا فَيُؤَكِّدُ وَضْعَ الَّذِينَ كَفَرُوا

ءَامِنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ ﴿٢٩﴾ أم منقطعة والاستفهام فيها لإنكار التسوية بين الحزبين التي هي من لوازم خلقها باطلاً ليدل على نفيه وكذا التي في قوله: ﴿أَمْ يَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ كأنه أنكر التسوية أولاً بين المؤمنين والكافرين، ثم بين المتقين من المؤمنين والمجرمين منهم ويجوز أن يكون تكريراً للإنكار باعتبار وصفين آخرين يمنعان التسوية من الحكيم الرحيم، والآية تدل على صحة القول بالحشر فإن التفاضل بينهما إما أن يكون في الدنيا والغالب فيها عكس ما يقتضي الحكمة فيه، أو في غيرها وذلك يستدعي أن يكون لهم حالة أخرى يجازون فيها ﴿كَتَبُ أَرْزَنَّهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ﴾ نفاع، وقرئ بالنصب على الحال ﴿لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ ليتفكروا فيها فيعرفوا ما يدبر ظاهرها من التأويلات الصحيحة والمعاني المستنبطة، وقرئ ليتدبروا على الأصل ولتدبروا أي أنت وعلماء أمتك ﴿وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ وليتعض به ذوو العقول السليمة أو ليستحضروا ما هو كالمركز في عقولهم من

موضع الضمير للدلالة على العلية. قوله: (والاستفهام) لأنها تقدر ببل والهمزة والاستفهام المقدر إنكاري في معنى النفي والحزبين المؤمنون، والمفسدون وكونه من اللوازم لأنه إذا لم يجاز المصلح والمفسد لزم البعث المنافي للحكمة، وقوله ليدل على نفيه لأنه يلزم من نفي اللازم نفي ملزومه، وقوله باعتبار وصفين هما التقوى والفجور، وقوله من الحكيم الرحيم لأن مقتضى الحكمة عدم التسوية ومقتضى الرحمة إزالة فساد المفسد والانتقام منه وإزالة ظلم المظلوم. قوله: (والآية الخ) لأن مقتضى الحكمة عدم التسوية، وليس هذا في الدنيا لأنها نشاهد خلافه كما قال الشافعي رضي الله عنه:

ومن الدليل على القضاء وحكمه بؤس اللبيب وطيب عيش الأحمق

فلا بد من دار جزاء أخرى وهو المطلوب، وقوله نفاع أي كثير النفع تفسير لمبارك وكتاب مبتدأ مبارك خبره أو خبر مبتدأ مقدر أي هذا كتاب ومبارك صفة أو خبر بعد خبر وعلى حالته فهي حال لازمة لأن البركة لا تفارقه جعلنا الله في بركاته، ونفعنا بشريف آياته. قوله: (ليتفكروا الخ) قراءته على الأصل بترك إدغام التاء في الدال ولتدبروا على الخطاب أي على أن الأصل لتدبر، وابتاءين حذف إحداهما والظاهر في قراءة الغيبة إن الواو ضمير أولي الأبواب على التنازع وإعمال الثاني أو للمؤمنين فقط أو لهم وللمفسدين ويدبر بوزن يضرب بمعنى يتبع من دبره إذا تبعه، وقيل معناه صرفه لأن من تبع الظلم لم يفز بطائل وهو إشارة إلى اشتقاق التدبر من الدبر لأن به تعرف العواقب، ومعنى الاتباع لظاهر المتلو الاكتفاء بمعرفة المعاني الظاهرة من غير تأويل في مظان التأويل، ولا اطلاع على النكت والأسرار، وليدبروا متعلق بأنزلنا أو بمحذوف يدل عليه، وقوله أنت وعلماء أمتك إشارة إلى أن فيه تغيلاً. قوله: (وليتعض به ذووا العقول السليمة الخ) على أن التذكر بمعنى الاتعاظ، وقوله أو ليستحضروا على أنه من الذكر ولما ورد عليه أنهم لم يعلموه أولاً حتى يعد هذا تذكراً لما غاب عن خواطرهم أشار إلى

فرط تمكنهم من معرفته بما نصب عليه من الدلائل فإن الكتب الإلهية بيان لما لا يعرف إلا من الشرع، وإرشاد إلى ما لا يستقل به العقل ولعل التدبر للمعلوم الأول، والتذكر للثاني ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ﴾ أي نعم العبد سليمان إذ ما بعده تعليل للمدح، وهو من حاله ﴿إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ رجاء إلى الله بالتوبة أو إلى التسبيح مرجع له ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْكَ﴾ ظرف لأواب أو لنعم، والضمير لسليمان عند الجمهور ﴿بِالْعَيْنِ﴾ بعد الظهر ﴿الصَّافِنَتُ﴾ الصافن من الخيل الذي يقوم على طرف سنبك يد أو رجل، وهو من الصفات المحمودة في الخيل الذي لا يكاد يكون إلا في العراب الخالص ﴿الْحَيَّادُ﴾ جمع جواد أو جود وهو الذي يسرع

دفعه بأنه أمر موافق للفطرة مركز في العقول، والدلائل منادية عليه فجعل تمكنهم منه أولاً بمنزلة علمه فلذا عبر بالتذكر تنزيلاً للقوة منزلة الفعل فقوله من فرط الخ من فيه تعليلية متعلقة بما في الكاف من معنى التشبيه. قوله: (فإن الكتب الخ) بيان لوجه الاستحضار بالكتاب والمقصود منه قوله وإرشاد الخ وما لا يعرف إلا من الشرع كالأحكام الفرعية وبعض الأصلية وما يستقل به العقل كوجود الصانع القديم، وقوله ولعل الخ ليس وجهاً في تفسير التدبر والتفكير كما قيل بل من تنمة هذا بيان لأن المراد بالتدبر المعلوم الأول وهو ما لا يعرف إلا من الشرع لأنه بعد معرفته منه يحتاج إلى التأمل والثاني، وهو ما يستقل به العقل فإنه هو المركز في العقل المنظور بعين التذكر فتذكر وتدبر ترشد. قوله: (إذ ما بعده الخ) بيان لتعيين سليمان بنعم العبد دون داود عليهما الصلاة والسلام وكونه من حاله ظاهر والتعليل ظاهر من جملة أنه أواب ومن إذ الظرفية لأن الظروف تستعمل للتعليل كثيراً كما مر فلا يتوقف فهم التعليل منه على تعلقه بأواب كما قيل، وقوله بالتوبة قيد به لفهمه من القصة والسياق وكونه بمعنى التسبيح لأن الترجيع في الذكر، ونحوه ويجوز أن يراد أواب لمرضاة ربه كما مر، وقوله أو لنعم أخره لأنه خلاف الظاهر لتقييد المدح وتعلق الظرف بفعل غير متصرف كما أن في تعلقه بأواب تقييد الوصف، ولذا قيل إن الأحسن معنى تعلقه باذكر مقدراً ولا وجه لتخصيص وجهي التعلق بتفسيري أواب كما قيل وقوله عند الجمهور لأن منهم من قال إنه لداود كما ذكره المعرب. قوله: (الذي يقوم على طرف سنبك) قيل عليه الصفون عند أهل اللغة ألف الفرس للقيام على ثلاث قوائم وتبقى الرابعة ماسة بطرف مقدمها الأرض، وقال الراغب هو الجمع بين يديه في القيام، وقيل هو القائم مطلقاً وما ذكره المصنف لا يوافق شيئاً منهما ودفعه إن مراده القول الأول ولشهرته تسمح في العبارة ولأنه من المعلوم إنه لا يمكن القيام على طرف واحدة ورفع الثلاث فقوله على طرف الخ حال أن يقوم على ثلاث حالة كونه معتمداً على طرف سنبك، والسنبك مقدم الحافر كما في شرح المقصورة فإن فسر بطرف الحافر كما وقع في بعض كتب اللغة فإضافة الطرف له من إضافة العام للخاص كمدينة بغداد فلا يقال الأولى حذفه، والعراب بكسر العين الأصلية منها والخلص تفسير له والصفات بجمع المؤنث لأنه يجوز فيما لا يعقل لا للتغليب لأن تغليب المؤنث على المذكر غير جائز في الأكثر. قوله: (أو جود) بالفتح كثوب

في جريه، وقيل الذي يجود في الركض وقيل جمع جيد روي إنه عليه الصلاة والسلام غزا دمشق ونصيبين وأصاب ألف فرس وقيل أصابها أبوه من العمالقة فورثها منه فاستعرضها فلم تزل تعرض عليه حتى غربت الشمس، وغفل عن العصر أو عن ورد كان له فاغتم لما فاته فاستردّها فعقرها تقرّباً لله ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي﴾ أصل أحببت أن يعدي بعلى لأنه بمعنى آثرت لكن لما أنيب مناب أنبت عدى تعديته وقيل هو بمعنى تقاعدت من قوله:

وثياب، وقوله الذي يسرع الخ أي فيه مدح لحاليه من القيام والمشي أو الجري هنا بمعنى المشي لا الركض وإن كان المشهور في الاستعمال أنهما بمعنى واحدة لأنه لو كان كذلك لم يغير ما بعده أصلاً. قوله: (وقيل جمع جيد الخ) مرضه لأنه لا فائدة في ذكره مع الصفات حينئذ، ولفوات مدح حاله وكون الجياد أعم فذكره تعميم بعد تخصيص فيه نظر وقوله وأصاب ألف فرس فيه نظر لأنّ الغنائم لم تحل لغير نبينا ﷺ كما ورد في الحديث^(١) المشهور وكذا قوله فورثها منه لأنّ الأنبياء لا تورث إماماً لبقاء مالهم على ملكهم أو لمصيره صدقة أو لعوده لبيت المال أو لكونه وقفاً على ورثته على ما فصله المحدثون، والفقهاء لكنه اختلف فيه فقيل هو مخصوص بنبينا ﷺ وقيل هو عام في جميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لقوله ﷺ: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث»^(٢) فما ذكره المصنف مبني على القول الأول إن صححوا خلافه وكون الأول فياً لا غنيمة والمراد بالإرث حيازة التصرف لا الملك وعقرها تقرّباً لا يقتضي الملك بعيد، وقيل خرجت من التجر بأجنحة فاستعرضها وقوله عن ورد أي أمر من العبادة صلاة أو ذكر استعارة من ورود الماء ولا يختص بالثاني كما تظنه العامة وقوله تقرّباً بمعنى لا غضباً فيكون إسرافاً مذموماً. قوله: (أصل أحببت أي يعدي بعلى) ظاهره أنه حقيقة لا تضمين، وهو ظاهر قول الراغب في مفرداته قوله: ﴿استحبوا الكفر على الإيمان﴾ [سورة التوبة، الآية: ٢٣] أي آثروه عليه واقتضى تعديته بعلى معنى الإيثار فلا يرد عليه إن هذا تضمين أيضاً لا فرق بينه وبين ما بعده فيجاب بأنّ الفرق أنّ الأول ملحق بالحقيقة لشهرته بخلاف الباقي، وقوله لكن لما أنيب الخ أراد أنه مضمن معناه لكنه عدل عنه للمناسبة اللفظية، وقصد التجنيس وفائدة التضمين إشارة إلى عروضة وجعله لاشتغاله به عنه ناب منابه وذكر ربي إماماً مضاف لفاعله أو لمفعوله. قوله: (وقيل هو بمعنى تقاعدت الخ) هذا ما نقله الزمخشري عن التبيان من أن أحببت هنا بمعنى لزمتم كما في الشعر المذكور وقال ليس بذاك لأنها لغة غريبة والغرابة لكثرة لا يليق تخريج القرآن عليها ولأنه كما في كتب اللغة ليس مطلق اللزوم بل لزوم البعير مكانه لمرض أو تعب أو حران وهو لا يناسب لأنه هنا لزوم نشاط، وما قيل من أنه من استعمال المقيد في

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

مثل بغير السوء إذ أحبا

أي برك وحب الخير مفعول له الخير، المال الكثير والمراد الخيل التي شغلته، ويحتمل أنه سماها خير التعلق الخير بها قال عليه الصلاة والسلام: الخيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمر ويفتح الياء ﴿حَقَّ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ أي

المطلق أو لزوم المكان لمحبة الخيل لكونه على خلاف بره جعل كبعض أمراضه المحتاجة للتداوي بعقاقير العقر ونحوه من أضرارها ففي أحبيبت استعارة تبعية حسنة مناسبة للمقام ليس بشيء لأننا لا نقنع بصحته فضلاً عن حسنه الذي ادّعاؤه إذ الاستعارة الضدية هنا خفية، ولا قرينة عليها وما نقلت منه أخفى وأخفى فمثله من التعسفات لا يليق وأيضاً للزوم لا يتعدى بعن إلا إذا ضمن أو تجوز به فما الفائدة في استعمال لغة وحشية من غير فائدة، وتضمن معنى مناسب مما يعدّي بعن من أول الأمر ممكن، ولما رأى المصنف ما في الكشاف مختلاً عدل عنه مشيراً إلى إصلاح ما نقل بأن ما ذكره من اللزوم أرادوا به التقاعد، وهو الاحتباس المعوق عن الأمر وهو يتعدّى بعن من غير تضمين فقصر المسافة، وجعل أحب بمعنى تقاعد أي احتبس دفعا لبعض ما أورد على ذلك القيل كما ذكره المدقق في كشفه وبعد اللتيا والتي فهذا الوجه ضعيف مردود. قوله: (مثل بغير السوء إذ أحبا) رواه الجوهري:

ضرب بغير السوء إذا حبا

وهو من شعر وقبله:

كيف قريب شيخك الا زبا

وقيل:

تبا لمن بالهوى قدالبا

وبغير السوء بمعنى السيء لكنه غير مرضي له واجب بمعنى لزم مكانه كما فسر المصنف. قوله: (وحب الخير مفعول له) أي على هذا الوجه فتقديره تقاعدت وتعوّقت عن ذكر ربي لأجل حب الخير وهذا بيان إذ ما قيل من أنّ قوله حب الخير يقتضي إن أحببت بمعناه المشهور لا بالمعنى المذكور وعلى الوجه السابق هو مفعول به أي أثرت حب الخير، أو مفعول مطلق ومفعوله محذوف، وهو الصافنات أو عرضها ويجوز حمل أحببت على ظاهره، وجعل عن متعلقة بمقدر كمعرضاً وبعيداً وكون عن تعليلية كسقاءه عن العيمة بعيد، وقوله الخيل^(١) الخ حديث صحيح والناصية الرأس ومعنى عقده بها إنه لا يفارقها لما فيها من العز

(١) أخرجه البخاري ٢٨٤٩ - ٣٦٢٤ ومسلم ١٨٧١ والنسائي ١٦/٢٢١ - ٢٢٢ وابن ماجه ٢٧٨٧ ومالك في «الموطأ» ٤٦٧/٢ وأحمد ١٣/٢ - ٢٨ - ٤٩ - ٥٧ - ١٠١ - ١٠٢ - ١١٢ والطيليسي ١٨٤٤ وابن حبان ٤٦٦٨ كلهم من حديث ابن عمر.

غربت الشمس شبه غروبها بتواري المخباة بحجابها، وإضمارها من غير ذكر لدلالة العشي عليه ﴿رُدُّوْهَا عَلَيَّ﴾ الضمير للصفانات ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ فأخذ يمسح السيف مسحاً ﴿بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ أي بسوقها، وأعناقها يقطعها من قولهم مسح علاوته إذا ضرب عنقه، وقيل جعل يمسح بيده أعناقها، وسوقها حبالها وعن ابن كثير بالسوق على همز الواو ولضمة ما

وثواب الجهاد. قوله: (والمراد به الخ) أي على تفسيري أحببت والخير على هذا من ذكر العام وإرادة الخاص وعلى الثاني من ذكر الشيء وإرادة ملابسه، ويجوز إبقاؤه على معناه إذا كان مفعولاً مطلقاً. قوله: (حتى توارث الخ) متعلق بقوله أحببت وفيه استعارة تصريحية أو مكنية لتشبيه الشمس بامرأة حسناء أو ملك وباء بالحجاب للظرفية أو الاستعانة أو الملابس. قوله: (لدلالة العشي عليه) ردّ على الإمام وغيره ممن رجح كون الضمير للصفانات الما في هذا من تفكيك الضمائر والإضمار من غير سبق ذكر بأنه مذكور حكماً لأنّ العشي وقت غروب الشمس فهو يدلّ عليها تضمناً أو التزاماً وتخالف الضمائر مع القرينة لا ضمير فيه، وتواري الخيل بالحجاب عبارة ركيكة والاعتراض بأنّ الاشتغال بها حتى تفوت الصلاة ذنب عظيم مشترك الإلزام لأنّ تواري الخيل في حجاب الليل يكون بعد العتمة مع أنّ النسيان لا يدخل تحت التكليف، وفوت الصلاة وكون تلك الصلاة كانت مفروضة عليه غير معلوم والاشتغال بخيل الجهاد عبادة وقوله ردّوها الخ ليس تهوراً وتجبراً كما توهم بل ابتهاً حيثما ألهاه قرباناً لله وكان تقرب الخيل مشروعاً في دينه فهو طاعة كما قيل، وقيل على اشتراك الإلزام أنه غفلة عن قول الإمام إنّ المراد بتواريها التواري عن نظره لما أمر بإجرائها، ثم أمر الراضين بردها لا لتواري بظلمة الليل، ورد بأنه لا غفلة فيه بل المراد أنه لا يتم ما لم يرد هذا فإنّ مجرد تواريها عن نظره لا محذور فيه حتى يقتضي استغفاره وتوبته وقد روي أنّ الشمس غربت لاشتغاله بأمرها فالمعنى إنه إن أبقى على ظاهره خالف الرواية والدراية والأبقى المحذور، فتأمل. قوله: (ردّوها) من مقول القول فلا حاجة لتقدير قول آخر كما في الكشاف، وكون السياق يقتضيه لأنه جواب عن سؤال تقديره فما قال غير مسلم ولذا لم يلتفت إليه المصنف، وقوله الضمير للصفانات هو المشهور وقيل إنه للشمس أيضاً وإنها ردّت له كما ردّت ليوشع ليصلي الصلاة في وقتها والخطاب للملائكة عليهم الصلاة والسلام، وهو مروى عن علي كرم الله وجهه فإن قلت على هذا برد الشمس تصير الصلاة أداء أم قضاء قلت الظاهر إنها أداء وقد بحث فيه الفقهاء بحثاً طويلاً ليس هذا محله. قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ﴾ الخ هي من أفعال الشروع كما بينه النحاة، وقوله يمسح مسحاً إشارة إلى أنه مفعول مطلق لفعل مقدر هو خبر طفق لا حال مؤول بماسحاً كما توهم وليس هذا مما يسدّ الحال به مسدّ الخبر، وقوله بسوقها الخ إشارة إلى أنّ التعريف للعهد أو آل قائمة مقام الضمير المضاف إليه، وقوله يقطعها تفسير ليمسح والعلاوة بكسر العين الرأس ما دامت على الجسد وقد يكون بمعنى ما يزداد على الحمل واستعمال المسح بمعنى ضرب العنق استعارة وقعت في كلامهم قديماً. قوله: (وقيل الخ) مرضه لأنه لا

قبلها كمؤقن وعن أبي عمرو بالسوق وقرئ بالسناق اكتفاء بالواحد عن الجمع لا من الألباس ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثُمَّ أَنَابَ﴾ وأظهر ما قيل فيه ما روي مرفوعاً أنه قال: لأطوفن الليلة على سبعين امرأة تأتي كل واحدة بفارس يجاهد في سبيل الله، ولم يقل إن شاء الله فطاف عليهن فلم تحمل إلا امرأة جاءت بشق رجل فو الذي نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله لجاهدوا فرساناً وقيل ولد له ابن فاجتمعت الشياطين على قتله فعلم ذلك فكان يغدوه في السحاب فما شعر به إلا أن ألقى على كرسيه ميتاً ففتنه على خطئه بأن لم يتوكل على الله وقيل: إنه غزا صيدون من الجرائر فقتل ملكها وأصاب ابنته جرادة فأحبها وكان لا يرقأ دمعها جزعاً على أبيها فأمر الشياطين فمثلوا لها صورته فكانت تغدوا إليها وتروح مع ولائها يسجدن له كعاداتهن في ملكه فأخبره آصف فكسر الصورة، وضرب

يناسب السياق وردھا لمجرد المسح لا وجه له، والرواية على خلافه أيضاً فلا وجه لترجيح الإمام له، وقوله على همز الواو أي الساكنة المضموم ما قبلها والقياس إبدال الواو همزة إذا كانت مضمومة كادور فنزلوا ضمّ ما قبلها منزلة ضمها كما نبه عليه بقوله كموقن، وقوله وعن أبي عمرو بالسوق أي بهمزة مضمومة بعدها واو بوزن فسوق، وهو جمع ساق أيضاً وما ذكره بعض أهل اللغة من همز الساق فهو إبدال على غير القياس إذ لا شبهة في كونه أجوف فما قيل من أنه لا حاجة إلى جعل الهمزة بدلاً من الواو لأنه لغة فيه لا وجه له وإقامة المفرد مقام الجمع فيه كلام سيأتي تحقيقه.

قوله: (ثم أناب) عطفه بثم وكان الظاهر الفاء كما في قوله فاستغفر ربه قيل إشارة إلى استمرار نابته، وامتدادها فإن الممتد يعطف بها نظراً لآخره بخلاف الاستغفار فإنه ينبغي المسارعة إليه، وقوله وأظهر ما قيل فيه أي في معنى الفتنة والآية، الحديث^(١) المرفوع ما انتهى سنده إلى النبي ﷺ ويقابله الموقوف، وهذا رواه الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه لكن الذي في البخاري أربعين وإن الملك قال له قل إن شاء الله فلم يقل وغايته ترك الأولى فليس بذنب، وقوله فلم تحمل بالثناء وروي بالياء بتأويله بشخص وشيء ونحوه ومعنى جاءت، ولدت ومعنى إلقائه على كرسيه وضع القابلة أو لفه له عليه ليراه، وقوله فوالذي الخ هكذا كان النبي ﷺ يقسم ومعنى بيده في تصرفه إن شاء أحيائها وإن شاء أماتها، وقوله على قتله أو إفساد عقله حتى لا يسخرهم بعد سليمان عليه الصلاة والسلام، وقوله فكان يغدوه الخ أي جعله مع

(١) أخرجه البخاري ٣٤٢٤ من حديث أبي هريرة بلفظ «قال سليمان بن داود: لأطوفن الليلة على سبعين امرأة...» قال شعيب وابن أبي الزناد «تسعين» وهو أصح. والمقصود «تسعين امرأة» بدلاً من «سبعين». وأخرجه البخاري ٦٦٣٩ - ٢٨١٩ - ٥٢٤٢ - ٧٤٦٩ - ٦٧٢٠ - ١٦٥٤/٢٥ - ٢٤ - ٢٢ - ٢٣ والنسائي ٣١/٧ وأحمد ٢٢٩/٢ - ٥٠٦ - ٢٧٥ وابن حبان ٤٣٣٧ - ٤٣٣٨ والبغوي ٧٩ والبيهقي ٤٤/١٠ كلهم من حديث أبي هريرة من طرق عدة وألفاظ متعددة.

المرأة وخرج إلى الفلاة باكبياً تضرعاً وكانت أم ولد اسمها أمينة إذا دخل للطهارة أعطاها خاتمه، وكان ملكه فيه فأعطاها يوماً فتمثل لها بصورته شيطان اسمه صخر وأخذ الخاتم، وتختم به وجلس على كرسيه فاجتمع عليه الخلق ونفذ حكمه في كل شيء إلا في نسائه، وغير سليمان عن هيئته فأناها لطلب الخاتم فطرده فعرف إن الخطيئة قد أدركته فكان يدور على البيوت يتكفف حتى مضى أربعون يوماً عدداً ما عبت الصورة في بيته فطار الشيطان، وقذف الخاتم في البحر فابتلعه سمكة فوقعت في يده فبقر بطنها فوجد الخاتم فتختم به، وخرّ ساجداً وعاد إليه الملك فعلى هذا الجسد صخر سمي به وهو جسم لا روح فيه لأنه كان متمثلاً بما لم يكن كذلك، والخطيئة تغافلته عن حال أهله لأن اتخاذ التماثيل كان جائزاً حينئذ وسجود الصورة بغير علمه لا يضره ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَبْغِي لِأَحَدٍ مِنْ

ظنره فيه بحيث لم يروه حين وضعه وهم لا يعلمون الغيب فلا وجه لما قيل ما فائدة وضعه فيه، والشياطين يقدرون على الصعود للسحاب، وقوله إلا أن ألقى أي إلا ملقي وهو استثناء مفرغ من أعم الأحوال، وقيل بدل من به أي بشيء من أحواله إلا بإلقائه، وقوله لم يتوكل أي توكل الخواص اللائق به، وهو عدم مباشرة الأسباب إذ ما فعله لا ينافي التوكل كما في أعقلها وتوكل، وقوله صيدون بصاد مهملة ودال مهملة اسم مدينة في جزائر البحر فقوله من الجزائر بيان لها، وقوله أصاب أي وجدها فأخذها وتزوج بها وجرادة اسمها ويرقاً مهموز بمعنى ينقطع وولائها جمع وليدة بمعنى مولودة والمراد به الجارية، وقوله يسجدن هو الصحيح وفي نسخة يسجدون وهو سهو من الناسخ وأصف وزيره، وقوله وكان ملكه فيه يعني كان الله قدر له ملكه ما دام الخاتم معه فإذا فارقه نزع ملكه كما في بعض الطلسمات ومثله مستبعد في الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لكنه تعالى لا يستل عما يفعل وخروجه باكبياً توبة فقوله: ثم أناب المراد قبلت توبته أو تمام توبته إنما كان بعد استيلاء الشياطين فلا تنافيه، ثم كما قيل مع أن هذا معطوف بالواو وهي لا تقتضي ترتيباً. قوله: (دخل للطهارة) أو جامع وقوله إلا في نسائه، وقيل إنه كان فيهن أيضاً وإنما عرفته لأنه كان يجامعهن في الحيض ولا يتغسل من الجنابة ولبعد هذه الرواية عن مقام العصمة لم يذكرها المصنف وقوله غير سليمان عن هيئته بقدرته تعالى كما ألقى شبه عيسى عليه الصلاة والسلام على غيره وقوله يتكفف أي يسأل، وقيل هذا لمن يسأل لأنه يمدّ كفه وقوله فطار أي ذهب عن كرسيه في الهوى، ورمي بالخاتم في البحر لئلا يأخذه غيره، وقوله فوقعت في يده أي السمكة لأنه كان خدم أولئك الصيادين، ويقر بمعنى شق. قوله: (لأنه كان متمثلاً الخ) جواب عن أن الجسد بلا روح وصخر الجنى المتمثل له روح فأجاب بأنه تمثل بصورة غيره وهو سليمان، وتلك الصورة المتمثلة ليس فيها روح صاحبها الحقيقي، وإنما حلّ في قابلها ذلك الجني فلذا سميت جسداً وفي القاموس الجسد الإنسان والجنى، والتجوّز أقرب من هذا فلا مانع منه، وقوله والخطيئة الخ توجيه لهذه القصة ورد على ما في الكشاف من أنها من افتراء اليهود فإنه لا يليق بمقامه ﷺ ما ذكر فإن ابن حجر قال إن هذه القصة رواها

بَعْدِيَّ ﴿ لا يتسهل له ولا يكون ليكون معجزة لي مناسبة لحالي أو لا ينبغي لأحد أن يسلبه مني بعد هذه السلبه أو لا يصح لأحد من بعدي لعظمته كقولك: لغلان ما ليس لأحد من الفضل والمال على إرادة وصف الملك بالعظمة لا أَنْ لا يعطى أحد مثله فيكون منافسة، وتقديم الاستغفار على الاستيهاب لمزيد اهتمامه بأمر الدين ووجوب تقديم ما يجعل الدعاء بصدد الإجابة، وقرأ نافع وأبو عمر بفتح الياء ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ الرَّهَابُ ﴾ المعطى ما تشاء لمن تشاء

النسائي وغيره بإسناد قوي. قوله: (لا يتسهل الخ) لأن أتبغي مطاوع بغاه بمعنى طلبه فلذا لم يستعمله بمعنى لا يصح ولا يتيسر، ولا يليق فإن ذلك كله من شأنه أن لا يطلب، وقوله ليكون معجزة الخ فليس طلبه للمفاخرة بأمور الدنيا الفانية وإنما هو كان من بيت نبوة، وملك وكان زمن الجبارين وتفاخرهم بالملك ومعجزة كل نبي من جنس ما اشتهر في عصره كما غلب في عهد الكليم السحر فجاءهم بما يتلقف ما أتوا به، وفي عهد خاتم الرسل ﷺ الفصاحة فأتاهم بكلام لم يقدروا على أقصر فصل من فصوله فقوله من بعدي بمعنى من دوني وغيري كما في قوله: ﴿فمن يهتد به من بعد الله﴾ [سورة الجاثية، الآية: ٢٣] أي غير الله. قوله: (أو لا ينبغي لأحد أن يسلبه) هذا تفسير آخر لا تفصيل لما أجمل ولا تقدير شيء في النظم كما توهم، ومن بعدي بمعنى غيري ممن هو في عصري وكون ملكه لغيره في عهده إنما هو بسلبه منه كما وقع لصخر معه فمعناه الدعاء بعدم سلب ملكه عنه في حياته، ولا تقدير فيه بأن يكون أصله بعد السلب شيء. قوله: (أو لا يصح لأحد من بعدي) فقوله من بعدي بمعنى غيري أيضاً ولكنه مطلق لا يختص بعصره، وهو كناية عن عظمته سواء أكان لغيره أم لا فإنها لا تنافي إرادة الحقيقة وعدمها فلا ينافي ما في الحديث نقلت علي شيطان البارحة فأردت أن أربطه بسارية من سواري المسجد ثم تذكرت دعوة أخي سليمان عليه الصلاة والسلام كما توهم، وهذا مراده وليس في كلامه ما يباه إذ قوله لعظمته صريح فيه ومثاله لفلان ما ليس لأحد من كذا وربما كان في الناس أمثاله إذ المراد أن له حظاً عظيماً وسهماً جسيماً كما وضحه في الكشف، وقوله على إرادة الخ هو ما فيه بعينه والمنافسة الحسد، والبخل وأصله تقديم نفسه على من سواه لشره عينه على الدنيا فمن قال الحق أنني قول معناه ملكاً عظيماً لم يفهم مراده. قوله: (وتقديم الاستغفار الخ) يعني أنه دعاء بالمغفرة حين طلب ما طلب لأن الظاهر وقوعهما على وفق النظم وكون ما طلبه معجزة فاللائق كونها في ابتداء أمره غير مسلم، ولو سلم فليس هنا ما ينافي وقوعه في ابتدائه أو جعل رجوعه بعد الغيبة كالابتداء وما يجعل الدعاء بصدد الإجابة التوبة أو تجديدها، ونحوه مما ذكر في الآداب والوجوب ليس شرعياً ولا عقلياً هنا بل لزومه لمن يتحرى الأحسن أو هو مبالغة في استحبابه، وما قيل من أن كلامه مشعر بأن المقصود الاستيهاب والاستغفار وسيلة له وفيه أن الوقوع في الفتنة يقتضي الاهتمام بأمر الاستغفار وتقديمه غير صحيح لأن قوله لمزيد اهتمامه بأمر الدين يفيد أن الاستغفار مقصود لذاته ووسيلة لمقصود آخر مع أنه غفل عن قوله ﴿ثم أناب﴾، وقوله بفتح الياء أي في بعدي وذللتنا هنا

﴿مَسْحَرًا لَهُ الرِّيحَ﴾ فذللتها لطاعته إجابة لدعوته وقرىء الرياح ﴿بِتَجْرِي بِأَمْرِهِ رُطَاةً﴾ لينة من الرخاوة لا تززع، أو لا تخالف إرادته كالمأمور المنقاد ﴿حَيْثُ أَصَابَ﴾ أراد من قولهم أصاب الصواب فإخفاً الجواب ﴿وَالشَّيْطِينَ﴾ عطف على الريح ﴿كُلُّ بِنَاءٍ وَعَوَاصٍ﴾ بدل منه ﴿وَمَلْحَرِينَ مُقْرَنِينَ فِي الْأَصْفَادِ﴾ عطف على كل كأنه فصل الشياطين إلى عملة استعمالهم في الأعمال الشاقة كالبنا والغوص، ومردة قرن بعضهم مع بعض في السلاسل ليكفوا عن الشر ولعل أجسامهم شفافة صلبة فلا ترى، ويمكن تقييدها هذا والأقرب إن المراد تمثيل كفهم عن الشرور بالأقربان في الصفد، وهو القيد وسمي به العطاء لأنه يرتبط بالمنعم عليه وقرقوا

بمعنى سهلنا. قوله: (إجابة لدعوته) هذا جار على الوجه الأوّل والثالث من تفسير لا ينبغي دون الثاني فإنه كان بعد سلب صخر إلا بتأويل فأدنا له تسخير الريح أو فردنا له تسخير الريح كما كان فيكون بعد إنابته، وقراءة الرياح هو الموافق لما مرّ من أن الريح تستعمل في الشر والريح في الخير. قوله: (لا تززع الخ) أي لا تحرك لشدتها فإن قلت هذا ينافي قوله في القراءة الأخرى وللسليمان الريح عاصفة لوصفها ثمة بالشدّة وهنا باللين قلت قد أجاب السمرقندي عنه بأنها كانت في أصل الخلقة شديدة لكنها صارت لسليمان لينة سهلة، أو أنها تشتدّ عند الحمل وتلين عند السير فوصفت باعتبار حالين أو إنها شديدة في نفسها فإذا أراد سليمان لينها لانت كما قال بأمره أو أنها تلين وتعصف باقتضاء الحال وفي تفسيره هنا ما يشير إلى أن المراد بلينها انقيادها له فلا ينافي في عصفها واللين يكون بمعنى الإطاعة والصلابة بمعنى العصيان ومنه التصلب في الدين وقد مرّ في سورة الأنبياء. قوله: (أراد) تفسير لأصاب فإنه بمعنى فعل الصواب غير مناسب هنا ولقي رؤية رجلاً فقال له أين تصيب أي تريد ولظهوره في المثال المذكور أتى به المصنف لأنه لو كان بمعناه المعروف لم يصح قوله فأخفاً، وقيل إنه من أصاب بمعنى نزل وهمزته للتعدية أي حيث أنزل جنوده وحيث متعلقة بسخر أو بتجري، وقوله بدل منه كل من كل إن كان تعريف الشياطين للعهد وهم المسخرون أو أريد من له قوة البناء والغوص والتمكن منهما أو بعض إن لم يقصد ذلك فيقدر ضمير أي منهم. قوله: (عطف على كل) لا على الشياطين لأنهم متهم إلا أن يراد العهد ولا على ما أضيف إليه كل لأنه لا يحسن فيه إلا الإضافة إلى مفرد منكر أو جمع معرف وقوله، ولعل أجسامهم الخ جواب سؤال تقديره إنها أجسام لطيفة ولذا لا ترى وتقبل التشكل فلا يمكن تقييدها ولا إمساك القيد لها فدفعه بأن لطافتها بمعنى كونها شفافة، والشفافية لا تنافي الصلابة كما في الزجاج لكن فيه إن اللطافة بمعنى الشفافية لا تقتضي عدم الرؤية كما في الثلج والزجاج غير الملون فلذا قال يمكن، ثم قال والأقرب لما فيه من البعد وقربه لأنه بمعنى المنع مجازاً فلا يكون في ربط بقيد ونحوه. قوله: (وهو القيد) وقيل الغل، وقيل الجامعة وهو الأنسب بقوله مقرنين لأن التقرين بها غالباً وقوله لأنه يرتبط بالمنعم عليه أي يربطه لأن ارتبط كيربط متعد أي يربطه بمن أنعم عليه كما قيل غل يداً مطلقها وأرق رقة معتقها، ومن وجد لإحسان قيلاً تقيده، وفي بعضها بالمنعم

بين فعليهما فقالوا صفده قيده وأصفده أعطاه عكس، وعد وأوعد وفي ذلك نكتة ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا﴾ أي هذا الذي أعطيناك من الملك والبسطة، والتسلط على ما لم يسلط به غيرك

الباء فهي زائدة في المفعول ولو جعل ضمير أنه للمنعم عليه وهو مفهوم من السياق، ويرتبط بالمنعم بزنة الفاعل صح فتدبر. قوله: (وفرخوا بين فعليهما الخ) الظاهر أن النكتة وهي زهرة لا تحتمل الفرق أن الثلاثي يستعمل فيما هو الأصل في مادته والمزيد في الطارئ عليه إذا تغير معناه وقصد الفرق بين معنيهما، وأصل هذه المادة للقيد فلذا ورد فعله ثلاثياً على الأصل، وإنما سمي العطاء به لكونه يقيد المنعم عليه كما قال علي كرم الله وجهه من برك فقد أسرك ومن جفاك فقد أطلقك وهو كثير في الشعر والنثر، وكذلك في الوعد فإن الأخبار من شخص بما سيفعله إنما يكون تشبيراً فيما يسرّ غالباً لأن كل فطرة مجبولة على الخير في الأصل، وهو الوعد وما سواه فوارد على خلاف الأصل تمليحاً أو لأنه لا يخلو عن سرور لصدّه، وربما أشعر بهذا كلام الزمخشري، وقيل القيد ضيق فناسب تقليل حروفه والعطاء واسع فناسب تكثير حروفه، وقيل زيادة المبني تدلّ على زيادة المعنى فتقليل حروف الوعد يدلّ على أنه ينبغي تقليل زمنه وأهنا البرّ عاجله بخلاف الإيعاد المحمود خلفه فينبغي فيه عكسه وكذا الصفد والأصفاذ فإنّ من الحسن تقليل ما فيه مضرة وتكثير غيره، واعتبر في أحدهما الزمان وفي الآخر الحدث لأنّ الوعد والوعيد من الأقوال ولا عبرة بكثرتها، وقتلتها فلذا اعتبر ذلك في زمانهما ولا كذلك الآخر، وهذا تخيل لا وجه له فإنه لم يذكر من أهل العربية إنّ قلة الحروف، وكثرتها تدلّ على قصر الزمان أو طوله وإنما الذي ذكره في الحدث مع عدم اطراده هذا ما ذكر هنا من القيل والقال، وليس فيه ما يبيل الغليل، والتحقيق عندي أنّ هنا مادتين في كل منهما ضار ونافع ما قل لفظه وما كثر، وقد ورد في إحداهما الضار بلفظ قليل مقدّم والنافع بلفظ كثير مؤخر، وفي الأخرى عكسه ووجهه في الأولى أنه أمر واقع لأنه وضع للقيد، ثم أطلق على العطاء لأنه يقيد صاحبه ولذا قيل للقيد والعطاء صفد، وعبر بالأقل في القيد صيغة المناسبة لقلّة حروفه وبالأكثر في العطاء لأنه من شأن الكرم، وقدم الأول لأنه أصل أخفّ وعكس ذلك في وعد فعبر في النافع بالأقلّ وقدم وأخر الضار وكثر حروفه لأنه أمر مستقبل غير واقع والخير الموعود به يحمد سرعة إنجازه وقلة مدة وقوعه بأن أهنا البرّ عاجله وهذا يناسب قلة حروفه بخلاف الوعيد فحمد تأخيره لحسن الخلف، والعفو عنه فناسب كثرة حروفه وليس هذا لدلالته على طول زمانه وقصره كما توهم لأنه ماض، وهذا مستقبل بل بحسب المعنى الموضوع له، وهذا تحقيق في غاية الحسن وما عداه وهم فارغ فأعرفه ومما يتعجب منه ما قيل إنّ النكتة إنّ الهمزة للسلب وصدف وقيد وأصفده أزال قيد افتقاره ووعده بشره بما يسره، وأوعده أزال سروره بما يسر إلى غير ذلك مما لا طائل تحته. قوله: (أي هذا الذي أعطيناك الخ) إذا كانت الإشارة إلى العطاء المذكور يكون الأخبار عنه بعطاؤنا غير مفيد فيجعل بغير حساب قيده لستم الفائدة أو ذكره ليس للأخبار به بل ليرتب عليه ما بعده كقوله:

عطاؤنا ﴿فَأَنْتَنَ أَوْ أَسِيكَ﴾ فأعط من شئت وامنع من شئت ﴿يَغَيِّرُ حِسَابِ﴾ حال من المستكن في الأمر أي غير محاسب على منه وإمساكه لتفويض التصرف فيه إليك أو من العطاء، أو صلة له وما بينهما اعتراض والمعنى إنه عطاء جم لا يكاد يمكن حصره، وقيل الإشارة إلى تسخير الشياطين، والمراد بالمن والإمساك إطلاقهم وإبقاؤهم في القيد ﴿وَإِنَّ لَكُمْ عِنْدَنَا لَزُلْفَى﴾ في الآخرة مع ما له من الملك العظيم في الدنيا ﴿وَحُسْنَ مَنَابِ﴾ هو الجنة ﴿وَأَذْكَرَ عَبْدًا أَيُّوبَ﴾ هو ابن عيص بن إسحاق وامرأته ليا بنت يعقوب صلوات الله عليه ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ﴾ بدل من عبدنا، وأيوب عطف بيان له ﴿أَنِّي مَسْنَى﴾ بأني مسني، وقرأ حمزة بإسكان الياء وإسقاطها في الوصل ﴿الشَّيْطَانُ يَنْصِبِ﴾ بتعب ﴿وَعَدَابِ﴾ ألم وهو حكاية لكلامه الذي ناداه به، ولولا هي لقال إنه مسه والإسناد إلى الشيطان إما لأن الله مسه بذلك لما فعل بوسوسته، كما قيل إنه أعجب بكثرة ماله أو استغاثته مظلوم فلم يغثه، أو كانت مواشيه في ناحية ملك كافر

هذه دارهم وأنت مشوق ما بقاء الدموع في الآفاق

وقوله يسלט به الظاهر عليه لكنه ضمنه معنى يظفر به، وقوله أعط تفسير لأمّن لأن المنّ يكون بمعنى الأنعام وتعداد النعم والمراد الأوّل بدليل ما قبله. قوله: (حال الخ) فإذا كان حالاً من الفاعل كانت الباء للملابسة ومعناه غير محاسب عليه بصيغة المفعول والمعنى غير مسؤول عنه في الآخرة أو هو مفوّض إليك أمره في الدنيا، واختار هذا المصنف، وقوله وما بينهما اعتراض على الوجهين فلا يضرّ الفصل به والاعتراض يقترن بالواو وقد يقترن بالفاء كقوله: وأعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا

فالفاء على هذا اعتراضية، وفي غيره جزائية كما ذكره النحاة وعلى الحالية العامل معنوي وقوله عطاء جمّ لأنه يعبر عن الكثير بلا يعدّ ولا يحسب ونحوه وهذا أحد الوجهين في معناه، وقيل معناه لا يحاسب عليه في الآخرة. قوله: (وقيل الإشارة الخ) مرضه لعدم ملاءمته لتفريع قوله فامنن الخ كما أشار إليه والمنّ قد يكون بمعنى الإطلاق كما في قوله: ﴿فإِذَا مِنَّا بَعْدَ إِذَا فِدَاءِ﴾ [سورة محمد، الآية: ٤] وعلى هذا فقوله بغير حساب حال من الضمير المستكنّ في الأمر ويجوز فيه غيره من الوجوه لكن هذا أولى، وقوله وإنّ له عندنا لزلفى أي قرباً إشارة إلى أنّ ملكه لا يضرّه ولا ينقص شيئاً من مقامه، وقوله هو ابن عيص قد سبق في الأنعام إنّ عيص جدّه لأنه ابن أموص ابن عيص كما وقع في نسخة هنا، وهو متفق عليه كما في مرآة الزمان. قوله: (بدل من عبدنا) أي بدل اشتمال أو من أيوب كما في الكشف، ورجح الإبدال من الأوّل لأنه المقصود بالذات والمخشرب رجح إبداله من أيوب لقربه منه، وقوله أو عطف بيان هذا مخالف لما اتفق عليه النحاة كما سيأتي قريباً، وقوله لقال إنه مسه بالغيبة لأنه غائب. قوله: (والإسناد الخ) يعني إن مسه بما ذكر من الله فأسند إلى الشيطان لأنه سببه لما وسوس له فصدر منه بسبب وسوسته أمر اقتضى أنّ الله ابتلاه بهذه البلية، وقوله لما فعل ما فيه مصدرية أي لفعله

فداهنه، ولم يغزه أو لسؤاله امتحاناً لصبره فيكون اعترافاً بالذنب أو مراعاة للأدب، أو لأنه وسوس إلى أتباعه حتى رفضوه، وأخرجوه من ديارهم أو لأن المراد من النصب والعذاب ما كان يوسوس إليه في مرضه من عظم البلاء، والقنوط من الرحمة ويغريه على الجزع، وقرأ يعقوب بفتح النون على المصدر، وقرئ بفتحيتين وهو لغة كالرشد والرشد وبضميتين للتثقيب ﴿أَرْكُضْ بِرِجْلِكَ﴾ حكاية لما أجيب به أي اضرب برجلك الأرض ﴿هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾ أي فضربها فنبعت عين فقيل هذا مغتسل أي مغتسل به وتشرب منه فيبرأ باطنك وظاهره، وقيل نبعت عينان حارة وباردة فاغتسل من الحارة وشرب من الأخرى ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِهْلَاقًا﴾ بأن جمعناهم عليه بعد تفرقتهم، أو أحييناهم بعد موتهم، وقيل ووهبنا له مثلهم ﴿وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ﴾ حتى كان له ضعف ما كان ﴿رَحْمَةً مِنَّا﴾ لرحمتنا عليه ﴿وَذِكْرًا لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ وتذكيراً لهم لينظروا الفرج بالصبر، واللجأ إلى الله فيما يحيق بهم ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْتًا﴾ عطف على اركض والضغث الحزمة الصغيرة من الحشيش، ونحوه ﴿فَأَضْرِبْ بِهِ﴾ وَلَا تَحْنُتْ روي أن زوجته ليا بنت يعقوب، وقيل: رحمة بنت افرائيم بن يوسف ذهبت لحاجة فأبطأت فحلف

بوسوسته، وقوله كما الخ تمثيل لفعل وهو الإعجاب أو عدم الإغاثة. قوله: (أو لسؤاله امتحاناً) معطوف على قوله لما فعل الخ والضمير المضاف إليه السؤال لأيوب أي إن أيوب عليه الصلاة والسلام سأل البلاء من الله ليتمحن ويجرب صبره على ما يمسه كما قيل:

وبما شئت في هواك اختبرني فاختياري ما كان فيه رضاكا

فسؤاله البلاء دون العافية ذنب بالنسبة لمقامه لا حقيقة فلما مسه من الله ذلك بذنبه أسنده للشيطان لأن الذنوب أكثرها من إلقائه، والمقصود منه الاعتراف بأنه ذنب أو تأدب إذ لم يسنده إلى الله، وامتحاناً مفعول له لسؤال أو لمسه أو لهما على التنازع، ولا جمع فيه بين الحقيقة والمجاز لأنه يقدر في أحدهما ولو سلم فلا محذور فيه عند المصنف، وقيل الضمير للشيطان لما في بعض التفاسير إنه سمع ثناء الملائكة عليه فسأل الله أن يسلمه عليه ليعلم حاله والله أعلم بصحته. قوله: (أو لأنه الخ) معطوف على قوله لما الخ فيكون أيضاً من الإسناد إلى السبب، وعلى الوجه الذي بعده الإسناد إلى الشيطان أيضاً حقيقي لأن النصب والعذاب الوسوسة ويغريه من الإغراء وهو الحث عليه، والجزع عدم الصبر، وقوله للتثقيب ظاهره إنها حركة عارضة لا لغة أصلية، ولذا قيل المعتاد التخفيف لا التثقيب فعليه أن يقول، وهي لغة ولا مانع من كونها عارضة للاتباع دلالة على ثقل تبعه وشدة فتدبر. قوله: (حكاية لما أجيب به) إشارة إلى أنه بتقدير فقلنا له اركض الخ وفي هذه الآية حذف كثير لكن فحوى الكلام دالة عليه دلالة أغنت عنه حتى كأنه مذكور فهي من بديع الإيجاز إذ في دعائه لا بد من تقدير مسني الضر فكشفه عني، وفي هذا فاستجبنا له وقلنا له اركض وبعد قوله برجلك فركض فنبعث عينان فقلنا له هذا الخ كما أشار إليه المصنف. قوله: (أي مغتسل به) يعني مغتسل اسم مفعول على الحذف والإيصال لا اسم مكان وهو الماء الذي يغتسل به، والشراب ما يشرب منه ليبرأ باطنه وظاهره،

إن برىء ضربها مائة ضربة فحلل الله يمينه بذلك، وهي رخصة باقية في الحدود ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾ فيما أصابه في النفس والأهل والمال ولا يخل به شكواه إلى الله من الشيطان فإنه لا يسمى جزعاً كتمني العافية، وطلب الشفاء مع أنه قال: ذلك خيفة أن يفتنه أو قومه في الدين ﴿يَعْمَ الْعَبْدُ﴾ أيوب ﴿إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ مقبل بشراشره على الله تعالى ﴿وَأَذْكُرْ عِبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ وقرأ ابن كثير عبدنا وضع الجنس موضع الجمع، أو على أن إبراهيم وحده لمزيد شرفه عطف بيان له وإسحاق، ويعقوب عطف عليه ﴿أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ أولى القوة في الطاعة والبصيرة في الدين أو إلى الأعمال الجليلة والعلوم الشريفة فعبر بالأيدي عن الأعمال لأن أكثرها بمباشرتها وبالإبصار عن المعارف لأنها أقوى مباديهما، وفيه تعريض بالبطلة الجهال أنهم كالزمني والعماة ﴿إِنَّا أَنْخَضْتُمُ بِمَخَالِصَةٍ﴾ جعلناهم خالصين لنا

وقوله وقيل الخ مرضه لأن ظاهر النظم عدم التعدد، وبارد حينئذ صفة شراب مع أن تقم عليه صفة لمغتسل وكون هذا إشارة إلى جنس التابع أو يقدر فيه، وهذا بارد الخ تكلف لا يخرججه عن الضعف وقوله وهبنا له أهله مر تفصيله في سورة الأنبياء فتذكره وقوله الضغث الحزمة وأصله الاختلاط ومنه أضغاث أحلام كما مر في سورة يوسف، وقوله زوجته الخ سماها في سورة الأنبياء ما خير بنت ميثي ابن يوسف فلعل فيه روايتين وإذا كان اسمها رحمة يكون في قوله رحمة منا تورية لطيفة. قوله: (وهي رخصة باقية في الحدود) في شريعتنا وفي غيرها أيضاً لكن غير الحدود يعلم منها بالطريق الأولى، وكون حكمها باقياً هو الصحيح حتى استدلووا بهذه الآية على جواز الحيل وجعلوها أصلاً صلحتها وقيل حكمها منسوخ، وقيل إنه مخصوص بأيوب والصحيح الأول لكنهم شرطوا فيه الإيلام أما مع عدمه بالكلية فلا فلو ضرب بسوط واحد له شعبتان خمسين مرة من حلف على ضربه مائة بر إذا تألم فإن لم يتألم لا يبر ولو ضربه مائة لأن الضرب وضع لفعل مؤلم يتصل بالبدن بألة التأديب، وقيل يحنث بكل حال كما فصل في شرح الهداية وغيره. قوله: (ولا يخل به شكواه الخ) جواب سؤال تقديره إنه نادى ربه بقوله مسني الشيطان الخ بأن الصبر عدم الجزع ولا جزع فيما ذكره وهذا جار على الوجوه السابقة في تفسيره، وقوله مع أنه الخ جواب آخر بأنه لأمر ديني لا لغيره وهو ناظر إلى الوجهين الأخيرين وصبره الممدوح به في المصائب الدنيوية ما لم تضر بالدين وشراشره جملته ونفسه كما مر. قوله: (أو على أن إبراهيم الخ) على لأول عبدنا بمعنى عبيدنا، وعلى هذا هو على ظاهره والمراد إبراهيم وحده وخص بعنوان العبودية لمزيد شرفه، وقوله عطف عليه أي على عبدنا وكان في الوجه السابق عطفاً على إبراهيم. قوله: (أولى القوة في الطاعة الخ) فالأيدي مجاز عن القوة مجاز مرسل والأبصار جمع بصر بمعنى بصيرة، وهو مجاز أيضاً لكنه مشهور فيه وإذا أريد بالأيدي الأعمال فهو من ذكر السبب وإرادة المسبب والأبصار بمعنى البصائر مجاز عما يتفرع عليها من المعارف كالأول أيضاً، وقوله وفيه تعريض أي على الوجهين لأنه لما عبر عن الطاعة، والدين وعن العمل والمعرفة بالأيدي والأبصار كان فيه إشارة إلى أن من ليس كذلك

بخصلة لا شوب فيها هي ﴿ذَكَرَى الدَّارَ﴾ تذكرهم الدار الآخرة دائماً فإن خلوصهم في الطاعة بسببها وذلك لأن مطمح نظرهم فيما يأتون ويذرون جوار الله، والفوز ببقائه وذلك في الآخرة وإطلاق الدار للإشعار بأنها الدار الحقيقية والدنيا معبر وأضاف نافع وهشام بخالصة إلى ذكرى للبيان أو لأنه مصدر بمعنى الخلوص فأضيف إلى فاعله ﴿وَلِيَّامُ عِنْدَنَا لِيَنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارَ﴾ لمن المختارين من أمثالهم المصطفين عليهم في الخير جمع خير كشر وأشرار وقيل جمع خير أو خير على تخفيفه كأموات في جميع ميت أو ميت ﴿وَأَذَكَّرَ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ هو ابن اخطوب استخلفه الياس على بني إسرائيل ثم استنبيء واللام فيه كما في قوله:

رايت الوليد بن اليزيد مباركا

وقرأ حمزة والكسائي والليث وتشيهاً بالمنقول من ليسع من اللسع ﴿وَذَا الْكَلْبِ﴾ ابن عم يسع أو بشر بن أيوب واختلف في نبوته، ولقبه فقيلاً: فز إليه مائة نبي من بني إسرائيل

لا جارحة له ولا بصر، وفي قوله الزمعي خفاء لأن الزمن من لا يمشي أو ذو العاهة مطلقاً لا من لا يده فكأنه جعل أولى الأيدي بمعنى أولى الجوارح تغليياً. قوله: (تذكرهم الدار الآخرة الخ) فالذكرى بمعنى التذكر، وهو مضاف لمفعوله وتعريف الدار للعهد والدوام مستفاد من إبدالها من خالصة أو جعلها عين الخالصة، التي لا يشوبها غيرها لأن ذكرى إما بدل من خالصة أو خبر عن ضميره المقدر وكلام المصنف محتمل لهما، وقوله بسببها أي بسبب الآخرة فيه إشارة إلى أن باء بخالصة سببية، وقوله وإطلاق يعني بحسب الظاهر أو إذا لم يرد العهد لما ذكره وللفاصلة أيضاً، وقوله فإن الخ بيان لوجه تفسير ذكرى الدار وإذا كان خالصة مصدراً كالكاذبة فهو مضاف لفاعله أو المعنى بأن خلص ذكر الدار، وهو ممكن على القراءة الأولى أيضاً، وقيل المراد بالدار الدنيا وذكرها الثناء الجميل. قوله: (المختارين) تفسير للمصطفين وقوله المصطفين عليهم الخ تفسير للأخيار على أنه جمع خير مقابل شر الذي هو أفعال تفضيل في الأصل أو جمع خير المشدّد أو خير المخفف منه، وكان قياس أفعال التفضيل أن لا يجمع على أفعال لكنه للزوم تخفيفه حتى أنه لا يقال أخير إلا شذوذاً أو في ضرورة جعل كأنه بنية أصلية. قوله: (واللام فيه الخ) يعني أنها زائدة لازمة لمقارنتها للوضع، ولا ينافي كونه غير عربي فإنها قد لزمت في بعض الأعلام الأعجمية كالإسكندر قال التبريزي في شرح ديوان أبي تمام أنه لا يجوز استعماله بدونها ولحن من قال إسكندر مجرد إله منها كما بيناه في شفاء الغليل، وأما البيت المذكور فقد مرّ شرحه والشاهد في قوله اليزيد للزوم آل ولدخولها في يزيد ويسع على ما هو في صورة الفعل، وليست فيهما للمح الأصل قال في القاموس: يسع كيضع اسم أعجمي أدخل عليه آل ولا يدخل على نظائره كيزيد. قوله: (والليث تشبيهاً بالمنقول من ليسع) فيه تسامح والمراد ما في الكشف إن حرف التعريف دخل على ليسع في الأنعام، وعلى القراءتين هو اسم أعجمي دخلت عليه اللام، وإنما جعله مشبهاً بالمنقول لأنه هو الذي تدخله آل للمح أصله كأنه فيعمل من اللسع. قوله: (واختلف في نبوته ولقبه) فقيلاً كان نبياً، وقيل إنما

من القتل فأواهم وكفلهم، وقيل كفل بعمل رجل صالح كان يصلي كل يوم مائة صلاة ﴿وَكُلٌّ﴾ أي وكلهم ﴿مِنَ الْأَخْيَارِ هَذَا﴾ إشارة إلى ما تقدم من أمورهم ﴿الذَّكْرُ﴾ شرف لهم أو نوع من الذكر، وهو القرآن، ثم شرع في بيان ما أعد لهم ولا مثالهم فقال: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَنَاقِبٍ﴾ مرجع ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ﴾ عطف بيان لحسن مآب وهو من الأعلام الغالبة لقوله: ﴿جَنَاتِ عَدْنٍ﴾ وعد الرحمن عباده بالغيب ﴿وانتصب عنها﴾ ﴿مُفْنَعَةٌ لَّهُمُ الْأَكْرَبُ﴾ على

هو رجل من الصالحاء الأخيار، واختلف في سبب تلقيبه به فقيل إنه كان أربعمائة نبياً من بني إسرائيل فقتلهم ملك إلا مائة منهم إلياس كفلهم ذو الكفل وخبأهم عنده وقام بمؤنتهم فسماه الله ذا الكفل، وقيل كان كفل أي عهد الله بأمر فوقه به، وقيل إن نبياً قال من بلغ الناس ما بعثت به بعدي ضمننت له الجنة فقام به شاب فسمي ذا الكفل واختلف أيضاً في اليسع فقيل هو إلياس وقيل غيره بل هو ابن عم له، وقيل غير ذلك وقد تقدم فيه كلام. قوله: (وكلهم) يعني أن تنوينه عوض عن هذا المضاف المقدر، وقوله شرق الخ لأن الشرف يلزمه الشهرة والذكر بين الناس فتجوز به عنه بعلاقة اللزوم فيكون المعنى أي في ذكر قصصهم، وتنويه الله بهم شرف لهم وأما إذا أريد أنه نوع من الذكر على أن تنوينه للتنويع، والمراد بالذكر القرآن فذكره إنما هو للانتقال من نوع من الكلام إلى آخر ولذا يحذب خبره كثيراً فلا يقال إنه لا فائدة فيه لأنه معلوم إنه من القرآن كما أشار إليه المصنف بقوله ثم شرع الخ وجملة وإن للمتقين الخ حالية. قوله: (عطف بيان لحسن مآب) لأنه بتأويل مآب ذي حسن بإضافة الصفة للموصوف أو على الادعاء مبالغة بجعلها كأنها هو فيتحدان ليصح البيان، ولو جعل بدل اشتمال لم يحتج إلى ما ذكر، وأما تخالفهما في التعريف والتكثير فهو مذهب للزمخشري كما ذكره ابن مالك في التسهيل فلا يرد عليه أن النحاة اختلفوا فيه فقيل يختص بالمعارف، وقيل لا يختص لكنه يلزم توافقهما تعريفاً، وتكثيراً وأما هذا فلم يقل به أحد ولا حاجة إلى أن يقال المراد بعطف البيان البدل فإنه خلاف الظاهر. قوله: (وهو من الأعلام الغالبة) قيل الضمير لعدن، وهو دفع لما قيل إنه غير معين ولا صالح للبيان فورد أن الأعلام الغالبة يلزم فيها الإضافة أو تعريفها باللام وهذا ليس بمسلم فإنه أغلبي كما صرح به ابن مالك في التسهيل فليكن هذا من خلافه مع أن هذه الغلبة لو سلمت كانت تقديرية لأن عدن مصدر معناه الإقامة، ولم نره استعمل قبله بمعنى الجنة والبستان أو المكان حتى يغلب في الجنة المعهودة فلو سلمت علميته، أو قيل إنه نكرة كما في القاموس وغيره كان منقولاً من اسم معنى إلى اسم عين كالفضل، وأما ما يورد عليه من أن إضافة الجنات إليه يصير كإنسان زيد وهو قبيح فغير مسلم لأنه كمدينة بغداد ولا قبح فيه وقيل: إنه لجنات عدن فالعلم مجموع به ويندفع بعض المحذور إلا الأول فإنه لا يندفع به كما توهم لأن المراد بالإضافة التي تعوضها العلم بالغلبة إضافة تفيده تعريفاً كما صرحوا به.

قوله: (لقوله الخ) باللام ووجه دلالة أن التي إما صفة عدن أو جنات، وعلى كليهما يدل على أنه معرفة لوصفه بالمعرفة إذ المضاف إليه لو لم يكن معرفة لم يتعرف المضاف، ووقع في

الحال والعامل فيها ما في للمتقين من معنى الفعل، وقرئنا مرفوعتين على الابتداء والخبر أو أنهما خبران لمحذوف ﴿مُتَّقِينَ فِيهَا يَتَعُونَ فِيهَا بِفِكَهَمَ كَثِيرَةً وَمَتَّابًا﴾ حالان متعاقبان أو متداخلان من الضمير في لهم لا من المتقين للفصل، والأظهر أن يدعون استئناف لبيان حالهم فيها ومتكئين حال من ضميره والاقتصار على الفاكهة للإشعار بأن مطاعمهم لمحض التلذذ فإنَّ التغذية للتحلل ولا تحلل ثم ﴿وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَاتُ الْظُرْفِ﴾ لا ينظرون إلى غير أزواجهنَّ ﴿أَتْرَابًا﴾ لدات لهم فإنَّ التحاب بين الأقران أثبت أو بعضهنَّ لبعض لا عجو فيهنَّ، ولا صببية واشتقاقه من التراب فإنه يمسهن في وقت واحد ﴿هَذَا مَا تُوَعَّدُونَ لِئَوْرَ الْحِسَابِ﴾ لأجله فإنَّ الحساب علة الوصول إلى الجزاء وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالياء ليوافق ما قبله ﴿إِنَّ هَذَا لَرِزْقًا مَّا لَكُم مِّنْ نَّعَادٍ﴾ انقطاع ﴿هَذَا﴾ أي الأمر هذا أو هذا كما ذكر أو خذ هذا.

نسخة كقوله بالكاف وهي قليلة الفائدة فالصحيح الأولى نعم يرد على الأولى أنه لا دليل فيها لاحتمال كون التي بدلاً إذ لا يتعين كونه صفة حتى يتم لتغليب إلا أن إبدال المعرفة من النكرة غير حسن ولا يتبادر هنا. قوله: (والعامل فيها) أي في الحال ما في المتقين الخ يعني أنه حال من ضمير الجنات المستتر في خبران، والعامل فيه استقرَّ وحصل المقدر أو نفس الظرف لتضمن معناه ونياسته عنه وليس في كلامه خفاء، وقوله عنها أي عن ضميرها المستتر وهو سهل وقوله وقرئنا أي جنات ومفتحة والمحذوف ضمير المآب وعلى أنه مبتدأ أو خبر ارتباطه بما قبله أن الجملة مفسرة لحسن المآب لأنَّ محصله جنات أبوابها فتحت لهم إكراماً فليس مغلقاً كما توهم أو هي معترضة والأبواب كما في الكشف بدل من الضمير تقديره مفتحة هي الأبواب وهو بدل اشتمال، وبقية الكلام في الشروح. قوله: (حالان) أي متكئين ويدعون وعلى التداخل فكيف يدعون حالاً من ضمير متكئين والحال حيثنذ مقدرة لأنَّ الاتكاء وما بعده ليس في حال تفتيح الأبواب بل بعده، ولذا قال والأظهر الخ فيكون يدعون مستأنفاً في جواب ما حالهم بعد دخولها فالحال على ظاهرها، ومتكئين قدم رعاية للفاصلة وكون الجنة أكلها للتفكه والتلذذ لا عن جوع قد مرَّ الكلام فيه في الصفات وكون الفاصل هنا أجنبياً ظاهر وإن توقف فيه بعضهم فتأمل. قوله: (لا ينظرون إلى غير أزواجهن) أو منعن طرف الأزواج أن تنظر للغير لشدة الحسن، وهو أبلغ وقد مرَّ ولدات جمع لدة كعدة أصله ولدة وهو كالترب من يولد معه في وقت واحد كأنهما وقعا على التراب في زمان واحد فترب فعل بمعنى مفاعل ومتارب كمثل بمعنى مماثل، وقوله فإنَّ التحاب الخ جعله في الكشف توجيهاً لما بعده وهو الصواب لأنَّ النساء الأتراب يتحابين ويتصادقن وأما الأزواج والزوجات فكون الزوجات أصغر منهم أحب لهم لا التساوي ومن العجيب، ما قيل إن ما فعله المصنف رحمه الله أحسن لأنَّ الاهتمام بحصول المحبة بينه وبين زوجته لا بين الزوجات فتدبر، وقوله أو بعضهنَّ الخ فالتساوي في الأعمال على الأول بينهنَّ وبين أزواجهنَّ، وفي هذا بين الحور العين ونساء الجنة. قوله: (لأجله الخ) فاللام تعليلية، وقوله فإن الخ بيان للتعليل فإنَّ ما وعدوه لأجل طاعتهم وأعمالهم

﴿وَإِنَّ لِلطَّاغِيْنَ لَشَرَّ مَنَابٍ جَهَنَّمَ﴾ إعرابه ما سبق ﴿يَصَلُّونَهَا﴾ حال من جهنم ﴿قِيَّسَ﴾ المهد أو المفترش مستعار من فراش النائم، والمخصوص بالذم محذوف وهو جهنم كقوله ﴿لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٤١] ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾ أي ليذوقوا هذا فليذوقوه أو العذاب هذا فليذوقوه، ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره ﴿حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ﴾ وهو على الأولين خبر محذوف أي هو حميم، والغساق ما يغسق من صديد أهل النار من غسقت العين إذا سال دمعها، وقرأ حفص وحمزة والكسائي وغساق بتشديد السين ﴿وَأَخْرَجُ﴾ أي مذوق أو عذاب آخر، وقرأ البصريان وآخر أي ومذوقات أو أنواع عذاب آخر ﴿مِنْ شَكْلِهِ﴾

الصالحة وهي تظهر بالحساب وتقع بعده فجعل كأنه علة لتوقف إنجاز الوعد عليه فالنسبة لليوم، والحساب مجازية ولو جعلت اللام بمعنى بعد كما في كتب لخمس خلون سلم مما ذكر، وقوله بالياء الخ وعلى قراءة التاء فيه التفات. قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلطَّاغِيْنَ لَشَرَّ مَنَابٍ﴾ قيل ظاهر المقابلة لما مرّ يقتضي أن يقال لقبح مآب هنا أو فيما مضى لخبير مآب لكن مثله لا يلتفت إليه إذا تقابلت المعاني لأنه من تكلف الصنعة البديعية كما صرح به المرزوقي في شرح الحماسة وقيل إنه من الاحتباك وأصله أن للمتقين لخير مآب وحسن مآب، وإنّ للطاغين لقبح مآب وشر مآب وهو كلام حسن، وقوله أي الأمر هذا فهو خبر مبتدأ مقدر أو مبتدأ خبره مقدر أو مفعول فعل مقدر وقد جَوَزَ فيه أيضاً كونها اسم فعل بمعنى خذوا مفعول من غير تقدير ورسمه متصلاً ببعده، والتقدير أسهل منه قيل وعلى هذا يلزم عطف الخبر على الإنشاء، ولذا لم يتعرّض له الزمخشري ورد بأن هذه الجملة قصد بها الفصل من غير نظر لإنشائها وخبريتها مع أنّ الجملة الثانية حالية، والقول بأنها مؤولة بإنشائية تكلف فلا يرد ما ذكر وفيه نظر، وأما ما قيل من أنه على تقدير هذا خبراً فهو من فصل الخطاب لا إذا قدر مبتدأ فقد ردّ بأنه منه على كليهما فهي تفرقة بلا فارق، وقوله إعرابه ما سبق ويجوز كونه منصوباً على شريطة التفسير، وقوله حال من جهنم أي من الضمير المستتر في قوله للطاغين الراجع لشر مآب المراد به جهنم ففيه ما مرّ من التسامح والحال مقدرة كما مرّ، والمهاد كالفراش لفظاً ومعنى وكذا المهد وقد يخص بمقرّ الطفل. قوله: ﴿أَي لِيَذُوقُوا الْخ﴾ ذكر فيه ثلاثة أوجه أنّ هذا مبتدأ خبره حميم وجملة فليذوقوه معترضة كقولك زيد فافهم رجل صالح أو هو خير مبتدأ محذوف، وجملة فليذوقوه مرتبة على الجملة الأولى قبلها فهي بمنزلة جزاء شرط محذوف، وحميم خبر مبتدأ محذوف أو هذا منصوب بمضمّر يفسره فليذوقوه، والفاء زائدة كما في ﴿وَرَبِّكَ فَكْبَرٌ﴾ [سورة المدثر، الآية: ٣] وقد تقدّم الكلام في هذه الفاء في سورة النور، وفي كونها تفسيرية تعقيبية ودلالاتها على أن يكون لهم إذاقة بعد إذاقة فتذكره وقوله وهو أي حميم على الوجهين الأولين في هذا فليذوقوه وهذا المقدر ضمير يعود لاسم الإشارة، وعلى هذا فالمشار إليه بهذا جنس ما أعدّ لشربهم فلا ينافي أفراد هذا تعدّده على بعض التقادير، وإن جاز كون الغساق والحميم صفتي موصوف واحد إذ اسم الإشارة يشار به للمتعدّد كما في عوان بين ذلك فنزل كلاً من

من مثل هذا المذوق أو العذاب في الشدة وتوحيد الضمير على أنه لما ذكر أو للشراب الشامل للحميم والغساق أو للغساق، وقرىء بالكسر وهو لغة ﴿أَزْوَاجٌ﴾ أجناس خبر لآخر أو صفة له أو للثلاثة، أو مرتفع بالجار والخبر محذوف مثل لهم ﴿هَذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَعَكُمْ﴾ حكاية ما يقال للرؤساء الطاغين إذا دخلوا النار، واقتحمها معهم فوج تبعهم في الضلال،

الوجوه فيما يليق به وغسق بمعنى سال كضرب، وسمع وغساق مخففاً ومشدداً اسم لما ذكر ويحتمل أنه وصف وهو في التشديد أظهر. قوله: (من مثل هذا المذوق الخ) هذا وجه لأفراد الضمير مع أنّ الظاهر أن يثنى نظراً للحميم والغساق، والإتيان باسم الإشارة للإشارة إلى تقدم ذكره لا لأنه مبني على الوجه الأول كما قيل وإن صح فيكون قوله أو العذاب مبنياً على الثاني، وقوله في الشدة متعلق بمثل لبيان وجه المماثلة بينهما، وقوله وتوحيد الخ جواب عن سؤال مَرَّ بيانه فإن كانا صفتين لشيء واحد فهو إشارة لذاته بقطع النظر عن صفته وقوله بالكسر أي كسر شين شكله وهي لغة فيه كمثل، وقوله أجناس إشارة إلى ما مرّ من أنّ الزوج يطلق على الذكر والأنثى وعلى كل متجانسين. قوله: (خبر لآخر) إشارة إلى الوجوه المذكورة في إعرابه على القراءتين في آخر مفرداً وجمعاً لأنهم قالوا آخر مبتدأ ومن شكله خبره وأزواج فاعل الظرف أو آخر مبتدأ أو من شكله خبر المبتدأ فلا يرد أنها خلت من الضمير أو من شكله نعت لآخر المبتدأ أو أزواج خبره أي وآخر من شكل المذوق أزواج أو من شكله نعت آخر المبتدأ وأزواج فاعله، والضمير لآخر والخبر مقدر أي لهم أنواع آخر من شكلها الأزواج أو الخبر مقدر وهو لهم ومن شكله أزواج صفتان لا آخر فالوجوه خمسة كما في الدرّ المصون، ولا محذور في الأخبار بأزواج على أفراد آخر لأن المراد به نوع آخر وكذا إذا كان صفة له، وقوله أو للثلاثة أي صفة للثلاثة، وهي حميم وغساق وآخر وتقدير الخبر على الوجه الرابع. قوله: (حكاية ما يقال للرؤساء) من أهل الضلال تقريباً لهم وفيه إشارة إلى ارتباطه بما قبله بتقدير فيقال لهم عند الدخول هذا الخ، والقائل ملائكة العذاب أو بعضهم لبعض كما في الكشف ولا حاجة على الثاني إلى أن يقال مقتحم معنا ولا مرحباً بكم دون بهم لا لأنه حكاية بحسب المعنى كما قيل بل لأنّ خطاب معكم من بعضهم أي الرؤساء لبعض منهم وضمير بهم للاتباع والدعاء عليهم من غير مواجهة لهم، وما ذكره بناء على الظاهر من تخاطب الاتباع والرؤساء لا من تخاطب بعض أحد الفريقين لآخرين منهم كما قيل. قوله: (واقترحها معهم فوج تبعهم في الضلال) ظاهره أنّ مع يجوز تعلقه باقتحم فيكون ظرفاً له، وقد جَوّز في معكم أن يكون نعتاً ثانياً لفوج أو حالاً منه لأنه قد وصف أو من الضمير المستتر في مقتحم وقال أبو البقاء لا يجوز أن يكون ظرفاً لفساد المعنى فقيل لم أدر من أيّ وجه يفسد والحالية، والصفة في المعنى كالظرفية ووافقه المدقق في الكشف فقال إن كان الفساد لإيتائه عن تزاحمهم في الدخول فليس بلازم فإنه مثل ضربت معه زيدا للمشاركة في المضروبية مطلقاً فالمراد اشتراكهم في ركوب قحمتها ومقاساة شدتها في زمان متقارب عرفاً، ولو قيل هذا فوج معكم مقتحمون لم يفد اقتحام المخاطبين

والاقتحام ركوب الشدة والدخول فيها ﴿لَا مَرَحًا بِهِمْ﴾ دعاء من المتبوعين على أتباعهم أو صفة لفوج أو حال أي مقولاً فيهم لا مرحباً أي ما أتوا بهم رحباً وسعة ﴿إِنَّهُمْ صَالُوا النَّارِ﴾ داخلون النار بأعمالهم مثلنا ﴿قَالُوا﴾ أي الأتباع للرؤساء ﴿بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرَحًا بِكُمْ﴾ بل أنتم أحق بما قلتم، أو ما قيل لنا لضلالكم وإضلالكم كما قالوا ﴿أَنْتُمْ قَدَّمْتُمُوهُنَا﴾ قدّمتم العذاب أو

ويفسد المعنى ولا فرق بينه وبين الحالية ف قيل عليه إنه حال لا ظرف إذ ليس المراد أنهم اقتحموا في الصحبة ودخلوا فيها بل اقتحموا في النار مصاحبين لكم، ومقارنين إياكم فليس ما تقدّم وجه الفساد كما ظنّ وهو كلام فاسد لا محصل له لأنّ مدلول مع المعبر عنه بالصحبة معناه الاجتماع في التلبس بمدلول متعلقها فيفيد اشتراكهما أي الاتباع والرؤساء في الاقتحام لا في الصحبة كما توهمه ولا تدل على اتحاد زمانيهما كما صرح به في المغني، ولو سلم فهو لتقاربه عدّ متحداً كما أشار إليه في الكشف فلا وجه لما قاله أبو البقاء ومن تبعه ولا للتوجيه المذكور ولبعضهم هنا كلام مخلول إن شئت فانظره. قوله: (دعاء من المتبوعين الخ) سواء كان القائل هذا فوج الخ الملائكة أو بعض الرؤساء لبعض، وقوله أو صفة الخ فتؤول بمقولاً لهم لا مرحباً لأنه دعاء فهو إنشاء لا يوصف به بدون تأويل، وكذا على الحالية أيضاً كما أشار إليه بقوله مقولاً الخ، والمراد بمثله مستحقاً أن يقال لهم ذلك لا أنه قول حقيقة والحالية إما من فوج لوصفه المقرب له من المعرفة أو من ضميره وهو على هذا من كلام الخزنة إن كانوا هم القائلين أو من كلام بعض الرؤساء ويجوز كونه ابتداء كلام منهم وقوله أي ما أتوا بفتح الهمزة إشارة إلى ما قدره وهو أتيتم رحباً أي مكاناً واسعاً وبهم بيان للمدعو عليهم كما تبين اللام في سقيا له ونحوه، ورحباً بضم الراء وهو لاسعة من الرحبة، وهي الفضاء الواسع فقوله وسعة تفسير له والمراد بما ذكر أن رحباً مفعول به لأتوا مقدراً وبهم على ما مرّ من البيان، وما قيل إنه إشارة إلى كون الباء للتعدي ورحباً مفعوله الآخر لا وجه له ولا دلالة للكلام عليه وكون الباء لا تكون مبينة كاللام دعوى من غير دليل، وقوله أنهم لخ تعليل لاستحقاقهم للدعاء عليهم وصالو من التصلية، والمراد بها الدخول لا معناها المشهور كما أشار إليه وقوله بأعمالهم مثلنا ليس من مدلول النظم بل بيان لمرادهم في الواقع. قوله: (بل أنتم أحق بما قلتم) إن كان الدعاء من المتبوعين، أو قيل لنا إن كان من كلام ملائكة النار كما مرّ وقوله لضلالكم وإضلالكم متعلق بقوله أحق، وقوله كما قالوا بيان لإضلالهم لهم. قوله: (قدّمتم العذاب) فالضمير له لفهمه مما قبله أو للمصدر الذي تضمنه الوصف وهو الصلى أي دخول النار، وأشار بقوله بإغوائنا الخ بأنّ فيه تجوّزاً كما قال المحقق إنّ فيه مجازين عقليين وهما إسناد التقديم إلى الرؤساء لكونهم سبباً للإغواء وإيقاع التقديم على العذاب لوقوعه على عمل السوء الذي هو سبب العذاب ففيه إسناد إلى ما هو السبب، وإيقاع على ما هو المسبب وكلاهما مجاز عقلي، وقد يظنّ أنّ الثاني لغوي من إطلاق السبب على المسبب أي العذاب على العمل فليس في الكشف تجوّز في الضمير

الصلى لنا بإغوائنا وإغرائنا على ما قدّمتموه من العقائد الزائغة والأعمال القبيحة ﴿فَيَسَّسَ
 الْفَرَازِقَ﴾ فبئس المقر جهنم ﴿قَالُوا﴾ أي الإتيان أيضاً ﴿رَبَّنَا مَنْ قَدَّمَ لَنَا هَذَا فَرَدَّهُ عَدَابًا ضَعْفًا فِي
 النَّارِ﴾ مضاعفاً أي ذا ضعف وذلك أن يزيد على عذابه مثله فيصير ضعفين كقوله: ﴿رَبَّنَا
 أَنْتُمْ ضَعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٦٨] ﴿وَقَالُوا﴾ أي الطاغوت ﴿مَا لَنَا لَا نَرَى
 رَبًّا لَنَا كَمَا نَعُدُّكُمْ بَيْنَ الْأَشْرَارِ﴾ يعنون فقراء المسلمين الذين يستردلونهم يسخرون بهم ﴿أَعَزَّذْتَهُمْ
 سِخْرِيًّا﴾ صفة أخرى لرجالاً، وقرى الحجازيان وابن عامر وعاصم بهمزة الاستفهام على أنه
 إنكار على أنفسهم وتأنيب لها في الاستسخر مهم، وقرأ نافع وحزمة والكسائي سخرياً
 بالضم، وقد سبق مثله في المؤمنين ﴿أَمْ زَاغَتْ﴾ مالت ﴿عَنَّهُمُ الْأَبْصَارُ﴾ فلا نراهم وأم معادلة
 لما لنا لا نرى على أن المراد نفي رؤيتهم لغيبهم كأنهم قالوا: ليسوا ههنا أو زاغت عنهم
 أبصارنا أو لاتخذناهم على القراءة الثانية بمعنى أي لأمرين فعلنا بهم الاستسخر منهم أم

كما توهم. قوله: (على ما قدّمتموه من العقائد) متعلق بالإغواء أو الإغراء أو هما تنازعا أي
 حثا على ما قدّم من العذاب، وهو إشارة إلى ما في التشبيه أو الضمير من التجوز فإنّ المقدم
 ليس هو العذاب بل ما ذكر من العقائد والأعمال، ورجوعه إلى الكفر بعيد وما قيل تقديم
 العذاب بتأخير الرحمة فلا مجاز فيه وكلام المصنف صريح في خلافه وماند على عدم إرادته،
 وقوله جهنم هو المخصوص بالذم المقدر ومن في قدم شرطية. قوله: (مضاعفاً) بيان للمعنى
 المراد منه، وقوله أي ذا ضعف توجيه للتركيب بأنّ فيه مضافاً مقدراً فلا يقال إنه كان حقه أن
 يقول أو ذا ضعف لأنه وجه آخر لكن لتقاربهما جعل أحد الوجهين تفسيراً للآخر لما فيه من
 التكلف، وما ذكر بناء على أنّ الضعف المثل لا الزيادة المطلقة فيصير عذابه بزيادة الضعف
 مثلين لعذاب غيره فيوافق ما صرح به في الآية الأخرى، وفي كون الآية موافقة لما ذكره نظر
 فتأمل، وقوله أي الطاغوت قيل الأولى تفسيره بالاتباع لأنّ ما قبله قول لهم أيضاً. قوله: (صفة
 أخرى) ويجوز كونها مستأنفة لبيان ما قبلها، وقوله بهمزة الاستفهام تفتح وتحذف الثانية
 والتأنيب اللوم الشديد وضم الشين وكسرها قد مرّ تحقيقه وأنّ معناه الهزاء. قوله: (وأم معادلة
 الخ) فهي على هذا متصلة لمقابلتها بالمنقطعة، وهو خلاف ما اشتهر عن النحاة من أنه لا بد
 من تقدّم الهمزة عليها لفظاً أو تقديراً وما الاستفهامية لا تكون معادلتها وكذا غيرها من أدوات
 الاستفهام لكنه ميل مع المعنى اكتفاء بكونه في معنى ما فيه الهمزة كما أشار إليه بقوله كأنهم
 قالوا ليسوا، الخ والزمخشري ليس بمقلد لغيره ولا مانع منه غير التقليد. قوله: (على أنّ المراد
 نفي رؤيتهم الخ) يعني أنّ قوله ما لنا لا نرى بمعنى لم نرهم كما مرّ بيانه في قوله: ﴿ما لي لا
 أرى الهدى﴾ إذ محصل المراد منه أهم غائبون أم أبصارنا زاغت عنهم، وقوله أو لاتخذناهم
 أي معادل لاتخذناهم على قراءته بهمزة استفهام لما مرّ عن النحاة من اشتراطه، وهو ظاهر
 بحسب اللفظ لا بحسب المعنى فإنه لا يقابل بين زيغ الأبصار واتخاذهم سخرية، ولذا جعله

تحقيرهم فإن زيف الأبصار كناية عنه على معنى إنكارهما على أنفسهم أو منقطعة والمراد الدلالة على أن استرذالهم والاستسخار منهم كان لزيف أبصارهم، وقصور أنظارهم على رثائة حالهم ﴿إِنَّ ذَلِكَ﴾ الذي حكيناه عنهم ﴿لِحَقٍّ﴾ لا بد أن يتكلموا به، ثم بين ما هو فقال: ﴿تَخَاصُّمُ أَهْلِ النَّارِ﴾ وهو بدل من لحق أو خبر محذوف، وقرئ بالنصب على البدل من ذلك ﴿قُلْ﴾ يا محمد للمشركين ﴿إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ﴾ أنذركم عذاب الله ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَحِيدُ﴾ الذي لا يقبل الشراكة، والكثرة في ذاته ﴿الْقَهَّارُ﴾ لكل شيء يريد قهره ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ منه خلقها وإليه أمرها ﴿الْعَزِيزُ﴾ الذي لا يغلب إذا عاقب ﴿الْفَتْرُ﴾ الذي يغفر ما يشاء من الذنوب لمن يشاء، وفي هذه الأوصاف تقرير للتوحيد ووعد ووعيد

كناية عن لازمه وهو التحقير لأن من يحقر أمراً لا ينظر إليه لكنه لا يخلو من شيء. قوله: (أو منقطعة) معطوف على قوله معادلة لأنه بمعنى متصلة وهذا يجري على القراءتين والمقصود أيضاً لومهم لأنفسهم وتحقيرهم لهم، وقوله لك الذي حكيناه مما جرى بين رؤس الكفر وأتباعهم، وقول لا بد الخ يعني أن حقيقته المراد بها تحققه في المستقبل. قوله: (وهو بدل من حق الخ) والمبدل منه ليس في حكم السقوط حقيقة، والمراد بالتخاصم التقاوم مع أنه لا منع من إرادة حقيقته وقوله على البدل من ذلك لم يلتفت إلى ما في الكشف من كونه صفة لاسم الإشارة لأنه مردود بأن وصف اسم الإشارة وإن جاز أن يكون بغير المشتق إلا أنه يلزم أن يكون معرفاً بالألف واللام كما ذكره في المفصل من غير نقل خلاف فيه بين النحاة، واسم الإشارة لا يجوز الفصل بينه وبين نعته فكلامه مخالف لعامة النحاة، ولما قرره وهو في مفصله مع ما فيه من الفصل الممتنع أو القبي، وقد تصدى بعضهم لتوجيهه وترك المصنف له كفانا مؤنته. قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ﴾ القصر فيه إضافي أي لا ساحر ولا كذاب كما زعمتم وخصه بالذكر لأن الكلام مع المشركين وحاله معهم مقصور على الإنذار كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله للمشركين، وقوله الذي لا يقبل الشراكة يحتمل أنه تفسير لقوله لا إله إلا الله وقوله والكثرة تفسير للواحد لأنه هو الذي لا يقبل التعدد في جزئياته، ولا في أجزائه ويحتمل أنه بيان للوحدة يعني لا كثرة في ذاته بحسب الجزئيات بأن يكون له ماهية كلية ولا بحسب الأجزاء، ومعنى الآية إني مبعوث بالإنذار والدعوة لتوحيد العزيز القهار، وقوله في ذاته إشارة إلى أنه يقبلها في صفاته كما هو مذهب أهل الحق. قوله: (منه خلقها وإليه أمرها) أي راجع ومفوض إليه تدبير جميع أمورها وهذا يفهم من الربوبية فإنه إذا كان هو المرئى لجميع الكائنات لزم ما ذكر ولا يخفى مناسبة وصف التفرد بالألوهية، والأحدية لكونه القهار وتربية جميع الكائنات لأنه عزيز غفار، وقوله إذا عاقب كان الظاهر لا يغلب ولا يمنع من شيء ما لكنه لمقابلته هنا بالغفار فسره بما ذكر. قوله: (وفي هذه الأوصاف الخ) كونها تقريراً للتوحيد ظاهر إما الواحد فهو المقرر معناه، وهو صريح فيه غير محتاج للبيان وأما القهار لكل شيء فلا أنه لو

للموحدين والمشركين وتثنية ما يشعر بالوعيد وتقديمه لأنّ المدعي هو الإنذار ﴿قُلْ هُوَ﴾ أي ما أنبأتكم به من أني نذير من عقوبة من هذه صفة، وإنه واحد في ألوهيته، وقيل: ما بعده من نبا آدم ﴿نَبِيًّا عَظِيمًا أَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ﴾ لتمادي غفلتكم فإنّ العاقل لا يعرض عن مثله كيف، وقد قامت عليه الحجج الواضحة إمّا على التوحيد فما مرّ وأما على النبوة فقوله: ﴿مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَأِ الْأَعْلَىٰ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ فإنّ أخباره عن تقاؤل الملائكة، وما جرى بينهم على ما ورد

كان له إله غيره لزم مقهوريته وهو مناف للألوهية ورب السموات الخ بمعنى رب كل موجود فيدخل فيه كل ما سواه فلا يكون إلهاً والعزيم يقتضي أنه يغلب غيره، ولو كان إلهاً كان غالباً لا مغلوباً وأما الغفار لما يشاء فلأنه لو كان إله غيره فربما أراد عقاب من غفر له فلا يكون إلهاً قادراً على المغفرة لكل ما يشاء، والوعد والوعيد ليس من القهار والغفار فقط بل قد يفهم من غيرهما أيضاً لمن له نظر سديد. قوله: (وثنية ما يشعر بالوعد) أي تكريره، وهو القهار العزيز وتقديم القهار على غيره مما وصف به الله الواحد لأنّ المقام مقام إنذار فتاب الاهتمام به فقدّم وكرر، وقوله لأنّ المدعي وقع في نسخة المدعو له وهو بمعنى المطلوب. قوله: (ما أنبأتكم به) إشارة إلى أنّ الضمير المفرد رجع لما ذكر وهو متعدد لتأويله بما ذكر ونحوه، وقوله وقيل ما بعده أي مرجع الضمير وهو هو فقوله هو المراد به نبا آدم فهو مبهم يفسره ما سيأتي بعده، ولا يخفى بعده ولذا مرضه وقيل: الضمير لتخاصم أهل النار أو أمر القيامة أو القرآن وهما المذكوران حكماً، وقوله لتمادي غفلتكم من اسم الفاعل الدال على الثبوت، وقوله فإنّ العاقل لا يعرض الخ إشارة إلى أنّ في ذكر إعراضهم عما هو عظيم إيماء إلى أنهم ليسوا من ذوي العقول وقيل وضع العاقل موضع المتنبه للملازمة بينهما، وقوله ما مرّ هو ما أجرى عليه تعالى من الصفات المقررة للتوحيد كما مرّ والنبوة مفهومة، من قوله: ﴿إِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ﴾. قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ بِالْمَلَأِ الْأَعْلَىٰ﴾) عدى العلم بالباء للنظر إلى معنى الإحاطة، والملا الجماعة الإشراف وهو اسم جمع ولذا وصف بالمفرد، وقوله عن تقاؤل إشارة إلى أنّ المراد بالتخاصم المقابلة كما مرّ وقوله على ما ورد الخ إشارة إلى وجه قيام الحجة مما ذكر فإنّ تقاؤل الملائكة لا يطلع عليه فلا يسلمونه له إلا أنه لما ورد مطابقاً للكتب قبله كما يعرفه أهل الكتاب، ويسمعه غيرهم منهم دل على ما ذكر ومنه تعلم إنّ ما وقع في بعض التفاسير وشروح الكشاف من أنّ المراد به ما ورد في الحديث^(١) الصحيح من اختصاصهم في الكفارات والمنجيات كأسباغ الوضوء، وقيام الليل وإطعام الطعام لا يتأتى هنا لأنّ المشركين لا يقرون به فمن رجحه لم يصب والتعبير بيختصمون المضارع لأنه أمر غريب فأتى به لاستحضاره حكاية

(١) أخرجه الترمذي ٣٢٣٥ من حديث معاذ بن جبل، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، وقد ساقه المصنف بمعناه. وإسناده لا بأس به (رجاله ثقات، وذكره الألباني في «صحيح الترمذي» ٢٥٨٢).

في الكتب المتقدمة من غير سماع، ومطالعة كتاب لا يتصور إلا بالوحي وإذ متعلق بعلم أو محذوف إذ التقدير من علم بكلام الملائ الأعلى ﴿إِنْ يُوحَىٰ إِلَيَّ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ أي لأنما كأنه لما جَوَزَ أنَّ الوحي يأتيه بين بذلك ما هو المقصود به تحقيقاً لقوله: ﴿إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ﴾ ويجوز أن يرتفع بإسناد يوحى إليه وقرىء إنما بالكسر على الحكاية ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَلَقْتُ بَشَرًا مِّنْ طِينٍ﴾ بدل من إذ يختصمون مبين له فإن القصة التي دخلت إذ عليها مشتملة على تقاويل الملائكة، وإبليس في خلق آدم عليه السلام، واستحقاقه للخلافة والسجود على ما مر في البقرة غير أنها اختصرت اكتفاءً بذلك، واقتصاراً على ما هو المقصود منها وهو إنذار المشركين على استكبارهم على النبي عليه الصلاة والسلام بمثل ما حاق بإبليس على

للحال. قوله: (وإذ متعلق بعلم) منع هذا في الكشاف لأن علمه ليس في ذلك الوقت بل بعده فإن أريد بالنفي أنه لم يعلمه في ذلك الوقت بأن يحضره، وهو مما لا يعرف بالعقل فتعين كونه بوحى من الله حتى لا يرد ما ذكر، وأن نفي علمه في ذلك الوقت لا يفيد نفيه مطلقاً صح لكن ليس في كلامه ما يدل عليه نعم لو أريد به تعلق المفعولية على أنه بدل من الملائ بدل احتمال صح، ويرد عليه ما ورد على التوجيه الأول فليس كلامه صافياً من الكدر ولا كلام في تعلقه بكلام فلو اقتصر عليه الزمخشري كان أولى. قوله: (أي لأنما) توجيه لقراءة الجمهور بالفتح بأنها على تقدير اللام لأنه يطرد حذفها مع أن وإن وقوله كأنه لما جَوَزَ أنَّ الوحي يأتيه الخ جوز بالبناء للمجهول أي لما جَوَزَ الكفرة ذلك لإلزامهم بأنه يخبرهم بما لا يعلم إلا بوحى لا أنه مبني للفاعل، والضمير للرسول حتى يقال إنه لم يصادف محزه فيجعل مجازاً عن ذلك كما قيل وعليه فيوحي مسند إلى ضمير المصدر أو إلى الجاز والمجرور أو إلى ضمير ما يوحى المفهوم من الكلام، وقوله إنما أنا منذر تقدم توجيهه بأن الحصر إضافي بالنسبة إلى ما نسب إليه من السحر والكذب وخص الإنذار بالذكر لأن الكلام مع المشركين فلا يرد عليه أنَّ الوحي لا ينحصر فيما ذكر من الإنذار كما توهم. قوله: (بإسناد يوحى) فالمعنى لا يوحى إلى إلا الإنذار وعلى الكسر المعنى ما يوحى إلي إلا هذا القول ويجوز أن يقدر القول فيه وكلامه محتمل له. قوله: (بدل من إذ يختصمون) الظاهر أنه بدل كل ويجوز كونه بدل بعض، وقوله مشتملة على تقاويل الملائكة يؤديه سواء أريد بالنبأ العظيم قصة آدم عليه الصلاة والسلام أو غيرها كما مر والأظهر تعلقه باذكر المقدر على ما عهد في مثله ليبقى إذ يختصمون على عمومه ولثلا يفصل بين البديل والمبدل منه، ويشمل ما في الحديث^(١) من اختصاصهم في الكفارات، والدرجات ولثلا يحتاج إلى توجيه العدول عن ربي إلى ربك، وقوله الملائكة وإبليس لم يذكر آدم كما في الكشاف لأن أنباء لهم تقاويل أيضاً اكتفاءً أو لأن المراد كما أشار إليه التقاويل في شأنه، وقوله

استكباره على آدم عليه السلام هذا ومن الجائز أن يكون مقابلة الله تعالى إياهم بواسطة ملك، وأن يفسر الملائكة الأعلى بما يعم الله تعالى والملائكة ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُمْ﴾ عدلت خلقته ﴿وَفَقَعَتْ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ وأحييته بنفخ الروح فيه، وإضافته إلى نفسه لشرفه وطهارته ﴿فَفَعُوا لِي﴾ فخرُوا له ﴿سَجِدِينَ﴾ تكرمة وتجيلاً، وقد مر الكلام فيه في البقرة ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ﴾ وتعظم ﴿وَكَانَ﴾ وصار ﴿مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ باستكباره أمر الله، واستكباره عن المطاوعة أو كان منهم في علم الله تعالى ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي اسْتَكْبَرْتَ﴾ خلقته بنفسه من غير توسط أب وأم والتثنية لما في خلقه من مزيد

اكتفاء بذلك أي بما مر في البقرة توجيه لكونه مبيناً له، وليس فيما ذكر بيان تخصصهم وتناولهم بأنه إشارة إلى قصة معلومة ذكر فيها ذلك وأورد عليه أن نزول البقرة متأخر عن نزول هذه السورة لأنها مدنية وهذه مكية فلا يصح الاكتفاء إحالة عليها قبل نزولها ووجه بأن المراد اكتفاء السامعين للقرآن بعد ذلك، وفيه نظر. قوله: (ومن الجائز الخ) دفع لما يقال من أن التناول لم يكن بين الملائكة الأعلى فقد بل بين الله وبينهم ولا يصح جعل الله من الملائكة الأعلى بأن تكليم الله لهم كان بواسطة من الملائكة فالتناول، إنما وقع بينهم أو يقال المراد بالملائكة الأعلى ما عدا البشر فيشملة تعالى بطريق التغليب بقريته قوله: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ ولا يلزم إثبات جهة له تعالى. قوله: (وأحييته بنفخ الروح فيه) إشارة إلى أنه مجاز أو كناية عن إحيائه وقد مر في سورة الحجر معنى النفخ وتفصيله، وقوله لشرفه أي إضافته له تعالى لتشريفه، والمراد بطهارته سلامته من الأمور الجسمانية ونزاهته عن دنس العناصر لأنه من عالم الأمر، وقوله فخرُوا بكسر الخاء أمر أي على الفور مبادرة لامثال أمر من له الأمر، وقوله تكرمة أي لا عبادة حتى يتمتع للمخلوق كما مر وقوله كلهم أجمعون في دلالة أجمعين على المعية الزمانية كلام في شرح الكشاف فانظره. قوله: (باستكباره الخ) ولا ينافيه عدم ذكره بالفاء كما توهم لأنه قد يترك مثله إحالة على فطنة السامع، أو ظهوره وأما كون ما ذكر غير مقتض للكفر فليس بشيء لأن التعاضم على أوامر الله كفر مع ما تضمنه من استقباحه ونسبة الجور له وفي بعض النسخ باستنكاره بالنون أي عده منكراً، وقوله صار إشارة إلى أنه لم يكن كافراً قبل ذلك فإن أبقى كان على ظاهره فهو باعتبار علمه كما أشار إليه بقوله أو كان منهم في علم الله لعلمه بأنه سيعصيه باختياره وخبث طويته لا أنه كان مضمراً للكفر حتى لا يلزم الجبر كما توهم. قوله: (خلقته بنفسه) أطلق النفس عليه لأن المراد به الذات أي من غير واسطة، وقوله والتثنية في يدي إشارة إلى ما قيل إنه تعالى منزه عن الجارحة، واليد المضافة بمعنى القدرة أو النعمة لكنه لا يتأتى حمله على القدرة هنا فإن قدرته واحدة ومقدوراته غير متناهية ولا على النعمة فلا تنحصر بالتثنية فلذا قال إمام الحرمين يجوز الحمل على القدرة والنعمة أو على نعمة الدنيا والآخرة فدفعه بأن المراد القدرة والتثنية للتأكيد الدال على مزيد قدرته لأنها ترد لمجرد

القدرة واختلاف الفعل، وقرىء على التوحيد وترتيب الإنكار عليه للإشعار بأنه المستدعي للتعظيم، أو بأنه الذي ثبت في تركه وهو لا يصلح مانعاً إذ للسيدان يستخدم بعض عبيده لبعض سيما وله مزيد اختصاص ﴿أَمْ كُنْتُمْ مِنَ الْعَالِينَ﴾ تكبرت غير استحقاق، أو

التكرار كارجع البصر كرتين فأريد به لازمه، وهو التأكيد ولم يحمله على النعمة لأن هذا أنسب بالمقام، وأما ما قيل من أن مراده أن اليد هنا مجاز عن الذات وروج بتكلفات لا حاجة لذكرها فخطأ فاضح وسهوَ واضح، وقوله من غير توسط أصله توسط شيء ليتضح قوله كأب الخ ولا حاجة لجعل التنوين عوضاً من المضاف فإنه غير صحيح أو يقدر فيه مضاف أي لتوسط أب أو توسط بمعنى متوسط.

قوله: (واختلاف الفعل) هو معطوف على مزيد القدرة أي في إيجاده له تعالى أفعال مختلفة من كونه طيناً مختمراً، ثم جسماً ذا لحم وعظم ثم نفخ الروح فيه وإعطاؤه قوة العلم والعمل بما هو دال على مزيد قدرة خالق القوي، والقدرة فهو كالتفسير لمزيد القدرة والمراد بالفعل فعل الله فيه فإن أريد اختلاف فعل الله فيه وفي غيره، إما من جنسه حيث خلقه بغير أب وأم ونظفة ببديع صنعه فلذا جعل خلقه بكلتا يديه دون غيره أو من أنواع المخلوقات لما فيه من العقل، والكمالات التي لا تحصى فهو على هذا ليس كالتفسير له، وما قيل المراد اختلاف فعل آدم من أفعال ملكية كأنها آثار اليمين، وحيوانية كأنها آثار الشمال وكلتا يديه يمين فتعسف. قوله: (وترتيب الإنكار) بالاستفهام الإنكاري فيما منعك عليه أي على خلقه بيديه يعني أنه أمر مستدع لتعظيمه للعناية الربانية التي حفت إيجاده أو هو لبيان شبهته في ترك السجود لأنه مخلوق مثله لا يليق السجود له، والترتيب من إيقاعه صلة له لأنه كالتعليق بالمشقق المشعر بالعلية ومزيد الاختصاص من قوله بيدي كما مر، وقد أورد عليه أنه إنما يظهر لو كان إبليس متولداً من جنسه، وإن استعماله سيما لا يوافق كلام أهل العربية قالوا وبعدها عاطفة أي له عظم شأن ومزيد اختصاص، وليس هذا بشيء إما الأول فلأن مبناه على أن يراد بمزيد الاختصاص ما ذكره، وليس بل لازم لجواز أن يراد ما خصه به من فضائل النبوة فيه وفي نسله ونحوه، مما اقتص به النوع البشري ولو سل فخلقه بيديه أي مزيد قدرته واختلاف أطوار خلقه المودع فيه كمال العقل، والعلم كما مر لا مجرد كونه بغير واسطة، وأما ما ذكره في سيما من حذف لا ووقوع جملة بعدها مقترنة بالواو سواء كانت حالية كما هو ظاهر كلام النحاة أو عاطفة كما ذكره في سيما من حذف لا ووقوع جملة بعدها مقترنة بالواو سواء كانت حالية كما هو ظاهر كلام النحاة أو عاطفة كما ذكره فهو مناقشة في العبارة تبعاً ذكره بعض النحاة وقد صرح الدماميني في شرح التسهيل بصحته فلا عبرة بما ذكره. قوله: (تكبرت من غير استحقاق) كما يدل عليه سين الطلب ولذا قال في البقرة الاستكبار طلب التكبير بالتبعية أو هو من مقابلته بقوله كنت من العالمين لأنه لا يقابله إلا إذا أول بما ذكر أو بما بعده من جعل

كنت ممن علا واستحق التفوق وقيل استكبرت الآن أم لم ترل كنت من المستكبرين، وقرئ استكبرت بحذف الهمزة لدلالة أم عليها أو بمعنى الأخبار ﴿قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ﴾ إيداء للمانع وقوله: ﴿خَلَقْنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتُهُ مِن طِينٍ﴾ دليل عليه وقد سبق الكلام فيه ﴿قَالَ فَأَخْرَجْنَا مِنْهَا﴾ من الجنة أو من السماء، أو من الصورة الملكية ﴿فَأَنكَ رَجِيمٌ﴾ مطرود من الرحمة ومحل الكرامة ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ * قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ * قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ

استكبرت بمعنى أحدثت الكبر والعلو أم أنت قديماً كذلك. قوله: (أو كنت ممن علا) عدل فيه عن تعبيره في الكشف بقوله من علوت فإنها أشكلت عليهم، وحاولوا توجيهها فلم يأتوا بما يشفي الغليل قال المحقق تغليب جانب المتكلم أو الخطاب على الغيبة في صلة الموصول الجاري على المتكلم أو المخاطب فوقه خيراً عنه شائع، ولا كلام في صحته وكثرة وروده مثل:

أنا الذي سمتني أمي حيدره

وأما في غير الجاري عليه نحو أنا من شغفت بكذا وأنت ممن عرفت بكذا فلا تعرف له استعمالاً في كلام العرب ولا وجه قياس في مذاهب النحو فالصواب ممن علا أو علوا، وحمله على أن المراد ممن علوت منهم أي صرت فوقهم ليس معنى من العالين، انتهى أقول الحق ما في الكشف ولا تغليب فيه لأن منهم المقدر يعود ضميره الغائب لمن، وعلوت ضميره لا تغليب فيه وإنما ذكر لإبراز المعنى المراد من وصفه بزيادة العلو وتميزه على من عداه من جنسه، وأما قوله إنه ليس معنى من العالين فهو غريب منه فإنهم قرروا أن قولهم فلان من العلماء أبلغ من عالم فيدل على زيادة علمه، وإذا سلم فهو متميز على من سواه منهم والذي قصده الزمخشري إبراز معنى المبالغة فيه وكونه تركيباً لا يجري على قياس كلامهم أغرب فإنه ليس فيه إلا حذف عائد الموصوف من غير تجوز، ولا تكلف وإنما أطلت الكلام فيه لأن هذه العبارة وقعت في شرح العضد لابن الحاجب فتكلم شراحه فيها وأسهبوا بما يقضي منه العجب، نعم ما ذكره يرد على الطيبي إذ صرح به بأنه من قبيل أنت الذي فعلت كذا. قوله: (وقيل الخ) فالعلو الاستكبار والتقابل بينهما بالحدوث والتقدم، ولذا قيل كنت من العالمين دون أنت من العالين، وقوله وقرئ بحذف الهمزة أي همزة الاستفهام على أنها مقدرة كما في قوله:

بسبع رمين الجمر أم بثمان

وأم متصلة وما نقله ابن عطية عن بعض النحاة من أنه لا يكون ذلك إلا مع إيجاد المتعادلين نحو أضربت أم لم تضرب صرح سيبويه بخلافه، وتبعه فيكون على هذا بمعنى القراءة المشهورة بإثباتها مفتوحة وحذف همزة الوصل، والاستفهام للتوبيخ فلا ينافي إثبات التكبر له في آية أخرى وإذا كان ما قبله خيراً فهي منقطعة بمعنى بل، وهذه القراءة منقولة عن ابن كثير. قوله: (دليل عليه) أي على المانع، وأنه من العالين لعلو عنصره وأنه لا يليق به

الْمَنْظِرِينَ * إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ ﴿١٨٠﴾ مر بيانه في الحجر ﴿قَالَ فِعْرَزَكَ﴾ فبسלטانك وقهرك ﴿لَأَعْيَبَنَّهُمْ آجْمِينَ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ الذين أخلصهم الله لطاعته، وعصمهم من الضلالة وأخلصوا قلوبهم لله على اختلاف القراءتين ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ أي فأحق الحق، وأقوله وقيل الحق الأول اسم الله ونصبه بحذف حرف القسم كقوله:

إِنَّ عَلَيْكَ اللَّهُ أَنْ تَبَايَعَا

وجوابه ﴿لَأَنبَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمَعَنَ تَعِكَ مِنْهُمْ آجْمِينَ﴾ وما بينهما اعتراض، وهو على الأول جواب محذوف، والجملة تفسير للحق المقول وقرأ عاصم وحمزة برفع الأول على الابتداء أي الحق يميني أو قسمي أو الخبر أي أنا الحق، وقرئنا مرفوعين على حذف الضمير

السجود لمخلوق مثله فكيف من هو دونه وفيه ميل إلى الوجه الثاني وما سبق هو إيصال دليله، وقوله من الجنة أو من زمرة الملائكة كما مر، وقوله مطرود إشارة إلى أن الرجم كناية عن الطرد لأن المطرود يرحم بالحجارة كما يرحم بالشهب، والمراد بقوله إلى يوم الدين والغاية إنه ينقل إلى ما هو أشد منه لا أنه تنتهي لعنته به والوقت المعلوم فسره في الكشاف بالنفخة الأولى ويوم الدين يوم القيامة، وقوله بعزتك قسم بصفة من صفاته فإنه يكون بالصفة كما يكون بالذات. قوله: (على اختلاف القراءتين) أي بكسر اللام وفتحها كما مر وقوله فأحق الحق توجيه لقراءة النصب بأن الحق فيها مقابل الباطل، وهو منصوب بفعل مقدر من لفظه على أنه مفعول مطلق أو مفعول به وجوز نصبه على الإغراء أيضاً. قوله: (وقيل الحق الأول اسم الله) فإنه ورد إطلاقه عليه تعالى فلما حذف حرف القسم وهو الباء انتصب بأقسام المقدر كما في البيت، ومرضه لأن الظاهر من إعادة الاسم معرفة أن يكون الثاني عين الأول وحذف حرف القسم في مثله غير مطرد لا سيما فيما فيه لبس كما هنا. قوله:

(إن عليك الله إن تبايعا) تؤخذ كرهاً أو تجيء طائعا

هو رجز لا يعلم قائله وفي شرح الشواهد قيل إنه لرجل امتنع عن مبايعة بعض الخلفاء، ورواه على مكان عليك وإن تبايع بمعنى مبايعتك وهو اسم إن وعلتي خيرها أي إن مبايعتك والله لازمة عليّ وتؤخذ بالنصب بدل من أن تبايع وتجيء معطوف عليه وطائعا حال. قوله: (وهو على الأول) أي كون الحق منصوباً بأحق، وقوله لأملأن جواب قسم محذوف لأن اللام تقتضيه والمراد بالجملة القسم مع جوابه والمعتبر في الحقيقة قوله لأملأن الخ، والحق بمعنى قسم أيضاً لأن المقسم به يكون مبتدأ كما في لعمرك والحق على هذا اسم الله، أو خلاف الباطل لأنه تعالى له أن يقسم بما أراد، وقوله أو قسمي تخيير في التقدير لأنهما بمعنى، وقوله وقرئنا مرفوعين فالأول مبتدأ أو خبر كما هنا والثاني مبتدأ خبره أقول بتقدير العائد. قوله: (كقوله) أي قول أبي النجم في رجزه المشهور:

قد أصبحت أم الخيار تدعي عليّ ذنبا كله لم أصنع

من أقول كقوله: كله لم أصنع ومجرورين على إضمار حرف القسم في الأول وحكاية لفظ المقسم به في الثاني للتأكيد، وهو سائغ فيه إذا شارك الأول وبرفع الأول وجره ونصب الثاني، وتخريجه على ما ذكرنا والضمير في منهم للناس إذ الكلام فيهم، والمراد من منك من جنسك ليتناول الشياطين، وقيل للثقلين وأجمعين تأكيد له أو للضميرين ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ أي القرآن أو تبليغ الوحي ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُكْفِينِ﴾ من المتصنعين بما لست من أهله على ما عرفتم من حالي فأنتحل النبوة، وأتقول القرآن ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ عَظْمَةٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ للثقلين ﴿وَتَلَعَنَّ بَآؤُهُ﴾ وهو ما فيه من الوعد والوعيد، أو صدقه يأتیان ذلك

كذا في الكشف جعله نظيراً له ولم يتعرضوا للمراد منه والذي عنه إنه كان حقه النصب بأقول فعدل عنه إلى الرفع المحتاج إلى تقدير العائد كما في الشعر، وإن كانت لها شأن خاص بها على ما فصل في المعاني لأن هذا أبلغ لدلالته على أن قول الحق ثابت له لا يتغير ولذا فسره على هذا بلا أقول إلا الحق، وليس هذا من تكرير الإسناد لأنه محوّل عن المفعول، ويجوز جعله نظير الحذف العائد من الخبر كما سيأتي في سورة الحديد فتدبر. قوله: (ومجرورين الخ) أي قرئ الحق فيهما بالجزء على أن الأول مقسم به حذف منه حرف القسم، وأبقى عمله والمراد بالثاني هو الأول بعينه فلذا حكى مجروراً وإن كان مرفوعاً أو منصوباً على الوجهين السابقين لكنه حكى بإعراب الأول وهذه الحكاية تكون في المرفوع، والمنصوب كما ذكره الزمخشري وجوز على هذا كون الثاني قسماً مؤكداً للأول دون حكاية، وجملة أقول معترضة، وقوله إذا شارك الأول أي إذا كان مثله لفظاً ومعنى ساغت الحكاية فيه كما هنا، وهو حسن لأنه تأكيد على تأكيد إذ القسم في نفسه مؤكد. قوله: (وبرفع الأول) على ما مرّ وجره على أنه قسم ونصب الثاني بأقول والنصب ناظر إلى لفظ جره لا إلى رفع الأول فإنه قراءة عاصم وحمزة فلا وجه لذكره في سلك الشواذ كما قيل فقوله وبرفع الأول أي وجر الثاني ولذا لم يذكره فتدبر. قوله: (إذ الكلام فيهم) أي هو معلوم من السياق فهو في حكم المذكور، وقوله من جنسك فهو بتقدير مضاف أو يتجوّز في ضميره بأن يراد به هو من كان مثله، وقوله وقيل للثقلين معطوف على قوله للناس، وقوله تأكيد له أي لضمير منهم والضميرين ضمير منك ومنهم لا المستتر في تبعك، وقيل الأنسب تأكيد المجرورين الأولين ليفيد إنه لا ينحو التابع والمتبوع، إذ ليس في تأكيد الضمير الثالث بالاستقلال أو الاشتراك كبير فائدة، وردّ بأنه يفيد أن مجرد اتباعه موجب للعذاب من غير تفاوت بين ناس وناس. قوله: (أي القرآن) تفسير لضمير عليه وهذا أيضاً بمعونة المقام في حكم المذكور، وقوله على ما عرفتم من حالي أي قبل النبوة فكيف بعدما من الله به عليّ وانتحل بالحاء المهملة من الانتحال وهو ادعاء ما لا أصل له، وأتقول بمعنى أتكلف، وقوله من عند نفسي والمراد أفترب به، وقوله وهو ما فيه من الوعد والوعيد فنبأه ما أنبأ به من ذلك والمراد أنهم يعلمونه علم يقين أو مشاهدة إذا وقع فنبؤه مجاز عن وقوعه والمراد بالنبأ الوعد والوعيد فقط، وقوله أو صدقه أي وصدق ما أنبأتكم به مطلقاً لا

﴿بَعْدَ جِيْرِ﴾ بعد الموت أو يوم القيامة أو عند ظهور الإسلام وفيه تهديد وعن النبي ﷺ من قرأ سورة ص كان له بوزن كل جبل سخره الله لداود عشر حسنات وعصمه الله أن يصير على ذنب صغير أو كبير.

الوعد، والوعيد وحده لكن تحققه بوقوعهما أيضاً وهذا هو الفرق بين الوجهين، وقوله بإتيان ذلك إشارة للوعد والوعيد، وهو متعلق بتعلمن على الوجهين وفي عطف صدقه حزاة والظاهر عطفه على ما فيه والمراد أن الذي تعملونه وعده ووعيده إذا وقعا أو صدق ما أخبرتهم به، ودعوتهم له مطلقاً بذلك وضمير صدقه للنبي لا لما وعطفه على الوعد مما لا وجه له، والنبي محتمل للمجاز كما مر ويجوز إبقاؤه على ظاهره. قوله: (أو عند ظهور الإسلام) أي قوّة ظهوره بقهر أعداء الله وهذا مؤيد للثاني، وملائم له إذ بظهوره يظهر صدق القرآن ويجري على الأول إن أريد بالوعد والوعيد ما وقع في الدنيا، وقوله وفيه أي في قوله لتعلمن الخ أو في قوله بعد حين والأول أولى. قوله: (وعن النبي ﷺ الخ)^(١) هو حديث موضوع ولوائح الوضع فيه ظاهرة، وتخصيص ما ذكر لوقوعه في هذه السورة وعدم إصراره تنويه لبركة ما يتلوه فيها من ذكر التوبة، تمت السورة بحمد الله ونعمائه، والصلاة والسلام على أشرف رسله وأنبيائه وعلى آله وصحبه خلص أصفائه.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

سورة الزمر

مكية إلا قوله: ﴿قل يا عبادي﴾ الآية وآيها خمس وسبعون أو ثنتان وسبعون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ﴾ خبر محذوف مثل هذا أو مبتدأ خبره ﴿مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ وهو على الأول صلة التنزيل، أو خبر ثان أو حال عمل فيها معنى الإشارة أو التنزيل، والظاهر أن الكتاب على الأول السورة وعلى الثاني القرآن وقرئ تنزيل بالنصب على إضمار فعل

سورة الزمر

وتسمى سورة الغرف كما في الكشاف لقوله لهم غرف من فوقها غرف.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مكية الخ) أي إلا ثلاث آيات مدنية نزلت في حق وحشي قاتل حمزة كما نقله الداني عن ابن عباس رضي الله عنهما ﴿قل يا عباد الذين آمنوا اتقوا﴾ [سورة الزمر، الآية: ١٠] الخ وقيل ورابعة وهي: ﴿الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً﴾ [سورة الزمر، الآية: ٢٣] الخ قاله ابن الجوزي وأما عدد الآيات فقيل خمس، وقيل ثلاث وقيل ثنتان وسبعون والاختلاف في قوله: ﴿مخلصين له الدين﴾ ﴿فيما هم فيه مختلفون﴾ ﴿مخلصاً له ديني﴾ ﴿فبشر عبادي﴾ ﴿من تحتها الأنهار﴾ ﴿من هاد﴾ فتأمل. قوله: (أو حال عمل فيها الخ) كذا في الكشاف، وقد قيل عليه أن العامل المعنوي لا يعمل في المقدم لضعفه فأولى أن لا يعمل، وهو محذوف وإن لم يكن فيه نص فلا نص على خلافه، وله أن يمنع الأولوية وإنه إذا جاز الحذف للدليل فلا مانع من العمل لأنه كالموجود انتهى، وهذا كلام مختل من وجوه لأنه قاس عمله محذوفاً على عمله مؤخراً، وليس بصحيح لأن المحذوف كالموجود فلا يضعف عن العمل إذا قدر مقدماً ملاصقاً ألا ترى المصدر يعمل مقدراً، ولا يتقدم معموله عليه وكذا المضاف ولو تتبع أمثاله وجدتها كثيرة وقوله لا نص فيه أيضاً ممنوع بل فيه نص صريح في أماكن متعددة منها ما ذكره في البحر هنا من أن النحاة ردوا على المبرد لما خرّج قول الفرزدق، وإذا ما مثلهم بشر من أن مثلهم منصوب على الحالية، وعامله الظرف المقدر أي ما في الوجود بشر مماثلاً لهم بأن الظرف عامل معنوي لا يعمل محذوفاً لأن المراد به ما تضمن معنى الفعل لتضمن اسم الإشارة معنى أشير والظرف معنى استقر، وما قيل من أن امتناع تقديم الحال الظرفي على العامل المعنوي ليس بثبت مع أنه لا حاجة إليه مخالف لما صرح به النحاة فإنهم نقلوا الخلاف فيه من غير فرق بين الظرف وغيره. قوله: (أو التنزيل) إذا كان حالاً من تنزيل فالعامل فيه معنوي، وهو اسم الإشارة وإذا كان حالاً من الكتاب فالعامل فيه تنزيل وجاز الحال من المضاف إليه لأن المضاف مما يعمل عمل الفعل، وهو أحد الصور التي يجوز فيها ذلك، وقيل إنه إذا كان

نحو اقرأ أو الزم ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ﴾ ملتبساً بالحق أو بسبب إثبات الحق، وإظهار وتفصيله ﴿ فَأَعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴾ ممخضاً له الدين من الشرك والرياء، وقرئ برفع الدين على الاستئناف لتعليل الأمر، وتقديم الخبر لتأكيد الاختصاص المستفاد من اللام كما صرح به مؤكداً، وإجراؤه مجرى لمعلوم المقرر لكثرة حججه، وظهور براهينه فقال:

التنزيل بمعنى المنزل فالحال من الضمير المستتر فيه وإنما ظهر إرادة السورة إذا قدر هذا لأنها حاضرة حين التلفظ به، واسم الإشارة للحاضرين بخلاف ما إذا كان مبتدأ فإن القرآن كله منزل من الله فتخصيصه خلاف الظاهر، وإذا كان تنزِيلَ خبراً فهو بمعنى منزل أو قصد به المبالغة بخلاف، ما إذا كان مبتدأ فلا يحتاج إلى تأويل كما قيل، وقوله تنزِيلَ الكتاب كالعنوان لما في السورة فلا يتكرر مع ذلك قوله إنا أنزلناه الخ لأنه لبيان ما فيه، وبيان لكونه نازلاً عليه بالحق وتوطئة لقوله فاعبد الله الخ والتحقيق أن معنى تنزِيلَ الكتاب على وجه مرتبط به، بما قبله أن الكتاب الذي يتلوه عليكم هذا النبي ﷺ تنزِيلَ من عزيز حكيم عليه فدعوته ليس لذل به حتى يطلب إطاعتكم ليعزبكم أو ليسلم من ضرركم، ثم خاطبه وأعرض عنه بأنه أنزله عليه بأوامر وزواجر تحق الحق وتبطل الباطل كما ذكره السمرقندي فتأمل. قوله: (ملتبساً بالحق الخ) إشارة إلى أن الباء تحتمل الملازمة والسببية وكونها متعلقة بأنزلنا وظرفاً مستقراً وقع موقع الحال من المفعول وكونه من الفاعل أي ملتبسين بالحق غير وجيه، وقوله إثبات الحق وإظهاره يحتمل أنه إشارة لتقدير مضاف أو المراد من إنزاله بسبب الحق ذلك أو على أن الحق مجاز عن الإثبات والإظهار كما قيل. قوله: (وقرئ برفع الدين) في الشواذ وهي قراءة ابن أبي عبله كما نقله الثقات فلا عبرة بإنكار الزجاج لها وفيه أيضاً ردّ على الزمخشري حيث قال إنه على هذه القراءة كان ينبغي أن يقرأ مخلصاً بفتح اللام، وإما على لكسرة فلا وجه له إلا الإسناد المجازي فيكون فاعل مخلصاً، وأما كون له الدين مبتدأ وخبراً فغير مستقيم لأنه مكرر مع ما بعده فأشار المصنف إلى ردّه بقوله لتعليل الأمر، وقوله لتأكيد الاختصاص بناء على أن الاختصاص الذي وضعت له اللام يفيد الحصر كالتقديم، وقد توقف فيه بعض المتأخرين، وقال إنما معناه تعلق خاص ولو بدون الحصر كما فصله الفاضل الليثي وقد مر طرف منه وهذا جار في القراءة المشهورة أيضاً وكما تفيده اللام، وتقديم الخبر يفيد صريح قوله مخلصاً فإن قلت كيف ما ذكر مع قوله في المغني إن اللام إذا وقعت بين ذات ومعنى فهي للاستحقاق كالعزة لله، والحمد لله وهو المناسب هنا (قلت) ما ذكره ابن هشام كلام غير مهذب ولا مسلم كما بين في محله، وأما ما قيل إنه لا تنافي بينهما فإن طريق الاختصاص وجهته هو الاستحقاق فهو فإنه وإن صح هنا لا يتأتى في كلام المغني فإنه جعلها معاني متقابلة فكان عليه أن يقول الاختصاص الذي ذكره غير ما عناه ابن هشام فتأمل. قوله: (كما صرح به مؤكداً) بصيغة الفاعل أو المفعول حيث أبرز الجلالة الكريمة، والدين في مقام الإضمار ووصفه بالخالص، وقرنه بأداة التنبيه والاستفتاح ليزيده تأكيداً على تأكيد اعتناء بطاعة الله التي هي أساس كل خير، ولذا أتى به مؤكداً بتأكيدات

﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الخَالِصُ﴾ أي ألا هو الذي وجب اختصاصه بأن يخلص له الطاعة فإنه المنفرد بصفات الألوهية، والاطلاع على الأسرار والضمائر ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ يحتمل المتخذين من الكفرة، والمتخذين من الملائكة، وعيسى والأصنام على حذف

إلا والإسمية، وإعادة الجملة وإظهار الجلالة والدين ووصفه بالخالص، والتقديم المفيد للاختصاص مع اللام الموضوعية له فلا بأس في تكراره الذي عدّه الزمخشري مانعاً كما أشار إليه في التقريب وما في الكشف من أنه جعله تأكيداً لا وجه له للوصف المذكور يعني الخالص، ولأنّ حرف التنبيه لا يحسن موقعه حينئذ لأن حرف التنبيه إنما يؤتى به فيما لم يعلم حقيقة أو صراحة أما بعد ما صرح به فهو لغو من الكلام، ولذا جعل الإعادة هنا مانعة منه ولظهوره لم يتعرض لبيان وجه الفساد فيه فإنّ له الدين تعليل للأمر بالعبادة، ولم يؤت بالفاء اعتماداً على أقوى الوصلين، وهذا تعليل لقوله مخلصاً هذا محصل ما ذكره لتدقق في شرح كلام العلامة وهو ظاهر ورود ما ذكره المصنف لا يدفعه مع أن ألا يؤتى بها في ابتداء الاستئناف المضاد لقصد التوكيد وللمحشي هنا كلام لا يسمن ولا يغني من جوع فلذا تركناه برمته. قوله: (وأجراه مجرى المعلوم المقرّر لكثرة حججه الخ) حيث جعله تعليلاً لما أفاده ما قبله من الاختصاص، وقرنه بحرف التنبيه الدال على بدهاته التي تعلم بأدنى تنبيه واعتمد فيه على أقوى الوصلين ولا يخفى أنه غير مسلم عند الزمخشري، فإنه تعليل الشيء بنفسه ووقوع إلا في الاستئناف البياني غير ظاهر وأما كونه إشارة إلى أن أمراً عبد تعريض وكناية عن أمر غيره على حد:

إياك أعني فاسمعي يا جاره

فمسلم لكنه لا يفيد فيما نحن بصدده فتأمل. قوله: (هو الذي وجب اختصاصه الخ) إشارة إلى أن الدين بمعنى الطاعة والانقياد والاختصاص من اللام، والتقديم كما مر وأما الوجوب فالظاهر أنه من كونه قيداً للأمر بالعبادة فإنه إذا قيل صل قائماً أفاد وجوب القيام، وقيل إنه من المقام، وقوله فإنه المنفرد الخ إشارة إلى ما مر من أن قوله إلا لله الخ تعليل للإخلاص المذكور كما مر والتفرد المذكور من الاسم الشريف فإنه وضع للمعبود بحق فهو منفرد بالألوهية ولوازمها وكونه مطلعاً على السرائر منفرداً بالاطلاع عليها في الواقع مما لا شبهة فيه، وما ذكره المصنف ليس لبيان ما في نفس الأمر فقط بل في النظم ما يدل عليه، وهو جعل الدين المختص به ما كان خالصاً والخالص إنما يخلص خلاصاً تاماً إذا لم يكن فيه شرك ولا رياء ونفاق، ولا يعلم ذلك إلا باطلاع على ما في الضمائر فإن مرجعها إليه. قوله: (يحتمل المتخذين من الكفرة) يعني أن الموصول يحتمل أن يكون المراد به المتخذين بكسر الخاء اسم فاعل فالعائد الضمير الواقع فاعلاً المذكور، وأن يكون المراد به المتخذين بفتح الخاء اسم مفعول، وهم المعبودون من دون الله فالعائد محذوف تقديره اتخذوهم وقوله وإضمار

الراجع، وإضمار المشركين من غير ذكر لدلالة المساق عليهم، وهو مبتدأ خبره على الأول ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ بإضمار القول ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ وهو متعين على الثاني، وعلى هذا يكون القول المضمّر بما في حيزه حالاً أو بدلاً من الصلة، وزلفى مصدر أو حال، وقرئ قالوا ما نعبدهم وما نعبدكم إلا لتقربونا إلى الله حكاية لما خاطبوا به آلهتهم ونعبدهم بضم النون اتباعاً ﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَفُونَ﴾ من الدين بإدخال المحق الجنة والمبطل النار، والضمير للكفرة ومقابليهم، وقيل لهم ولمعبوديهم فإنهم يرجون شفاعتهم وهم يلعنونهم ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي﴾ لا يوفق للاهتداء إلى الحق ﴿مَنْ هُوَ كَذِبٌ كَفَّارٌ﴾ فإنهما فاقداء البصيرة ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ كم زعموا ﴿لَأَصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ إذ لا موجود سواه إلا وهو مخلوقه لقيام الدلالة على امتناع، وجود واجبين ووجوب استناد

المشركين الخ يعني على الوجه الثاني لأن ضمير الفاعل لا يعود على الموصول بل على المشركين المعلوم من السياق، وقوله من دونه صفة مفعول اتخذوا الأول على الأول وعلى الثاني صلة اتخذوا وقوله من لاملأئكة الخ بيان المتخذين بالفتح، وإدراج عيسى عليه الصلاة والسلام فيهم لأنه مما عبد من دونه، وهو في الحقيقة شريك عندهم فلا إشكال فيه كما قيل. قوله: (وهو مبتدأ خبره على الأول) أي على كونه عبارة عن المتخذين بالكسر هو مبتدأ والخبر يقولون ما نعبدهم الخ، وقوله وهو متعين على الثاني أي على إرادة الملائكة وغيرهم من المعبودين لأنه لا يصح الإخبار عن المتخذين بالفتح بأنهم قالوا ما نعبدهم الخ إلا بتكلف كأن يجعل ضمير قالوا للكفرة، والعائد ضمير نعبدهم فالمانع معنوي لا لعدم الرابطة لأن ضمير نعبدهم للأولياء كما قيل لعدم تعيينه لكن في جعل الجملة الثانية خبراً نظر من جهة المعنى إذ لم يرد الحكم بين المعبودين بل بين العابدين. قوله: (وعلى هذا الخ) كما أن هذه الجملة كانت على الأول خبراً، وثانياً أو استثنافاً لكن في جواز حذف البدل المقصود وإبقاء المبدى منه الذي في نية الطرح نظر، وإن قام معموله مقامه والبدل بدل اشتمال وكونه من التوابع التي عرفت بما أعرب بإعراب متبوعه والصلة لا إعراب لها فينتقض التعريف، أو تبطل التبعية يدفع بأنه على تقدير إن كان معرباً أو هو باعتبار الأصل الغالب، ولا يصح كون التعريف لما في المفردات فإنه لا يدفع المحذور لبقائه في تأكيد الحروف كنعم نعم ونحوه، وقوله مصدر أي منصوب على المصدرية ليقربونا كقعدت جلوساً أو حال مؤكدة من ضمير المفعول أو الفاعل مؤولاً باسم فاعل، وقوله اتباعاً أي للباء. قوله: (بإدخال المحق الجنة الخ) فالحكم ليس بمعنى فصل الخصومة بل هو مجاز أو كناية عن تمييزهم تمييزاً يعلم منه حقيقة ما تنازعوا فيه، وقوله فإنهم يرجون الخ بيان للاختلاف بينهم على هذا الوجه والحكم مجاز أيضاً عما مر من إدخال الملائكة، وعيسى الجنة وإدخالهم النار تمييزاً بينهم وهذا لا يجري في عبدة الأصنام، والكلام معهم ولذا مرضه وقوله لا يوفق للاهتداء أو لا يخلقه فيهم، وقوله كاذب كفار فيه تعليل للحكم كما أشار إليه المصنف. قوله: (لقيام الدلالة على امتناع الخ) كما برهن عليه

ما عدا الواجب إليه، ومن البين أنّ المخلوق لا يماثل الخالق فيقوم مقام الولد له، ثم قرر

ببرهان التمانع وغيره وقوله إذ لا موجود تعليل للاصطفاء من الخلق، وقوله ووجوب بالجزء عطف على امتناع. قوله: (ومن البين الخ) قيل إنه يعني أنه تعالى رتب على فرض إرادة اتخاذ الولد اصطفاء ما يشاء مما يخلق لا اتخاذ الولد وحيث لم يكن الاصطفاء المذكور من اتخاذ الولد في شيء تبين أن اتخاذ الولد ممتنع، ولو فرض إرادته وقيل إنه إشارة إلى أن لو لقصد لزوم الثاني للأول، مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم أي لكن اصطفاء ما يخلق للولدية باطل إذ لا تماثل فكذا إرادة الاتخاذ واعتبار الخلق دون الإمكان مع كفايته وإن كان تطويلاً للمسافة لإظهار قبح ما فعلوه، وردّ بأنه يأباه النظم فإنّ المناسب حينئذ أن يقال لا أتخذه مما يخلق، ويترك ذكر الإرادة فيقال لو أتخذ ولدأ، وظاهر أنّ قوله إذ لا موجود سواء الخ دليل للاصطفاء مما يخلق فلا بدّ من اعتبار الخلق سواء اعتبر الإمكان أو لم يعتبر فلا تطويل إلا إذا اعتبر الإمكان حيث يكون في الكلام زيادة ما لا حاجة إليه، واختيار ما يخلق دون ما يمكن لأنه المعروف في لسان الشرع، وأمّا الواجب والممكن فمن اصطلاح المتكلمين والفلاسفة وفيه نظر، وتحقيق هذا أنّ لو لها استعمالات استعمال أهل اللغة وهو انتفاء الثاني لانتفاء الأوّل نحو لو كان لي مال أحسنت إليك، واستعمال أهل الاستدلال وهو دلالة انتفاء الثاني على انتفاء الأوّل نحو ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ٢٢] أو دلالة تحقق الأوّل على تحقق الثاني نحو لو كان العالم حادثاً لكان الصانع مختاراً فهذه ثلاثة معان مشهورة ورابع لم يشتهر لكنه ورد في فصيح الكلام، وهو ثبوت الجزء على كل حال نحو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وقد ذكر المدقق في الكشف في الآية وجهين أحدهما أنّ المعنى لو أراد اتخاذ الولد لامتنع أن يريد فالفهم راجع إلى ما دل عليه أراد لا إلى الاتخاذ، وحاصله لو أراد اتخاذ الولد امتنعت تلك الإرادة لتعلقها بالمتنع أعني اتخاذ الولد، ولا يجوز على الباري إرادة الممتنع لأنها ترجح بعض الممكنات فأصله لو اتخذ الولد امتنع فعدل لما ذكر لأنه أبلغ، ثم حذف الجواب وجيء بدله بقوله لاصطفى الخ تنبيهاً على أنه هو الممكن دون الأوّل فلو كان هذا من اتخاذ الولد في علمه لجاز، وليس منه فهو كقوله:

ولا عيب فيهم غير أنّ تنزيلهم يعاب بنسيان الأحبة والوطن

والثاني أنه أراد بقوله لو أراد نفي الصحة على كل تقدير كقوله نعم العبد صهيب الخ فلا ينفي الثاني، ولا يحتاج إلى بيان الملازمة فالمعنى الممكن الاصطفاء، وقد اصطفى وهو أيضاً على أسلوب البيت المذكور ورجح هذا المحقق في شرحه وهذا مبني على تفسير الاصطفاء فإن كان مجرد اختياره لأحد من مخلوقاته فهو واقع، وإن كان اصطفاءؤه واختياره للنبوة بأن يختار الأفضل الأكمل لها فيكون ردّاً عليهم في نسبة البنات له يكون منفياً هذا تحقيق المقام بما يزيل الأوهام فما ذكرناه عن أرباب الحواشي كلام سطحي لا حاصل له فتنبه. قوله: (لا يماثل الخالق فيقوم مقام الولد) هذا بناء على أنّ المراد الاصطفاء للنبوة، وقوله فيقوم مقام الولد، وإن

ذلك بقوله: ﴿سُبْحٰنَهُ هُوَ اللّٰهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ فإن الألوهية الحقيقية تتبع الوجوب المستلزم للوحدة الذاتية، وهي تنافي المماثلة فضلاً عن التوالد لأن كل واحد من المثليين مركب من الحقيقة المشتركة، والتعین المخصوص والقهارية المطلقة تنافي قبول الزوال المحرج إلى الولد ثم استدل على ذلك بقوله: ﴿خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضَ بِالْحَقِّ يَكُوْرُ اَيْلَ عَلَى التَّهَارِ وَيَكُوْرُ التَّهَارَ عَلَى اَيْلٍ﴾ يغشى كل واحد منهما الآخر كأنه يلف عليه لف

كان الكفار أثبتوا له نفس الولد لا ما يقوم مقامه كما مر في الصفات لأنه أراد نفيه بطريق أبلغ كما عدل في النظم عن الاتخاذ إلى الإرادة لأن نفي ما يقوم مقامه أبلغ من نفيه فلا يرد عليه أن مقتضى للمماثلة الجنسية الولد لا ما يقوم مقامه كما قيل. قوله: (ثم قرر ذلك بقوله سبحانه الخ) أي عدم مناسبة المخلوق الخالص واستحالة الولد عليه تعالى عن ذلك علواً كبيراً ونفي الأولياء بذكر ما ينافيه إجمالاً بقوله سبحانه تنزيهاً له عن الولي، والولد وتفصيلاً بوصفه بأنه واحد لا صاحبة له، ولا ولد قهار غالب لكل شيء فلا ولي له هذا على اتصال قوله سبحانه الخ بقوله والذين اتخذوا من دونه أولياء الخ كما في الكشاف، وعلى ظاهر كلام المصنف اتصاله بما يله من نفي الولد فقط كما سنبينه، وقيل ذلك إشارة إلى بطلان المقدم أو التالي. قوله: (المستلزم للوحدة) في نفس الأمر وفي العقل كما مر مع ما فيه، وهذا بيان لكونه مقررأ لما قبله وقوله للوحدة الذاتية أي المنافية للكثرة في الذهن والخارج بحسب الأفراد أو الأجزاء كما هو مدلل في الكلام فمنع استلزام الوجوب الوحدة المنافية للأجزاء الذهنية التي ينتزعاها الذهن من الفرد البسيط إن أراد الاستلزام في نفس الأمر فهو باطل وإن أراد عند العقل فكذلك لأنه ليس المراد اللزوم البين بالمعنى الأخص كما مر فتدبر. قوله: (وهي) أي الوحدة تنافي المماثلة لاقتضائها المشاركة في بعض الذاتيات أو العوارض وهو يستلزم التركيب الذهني كما أشار إليه بقوله لأن كل واحد الخ، وقوله والتعین المخصوص بناء على ما ذهب إليه بعض الحكماء من دخول التعین في حقيقة الفرد، وجمهور المتكلمين على أنه خارج عنها، وفيه كلام لا يحتمله هذا المقام. قوله: (والقهارية الخ) هذا بناء على أن القهار مقر ولنفي الولد وعلى ما ذهب إليه الزمخشري من تقريره لنفي الولد هو ظاهر أما على هذا فلما ذكره من أن القهارية المطلقة المنصرفه إلى القهر الكامل بأن يكون قاهراً لكل ما سواه منافية للزوال لأنه لو قبله كان مقهوراً إذ المزيل قاهر له، ولذا قيل سبحانه من قهر العباد بالموت، والولد يطلب ليقوم مقامه بعد زواله فإذا لم يكن الزوال لم يكن له حاجة إلى الولد، وأما كون الحاجة إلى الولد غير منحصرة في قيامه بعد زواله كما قيل فيرد بأنه أعظم فوائده عندهم فهو إلزام لهم حسب اعتقادهم فتدبر، والقهارية منصوبة أو مرفوعة بعطفه على الألوهية أو هي. قوله: (ثم استدل على ذلك) أي على الألوهية الحقيقية والوحدة الذاتية، وتطلق القهارية لا على الأخيرة فقط كما قيل لأن الإله الحقيقي المنزه عن المثل القهار المطلق هو الذي خلق مثل هذه المخلوقات بحكمته التي لا يقدر عليها سواه، وجعلها مسخرة منقادة. قوله: (يغشى كل واحد منهما الآخر

اللباس، باللباس أو يغييه به كما يغيب الملفوف باللفافة أو يجعله كازاً عليه كروراً متتابعاً تتابع أكوار العمامة ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ هو منتهى دوره أو منقطع حركته ﴿أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ﴾ القادر على كل ممكن الغالب على كل شيء ﴿الْعَفْوُ﴾

الخ) التكوير اللف واللي من كار العمامة على رأسه وكورها، وفيه كما في الكشف أوجه أن يكون الليل والنهار خلفه يذهب هذا، ويغشى مكانه هذا وإذا غشي مكانه فكانه ألبسه ولف عليه كما يلف اللباس على اللباس، أو كل واحد يغيب الآخر إذا طرأ عليه فشهبه في تغييره إياه بشيء ظاهر لف عليه ما غييه عن مطامح الأبصار، أو أن هذا يكرّ على هذا كروراً متتابعاً يشبه تتابع أكوار العمامة فليل إنه جعل غشيان الليل والنهار أحدهما مكان الآخر، وجعله محيطاً بكل ما أحاط به الآخر حتى صار بمنزلة لباس بمكانه بحيث يصير أسود مظلماً بعدما كان أبيض منيراً وبالعكس تكويراً لأحدهما على الآخر ولفاعليه، والثاني أنه شبه تغيير أحدهما الآخر عند طريانه عليه بلف ساتر على ظاهر ليخفى بعد الظهور، وهو معنى تكويره عليه والفرق بين هذا، وبين الأول قليل جداً، وهو أن في الأول مع اعتبار الستر اعتبار اللي وإحاطة الجوانب وما أشعر به ظاهر كلامه من أنه اعتبر في الأول التشبيه في الفعل، وفي الثاني في المتعلق أعني المطرود عليه إنما هو للتوضيح والمقصود واحد وهو التشبيه في الفعل لأنه على الوجهين استعارة تبعية استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسن ولا يبعد أنه جعله في الثاني استعارة بالكناية، والتكوير تخيلية قرينة لها أو تحقيقية كما في نقض العهد، وفي الثالث تمثيل وجهه منتزع من عدة أمور كر هذا على ذلك وبالعكس على سبيل التابع والتلاف كما في العمامة لكنه ثمة على التظاهر، والاجتماع وهنا على التعاور والانقطاع، والذي يظهر في الفرق بين الوجوه الثلاثة مع احتمال التبعية والمكنية والتخيلية والتمثيلية أن تكوّر أحدهما على الآخر إما مجاز عن جعل أحدهما خلفاً عن الآخر كما في قوله تعالى: ﴿جعل الليل والنهار خلفه لمن أراد أن يذكر﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٦٢] ويكون معنى تكوير أحدهما على الآخر وستره له ستره لمكانه على أن فيه مع التجوّر في الطرف، أو المجموع تجوّر في النسبة وفي الثاني معنى التكوير فيه تغيير أحدهما للآخر كما في قوله: ﴿والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلّى﴾ [سورة الليل، الآية: ١ - ٢] وإن لم يعتبر فيه ما ذكر فالفرق بينهما ظاهر وليس قليلاً كما قالوا، وفي الثالث المقصود تعاقبهما كروراً ومروراً كما في قوله: ﴿يغشى الليل النهار يطلبه حثيثاً﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٥٤] فالمقصود تطبيق الوجوه على ما صرح به في غيره من الآيات مع اختلاف المعنى المتجوّر عنه، فما قيل من الفرق بين الوجهين الأولين إن المراد من التغيير إدخال أحدهما في الآخر، وبالعكس بالزيادة والنقصان فيظهر الفرق بينهما مع أنه لا حاجة إليه ليس في الكلام ما يدل عليه، وفيما ذكرناه لك غنية عنه وكلام الشيخين صريح فيه. قوله: (منتهى دوره) بتمام البروج ومنقطع حركته يوم القيامة، ومر في سورة فاطر وجه آخر، وقوله الغالب قال شيخنا المقدسي إطلاق الغالب على الله لم يرد لكنه اشتهر على الألسنة في القسم،

حيث لم يعاجل بالعقوبة، وسلب ما في هذه الصنائع من الرحمة وعموم المنفعة ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلْ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ استدلال آخر بما أوجده في العالم السفلي مبدؤاً به من خلق الإنسان لأنه أقرب وأكثر دلالة، وأعجب وفيه على ما ذكره ثلاث دلالات خلق آدم أولاً من غير أب وأم ثم خلق حواء من قصيره، ثم تشعب الخلق الفائق للحصر منهما، وثم للعطف على محذوف هو صفة نفس مثل خلقها أو على معنى واحدة أي من نفس

والطالب الغالب ولا أعلم ما أصله وعند من لم يشترط السماع في التوصيف لا إشكال فيه. قوله: (حيث لم يعاجل بالعقوبة الخ) فسر الزمخشري هنا العزيز الغفار بالقادر على عقاب المصيرين الغفار لذنوب التائبين، أو الغالب الذي يقدر أن يعاجلهم بالعقوبة وهو يحلم عنهم ويؤخرهم إلى أجل مسمى فسمي الحلم عندهم مغفرة، ولما كان تفسيره الأول مبنياً على مذهبه تركه المصنف، وأشار إلى الرد على حيث عدل عن قوله القادر على الخ إلى ما ذكره واختار تفسيره الثاني في الغفار لأنه أنسب بالمقام إذ هو كالتذليل لما قبله من اتخاذ أولياء دونه ونسبتهم إليه ما لا يليق بجلاله فالمناسب أن يقال وهم لما كفروا ونسبوا لذاته ما لا يليق مع قدرته لا يعجل عقابهم، ولا يقطع عنهم إحسانه فسبحانه ما أعظم شأنه فاستعمل المغفرة التي هي ترك العقاب في الحلم الذي هو ترك التعجيل للمناسبة بينهما في الترك فهو استعارة، ويجوز كونه مجازاً مرسلأً والأول أبليغ وأحسن وهذه الصنائع خلق الأجرام العظام لنفع الأنام وتسخير النيرات. قوله: (استدلال آخر بما أوجده الخ) أي هذا استدلال آخر على ألوهيته، ووحده مع ما فيه من تقرير قدرته وقدم الاستدلال بما في الآفاق لكونه أظهر وأبعد مما في الأنفس، وقد يقدم الثاني لكونه أقرب وأرسخ كما أشار إليه المصنف وقوله مبدؤاً به البدء بالنسبة لبقية النوع البشري، والحوادث الكائنة بعد إيجاده وكونه أعجب بالنسبة لغيره باعتبار ما فيه من العقل وقبول أمانة التكليف وغيره كما قيل:

وتزعم أنك جرم صغير وفيك انطوى العالم الأكبر

لا لخلق حواء من قصيره كما قيل، وإن كانت الأفلاك أعظم وأعجب من وجه آخر. قوله: (وفيه) أي في خلق الإنسان أو في هذا القول، وقوله قصيره تصغير قصري وهي صفة للضلع الأخيرة من أسفله وتصغيرها لأنها أصغر الأنواع وكيفية خلقها منه تفصيلاً لا يعملها إلا الله لكنه قيل إنها خلقت من بعضه وقيل من كله بأن فصلت منه وأبدلت بضلع آخر مكانها ولذا قيل إن هذه الضلع ناقصة في النساء، وعدّها الزمخشري اثنين بإسقاط الثالث لعدم اختصاصها به، وقوله منهما أنسب بالواقع، ولو أفرده مضمراً آدم كان أنسب بقوله واحدة ولكل وجهة. قوله: (وثم للعطف على محذوف) أو على واحدة لأنه في الأصل اسم مشتق فيجوز عطف الفعل عليه كقوله صافات ويقبضن لكنه غلب عليه الإسمية فصار كالجامد ولذا أخره المصنف عن التقدير، والزمخشري رجحه لأن التقدير خلاف الأصل، وقوله وجدت بالتخفيف يقال وحد يحدو حدأ كعلم ويجوز تشديده واسم الفاعل قد يكون للمضي وإنما يمتنع إرادته إذا عمل

وحدث، ثم جعل منها زوجها فشفعها بها أو على خلقكم لتفاوت ما بين الآيتين فإن الأولى عادة مستمرة دون الثانية، وقيل أخرج من ظهره ذريته كالذر، ثم خلق منها حواء ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ﴾ وقضى أو قسم لكم فإن قضاياه وقسمة توصف بالنزول من السماء حيث كتب في اللوح المحفوظ أو أحدث لكم بأسباب نازلة كأشعة الكواكب والأمطار ﴿مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمِينَةَ أَرْوَاحٍ﴾ ذكراً وأنثى من الإبل والبقرة والضأن والمعز ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ بيان لكيفية خلق ما ذكر من الأناسي والأنعام إظهاراً لما فيها من عجائب القدرة غير أنه غلب أولي العقل أو خصهم بالخطاب لأنهم المقصودون ﴿خَلَقًا مِّنْ بَعْدِ خَلْقِ﴾ حيواناً سويماً من بعد عظام مكسوة لحماً من بعد عظام عارية من بعد مضغ من بعد علق من بعد نطف ﴿فِي ظُلُمَاتٍ تَلَسَّيْ﴾ ظلمة البطن والرحم والمشيمة، أو الصلب والرحم والبطن ﴿ذَلِكَ﴾ الذي

كما صرحوا به فلا وجه لما قيل إنه لا دلالة له على المضى فيشكل العطف بشم لو عطف على لفظه دون تأويل وقوله فشفعها أي جعلها شفعاً وزوجاً وثم على هذين الوجهين على حقيقتها، ولذا قدّمه المصنف. قوله: (أو على خلقكم لتفاوت ما بين الآيتين) لأن خلق حواء من ضلعه أعظم في القدرة الباهرة من خلقه من تراب لأنه سبق مثله فكم ذي روح خلق منه بدون واسطة، وبها ولو لم يحمل على التفاوت الرتبي لم يصح العطف بها لأن خلقها مقدم على خلقهم ولذا أوله بعضهم بالقليل المذكور من أن المراد بخلقهم إخراجهم من صلبه في عالم الذر إذ خوطبوا بألست، وفي قوله كالذر إشارة إلى أن الذرية منسوبة إلى الذر وغير بضم أوله كما قيل دهري بالضم نسبة للدهر، وقوله ثم خلق منها أي من قصيراه وفي نسخة منه أي من آدم عليه الصلاة والسلام ومن أرجع ضمير منها للذرية فقدسها، وأعلم أن التفاوت الرتبي هنا فيه المعطوف عليه أدنى رتبة وهو جائز كعكسه كما مرّ التصريح به، واتفاق شراح الكشاف على جوازه فلا حاجة لتأويله بتنزيل البعدية منزلة التعظيم أو ادعاء أخذه من المقام كما توهم. قوله: (وقضى أو قسم لكم) جعلها مقسومة بينكم كما تقسم بقية الأرزاق، وهو إشارة إلى تأويله لأن الأنعام لم تنزل عليهم من السماء بأن إنزالها مجاز عن القضاء، والقسمة فإنه تعالى إذا قضى وقسم أثبت ذلك في اللوح المحفوظ، ونزلت به الملائكة الموكلة بإظهاره في العالم السفلي فلذا وصف ذلك بالنزول وإن كان معنى لا يوصف به حقيقة لكن لشيوعه وتعارفه تجوز به عنه فلا يرد عليه شيء كما أشار إليه ففي قوله انزل استعارة تبعية لتشبيه القضاء بالنزول ووجه الشبه الظهور بعد الخفاء، ويجوز أن يكون مجازاً مرسلأً، وقيل إنها نزلت من الجنة حقيقة كما روي في بعض الآثار والله أعلم بصحته. قوله: (أو أحدث لكم الخ) وجه آخر لتأويله يعني أن النازل من السماء سبب حياتها وهي الأمطار وفي جعل الأشعة نازلة تسمح فجعل نزول ما به حياتها وبقاؤها بمنزلة نزولها بأن تجوز في نسبة الإنزال إليها لما بينهما من الملازمة، وأما إنه أريد بالأزواج أسباب تعيشها مجازاً أو جعل الإنزال مجازاً عن الإحداث المذكور فتعسف والزواج كل ذكر وأنثى من ذوات الأرواح. قوله: (غلب أولي العقل) في ضمير العقلاء والخطاب فيه

هذه أفعاله ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ هو المستحق لعبادتكم والمالك ﴿لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ إذ لا يشاركه في الخلق غيره ﴿فَأَنْ تَصْرَفُونَ﴾ يعدل بكم عن عبادته إلى الإشراف ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفِيٌّ عَنْكُمْ﴾ عن إيمانكم ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ لاستمرارهم به رحمة عليهم ﴿وَإِنْ

تغليبان فإن خص الخطاب بهم فهو ظاهر والقرينة عقلية إذ لا يصلح للخطاب غيرهم، وقوله حيواناً الخ إشارة إلى أطوار خلقه وإن خلقاً بعد خلق لمجرد التكرير كما يقال مرّة بعد مرّة لا أنه مخصوص بخلقين، وقوله من بعد أن تعلق بالفعل فالمصدر مؤكد وإلا فلا وقوله في ظلمات ثلاث الخ بدل من قوله في بطون أمهاتكم أو متعلق بخلق أو خلقاً إذ لا يلزم كونه مصدراً مؤكداً والرحم موقع النطفة، والمشيمة كنيمة، مقر الولد والصلب فيه مبدأ المني لأنه يخرج من بين الصلب والترائب. قوله: (هو المستحق لعبادتكم) إشارة إلى أن ربكم خبر بعد خبر عن ذلكم لا بدل، وإن كان محتملاً لأنه لو كان إشارة إلى البدلية كما قيل لم يعطف، وأن الرب بمعنى المالك وبقي فيه احتمالات آخر وهي ظاهرة وقوله إذ لا يشاركه في الخلق غيره هو معنى قوله له الملك لأن معناه جميع المخلوقات مخصوصة به خلقاً وملكاً كما مرّ فجملة لا إله إلا الله متفرّعة على ما قبلها، ولم يصرّح فيه بالفاء التفرعية لظهوره اعتماداً على فهم السامع، وقوله عن إيمانكم سواء كان إشارة لتقدير المضاف أو بياناً لحاصل المعنى الدال عليه مقابلته بالكفر، وعطف قوله ولا يرضى لعباده الكفر هو الأوفق بالسياق فلا وجه لما قيل إنه لا حاجة إليه لأن الغني عن إيمانهم مترتب على الغني عنهم فإنه لو لم يتحقق الأوّل لم يتحقق الثاني. قوله تعالى: ﴿ولا يرضى لعباده الكفر﴾ اختلف العلماء في الكفر هل يرضاه الله أم لا فذهب بعض الأشعرية كالنووي في كتاب الأصول والضوابط إلى أن الكفر يرضاه، وقوله تعالى: ﴿ولا يرضى لعباده الكفر﴾ المراد بالعباد هنا المؤمنون المخلصون منهم والإضافة للتشريف كما نقله السخاوي وقال إنه وقع في عصره البحث فيه، وأنكره علماء الحنفية كالعيني ونقله ابن الهمام عن الأشعري وإمام الحرمين والظاهر إنه دائر على تفسيره فمن قال الرضا والإرادة بمعنى فمقابلته الكره ذهب إلى الأوّل وخص العباد هنا ومن فسره بالمحبة أو بالإرادة مع ترك الاعتراض، ويقابله السخط كما في شرح المسامرة ذهب إلى الثاني، وعمم العباد فاحفظه. قوله: (لاستمرارهم به رحمة عليهم) تعليل لعدم الرضا والرحمة تعليل للمعلل، يعني أنه تعالى لما أرشد إلى الحق وهدد على الباطل إكمالاً لرحمته خاطب جميع العباد بقوله إن تكفروا الخ تنبيهاً على الغنى الذاتي وأنه لم يأمر وينه لانتفاعه أو تضرره بل رعاية لمتافعهم ودفعاً لمضارهم لرحمته، ولذا عدل فيه عن الخطاب تنبيهاً على أن عبوديتهم، وربوبيته تقتضي أن لا يرضاه لهم وأنهم إذا كفروا خرجوا عن رتبة العبودية فيه من لطائف البلاغة ما لا يخفى، ثم إن الرضا يتعدى بنفسه وبالباء وعن وعلى ويتعلق بالعين والمعنى وإذا تعدى باللام تعدى بنفسه كقولك رضيت لك كذا والرضا حالة نفسانية تعقب حصول ملائم مع ابتهاج به، واكتفاء فهو غير الإرادة بالضرورة لتقدمها وهو في غير المستعمل باللام فإنه يكون قبله ومعنى رضيته

تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴿٨﴾ لأنه سبب فلاحكم، وقرأ ابن كثير ونافع في رواية وأبو عمرو والكسائي بإشباع ضمة الهاء لأنها صارت بحذف الألف موصولة بمتحرك وعن أبي عمرو، ويعقوب إسكانها وهو لغة فيها ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ثُمَّ إِنْ رَأَيْتُمْ مَرْجِعَكُمْ فَيُنشِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ بالمحاسبة والمجازاة ﴿إِنَّكُمْ عَلَيْهَا لَشِدَّةُ الْقُلُوبِ لَمَّا إِذَا مَا ابْتَدَأَ الْعِبَادَ﴾ فلا تخفى عليه خافية من أعمالكم ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِسْكَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ﴾ لزوال ما ينازع العقل في الدلالة على أن مبدأ الكل منه ﴿ثُمَّ إِذَا حَوَّلَهُمْ﴾ أعطاه من الخول، وهو التعهد أو الخول وهو الافتخار ﴿يَقْتَضِي﴾

لك أنه مما يحق أن يرضى ويختار والرضا في حقه تعالى محال وهو مجاز عن اختياره، هذا محصل ما أفاده المدقق في الكشف. قوله: (لأنه سبب فلاحكم) فرضاه وعدم رضاه ليس إلا لنفع عباده فإنه غني عن العالمين وعن أعمالهم فشكرهم يزيدهم فلاحاً وسعة وزيادة نعم، وقوله في رواية أي عن نافع فقط فإنه روي عنه أيضاً الاختلاس. قوله: (لأنها صارت بحذف الألف) من يرضى التي هي قبل الضمير بعد متحرك والقاعدة في إشباع الهاء وعدمه أنها إن سكن ما قبلها لم تشبع نحو عليه وإليه، وإن تحرك أشبعت نحوه به ولامه وهنا قبلها ساكن تقديراً وهو الألف المحذوفة للجازم فإن جعلت موجودة حكماً لم يشبع وإن قطع النظر عنها أشبع هذا هو الفصحح، وقد يشبع ويختلس في غير ذلك وقوله لغة فيها هي لغة بني عقيل وكلاب إجراء للوصل مجرى الوقف، وقوله ولا تزر الخ مرّ تحقيقه، وقوله بالمحاسبة الخ فالأنباء كناية أو مجاز عن المحاسبة والجزاء وذات الصدور والسرائر، وقوله فلا تخفى الخ إشارة إلى أن تخصيصه لأنه يعلم منه ما عده بالأولى. قوله: (لزوال ما ينازع العقل الخ) مبدأ مصدر ميمي بمعنى البدء، وما ينازع العقل ويعارضه فيصرفه عن الحق والصواب من الاعتقاد الفاسد في الأصنام وأنها تنفع وتضر وهو ما ييغتهم من الشر الذي يذهلهم عنها فيرجعوا إلى ما ركز في الطبيعة من أن جميع الأمور ضراً ونفعاً من الله لا ضاراً، ولا نافع سواه. قوله: (من الخول) بفتحيتين وهو تعهد الشيء أي الرجوع إليه مرّة بعد أخرى، ومنه الحديث «كان ﷺ يتخولنا بالموعظة مخافة السامة»^(١) فلما كان المعطي الكريم يتعهد من هو ربيب إحسانه وأسير امتنانه بتكرير العطاء عليه مرّة بعد أخرى قيل خوله بمعنى أعطاه، أو لأنه كما قال الراغب أصله أعطاه خولاً بفتحيتين أي عبيداً وخدماءً أو أعطاه ما يحتاج إلى تعهده والقيام عليه، ثم عم لمطلق العطاء كما سيأتي وقد فسره في الأنعام بتفضله عليه بالنعم، وليس بعيداً مما هنا كما توهم. قوله: (أو الخول) بسكون الواو وهو الافتخار تبع فيه الزمخشري وقد ردّه شراحه بأن خال بمعنى افتخر يائتي لا غير، وتعينه الخيلاء وقد اتفق عليه أهل اللغة، وصرح به هو في الأساس وأخذ منه أيضاً لا يقتضي أن يتعدى للمفعول الثاني، والجواب بأن الزمخشري ثقة وسند قوي كيف يتأتى، وهو قد صرح بخلافه في كتبه من غير نقل اختلاف فيه فالذي يقربه من السداد أن

(١) أخرجه الترمذي ٢٨٥٥ من حديث عبد الله بن مسعود وقال: حديث حسن صحيح.

مِنَهُ ﴿ مِنْ اللَّهِ ﴾ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُوَ إِلَيْهِ ﴿ أَي الضَّرَّ الَّذِي كَانَ يَدْعُو اللَّهَ إِلَى كَشْفِهِ أَوْ رَبِّهِ الَّذِي كَانَ يَتَضَرَّعُ إِلَيْهِ، وَمَا مِثْلُ الَّذِي فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴾ [سورة الليل، الآية: ٣] ﴿ مِنْ قَبْلُ ﴾ مِنْ قَبْلِ النِّعْمَةِ ﴿ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلَّ عَنِ سَبِيلِهِ ﴾ وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَرُويسُ بِفَتْحِ الْيَاءِ، وَالضَّلَالُ وَالْإِضْلَالُ لَمَّا كَانَا نَتِيجَةَ جَعْلِهِ صَحَّ تَعْلِيلُهُ بِهِمَا، وَإِنْ لَمْ يَكُونَا غَرَضَيْنِ ﴿ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ﴾ أَمْرٌ تَهْدِيدٌ فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ الْكُفْرَ نَوْعٌ تَشْهَلُ لَا سِنْدَ لَهُ،

يُقَالُ إِنَّهُ وَأَوْبَى وَيَأْتِي وَإِنْ اشْتَهَرَ الثَّانِي وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ، وَقَدْ أُشِيرَ إِلَيْهِ فِي الْمَصْبَاحِ وَالرُّوضِ الْأَنْفِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ حَيُولَ مُضْعَفٍ خَالَ بِمَعْنَى افْتَخَرَ حَتَّى يَشْكَلُ تَعْدِيهِ لِلْمَفْعُولِ الثَّانِي، بَلْ إِنَّهُ مَوْضُوعٌ فِي اللُّغَةِ لِمَعْنَى أَعْطَاهُ، وَمَا ذَكَرَ بَيَّانٌ لِمَأْخِذِ اسْتِقْرَاقِهِ وَأَصْلُ مَعْنَاهُ الْمَلَاخِظُ فِي وَضْعِهِ لَهُ وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ فَأَصْلُهُ جَعْلُهُ مَفْتَخَرًا بِمَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَطَعَ النَّظْرَ عَنْهُ وَصَارَ بِمَعْنَى أَعْطَاهُ مُطْلَقًا كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (أَي الضَّرَّ الَّذِي الْخ) فَمَا وَقَعَتْ عَلَى الضَّرِّ وَهِيَ عَلَى اسْتِعْمَالِهَا، وَقَوْلُهُ إِلَى كَشْفِهِ إِمَّا إِشَارَةٌ إِلَى تَقْدِيرِ الْمُضَافِ أَوْ بَيَّانٌ لِلْمَعْنَى الْمُرَادُ مِنْهُ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الدَّعَاءِ إِلَيْهِ إِزَالَتَهُ فِيهِ يَدْعُو ضَمِيرُ اللَّهِ مُقَدَّرٌ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ لَهُ وَدَعَا مِنَ الدَّعْوَةِ وَهُوَ يَتَعَدَّى بِإِلَى يُقَالُ دَعَا الْمُؤَدَّنَ النَّاسَ إِلَى الصَّلَاةِ وَدَعَا فُلَانٌ الْقَوْمَ إِلَى مَادِبَتِهِ، وَالدَّعْوَةُ مَجَازٌ عَنِ الدَّعَاءِ فِي هَذَا الْوَجْهِ. قَوْلُهُ: (أَوْ رَبِّهِ) هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي، وَالِدَّعَاءُ فِيهِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَقَوْلُهُ يَتَضَرَّعُ إِلَيْهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ دَعَا ضَمَّنَ مَعْنَى تَضَرَّعَ وَابْتَهَلَ فَلِذَا عَدَّى بِإِلَى قِيلَ، وَلَوْ ضَمَّنَ مَعْنَى الْإِنَابَةِ كَانَ أَنْسَبَ لِأَنَّهُ صَرَّحَ بِهِ فِي قَوْلِهِ دَعَا رَبَّهُ مَنِيبًا إِلَيْهِ وَمَا عَلَى هَذَا أَقِيمَتْ مَقَامٌ مِنَ لِقْصِدِ الدَّعَاءِ الْوَصْفِيِّ كَمَا مَرَّ، وَلَمَّا فِي مَا مِنَ الْإِبْهَامِ وَالتَّفْخِيمِ، وَقَوْلُهُ مِثْلُ الْخِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَا وَقَعَتْ عَلَى ذَوِي الْعِلْمِ فِي غَيْرِ مَا نَحْنُ فِيهِ. قَوْلُهُ: (وَالضَّلَالُ وَالْإِضْلَالُ الْخ) يَعْنِي أَنَّ اللَّامَ هُنَا لَامُ الْعَاقِبَةِ، وَالْمَالُ لَتَرْتَبَ مَا ذَكَرَ عَلَى هَذَا الْجَعْلِ وَهِيَ مُسْتَعَارَةٌ مِنَ لَامِ التَّعْلِيلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْغَرَضِ اسْتَعِيرَتْ لَمَّا ذَكَرَ كَمَا مَرَّ تَحْقِيقَهُ لَكِنْ فِيهِ أَنَّ الضَّلَالَةَ لَيْسَ نَتِيجَةُ جَعْلِ الْأَنْدَادِ بَلْ سَبَبٌ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ كَمَا لَا يَخْفَى، وَالْإِضْلَالُ لَا يَمْتَنِعُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ غَرَضًا إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُرْتَبِّ عَلَيْهِ الضَّلَالُ الْكَامِلُ أَوْ ضَلَالٌ مُخْصِصٌ، أَوْ اسْتِمْرَارُهُ وَالْإِضْلَالُ وَإِنْ قَصِدَ مِنْ فَعْلِهِمْ لَكِنَّهُمْ لَا يَعْتَقِدُونَ أَوْ لَا يَظْهَرُونَ أَنَّهُ إِضْلَالٌ بَلْ إِرْشَادٌ وَالْمُرَادُ بِالنَّتِيجَةِ مَا يُوَدِّي إِلَيْهِ الْفِعْلُ، وَالْغَرَضُ مَا يَقْصِدُ تَرْتِبَهُ عَلَى الْفِعْلِ. قَوْلُهُ: (أَمْرٌ تَهْدِيدٌ الْخ) لَمَّا كَانَ الْأَمْرُ بِالتَّمَتُّعِ بِالكُفْرِ أَمْرًا بِالكُفْرِ فِي الْحَقِيقَةِ وَاللَّهُ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ جَعَلَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ مَجَازًا عَنِ الْخَذْلَانِ وَالتَّخْلِيَةِ بِتَشْبِيهِهِ الْمَخْذُولِ الَّذِي خَلَى، وَشَأْنُهُ بِالْمَأْمُورِ فَهُوَ إِمَّا اسْتِعَارَةٌ تَبْعِيَّةٌ أَوْ مَكْنِيَّةٌ كَمَا مَرَّ تَفْصِيلُهُ فِي سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ وَالْمَصْنَفِ جَعَلَهُ لِلتَّهْدِيدِ بِجَامِعِ التَّمَكِينِ مِنَ الْفِعْلِ فِيهِمَا كَقَوْلِكَ فِي الْغَضَبِ لَمَنْ عَصَاكَ اصْنَعْ مَا شِئْتَ، وَقَوْلُهُ تَشْهَلُ أَي أَمْرٌ نَاشِئٌ مِنَ الْهَوَى الَّذِي تَشْتَهِيهِ أَنْفُسُهُمُ وَالْإِشْعَارُ الْمَذْكُورُ مِنْ جَعْلِ مَعْتَقِدِهِمْ تَمَتُّعًا إِذِ الْمُرَادُ تَمَتُّعُوا بِشَهْوَاتِكُمْ كَمَا مَرَّ فِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ، وَمَا يَشْتَهِي لَا سِنْدَ لَهُ وَالْإِقْنَاطُ مِنْ جَعْلِ تَمَتُّعِهِمُ بِالكُفْرِ الْمَشْعُرِ بِأَنَّهُمْ لَا تَمَتُّعَ لَهُمْ بِغَيْرِهِ وَأَنَّ مَدَّةَ تَمَتُّعِهِمْ فِي الدُّنْيَا قَلِيلَةٌ وَقَلِيلًا نَصَبَ

واقنات للكافر من التمتع في الآخرة ولذلك علله بقوله: ﴿إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ على سبيل الاستئناف للمبالغة ﴿أَمَنْ هُوَ قَبِيئٌ﴾ قائم بوظائف الطاعات ﴿أَنَاءَ اللَّيْلِ﴾ ساعاته وأم متصلة بمحذوف تقديره الكافر خير أم من هو قانت أو منقطعة، والمعنى بل أمن هو قانت كمن هو بضده وقرأ الحجازيان وحمة بتخفيف الميم بمعنى أمن هو قانت لله كمن جعل له أنداذا ﴿سَاجِدًا وَقَائِمًا﴾ حالان من ضمير قانت، وقرنا بالرفع على الخبر بعد الخبر، والواو للجمع

على المصدرية أو الظرفية. قوله: (ولذلك) أي لكون المقصود تقنيطهم جعل كونهم من أصحاب النار تعليلاً ولولاه لم يصح التعليل، وقوله للمبالغة تعليل لقوله أمر تهديد لجعلهم لشدة خذلانهم كأنهم مأمورون به أو لقوله علله بجعلهم كأنهم يفعلون ما به يكفرون لأجل الخلود في النار، ولذا أورده مؤكداً مستقلاً، وقوله قائم الخ إشارة إلى أن أصل معنى القنوت لغة القيام، ثم نقل للقيام للطاعة والعبادة. قوله: (أناء الليل) جمع إني أو أني أو أني مقصوراً كما في قوله تعالى غير ناظرين إناه بمعنى وقت وساع ترخص عبادة الليل بالذكر لأنها أقرب إلى الإجابة وأبعد من الرياء، وقوله وأم متصلة فلا بد لها من معادل مقدر وتقديره ما أشار إليه بقوله الكافر الخ بفتح همزة الاستفهام، وحذف همزة الوصل مع المدّ وعدمه، والمراد بالكافر الجنس المدلول عليه بقوله تمتع بكفرك فحذف الخبر والمعادل وقدر الخبر خيراً للتصريح به في قوله: ﴿أَفَمَنْ يَلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمَنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [سورة فصلت، الآية: ٤٠]. قوله: (أو منقطعة) بمعنى بل والهمزة فيقدر الخبر ولا يقدر لها معادل، وقوله كمن هو بضده هو الخبر أي ملتبساً بضدية القانت بأن يكون عاصياً أو كافراً وعممه في صورة الإضراب لأنه المناسب لانقطاعه عما قبله بخلافه على الاتصال فإنه متعلق بما قبله من أحوال الكفرة فلذا خصه المصنف في الاستفهام بالكافر وعمم في الإضراب فكأنه قيل: دع عنك الكافر فإنه ظاهر الخسران والذي يهكم علمه أنه هل يستوي من يجتهد في العبادة وغيره، والمقصود الترغيب في الطاعة والتسلية له وللمؤمنين فتأمل.

قوله: (بتخفيف الميم) وإدخال همزة الاستفهام على من، ونقل عن الفراء أن الهمزة فيه للنداء بمعنى يا قليلاً للحذف وهو بعيد لأنه لم يقع في القرآن نداء بغير يا فالمعنى يا من هو قانت قل الخ. قوله: (حالان الخ) ولا حاجة إلى جعله حالاً من ضمير يخذر مقدماً من تأخير من غير ضرورة داعية لذلك، وقوله والواو للجمع بين الصفتين توجيه للعطف هنا وتركه في قوله ساجداً بأن القنوت لما كان مطلق العبادة لم يكن مغايراً للسجود والقيام فلذا لم يقرن بالعاطف بخلاف السجود والقيام فإنهما وصفان متغايران فلذا عطف أحدهما على الآخر كما في قوله: ﴿ثِيَابَ وَأَبْيَارًا﴾ [سورة التحريم، الآية: ٥] وقيل إنه توجيه للعطف مع أن ذات الساجد والقائم متحدة بأنه نزل تغاير الصفتين منزلة تغاير الذاتين وفيه نظر، وكذا ما قيل إنه يعني أن كلا منهما عبادة مفردة لكن لا يخفى فضيلة الجمع بينهما إذ لا محصل له. قوله: (في)

بين الصفتين ﴿يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ في موقع الحال أو الاستئناف للتعليل ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمَلُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ نفي لاستواء الفريقين باعتبار القوة العلمية بعد نفيه باعتبار القوة العملية على وجه أبلغ لمزيد فضل العلم، وقيل تقرير للأول على سبيل التشبيه أي كما لا يستوي العالمون، والجاهلون لا يستوي القانتون والعاصون ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ بأمثال هذه البيانات، وقرئ يذكر بالإدغام ﴿قُلْ يَتَّبِعُوا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَقُوا رَبَّكُمْ﴾ بلزوم طاعته ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ﴾ أي للذين أحسنوا بالطاعات في الدنيا منوبة حسنة في الآخرة وقيل: معناه للذين أحسنوا حسنة في الدنيا هي الصحة والعافية، وفي هذه بيان لمكان حسنة ﴿وَأَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةٌ﴾ فمن تعسر عليه التوفر على الإحسان في وطنه فليهاجر إلى

موقع الحال) من ضمير قانت أو ساجداً أو قائماً، وقوله للتعليل لأنه جواب سؤال تقديره لم يجتهد في العبادة والعبودية فقيل لأنه يحذر الخ. قوله: (نفي لاستواء الفريقين) المؤمن والكافر أو المطيع، والعاصي وقوله بعد نفيه باعتبار القوة العملية إشارة إلى أن المراد بالذين يعلمون العاملون المعبر عنهم بالقانت المذكور سواء كنت أم متصلة أم منقطعة لأن هل يستوي الخ نفي للمساواة بين القانت المطيع وغيره، وهو المراد بالعالم هنا ليكون تأكيداً له وتصريحاً بأن غير العامل كان ليس بعالم، وقوله على وجه أبلغ للتصريح فيه بالاستواء بعد الدلالة عليه بالهمزة وأم وذكر النفي بالاستفهام الإنكاري على من يسوي بينهما، ومزيد فضل العلم من في المساواة بين من اتصف به، ومن لم يتصف الدال على نفي المساواة بين العلم والجهل بالطريق الأولى. قوله: (وقيل تقرير للأول على سبيل التشبيه) عطف على ما قبله بحسب المعنى إذ التقدين الذين يعلمون والذين لا يعلمون هم القانتون، وغيرهم فيتحدان بحسب المعنى أو المراد بالثاني غير الأول وإنما ذكر على طريق التشبيه كأنه قيل لا يستوي القانت وغيره كما لا يستوي العالم والجاهل فيكون ذكره على سبيل التمثيل فيه تأكيد من وجه آخر. قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (الخ) هو كالتوطئة لأفراد المؤمنين بالخطاب والإعراض عن غيرهم، وقوله مثوبة الخ يعني إن حسنة صفة مثوبة مقدر وجعل الحسنة من حسنات الآخرة لأن الثواب والعقاب فيها وجعل في الدنيا متعلقاً بأحسنوا ومقابلته به تقتضي ذلك، وتوطين حسنة للتعظيم وأما إذا جعل قيداً للحسنة على أنه كان صفة لها فقدّم وهو مبين لمكان الحسنة، وأين وقعت فيشكل إعرابه لأن الصفة لا تتقدّم مع الوصف فتصير بعد التقدّم حالاً والمبتدأ لا يجيء منه الحال على الصحيح، وكونه حالاً من الضمير المستتر في الخبر لأنه ضميره فكأنه حال من خلاف المعروف في أمثاله، ولو جعل خبر مبتدأ البيان الحسنة والتقدير هي في الدنيا والجملة معترضة كان أحسن لا مستأنفة استئنافاً بياناً في جواب سؤال أين هي لضعفه بتقدّم السؤال على منشئه، ولو جعل قوله في الدنيا متعلقاً بأحسنوا وحسنة على أنها لحسنات الدنيا والآخرة كان أعم وأتم ووجه ضعف القيل ظاهر، ولو قيل إنه يقال من حسنة على أنها فاعل الظرف سلم من التكلف لكنه على مذهب الأخفش وهو ضعيف. قوله: (فمن تعسر عليه الخ) وجه إفادة هذا التركيب

حيث يتمكن منه ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ﴾ على مشاق الطاعة من احتمال البلاء ومهاجرة الأوطان لها ﴿أَجْرُهُمْ يَبْتَغِي حِسَابًا﴾ أجراً لا يهتدي إليه حساب الحساب وفي الحديث إنه ينصب الموازين يوم القيامة لأهل الصلاة والصدقة والحج فيوفون بها أجورهم ولا ينصب لأهل البلاء بل يصب عليهم الأجر صباً حتى يتمنى أهل العافية في الدنيا أن أجسادهم تقرص بالمقاريض مما يذهب به أهل البلاء من الفضل ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ موحداً له ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ وأمرت بذلك لأجل أن أكون مقدمهم في الدنيا

هذه المعاني الكثيرة أوضحه شراح الكشاف بأن قوله للذين أحسنوا الخ مستأنف لتعليل الأمر بالتقوى ولذا قيد بالظرف لأن الدنيا مزرعة الآخرة فينبغي أن يلتقى في حرثها بذر المثوبات، وعقب بهذه الجملة لثلا يعتذر عن التفريط بعدم مساعدة المكان، ويتعلل بعدم مفارقة الأوطان فكان حثاً على اغتنام فرصة الأعمال، وترك ما يعوق من حب الديار والهجرة فيما اتسع من الأقطار كما قيل:

إذا كان أصلي من تراب فكلها بلادي وكل العالمين أقاربي

قوله: (ومهاجرة الأوطان) هذا مأخوذ مما قبله وبه يتم الأخذ بالحجز، وقوله أجراً لا يهتدي إليه حساب الحساب كون الحساب نفسه غير مهتد تركيب بليغ ووجه الاستعارة فيه ظاهر، وقوله بغير حساب هو المقصود عليه، وهو حال إماماً من أجراً ومن الصابرين، وقوله أجراً الخ اختيار لكونه حالاً من أجورهم لقربه لفظاً ومعنى، وإنما فسره بما ذكر أيضاً لمعناه لا لأنه صفة مصدر مقدر كما توهم فإنه لا وجه له. قوله: (وفي الحديث الخ) (١) رواه الطبراني وأبو نعيم في الحلية عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو ضعيف كما قاله العراقي لكنه لا يضرنا، وقوله يصب عليهم الأجر صباً الظاهر أن الصب مجاز عن كونه بالغاً حد الكثرة من غير تقدير. قوله: (موحداً) إخلاص الدين تقدّم أن معناه لا يشوب طاعته رياء ولا شرك، وهو مستلزم للتوحيد فلذا فسره به، وقوله مقدمهم أي مقدّم المسلمين لأن إخلاصه أتم من إخلاص كل مخلص فلذا حاز به القصب فلا يتوهم أنه غير مختص دون أمته بالإخلاص حتى يكون ذلك سبب تقدّمه، وقيل إنه لما كان الهادي للإسلام كان إخلاصه موجباً لسبقه على غيره فالأولية زمانية وهي باعتبار معنى الإسلام الشرعي فإنه أول من اتصف به من أمته فهو يرجع إلى ما بعده، وقوله لأنّ قصب السبق الخ أي لأنّ إحراز قصب السبق ففيه مضاف مقدر لأنه معروف في التعبير عنه، وإحرازه كناية عن التقدّم والسبق وفي نسخة حيازة قصب الخ فلا تقدير فيه وأصله أنهم كانوا في مراهنتهم في سباق الخيل يوضع في نهاية ميدانه قصبه مغروزة كل من يأتي أولاً يأخذها فيعلم بذلك سبقه لغيره، ثم صار مثلاً في كل سبق وعلى هذا فالأولية في

(١) ذكره السيوطي في الدر المنثور ٥/٦٠٥ - ٦٠٦: وعزاه لابن مردويه عن أنس، ولم أفق على إسناده، تفسير ابن مردويه لم يطبع حتى الآن. أرجو من الله أن يهيء على طبعه وإخراجه. والله الموفق.

والآخرة لأنَّ قصب السبق في الدين بالإخلاص أو لأنه أوَّل من أسلم وجهه لله من قريش، ومن دان بدينهم والعطف لمغايرة الثاني الأوَّل بتقيده بالعلة والإشعار بأنَّ العبادة المقرونة بالإخلاص، وإن اقتضت لذاتها أن يؤمر بها فهي أيضاً تقتضيه لما يلزمه من السبقة في الدين، ويجوز أن تجعل اللام مزيدة كما في أردت لأن أفعل فيكون أمراً بالتقدّم في الإخلاص والبدء بنفسه في الدعاء إليه بعد الأمر به ﴿قُلْ إِنَّهُ لَكَأَنُفُ إِذْ عَصَيْتُ رَبِّي﴾ بترك الإخلاص والميل إلى ما أنتم عليه من الشرك والرياء ﴿عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ لعظمة ما فيه ﴿قُلْ اللَّهُ

الشرف والرتبة. قوله: (أو لأنه أوَّل من أسلم الخ) فالأولى زمانية على ظاهرها، وقوله من دان بدينهم معطوف على قريش وفيه أنَّ أهل السير ذكروا أنَّ بعض قريش كان يتحنف ويتعبد بدين حق في الفترة كورقة بن نفيل وأشخاص آخر إلا أنه لا يعدُّ ذلك في جنبه شيئاً فإنه لم يكن عن تحقيق قاطع لغرق الشبهة، وقد صار منسوخاً برسالته ﷺ وهذا معطوف على جملة ما قبله بحسب المعنى واللام على هذا تعليلية أيضاً ولو عطف على مقدر لكان أظهر والتقدير لأنه تقدّمهم الخ أو لأنه الخ فما قيل إنَّ حق العبارة أو لأن أكون أوَّل من أسلم الخ بالزمان لا وجه له والمراد الإسلام على وفق الأمر فلا ينافيه تعبده ﷺ قبل النبوة. قوله: (والعطف لمغايرة الثاني الأوَّل) دفع للسؤال الوارد على تقديره، وتقديره وهو أنه اتحد فيه المتعاطفان وليس عطف تفسير بأنه لذكر العلة فيه صاراً بالزيادة متغايرين، وقوله والإشعار الخ هو المرجح للعطف بعد ذكر المصحح له يعني أنَّ في العطف رمزاً إلى أنَّ عبادة المخلص مأمور بها لذاتها ولأجل تحصيل شرف الدارين وهذا على التفسير الأوَّل ولو قدر وأمرت بالإخلاص كانت المغايرة ظاهرة أيضاً، والسفة بضم فسكون ما يعطاه من سبق من الخطر ويقال له سبق بفتحيتين أيضاً. قوله: (ويجوز أن تجعل اللام الخ) وهي كما ذكره الزمخشري تزداد في المفعول بعد فعل الإرادة والأمر كثيراً إذا كان المفعول غير صريح للتنبية على أنه معدول عن النهج المعتاد، وقوله والبدء بنفسه هو معنى قوله وأمرت الثاني أي أنه أمر أولاً بعبادة الله مخلصاً له وثانياً بأن يكون أوَّل عامل بما يدعوا الناس للعمل به لا كالمملوك الجبارة الذين يأمرون بما لا يفعلون ليكون مقتدى به قولاً وفعلًا.

تنبيه: هذه المسألة من مسائل الكتاب قال: سألت الخليل عن أريد لأن أفعل فقال إنما يريد أن يقول إرادتي لهذا كما قال وأمرت لأن أكون أوَّل المسلمين، اه وقال السيرافي هذه الآية فيها وجهان فعند البصريين إنها تعليلية والمفعول مقدر أي أريد ما أريد وأمرت بما أمرت لكذا، والثاني أنها زائدة وقال أبو علي في التعليقة: إنها متعلقة بمصدر دل عليه الفعل أي أردت وإرادتي لكذا وهو أشبه بكلام الكتاب لكنه لا بدّ للعدول عن الظاهر من نكتة لأنه متعدّ بنفسه، وكأنها والله أعلم أنَّ إرادة غيره قد تتخلف وأمر غيره قد لا يمثل فقدّر المفعول هنا ليفيد مع العموم أنه مقرر غير محتاج للتصريح به فتأمل. قوله: (بترك الإخلاص الخ) هذا هو

أَتَبُدُّ مَخْلَصًا لِّمَنْ رِيبِي ﴿١٥﴾ أمر بالأخبار عن إخلاصه، وأن يكون مخلصاً له دينه بعد الأمر بالأخبار عن كونه مأموراً بالعبادة والإخلاص خائفاً على المخالفة من العقاب قطعاً لأطماعهم ولذلك رتب عليه قوله: ﴿فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِي﴾ تهديداً وخذلاناً لهم ﴿قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ﴾ الكاملين في الخسران ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ بالضلال ﴿وَأَهْلِيهِمْ﴾ بالإضلال ﴿يَوْمَ الْيُسُوفَةِ﴾ حين يدخلون النار بدل الجنة لأنهم جمعوا وجوه الخسران، وقيل: خسروا أهلهم لأنهم إن كانوا من أهل النار فقد خسروهم كما خسروا أنفسهم، وإن كانوا من أهل الجنة فقد ذهبوا عنهم ذهاباً لا رجوع بعده ﴿أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ مبالغة في خسرانهم لما فيه من الاستئفاف والتصدير بالأمر وتوسيط الفصل، وتعريف الخسران ووصفه بالمبين ﴿لَهُمْ مِنْ قَوْفِهِمْ

المناسب، وكون العذاب عظيماً لعظمة ما فيه ظاهر ولو أبقى على عمومه صح والمقصود به تهديدهم والتعريض لهم بأنه مع عظمتهم لو عصى الله ما أمن العذاب فكيف بهم، وقوله لعظمة ما فيه إشارة إلى أن وصف اليوم يا لعظمة مجاز في الطرف أو الإسناد وهو أبلغ ولذا عدل عن توصيف العذاب به. قوله: (أمر بالإخبار عن إخلاصه) هذا معنى الله أعبد وما يفيد فحواه لأن تقديم المفعول يفيد الحصر الدال على إخلاصه عن الشرك الظاهر والخفي، وقوله وأن يكون الخ هو منطوقه، وقوله بعد الأمر الخ إشارة إلى تعابره مع ما مرّ وأنه لا تكرار فيه للفرق بين الأمر بالأخبار ونفس الأخبار، وقوله خائفاً الخ هو معنى إني أخاف الخ، وقوله قطعاً الخ إشارة إلى ما ذكر عن مقاتل في سبب النزول أن كفار قريش دعوه ﷺ إلى دينهم وعدم مخالفة أديانهم فنزلت قطعاً لأطماعهم، ثم إن قوله مخلصاً حال مؤكدة، وقيل إنها مؤسسة وفسر بأن لا ينوي بعبادته شيئاً ما كقول رابعة سبحانك ما عبدتك خوفاً من عقابك ولا رجاء لثوابك. قوله: (ولذلك رتب عليه قوله الخ) أي لكون المقصود منه، الأمر بإخباره عن إخلاصه رتب الخ لأن معناه أنا مخلص فافعلوا أنتم ما أردتم وأما كونه إشارة لقطع أطماعهم عن اتباعه لهم كما قيل فليل يخفى فيه وجه الترتيب، وفيه نظر لأن المعنى انقطعتم أطماعكم الفارغة عني فافعلوا ما أردتم ولا خفاء فيه وليس ببعيد مما قبله، وقوله تهديداً الخ تعليل لقوله قوله وهو إشارة إلى ما مرّ من أن الأمر مجاز عن التخلية والخذلان وقد عرفته. قوله: (الكاملين في الخسران) قيل إنه فسر به للإشارة إلى أن تعريفه للعهد ليصح الحصر، ويتضح الحمل فإنه كحمل الشيء على نفسه بحسب الظاهر، وليس هذا بمتعين لجواز كون تعريفه للجنس بعدما عدا هذا الخسران كأنه ليس بخسران، أو لأن المطلق ينصرف إلى أكمل أفراده، وأما الحمل فغير محتاج إلى تأويل لظهور تعابره وكذا الحصر فيه لما مر، وقوله يوم القيامة مع أن الضلال والإضلال في الدنيا لأن الخسران هو هلاكهم، وهو واقع فيه والضلال والإضلال سبب له متقدم عليه، وفسر يوم القيامة بوقت دخولهم النار لتحقق الخسران فيه ولو أبقى على ظاهره لأنه يتبين فيه أمرهم أو هو فيه مبدأ خسرانهم صح. قوله: (لأنهم جمعوا وجوه الخسران) أي أعظم أنواعه وهو تعليل لكونهم كاملين فيه، وقوله وقيل الخ التفسير السابق على أن المراد بأهلهم من أضلوهم

ظَلَّلَ مِنَ النَّارِ ﴿ شرح لخسرانهم ﴿ وَمَنْ تَعْنِيهِمْ ظُلَّلَ ﴾ أطباق من النار هي ظلل للآخرين ﴿ ذَلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ ﴾ ذلك العذاب الذي يخوفهم به ليجتنبوا ما يوقعهم فيه ﴿ يَجْعَلُوهُ فِتْنَةً ﴾ ولا تتعرضوا لما يوجب سخطي ﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ البالغ غاية الطغيان فعلوت منه بتقديم اللام على العين بني للمبالغة في المصدر كالرحموت، ثم وصف به للمبالغة في النعت، ولذلك اختص بالشیطان ﴿ أَنْ يَعْبُدُوهَا ﴾ بدل اشتمال منه ﴿ وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ ﴾ وأقبلوا إليه بشرائهم عما سواه ﴿ هُمُ الْبَشَرِئَةُ ﴾ بالشواب على السنة الرسل أو الملائكة عند حضور الموت ﴿ فَبَيَّرَ عِبَادَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ وضع فيه الظاهر موضع ضمير الذين اجتنبوا للدلالة على مبدأ اجتنابهم، وأنهم نقاد في الدين يميزون بين الحق والباطل يوثرون الأفضل فالأضل ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ ﴾ لدينه ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾

وأتباعهم في الضلال، وأما على هذا فالأهل الاتباع مطلقاً وخسرانهم كما فصله المصنف، وفيه وجه آخر في الكشف لبعده تركه المصنف وذكر وجوه المبالغة في هذه الجملة ومنها أيضاً التصدير باسم الإشارة للبعد للدلالة على عظمه وأنه بمنزلة المحسوس وصيغة فعلان أيضاً فإنها أبلغ من الخسر. قوله: (شرح لخسرانهم) تهكماً بهم، ولذا قيل لهم وعبر بالظلل عن طبقاتها التي بعضها فوق بعض فلما كانت الطبقة العليا مظلة للسفلى سميت ظلة على التشبيه أو التجوز، وقوله هي ظلل للآخرين أي لمن في الطبقة السفلى منهم قسمية ما تحتهم منها ظلة لأنه ظلة لمن تحتهم في طبقة أخرى ولو جعل مشاكلة كان أقرب فإنه لا يطرد في الطبقة الأخيرة منها إلا أن يقال إنها للشياطين ونحوهم مما لا ذكر لهم هنا فلا يرد ما ذكر والمراد بما ذكر أن النار محيطة بجوانبهم. قوله: (ليجتنبوا الخ) عبارة تحتل للعموم ولخصوص المؤمنين لأنهم المنتفعون به، وهو ظاهر كلام المصنف وقوله فعلوت منه أي من الطغيان وفيه قلب والداعي له أن معناه مقتض له، ومادة طبع أو طوغ مهمله والمبالغة فيه من وجهين لأنه صيغة للمبالغة كالملكوت، والوصف بالمصدر يفيد ذلك أيضاً فمعناه شديد الطغيان ولذلك اختص بالشیطان لأنه رأس الطاغين، وقيل عليه أنه ينافي ما مر وما في كتب اللغة من أنه الباطل وكل ما عبد من دون الله بل ظاهر قوله هو البالغ غاية الطغيان، وأجيب بأن ما ذكر بحسب الوضع والاختصاص بحسب الاستعمال (وفيه بحث) فأصله طغيوت، ثم طيغوت ثم طاغوت وإعلاله ظاهر ووزنه فعلوت وقيل فاعول، وقوله بشرائهم أي بجملتهم أخذه من ترك المفعول، وقوله عما سواه أي رجعوا عما سواه فهو متعلق بأنابوا ولو بلا تضمين، وقوله عند حضور الموت، وقيل في موقف الحشر. قوله: (للدلالة على مبدأ اجتنابهم) لأن مبدأ اجتناب النواهي استماع أحسن القول من النهي والموعظة، وقوله نقاد جمع ناقد هو من قوله يتبعون أحسنه وكون الاستماع مبدأ لا ينافي كون مسموعهم مفعلاً على الدين الذي من جملة الاجتناب أو يقال الاتباع أمر ممتد مستمر فيتقدم باعتبار بعض ويتأخر باعتبار آخر، وقوله يميزون بين الحق والباطل هذا يفهم من دلالة النظم لأن من يميز الحسن من الأحسن ويختار الأحسن على

العقول السليمة عن منازعة الوهم والعادة وفي ذلك دلالة على أن الهداية تحصل بفعل الله وقبول النفس لها ﴿أَمَّنَ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْفِذُ مَن فِي النَّارِ﴾ جملة شرطية معطوفة على محذوف دل عليه الكلام، وتقديره أنت مالك أمرهم فمن حق عليه العذاب، أفأنت تنقذه، فكررت الهمزة في الجزاء لتأكيد الإنكار والاستبعاد، ووضع من في النار موضع الضمير لذلك، وللدلالة على أن من حكم عليه بالعذاب كالواقع فيه لامتناع الخلف فيه، وأن اجتهاد الرسل في دعائهم إلى الإيمان سعى في إنقاذهم من النار، ويجوز أن يكون

الأحسن يلزمه أن يميز القبيح من الحسن ويجتنب القبيح. قوله: (العقول السليمة الخ) بناء على أنه في الأصل خيار الشيء، ولذا قيل اللب أخص من العقل كما ذكره الراغب، وقوله عن منازعة الوهم الخ سلامته ببقائه على مقتضى الفطرة، وأن لا يعدل عنه لأمر وهمية أو عادية، كما في عبادة الأصنام، وقوله الهداية الخ مذهب الأشعري، أن ما يفعله العبد كله من خير كالهداية وغيره فعل الله بإيجاده وخلقه فيه، ومنه القبول لذلك من غير تأثير له فيه بل كسب، وعند الماتريدي بخلافه، ودلالة الآية عليه بقوله أولو الألباب، وعلى الأول بما قبله. قوله: (جملة شرطية معطوفة الخ) هو أحد قولين للنحاة فيه فمنهم من يجعله عطفاً على المقدر الذي دخلت عليه الهمزة كما ذكره المصنف، ومنهم من يجعل الهمزة مقدّمة من تأخير لأصلها في الصدارة، وهو الذي رجحه في المغنى، ومعنى مالك أمرهم قادر على التصرف فيه. قوله: (فكررت الهمزة في الجزاء الخ) إنما أعيدت لأن المقصود بالإنكار هو الجزاء لكن قدّمت الهمزة لصدارتها كما مر، وقيل إنها أعيدت لاستطالة الكلام لأن المقدر كالمذكور. قوله: (ووضع من في النار موضع الضمير) لأن الأصل أفأنت تنقذه، وقوله: لذلك أي للتأكيد، لأن المراد إنقاذه من العذاب إذا صار في النار، لأنه هو محل الإنكار، وقوله وللدلالة الخ، الحكم عليه بالعذاب من الشرط، وهو معنى كونه حق عليه العذاب لأنه لو لم يكن كذلك لم يكن الجزاء في محله، وقوله: ويجوز الخ فلا تكرر فيه حينئذ، وقوله: للدلالة على ذلك أي على أن من حكم عليه الخ، والجزاء المحذوف فأنت تنقذه، وأعلم أن في هذه الآية كما قاله الشارح المحقق استعارة لا يعرفها إلا فرسان البيان، وهي الاستعارة التمثيلية الممكنة لأنه نزل ما دل عليه قوله أمّن حق عليه كلمة العذاب، من استحقاقهم العذاب وهم في الدنيا، منزلة دخولهم النار في الآخرة، حتى يترتب عليه تنزيل بذله ﷺ جهده في دعائهم إلى الإيمان منزلة إنقاذهم من النار، الذي هو من ملائمت دخولهم النار، وقد عرفت من مذهبه أن قرينة الممكنة قد تكون استعارة حقيقية، كما في نقض العهد، وأما ما قيل من أن النار مجاز عن الكفر والضلال المفضي إليها فذكر المسبب، وأريد السبب، فكأنه قيل أنت تهدي من أضله الله، والإنقاذ ترشيح لهذا المجاز، أو مجاز عن الدعاء للإيمان والطاعة، فمع بعده عما ذكره الزمخشري نازل الدرجة بالنسبة لما ذكر، وعليه ينزل كلام المصنف أيضاً، فما قيل في شرحه إنه تشبيه بليغ كزبد أسد وتنقذ ترشيح له، بعد سماع ما مرّ لا وجه له، وقوله سعى في إنقاذهم

أفأنت تنقذ جملة مستأنفة للدلالة على ذلك، والإشعار بالجزاء المحذوف ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ أَفْعَوْا رِزْقَهُمْ لَمْ غُرُّوا مِنْ قَوْفِهَا غُرٌّ﴾ علالي بعضها فوق بعض ﴿مَبْنِيَّةٌ﴾ بنيت بناء المنازل على الأرض ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ أي من تحت تلك الغرف ﴿وَعَدَّ اللَّهُ﴾ مصدر مؤكد لأن قوله لهم غرف في معنى الوعد ﴿لَا يَخْلِفُ اللَّهُ الْوَعَادَ﴾ لأن الخلف نقص، وهو على الله محال ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ هو المطر ﴿فَسَلَكْنَا بِهِ﴾ فأدخله ﴿يَنْبِيعَ فِي الْأَرْضِ﴾ هي عيون ومجاري كائنه فيها، أو مياه نابعات فيها إذ ينبوع جاء للمنبع وللنابع فنصبها على المصدر أو الحال ﴿ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ﴾ أصنافه من برّ وشعير وغيرهما، أو كيفياته

أي كالسعي. قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ﴾ (الخ) هو استدراك بين ما يشبه النقيضين والضدين، وهما المؤمنون والكافرون وأحوالهما، وقوله: علالي جمع عليه بكسر العين وقد تضم وتشديد اللام والياء، وهي بمعنى الغرفة، والمراد ما ارتفع من البناء كالقصر، وأصله عليه فاعل بما هو معروف في أمثاله. قوله: (بنيت بناء المنازل على الأرض) بيان لفائدة هذا الوصف لثلاث يكون لغواً إذ الغرف لا تكون إلا مبنية، يعني أن المراد بناء مخصوص على طريق بناء المنازل على الأرض من الأحكام وجري المياه فيها، ونحو ذلك أو المراد به إنها على حقيقتها، وليست كالظلل المقابلة لها وقوله من تحت تلك الغرف على الأرض أو على البناء السفلي، وقوله مصدر مؤكد أي لمضمون الجملة فهو واجب الإضمار، كما ذكره المعرب. قوله: (نقص وهو على الله محال) لأنه إن كان خيراً فخلفه كذب، وهو نقص محال، وإن كان إنشاء فهو أيضاً نقص لأنه مخل بقانون الكرم كما قال:

وإنسي وأن أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادي ومنجز موعدني

وهل خلف الوعيد كذلك فيه كلام ليس هذا محله. قوله: (مياه نابعات) وفي نسخة قنوات نابعات، والنسخة الأولى أصح لأن الظاهر أن عطف المجاري جمع مجرى اسم مكان على العيون قبله عطف، تفسير، والقناة اسم للمجرى فلا يصح عطفه بأو الفاصلة، أما على الأولى فالمعنى إنها اسم لمجرى الماء، أو للماء الجاري منه، كما أشار إليه بقوله إذ ينبوع الخ إذ هو بيان للتفسيرين على اللف والنشر المرتب. قوله: (فنصبها) أي ينباع فيه أنه سواء جعل اسماً للمجرى، أو لما جرى فيه اسم عين، فلا ينتصب على المصدرية ولا الحالية، بل الظاهر أنه على الأول منصوب على الظرفية، أو بنزع الخافض، وأصله في ينباع، ويؤيده أنه في بعض النسخ على الظرف بدل قوله على المصدر، ووجه الأول بأن الأصل سلوكاً في ينباع، فلما حذف المصدر وأقيمت صفته مقامه جعلها منصوبة على المصدرية تسميحاً، أو أصله سلوك ينباع فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وعلى الثاني يصح نصبه على الحالية بتأويله بنابعا لكنه لا يخلو من الكدر لأنه لو قصد هذا كان حقه أن يقال من الأرض وفي الأرض على الوجهين صفة ينباع، وقيل ينباع مفعول ملك على الحذف والإيصال. قوله: (أصنافه) فإن اللون يكون بمعنى النوع، والصنف، ومنه ألوان الطعام، وإذا كان بمعنى

من خضرة وحمرة وغيرهما ﴿ثُمَّ يَهَيِّجُ﴾ يتم جفافه لأنه إذا تم جفافه حان له أن يثور عن منبته ﴿فَكَرَّهَ مُصَفَّرًا﴾ من يبسه ﴿ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَمًا﴾ فتاتا ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا﴾ لتذكيراً بأنه لا بد من صانع حكيم دبره وسوآه، وبأنه مثل الحياة الدنيا فلا يغتر بها ﴿لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ إذ لا يتذكر به غيرهم ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ حتى تمكن فيه بيسر عبر به عن خلق نفسه شديدة الاستعداد لقبوله، وغير متأبئة عنه من حيث أن الصدر محل القلب المنبع للروح المتعلق للنفس القابل للإسلام ﴿فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ يعني المعرفة والاهتداء إلى الحق، وعنه عليه الصلاة والسلام: «إذا دخل النور القلب انشرح وانفسح فقبل ما علامة ذلك قال: الإنابة إلى دار الخلود والتجافي عن دار الغرور والتأهب للموت قبل نزوله» وخبر

الكيفية المدركة بالبصر فهو بمعناه المتعارف، وقوله حان له أن يثور حان بمعنى قرب، وثار بمعنى انتشر وذهب، وهو توجيه لإطلاق الهيجان على تمام الجفاف، وظاهره أنه من مجاز المشاركة، وكلام الراغب على أنه حقيقة فيه، والفتات المفتت أي المتكسر. قوله: (بأنه لا بد الخ) فإن تنقله في أطواره يدل على أن له خالقاً حكيماً، وإذا كان مثلاً للدنيا فهو كقوله: «اضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض فأصبح هشيماً تذروه الرياح» [سورة الكهف، الآية: ٤٥] ونحوه، وقوله إذ لا يتذكر الخ بيان لوجه التخصيص. قوله: (حتى تمكن) أي استقر الإسلام والإيمان فيه بيسر أي بسهولة، وقوله عبر بالبناء للمفعول وفاعل خلق الله لأنه معلوم من السياق يعني أن انشراح الصدر أصله من الشرح بمعنى البسط، والمد للحم ونحوه يكنى به عن التوسيع ثم تجوز به هنا عن خلقه مستعداً استعداداً تاماً لقبول الأمر الملقى إليه من غير امتناع، ولا توقف فيه كالمكان الواسع يقبل ما يجعل فيه. قوله: (من حيث إن الصدر محل القلب الخ) بيان للتجوز والعلاقة فيه على أن شرح الله صدره استعارة تمثيلية أو الصدر مجاز عن النفس بعلاقة الحلول فإن الصدر محل القلب، وهو في تجويفه الأيسر بخار لطيف يتكوّن من صفوة الأغذية، وبه تتعلق النفس الناطقة، وبواسطته تتعلق بسائر البدن تعلق التدبير والتصرف، وتلك النفس هي القابلة للإيمان والإسلام فالروح في كلامه بمعنى الأبخرة المذكورة لأنها تسمى روحاً، والمراد بالنفس النفس الناطقة والمتعلق بفتح اللام محل التعلق وللنفس باللام وفي نسخة المتعلق بالنفس بالباء على أنه اسم فاعل وهي صحيحة أيضاً لكن الأولى أحسن. قوله تعالى: ﴿فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ عدل عن عنده أو له نور الظاهر للدلالة على استمراره واستقرار فيه، والنور مستعار للهداية والمعرفة كما يستعار لضده الظلمة، وقوله وعنه عليه الصلاة والسلام الحديث^(١) صحيح لكن في سنده ضعف كما صرحوا

(١) أخرجه الطبري ١٣٨٥٩ و ١٣٨٦١ من طريقين عن ابن مسعود مرفوعاً. في كلا الإسنادين ضعف وأخرجه ١٣٨٥٦ و ١٣٨٥٧ و ١٣٨٥٨ عن أبي جعفر المدائني مرسلأ و ١٣٨٦٠ عن عبد الله بن المسور مرسلأ.

من محذوف دل عليه ﴿قَوْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ﴾ من أجل ذكره، وهو أبلغ من أن يكون عن مكان من لأن القاسي من أجل الشيء أشد تأبياً من قبوله من القاسي عنه، بسبب آخر، وللمبالغة في وصف أولئك بالقبول، وهؤلاء بالامتناع، ذكر شرح الصدر وأسنده إلى الله، وقابله بقساوة القلب وأسنده إليه ﴿أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ يظهر للناظر بأدنى نظر، والآية نزلت في حمزة وعلي وأبي لهب وولده، ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ لَحْدِيثٍ﴾ يعني القرآن روي

به، والمراد بالنور فيه الهداية واليقين والإنابة الرجوع أريد بها مجازاً الركون والميل لمقابلته بالتجافي الذي هو التباعد، ودار الغرور الدنيا والتأهب إحضار الأهبة، وهي ما لا بد منه للمسافر والخبر المحذوف تقديره كمن ليس كذلك، أو كمن قسا قلبه ليلائم ما بعده كما ذكره المصنف، فإن قلت أن مدلول النظم على تفسيره ترتب دخول النور على الانشراح، لأنه الاستعداد لقبوله، وما ذكر في الحديث عكسه، فكيف جعل ما في الحديث تفسيراً لها، قلت لا يخفى أن المعرفة والاهتداء له مراتب، بعضها مقدّم وبعضها مؤخر، وانشرح صدره في الحديث ما يكون بعد التمكن، وفي الآية ما تقدّمه، وقس عليه النور. قوله: (من أجل ذكره الخ) يعني من فيه للتعليل والسببية، وفيها معنى الابتداء لنشئها عنه، ولذا قيل إنها ابتدائية وإذا قيل قسا منه فالمراد أنه سبب لقسوة نشأت منه، وإذا قيل قسا عنه فالمعنى أن قسوته جعلته متباعداً عن قبوله، وبهما ورد استعماله، وقد قرئ بعن في الشواذ لكن الأول أبلغ، كما ذكره المصنف لأن قسوة القلب تقتضي عدم ذكر الله، وهو معناه إذا تعدى بعن، وذكره تعالى مما يلين القلوب، فكونه سبباً للقسوة يدل على شدة الكفر الذي جعل سبب الرقة سبباً لقسوته، والتأبي الامتناع، وقوله ذكر شرح الصدر لأن توسعته وجعله محلاً للإسلام دون القلب الذي فيه، يدل على شدته وإفراط كثرته التي فاضت حتى ملأت الصدر فضلاً عن قلبه، وإسناده إليه يقتضي أنه على أتم الوجوه لأنه فعل قادر حكيم، وقوله قابله بقساوة القلب، ومقتضى لتقابل أن يعبر بالضيق، لأن قسوته بكونه صخرة صماء تقتضي أن لا يقبل شيئاً، فإن الضيق يشعر بقبول شيء قليل منه، وإسناده إلى القلوب دون الله للإشارة إلى أنه جبلة خلقوا عليه، وقيل المراد أنه أسند إلى ذكر الله المقتضى لكمال لينه، وهو مع بعده خلاف الظاهر، وضمير إليه للقلب لا للذكر، كما توهمه فإنه متعلقه لا مسند إليه، وإن جاز حمل الإسناد على معناه اللغوي والضمير المستتر للقساوة، وذكره لأنه مؤول بأن والفعل أو بالمقابل. قوله: (والآية نزلت الخ) فحمزة رضي الله عنه وعليّ كرم الله وجهه ممن شرح الله صدره للإسلام، وأبو لهب وولده هم القاسية قلوبهم.

قوله: (روي الخ)^(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول، والملة بالفتح السامة مصدر مللت بالكسر، وسأمتهم كانت بمقتضى البشرية، فطلبوا منه ﷺ أي يصاحبهم ليرتاحوا بحديثه،

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٧٢٥ بدون إسناد.

أَنَّ أصحاب رسول الله ﷺ ملوا ملة فقالوا له: حدثنا فنزلت، وفي الابتداء باسم الله وبناء نزل عليه تأكيد للإسناد إليه، وتفخيم للمنزل واستشهاد على حسنه ﴿كِتَابًا مُتَشَبِهًا﴾ يدل من أحسن أو حال منه، وتشابهه تشابه إبعاضه في الإعجاز، وتجاوب النظم، وصحة المعنى، والدلالة على المنافع العامة ﴿مَثَانِي﴾ جمع مثني أو مثني على ما مر في الحجر، وصف به

فنزلت هذه الآية إرشاداً لهم إلى ما يزيل مللهم، وهو تلاوة القرآن واستماعه منه ﷺ غضباً طرياً. قوله: (وفي الابتداء الخ) يعني أنه عدل عن نزل الله إلى ما ذكر، لتأكيد مضمونه بالإسناد إلى الجلالة، ثم إلى ضميره وتكرير الإسناد يفيد ذلك، وقد يكون على وجه الحصر. قوله: (وتفخيم للمنزل) بإسناده إلى الله الذي هو أعظم من كل عظيم، وهو وما بعده معطوف على تأكيد الإسناد، والاستشهاد بمعنى الاستدلال، ولذا عداه بعلى دون اللام، وهذا هو المقصود بالذات، وما قبله تمهيد له، ووجه الاستدلال أَنَّ منزله حكيم عالم بالحسن والأحسن، ولذا قال المحقق إِنَّ فيه تنبيهاً على أنه وحى حيث نزله الله معجز حيث كان منزله من له الكمال المطلق، والأثر يناسب المؤثر والهدايا على قدر مهديها، ولذا قيل التفخيم من إفادته التخصيص، بناء على مذهب الزمخشري في مثله، فإن اختصاصه به يقتضي أنه أمر عظيم لا يقدر عليه غيره، وقيل أصل التفخيم حاصل بالإسناد، والمراد زيادته بالتكرير، ففيه مضاف مقدر، والمراد به ذلك، وكذا في قوله الاستشهاد، ولا حاجة إليه لما مر، ولأن الإضافة حينئذ عهدية، والمعهود الحسن المفضل على غيره، والاستشهاد إنما يتأتى بمجموع الأمرين الابتداء والبناء عليه، وأما اعتبار الزيادة فلأن في تقتضي الإحاطة، والإحاطة التامة تكون بأن لا يتجاوز المحيط ولا يفضل عنه، وهو تكلف ما لا حاجة إليه، وقوله على حسنه، لو قال على أحسنه كان أحسن، لكن يدفع بالتالي هي أحسن. قوله: (وتشابهه الخ) المتشابه تقدم أنه ما لا يظهر معناه حتى لا يعلم تأويله إلا الله وحده، أو هو ومن أراد اطلاعه عليه من الراسخين، والمراد بالمتشابه هنا ليس هذا المعنى، بل معناه اللغوي، وهو ما أشبه بعضه بعضاً في وجوه الإعجاز، وغيره مما اختص به، كما فصله المصنف رحمه الله وشبهه في الكشف بقول العرب لمن كمل حسنه متناصف كان بعضه أنصف بعضاً في اقتسام المحاسن، وهو من بليغ كلامهم، وتجاوب النظم تقابله في وجوه المحاسن، بحيث لا يكون فيه اختلاف كان بعضه يجيب بعضاً، وهو أيضاً من التراكمات البليغة، وجعله حالاً من أحسن الحديث ليس مبنياً على أن إضافة اسم التفضيل تفيد تعريفاً، كما توهمه أبو حيان، فإن مطلق الإضافة كافية في مجيء الحال، كما يعرفه من له أدنى إلمام بالعربية. قوله: (جمع مثني) بضم الميم وفتح النون المشددة على خلاف القياس، إذ قياسه مثنيتان أو مثني بالتفتح مخففاً، وقد مر تفصيله، وأنه من التثنية بمعنى التكرير، وقوله وصف به كتاباً الخ توجيه لوصف المفرد بالجمع مع لزوم المطابقة المشهورة، بأنه صفة لجمع في الأصل فحذف الموصوف، وأقيمت صفته مقامه وأصله ذا فصول مثاني، أو هو وصف له باعتبار أجزائه التي يشملها، أو أنه ليس صفة، بل هو تمييز محوّل عن الفاعل،

كتاباً باعتبار تفاصيله، كقولك القرآن سور وآيات، والإنسان عظام وعروق وأعصاب، أو جعل تمييزاً من متشابهها، كقولك رأيت رجلاً حسناً شمائله ﴿نَقَشَعْرُهُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ تسمئز خوفاً مما فيه من الوعيد، وهو مثل في شدة الخوف، واقشعرار الجلد تقبضه وتركيبه من حروف القشع، وهو الأديم اليابس بزيادة الراء ليصير رباعياً، كتركيب اقمطر من القمط، وهو الشد ﴿ثُمَّ تَلَيْنُ جُلُودَهُمْ وَقُلُوبَهُمْ إِنَّ ذِكْرَ اللَّهِ﴾ بالرحمة وعموم المغفرة والإطلاق للإشعار بأن أصل أمره الرحمة، وأن رحمته سبقت غضبه، والتعدية بالي لتضمين معنى السكون الاطمئنان، والتعدية بالي لتضمين معنى السكوت الاطمئنان، وذكر القلوب لتقدم الخشية التي هي من عوارضها ﴿ذَلِكَ﴾ أي الكتاب أو الكائن من الخشية والرجاء ﴿هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ هدايته ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ﴾ ومن يخذله ﴿فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ يخرجهم من الضلال ﴿أَفَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ﴾ يجعله درقة يقي به نفسه، لأنه يكون مغلولاً

وأصلها متشابهاً مثانيه فحول، ونكر لأن الأكثر فيه التنكير. قوله: (تسمئز الخ) اشماز يكون بمعنى نفر، وبمعنى انكماش وانقبض، والثاني هو المراد لأنه من الاقشعرار، وهو الانقباض، ويكون بمعنى الرعدة، وليس بمراد أيضاً، قال السمرقندي ولم يذكر أنهم يغشى عليهم ويصرعون كما نراه في أهل البدع، وهو من الشيطان ولم يكن أحد أعلم بالله من نبيه ﷺ، ولم يسمع منه ولا عن أحد من أصحابه رضي الله عنهم مثل ذلك. قوله: (وهو مثل في شدة الخوف الخ) يعني أنه تصوير للخوف بذكر آثاره، وتشبيه حاله بحاله، فهو تمثيل حقيقة لاشتهاره، وفشوّه صار مثلاً، أو أنه كناية عما ذكر على طريق التصوير والتمثيل، قال في الكشف وهو أحسن لأن الاستعارة هنا لا تخلو عن التكلف. قوله: (بزيادة الراء ليصير رباعياً) ليس المراد الزيادة المتعارفة، واشتقاقه من القشع اشتقاق كبير، والجلد إذا يبس انكماش وانقبض، فهذا هو وجه المناسبة بينهما، أو اقمطر بمعنى اشتد. قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَلَيْنُ جُلُودَهُمْ﴾ (الخ) الظاهر مما ذكر أن اقشعرارهم الذي كني به عن الخوف إذا ذكر في القرآن وعيد وإنذار ونحوه، مما يخاف فلين القلوب والجلود الواقع في مقابله لفرحهم بذكر ما يسرهم من وعد الله والطافه على طريق الكناية أيضاً، فقوله: بالرحمة وعموم المغفرة متعلق بذكر الله، فهو ذكر مقيد به تقديراً والإطلاق لما ذكر من أنها الأصل فإذا ينصرف المطلق إليه لتبادره منه، وقوله وذكر القلوب الخ يعني إن لين الجلود في مقابلة اقشعرار الجلود، فزيدت القلوب لأنها محل الخشية، ولو لم تذكر كفى لين الجلود، أو المراد أن ذكر الخشية أولاً في قوة ذكر القلوب، فكأنها مذكورة فيهما وإنما خص بالذكر ثانياً لأنه يوصف باللين، ولا يصح وصفه بالاقشعرار. قوله: (يهدى به من يشاء) فاعل يشاء إما ضمير الله، أو ضمير من، وكلام المصنف رحمه الله محتمل لهما، والأول أولى، وقوله هدايته مصدر مضاف إلى المفعول، إذا كان الضمير لله والمصدر مبني للفاعل فإن كان لمن فالمعنى أن يكون مهدياً على أنه مصدر المجهول فتأمل. قوله: (يجعله درقة يقي به الخ) الدرقة بفتح الحين ترس من جلود يتقي به، وهو

يداه إلى عنقه فلا يقدر أن يتقي إلا بوجهه ﴿سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ كمن هو آمن منه، فحذف الخبر كما حذف في نظائره ﴿وَقِيلَ لِلظَّالِمِينَ﴾ أي لهم، فوضع الظاهر موضعه تسجيلاً عليهم بالظلم، وإشعاراً بالموجب لما يقال لهم وهو ﴿ذُقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ أي وباله، والواو للحال، وقد مقدرة ﴿كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَنْتَهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ من الجهة التي لا تخطر ببالهم أن الشر يأتيهم منها ﴿فَأَذَانَهُمُ اللَّهُ الْخَزَى﴾ الذال ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ كالمسخ والخسف والقتل والسبي والإجلاء ﴿وَالْعَذَابُ الْآخِرَةُ﴾ المعد لهم ﴿أَكْبَرُ﴾ لشدة ودوامه ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ لو كانوا من أهل العلم والنظر لعلموا ذلك، واعتبروا به ﴿وَلَقَدْ صَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ يحتاج إليه الناظر في أمر دينه ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ يتعظون به ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ حال من هذا، والاعتماد فيها على الصفة، كقولك جاء من زيد رجلاً صالحاً أو مدح له ﴿غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ لا اختلال فيه بوجه ما، وهو أبلغ من المستقيم، وأخص بالمعاني، وقيل بالشك استشهداً بقوله:

هنا تشبيه بليغ، أي يجعل وجهه قائماً مقام الدرقة في أنه أول ما يمسه المؤلم له، لأن ما يتقي به هو اليدان وهما مغلولتان، ولو لم يغلا كان يدفع بهما عن الوجه لأنه أعز أعضائه، وقيل الوجه لا يتقي به فالإتقاء به كناية عن عدم ما يتقي به، إذ الإتقاء بالوجه لا وجه له وليس ببعيد من كلام المصنف رحمه الله، وقوله وباله ففيه مضاف مقدر، أو هو مجاز أطلق فيه السبب على الصفة للموصوف بها، وقوله وباله ففيه مضاف مقدر، أو هو مجاز أطلق فيه السبب على مسببه، وقوله الواو للحال، أي وقيل والإجلاء الإخراج من ديارهم، وقوله لو كانوا الخ إشارة إلى تنزيل يعلمون منزلة اللازم لعدم القصد إلى تعلقه بمعمول، وقوله لعلموا الخ جواب لو المقدر. قوله: (حال من هذا الخ إنما ذكر الاعتماد على الصفة) لأن قرأنا جامد لا يصلح للحالية، وهو أيضاً عين ذي الحال فلا يظهر حاله، أما إذا جعل تمهيداً لما بعده فالحال موطنة للمستق بعدها، وهو الحال في الحقيقة فلا محذور فيه، أو هو ليس حالاً بل منصوب بمقدر تقديره أعني أو أخص وأمدح، ونحوه ويجوز كونه مفعول يذكرون أيضاً. قوله: (لا اختلال فيه بوجه ما الخ) لأن عوجاً نكرة وقعت في سياق النفي، وهو غير المراد به الاختلال فيقتضي أنه لا عوج فيه أصلاً وهو أبلغ من مستقيم، لما عرفت من عمومه والاستقامة يجوز أن تكون من وجه دون وجه، ولأنه نفي عنه مصاحبة العوج فيقتضي نفي انتصافه به بالطريق الأولى، كما في قوله: ﴿ولم يجعل له عوجاً﴾ [سورة الكهف، الآية: ١]. قوله: (وأخص بالمعاني) وفي نسخة اخص بالمعاني، قال التفازاني وهو الوجه الثاني، وترجيحه لأن لفظ العوج بالكسر مختص بالمعاني، فدل على استقامة المعنى من كل وجه، بعدما دل على استقامة اللفظ بكونه عربياً، بخلاف ما إذا قيل مستقيماً أو غير معوج، فإنه لا يكون نصاً في ذلك لاحتمال أن يراد نفي العوج بالفتح انتهى، وقد تبع فيه الشارح الطيبي واليمني، وهو عجيب منهم، فإن المعاني تطلق على مقابل الألفاظ، فيكون بمعنى المدلول عيناً كان أو غيره، ويطلق على مقابل الأعيان،

وقد أتاك يقيين غير ذي عوج من الإله وقول غير مكذوب وهو تخصيص له ببعض مدلوله ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ علة أخرى مرتبة على الأولى ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا﴾ للمشرك والموحد ﴿رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾ مثل المشرك على ما يقتضيه مذهبه، من أن يدعي كل واحد من معبوديه عبوديته، ويتنازعون فيه بعدد يتشارك فيه جمع، ويتجادبون ويتعاونونه في مهماتهم المختلفة في تحيره، وتوزع قلبه، والموحد بمن خاص لواحد ليس لغيره عليه سبيل، ورجلاً بدل من مثلاً، وفيه صلة شركاء،

فيشمل الألفاظ، فبعد قول الكشاف الثاني إن لفظ العوج مختص بالمعاني دون الأعيان انتهى، كيف يتأتى ما ذكره كما أشار إليه بعض الشراح، وقد زعم بعضهم أن ما ذكر من جلبيه من سوقيه وزاد فيه ما زاد وفي قوله بعدما ذكر الخ، بحث إذ لا دلالة فيما ذكر عليه فتأمل، وقد مرّ في الكهف تحقيقه، وإن ما يقصد سومه لا يخلو عن عوج ما، وإن دق فعبر بالعوج ليدل على أنه بلغ إلى حدّ لا يدرك العقل فيه عوجاً، فضلاً عن الحس، ولهذا اختار المكسورة لما كان المنفي أمراً دقيقاً، وعبر عنه بما يعبر به عن المعاني المعقولة. قوله: (بالشك استشهاداً بقوله الخ) معطوف على قوله بالمعاني، أي اختص بالشك هنا لا مطلقاً، لا على قوله بوجه ما كما قل لبعده لفظاً ومعنى، والاستشهاد البيت على أنّ العوج استعملته العرب بمعنى الشك غير ظاهر لاحتمال أن يكون المراد لا خلل فيه، وإن كان مقابلته باليقيين مشعرة به، وما قيل في توجيهه أنه مقتبس من الآية، وقائله فصيح من أهل اللسان، فلو لم يكن فهمه منها ما أتى به، كذلك تعسف ظاهر لأنه لم يتبين أنه اقتبس منها، ولو سلم يكون محتملاً لما يحتمله العوج في النظم، أو هو كما قال المصنف رحمه الله تخصيص له ببعض أفرادها، لكونه في مقابلة اليقين فلا ينافي الاقتباس، ولا يقتضي تخصيص ما في النظم به فتدبر. قوله: (علة أخرى) لأنّ لعل يفهم منها التعليل كما مرّ، فعلل ضرب الأمثال أولاً بالتذكر والاتعاظ ثم علل التذكر بالاتقاء لأنه المقصود منه، فليس من تعليل معلول واحد بعلتين. قوله: (مثل المشرك الخ) إنما جعله مقتضى مذهبه، لأنّ الأصنام جمادات لا يتصور منها التنازع وهم يعلمون ذلك، ويقولون ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى، ومعبوديه جمع مضاف، وعبوديته مفعول يدعي، وقوله بعدد متعلق بقوله مثل، وقوله يتعاونونه بالعين والراء المهملتين من التعاور، وهو التداول بالمناولة، وقوله في مهماتهم، وفي نسخة من مهماتهم، وقوله في نحيره متعلق به أيضاً، وهو وجه الشبه، وتحيره بينها من ينفعه منها، وإلى أنها يتوجه مثلاً، وقوله توزع قلبه بمعنى تفريق خواطره، وفكره، والموحد معطوف على المشرك. قوله: (ورجلاً بدل الخ) بدل كل من كل أو مفعول ثان لضرب كما مرّ تحقيقه، وقوله وفيه صلة شركاء لأنه يتعدى بفي، يقال اشتركوا في الأمر وهو مبتدأ خبره متشاكسون، والظاهر أنه خبر مقدّم لأنّ النكرة وإن وصفت بحسن تقدّم خبرها، ولو كان صلة لم يكن لتقديمه نكته ظاهرة، وحمل كلام المصنف رحمه الله على هذا، وإنّ كونه صلة، كان قبل التقديم وبعده، وهو خبر مستقر كما في الحمد لله، كما قيل تعسف،

والتشاكس والتشاخس الاختلاف، وقرأ نافع وابن عامر والكوفيون سلماً بفتحتين، وقرئ بفتح السين وكسرها مع سكون اللام، وثلاثها مصادر سلم نعت بها، أو حذف منها ذا، ورجل سالم، أي وهناك رجل سالم، وتخصيص الرجل لأنه أفطن للضر والنفع ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ صفة وحالاً، ونصبه على التمييز، ولذلك وحده وقرئ مثلين للإشعار باختلاف النوع، أو لأن المراد هل يستويان في الوصفين، على أن الضمير للمثلين، فإن التقدير مثل رجل ومثل رجل ﴿أَلَعَدُ إِلَهُ﴾ كل الحمد له لا يشاركه فيه على الحقيقة سواه، لأنه المنعم بالذات والمالك على الإطلاق ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ فيشركون به غيره من فِرط جهلهم ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ فإن الكل بصدد الموت وفي عداد الموتى، وقرئ مائت ومائتون، لأنه مما سيحدث ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ﴾ على تغليب المخاطب على الغيب ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ

والجملة صفة رجلاً أو الظرف صفته، وشركاء فاعل به لاعتماده، وقوله الاختلاف المراد تحالف آرائهم في استخدامه. قوله: (وقرأ نافع الخ) أخره وإن كان معتاده تقديم قراءة الأكثر، ليكون تفسيره على ما هو أظهر معنى، ولا تجوز فيه مع أن ما ذكر ليس ملتزماً له، كما زعمه القائل، وسلم كعلم بمعنى خلص من مزاحمة شركة غيره فيه، والتعب بالمصدر للمبالغة، وقوله ورجل أي قرئ رجل الثاني بالرفع على أنه مبتدأ له خبر مقدم، وقوله وتخصيص الخ، أي ضرب المثل بالرجل دون الصبي، أو دون المرأة، وذكر ما يعمها كشخصاً مثلاً. قوله: (صفة وحالاً) تفسير للمثل هنا كما مر، وقوله ولذلك وحده لأنه لبيان جنسه ودفع إبهامه، وهو حاصل بالإفراد فلا يزداد على مقدار الحاجة ما لم يحصل لبس بإفراده، أو يقصد الدلالة على معنى زائد فيه كاختلاف نوعهما، أو يقال ضمير يستويان للمثلين، فلو لم يثن لم يحصل التمييز ويلتبس، وقوله: فإن التقدير الخ، دفع لما يتوهم من أن المثل مفرد، فكيف يرجع له ضمير التثنية بأنه وإن كان بحسب الظاهر واحداً فهو متعدد، لأن قوله ورجلاً بتقدير ومثل رجل. قوله: (كل الحمد له) إشارة إلى أن تعريف الحمد للاستغراق، وقوله: لا يشاركه الخ هو معنى لازم الاختصاص، وقوله: على الحقيقة دفع لما يخطر بالبال، لأن من الناس من ينعم إنعاماً يستحق به الشكر والحمد حتى قيل:

لا يشكر الله من لا يشكر الناسا

بأن المنعم الحقيقي هو الله وكل ما سواه وسائط وأسباب، كما مر في الفاتحة، وقوله: لا يعلمون، أي ليسوا من ذوي العلم، أو لا يعلمون أن الكل منه، وإن المحامد إنما هي له. قوله: (وفي عداد الموتى) فهو مجاز لأنهم لكونهم يتصفون به بعده بمنزلة من مات الآن، وقوله لأنه مما سيحدث، هكذا في الكشاف الفرق بين الميت والمائت، إن الميت صفة لازمة كالسيد، والمائت صفة حادثة، فقوله زيد مائت غداً أي سيموت انتهى، يعني أن اسم الفاعل يدل على الحدوث، والصفة المشبهة تدل على الثبوت مع قطع النظر عن دلالة، على الحال أو

رَيْكُم فَخَصِمُونَ ﴿٢٢﴾ فتحتج عليهم بأنك كنت على الحق في التوحيد، وكانوا على الباطل في التشريك، واجتهدت في الإرشاد والتبليغ، وبلغوا في التكذيب والعناد، ويعتذرون بالأباطيل، مثل أطعنا سادتنا، وجدنا آباءنا، وقيل المراد به الاختصاص العام يخاصم الناس بعضهم بعضاً فيما دار بينهم في الدنيا ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ﴾ بإضافة الولد والشريك إليه ﴿وَكَذَّبَ بِالْصِّدْقِ﴾ وهو ما جاء به محمد ﷺ ﴿إِذْ جَاءَهُ﴾ من غير توقف وتفكر في أمره ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾ وذلك يكفيهم مجازاة لأعمالهم، واللام تحتمل العهد والجنس، واستدل به على تكفير المبتدعة فإنهم مكذبون بما علم صدقه، وهو

الاستقبال، لكن لما كان الحدوث قد يعتبر مع القرينة في المستقبل كما هنا، فإن القرينة عقلية، وهي الخطاب إذ الميت في الحلل لا يخاطب، وإنما يظهر الفرق بينهما في المستقبل لاشتراكهما في اتصافهما بالحدث حالاً، مثل به كذلك اختياراً للقول بأنه حقيقة في الحال، والاستقبال وهو قول للنحاة، وأهل الأصول، كما في التسهيل ومنهاج المصنف رحمه الله وشرحه، فما قيل إنه يدل على أن اسم الفاعل وضع للاستقبال، والذي غره كلام الكشاف، ولا وجه له لأن قوله غدا قرينة للتحوز، والظاهر أنه من باب زيد أسد، كما في القراءة المشهورة غفلة عن إنه قول لهم اختاره الشيخان هنا فتدبر. قوله: (فنحتج عليهم الخ) جعل الخصام بين النبي ﷺ وبين أمة الدعوة، لكن لا على ما يتبادر منه بل على ما أشار إليه الطيبي طيب الله ثراه، من أول السورة إلى هنا، لما ذكرت البراهين القاطعة لعرق الشركة المستجلبة لفرط جهلهم، وعدم رجوعهم مع تهالكه ﷺ على رذم إلى الحق، وحرصه على هدايتهم، اتجه السؤال منه بعدما قاساه منهم، بأن يقول ما حالي وحالهم، فأجيب بأنك مهدت من نشاط الدعوة ما أردناه، وتم لك من ذلك ما قضيناه، فلا تطمع في الزيادة على ذلك لأنك ستأتي أنت إلى عز الحضور ويساق هؤلاء إلى موقف يتصف فيه الخصوم كما قيل:

إلى ديان يوم الدين تمضي وعند الله تجتمع الخصوم

قوله: (وقيل المراد الخ) قيل إنه مرضه، لدلالة قوله إنك ميت وإنهم الخ، وكذا السياق على الوجه السابق لكن صاحب الكشاف رجحه على ما قبله، وقال إنه المأثور عن الصحابة رضي الله عنهم، وما ذكر من التأييد غير قوي، ويؤيده إنه غير محتاج إلى التأويل بما مر، فإنه لا معنى لمخاصمة النبي ﷺ معهم، فالمعنى أنهم يتخاصمون يوم القيامة، وتقع الخصومة فيما كان بينهم من المظالم في الدنيا، وعلى هذا فلا تغليب فيه، وقوله ما جاء به محمد ﷺ الخ، فسماه صدقاً مبالغة بجعل الصادق عين الصدق. قوله: (من غير توقف وتفكر في أمره) إشارة إلى أن إذ هنا فجائية، كما صرح به الزمخشري، لكنه اشترط فيها في المغني أن تقع بعد بين، أو بينما، ونقله عن سيويه فلعله أغلبي ولم ينبهوا عليه فتأمل. قوله: (وذلك يكفيهم مجازاة) قال السمرقندي كأنه يقول أليس جهنم كافياً للكافرين مثوى كقوله: ﴿كسبهم جهنم يصلونها﴾ [سورة المجادلة، الآية: ٨] أي هي تكفي عقوبة لكفرهم وتكذيبهم، فالكفاية مفهومة من سياق

ضعيف، لأنه مخصوص بمن فاجأ ما علم مجيء الرسول به بالتكذيب ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ اللام للجنس ليتناول الرسل والمؤمنين لقوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ وقيل هو النبي ﷺ، والمراد هو ومن تبعه، كما في قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٤٩] وقيل الجائي هو الرسول، والمصدق أبو بكر رضي الله

هنا، كما تقول لمن سألك شيئاً ألم أنعم عليك، أي أما كفاك سابق إحساني فافهم، وإذا كان تعريف الكافرين للعهد، فالمراد بهم المشركون الذين كذبوه، وعلى الجنسية هو شامل لأهل الكتاب، ويدخل فيه كفار قريش دخولاً أولياً، وعلى الأوّل وضع فيه الظاهر موضع الضمير للتسجيل عليهم وللفاضل. قوله: (وهو) أي الاستدلال على تكفير أهل البدع بهذه الآية ضعيف، لأنه مخصوص بمن كذب الأنبياء شفاهاً في وقت تبليغهم، لا مطلقاً، والمخصص له قوله إذ جاءه ولو سلم إطلاقه، فهم لكونهم يتأولون ليسوا مكذبين، وما نفوه وكذبوه ليس معلوماً صدقه بالضرورة إذ لو علم من الدين ضرورة كان جاحده كافراً، كمنكر الصلاة ونحوها، والأظهر أنّ المراد تكذيب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، بعد ظهور المعجزات، في أنّ ما جاؤوا به من عند الله لا مطلق التكذيب. قوله: (للجنس الخ) يعني أنّ المراد بالموصول الجنس، لأنّ تعريف الموصول كتعريف ذي اللام، يكون للعهد والجنس، والجنس شامل لمن ذكر، والدليل على ذلك جمعه في قوله أولئك الخ نظراً لمعناه ووصفهم بالتقوى الشامل لجميعهم، ويجوز أن يكون صفة لمفرد لفظاً مجموع معنى، والتقدير الفوج أو الفريق الذي الخ، كما قدره في قوله كالذي خاضوا، ولم يذكره هنا لما سيأتي. قوله: (وقيل هو) أي الذي الخ المراد به النبي ﷺ بحسب الظاهر، والمراد في الحقيقة النبي ﷺ ومن تبعه من أمته، للجمع في قوله أولئك الخ كما ذكر موسى عليه الصلاة والسلام في تلك الآية، وأريد هو وأمته بقرينة ذكر الكتاب، وجمع لعلمهم يهتدون، إلا أنّ ما نحن بصده في الصفة وذلك في الاسم وهو فيهما مجاز لكن قال المحقق في شرح الكشاف: ولا بدّ من تحقيق العلاقة فيه والتفصي عن الجمع بين الحقيقة والمجاز، ولم يبين ذلك وقد قيل عليه أيضاً إنّ المجيء بالصدق ليس وصفاً لمن تبعه، فكيف يراد به الجمع، والآية المذكورة إنما تكون مثلاً لما ذكر لو رجع ضمير لعلمهم لموسى عليه الصلاة والسلام، وهو يرجع إلى بني إسرائيل الذين هم في حكم المذكورين، كما صرح به ثمة لأنّ موسى خارج عن مرجع الضمير للقطع بهدأيته، ولذا مرضه المصنف رحمه الله، لما فيه من الكدر، وأيضاً إنما عهد مثله في أعلام الآباء كتميم، ونحوه من القبائل، ولك أن تقول مراد القائل أنّ مجموع الذي جاءنا بالصدق وصدق به المراد به النبي ﷺ، كما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما، وفسر الصدق بالتوحيد، ودلالته على ذلك بطريق الحقيقة، وعلى من تبعه بطريق التبعية، والالتزام فإنه إذا قيل جاء الأمير علم منه مجيء أتباعه، ولا جمع فيه بين الحقيقة والمجاز، لأن الثاني لم يقصد من حاق اللفظ، وهو محل النزاع، إمام المجوزون له فلا يعتدرون عنه، وحيث تدفع الشبه برمتها. قوله: (وذلك يقتضي

عنه، وذلك يقتضي إضمار الذي، وهو غير جائز، وقرئ وصدق به بالتخفيف، أي صدق به الناس، فأذاه إليهم كما نزل من غير تحريف، أو صار صادقاً بسببه لأنه معجز يدل على صدقه، وصدق على البناء للمفعول ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ في الجنة ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ على إحسانهم ﴿لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ خص الأسوأ للمبالغة فإنه إذا كفر كان غيره أولى بذلك، أو للإشعار بأنهم لاستعظامهم الذنوب يحسبون أنهم مقصرون مذنبون، وإن ما يفرض منهم من الصغائر أسوأ ذنوبهم، ويجوز أن يكون بمعنى السيء كقولهم الناقص والأشج، أعد لابني مروان، وقرئ أسواء جمع سوء ﴿وَيَجْزِيهِمْ

إضمار الذي وهو غير جائز) على الأصح عند النحاة من أنه لا يجوز حذف الموصول، وإبقاء صلته وأن جوزه يعنيهم مطلقاً، وشرط بعضهم لجوازه عطفه على موصول آخر، ويضعفه أيضاً الإخبار عنه بالجمع فإنه يابأه كما يابأه المعنى أيضاً، وأما إنه يراد بالذي النبي ﷺ والصديق معاً على أن الصلة للتوزيع ليندفع المحذور فهو تكلف. قوله: (صار صادقاً بسببه) ليس المراد صيرورته بعد إن لم يكن كذلك فإنه الصادق أولاً وآخر بل المراد ظهور صدقه وتحققه بحيث لا يمكن تكذيبه:

ومن يقل للمسك أين الشذا كذبه ما شاع من عرفه

وقوله لأنه معجز الخ، فالمراد صدقه بالبرهان الساطع وهو جواب آخر، وقوله صدق على البناء للمفعول أي قرئ به. قوله: (خص الأسوأ للمبالغة الخ) يعني أنّ المكفر عنهم المتقون الموصوفون بما مرّ من التقوى، وهم إن كانت لهم سيئات لا تكون من الكبائر العظيمة، ولا يناسب ذكرها في مقام مدحهم، كما لا يخفى فأجاب أولاً بأنه ليس المراد به ظاهره، بل هو كناية عن تكفير جميع سيئاتهم بطريق برهاني، لأن ذلك صار منهم، فافعل على حقيقته. قوله: (أو للإشعار الخ) يعني ليس المراد بكونه أسوأ وكبيراً إنه في الواقع كذلك بل هو بحسب ما عندهم، لأنهم لشدة خوفهم من الله يرون الصغيرة كبيرة، فإن عظم المعصية يكون بعظم من يعصى فافعل على حقيقته أيضاً، لكنه بالنظر لما في نفوسهم وحسبانهم. قوله: (ويجوز أن يكون بمعنى السيئ الخ) يعني إفعال ليس على حقيقته، وظاهره وليس مضافاً إلى المفضل عليه، فهو بمعنى السيئ صغيراً، كان أو كبيراً، كما في المثال المذكور، فإن المراد أنهما العادلان من بني مروان، لا أنهم أعدل من بقيتهم، لأنهم معروفون بالجور، والناقص هو أحد الروائين، وهو يزيد بن الوليد، ولقب بالناقص لأنه نقص ما كانوا يأخذونه من بيت المال ورد المظالم على أهلها، والأشج عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، لقب به لشجة كانت في رأسه، وأمرها مفصل في السير وعدله وزهده معروف، وأمه كانت من نسل الفاروق رضي الله عنه، ولذا ورث عدله العمري كما فصله المؤرخون، وما ذكره في المثال من كون أعدل بمعنى عادل وجه فيه، والآخر أن أفعل للتفضيل والزيادة مطلقاً، لا على المضاف إليه فقط، وإنما أضيف للبيان له سواء كان بعضاً من المضاف إليه كما في أعدل بني مروان، أو لا كيوسف

أَجْرَهُمْ ﴿ وَيُعْطِيهِمْ ثَوَابَهُمْ ﴾ بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿ فَعَدَّلَهُمْ مُحَاسِنَ أَعْمَالِهِمْ بِأَحْسَنِهَا فِي زِيَادَةِ الْأَجْرِ وَعَظْمِهِ، لَفِرطِ إِخْلَاصِهِمْ فِيهَا ﴾ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴿ اسْتِفْهَامُ إِنكَارٍ لِلنَّفْيِ مَبَالِغَةٌ فِي الْإِثْبَاتِ، وَالْعَبْدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَيَحْتَمِلُ الْجِنْسَ، وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ حَمِزَةِ وَالْكَسَائِيِّ عِبَادِهِ، وَفَسَّرَ بِالْأَنْبِيَاءِ ﴿ وَخَوْفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ ﴾ يَعْنِي قَرِيشاً، فَإِنَّهُمْ قَالُوا لَهُ إِنَّا نَخَافُ أَنْ تَحِيلَكَ آلِهَتُنَا بَعِيكَ إِيَّاهَا، وَقِيلَ إِنَّهُ بَعَثَ خَالِداً لِيَكْسِرَ الْعِزْيَ، فَقَالَ لَهُ سَادِنَهَا أَحْذَرِكْهَا فَإِنَّ لَهَا شِدَّةً، فَعَمِدَ إِلَيْهَا خَالِداً فَهَشِمَ أَنْفَهَا، فَنَزَلَ تَخْوِيفَ خَالِدٍ مَنْزِلَةَ تَخْوِيفِهِ لِأَنَّهُ الْأَمْرُ لَهُ بِمَا خَوْفٌ عَلَيْهِ ﴿ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾ يَهْدِيهِمْ إِلَى الرَّشَادِ ﴿ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ ﴾ إِذْ لَا رَادَ لِفَضْلِهِ كَمَا قَالَ ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ﴾ غَالِبٌ مَنِيعٍ ﴿ ذِي أَنْفِقَامٍ ﴾ يَنْتَقِمُ مِنْ أَعْدَائِهِ ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ لَوْضُوحُ الْبُرْهَانِ عَلَى تَفْرُدِهِ بِالْخَالِقِيَّةِ ﴿ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا

أَحْسَنَ إِخْوَتِهِ، كَمَا بَيْنَهُ النِّحَاةُ فِي مَعَانِي أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، وَقَوْلُهُ أَسْوَأُ بوزن أفعال، وهِي قِرَاءَةٌ مَرْوِيَةٌ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّهَا شَاذَةٌ. قَوْلُهُ: (فَعَدَّلَهُمْ مُحَاسِنَ أَعْمَالِهِمْ) هَذَا تَوْجِيهُ لِدُكْرِ الْأَحْسَنِ دُونَ الْحَسَنِ، فَإِنَّهُ لَوْ أَبْقَى عَلَى ظَاهِرِهِ اقْتَضَى أَنَّهُمْ لَا يَجَازُونَ عَلَى الْحَسَنَاتِ مُطْلَقاً، وَإِنَّمَا يَجَازُونَ عَلَى الْأَحْسَنِ مِنْهَا، وَلَيْسَ بِمُنَاسِبٍ، فَتَعَدَّدَ بَضْمُ التَّاءِ وَفَتْحُ الْعَيْنِ وَتَشْدِيدُ الدَّالِ بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ مِنَ الْعِدَائِي، تَحْسَبُ يَعْنِي أَلَدَ هَؤُلَاءِ لِإِخْلَاصِهِمْ تَعَدُّ مُحَاسِنَهُمْ مِنْ أَحْسَنِ الْأَعْمَالِ عِنْدَ اللَّهِ، وَمَعْنَى عِدَّاهَا كَذَلِكَ عِنْدَهُ، أَنَّهَا تَقَعُ مَوْقِعاً مِنَ الْقَبُولِ، وَتَجْزِي جِزَاءَ الْمَضَاعِفَةِ أَجُورَهُمْ، فَالتَّعْبِيرُ بِالْأَحْسَنِ لَمَّا ذَكَرَ هَذَا مَا عِنَاهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا يَوْضُحُهُ كَلَامُ الْكِشَافِ، وَقِيلَ إِنَّهُ مِنَ الْعَدْلِ، أَوْ التَّعْدِيلِ، عَلَى أَنَّ اللَّامَ مِنْ بَنِيئِهِ لَا جَاوِزَةَ، وَأَيْدٍ بَأَنَّهُ وَقَعَ فِي نَسْخَةِ فَيَعْدِلُ، أَوْ مِنَ الْإِعْدَادِ وَالْوَجْهَ مَا قَدَمْنَاهُ. قَوْلُهُ: (مَبَالِغَةٌ فِي الْإِثْبَاتِ) لِأَنَّ نَفْيَ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ، وَالْعَدُولُ عَنْ صَرِيخِهِ إِلَى الْإِنكَارِ أَبْلَغُ، وَقَوْلُهُ الْعَبْدُ رَسُولُ اللَّهِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ بَعْدَهُ يَخَوْفُونَكَ الْخَبْرَ يَرْجِحُهُ، وَإِذَا أُرِيدَ بِهِ الْجِنْسُ فَيَكْفِي دُخُولَهُ فِيهِمْ، وَإِذَا كَفَى الْأَنْبِيَاءُ كُلَّهُمْ دَلَّ عَلَى كِفَايَتِهِ بِالطَّرِيقِ الْأُولَى. قَوْلُهُ: (يَعْنِي قَرِيشاً الْخَبْرَ) تَفْسِيرٌ لِلْمَخَوْفِينَ، وَالتَّخْيِيلُ إِفْسَادُ الْعَقْلِ بِمَسِّ مِنَ الْجَنِّ وَنَحْوِهِ، وَقَوْلُهُ وَقِيلَ الْخَبْرَ، وَجْهٌ ضَعْفُهُ ظَاهِرٌ لَمَّا فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ الْمَذْكَورِ، وَالسَّادِنَ بِالْمَهْمَلَةِ، هُوَ الْمَوْكَلُ بِخِدْمَتِهَا، وَهَذَا وَقَعَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ بِزَمَانٍ طَوِيلٍ، فَتَكُونُ هَذِهِ الْآيَةُ مَدْنِيَّةً، قِيلَ وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ، وَقَوْلُهُ حَتَّى غَفَلَ الْخَبْرَ، بَيَانٌ لِرَتْبَاتِهِ بِمَا قَبْلَهُ، وَقَوْلُهُ فَإِنَّ لَهَا شِدَّةً بَفَتْحِ الشَّيْنِ الْمَرَّةَ مِنَ الشَّدِّ، أَيَّ حَمَلَةٍ شَدِيدَةٍ عَلَى مَنْ يَرِيدُ بِهَا أَمْرًا، وَيَجُوزُ كَسْرُ الشَّيْنِ، وَقَوْلُهُ يَهْدِيهِمْ جَمْعُهُ نَظْراً لِمَعْنَى مَنْ، وَقَوْلُهُ هَشِمَ أَنْفَهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ صُورَةً وَصَنَمًا، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا سَيَأْتِي فِي سُورَةِ النَّجْمِ، مِنْ أَنَّهَا شَجَرَةٌ، فَقِيلَ فِيهَا رَوَايَتَانِ، أَوْ إِنَّهَا شَجَرَةٌ كَانَتْ عِنْدَهَا أَصْنَامٌ، وَالْمَخَوْفُ حِينَئِذٍ السَّادِنَ لِكَنْهِهِ نَزَلَ تَخْوِيفَهُ مَنْزِلَةَ تَخْوِيفِ عِبَادِهَا، أَوْ السَّادِنَ جِنْسٍ شَامِلٍ لِكَثِيرٍ مِنْهُمْ، وَقَوْلُهُ إِذْ لَا رَادَ تَعْلِيلٍ لَجَمِيعِ مَا قَبْلَهُ. قَوْلُهُ: (لَوْضُوحُ الْبُرْهَانِ عَلَى تَفْرُدِهِ بِالْخَالِقِيَّةِ) هَذَا هُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ فِي سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ، لَمَّا تَقَرَّرَ

تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ؟ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ بِرَحْمَتِهِ؟ بِنَفْعِ هُنَّ مُسْكِنَاتُ رَحْمَتِهِ؟ فيمسكنها عني، وقرأ أبو عمرو كاشفات ضره، ممسكات رحمته، بالتثنية فيهما، ونصب ضره ورحمته ﴿قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ كافياً في إصابة الخير ودفع الضر، إذ تقرر بهذا التقرير أنه القادر الذي لا مانع لما يريد من خير أو شر.

روي أن النبي عليه الصلاة والسلام سألهم فسكتوا، فنزل ذلك، وإنما قال: كاشفات وممسكات، على ما يصفونها به من الأنوثة تنبيهاً على كمال ضعفها ﴿عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ لعلمهم بأن الكل منه تعالى ﴿قُلْ يَتَقَوَّمُ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانِكُمْ﴾ على حالكم اسم للمكان، استعير للحال، كما استعير هنا، وحيث من المكان للزمان، وقرئ مكاناتكم ﴿إِنِّي عَمِلٌ﴾ أي على مكاتي فحذف للاختصار والمبالغة في الوعيد، والإشعار بأن حاله لا يقف، فإنه تعالى يزيده على مر الأيام قوة ونصرة، ولذلك توعدهم بكونه منصوراً عليهم في

في العقول من وجوب انتهاء الممكنات إلى واجب الوجود، وقوله بعد ما تحققتم بيان لمحصل معنى النظم، والفاء الظاهر إنها جواب شرط مقدر، أي إذا لم يكن خالق سواه فهل يمكن غيره كشف ما أرادته من الضر، أو منع ما أرادته من النفع، أو هي عاطفة على مقدر، أي أتفكرتم بعد ما أقررتم به فرأيتم الخ، وقدم الضر لأن دفعه أهم، وخص نفسه بقوله أرادني، لأنه جواب لتخويله فهو المناسب. قوله: (إذ تقرر الخ) يعني إن كونه كافياً علم مما قبله، فلذا أمره بعده بالاكتماء به والتوكل عليه، وتركت فاء النتيجة والتفريع، لظهوره وتفويضه للسامع، وقوله فسكتوا سكوتهم عناداً، وإلا فهم يعلمون إن آلهتهم لا تجلب نفعاً ولا تمنع ضرراً، وإنما هي وسائل وشفعاء على زعمهم الفاسد، وقولهم من الأنوثة لظنهم إنها كذلك، وقيل إنه تأنيث لفظي، وكمال الضعف لأنه من شأن الإناث.

قوله: (على حالكم الخ) فشبهت الحال بالمكان القارّ فيه، ووجه الشبه ثباتهم في تلك الحال ثبات المتمكن في مكانه، وأما تشبيه المكان بالزمان ففي الشمول والإحاطة، وقراءة الجمع مروية عن عاصم، وليست بشاذة كما يتوهم من ظاهر كلامه، وقد مر إن المكانة يجوز أن تكون بمعنى التمكن والاستطاعة. قوله: (والمبالغة في الوعيد) الظاهر إن المبالغة، لأن قوله اعملوا عن مكانتكم تهديد لهم، وقوله إني عامل تعليل له، فكأنه قيل فإني فاعل على حالتي أيضاً، وهذا وعيد وحذف متعلقه فيه مبالغة لاحتمال تقديره بشيء آخر، والإيهام إنه لم يذكر ما يعمله لأنه أمر عظيم، وقوله والإشعار الخ، هذا لا ينافي تقديره على مكاتي، إذ المراد منه مطلق حاله لا حاله التي هي موجودة، والحذف يناسب العموم، فاندفع ما قيل من أن قوله لما فيه الخ، مشعر بأنه ليس المراد إني عامل على مكاتي فكأنهما جوابان، ويحتمل أن يكونا جواباً واحداً، وهو أن الغرض من حذفه الاختصار مع عدم الاقتصار، بمعنى إني عامل ما استطعت لا أقف على حالي ومكاني انتهى، وما ذكره أخيراً تعسف فتدبر. قوله: (من يأتيه

الدارين فقال: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾ فإن خزي أعدائه دليل غلبته، وقد أخزاهم الله يوم بدر ﴿وَيَجِئُكَ عَلَيْهِمْ عَذَابٌ مُّهِمٌ﴾ دائم وهو عذاب النار ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لِلنَّاسِ﴾ لأجلهم فإنه مناط مصالحتهم في معاشهم ومعادهم ﴿بِالْحَقِّ﴾ ملتبساً به ﴿فَمَنْ أَهْتَكَدَ فَلِنَفْسِهِ﴾ إذ نفع به نفسه ﴿وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهِ﴾ فإن وباله لا يتخطاها ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾ وما وكلت عليهم لنجبرهم على الهدى، وإنما أمرت بالبلاغ، وقد بلغت ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ أي يقبضها عن الأبدان بأن يقطع تعلقها عنها، وتصرفها فيها إما ظاهر أو باطناً، وذلك عند الموت، أو ظاهر إلا باطناً، وهو في النوم ﴿فَيَمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ﴾ ولا يردّها إلى البدن، وقرأ حمزة والكسائي قضي بضم القاف وكسر الضاد، والموت بالرفع ﴿وَيُرْسِلُ الْأَخْرَىٰ﴾ أي النائمة إلى بدنها عند اليقظة ﴿إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ هو الوقت المضروب لموته، وهو غاية جنس الإرسال، وما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما إن في ابن آدم نفساً وروحاً بينهما مثل شعاع الشمس، فالنفس التي بها العقل والتمييز، والروح التي بها النفس والحياة، فتوفيان عند الموت، وتتوفى النفس وحدها عند النوم، قريب مما ذكرناه ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾

الخ) من يحتمل الاستفهام والموصولية، وقوله دليل غلبته أي في الدارين، فإن وقوعه عاجلاً كما وعدهم مصدق للأجل أيضاً، وقوله دائم فهو مجاز في الطرف أو الإسناد، وأصله مقيم فيه صاحبه، وقوله بلسانه تقدّم في هذه السورة تحقيقه، وقوله وكلت عليهم أي قمت عليهم. قوله: (يقبضها عن الأبدان) إسناد الموت والنوم هنا إلى الأنفس مجاز عقلي، فإنه حال بدنها لا هي إن أريد بالنفس ما يقابل البدن، فإن أريد جملة الإنسان كما في الكشف فالتجوّز بإسناد ما للجزء إلى الكل، أو في الطرف بجعل يتوفى بمعنى يبطل ويفسد، أو الأنفس بمعنى جزئها. قوله: (وهو غاية جنس الإرسال) يعني قوله إلى أجل غاية جنس الإرسال الواقع قبل الموت، وليس ذلك المغيا إرسالاً واحداً، وفي بعض النسخ حين الإرسال، قيل ولا محصل له لأن المقصود دفع ما يقال، لا معنى لكون الإرسال مغياً بأجل مسمى، وهو إني وقيل إنه يلزم أن لا يقع نوم بعد اليقظة الأولى أصلاً، ولو ضمن يرسل معنى يبقى، كانت الغاية بحسبه من غير احتياج إلى تأويله وفيه تأمل. قوله: (نفساً وروحاً بينهما مثل شعاع الشمس الخ) أي بين النفس والروح شعاع كشعاع الشمس، والنفس يتجلى في الروح ويضيئه، والروح مظهر للنفس ومتجلى لها، بها يستضيء كما أن الأجسام المستضيئة مظاهر لشعاع الشمس، ويستضيء منه، قال بعض الحكماء المتألهين: القلب الصنوبري فيه بخار هو حارسه وحجاب عليه، وذلك البخار عرش للروح الحيواني، وحافظ له، وآلة متوقف عليه تصريفه، والروح الحيواني بمظهر البخار عرش، ومراة للروح الإلهي الذي هو النفس الناطقة، وواسطة بينه وبين البدن، به يضل حكم تدبير النفس إلى البدن، وقوله بها النفس بفتحيتين وهو معروف، وقوله قريب خبر قوله ما روي ووجه قربه نسبة التوفي إلى النفس، وأنه أراد بها معنى آخر غير الجملة، ولم يجعله عينه

من التوفي والإمساك والإرسال ﴿لَا يَنْتَبِهُ﴾ دالة على كمال قدرته وحكمته وشمول رحمته ﴿لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ في كيفية تعلقها بالأبدان، وتوفيتها عنها بالكلية حين الموت، وإمساكها باقية لا تفني بفنائها، وما يعتربها من السعادة والشقاوة والحكمة، في توفيتها عن ظواهرها وإرسالها حيناً بعد حين إلى توفي آجالهم ﴿أَمْ أَمْتًا﴾ بل أتخذ قريش ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ﴾ تشفع لهم عند الله ﴿قُلْ أُولَئِكَ كَانُوا لَآ يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَقُولُونَ﴾ أيشفعون، ولو كانوا على هذه الصفة كما تشاهدونهم جمادات لا تقدر، ولا تعلم ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ لعله ردّ لما عسى يجيبون به، وهو أنّ الشفعاء أشخاص مقربون هي تماثيلهم، والمعنى أنه مالك الشفاعة كلها لا يستطيع أحد شفاعة إلا بإذنه ورضاه ولا يستقلّ بها، ثم قرّر ذلك فقال ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فإنه مالك الملك كله لا يملك أحد أن يتكلم

لما فيه من المغايرة بين الروح والنفس، قال أراد بالنفس ما به العقل والتمييز، وبالروح ما به النفس والحركة، فإذا نام العبد قبض الله نفسه، ولم يقبض روحه، وذكر الطيبي له شاهداً من الحديث الصحيح^(١) فتدبر. قوله: (التوفي والإمساك والإرسال) فالمشار إليه متعدداً فرد لتأويله بما ذكر ونحوه، وصيغة البعيد باعتبار مبدئه أو تقضي ذكره، وقوله لا تفني أي الروح بفناء أبدانها فإنها باقية إلى أن يعيد الله الخلق، وقوله والحكمة معطوف على قوله كيفية تعلقها الخ. قوله: (بل أتخذ قريش الخ) إشارة إلى أنّ أم منقطعة تقدّر ببل والهمزة، وقوله أتخذ بهمزة استفهام مفتوحة مقطوعة وبعدها همزة وصل محذوفة، وأصله أتخذ ومعنى من دون الله من دون رضاه أو إذنه لأنه لا يشفع لديه إلا من أذن له ممن ارتضاه ومثل هذه الجمادات الخسيسة ليست مرضية ولا مأذونة، وفهم هذا أما من تقدير مضاف فيه، أو لفهمه من سياقه كما أشار إليه المصنف، ولو لم يلاحظ هذا اقتضى إنّ الله شفيح، ولا يطلق ذلك عليه كما مرّ، أو التقدير أم أتخذوا آلهة سواه لتشفع لهم، وهو يؤول لما ذكرناه. قوله: (تشفع لهم عند الله) يعني في دفع العذاب، وقيل في أمورهم الدنيوية والأخروية، وقوله أشخاص مقربون قد فسره بالتماثيل، وهي اوصنام فلا وجه لتفسيره بالملائكة، كما قيل وكذا ما قيل المراد البشر والملك فإن أساف ونائلة صورتان لبشرين. قوله: (لا يستطيع أحد شفاعة إلا بإذنه) الملك معنى اللام، وكون كلها له من قوله جميعاً، ويجوز كون اللام للاختصاص، وفيه إيماء إلى وجود الشفاعة لأنّ الملك والاختصاص يقتضي الوجود، وقوله ولا يستقل بها لأنها ملكه والمملوك لا يتصرّف فيه بدون إذن مالكة، وكذا المخصوص به فإنه قريب منه، وهو كالتفسير لما قبله فلا يرد أنه يوهم تجويز مدخليتهم فيها بالانضمام، وهو مناف لمعنى اللام ولا احتمال للإذن لهم في الشفاعة لأنهم ليسوا ممن ارتضى لها، كما لا يخفى. قوله: (ثم قرّر ذلك) أي كون أحد لا

(١) ذكره الهيثمي في المجمع ١١٣١٢ عن ابن عباس قال: «تلنقي أرواح الأحياء والأموات [في المنام] فيتساءلون بينهم فيمسك الله أرواح الموتى، ويرسل أرواح الأحياء إلى أجسادها. وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح.

في أمره إلا بإذنه ورضاه ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ يوم القيامة فيكون الملك له أيضاً حينئذ ﴿وَإِذَا دُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ دون آلهتهم ﴿أَسْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ انقبضت ونفرت ﴿وَإِذَا دُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ يعني الأوثان ﴿إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ لفرط افتنانهم بها، ونسيانهم حق الله، ولقد بالغ في الأمرين حتى بين الغاية فيهما فإن الاستبشار أن يمتلئ قلبه سروراً حتى تنبسط له بشرة وجهه، والاشمئزاز أن يمتلئ غماً حتى ينقبض أديم وجهه والعامل في إذا المفاجأة ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلِيمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ التَّجِيُّ إِلَى اللَّهِ بِالْإِعْتِزَالِ

يستطيع ذلك ولا يستقل به على ما قرّره، وقوله فإنه مالك الملك كله إشارة إلى أنّ السموات والأرض كناية عن كل ما سواه لأنه استئناف تعليلي لكون الشفاعة جميعاً له، فلا يتم بدون تعميم ملكه كما توهم، ولذا صدره بالفاء. قوله: (لا يملك أحد الخ) لأنه ملكه فلا يتصرف فيه بدون إذنه ورضاه سواء كان ذلك في الدنيا أو في الآخرة وإنما ذكره هنا لظهوره للمخاطبين لا سيما منكري الحشر، وقوله ثم إليه ترجعون تكميل لهذا فلا يرد ما قيل إنه كان الظاهر تأخيرها عن قوله ترجعون لدلالته على اختصاص مالكية الآخرة التي فيها تقع الشفاعة به. قوله: ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تَرْجَعُونَ﴾ قَدَمٌ إِلَيْهِ لِلْفَاصِلَةِ وَاللِّدَالَةِ عَلَى الْحَصْرِ إِذِ الْمَعْنَى إِلَيْهِ لَا إِلَى غَيْرِهِ وَتَرْكُهُ الْمَصْنَفَ لظهوره، وهو معطوف على قوله له الملك الخ أو على قوله لله الشفاعة، وفي قوله يرجعون إشارة إلى انتطاع الملك الصوري عما سواه وتنويه له على أبلغ وجه. قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ الخ) أصل معنى الاشمئزاز انقباض غير الجلد ونحوه، ثم شاع في النفرة من الشيء كما أشار إليه المصنف ووزنه افعلل كاقشعر، وقوله وإذا ذكر الذين من دونه أي وحدها أو مع الله وفيه تهديد لمن يفرح بغير الله. قوله: (بين الغاية فيهما) أي في الأمرين وهما التبجح بالدنيا، ونسيان حق الله حيث عبر في الأول بالاستبشار فإنه سرور يزيد حتى يظهر في بشرة الوجه وصدّه الاشمئزاز، وهو غمّ يظهر من القلب على ظاهره حتى ينقبض أديمه كما يشاهد في وجه العابس المحزون. قوله: (والعامل في إذا المفاجأة) إذا الأولى شرطية محلها النصب على الظرفية، وعاملها الجواب ومن قال إنه الشرط يقول إنها غير مضافة للجملة بعدها والثانية فجائية فمن قال إنها حرف لا يبين لها عاملاً ومن قال إنها ظرف مكان أو زمان يختص بالدخول على الجملة الإسمية لبيان أنّ مدلولها وقع من غير مهلة يقول ناصبها الخبر الملفوظ في نحو خرجت فإذا زيد جالس أو المقدر في نحو فإذا الأسد أي حاضر وإن جعلت هي خبراً فعاملها استقرار مقدر على ما فصله النحاة وذهب الزمخشري إلى أنّ عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة تقديره فاجؤوا أو فاجأهم وقت الاستبشار فهي مفعول به، وتبعه المصنف وقال أبو حيان وابن هشام إنه لا يعرف لغيره وهو تحامل عليه فإنه لا يقلد غيره وما ذكر في إذا الثانية، وأما الأولى فمذهب النحاة فيها معلوم وعلى القول بأنّ العامل فيها الجواب يكون معمولاً لفاجأ المقدر أيضاً، ولا يلزمه تعلق طرفين بعامل واحد لأنّ الثاني ليس منصوباً على الظرفية كما عرفت. قوله: (التجئ الخ) يعني أنه أمر بالدعاء وأمره بذلك مع أنه القادر على

لما تحيرت في أمرهم، وعجزت في عنادهم وشدة شكيمتهم فإنه القادر على الأشياء، والعالم بالأحوال كلها ﴿أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ فأتت وحدك تقدر أن تحكم بيني وبينهم ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ مِنْ سُوءِ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ وعيد شديد وإقناط كلي لهم من الخلاص ﴿وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ زيادة مبالغة فيه وهو نظير قوله: فلا تعلم نفس ما أخفى لهم في الوعد ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾ سيئات أعمالهم، أو كسبهم حين تعرض صحائفهم ﴿وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ وأحاط بهم جزاؤه ﴿فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَاَنَا﴾ أخبار عن الجنس بما يغلب فيه والعطف على قوله: ﴿وَإِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ بالفاء لبيان مناقضتهم، وتعكيسهم في التسبب بمعنى إنهم يشتمزون عن ذكر الله وحده، ويستبشرون بذكر الآلهة

تقليب قلوبهم أو تعجيل عذابهم المقصود منه بيان حالهم ووعيدهم، وتسلية حبيبه الأكرم وأن جدّه وسعيه معلوم مشكور عنده تعالى وتعليم العباد الالتجاء إلى الله والدعاء بأسمائه العظمى والله در الربيع بن خيثم فإنه لما سئل عن قتل الحسين تأوه وتلا هذه الآية فإذا ذكر لك شيء مما جرى بين الصحابة ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ فإنه من الآداب التي ينبغي أن تحفظ، وقوله شدة شكيمتهم قد مرّ أنه استعارة لشدة العناد والمخالفة، وقوله فإنه القادر لتعليل لأمره بالالتجاء، وقوله فأتت وحدك الخ إشارة إلى أنّ تقديم المسند إليه هنا يفيد الحصر، وإنّ المقصود من ذكر الحكم بين العباد الحكم بينه وبين هؤلاء. قوله: (وعيد شديد وإقناط كلي لهم من الخلاص) لأنه كما مرّ تمثيل للزوم العذاب لهم إذ لم يقصد إثبات الشرطية بل التمثيل لحالهم بحال من يحاول التخلص والفاء مما ذكر فلا يقبل منه، وهذه الجملة قيل: إنها معطوفة على مقدر والتقدير فأنا أحكم بينهم وأعذبهم، ولو علموا ذلك ما فعلوا ما فعلوا والإقناط لأنه ذكر إنهم لا يخلصون ولو فرض هذا المحال. قوله: (زيادة مبالغة فيه) أي في الوعيد، كما إنّ ما ذكر مبالغة في الوعد حيث أبهم للدلالة على أنه لا يكتنه كنهه، وأنه ما يخطر على قلب بشر ولا تختلج به الظنون، والأوهام وفي الوعد متعلق بلفظ قوله، وقوله سيئات أعمالهم على أنّ ما موصولة بمعنى العمل، وما بعده على المصدرية وحين تعرض ظرف لبدا وإضافة سيئات على معنى من أو اللام، وما كانوا به يستهزؤون محتمل للموصولية والمصدرية أيضاً وأحاط تفسير لحاق وجزاؤه أما إنه على تقدير المضاف، أو على إنه مجاز بذكر السبب وإرادة مسببه وقد مرّ له نظائر. قوله: (والعطف على قوله وإذا ذكر الله وحده) لفظ وحده يحتمل أن يكون من النظم، وأن يكون من كلام المصنف يعني إنه عطف هنا بالفاء، ولم يعطف بها أولاً في قوله في أول هذه السورة ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ﴾ الآية فلله دره ما أدق نظره. قوله: (بمعنى أنهم الخ) يعني إنه لما كان المقصود ذمهم ذكر حرف التسبب نعيماً عليهم ما هم فيه من عكس

فإذا مسهم ضرر دعوا من اشمأزوا من ذكره دون من استبشروا بذكره وما بينهما اعتراض مؤكد، لإنكار ذلك عليهم ﴿ثُمَّ إِذَا خَزَلَتْهُ نِعْمَةٌ مِّنَّا﴾ أعطيناها إياها تفضلاً فإن التحويل مختص به ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ على علم مني بوجوه كسبه أو بأني سأعطاه لمالي من استحقاقه، أو من الله بي واستحقاقي والهاء فيه لما إن جعلت موصولة وإلا فللنعمة والتذكير لأن المراد شيء منها ﴿بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ﴾ امتحان له أيشكر أم يكفر، وهو رد لما قاله وتأنيت الضمير باعتبار الخبر أو لفظ النعمة، وقرئ بالتذكير ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ذلك وهو دليل على أن الإنسان للجنس ﴿فَدَقَّا مَأْمَأَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ الهاء لقوله: ﴿إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ لأنها كلمة أو جملة وقرئ بالتذكير، والذين من قبلهم قارون وقومه فإنه قاله ورضي عندي

الأمر فإنهم مع استبشارهم بألتهتهم، واشمئزازهم من ذكره وحده خصوه بالتضرع في الشدائد لعلمهم إنه لا يكشفها سواه كان يقول فلأن يسيء إلى فلان فإذا احتاج سأله فأحسن إليه فيكون في الفاء استعارة تبعية تهكمية بجعل ما لا يتسبب مسبباً تهكماً وتحميقاً لهم، والمناقضة والتعكيس مترتان على الاستبشار والاشمئزاز معاً ويجوز اعتباره بين كل منهما على حدة، وقيل إنه يجوز أن تكون الفاء للسببية داخلية على السبب لأن ذكر المسبب يقتضي ذكر سببه لأن ظهور ما لم يكونوا يحتسبون الخ مسبب عما بعد الفاء إلا أنه يتكرر مع قوله والذين ظلموا الخ إن لم يتغيرا بكون أحدهما في الدنيا والآخرة كما يشير إليه كلام المصنف أو تفصيلية لسيئات ما كسبوا. قوله: (وما بينهما اعتراض) بناء على أنه يجوز الاعتراض بأكثر من جملة وهو المشهور، وإن أنكره بعض النحاة وتبعه أبو حيان هنا، وقوله مؤكد إشارة إلى أن الاعتراض يؤتى به ليؤكد معنى الكلام الذي اعترض فيه وذلك إشارة لما ذكر من الاشمئزاز، والاستبشار أو للتعكيس أو لجميع ما ذكر. قوله: (أعطيناها الخ) لأن التحويل خاص في اللغة بما كان تفضلاً كما ذكره الزمخشري، وتبعه المصنف وقوله على علم خبران كانت ما موصولة وإلا فهو حال وحاصله أنه باستحقاقي له لكونه عالماً بتحصيله أو باستحقاقه أو لعلم الله استحقاقه فقوله من الله معطوف على قوله مني، وما في إنما موصولة أو كافة ويؤيد الثاني كتابتها متصلة في المصاحف، وقوله شيء منها أي من النعم فلتأويلها بشيء ذكر الضمير والقرينة على ذلك التنكير، وقوله امتحان أي ممتحن به وعبر به لقصد المبالغة وقوله لفظ النعمة أي اعتبار لفظ النعمة بعد اعتبار معناها، وهو جائز وإن كان الأكثر العكس. قوله: (وهو دليل على أن الإنسان للجنس) لأنه لو كان للعهد على أن المراد به الكفرة قال لكنهم لا يعلمون وجعله للعهد وإرجاع الضمير للمطلق على أنه استخدام كما قيل تكلف، وقوله إنما أُوتِيْتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ من الله الذي قدره فلا سهو فيه كما توهم، وأراد بقوله الهاء مسماء لا لفظه والمراد به ضمير المؤنث إما تعبيراً بالجزء عن الكل، أو بناء على أن الضمير هو الهاء فقط والألف إشباع للفرق بين ضمير المؤنث والمذكر كما هو قول لهم، وقد اشتهر التعبير عنها به ومن غفل عنه قال إدخال آل على لضمير لا وجه له فكان الظاهر أنني قول ضمير قالها. قوله: (والذين من قبلهم

به قومه ﴿فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ من متاع الدنيا ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾ جزاء سيئات أعمالهم أو جزاء أعمالهم وسما مسيئة لأنه في مقابلة أعمالهم السيئة رمزاً إلى أن جميع أعمالهم كذلك ﴿وَالَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ بالعتو ﴿مِنْ هَؤُلَاءِ﴾ المشركين ومن للبيان أو التبويض ﴿سَيُصِيبُهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾ كما أصاب أولئك، وقد أصابهم فإنهم قحطوا سبع سنين، وقتل بيدر صنائدهم ﴿وَمَا هُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ بفاتتين ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ حيث حبس عنهم الرزق سبباً، ثم بسط لهم سبباً ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ بأن الحوادث كلها من الله بوسط أو غيره ﴿قُلْ يَبْعَادَى الَّذِينَ أَشْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ أفرطوا في الجناية عليها بالإسراف في المعاصي، وإضافة العباد تخصصه بالمؤمنين على ما

الخ) يعني قالوا مثل هذه المقالة، أو قالوها بعينها ولاتحاد صورة اللفظ تعدد شيئاً واحداً في العرف وقوله رضي به قومه يعني إن جميعهم لم يقولوه لكنهم لرضاهم جعلوا قائلين، وهذا بناء على اشتراط الرضا فيه وقد مر ما فيه وهو إما مجاز في الإسناد بإسناد ما للبعض إلى لكل فالمجاز عقلي أو التجوز في الطرف فقالها بمعنى شاعت فيهم. قوله: (جزاء سيئات أعمالهم) قد سبق إنه على تقدير مضاف فيه، أو على أنه تجوز بالسيئات عما تسبب عنها أو السيئات إلا جزية سميت بها مشاكلة تقديرية لما وقعت في مقابلته، وأفرد الجزاء لأنه سواء كان مصدراً أو اسم جنس كالتراب، والماء صادق على القليل والكثير فلا حاجة لجمعه وإن لم يكن مصدراً. قوله: (رمزاً إلى أن جميع أعمالهم كذلك) أي سيئة فإن جعل جميع ما يجوزون به سيأ يدل على أن كل ما عملوه كذلك إذ لو كان فيه حسنة جوزى عليها جزاء حسناً، وما تفيد العموم فهو جزاء كل ما كسبه والأول مصحح، وهذا مرجح ولا ينافي حصول هذا على تقدير مجاز السببية أيضاً مع أنه لا وجه له عند من له ذوق سليم. قوله: (ومن للبيان) فإنهم كلهم ظالمون أو الشرك ظلم عظيم، وعلى التبويض فالمراد بهم من أصر على الظلم حتى تصيبهم قارعة وهم بعض منهم، وقوله أولئك إشارة إلى من كفر ممن كان قبلهم والقحط ما أصابهم بعد كتابة الصحيفة وهو معروف في السير وهذا يدل على أن المراد بما يصيبهم عذاب الدنيا، وهو المناسب للسياق فإنه يدل على أن ما يصيب هؤلاء مشابه لما أصاب أولئك فلا بد أن يكون في الدنيا وإن صح حمله على عذاب الآخرة أو على الأعم لكن الأوفق بالسياق ما ذكرناه، وعذاب الآخرة هو الذي أشير إليه بقوله وما هم بمعجزين فلا غبار عليه كما توهم، وكون ذلك سبباً وسبباً يعلم من تفصيل القصة، وقوله بوسط أي عادي لا حقيقي فلا يخالف مذهب أهل السنة وهذا رد لما سبق من قوله: ﴿إنما أوتيته على علم﴾. قوله: (أفرطوا الخ) يعني أن الإسراف مجاز لاستعمال المقيد وهو الإفراط في صرف المال في المطلق، ثم تضمينه معنى الجناية ليصح تعديته بعلی والمضمن لا يلزم فيه أن يكون معناه حقيقياً، وقيل ضمن معنى الحمل، وقوله على ما هو عرف القرآن إشارة لغلبة استعماله كذلك وإلا فهو لغوي أيضاً يجعل الإضافة للعهد والتشريف وهذا لا ينافي ما سيذكره من سبب النزول فإن القائلين كانوا ممن أسلم لكنهم خافوا المؤاخذة بما فرط قبل الإسلام، وقد ذكر المصنف أن خصوص السبب لا يدل على

هو عرف القرآن ﴿لَا تَقْظُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾ لا تيأسوا من مغفرته أولاً وتفضله ثانياً ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾ عفوا ولو بعد بعد، وتقييده بالتوبة خلاف الظاهر ويدل على إطلاقه فيما عدا الشرك قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [سورة النساء، الآية: ١١٦] الآية والتعليل بقوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ على المبالغة، وإفادة الحصر والوعد بالرحمة بعد المغفرة، وتقديم ما يستدعي عموم المغفرة مما في عبادي من الدلالة على الذلة والاختصاص

خصوص حكمه فلا وجه لما قيل إنه يدل على عدم صحته لما بينهما من التعارض وسيأتي بيانه. قوله: (من مغفرته أولاً وتفضله ثانياً) أدرج المغفرة في الرحمة أو جعلها مستلزمة لها لأنه لا يتصور الرحمة لمن لم يغفر له وتعليله بقوله: إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الْخَطِيئَةَ دَخُولَهُ فِي الْمَعْلُولِ وَالتَّذْيِيلِ بِقَوْلِهِ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ كَالصَّرِيحِ فِيهِ، وَأَمَّا كَوْنُهُ مِنَ الْإِحْتِبَاكِ فَمِنْ ضَيْقِ الْعَطْنِ. قوله: (عفوا) تمييز تفسير للمغفرة وهو أظهر في المراد لأن العفو محوها والغفر سترها فربما يتوهم إنها سترت ولم تمنح بالكلية، وقوله ولو بعد بعد فلا ينافي عذاب العصاة فإنه يتجاوز بعد ذلك عنهم ويدخلهم الجنة بفضلهم ولو شاء أماتهم، وأفناهم والداعي له إلى ذكر هذا القيد كما أشار إليه المصنف أن قوله جميعاً يقتضي شموله لكل ما عدا الشرك فدخل من عصي، وغفر له أو عذب بأنقص من جرمه فيه ظاهر أما من عذاب بمقدار ذنبه فقيل إنه لا يظهر في حقه المغفرة إذ السيئات إنما تجزي بأمثالها فلو ترك المصنف ما ذكر كان أولى، وقد أجيب عنه بأن كونها لا تجزي إلا بمثلها بلطفه أيضاً فهو نوع من عفوه، ولو أريد بالذنوب المؤكدة أنواعها لا أفرادها أو قيد بل من يشاء بقرينة التصريح به في قراءة شاذة هنا، وكون الأمور معلقة على ذلك كان أظهر وقوله خلاف الظاهر رد على الزمخشري، والمعتزلة إذ منعوا العفو عن الكبائر من غير توبة، وهذا القيد غير مذکور في النظم وتقديره أو حمل تعريف الذنوب على لعهد يأباه قوله جميعاً، وقوله ويدل الخ جواب سؤال مقدر، وهو إنه إذا كان على إطلاقه شمل الشرك بأنه لا ينافي الإطلاق لأنه مبين بصريح النظم ولا يدخل في الذنوب كما يتبادر للفهم وأيضاً لو قيد هذا بالتوبة نافي قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [سورة النساء، الآية: ١١٦] الآية. قوله: (والتعليل بقوله إنه هو الغفور الخ) بالرفع عطف على فاعل يدل وكذا ما بعده ووجه الدلالة ما أشار إليه بقوله على المبالغة فإنهما صيغتا مبالغة، والمبالغة في المغفرة والرحمة إما بحسب الكمية لأنها لجميع الذنوب، وإما الكيفية فيكون للكبائر بدون توبة وإفادة الحصر بالرفع والجزء لتعريف الطرفين وضمير الفصل وهو أيضاً مع الجملة الإسمية يفيد المبالغة لأن الغفر والرحمة قد يوصف بها غيره فالمحصور فيه إنما هو الكامل العظيم، وهو ما يكون بلائق به فيدل على ما ذكر من غير تردد فيه كما قيل، والوعد بالرحمة من قوله الرحيم بعد المغفرة يفيد أنه غير مستحق لذلك لولا رحمته، وهو إنما يكون إذا لم يتب وتقديم ما يفيد عموم المغفرة بحذف المعمول فيتناول جميع الذنوب. قوله: (مما في عبادي الخ) لأن العبودية تقتضي التذلل، وهو أنسب بحال العاصي إذا لم يتب والاختصاص من الإضافة لله، واقتضاء المذلة للترحم ظاهر وكذا اقتضاء الاختصاص لأن السيد من شأنه أنه يرحم عبده ويشفق عليه، وهذا

المقتضيين للترحم وتخصيص ضرر الإسراف بأنفسهم والنهي عن القنوط مطلقاً عن الرحمة فضلاً عن المغفرة، وإطلاقها وتعليله بأن الله يغفر الذنوب جميعاً ووضع اسم الله موضع الضمير لدلالته على أنه المستغني، والمنعم على الإطلاق والتأكيد بالجمع وما روي أنه عليه الصلاة والسلام قال ما أحب أن تكون لي الدنيا وما فيها بها فقال رجل: يا رسول الله ومن أشرك فسكت ساعة ثم قال: ألا ومن أشرك ثلاث مرّات وما روي أن أهل مكة قالوا يزعم

كله يقتضي عموم المغفرة لمن تاب وغيره لعموم سببه فتأمل. قوله: (وتخصيص ضرر الإسراف) لأن على للمضرة ومجرورها أنفسهم فإذا كان الضرر مقصوراً عليهم كما في قوله ومن أساء فعليها فكانه قيل ضرر الذنوب عائد عليهم لا عليّ فيكفي ذلك من غير ضمير آخر كما في المثل أحسن إلى من أساء كفى المسيء فعلة فالعبد إذا أساء، ووقف بين يدي سيده ذليلاً خائفاً عالماً بسخط سيده عليه ناظراً لإكرام غيره ممن أطاع لحقه ضرر إذ استحقاق العقاب عقاب عند ذوي الأبواب فلا يتوهم أن ضرر الذنوب العقاب فهذا دال على عكس المقصود، وقوله مطلقاً يعني من قيد كونه صغيرة أو ذكر توبة كما تقوله المعتزلة، وقوله عن الرحمة يتعلق بالقنوط أي اليأس، وقوله فضلاً عن المغفرة يعني أنه إذا نهى عن اليأس من رحمة الله وتفضله علم النهي عن اليأس عن المغفرة بالطريق الأولى لأن الرحمة لا تتصور بدونها، وقوله وإطلاقها بالجرّ أي وفضلاً عن إطلاق المغفرة عن قيد التوبة لأنها تركت رأساً مع النهي ويجوز نصبه على أنه مفعول معه فيكون بياناً لإطلاقها في قوله: إن الله الخ والأول أولى فتأمل. قوله: (وتعليله الخ) أي تعليل النهي المطلق فإنه يدل على إطلاقه كما مرّ، ووضع الظاهر موضع الضمير في رحمة الله وإن الله مع أن مقتضى الظاهر الضمير فأتى باسم الذات الدال على استجماعه لجميع الصفات إشعاراً بأنه من مقتضى ذاته لا لشيء آخر من توبة، أو غيرها فهذا كله مع ما ذكر من وجوه التأكيد مؤكداً للإطلاق. قوله: (وما روي الخ)^(١) مبتدأ خبره قوله لا ينفي عمومها أي عموم هذه الآية، وقوله لي أي موهوبة لي وفي ملكي، وقوله بها أي بهذه الآية فالباء للمقابلة والبدلية يعني لو خير بين أخذ الدنيا جميعها وبين إنزال هذه الآية عليه اختار الآية دون الدنيا وهو ردّ على الزمخشري إذ استدل بهذا الحديث على اشتراط التوبة لا جواب آخر كما قيل. قوله: (فقال رجل الخ)^(٢) هذا الحديث رواه الطبراني والإمام أحمد والبيهقي وهو صحيح لكن في سنده ضعف كما قاله ابن حجر وقوله: ومن أشرك من العطف التلقيني على الذنوب في الآية فهو في محل نصب والمراد الاستفهام فالتقدير أو من أشرك، وقال الفاضل اليمني يحتمل أن يكون مرفوعاً أي ومن أشرك موعود أو منصوباً أي وعد من أشرك أو مجروراً أي أيغفر ذنوب من أشرك، وهذه الوجوه جارية في قوله إلا ومن أشرك أيضاً وإلا فيه حرف استفتاح. قوله: (فسكت ساعة ثم قال الخ) قال التفتازاني: فإن قيل: إن أريد بدون

(١) أخرجه أحمد ٢١٨٥٧ وذكره الهيثمي في المجمع ١١٣١٣ من حديث ثوبان مولى رسول الله. وقال:

رواه الطبراني في الأوسط، وفيه ابن لهيعة، وفيه ضعف، وحديثه حسن.

(٢) تقدم.

محمد أنّ من عبد الوثن، وقتل النفس بغير حق لم يغفر له فكيف، ولم نهاجر وقد عبدنا الأوثان وقتلنا النفس فنزلت، وقيل في عياش والوليد بن الوليد في جماعة ففتنوا فافتنوا أو في الوحشي لا ينفي عمومها، وكذا قوله ﴿وَأَنْبِئُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُصْرَفُونَ﴾ فإنها لا تدل على حصول المغفرة لكل أحد من غير توبة، وسبق

التوبة والإسلام فلا مغفرة للشرك وإن أريد معه فلا حاجة إلى السكوت لانتظار الوحي أو الاجتهاد بل لا وجه لسؤال السائل، والآية وردت في المشركين أو دخلوا دخولاً أولاً بلا خفاء قلنا: إمام السؤال فللاستبعاد عادة لعظم الأمر، وإما السكوت فلتعليم التأني والتدبر وعدم المسارعة إلى الجواب وإن كان الأمر واضحاً وإيراد الحديث للدلالة على اشتراط التوبة، اه (أقول) هو ردّ على الطيبيّ تبع فيه صاحب الكشف، وكونه دالاً على اشتراط التوبة كما توهمه الزمخشري مما لا وجه له كما عرفته وكونه مع الإسلام لا شبهة فيه إنما الكلام في التوبة، والظاهر أنّ سكوته ﷺ للنظر في عموم المغفرة والإذن في التصريح به فإنهم ربما اتكلموا على المغفرة فيخشى التفريط في العمل وهو لا ينافي التعليم فإنه إنما يعلمهم التدبر بعد أن يتدبر هو في نفسه. قوله: (وما روي أنّ أهل مكة الخ)^(١) هذا الحديث في صحيح البخاري لكن بغير هذا اللفظ، وقوله: ففتنوا^(٢) أراد به أنهم ارتدوا بعدما حملهم المشركون على الردّة، ووحشي^(٣) قاتل سيد الشهداء حمزة رضي الله عنه لكنه أسلم بعد ذلك، وحسن إسلامه وقتل أيضاً مسيلمة الكذاب فكان رضي الله عنه يقول: قتلت خير الناس وشر الناس، وقوله: لا ينفي عمومها أي كما توهمه الزمخشري والمراد عموم سائر الذنوب مما تابوا عنه، أو لم يتوبوا وما ذكر في سبب النزول من أنه في الذنب الذي سبق الإسلام ومغفرته بالإسلام الذي يجب ما قبله لا ينافي شموله لما وقع بعده فإنّ خصوص السبب لا يدل على خصوص الحكم كما تقرّر في الأصول، وقوله: ولم نهاجر لأنّ ترك الهجرة في صدر الإسلام كان كبيرة ثم نسخ بعد فتح مكة ولا هجرة بعد الفتح. قوله: (وكذا قوله: وأنبيوا الخ) ردّ على الزمخشري أيضاً لأنه قال ذكر الإنابة على أثر المغفرة لثلاث طامع في حصولها بغير توبة، وللدلالة على أنها شرط فيها لازم لا تحصل بدونه لأنّ ذكر شيء بعد شيء لا يقتضي توقف الأوّل على الثاني وتقيد به بل ذكر الأمر بالتوبة بعده لأنها محصنة للذنوب موثوق معها بالنجاة فيقتضي أنه ليس معتبراً فيما قبله، ولا مقدراً معه. قوله: (فإنها) أي الآية السابقة مطلقة لا دلالة لها على حصول

(١) أخرجه البخاري ٤٨١٠ ومسلم ١٢٢/١٩٣ وأبو داود ٤٢٧٤ والنسائي ٤٦٩ والحاكم في المستدرک ٢/٤٠٣

وصححه، ووافقه الذهبي من حديث ابن عباس.

(٢) أخرجه الواحدي في أسباب النزول ٧٣٠ من حديث عمر اه. والحديث منقطع لأنه نافع لم يسمع عمر

ابن الخطاب. لكن للحديث طريق آخر متصف أخرجه البيهقي ١٣/٩ من طريق نافع عن عبد الله بن

عمر عن عمر وفي إسناده محمد بن إسحاق ولكنه صرح بالتحديث.

(٣) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٧٣٠ بدون إسناد وذكره الهيثمي في المجمع ٧/١٠٠ وقال رواه

الطبراني في الأوسط وفيه أبي بن سفيان ضعفه الذهبي.

تعذيب لتغني عن التوبة والإخلاص في العمل، وتنافي الوعيد بالتعذيب ﴿وَأَتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ القرآن أو المأمور به دون المنهي عنه أو العزائم دون الرخص، أو الناسخ دون المنسوخ ولعله ما هو أنجى وأسلم كالإنابة، والمواظبة على الطاعة ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ الْعَذَابُ بَعْتَةً وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ بمجيئه فتداركوا ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ﴾ كراهة أن تقول وتنكير نفس لأن القائل بعض الأنفس، أو للتكثير كقول الأعشى:

ورب بقيع لو هتفت بجوه أتاني كريم ينفض الرأس مغضبا

المغفرة بدون التوبة كما لا دلالة على لزوم التوبة إذ لو دلت على الأول كانت المغفرة تغني كل أحد عن التوبة، والإخلاص فتناً في الوعيد بتعذيب من لم يتب لكنها غير منافية له لأن المغفرة فيه مطلقة فلا يتوهم أن قوله: فإنها الخ تعليل لعدم نفي العموم، وهو لا يلائمه فتدبر.

قوله: (القرآن) فالنفضيل على ظاهره لأن المراد بما أنزل الكتب السماوية، وهو أحسنها وأفضلها والخطاب للجنس هذا إذا كان القرآن تفسير الأحسن، وهو الأحسن، ويجوز أن يكون تفسيراً لما أنزل فالخطاب لهذه الأمة وأحسنه ما علم منه من خير الدارين دون القصص، ونحوها فيكون كقوله: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [سورة الزمر، الآية: ١٨] وهو أحد وجوه ذكرها السمرقندي. قوله: (أو المأمور به الخ) فأحسن بمعنى حسن إذ لأحسن في المنهي عنه ويجوز إبقاؤه على أصله بناء على أن المباح حسن أيضاً وعلى الرابع إن بقي في المنسوخ نذب أو إباحة فعلى أصله وإلا فهو بمعنى الحسن. قوله: (ولعله ما هو أنجى وأسلم) أي لعل المراد بالأحسن هذا، وهو أعم وأكثر فائدة مع بقاء أفعال فيه على بابه، وقوله وأنتم لا تشعرون سيأتي تحقيقه في الزخرف، وقوله فتداركوا أي فتتداركون ما يدفعه. قوله: (كراهة الخ) يعني أنه مفعول له بتقدير مضاف فيه وفيه وجوه أخر تقدمت، وجعله الشارح التفاضلي تعليلاً لفعل يدل عليه ما قبله أي أنذركم وأمركم باتباع أحسن القول كراهة الخ وإنما قدره كذلك ليستوفي شرط النصب، وهو الاتحاد في الفاعل وقد سبقه لهذا التقدير الكواشي، ومن غفل عنه قال: لا حاجة إلى الإضمار لصحة نصبه بأنبيوا واتبعوا وأما كون الكراهة ضد الإرادة فيلزم أن لا يوجد قول النفس إذ لا يقع ما لا يريده، وليس كذلك فهذا على مذهب المعتزلة دون أهل الحق فليس بشيء لأن الكراهة تقابل الرضا دون الإرادة فلا يستلزم ما ذكره ولو سلم فهو معلق بما ذكر لا كما زعم ولا محذور فيه. قوله: (وتنكير نفس الخ) ذكر الزمخشري في توجيه تنكيره ثلاثة وجوه أن يكون للتبعيض لأن القائل بعض من النفوس، أو يكون للتعظيم لعظم كفرها وعنادها وعذابها ولم يرتضه المصنف فلذا تركه أو هو للتكثير ولخفائه أثبتته يشاهد من كلام العرب لأن الأشهر في النكرة أن تكون للتقليل ولذا قدمه، وهو كاف في الوعيد لأن كل نفس يحتمل أن تكون تلك وفي البيت شاهد من وجهين استعمال رب للتكثير وهي موضوعه للتقليل وكذا النكرة. قوله: (ورب بقيع الخ) هو من قصيدة للأعشى أولها:

كفى بالذي نولته لو تجيبا شفاء لسقم بعدما كان أنيبا

﴿بَحْرَيْنَ﴾ وقرئ بالياء على الأصل ﴿عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ﴾ بما قصرت ﴿فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ في

جانبه أي في حقه وهو طاعته قال سابق البربري:

ما تتقين الله في جنب وأمتي له كبد حرى عليك تقطع
وهو كناية فيها مبالغة كقوله:

إن السماحة والمرواة والندی في قبة ضربت على ابن الحشرج

وهي طويلة (ومنها):

واني لادن إن عاب قومي فكأنما يراني فيهم طالب الحق أريبا
دعا قومه حولي فجاؤوا لنصره وناديت قوماً بالمسناة غيبا
أجاروه مني ثم أعطوه حقه وما كنت فيهم قبل ذلك أرببا
ورب بقيع لو هتفت بجوه أتاني كريم ينفض الرأس مغضبا

الخ. وفي شرحه إن بقيعاً اسم موضع بعينه لا المقبرة تشبيهاً ببيع الغرقد، وهو مقبرة المدينة المنورة كما توهم وهتف بمعنى صاح والمراد بالجوّ هنا ناحية من الفضاء، وينفض بالفاء والضاد المعجمة، ويجوز أن يكون بالغين المعجمة ومعناه يحركّ والمسناة بضم الميم وفتح السين المهملة، وتشديد النون قال شارحه: أراد بها القبور وهي من سنّ التراب إذا أهاله حتى يصير كسنان الرمل يقول: إنني دليل لموت قومي وخصمي متقو عليّ بقوم إذا دعاهم جاؤوا لنصرته، ولو دعوت من مات من قومي ثمة قام منهم قوم كرام ينفضون تراب القبور عن رؤسهم أو يحركون رؤوسهم غضباً من أهانتني، وإجابة لنداء أسرتي والشاهد في قوله كريم فإنّ المراد به التكثير أي قوم كرام والكلام على يا حسرتي مرّ مفصلاً. قوله: (بما قصرت) الباء سببية، وما مصدرية أي بسبب تقصيري وهو إشارة إلى أنّ على للتعليل كما في قوله: على ما هداكم. قوله: (جانبه) أصل الجنب، والجانب بمعنى وهو مشتق من الجسد، ثم استعير للناحية التي تليه كما قيل يمين وشمال لما يليهما، وقوله في حقه يعني أنه أريد هنا أنّ التفریط واقع في حقه وهو ما يحق له، ويلزم وهو الطاعة، ثم أثبت استعماله بهذا المعنى في كلامهم فبيت سابق البربري، وهو من فصحاء العرب وشعراء الحماسة ومعناه إمّا تخافين من الله لما صدر منك في حقه والواقم المحبّ وجملة له الخ صفته وحرى تأنيث حران، وهو من اشتدت حرارة جوفه من العطش ونحوه وتقطع أصله تتقطع فحذفت إحدى تاءيه. قوله: (وهو كناية الخ) يعني أنّ فيه مضافاً مقدراً لا بدّ من تقديره كما صرح به في الكشف أي في جنب طاعة الله والجنب بمعنى الجانب، والجهة والتفریط في جهة الطاعة كناية عن التفریط في الطاعة لأن من ضيع جهة ضيع ما فيها بالطريق الأولى الأبلغ لكونه بطريق برهاتي كما لا يخفى وحق الله بمعنى طاعته لا مانع من أن يكون لها جهة بالتبعية للمطيع، كما كان السماحة في البيت المذكور قال في الكشف: فإن قلت فمرجع كلامك إلى أنّ ذكر الجنب كلا ذكر سوى ما يعطي من حسن الكناية وبلاغتها فكأنه قيل فرطت في الله فما معناه قلت: لا بدّ من تقدير مضاف

وقيل في ذاته على تقدير مضاف كالطاعة، وقيل في قربه من قوله تعالى: ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ [سورة النساء، الآية: ٣٦] وقرئ في ذكر الله ﴿وَإِنْ كُنْتَ لَيْنَ السَّخِرِينَ﴾ المستهزئين بأهله، ومحل إن كنت نصب على الحال كأنه قال فرطت وأنا ساحر ﴿أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾ بالإرشاد إلى الحق ﴿لَكُنْتُ مِنَ الْمُنْقِيَتِينَ﴾ الشرك والمعاصي ﴿أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةٌ فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ في العقيدة والعمل، وأو للدلالة على أنها لا تخلو من هذه الأقوال تحيراً أو تعللاً بما لا طائل تحته ﴿بَلَى قَدْ جَاءَ نَكَ

محذوف سواء ذكر الجنب أو لم يذكر والمعنى فرطت في طاعة الله وعبادة الله وما أشبه ذلك اه، والعجب إنه في الكشف بعدما أطال في تقريره وتوضيحه لم يقف بعض أرباب الحواشي على مراده حتى نقل أن الإمام قال: لما حصلت المشابهة بين الجنب الذي هو العضو وما يكون لازماً للشيء حسن إطلاق الجنب على الحق والطاعة، وزعم أنه مأخذ المصنف وأن كلامه تلخيص له لكنه يكون حينئذ استعارة تصريحية لا كناية كما زعمه المصنف، وإنما يكون كناية إذا أريد به الذات كما في الكشف والمقابلة تمنع من الحمل عليه مع أنه يرد على الكشف أن المعنى الحقيقي لا إمكان له لتزهره سبحانه عن الجهة فكيف تصح الكناية، ثم تبعه من تبع وقال ما قال: وماذا بعد الحق إلا الضلال. قوله: (وقيل في ذاته) يعني الجنب مجاز عن الذات كالجانب والمجلس يستعمل مجازاً لربه فيكون المعنى فرطت في ذات الله ولا معنى للتفريط في الذات فلذا قدر فيه مضافاً أي في طاعة ذات الله ولا يخفى مغايرته لما قبله وإن خفي على بعضهم ووجه ترميذه ظاهر لأن الجنب لا يليق إطلاقه هنا، ولو مجازاً وركاكته ظاهرة. قوله: (وقيل في قربه) يعني أن الجنب يستعار للقرب أو يستعمل له مجازاً مرسلًا كما في الصحاح بالجنب فإن المراد به القريب، وهذا وإن تبادر من الطاعة ونحوها فهو بعد التجوز عن هذا يحتاج إلى تجوز آخر وهو وجه تضعيفه، وقوله إما تتقين الله الخ البيت من قصيدة لجميل بن معمر الشاعر المشهور أولها:

وهاجك أم لا بالمداخل مربع ودار بأجرع العذيرين بلقع

وقوله: إن السماحة الخ من قصيدة لزيادة الأعجم مدح بها ابن الحشرج أمير نيسابور فهو شاهد للكناية التي قصد بها إثبات تلك الصفات لمدوحه بطريق الكناية لجعلها لمحل هو فيه، وهو أبلغ من وصفه بها. قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتَ لِمَنِ السَّخِرِينَ﴾ إن مخففة من الثقلية واللام هي الفارقة، وقوله: بأهله أي أهل الله وهو شامل للأنبياء عليهم الصلاة والسلام والمؤمنين وأهل القرآن فلذا اقتصر عليه المصنف لشموله لأقوال آخر ذكرها غيره، وقوله: بالإرشاد إلى الحق فالهداية بمعنى الدلالة الموصلة، ولم يفسره بخلق الاهتداء فيه وإن كان سبباً للتقوى أيضاً لأن هذا أنسب بالشرطية، وهو المطابق للرد بقوله بلى والظاهر إن هذه المقالة في الآخرة. قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً﴾ أي رجوعاً إلى الحياة الدنيا ولو للتمني ولذا نصب جوابها، وقوله: وأو الخ يعني إنها لمنع الخلو فيجوز اجتماع بعضها وكلها في بعضهم، وإنما

ءَايَاتِي فَكَذَّبَتْ بِهَا وَاسْتَكْبَرَتْ وَكُنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴿٦٠﴾ رَدَّ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ لَمَا تَضَمَّنَهُ قَوْلُهُ: ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾ [سورة الزمر، الآية: ٥٧] مِنْ مَعْنَى النَّفْيِ، وَفَصَلَّهُ عَنْهُ لِأَنَّ تَقْدِيمَهُ يَفْرُقُ الْقِرَائِنَ وَتَأْخِيرَ الْمُرْدُودِ يَخْلُ بِالنَّظْمِ الْمَطَابِقِ لِلْوُجُودِ لِأَنَّهُ يَتَحَسَّنُ بِالتَّفْرِيطِ، ثُمَّ يَتَعَلَّلُ بِفَقْدِ الْهَدَايَةِ، ثُمَّ يَتَمَنَّى الرَّجْعَةَ وَهُوَ لَا يَمْنَعُ تَأْثِيرَ قُدْرَةِ اللَّهِ فِي فِعْلِ الْعَبْدِ، وَلَا مَا فِيهِ مِنْ إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ كَمَا عَرَفْتَ وَتَذْكَيرَ الْخَطَابِ عَلَى الْمَعْنَى، وَقَرَأَ بِالتَّأْنِيثِ لِلنَّفْسِ ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ﴾ بِأَنَّ وَصْفَهُ بِمَا لَا يَجُوزُ كَاتِخَاذَ الْوَلَدِ ﴿وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ بِمَا يَنَالُهُمْ مِنَ الشَّدَةِ، أَوْ بِمَا يَتَخِيلُ عَلَيْهَا مِنْ ظُلْمَةِ الْجَهْلِ، وَالْجُمْلَةُ حَالٌ إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّ تَرَى مِنْ رُؤْيَا الْبَصْرِ، وَاكْتَفَى فِيهَا بِالضَّمِيرِ عَنِ الْوَاوِ ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى﴾ مَقَامَ ﴿لِلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ عَنِ

أَتَى بِمَانَعَةِ الْخَلْقِ لِأَنَّهَا تَكْفِي فِي الدَّاعِي إِلَى الْإِنَابَةِ وَالِاتِّبَاعِ وَالتَّخِيرِ فِي الْجَمِيعِ، وَالتَّعَلُّلُ فِي الثَّانِي كَمَا سَيُصْرَحُ بِهِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْآخِرِ. قَوْلُهُ: (رَدَّ مِنْ اللَّهِ الْخ) جَعَلَهُ مَتَضَمَّنًا لِلنَّفْيِ لِأَنَّ بَلَى لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ النَّفْيِ لَكِنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ صَرِيحًا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ. قَوْلُهُ: (وَفَصَلَّهُ عَنْهُ الْخ) دَفَعَ لِلسُّؤَالِ الْمَقْدَّرِ، وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا فَإِنْ خَشِيَ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ أَقْسَامِ التَّرِيدِ وَرَدَّ عَلَيْهِ إِنَّهُ لَوْ آخِرُ الثَّانِي لَمْ يَلْزِمَهُ مَحْذُورٌ فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ فِيهِ مَحْذُورًا آخَرَ، وَهُوَ تَشْوِيشُ التَّرْتِيبِ الطَّبِيعِيِّ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: لِأَنَّهُ يَتَحَسَّرُ الْخ وَيَبَيِّنُهُ كَمَا فِي شَرْحِ الْكَشَافِ: أَنَّ التَّحَسَّرَ عَلَى التَّفْرِيطِ فِي الطَّاعَةِ عِنْدَ تَطَايُرِ الْكُتُبِ وَالتَّعَلُّلُ بِفَقْدِ الْهَدَايَةِ عِنْدَ مَشَاهِدَةِ كِرَامَةِ الْمُتَّقِينَ، وَتَمَنَّى الرَّجْعَةَ يَكُونُ بَعْدَ الْوُقُوفِ عَلَى النَّارِ وَتَحَقُّقِ أَنَّ لَا جُدُوى لِلتَّعَلُّلِ، وَهَذَا كُلُّهُ مَأْثُورٌ وَمُصْرَحٌ بِهِ فِي مَوَاضِعَ مِنَ التَّنْزِيلِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ لَا يَمْنَعُ تَأْثِيرَ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِي فِعْلِ الْعَبْدِ الْخ) جَوَابٌ عَنِ اسْتِدْلَالِ الْمُعْتَزِلَةِ بِهَذِهِ الْآيَاتِ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ مُسْتَقِلٌّ فِي إِيجَادِ أَعْمَالِهِ فَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَنَافِي مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ مِنْ أَنَّ فِعْلَ الْعَبْدِ بِقُدْرَةِ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ وَتَأْثِيرِهِ، وَكَذَلِكَ إِسْنَادُهُ إِلَى الْعَبْدِ فِيهَا فَإِنَّهُ بِاعْتِبَارِ قُدْرَتِهِ الْكَاسِبَةِ، وَقَوْلُهُ عَلَى الْمَعْنَى لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّفْسِ الشَّخْصَ وَإِنْ كَانَ لَفْظُ النَّفْسِ مُؤَنَّثًا سَمَاعِيًّا. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ وَصْفَهُ بِمَا لَا يَجُوزُ الْخ) فِيهِ رَدٌّ عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ فِيمَا أَدْرَجَهُ فِي النَّظْمِ مِنَ التَّعَصُّبِ لِمَذْهَبِهِ فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ وَخَلْقِ الْأَفْعَالِ، وَقَوْلُهُ بِمَا يَنَالُهُمْ مِنَ الشَّدَةِ الَّتِي تَغْيِرُ أَلْوَانَهُمْ حَقِيقَةٌ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْهُ، وَقَوْلُهُ: أَوْ بِمَا يَتَخِيلُ الْخ فَلَا تَكُونُ مُسْوَدَّةً حَقِيقَةً لَكِنَّهُمْ لَمَّا يَلْحَقُهُمْ مِنَ الْكَأَبَةِ وَيُظْهِرُ عَلَيْهِمْ مِنْ آثَارِ الْجَهْلِ بِاللَّهِ يَتَوَهَّمُ فِيهِمْ ذَلِكَ فَمُسْوَدَّةٌ عَلَى هَذَا اسْتِعَارَةٌ، وَقَوْلُهُ مِنْ رُؤْيَا الْبَصْرِ لِأَنَّهَا لَوْ كُنْتَ عِلْمِيَّةً كَانَتْ الْجُمْلَةُ فِي مَحْصَلِ نَصْبِ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ ثَانٍ لَهَا، وَقَوْلُهُ الظَّاهِرُ الْخ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَفْضِيحَهُمْ وَتَشْهِيرَ فِظَاظِهِمْ حَالَهُمْ فَالْمُنَاسِبُ جَعْلُهَا مَرْتَبَةً مَشَاهِدَةً وَكَوْنِ الْمَقْصُودِ رُؤْيَا سُودِ وَجُوهِهِمْ لَا يَنَافِي الْحَالِيَّةِ كَمَا تَوَهَّمُ لِأَنَّ الْقَيْدَ مُصَبِّ الْفَائِدَةِ. قَوْلُهُ: (اِكْتَفَى فِيهَا الْخ) هَذَا مُنَافٍ لَمَّا قَدَّمَهُ فِي الْأَعْرَافِ مِنْ أَنَّهُ غَيْرُ فَصِيحٍ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُسَلِّمٍ وَالِاعْتِدَارُ بِأَنَّهُ تَرَكْتَ فِيهِ الْوَاوَ لِثَلَا يَجْتَمِعُ الْوَاوَانُ وَهُوَ مُسْتَقِلٌّ أَوْ أَوْ بِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ كَمَا مَرَّ فِيهِ بِحِثِّ لَوْ جَعَلْتَ مُسْتَأْنَفَةً سَلِمَ عَنِ التَّكْلِيفِ، وَقَالَ الزَّجَاجُ إِنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ بَدَلَ مِنَ الَّذِينَ كَذَبُوا لِأَنَّهُمْ جَوَّزُوا إِبْدَالَ الْجُمْلَةِ مِنْ

الإيمان والطاعة، وهو تقرير لأنهم يرون كذلك ﴿وَيُتَجَنَّبُ إِلَهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ وقرئ وينجي ﴿بِمَقَارِبِهِمْ﴾ بفلاحهم مفعلة من الفوز وتفسيرها بالنجاة وتخصيصها بأهم أقسامه، وبالسعادة والعمل الصالح إطلاق لها على السبب، وقرأ الكوفيون غير حفص بالجمع تطبيقاً له بالمضاف إليه والباء فيها للسببية صلة لينجي أو لقوله: ﴿لَا يَسْتَهُمُ الشُّوْءُ وَلَا هُمْ يَخْرُوتُونَ﴾ وهو حال، أو استئناف لبيان المفازة ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ من خير وشر وإيمان وكفر ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ يتولى التصرف ﴿لَهُ مَقَالِدُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ لا يملك أمرها،

المفرد فلا حاجة لتأويله بأن المراد إنها في مقام البدل لكونها مقصودة. قوله: (وهو تقرير لأنهم يرون كذلك) لأن من تحقق عذابه يكون كذلك، وقوله: وقرئ ننجي أي بالتخفيف والقراءة الأخرى بتشديد الجيم. قوله: (بفلاحهم) من قولهم فاز بكذا إذا ظفر به فوزاً ومفازة فهو مصدر ميمي والفلاح الظفر بالمراد، وقوله وتفسيرها الخ يعني أنها عاقبة لكل فوز سواء كان خلاصاً من المكروه أو ظفراً بالمطلوب والنجاة من الهلاك والعذاب أهم لأنها يتوقف عليها ما عداها وضمير أقسامه للفلاح، أو للمفازة لتأويلها به والسعادة إما ما يقدر له منها حتى يكون سعيداً في بطن أمه أو التلبس بالأعمال الصالحة والأخلاق الحسنة، وهي المرادة من قوله السعيد قد يشقى والمراد الأول هنا. قوله: (تطبيقاً له بالمضاف إليه) أي ليكون على طبقه في الدلالة على التعدد صريحاً وإلا فالمفازة صادقة على الكثير وأردت لعدم اللبس إذ لا يتصور أن يكون لهم فوز واحد بالشخص. قوله: (والباء فيها للسببية الخ) قال السعد رحمه الله: ما حاصله إن المفازة الفوز والفلاح فإن استعمل بالباء فمعناه الظفر وبمن فمعناه النجاة، والخلاص فباء بمفازتهم إما للسببية على حذف مضاف أي بسبب مفازتهم الذي هو العمل الصالح، أو على التجوز بالمفازة عن سببها وعلى التقديرين سببته، إما للفوز من الهروب وهو النجاة أو للفوز بالمطلوب وهو الفلاح فالوجوه أربعة والتغاير بينها ظاهر والتفسير الأول هو كون الباء للملاسة، والثاني كونها للسببية على حذف المضاف أو التجوز وقد يتوهم إن جعل المفازة منجاة تجوز وليس بذلك اه، إذا عرفت هذا فأعلم إنه قيل إن الأظهر على كون الباء صلة للننجي على الأول وهو تفسيره بالفلاح أن تكون الباء للاستعانة أو للملاسة وكونها للسببية يحتاج لتكلف التأويل لأن المعنى ننجيهم ملتبس بالظفر بما يريدونه، وليس بشيء لأن المصنف لم يفسر الفلاح كما في الكشف، وهو الذي غره ولك أن تحمله على معنى يناسب السببية من غير تكلف. قوله: (أو استئناف لبيان المفازة) فهو في جواب سؤال تقديره ما مفازتهم، والباء تتعلق حينئذ بننجي لا غير ولظهوره لم يذكره المصنف وهو جار على الاحتمالات لا يحتاج لتخصيصه ببعضها كما توهم، وإن اختلف فيه السؤال المقدر، وقوله من خير وشر الخ رد على الزمخشري والمعتزلة، وقوله يتولى التصرف الخ يعني أن الوكيل في أسمائه تعالى بمعنى المتصرف، وإنما عبر به للدلالة على أنه الغني المطلق والنافع والضار راجعة للعباد فتدبر. قوله: (لا يملك أمرها ولا يتمكن من التصرف فيها غيره) كلامه لا يخلو

ولا يتمكن من التصرف فيها غيره، وهو كناية عن قدرته وحفظه لها وفيها مزيد دلالة على الاختصاص لأن الخزائن لا يدخلها ولا يتصرف فيها إلا من بيده مفاتيحها، وهو جمع مقلد أو مقلاد من قلده إذا ألزمته وقيل جمع اقليد معرب إكليد على الشذوذ كمذاكير، وعن عثمان رضي الله عنه إنه سأل النبي ﷺ عن المقاليد فقال: «تفسيرها لا إله إلا الله والله أكبر وسبحان الله وبحمده واستغفر الله ولا حول ولا قوة إلا بالله هو الأول والآخِر والظاهر والباطن بيده الخير يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير والمعنى على هذا أن الله هذه الكلمات يوحد بها ويمجد وهي مفاتيح خير السموات والأرض من تكلم بها أصابه» ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعَاثِرَاتِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ متصل بقوله: وينجي الله اتقوا وما

عن النظر لأن الظاهر إن ملكها والتصرف ليس هو اختصاصه أو ملكه لمفاتيحها بل لازمه فيكون معنى كنايةاً أيضاً، والقدرة والحفظ لها مغاير له أيضاً، ولما فسره به وإن كان بينهما تلازم ولم يبين دلالاته على الأول، وكونها مجازاً أو حقيقة وكناية والزمخشري اقتصر على تفسير واحد وجعله كناية ولا غبار عليه لجواز أن يكون لها مفاتيح، أو خزائن في قبضة قدرته فإن لم يكن ذلك فهو بناء على عدم اشتراط جواز إرادة المعنى الحقيقي، أو هو مجاز متفرع على الكناية وهم يسمونه كناية فإما أن يكون الأول كناية اشتهرت فنزلت منزلة مدلوله الحقيقي، وكني به عن معنى آخر فيكون كناية على كناية وقد صرح به بعض المتأخرين أو الأول مجاز كني به بعد التجوُّز عن معنى آخر كما مرَّ في قوله: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٢٣] فتذكره. قوله: (وفيها مزيد دلالة الخ) زاد المزيد لأن اللام والتقديم دالان عليه بل معناه أيضاً صريح في الحصر كما أشار إليه بقوله لأن الخزائن الخ، وهو توجيه للكناية أيضاً، وقوله وهو جمع الخ بناء على أنه عربي مأخوذ من التقليد بمعنى الإلزام، ومنه تقليد القضاء وهو إلزامه النظر في أموره ومنه القلادة للزومها للعتق فجعله اسم آلة للإلزام بمعنى الحفظ، وإن كان بعيداً وكونه معرباً أشهر وأظهر، وهو بلغة الروم إقليدس وكليد وإكليد مأخوذ منه لكن جمع إفعيل على مفاعيل مخالف للقياس كما جمع ذكر على مذاكير فقوله على الشذوذ متعلق بقوله جمع وجاء أقاليد على القياس، وقيل إنه لا واحد له، وقوله من قلده بالتشديد إذ ليس في اللغة قلد بهذا المعنى فمن ضبطه بالتخفيف لم يصب غايته إنه مخالف للقياس. قوله: (وعن عثمان رضي الله عنه الخ)^(١) هو حديث ضعيف في سنده من لا يصح روايته وقول ابن الجوزي إنه موضوع غير مسلم وموضوعاته أكثرها منتقدة، وقوله من تكلم بها أصابه ذلك الخير إشارة إلى وجه التجوُّز وإطلاق المقاليد على هذه الكلمات بأنها موصولة إلى الخير كما يوصل

(١) باطل. أخرجه أبو يعلى في المسند الكبير كما في المجمع ١١٥/١٠ وابن الجوزي في الموضوعات ١٤٤/١ - ١٤٥ من حديث عثمان وأعله الهيثمي: بأغلب بن تميم، وأنه ضعيف، وقال ابن الجوزي: قال يحيى: «الأغلب ليس بشيء وهو من الموضوعات النادرة التي لا تليق بمنصب رسول الله ﷺ، لأن اللفظ ركيك، والمعنى بعيد اه ملخصاً.

بينهما، اعتراض للدلالة على أنه مهيمن على العباد مطلع على أفعالهم مجاز عليها وتغيير النظم للإشعار بأن العمدة في فلاح المؤمنين فضل الله، وفي هلاك الكافرين أن خسروا أنفسهم وللتصريح بالوعد، والتعريض بالوعيد قضية للكرم، أو بما يليه، والمراد بآيات الله دلائل قدرته واستبداده بأمر السموات والأرض، أو كلمات توحيده وتمجيده وتخصيص الخسار بهم لأن غيرهم ذو حظ من الرحمة والثواب ﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ تَأْمُرُوفِيْ أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ أي أغير الله أعبد بعد هذه الدلائل، والمواعيد وتأمروني اعتراض للدلالة على أنهم أمروه به عقيب ذلك، وقالوا: استلم بعض آلهتنا نؤمن بإلهك لفرط غباوتهم، ويجوز

المفتاح إلى ما في الخزانة. قوله: (متصل بقوله وينجي الله الخ) أي معطوف عليه لأن العطف يسمى، وصلا عند أهل المعاني وجه الاتصال ما بينهما من التقابل، وإن اختلفا اسمية وفعلية كما سيأتي والجملة المعترضة قول الله خالق الخ، ولما كانت الجملة المعترضة تؤكد ما اعترضت فيه بين ذلك بقوله لأنه مهيمن أي مراقب لهم ومجاز على ما يطلع عليه منهم، وهذا يقوي ثواب المؤمنين وفلاحهم وعقاب الكفرة، وخسرانهم ولكون الاعتراض يفيد التأكيد سقط ما يتوهم من أنه لا داعي للفصل بينهما. قوله: (وتغيير النظم الخ) ليس المراد بتغيير النظم العدول عن الفعلية إلى الإسمية كما توهم، وإن كان لا بد له من نكتة أيضاً وفيما ذكر إشارة ما لها بل إنه لما كان نكتة العطف تقابلهما وتضادهما كان مقتضى الظاهر أن يقال ويهلك الذين كفروا بخسرانهم فعدل عنه لما ذكر من أن العمدة في فوز المؤمنين فضله تعالى فلذا جعل نجاته مسندة له تعالى حادثة لهم يوم القيامة ثابتة قبل ذلك بالاستحقاق، والأعمال بخلاف هلاك الكفرة فإنهم قدموه لأنفسهم بما اتصفوا به من الكفر والضلال فلذا لم يسند له تعالى، ولم يعبر عنه بالمضارع أيضاً والتصريح بالوعد من قوله: ننجي الخ ظاهر والتعريض بكونهم خاسرين فإنه لم يقل هالكون، ولا معذبون ونحوه فسقط ما قبل التصريح، والتعريض يحصل إذا قيل الله ينجي الخ وخسر الذين كفروا الخ فلا يتم ما جعل علة للتغيير، وقوله: قضية للكرم منصوب على أنه مفعول له وفي نسخة للكرام. قوله: (أو بما يليه) معطوف على قوله بقوله أي متصل بما وقع قبله من غير فاصل كما في ذلك الوجه، وهو قوله: ﴿الله خالق كل شيء﴾ الخ وقيل على قوله مقاليد وقيل على مقدر تقديره فالذين اتقوا هم الفائزون والذين كفروا، وقوله والمراد الخ قيل إنه مبني على الوجه الثاني وفيه نظر، وقوله وتخصيص الخسار كما يفيد تعريف الطرفين وضمير الفصل المفيد للحصر لكنه باعتبار النهاية والكمال لا باعتبار مطلق الخسران فإنه لا يختص بهم ويجوز أن يكون قصر قلب فإنهم يزعمون المؤمنين خاسرين. قوله: (أغير الله أعبد الخ) لو أسقط الفاء كان أولى فغير مفعول مقدم لأعبد، وقوله بعد هذه الدلائل من فاء التعقيب الداخلة على غير وهذا على القول بعدم تقدير معطوف عليه فإن قيل: بتقديره فهذا معلوم من ذكره بعده والمواعيد ما بشر به المتقون وأنذر به الكافرون، وتعقيب الأمر لأن المراد به الأمر بالعبادة فتعقيب الأمور به يستلزم تعقبه وإلا فهذا غير لازم في كل

أن ينتصب غير بما دل عليه تأمروني أن أعبد لأنه بمعنى تعبدوني على أن أصله تأمروني أعبد فحذف إن ورفع كقوله:

ألا أي هذا الزاجري أحضر الوغى

ويؤيده قراءة أعبد بالنصب، وقرأ ابن عامر تأمروني بإظهار النونين على الأصل ونافع بحذف الثانية فإنها تحذف كثيراً ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ أي من الرسل ﴿لَئِن أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ كلام على سبيل الفرض والمراد به تهييج الرسل، وإقنات الكفرة والإشعار على حكم الأمة، وأفراد الخطاب باعتبار كل واحد واللام الأولى

اعتراض ضاهاه، وليس هذا من كون جملة تأمروني حالاً من فاعل أعبد كما توهم مع ما قيل إنه مرجوح لأن الإنكار ينصب على القيد فيوهم أن عبادة غير الله ليست منكراً مطلقاً بل من حيث أمرهم بها، وقوله: إستلم أي قبل أمر من الاستلام، وهو التقبيل لليد التي تمسه أو تشير له مشتق من السلامي، وهو البنان أو من السلام بالكسر وهي الحجارة والدلائل ما في الآيات السابقة، وقوله لفرط غباوتهم متعلق بقوله أمره عقيب ذلك. قوله: (بما دل عليه تأمروني أعبد الخ) يعني أصله تأمروني أن أعبد فحذفت إن وارتفع الفعل ولما كان المقدر كالموجود وأن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لم يجز نصبه بأعبد حينئذ جعله منصوباً بمقدر دل عليه مجموع الكلام، وهو تعبدوني بالتشديد أي تصيرونني عابداً غير الله وهو مختار الزمخشري، وقد منعه غيره بأنه لا حاجة لهذا التكلف بل هو منصوب بأعبد وأن بعد الحذف يبطل حكمها المذكور، وفيه وجوه آخر في الإعراب. قوله: (ألا أي هذا الزاجري الخ) تقدم الكلام عليه وأن أحضر يروى بالرفع والنصب، وقيل الفعل جزم بمعنى المصدر والوغى الحرب، وقوله: بحذف الثانية هو أحد قولين فيها لأنها التي حصل بها الثقل، وقيل: الأولى لأنها حرف إعراب عرضة للتغيير، وهو سهل، وهو بيت من معلقة طرفة بن العبد المشهورة وتماهه:

وأن أشهدا للذات هي أنت مخلدي

قوله: (كلام على سبيل الفرض الخ) يعني أن تقتضي احتمال الوقوع، وهو هنا مقطوع بعدمه فكان الظاهر لو دون إن فأجاب بأنه يكفي احتمال، ولو فرضاً ولا يلزم وقوعه، وهذا شأن أداة الشرط مطلقاً فإنها لا تدل على وقوع المقدم، وهو مصحح له والمرجح إنه قصد به تهييجهم ونحوه مما ذكر، وقوله: والإشعار ضمنه معنى التنبيه، ولذا عداه بعلى وهذا الوجه لا يلزم اطراده حتى يعترض عليه بأنه لا يستقيم على الوجه الأول لإطلاق الإحباط كما قيل، ومن هذا علمت أن استدلاله في المواقف بهذه الآية على جواز صدور الكبائر من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا وجه له. قوله: (وأفراد الخطاب) في أشركت وكان الظاهر أشركتم، ولكنه بتأويل أوحى إلي كل واحد منهم مثل هذا أو قيل لكل واحد منهم: لئن أشركت الخ، ويجوز أن يكون فيه حذف والأصل أوحى إليك لئن أشركت الخ وإلى الذين من قبلك مثل ذلك، وهو

موطئة للقسم، والأخريان للجواب، وإطلاق الإحباط يحتمل أن يكون من خصائصهم لأن شركهم أقبح، وأن يكون على التقييد بالموت كما صرح به في قوله: ﴿ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢١٧] وعطف الخسران عليه من عطف المسبب على السبب ﴿بَلِ اللَّهِ فَاعْبُدْ﴾ ردّ لما أمره به ولولا دلالة التقديم

ظاهر ما في الكشاف. قوله: (واللام الأولى موطئة الخ) الأولى لام لثن، والأخريان وفي نسخة الأخيرتان هما ما بعدهما وأما اللام الداخلة على لقد فقسامية من غير شبهة، ولما كانت المعطوفة كذلك سأل الزمخشري عن اللامين، وقيل إنه لم يقل والثانية كما في الكشاف لثلاثا يتوهم أنّ المراد بالأولى لام لقد ولعمري إنّ من يتوهم مثله لا يفهم الكشاف، ولا يليق به مطالعته. قوله: (وإطلاق الإحباط الخ) يعني لم يقيد بالاستمرار عليه إلى الموت فإنه هو المحبط في الحقيقة إمّا لأنّ ردّة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام محبطة مطلقاً لو وقعت، وإن كانت مما لا يتصوّر فيهم صلوات الله وسلامه عليهم، أو لأنّ هذا القيد معلوم فلذا ترك التقييد به اعتماداً على التصريح به في آية أخرى وإنما يحتاج إلى هذا على مذهب الشافعي فإن الردّة عنده لا تحبط العمل السابق عليها ما لم يستمر على الكفر إلى الموت فيحمل المطلق هنا على المقيد أمّا عندنا فهي مبطلّة له مطلقاً لكنه لا يقضي منها غير الحجج كما صرح به الفقهاء، والحاصل أنّ الأعمال الصادرة حال الكفر محبطة بالاتفاق السابقة عليه أيضاً عند الحنفية كما صرح به في الكشاف. قوله: (وعطف الخسران عليه الخ) يعني إنه يحتمل أن يكون الخسران بسبب الحبوط لكنه كان الظاهر أن يقول فيكون من الخاسرين فترك الفاء، وإعادة اللام معه تقتضي أنه خسران آخر غير حبوط العمل لكنه إنما عطف بالواو دون الفاء إشعاراً باستقلال كل منهما في الزجر عن الشرك فالمراد بالخسران على مذهبنا ما لزم من حبوط العمل لا الخلود في النار حتى يلزم التقييد بالموت كما هو عند الشافعي فالوجه الثاني، أوفق بمذهبه فكان عليه أن يذكره. قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهِ فَاعْبُدْ﴾ في هذه الفاء وجوه ثلاثة فقيل: هي جزائية في جواب شرط مقدّر أي إن كنت عابداً أو فاعلاً شيئاً فاعبد الله وهو مذهب الزجاج، وعند الفراء والكسائي: التقدير اعبد فاعبده فالفاء زائدة عندهما بين المؤكد، والمؤكد كما نقله الفاضل اليمني وقدّر الفعل مؤخراً ليفيد الحصر، وحكى في الانتصاف عن سيبويه أن تقديره تنبه فاعبد الله فهي عاطفة وقدّم المفعول لثلاث تقع الفاء في صدر الكلام، وليفيد الحصر ويكون عوضاً عن المحذوف هذا حاصل ما نقله شارح الكشاف هنا عن النحاة. قوله: (ردّ لما أمره به) من قولهم: استلم بعض آلهتنا ونؤمن بإلهك كما مرّ، وقوله: لم يكن كذلك أي لم يكن ردّاً عليهم فيما أمره به فإنهم لم يأمره بترك عبادة الله بل باستلام آلهتهم، والشرك والبدال صريحاً على نفي الشرك تقديم المفعول الدال على الاختصاص وأمّا دلالة المقام والمفهوم فغير مطردة فيبقى احتمال الشرك معه، وبلى لا يلزم أن تكون لإبطال ما قبلها لأنه تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه مع أنّ الإضراب قد يكون انتقالياً فلا يرد عليه شيء.

على الاختصاص لم يكن كذلك ﴿وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ أنعمه عليك وفيه إشارة إلى موجب الاختصاص ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ ما قدروا عظمته في أنفسهم حق تعظيمه حيث جعلوا له شركاء، ووصفوه بما لا يليق به، وقرئ بالتشديد ﴿وَالْأَرْضَ جَمِيعًا بِقَضَائِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ تنبيه على عظمته وحقارة الأفعال العظام التي تتحير فيها الأوهام بالإضافة إلى قدرته، ودلالة على أن تخريب العالم أهون شيء عليه على طريقة

قوله: (وفيه إشارة إلى موجب الاختصاص) أي إلى ما يوجب اختصاص الله بالعبادة المذكور قبله أي أنه أنعم عليك بجلالات النعم التي يجب شكرها إذ خلقك وجعلك سيد البشر وأفضل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وهو إشارة إلى ارتباطه بما قبله وموجب بالكسر وهو كونه المنعم دون غيره. قوله: (ما قدروا) بالتخفيف والتشديد وهو بيان لحاصل المعنى، وهو إنهم لم يتصوروا عظمة الله ولم يعظموه كما هو حقه فقدروا مجاز بمعنى عظموا أو هو بتقدير مضاف فيه، ومر في الأنعام تفسير قدروا بعرفوا، وقوله: والأرض الخ جملة حالية. قوله: (تنبيه على عظمته) لجعل هذه الأجرام العظيمة كقبضة واحدة والسماوات كورقة تطوى بسهولة، وقوله وحقارة الأفعال العظام وهي تخريب هذا العالم بعدما أوجده، وما فيه من المصنوعات ولو لم تكن حقيرة عنده ما بددها بعدما أوجدها، وقوله بالإضافة متعلق بحقارة، وقوله: أهون شيء عليه مأخوذ من التعبير بالقبضة والطي. قوله: (على طريقة التمثيل والتخييل الخ) متعلق بقوله: تنبيه ودلالة قيل المراد إنه استعارة تمثيلية مثل حال عظمته ونفاذ قدرته بحال من يكون له قبضة فيها الأرض، ويمين بها تطوى السماوات والمراد بالتخييل ما يقابل التصديق كما في قولهم الناس للتخييل أطوع منهم للتصديق وهو ما سلف من المقدمات المتخيلة لا تخييل الاستعارة بالكناية كما يوهمه تشبيهه بقولهم شابت لمة الليل، فما قيل في كتب القوم: إن القياسات الشعرية وإن أفادت الترغيب والترهيب لا تنبغي للنبي ﷺ لأن مدارها على الكذب، ولذا قيل أعذبه أكذبه ممنوع اه وأعلم أن المراد أنه استعارة تمثيلية تخيلية فإن التمثيل يكون بالأمور المحققة كما في أراك تقدّم رجلاً، وتؤخر أخرى ويسمى تمثيلاً تحقيقياً وقد يكون بالأمور المفروضة ويسمى تمثيلاً تخييلياً، وقد بسطه في الكشف أحسن بسط فالتخييل له ثلاث معان التمثيل بالأمور المفروضة وتعرض المعاني الحقيقية وقريبة المكنية هذا زينة ما حققه الشريف في شرح المفتاح إذا عرفت هذا فما ذكره هذا القائل فيه أمور منها أنه خالف ما ذكره في السجدة إذ جعل التخييل غير التمثيل، ومنها أنه ناشىء من عدم الفرق بين معني التخييل، وإنه في أحدهما يقصد ما يخلله ظاهره من غير تصديق وتأويل فلذا يلحق بالكذب، وهو الشعري وفي الآخر يقصد معنى صحيح بليغ كتصوير أثر القدرة بأحد طرق الدلالة، وهو مراد السعد وهذا ظن إن كل تخييل شعري كاذب وهو مخالف للمعقول والمنقول، وما ذكره من المنع لا يخلو إما أن يريد منع مصطلح الميزان من تخصيصه بالكاذب أولاً ويقول هو واقع في الكلام المذكور لا سبيل إلى الأول إذ لا مشاحة في الاصطلاح، ولا إلى الثاني فإنه بعد تسليم

التمثيل، والتخييل من غير اعتبار القبضة واليمين حقيقة، ولا مجازاً كقولهم ثابت لمة الليل، والقبضة المرة من القبض أطلقت بمعنى القبضة، وهي المقدار المقبوض بالكف تسمية بالمصدر أو بتقدير ذات قبضة، وقرئ بالنصب على الظرف تشبيهاً للمؤقت بالمبهم وتأكيذاً لأرض بالجميع لأن المراد بها الأرضون السبع، أو جميع أعضائها البادية والغائرة، وقرئ مطوت على أنها حال والسموات معطوفة على الأرض منظومة في حكمها ﴿سُبْحٰنَهُ وَتَعَالٰى عَمَّا يُشْرِكُوْنَ﴾ ما أبعادوا على من هذه قدرته، وعظمته عن إشراكهم أو ما يضاف إليه من الشركاء ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ يعني المرة الأولى ﴿فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمٰوٰتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾

كذبه كيف يقع في أصدق الكلام، ثم إنه يجوز حمل كلام المصنف رحمه الله على أنه استعارة تمثيلية وتخيلية ويكون التمثيل في كلامه بمعنى مطلق التشبيه كما ذكره الطيبي رحمه الله. قوله: (من غير اعتبار القبضة النخ) كونه غير مراد ذلك به حقيقة كما مرّ ظاهر وإما كونه لا يراد به معنى مجازي كأن يراد بالقبضة الملك أو التصرف، وباليمين القدرة مثلاً كما ذهب إليه بعضهم فيجوز لكن الأول أبلغ فلذا اختاروه هنا، وقوله شابت لمة الليل اللمة بالكسر الذؤابة التي تلم بالمنكب والمراد إنه ابيضت ظلمته بطلوع الفجر، وهو استعارة مكنية وتخيلية ويجوز كونها تصرّحية وتمثيلية، وقوله من القبض أي الأخذ، وقوله بمعنى القبضة بالضم وهي المقدار المقبوض فهو صفة مشبهة وظاهر كلام الزمخشري إنها في الأصل مصدر وأراد بالتسمية الإطلاق عليه مجازاً، وقوله: تشبيهاً للمؤقت بالمبهم جواب عما قيل إنه ظرف مختص فيجب التصريح فيه بفي بأنه قد يشبهه بغيره فينصب عند الكوفيين، والبصريون يقولون إنه خطأ غير جائز وهو الصحيح. قوله: (وتأكيد الأرض بالجمع) أراد به التأكيد اللغوي لا الاصطلاحي لأنه حال من المبتدأ عند من يجوزه أو من الضمير المستتر في قبضته لكونها بمعنى مقبوضة أو من مقدر كآبئتها كما قيل، والأرضون بفتح الراء ويجوز تسكينها والفائدة بمعنى الحقيقة، وفيه إشارة إلى أنه لا يدل على أن الأرض طبقات لأنه غير متعين. قوله: (على أنها حال) إنما من المبتدأ كما مرّ أو من الضمير المذكور، وقوله: بيمينه يحتمل تعلقه بمطويات وأن يكون خبراً والحال حينئذ يحتمل أن تكون من الضمير المستتر فيه إن قلنا بجواز تقدّم مثله لكن المصنف رحمه الله لم يرتضه، وقوله منظومة في حكمها أي مجموعة معها على أنها مبتدأ خبره قبضته فالمراد بالحكم ظاهره أو المحكوم به، وهو الخبر وقيل معناه مشاركة لها في حكمها من مجيء الحال قبل الخبر، وهو تعسف غير مرضى له. قوله: (ما أبعد وأعلى النخ) إشارة إلى أن سبحانه هنا للتعجب منهم، وإن عن متعلقة به لتأويله بما ذكر وإنما تحتمل المصدرية والموصولية. قوله: (يعني المرة الأولى) يعني النفخة الأولى، وقد اختلف في عدد النفخات فقيل هي ثلاث: نفخة الفزع، ونفخة الصعق، ونفخة البعث وقيل: هما نفختان ونفخة الفزع هي نفخة الصعق والأمران لازمان فيهم ففزعوا حتى ماتوا قال القرطبي في التذكرة: والذي دلت عليه الأحاديث الصحيحة إنهما نفختان لا ثلاث فالأولى يميت الله بها كل حيٍ والثانية

خَرَّ مَيْتاً أَوْ مَغْشِيّاً عَلَيْهِ ﴿إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ قِيلَ جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ، وَإِسْرَافِيلَ فَإِنَّهُمْ يَمُوتُونَ بَعْدَ، وَقِيلَ حَمَلَةَ الْعَرْشِ ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى﴾ نَفْخَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأُولَى وَنَفْخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي مَوَاضِعَ وَأُخْرَى تَحْتَمِلُ النَّصْبَ

يُحْيِي اللَّهُ بِهَا كُلَّ مَيِّتٍ وَقَوْلُهُ: خَرَّ مَيْتاً وَفِي نَسْخَةٍ خَرُوا وَهِيَ تَحْرِيفٌ، وَقَوْلُهُ: مَغْشِيّاً عَلَيْهِ فِي نَسْخَةٍ عَلَيْهِمْ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى مَنْ وَصَعَقَ يَكُونُ بِمَعْنَى مَاتَ وَغَشِيَ عَلَيْهِ، وَلِذَا فَسَّرَهُ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهِمَا. قَوْلُهُ: (أَوْ مَغْشِيّاً عَلَيْهِ) هُنَا إِشْكَالٌ أوردَهُ بَعْضُ السَّلَفِ، وَهُوَ أَنَّ نَصَّ الْقُرْآنِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الِاسْتِثْنَاءَ بَعْدَ نَفْخَةِ الصَّعَقِ، وَهِيَ النَّفْخَةُ الْأُولَى الَّتِي مَاتَ مِنْهَا مِنْ بَقِيَّةِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ وَالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْمَرْوِيِّ فِي الصَّحِيحِينَ وَالسَّنَنِ وَهُوَ أَنَّهُ ﷺ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ وَقَالَ: «فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَ فِإِذَا مَوَسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَخَذَ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ فَلَا أُدْرِي أَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ أَوْ كَانَ مِمَّنْ اسْتَشْنَى اللَّهُ»^(١) فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا نَفْخَةُ الْبَعْثِ وَمَا قِيلَ إِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ مَوَسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِمَّنْ لَمْ يَمُتْ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ بَاطِلٌ لِصِحَّةِ مَوْتِهِ، وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ: يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ صَعَقَةٌ فَرَعَ بَعْدَ النُّشْرَحِينَ تَنْشِقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فَتَتَوَافَقُ الْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَيُردُهُ مَا مَرَّ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَخْذِ مَوَسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِقَائِمَةِ الْعَرْشِ فَإِنَّهُ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ نَفْخَةِ الْبَعْثِ، وَأَيْضاً تَكُونُ النَّفْخَاتُ أَرْبَعاً وَلَمْ يَنْقُلْهُ الشُّقَاتُ فَمِنْ حَمَلِ قَوْلِ الْمَصْنُفِ رَحِمَهُ اللَّهُ مَغْشِيّاً عَلَيْهِ عَلَى غُشْيٍ يَكُونُ مِنْ نَفْخَةٍ بَعْدَ نَفْخَةِ الْبَعْثِ لِلْإِرْهَابِ وَالْإِرْعَابِ فَكَلَامُهُ مَرْدُودٌ بِمَا عَرَفْتُ، وَمَنْ الْغَرِيبُ إِنْ بَعْضُهُمْ جَعَلَهَا بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَمْساً وَقَدْ سَمِعْنَا بِمَنْ زَادَ فِي الطَّبْطَبُورِ نَغْمَةً وَلَمْ نَسْمَعْ بِمَنْ زَادَ فِي الصُّورِ نَفْخَةَ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَالَّذِي يَزِيحُ الْإِشْكَالَ مَا قَالَهُ بَعْضُ مَشَايِخِنَا إِنْ الْمَوْتَ لَيْسَ بَعْدَ مَحْضٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَالشُّهَدَاءُ فَإِنَّهُمْ مَوْجُودُونَ أَحْيَاءٌ وَإِنْ لَمْ نَرَهُمْ فِإِذَا نَفَخْتَ نَفْخَةَ الصَّعَقِ صَعَقَ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَصَعَقَةٌ غَيْرُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَوْتُ وَصَعَقَتُهُمْ غُشْيٌ فِإِذَا كَانَتْ نَفْخَةُ الْبَعْثِ عَاشَ مِنْ مَاتَ وَأَفَاقَ مِنْ غُشِيَ عَلَيْهِ، وَلِذَا وَقَعَ فِي الصَّحِيحِينَ (فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَفِيقُ)^(٢) إِذَا عَرَفْتُ هَذَا فَأَوْفِي كَلَامَ الْمَصْنُفِ رَحِمَهُ اللَّهُ لِلتَّقْسِيمِ، وَالْمُرَادُ إِنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ عِنْدَ نَفْخَةِ الصَّعَقِ مِنْهُمْ مَنْ يَخْرُ مَيْتاً كَمَنْ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ مِنَ النَّاسِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَغْشَى عَلَيْهِ كَالْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَبَعْضُ الْمَلَائِكَةِ فَتَأْمَلْ. قَوْلُهُ: (قِيلَ جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْخ) وَقِيلَ الْمَلَائِكَةُ وَقِيلَ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَالشُّهَدَاءُ، وَقِيلَ إِنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي تَعْيِينِهِمْ خَبْرٌ صَحِيحٌ، وَقَوْلُهُ وَهِيَ تَدُلُّ الْخ وَجْهَ الدَّلَالَةِ إِنَّ الْعَطْفَ يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ فَلَوْ أُرِيدَ الْمَطْلُوقُ الشَّامِلُ لِلْأُخْرَى لَمْ يَكُنْ لَذِكْرِهَا هُنَا وَجْهًا، وَنَصَبَ أُخْرَى عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ مَصْدَرٌ مَقْدَّرٌ أَي نَفْخَةٌ أُخْرَى وَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٤٨١٣ وَالتِّرْمِذِيُّ ٣٢٤٥ وَابْنُ مَاجَةَ ٤٢٧٤ كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِأَنَّ مِنْهُ.

(٢) تَقْدِمُ:

والرفع ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ﴾ قائمون من قبورها ومتوقعون، وقرئ بالنصب على أنّ الخبر ﴿يَنْظُرُونَ﴾ وهو حال من ضميره والمعنى يقلبون أبصارهم في الجوانب كالمبهوتين، أو ينتظرون ما يفعل بهم ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ بما أقام فيها من العدل سماه نوراً لأنه يزين البقاع ويظهر الحقوق كما سمي الظلم ظلمة، وفي الحديث: الظلم ظلمات يوم القيامة^(١) ولذلك أضاف اسمه إلى الأرض أو بنور خلق فيها بلا واسطة أجسام مضيئة، ولذلك أضافها إلى نفسه ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ﴾ الحساب والجزاء من وضع المحاسب كتاب المحاسبة بين يديه أو صحائف الأعمال في أيدي العمال، واكتفى باسم الجنس عن الجمع، وقيل اللوح المحفوظ يقابل به الصحائف ﴿وَجَاءَ بِالنَّبِيِّنَ وَالشَّهَادَةِ﴾ الذين يشهدون للأمر وعليهم من الملائكة والمؤمنين وقيل: المستشهدون ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ بين العباد ﴿بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ بنقص ثواب أو زيادة عقاب على ما جرى به الوعد ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ﴾ جزاءه ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ فلا يفوته شيء من أفعالهم، ثم فصل التوفية وقال: ﴿وَسِيقَ

لنائب الفاعل وعلى الأول كان النائب عنه الظرف. قوله: (قائمون من قبورهم الخ) القيام يكون في مقابلة الجلوس والاضطجاع ويكون في مقابلة الحركة بمعنى الوقوف، وهما مناسبان لنفخة الفزع فلذا جؤزهما، وقوله حال من ضميره قدم للفاصلة، ولم يجعله حالاً منهم لأنها لا تكون من المبتدأ عند الجمهور ويجوز نصبه على المصدرية لمقدر من لفظه، وقوله يقلبون الخ لأنّ النظر بمعنى الرؤية لا فائدة فيه هنا فلذا أوله بما ذكر فهو بمعنى حيارى أو ينتظرون ما يحل بهم. قوله: (لأنه يزين البقاع الخ) المراد بتزيين البقاع كونها معمورة محفوفة بالأبنية والزروع، وظهور الحق ظاهر في الدنيا والآخرة وكذا جعل الظلم ظلمة فإنه يقبح البقاع في الدنيا لتخريبه لها، والجامع بينهما مجرد القبح فيهما وكذا ستر الحقوق فإنه بمعنى أنه يستر عنه ما كان يستحقه لو لم يكن ظالماً كدخول الجنة، ونحوه وليس المراد إخفاء حقوق الناس التي عند الظالم كما توهم فقيل إنه لا يكون ذلك يوم القيامة، وقوله ولذلك الخ أي لأنّ المراد بالنور هنا العدل أضاف اسمه تعالى إلى الأرض فقال ربها وخص الربوبية بها مع أنه رب كل شيء لأنه يظهر فيها بسطه وعدله، ويتشر فيها ولولا ذلك لم تحسن هاء الإضافة كما قيل، وفيه نظر لأنه لو كان كذلك لم يحسن الوجه المذكور بعده، وقوله: أو بنور الخ لأنه بعدما شققت السماء ونشرت الكواكب، ثم يجعلها منيرة بنور آخر ولذا إضافة الله لأنه ليس بواسطة من مخلوقاته ووجه التأييد أنه على حقيقته، والإضافة للاختصاص التام فيدل على ما ذكر، وأما جعل الزمخشري هذه الإضافة مؤيدة لأنّ المراد بالنور العدل فلأنه إذا أضيف إليه أو أطلق عليه تعالى فليس بمعناه الحقيقي كما ورد في مواضع من التنزيل فلا ينافي ما ذكره المصنف حرمة الله، وليس فيما ذكر ردّ عليه كما قيل فإنّ لكل منهما وجهة. قوله: (الحساب والجزاء) فالكتاب

(١) أخرجه البخاري ٢٤٤٧ والترمذي ٢٠٣٠ ومسلم ٥٧/٢٥٧٩ كلهم من حديث ابن عمر.

الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُرًّا ﴿٧١﴾ أفواجاً متفرقة بعضها في إثر بعض على تفاوت أقدامهم في الضلالة، والشرارة وهي الجمع القليل جمع زمرة واشتقاقها من الزمر، وهو الصوت إذ الجماعة لا تخلو عنه، أو من قولهم شاة زمرة قليلة الشعر ورجل زمر قليل المرواة ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ ليدخلوها وحتى هي التي تحكي بعدها الجملة وقرأ الكوفيون فتحت بالتخفيف ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾ تقريباً وتوبيخاً ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾ من جنسكم ﴿يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُم وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ وقتكم هذا وهو وقت دخولهم النار، وفيه دليل على أنه لا تكليف قبل الشرع من حيث إنهم عللوا توبيخهم بإتيان الرسل

مجاز عن الحساب، وما يترتب عليه من الجزاء ووضعه ترشيح له والمراد بوضعه الشروع فيه ويجوز جعله تمثيلاً لكن عبارة المصنف رحمه الله لا ثلاثه، وقوله: اكتفى الخ أي على الوجه الثاني إذ على الأول لا يحتاج للتوجيه فتعريفه للجنس أو الاستغراق، وقوله: للأمر وعليهم متعلق بالشهداء على أنه جمع شاهد وفي الوجه الذي بعده هو جمع شهيد، وقوله بين العباد فالضمير لما فهم من السياق، وقوله: جزاءه على الوجهين من التقدير والتجوز، وقوله: على ما جرى به الوعد وإلا فلو نقص أو زيد لم يسم ظلاماً عند أهل الحق وإنما هو من سبق وعده بذلك، وقوله ثم فصل ولا يتوهم إنه كان يلزم الفاء لأنه ليس بلازم، وقوله على تفاوت أقدامهم الخ يشير إلى وجه جعلهم زمراً متفرقة بأن أفعالهم وملهم متغايرة فسيق كل مع حزبه وضمير هي للزمرة وقد سقط هذا من بعض النسخ قيل، وهو أحسن لأن العلة غير مناسبة للمقام وفي بعض النسخ هنا تقديم، وتأخير وتفاوت سهل، وقوله أو من قولهم شاة زمرة فهو لما بينهما من مناسبة القلة والأول لما يلزم من الأصوات والزمرة بضم فسكون. قوله: (حتى إذا جاؤها الخ) قال في حق هؤلاء فتحت بدون واو وفي حق أهل الجنة بالواو فظنها بعضهم واو الثمانية لأن المنفتح لهم ثمة ثمانية أبواب، وهنا سبعة لكنه بدون واو وفي حق أهل الجنة بالواو فظنها بعضهم واو الثمانية لأن المنفتح لهم ثمة ثمانية أبواب، وهنا سبعة لكنه قول ضعيف، والصحيح في وجهه أن الواو ثمة حالية إشارة إلى أنها تفتح لهم قبل قدمهم تكريماً لهم كما تفتح الأبواب لمن يدعي للضيافة، وهذه كأبواب السجن لا تترك مفتوحة بل تفتح بعد مجيئهم، ثم تغلق والكلام على إذا الواقعة بعد حتى مَرَّ تفصيله في سورة الأنعام. قوله: (وقتكم هذا الخ) يعني أن اليوم فيه بمعنى الوقت لا بمعناه المعروف في أيام الدنيا لأنه غير مراد ولا يوم القيامة أو يوم الآخرة لأن المنذر باقي الحقيقة العذاب ووقته ويجوز أن يراد به يوم القيامة والآخرة لاشتماله على هذا الوقت، أو على ما يختص بهم من عذابه وأهواله ولا ينافيه كونه في ذاته غير مختص بهم، والإضافة لامية تفيد الاختصاص كما قيل لأنه يكفي للاختصاص ما ذكر نعم الأول أظهر في الاختصاص. قوله: (وفيه دليل على أنه لا تكليف قبل الشرع) لأنهم وبخوهم بكفرهم بعد تبليغ الرسل للشرائع وإنذارهم ولو كان ذلك معلوماً من العقل كما ذهب إليه المعتزلة لقليل: ألم تعلموا بما أودع الله فيكم من العقل قبح كفركم، وهو

وتبليغ الكتب ﴿قَالُوا بَلَىٰ وَلَٰكِنَّ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ كلمة الله بالعذاب علينا، وهو الحكم عليهم بالشقاوة، وأنهم من أهل النار ووضع الظاهر فيه موضع الضمير للدلالة على اختصاص ذلك بالكفرة، وقيل هو قوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة السجدة، الآية: ١٣] ﴿قِيلَ أَدْخُلُوا أَبْوََابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ أبهم القائل لتحويل ما يقال لهم ﴿فَيُقَسِّمُ مَاؤَىٰ﴾ مكان ﴿الْمُنكَرِينَ﴾ اللام فيه للجنس، والمخصوص بالذم محذوف سبق ذكره ولا ينافي إشعاره بأن مشاؤونهم في النار لتكبرهم عن الحق أن يكون دخولهم فيها لأن

دليل إقناعي لأنه إنما يتم على اعتبار المفهوم وعموم الذين كفروا وكلاهما في محل النزاع، وقوله: عللوا توبيخهم المراد به التعليل المعنوي إذ هو في قوة أن يقال: نوبخكم لإتيان الرسل وتبليغ الكتب وإنذارهم بما لم تمتثلوه أو تعملوا بمقتضاه، والاستفهام تقرير أو إنكاري والتعليل به يقتضي أنه الداعي لتعذيبهم، وأما كون الخطاب للداخلين عموماً به يقتضي أنهم جميعاً أنذرتهم الرسل ولو تحقق تكليف قبل الشرع لم يكن الأمر كذلك، وإن لم يعتبر التعليل فللخصم أن لا يسلم العموم كما مر. قوله: (حققت) أي وجبت وكلمة العذاب من إضافة الدال لمدلوله كما أشار إليه بقوله كلمة الله الخ، وقوله: وهو الحكم الخ يعني المراد بكلمة الله حكمه عليهم بالشقاوة المقتضية للعذاب، ولذا ذكر ضمير الكلمة لأنها بمعنى الحكم رعاية للخبير، وقوله وضع الظاهر وهو على الكافرين موضع علينا ليدل على أن التوبيخ خاص بالكفرة، وإن ذلك الحكم لكونهم كفروا لئلا يلزم الجبر أو هو لتعميم الحكم لكل من كفر، وهو اعتراف لا اعتذار وذلك إشارة إلى الحكم. قوله: (وقيل هو قوله الخ) هو رد على الزمخشري حيث فسره بما ذكر ووجهه يعلم مما مر في تفسير الآية، وإنها غير خاصة بالكفرة. قوله: (أبهم القائل) إذ أتى بفعله مجهولاً وأما دلالة عدم ذكر القائل على تحويل القول فلأن الإبهام يشعر بأن قائله لعظمته أو كثرت لا يصرح باسمه، ومن هو كذلك يكون قوله واقعاً لا محالة أو إن المقصود ذكر ما يهول في حقهم من غير نظر لقائله، ويحتمل أن القائل الخزنة وترك ذكرهم للعلم به مما قبله، وقوله: اللام فيه للجنس لأن فاعل هذا الباب يكون عامّاً معرّفاً بلام الجنس أو مضافاً للمعرّف بها، وقوله: سبق ذكره وهو جهنم وهذه اللام يحتمل أن تكون موصولة فإنها تفيد ما يفيد حرف التعريف، ويحتمل أن تكون حرف تعريف لأنه قصد بالوصف هنا الثبوت وهو ظاهر كلامه. قوله: (ولا ينافي إشعاره الخ) يعني أن ما سبق يدل على أن دخولهم النار لحكمه تعالى بشقاوتهم والتعليل بالمشتق يقتضي أنه لتكبرهم عن قبول الحق والانقياد للرسل المنذرين عليهم الصلاة والسلام فدفعه، بأن هذا مسبب عن ذلك فالسبب المجموع أو هذا سبب قريب وذلك سبب بعيد فلا تعارض بينهما كما بينه الحديث المذكور^(١)، ولا يخفى أن كلمة الله بمعنى حكمه عبارة عن قضائه بصدور تكبرهم وإبائهم عن الإيمان الذي

كلمة العذاب حقت عليهم فإن تكبرهم، وسائر مقابحهم مسببة عنه كما قال عليه الصلاة والسلام: «إن الله تعالى إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فدخل الجنة وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخل به النار» ﴿وَسَيَقَ الَّذِينَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَىٰ الْجَنَّةِ﴾ إسرعاً بهم إلى دار الكرامة، وقيل: سيق مراكبهم إذ لا يذهب بهم إلا راكبين ﴿زُجُرًا﴾ إلى

هو فعل الله اختياري لهم، والقضاء به سواء كان بمعنى خلق الله ذلك الفعل فيهم أو علمه بأنه يصدر عنهم لا يسلب عزم العبد وكسبه كما تقرّر في الأصول، فما قيل من أنه جبر صرف معارض لقوله على الكافرين الدال على تسبب حقية الكلمة عن كفرهم لا وجه له سواء كان كلامهم اعترافاً أو اعتذاراً كما لا يخفى، وقوله في الحديث: «إن الله تعالى إذا خلق العبد للجنة»^(١) الخ أي قضى بسعادته أو شقاوته فعلم باختياره ما يوجب ثوابه أو عقابه ولا حاجة إلى دفع السؤال بالعكس بأن يقال كلمة العذاب حقت عليهم لتكبرهم وكفرهم فتدبر. قوله: (إسرعاً بهم إلى دار الكرامة) جواب عما يقال من أنه عبر عن ذهاب الفريقين بالسوق، وهو مناسب في حق الجهنميين لما في السوق من الإزعاج وإشعاره بالإهانة بأنه شتان ما بين السوقين فإن الأول لتعجيلهم إلى العقاب والآلام وهذا لإسراعهم إلى الإكرام واختير للمشاكل، وقوله: إلى الجنة يدفع إيهام الإهانة مع أنه قد يقال إنهم لما أحبوا لقاء الله أحب الله لقاءهم فلذا حثوا على دخول دار كرامته، ثم أجاب بجواب آخر اختاره الزمخشري بأن المراد هنا بسوقهم سوق دوابهم لأنه ورد في الحديث: «يحشر الناس على ثلاثة أصناف صنّف مشاة وصنّف ركبان وصنّف يجزّون على وجوههم»^(٢) والأول المخلطون والثاني المخلصون،

(١) هو بعض حديث أخرجه أبو داود ٤٧٠٣ - ٤٧٠٤ والترمذي ٣٠٧٥ وأحمد ٤٤/١ - ٤٥ والطبري في «جامع البيان» ١٥٣٥٧ وفي «التاريخ» ١/١٣٥ واللالكائي (٩٩٠) والآجري في «الشرعية» ص ١٧٠ وابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير ٢/٢٧٣ والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٣٢٥ والبخاري في «شرح السنة» ٧٧ وفي «معالم التبديل» ٢/٢١١ و ٥٤٤ وابن حبان ٦١٦٦ كلهم من حديث عمر بن الخطاب المطول. وصححه الحاكم ١/٢٧ - ٢/٣٢٤ - ٣٢٥ - ٥٤٤ ووافقه الذهبي في الموضوعين الثاني والثالث وخالفه في الموضوع الأول، فقال: فيه إرسال. وقال الترمذي: هذا حديث حسن ومسلم ابن يسار لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلاً.

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره: ٣/٥٠٣ وبعد أن نقل قول الترمذي هذا: وكذا قاله أبو حاتم وأبو زرعة، زاد أبو حاتم: وبينهما نعيم بن ربيعة وهذا الذي قاله أبو حاتم رواه أبو داود ٤٧٠٤ عن بقية بن الوليد، عن عمر بن جعثم، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن يزيد، عن مسلم بن يسار، عن نعيم بن ربيعة، قال: كنت عند عمر بن الخطاب وقد سئل عن هذه الآية.

(٢) أخرجه الترمذي ٣١٤٢ من حديث أبي هريرة وقال: حديث حسن! مع أن فيه علي بن يزيد، وهو ضعيف، لكن توبع في رواية أخرى للترمذي، وله شاهد أخرجه برقم ٣١٤٣ وإسناده حسن رجاله ثقات معروفون.

تفاوت مراتبهم في الشرف، وعلو الطبقة ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ حذف جواب إذا للدلالة على أن لهم حينئذ من الكرامة، والتعظيم ما لا يحيط به الوصف، وأن أبواب الجنة تفتح لهم قبل مجيئها منتظرين، وقرأ الكوفيون فتحت بالتخفيف ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلِّمُوا عَلَيْكُمْ﴾ لا يعتريكم بعد مكروه ﴿طَبِّئُوا﴾ طهرتم من دنس المعاصي ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ مقدرين الخلود، والفاء للدلالة على أن طبتهم سبب لدخولهم وخلودهم، وهو لا يمنع دخول العاصي بعفوه لأنه يطهره ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ﴾ بالبعث والشواب

والثالث العصاة ومرضه لأنه لا قرينة في النظم عليه، ولأن الحديث خصه بصنف وما هنا عام، وقوله على تفاوت مراتبهم الخ فلذا جعلوا زمراً، وكذلك يدعون من أبواب متعدّدة ومنهم من يسرع ومن يكون كالبرق الخاطف^(١) إلى غير ذلك في الأحاديث. قوله: (حذف جواب إذا الخ) لأنّ الحذف يشعر بأنه لا ينحصر ولا يحيط به نطاق البيان والدلالة على تقدّم الفتح لأنه جملة حالية بتقدير قذفهم جاؤها بعدما كانت مفتحة لهم كما يدل عليه مقارنته للمجيء، والحال الماضية مشعرة بالتقدّم واحتمال العطف الصادق بالمعية هنا مرجوح وهو كالممنوع في حكم البلاغة لأنه ورد في آية أخرى جنات عدن مفتحة لهم الأبواب والقرآن يفسر بعضه بعضاً ومخالفته لما قبله لفظاً تقتضي مخالفته معنى، ولا يكون إلا بما ذكر إذ لو قصد المعية جعل جواباً لأنه يفيد فاقول بأنه بالعطف يتم المرام من جملة الأوهام. قوله: (منتظرين) حال وهو بصيغة المفعول أو الفاعل من فاعل المجيء أو فتح المقدر فالمعنى أن خزنة الجنان فتحوها، وقفوا منتظرين لهم أو هي فتحت قبل مجيئهم بصفة الانتظار، وظاهر كلامه مشعر بأنّ الجواب مقدر هنا فيكون قوله: وقال لهم الخ معطوفاً على الجواب والزمخشريّ قدره بعد قوله خالدين، وكان المصنف خالفه لأنه يكون بعض الجواب المذكوراً وهذا أولى لكن ما ذكره الزمخشريّ، أقوى بحسب المعنى لأنه إذا قدر هنا فازوا بما لا يعدّ ولا يحصى من التكريم والنعيم صار قوله، وقال الخ مستغنى عنه بخلاف ما إذا قدر بعده ولأنّ الظاهر أنّ هذه الجمل متعاطفة فالتقدير بينها خلاف الظاهر، وهذا هو مراد السعد بقوله إذ عنده يتم الشرط بذكر المعطوفات فلا يرد عليه المنع كما قيل. قوله: (لا يعتريكم بعد مكروه) تفسر للسلام بأنه السلامة من كل مكروه سواء أكان خبراً أو إنشاء دعائياً لأنّ ما فسر به محتمل لهما أيضاً فليس الأوّل متعيناً كما قيل، وقوله: مقدرين الخلود بصيغة الفاعل أو المفعول إشارة إلى أنها حال مقدّرة وقد مرّ الكلام عليه مفصلاً مراراً. قوله: (وهو لا يمنع دخول العاصي بعفوه) أي كونه سبباً لا يمنعه بسبب عفوه لأنه أي العفو أو الله يطهره أي يطهر العاصي من قدر المعاصي بما أفاضه عليه من لطفه، وهو ردّ على الزمخشريّ إذ جعل هذه الآية دليلاً على أنه لا بدّ من عدم

(١) يشير المصنف لما أخرجه مسلم ١٨٣ وابن ماجه ٤٣٠٩ وابن حبان ٧٣٧٩ وأحمد ٣/٢٦ وابن منده ٨٢٧ كلهم من حديث أبي سعيد الخدري المطول.

﴿وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ﴾ يريدون المكان الذي استقروا فيه على الاستعارة وإيراثها تملكها مخلقة عليهم من أعمالهم، أو تمكينهم من التصرف فيها تمكين الوارث فيما يرثه ﴿نَتَّبِعُوا مِنْكَ الْجَنَّةَ حَيْثُ نَشَاءُ﴾ أي يتبوا كل منا في أي مقام أراد من جنته الواسعة مع أن في الجنة مقامات معنوية لا يتمنع، واردة ﴿فَعَمَّ أَجْرُ الْعَمَلِينَ﴾ الجنة ﴿وَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ﴾

العصيان، أو التوبة لأنه لا يتحقق الطيب بدونهما وجملة طبتم تعليل لما قبلها وقوله: وقالوا معطوف على جملة قال أو على مقدر أي فدخلوها وقالوا. قوله: (على الاستعارة) في الأرض لتشبيه مقرهم بأرض الدنيا وإن أرض الآخرة التي يمشي عليها لا تسمى أرضاً إلا مجازاً، وهو خلاف الظاهر، ولم يجعله الزمخشري مجازاً، ولك أن تجعل هذه الاستعارة في أورثنا فيكون توطئة لما بعده وقوله: مخلقة عليهم من أعمالهم إشارة إلى أنه شبه نيلهم بأعمالهم لها بإرثهم من آبائهم فكان العمل أبائهم كما قيل:

وأبى الإسلام لا أب لي سواه

وكما يقال الصدق يرث النجاة وقوله أو تمكينهم بناء على أنه لا ملك في الآخرة وإنما إباحة التصرف والتمكين مما هو ملك الله. قوله: (أي يتبوا كل منا الخ) يعني لو حمل النظم على ظاهره، وأراد خلق كثير مكاناً واحداً منها لزم تبوء الجميع مكاناً واحداً بالوحدة الحقيقية، وهو محال أو أن يأخذ أحدهم جنة غيره وهو غير مراد فدفعه بأن حيث يشاء عمومه ليس على الإطلاق بل المراد عموم نبوته في أي مقام كان من جنته التي عينت له لا من مطلق الجنة، ولا من جنات غيره المعينة لهم لكونها واسعة يتقلون فيها لما يشتهون، والضمير في قوله من جنته لكل على التوزيع. قوله: (مع أن في الجنة مقامات معنوية الخ) جواب ثان وهو إشارة إلى ما قاله الإمام من أن لنا جنتين جسمانية وروحانية ومقامات الثانية لا تمنع فيها فيجوز أن يكون في مقام واحد منها ما لا يتناهى من أربابها، وهذه الجملة حالية والمعنى أورثنا مقامات الجنة المحسوسة حالة كوننا نسرحد في منازل الأرواح كما نشاء، وقد قال بعض متأهبي الحكماء الدار الضيقة تسع ألف ألف من الأرواح، والصور المثالية التي هي أبدان المتجردين عن الأبدان العنصرية لعدم تمنعها كما قيل:

سم الخياط مع الأحباب ميدان

وهذا إن عد من بطون القرآن فلا كلام فيه وإلا فحمل الجنة على مثله مما لا تعرفه العرب ولا ينبغي أن يفسر به، والمقام الروحاني هو ما تدرکه الروح من المعارف الإلهية، وتشاهده من رضوان الله ونفحات اللطف مما لا عين رأت ولا أذن سمعت ومن لم يذق لم يعرف، ولا يرد على ما ذكر أنه يقتضي أن كل أحد يصل إلى مقام روحاني مع أن منها ما يخص الأنبياء المكرمين، والملائكة المقربين والظاهر أنه لا يصل إليها كل أحد من العارفين، وقد قيل أيضاً في الجواب أنهم لا يريدون غير ما لهم لسلامة أنفسهم وعصمة الله لهم عن إرادة

محدثين ﴿مَنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ أي حوله ومن مزيدة أو لابتداء الحفوف ﴿مُسَجِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ ملتبسين بحمده، والجملة حال ثانية أو مقيدة للأولى والمعنى ذاكرين له بوصفي جلاله وإكرامه تلذذاً به وفيه إشعار بأن منتهى درجات العللين وأعلى لذائذهم هو الاستغراق في صفات الحق ﴿وَوُضِعَ يَدُهُمْ بِالْحَقِّ﴾ أي بين الخلق بإدخال بعضهم النار وبعضهم الجنة وبين الملائكة بإقامتهم في منازلهم على حسب تفاضلهم ﴿وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أي على ما قضى بيننا بالحق، والقائلون هم المؤمنون من المقضي بينهم، أو الملائكة وطبّي ذكرهم

مثله، وقوله: الجنة هو المخصوص بالمدح المقنن، وقوله: محدثين الأحداق الإحاطة كما تحيط الحدقة بالعين، وهو من الحفاف بمعنى الجانب جمع حاف وقال السمين: قال الفراء وتبعه الزمخشري: لا واحد له أراد أن الواحد لا يكون حافاً أي محيطاً إذ الإحاطة لا تتصور بواحد وإنما تتحقق الإحاطة بالجمع، وقيل: أراد أنه لم يرد به استعمال وكلاهما وهم لأنه لو صح هذا لم يصح أن يقال: طائفون ولا محيطون ونحوه مما يدل على الإحاطة والتخيل الذي ذكره من عدم فهم المعنى الموضوع له فإن الإحاطة بالشيء بمعنى محاطة جميع جوانبه ومقابلته، ولا يلزم أن يكون في زمان واحد بل في درجات منه فإن من دار به فقد حاذاه جميع جزئياته تدرجاً فيكون الحفوف، والطواف بمعنى الدوران حوله أو يراد بكونه محيطاً إنه جزء من المحيط وله مدخل في الإحاطة. قوله: (أو لابتداء الحفوف) فيكون الحفوف حينئذ غير العرش فهو إما بالخلق وزيادتها على مذهب الأخفش وهو الأظهر، وقوله: ملتبسين بحمده فالجار والمجرور حال أيضاً والباء للملاسة، وقوله: حال ثانية إشارة إلى أن حافين حال أولى لأن رأي بصرية وكونها علمية بعيد، وقوله: أو مقيدة أي حال من الضمير في فيها فهي حال متداخلة وصفات الجلال هي الصفات السلبية وصفات الإكرام لثبوتية والبدال على الأول هنا قوله: سبحانه وعلى الثانية: الحمد والمراد بالعللين الملائكة مطلقاً أو حملة العرش، وقوله: تلذذاً أي لا تكليفاً لأنهم خارجون عن خطة التكلف والتكليف، والبدال على أنه منتهى درجاتهم أنهم إذا كانوا حول العرش فهم في أجل الأماكن وهو أعظم مقاماتهم فما يشتغلون به ثمة الظاهر إنه أنفس ما عندهم وفيه نظر. قوله: (بين الخلق الخ) لأن القضاء المعروف يكون بينهم ولو ضوحه لا يضّر كون ضميره لغير الملائكة إذ التفكيك لا يمنع مطلقاً كما توهم. قوله: (والقائلون) أي لهذا القول الخ لأن حمدهم يقتضي أنهم ممن قضى لهم لا عليهم، وكونه لمطلق العباد كما في الكشاف غير ظاهر، ولذا خالفه المصنف إذ حمد من يعذب نادر وذكره غير مهم فعمل ما ذكره أراد به أن الحمد من عموم الخلق المقضي بينهم هنا إشارة إلى التمام، وفصل الخصام كما يقوله المنصرفون من مجلس حكومة ونحوها فيحمده المؤمنون لظهور حقهم، وغيرهم لعدله واستراحتهم من انتظار الفصل وما قيل من إنه إظهار للرضا والتسليم بل للحكم بالعدل بينهم في غاية البعد، وإذا كان الحامد المؤمن كما اختاره المصنف، وقد مرّ حمدهم مرة أخرى فيكون لثلاث يكون فيه تكرار الأول على إنجار وعده بإيراث الجنة وهذا على

لتعينهم وتعظيمهم عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الزمر لم يقطع الله رجاءه يوم القيامة وأعطاه الله ثواب الخائفين»، وعن عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ كل ليلة بني إسرائيل والزمر والله أعلم.

القضاء بالحق لهم، وقيل الأوّل للفصل والتفرقة بين الفريقين بحسب الوعد، والوعيد والسخط والرضا وهذا للتفرقة بينهم بالأبدان ففريق في السعير، وفريق في الجنان والأوّل أحسن. قوله: (عن النبي ﷺ)^(١) هو حديث موضوع، وقوله: الخائفين لما ذكر فيها من الإنذار وكأنه الحافين فحرّف ولا بعد فيه، وقوله أنه ﷺ يقرأ كل ليلة^(٢) الخ رواه الترمذي فليس بموضوع، تمت السورة والحمد لله على أنعامه والصلاة والسلام على أشرف مخلوقاته وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع وقد تقدم.

(٢) أخرجه الترمذي ٢٩٢٠ - ٣٤٠٥ من حديث عائشة، ورجاله كلهم ثقات معروفون.

سورة غافر

مكية وآيها خمس أو ثمان وثمانون .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿حَمَّ﴾ أماله ابن عامر وحمزة والكسائي وأبو بكر صريحاً ونافع برواية ورش وأبو عمرو بين بين، وقرئ بفتح الميم على التحريك لالتقاء الساكنين والنصب بإضمار اقرأ، ومنع صرفه للتعريف والتأنيث أو لأنها على زنة أعجمي كقبايل وهايبيل ﴿تَنْزِيلَ الْكِتَابِ مِنْ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ لعل تخصيص الوصفين لما في القرآن من الإعجاز، والحكم الدال على القدرة الكاملة والحكمة البالغة ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّلَوِّ﴾ صفات أخر

سورة المؤمن

وتسمى سورة غافر وسورة الطول .

بسم الله الرحمن الرحيم

وأعلم أن هذه السور المبدوءة بحم يقال لها آل حم والحواميم جمع حم وما قاله ابن الجوزي تبعاً للجواليقي والحريري من أنه خطأ ليس بصحيح كما فصلته في شرح الدرّة. قوله: (مكية) بلا خلاف، وإنما الخلاف في الاستثناء فقيل: استثنى منها قوله: وسبح بحمد ربك لأن الصلاة نزلت بالمدينة كما في الكشاف وقد ردّ بأن الصلاة إنما نزلت بمكة بلا خلاف ولو سلم فلا يتعين إرادة الصلاة بالتسبيح فيها وسيأتي ما فيه ثمة، وقيل: أيضاً إلا قوله إن الذين يجادلون الآية فإنها مدنية نزلت في اليهود لما ذكر والدجال، واختلف في عدد آياتها فهي تزيد على ثمانين فقيل بأيتين، وقيل بأربع وقيل بخمس، وقيل بست وأما قول المصنف رحمه الله ثمان فلم يذكره أحد سواه فهو تحريف عن ثناتان وفيه نظر. قوله: (صريحاً) أي إمالة تامّة لا بين بين، والتحريك لالتقاء الساكنين على أنه مبني على الفتح كأين وكيف وقوله النصب عطف على التحريك لا على فتح الميم لركاكة معناه وهو على أنه معرب ولو عطفه بأو كان أولى ولم يتوّن لأنه ممنوع من الصرف كما ذكره والتأنيث لأنه بمعنى السورة، وقوله زنة الأعجمي أي على وزن يختص أو يكثر في الأسماء العجمية كفاعيل، وهذا هو العجمة المذكورة في موانع الصرف لا أمر آخر زائد عليها، وهو منقول عن سيبويه لأنّ العجمة إمّا حقيقية وهي ظاهرة أو غير حقيقية بأن يخالف المعروف في مفرداتهم فيلحق بالأعجمي، ويسمى شبه العجمة فليس بتأويل كما توهم وفي الكشف إن الأولى أن يعلل بالتعريف، والتركيب وهو وجه آخر ولكل وجهة ولم يذكر إعراب تنزيل الكتاب لأنه مرّ تفصيله في أول الزمر. قوله: (لما في القرآن من الإعجاز والحكم) فإعجازه لأنه كلام إله قدير لا يغالب فلذا ذكر العزيز ولاشتماله على الحكم البليغة البالغة ذكر العليم لأنّ البليغ علمه بالأشياء يكون حكيماً، وناطقاً بالحكمة فلذا قيل: العليم، ولم يقل الحكيم تفنناً لأنه مرّ في أول الزمر، وأما مناسبتة للكتاب فهي مشتركة فسقط

لتحقيق ما فيه من الترغيب والترهيب، والحث على ما هو المقصود منه والإضافة فيها حقيقية على أنه لم يرد بها زمان مخصوص، وأريد بشديد العقاب مشدّه أو الشديد عقابه فحذف اللام للازدواج وأمن الإلباس، أو إبدال وجعله وحده بدلاً مشوّش للنظم وتوسيط الواو بين الأولين لإفادة الجمع بين محو الذنوب وقبول التوبة أو تغاير الوصفين إذ ربما

ما قيل إنه لا يعلم منه إثثار العليم على الحكيم هنا فكان الظاهر إبدال قوله: الحكم بأنواع العلوم التي يضيق عنها نطاق الإفهام. قوله: (صفات آخر الخ) أي هذه صفات الله كما أن العزيز العليم كذلك، وذكر الغافر، وقابل التوب وذوي الطول للترتيب وذكر شديد العقاب للترهيب والمجموع للحث على المقصود من إنزاله وهو المذكور بعده من التوحيد والإيمان بالبعث المستلزم للإيمان بما سواهما والإقبال على الله وجعل الإضافة فيه حقيقية لا لفظية ليصح وصف المعرفة به. قوله: (على أنه لم يرد الخ) على إِمَّا للاستعلاء أي مبني على ذلك أول للتعليل كما في قوله على ما هداكم، وهذا إشارة إلى ما قاله الإمام من أنه لا نزاع في جعل غافر، وقابل صفة لأيهما يفيدان معنى الدوام والاستمرار وكذا شديد العقاب لأن صفاته تعالى منزّهة عن الحدوث، والتجّد قال أبو حنبلان: وهذا كلام من لا يعرف النحو ولا نظر فيه للزوم كون عليم وحليم معارف فيكون تعريفها بأل وتنكيرها سواء وهو تعصب منه، وقد تقدّم في الفاتحة تحقيقه والمراد أنها تقبل التعريف والتنكير باعتبار تعيين متعلقها وعدمه، والإضافة للمعمول لفظية فإذا قصد الاستمرار ألحق بالأسماء الجامدة فتكون إضافته معنوية معرفة كما حققه الرضى، وغيره وقد مرّ ما فيه. قوله: (وأريد بشديد العقاب مشدّه) بزنة اسم الفاعل من أشدّه أي جعله شديداً إشارة إلى دفع ما قاله النحاة من أن سببويه رحمه الله قال: إضافة الصفات لفظية، ويجوز أن تجعل محضة ويوصف بها المعارف إذا لم تعمل إلا الصفة المشبهة وشديد منها، وهذا لا يرد على مذهب الكوفيين القائلين بأنها كغيرها من الصفات قد تكون إضافتها محضة أمّا على ما ذهب إليه غيرهم يقولون إنها مؤولة باسم الفاعل لتعطي حكمه فشديد بمعنى مشدّ كاذين بمعنى مؤذّن. قوله: (أو الشديد عقابه) يعني أنه معرّف بالألف واللام، وأصله الشديد العقاب فحذفت لمشاكلته ما معه من الأوصاف المجردة من الألف اللام والمقدر في حكم الموجود، والمراد بالازدواج هنا المشاكلة وهي مرجحة له والمصحح أمن الإلباس بغير الصفة لوقوعه بين الصفات، واحتمال كونه بدلاً وحده لا يلتفت إليه. قوله: (أو إبدال) جمع بدل معظوف على قوله صفات، ولا يبرّد عليه قلّة البدل في المشتقات ولا إن النكرة لا تبدل من المعرفة ما لم توصف ولا إن تعدّد البدل لم يذكره النحاة كما قيل لأنّ النحاة صرّحوا بخلافه في الجميع وللدماميني فيه كلام طويل الذيل في أول شرح الخزرجية لا يسعه هذا المقام فإن أردته فانظر فيه، وقوله: مشوّش للنظم أي لما فيه من الإلباس، والفصل بين الصفات بالبدل وتنافي غرضيهما فإن الإبدال تجعله في نية الطرح ووصفه يقتضي أنه متبوع مقصود من الكلام. قوله: (وتوسيط الواو بين الأولين للخ) بيان لوجه العطف وتركه فيما عداه

يتوهم الاتحاد أو تغاير موقع الفعلين لأن الغفر هو الستر فيكون الذنب باقياً، وذلك لمن لم يتب فإنّ التائب من الذنب كمن لا ذنب له، والتوب مصدر كالتوبة، وقيل جمعها والطول الفضل بترك العقاب المستحق، وفي توحيد صفة العذاب مغمورة بصفات الرحمة دليل رجحانها ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ فيجب الإقبال الكلي على عبادته ﴿إِنِّي أَلْمِصِيْرُ﴾ فيجازي المطيع، والعاصي ﴿مَا يُجْدِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ لما حقق أمر التنزيل سجل بالكفر على المجادلين فيه بالظن، وإدحاض الحق لقوله: ﴿وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق﴾ [سورة غافر، الآية: ٥] وأما الجدل فيه لحل عقده واستنباط حقائقه، وقطع تشبث أهل الزيغ به وقطع مطاعنهم فيه فمن أعظم الطاعات، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام:

مع إن العطف وتركه يجري في الصفات والإبدال على القول بتعددها، وقوله: بين الأولين يعني من أولى صفات الترغيب والترهيب، وقوله: لإفادة الجمع فيه نظر لأنه إن أراد-بلازم اجتماعهما كما حمل عليه كلام الزمخشري فهو نزعة اعتزالية إذ لا عفو عن الكبائر عندهم بدون توبة، وإن أراد اجتماعهما في الجملة فغيره كذلك، والظاهر أنه أراد أن بينهما اجتماعاً وعدم تناف كما بين العقاب والطول. قوله: (أو تغاير الوصفين الخ) يعني عطف لدفع توهم الاتحاد بينهما وقوله: موقع الفعلين، وهما ستر الذنب الذي هو معنى المغفرة وقبول التوبة عنه فإنه موقع الأول ذنب باق وموقع الثاني ذنب زائل محو، والمراد ببقائه إنه باق في صحائف سيئاته لا ينمحي ما لم يتب وإن لم يعاقب عليه فإذا تاب محي وكتب له حسنة بدلاً منه. قوله: (التائب من الذنب كمن لا ذنب له) وجه التشبيه فيه أن كلاً منهما لم يكتب عليه ذنب، والتارك للذنب عمداً مثاب كالتائب فإنه يثاب بالتوبة ومغفرة ذنبه بستره، وثوابه بتوبته كل منهما بفضل الله وكرمه فلا يخالف مذهب أهل الحق، وهذا أيضاً غير مخالف لما تقدّم مع أنه لو خالفه لم يكن فيه ضير لأن كلاً منهما وجود نكتة مستقلة فلا يرد عليه شيء، وقوله: جمعها أي جمع التوبة، والمراد إنه اسم جمعي كتمر وتمرة. قوله: (والطول الفضل بترك العقاب المستحق) الطول في اللغة التفضل، والظاهر منه إنه الثواب والإنعام فالمتبادر أنه يفسره به أو بما يعتم الثواب، وترك العقاب أما تخصيصه بالثاني كما فعله المصنف فقد قيل عليه إنه خلاف الظاهر مع أنه مكرّر مع قوله غافر الذنب فكان الداعي له ذكره بعد شديد العقاب كأنه قال: إن شاء عاقب وإن شاء ترك، وقيل الأنعام لما كان بمقتضى وعده كان كالواجب اللازم والفضل لما لم يكن كذلك ففسره به ولا يخفى بعده. قوله: (دليل رجحانها) أي الرحمة يعني زيادتها وسبقها فلذا عدّد ما يدل على الرحمة، وأفرد ما دل على خلافها، وقوله: لا إله الخ مستأنفة أو حالية لا صفة لله ولا لشديد العقاب كما توهم، وقوله: فيجب الخ يعني أنّ المراد بهذا وبما بعده إنّ عبادته وطاعته واجبة وإنه الميثب والمعاقب لأنه أتم فائدة وأنسب بالمقام. قوله: (سجل بالكفر على المجادلين الخ) أي أثبت ذلك لهم كما يثبت الشيء في السجل، وقوله: بالظن متعلق بالمجادلين والإدحاض الإبطال والإزالة والإدحاض على زعمهم، أو هو بتقدير مضاف أي

﴿إِنْ جَدَالاً فِي الْقُرْآنِ كَفَرًا﴾ بالتنكير مع أنه ليس جدالاً فيه على الحقيقة ﴿فَلَا يَعْزُرَكَ تَقْلِبُهُمْ فِي الْيَلْدِ﴾ فلا يغرك إمهالهم، وإقبالهم في دنياهم وتقلبهم في بلاد الشام واليمن بالتجارات المربحة فإنهم مأخوذون عما قريب بكفرهم أخذ من قبلهم كما قال ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْزَابُ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ والذين تحزبوا على الرسل وناصروهم بعد قوم نوح كعاد وثمود ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ مِنْ هَؤُلَاءِ بِرُسُولِهِمْ﴾ وقرئ برسولها ﴿لِيَأْخُذُوهُ﴾ ليتمكنوا من إصابته بما أرادوا من تعذيب وقتل من الأخذ بمعنى الأسر ﴿وَجَدَلُوا بِالْبَاطِلِ﴾ بما لا حقيقة له ﴿لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ ليزيلوه به ﴿فَأَخَذْتَهُمْ﴾ بالإهلاك جزاء لهم ﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ فإنكم

وقصد إدحاض الحق وإزالته، وعقده جمع عقدة وهي المشكل والخفي مما يتمسك به أهل الأهواء والزيغ الميل عن الحق، وقوله: بالتنكير يعني به أن تنكيره في الحديث للتبعض فيفيد أن بعضه كفر وضلال كما أن بعضه جهاد في المبطلين، وعبادة فليست المجادلة فيه مذمومة مطلقاً، وقوله: مع أنه ليس جدالاً فيه الخ جواب آخر إما بأن البحث في القرآن ليس جدالاً أصلاً لأنه إنما يستعمل في المخاصمة الباطلة إذ هو من جدل الحبل إذا فتلته لما فيه من العدول عن الحق أو البحث جدال عنه لا فيه فإنه يتعدى بعن إذا كان للمنع عن الحق، وبفي بخلافه كما ذكره الإمام وبالباء أيضاً كما في قوله: ﴿وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ وفيه بحث. قوله تعالى: ﴿فلا يغرك تقلبهم في البلاد﴾ مسبب عما قبله أي إذا علمت أن هؤلاء كفره خسروا الدنيا والآخرة فلا تلتفت لاستدراجهم بتوسعة الرزق عليهم وإمهالهم فإن عاقبتهم الهلاك كما فعل بمن قبلهم من أمثالهم، وإليه أشار بقوله فإنهم مأخوذون عن قريب لقلّة زمان الدنيا، ولأن كل آت قريب والتقلب الخروج من أرض لأخرى، وقوله في بلاد الشام واليمن إشارة إلى أن المراد كفار قريش وتقلبهم رحلة الشتاء لليمن، ورحلة الصيف للشام. قوله: (تحزبوا على الرسل) أي اجتمعوا ناصرهم بعمى عادوهم، وقوله بعد قوم نوح مأخوذ من ذكرهم بعدهم، وقوله: برسولها رعاية للفظ الأمة والقراءة المشهورة نظر لمعناها. قوله: (ليتمكنوا من إصابته بما أرادوا) يعني أنه ليس المراد بالأخذ ظاهره بل هو كناية عن التمكن من إيقاع ما يريدونه به لأن من أخذ شيئاً تمكن من الفعل فيه، وقوله: وقتل بالباء المثناة الفوقية والتمكن منه لا يستلزمه إذ المتمكن من الشيء قد لا يفعله لمانع وغيره، وقوله من الأخذ بمعنى الأسر فإنه يقال للأسير أخيد فهو مأخوذ منه فكني به عما ذكر، والتمكن من القتل لا ينافي الأسر كما توهم، وفي بعض النسخ وقيل بالقاف والياء التحتية فيكون الأخذ في الآية بمعنى الأسر، والأولى هي الموافقة لما في الكشاف، والمناسبة للمقام وجزالة المعنى. قوله: (فأخذتهم بالإهلاك جزاء لهم) يعني أن المراد بالأخذ مجازاً أو كناية هنا ما في الدنيا من الهلاك المستأصل لهم، وقوله: جزاء لهم يعني على الهمة بالأخذ لأن المتبادر من الجزاء إنه من جنس المجزي فخصه كالزمر مشرقي بالمتوسط بين التكذيب ومجادلة الإدحاض، ولا يرد عليه إنه يفوت به رعاية جانب المعنى لأجل مناسبة لفظية لأنه إذا عجل عقوبة أهونها الذي هو مجرد

تمزّون على ديارهم، وترون أثره وهو تقرير فيه تعجيب ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ وعيده أو قضاؤه بالعذاب ﴿عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بكفرهم ﴿أَتَنْهَاهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ بدل من كلمة ربك بدل الكل، أو الاشتمال على إرادة اللفظ أو المعنى ﴿الَّذِينَ يَجْمَلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾ الكروبيون أعلى طبقات الملائكة، وأولهم وجوداً وحملهم إياه وحفيفهم حوله مجاز عن

القصد، والهّم دالّ على أنه يعذبهم على قرينته في الآخرة أشدّ العذاب كما دلّ عليه ما بعده ففيه محافظة على جانب المعنى مع مناسبة مقابلة الأخذ بالأخذ كما فصله السعد في شرح الكشاف وغيره. قوله: (فإنكم تمزّون على ديارهم الخ) مناسبة لما قبله من تقلبهم في البلاد، ورؤية أثر العقاب تؤخذ من سؤالهم لأنه إنما يسأل عن الشيء من يعرفه، وقوله: وهو تقرير أي تثبيت وتأكيد لهلاكهم أو حمل لهؤلاء على الإقرار به مع ما فيه من تعجيب السامعين مما وقع لهم أو من عدم اعتباره هؤلاء به، وقوله: وعيده الخ فسرّها به لأنّ الكلمة بمعنى الكلام، والمراد به مدلوله أو حكمه به وقد مرّ تحقيقه، وقوله: بكفرهم إشارة إلى أنّ التعريق بما هو في حكم المشتق يفيد العلية. قوله: (بدل الكل) إن كان المراد بالكلية قوله أو حكمه بأنهم أصحاب النار فهو بدل كل فإن كان أعمّ فهو بدل اشتمال قال الراغب: القضية تسمى كلمة قولاً أو فعلاً فقوله: على إرادة اللفظ أو المعنى يحتمل رجوعه إلى الكلمة فيكون راجعاً إلى الوجهين أي هو بدل كل من كل واشتمال على هذين الاحتمالين، ويحتمل عوده إلى أنهم أصحاب النار على اللف والنشر المرتب فهو بدل كل إن أريد لفظه، واشتمال إن أريد معناه كما قيل وفيه نظر وأما كون بدل البعض والاشتمال لا بدّ له من ضمير يرجع إلى المبدل منه فليس بكلي لأنه إذا ظهرت الملابس بينهما كما في قوله: ﴿قتل أصحاب الأخدود﴾ [سورة البروج، الآية: ٤] استغنى عنه كما صرّحوا به، وفيه وجه آخر وهو إنّ التقدير لأنهم الخ فهو علة للوعيد. قوله: (الكروبيون أعلى طبقات الملائكة) الكروبيون جمع كروبي بفتح الكاف وضم الراء المهملة المخففة، وتشديدها خطأ ثم واو بعدها باء موحدة، ثم ياء مشدّدة من كرب بمعنى قرب وقد توقف بعضهم في سماعه من العرب وأثبتته أبو علي الفارسي البغدادي واستشهد له بقوله:

كروبية منهم ركوع وسجد

وفيه دلالة على المبالغة في قربهم بصيغة فعول والياء فإنها تزداد لذلك وقيل الكرب أيضاً شدة القرب، وهم سادة الملائكة كما في الفائق كجبريل وإسرافيل وقال البيهقي إنهم ملائكة العذاب فهو عنده من الكرب بمعنى الشدة، والحزن كما صرّح به ويجوز أخذه منه على المعنى الأول أيضاً لشدة خوفهم من الله وكلام المصنف على أنّ الكروبيين هم حملة العرش، وقال الرئيس ابن سينا في رسالة الملائكة إنهم غيرهم وعبارته الكروبيون هم العامرون لعرضات التيه إلا على الواقفون في الموقف الأكرم زمراً الناظرون إلى المنظر الأبهى نظراً وهم الملائكة

حفظهم، وتدبيرهم له وكناية عن قريهم من ذي العرش، ومكانتهم عنده وتوسطهم في نفاذ أمره ﴿يُسَيِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ يذكرون الله بمجامع الثناء من صفات الجلال والإكرام وجعل التسبيح أصلاً والحمد حالاً لأنَّ الحمد مقتضى حالهم دون التسبيح ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ أخبر عنهم بالإيمان إظهاراً لفضله، وتعظيماً لأهله ومساق الآية لذلك كما صرح به بقوله:

المقربون، والأرواح المبرؤون، وأما الملائكة العاملون فهم حملة العرش والكرسي، وعمار السموات انتهى. قوله: (مجاز عن حفظهم الخ) حمل العرش ظاهر هنا وأما ذكره الحفيف فيحتمل أن يكون استطراداً، ويحتمل أنه تفسير لمن حوله هنا لأنه بمعنى حافين وهو الظاهر، ولا مانع من حملهما على الحقيقة وهو ظاهر الأحاديث والآيات، وما ذكره كلام الحكماء وأكثر المتكلمين والمراد بالحفظ والتدبير له أن لا يعرض له ما يخل به أو بشيء من أحواله التي لا يعلمها إلا الله ولما كانت الكناية والمجاز لا يجتمعان في لفظ واحد حملوه على اللف، والنشر المرتب بجعل المجاز للحمل والكناية للحفيف والتخصيص كما قيل لأنَّ العرش كرى في حيزه الطبيعي فلا يحتاج لحامل ففيه قرينة عقلية على منع إرادة المعنى الحقيقي، وأما الحفيف والطواف به فلا مانع من إرادته منه فيكون كناية لأنَّ هذا شأنها وفيه نظر لأنَّ عدم احتياجه له لا يصيره مجازاً لأنَّ الكناية يكفي فيها إمكان المعنى الحقيقي لا إرادته منه بالفعل وهو موجود هنا فتدبر، وقوله: أولهم وجوداً مثله لا يعرف إلا بسماع من أفق الوحي، وقوله الكروبيون الخ تفسير للذين يحملون العرش ومن حوله لا لأحدهما كما يدلُّ عليه كلامه. قوله: (من صفات الجلال والأكرام) بيان لمجامع الثناء وقد مرَّ بيانه بأنَّ صفات الجلال هي السلبية التي دلَّ عليها التسبيح والتنزيه والإكرام الصفات الثبوتية، وأما قول القشيري وصف الجلال ما حقق العز والإكرام إنعام خاص والجلال ثبوت العلو والرفعة، وقول بعضهم الجلال صفات القهر والإكرام صفات اللطف فليس بمراد هنا. قوله: (وجعل التسبيح أصلاً) لا يخفى أنه حيث ورد في الذكر سواء كان من الملائكة أو البشر ورد هكذا فالأولى أن يوجه بأنَّ التسبيح تحليلية مقدّمة على التحميد الذي هو تحليلية، وإنما دلت الحالية على مقتضى حالهم لأنَّ معناه ملتبس بحمده فيدلُّ على تلبسهم به قبله، ومعه وإنه ديدنهم فلا يتوهم أن مقتضى الحال ينبغي أن يصدر ويؤسس به المقال لكنه إنما كان كذلك لأنهم يعظمون الله دائماً والحمد الوصف الجميل، وإنما يقع التنزيه إذا رأوا نسبة بعض البشر له ما هو منزه عنه، ففي قولهم مقتضى حالهم لطف لا يخفى لأنه حال. قوله: (إظهاراً لفضله وتعظيماً لأهله) يعني أن الملائكة خصوصاً الخواص منهم لا يتصوّر منهم الإيمان حتى يخبر به عنهم هنا فليس فيه فائدة الخير ولا لازمها لأنه يفهم من تسبيحهم حامدين فدفعه بأنَّ المقصود من ذكره مدح الإيمان وتعظيم الله لأهله وهذا في الخير نظير ما مرَّ في الصفة المادحة للموصوف إنها قد تكون لمدح الصفة نفسها كما في وصف الأنبياء بالصلاح، وقوله: مساق اية لذلك أي لإظهار فضله وتعظيم أهله لأنَّ دعاء الملائكة واستغفارهم يدلُّ على شرفهم، ولو لم يكن القصد هذا لم يكن لذكره بين

﴿وَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ وإشعاراً بأن حملة العرش، وسكان الفرش في معرفته سواء، رداً على المجسمة واستغفارهم شفاعتهم، وحملهم على التوبة وإلهامهم ما يوجب المغفرة، وفيه تنبيه على أن المشاركة في الإيمان توجب النصح والشفقة وإن تخالفت الأجناس لأنه أقوى المناسبات كما قال إنما المؤمنون إخوة ﴿رَبَّنَا﴾ أي يقولون ربنا وهو بيان ليستغفرون أو حال ﴿وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةٌ وَعِلْمًا﴾ أي وسعت رحمتك، وعلمك فأزيل عن أصله للإغراق في وصفه بالرحمة والعلم والمبالغة في عمومهما، وتقديم الرحمة لأنها المقصودة

أحوال الكفرة شأن يليق به. قوله: (كما صرح به) أي بإظهار فضله وفضل أهله، وهو إن لم يكن صريحاً لكنه لظهوره بمنزلة الصريح لأنّ دعاء الملائكة للمؤمنين تعظيم لهم بلا مرية، وتعظيمهم للإيمان بالطريق الأولى لأنهم إنما شرفوا فلا يرد عليه ما قيل إنه ليس بصريح. قوله: (وإشهاراً الخ) لأنه سبحانه وتعالى لو كان مستوياً على العرش كما تستوي الأجسام كان من حوله شاهداً له فلا يطلق عليه مؤمن بالله لأنه لا يقال لمن يشاهد الشمس إنه مصدق، ومذعن بالشمس ولو قيل كان مما يتعجب منه بل يقال رآها وعانها، قيل لو أبدل قوله في معرفته بقوله من الإيمان به كما في الكشف كان أولى وفيه نظر لأنّ المراد بالمعرفة الإقرار بوجوده على ما يليق به، وقد يعتذر للشارح المحقق بأنّ ما ذكر لزوم عاديّ وأنه لا يستلزم نفي صحة الرؤية كما يتوهم فيكون على مذهب المعتزلة لأنهم لا يقولون إنه على العرش، وفيه تفصيل في شروح الكشف. قوله: (واستغفارهم شفاعتهم الخ) إلهامهم ما يوجب المغفرة وهو التوبة كالتفسير لما قبله وإيجابها بمقتضى وعده بالمغفرة لمن تاب إذ لا إيجاب عندنا ولا وجه لتخصيص هذا بالحالية بل هما عامان فيهما كما لا يخفى، ولذا عطفه بالواو، وقوله وفيه تنبيه الخ وجه التنبيه أنهم دعوا لهم وشفعوا لهم لإيمانهم مع أنهم ليسوا من جنسهم، وهو ظاهر فإن قلت لا داعي لصرف الاستغفار عن ظاهره، وهو الدعاء بالمغفرة هنا قلت كأنه ما بعده من أنه وعدهم الجنة، وهو لا يخلف الميعاد كما أشار إليه الزمخشريّ لكنه لا يدفع السؤال فإنه إذا سلم هذا لا يبقى حاجة للشفاعة أيضاً فإن أريد به التعظيم، والشفقة عليهم أو زيادة الثواب والكرامة فالدعاء يفيد أيضاً كما ندعو للنبي ﷺ بالرحمة مع تحققها في حقه. قوله: (وهو بيان الخ) أي فيه قول مقدر والجملة مبينة أو حالية في محل نصب والبيان إن أراد به التفسير لا يكون للجملة محل من الإعراب، وهو الظاهر وإن أراد أنها عطف بيان إن جوزناه في الجمل تكون في محل رفع، وقوله وسعت رحمتك يشير إلى أنه تمييز محوّل عن الفاعل ليفيد ما ذكر على ما مرّ تقديره في قوله: ﴿اشتعل الرأس شيباً﴾ [سورة مريم، الآية: ٤٤] والإغراق هو المبالغة في وصفه بما ذكر حيث جعلت ذاته كأنها عين العلم والرحمة ودلّ على عمومها تلويحاً بعدما دلّ عليه تصريحاً بالتبعية لأنّ نسبة جميع الأشياء إليه مستوية فيقتضي استواءها في شمول الرحمة والعلم، ولم يقل رحمتك إشارة إلى أنّ هذه النكتة في الحكاية، وقوله: لأنها المقصودة الخ إذ المقام لطلب المغفرة لهم وهي مناسبة لذكر الرحمة إذ هي من ثمراتها، وإنما

بالذات هاهنا ﴿فَاعْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ﴾ للذين علمت منهم التوبة واتباع سبيل الحق ﴿وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ واحفظهم عنه، وهو تصريح بعد إشعار للتأكيد، والدلالة على شدة العذاب ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ﴾ إياه ﴿وَمَنْ صَلَحَ مِنْ عِبَادِنَا وَأَرْوَجِهِمْ وَذَرَبْتَهُمْ﴾ عطف على هم الأول أي أدخلهم معهم ليتيم سرورهم، أو الثاني لبيان عموم الوعد، وقرئ جنة عدن وصلح بالضم وذربتهم بالتوحيد ﴿إِنَّكَ أَعْرَبُ﴾ الذي لا يمنع عليه مقدور ﴿الْحَكِيمُ﴾ الذي لا يفعل إلا ما تقتضيه حكمته، ومن ذلك الوفاء بالوعد ﴿وَقِهِمُ السَّعَاتِ﴾ العقوبات أو جزاء السيئات وهو تعميم بعد تخصيص أو تخصيص بمن صلح، أو المعاصي في الدنيا لقوله: ﴿وَمَنْ نَقِيَ السَّعَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتُمْ﴾ أي ومن تقها في الدنيا فقد رحمته في الآخرة كأنهم طلبوا السبب بعدما سألوا المسبب ﴿وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ يعني الرحمة، أو الوقاية أو مجموعهما ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُتَادَوْنَ﴾ يوم القيامة فيقال لهم ﴿لَمَقَّتْ اللَّهُ أَكْبَرَ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ أي لمقت الله إياكم أكبر من مقتكم

ذكر العلم للإشارة إلى أنه عالم بهم واستحقاقهم لذلك كما أشار إليه. قوله: (للذين علمت منهم الخ) إشارة إلى فائدة ذكر العلم وترتب هذا بالفاء على ما قبله وترك بيان ترتبه على الرحمة لظهوره مما ذكره قبله وعلمه إما في الأزل فيكون قبل وقوع التوبة أو مطلقاً فيشمل ما بعده، وسبيل الحق دين الإسلام، وقوله بعد إشعار لأنّ الدعاء بالمغفرة يستلزمه فلذا كان تأكيداً لأنه كالمكرر وشدة العذاب الأخرى مأخوذة من التصريح به، وعدم الاكتفاء بالتلويح، وقيل هو من إضافته للجحيم، وقوله إياه أي الدخول إشارة إلى أن مفعوله مقدر. قوله: (ليتيم سرورهم) إشارة إلى أن الدعاء بدخول هؤلاء دعاء لآبائهم وجعلهم مندرجين في الموعودين موافق لقوله وألحقنا بهم ذرياتهم، وقوله بالضم أي ضم اللام والقراءة الأخرى بالفتح، وقوله: لا يمتنع لأنه بمعنى الغالب القوي وهو بيان لارتباطه بما قبله، ولذا قال: ومن ذلك الوفاء، وقوله العقوبات لأنها سيئة في نفسها فإن كانت بالمعنى المشهور وهو المعاصي ففيه مضاف مقدر وهو الجزاء، أو تجوز بالسبب عن مسببه وقوله تعميم بعد تخصيص لشمولة العقوبة الدنيوية أو الأولى للأصول وهذا للفروع أو المراد بها المعاصي ووقايتهم منها حفظهم عن ارتكابها، وهذا كله دفع لتوهم التكرار إذ العطف يأبى التوكيد، وأيد الأخير بأن قوله يومئذ المتبادر منه الدنيا لأنّ إذ تدل على المضي فيومئذ يوم العمل وعلى الأول يوم المؤاخظة بها، وإنما أخره لأنّ الصلاح سبب تقديم طلب السبب للرحمة، وهو عدم ارتكاب السيئات والمسبب المغفرة لها ودخول الجنة فإنها مسببة عن ارتكابها، وقوله الرحمة قدمه لأنه أنسب بالفوز، والظفر وعلى ذلك فالتذكير والإفراد لتأويله بما ذكر. قوله: (فيقال لهم الخ) المعنى إنهم ينادون بهذا فهو إما معمول للنداء لتضمنه معنى القول أو هو معمول لقول مقدر مصدر بقاء التفسير كما ذكره المصنف، وما ذكرناه هو مذهب البصرية والكوفية في مثله، وأما تقدير الجار

أنفسكم الإمارة بالسوء ﴿إِذْ تَدْعُونَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ ظرف لفعل دلّ عليه المفت الأول لا له لأنه أخبر عنه ولا للثاني، لأن مقتهم أنفسهم يوم القيامة حين عاينوا جزاء أعمالهم الخبيثة إلا أن يؤوّل بنحو الصيف ضيعت اللين، أو تعليل للحكم وزمان المقتين

قبل الجملة كما قيل: فتعسف خارج عن المذهبين، وقوله: لمقت الله إياكم إشارة إلى تقدير معمول المصدر الأول، وإنه مضاف للفاعل كالثاني، وهو محتمل للتنازع وإعمال الثاني لأنه يضم في الأول وإياكم ضمير أنفسكم لأنه المراد منه، وإنما صرح بالأنفس لثلا يتحد الفاعل والمفعول مع امتناعه في غير أفعال القلوب، ولا يلزمه محذور الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر إذا عمل الثاني، ويحتمل أنه مجرد تقدير من غير تنازع إذ لم يقدر المفعول الثاني بلفظه، فمن قال: إنه مراد المصنف فقد ألزمه ما لم يلتزمه، والمنادي الخزنة أو المؤمنون توبيخاً لهم.

قوله: (دلّ عليه المقت الأول) فتقديره مقتكم الله إذ تدعون الخ، والمقت أشدّ البغض، وهو ردّ على الزمخشري إذ قال إنه منصوب بالمقت الأول لأنّ المصدر لا يفصل بينه وبين معموله بالخبر ولا يخبر عنه قبل تمامه بمتعلقاته، ومن قال إن هذا مراد الزمخشري لم يصب، لأنه ذهب إلى جوازه في الظرف كما في أمالي ابن الحاجب. قوله: (لأنه أخبر عنه) والإخبار عنه لا يجوز قبل ذكر متعلقاته، وهذا مانع آخر غير الفصل بالأجنبي فمن فسره به لم يصب وكل منهما مانع على حدة كما صرح به النحاة، وقوله يوم القيامة أي لا في الدنيا إذ دعوا إلى الإيمان بالله. قوله: (إلا أن يؤوّل الخ) لما كانوا لم يمتقوا أنفسهم وقت الدعوة بل في القيامة وإن كنت مقت الله في الدنيا والآخرة أول على تقدير تعلقه بالثاني، وإن كان خلاف الظاهر لقربه منه بأن المراد إذ تبين إنكم دعيتم إلى الإيمان المنجّي والحق الحقيق بالقبول، أو أنّ المراد بأنفسهم جنسهم من المؤمنين أو مما ذكره المصنف وهو أم مقتهم لأنفسهم كأنه وقع وقت الدعوة كما في المثل المذكور وفي قول على إنما أكلت يوم أكل الثور الأحمر فهو مجاز بتنزيل وقوع السبب، وهو كفرهم وقت الدعوة منزلة وقوع المسبب وهو مقتهم لأنفسهم حتى عاينوا ما حل بهم بسببه، وليس على تنزيل سبب المقت منزلة المقت حتى ينسب إليه ما ينسب إليه بعد تناسي المجاز فإنه لا تجوز في المقت وسببه بل في النسبة الظرفية إذ جعل ظرف السبب ظرفاً للمسبب لتخيل إنه وقع فيه، ويلزمه تشبيه الوقوع بالوقوع أو هو استعارة تمثيلية فتدبر. قوله: (الصيف ضيعت اللين) وفي نسخة في الصيف، وهو رواية في هذا المثل وأصله كما في شرح الفصيح إنه يضرب لمن فرط في طلب ما يحتاج إليه حتى فإنه فطلبه في غير وقته وضيعت بكسر التاء لأنه خطاب لامرأة والأمثال لا تغير وكان عمرو بن عدس التميمي تحته دخشوس بنت لقيط، وكان مسناً لكنه متمول فسألته الطلاق فطلقها فتزوجها عمير بن معبد، وكان شاباً معدماً فمّرت مواشيه بها في الشتاء يوماً، وكانت مقفرة من الزاد فقالت لخدامها: قم فاطلب لنا منه لبناً فلما جاءه، قال له: قل لها الصيف الخ وبعضهم قال: ضيحت بالحاء

واحد ﴿قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَنَا أَتَيْنَ﴾ إِمَاتِينَ بَأَن خَلَقْتَنَا أَمَوَاتًا أَوْلَى، ثُمَّ صَيَّرْتَنَا أَمَوَاتًا عِنْدَ انْقِضَاءِ أَجَالِنَا فَإِنَّ الْإِمَاتَةَ جَعَلَ الشَّيْءَ عَادِمَ الْحَيَاةِ ابْتِدَاءً، أَوْ بِتَصْيِيرِ كَالْتَصْغِيرِ وَالتَّكْبِيرِ وَلِذَلِكَ قِيلَ: سَبَحَانَ مَنْ صَغَرَ الْبَعُوضُ، وَكَبِرَ الْفَيْلُ وَإِنْ خَصَّ بِالتَّصْغِيرِ فَاخْتِيَارَ الْفَاعِلِ الْمُخْتَارَ أَحَدَ

المهملة من الضياع، وهو اللبن الخائر والأول أصح. قوله: (أو تعليل للحكم الخ) معطوف على قوله ظرف لفعل الخ والحكم بمعنى المحكوم به، والنسبة التامة وكل منهما صحيح هنا فهو إما تعليل لأكبريته أو لكونه أكبر فيتعلق بأكبر أو بالمقت الأول على ما مرّ أو بالثاني، وكون زمان المقتين واحداً من عدم التقييد لأحدهما بالظرف فالمتبادر ذلك وليس المراد أنه يجوز أن يكونا في وقت واحد لأنه خلاف ما تدلّ عليه عبارته. قوله: (إماتتين) يعني أنه منصوب على أنه صفة لمفعول مطلق مقدر، وقوله: ابتداء وإن لم يسبق بحياة أخرى فتكون بمعنى العدم ولو أولاً، وقوله: أو بتصيير أي تصيير الحياة معدومة بعد إن كانت موجودة، وقوله: كالتصغير والتكبير فإنهما يطلقان على كونه صغيراً وكبيراً ابتداءً وعلى تصييره صغيراً بعد أن كان كبيراً وعكسه، وظاهره أنه حقيقة فيهما وهو مخالف لكلام الزمخشري، والسكاكي وسنينه لك إن شاء الله تعالى وقد أورد على ما فسره به المصنف إن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز وقد جوزه بعضهم في المثني والمجموع وردّ بأنه من متناولات المعنى الرضعي فلا جمع فيه كما أشار إليه المصنف رحمه الله وليس بشيء لأنهما معنيان متغايران كما ذكره النحاة في معاني أبنية الفعل، فإن أفعل قد يكون للصيرورة كاغذ البعير إذا صار ذا غدة، وقد يكون لغيره فلا بدّ من أحد أمرين إما الجمع بين الحقيقة، والمجاز أو استعمال المشترك في معنييه وهما متقاربان منعاً وجوازاً فلا يصح ما ذكره المجيب، وقد قيل إنه من عموم المجاز بأن يراد بازماته الصرف لا النقل وسيأتي تحقيقه، وبيان كونه وضعياً أولاً، وعليه فتقابل الحياة والموت تقابل السلب والإيجاب والمشهور إنه تقابل العدم والملكة، ويجوز على هذا كونه منه أيضاً فمعنى كونه ميتاً خلقه جنيئاً ميتاً من شأنه قبول الحياة. قوله: (سبحان من صغر البعوض وكبر الفيل) وضيق فم الركية، وقد ذهب السكاكي تبعاً للزمخشري فيه كما بينه الشريف في شرح المفتاح بما حاصله أنه جعل السعة المجوزة في المثال الثاني كالواقعة، ثم أمر بتغييرها فتجوز بالتضييق الموضوع لتغيير السعة المحققة عن تغيير السعة المقدره، كما قيل وليس بشيء إذ لا يكون المثال حينئذ من قبيل التجوّز بالفعل عن الإرادة أصلاً فلا يظهر كونه أبعد من التجوّز في قرأت، وهو من المجاز المرسل كالاستعارة بالكناية فالحق أن يقال نزلت الإرادة المتهومة المتعلقة بالسعة منزلة السعة فعبر عنها بالسعة لأنّ مأل هذه العبارة أعني ضيق إلى قولك غير السعة أعني غير إرادة السعة إلى إرادة عدمها، وبهذا ينكشف كونه أبعد من التعبير بالفعل عن إرادته المتحققة، وإلى ما ذكرنا أشار بقوله إنما الذي هناك هو مجرد تجويزان يريد إظهار التوسعة أي هناك إرادة مجوزة متهومة ثم قال فتتزل مجوز مراده وأراد به السعة مراداً بها إرادة السعة لا معناها الحقيقي كما توهمه ذلك القائل وبني عليه كلامه مع كونه معترفاً بأنّ ضيق فم الركية من تنزيل إرادة

مقبوليه تصيير، وصرف له عن الآخر ﴿وَأَحْيَيْتَنَا أَتَّئِبِينَ﴾ الإحياء الأولى، وإحياء البعث وقيل الإمامة الأولى عند انخرام الأجل، والثانية في القبر بعد الإحياء للسؤال والإحياء ما

الشيء منزلة ذلك الشيء والتعبير بها عنه، وقد يقال إحداث الشيء ضيقاً من توابع معنى التضييق أعني التغيير من السعة إلى الضيق فليستعمل اللفظ فيه مجازاً فإنه أقرب لما تكلفه المصنف انتهى (أقول) ذهب العلامة إلى أن الصانع إذا اختار أحد الجائزين، وهو متمكن منهما على السواء فقد صرف المصنوع عن الجائز الآخر فجعل صرفه عنه كنفله منه يعني أنه تجوز بالتفعل الدال على التصيير، وهو النقل من حال إلى حال أخرى عن لازمه، وهو الصرف عما هو في حيز الإمكان ويتبعه جعل الممكن الذي يجوز إرادته بمنزلة الواقع وجعل أمره بإنشائه على الحال الثانية بمنزلة أمره بنقله عن غيرها، وتغييره بها ولذا جعله المحقق بمنزلة الاستعارة بالكناية فيكون مجازاً مرسلأً بالكناية، وهذا معنى قول السكاكي إذ الذي هنا هو مجرد تجويز إن يريد إظهار التوسعة فتنزل مجوز مراده منزلة الواقع، ثم تأمره بتغييره إلى الضيق واقتضاؤه سبق السعة من صريح التصيير، وهو النقل لا بحكم العقل كما زعمه السعد فليس في كلامه ما يعترض عليه غير هذا فإنه طبق المفصل ووفق بين كلام الشيخين، ولما فيه من الدقة حيث اعتبر الإرادة المجوزة بطريق الإيماء والتبع كان أبعد من قرأت المتجوز به عن الإرادة ابتداء ولا تجوز في أحد الإرادتين إذ ليس في الكلام ما يدل عليها بالوضع حتى يجعل التصريف فيه، وإنما جاء هذا بطريق الاستتباع فما ادعى أنه التحقيق تعسف لا محصل له فتدبره فإنه من الحور المقصورات في خيام الأذهان. قوله: (وإن خص بالتصغير) يعني أن بعضهم زعم أن المجاز في هذا المثال إنما هو في قولهم صغر البعوض فإنه لم يكن كبيراً بخلاف الفيل فإنه من ابتداء كونه نطفة صغيرة إلى تكامل جثته انتقل من الصغر إلى الكبر لأن المراد به جثته المشاهدة، وهي لم تنقل من صغر إلى كبر وهذا بحث في المثال لا طائل تحته. قوله: (فاختيار الفاعل المختار أحد مقبوليه) الضمير للفاعل المختار أو هو للشيء والمقبول ما يقبله الشيء من الحاليين، وقوله: تصيير وصرف له عن الآخر هو كلام مجمل لكنه غير صاف من الكدر فإن إطلاق الإمامة على عدم الحياة ابتداء إن كان حقيقة عنده، وكذا التصغير والتكبير إن كن حقيقة في إنشائه صغيراً أو كبيراً والتصيير فيه بمعنى الصرف ولو بدون نقل من حالة إلى أخرى فيكون مخالفاً لكلام أهل المعاني فلا يخفى أنه مخالف للمعقول، والمنقول قال الراغب في مفرداته صار عبارة للتنقل من حال إلى حال واوفعال والتفعل موضوع للتصيير وإن أراد التشبيه أي اختياره كالتصيير، والمراد منه الصرف كما مر فيكون موافقاً لما في الكشاف فيه إجمال محل ومن فسره به هنا نسي ما قدمت يداه من أنه من تناول المعنى الوضعي فتدبر. قوله: (الإحياء الأولى وإحياء البعث) فالإماتان العدم للحياة الأصلي أو من حال النطفة إلى نفخ الروح فيه، والثانية المعروفة والإحياء الأولى بنفخ الروح فيه أولاً، والثانية في النشور. قوله: (وقيل الإمامة الأولى عند انخرام الأجل) بالخاء المعجمة والراء المهملة أي عند انقطاع عمره ومدة

في القبر والبعث إذ المقصود اعترافهم بعد المعايينة بما غفلوا عنه، ولم يكثرثوا به ولذلك تسبب بقوله: ﴿فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا﴾ فإن اعترافهم لها من اغترارهم بالدنيا، وإنكارهم للبعث ﴿فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ﴾ نوع خروج من النار ﴿مِنْ سَبِيلٍ﴾ طريق فنسلكه، وذلك إنما يقولونه من فرط قنوطهم تعلقاً، وتحيراً ولذلك أجيبوا بقوله: ﴿ذَلِكُمْ﴾ الذي أنتم فيه ﴿بِأَنَّهُ﴾ بسبب أنه ﴿إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ متحداً أو توحده وحده فحذف الفعل وأقيم مقامه في الحالية

حياته والداعي لارتكابه ليكون الموت بمعناه المعروف المزيل للحياة، ومرضه لأنه مخالف لظاهر النصوص ولما يلزمه من إثبات إحياء ثلاثه، وهو كما في الكشاف خلاف ما في القرآن إلا أن يتمحل فيجعل إحداها غير معتد به، أو يزعم أن الله يحييهم في القبور وتستمر بهم تلك الحياة فلا يموتون بعدها ويعدهم في المستثنين من الصعقة في قوله: ﴿إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [سورة النمل، الآية: ٨٧] وفيه كلام مفصل في شروحه. قوله: (إذ المقصود اعترافهم بعد المعايينة) بالنون من العيان، وهو المشاهدة جواب عما ذكر آنفاً مما يلزمه من أنه مخالف لما في القرآن هنا لأن الإحياء تكون ثلاثة بتسليمه من غير احتياج لما ذكر من التمثل لأن الحياة الأولى معلومة لا فائدة في ذكرها، وإنما الكلام في إحيائهم في قبورهم، وبعثهم ونشورهم فإنهما منكرتان عندهم فإذا عاينوا ذلك تم عليهم البهت فنعوا غفلتهم، ويكثرثوا بمعنى ينالوا ويعتدوا وأما ضبط بعضهم للمعاقبة بالمشاة الفوقية من العتاب، والمراد به مقت الله لهم فريك لأن مثله لا يسمى عتاباً، والمفاعلة فيه غير واضحة، وقوله بما الخ متعلق باعترافهم. قوله: (ولذلك تسبب بقوله الخ) أي لأجل أن المقصود من قوله: ﴿أَحْيَيْتِنَا اثْنَيْنِ﴾ [سورة النمل، الآية: ٨٧] اعترافهم بالأحياء اللذين غفلوا عنهما تسبب هذا القول بقوله: فاعترفنا فصدر بالفاء الدالة على تسببه لأنهم لما أنكروا ما في البرزخ والمعاد من الجزاء دعاهم ذلك إلى ارتكاب المعاصي لأن من لم يخش العاقبة لم يحترز من الجناية التي تخشى عاقبتها، والمقصود بيان وجه التسبب وأن اعترافهم بالذنوب اعتراف منهم بما إنكاره سبب لها وهو البعث. قوله: (نوع خروج من النار) أي سواء كان بطيئاً أو سريعاً أو من مكان فيها إلى آخر أو إلى الدنيا أو غيرها وقوله: فيسلكه بالنصب في جواب الاستفهام، وقوله: من فرط قنوطهم أي إياسهم فإن مثل هذا التركيب يستعمل عند اليأس وليس المقصود به الاستفهام وإنما قالوه من حيرتهم ليتعللوا أو يتلوهوا به والتعلل الاشتغال بما يلهي، وقوله: ولذلك أي لكون ما ذكر نشأ من اليأس والحيرة أجيبوا بذكر ما أوقعهم في الهلاك من غير جواب عن الخروج نفيًا، وإثباتاً ولو كان الاستفهام على ظاهره كقوله: ﴿فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [سورة السجدة، الآية: ١٢] ونحوه لقليل اخسؤوا فيها ونحوه وكونه تأنيساً لهم ببيان أنهم لما استمروا على الشرك جوزوا باستمرار العقاب كما يقتضيه حكمه تعالى خلاف الظاهر، وتبادر ما ذكر كاف للمراد فتدبر. قوله: (متحداً أو توحده وحده) أي هو منصوب على الحال بمعنى متحداً أي منفرداً في ذاته وصفاته أو على أنه مفعول مطلق لفعل مقدر على حد أنبتكم من الأرض نباتاً والجملة بتمامها حال أيضاً حذف، وأقيم

﴿كَفَرْتُمْ﴾ بالتوحيد ﴿وَإِنْ يَشْرِكْ بِهِ تَأْمِنُوا﴾ بالإشراك ﴿فَالْحُكْمُ لِلَّهِ﴾ المستحق للعبادة حيث حكم عليكم بالعذاب السرمد الدائم ﴿الْعَلِيِّ﴾ من أن يشرك به ويسوي بغيره ﴿الْكَبِيرِ﴾ حيث حكم على من أشرك، وسوى به بعض مخلوقاته في استحقاق العبادة ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ آيَاتِهِ﴾ الدالة على التوحيد، وسائر ما يجب أن يعلم تكميلاً لنفوسكم ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا﴾ أسباب رزق كالمطر مراعاة لمعاشكم ﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ﴾ بالآيات التي هي كالمركوزة في العقول لظهورها المغفول عنها لانهماك في التقليد، واتباع الهوى ﴿إِلَّا مَنْ يُبِغْ﴾ يرجع عن الإنكار بالإقبال عليها والتفكر فيها فَإِنَّ الْجَازِمَ بِشَيْءٍ لَا يَنْظُرُ فِيمَا يَنَافِيهِ ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ من الشرك ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ إخلاصكم، وشق عليهم ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾ خبران آخران للدلالة على علو صمديته من حيث المعقول والمحسوس الدال على تفرده في الألوهية من ارتفعت درجات كماله بحيث لا يظهر دونها كمال، وكان العرش الذي هو أصل العالم الجسماني في قبضة قدرته لا يصح أن يشرك به،

المصدر مقامها وعلى الوجه الأول هو حال ابتداء مؤول بمشتق منكر لأن الحال لا تكون معرفة إلا مؤولة بنكرة وفيه كلام آخر مفصل في محله. قوله: (كفرتم بالتوحيد) فالكفر هنا بمعنى الجحد والإنكار، لقوله في مقابله تؤمنوا بالإشراك أي تدعونا وتقربوا به وفسر الله بالمستحق للعبادة لاقتضاء المقام له أيضاً، وقوله: حيث حكم عليكم بالعذاب السرمد الدائم وقع ذكره هنا في بعض النسخ وأسقط من بعضها، وهو الظاهر لتكرره مع ما بعده فالظاهر الاكتفاء بأحدهما وإن كانت موجهة أيضاً كما لا يخفى، وكون العذاب سرمداً مستفاد من عدم السبيل إلى الخروج. قوله: (الدالة على التوحيد) فالآيات ما يشاهد من آثار قدرته:

وفي كل شيء له آية تدل على أنه الواحد

وقوله: أسباب رزق فهو بتقدير مضاف فيه أو بالتجوز، وقوله مراعاة لمعاشكم إشارة إلى مناسبة لما عطف عليه وإنهما للامتنان عليهم بأنه نظم لهم أمور دينهم ودنياهم، وقوله التي هي كالمركوزة أي الثابتة في العقول دفع لما يتوهم من أن التذكر يقتضي إنها معلومة لهم لكنهم غفلوا عنها، وليس جميع الخلق كذلك بأن آيات قدرته ظاهرة حقها أن تعلم بمقتضى لفطرة السليمة فجعلت لظهورها بمنزلة المعلوم الذي غفلوا عنه وقيل التذكر هنا بمعنى التفكر من غير حاجة للتأويل، وقوله: المغفول عنها صفة أخرى للآيات لا خبر للمتبدأ كما لا يخفى، وقوله: لظهورها علة لكونها كالمركوزة في العقول متعلق بمقدر ويجوز كونه خبر مبتدأ مقدر أي وذلك لظهورها ولا وجه لجعله متعلقاً بالكاف، لأن حرف الجر لا يتعلق به جار آخر. قوله: (فإن الجازم) تعليل للحصر، وقوله: من الشرك متعلق بمخلصين، وقوله: إخلاصكم تقديره بمقتضى لو الوصلية وخطاب ادعوا للمنيبين أو للناس، وقوله: خبران آخران أي هما خبران لقوله: هو بعد ما أخبر عنه بالذي الخ، وقوله: للدلالة على علو صمديته الصمدية كونه

وقيل الدرجات مراتب المخلوقات أو مصاعد الملائكة إلى العرش أو السموات، أو درجات الثواب وقرئ رفيع بالنصب على المدح ﴿يَلْقَى الرَّوحَ مِنْ أَمْرِهِ﴾ خبر رابع للدلالة على أنّ الروحانيات أيضاً مسخرات لأمره بإظهار آثارها، وهو الوحي وتمهيد للنبوة بعد تقرير التوحيد، والروح الوحي ومن أمره بيانه لأنه أمر بالخير أو مبدؤه والأمر هو الملك المبلغ ﴿عَلَىٰ مَنْ يَسَّأُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ يختاره للنبوة وفيه دليل على أنها عطائية ﴿لِيُنذِرَ﴾ غاية للإلقاء، والمستكن فيه لله أو لمن أو للروح، واللام مع القرب يؤيد الثاني ﴿يَوْمَ الْأَنْلَاقِ﴾ يوم القيامة فإنّ فيه تتلقى الأرواح والأجساد وأهل السماء والأرض، والمعبودون والعباد والأعمال

محتاجاً إليه مقصوداً لما عده وسيادته وهو بيان لفائدة الأخبار به مع البعد، ولذا قيل إنهما مبتدأ وخبر أو خبراً مبتدأ مقدر، وقوله من حيث النخ متعلق بقوله: علو أو بالدلالة، وهو الأظهر وقيل هو متعلق بصمديته والمعقول من رفعة الدرجات فإنها درجات الكمال المعنوية والمحسوس من العرش، والدال صفة علو وقوله لا يظهر دونها كمال أي لا يظهر كمال بدونها أي إلا وهو منها كما يقال: فلان لا يفصل حكم دونه، وقيل معناه إنه ليس وراءها كمال والمراد نفي كمال غيره وقيل دونها بمعنى عندها أي كمالات غيره عنده كالعدم، والأوّل أظهر، وقوله فإنّ بيان لوجه الدلالة وفي نسخة بالواو عطف تفسري على تفرّده. قوله: (وقيل الدرجات مراتب المخلوقات) فالرفيع بمعنى الرافع وكذا في الوجوه التي بعده. قوله: (للدلالة على أن الروحانيات النخ) قال السيوطي في رسالة الحبانك في الملائك الروحانية بفتح الراء من الروح وقيل إنه بالضم والفتح مطلق الملائكة وقيل ملائكة الرحمة، وبالأوّل فسره أرباب الحواشي هنا، وقوله: مسخرات لأمره أي منقادة لأمره، وقوله: بإظهار آثارها وفي نسخة آثاره وفي أخرى أثره متعلق بالدلالة أي آثار الملائكة وعلى التذكير المراد أثر التسخير والمعنى إنا يستدل بنزولها بالوحي على كونها مسخرة فإنّ الوحي، وإن كان بواسطة بعضها لكن لا فرق بين بعض وبعض منها فيه، وقيل هو متعلق بأمره، وقوله وهو الوحي الضمير للأثار وروعي فيه حال الخبر أو للأثر الذي في ضمنها. قوله: (وتمهيد للنبوة النخ) أي هذا الخبر الرابع بيان لأمر النبوة بعد ذكر ما يقرّر وحدانيته بذكر آياته الدالة على ذلك بقوله الذي يريكم النخ، وقوله الروح للوحي لأنه به الحياة الأبدية المعنوية كما إن بالروح الحياة الحسية فهو استعارة، وقيل إنه جبريل وبلقى بمعنى ينزل ومن أمره بمعنى من أجل تبليغ أمره وقوله مبدؤه فمن ابتدائية وهو معطوف على قوله بيانه إذ معناه أنّ من بيانية لا على الوحي كما قيل فإنه وإن صح مع ركائته أقل مفاداً، وقوله والأمر هو الملك يعني إذا كانت من ابتدائية لأنّ الوحي لتلقيه عنه يكون مبدأ له، وقوله وفيه أي في قوله: ﴿على من يشاء من عباده﴾ دليل على أنّ النبوة عطائية وموهبة الهية من غير اشتراط أمر آخر كتصفية الباطن وغيره مما ذهب إليه الحكماء وهذا لا يخالف كلامه في سورة الأنعام كما توهم. قوله: (غاية للإلقاء النخ) أي علة غاية مرتبة عليه والمستكن بالتشديد استفعال من الكنّ بمعنى الاستتار، ويجوز فيه عوده على الأمر أيضاً وقوله: واللام مع

والعمال ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾ خارجون من قبورهم أو ظاهرون لا يستترهم شيء أو ظاهرة نفوسهم لا تحجبهم غواشي الأبدان أو أعمالهم وسرائرهم ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾ من أعيانهم، وأعمالهم وأحوالهم، وهو تقرير لقلوبهم: ﴿هم بارزون﴾ وإزاحة لنحو ما يتوهم في الدنيا ﴿لَمِنَ الْمَلِكِ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَجْدُ الْقَهَّارُ﴾ حكاية لما يسأل عنه في ذلك اليوم، ولما يجاب به أو لما دل عليه ظاهر الحال فيه من زوال الأسباب، وارتفاع الوسائط، وأما حقيقة الحال فناطقة بذلك دائماً ﴿الْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ كأنه نتيجة لما سبق وتحقيقه أن النفوس تكتسب بالعقائد والأعمال هيأت توجب لذتها، وألمها لكنها لا تشعر بها في الدنيا لعوائق تشغلها فإذا قامت قيامتها زالت العوائق، وأدركت لذتها وألمها ﴿لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾

القرب يؤيد الثاني أما القرب فظاهر لأنه أقرب مما عداه فيكون عوده عليه أظهر وأرجح، وأما ترجيح اللام فالظاهر أنه لأمر معنوي لا صناعي، وهو أن المنذر في الحقيقة للناس هو النبي ﷺ، وأما الله فبواسطة من بلغ عنه وجعل الوحي مندرجاً مجازاً وكذلك السياق يقتضي إن ذكر الملقى عليه إنما هو للتبليغ عنه، وما قيل إن تأييدها بالنسبة إلى الأول لأنه لو عاد الضمير على الله لم يحتج إلى اللام لاتحاد فاعل الإنذار والفعل المعلل فمع وضعفه فيه أن الشرط الثاني مفقود وإن هذا ليس باسم صريح حتى ينص وفي قوله تتلاقى الأرواح والأجساد نظر يدفعه التأويل الصادق ويوم التلاف ظرف أو مفعول لينذر ويوم هم الخ بدل من يوم التلاق، وفيه وجوه أخر. قوله: (ظاهرون لا يستترهم شيء الخ) إن عم الثياب والبناء وكل حائل فقوله بعده ظاهرة نفوسهم الخ المراد بالنفوس فيه الأرواح بناء على عدم تجرد النفس، وإنها جسم لطيف فغواشي الأبدان استعارة أو من إضافة الصفة للموصوف على أن الغواشي هي الأبدان نفسها، وأما ما قيل من أن المراد بالنفس الحملة، والغواشي الثياب فليل عليه: إنه مع أنه تكلف عين ما قبله فلا ينبغي عطفه بأو وحمله الستر في الأول على ستر البناء، وهذا على ستر الثياب تخصيص من غير مخصص، ولا يرد عليه إنه إنكار للحشر الجسماني لأن المراد بعدم حجب غواشي الأبدان أنها مع تعلقها بالبدن لا تسترها كما في الدنيا لا إنها تنفصل عنه فتدبر. قوله: (وإزاحة لنحو ما يتوهم في الدنيا) أي لما كانوا يتوهمون في الدنيا من أنهم إذا استتروا بالحيطان، والحجب إن الله لا يراهم لحماقتها وجهلهم كما في الكشاف، وقوله: حكاية كأنه يعني أن فيه قولاً مقدراً أي ويقال لمن الملك وفي القائل، والمجيب هل هو الله أو الملائكة مع احتمال الاتحاد فيهما والمغايرة احتمالات. قوله: (نتيجة الخ) أراد بالنتيجة معناها اللغوي لأنه يفهم من تفرّد الملك القهار، وعدم خفاء شيء عليه، واجتماعهم فيه أن يجازي كلاً بما يستحقه. قوله: (وتحقيقه أن النفوس الخ) هذا على طريق الصوفية، والحكم التألهيين من أصحاب الكشف، وتصفية البواطن بالرياضة من كدر الطبيعة والهيولي المشاهدين للأرواح المفارقة للأبدان، وصور أعمالها وإن لذتها وألمها هو الألم، واللذة ومن توهمه إنكاراً للحشر الجسماني أو قال المراد بالنفس الجملة لم يصب:

بنقص الثواب، وزيادة العقاب ﴿إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ إذ لا يشغله شأن عن شأن فيصل إليهم ما يستحقونه سريعاً ﴿وَأَذِزْهُمْ يَوْمَ الْأَزْفَةِ﴾ أي القيامة سميت بها لأزوفها أي قربها أو الخطة الأزفة وهي مشارفتهم النار، وقيل الموت ﴿إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ فإنها ترتفع عن أماكنها فتلتصق بحلوقهم فلا تعود فيتروحوا، ولا تخرج فيستريحوا ﴿كَظْمِينٌ﴾ على الغم حال من أصحاب القلوب على المعنى لأنه على الإضافة، أو منها أو من ضميرها في لدى

وإذا لم تر الهلال فسلم لا ناس رأوه بالأبصار

قوله: (بنقص الثواب الخ) لو وقع لم يكن ظلماً عندنا وإنما سمي بمقتضى أنه وعد منه وهو لا يخلف الميعاد أو لأنه على صورة الظلم ومثله تخليد المؤمن وإدخال الكافر الجنة، وقوله فيصل إليهم ما يستحقونه سريعاً إشارة إلى أن سرعة الحساب يلزمها سرعة، وصول العقاب وهو المراد ليكون تعليلاً وتذييلاً لما قبله. قوله: (لأزوفها) أي قربها بالإضافة لما مضى من مدة الدنيا أو لما بقي فإن كل آت قريب وعلى هذا فهو اسم ليوم القيامة منقول من اسم الفاعل، أو هو باق على وصفيته وهو صفة لموصوف مقدر تقديره الخطة الأزفة والخطة بضم الخاء المعجمة مع تشديد الطاء المهملة، وبعدها هاء تأنيث ومعناه الأمر والقصة، والمراد به ما يقع يوم القيامة من الأمور الصعبة التي من حقها أن تخط وتكتب لغرابتها، والمراد باليوم الوقت مطلقاً أو هو يوم القيامة. قوله: (وهي مشارفتهم النار) تحقيق لمعنى الأزوف فيه لأنهم بعد تلك الأهوال يدخلون النار، وقوله: وقيل الموت فالمراد بالخطة ما يقع لهم من وقائع الدنيا قيل، ولا يلزم فيه التكرار وهو أنسب بما بعده. قوله: (فلا تعود) أي إلى مقرها فيتروحوا أي فيحصل لهم روح بالفتح أي راحة بالتنفس وهو كما قيل كناية عن فرط تألمهم أو كناية عن شدة خوفهم كما مر في سورة الأحزاب ولا منافاة بينهما، وقوله: ﴿إِذِ الْقُلُوبُ﴾ بدل من يوم والحناجر جمع حنجرة أو حنجور كحلقوم لفظاً ومعنى، وهي كما قال الراغب رأس الغلصمة من خارج، والغلمة لحم بين الرأس والعنق وبما مر من أنه كناية عن فرط التألم أو شدة الخوف سقط ما قيل على قوله ولا تخرج فيستريحوا من أنه لا يناسب تفسير الأزفة بالموت، وأن فيه إشارة إلى ترجيح الوجهين الأولين. قوله: (كاظمين على الغم) من الكظم وهو كما قال الراغب مخرج النفس يقال أخذ بكظمه، والكظم احتباس النفس ويعبر به عن السكوت وكظم الغيظ حبسه، والتوقف عما يدعو إليه أو معناه أنهم متوقفون عن كل شيء كالمغمى عليه فقوله: كاظمين على الغيظ معناه ساكتين عليه ففيه استعارة تصريحية في كاظمين أو مجاز مرسل أو هو بمعنى مغمومين ففيه استعارة مكنية، وتخييلية إذ شبه ما في نفسه من الغم بماء ملاً قربة وإثبات الكظم له تحييل والغم بالغين المعجمة معروف، ويحتمل أن يكون بالفاء والمعنى أنهم ممسكون على الأفواه لثلاث تخرج قلوبهم مع أنفاسهم ففيه مبالغة عظيمة كما أشار إليه في الكشف لكن الظاهر الأول رواية ودراية. قوله: (حال من أصحاب القلوب الخ) أي حملاً على المعنى إذ المعنى قلوبهم أو حناجرهم، ثم جعلت الألف واللام عوضاً عن الضمير المضاف

وجمعه كذلك لأنّ الكظم من أفعال العقلاء كقوله: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [سورة الشعراء، الآية: ٤٤] أو من مفعول أنذرهم على أنه حال مقدّرة ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ﴾ قريب مشفق ﴿وَلَا شَفِيعٌ يُطَاعُ﴾ ولا شفيع مشفع، والضمائر إن كنت للكفار، وهو الظاهر كان وضع الظالمين موضع ضميرهم للدلالة على اختصاص ذلك بهم، وإنه لظلمهم ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ﴾ النظرة الخائنة كالنظرة الثانية، إلى غير المحرم واستراق النظر إليه، أو خيانة الأعين

إليه، ولا يرد أنه حال من المضاف إليه والنحاة أبوه لأنه يجوز في ثلاث صور إذا كان المضاف عاملاً أو جزءاً له أو كجزء، وهذا من القسم الثاني والعامل فيه الظرف أو متعلقه وفي نسخة لأنه على الإضافة أي على نية الإضافة كما عرفته. قوله: (أو منها) أي من الضمير المستتر في الخير، وهو لدى الحناجر وجمع جمع العقلاء لتزليلها منزلتهم لوصفها بصفة العقلاء، وهذا في الوجهين الأخيرين ففيه استعارة مكنية وتخيلية، والوجه الثاني أولى لأنّ في الأوّل مجيء الحال من المبتدأ، وهو ممنوع أو ضعيف وإسناد الكظم إلى القلوب مجازي وفيه وجه آخر ذكره في تفسير تلك الآية، وقد قيل إنها جمعت جمع العقلاء باعتبار أصحابها وفيه نظر. قوله: (على أنه حال مقدّرة) قيل أي مقدّراً كظمهم على صيغة المفعول إذ لا تقديره من المنذر وقت الإنذار، وفي الكشف أي أنذرهم مقدرين وفيه نظر يعني أنهم لم يقع منهم ذلك التقدير أصلاً، وهو ساقط لأنه يجوز أن يكون بصيغة المفعول، كما يجوز في الأوّل أن يكون بصيغة الفاعل مع أنه لا مانع من تقديرهم تقديراً وفيه وجه آخر، وهو أن كاظمين بمعنى مشارفين الكظم فتدبر. قوله: (قريب مشفق) القرب إما من جهة النسب، وهو الظاهر أو من جهة الصداقة فيكون بمعنى محب مشفق كما في الكشف لكن الأوّل هو المصرّح به في كتب اللغة، وهو أوفق بعموم شفيع بعده وقد سبق في الشعراء إنه من الاحتمام بمعنى الاهتمام فهو الذي يهيمه ما يهيمك، أو هو من الهامة بمعنى الصديق الخاص بك فيناسب الثاني.

قوله: (شفيع مشفع) فيطاع بمعنى مشفع والظاهر أنه حقيقة، وقيل إنه مجاز لأن المطاع كالآمر يكون أعلى ممن أطاعه، وفيه نظر والمراد به نفي الصفة والموصوف، وهو من باب:

ولا ترى الضب بها ينحجر

فهو نفي له بدليل لأنّ من شأن الشفيع أن يشفع ولأنّ نفي الموصوف يدل على نفي الصفة، وفي مثله وجوه قد سبق تحقيقها في سورة البقرة. قوله: (والضمائر الخ) يعني المذكورة من قوله وأنذرهم إلى هنا، ويجوز أن تكون عامّة لهم ولغيرهم وعلى الأوّل مقتضى الظاهر مالهم من شفيع الخ، وقوله: للدلالة على اختصاص ذلك أي الإنذار وبلوغ قلوبهم الحناجر والاختصاص من اختصاص العلة، وهي الظلم بهم وأعظمه الكفر واحتمال كون الضمير لمشركي هذه الأمة وغيرهم لا شفيع لهم أيضاً فلا يتجه الاختصاص كما قيل: مبني على أنّ الشرك عظيم، والمطلق ينصرف لفرده الكامل ويؤيده كون السياق لهم وفيه بحث. قوله: (النظرة الخائنة) فهو صفة لموصوف مقدّر هو النظرة لا العين أو الأعين لأنه لا يناسبه ما

﴿وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ من الضمائر، والجملة خبر خامس للدلالة على أنه ما من خفي إلا وهو متعلق العلم والجزاء ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ لأنه المالك الحاكم على الإطلاق فلا يقضي بشيء إلا وهو حقه ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ﴾ تهكم بهم لأنّ الجمد لا يقال فيه إنه يقضي أو لا يقضي، وقرأ نافع وهشام بالتاء على الالتفات أو إضمار قل ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ تقرير لعلمه بخائنة الأعين، وقضائه بالحق ووعيد لهم على ما يقولون ويفعلون وتعرض بحال ما يدعون من دونه ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ

عطف عليه لأن مقتضى الظاهر أن يقال والصدور المخفي ما فيها وقوله: كالنظرة الثانية، لا الأولى لأنها معفو عنها وأبى بالكاف إشارة إلى عدم اختصاصه بما ذكر وجعلها خائنة استعارة مصرحة، أو إسناد مجازي أو مكنية وتخيلية بجعل النظر بمنزلة شيء يسرق من المنظور إليه ولذا عبر فيه بالاستراق. قوله: (أو خيانة الأعين) على أن خائنة مصدر بوزن فاعلة كالكاذبة بمعنى الكذب وهو قليل في بابها ولذا أخره، ومن الضمائر وهي ما يخفيه الإنسان في نفسه وقلبه بيان لما وفيه إشارة إلى أنها موصولة ويجوز كونها مصدرية فيناسب الثاني، وقوله: خبر خامس أي لهو في قوله: ﴿هو الذي يريكم آياته﴾ [سورة غافر، الآية: ١٣]. وهو وإن كان بعيداً لفظاً قريب معنى لارتباطه ما بعده به كما فصله شراح الكشاف. قوله: (للدلالة على أنه ما من خفي الخ) كونه متعلق العلم من صريحه، وأما الجزاء فلأن علمه تعالى بالأمر كناية عن مجازاته عليها كما مرّ مراراً وليس هذا تعليلاً لسكونه خبراً خامساً بل لما تضمنه من ذكره بعدما تقدّم من قوله لا يخفي على الله منهم شيء فلا يرد عليه أنّ الأولى أن يقول لاتصاله به وقد يجعل تعليلاً له إذ معناه المقصود منه عموم الجزاء فيفيد غير ما سبق وتوضح خبريته فافهم. قوله: (فلا يقضي بشيء إلا وهو حقه) يعني أنه يفيد الحصر كما قال الزمخشري يعني والذي هذه صفاته وأحواله لا يقضي إلا بالحق والعدل لاستغنائه عن الظلم، وهو مستفاد من ذكر القيد على وجه الملازمة كأنه قيل يقضي قضاءً ملتبساً بالحق لا بالباطل وأما البناء على المبتدأ فلا يفيد وإنما هو للتقوى كما تقدّم. قوله: (تهكم بهم) لا مشاكلة وأصله لا يقدر على شيء لأنّ التهكم أبلغ لأنه ليس المقصود الاستدلال على عدم صلاحيتهم للإلهية، وقوله: أو لا يقضي دفع لسؤال وهو أنه إذا كان تهكماً يكون مجازاً ولا حاجة إلى ارتكاب التجوز في النفي لتصور حقيقته لأنه إنما ينتفي الشيء عما يصح صدوره منه وبهذا الاعتبار يكون مجازاً كما مرّ تحقيقه في قوله: ﴿إن الله لا يستحي﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٦] وقوله: وقرأ نافع هو رواية عنه، وقوله: أو إضمار قل فلا يكون التفاتاً وإن عبر عنه بالغبية قبله لأنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر إذ هو ابتداء كلام مبني على خطابهم. قوله: (تقرير لعلم الخ) الأول من قوله البصير، والثاني من قوله السميع فهو لف ونشر مشوش، وقوله: يقولون ويفعلون مرتب ووجه الوعيد أنّ اطلاعه على أعمالهم يشعر بجزائه عليها وما يدعونه من دون الله الجمادات المعبودة فإنها لا سمع لها ولا بصر واستنبط منه عدم صحة قضاء الأصم والأعمى. قوله: (فينظروا)

الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا ﴿ مَا ل حال الذين كذبوا الرسل قبلهم كعاد وثمرود ﴿ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾ قدرة، وتمكناً وإنما جيء بالفصل وحقه أن يقع بين معرفتين لمضارعة أفعل من للمعرفة في امتناع دخول اللام عليه، وقرأ ابن عامر أشد منكم بالكاف ﴿وَأَنَارًا فِي الْأَرْضِ ﴾ مثل القلاع والمدائن الحصينة، وقيل المعنى وأكثر آثاراً كقوله:

متقلداً سيفاً ورمحاً

﴿فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ يَذُوِبُهُمْ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ﴾ يمنع العذاب عنهم ﴿ذَلِكَ﴾ الأخذ ﴿بِأَنَّهُمْ كَانَتْ قَاتِلِهِمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ بالمعجزات أو الأحكام الواضحة ﴿فَكَفَرُوا﴾ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ إِنَّهُ قَوِيٌّ ﴿ متمكن مما يريد غايه التمكن ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ لا يؤبه بعقاب دون

مجزوم لعطفه على المجزوم أو منصوب في جواب النفي، وفيه نظر لأنه لا يصح تقديره إن لم يسيروا ينظروا فيما أن يجعل الاستفهام استبطائي إنكاري في معنى النفي، وهو جواب نفي النفي والمعنى هلا يسيروا فينظروا فإن منهم من لم يسر فغلب على غيره فتأمل. قوله: (مآل حال الخ) هو تفسير للعاقبة، وقوله: وإنما جيء بالفصل أي ضمير الفصل، وهو هم إن لم يجعل تأكيداً للضمير كانوا ولم يذكره لعدم احتياجه للتوجيه مع ظهوره، وقوله: وحقه أن يقع بين معرفتين يعني أنه وصل الأكثر فيه فلا ينافي تجويز الجرجاني وقوع المضارع بعده كما في قوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ بَدِئُ وَبَعِيدُ﴾ [سورة البروج، الآية: ١٣] وقوله: لمضارعة أفعل من أي أفعل التفضيل الواقع بعده من الداخلة على المفضل عليه، والمضارعة بمعنى المشابهة لفظاً في عدم دخول آل عليه ومعنى لأن المراد به الأفضل باعتبار أفضلية معناه فلا يرد زيد هو على رحل فإنه لأمر لفظي، وقراءة أشد منكم على الالتفات وجملة كانوا الخ مستأنفة في جواب كيف سارت أمورهم. قوله: (وقيل المعنى الخ) لم يرتضه للتأويل من غير حاجة له لعطفه على قوّة وإنما قدر أكثر لأن مثله لا يوصف بالشدة، وهو غير مسلم وعلى هذا فهو معطوف على أشد وأول هذا:

يا ليحت زوجك في الوغى

قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ﴾ كان هنا للاستمرار أي ليس لهم واق أبداً وقد سبق في الرعد ما لهم من الله من واق ومن الأولى متعلقة بواق قدّمت للاهتمام والفاصلة لأن اسم الله قيل إنه لم يقع مقطوعاً للفواصل، والثانية زائدة، وقيل الأولى للبدلية أي ما كان لهم بدلاً من المتصف بصفات الكمال، وهم الشركاء أو هي ابتدائية لأنه إذا لم يكن لهم منه واقية فليس لهم باقية، وقوله: يمنع الخ تفسير لواق لأنه من الوقاية وهي القطع والمنع. قوله: (بالمعجزات الخ) لا مانع من إرادتهما معاً، وقوله: لا يؤبه أي لا يعتد به فإنه كلا عقاب إذا قيس إليه، وقوله والعطف الخ يعني إن كان المراد بهما واحداً نزل تغاير الوصفين منزلة تغاير الذاتين فعطف الثاني على الأول، أو المراد بالسلطان المبين بعض من معجزاته عطف عليه

عقابه ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا﴾ يعني المعجزات ﴿وَسُلْطٰنٍ مُّبِينٍ﴾ وحجة قاهرة ظاهرة، والعطف لتغاير الوصفين أو لإفراد بعض المعجزات كالعصا تخميماً لشأنه ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَمَكَنْ وَقُرُونْ فَقَالُوا سَجِرٌ كَذَابٌ﴾ يعنون موسى عليه الصلاة والسلام، وفيه تسلية لرسول الله ﷺ، وبيان لعاقبة من هو أشد الذين كانوا من قبلهم بطشاً وأقربهم زماناً ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا اقْتُلُوا أَبْنَاءَ الَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ وَاسْتَحْيُوا نِسَاءَهُمْ﴾ أي أعيدها عليهم ما كنتم تفعلون بهم، أو لا كي يصدوا عن مظاهرة موسى عليه السلام ﴿وَمَا كَيْدُ الْكٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلٰلٍ﴾ في ضياع ووضع الظاهر فيه موضع الضمير لتعميم الحكم، والدلالة على العلة ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذُرِّيَّتِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ﴾ كانوا يكفونه عن قتله ويقولون إنه ليس الذي تخافه بل هو ساحر، ولو قتلته ظن أنك عجزت عن معارضته بالحجة، وتعلله بذلك مع كونه سفاكاً في أهون شيء دليل على أنه تيقن أنه نبي فخاف من قتله أو ظن أنه ل وحاوله لم يتيسر له، ويؤيده قوله: ﴿وَلِيَدْعُ رَبَّهُ﴾ فإنه تجلد وعدم مبالاة بدعائه ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ إن لم أقتله ﴿أَنْ يَبَدِّلَ دِينَكُمْ﴾ أن يغير ما أنتم عليه من عبادته، وعبادة الأصنام لقوله ويذكر وآلهتك ﴿أَوْ أَنْ يَظْهَرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ﴾ ما يفسد دنياكم من

تعظيماً له كما عطف جبريل عليه الصلاة والسلام على الملائكة، ولا يخفى أن مثله إنما يكون إذا عين الثاني بعلم أو نحوه أما مع إبهامه ففيه نظر، وقوله يعنون موسى عليه الصلاة والسلام الخ إذ التقدير هو ساحر الخ. قوله: (وبيان لعاقبة الخ) توجيه لتخصيص فرعون بالذكر هنا بأنه لأشدية طغيانه وقرب زمانه ولا بعد في كونه أشد من عاد كما توهم، وقوله: أي أعيدها الخ إشارة إلى دفع ما يتوهم من أن هذا إنما وقع إذ ولد موسى عليه الصلاة والسلام وحزف فرعون بمولود يسلبه ملكه بأن ذلك وقع منه مرتين أولاً لينجو منه، وثانياً بعد ظهوره ليصد الناس عن اتباعه، وقد قيل إن قارون لم يصدر عنه مثل هذه المقالة لكنهم غلبوا عليه هنا، وقوله في ضلال من ضلت الدابة إذا ضاعت كما أشار إليه المصنف رحمه الله. قوله: (لتعميم الحكم) لكل كافر، والتعليق بالمشتق يدل على أن المشتق منه علة للحكم كما لا يخفى، وقوله: يكفونه بتشديد الفاء أي يمنعونه، وقوله: تخافه أي تخاف منه القتل وسلب الملك كما أخبره الكهان به، وقوله: وتعلله بذلك أي اشتغاله عن قتله بما قالوه له في الكف عنه مع أنه جبار لا يبالي بإراقة الدماء خصوصاً إذا خشي من غائلة وقوله: فخاف من قتله أي خاف أي يهلكه الله ويعجل عقوبته وأنه لا يتيسر له ذلك فيفضح، وإنما أظهر أن امتناعه لقولهم في سيب الكف عنه تعللاً به وتليساً على غيره. قوله: (ويؤيده قوله الخ) قيل هو ناظر لقوله وظن الخ لأنه لا يناسب تيقنه التجلد وعدم مبالاة بدعاء ربه لأنه لو خاف قتله لم يتجلد، وقيل إنه ناظر لقوله تيقن أنه نبي ولا يخفى إنه لا يلائم ما بعده من عدم المبالاة إلا أن يراد به إنه كان يظهر ذلك، وفي قلبه وباطنه ما يخالفه وهو الذي أراده المصنف كما يشهد به تعريفه بقوله فإنه الخ لكن كان الأحسن أن يقول تجلد بإظهار عدم مبالاة بدعائه. قوله: (من عبادته) وفي نسخة من عبادتي

التحارب والتهاجر إن لم يقدر أن يبطل دينكم بالكلية، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر بالواو على معنى الجمع، وابن كثير وابن عامر والكوفيون غير حفص بفتح الياء والهاء، ورفع الفساد ﴿وَقَالَ مُوسَى﴾ أي لقومه لما سمع كلامه ﴿إِنِّي عَدْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ مِن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ الْحِسَابِ﴾ صدر الكلام بأن تأكيداً وإشعاراً على أن السبب المؤكد في دفع الشر هو العياذ بالله، وخص اسم الرب لأن المطلوب هو الحفظ والتربية، وإضافته إليه وإليهم حثاً لهم على موافقته لما في تظاهر الأرواح من استجلاب الإجابة، ولم يسم فرعون وذكر وصفاً وعمه، وغيره لتعميم الاستعاذة ورعاية الحق والدلالة على الحامل له على القول، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي عدت فيه وفي الدخان بالإدغام، وعن نافع

وهي أظهر والأولى حكاية بالمعنى وقوله: عبادة الأصنام لقوله الخ لأنهم كانوا يعبدون فرعون إذا حضروا عنده فإذا غابوا عبدوا أصناماً يقولون إنها تقربهم إليه كما قالته المشركون كما صرح به المفسرون فلا يقال إنهم كيف عبدوا الأصنام وأقرهم على ذلك مع ادعائه الربوبية، وقوله: التحارب تفاعل من الحرب والتهاجر بمعناه لأنه من الهرج وهو القتال، وقوله: بفتح الياء والهاء أي من يظهر. قوله: (أي لقومه لما سمع كلامه الخ) جعل المقول له قومه لقوله وربكم فإن فرعون ومن معه لا يعتقدون ربوبيته إلا أن يراد أنه كذلك في نفس الأمر ومما يؤنس إنه مر في سورة الأعراف: ﴿قال موسى لقومه استعينوا بالله﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٢٨] وإن لم يكن ذلك في مقابلة قول فرعون فإنه ليس بدليل قطعي، وأما قوله كل متكبر فلا دلالة له على ما ذكر كما توهم. قوله: (وإشعاراً الخ) ضمنه معنى التنبيه والدلالة فلذا عداه بعلى، وقوله: دفع الشر إشارة إلى أن قوله من كل متكبر بمعنى من شر كل متكبر إما بتقدير مضاف أو بفهمه من السياق، والتأكيد من تصديره بأن والحفظ من لوازم التربية فلذا ضمنه إليه. قوله: (لما في تظاهر الأرواح من استجلاب الإجابة) وهذا هو الحكمة في مشروعية الجماعة في العبادات كما قاله الإمام فإن قلت لا ذكر للأرواح في النظم فمن أين أخذ تظاهر الأرواح أي تعاونها في استجلاب الإجابة أي تحصيلها قلت: العياذ بمعنى الالتجاء والالتجاء هو الدخول في جوار من يلتجئ الناس إليه، والتمسك بأذيال عصمته والدخول في حرم حمايته، ولما كان ذلك في الناس بالقرب الحسي، وهو غير متصور هنا كان معناه أن يتوجه العبد لمولاه حتى كأنه واقف عنده يراه، وذلك إنما يكون بتوجه وجوه الأرواح وخلع أردية الأشباح، وترك الظاهر لمرجع الضمائر:

وحيثما كنت في مكان فلي إلى وجهك التفات

قوله: (يعمه وغيره) عموماً بدلاً لا شمولياً لأنه نكرة في الإثبات فلذا أتى بكل ليدل على العموم الشمولي فليس لتأكيد التعميم كما قيل، وقوله: ورعاية الحق أي حق فرعون الذي كان عليه إذ رياه صغيراً فلذا لم يواجهه بالاستعاذة منه كما قاله الإمام وهذا راجع لقوله لم يسم الخ

مثله ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ من أرقابه، وقيل من متعلق بقوله: ﴿يَكْفُرُ إِيمَانَهُ﴾ والرجل إسرائيلي أو غريب موحد كان لينافقهم ﴿أَنْفَتُلُونَهُ رَجُلًا﴾ أنقصدون قتله

ففيه لف ونشر مشوش ولولا تصريح الإمام بما ذكر لجاز حمله على أن المراد بالحق مقابل الباطل بمعنى أن الحق أن لا يستعاذ من ذات أحد ما لم يكن متصفاً بالصفات الذميمة من التكبر، وعدم خوف الله وعقابه لأن من لا يقول بالجزاء يتجرأ على الظلم والقتل، وهذا هو الحامل له على الاستعادة منه، وقيل المراد بالحامل الخ الحامل لفرعون فإن سبب قوله أقتل موسى تكبره والأول أظهر وأنسب، والإدغام هنا إدغام الذال المعجمة في التاء بعد قلبها تاء. قوله: (وقيل من متعلق بقوله يكتم الخ) ذكروا فيه وجهين أحدهما أنه مستقر صفة لرجل، وقدم فيه الوصف بالمفرد على الوصف بالجملة والثاني أنه متعلق بيكتم، وقد قيل عليه إنه لا يتعدى بمن بل بنفسه كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [سورة النساء، الآية: ٤٢] وقول الشاعر:

كتمتكم هما بالجمومين ساهرا وهمين هما مستكناً فظاهرا

وأيضاً لا وجه لتقديمه، ولذا لم يرتضه المصنف رحمه الله كما قيل وأيضاً ورد في الحديث «الصديقون ثلاث حبيب: النجار مؤمن آل ياسين، ومؤمن آل فرعون وعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه»^(١) وهو يعين الاحتمال الأول (أقول) هذا كله غير وارد أما الأول فلا أنه ورد تعدى كتم بنفسه وبمن كما نقله أهل اللغة قال في المصباح كتم من باب قتل يتعدى إلى مفعولين ويجوز زيادة من في المفعول الأول فيقال كتمت من زيد الحديث كما يقال يعته الدار وبعثها منه، ومنه عند بعضهم وقال رجل مؤمن من آل فرعون الخ وهو على التقديم والتأخير والأصل يكتم من آل فرعون إيمانه وهذا القائل يقول الرجل ليس منهم انتهى، وعليه مشى صاحب التلخيص ووجه تقديمه هنا التخصيص لأنه إنما كتم إيمانه عن آل فرعون دون موسى ومن اتبعه، وأما ما ذكر من الأثر فعلى فرض صحته الإضافة لأدنى ملابسة لوقوع إيمانه بين أظهرهم مع اتباعه لهم ظاهراً. قوله: (والرجل إسرائيلي) أي على الوجه الثاني، وقد كان على الأول عد من أقاربه لأنه قيل إنه ابن عمه وتأخير الثاني للإشارة إلى ترجيح الأول كما في الكشاف ولأن بني إسرائيل لم يفلوا، ولذا قال فرعون: أبناء الذين آمنوا معه، وقوله: ينصرونا وجاءنا ظاهراً في إنه يتنصح لقومه، وقوله ظاهر صريح في احتمال غيره فإنه لا ينكر فاحتمال كون شردمة قليلة من بني إسرائيل أظهرها أتباعهم فعدوا من زمريتهم لأغراض لهم لا يضر الظهور كما توهم، وقوله: كان ينافقهم بإظهار أنه على دينهم وهو تقية منهم، وهذا ناظر لكونه إسرائيلياً أو غريباً. قوله: (أنقصدون قتله) فهو مجاز ذكر فيه المسبب وأريد السبب، وكون الإنكار لا يقتضي الوقوع لا يصححه من غير تجوز كما قيل وقوله: لأن يقول فقبله حرف جر مقدر وهو يطرد حذفه مع أن وان، وقوله وقت أن يقول ففيه مضاف مقدر وبعد حذفه انتصب

﴿أَنْ يَقُولَ﴾ لأن يقول أو وقت، أن يقول من غير روية وتأمل في أمره ﴿رَبِّكَ اللَّهُ﴾ وحده وهو في الدلالة على الحصر مثل صديقي زيد ﴿وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ المتكثرة على صدقه من المعجزات والاستدلالات ﴿وَمِنْ رَبِّكُمْ﴾ أضافه إليهم بعد ذكر البيئات احتجاجاً عليهم، واستدراجاً لهم إلى الاعتراف به ثم أخذهم بالاحتجاج من باب الاحتياط فقال: ﴿وَإِنْ يَكُ كَذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ﴾ لا يتخطاه وبال كذبه فيحتاج في دفعه إلى قتله ﴿وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ﴾ فلا أقل من أن يصيبكم بعضه، وفيه مبالغة في التحذير وإظهار للإنصاف، وعدم التعصب ولذلك قدم كونه كاذباً أو يصيبك ما يعدكم من عذاب الدنيا، وهو بعض مواعيده كأنه خوفهم بما هو أظهر احتمالاً عندهم، وتفسير البعض

المضاد إليه على الظرفية لقيامه مقامه، وأما كون القائم مقام الظرف لا يكون إلا المصدر الصريح أو ما كان بما الدوامية كما قاله أبو حيان: فغير مسلم لأن ابن جني والزمخشري صرحا بجوازه وهو كاف في صحته وسقوط الاعتراض عنه. قوله: (من غير روية وتأمل في أمره) يعني أنهم لم يفكروا في عاقبة أمرهم إذا قتلوه، ولم يؤمنوا بما جاء به من البيئات أو من غير تفكير فيما جاء به فإنه جاءكم بما هو ظاهر الحقيقة فلا ينافي قوله: ﴿وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [سورة غافر، الآية: ٢٨] كما قيل وكون المعنى على التشبيه تعسف. قوله: (ربي الله وحده) توطئة للحصر لأن المعنى لا رب لي إلا الله وإن الإضافة فيه للجنس لأنها تأتي لمعاني اللام فإذا حمل فرد معين على الجنس أفاد القصر بخلاف العكس كزيد صديقي فإن المحمول يكون أعم، ولولا ذلك لم يتم المراد لأن الإضافة العهدية تكون لحمل جزئي على جزئي فلا بد من إفادة الاتحاد لكنه غير مناسب هنا، ومثله لا يسمى قصراً اصطلاحاً كما قرره أهل المعاني في زيد أخوك وعكسه. قوله: (المتكثرة) إشارة إلى أن جمع المؤنث السالم وإن كان للمقلة إذا دخلت عليه أل يفيد الكثرة بمعونة المقام، وقوله: على صدقه متعلق بالبيئات لأنها بمعنى الشواهد وجملة وقد جاءكم الخ حالية من الفاعل أو المفعول، والمراد بالاستدلالات ما مر في الشعراء مما ذكره من أدلة التوحيد، وهي غير المعجزات. قوله: (احتجاجاً عليهم) أراد أنه بعدما ذكرهم بالأدلة البينة على كونه ربهم وإنه لا بد لهم من رب أضافه لهم ليحتج عليهم فليس الاحتجاج بمجرد الإضافة حتى يقال هو غير صحيح لأنهم لا يعترفون بأنه ربهم فكيف يحتج عليهم بمجرد الإضافة. قوله: (ثم أخذ بالاحتجاج الخ) يعني إنه خاف فرعون لما قدمه أن يعرف حقيقة إيمانه فيبطش به فذكر احتياطاً الاحتجاج المذكور على سبيل الإنصاف احتياطاً لأمره ونفسه فلا يرد أن كلامه يشعر بأنه لا احتجاج فيما قبله، وقوله: لا يتخطاه الخ الحصر من تقديم الخبر عليه. قوله: (مبالغة في التحذير) لأنه إذا حذرهم من بعضه أفاد أنه مهلك مخوف فما بال كله والإنصاف بنصحه لهم وعدم الجزم بكل ما وعد به وهذا توجيه لذكر البعض دون الكل مع أن ما أخبر به النبي الصادق لا يتخلف أو الوعيد دنيوي، وأخروي والمراد ببعضه العذاب الدنيوي. قوله: (وتفسير البعض بالكل) المنقول عن أبي عبيدة استدلالاً

بالكل كقول لبيد:

تراك أمكنة إذا لم أرضها أو يرتبط بعض النفوس حمامها
مردود لأنه أراد بالبعض نفسه ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾ احتجاج ثالث
ذو وجهين أحدهما أنه لو كان مسرفاً كذاباً لما هداه الله إلى البيئات، ولما عضده بتلك
المعجزات، وثانيهما أن من خذله الله وأهلكه فلا حاجة لكم إلى قتله، ولعله أراد به المعنى
الأول وخيل إليهم الثاني لتلين شكيمتهم، وعرض به لفرعون بأنه مسرف كذاب لا يهديه الله
سبيل الصواب، وسبيل النجاة ﴿يَقْوِمُ لَكُمْ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ظَاهِرِينَ﴾ غالبين عالين ﴿فِي الْأَرْضِ﴾
أرض مصر ﴿فَمَنْ يَبْصُرْنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ إِنْ جَاءَنَا﴾ أي فلا تفسدوا أمركم ولا تتعرضوا لبأس
الله بقتله فإنه إن جاءنا لم يمنعنا منه أحد، وإنما أدرج نفسه في الضميرين لأنه كان منهم في
القرابة، وليريهم أنه معهم ومساهمهم فيما ينصح لهم ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ﴾ ما أشير إليكم

بالبیت المذكور لأن المراد ببعض النفوس النفوس جميعها إذ لا يسلم من الموت أحد. قوله:
(تراك الخ) هو بيت من معلقة لبيد المشهورة، وتراك فعال للمبالغة في الترك والأمكنة جمع
مكان، وقوله: أو يرتبط بمعنى إلى أن يرتبط أو إلا أن وسكن للتخفيف أو هو معطوف على
المجزوم والارتباط هنا مجاز عن المنع والعوق، والحمام بكسر الحاء المهملة الموت والمعنى
إنه ترك كل مكان لا يرتضيه بالرحلة عنه إلا أن يمنعه الموت عن الارتحال كما قيل:

إذا كرهت منزلاً فدونك التحولاً

وإن جفأك صاحب فكن به مستبدلاً

ومحصل الرد أن المراد ببعض النفوس نفسه هو لا معنى الكل إذ المراد إلا أن أموت أنا
فالبعض على ظاهره وإذا كان بمعنى الكل فالمعنى لا أزال أنتقل في البلاد إلى أن لا يبقى أحد
أقصده من العباد. قوله: (احتجاج ثالث ذو وجهين) وفي نسخة بحجة ذات وجهين وهما
واضحتان وهي جملة مستأنفة، وإما متعلقة بالشرطية الأولى أو بالثانية أو بهما والإسراف إفراط
الضلال أو الفساد ولين الشكيمة مجاز عن الانقياد وقوله: وخيل إليهم الثاني أي أوهمهم إنه
أراده يعني أنه كلام فيه تورية وتعريض على طريق الكناية التعريضية، وإسراف فرعون بالقتل
والفساد وكذبه في ادعاء الربوبية وأما موسى عليه الصلاة والسلام فمعصوم فهو على زعم
فرعون فيه، ولما في كلامه من التورية لم يناف الاحتياط فلا يتوهم إنه إذا قصد الأولى كيف
يكون احتياطاً فتأمل. قوله: (فلا تفسدوا الخ) إشارة إلى أن الفاء فصيحة وفي الكلام تقدير به
ينتظم كما ذكره، وقوله: ولا تتعرضوا لبأس الله الذي هو رب موسى الذي ذكرته لكم، وهو
كالتفسير لما عطف عليه، وقوله: لم يمنعنا الخ هو معنى قوله من ينصرنا الخ لأنه استفهام
إنكاري معناه النفي، وقوله: لأنه الخ على الوجه الأول في قوله من آل فرعون، وقوله: ليريهم
إنه معهم على الثاني فلا يكون اقتصاراً على أحدهما كما قيل: والمساهمة المشاركة كان لكل
منهم سهماً ونصيياً فيما ينصحهم به. قوله: (ما أشير إليكم) قيل الصواب عليكم لأن أشار إليه

﴿إِلَّا مَا أَرَى﴾ وأستصوبه من قتله ﴿وَمَا أَهْدِيكُمْ﴾ وما أعلمكم إلا ما علمت من الصواب وقلبي، ولساني متواطئان عليه ﴿إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ طريق الصواب، وقرئ بالتشديد على إنه فعال للمبالغة من رشد كعلام أو من رشد كعباد لا من أرشد كجبار من أجبر لأنه مقصور على السماع، أو للنسبة إلى الرشد كعواج وبتات ﴿وَقَالَ الَّذِي ءَامَنَ يَكْفُورُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾ في تكذيبه، والتعرض له ﴿مِثْلَ يَوْمِ الْأَحْزَابِ﴾ مثل أيام الأمم الماضية يعني وقائعهم وجمع

بمعنى أو ما أو منشترته أي راجعته في أمر لأرى رأيه فيه فأشار عليّ بكذا أي أرى ما عنده فيه كما حققه أهل اللغة، وليس معناه أمرني كما في القاموس والإيماء عنه مناسب هنا مع أنه لو صح فالمومي إليه الرأي لأهم وما ذكر تفسير له بلازمه، ومعناه لا أمكنكم من رأي غير رأيي وذلك بالأمر به وما مصدرية لا موصولة كما يدل عليه كلام المصنف رحمه الله، وهو من تحجير الواسع فإنّ المصنف مقصوده إن رأى هنا من الرأي وأمر التعدية سهل كأنه يجوز أن يضمن معنى متوجهاً إليكم في المشاورة في شأنه وما تحتل الموصولية والمصدرية، وليس فيهما يخفى على ناظر فيه. قوله: (وما أعلمكم إلا ما علمت) لما جعل ما أريكم إلا ما أرى بمعنى ما أشير عليكم إلا ما هو صواب عندي من الرأي فسر هذا بما ذكره لأن الهداية الدلالة إلى ما يوصل، وهي الإعلام بطريق الصواب التي يعلمها المعلم بها أو بالصواب نفسه فلا يتوهم أنّ هذا التفسير لم يذكر في محله وكان ينبغي تقديمه، وجعله تفسيراً لما أريكم إلا ما أرى كما في الكشاف إشارة إلى أنّ الرؤية إما من الرأي أو علمية أو تأخير عن قوله إلا سبيل الرشاد نعم لو أتى به كما ذكر كان له وجه فلعمري لقد استسمن ذا ورم. قوله: (وقلبي ولساني الخ) إشارة إلى أنّ ما اختاره من أنّ الرؤية من الرأي وإنّ الهداية الدلالة، والإعلام بالقول أرجح مما عده إذ به تدلّ الجملتان على تواطؤ القلب، واللسان فينتظم تأسيس الكلام أحسن انتظام فمن ادعى خلل ترتيبه، لم يقف على مراده. قوله: (فعال للمبالغة الخ) يعني إنّ هذه الصيغة للمبالغة، وقد ثبتت من الثلاثي من باب فعل بكسر العين وفعل بفتحها ولم تجيء من المزيد إلا في ألفاظ نادرة وردت على خلاف القياس، وهي دراك من أدرك وقصار من أقصر عن الشيء وجبار من أجبر وسار من أسأر مع أنه ثبت في بعضه سماع الثلاثي، وجوز تجريده من الزوائد تقريباً له من القياس، وقد سمع جبره فقوله كجبار بناء على المشهور ورشد ورشد بمعنى اهتدى، وما قيل المعنى على أنه صيغة مبالغة من الإرشاد إذ المعنى سبيل من كثر إرشاده غير مسلم بل المراد سبيل من اهتدى، وعظم رشده ولا حاجة إلى أن يقال من رشد أرشد فاكتفى بالسبب عن المسبب أو المبالغة في الرشد تكون بالإرشاد كما قيل في طهور وقيوم فإنه إذا قيل إلا سبيل من اهتدى كان في غاية من السداد، والله الهادي إلى سبيل الرشاد فقوله: سماعي يحتمل أن فعلاً من المزيد سماعي أو صيغة فعال مطلقاً سماعية كما قيل. قوله: (أو للنسبة) أي يكون فعال في هذه القراءة للنسبة كما قالوا عواج لبياع العاج، وبتات لبياع البت وهو كساء غليظ، قيل طيلسان من خز أو صوف. قوله: (يعني وقائعهم) أي المراد بالأيام الوقائع فإنها كثر

الأحزاب مع التفسير أغنى عن جمع اليوم ﴿وَمَثَلُ دَابِّ قَوْوٍ نُوحٍ وَعَادٍ وَنَمُودٍ﴾ مثل جزء ما كانوا عليه دائماً من الكفر وإيذاء الرسل ﴿وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ كقوم لوط ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾ فلا يعاقبهم بغير ذنب، ولا يخلي الظالم منهم بغير انتقام وهو أبلغ من قوله: ﴿وما ربك

استعمالها بمعناها حتى صار ذلك حقيقة عرفية والوقائع جمع وقية بمعنى الحرب أو واقعة بمعنى النازلة الشديدة، وليس في المقام والاستعمال إياء عنه كما قيل ولو أبقى على معناه المتبادر منه قدر فيه مضاف أي مثل حادث يوم الخ ولكل وجهة. قوله: (وجمع الأحزاب مع التفسير أغنى عن جمع اليوم) دفع لأنه سواء كان على ظاهره أو بمعنى الوقائع فالظاهر جمعه بأن الإضافة لها معان كاللام فإذا أريد الجنس أفاد ما يفيد الجمع والقرينة عليه إضافته لأنه لا يكون للأحزاب يوم واحد بمعنييه، وتفسيره بما بعده معين له والمرجح له خفة لفظه واختصاره وليس هذا من الاكتفاء بالواحد عن الجمع، وقال الزجاج: المراد بيوم الأحزاب حزب حزب بمعنى أن جمع حزب مراد به شمول أفراده على طريق البدل فأول الثاني، وهو معنى آخر ومنه يعلم أن التكرار يكون في معنى الجمع كياً باباً وعكسه فاحفظه. قوله: (مثل جزء ما كانوا عليه الخ) يعني أن فيه مضافاً مقدراً ودأبهم عادتهم الدائمة ودأب يكون بمعنى دام، وإنما قدره لأن المخوف في الحقيقة جزء العمل لا هو ودائماً خير سببي لكان أو حال من المجرور، والأول أنسب بما في النظم كما قيل والإيذاء بمعنى الأذى صحيح كما أثبتته الراغب فلا عبرة بإنكاره كما مر تفصيله. قوله تعالى: ﴿وما الله يريد ظلماً للعباد﴾ أي بأن يظلمهم بنفسه أو يظلم بعضهم بعضاً ومذهب الأشاعرة أنه لا يتصور الظلم منه تعالى لأن الكل ملكه كما مر في سورة آل عمران فهو إما على مذهب الماتريدية من أنه لا يفعله بمقتضى حكمته أو المراد بالظلم ما يشبهه، ويكون على صورته كما مر في العنكبوت وهو الأولى. قوله: (أو لا يخلي الظالم منهم بغير انتقام) من التخيلية أي لا يتركه سالماً عن الانتقام منه لأنه إذا لم يرد تركه لم يتركه إذ لا يجري في ملكه إلا ما يشاء فلا يتجه عليه أن تفرعه على النظم لا يتأتى على مذهب أهل السنة لاقتضائه أنه لا يريد ظلم بعضهم لبعض فلا يقع إذ لا يجري في ملكه إلا ما يشاء إذ الاقتضاء ممنوع، وإنما يريد الظلم منهم ابتلاء لهم، وإظهاراً للمطيع من العاصي كما في سائر التكاليف فلا حاجة إلى جعل الإرادة مجازاً عن الرضا حتى يرد عليه ما يرد وفي الكشاف يعني أن تدميرهم كان عدلاً لأنه لا يريد ظلماً ما لعباده، ويجوز أن يكون معناه كمنع قوله: ﴿ولا يرضى لعباده الكفر﴾ [سورة الزمر، الآية: ٧] أي لا يريد لهم أن يظلموا فدمرهم لأنهم كانوا ظالمين فالمعنى على الأول كونهم مظلومين وعلى الثاني كونهم ظالمين ولا يستقيم هذا على مذهب من يجعل الكل بإرادته تعالى، أو يفرق بين إرادة الظلم للعباد وإرادة الظلم منهم فإن هذا يمتنع لإشعاره بالطلب، وطلب القبيح باطل بالاتفاق كما قاله المحقق: في شرحه رحمه الله تعالى، وما قيل عليه إنه حديث لم يصح سنده غير متجه بل غفلة عما صرحوا به، قال الراغب في مفرداته: قد تذكر الإرادة ويراد بها معنى الأمر كقولك: أريد منك كذا أي أمرك به نحو: ﴿يريد الله بكم اليسر﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٨٥] اه فإذا تعدى فعل الإرادة بمن أو الباء

بظلام للعبيد ﴿سورة فصلت، الآية: ٤٦﴾ من حيث أن المنفي فيه نفي حدوث تعلق إرادته بالظلم ﴿وَيَقُولُ إِنَّ أَخَافُ عَلَيْكَ يَوْمَ النَّادِ﴾ يوم القيامة ينادي فيه بعضهم بعضاً للاستغاثة، أو يتصايحون بالويل والثبور أو يتنادى أصحاب الجنة، وأصحاب النار كما حكى في الأعراف، وقرئ بالتشديد وهو أن يند بعضهم من بعض كقوله: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾ [سورة عبس، الآية: ٣٤] ﴿يَوْمَ تُولُوجُ﴾ عن الموقف ﴿مُدِيرِينَ﴾ منصرفين عنه إلى النار، وقيل فارين عنها ﴿مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِيٍّ﴾ يعصمكم من عذابه ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ﴾ يوسف بن يعقوب على أن فرعون فرعون موسى، أو على نسبة أحوال الآباء إلى الأولاد أو سبطه يوسف بن إبراهيم بن يوسف ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ من قبل موسى ﴿بِالْبَيِّنَاتِ﴾ بالمعجزات ﴿فَمَا زَلَّمْتُمْ فِي شَيْءٍ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ﴾ من الدين ﴿حَقًّا إِذَا هَلَكَ﴾ مات ﴿فَلْتَرَنَّ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا﴾ ضمناً إلى تكذيب رسالته تكذيب رسوله من بعده أو جزماً بأن لا يبعث من بعده رسول مع الشك في رسالته، وقرئ أن

دل على الطلب والاستعمال شاهد له، وبما قررناه علم أنه لا وجه لما قيل من أنه لا يوافق مذهب أهل السنة إذ له العفو وعدم الانتقام عن ظلم وإن لم يرد بالظلم الكفر.

قوله: (وهو أبلغ من قوله وما ريك بظلام الخ) لأن نفي إرادة الشيء أبلغ من نفيه، ونفي النكرة أشمل إذ معناه لا يريد شيئاً من الظلم خصوصاً والآية الثانية فيها نفي المبالغة، وهي لا تقتضي نفي أصل الفعل وإن أوجب عنه كما مر وقد ذكر ثمة أن فيه مبالغة من وجه آخر فتذكره، وقوله: من حيث أن المنفي فيه نفي حدوث الخ قيل لفظ نفي مقحم في عبارته إذ المنفي الحدوث لا نفيه، وقيل إن المنفي يضمن معنى المذكور فلا إقحام فيه وما قيل إن إرادة الظلم ظلم ممنوع في حقه تعالى فلا حاجة إلى أن يقال المراد ظلم غير الإرادة بقريته المقام. قوله: (ينادي الخ) استئناف لبيان، وجه تسمية يوم القيامة بيوم التناد والنداء، وإن كان رفع الصوت لطلب الإقبال فهو مجرد لجزء معناه هنا وفي الأعراف ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار الخ، وقوله: بالتشديد أي تشديد الدال من ند إذا هرب، وقيل المراد به يوم الاجتماع من ند إذا اجتمع ومنه النادي وضمير عنه للموقف، وقوله: وقيل: فارين عنها قيل إن هذا أولى لأنه أتم فائدة وأظهر ارتباطاً بقوله: ﴿مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾. قوله: (يوسف بن يعقوب الخ) ذكر أهل التاريخ أن فرعون موسى اسمه الريان واسم هذا الوليد وذكر القرطبي رحمه الله أن الأول من العمالقة وهذا قبطي، وفرعون يوسف عليه الصلاة والسلام مات في زمنه. قوله: (أو على نسبة أحوال الآباء الخ) وقد جوز كون بعضهم حياً وفي بعض التواريخ أن وفاة يوسف عليه الصلاة والسلام قبل مولد موسى عليه الصلاة والسلام بأربع وستين سنة فيكون نسبة حال البعض إلى الكل وإليه مال المصنف في سورة يوسف، وقوله: حتى إذا هلك الخ غاية لقوله فما زلتم. قوله: (ضمناً إلى تكذيب رسالته الخ) متعلق بقوله قلت الخ إما مفعول مطلق لمقدر

يبعث الله على أن بعضهم يقرر بعضاً بنفي البعث ﴿وَكَذَلِكَ﴾ مثل ذلك الإضلال ﴿يُضِلُّ اللَّهُ﴾ في العصيان ﴿مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ﴾ شك فيما تشهد به البيئات بغلبة الوهم، والانهماك في التقليد ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ﴾ بدل من الموصول الأول لأنه بمعنى الجمع ﴿بَعِيرٍ سُلْطَنٍ﴾ بغير حجة بل إما بتقليد أو بشبهة داحضة ﴿أَتَنْهَمُّ كَبْرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فيه ضمير من وأفراده للفظه، ويجوز أن يكون الذين مبتدأ وخبره كبر على حذف مضاف أي وجدال الذين يجادلون كبر مقتاً، أو بغير سلطان وفاعل كبر ﴿كَذَلِكَ﴾ أي كبر مقتاً مثل ذلك الجدال فيكون قوله ﴿يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ استثناءً للدلالة على الموجب لجدالهم، وقرأ أبو عمرو وابن ذكوان قلب بالتنوين على وصفه بالتكبر، والتجبر لأنه منبعهما كقولهم رأيت عيني وسمعت أذني، أو على حذف مضاف أي على كل ذي قلب متكبر ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهَيْئُنِي آيَاتٍ لِي صَرَّامًا﴾ بناء مكشوفاً عالياً من صرح الشيء إذا ظهر.

﴿لَعَلِّي أَتْلُعَ الْأَسْبَابَ﴾ الطرق ﴿أَسْبَابَ السَّمَكَاتِ﴾ بيان لها وفي إبهامها، ثم إيضاحها تفخيم لشأنها وتشويق للسامع إلى معرفتها ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ عطف على أبلغ وقرأ

أو حال بمعنى ضامين أو مفعول له وحرزناً مثله معطوف عليه، وهو دفع لما يتوهم من أن قوله من بعده رسولاً يقتضي تسليم رسالته، والتصديق بها مع أن ما قبله يدل على شكهم فيها بأنهم لم يقولوا هذا إلا تضجراً بها وإنكاراً للرسالة مطلقاً والفرق بين الوجهين أنهم في الأول بعد الشك يتوا بتكذيب رسالته ورسالة غيره فيكون ترقياً، وقيل: الشك مقابل اليقين لا التردد وفيه بعد لا يخفى، وفي الثاني جزموا بعدم من يرسل بعده مع شكهم في رسالته، واحتمال أن يكونوا أظهروا الشك في حياته حسداً وعناداً فلما مات أقرروا بها جائز لكنه لم يحمله عليه لمخالفته للظاهر. قوله: (على أن بعضهم يقرر بعضاً بنفي البعث) أي يحمله على الإقرار بنفيه، والتقرير تفسير للاستفهام في هذه القراءة، وقوله: مثل ذلك لضلال أي السابق وما بعده كما مر، وقوله: بغلبة الوهم أي على ما يقتضيه العقل، وقوله بدل الخ هو أحد الوجوه وفيه كنبهه بأعني ورفعه بأنه خبر مبتدأ مقدر وجعله بياناً لمن أو صفة إن قلنا بحواز وصفه وداحضة بمعنى ساقطة باطلة. قوله: (وأفراده للفظه) يعني تضمير كبر المستتر لمن رعاية للفظه بعد رعاية معناه، وهو جائز وإن كان المشهور عكسه وقد جوز كون فاعله ضمير الجدال الذي في ضمن يجادلون، وقوله على حذف مضاف هو المخبر عنه لأن الذين جمع لفظاً ومعنى فلا يصح أفراد ضميره، وقوله: أو بغير سلطان هو الخبر عن المضاف المقدر أيضاً لا عن الذين لما فيه من الإخبار عن الذات والجملة بالظرف، وكون الكاف اسماً بمعنى مثل معمولة لعامل مذكور نادر مخالف للظاهر وربما أباه بعض النحاة لكونه على صورة الحرف، ولم يثبت في كلامهم مثله، ولذا أخره المصنف. قوله: (كقولهم رأيت عيني) في الإسناد إلى منبع الرؤية والظاهر إنه مجاز، ولو قيل إنه حقيقة عرفية لم يبعد وكلام الكشاف يميل إلى الثاني، وإذا قدر المضاف

حفص بالنصب على جواب الترجي، ولعله أراد أن يبني له رسداً في موضع عال يرصد منه أحوال الكواكب التي هي أسباب سماوية تدل على الحوادث الأرضية فيرى هل فيها ما يدل على إرسال الله إياه، وأن يرى فساد قول موسى بأن أخباره من له السماء يتوقف على اطلاعه ووصوله إليه، وذلك لا يتأتى إلا بالصعود إلى السماء، وهو مما لا يقوي عليه الإنسان وذلك لجهله بالله وكيفية استنبائه ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ في دعوى الرسالة ﴿وَكَذَلِكَ﴾ ومثل ذلك التزيين ﴿زَيْنٌ لِّفِرْعَوْنَ سُوءٍ عَمَلِهِ وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ سبيل الرشاد والفاعل على الحقيقة هو الله تعالى، ويدل عليه إنه قرئ زين بالفتح وبالتوسط الشيطان، وقرأ الحجازيان والشامي وأبو عمرو وصدّ على أن فرعون صدّ الناس عن الهدى بأمثال هذه

توافقت القراءتان، وقوله: بناء الخ حاصله إن الصرح القصر العالي لظهوره مأخوذ من التصريح، والسبب كل ما أدى إلى شيء كالرشاء والسلم فلذا فسرهُ بالطرق هنا، وقوله وفي إبهامها الخ دفع لما يتوهم من أنه لو قيل: ابتداء أسباب السموات كفى من غير تطويل. قوله: (بالنصب على جواب الترجي) بناء على أن جوابه ينصب كالتمني ومن فرق بينهما جعله هنا محمولاً عليه لشبهه به في إنشاء الطلب ومن منعه جعله منصوباً في جواب الأمر، وهو ابن أو معطوفاً على خبر لعل بتوهم أن فيه أو على الأسباب على حدّ:

للبس عباءة وتقر عيني

قوله: (ولعله أراد أن يبني له رسداً الخ) التي هي أسباب صفة أحوال الكواكب مفسرة للمراد من أسباب السموات على هذا بانتهاه ما تدل عليه حركاتها ونحوها مما يعلم من كتب أحكام النجوم، وهذا يدل على أنه مقر بالله وإنما أراد طلب ما يزيل شكه في الرسالة، وكان هو وأهل عصره لهم اعتناء بالنجوم وأحكامها على ما قيل. قوله: (أو أن يرى) بضم الياء وكسر الراء مضارع أراهم أي أعلمهم فالمقصود إلزامه إذ قال له إني رسول من رب السموات، وإعلام الناس بفساد ما قاله لأنه إن كان رسولاً منه فهو ممن يصل إليه وذلك بالصعود للسماء وهو محال فما بني عليه مثله، وهو جهل منه بالله وظنه إنه في السماء وإن رسله كرسل الملوك يلاقونه، ويصلون إلى مقره وهو سبحانه، وتعالى منزّه عن المكان وكلما هو من صفات المحدثات والأجسام ولا يحتاج رسله الكرام لما ذكره من خرافات الأوهام، وما ذكره مستلزم لنفي رسول من الله على ما توهمه، وأما نفي الصانع المرسل له فلم يتعرّض له وقد قرره الإمام بأنه إيراد شبهة في نفي الصانع لأنه لو وجد كان في السماء لشرفها أو للعلم بعدهم في غيرها فلا يطلع عليه بدون صعودها، وهو محال فكذا ما يتوهم عليه ولك أن تحمل كلام المصنف على هذا إذ ليس صريحاً في مخالفته كما قيل فقوله ابن لي صريحاً ليس على ظاهره بل لإظهار عدم إمكان ما ذكر ولعل لا تاباً فإنه للتهكم على هذا، وقد مر في سورة القصص وجه آخر فتذكره والاستنباء إرسال الأنبياء إلى الناس. قوله: (في دعوى الرسالة) أو في دعوى أن له إليها

التمويهات والشبهات ويؤيده ﴿وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ أي خسار ﴿وَقَالَ الَّذِينَ ءَامَنَ﴾ يعني مؤمن آل فرعون، وقيل موسى عليه الصلاة والسلام ﴿يَقُولُ أَتَيْتُونِي بِذِكْرِ أُمَّيَّةٍ يُعَلِّمُ بِهَا وَقَالَ كِتَابٌ مُّذُنَّ عَلَيْهِ فِرْعَوْنَ بِدَلَالَةٍ سَبِيلَ الرِّشَادِ﴾ سبيلاً يصل سالكه إلى المقصود. وفيه تعريض بأن ما عليه فرعون وقومه سبيل الغي ﴿يَقُولُ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا مَتَّعٌ﴾ تمتع يسير لسرعة زوالها ﴿وَإِنَّ الآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾ لخلودها ﴿مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ عدلاً من الله، وفيه دليل على أن الجنايات تغرم بمثلها ﴿وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْفَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ بغير تقدير، وموازنة بالعمل بل أضعافاً مضاعفة فضلاً منه ورحمة، ولعل تقسيم العمال وجعل الجزاء جملة اسمية مصدرية باسم الإشارة وتفضيل الثواب لتغليب الرحمة، وجعل العمل عمدة والإيمان حالاً للدلالة على أنه شرط في اعتبار العمل، وأن ثوابه أعلى من ذلك ﴿وَيَقُولُ مَا لِيَ أُدْعَىٰ بِكُمْ إِلَىٰ

لِقَوْلِهِ: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾ [سورة القصص، الآية: ٣٨] وقوله: سبيل الرشاد للتصريح به قيل فتعريفه للعهد، وقوله: والفاعل الخ قد مر تفصيله في سورة الأنعام فلا تغفل عنه، وقوله: ويدل عليه لأنه سبق ذكر الله ولم يذكر الشيطان، وقوله: بالتوسط أي الفاعل بواسطة بالسوسوسة من الشيطان كما مر. قوله: (ويؤيده وما كيد فرعون الخ) لأنه يشعر بتقدم ذكر للكيد قبله، وهو في هذه القراءة أظهر وهي قراءة أكثر السبعة وقوله خسار ومنه تب لكنه خسار دائم من قولهم لا يتيب أي يبقى ويدوم، وقوله: وقيل موسى مرضه لأن هذا العنوان مناسب لمؤمن آل فرعون دون النبي. قوله: (تمتع يسير) فسره به لأن التنوين، والتنكير يدل على التقليل وجعل المتاع مصدرأ بمعنى التمتع ويكون بمعنى الممتع به وهو صحيح أيضاً، وقوله: وفيه دليل الخ فيه نظر لأن من أتلف شيئاً يلزمه قيمته لا مثله، وقوله: بالعمل تنازعه تقدير وموازنة، وفيه إشارة إلى أن المراد بالرزق كل ما لهم فيه من الثواب، وأن المراد بكونه بغير حساب أنه لا يقدر بمثلها كالأعمال السيئة بل يزداد ويضاعف إلى سبعمائة فصاعداً، وقد يستعمل بغير حساب بمعنى غير متناه وهو صحيح أيضاً لأن رزق المخلد مخلد فيكون غير متناه. قوله: (ولعل تقسيم العمال) جمع عامل والتقسيم بقوله: من ذكر أو أنثى للاهتمام والاحتياط في شمولهم لاحتمال نقص الإناث خصوصاً إذ لوحظ نقص عملهم في مدة الحيض ونحوه، وجعل ما وقع جزاء لأعمالهم اسمية مؤكدة له بالثبوت مع الإشارة إليهم بالبعيد الدال على تعظيمهم، وقوله: وتفضيل الثواب بالصاد المعجزة أي جعله زائداً على العمل لكونه أضعافاً مضاعفة له وجوز كونه بالصاد المهملة أي جعله مفصلاً كقوله يدخلون الخ ويرزقون الخ بخلاف ما يقابل السيئة والظاهر هو الأول وقوله: لتغليب الرحمة أي للدلالة على أن رحمته تعالى غالبية على غضبه حيث ضوعفت لمن استحقتها ولم يضاعف موجب غضبه إذ لم يزد في جزاء السيئات. قوله: (وجعل العمل عمدة) ركنأ من القضية الشرطية لأنه مقدمها والإيمان حالاً في قوله، وهو مؤمن وقوله: على أنه شرط لأن الأحوال قيود وشروط للحكم التي وقعت

النَّجْوَى وَتَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ ﴿ كَرَّرَ نداءهم إيقاظاً لهم عن سنة الغفلة، واهتماماً بالمنادى له ومبالغة في توبيخهم على ما يقابلون به نصحه وعطفه على النداء الثاني الداخل على ما هو بيان لما قبله، ولذلك لم يعطف على الأول فإن ما بعده أيضاً تفصيل لما أجمل فيه

الأحوال فيه وكونه شرطاً في صحة العمل والاعتداد به لا كلام فيه وإنما الكلام في كون الكلام يدل على أن ثوابه أعظم وإن كان في نفس الأمر كذلك فإن الطهارة شرط تتوقف عليه صحة الصلاة وليس ثوابها أعظم من ثواب الصلاة كما لا يخفى فلعلمه لما قيل: إنه لا ثواب ولا اعتداد بعمل دونه فهم إنه أعظم في نفسه فثوابه أعظم من ثواب غيره، فتأمل. قوله: (كُرِّرَ نداءهم الخ) لأن النداء يدل على غفلة المنادى والاهتمام بالنصيحة المنادى لها بتكرارها إجمالاً وتفصيلاً والتوبيخ لجعلهم لا يفيد فيهم، ولا يسمعهم تداء واحد والاستفهام فيه أيضاً توبيخي ومقابلتهم معلومة من قوله: ﴿تدعونني إلى النار﴾ وقوله: عطفه الخ، اسم مبتدأ أو فعل ماض معطوف على كُرِّرَ نداءهم، وقوله: الداخل على ما الخ صفة للنداء الثاني فإن له حكم ما بعده لأنه المقصود بالذات فلذا لم يعطف لأن ما بعده لا يعطف وكون البيان لا يعطف لشدة الاتصال معلوم في المعاني، وإنما الكلام في بيانه وستسمعه عن قريب. قوله: (فإن ما بعده أيضاً الخ) أي ما بعده النداء الثالث مثل النداء الثاني فيما ذكر من البيان، والذي ذكره الزمخشري إن الثاني داخل على ما هو بيان للمجمل، وتفسير له فأعطى الداخل عليه حكمه في امتناع دخول الواو وأما الثالث فليس بتلك المثابة يعني أن الأول للدعوة إلى الحق الموصل إلى سعادة الدارين والثاني لبيان إن الدنيا، وما فيها غير العمل الصالح الموصل للسعادتين غير معتد به ففيه بيان للأول لتضمنه ما ينبغي وحث على الآخرة، والثالث لتضمنه مجادلة جرت بينه وبينهم، ولذا ختمه بما يدل على المتاركة بقوله: وأفوض الخ ليس من البيان في شيء لكنه مناسب لما قبله فلذا عطف على ما قام الأول لا الثاني، والمصنف خالفه إذ أدخله في البيان وعطفه على الثاني وله وجه لأن المجادلة مقررة للدعوة، ولا يابأه ما فيه من الوعيد وأما المتاركة، وإن أبته فهي تذييل له خارج عن البيان فقوله: فستذكرون الخ عند المصنف متفرع على جملة الكلام، وعند الزمخشري على الأخير والمصنف اختار الأول لقرب المعطوف عليه فيه فلا يرد ما ذكر ولا ما قيل إنه غير سديد هذا هو الحق والمصنف اختار الأول لقرب المعطوف عليه فيه فلا يرد ما ذكر ولا ما قيل إنه غير سديد هذا هو الحق في تحقيق مراد الشيخين، ولبعض الناس فيه كلام لا طائل تحته رأينا تركه أولى من ذكره فتدبره. قوله: (فإن ما بعده) أي ما بعد النداء الثالث أيضاً كالثاني فهو تعليل لعطفه على الثاني دون الأول أو المجموع كما ذهب إليه الزمخشري، وقوله: تفصيل في نسخة بدله تفسير وهو أنسب بالبيان، وقوله: لما أجمل فيه أي في الأول وقوله تصريحاً أو تعريضاً، وفي نسخة وتعريضاً بالواو وهما بمعنى لأنه تقسيم على سبيل اللف والنشر فاللتصريح في الثالث، وقوله: أو على الأول هو ما اختاره الزمخشري لأنه بين إن سبيل الرشاد هو ما دعاهم إليه لأنه منج وغيره مهلك موبق في

تصريحاً، أو تعريضاً أو على الأول ﴿تَدْعُونِي لِأَكْفُرَ بِاللَّهِ﴾ بدل أو بيان فيه تعليل والدعاء كالهداية في التعدية بالى واللام ﴿وَأَشْرِكْ بِهِ مَا لَيْسَ لِي بِهِ﴾ بربوبيته ﴿عَلِمٌ﴾ والمراد نفي المعلوم والإشعار بأن الألوهية لا بد لها من برهان، واعتقادها لا يصح إلا عن إيقان ﴿وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى الْعَزِيزِ الْغَفَّارِ﴾ المستجمع لصفات الألوهية من كمال القدرة، والغلبة وما يتوقف عليه من العلم والإرادة والتمكن من المجازاة، والقدرة على التعذيب والغفران ﴿لَا جُرُومَ﴾ لا

النار والتعريض لأن فناء الدنيا وقرار الآخرة، المجزي فيها على الأعمال الصالحة بالنعيم الأبدي يفهم منه أنه هو الحق وإن الدعوة إليه عين الرشاد والسداد، وقد يقال إن في الأول تعريضاً أيضاً لأن الدعوة إلى خلافه دعوة إلى النار فتأمل. قوله: (بدل) أي من قوله إن في الأول تعريضاً أيضاً لأن الدعوة إلى خلافه دعوة إلى النار فتأمل. قوله: (بدل) أي من قوله تدعونني إلى النار أو هو عطف بيان له بناء على أنه يجري في الجمل كالمفردات كما ذهب إليه السكاكي، وقد صرح ابن هشام بمنعه في المغني فإن حمل البيان على معناه اللغوي فهي جملة مستأنفة مفسرة له لم يكن بينهما مخالفة وقوله في التعدية بالى واللام ببيان لوجه التشبيه، وتخصيص له بالتعدية بهما فإن الهداية قد تتعدى بنفسها وفيه إيماء إلى أن الهداية المتعدية بالحرف مجرد الدلالة فهي في معنى الدعوة. قوله: (بربوبيته) وألوهيته لا بذاته فإنها معلومة له، وقوله: والمراد نفي المعلوم أي نفي العلم هنا كناية عن نفي المعلوم كما مرّ تحقيقه في سورة القصص، وأنه لا ينافي قوله: إنه يختص بالعلم الحضورى وقوله: والإشعار بأن الألوهية لا بد لها من برهان أي يقيني لأنها من المطالب التي لا يكتفي فيها بالظنيات، والإقناعيات فضلاً عن الوهميات والتقليد الصرف وهو من إنكاره للدعوة إلى ما لا يعلمه يقيناً فإن العلم صفة توجب تمييزاً لا يحتمل التقيض. قوله: (المستجمع لصفات الألوهية) أخذه من مقابله بما لا يعلم فيه شيئاً منها إذ السياق يدل على أن المعنى تدعونني إلى ما ليس فيه وصف من أوصافها، وأنا أدعوكم لمن فيه جميع صفاتها فجعل هذين الوصفين كناية عن جميعها لاستلزامها لما عداهما كما أشار إليه بقوله من كمال القدرة، والغلبة الذي هو معنى العزيز لأن العزة صفة تقضي بالذات أن يقهر ولا يقهر وهو بالقدرة التامة المخصوصة به تعالى، كما قال: ﴿فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعاً﴾ [سورة فاطر، الآية: ١٠] وكونها متوقفة على العلم والإرادة بيان لاستلزامها لغيرها من الصفات الذاتية، وبيانه كما تقرر في الأصول أن القدرة صفة تؤثر في وفق الإرادة فهي متوقفة على الإرادة، وذلك أيضاً مستلزم للعلم فإنه لا يتصور إرادة التأثير فيما لا يعلمه، وهو مستلزم للحياة واعتبر بذلك بقية الصفات الذاتية، والسلبية فتأمل. قوله: (والتمكن من المجازاة والقدرة على التعذيب) معطوف على كمال القدرة، وهو تفسير للغفار على وجه يتضمن وجه تأخيره عن العزيز ومناسبته التامة فإن العفو إنما يمدح به بعد القدرة فالتمكن، والقدرة من لوازمه ولذا كان قول الحماسي:

يجزون من ظلم أهل الظلم مغفرة ومن إساءة أهل السوء إحسانا

ردّ لما دعوه إليه وجرم فعل بمعنى حق وفاعله ﴿أَتَمَّا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَكُمْ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ﴾ أي حق عدم دعوة آلهتكم إلى عبادتها أصلاً لأنها جمادات ليس لها ما يقتضي ألوهيتها أو عدم دعوة مستجابة أو عدم استجابة دعوة لها، وقيل جرم بمعنى كسب وفاعله مستكن فيه أي كسب ذلك الدعاء إليه إن لا دعوة له بمعنى ما حصل من ذلك إلا ظهور بطلان دعوته، وقيل فعل من الجرم بمعنى القطع كما أن بدّ من لا بد فعل من التبديل، وهو التفريق والمعنى لا قطع لبطلان دعوة ألوهية الأصنام أي لا ينقطع في وقت ما فتقلب حقاً،

من أبلغ الذم وتخصيصهما بالذكر لما فيهما من الدلالة على الخوف، والرجاء المناسب لحاله وحالهم. قوله: (لا جرم) تحقيقه كما في الكتاب وشرحه للسيرافي إن أصل معناه كما قاله الزجاج: لا يدخلنكم في الجرم أي الإثم كإثمه أدخله في الإثم ثم كثر استعماله حتى صار بمعنى لا بدّ عند الفراء وبمنزلة حقاً، ولذا جعلته العرب قسماً وهو من جرمت الذنب بمعنى كسبته لا بمعنى حققت، وقال الأزهري: لا ردّ لشيء توهم ثم تبدأ بما بعده جرم إنّ لهم النار أي كسب ذلك العمل لهم الخسران، وقيل: لا صلة وقيل نافية وجرم وجرم كسقم وسقم بمعنى باطل لأنه موضوع له أو لأنه بمعنى كسب والباطل محتاج للكسب والتزيين، ولذا فسر بحقاً لأنه نقيض الباطل ولا باطل صار يميناً كلا كذب في قول النبي ﷺ: «أنا النبي لا كذب»^(١) وفيه لغات جرم وجرم وأجرم، وقد يزداد قبله إن أو ذا، اه محصله فقوله: لا ردّ الخ أحد الأقوال فيه وجرم فعل بمعنى حق، وقوله: أي حق عدم الخ إشارة إلى أنّ الفاعل المسبوك المتصيد منه، وعدم الدعوة عبارة عن جماديتها وأنها غير مستحقة لذلك ودعوة آلهتكم مصدر مضاف لفاعله ومعناه دعوتها إياكم لعبادتها. قوله: (أو عدم دعوة مستجابة) على ما مرّ لام له دعوة لنسبة الدعاء إلى الفاعل، وعلى هذا لنسبته إلى المفعول لأنهم كانوا يدعونه فحمل نفي الدعاء له على نفس الاستجابة منه لدعائهم إياه إما بحذف الموصوف أو المضاف أي استجابة دعوة أو دعوة مستجابة تنزيلاً لغير المستجاب منزلة العدم، وقد جوّز فيه التجوّز بالدعوة عن استجابتها التي ترتب عليها بمنزلة الجزاء لها كما في تدين تدان، وليس هذا من المشاكلة في شيء عند المحقق وإن جوّزها غيره. قوله: (وقيل جرم بمعنى كسب) أي لا ردّ لما قبله وجرم بمعنى كسب وفاعله ضمير الدعاء السابق الذي دعاه قومه إليه وإنما الخ مفعوله، والحاصل أنّ دعاءهم ما كسب إلا ظهور بطلان دعوته أي الدعوة إليه فدعوته مصدر مضاف لمفعوله، وهذا هو القول الثاني من أقوال النحاة فيه كما مرّ. قوله: (وقيل فعل) بفتحتين اسم لا وهو مصدر مبنّي على الفتح بمعنى القطع، ومعناه لا بدّ من بطلانه أي بطلانه أمر ظاهر مقرّر وهو مثل لا بدّ فإنه من التبديد، وهو التفريق وانقطاع بعضه من بعض، وقوله: فتقلب بالنصب في جواب النفي، وقوله: ويؤيده الخ أي إنّ اللغة الأخرى فيه وهي جرم بضم فسكون تدل

ويؤيده قولهم: لا جرم إنه يفعل لغة فيه كالرشد والرشد ﴿وَأَنْ مَرَدَّنَا إِلَى اللَّهِ﴾ بالموت ﴿وَأَنْتَ الْمُسْرِفِينَ﴾ في الضلالة والطغيان كالإشراك وسفك الدماء ﴿أَنْتُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ ملازموها ﴿فَسَتَذْكُرُونَ﴾ فسيذكر بعضكم بعضاً عند معاينة العذاب ﴿مَا أَقُولُ لَكُمْ﴾ أقول لكم من النصيحة ﴿وَأَفْوِضْ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾ ليعصمني من كل سوء ﴿إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ فيحرسهم فكانه جواب توعدهم المفهوم من قوله: ﴿فَوَقَلَهُ اللَّهُ سَيِّئَاتٍ مَا مَكَرُوا﴾ شدائد مكرهم وقيل الضمير لموسى ﴿وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ﴾ بفرعون وقومه، واستغنى بذكرهم عن ذكره للعلم بأنه أولى بذلك، وقيل: بطلبة المؤمن من قومه فإنه فر إلى جبل فاتبعه طائفة فوجدوه يصلي، والوحش حوله صفوفاً فرجعوا رعباً فقتلهم ﴿سَوْءُ الْعَذَابِ﴾ الغرق أو القتل

على إسميته، وليس هذا معيناً لإسميته على اللغة الأخرى حتى يقال إنه لا وجه لحكايته بقيل لاحتمال كونه فعلاً مجهولاً لاسكن للتخفيف أو أنه استعمل منه الفعل، والاسم بحسب اقتضاء مقامه وفي ثبوت هذه اللغة في فصيح كلامهم تردّد. قوله: (وإن مردنا إلى الله) أي مرجعنا، وقوله: كالإشراك الخ الظاهر أنه لف ونشر فالإشراك إسراف في الضلالة والقتل في الطغيان أو هما تمثيل لتعميمه لظلم نفسه، وظلم غيره وظاهره شموله لغير الكفرة من العصاة فيكون قوله: ملازموها بمعنى الملازمة العرفية الشاملة للمكث الطويل فإن خص ذلك بالكفرة فهو بمعنى الخلود. قوله: (فسيذكر بعضكم بعضاً) من التذكير، وهو الأخطار بالبال والقلب بعد ذكره باللسان، والواقع في النظم مطلق وكون الجميع يذكرونه بعيد فلذا حمّله على ذكر بعضهم البعض، وهو تذكير له إذا كان قد سمعه منه أيضاً، وهو أحد احتمالاته لكنه لما قرئ فيه بالشديد على أنه من التذكير فسرّه بما يوافق القراءتين فلا يرد عليه إن هذا التفسير لتلك القراءة لا لهذه كما قيل لأن الذكر فيها مطلق يشمل ما لم يكن بتذكير. قوله: (فكانه) أي قوله، وأفوض أمري الخ لما جعل تفويض أموره وهو تسليمها له بالتوكل عليه كناية عن عصمته لأنه من توكل عليه كفاه، وكذا كونه بصيراً بأحوال العباد مطلعاً عليها عبارة عن حفظه لهم يقتضي أنه في معرض أن يوقع به ما يضر منهم حتى التجأ إلى الله في رفع المكروه جعله واقعاً في جواب توعدهم له المفهوم مما بعده، ولو جعله مفهوماً من قوله: ﴿وما كيد فرعون إلا في تباب﴾ [سورة غافر، الآية: ٣٧] كان له وجه وعبر بكان لاحتمال أنه متاركة كما مرّ ومنه علم ما مرّ في العطف، وقوله: شدائد الخ فالسيئات بمعنى الشدائد لأنها تسوءهم وما مصدرية، وقوله: الضمير لموسى لا لمؤمن آل فرعون ومرضه لأن السياق، وقوله: يا قوم ياباه وهذا كما مرّ في أن لذي آمن موسى وهو بعيد جداً. قوله: (واستغنى بذكرهم) الخ ويجوز أن يكون آل فرعون شاملاً له بأن يراد بهم مطلق كفرة القبط كما قيل في قوله: ﴿اعملوا آل داود شكراً﴾ [سورة سبأ، الآية: ١٣] إنه شامل لداود عليه الصلاة والسلام، ومثله تفسير النحاة لنحو كذا بكذا ونحوه وليس بعيد مما ذكر وطلبة بفتحات جمع طالب، وهو من أرسله فرعون خلفه ليرده له، وفاعل قتلهم ضمير فرعون وكونه للمؤمن كما قيل بعيد والرعب الخوف وسوء العذاب إضافة

أو النار ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ جملة مستأنفة أو النار خبر محذوف ويعرضون استئناف للبيان، أو بدل ويعرضون حالاف منها أو من الآل وقرئت منصوبة على الاختصاص، أو بإضمار فعل يفسره يعرضون مثل يصلون فإن عرضهم على النار إحراقهم بها من قولهم عرض الأسارى على السيف إذا قتلوا به، وذلك لأرواحهم كما روى ابن مسعود أن أرواحهم في أجواف طيور سود تعرض على النار بكرة وعشيا إلى يوم القيامة، ذكر الوقتين يحتمل التخصيص والتأبيد وفيه دليل على بقاء النفس وعذاب القبر ﴿وَيَوْمَ نَقُومُ

لامية بمعنى أسوأ العذاب أو من إضافة الصفة للموصوف وقوله: الغرق على التفسير الأول لآل فرعون، وقوله: أو القتل على الثاني والنار عليهما. قوله: (جملة مستأنفة) مبينة لكيفية نزول العذاب بهم على أن النار مبتدأ وجملة يعرضون خبره أو النار خبر هو مقدر وهو ضمير العذاب السيء أو هي بدل من سوء العذاب، ويصلون بصاد مهملة بمعنى يحرقون هنا والمراد بالاختصاص هنا تقدير أخص أو أعني لا ما اصطلاح عليه النحاة. قوله: (فإن عرضهم الخ) توجيه لتفسيره بالإحراق يعني أنه من قولهم عرضت المتاع على البيع إذا أظهرته لذي الرغبة فيه، وعرضت الجند إذا أمرتهم لينظر إليهم والظاهر أنه مجاز ولا حاجة إلى دعوى القلب فيه كما في قولهم عرضت الناقة على الحوض كما قيل مع أن في دعوى القلب فيه نزاعاً ذكره في عروس الأفرح، وليس هذا محل تفصيله فعرضهم على النار وعرضه على السيف استعارة تمثيلية بتشبيههم بمتاع يبرز لمن يريد أخذه وجعل السيف والنار كالتطالب الراغب فيهم لشدة استحقاقتهم للهلاك، وفيه تأكيد لتفسيره بعذاب القبر لجعلهم كأنهم لم يهلكوا بالنسبة لما يمسمهم بعده فتأمل. قوله: (وذلك لأرواحهم) الإشارة إلى العذاب المفهوم من المقام أو إلى العرض المراد به ذلك، وهو أقرب وما روي عن ابن مسعود ذكره القرطبي في التذكرة ونصه أرواح آل فرعون في أجواف طير سود يعرضون على النار كل يوم مرتين يقال لهم هذه داركم، فذلك قوله تعالى: ﴿النار يعرضون عليها﴾ الخ، وقد قيل: إن أرواحهم في صخرة سوداء تحت الأرض السابعة وورد في أرواح المؤمنين أنها في أجواف طير بيض وفي رواية خضر^(١) قال: وهذه سور تخلق لهم من صور أعمالهم، أو هو تمثيل. قوله: (وذكر الوقتين الخ) قيل: إن الآخرة ليس فيها مساء وصباح، وإنما هذا بالنسبة إلينا فإذا كان كذلك يخص العرض بوقتتين يفصل بينهما بترك العذاب أو بتعذيبهم بنوع آخر غير النار أو المراد التأبيد اكتفاء بالطرفين المحيطين عن الجميع. قوله: (وفيه دليل الخ) لأنه ذكر لها عذاب عطف عليه عذابهم في النار فيدل عليه، وأن الروح باقية لأنه لا يتصور إحساس العذاب بدون بقائها، ولا معنى لتعذيب ما لا روح له وهذا جار على الوجهين سواء أريد التخصيص لأن الوقتين في الدنيا أو التأبيد لأن المراد من موتهم إلى أبد الآباد وأما كونه كناية فالكناية يجوز فيها إرادة الحقيقة فإنما يدل على

أَسَاعَةً ﴿ أَي هَذَا مَا دَامَت الدُّنْيَا فِإِذَا قَامَت السَّاعَةُ قِيلَ لَهُمْ ﴿ أَذْخَلُوا ءَالَ فِرْعَوْنَ ﴾ يَا آلَ فِرْعَوْنَ ﴿ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ عَذَابُ جَهَنَّمَ فَإِنَّهُ أَشَدُّ مِمَّا كَانُوا فِيهِ، أَوْ أَشَدُّ عَذَابِ جَهَنَّمَ وَقُرْأَ حَمِزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَنَافِعٌ وَيَعْقُوبٌ وَحَفْصٌ أَدْخَلُوا عَلَى أَمْرِ الْمَلَائِكَةِ بِإِدْخَالِهِمُ النَّارَ ﴿ وَإِذْ يَتَحَاوُونَ فِي النَّارِ ﴾ وَذَكَرَ وَقْتُ تَخَاصُمِهِمْ فِيهَا، وَيَحْتَمَلُ عَطْفَهُ عَلَى غَدْوَا ﴿ فَيَقُولُ الصَّعْفَتِيُّ لِلذَّيْبِ اسْتَكْبَرُوا ﴾ تَفْصِيلٌ لَهُ ﴿ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا ﴾ اتِّبَاعًا كَخَدْمٍ فِي جَمْعِ خَادِمٍ أَوْ ذَوِي تَبَعٍ بِمَعْنَى اتِّبَاعٍ عَلَى الْإِضْمَارِ أَوْ التَّجَوُّزِ ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْغَوُونَ عَنَّا نَصِيْبًا مِّنَ النَّارِ ﴾ بِالذَّفْعِ أَوْ الْحَمْلِ وَنَصِيْبًا مَفْعُولٌ لِّمَا دَلَّ عَلَيْهِ مَغْنُونٌ أَوَّلُهُ بِالتَّضْمِينِ، أَوْ مُصَدَّرٌ كَشِيْثًا فِي قَوْلِهِ: لَنْ تَغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ، وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا فَتَكُونُ مِنْ صِلَةِ مَغْنُونٍ ﴿ قَالَ الذَّيْبُ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا

جوازِهِ لَا عَلَى وَجُودِهِ، وَسِوَاهُ كَانَ الْعَذَابُ لِلرُّوحِ أَوْ لِلبَدَنِ وَلَا يَرِدُ أَنَّ الرُّوحَ لَيْسَتْ فِي الْقَبْرِ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِعَذَابِ الْقَبْرِ عَذَابَ الْبَرِزِخِ وَسِوَاهُ كَانَ قَوْلُهُ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ مَعْطُوفًا أَوْ اعْتِرَاضًا فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَغَايِرَتِهِ لِمَا قَبْلَهُ فَيَكُونُ لَا مُحَالَةً فِي الْبَرِزِخِ وَالِاسْتِدْلَالُ لِأَنَّهُ فَرْقٌ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ غَيْرِهِمْ. قَوْلُهُ: (هَذَا مَا دَامَت الدُّنْيَا فِإِذَا الْخ) تَفْسِيرٌ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ فِي قَوْلِهِ وَيَوْمَ عَاطِفَةٌ وَاتِّصَالُهُ بِمَا قَبْلَهُ ظَاهِرٌ وَلِذَا أَتَى بِالْفَاءِ لِتَدَلُّ عَلَى اتِّصَالِ الْعَذَابِيِّينَ لَا أَنَّ الْمَقَامَ يَقْتَضِي الْفَاءَ بَلْ لَوْ أَتَى بِهَا فِي النِّظْمِ لَمْ يَحْسُنْ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْكَشْفِ، أَوْ هُوَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ تَرَكَ فِيهِ حَرْفَ التَّعْقِيبِ تَعْوِيلًا عَلَى فَهْمِ السَّامِعِ كَمَا قِيلَ: وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: قِيلَ لَهُمْ إِلَى أَنَّ فِيهِ قَوْلًا مَقْدَرًا لِيَعْطِفَ الْخَبِيرَ عَلَى الْخَبِيرِ وَإِلَّا فَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَعْنَى، وَقَوْلُهُ: يَا آلَ فِرْعَوْنَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ عَلَى قِرَاءَةِ إِدْخَلُوا أَمْرًا مِنَ الدَّخُولِ يَكُونُ آلَ فِرْعَوْنَ فِيهَا مُنَادَى حَذَفَ مِنْهُ حَرْفُ النَّدَاءِ. قَوْلُهُ: (أَوْ أَشَدُّ عَذَابِ جَهَنَّمَ) لِأَنَّهُ مَقْتَضِي شِدَّةِ كُفْرِهِمْ فَتَعْرِيفُ الْعَذَابِ لِلْعَهْدِ وَأَشَدِّيَّتِهِ عَلَى الْأَوَّلِ بِالنِّسْبَةِ لِعَذَابِ الدُّنْيَا وَالْبَرِزِخِ وَعَلَى هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِعَذَابِ غَيْرِهِمْ فَلَا يَنَافِي دَلَالَةَ مَا قَبْلَهُ عَلَى عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمَا قِيلَ إِنَّهُ لَا دَلَالَةَ عَلَى هَذَا فِي أَشَدِّ الْعَذَابِ عَلَى عَذَابِ الْقَبْرِ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ.

قَوْلُهُ: (بِإِدْخَالِهِمُ النَّارَ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ مِنَ الْأَفْعَالِ وَإِنَّ آلَ فِرْعَوْنَ مَفْعُولٌ لَا مُنَادَى وَقَوْلُهُ: أَذَكَرَ الْخَ فَعَامِلُهُ مَقْدَرٌ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَطْفُ الْقِصَّةِ لَا عَلَى مَقْدَرِ تَقْدِيرِهِ أَذَكَرَ مَا يَتَلَى عَلَيْكَ وَلَا عَلَى قَوْلِهِ: فَلَا يَغْرُرُكَ أَوْ أَنْذَرَهُمْ لِبَعْدِهِ، وَعَطْفُهُ عَلَى غَدْوَا اعْطَفَ الظَّرْفَ عَلَى مِثْلِهِ وَجَمَلَةً وَيَوْمَ تَقُومُ الْخَ اعْتِرَاضٌ وَوَجْهَ الدَّلَالَةِ فِيهِ أَيْضًا ظَاهِرٌ لِعَطْفِ عَذَابِ الْآخِرَةِ عَلَيْهِ، وَاعْتِرَاضُهُ بَيْنَهُمَا وَلَا تَكَرَّرَ فِيهِ كَمَا تَوَهَّمُ لَكِنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ شَيْءٍ فِي ذِكْرِ قَوْلِهِ فِي النَّارِ، وَلِذَا قِيلَ إِنَّهُ قَلِيلٌ الْفَائِدَةُ. قَوْلُهُ: (تَفْصِيلٌ لَهُ) أَي لَتَخَاصُمِهِمْ فِيهَا وَفِي نَسْخَةِ لَهُمْ وَالْأَوَّلَى أَصْحَحُ، وَقَوْلُهُ: تَبَاعًا بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ جَمْعُ تَابِعٍ وَجَمْعُهُ عَلَى فَعْلٍ نَادِرٌ وَحَصْرُهُ النَّحَاةَ فِي الْفَظِ مَخْصُوصَةٌ أَوْ هُوَ مُصَدَّرٌ بِتَقْدِيرِ مُضَافٍ، أَوْ عَلَى التَّجَوُّزِ فِي الظَّرْفِ أَوْ الْإِسْنَادِ لِلْمُبَالَغَةِ بِجَعْلِهِمْ لَشِدَّةِ تَبَعِيَّتِهِمْ كَأَنَّهُمْ عَيْنُ التَّبَعِيَّةِ. قَوْلُهُ: (بِالذَّفْعِ) أَي بِذَفْعِ بَعْضِ عَذَابِ النَّارِ أَوْ بِتَحْمِلِهِ عَنَّا، وَمَغْنُونٌ مِنَ الْغِنَاءِ بِالْفَتْحِ بِمَعْنَى الْفَائِدَةِ وَنَصِيْبًا بِمَعْنَى حِصَّةٍ وَبَعْضُ مِنْهُ، وَقَوْلُهُ: لِمَا دَلَّ

كُلِّ فِيهَا ﴿٤٩﴾ نحن، وأنتم فكيف نغني عنكم ولو قدرنا لأغنيا عن أنفسنا، وقرئ كلاً على التأكيد لأنه بمعنى كلنا وتوينه عوض عن المضاف إليه، ولا يجوز جعله حالاً من المستكن في الظرف فإنه لا يعمل في الحال المتقدمة كما يعمل في الظرف المتقدم كقولك: كل يوم لك ثوب ﴿إِنَّكَ اللَّهُ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ﴾ بأن أدخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار ولا معقب لحكمه ﴿وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ﴾ أي لخزنتها ووضع جهنم موضع الضمير للتهويل أو لبيان محلهم فيها، ويحتمل أن يكون جهنم أبعد دركاتهما من قولهم بئر

عليه مغنون من أحد المذكورين وهو الدفع أو الحمل، أو هو العامل بتضمين أحدهما أي دافعين أو حاملين عنا نصيباً وقوله: أو مصدر أي قائم مقام المصدر لتأويله به كما أن شيئاً في تلك الآية كذلك كما مر، وقوله: من صلة مغنون أي يكون من في قوله من النار متعلقاً بمغنون لأنه يتعدى بمن وعلى ما قبله هو ظرف مستقر بيان لنصيباً فلفظ من اسم يكون وصلة منصوب خبر هنا، ويحتمل جرّه على أن اسم يكون ضمير نصيباً أي على هذا يكون نصيباً معمول لمغنون ومن تتمته لا بتقدير عامل فيه، وفيه ميل إلى أن التضمين من قبيل التقدير أيضاً وهو أحد احتمالاته لكن الظاهر أن المراد هو الأول، وإليه ذهب أرباب الحواشي. قوله: (نحن وأنتم) تفسير لكل لأن المراد به كلنا فهو مبتدأ خبره فيها والجملة خبر إن على هذا، وقوله: فكيف الخ إشارة إلى ارتباطه بما قبله، وقوله: على التأكيد أي لاسم إن وفيها خبرها وكون كل المقطوع عن الإضافة يقع تأكيداً مذهب الفراء وتبعه الزمخشري والمصنف ومنعه ابن مالك، وقوله في الظرف هو فيها. قوله: (فإنه لا يعمل في الحال المتقدمة الخ) إشارة إلى ما ذهب إليه بعض النحاة في الجواب عن الاستدلال بهذه الآية على التأكيد بكل المقطوع عن الإضافة بأنه حال من الضمير المستتر في الظرف، وضعف بوجهين تقديم الحال على عاملها الظرفي وقطع كل عن الإضافة لفظاً وتقديراً ليصير نكرة فيصح كونه حالاً فلذا قيل إن الأجود كونه بدلاً من اسم وإن وجاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر يعني لا الغائب فإنه جائز بدل كل لأنه مفيد للإحاطة كقمتم ثلاثتكم، فإن قلت: يلزمه إيلاء كل للعوامل، وهو شاذ قلت: إنما يكون كذلك على القول بأن عامل البدل مقدر، وأما على القول بأن عامله عامل المبدل منه فقول لا يلزم ذلك، وفيه نظر فالأحسن أن يقال إنه إنما يكون كذلك إذا كانت على هيئة تكون فيها توكيداً وليست هنا كذلك وفي تقدم مثل هذه الحال خلاف للنحاة فجوزوه بعضهم مطلقاً، وبعضهم إذا تقدم على الحال المبتدأ ومنعه آخرون وقد وقع لابن الحاجب تجويزه في بعض كتبه ومنعه في بعضها وقد يوفق بينهما بأن المنع على تقدير عمل الظرف لنيابته عن متعلقه، والجواز على جعل العامل متعلقه المقدر فيكون لفظياً لا معنوياً وقوله: كما يعمل في الظرف المتقدم فإنه جائز للتوسع فيه كما في المثال المذكور فإن كان يوم منصوب على الظرفية وعامله لك الواقع خبراً عن ثوب المبتدأ النكرة المسوغة بتقدم خبرها. قوله: (بأن أدخل أهل الجنة الخ) أو بأن قدر عذاباً لكل منا لا يدفع عنه، ولا يتحملة عنه غيره وهذا أنسب بما قبله،

جهنم بعيدة القعر ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا﴾ قدر يوم ﴿مِنَ الْعَذَابِ﴾ شيئاً من العذاب، ويجوز أن يكون المفعول يوماً بحذف المضاف، ومن العذاب بيانه ﴿قَالُوا أَوْلَمْ تَكُنْ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ أرادوا به إلزامهم للحجة وتوبيخهم على إضاعتهم أوقات الدعاء، وتعطيلهم أسباب الإنجاة ﴿قَالُوا بَلَىٰ قَالُوا فَادْعُوا﴾ فإننا لا نجترئ فيه إذ لم يؤذن لنا في الدعاء لأمثالكم، وفيه إقناط لهم عن الإجابة ﴿وَمَا دَعْتُوا الْكُفْرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ ضياع لإيجاب ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بالحجة والظفر، والانتقام لهم من الكفرة ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ أي في الدارين ولا ينتقض ذلك بما كان لأعدائهم عليهم من الغلبة أحياناً إذ العبرة بالعواقب، وغالب الأمر والإشهاد جمع شاهد كصاحب وأصحاب والمراد بهم من يقوم يوم القيامة للشهادة على الناس من الملائكة والأنبياء، والمؤمنين ﴿يَوْمَ

وقوله: لا معقب أي لا راد له ولا اعتراض عليه، وقد مرّ تفسيره وقوله: لخزنتها إشارة إلى أن المحل محل إضمار لضمير النار المتقدمة فوضع هذا موضعه للتحويل فإنها أخص من النار بحسب الظاهر لإطلاقها على ما في الدنيا أو لأنها محل لأشدّ العذاب الشامل للنار وغيرها، وقوله: أو لبيان محلهم أي الكفار وهذا أنسب من كونه للخزنة كما قيل: وهذا بناء على أنها علم لأسفل محالها والأول على أنه علم لها مطلقاً وهما قولان وجهنم معروف بكسر الجيم وتشديد النون بعدها ألف البئر العميقة، وهي عربية وقيل إنها معربة. قوله: (قدر يوم) أي مقدار يوم من أيام الدنيا، وفسره به لأنه ليس في الآخرة ليل ولا نهار، وقوله: شيئاً من العذاب يعني أنّ مفعوله مقدر ومن تحتل البيان والتبعيض وكلام المصنف محتمل لهما أيضاً، وإذا كان يوماً مفعولاً فتقديره ألم يوم وشدة يوم ونحوه أو المراد يدفع عنا يوماً من أيام العذاب فتأمل. قوله: (الإلزامهم للحجة الخ) يعني المقصود من الاستفهام التوبيخ، وقوله: فإننا لا نجترئ فيه يعني ليس المقصود أمرهم بالدعاء بل امتناعهم من الدعاء مع التوبيخ وامتناعهم منه يتضمن إقناطهم من الإجابة لهم، والمراد بقوله: أمثالكم الكفرة، وقوله: لإيجاب تفسير للضياع، وقوله: الانتقام لهم سواء في حياتهم أو بعد مماتهم كما أباد بختنصر بني إسرائيل بعد قتلهم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وقوله: وما دعاه الكافرين يحتمل أن يكون من كلام الخزنة أو من كلام الله إخباراً لنبيه ﷺ، وهو أنسب بما بعده وقوله: في الدارين تفسير للحياة الدنيا وما بعده. قوله: (ولا ينتقض ذلك) أي كون الله ناصرراً لرسله، وقوله: بما كان لأعدائهم أي للكفرة من الغلبة أي الغالبية، وكون الضمير للأنبياء عليهم الصلاة والسلام والغلبة بمعنى المغلوبة على أنه مصدر المجهول خلاف المعروف من معناه، وهذا في الدنيا فإنّ الحرب فيها سجال وإما في الآخرة فلا تتخلف نصرتهم، ولذا دخلت في على الحياة دون قرينة لأن الظرف المجرور بفي لا يستوعب كالمصوب على الظرفية كما ذكره الأصوليون، وقوله: الإشهاد الخ اختلف في جمع فاعل على أفعال مع عدم اطراده بالاتفاق، ومن لم يجوّزه يقول في مثله إنه جمع فعل مخففاً من فاعل كشهد، وقيل هو جمع شاهد فهو جمع الجمع فما ذكره المصنف

لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذرتُهُمْ ﴿٥٣﴾ بدل من الأول، وعدم نفع المعذرة لأنها باطلة أو لأنه لا يؤذن لهم فيعتذرون، وقرأ غير الكوفيين ونافع بالتاء ﴿وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ﴾ البعد عن الرحمة ﴿وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾ جهنم ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى﴾ ما يهتدى به في الدين من المعجزات، والمصحف والشرائع ﴿وَأَوْزَنَّا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ﴾ وتركنا عليهم بعده من ذلك التوراة ﴿هُدًى وَذِكْرًا﴾ هداية، وتذكرة أو هادياً ومذكراً ﴿لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ لذوي العقول السليمة ﴿فَأَصْبِرْ﴾ على أذى المشركين ﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ بالنصر لا يخلفه، واستشهد بحال موسى وفرعون ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَذُنُوبِكُمْ﴾ وأقبل على أمر دينك، وتدارك فرطاتك بترك الأولى والاهتمام بأمر العدا بالاستغفار فإنه تعالى كافيك في النصر، وإظهار الأمر ﴿وَسَيَحِبُّ مُحَمَّدٍ

قيل يجوز أن يكون قصراً للمسافة، وهو خلاف الظاهر من كلامه هنا والتصريح من قوله في صورة الإنسان إن الأبرار جمع بر كأرباب وبارز كإشهاد، وقيل: أشهاد جمع شهيد كأشراف جمع شريف، وقوله: والمراد بهم أي بالأشهاد من يشهد على تبليغ الرسل وقد فسر في هود بالجوارح كما مر. قوله: (وعدم نفع المعذرة الخ) الوجه الأول على أنه لنفي النفع فقط، والثاني على أنه لنفي النفع، والمعذرة كما مر في ولا شفيح يطاع، وقوله: لأنه في بعض النسخ لأنها والصحيح الأولى، وإن كان كل منهما ضمير شان، وقد قيل عليه إنه قال في التحريم في تفسير قوله: ﴿لا تعتذروا اليوم﴾ [سورة التحريم، الآية: ٧] إما أنه لا عذر لهم أو لأن العذر لا ينفعهم فلا وجه لتعليل عدم النفع هنا بعدم الإذن ولا جعله مقابلاً للبطلان فالأولى أن يقول لعدم تعلق إرادته بالنفع مع أن ما ذكره هنا مخالف لقوله في المرسلات ﴿ولا يؤذن لهم فيعتذرون﴾ [سورة المرسلات، الآية: ٣٦] في جواب لا يؤذن لهم لإيهاهم إن لهم عذراً لكن لم يؤذن لهم فيه فتأمل في التوفيق مستعيناً بولي التوفيق وقراءة تنفع بالتاء ظاهرة وقراءة الياء لأنه مصدر وتأتيه غير حقيقي مع أنه فصل منه. قوله: (جهنم) تفسير للدار وسوءها ما يسوء فيها من العذاب بإضافته لامية أو هو من إضافة لصفة للموصوف أي الدار السوأى وقوله: ما يهتدي به على أنه مصدر تجوز به عما ذكر أو جعل عين الهدى مبالغة فيه، وتركنا عليهم الخ يعني أنه جعل مجازاً مرسلأ عن الترك لأنه لازم له أو هو استعارة تبعية له، وقوله: هداية وتذكرة الخ إشارة إلى أنه مفعول له أو حال لتأويله بالصفة، والإشارة في قوله من ذلك للهدى، وقوله: بعده أي بعد موته لأن الإرث ما يؤخذ بلا كسب بعد الموت فهذا أتم للشبه فلا وجه لما قيل ولو فسره بقوله: جعلنا بني إسرائيل آخذين الكتاب عنه بلا كسب ليشمل من في حياته كما يقال العلماء ورثة الأنبياء كان أولى. قوله: (لذوي العقول السليمة) خصهم لأنهم المتفوعون به وإلا فهدايتهم عامة كما مر مثله مراراً، وقوله: فاصبر الخ الظاهر أنه بتقدير إذا عرفت ما قصصناه عليك للتأسي فاصبر وإليه أشار بقوله: واستشهد بصيغة الماضي، أو هو بصيغة الأمر والمعنى اجعله شاهداً لك ولنصرنا لك فالنصر له أو عام له وللمؤمنين، وقوله: أقبل على أمر دينك بالبدال المهملة والياء المثناة التحتية والنون وفي بعض النسخ بالذال المعجمة والنون والياء

رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴿٥٦﴾ ودم على التسبيح والتحميد لربك، وقيل صل لهذين الوقتين إذ كان الواجب بمكة ركعتين بكرة، وركعتين عشياً ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ يَعْتَدِلُونَ﴾ عام في كل مجادل مبطل، وإن نزل في مشركي مكة أو اليهود حين قالوا: لست صاحبنا بل هو المسيح ابن داود يبلغ سلطانه البر والبحر وتسير معه الأنهار ﴿إِنَّ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرًا﴾ إلا تكبر عن الحق، وتعظم عن التفكير والتعلم أو إرادة الرياسة، أو أن النبوة والملك لا يكون إلا لهم ﴿مَا هُمْ بِبَلَّغِيَّةٍ﴾ ببالغي دفع الآيات أو المراد ﴿فَأَسْتَوِدُّ بِاللَّهِ﴾ فالتجئ إليه ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ لأقوالكم وأفعالكم ﴿لَخَلْقُ

الموحدة، والظاهر أنه تحريف لأن تعبيره غير ملائم له كما لا يخفى على من له فطنة سليمة إذ مراده تأويل ما في النظم، من إضافة الذنب له مع عصمته وطهارته عن دنس الآثام بأن المراد أمره بالإقبال على الدين وتلافي ما ربما يصدر مما يعد بالنسبة له ذنباً، وإن لم يكنه فقله: تدارك بصيغة الأمر أو المصدر، وقوله: بترك متعلق بفرطات وهو ما صدر عن غير قصد وتعمد تام والاهتمام إن كان تدارك مصدر فهو معطوف عليه ويجوز عطفه على الأولى، وقوله: بالاستغفار بتدارك وقوله: فإنه تعالى كافيك الخ تعليل لما قبله من قوله: أقبل الخ ولا ينافي ما ذكر كونه تعليماً لأمتهم. قوله: (ودم على التسبيح الخ) يعني بالعشي، والإبكار كناية عن دوام تسبيحه كما يقال بكرة وأصيلاً وقد مرّ مثله وتحقيقه أو هو تخصيص للوقتين على أن المراد بالتسبيح الصلاة بناء على ما ذكره والقائل بعدم فرض الصلوات الخمس بمكة الحسن لا غير، وقد مرّ في الروم أنه يقول كان الواجب ركعتين في أي وقت اتفق وكله مخالف للصحيح المشهور فيجوز أن يراد الدوام، ويراد بالتسبيح الصلوات الخمس ولذا ذهب الحسن رحمه الله بناء على مذهبه إلى أن هذه الآية مدنية على التخصيص يجوز إرادة التسبيح بمعناه الحقيقي أيضاً. قوله: (عام في كل مجادل مبطل) البطلان مأخوذ من كونه بغير سلطان أي حجة، وقوله: وإن نزل الخ لأن السبب لا يخصص ومن قال: نزلت في اليهود يجعلها مدنية كما مرّ، وقوله: حين قالوا الخ المراد بصاحبنا النبي المبشر به في التوراة بالإضافة فيه لأدنى ملابسته، والمسيح ابن داود والدجال لأنه من اليهود كما ورد في الأحاديث^(١) ويسمى المسيح بالحاء المهملة فقيل: لشؤمه لأنه يطلق المسيح على من فيه شؤم وقيل لكونه أعور والمسيح هو من مسح وجهه بأن لم يبق في أحد شقيه عين ولا حاجب كما في كتاب العين، ونقل ابن ماكولاً عن الصوري أن المسيح بالحاء المهملة عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام، وأما اسم الدجال فهو مسيخ بالحاء المعجمة من المسخ. قوله: (إن في صدورهم) أي في قلوبهم فأطلقت عليها للمجاورة والملابسة، وقوله: أو إرادة الرياسة تفسير للكبر معطوف على قوله: تكبر فيكون

(١) يشير المصنف لما أخرجه مسلم ٢٩٤٤ من حديث أنس بلفظ «يتبع الدجال سبعون ألفاً من يهود أصهبان، عليهم الطيالة».

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرَ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ ﴿ فمن قدر على خلقها مع عظمها أولاً من غير أصل قدر على خلق الإنسان، ثانياً من أصل وهو بيان لأشكال ما يجادلون فيه من أمر التوحيد ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ لأنهم لا ينظرون، ولا يتأملون لفرط غفلتهم واتباعهم أهواءهم ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ الغافل والمستبصر ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا

مجازاً عنه لما بينهما من التلازم، وقوله: أو أنّ النبوّة الخ معطوف على الرياسة بأو العاطفة، وقوله: ببالي دفع الآيات فالضمير عائد إليه لفهمه من المجادلة إذ هو المقصود منها والجملة مستأنفة على هذا فإن كان الضمير للمراد جاز ذلك وكونه صفة كبر أيضاً، وقوله: إنه الخ لتعليل للأمر قبله. قوله: (فمن قدر على خلقها) أي خلق هذه الأجرام العظيمة وفي نسخة خلقهما وهما بمعنى، وقوله: من غير أصل أي مادة ونحوها، وهو تفسير لقوله: أولاً أي ابتداء، وقوله: من أصل بناء على أنه ليس بمعدوم الأصل والمادة ولو عجب لذنّب الذي منه يخلق خلق النخلة من النواة. قوله: (لا شكل ما يجادلون فيه من أمر التوحيد) وفي نسخة بأمر التوحيد بالباء بدل من والمقصود كما صرح به الزمخشري بيان اتصال هذه الآية بما قبلها لأنه لما ذكر قبله التوحيد وما يشبهه ونعى على المشركين شركهم، ثم فذلك قبيل هذه الآية بأنّ مجادلتهم كلها إنما دعاهم لها التكبر بغير حق، والطمع فيما لا ينالونه عقبه بما ذكر مما ثبت أمر البعث كما في قوله: ﴿أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم﴾ [سورة يس، الآية: ٨١] الآية لأنّ اللازم بعد الإيمان بالله ووحدانتيه معرفة أمر المبدأ والمعاد هذا ما أراده بلا مرية لك الكلام في عبارته، أمّا على نسخة الباء فهو واضح لأنّ أشكل بمعنى أشبه كما تقول هذا من أشكاله أي أشباهه وإضرابه وهي متقاربة المعنى يعني إنه شيء بأشبه شيء بأمر التوحيد، وأقربه في كثرة المجادلة في شأنه وكونه من ألزم اللوازم معرفته وعلى النسخة الأخرى فأشكل بمعناه السابق أيضاً لكنه ضمن معنى أقرب فتعلقت من به بهذا الاعتبار وهذا أصح مما قيل إن من متعلق بأشكال والمعنى إنه أصعب من أمر التوحيد في مجادلتهم فإنه ظاهر لا يحتاج لبيان بطلان مجادلتهم فيه بخلاف هذا فلذا خص بالبيان، وأمّا ما قيل إنّ معنى الآية خلق هذه الأمور أكبر من خلقهم فما بالهم يجادلون، ويتكبرون على خالقهم فقليل الفائدة والجدوى. قوله: (لأنهم لا ينظرون الخ) إشارة إلى ما ذكره الراغب في الغرة من أنّ ما قبله لما كان لإثبات البعث الذي يشهد له العقل ناسب نفي العلم عن الناس ممن كفر به لأنهم لو كانوا من العقلاء الذين من شأنهم التدبر والتفكير فيما يدلّ عليه لم يصدر عنهم مثله، ولذا لم يذكر له مفعولاً لأنّ المناسب للمقام تنزيهه منزلة اللازم. قوله: (الغافل والمستبصر) يعني أنّ الوصفين المذكورين مستعاران لمن غفل عن معرفة الحق في مبدئه، ومعاده ومن كان له بصيرة في معرفتهما ولذا قدم الأعمى لمناسبته لما قبله من نفي النظر، والتأمل وقدم الذين آمنوا بعده لمجاورة البصير، ولشرفهم وفي مثله ظرف أن يجاور كل ما يناسبه كما هنا وأن يقدم ما يقابل الأول ويؤخر ما يقابل الآخر كقوله: ﴿وما يستوي الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا

أَفَصَلِّحَتِ وَلَا الْمُسِيءَةَ ﴿٥٩﴾ والمحسن والمسيء فينبغي أن يكون لهم حال يظهر فيها التفاوت، وهي فيما بعد البعث وزيادة لا في المسيء لأن المقصود نفي مساواته للمحسن فيما له من الفضل، والكرامة والعاطف الثاني عطف الموصول بما عطف عليه على الأعمى، والبصير لتغاير الوصفين في المقصود، أو الدلالة بالصرحة والتمثيل ﴿قَلِيلًا مَّا نَتَذَكَّرُونَ﴾ أي تذكر إِمَّا قَلِيلًا يتذكرون، والضمير للناس أو الكفار وقرأ الكوفيون بالياء على تغليب المخاطب أو الالتفات أو أمر الرسول بالمخاطبة ﴿إِنَّ السَّاعَةَ لَأَيُّمَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ في مجيئها لوضوح

الظل ولا الحرور ﴿٥٩﴾ وأن يؤخر المتقابلان كالأعمى والأصم والبصير والسميع والكل جائز وأما تفسيره بالصنم والله كما مر في سورة فاطر فغير مناسب هنا. قوله: (والمحسن والمسيء) الأول تفسير للذين آمنوا ولذا قابله بالمسيء فعدل عن التقابل الظاهر إشارة إلى أنهم علم في الإحسان ففيه لف ونشر لما قبله غير مرتب، وقوله: فينبغي أن يكون الخ إشارة إلى أن المقصود من عدم استوائهما ليس تفاوت حالهم في الدنيا بل في دار الجزاء بعد البعث لأنه لو لم يكن ذلك كان خلقهما عبثاً منافياً لحكمة الصانع الحكيم، ولذا ذكره بعد الحجّة على المعاد وعقبه بقوله: قليلاً ما يتذكرون. قوله: (وزيادة لا في المسيء الخ) ليس المراد إنها زائدة رأساً بل إنها أعيدت تذكيراً للنفي السابق لما بينهما من الفصل بطول الصلة لأن المقصود بالنفي إن الكافر المسيء لا يساوي المؤمن المحسن وذكر عدم مساواة الأعمى للبصير توطئة له، ولو لم يعد النفي فيه ربما ذهل عنه وظن أنه ابتدأ كلام ولو قيل: ولا الذين آمنوا والمسيء لم يكن نصاً فيه لاحتمال أنه مبتدأ قليلاً ما يتذكرون خبره وجمع على المعنى فما قيل من أن المقصود نفي مساواته للمحسن لا نفي مساواة المحسن له إذ المراد بيان خسارته فلذا اكتفى بالنفي السابق في الذين آمنوا فيه أن المراد نفي المساواة من الطرفين فتأمل. قوله: (والعاطف الثاني عطف الموصول الخ) إشارة إلى أن المراد عطف المجموع على المجموع كما في قوله هو الأول والآخِر والظاهر، والباطن ولم يترك العطف بينهما لأن الأول مشبه به والثاني مشبه فهما بحسب المأل متحدان فكان ينبغي ترك العطف بينهما لأن كلاً من الوصفين مغاير لكل من الوصفين الآخرين وتغاير الصفات كتغاير الذوات في صحة التعاطف كما مرّ ووجه التغاير أن الغافل والمستبصر والمحسن، والمسيء صفات متغايرة المفهوم بقطع النظر عن اتحاد ما صدقها، وعدمه ولا حاجة إلى القول بأن القصد في الأولين إلى العلم وفي الآخرين إلى العمل، وقوله: أو الدلالة بالصرحة الخ هذا بناء على اتحادهما في الما صدق ولكن لما بينهما من التغاير الاعتباري إذ أحدهما صريح والآخِر مذكور على طريق التمثيل عطف وفيه نظر لأنه لو اكتفى بمنجّر هذه المغايرة لزم جواز عطف المشبه على المشبه به وعكسه. قوله: (تذكر إِمَّا قَلِيلًا) يعني أن نصبه ونه صفة مصدر مقدر، وقوله: على تغليب المخاطب الخ الظاهر جريانه على الوجهين لأن بعض الناس أو الكفار مخاطب هنا والتقليل أيضاً يصح إجراؤه على ظاهره لأن منهم من يتذكر ويهتدي لإسلامه وجعله بمعنى النفي على كونه ضمير الكفار أولى كما أنه على حقيقته إذ رجع للناس،

الدلالة على جوازها، وإجماع الرسل على الوعد بوقوعها ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ لا يصدقون بها لقصور نظرهم على ظاهر ما يحسون به ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي﴾ اعبدوني ﴿أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ أثبكم لقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ صاغرين، وإن فسر الدعاء بالسؤال كان الاستكبار الصارف عنه منزلاً منزلة للمبالغة أو المراد بالعبادة الدعاء فإنه من أبوابها وقرأ ابن كثير وأبو بكر سيدخلون بضم الياء وفتح الخاء ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الَيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ﴾ لتستريحوا فيه بأن خلقه بارداً مظلماً ليؤدّي إلى ضعف الحركات، وهدو الحواس ﴿وَالْتَهَكَارَ مُبْصِرًا﴾ يبصر فيه أو به وإسناد

وأما تخصيص التغليب بما إذا رجع للناس والالتفات بما إذا رجع للكفار فلا وجه له وفي الالتفات إظهار للعنف لأن الإنكار مواجهة أشدّ ولذا قيل:

لقد أجلك من يرضيك ظاهره وقد أضاعك من يعصيك مستترا

فهو أبلغ من التغليب فمن قال إن هذه النكتة توجد في التغليب مع التعميم فيكون أبلغ لم يميز وجه الأبلغية فيه حتى يعرف جريانهما فيهما، والظاهر أن المخاطب من خاطبه ﷺ من قريش فمن قال المخاطب النبي ﷺ لقوله: «فاصبر» ولا يناسب إدخاله فيمن لم يتذكر قدمها، وأمر الرسول بتقدير قل قبله فلا يكون التفاتاً. قوله: (لوضوح الدلالة الخ) وما ذكر ينفي الريب والشبهة لأن ما دلّ البرهان الواضح على جوازه كما مرّ مراراً من الآيات وأجمع على وقوعه الرسل عليهم الصلاة والسلام، لا ينبغي لعاقل الشك فيه وقوله يحسون به أي يدركونه بالحواس الظاهرة وعده بالباء لأنه بمعنى الشعور. قوله: (اعبدوني) فسر الدعاء بالعبادة والاستجابة بالإثابة وإطلاق الدعاء على العبادة مجاز لتضمن العبادة له لأنه عبادة خاصة أريد به المطلق وجعل الإثابة لثرتها عليها استجابة مجازاً أو مشاكلة وإنما أول به لأن ما بعده يدلّ عليه إذ لو أريد ظاهره قيل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ ليحسن الاستئناف التعليلي فلزم إما جعل ادعوني بمعنى اعبدوني أو عبادتي بمعنى دعائي واختار تأويل الأول قبل الحاجة إليه لأنّ المقام يناسبه الأمر بالعبادة، ومعنى صاغرين أذلاء. قوله: (كان الاستكبار الصارف عنه الخ) أي نزل الاستكبار عن العبادة الصارف عن الدعاء لأنّ من استكبر عن عبادة الله كان كافراً، ولا يدعوا الله مثله فنزل الاستكبار عن العبادة منزلة عدم الدعاء وعبر به عنه للمبالغة بجعل عدم الدعاء كأنه كفر فلذا أقيم مقامه والفرق بينه وبين ما بعده إن العبادة ليست في هذا مجازاً بل الاستكبار عنها فتدبر. قوله: (أو المراد بالعبادة) أي تجوز في الثاني فعبادتي بمعنى دعائي فأطلق العبادة، وأريد بها فرد خاص من أفرادها، وهو الدعاء وهو مجاز أيضاً ولو قيل لا حاجة إلى التجوز لأنّ الإضافة المراد بها العهد هنا فيفيد ما ذكر من غير تجوز لكان أحسن. قوله: (لتستريحوا الخ) يعني تسكنوا من السكون لا السكنى، وقوله: بأن الخ بيان لسبب ذلك بأنه لغيوبة الشمس غلب عليه البرد والظلمة فأدى برده إلى ضعف القوى المحركة وظلمته إلى هدو الحواس الظاهرة أي سكونها ففي قوله ليؤدّي الخ لف ونشر. قوله: (يبصر فيه أو به) يعني أنّ

الأبصار إليه مجاز فيه مبالغة، ولذلك عدل به عن التعليل إلى الحال ﴿إِنَّ اللَّهَ لَدُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾ لا يوازيه فضل وللإشعار به لم يقل لمفضل ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ لجهلهم بالمنعم وإغفالهم مواقع النعم، وتكرير الناس لتخصيص الكفران بهم ﴿ذَلِكُمْ﴾ المخصوص بالأفعال المقتضية للألوهية والربوبية ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ أخبار مترادفة تخصص اللاحقة السابقة وتقررها، وقرئ خالق بالنصب على

النهار إما ظرف زمان للأبصار أو سبب له وعليهما فإسناد الأبصار له بجعله مبصراً إسناد مجازي لما بينهما من الملاسة، وعدل إليه للمبالغة بجعل بصر المبصر لقوته أثر فيما يلابسه حتى كأنه مبصر أيضاً، ولذا لم يقل ليبصروا فيه كما في قرينه، فإن قلت لم ترك هذه المبالغة في الأول فلم يقل فيه ساكناً قلت قد أجيب عنه بوجوه فقيل: إن نعمة النهار أتم وأعظم فكان أولى بالمبالغة وقيل لأنه يوصف بالسكون، وإن كان لسكون الريح فيه غالباً لكنه شاع حتى صار بمنزلة الحقيقة في وصفه به أو لأنه دلّ على فضل في الأول بتقديمه فجير الثاني بالمبالغة المذكورة، وأما كونه من الاحتباك وأصله مظلماً لتسكنوا فيه ومبصراً لتبتغوا من فضله فمثله لا يقال بسلامة الأمير. قوله: (لا يوازيه فضل) بالياء التحتية أي لا يقابله ويقاومه أو بالنون يعني إن التنوين والتذكير للتعظيم، والمقصود هنا تعظيم فضله وأنعامه بذكره بعدما عدد منه، ولذا لم يقل لمفضل لأنه يدلّ على تعظيم ذاته صراحة دون فضله، وليس هذا بمقصود هنا مع أنّ اسم الله يكفي فيه ففي قوله للإشعار به مضاف مقدر أي لقصد الإشعار به. قوله: (لجهلهم الخ) أي لعدم علمهم بحقه لأنهم لو علموا حقه وأنه هو المنعم كان ذلك شكراً وإغفال مواقع النعم عدم رعاية حقوقها، وقوله: لتخصيص الكفران بهم قال الشارح المحقق: هو من إيقاعه على صريح اسمه الظاهر الموضوع موضع الضمير الدال على أنه شأنه، وخاصته في الغالب لا بمعنى التخصيص الحصري كما توهمه العبارة لأنه لا يناسب المقام فلا دلالة للفظ عليه. قوله: (المخصوص بالأفعال الخ) يشير إلى أنّ اسم الإشارة جعل مبتدأً ليدلّ على ثبوت ما أخبر به عنه لدلالته على الذات المتصفة بما سبق من التفضل بما مرّ من النعم الجسام ولا يكون إلهاً معبوداً إلا من هو كذلك وليس فيما ذكر دلالة على أنّ لفظ الجلالة صفة لاسم الإشارة كما قيل حتى يلزم مخالفة ما ذكره النحاة ويدعى أنه خالفهم نظراً لأصله بل هو إلى الخبرة أقرب منه إلى ما ذكر، وقوله: الله ربكم خالق كل شيء لا إله إلا هو أخبار مترادفة صريح فيه، وقوله: لا فائدة في الأخبار به مع عدم إنكار الكفار غير متوجه لأنّ معنى ذلكم المتصف بهذه الصفات هو الإله المعبود لا غيره كما يفيد تعريف الطرفين والمشركون منكرون للتوحيد الذي يدلّ عليه الحصر المستفاد من تعريف الطرفين. قوله: (تخصص اللاحقة السابقة) المراد بالتخصيص تقليل الاشتراك في المفهوم نظراً إلى أصل الوضع فإنّ الله المعبود بحق وهو شامل للمربى المنعم وغيره فذكر الرب للتخصيص به وهو أيضاً شامل لخالق جميع المخلوقات، وغيره فما بعده اختص به فلا يرد عليه أنّ الله دال على استجماع جميع صفات الكمال فلا حاجة

الاختصاص فيكون لا إله إلا هو استثناءً بما هو كالنتيجة للأوصاف المذكورة ﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ فكيف ومنن أي وجه تصرفون عن عبادته إلى عبادة غيره ﴿كَذَلِكَ يُؤْفَكُ الَّذِينَ كَانُوا بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ أي كما أفكوا أفك عن الحق كل من جحد بآيات الله، ولم يتأملها ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فَكْرًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ استدلال ثان بأفعال أخر مخصوصة ﴿وَصَوَّرَكُمُ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ﴾ بأن خلقكم منتصب القامة بادي البشرة متناسب الأعضاء والتخطيطات متبهاً لمزاولة الصنائع واكتساب الكمالات ﴿وَرَزَقَكُمُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ اللذائذ ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ فإن كلما سواه مربوب مفتقر بالذات معرض للزوال ﴿هُوَ الْحَيُّ﴾ المتفرد بالحياة الذاتية ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ إذ لا موجود يساويه أو يدانيه في ذاته وصفاته ﴿فَاذْعَبُوا﴾ فاعبدوه ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ أي الطاعة من الشرك

للتخصيص بغيره، ثم إنه في الأنعام جوز في بعضها الوصفية والبديلية إلا أنه فيها أخر خالق كل شيء عن قوله: لا إله إلا هو وقدم هنا ولا بد له من نكتة وهي أن المقصود هنا الرد على منكري البعث فناسب تقديم ما يدل عليه، وهو أنه مبدأ كل شيء فكذا إعادته والمراد بالتقرير التوكيد وليس المراد بالتخصيص مصطلح النحاة بل تقدير أعني أو أخص فتأمل. قوله: (استثناءً) على هذه القراءة وعلى الأولى هو خبر، وقوله: كالنتيجة لأن ما قبله يدل على ألوهيته وتفردّه بالألوهية كأنه قيل: الله متصف بما ذكر من الصفات ولا إله إلا من اتصف بها فلا إله إلا هو. قوله: (ومن أي وجه) تفسير لما قبله لأن أي اسم اوضع للاستفهام عن الجهة تقول أنى يكون هذا أي من أي وجه، وطريق كما في المصباح فهو لإنكار جهة يأتي منها وهو أبلغ من إنكاره فالوجه في كلامه بمعنى الجهة وهو أحد معانيه. قوله: (أي كما أفكوا أفك الخ) ما موصولة أو مصدرية وفيه إشارة إلى أن المضارع بمعنى الماضي، والعدول عنه لاستحضار صورته لغرابته، وقيل إنه للإشعار بأنه ينبغي أن يكون مما لا يتحقق وقوعه وفيه نظر، وقوله بناء أي مبنية وقد فسرت هنا وفي البقرة بالقبلة المضروبة لأن العرب تسمى المضارب أبنية فهو تشبيهه بليغ وهو إشارة لكريتها، وقوله: استدلال ثان والأول هو قوله الله الذي جعل لكم الليل الخ.

قوله: (منتصب القامة) أفرده على تأويل كل فرد وبادي البشرة لا مغطي بالشعر والوبر والمراد بالتخطيطات جمع تخطيطة مقابل ما يتقل بالأعضاء كالحواجب، والأصداغ والشوارب في الرجال والأظفار والهيئات المصورة وهذا بيان للمحاسن المحسوسة الظاهرة، وما بعده للمعنوية الباطنة، وفسر الطيبات باللذائذ، وقد فسرت بالحلال أيضاً. قوله: (فإن كل ما سواه مربوب الخ) فسر الربوبية بافتقار جميع الموجودات إليه ابتداء، وبقاء لأن الممكن في كل آن عرضة للزوال لولا استناده إلى ذي الجلال المتعال كما سيأتي تحقيقه في سورة تبارك. قوله: (فاعبدوه) تقدم أن الدعاء ورد بمعنى العبادة كعكسه وفسره به هنا من غير تعرض للاحتمال الآخر لأن قوله مخلصين له الدين يقتضيه، ولأنه هو المترتب على ما ذكر من أوصاف الربوبية

والرياء ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قائلين له ﴿قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَمَّا جَاءَ فِي الْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّي﴾ من الحجج والآيات فإنها مقوية لأدلة العقل منبهة عليها ﴿وَأَمَرْتُ أَنْ أُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أن أنقاد في إخلاص ديني ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نُرَابٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ أطفالاً والتوحيد لإرادة الجنس أو على تأويل كل واحد منكم ﴿ثُمَّ لِيَتَلَفُوا أَشَدَّكُمْ﴾ اللام فيه متعلقة بمحذوف تقديره ثم يبيكم لتبلغوا وكذا في قوله ﴿ثُمَّ لِيَتَكُونُوا شِيُوخاً﴾ ويجوز عطفه على لتبلغوا وقرأ نافع وأبو عمرو وحفص وهشام شيوخاً بضم الشين وقرئ شيخاً كقوله طفلاً ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى مِنْ قَبْلُ﴾ من قبل الشيخوخة أو بلوغ الأشد ﴿وَلِيَتَلَفُوا﴾ ويفعل ذلك لتبلغوا ﴿أَجْلاً مُسَمًّى﴾ هو وقت الموت أو يوم القيامة

الألوهية، وإنما ذكر بعنوان الدعاء لأن اللائق هو العبادة على وجه التضرع والانكسار والخضوع. قوله: (أي الطاعة) تفسير للمدين، وقوله: من الشرك والرياء متعلق بمخلصين وقوله: قائلين له قدر هذا في الكشف قبل قوله: الحمد لله على أنه من كلام المأمورين بالعبادة قبله، ويجوز كونه من كلامه تعالى على أنه إنشاء لحمد ذاته بذاته فإن كان هذا متعلقاً بما قبله فلا وجه لتأخيره، وذكر له إلا أن يكون هذا من تحريف الكاتب فإن تعلق بما بعده ففيه بعد إذ لا حاجة لتقديره إلا لارتباطه بما قبله فتأمل. قوله: (من الحجج والآيات الخ) يعني المراد من البيئات ما يدل على التوحيد من البراهين العقلية، وهو المراد بالحجج والسمعية وهو المراد بالآيات، وليس هذا مبنياً على الحسن والقبح العقليين كما يتوهم لأن إثبات الصانع ووجدانيته إنما تثبت بالعقل عندنا أيضاً لثلا يلزم الدور لو توقف على الأدلة السمعية، وقوله: فإنها مقوية الخ إشارة إلى دفع ما يرد من الاعتراض على تعدد الأدلة بأنّ الثاني لا يفيد حينئذ لحصول اليقين بالأول ومبناه على أنّ اليقين يقبل زيادة القوة، والاطمئنان فلا يرد عليه أنه مبنى على الاعتزال كما توهم ثم إن الآية إن كانت لإرشاد الأمة فظاهر، وإن كانت للنبي ﷺ فهو مما لا يتصور منه فالمراد به إنه أكمل الناس عقلاً وقد خلق مبرأً منه وقامت لديه شواهد العقل حتى كأنها نهته عنه، وذلك قبل ورود الآيات السمعية فلا معنى لترتيبها عليها، وإنما المترتب عليها تقوية ذلك والتنبيه عليه أو الدعوة إليه، وإظهاره وقوله إن انقاد في إخلاص ديني وفي نسخته وأخلص ديني بالعطف وفيه إشارة إلى أنّ الأمر للإرشاد والدوام على قوة ما اقتضاه فطرته المنقادة من دنس الآثام. قوله: (أطفالاً) هو تفسير للمعنى المراد منه لأنه اسم جنس صادق على القليل والكثير، وفي المصباح قال ابن الأنباري: ويكون الطفل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والجمع كقوله أو الطفل الذين لم يظهروا الآية ويجوز فيه المطابقة أيضاً أو هو بتأويل خلق كل فرد من هذا النوع، وقد مرّ بيان المراد من خلقهم من التراب، وقوله: وكذا في قوله: يعني له متعلق آخر مقدر وإنما قدره لأنه محتمل لأن يكون المراد أن منهم من يبلغ الأشد فقط ومنهم من يزيد عليه والأشدّ تقدّم تفسيره، وقوله: وقرأ نافع الخ والباقون الأكثر بكسر الشين وفي نسخة وقرئ شيوخاً بالكسر، وقيل عليه التعبير عن قراءة الأكثر بصيغة المجهول غير معقول ولا مقبول والأمر فيه سهل. قوله: (ويفعل ذلك لتبلغوا الخ) ذلك إشارة إلى خلقهم من

﴿وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ما في ذلك من الحجج والعبير ﴿هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ فَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا﴾ فإذا أرادته ﴿فَأِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ فلا يحتاج في تكوينه إلى عدة وتجشم كلفة والفناء الأولى للدلالة على أن ذلك نتيجة ما سبق من حيث إنه يقتضي قدرة ذاتية غير متوقفة على العدد والمواد ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ أَنَّهُمْ يُصِرُّونَ﴾ عن التصديق به، وتكرير ذم المجادلة لتعدد المجادل أو المجادل فيه أو للتأكيد ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ﴾ بالقرآن أو بجنس الكتب السماوية ﴿وَيِيمًا أُرْسِلْنَا بِهِ رَسُولَنَا﴾ من سائر الكتب أو الوحي والشرائع ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ جزاء تكذيبهم ﴿إِذِ الْأَغْطَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ ظرف ليعلمون إذ المعنى على الاستقبال، والتعبير بلفظ المضى لتيقنه ﴿وَالسَّلَاسِلُ﴾ عطف على الأغلال أو

تراب وما بعده من الأطوار والجار والمجرور متعلق به، وهو معطوف على خلقكم، ويجوز عطف الأول على علة مقدرة كخلقكم لتعيشوا ونحوه وعطف ما بعده عليه. قوله: (هو وقت الموت أو يوم القيامة) ظاهره يميل لترجيح الأول لأنه أنسب بالسياق لأن خلقهم للعبادة، ثم الجزاء عليها إما أنه ليلبغوا القيامة فلا يتبين له وجه إلا بالترتيب على الأجل الأول أعني الموت فكما يترتب الجزاء على العبادة يترتب وقت الجزاء على الوقت قبله فإن صح لتبلغوا موقف الجزاء صح لتبلغوا أجل الموت لكن الملاءمة مع القرائن تنبني على ترجيح هذا الوجه، وهو الحق لأن وقت الموت فهم من ذكر التوفي قبله، وليس المراد من يوم القيامة إلا ما فيه من الجزاء ولأن الآية تكون جامعة للأطوار البشرية من مبدأ أمره إلى آخره لكنه قيل ليس المقصود بيان امتداد الأحوال إلى القيامة، ولذا قيل لكل وجهة. قوله: (ولعلكم تعقلون) عطف على قوله: (وتبلغوا الخ، وهذا مما يؤيد القول بأنها تكون للتعليل، وقوله: ما في ذلك أي التنقل في الأطوار إلى الأجل المذكور، وقوله: فإذا أراه أي أراد بروزه إلى الوجود الخارجي وإنما فسره بما ذكر لأنه هو المناسب لتعقيب التكويني له عليه فإنه يعقب إرادة الإيجاد، وقوله: فلا يحتاج في تكوينه وخلقه إلى عدة بضم العين وتشديد الدال المراد به الآلة وهذا بيان للمعنى المراد به، وأنه تمثيل كما مر تحقيقه. قوله: (من حيث إنه يقتضي قدرة ذاتية الخ) تعليل لترتبه على ما قبله فإن القدرة منسوبة إلى الذات وجميع الأشياء بالنسبة إليها على حد سواء فكما يسند إليها الآلات والعدد يستعد ما هي آله، وعدة له فلا يتوقف أحدهما على الآخر فتدبر، وقد جوز في هذه الفاء كونها تفصيلية وتعليلية أيضاً فتأمل. قوله: (عن التصديق به) أي بالله ووجدانيته بناء على أن المراد من آيات الله دلائل توحيدة الدالة عليه، ولو قال بها كان صحيحاً أيضاً بل هو أظهر كما قيل، وقيل: إنه للآيات بتأويل الكتاب وقد سقط لفظ به من بعض النسخ، وقوله: لتعدد المجادل الخ يعني إنه يحمل في كل على معنى مناسب مغاير ففيما مر في البعث، وهنا في توحيدة أو يجعل مكرراً للتأكيد للاهتمام بشأنه. قوله: (الذين كذبوا) بدل أو بيان أو صفة له أو منصوب على الذم أو خبر محذوف أو مبتدأ خبره فسوف يعلمون. قوله: (من سائر الكتب) إن أريد بالكتاب القرآن وما بعده إذا أريد ما بعده فهو لف ونشر مرتب، وقوله ظرف ليعلمون يعني هو متعلق به، وقوله: إذ المعنى على الاستقبال دفع لما يترأى من

مبتداً خبره ﴿يُسْحَبُونَ فِي اللَّعْمِيِّ﴾ والعائد محذوف أي يسحبون بها وهو على الأول حال، وقرئ والسلاسل يسحبون بالنصب وفتح الياء على تقديم المفعول وعطف الفعلية على الاسمية والسلاسل بالجرّ حملاً على المعنى إذ الأغلال في أعناقهم بمعنى أعناقهم في الأغلال أو إضماراً للباء ويدل عليه القراءة به ﴿ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ﴾ يحرقون من سجر التنور إذا ملاه بالوقود ومنه السجير للصديق كأنه سجر بالحب أي مليء، والمراد إنهم يعذبون بأنواع من العذاب، وينقلون من بعضها إلى بعض ﴿ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ * مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا﴾ غابوا عنا وذلك قبل أن تقرن بهم آلهتهم أو ضاعوا عنا فلم

التنافي والتنافر بين إذ وسوف والأول باق على ظاهره لكن إذ هنا بمعنى إذا وعبر بها للدلالة على تحققه حتى كأنه ماض حقيقة. قوله: (أو مبتداً خبره يسحبون) أو مقدر أي في أرجلهم، وقوله: وهو على الأول حال أي من ضمير يعلمون أو أعناقهم، ويجوز أن يكون استثناءً، ويجوز أيضاً كونه خبر الأغلال وفي أعناقهم حال، وقوله: إذ الأغلال تعليل والأغلال في أعناقهم، وأعناقهم في الأغلال بمعنى وليس من القلب في شيء كما توهم كما أشار إليه المصنف فيما سيأتي، وقوله: وهو على الأول أي إذا عطف السلاسل على الأغلال يكون جملة يسحبون حالاً لا خيراً محتاجاً لتقدير العائد، وقوله: بالنصب أي نصب السلاسل والمراد بسحبهم للسلاسل كونها طويلة تصل إلى الأرض. قوله: (والسلاسل بالجرّ) أي قرئ به كما قرئ بالرفع والنصب وهو على الجرّ من عطف التوهم لكنه إذا وقع في القرآن يسمى العطف على المعنى تأديباً كما يسمى الزائد صلة فيه. قوله: (من سجر التنور إذا ملاه) فالمراد احتراق ظاهراً وباطنهم كما في قوله: ﴿نَارُ اللَّهِ الْمَوْقُودَةُ الَّتِي تَطَّلَعُ عَلَى الْأُفُقِ﴾ وهذا إذا كان الوقود مصدراً بمعنى الإيقاد والاحتراق فإن كان بمعنى ما يوقد وهو الحطب يكون كقوله في التكويد سجر التنور إذا ملاه بالحطب ليحميه فلا يخالف ما ذكر هنا ما ذكر ثمة كما قيل، وما في الكشف من أن السجر من الأضداد أي هو أن يملأ بالوقود أو يفرغ منه، والسجير بمعنى الصديق يجوز أخذه من كل منهما لأنه إذا ملئ حياً فرغ عن غيره وهو معنى، وقوله في القاموس المسجور الموقد والساكن ضدّ لأنه إذا سكن من الوقود فقد فرغ من الاحتراق فمن قال إنه لا يوجد في اللغة وظنّ أنّ ما في القاموس مغاير له فقدسه. قوله: (والمراد أنهم يعذبون بأنواع من العذاب الخ) أي المراد بهذا، وما قبله إنهم يعذبون بأنواع من العذاب لسحبهم على وجوههم في النار الموقدة، ثم تسليط النار على باطنهم وأنهم يعذبون ظاهراً وباطناً فلا استدراك في ذكر هذا بعدما تقدّم. قوله: (وذلك عقيل أن تقرن بهم آلهتهم الخ) يعني إنّ السؤال للتوبيخ وضلالهم بمعنى غيهم من ضلت دابته إذا لم يعرف مكانها وقد ذكر في آيات أخر أنهم مقرونون بهم كما في الكشاف فوق بينهما بأنّ للنار طبقات ولهم مواقف فيها فيجوز غيبتها عنهم في بعضها، ثم اقترانهم بها في بعض آخر أو ضلالهم استعارة لعدم نفعها لهم فحضورهم كالعدم فذكر على حقيقته في بعض الآيات، وعلى مجازه في آخر كما صرح به بعده. قوله:

نجد منهم ما كنا نتوقع منهم ﴿بَل لَّوْ نَكُنْ نَدْعُوا مِنْ قَبْلُ شَيْئًا﴾ أي بل تبين لنا أنا لم نكن نعبد شيئاً بعبادتهم فإنهم ليسوا شيئاً يعتد به كقولك حسبته شيئاً فلم يكن ﴿كَذَلِكَ﴾ مثل هذا الضلال ﴿يُضِلُّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ﴾ حتى لا يهتدوا إلى شيء ينفعهم في الآخرة أو يضلهم عن آلهتهم حتى لو تطالبوا لم يتصادفوا ﴿ذَلِكُمْ﴾ الإضلال ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ﴾

(بل تبين لنا إنا لم نكن نعبد شيئاً) اتفق الشيخان على هذا التفسير، وقد جعله بعضهم بمعنى ما كنا مشركين وأنهم كذبوا لحيرتهم واضطرابهم كما مر في الأنعام ومعنى قوله: كذلك يضل الله الكافرين إنه تعالى حيرهم حتى فزعوا إلى الكذب مع علمهم بأنه لا ينفعهم وادعى أن ما اختاره المصنف لا يلائم الإضراب وليس هذا بشيء معتد به فإن ما ذكر هو المناسب للسياق لأنه من مقول القول وقع جواباً عن السؤال عما عبده في الجواب بأن الآلهة الباطلة ليست بموجودة أو ليست بنافعة، ثم أضرَبوا عن ذلك بأنها ليست شيئاً معتدّاً به، وقد فقدت في وقت كان يتوهم نفعها فيه أو ظهور عدم نفعها فالظاهر أنهم معترفون بخطئهم والندم حيث لا ينفع، وقوله: يعتد به يعني أنّ نفي الشيئية ليس على ظاهره إذ هو مقرّر بل المراد به ذلك إمّا على تقدير صفة أو تنزيل الوجود منزلة العدم كما في قوله:

إذا رأى غير شيء ظننه رجلاً

قوله: (مثل هذا الضلال) لم يقل إضلال إشارة إلى أنّ الإشارة لما سبق في قوله: ضلوا عنا لا لما بعده كما في أمثاله فتدبر. قوله: (حتى لا يهتدوا الخ) يعني أنّ المراد ضلالهم في الدنيا وهذا على مذهب أهل الحق وهو إشارة إلى تفسيره على الوجه الثاني في الضلال، وكونه بمعنى عدم النفع كما سنبينه وقوله أو يضلهم عن آلهتهم كذا في الكشف، وقال الشارح: المحقق فسره بذلك لا بالخذلان جرياً على مقتضى المقام لقوله: قالوا ضلوا عنا بمعنى غابوا عنها من ضلت الدابة إذا لم يعرف موضعها، وهو مبني على الجواب الأول من كون ضلالهم بمعنى غيبتهم وقت السؤال التوبيخي فقط أمّا على الثاني من كون الضلال عدم النفع فيتعين المصير إلى الخذلان عنده، وعندنا إلى أنّ المعنى مثل هذا الإضلال يضل الله الكافرين حتى لا يهتدوا إلى ما ينفعهم في الآخرة إذ ليس للحمل على مثل ذلك الضلال، وعدم النفع بجعل الله الكافرين ضالين عن آلهتهم بمعنى عدم نفعهم للآلهة كبير معنى اهـ. قوله: (حتى لو تطالبوا الخ) أي لو طلبوا الآلهة وطلبتهم لم يتصادفوا بالفناء أي لم يلتق بعضهم بعضاً وهو مبني على الوجه الأول لكن قيل عليه إنّ قوله: ذلكم بما كنتم تفرحون في الأرض بغير الحق لا يلائم الإضلال بهذا المعنى، وردّ بأنّ مأل المعنى عليه خيبة ظنهم وانعكاس رجائهم في الآخرة حيث كانوا يعتقدون فيهم أنهم يلاقونهم وينفونهم فيها فأخبر بأن ذلك لذلك ولا يخفى أنه على هذا يكون هو الوجه السابق بعينه إذ يرجع إلى عدم النفع فيكون ردّه وارداً عليه، ومثله لا يخفى على الشارح المحقق فالحق في الجواب أن يقال الإشارة لا تتعين أن تكون للإضلال، وذكره على أحد الوجهين وعلى غيره فهو إشارة إلى سحبهم في الأغلال، وتسجيرهم في النار ونحوه

تبطرون وتكبرون ﴿بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾، وهو الشرك والطغيان ﴿وَيَمَّا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ تتوسعون في الفرح والعدول إلى الخطاب للمبالغة في التوبيخ ﴿أَدْخَلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ﴾ الأبواب السبعة المقسومة لكم ﴿خَلِيدِينَ فِيهَا﴾ مقدرين الخلود ﴿فَبَسَّ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ عن الحق جهنم، وكان مقتضى النظم فبس متكبرين، ولكن لما كان الدخول المقيد بالخلود سبب الشواء عبر بالمشوى ﴿فَأَصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ﴾ بهلاك الكافرين ﴿حَقٌّ﴾ كائن لا محالة ﴿فَكَيْفَ تُزَيِّنُكَ﴾ فإن نرك، وما مزيدة لتأكيد الشرطية، ولذلك لحقت النون الفعل ولا تلحق مع أن وحدها ﴿بَعْضَ الَّذِي تَقُولُونَ﴾ وهو القتل والأسر ﴿أَوْ تَتَوَفَّيَنَّكَ﴾ قبل أن تراه ﴿وَإِنَّا لِيرْجِعُونَ﴾ يوم القيامة فنجازيهم بأعمالهم وهو جواب توفينك، وجواب نرينك محذوف مثل فذاك، ويجوز أن يكون جواباً لهما بمعنى أن نعذبهم في حياتك أو لم نعذبهم فإننا نعذبهم في

فتدبر. قوله: (تبطرون وتكبرون الخ) بطر كفرح بطراً إذا أشرّ ونشط غروراً وعدم احتمال للنعمة وبغير الحق فسرّه بما ذكر ولو فسر بغير استحقاق للتكبر صح، وبين الفرح والمرح تجنيس حسن والمرح كما قال الرغب: شدة الفرح والتوسع فيه كما في قوله: ﴿ولا تمش في الأرض مرحاً﴾. قوله: [سورة الإسراء: الآية: ٣٧] ويقال: مرحى عند التعجب، وقوله: للمبالغة في التوبيخ لأنّ ذم المرء في وجهه تشهير له، ولذا قيل النصح بين الملائم تفرّيع، وقوله: الأبواب السبعة الخ إشارة إلى قوله تعالى لها: ﴿سبعة أبواب لكل باب منهم جزء مقسوم﴾ [سورة الحجر، آية: ٤٤] وقد مر تفسيره وقوله مقدرين الخ إشارة إلى أنه حال مقدرة وقد مرّ تحقيقه وقوله جهنم هو المخصوص المقدر قوله: (وكان مقتضى النظم الخ) يعني حين صدر الكلام بلفظ ادخلوا ناسب أن يجاء في العجز بمدخل ليتجاوبا وأجاب بأنه إنما لم يناسبه إذا اكتفى بقوله: ادخلوا غير مقيد بالخلود ولما قيد به كان معناه مع التقييد معنى مثنوى فصح التجاوب، وصار شبيهاً في المعنى بنحو صلّى في المسجد الحرام فنعم المصلي. قوله: (المقيد بالخلود) لأنّ قيد القيد قيد كشرط الشرط أو لأنّ تقديره يؤل إلى التحقيق فلا يتوهم أنه قيد بتقدير الخلود لأنها حال مقدرة كما عرفت، ومثل هذا الأمر مآله للاتحاد أيضاً دون مجرد الإيجاب والتفويض إلى الاختيار كأوامر التكليف. قوله: (وما مزيدة لتأكيد الشرطية ولذلك) أي لتأكيد ما بما جاز أن تلحقها نون التوكيد غالباً، وقال الزجاج إنه واجب وردّ بسماعه غير مؤكد كقوله:

فإما ترني ولي لمة فإنّ الحوادث أودى بها

لأنّ إن الشرطية يكون ما بعدها غير متحقق لإفادتها التردّد والتأكيد لا يناسب إلا التحقق فإذا أكد دلّ على أنه مما يهتم ويعتني به فيدخل في حكم المتيقن، وقد نسب الجواز إلى سيبويه كما نقله أبو حيان على كلام فيه ذكره المحشي لكنه هنا زيادة غير مهمة فلذا ضربنا عنه صفحاً، وقوله: ولا يلحق مع أن وحدها هذا قول لبعض النحاة وقد أجازوه بعضهم على قلة. قوله: (فنجازيهم بأعمالهم) تفسير للمصير إلى الله، وقوله: فذاك الظاهر أنه مبتدأ خبره مقدر

الآخرة أشد العذاب، ويدل على شدته الاقتصار بذكر الرجوع في هذا المعرض ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ إذ قيل عدد الأنبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً، والمذكور قصصهم أشخاص معدودة ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا يَأْذِنَ اللَّهُ﴾ فإن المعجزات عطايا قسمها بينهم على ما اقتضته حكمته كسائر القسم ليس لهم اختيار في إثثار بعضها والاستبداد بإتيان المقترح بها ﴿فَإِذَا جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ بالعذاب في الدنيا والآخرة ﴿فُضِيَ بِالْحَقِّ﴾ بإنجاء المحق، وتعذيب المبطل ﴿وَحَسِرَ هُنَالِكَ الْكٰفِرُونَ﴾ المعاندون باقتراح الآيات بعد ظهور ما يغنيهم عنها ﴿اللَّهُ الَّذِي

أي فذاك جزاؤهم، وقوله: ويجوز أن يكون جواباً لهما الفرق بين الوجهين التشريك في الجزاء وعدمه، وإلا فقوله: أو نتوفينك معطوف على نرينك على كلا التقديرين ومعنى كونه جواباً لهما أنه جواب لكل منهما استقلالاً لا لمجموعهما بأن يجعلاً بمنزلة شرط واحد لأنه في العطف بالواو دون أو، وإن كانت للتسوية ولا يصح كونه جزاء للشرط الأول لعدم ارتباطه به ظاهراً، وإن جوزه بعضهم على معنى أن نعذبهم في حياتك، أو لم نعذبهم فلهم في الآخرة أشد العذاب لرجوعهم إلى عزيز ذي انتقام وما ذكر في الرعد في قوله: ﴿فَإِذَا نَرَيْنِكَ بَعْضَ الَّذِي نَعْدِمُ أَوْ نَتُوفِينِكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾ [سورة الرعد، الآية: ٤] من أن الجزاء للشرطين فليل لأنه لأن الغرض ثمة إيجاب التبليغ وأنه ليس عليه سوى ذلك كيفما دارت الحال من إراءة الموعود بإنزال العذاب عليهم أو توفيك قبل ذلك، وههنا التسلية ونفي الشماتة وبيان مدة الأمر بالصبر وإما أن أرينك الموعود فهو المطلوب لك، والمقصود إذ كانت مطامح أنظار الهمم للنبي ﷺ والمؤمنين معقودة بذلك، وإن لم يكن الآخر فلا تحزن فإنه منتقم منهم أشد الانتقام فتدبر. قوله: (ويدل على شدته الاقتصار الخ) هذا يدل على أن الاهتمام بشأن عقاب الآخرة والدينية، وقوعه وعدمه على حد سواء، وكلامه في الكشف يدل على أن المهتم به عذاب الدنيا لا الآخروي لأنه كائن لا محالة وهو كلام حسن أيضاً ولكل وجهة. قوله: (في هذا المعرض) وقع في نسخة بدله الغرض، والمعرض بكسر الميم ووقع في شرح الشافية ضبطه بالفتح والصحيح الأول ومعناه هذا القبيل. قوله: (إذ قيل عدد الأنبياء الخ) والرسول منهم ثلاثمائة وخمسة عشر جماً غفيراً كما وقع في تمة هذا الحديث، وهو مروى في كتاب الإمام أحمد ولا يخفى إن الواقع في النظم ذكر الرسول وهو أخص من النبي، ولا يلزم من كون المقصود من الأنبياء قصصه أقل مما ترك كون الرسول كذلك فكان عليه أن يتعرض له معه أو يقتصر عليه كما قيل، وكأنه اقتصر عليه إشارة إلى أن المراد بالرسول هنا الأنبياء فإنه ورد في القرآن مراداً به ذلك في مواضع عدة، أو ترك ذكرهم لعلمه بالقياس أو اتكالا على شهرة الحديث فتأمل، وفي الكشف عن عليّ كرم الله وجهه أن الله بعث نبياً أسود وهو ممن لم يقصص عليه وفي صحته نظر. قوله: (فإن المعجزات عطايا الخ) هو جواب عما اقترحوه عليه من الآيات والقسم بكسر القاف جمع قسمة، وقوله: خسر أي هلك أو تبين خسارانه، والظاهر

جَعَلَ لَكُمْ الْأَنْعَامَ لِتَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٨٠﴾ فإن من جنسها ما يؤكل كالغنم، ومنها ما يؤكل ويركب كالإبل والبقر ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ﴾ كالألبان والجلود والأوبار ﴿وَلِتَسَبَّغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُورِكُمْ﴾ بالمسافرة عليها ﴿وَعَلَيْهَا﴾ في البرّ ﴿وَكُلَى الْفَلَكَ﴾ في البحر ﴿تُحْمَلُونَ﴾ وإنما قال على الفلك، ولم يقل في الفلك للمزاوجة وتغيير النظم في الأكل لأنه في حيز

هو الأوّل لأن عادة الله إهلاك من اقترح الآيات وعدم قبول إيمانه كما مرّ، وبهذا ظهر تفرّيع قوله فإذا جاء الخ على ما قبله والمبطل من أبطل إذا جاء بالباطل وهو ضدّ الحق، وقوله: بعد ظهور الخ متعلق باقتراح. قوله: (فإنّ من جنسها ما يؤكل الخ) في عدّ البقر مما يركب نظر لا يخفى إلا إنه معتاد في بعض الأثران فما ذكره المصنف مبني عليه، وهو معتاد عند أهل الأخبية منهم كما ذكره بعضهم، ولو ذكر الخيل بدله جاز وأتى بالكاف في المأكول لأنه بقي منه المعز ونحوه بخلاف المركوب ومن في قوله منها تبعية كما أشار إليه المصنف رحمه الله أو ابتدائية. قوله تعالى: ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ قال الشارح المحقق قدس سرّه: هذه الجملة حالية لكنه يرد على ظاهره إنّ فيه عطف الحال على المفعول له ولا محيص عنه سوى تقدير معطوف أي وخلق لكم الأنعام منها تأكلون ليكون من عطف جملة على جملة (أقول) لم يلح لي وجه جعل هذه الواو عاطفة محتاجة إلى التقدير المذكور مع أن الظاهر إنها واو حالية سواء قلنا إنها حال من الفاعل أو المفعول حتى جعله بعضهم هرباً من التقدير من العطف على المعنى فإنّ قوله: لتركبوا منها في معنى منها تركبون، أو على العكس مع أنه تكلف لا يجري مثله على القياس والتقدير أسهل منه، وقوله: ما يؤكل يعني ولا يركب، وقوله: عليها وعلى الفلك أي على جنسها، وقيل: إنه من نسبة ما للبعض إلى الكل وفيه نظر. قوله: (كالغنم) إشارة إلى أن الأنعام هنا الأزواج الثمانية لا الإبل خاصة كما في الكشف، لكن الظاهر ما ذهب إليه الزمخشري، وكون المقام مقام امتنان مقتضٍ للتعميم غير مسلم بل هو مقام استدلال كقوله: أفلا ينظرون إلى لإبل كيف خلقت ولا يأباه ذكر المنافع فإنه استطرادي، وقوله: ولتبلغوا الخ هو عام في الركوب وحمل الأثقال، وأمّا قوله: وعليها فذكر توطئة لقوله وعلى الفلك ليجمع بين سفائن البرّ والبحر فلا تكرر فيه. قوله: (وإنما قال على الفلك الخ) يعني لم يقل في الفلك كما في قوله: ﴿أحمّل فيها من كل زوجين اثنين﴾ [سورة هود، الآية: ٤٠] لأنّ معنى الظرفية والاستعلاء موجود فيها فيصح كل من العبارتين والمرجح لهذا المشاكلة بينه وبين قوله عليها وهو المراد بالمزاوجة هنا، ولذا اقتصر المصنف عليه لأنّ المصحح لا يتم بدونه، ولذا لم يذكره في الكشف، وأمّا قول ابن الحاجب في الأمالي إنّ الاستعلاء فيه أظهر من الظرفية فلذا لم يورد بفي لأنّ الإنسان يسكن في أعلاه لا في باطنه كغيره، وقوله: في الفلك المشحون لنكتة ذكرها فغير مسلم من أنه على تسليمه لا ينافي المشاكلة كما توهم. قوله: (وتغيير النظم في الأكل الخ) يعني أنّ مدخول لام الغرض لا يلزم أن يترتب على الفعل فالتغيير إلى صورة الجملة الحالية مع الإتيان بصيغة الاستمرار للتنبية على امتيازه عن الركوب في كونه من

الضرورة إذ يقصد به التعيش، وهو من الضروريات والتلذذ والركوب والمسافرة عليها قد تكون لأغراض دينية واجبة أو مندوبة أو للفرق بين العين والمنفعة ﴿وَتُرِيكُمْ آيَاتِهِ﴾ دلالة على كمال قدرته، وفرط رحمته ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ﴾ أي فأي آية من تلك الآيات ﴿تُنْكِرُونَ﴾ فإنها لظهورها لا تقبل الإنكار وهو ناصب أي إذ لو قدرته متعلقاً بضميره كان الأولى رفعه، والتفرقة بالثناء في أي أغرب منها في الأسماء غير الصفات لإبهامه ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَأَثَارًا فِي الْأَرْضِ﴾ ما بقي منهم من القصور والمصانع، ونحوهما وقيل آثار أقدامهم في الأرض

ضروريات الإنسان، ويترد هذا الوجه في قوله: ﴿لكم فيها منافع﴾ لأن المراد منفعة الأكل واللبس وهو أيضاً مما يلحق بالضروريات وأيضاً كان الأحسن تقديمه كما قيل، ويدفع بأن مراده إنه فرق في التعبير بين ما هو ضروري صراحة، وهو الأكل وغيره واطراده فيما ذكره لا يضرب لأن الضروري غير مقصود منه لتقدمه، وحديث التقديم والتأخير على فرض تسليمه يسير. قوله: (إذ يقصد به التعيش وهو من الضروريات) هكذا في بعض النسخ وفي أكثرها، وقيل لأنه يقصد به التعيش الخ، وهي المعتمدة عند أرباب الحواشي فيكون إشارة إلى ما في الكشف ذكر الركوب وبلوغ الحاجة باللام بخلاف الأكل والحمل وسائر المنافع لنكتة لأن ما دخله اللام غرض متعلق للطلب وجنس الركوب، وبلوغ الحاجة كذلك لأن فيه واجباً ومندوباً تتعلق به إرادة الحكيم بخلاف الأكل وإصابة المنافع لأن منه ما هو مباح لا يتعلق به الطلب وهو مبني، كما قيل على أن كل مطلوب مراد وكل مطلوب ليس بلازم أن يكون مدخولاً مراداً، ومدخول لام الغرض مراداً بته وفيه ما فيه مع أنه لا بعد في دخول اللام على المباح كقوله في الليل: ﴿لنستكنوا فيه﴾ [سورة يونس، الآية: ٦٧] والأولى أن المراد به بالأنعام الإبل وعمدة منافعها الركوب دون الأكل ومنافع الأوبار والألبان وتقديم منها وعليها للاهتمام والفاصلة دون الاختصاص، وقيل: إنهم في الحال أكلون متنفعون بخلاف الركوب ولما مر مرضه المصنف وأيضاً الأكل قد يقصد به التقوي على الطاعة كما أن الركوب قد يكون للتلذذ وهوى النفس، وقوله: لأغراض دينية يعني فأدخلت عليه لام العلة، والغرض للتنبه على هذا الفرق. قوله: (أو للفرق بين العين) وهي المأكول، والمنفعة وهي ما سواه والغرض في الحقيقة متعلق بالذات بالمنافع دون الأعيان فلا ينافي كون الأكل منفعة، ولذا قيل لتأكلوا منه، ومثله من المناسبات لا يلزم اطراده وهو معطوف على ما بعد قيل أو على ما قبله. قوله: (فأي آيات الله تنكرون) استفهام توبيخي، وقوله: قدرته متعلقاً بضميره بتقدير تنكرونه فحينئذ الأولى رفعه لعدم احتياجه للتقدير من غير ضرورة، وقوله: والتفرقة بين المذكر والمؤنث المستفهم منه أغرب من التفرقة في أسماء الأجناس كحمار وحماره فإن الأكثر المعروف جريانه في الصفات المشتقة، وقوله: لإبهامه لأنه اسم استفهام عما هو مبهم مجهول عند السائل، والتفرقة مخالفة لما ذكر لأنها تقتضي التمييز بين ما هو مؤنث ومذكر فيكون معلوماً له فلذا لم يؤنث هنا كما في قوله:

لعظم إجرامهم ﴿فَمَا أَغْفَقَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ما الأولى نافية، أو استفهامية منصوبة بأغنى والثانية موصولة أو مصدرية مرفوعة به ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ بالمعجزات، أو الآيات الواضحات ﴿فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾ واستحققوا علم الرسل والمراد بالعلم عقائدهم الزائغة، وشبههم اللداحضة كقوله: بل ادراك علمهم في الآخرة، وهو قولهم: لا نبعث ولا نعذب، وما أظن الساعة قائمة ونحوها وسماها علماً على زعمهم تهكماً بهم أو من علم الطبائع والتنجيم، والصنائع ونحو ذلك أو علم الأنبياء وفرحهم به ضحكهم منه واستهزاؤهم به ويؤيده ﴿وَمَا كَفَّ يَهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ وقيل الفرح أيضاً للرسل فإنهم لما رأوا تمادي جهل الكفار وسوء عاقبتهم فرحوا بما أوتوا من العلم وشكروا الله عليه،

بأي كتاب أم بأية سنة

وقوله أفلم يسيروا الخ مَرّ تفسيره، وبيان ما وقع بالفاء والواو والفرق بينهما، وقوله ما بقي منهم أي من آثارهم والمصانع مجاري الماء وفسرت هنا بالحياض وهو الظاهر، وقوله: وقيل آثار أقدامهم مرضه لأن مثلها لا يطول بقاؤه حتى يعتبر به من يراه. قوله: (أو استفهامية) والاستفهام المراد منه الإنكار وقوله: مرفوعة به أي بأغنى لأنها فاعلة له وما الموصولة لا إشكال في كون المحل من رفع وغيره لها على المشهور، وإن قيل إنه لها وللصلة معاً، وإما ما المصدرية فلا محل لها وإنما المحل لها وللصلة معاً لأنها في تأويل مصدر وحكمه كلمة واحدة ففيه تسمح اتكالا على فهم السامع، وقوله: الآيات الواضحات أي علامات النبوة، وهم أعم مما قبله وفي نسخة عطفه بأو وفي أخرى بالواو ولكل وجه، وقوله: واستحققوا علم الرسل فالمراد بفرحهم غرورهم بما عندهم حتى لزم منه استحقار ما عند غيرهم، ولولا ملاحظة هذا المعنى لم يكن بين الشرط والجزاء ارتباط معنوي تام كما لا يخفى. قوله: (والمراد بالعلم عقائدهم الخ) أعم من أحوال الآخرة الواقع في هذه الآية إذ لا وجه للتخصيص كما في الكشاف، والآية المذكورة مفسرة في محلها وقوله: وهو أي ذلك العلم مفهوم قولهم أو معلومة بتقدير مضاف فيه أو القول النفسي، وقوله: وسماها أي سمي الأمر المذكورة علماً في النظم هنا وفي تلك الآية ولا وجه لتخصيصه بإحدهما. قوله: (أو من علم الطبائع الخ) يعني هو إشارة إلى من له فلسفة واعتقاد في التنجيم، ونحوه فإن منهم من اغتر بما عنده وترك متابعة الرسل عليهم الصلاة والسلام كما يحكى عن بعض حكماء اليونان، وكان الظاهر ترك من لأنه معطوف على قوله عقائدهم لكنه معطوف على معنى ما قبله والتقدير فرحوا بما عندهم من علم الطبائع لاكتفائهم بها واستنكافهم عن متابعة الرسل. قوله: (أو علم الأنبياء) أي المراد بالعلم في قوله من العلم علم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فضمير عندهم للرسل والفرح بمعنى الاستهزاء كما صرح به فيما بعده، وقوله: وقيل الفرح أيضاً للرسل والعلم أيضاً علمهم كما في الوجه الذي قبله، وقوله: وحق الخ ففيه مضاف مقدر وهو جار على الوجهين وفيهما تفكيك للضمائر، وقوله: بما كناه به مشركين أي إشراكاً بسبب عبادته وهي الأصنام. قوله: (فلم يك

وحاق بالكافرين جزاء جهلهم واستهزائهم ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾ شدة عذابنا ﴿قَالُوا ءَأَمَّنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ﴾ يعنون الأصنام ﴿فَلَمْ يَكْ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾ لامتناع قبوله: حيثئذ ولذلك قال لم يك بمعنى لم يصح ولم يستقم والفاء الأولى لأن قوله: فما أغنى كالنتيجة لقوله: ﴿كانوا أكثر منهم﴾ والثانية لأن قوله: فلما جاءتهم رسلهم كالتفسير لقوله فما أغنى والباقيتان لأن رؤية البأس مسببة عن مجيء الرسل وامتناع نفي الإيمان مسبب عن الرؤية ﴿سُنَّتَ اللَّهُ إِلَيْكَ قَدَ حَلَّتْ فِي عِبَادِيهِ﴾ أي سنَّ الله ذلك سنة ماضية في العباد، وهي من المصادر المؤكدة ﴿وَخَيْرَ هُنَالِكَ الْكٰفِرُونَ﴾ أي وقت رؤيتهم البأس اسم مكان استعير للزمان عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة المؤمن لم يبق روح نبي ولا صديق ولا شهيد ولا مؤمن إلا صلى عليه واستغفر له».

ينفعهم إيمانهم) قال المعرب: يجوز رفع إيمانهم اسماً لكان وينفعهم جملة خبر مقدم، ويجوز أن يرتفع بأنه فاعل ينفعهم وفي كان ضمير شأن وليس من التنازع في شيء (وفيه بحث) لأن الخبر إذا ألبس تقديمه الفاعل بالمبتدأ لم يجز تقدمه فتأمل فيه. قوله: (لامتناع قبوله حيثئذ) أي إنه تعالى بمقتضى حكمته قضى أن إيمان اليأس لا يقبل، وقد تقدم فيه كلام فامتناع قبوله امتناع عادي كما يشير إليه قوله سنة الله لكنه قيل عليه إنه لا يناسبه تفسيره بل يوضح ويستقيم. قوله: (والفاء الأولى لأن قوله الخ) بيان للفئات الأربعة وهي فما أغنى عنهم فلما جاءتهم فلما رأوا فلم يك فالأولى بيان عاقبة كثرتهم، وشدة قوتهم وما يكسبون بذلك زعماً منهم أن ذلك يغني عنهم فلم يترتب عليه إلا عدم الإغناء، وبهذا الاعتبار جعله الزمخشري نتيجة والمصنف كالنتيجة لأنه عكس الغرض، ونقيض المطلوب لكن لترتبه عليه نزل منزلتها والثانية تفسير وتفصيل لما أبهم وأجمل من عدم الإغناء ومثله كثير لأن التفسير بعد الإبهام كالتفصيل بعد الإجمال، والثالثة لمجرد التعقيب وجعل ما بعدها واقعاً عقبه لأنَّ محصل قوله: فلما جاءتهم الخ إنهم كفروا فكانه قيل: إنهم كفروا، ثم لما رأوا بأسنا آمنوا والرابعة عطف على قوله: آمنوا دلالة على أن ما بعدها تابع لما قبلها من الإيمان عند رؤية العذاب كأنه قيل وآمنوا فلم ينفعهم إيمانهم أو النافع إيمان الاختيار، ولذا جعلها المصنف في الأخيرتين سببية. قوله: (سنَّ الله ذلك) أي عدم نفع إيمان اليأس، وقوله: من المصادر المؤكدة كوعده الله وصبغة الله وقيل مفعول به بتقدير احذروا، وقوله: وقت رؤيتهم الخ تفسير لهالك اسم إشارة للمكان استعير للإشارة إلى الزمان وقوله: من قرأ الخ^(١) حديث موضوع وصلى عليه بمعنى دعا له، تمت السورة والحمد لله والصلاة والسلام على أشرف مخلوقاته وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع وقد تقدم.

سورة السجدة

مكية وآيها ثلاث وأربع وخمسون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿حَمْدٌ﴾ إن جعلته مبتدأ فخبه ﴿تَنْزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ وإن جعلته تعديداً للحروف فتزليل خبر محذوف، أو مبتدأ لتخصصه بالصفة وخبه ﴿كُتِّبَ﴾ وهو على الأولين بدل منه أو خبر آخر أو خبر محذوف، ولعل افتتاح هذه السور السبع بحم، وتسميتها به لكونها مصدرة ببيان الكتاب متشاكله في النظم والمعنى وإضافة التنزيل إلى الرحمن الرحيم للدلالة على أنه مناط المصالح الدينية، والدينية ﴿فُصِّلَتِ آيَاتُهُمْ﴾ ميزت باعتبار اللفظ والمعنى وقرئ فصلت أي فصل بعضها من بعض باختلاف الفواصل، والمعاني أو فصلت بين الحق

سورة السجدة

تسمى سورة فصلت وسورة حم السجدة.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مكية) بلا خلاف وعدد آياتها كما قال الداني خمسون وآيتان بصرى وشامي وثلاث مكي ومدني وأربع كوفي واختلافها اثنان حم عدها الكوفي، ولم يعدّها الباقون عاد وشمود لم يعدّها البصري، والشامي وعدّها الباقون اهـ. قوله: (إن جعلته مبتدأ) على أنه اسم السورة أو القرآن والخبر تنزيل على المبالغة أو التأويل المشهور، وقوله خبر محذوف أي القرآن أو السورة أو هذا. قوله: (ولعل افتتاح هذه السور السبع الخ) بيان للنكتة في تصدير جميعها بحم دون أن تجعل فواتحها مختلفة، أو لصدرية بعض منها دون بعض سواء كانت حم اسم السورة أو القرآن أو حرفاً مقطعة لاتحاد ما صدرت به من ذكر الكتاب، ولاتحاد الغرض منها فما قيل إن هذا أخذ مما قل إنها اسم للقرآن فافتتاحها بما هو اسم من أسماء القرآن في الأصل لكونها مصدرة ببيان الكتاب والقرآن والتسمية بحم لتشاكلها في النظم، والمعنى لا وجه له إذ هو تخصيص من غير داع وليس في كلام المصنف ما يدل عليه فالوجه ما ذكرناه. قوله: (وإضافة التنزيل الخ) يعني تخصيص هذين الإسمين مع ذكر الكتاب المراد به القرآن المنتظم به أحوال الدارين، ولا نعمة أعظم من ذلك فلذا صدر بلسمين دالين على أنه المتفضل فيهما كما مرّ تحقيقه دلالة على ذلك، والإضافة لغوية لا نحوية. قوله: (ميزت باعتبار اللفظ) بفواصل الآيات ومقاطعها، ومبادئ السور وخواتمها والمعنى بكونها وعداً ووعداً وقصصاً وأحكاماً وخبراً وإنشاء، وقد جعل المصنف في سورة هود كلاً من اللفظ والمعنى تفسيراً مستقلاً، وأشار هنا إلى جواز الجمع بينهما إذ لا مانع منه، وقد ذكر ثمة وجوه أخرى. قوله: (وقرئ فصلت) أي بالفتح والتخفيف على بناء المعلوم أو بالضم على المجهول لأنه قرئ بكل منهما في الشواذ إذ فعلى الأول قوله أي فصل إما متعدي فاعله مستتر وبعضها مفعوله أو لازم هو فاعله، وعلى

والباطل ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ نصب على المدح أو الحال من فصلت، وفيه امتنان بسهولة قراءته وفهمه ﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ أي لقوم يعلمون العربية أو لأهل العلم والنظر، وهو صفة أخرى لقرآناً أو صلة لتنزيل أو لفصلت والأول أولى لوقوعه بين الصفات ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ للعاملين به، والمخالفين له وقرئنا بالرفع على الصفة للكتاب أو الخبر لمحدوف ﴿فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ﴾ عن تدبره وقبوله ﴿فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ سماع تأمل وطاعة ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ﴾ أعطية جمع كنان ﴿مِمَّا نَدْعُونَآ إِلَيْهِ وَفِي ءَاذَانِنَا وَقْرٌ﴾ صمم وأصله الثقل، وقرئ بالكسر ﴿وَمِن بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ يمنعنا عن التواصل، ومن للدلالة على أن الحجاب مبتدأ منهم، ومنه بحيث

الثاني بعضها قائم مقام الفاعل، وقوله: أو فصلت معلوم على الأول مجهول على الثاني فمن اقتصر على بعض هذه الاحتمالات فقد قصر وفصل يكون لازماً بمعنى انفصل كقوله: ﴿ولما فصلت العير﴾ [سورة يوسف، الآية: ٩٤] ومتعدياً وإلى كل منهما أشار المصنف. قوله: (نصب على المدح) بتقدير أعني أو أمدح ونحوه أو الحال من فاعل فصلت ففيه مضاف مقدر اعتماداً على ظهوره وقد جَوَّز في هذه الحال أن تكون موطنه ومؤكدة لنفسها، وقوله: بسهولة قراءته وفهمه لفصاحته، ونزوله بلسان من نزل بين أظهرهم وقوله: يعلمون العربية إشارة إلى مفعوله المقدر، وقوله: أو لأهل العلم إشارة إلى تنزيله منزلة اللازم ولام لقوم تعليلية أو اختصاصية وخصمهم بذلك لأنهم هم المنتفعون به، وقوله: والأول أولى وما أورد على الثاني من لزوم عمل المصدر الموصوف وقد منع ممنوع لجواز كون قوله من الرحمن صلة له أو القول بجواز عمله في الظرف للتوسع فيه والقراءة بالتخفيف شاذة نقلها الثقات فلا يرد عليه ما قيل إنها لم توجد فيما شاع من كتب القراءات، ونقله في الكشف عن موضح الأهوازي. قوله: (للعاملين به الخ) فيه لف ونشر، وقوله: قرئ بالرفع عزاء الطيبي لنافع، وقيل: إنه رواية شاذة عنه، وقوله: فأعرض أكثرهم الضمير للقوم على التفسير الأول وللکفار المذكورين حكماً على الثاني إلا أن يراد به من شأنهم العلم والنظر، وقوله: سماع تأمل الخ فهو سماع مخصوص، أو هو مجاز عن القبول كما في سمع الله لمن حمدته. قوله: (أعطية جمع كنان) كغطاء لفظاً ومعنى، وليس هو ما يجعل فيه السهام كما قيل وجعلها هنا في أكنة وفي غير هذه الآية قيل على قلوبهم أكنة فذهب الزمخشري إلى أنهما بمعنى لأن ما كان ظرفاً لشيء فهو عليه وأما التعبير بقي هنا ويعلى ثمة فلأن السياق اقتضاه فإنه لما كان منسوباً إليه تعالى في الإسراء والكهف كان معنى الاستعلاء، والقهر أنسب ولما حكى عنهم هنا كان الاحتواء أقرب وليس المراد أنه أبلغ في عدم القبول لاحتواء الأكنة عليه احتواء الظرف على المظروف حتى لا يمكن أن يصل إليه شيء كما قيل لأن قوله على قلوبهم أكنة يفيد ما ذكر من الاحتواء من كل جانب أيضاً بالنظر إلى لفظ الكنّ لأن الكنّ لا بد أن يكون ساتراً للمكتن فيه من كل جانب أيضاً كما أشار إليه الفاضل اليميني فالمبالغة في كل منهما إنما المراد توجيه اختيار أحد الطريقتين فتأمل. قوله: (يمنعنا عن التواصل) أي عن الوصول إليك واتباعك، وقوله: ومن للدلالة على أن الحجاب مبتدأ منهم

استوعب المسافة المتوسطة، ولم يبق فراغ وهذه تمثيلات لنبوّ قلوبهم عن إدراك ما يدعوهم إليه واعتقادهم ومج أسمعهم له، وامتناع مواصلتهم وموافقتهم للرسول ﷺ ﴿فَاعْمَلْ﴾ على دينك أو في إبطال أمرنا ﴿إِنَّا عَمِلُونَ﴾ على ديننا أو في إبطال أمرك ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَجِدْ﴾ لست ملكاً ولا جنياً لا يمكنكم التلقي منه، ولا أدعوكم إلى ما تنبو عنه العقول، والأسماع وإنما أدعوكم إلى التوحيد، والاستقامة في العمل وقد

الخ هذا ما في الكشاف من الفرق بين هذا الحجاب بيننا ومن بيننا وأن من ليست زائدة بل تدل على أن الحجاب عريض مستوعب للمسافة المتوسطة بينهما فتكون من أبلغ في منع الوصول، وقد اعترض عليه بأنه لا دلالة له على ما ذكر ولا فرق بين وجود من وعدمها وأجيب بأن معنى البين الوسط سواء كان حاقاً أولاً وإذا كان مبدأ الحجاب من البين ولا أولوية لبعض الأجزاء كان من الطرف الذي يلي مخاطبك فيحصل الاستيفاء منه بمجرد ذلك فكيف إذا اعتبر ابتداء من طرف مخاطبك، وانتهاء إلى طرفك ولا كذلك عند ترك من فإنه يدل على حجاب ما بلا ابتداء، ولا انتهاء وقد قيل الابتداء من حاقة الوسط يفيد الاستيعاب أيضاً للزوم كون الانتهاء لجميع الأطراف لعدم الأولوية لكن هذا ليس ما قرّر في الكتاب ولا يتوقف هذا على تقدير من قبل بين الثاني بل ولا إعادة بين كما حققه الشارح المحقق رداً على غيره من الشراح، وإنما ذهبوا إلى ما ذكر صوناً لكلام الله على زيادة من غير فائدة لكن فيه بحث لا يخفى. قوله: (وهذه تمثيلات) أي ما في مقول قولهم من الأكنة وما بعده استعارات تمثيلية، ثم بين ما استعير له على الترتيب بقوله لنبوّ الخ المراد بالنبوّ عدم القبول، أو البعد عنه وهذا أقرب وهو إما من نبوّ السيف لكلاله أو من النبوة وهي الارتفاع، والتباعد واعتقادهم معطوف على قلوبهم فقولهم قلوبنا في أكنة استعير لبعيدة عن فهم ما تدعوننا إليه ووجه الشبه ظاهر، وقوله: ومج أسمعهم له هو ما استعير له في آذاننا وقر، والمج رمى المانع من الفهم ونحوه والمراد به عدم القبول لما سمعوه حتى كأنهم صم، وقوله: وامتناع الخ هو ما استعير له ومن بيننا وبينك حجاب والمراد تباعد ما بين الدينين، وما هم عليه وبين الرسول ﷺ وما هو عليه والمراد بهذا إفناطه عن اتباعهم حتى لا يدعوهم إلى الطريق المستقيم. قوله: (على دينك أو في إبطال أمرنا) على التفسير الأوّل هو متاركة وتقنيط عن إتباعه، والمقصود هو الثاني والأوّل توطئة له والمعنى إنا لا نترك ديننا بل تثبت عليه كما تثبت على دينك، وعلى الثاني هو مبارزة بالخلاف والجدال. قوله: (لست ملكاً ولا جنياً) إشارة إلى ما يفيد الحصر الأوّل، وقوله: لا يمكنكم التلقي منه إشارة إلى أنه جواب عن قولهم قلوبنا في أكنة الخ وردّ له، وقوله: لست الخ ردّ لقولهم: بيننا وبينك حجاب فإنه ليس ملكاً ولا من الجنّ حتى لا يصلوا إليه، وقوله: تنبوا عنه العقول والأسماع جواب عن قولهم قلوبنا الخ، وفي آذاننا ولم يرتض ما في الكشاف من أنه استدلال على صحة نبوته ووجوب اتباعهم لدعوته. قوله: (وإنما أدعوكم الخ) هو تفسير للحصر الثاني، وأدعوكم تفسير لقوله يوحى إليّ فإنه إنما يوحى إليه لدعوة الخلق والتوحيد

يدل عليهما دلائل العقل، وشواهد النقل ﴿فَأَسْتَقِيمُوا إِلَيَّ﴾ فاستقيموا في أفعالكم متوجهين إليه أو فاستووا إليه، بالتوحيد والإخلاص في العمل ﴿وَأَسْتَغْفِرُوهُ﴾ مما أنتم عليه من سوء العقيدة، والعمل ثم هددهم على ذلك فقال: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ من فرط جهالتهم، واستخفافهم بالله ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ لبخلمهم وعدم إشفاقهم على الخلق وذلك من أعظم الرذائل وفيه دليل على أن الكفار مخاطبون بالفروع، وقيل معناه لا يفعلون ما يزكي أنفسهم، وهو الإيمان والطاعة ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ حال مشعرة بأن امتناعهم عن

والاستقامة في العمل من قوله: فاستقيموا إليه، وقوله: قد يدل عليهما الخ المضارع للاستمرار وقد للتحقيق كما في قوله: قد يعلم ما أنتم عليه يعني دعوته منحصرة فيما ذكر وهو أمر محقق عقلاً ونقلاً فليس يسوغ مخالفته. قوله: (فاستقيموا في أفعالكم) إشارة إلى أن الاستقامة، وهي عدم الاعوجاج مستعارة للإخلاص في الأفعال وعدى بإلى لتضمينه معنى متوجهين إليه أو الاستقامة بمعنى الاستواء وهو يتعدى بإلى كما في قوله: ﴿استوى إلى السماء﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٩] ومعناه القصد وعلى كل من التفسيرين يجوز أن يكون من الموحى إليه وأن يكون من المقول، وكذا ما بعده كما قيل، وقيل إنه على الأول من الموحى إليه وعلى الثاني من المقول وعليه اقتصر الزمخشري ويؤيده قوله ﷺ: «قل لا إله إلا الله ثم استقم»^(١) ولا يخفى أن قول المصنف قبل إنما أدعوكم إلى التوحيد والاستقامة يعين كونه من الموحى، والموحى من القول فلا فرق بينهما فتأمل. قوله: (مما أنتم عليه الخ) يعني المراد بالاستغفار هنا الرجوع عن الكفر والمعاصي، إذ الاستغفار بمعناه المتبادر لا يفيد المشركين، وقوله: من فرط الخ ولو قال من شركهم كان أظهر وهو مراده. قوله: (لبخلمهم وعدم إشفاقهم على الخلق) لأنهم لو كان لهم شفقة أعطوا الفقراء من مال الله، وهذا لا ينافي كون السورة مكية والزكاة إنما فرضت بالمدينة لأن المفروض بالمدينة تقدير ما يخرج، وقد كان الإعطاء مفروضاً بمكة من غير تعيين كما في قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٤١] وقد مر تفصيله في سورة الروم، وقوله: وذلك يعني البخل وعدم الإشفاق وأفرده لتأويله بما ذكر. قوله: (وفيه دليل على أن الكفار الخ) كما ذهب إليه الشافعية كبعض الحنفية كما فصل في الأصول والذاهبون إلى خلافه يقولون هم مكلفون باعتقاد حقيقتها فمعنى الآية لا يؤتون الزكاة بعد الإيمان وأما حمله على أنهم لا يقرون بفرضيتها كما قيل: فبعيد وقد قيل كلمة ويل تدل على الالتماس لا التكليف وهو مذموم عقلاً، وقوله: وقيل الخ فالزكاة بالمعنى اللغوي فلا دليل فيها لما ذكر ومرضه لأن قوله: يؤتون ياباه ولأنه لا حاجة إليه وأما كون الإتيان ورد في نحو قوله: ﴿ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى﴾ [سورة التوبة، الآية: ٥٤] فلا يفسر به كما قيل للفرق بين الإتيان والإيتاء فتأمل. قوله: (حال مشعرة الخ) يعني أنه للإشعار بما ذكر جعلت هذه الجملة حالاً لم تعطف

(١) لم أجده هكذا. والذي ورد في ذلك في حديث مرفوع «قل آمنت بالله ثم استقم»، وهو حديث حسن.

الزكاة لاستغراقهم في طلب الدنيا، وإنكارهم للأخرة ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرٌ مَمْنُونٍ﴾ لا يمن به عليهم من المن، وأصله الثقل أو لا يقطع من مننت الحبل إذا قطعته وقيل نزلت في المرضى والهرمى إذا عجزوا عن الطاعة كتب لهم الأجر كأصح ما كانوا يعملون ﴿قُلْ أَيُّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ في مقدار يومين أو نوبتين، وخلق في كل نوبة ما خلق في أسرع ما يكون، ولعل المراد من الأرض ما في جهة السفلى من الأجرام البسيطة، ومن خلقها في يومين أنه خلق لها أصلاً مشتركاً ثم خلق لها صوراً بها صارت أنواعاً وكفرهم به إلحادهم في ذاته، وصفاته ﴿وَيَعْمَلُونَ لَهُۥٓ أُنْدَادًا﴾ ولا يصح أن

على ما قبلها، وهم الأوّل مبتدأ والثاني ضمير فصل لا مبتدأ ثان وتقدير بالآخرة للاهتمام ورعاية الفاصلة. قوله: (من المن) بمعنى تعداد النعم، وأصل معناه الثقل فأطلق على ذلك لثقله على الممنون عليه وما قيل إنه بمعنى الأنعام لا غير كما في القاموس غفلة عن قوله تعالى: ﴿لَا تَبْطُلُوا صِدْقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٦٤] وإنما تركه لشهرته. قوله: (وقيل نزلت في المرضى) جمع مريض، والهرمي جمع هرم وهو الشيخ الفاني فالمعنى غير منقوص، ولا ممنوع أجر من كان يعمل في حال شبابه وقوته وصحته أعمالاً ثم عجز وكبر فلا ينقص أجره الذي كان يكتب له في شبابه وقوته كما قاله السمرقندي. قوله: (كأصح ما كانوا يعملون) أي كما كتب لهم الأجر في أصح أوقات كونهم عاملين على طريقة أخطب ما يكون الأمر تجوزاً في النسبة على ما حققه النحاة في المثال المذكور، والمعنى أن ما يكتب لهم في الأجر في المرض والكبر مثل الذي كان لهم وهو أصح مما سواهم أو أصح منهم الآن. قوله: (في مقدار يومين أو نوبتين) فهو على تقدير مضاف أو تجوز، وإنما أوّل به ذكر لأنه لا يتصور اليوم قبل خلق السماء والكواكب فإنه عبارة عن زمان كون الشمس فوق الأفق فالمراد مقدار زمنهما أو في نوبتين أي دفعتين، ومرتين ففي نوبة خلق أصلها ومادتها وفي أخرى صورها وطبقاتها كما أشار إليه المصنف، وقوله: في أسرع ما يكون إشارة إلى أن المراد بذلك بيان سرعة إيجاده وأنه لم يرد أنه أكثر من يوم فاليوم هنا الوقت مطلقاً على الوجهين لا على الثاني كما قيل. قوله: (ولعل المراد من الأرض ما في جهة السفلى) تجوزاً باستعماله في لازم معناه وأصلها مادتها، ولا حاجة إلى بيان أنه الهولي أو الأجزاء التي لا تجزأ مما لا يعرف في لسان الشرع كما قيل، والمراد بالأنواع الجبال والبراري والرياض والغياض ونحوها فليس المراد إنه خلق بعضها في يوم وبعضها في آخر، وحينئذ يشمل العناصر كلها ويكون في قوله فوقها استخدام لأن الجبال فوق الأرض المعروفة والمراد بالأجزاء البسيطة العناصر، وقوله: بها صارت أي بسبب هذه الصور المختلفة تنوعت إلى أنواع مختلفة، والمصنف رحمه الله لم يدع تلازماً حتى يقال إنه ليس بلازم، ولذا عبر بلعل فيجوز أن تكون ظرفية ذلك للخلق بمعنى آخر. قوله: (إلحادهم في ذاته وصفاته) أي مجادلتهم بالباطل أو خروجهم عن الحق اللازم لله على عباده من توحيده واعتقاد ما يليق بذاته وصفاته فينزه عن صفات الأجسام وتثبت له القدرة

يكون له نذ ﴿ذَلِكَ﴾ الذي خلق الأرض في يومين ﴿رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ خالق جميع ما وجد من الممكنات ومرببها ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَواسِيَ﴾ استئناف غير معطوف على خلق للفصل بما هو خارج عن الصلة ﴿مِنَ فَوْقِهَا﴾ مرتفعة عليها ليظهر للنظار ما فيها من وجوه الاستبصار، وتكون منافعا معرضة للطلاب ﴿وَيَتْرَكَ فِيهَا﴾ وأكثر خيرها بأن خلق فيها أنواع النبات، والحيوانات قوله: والداعي لذلك الخ عبارة زاده، وأشار بتقدير المضاف إلى دفع ما يتوهم من المنافاة بين هذه الآية، وبين ما تكرر في القرآن من أن خلق السموات والأرض كان في ستة أيام، وذلك لأنه نص في هذه الآية على أنه خلق الأرض في يومين، ثم إنه جعل فيها رواسي، وأكثر خيرها وقدّر فيها أوقاتها في أربعة أيام، ثم صرح بأنه قضاهن سبع سموات في يومين فيكون مجموع أيام خلق العالم ثمانية أيام والمذكور في الآيات الأخر أنها ستة أيام، وبينهما

التامة والنعوت اللائقة به سبحانه وتعالى ويعترف بالبعث وأحوال المعاد وإرسال الرسل وأنهم لم يخلقوا عبثاً. قوله: (ولا يصح أن يكون له مدّة) يعني أنه ذكر بصيغة الجمع لأنه أبلغ في ذمهم لأنه كيف يكون له أنداداً ولا نذ واحد له، وقوله: الذي خلق الأرض في يومين إشارة إلى اتصال هذا بما قبله بتوسط اسم الإشارة لأنه مستحق لكونه رباً للعالمين لأجل خلقه ما ذكر في أسرع مدّة مما يدل على قدرته الباهرة التامة الدالة على ربوبيته تعالى، ومعنى مرببها أنه يعطيها ما به قوامها ونماؤها. قوله: (استئناف الخ) إشارة إلى ما ذكر في شروح الكشاف على ما لخصه الشارح المحقق حيث قال: إنه يتبادر عطف هذه الجملة على خلق الأرض، وقد فصل بينهما بجملة وتجعلون الخ المعطوفة على تكفرون وجملة ذلك الخ المبتدأة وحقها التأخير عن تمام الصلة، وأجيب بأن الأولى متحدة بقوله: تكفرون بمنزلة إعادتها والثانية معترضة مؤكدة لمضمون الكلام فالفصل بهما كلا فصل، وفيه بلاغة من جهة المعنى لدلالته على أنّ المعطوف عليه أي خلق الأرض كاف في كونه رب العالمين وأن لا يجعل له نذ فكيف إذا انضمت إليه هذه المعطوفات من قوله: وجعل فيها الخ ولا يخفى أنّ الاتحاد الذي ادّعوه لا يخرج عن كونه فاصلاً مشوشاً للذهن مورثاً للتعقيد، وإن كان الزمخشري ذكر ما يقرب منه في سورة براءة فالحق والأقرب أي تجعل الواو اعتراضية وكل من الجملتين معترضاً ليندفع بالاعتراض الاعتراض، أو يجعل ابتداء كلام بناء على أنه قد يصدر بالواو أو يقال هو معطوف على مقدّر كأبدعها وجعل فيها رواسي الخ وذكر للدلالة على تمام النعمة، وكمال القدرة مبالغة في الرد على المشركين بعد تمام المطلوب بخلق الأرض في يومين. قوله: (مرتفعة عليها الخ) بيان لفائدة قوله: من فوقها مع أنه غير محتاج له، ولذا لم يذكر في غيرها بأن جعلها فوقها لا تحتها كالأساطين ولا مغروزة فيها كالمسامير، ولا منبسطة بجهد عليها لتكون رأى العين فيستبصر من شاهد خلقها، ويستدل بكونها ثقلاً على ثقل على الصانع لافتقارها لممسك لها وليتمكن مما فيها من المنافع وقوله: معرضة بوزن اسم المفعول من الأفعال من أعرضه لك إذا أظهره، وممكن من أخذه أو من التفعيل وهو قريب منه معنى، وقد اقتصر شراح الكشاف على

منافاة ظاهرة، ولما قدر المضاف اندفعت المنافاة اهـ. ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾ أقوات أهلها بأن عين لكل نوع ما يصلحه، ويعيش به أو أقواتاً تنشأ منها بأن خص حدوث كل قوت بقطر من أقطارها، وقرئ وقسم فيها أقواتها ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ في تنمة أربعة أيام كقولك سرت من البصرة إلى بغداد في عشرة أيام، وإلى الكوفة في خمسة عشر يوماً ولعله قال ذلك ولم يقل في يومين للإشعار باتصالهما باليومين الأولين، والتصريح على الفذلكة ﴿سَوَاءً﴾ أي استوت

الأول. قوله: (أقوات أهلها) ففيه مضاف مقدر وإنما قدره لأن الإضافة للاختصاص لامية ولا معنى لاختصاص القوت بالأرض إلا أنه نشأ منها وهو الوجه الثاني، أو أنه مأكول لمن فيها وهو يحتاج إلى التقدير المذكور، وقيل الإضافة على الثاني مجازية لأدنى ملابس، وكونها فيها وإن جاز جعله وجهاً للإضافة لكنه لا طائل تحته، وقوله: بأن عين متعلق بقدر وهو تفسير له فالمراد بتقديره لهم تعيين كل لكل، وقوله: بأن خص حدوث الخ لا يخفى ما فيه فإن كل نوع لا يختص بقطر بل أكثرها مما به ينتظم أصل المعاش مشترك كالحنطة، وإن كان البعض البلدان خواص ليكون الناس محتاجين بعضهم لبعض، وهو مقتض لعمارة الأرض وانتظام أمور العالم وقراءة قسم مؤيدة للوجه الثاني ولذا أخرها. قوله: (في تنمة أربعة أيام) وهي يومان بعد اليومين السابق ذكرهما ففيه مضاف مقدر، والداعي لذلك إنه لو لم يقدر كذلك أو يجعل خبر مبتدأ محذوف تقديره كل ذلك في أربعة أيام لم يصح إذ خلق السموات والأرض في ستة كما صرح به في القرآن، والحديث^(١) منها ما ذكر هنا واثنان لخلق السماء واختار هذا لأن حذف المضاف أسهل من حذف المبتدأ، ولأنه يلزمه توالي حذف مبتدئين لتقدير مثله فيما بعده. قوله: (وإلى الكوفة في خمسة عشر) أي في خمسة يكون بها جملة السفر من البصرة خمسة عشر فهو بتقدير مضاف كما في النظم، وقوله: للإشعار الخ بيان للمرجح للعدول عن يومين إلى ما ذكر لدلالة ما هنا على أن اليومين اللذين خلق فيهما الأقوات متصلان بالأوجلين لتبادره من جعلهما جملة واحدة، واتصالهما في الذكر وليكون ما ذكر بياناً لجملة الأيام التي خلق فيها الأرض وعدى والتصريح بعلى لأنه بمعنى التنصيص. قوله: (على الفذلكة الخ) الفذلكة بمعنى جملة الحساب، وهو لفظ منحوت من قولهم بعد العدد لشيء فذلك يكون كذا فاشتقوا منه فعلة مصدر، وقالوا في جمع فذلكة فذالك لكنه قيل عليه إن الفذلكة يذكر فيها تفاصيل إعداد ثم يؤتى لها بجملة فيقال مثلاً هنا يومان ويومان فهي أربعة، وما هنا ليس كذلك فكيف يكون فذلكة وهو لم يذكر فيه أحد المقدارين فإما أن يقال إنه للعلم به نزل منزلة المذكور أو يقال المراد إنه جار مجرى الفذلكة كما أشار إليه المدقق في الكشف، وما قيل إن الفذلكة بمعنى الإنهاء كما في القاموس فذلك حسابه إذا أنهاه وفرغ منه وبالأربعة ينتهي مقدار مدة خلص الأرض، وما فيها مع كونه ليس مراد المصنف رحمه الله قطعاً لا يعتمد على ما ذكره في

(١) أخرجه البخاري في التفسير عقب ٤٨١٥ عن ابن عباس.

سواء بمعنى استواء والجملة صفة أيام، ويدل عليه قراءة يعقوب. بالجرّ وقيل حال من الضمير في أقاتها أوفى فيها وقرئ بالرفع على هي سواء ﴿لِلسَّائِلِينَ﴾ متعلق بمحذوف تقديره، هذا الحصر للسائلين عن مدة خلق الأرض، وما فيها أو بقدر أي قدر فيها الأوقات للطلابين لها ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ قصد نحوها من قولهم استوى إلى مكان كذا إذا توجه إليه توجهاً لا يلوي على غيره، والظاهر أن ثم لتفاوت ما بين الخلقين لا للتراخي في المدة لقوله: ﴿وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ [سورة النازعات، الآية: ٣٠] ودحوها متقدم على خلق

القاموس لمخالفته للاستعمال وكلام الثقات كما لا يخفى على من له إلمام بالعربية والآداب مع أن مراده ما ذكرناه لكن في تعبيره نوع قصور هو الذي غرّ هذا القائل. قوله: (استوت سواء) يعني إنه منصوب على أنه مصدر لفعل مقدر أي استوت استواء، والجملة صفة للمضاف أو المضاف إليه ويؤيده قراءة الجرّ فإنها صريحة في الوصفية، ومعنى استواتها أنها لا زيادة فيها ولا نقصان. قوله: (وقيل حال الخ) مرهه لقلّة الحال من المضاف إليه في غير الصور الثلاث ولأنّ الحال وصف معنى، وما ذكر صفة الأيام لا الأرض ويلزمه تخالف القراءتين في الممعنى. قوله: (هذا الحصر) أي في أربعة كائن للسائلين وهو مستقرّ لا خبر لغو كما توهمه العبارة، وقوله: عن مدة الخ متعلق بالسائلين، وبيان للمسؤول عنه وأنّ السؤال على ظاهره وقوله: أو بقدر فهو لغو أو مستقر على أنه حال من أقاتها، وقوله: للطلابين تفسير للسائلين على هذا الوجه، وقد جوّز تعلقه بسواء أيضاً. قوله: (قصد) أي توجه وأراد لأنّ الاستواء المعدى بعلى معناه الاستيلاء والمعدى بإلى معناه القصد، وهو المناسب هنا لأنه لأسماء موجودة لكن الإرادة العلية تعلقت بإيجادها وقوله: لا يلوي على غيره أي لا يلتفت إليه لتمحضه له. قوله: (والظاهر أن ثم الخ) هذا بناء على أن خلق السماء مقدم على خلق الأرض لظاهر الآية المذكورة فلزم إنه للتفاوت الربّي لا للتراخي الزماني، وقد مرّ تفصيله في البقرة وإنّ جمهور المفسرين غير مقاتل على خلافه، وقوله: ودحوها متقدم على خلق الجبال لأنّ نظم الآية هكذا: ﴿أَمْ السَّمَاءُ بِنَاهَا سَمَكهَا فَسَوَّاهَا وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ [سورة النازعات، الآيات: ٢٨ - ٢٩ - ٣٠] أي بسطها ومهدّها للسكنى أخرج منها ماءها ومرعاها والجبال أرساها فقد علم من هذه الآية صريحاً للتعدية المذكورة أن دحو الأرض مؤخر عن خلق السماء بمرتبتيّن فلا يتأتى كون، ثم هنا للتراخي الزماني للزوم تأخر خلق السماء عن خلق الجبال، وهو مناقض للأول، وإنما قال الظاهر لأنّ قوله: ثم استوى إلى السماء ليس نصاً في خلقها بل صريحه قصده وإرادته بأمرها أن تأتي طائعة منقاداً لأمره، وأمّا كون بعد متعلقة بمقدّر كتذكر أمر الأرض بعد ذلك أو البعدية رتيبة فخلاف الظاهر عنده، وهو مشترك الإلزام لأنّ ثم كذلك إلا أن يقال: لفظ بعد أبعد من التأويل، وليس هذا مخالفاً لما مرّ في النحل في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِي﴾ [سورة النحل، الآية: ١٥] الخ كما

الجبال من فوقها ﴿وَهِيَ دُخَانٌ﴾ أمر ظلماني، ولعله أراد به مادتها أو الأجزاء المصغرة التي ركبت منها ﴿فَقَالَ لَهَا وَالْأَرْضُ أُمَّتِي﴾ بما خلقت فيكما من التأثير، والتأثر وأبرز إما أودعتكما من الأوضاع المختلفة، والكائنات المتنوعة أو اثتيا في الوجود على أن الخلق السابق بمعنى

قيل لأن المراد خلقها كهيئة فهو صغير كما ورد في الحديث^(١) فيكون خلق الجبال بعده ولو سلم فهو مبني على قول آخر ومثله كثير.

قوله: (أمر ظلماني) نسبة إلى الظلمة على خلاف القياس كما قيل نوراني، وإنما أوله بما ذكر لأن الدخان الكائن من النار التي هي إحدى العناصر لم يكن موجوداً إذ ذاك أو هو غير مراد كما لا يخفى. قوله: (ولعله أراد به مادتها أو الأجزاء) المراد بالمادة معناها المشهور، وهي ما تركبت منه بقطع النظر عن كونها جواهر فردة أو هيولى، وقيل: المراد بهذا الهيولى وبالأجزاء المصغرة الأجزاء التي لا تتجزأ على ما بين في الحكمة وفي نسخة المتصغرة وما وقع في بعضها المتصعدة بالدال من تحريف الكتاب. قوله: (بما خلقت فيكما من التأثير والتأثر) وفي نسخة لما باللام وهما بمعنى لأن الباء سببية فهي قريبة من معنى اللام التعليلية ويجوز كونها للملابسة، أو التعدية ولا وجه لما قيل إنه على الأخير يلزم حذف ما هو كبعض حروف الكلمة لأنه إنما يصح لو لم يجز حذف صلة ما والضمير للأرض والسماء والمعنى ليس على إتيان فاتهما، وإيجادهما بل إتيان ما فيهما مما ذكر بمعنى إظهاره والأمر للتسخير لكنه قيل إنه على هذا الوجه يكون المترتب في قوله: فقضاهن الخ جعلها سبعاً أو مضمون مجموع الجمل المذكورة بعد الفاء، وإلا فالأمر بالإتيان بهذا المعنى مترتب على خلقهما وعلى هذا يجوز حمل، ثم على التراخي الزماني ولا يلزم كون دحو الأرض مقدماً على دحو السماء، وإن لزم خلق الشمس قبل الدحو لقوله: أعطش الخ فلا تنافي بين الآيتين كما قيل، ولا يخفى أنه على تسليمه مخالف لما قدّمه المصنف رحمه الله وارتضاه في ثم وتفسيره للدخان فكان ينبغي تأخيره فتدبر. قوله: (من التأثير الخ) بيان لما وهو لف ونشر مرتب فالتأثير للعلويات، وهو بناء على الظاهر من عد الأسباب مؤثرة أو مجاز المؤثر الحقيقي هو الله والتأثير للسفليات ويجوز تعميمه لهما والأوضاع للسموات والنجوم، فهو وما بعده على اللف والنشر أيضاً. قوله: (أو اثتيا في الوجود الخ) كالخلق في خلق الأرض وجعل فيها رواسي لأنه بمعنى خلق أيضاً أو بمعنى تعيين مقاديرها لا إيجادها ويجوز على هذا إبقاء، ثم على ظاهرها وهذا كله لما تقتضيه الفاء من التعقيب ولذا قال: والترتيب للرتبة فهو في الوجهين السابقين على حقيقته لأن المراد إذا كان خلق ما فيهما أو تقديرهما فالترتيب على ظاهره، فإذا كان بمعناه العروف كانت الفاء مجازاً عن الترتيب في الرتبة أو الإخبار إلا أن يعتبر فيما يدل عليه التمثيل والمرتب عليه هنا أعلى من المرتب والمشهور عكسه كما مرّ تحقيقه، أو قد يقال: هذا هو المقصود الأصلي من خلقهما

(١) لم أقف عليه. والظاهر أنه متلقى عن أهل الكتاب.

التقدير والترتيب للرتبة أو الإخبار أو إتيان السماء حدوثها، وإتيان الأرض أن تصير مدحوة وقد عرفت ما فيه أو ليأت كل منكما الأخرى في حدوث ما أريد توليده منكما، ويؤيده قراءة وآتيا من المواتاة أي ليوافق كل واحدة أختها فيما أردت منكما ﴿طَوَّعًا أَوْ كَرْهًا﴾ شتمة أو أبيتما والمراد إظهار كمال قدرته، ووجوب وقوع مراده لا إثبات الطوع والكراهة لهما وهما مصدران وقعا موقع الحال ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِفِينَ﴾ منقادين بالذات، والأظهر أن المراد تصوير تأثير قدرته فيهما، وتأثرهما بالذات عنها وتمثيلهما بأمر المطاع، وإجابة المطيع الطائع

فهو أعلى رتبة. قوله: (أو إتيان السماء حدوثها الخ) فيه جمع بين معنيين مجازيين وهو جائز أيضاً عند المصنف رحمه الله فتشبيه البروز من العدم بمن أتى من مكان آخر وبسط الأرض، وتمهيدها بذلك أيضاً وهو بالنصب كالترتيب معطوف على اسم إن وهو الحق، وقوله: وقد عرفت ما فيه، وهو لزوم كون الدحو مقدماً على خلق الجبال كما قيل وهو ممنوع لأن ثم لتفاوت ما بين الخلقين كما قرره، وغاية ما لزم من الفاء كون الدحو متأخراً عن الاستواء ولا يلزم منه كونه متأخراً عن خلق الجبال على أنه يجوز كون الفاء للتفصيل لا للترتيب فتأمل. قوله: (أو ليأت كل منكما) معطوف على قوله آتيا في الوجود والمراد بإتيان إحداهما للأخرى توافقهما في ظهور ما أريد منهما كما صرح به المصنف رحمه الله على الاستعارة، والمجاز المرسل باستعماله في لازمه لأن المتوافقين يأتي كل منهما صاحبه كما في الكشف، وقال ابن جني هي المتنازعة: وقال في الكشف هو أحسن والمواتاة المفاعلة يقال: آتيته إذا وافقته وطاوعته قال في المصباح يقال آتيته على الأمر بمعنى وافقته وفي لغة لأهل اليمن تبدل الهمزة واواً فيقال وآتيت على الأمر مواتاة وهي المشهورة على ألسنة الناس، اهـ ولذا وقع في نسخة هنا وآتيا فلعله قرئ به في الشواذ فالقول بأن الصحيح آتياً لأن الكلمة مهموزة الفاء ليس بصحيح وكذا يجوز في المواتاة قراءته بواو وهمزة وكلمة في في قوله في حدوث للسببية. قوله: (والمراد إظهار كمال قدرته الخ) الظاهر أنه استعارة لأنهما لما نزلا وهما من الجمادات منزلة العقلاء إذ أمرا وخطبنا على طريق المكنية والتخييلية أو التمثيلية أثبت لهما ما هو من صفات العقلاء من الطوع، والكراهة ترشياً وهما مؤولان بطائع وكاره لأن المصدر لا يقع حالاً بدون ذلك ويجوز كونهما مفعولاً مطلقاً. قوله: (والأظهر أن المراد الخ) اعلم أنه قال في الكشف معنى أمر السماء والأرض بالإتيان وامثالهما أنه أراد تكوينهما فلم يمتنع عليه ووجدنا كما أرادهما وكانتا في ذلك كالمأمور المطيع إذا ورد عليه أمر الأمر المطاع، وهو من المجاز الذي يسمى التمثيل ويجوز أن يكون تخيلاً ويبنى الأمر فيه على أنه تعالى كلم السماء والأرض، وقال لهما: آتيا شتمة ذلك أو أبيتماه فقلتا: آتينا على الطوع لا على الكراهة، والغرض تصوير أثر قدرته في المقدرات لا غير من غير أن يحقق شيء من الخطاب والجواب ونحوه قول القائل، قال الجدار للوئد لم تشقني قال الوئد سل من يدقني فقيل: يعني إن إثبات المقابلة مع السماء والأرض من الاستعارة التمثيلية كما مر، ويجوز أن يكون من الاستعارة التخييلية بعد أن

كقوله: ﴿كُنْ فِيكُونٌ﴾ [سورة النحل، الآية: ٤٠] وما قيل من أنه تعالى خاطبهما وأقدرهما على الجواب إنما يتصور على الوجه الأول والأخير، وإنما قال طائعين على المعنى باعتبار كونهما مخاطبتين كقوله: ﴿سَاجِدِينَ﴾ [سورة يوسف، الآية: ٤] ﴿فَقَضَّهِنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾

تكون الاستعارة في ذاتها مكنية كما تقول نطق الحبال بدل دلت فتجعل الحبال كإنسان يتكلم في الدلالة ثم يتخيل له النطق الذي هو لازم المشبه به وينسب إليه، وإما بيان التمثيل فهو أنه شبه فيه حالة السماء والأرض التي بينهما وبين خالقهما في إرادة تكوينهما، وإيجادهما بحالة أمر ذي جبروت له نفاذ في سلطانه وإطاعة من تحت تصرفه من غير تردد، والأوجه أن يراد بكونه تخيلاً تصوير قدرته وعظمته، وأن القصد في التركيب إلى أخذ الزبدة والخلاصة من المجموع على سبيل الكناية الإيمائية من غير نظر لمفرداته يعني إنه لما عطف التخييل على المجاز التمثيلي كان غيره، وإن جاز تخصيص التمثيل بالمفرد المتعارف منه وهو التحقيقي ويحمل التخييل على لآخر فيعود القسم قسيماً، وما ذكره من الكناية إما على أنه لا يلزم إمكان الحقيقة في مثله لجعل المفروض كالمحقق كما جرت فيعود القسم قسيماً، وما ذكره من الكناية إما على أنه لا يلزم إمكان الحقيقة في مثله لجعل المفروض كالمحقق كما جرت عليه محاوراتهم، أو يقال: هو ممكن لجواز أن يخلق الله في الجماد إدراكاً ونطقاً وحياة وعلماً فيصدر منه الخطاب، وفي الكشف التخييل تمثيل خاص لا ينافيه التمثيل، وما ذكر من الكناية الإيمائية وأخذ الزبدة من غير نظر إلى حقيقة شيء لا يطابقه الحقيقة ولا الاصطلاح ولا يغني عن الرجوع لما ذكرناه من أنه مركب لم يرد به معناه الحقيقي فلا بد من التجوز، ولا مجال لكونه كناية يعني إلا أن يرتكب ما مَرَّ وهو خلاف الظاهر إذا عرفت هذا فما مَرَّ مبني على أنه تصوير واستعارة تمثيلية مبنية على الفرض، وهذا أيضاً تمثيل بمعناه المتعارف أو الأول على أنه استعارة مكنية وكونه كناية عرفت حاله فما قيل من أنه قصد مدلوله من غير قصد إلى الأخبار بشوته ليلزم عدم مطابقة نفس الأمر بل قصد تصوير أثر قدرته تعالى في المقدورات بصورة محسوسة من ورود أمر يأتي من أمر مطاع فامتثل على الفور وقيل عليه إنه هو التخييل الشعري الذي يسان عنه كلام أصدق القائلين، ولا يفيد الخلو عن لحكم في نفس الأمر كلام ناشئ من عدم التحقيق ومعرفة معنى التخييل كما قررناه لك فتذكر، ولا تكن من الغافلين. قوله: (وما قيل الخ) يعني أنه متصور في الوجه الأول دون الوجهين المتوسطين لكونهما معدومين عند الخطاب أو لكون السماء معدومة عنده على الثاني منهما، والخطاب متفرع على الوجود وتميز الماهيات قبل الوجود لا يجدي، وقوله: وإنما قال: طائعين بجمع المذكر السالم مع اختصاصه بالعقلاء الذكور، وكان مقتضى الظاهر طائعات أو طائعتين وأوثر جمع الذكور لأنه لا وجه للتأنيث عند إخبارهم عن أنفسهم لكون التأنيث بحسب اللفظ فقط نظراً إلى الخطاب والإجابة والوصف بالظن والكره. قوله: (كقوله: سَاجِدِينَ) التشبيه في مجرد إتيان جمع العقلاء نظراً إلى وصف السجود وإن كان التذكير فيه لتغليب الكواكب والقمر كما قيل به، وفيه نظر. قوله:

فخلقهن خلقاً إبداعياً وأتقن أمرهن، والضمير للسماء على المعنى أو مبهم وسبع سموات حال على الأول، وتمييز على الثاني ﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾ قيل خلق السموات يوم الخميس والشمس والقمر، والنجوم يوم الجمعة ﴿وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا﴾ شأنها وما يتأتى منها بأن حملها عليه اختياراً، أو طبعاً وقيل أوحى إلى أهلها بأوامره ﴿وَرَزَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ﴾ فإن الكواكب كلها ترى كأنها تتلألأ عليها ﴿وَحَفِظْنَا﴾ أي وحفظناها من الآفات أو من المسترقة حفظاً، وقيل: مفعول له على المعنى كأنه قال وخصصنا السماء الدنيا بمصابيح زينة وحفظاً ﴿ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ البالغ في القدرة والعلم ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا﴾ عن الإيمان بعد هذا البيان ﴿فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً﴾ فحذرهم أن يصيبهم عذاب شديد الوقع كأنه صاعقة ﴿مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ﴾

(فخلقهن خلقاً إبداعياً) لقوله: ﴿بَدِيعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١١٧] والإبداع ما لم يسبق له مثال ولا مادة، وقوله: أتقن أمرهن هو من التعبير بالقضاء وهو الفصل بين الأمور على وجه التمام، وقوله: والضمير أي ضميرهن رعاية للمعنى لأنه بمعنى السموات، ولذا قيل إنه اسم جمع والمراد بكونه مبهماً أنه تفسيره سبع سموات الخ فيرجع لما بعده، وإن كان متأخراً لفظاً ورتبة بناء على جوازه في التمييز كما في ربه رجلاً وباب نعم وهو أبلغ لما فيه من التفسير بعد الإبهام، وقد مر تفصيله في سورة البقرة، ولذا جعله حالاً على الأول من ضمير السماء وتمييزاً على الثاني، ويجوز فيه البدلية وكونه مفعولاً ثانياً على تضمينه معنى التفسير كما ذكره المصنف في غير هذه السورة. قوله: (قيل خلق السموات الخ) قيل: كونه يوم خميس مع إنه لا يوم حقيقة حتى يتعين كما قيل بناء على أن الوقت الذي خلقت فيه الأرض لما كان أول أوقات وقع الخلق فيها ناسب اعتبار يوم الأحد الذي هو أول الأسبوع، وهكذا ما بعده لكنه أورد عليه لزوم تقدم الدحو على خلق السماء فلذا مرضه، وما وقع في الكشف من أن آدم عليه الصلاة والسلام خلق في آخر سائمة من يوم الجمعة فيه نظر لا يخفى. قوله: (شأنها) فالأمر واحد الأمور، وقوله: يتأتى أي يصدر عنها وكونه اختياراً بناء على مذهب بعض الفلاسفة من أنها حية ناطقة، وقوله: طبعاً بناء على مذهب غيرهم من المتكلمين وأما عند غيرهم من أهل الشريعة فلا يقولون بشيء منهما فقوله: بأن حملها تفسير للوحي وبيان لأنه مجاز عما ذكر وقوله: وقيل الخ فالأمر واحد الأوامر، والوحي على ظاهره، وإضافة أمرها لأدنى ملابسة. قوله: (فإن الكواكب كلها الخ) دفع لما مر من أن الكواكب ليست كلها في السماء كما يفهم من النظم فإن المراد كونها كذلك في رأى العين، وقد مر تفصيله في الصفات. قوله: (وحفظناها الخ) يعني إنه مفعول مطلق لفعل مقدّر معطوف على قوله: زينا والحفظ إما من الآفات، أو من الشياطين المسترقة للسمع وكون الضمير للمصابيح كما قيل خلاف الظاهر، وقوله: مفعول له على المعنى أي معطوف على مفعول له يتضمنه الكلام السابق أي زينة وحفظاً ولا يخفى أنه تكلف بعيد عن نهج العربية كما قاله أبو حيان، وقوله البالغ في القدرة تفسير للعزيز والبالغ إشارة إلى ما في صيغته من المبالغة، وفيه لف ونشر وقوله: كأنه صاعقة

وَتَمُودٌ ﴿١٤﴾ وقرئ صعقة مثل صعقة عاد وثمود، وهي المرة من الصعق أو الصعق يقال: صعقته الصاعقة صعقاً فصعق صعقاً ﴿إِذْ جَاءَتْهُمْ الرُّسُلُ﴾ حال من صاعقة عاد، ولا يجوز جعله صفة لصاعقة أو ظرفاً لأنذرتكم لفساد المعنى ﴿مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ﴾ أتوهم من جميع جوانبهم واجتهدوا بهم من كل جهة، أو من جهة الزمن الماضي بالإندار عما جرى فيه على الكفار، ومن جهة المستقبل بالتحذير عما أعد لهم في الآخرة وكل من اللفظين يحتملها أو من قبلهم، ومن بعدهم إذ قد بلغهم خبر المتقدمين وأخبرهم هود وصالح عن

ظاهره أنه استعارة لما ذكر وقيل: إنه ورد في اللغة بمعنى العذاب من غير حاجة إلى التجوز وفيه نظر. قوله: (وهي المرة من الصعق) بسكون العين مصدر صعقته الصاعقة إذا أهلكته يصعق بكسرهما صعقاً بالفتح كحذر حذراً أي هلك بالصاعقة المصيبة له فإذا كان الثاني هو المراد تكون عينه سكنت في المرة تخفيفاً. قوله: (حال من صاعقة عاد) ذكر المعرب فيه وجوهاً أحدها أنه ظرف لأنذرتكم، والثاني أنه منصوب بصاعقة لأنها بمعنى العذاب أي أنذرتكم العذاب الواقع في وقت مجيء رسلهم، والثالث إنه صفة لصاعقة العذاب الأولى، والرابع: إنه حال من صاعقة الثانية قاله أبو البقاء وأورد عليه أن الصاعقة جثة وهي قطعة نار تنزل من السماء فتحرق فلا تقع صفة، ولا حالاً لها وتأويلها بالعذاب إخراج لها عن مدلولها من غير ضرورة، وإنما جعلت وصفاً للأولى لأنها نكرة، وحالاً من الثانية لأنها معرفة ولو جعلت حالاً من الأولى لتخصصها بالإضافة جاز فالأوجه خمسة وسيأتي ما فيه. قوله تعالى: ﴿إِذْ جَاءَتْهُمْ الرُّسُلُ﴾ يحتمل أن يكون باعتبار أفراد القبيلتين فتأمل. قوله: (ولا يجوز جعله صفة الخ) فساد المعنى للزوم كون إنذاره عليه الصلاة والسلام، والصاعقة التي أنذر بها واقعين في وقت مجيء الرسل لعاد وثمود، وليس كذلك ولا صفة لصاعقة عاد أيضاً للزوم حذف الموصول مع بعض صلته أو وصف المعرفة بالنكرة. قوله: (من جميع جوانبهم) فالضمير المضاف إليه لقوم عاد وثمود وجعل الجهتين كناية عن جميع الجهات على ما عرف في مثله، والمراد بإتيانهم من جميع الجهات بذل الوسع في دعوتهم على طريق الكناية فقوله: واجتهدوا الخ عطف تفسير له، والجهة في قوله من كل جهة الوجه الذي أبدوه لهم من التحذير والإنذار ونحوه. قوله: (أو من جهة الزمن الماضي الخ) هذا هو الوجه الثاني، والضمير فيه راجع لما مرّ لكن المراد بما بين أيديهم الزمن الماضي، وبما خلفهم المستقبل ويجوز فيه العكس أيضاً كما مرّ في آية الكرسي، وإليه يشير المصنف بقوله: وكل من اللفظين يحتملها، وقد مرّ توجيهه بأنك مستقبل المستقبل ومستدبر الماضي، وقوله: من جهة الزمن إشارة إلى أنه استعير فيه ظرف المكان للزمان وقد مرّ تفصيله، وقوله: عما جرى فيه على الكفار أي عن مثل ما جرى ففيه مضاف مقدر وعلى هذا أيضاً في النظم مقدر تقديره بالإندار عما وقع من بين أيديهم الخ فتأمل. قوله: (أو من قبلهم ومن بعدهم الخ) فعلى هذا جمع الرسل ظاهر، وقوله: إذ قد

المتأخرين داعيين إلى الإيمان بهم أجمعين ويحتمل أن يكون عبارة عن الكثرة كقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ﴾ [سورة النحل، الآية: ١١٢] ﴿أَلَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ بأن لا تعبدوا أو أي لا تعبدوا ﴿قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا﴾ إرسال الرسل ﴿لَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّانَ﴾ برسالته ﴿فَأَنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ﴾ على زعمكم ﴿كُفْرُونَ﴾ إذ أنتم بشر مثلنا لا فضل لكم علينا ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ فتعظموها فيها على أهلها من غير استحقاق ﴿وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ اغتراراً بقوتهم وشوكتهم قيل: كان من قوتهم أن الرجل ينزع الصخرة فيقلعها بيده ﴿أَوَلَمْ

بلغهم الخ جواب عما يقال كيف يصح مجيء من تقدّم وتأخر من الرسل لهم بأن المراد بالمجيء إيمانهم به فمن بين أيديهم الخ حال من الرسل لا متعلق بجاءتهم، وقوله: ويحتمل أن يكون عبارة عن الكثرة قيل: إن هذا هو بمعنى الوجه الذي قبله إذ لم يرسل إليهم غير هود، وصالح فيكون المراد من بلغهم خبرهم ومن أتاهم منهم إلا أن الفرق بينهما أنه على هذا كناية عن الكثرة، وما قبله على الحقيقة كما قيل، وفيه نظر فلعله على الأول مجاز في جاءتهم وعلى هذا هو مع ذلك المجاز فيه كناية، وقيل المراد بالرسول ما يعم رسل الرسل. قوله: (بأن لا تعبدوا الخ) إشارة إلى تقدير حرف جرّ متعلق بجاءتهم وإن مصدرية ولا ناهية، وهي قد توصل بالنهي كما توصل بالأمر على ما فيه مما مرّ غير مرّة، وقيل إنها مخففة من الثقيلة، ومعها ضمير شأن محذوف وأورد عليه إنها إنما تقع بعد أفعال اليقين، وإن خبر باب أن لا يكون طلباً إلا بتأويل وقد يدفع بأنه بتقدير القول وإن مجيء الرسل الوحي معنى فيكون مثله في وقوع أن بعده لتضمنه ما يفيد اليقين كما أشار إليه الرضى وغيره. قوله: (أو أي لا تعبدوا) يعني إنها مفسرة لمجيء الرسل لأنه بالوحي وبالشرائع فيتضمن معنى القول، وقد جوزّ على الوجه السابق كون لا نافية. قوله: (لو شاء ربنا الخ) كون مفعول المشيئة المحذوف بعد لو الشرطية يقدر من مضمون الشرط ليس بمطرّد فقد يقدر من غيره كما قدره المصنف إذ لو جعل على النهج المعروف، وقدر لو شاء ربنا إنزال الملائكة لأنزل ملائكة لم يكن له معنى لائق بالمقام، وقيل في توجيهه إنه جار على القاعدة فإن مأل التقدير فيه إلى لو شاء ربنا الإرسال لأرسل ملائكة، وقوله: برسالته يشير إليه وهو وجه حسن. قوله: (فإنما بما أرسلتم الخ) الفاء إن كانت فاء النتيجة السببية فيكون في الكلام إيحاء إلى قياس استثنائي أي لكنه لم ينزل، ويجوز أن تكون تعليلية لشرطيتهم أي إنما قلنا ذلك لأننا منكرين لما أرسلتم به كما ننكر رسالتكم وما موصولة، وكونها مصدرية وضمير به لقولهم لا تعبدوا إلا الله خلاف الظاهر. قوله: (على زعمكم) بالزاي المعجمة والعين المهملة زاده دفعاً لما يتوهم من التناقض لأن قولهم بما أرسلتم به إقرار برسالتهم، وقوله: كافرون جحد لها فكان مقتضى الظاهر بما ادّعيتم أو بما جئتم به لكنهم أتوا به على زعمهم إظهاراً لعنادهم وتعنتهم كما أشار إليه المصنف. قوله: (إذ أنتم الخ) تعلل لكفرهم وبيان لارتباطه بما قبله، وقوله: فأما عاد الفاء تفصيلية ولتفرّع التفصيل على الإجمال قرن بفاء السببية، وقوله: اغتراراً بقوتهم وشوكتهم فالاستفهام إنكاري مآله النفي، وإنه لا أشدّ

يُرَوِّا أَنْ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا ﴿١٦﴾ قدرة فإنه قادر بالذات مقتدر على ما لا يتناهى قوتي على ما لا يقدر عليه أحد غيره ﴿وَكَانُوا يُبَايِعُنَا بِبَيْتِنَا يَخْتَفُونَ﴾ يعرفون أنها حق، وينكرونها وهو عطف على فاستكبروا ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا﴾ باردة تهلك بشدة بردها من الصرّ، وهو البرد الذي يصرّ أي يجمع أو شديدة الصوت في هبوبها من الصرير ﴿فِي أَيَّامٍ مَّجْسَاتٍ﴾ جمع نحسة من نحس نحساً نقيض سعد سعداً، وقرأ الحجازيان، والبصريان بالسكون على التخفيف أو النعت على فعل أو الوصف بالمصدر قيل: كنّ آخر شؤال من الأربعاء إلى الأربعاء وما عذب قوم إلا في يوم الأربعاء ﴿لِنُذِقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ

منهم وهذا بيان لاستحقاقهم العظمة وجواب للرسول عما خوفوهم به من العذاب، وقوله: ينزع الصخرة أي يقلعها فالمراد يريد نزعها ليصح ما فرعه عليه، ويجوز أن يكون تفسيراً له فإن كانت العبارة فيقلعها بفاء وقاف أي يكسرها ويفتتها فلا حاجة للتأويل وهو أقرب. قوله: (أو لم يروا الخ) لما ذكروا قوتهم في جواب الرسل، وتخفيفهم لهم ردّ عليهم بما ذكره إيماء إلى أن ما خوفهم به الرسل ليس من عند أنفسهم بناء على قوّة منهم، وإنما هو من الله خالق القوى والقدر وهم يعلمون إنه أشدّ قوّة منهم، وقوله: قدرة فسر القوّة بالقدرة كما قال الراغب: القوّة تكون بمعنى القدرة وتكون بمعنى التهيؤ للشيء كما يقال النواة بالقوّة نخلة، وقدرة الإنسان هيئة يتمكن بها من فعل شيء ما، وإذا وصف الله بها فهي بمعنى نفي العجز عنه فلا يوصف بها على الإطلاق غيره تعالى انتهى فلا وجه لما قيل إن القوّة عرض ينزه الله عنه لكنها مستلزمة للقدرة فلذا عبر عنها بالقوّة مشاكلة، وقوله: قادر بالذات بيان للأشديّة فإن ما يكون بالذات أقوى من غيره، وقدرة البشر غير مؤثرة أو تؤثر بالاستناد لقدرة الله تعالى. قوله: (مقتدر على ما لا يتناهى) قال الراغب: التقدير الفاعل لما يشاء على قدر ما تقتضيه الحكمة بلا زيادة ولا نقص والمقتدر يقاربه لكنه قد يوصف به البشر، ومعناه المتكفل والمكتسب للقدرة فإذا استعمل في الله فهو مبالغة في القدرة الكاملة كالقدير، وهذا وجه آخر للأشديّة إشارة إلى قوّة قدرته كيفما وكما. قوله: (يعرفون الخ) لأن الجحد الإنكار عن علم وقد يرد لمطلق الإنكار، وقوله: وهو عطف الخ أو على قالوا فجملة أولم يروا اعتراضية، والواو اعتراضية أو عاطفة على مقدر، والمعطوف والمعطوف عليه مجموعهما اعتراض، وقوله: من الصرّ الخ بكسر الصاد ويجوز كونه من الصرّ بالفتح بمعنى الحرّ لأنه روي أنهم أهلكوا أنفسهم بالسموم، وهو مناسب لديار العرب وقوله: يجمع أي لشدة البرد يجتمع ظاهر جلد الإنسان وينقبض. قوله: (جمع نحسة) بكسر الحاء صفة مشبهة من فعل يفعل كعلم، وقوله: على التخفيف أي سكون الحاء لأن السكون أخف من الحركة أو فعل بالسكون صفة كصعب، أو هو مصدر وصف به مبالغة. قوله: (آخر شؤال الخ) ولا منافاة بين هذه النسخة، وما وقع في أخرى من آخر شباط لجواز توافق شباط وشؤال وإن كانت الثانية أظهر لأنها كانت أيام العجوز كما سيأتي في الحاقه، وفي الآية إشارة إلى أنّ الأيام منها نحس وسعد، وفي مناسك الكرماني عن ابن عباس

الَّذِينَ ﴿ أَضَافَ الْعَذَابَ إِلَى الْخَزْيِ، وَهُوَ الذَّلُّ عَلَى قَصْدٍ وَصَفَهُ بِهِ لِقَوْلِهِ: ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَزْهَىٰ﴾ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ صِفَةُ الْمَعَذِبِ، وَإِنَّمَا وَصَفَ بِهِ الْعَذَابَ عَلَى الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ لِلْمَبَالِغَةِ ﴿وَهُمْ لَا يُصْرُونَ﴾ بِدَفْعِ الْعَذَابِ عَنْهُمْ ﴿وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْتَهُمْ﴾ فَدَلَّلْنَاهُمْ عَلَى الْحَقِّ بِنَصْبِ الْحَجَجِ وَإِرْسَالِ الرَّسْلِ، وَقَرَأَ تَمُودٌ بِالنَّصْبِ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ يَفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ وَمَنُونًا فِي الْحَالِينَ، وَبِضْمِ التَّاءِ ﴿فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ فَاخْتَارُوا الضَّلَالََةَ عَلَى الْهُدَىٰ ﴿فَأَخَذْتَهُمُ

رضي الله عنهما الأيام كلها لله تعالى لكنه خلق بعضها نحوساً وبعضها سعوداً، وقيل: النحس هنا بمعنى البارد. قوله: (أضاف العذاب الخ) يعني أنه من إضافة الموصوف للصفة بدليل قوله: ﴿ولعذاب الآخرة أجزى﴾ [سورة فصلت، الآية: ١٦] وهو من الإسناد المجازي فإنه وصف المعذب وقوله: للمبالغة لدلالته على أن مذلة الكافر زادت حتى تصف بها عذابه كما قرّر في نحو قولهم: شعر شاعر وقوله: بدفع العذاب الخ بيان لارتباطه بما جعل تذيلاً له. قوله: (فدلّلناهم على الحق) يعني أن الهداية هنا مطلق الدلالة بدليل ما بعده وتكون بمعنى الدلالة الموصلة كما في قوله: ﴿إنك لا تهدي من أحببت﴾ [سورة القصص، الآية: ٥٦] ولا كلام في استعماله لكل منهما إنما الكلام في كونه حقيقة في أيهما أو مشتركاً بينهما مطلقاً، أو على التفصيل بين المتعدّي بنفسه وبالحرّف كما تقدّم تفصيله، وعدل عن قول الزمخشريّ دلّلناهم على طريقي الضلالة والرشد كقوله: ﴿وهديناه النجدين﴾ [سورة البلد، الآية: ١٠] على ما ستراه في تفسيره فقيل: لأن ما ذكره أظهر لأن الدلالة على طريق الضلالة إضلال لا هداية، وهو كلام ناشئ من عدم التدبر لأنّ التفسير المذكور منقول عن قتادة وهو الذي اختاره الفراء والزجاج وهو أنسب هنا لأنّ قوله بعده فاستحبوا الخ يقتضي أنهم دلّوا على كلتا الطريقتين فاختاروا إحداهما على الأخرى فيكون بمعنى قوله: هديناه النجدين كما لا يخفى على من له ذوق سليم. قوله: (بنصب الحجج) أي إقامتها وبيانها على ألسنة الرسل، وقوله: منوناً لصرفه وعدم تنوينه وصرفه على العجمة أو إرادة القبيلة، وقوله: بضم التاء على أنه مصدر أو جمع ثم، وهو قلة الماء فسموا بذلك كما قاله الطيبي: لأنهم كانوا بديار قليلة الماء. قوله: (فاختاروا الضلالة على الهدى) وقد استدلّ المعتزلة بهذه الآية على أن الإيمان باختيار العبد على الاستقلال لأنّ قوله: هديناه دل على نصب الأدلة وإزاحة العلة، وقوله: استحبوا العمى الخ دل على أنهم بأنفسهم آثروا العمى وردّ بأن لفظ الاستحباب يشعر بأن قدرته تعالى هي المؤثرة، وليس لقدرة العبد مدخل ما فإن المحبة ليست اختيارية وهو من الدقائق العجيبة وإليه أشار الإمام وبه اقتدى هذا الهمام، ومعنى كونها ليست باختيارية أنها بعد حصول ما يتوقف عليه من أمور اختيارية تكون بجذب الطبيعة من غير اختيار له في ميل قلبه وارتباطه هواه بمن يحبه فهي في نفسها غير اختيارية لكنها باعتبار مقدماتها اختيارية، ومن لم يمعن النظر فيه قال: كيف لا تكون المحبة اختيارية ونحن مكلفون بمحبة رسول الله ﷺ وأصحابه، ولا تكليف بغير الاختيارية وتفصيله كما في طوق الحمامة لابن سعيد إنّ المحبة ميل روحاني طبيعي، وإليه

صَنِعَةً الْعَذَابِ أَلْهُونَ ﴿صَاعِقَةٌ مِنَ السَّمَاءِ فَأَهْلَكْتَهُمْ وَإِضَافَتُهَا إِلَى الْعَذَابِ، وَوَصْفُهُ بِالْهُونِ لِلْمَبَالِغَةِ ﴿يَمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ مِنْ اخْتِيَارِ الضَّلَالَةِ ﴿وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ مِنْ تِلْكَ الصَّاعِقَةِ ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ﴾ وَقُرئُ يُحْشَرُ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، وَهُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَرَأَ نَافِعٌ نَحْشَرُ بِالنُّونِ مَفْتُوحَةً وَضَمَّ الشَّيْنَ وَنَصَبَ أَعْدَاءَ ﴿فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ يَحْبِسُ أَوْلَهُمْ عَلَى آخِرِهِمْ لثَلَا يَتَفَرَّقُوا، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ كَثْرَةِ أَهْلِ النَّارِ ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا﴾ إِذَا حَضَرُوهَا، وَمَا مَزِيدَةٌ لِتَأْكِيدِ اتِّصَالِ الشَّهَادَةِ بِالْحَضُورِ ﴿شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ وَسَمُّوهُمْ

يشير قوله عز وجل: ﴿وجعل منها زوجها ليسكن إليها﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٨٩] أي يميل فجعل علة ميلها كونها منها، وهو المراد بقوله ﷺ: «الأرواح جنود مجندة»^(١) وتكون المحبة لأمر آخر كأحسن والإحسان والكمال، ولها آثار يطلق عليها محبة كالطاعة والتعظيم وهذه هي التي يكلف بها لأنها اختيارية، وبهذا سقط الاعتراض فأعرفه. قوله: (صاعقة من السماء) بالمعنى المعروف، وقيل: المراد بالصاعقة هنا الصيحة كما ورد في آيات آخر ولا مانع من الجمع بينهما وجعلها صاعقة العذاب يفيد مبالغة كالوصف بالمصدر، أو المعنى إن عذابهم عين الهون وإن له صواعق، وقوله: من اختيار الضلالة لم يقل من عمل الضلالة لأنه أنسب بقوله: استحبوا، وقوله: من تلك الصاعقة متعلق بقوله: نجينا فلو ذكر بجنبه كان أولى أو المراد أنهم يتقون الله لا الصاعقة كما يتوهم، ولو علق بيتقون لم يمنع منه مانع لأن المتقي من عذاب الله متق لله، ولعله أخره لاحتماله للوجهين. قوله: (يوم يحشر الخ) متعلق بذكر مقدر معطوف على قوله: ﴿قل أنذرتكم مثل صاعقة عاد﴾ [سورة فصلت، الآية: ١٣] الخ أو بما يدل عليه يحشر أو يوزعون كيجمعون ونحوه، وقوله: فهم يوزعون الفاء تفصيلية ومعنى حبس أولهم إمسакهم حتى يجتمعوا فيساقوا إلى النار، وقوله: وهو عبارة عن كثرة أهل النار أي كناية عن ذلك إذ لو لم يكونوا جمعاً كثيراً جداً لم يحبس أولهم انتظاراً لمجيء آخرهم فذكر هنا للدلالة على ما ذكر ولولاه لم يكن تحته فائدة عظيمة.

قوله: (ما مزيدة لتأكيد اتصال الشهادة الخ) لأنها تؤكد ما زيدت بعده فهي تؤكد معنى إذا وإذا دالة على اتصال الجواب بالشرط لوقوعهما في زمان واحد، وهذا مما لا تعلق له بالعربية حتى يقال إن النحاة لم يذكروه كما قيل وأكد لأنهم ينكرونه، وقوله: شهد الخ قيل فيه إيجاز حذف والأصل سئلوا فأنكروا فشهد الخ، واكتفى عنه بذكر الشهادة لاستلزامها لما ذكر لا يقال هذا ينافي ما مر من الاتصال المؤكد لأننا نقول يكفي لذلك الاتصاف ووقوعهما في مجلس واحد

(١) هو بعض حديث أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» ٩٠١ ومسلم ٢٦٣٨ وأبو داود ٤٨٣٤ وأحمد ٢/ ٢٩٥ - ٥٢٧ - ٥٣٩ وابن حبان ٦١٦٨ والبغوي ٣٤٧١ وأبو نعيم ٩٤/٢ «في تاريخ أصبهان» والخطيب في «تاريخ بغداد» ٣/ ٣٢٩ كلهم من حديث أبي هريرة بلفظ «الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف».

يَمَا كَانُوا يَمْلِكُونَ﴾ بأن ينطقها الله أو يظهر عليها آثاراً تدل على ما اقترب بها فتنطق بلسان الحال ﴿وَقَالُوا لِيُجْلُوهُمْ لِمَ سَهَدْتُمْ عَلَيْنَا﴾ سؤال توبيخ، أو تعجب ولعل المراد به نفس التعجب ﴿قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ أي ما نطقنا باختيارنا بل أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء، أو ليس نطقنا يعجب من قدرة الله الذي أنطق كل حي ولو أول الجواب،

فلا حاجة إلى ما قيل إنه يقدر هكذا إذا جاؤوها وأنكروا بعد السؤال شهد الخ. قوله: (بأن ينطقها الخ) فهو على ظاهره وحقيقته أو المراد ظهور علامات على الأعضاء دالة على ما كانت متلبسة به في الدنيا بتغيير أشكالها، ونحوه مما يلهم الله من رآه إنه صدر عنه ذلك لارتفاعه الغطاء في الآخرة فالنطق مجاز عن الدلالة، والجلود قيل المراد بها الظاهر، وقيل الجوارح وقيل هي كناية عن الفروج، فإن قلت على كل حال الشاهد أنفسهم وهي آلات كاللسان فما معنى شهدتم علينا قلت: قال المحقق في شرحه ليس المراد هاذ النوع من النطق الذي ينسب حقيقة إلى الجملة، ويكون غيره آلة بلا قدرة وإرادة له في نفسه حتى لو أسند إليه كان مجازاً كإسناد كتب العلم بل على أن الأعضاء ناطقة حقيقة بقدرة وإرادة خلقهما الله فيها، وكيف لا وأنفسهم كارهة لذلك منكرة له إلا أن يقال: إنه نفسه لا يقدر على دفع كونها آلات، ويؤيده قوله عليهم فإن قيل: أنطقنا الله إنما يصلح جواباً عن كيف شهدتم لا عن لم شهدتم، قيل: قد دل الجواب على أن المعنى لأي علة وبأي موجب شهدتم فيصلح ما ذكر جواباً له وخصت الجلود دون السمع والبصر لأنها أعجب إذ ليس شأنها الإدراك بخلافهما، وقيل: إنما خصت لأنها بمرأى منهم مشاهدة لا لما مرّ لأن في الجلود قوّة مدركة أيضاً وهي اللامسة، وهي مشتملة أيضاً على الذائقة وكل منهما أهم وأعم، وهذا أيضاً يصلح وجهاً للتخصيص وفيه تعكيس عليهم إذ تضرروا مما يرجون منه أكمل النفع ولا يخفى ما فيه إذ الظاهر إن رده على المحقق لم يصادف محزه إذ ليس المراد مما ذكره من أنها ليس من شأنها الإدراك إلا إدراك أنواع المعاصي التي شهد عليها كالكفر والكذب والقتل، والزنا والربا مثلاً وإدراك مثلها منحصر في السمع والبصر كما لا يخفى فتدبر. قوله: (سؤال توبيخ) هو على التفسير الأول من أنه نطق حقيقي إذ خلق فيها الإدراك، وقوّة النطق فكانت قابلة للتوبيخ أيضاً، وأما التعجب فهو على الثاني أو عام لهما. قوله: (ولعل المراد به نفس التعجب) هذا على الوجهين أيضاً لا على الثاني كما توهم إذ لا وجه للتخصيص بلا مخصص يعني لا قصد هنا للسؤال أصلاً، وإنما قصد به ابتداء التعجب لأن التعجب يكون فيما لا يعلم سببه وعلته فالسؤال عن العلة المستلزم لعدم معرفتها جعل مجازاً أو كناية عن التعجب لأنه قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب، وقوله: ما نطقنا باختيارنا بناء على أنه سؤال توبيخ، وقوله: أوليس الخ بناء على أنه سؤال تعجب أو تعجب رأساً وكون النطق بغير اختيار على كونها آلات ظاهر أما على أنه خلق فيها قدرة وإرادة كما مرّ فبأن يكون ذلك بجبر من الله بتسخيرها لما أراده منها، ولا ظلم فيه لأنه جبر على إظهار ما تقرر قبل للإلزام. قوله: (الذي أنطق كل حي) وفي نسخة شيء بدل حي وفي نسخة

والنطق بدلالة الحال بقي لشيء عامّاً في الموجودات الممكنة ﴿وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوْلَ مَرَرٍ وَلِإِيهِ تُرْجَعُونَ﴾ يحتمل أن يكون تمام كلام الجلود وأن يكون استئنافاً ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ﴾ أي كنتم تستترون من الناس عند ارتكاب الفواحش مخافة الفضاحة، وما ظننتم أن أعضاءكم تشهد عليكم فيما استترتم عنها، وفيه تنبيه على أن المؤمن ينبغي أن يتحقق أنه لا يمرّ عليه حال إلا وهو عليه رقيب ﴿وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا

كل شيء نطق بالتوصيف، وهي الصواب كما قيل ويدل عليه قوله: بعد بقي الشيء عامّاً فإنه يقتضي تخصيصه قبله بها، ويشير إلى أن صفته المخصصة مقدرة ولا بدّ منه إذ ليس كل شيء أوحى ينطق بالنطق الحقيقي، ولذا قال ولو الخ وكذلك لو كان النطق ولا جواب بمعناه الحقيقي وحمل النطق في قوله الذي أنطق كل شيء على الدلالة فإنه يجوز فيه ذلك فيبقى على عمومه أيضاً، ويكون التعبير بالنطق للمشكلة كما قيل لكن المصنف لم يلتفت إليه، لأنه خلاف الظاهر والموصول المشعر بالعلية يابأه إباء ظاهراً فتأمل، وقوله في الموجودات لأنّ المعدومات لا تدرك حتى تدلّ بالحال ولذا قال: الممكنة فتدبر. قوله: (تمام كلام الجلود) ومقول القول أو مستأنف من كلام الله تعالى والمراد على كل حال تقرير ما قبله بأنّ القادر على الخلق أول مرّة قادر على إنطاق كل شيء. قوله تعالى: ﴿أَنْ يَشْهَدَ﴾ (الخ) إمّا مفعول له بتقدير مضاف أي مخافة أو كراهة أي ليس استتارهم للخوف مما ذكر بل من الناس، أو لأجل أن يشهد فهو مفعول له أو من أن يشهد أو عن أن يشهد أو أنه ضمن معنى الظن فهو في محل نصب واستبعد هذا المعرب، وما ذكره المصنف بيان لحاصل المعنى من غير تعرّض لإعراجه لكن قوله: ما استترتم عنها يحتمل احتمالاً قريباً إنه إشارة إلى أنّ أن يشهد في محل نصب أو جرّ على الخلاف فيه بتقدير عن لأنّ حذف الجواز جاز قبل أنّ وأن ويحتمل أنّ متعلقه محذوف، وأن يشهد مفعول له أي ما تستترون عن أعضاءكم مخافة أن يشهد، وقيل: إنه بتقدير الباء أي بأن يشهد، والمعنى ما استترتم عنها بملازمة أن يشهد عليكم والمراد تحمل الشهادة فالوجه في إعراجه خمسة وأما قوله: ما ظننتم الخ فهو لازم معناه لأنهم إذا لم يستتروا عن أعضاءهم فهم لم يظنوا شهادتهم عليهم، فما قيل إنه إشارة إلى أنّ تستترون ضمن معنى الظنّ فعدي تعديته لأنه لازم، وفيه بحث وهو ميل إلى ما نقل عن قتادة من إنّ معناه وما كنتم تظنون أن يشهد الخ ليس بشيء لما عرفته مما قرّرتاه، وقد يقال إنه مراد قتادة رضي الله عنه. قوله: (إلا وعليه رقيب) كما قال أبو نواس:

إذا ما خلوت الدهر يوماً فلا تقل خلوت ولكن قل عليّ رقيب
ولا تحسبن الله يغفل ساعة ولا أنّ ما يخفى عليه يغيب

قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ معناه ما ظننتم أنّ الله يعلم فينطق الجوارح ولكن ظننتم إنه لا يعلم كثيراً وهو ما عملتم خفية فما استترتم عنها، واجترأتم على المعاصي وإذا كان أن يشهد مفعولاً له فالمعنى ما استترتم بالحجب لخيفة أن

يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٢٣﴾ ولذلك اجترأتم على ما فعلتم ﴿وَذَلِكُمْ﴾ إشارة إلى ظنهم هذا، وهو مبتدأ وقوله: ﴿ظَنُّكُمْ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَدْتُمْكُمْ﴾ خبران له، ويجوز أن يكون ظنكم بدلاً وأرداكم خبراً ﴿فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَائِرِينَ﴾ إذ صار ما منحوا للاستسعاد به في الدارين سبباً لشقاء المنزليين ﴿فَإِنْ يَصْبِرُوا فَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ﴾ لإخلاص لهم عنها ﴿وَإِنْ يَسْتَعْتِبُوا﴾ يسألوا

تشهد عليكم الجوارح فلذا ما استترتم عنها لكن لأجل ظنك إن الله لا يعلم كثيراً فلذا سعيتم في الاستتار عن الخلق لا عن الخالق، ولا عما ينطق به الجوارح وعلى تقدير الباء فالمعنى ما استترتم عنها بما لبسة أن تشهد عليكم أي تتحمل الشهادة إذ ما ظننتم إنها تشهد عليكم بل ظننت أن الله لا يعلم فلذا لم يكن استتاركم بهذا السبب، وعلى تقدير عن قيل يلزم زيادة يشهد وفيه نظر.. قوله: (إشارة إلى ظنهم هذا) أي للذكور ضمن قوله: ظننتم، وقوله: خير إن لله يعني ظنكم خير أول للذلكم والذي صفته، وأرداكم أي أهلكهم خير ثان له وهو أحد الوجوه في إعرابه، وقيل: أرداكم حال بتقدير قد معه أو بدونه وإن أباه بعض النحويين، وقيل: إنه استئناف وقيل: ظنكم بدل والموصول خبر وأرداكم حال بتقدير قد وقيل الموصول خبر ثان، وقيل: الثلاثة أخبار، إلا أن أبا حيان رد الوجه الأول بأن ذلكم إشارة إلى ظنهم السابق فيصير التقدير، وظنكم بربكم إنه لا يعلم ظنكم بربكم فما استفيد من الخبر هو ما استفيد من المبتدأ وهو لا يجوز كقولهم سيد الجارية مالکها وقد منعه النحاة، ورد بأنه لا يلزم ما ذكر لجواز جعل الإشارة إلى الأمر العظيم في القباحة فيختلف المفهوم باختلاف العنوان، ويصح الحمل كما في هذا زيد ولو سلم فالاتحاد مثله في شعري شعري مما يدل على الكمال في الحسن كما في هذا المثال أو القبح كما فيما نحن فيه، وقيل المراد منه التعجب والتهكم وقد يراد من الخبر غير فائدة الخبر ولازمها، وهذا كله على طرف الثمام والحق ما قاله ابن هشام في شرح بانة سعاد من أن الفائدة كما تحصل من الخير تحصل من صفته وقيد كالحال وإن أشكل هذا على قول الأخفش إنه منع أحق الناس بمال أبيه ابنه البار به، ونحوه: لأن الخبر نفسه غير مفيد ولا ينفعه مجيء الصفة بعده لأن وضع الخبر على تناول الفائدة منه، وقد بسط الكلام فيه فراجع.

قوله: (إذ صار ما منحوا) أي أعطوا من الجوارح الموهوبة لهم للاستسعاد أي نيل السعادة في الدارين الدنيا والآخرة لأن بها تعيشهم في الدنيا وإدراكهم ما يهتدون به إلى حق اليقين ومعرفة رب العالمين الموصول للسعادة الأخروية فحيث أذاهم ذلك إلى كفران نعم الرزاق والكفر بالخالق كان ذلك سبباً للشقاء في المنزليين ثنية منزل، والمراد بهما الدنيا والآخرة لجهلهم بالذات والصفات وارتكاب المعاصي واتباع الشهوات وقيل المراد بما منحوا العقل، والأول أنسب بما قبله من شهادة الأعضاء وإن استبعده بعضهم. قوله: (لا خلاف لهم عنها) يعني التقدير أن يصبروا لظن إن الصبر ينفعهم لأنه مفتاح الفرج لا ينفعهم صبرهم إذ لم يصادف محله، وقوله: وهي الرجوع إلى ما يحبون لأنها اسم من أعتبه إذا ما رأى ما يعتب عليه، وقوله: المجابين إليها أي إلى العتبي وهي الرجوع لما يرومون بسؤالهم إياه، والجواب مأخوذ

العتبي وهي الرجوع إلى ما يحبون ﴿فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ﴾ المجابين إليها ونظيره قوله تعالى حكاية: ﴿أَجْزَعْنَا أَمْ صَبِرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَحِيصٍ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٢١] وقرئ وأن يستعتبوا فما هم من المعتبين أي أن يسألوا أن يرضوا ربهم فما هم فاعلون لفوات الممكنة ﴿وَقِيصْنَا﴾ وقدرنا ﴿لَهُمْ﴾ للكفرة ﴿قُرْنَاءَ﴾ أخداناً من الشياطين يستولون عليهم استيلاء القبض على البيض، وهو القشر وقيل أصل القبض البدل، ومنه المقايضة للمعاوضة ﴿فَزَيَّنُوا لَهُمْ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ من أمر الدنيا وإتباع الشهوات ﴿وَمَا خَلَفَهُمْ﴾ من أمر الآخرة وإنكاره ﴿وَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾ أي كلمة العذاب ﴿فِي أَمْرٍ﴾ في جملة أمم كقوله:

إن تك عن أحسن الصنيفة مأفوكاً ففني آخرين قد أفكوا
وهو حال من الضمير المجرور ﴿قَدْ حَلَّتْ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْغِنَى وَالْإِسْنِ﴾ وقد عملوا مثل أعمالهم ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا خَيْرِينَ﴾ تعليل لاستحقاقهم العذاب، والضمير لهم وللأمم ﴿وَقَالَ

من وقوعه في مقابلة السؤال، وتحقيقه ما قاله الإمام الكرمانى في شرح البخارى في باب الاستنجاة أن الاستفعال هنا لطلب المزيد فيه فلاستعتاب فيه ليس لطلب العتب بل لطلب الأعتاب، والهمزة فيه للسلب فتأمل. قوله: (ونظيره قوله الخ) أي نظيره في المعنى لأن معناه إن صبروا، أو لم يصبروا بأن جزعوا لأن سؤالهم لعدم صبرهم فمعنى الشرطيتين سواء صبروا أم جزعوا، وقوله: وقرئ وأن يستعتبوا أي بالبناء للمجهول والمعتبين بصيغة الفاعل، وقوله: أي أن يسألوا أن يرضوا ربهم الخ أو هذه القراءة في معنى قوله: ﴿ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٢٨] لتماديهم في الطغيان، وقوله: لفوات الممكنة أي لفوات وقتها وهو الدنيا. قوله: (وقدرنا) يقال: فيض الله له كذا إذا قدره والقرناء جمع قرين وتقييضة له إما لاستيلائه عليه أو لأخذه لا عن غيره من قرنائه، والأخدان جمع خدن وهو كالخدين الصديق، وقوله: وقيل الخ هو ما ارتضاه الزمخشري ورجح الأول لقربه معنى، وقوله: من أمر الدنيا الخ تفسير لما بين أيديهم لحضورها عندهم كالشيء الذي بين يديك تقلبه كيف تشاء وما خلفهم أمور الآخرة لعدم مشاهدتها كالشيء الذي خلفك أو لكونها ستلحق بهم، وقد يعكس فيجعل ما بين أيديهم الآخرة لأنها مستقبلية، وما خلفهم الدنيا لمضيها وتركها كما مرّ، وما ذكره المصنف رحمه الله أوفق بالترتيب الوجودي ولذا اختاره المصنف وإتباع الشهوات عطف على أمر الدنيا بيان للمراد منه وهو المزين لهم فهو كالتفسير له كما إن إنكاره عطف على أمر الآخرة لأنه الذي زين لهم فيه لا قبوله. قوله: (في جملة أمم) يعني أن في للظرفية والجار، والمجرور في محل نصب على الحال من ضمير عليهم أي كائنين في جملة أمم كما في البيت المذكور، وقيل في بمعنى مع في الآية والبيت المذكور لكن المصنف ساقه شاهداً لما ذكر، والصنيفة الإحسان والكرم ومأفوكاً بمعنى مصروف عن الجود للبخل، وقوله: ففي آخرين أي فأنت في جملة قوم آخرين قد أفكوا وعدلوا عن الصنيفة يعني لست أول من بخل. قوله: (وقد عملوا مثل أعمالهم) قدره لاقتضاء المقام له وبه يأخذ الكلام بعضه بحجز بعض، وقوله: والضمير

الَّذِينَ كَفَرُوا لَا سَمْعُوا لِنَا الْقُرْآنِ وَالْفَوَاحِشِ ﴿٢٧﴾ وعارضوه بالخرافات أو ارفعوا أصواتكم بها لتشوشوه على القارئ، وقرئ بضم الغين والمعنى واحد يقال لغى يلغي، ولغا يلغو إذا هذى ﴿لَمَلَكُوا قَلْبُونَ﴾ أي تغلبونه على قراءته ﴿فَلَنَذِقَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا عَذَابًا شَدِيدًا﴾ المراد بهم هؤلاء القائلون، أو عامة الكفار ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَشْوَأَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ جزء سيأت أعمالهم وقد سبق مثله ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى الأسوأ ﴿جَزَاءُ أَعْدَاءِ اللَّهِ﴾ خبره ﴿إِنَّا لَنَرُّكَ﴾ عطف بيان للجزاء، أو خبر محذوف ﴿لَمَّتْ فِيهَا﴾ في النار ﴿دَارُ الْمُخْلَدِ﴾ فإنها دار إقامتهم، وهو كقولك في هذه الدار دار سرور، وتعني بالدار عينها على أن المقصود هو الصفة ﴿جَزَاءُ بِمَا كَانُوا

لهم وللأسم ويجوز كونه لهم بقريضة السياق. قوله: (وعارضوه بالخرافات) عارضوه أمر بالمعارضة، والمراد بها التكلم عند قراءته والخرافات جمع خرافة بالتخفيف اسم رجل كانت الجن استهوته فلما رجع كان يحدث بما رأى من العجائب، ثم شاع في كل كذب وحديث لا أصل له وورد في الحديث: «خرافة حق»^(١) ونقل عن الزمخشري تشديد رائه ولم يذكره غيره والتشويش على القارئ التخليط حتى يذهل عما يقرؤه، وهذا تفسير بحاصل المعنى وأصل معناه انتوا باللغو ليختلط فلا يمكنه القراءة والمراد باللغو ما لا أصل له أو ما لا معنى له، وقوله: لغى يلغى كرضى يرضى ولغا يلغو كعدا يعدو، وهذى بالذال المعجمة من الهذيان وهو معروف. قوله: (تغلبونه على قراءته) أي تشغلونه عنها، وقوله: وقد سبق مثله أي في سورة الزمر وهو إشارة إلى أن إضافة أسوأ للتخصيص وأفعال للزيادة المطلقة إذ ليس المعنى إنا نذيقهم أسوأ الأعمال بل الأسوأ المنسوب إلى أعمالهم، ثم لما أشير إلى ذلك الأسوأ وأخبر عنه بقوله: جزء أعداء الله النار وجب أن يكون التقدير أسوأجزاء الذين كانوا يعملون ليصح الأخبار إذ الجزء ليس هو الأسوأ الذي من جنس العمل بل من جنس الجزء، فإن قيل: فبعد تقدير المضاف يصح الحمل على الإضافة إلى المفضل عليه أي أسوأ أجزاء عملهم قلنا ليس المعنى على أن لعملهم أجزاء كثيرة هذا أسوأها بل على إن هذا الأسوأ جزء عملهم. قوله: (فلنذيقن الذين كفروا الخ) أظهر في مقام الإضمار وللإشعار بالعلية، والعذاب إما في الدارين أو في إحدهما وأيد الأول بقوله: عذاباً شديداً في الدنيا والآخرة، وإذا أريد عامة الكفار ثبت في هؤلاء بالطريق البرهاني. قوله: (خبره) وتصحيح الحمل يحتاج إلى تقدير فيه بسبب جزء أعدائه أو في السابق أي جزء أسوأ الذي أو أسوأ أجزاء العمل الذي أو هو خبر جزء، أو ذلك خبر محذوف أي الأمر كذلك، وقوله: وهو كقولك في هذه الدار الخ يعني إنه من التجريد وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله مبالغة فيها كما مرّ تحقيقه لأنها نفسها دار الخلد وجعله للظرفية حقيقة تكلف لا داعي له مع أن المذكور أبلغ، وقوله: على أن المقصود الصفة

(١) أخرجه أحمد ٢٤٧١٦ من حديث عائشة في أثناء حديث مطول، وفيه مجالد بن سعيد، وهو لين الحديث.

بِأَيِّنَا يَجْهَدُونَ ﴿﴾ ينكرون الحق أو يلغون وذكر الجحود الذي هو سبب اللغو ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ آمَنَّا مِنَ الْهِنِّ وَالْإِنْسِ﴾ يعني شيطاني النوعين الحاملين على الضلالة، والعصيان وقيل هما إبليس وقابيل فإنهما سنا الكفر والقتل وقرأ ابن كثير وابن عامر ويعقوب، وأبو بكر والسوسي أرنّا بالتخفيف كفخذ في فخذ، وقرأ الدوري باختلاس كسرة الراء ﴿بَجَعَلَهُمَا تَحْتَ أَفْدَانِنَا﴾ ندوسهما انتقاماً منهما، وقيل نجعلهما في الدرك الأسفل ﴿يَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ﴾ مكاناً أو ذلاً ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ اعترافاً بربوبيته وإقراراً بوحدانيته ﴿ثُمَّ اسْتَقَمُوا﴾ في العمل، وثم لتراخيه عن الإقرار في الرتبة من حيث إنه مبدأ الاستقامة أو لأنها عسر قلما تتبع الإقرار وما روي عن خلفاء الراشدين في معنى الاستقامة من الثبات على الإيمان وإخلاص العمل، وأداء الفرائض فجزئياتها ﴿تَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ

أشار بالعلو إلى جواب آخر لتصحيح الظرف لأنه إذا قصدت الصفة، وذكرت الدار توطئة كان كأنه قيل لهم فيها الخلود. قوله: (يلغون وذكر الجحود الخ) جعله مجازاً عن اللغو المسبب عنه وهو الذي اختاره الزمخشري لأنه سواء جعل مصدرأ أو حالاً أو مفعولاً له مرتب على قوله: لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه، وقوله: شيطاني النوعين من الإنس والجن لإطلاقه عليهما لكنه في الإنس مجاز مشهور بمنزلة الحقيقة، وقوله: الحاملين أي هما سبيان يقال حملة على الأمر إذا دعاه له وتسبب في ارتكابه، وقوله: سنا الكفر والقتل لف ونشر فالذي سنّ الكفر إبليس، والذي سنّ القتل قابيل وفخذ بالسكون مخفف فخذ كحذر وما في الكشف إن أر بالكسر للاستبصار وبالسكون للاستعطاء لا يظهر وجهه، ولذا تركه المصنف وقوله: وقيل الخ مرضه لأنه خلاف الظاهر إذ يحتاج إلى تأويله بالجهة التي تلي ما تحت أقدامنا. قوله: (مكاناً أو ذلاً) ليس هو على اللف، والنشر المرتب أو المشوَّش بل على الوجهين في تفسير تحت أقدامنا، وقوله: وإقراراً بوحدانيته الوحداية من الحصر الذي يفيد تعريف الطرفين كما في صديقي زيد. قوله: (وتم لتراخيه) يعني، ثم هنا لتراخي الاستقامة عن الإقرار في المرتبة وفضلها فهي للتراخي الرتبي لا الحقيقي، وقوله: من حيث الخ بيان للتراخي الرتبي فيه بأنه مبدأ الاستقامة ومنشؤها. قوله: (أو لأنها) أي الاستقامة عسر لو قال عسرة كان أحسن وإنّ أوله بامر عسر والمعطوف عليه في الأول أعلى مرتبة لأنه العمدة والأساس، وهذا عكسه لأنّ الاستقامة أعظم وأصعب أو المراد بها كما في الكشف الثبات على الإقرار ومقتضياته لأنّ من قال: ربي الله اعترف بأنه مالكة ومدبر أمره ومربيه وإنه عبد مربوب بين يدي مولاه فالثبات على مقتضاه إن لا تزل قدمه عن طريق العبودية قلباً وقالباً وتندرج فيه كل العبادات، والاعتقادات ومثله كما يأتي في الحجرات، ثم لم يرتابوا وقد جوزوا فهي مع ما ذكر التراخي الزماني هذا محصل ما في الكشف، وشروحه وهو مبني على أنّ المعطوف بتم أعلى مرتبة وما ذكره المصنف أولاً مبني على خلافه، ولذا فسره بالعمل كما صرح به في سورة الأحقاف فمن خلط الكلامين وفسر أحدهما بالآخر لم يصب وما في الكشف هو الوجه الثاني بعينه، وبما ذكر من

الْمَلَأْتِكُمْ ﴿فَمَا يَمْنَعُ لَكُمْ أَنْ يُرْسِلَ سَفِينًا مَوْجًا تَمْشَىٰ عَلَى الْوُجُوهِ كَمَا تَمْشَى الْبُرُجُ عَلَى أَسْفَلِهَا فَتَذَرُ الْخَلْقَ كَمَا تَذَرُ الْبَنَاتُ ذُرِّيَّتَهُنَّ إِذْ يَحْضُرْنَ الْبُرْجَ﴾ وما يدفع عنهم الخوف والحزن أو عند الموت أو الخروج من القبر ﴿أَلَا تَحْفَافُوا﴾ ما تقدمون عليه ﴿وَلَا تَحْزَنُوا﴾ على ما خلفتم، وأن مصدرية أو مخففة مقدرة بالباء أو مفسرة ﴿وَأَنْشُرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ في الدنيا على لسان الرسل ﴿تَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ نلهمكم الحق ونحملكم على الخير بدل ما كانت الشياطين تفعل بالكفرة ﴿وَفِي الْأَخِرَةِ﴾ بالشفاعة، والكرامة حيثما يتعادى الكفرة وقرناؤهم ﴿وَلَكُمْ فِيهَا﴾ في الآخرة ﴿مَا تَشْتَهُي أَنْفُسُكُمْ﴾ من اللذائذ ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ﴾ ما تتمنون من الدعاء بمعنى الطلب، وهو أعم من الأول ﴿تُرْزَلُ مِنْ عَفْوٍ رَحِيمٍ﴾ حال من ما تدعون للإشعار بأن ما يتمنون بالنسبة إلى ما يعطون مما لا يخطر ببالهم كالنزل

الوجه الثاني عرفت أن تفسيره بأن الاستقامة تحصل بعد مدة من وقت الإقرار، وإنه لا يناسب المقام إذ مقتضاه الترغيب في الاستقامة لا وجه له مع أنه فاسد لأنه لو سلم كان التراخي زمانياً لا رتبياً، وقوله: من الثبات الخ روي عن عمر وإخلاص العمل عن عثمان رضي الله عنهما، وأداء الفرض عن علي فهذه جزئيات ذكر كل منها على طريق التمثيل، وما في كلام بعضهم مما يوهم الاتحاد ليس بمراد وحققتها التوسط بين الإفراط والتفريط قولاً وفعلاً واعتقاداً. قوله: (يعن لهم) أي يعرض ويظراً من الأحوال، وهذا إما بالها مهم في الدنيا أو في غيرها كما في القبر والمحشر وحال الاحتضار، وقوله: بما يشرح صدورهم متعلق بتنزل والباء للملابسة أو التعدي، وقوله: على ما خلفتم في الدنيا خص بالماضي وما قبله بالمستقبل بناء على الفرق بين الحزن والخوف بأن الخوف لما يتوقع والحزن لما وقع. قوله: (وأن مصدرية الخ) مر تفصيل الوجوه الثلاثة في قوله أن لا تعبدوا في هذه السورة وعلى الأخير تنزل يضمن معنى القول وعلى الثاني يضمن معنى العلم وعلى الأول يجوز كون لا نافية، وسقوط النون للنصب والجر في موضع الإنشاء مبالغة وفيما سواه ناهية. قوله: (في الدنيا على لسان الرسل) قيل إنه ميل منه إلى غير التفسير الأول في قوله: تنزل عليهم الخ، وقيل: تقديره في الجنة، وفيه نظر لا يخفى وقوله: نلهمكم الخ هو تفسير لكونهم أولياء، وقيل: معناه نحفظكم. قوله: (ما تتمنون) قد مر تحقيقه في يس مع وجهين آخرين فيه ووجه كون المتمنى أعم من المشتهى لأنه قد يقع في أمور معنوية وفضائل عقلية روحانية لكن قد يشتهي المرء ما لا يطلبه كالمريض يشتهي ما يضره، ولا يريده والأولى أن يقال: بينهما عموم وخصوص وجهي إلا أن يقال المراد بالمتمنى ما يصح تمنيه، لا ما يتمنى بالفعل وكون التمني أعم من الإرادة غير مسلم. قوله: (حال من لا تدعون) يحتمل إنه حال من الموصول بناء على جواز الحال من المبتدأ أو على مذهب الأخفش في إعمال الظرف من غير اعتماد أو من عائدته المقدار أو من ضميره المستتر في الخير أي لكم وهو أحسن صناعة، ومعنى أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأنه قيد للحصول لا للدعاء والتمني كما يعرف بالتأمل، وقوله: كالنزل قليل عنده لأن النزل ما يهيا للمسافر ليأكله حين نزوله

للضيف ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا يَمُنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ﴾ إلى عبادته ﴿وَعَمَلٍ صَالِحًا﴾ فيما بينه وبين ربه ﴿وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ تفاخراً به أو اتخاذاً للإسلام ديناً أو مذهباً من قولهم هذا قول فلان لمذهبه، والآية عامة لمن استجمع تلك الصفات، وقيل: نزلت في النبي عليه الصلاة والسلام، وقيل في المؤذنين ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ في الجزاء وحسن العاقبة ولا الثانية مزيدة لتأكيد النفي ﴿أَدْفَعُ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ ادفع السيئة حيث اعترضتك بالتي هي أحسن منها وهي الحسنة على أن المراد بالأحسن الزائد مطلقاً أو بأحسن ما يمكن دفعها به من الحسنات وإنما أخرجه مخرج الاستثناف على أنه جواب من قال كيف أصنع للمبالغة ولذلك وضع أحسن موضع الحسنة ﴿فَإِذَا أَلَّيْكَ يَلَّتْكَ وَبَيْنَهُمْ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ أي إذا

والعادة في أمثاله أن يعقبه من الكرامة ما هو أعظم منه جداً. قوله: (ومن أحسن قولاً الخ) أي لا أحد أحسن منه، وقوله: تفاخراً به مع قصد الثواب إذ هو لا ينافيه فيكون قال بمعنى تلفظ به لما ذكر وقوله: أو اتخاذاً، الخ فالمعنى جعل واتخذ الإسلام ديناً له وليس المراد به أنه تكلم به فإنه كما قال الراغب: يرد لمعان ذكرها، منها الدلالة نحو:

امتثال الحوض وقال قطني

وقوله: أو مذهباً من قولهم: قال بكذا إذا اعتقده وأورد عليه إن قال بمعنى تمذهب يتعدى بالباء ومفهوله مفرد وفيه نظر، وقد جعل هذا وما قبله وجهاً واحداً وهو أقرب مما ذكره المصنف، وقد وقع في نسخة ومذهباً معطوفاً بالواو وهي أصح مما اشتهر في النسخ وهذا الوجه مبني على الوجه الثاني. قوله: (وقيل نزلت في النبي ﷺ) فتكون خاصة به كقوله في حق إبراهيم: ﴿قال أسلمت لرب العالمين﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٨١] والمعنى اختار النسبة إلى الإسلام دون عز الدنيا وشرفها وهو رد على قولهم لا تسمعوا لهذا القرآن وتعجيب منه، وقيل: إنها نزلت في المؤذنين لدعوتهم الناس إلى الصلاة التي هي عماد الدين فالآية مدنية إلا أن يقال حكمها متأخر عن نزولها لأن السورة مكية، والأذان شرع بالمدينة. قوله: (في الجزاء وحسن العاقبة) أو في ظاهرهما لما في الأول من الحسن والثاني من القبح، وإذا كان المراد أن الحسنة لا تستوي مع السيئة فلا الثانية مزيدة للتأكيد فإن كان المراد إن الحسنة لا تتساوى مع السيئات لتفاوت مراتبها وأفرادها، كما أن السيئة كذلك فلا ليست مزيدة فإن تعريفهما للجنس، والأول أقرب، ولذا اختاره المصنف دون الثاني الذي اختاره الزمخشري. قوله: (ادفع السيئة حيث اعترضتك) اعترض بمعنى وقف بالعرض وبمعنى عرضت لك، ونالتك وهذا هو المراد هنا، وقوله: على أن المراد بالأحسن الزائد مطلقاً فهو أحسن في الجملة فقوله: أحسن منها أي موجراً بها، وما يقع في مقابلتها وقيل تقديره متباعداً منها، واستبعد بعضهم فمن ليست الداخلة على المفضل عليه على أنها صلة أفعال. قوله: (أو بأحسن ما يمكن دفعها) فالمفضل عليه عام، ولذا حذف كما في الله أكبر أو المراد أن الزيادة على الحسن أمر مخصوص وهو ما يدفع به

فعلت ذلك صار عدوك المشاق مثل الولي الشفيق ﴿وَمَا يَلْقَاهَا﴾ وما يلقى هذه السجدة وهي مقابلته الإساءة بالإحسان ﴿إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ فإنها تحبس النفس عن الانتقام ﴿وَمَا يَلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ من الخير وكمال النفس، وقيل الحظ العظيم الجنة ﴿وَمَا يَزَعْنَكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ﴾ نخس شبه به وسوسته لأنها تبعث الإنسان على ما لا ينبغي كالدفع بما هو أسوأ، وجعل النزغ نازغاً على طريقة جذّ جذّه أو أريد به نازغ وصفاً للشيطان بالمصدر ﴿فَأَسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ من شره ولا تطعه ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ﴾ لاستعاذتك ﴿الْعَلِيمُ﴾ بنيتك أو بصلاحك ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَلْبُلُّ وَالنَّهَارُ وَاللَّيْلُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا سَجْدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ﴾ لأنهما مخلوقان مأموران مثلكم ﴿وَأَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ﴾ الضمير للأربعة المذكورة والمقصود تعليق الفعل بهما إشعاراً بأنهما من عداد ما لا يعلم ولا

السيئة، وقوله: وإنما أخرجه الخ هذه الجملة محتملة لاتصالها بما قبلها وانقطاعها عنها والظاهر الأول والمعنى لا تستوي الحسنة والسيئة في الطاعة، وجلب القلوب فادفع سيئتهم بالحسنة فكان الظاهر الفاء التفرعية فتركت للاستئناف الذي هو أقوى الوصلين اتكالا على فهم السامع، وإليه أشار المصنف بجعله مستأنفاً في جواب سؤال أي كيف أصنع الخ ومقتضى الظاهر ادفع بالحسنة فعدل عنه إلى الأبلغ لأن من دفع بالأحسن هان عليه الدفع بما دونه، وهذا الكلام أبلغ في الحمل، والحث على ما ذكر لأنه يومي إلى أنه مهم ينبغي الاعتناء به والسؤال عنه، وقوله: ولذلك أي لأجل المبالغة المأخوذة من الاستئناف. قوله: (عدوك المشاق) أي المخالف وهو اسم فاعل وأصله المشاقق، وقوله: فعلت ذلك إشارة إلى أنه في جواب شرط مقدر والولي هنا بمعنى الصديق أو القريب، وقوله: هذه السجدة أي الخصلة والصفة فالضمير راجع لما يفهم من السياق، ويجوز رجوعه للتي هي أحسن ومعنى يلقى يعطي ويؤتى، وقوله: وهي أي السجدة والمراد بالدين صبروا من فيهم طبيعة الصبر، وقوله: الجنة فهو وعد وعلى ما قبله مدح وفسر الحظ أيضاً بالشواب وكمال العقل. قوله: (نخس) بالخاء المعجمة والنخس المس بطرف قضيب أو اصبع بعنف مؤلم استعير للوسوسة هنا، وقوله: لأنها أي الوسوسة تبعث الإنسان على ما لا ينبغي بتسويل الشيطان كما أنّ النزغ يكون للحث على حركة ونحوها فهو وجه الشبه بينهما، وقوله: كالدفع بما هو أسوأ مثال لما لا ينبغي وهو ضدّ الدفع بالأحسن، والمعنى إن أفسدت ففساد ناشئ من الشيطان، وجد جدّة بمعنى سعد سعده من الإسناد للمصدر مجازاً للمبالغة، ومن على هذا ابتدائية أي نزغ ناشئ منه. قوله: (أو أريد به نازغ) فالمصدر بمعنى اسم الفاعل كعدل بمعنى عادل وإليه أشار بقوله: وصفاً للخ، ومن على هذا بيانية والجار والمجرور حال ويجوز أن يكون تجريداً، ومن ابتدائية، ويجوز أن يكون المراد بالنازغ وسوسته وقوله: لاستعاذتك الخ فسر في الأعراف بسميع لقوله من آذاك عليم بفعله فينتقم منه مغنياً عن انتقامك وقيل: عليم بنزغ الشيطان.

قوله: (مأموران مثلكم) بأمركن التكويني لا أمر تكليف لأنهما لا إدراك لهما أو المراد

يختار ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ فَإِنَّ السجود أخص العبادات، وهو موضع السجود عندنا لاقتران الأمر به، وعند أبي حنيفة آخر الآية الأخرى لأنه تمام المعنى ﴿فَإِنْ أَسْكُرُوا﴾ عن الامتثال ﴿فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ من الملائكة ﴿يُسَبِّحُونَ لَكَ بِأَيِّلٍ وَالنَّهَارِ﴾ أي دائماً لقوله: ﴿وَهُمْ لَا يَسْتَمُونَ﴾ أي لا يملون ﴿وَمِنْ بَيْنِيهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ خَضِيعَةً﴾ يابسة متطامنة مستعار من الخشوع بمعنى التذلل ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ﴾ تزخرفت وانتفخت بالنبات، وقرئ ربأت أي زادت ﴿إِنَّ أَلَدَىٰ آحْيَاهَا﴾ بعد موتها ﴿لَمَجَى الْمَوْقِعِ إِنَّهُ عَلَىٰ﴾

أنهما جاريان على وفق إرادته مسخران، وقوله: مثلكم إشارة إلى مانع آخر لأن المرء لا يعبد من هو مماثل له، وقابل الليل بالنهار لأنه يقابله كما أن الليلة تقابل اليوم، وقوله: والمقصود الخ جملة حالية وضمير بهما للشمس والقمر، وقوله: إشعاراً مفعول له وهو تعليل لجمعها في ضمير واحد مع أن المقصود الشمس والقمر ووجها لإشعار المذكور نظمها بصيغة واحدة والليل والنهار لا يعقل قطعاً فكذا ما هو مثلهما، ولو ثنى الضمير لم يكن فيه إشعار، وفيه إشارة إلى وجه التعبير بضمير المؤنث أيضاً فإن جماعة ما لا يعقل في حكم الأنثى أو الإناث يقال الأفلام بريتها وبريتها فليس من التغليب في شيء حتى يرد أنه، إنما يغلب المذكر على المؤنث لا العكس فعلم عدم استحقاقهما للعبادة من وجوه كونها مخلوقة غير مدركة. قوله: (فإن السجود أخص العبادات) إذ العبادة مطلقاً مختصة بالله معنى، وهذا يختص به معنى وصورة بخلاف القيام والركوع، والعبادة التذلل وهو غايتها فيلزم من اختصاصها اختصاصه، وقوله: وهو أي هذا المحل عند قوله: تعبدون موضع السجود عند الشافعي في أحد قوله وذكره لأنه هو الذي ظهر فيه محل الاختلاف فلا ينافيه كون الأصح خلافه عندهم إن سلم، وعند أبي حنيفة وفي أحد قولي الشافعي السجدة عند قوله: لا يسأمون لأنه تمام الآية وبه يتم المعنى فلذا أخرجها احتياطاً لأنه لا ضير في تأخير السجود بخلاف تقديمه على محله فإنه يقع غير معتد به. قوله: (عن الامتثال) قدره، وكان الظاهر عن السجود أو العبادة لكنه عدل عنه لأنهم لم يستكبروا عن ذلك لكنهم لم يمثلوا أمره إذ سجدوا غيره تعالى، والمخالفة تتضمن الاستكبار بوجه ما، وقوله: فالذين الخ جواب أمر مقدر أي فدعهم وشأنهم أو فقاتلهم فإن الله عبداً يعبدونه، وقوله: لقوله الخ فإن عدم السامة المعبر عنه بالإسمية المقدم فيها الضمير يدل على الدوام. قوله: (مستعار من الخشوع الخ) يعني أن أصل معنى الخشوع التذلل فاستعير استعارة تبعية لحال الأرض في السكون، وكونها مجدبة لإثبات فيها كما وصفها بالهمود في قوله: ﴿وترى الأرض هامدة﴾ [سورة الحج، الآية: ٥] وهو خلاف وصفها بالاهتزاز وما معه كما بينه الزمخشري، ويجوز أن تكون استعارة تمثيلية كما ستراه كما أشار إليه الشارح المحقق. قوله: (تزخرفت وانتفخت) التزخرف التزين بالنبات والانتفاخ معنى قوله: ربت بمعنى صارت ربوة مرتفعة، وقوله: وقرئ ربأت أي بالهمز بمعنى ارتفعت من ربأ عليه إذا أشرف ويقال: إنني لأربأ بك عن كذا أي أرفعك عنه ولا أرضاه لك كما في الأساس، وفي الكشف: كأنها بمنزلة

كُلُّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤٠﴾ من الإحياء والإماتة ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ﴾ يميلون عن الاستقامة ﴿فِي آيَاتِنَا﴾ بالظعن والتحريف والتأويل الباطل والإلغاء فيها ﴿لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا﴾ فنجازيهم على إلحادهم ﴿أَفَنَ تُلْقَى فِي النَّارِ خَبِيرٌ أَمْ مَن يَأْتِي ءَاوِيَاتًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ قابل الإلقاء في النار بالإتيان آمناً مبالغة في إخماد حال المؤمنين ﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ تهديد شديد ﴿إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ وعيد بالمجازاة.

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ بدل من قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ [سورة فصلت، الآية: ٤٠] أو مستأنف وخبر أن محذوف مثل معاندون أو هالكون أو أولئك

المختال في زيه وهي قبل ذلك كالذليل الكاسف البال في الأطمار الرثة انتهى فهو استعارة أيضاً وفي الكشف إنه يشعر بأنه ليس من التمثيل وذكر في قوله: ﴿حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت﴾ [سورة يونس، الآية: ٢٤] إنه كلام فصيح جعلت الأرض آخذة زخرفها على التمثيل بالعروش إذا أخذت النبات الناضر من كل لون والظاهر أنه تمثيل هنا أيضاً لكن أطلق الاستعارة على المعنى الأعم على معنى أنه لا مانع من الوجهين كما في قوله: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً﴾ وقوله: بعد موتها الموت والحياة استعارة للخصب والجذب كما مرّ تحقيقه، وقوله: من الإحياء والإماتة لو أبقى على عمومه ويدخل هذا فيه دخولاً أولياً كان أولى. قوله: (يميلون) من ألحد إذا مال، والإلحاد في آياته أي شأنها وما يليق بها، وقوله: بالظعن الخ، إشارة إلى أنها شاملة للقرآن وغيره لأن التحريف لم يقع في القرآن بل في غيره من الكتب، وقوله: والإلغاء فيها بالغين المعجمة إفعال من اللغو وكان الظاهر أن يقول اللغو فيها لأنه إشارة إلى قوله، وألغوا فيه كما مرّ، وقوله: فنجازيهم على إلحادهم لأن اطلاع الله على الأمور وعلمه بها كناية عن مجازاة فاعلها كما مرّ مراراً. قوله: (قابل الإلقاء في النار الخ) كان الظاهر أن يقابل بدخول الجنة لكنه عدل عنه لأن الأمن من عذاب الله أعم وأهم، ولذا عبر في الأول بالإلقاء الدال على القسر والقهر وفيه بالإتيان الدال على أنه بالاختيار والرضا مع الأمن ودخول الجنة لا ينبغي أن يبذل حالهم من بعد أمنهم خوفاً فليس بمستغنى عنه والإحماذ كونهم محموداً حالهم في الحال، والمآل وكونه من الاحتباك بتقدير من يأتي خائفاً، ويلقي في النار ومن يأتي آمناً ويدخل الجنة فحذف من كل منهما نظير ما أثبت في الآخر بعيد لأنه لا قرينة تدل عليه ولا يكفي في مثله سلامة الأمير. قوله: (بدل من قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ﴾ الخ) بدل كل من كل ظاهره إن كلمة إن مع الاسم بدل من إن مع الاسم، وقد قال المحقق في شرحه: إنه إبدال غريب ليس من إبدال المفرد ولا من إبدال الجملة، ولا يشعر كلامه بأن الذين بدل من الذين بتكرير العامل مع أنّ ذلك لم يعهد في غير الجار والمجرور ولا بأنه على حذف الخبر للتهويل أي إن الذين كفروا يكون من أمرهم ما يكون، أو لا يخفون أو هلكوا ونحوه ولا وجه لما ذكر فإن الجملة بدل من الجملة، وليس في كلام المصنف ما يباه لكنه قيل عليه إنه على تقدير الخبر لا حاجة إلى تكلف البدلية فيه فإن الحامل عليه الاستغناء عن التقدير فتأمل، وقوله:

ينادون، والذكر القرآن ﴿وَأَنْتُمْ لَكُنْتُمْ عَزِيزٌ﴾ كثير النفع عديم النظير أو منيع لا يتأتى إبطاله وتحريفه ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ لا يتطرق إليه الباطل من جهة من الجهات أو مما فيه من الأخبار الماضية، والأمور الآتية ﴿تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ﴾ أي حكيم ﴿حَمِيدٌ﴾ بحمده كل مخلوق بما ظهر عليه من نعمة ﴿مَا يَقَالُ لَكَ﴾ أي ما يقول لك كفار قومك ﴿إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ﴾ إلا مثل ما قال لهم كفار قومهم، أو ما يقول الله لك الأمثل ما قال لهم ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ لأنبيائه ﴿وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ لأعدائهم، وهو على الثاني يحتمل أن يكون المقول بمعنى أن حاصل ما أوحى إليك وإليهم، وعد المؤمنين بالمغفرة والكافرين بالعقوبة ﴿وَلَوْ جَعَلْتَهُ قُرْآنًا أَعْجَبِيًّا﴾ جواب لقولهم هلا نزل القرآن بلغة العجم، والضمير للذكر ﴿لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتِ آيَاتُهُ﴾ بينت بلسان نطقه ﴿مَا أَعْجَبِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ أكلام أعجمي ومخاطب عربي إنكار مقرر للتخصيص والأعجمي يقال للذي لا يفهم كلامه

وخبر أن محذوف يقدر بعد قوله: حميد يعني على الاستئناف أو على الوجهين أو قوله: أولئك ينادون فلا حذف فيه لكنه بعيد، وقوله: والذكر القرآن بوضع الظاهر موضع المضمرة وفيه وجوه آخر ذكرها المعرب مع ما فيها. قوله: (كثير النفع عديم النظير الخ) العز حالة مانعة للإنسان عن أن يغلب كما قاله الراغب: فإطلاقه على عديم النظير مجاز مشهور يقال: هو عزيز أي لا يوجد مثله، وكذا كونه مبتغى وأما كونه كثير النفع فهو مجاز أيضاً لأنه إنما يعز الشيء لنفسه، وهي بكثرة المنافع فيه وعدم نظيره لإعجازه وفسر أيضاً بأنه غالب لسائر الكتب لنسخه لها. قوله: (من جهة من الجهات) أي من جميع الجهات فما بين يديه وما خلفه كناية عن جميع الجهات كالصباح، والمساء كناية عن الزمان كله، وفيه تمثيل لتشبيهه بشخص حمى من جميع جهاته فلا يمكن أعداءه الوصول إليه لأنه في حصن حصين من حماية الحق المبين وقوله: أو مما فيه الخ معطوف على قوله من جهة يعني أنه لا يتطرق إليه باطل في كل ما أخبر عنه والأخبار الماضية ما بين يديه والآتية ما خلفه أو العكس كما مرّ تحقيقه، وقوله: أي حكيم يعني تنوينه للتعظيم وقوله: بما ظهر عليه من نعمة الباء للسببية أو للآلية فيكون الحمد بلسان الحال، وعلى الأول بالقال فتدبر. قوله: (أو ما يقول الله لك الخ) معطوف على قوله: ما يقول لك كفار قومك الخ وما قاله الكفار الأذية وما ضاهاها وما يقوله الله الأوامر والنواهي الإلهية التي أجملت في قوله: إن ربك لذو مغفرة الخ كما أشار إليه المصنف، وقوله: يحتمل الخ إشارة إلى أن فيه احتمالاً آخر وهو أن يكون القول غير مذكور وما ذكر كلام مستأنف، والمقول له أصول التوحيد والشرائع والحصر فيه إضافي بالنسبة لغيره من أمور الدنيا فلا ينافي أنه يقال له غير ذلك كالأمر بالدعوة والقصص ونحو ذلك، وإليه أشار بقوله: بمعنى أن حاصل الخ وأنه باعتبار الحصول فلا يضّر اختلاف الخصوصيات والشرائع واختار الميم على شديد مع أنه أنسب بالفواصل إيماء إلى أن نظم القرآن ليس كالإسجاع، والخطب وأن حسنه ذاتي والنظر إلى المعاني دون الألفاظ فيه، وقوله: إليهم أي إلى الرسل. قوله: (أكلام أعجمي الخ) فأعجمي

ولكلامه، وهذا قراءة أبي بكر وحزمة، والكسائي وقرأ قالون وأبو عمرو بالمد والتسهيل، وورش بالمد وإبدال الثانية ألفاً وابن كثير وابن ذكوان وحفص بغير المد بتسهيل الثانية، وقرئ أعجمي وهو منسوب إلى العجم، وقرأ هشام أعجمي على الأخبار وعلى هذا يجوز أن يكون المراد هلا فصلت آياته فجعل بعضها أعجمياً لإفهام العجم، وبعضها عربياً لإفهام العرب والمقصود إبطال مقترحهم باستلزامه المحذور أو الدلالة على أنهم لا ينفكون عن التعنت في الآيات كيف جاءت ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا هُدًى﴾ إلى الحق ﴿وَشِفَاءٌ﴾ لما في الصدور من الشك، والشبه ﴿وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ مبتدأ خبره ﴿فِي ءَاذَانِهِمْ وَقُرْ﴾ على

وعربي صفتان لموصوفين مقدرين كما ذكره، وقوله: إنكار مقرر للتخصيص أي هو استفهام إنكاري مقرر ومؤكد لتخصيص القرآن بكونه عربياً لا أعجمياً والمخاطب العربي أعم من الرسول والمرسل إليه والإنكار لاستبعادهم لذلك وعدم فهمهم له. قوله: (والأعجمي الخ) أصله أعجم، ومعناه من لا يفهم كلامه للكنة أو لغرابة لغته وزيدت الياء للمبالغة كما في أحمرى ودواري وأطلق على كلامه مجازاً لكنه اشتهر حتى الحق بالحقيقة فلذا ذكره المصنف وتركه الزمخشري فإن قوله: ولكلامه وقع في بعض النسخ دون بعض والعجمي المنسوب إلى العجم، وهم من عدا العرب وقد يخص بأهل فارس ولغتهم العجمية أيضاً فبين الأعجمي والعجمي عموم وخصوص وجهي. قوله: (وعلى هذا يجوز أن يكون المراد هلا) هو معنى لولا التحضيضية وقوله: فجعل بعضها الخ على تقدير بعضها أعجمي، وبعضها عربي فيكون خير مبتدأ مقدر بما ذكر وعبر بالجواز لأنه غير متعين لاحتمال غيره مما فصلوه، وقوله: والمقصود الخ أي من قوله ولو جعلناه إلى تمام الشرطية على الوجوه، والقرآت ومقترحهم كونه بلغة العجم والمحذور اللازم لاقتراحهم أنه يفوت الغرض منه إذ لا معنى لإنزاله أعجمياً على من لا يفهمه، وقوله: أو الدلالة الخ يعني المقصود من هذه الجملة الشرطية بيان إنهم لا ينفكون عن التعنت عناداً لاقتراحهم الأعجمية فإذا وجدت طلبوا تفصيله، ولو فصل طلبوا أمراً آخر وهكذا، وإذا كن المراد بالعربي المرسل إليهم كان حقه الجمع لكن الأفراد والتذكير هنا متعين كما أفاده الزمخشري لأن حق البليغ أن يجرد الكلام عما يزيد عن مراده والمراد تنافي الحالتين بقطع النظر عن من هو في حقه فإذا أنكرت لباساً طويلاً على امرأة قصيرة قلت اللباس طويل، واللباس قصير ولو قلت: اللباسة قصيرة كان مستهجنًا وقبيحاً من الكلام فاحفظه. قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ﴾ الخ) رد عليهم بأنه هاد لهم شاف لما في صدورهم كاف في دفع الشبه فلذا ورد بلسانهم معجزاً بيناً، في نفسه مبيناً لغيره وقوله: على تقدير هو في آذانهم الخ ذكروا في إعرابه ثلاثة أوجه فالذين آمنوا إما مبتدأ في آذانهم خبره ووقر فاعل الجار والمجرور أو في آذانهم خبر مقدم، ووقر مبتدأ مؤخر والجملة خبر الأول، أو قر خبر مبتدأ مقدر والجملة خبر الأول والتقدير هو قر الخ، أو الذين عطف على الذين ووقر عطف على هدى على أنه من العطف على معمولي عاملين مختلفين بناء على تجويزه والخلاف فيه مشهور فقوله: على تقدير

تقدير هو في آذانهم وقر لقلوه: ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًّى﴾ وذلك لتصاتهم عن سماعه، وتعاميهم عما يريهم من الآيات، ومن جوز العطف على عاملين عطف ذلك على للذين آمنوا هدى ﴿أُولَئِكَ يَتَذَكَّرُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾ منهم، وهو تمثيل لهم في عدم قبولهم الحق واستماعهم له بمن يصيح به من مسافة بعيدة ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَآخْتَلَفَ فِيهِ﴾ بالتصديق، والتكذيب كما اختلف في القرآن ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ﴾ وهي العدة بالقيامة، وفصل الخصومة حينئذ أو تقدير الآجال ﴿لَقَضَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ باستئصال المكذبين ﴿وَإِنَّهُمْ﴾ وأن اليهود أو الذين لا يؤمنون ﴿لَنِي سَكِّ مَنَّةً﴾ من التوراة أو القرآن ﴿مُرِيبٍ﴾ موجب للاضطراب ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ نفعه ﴿وَمَنْ أَسَاءَ فَلَعَلَّهَا﴾ ضره ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ

الخ هو أحد الوجوه فيه فهو مبتدأ خبره وقر على المبالغة، أو بتقدير ذو وقر وفي آذانهم بيان لمحل الوقر لا خبر لوقروا لتقدير في آذانهم منه، وقر ولا يقدر هو حينئذ، وقيل: التقدير ذو وقر وفي آذانهم بيان لمحل الوقر لا خبر لوقر والتقدير في آذانهم منه، وقر ولا يقدر هو حينئذ، وقيل: التقدير الذين لا يؤمنون به في آذانهم، وقر فالرابط به أو الجملة معترضة فلا تقدير فيها. قوله: (لقوله وهو عليهم عمي) فإنه إنما يناسب ما قبله إذا قدر فيه هو ورعاية المناسبة أولى لا وواجب حتى يدل على عدم جواز غيره من الوجوه، وإنما اختار الزمخشري ما اختاره لأن حذف المبتدأ لا يخلو عن ضعف بخلاف العائد المجرور فإنه كثير وليس فيه تفكيك للنظم كما قيل، وقوله: على عاملين هذه عبارة النحاة وفيها تسامح والتقدير على معمولي عاملين والعمالن حرف الجر والابتداء، والخلاف فيه مشهور فمنهم من منعه، ومنهم من جوزه ومنهم من فصل فيه فجوزته إذا كان أحدهما مجروراً وقدم نحو في الدار زيد والحجرة عمرو، وتفصيله في المغني وشروحه. قوله: (من مكان بعيد منهم وهو الخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها إسقاط قوله: منهم وفي نسخة هم بدل هو وهي من تحريف الناسخ، وجعل النداء من مكان بعيد تمثيلاً لعدم فهمهم وانتفاعهم بما دعوا له يقال: أنت تنادي من مكان بعيد أي لا تفهم ما أقول، وقيل إنه على حقيقته وإنهم يوم القيامة ينادون كذلك تفضيحاً لهم، وقوله: يصح به تفعيل من الصياح كما صحح في النسخ من صيح الثوب إذا انشق وصيح به إذا أزعجه لشدة صياحه. قوله: (وهي العدة بالقيامة الخ) يعني لولا أنه تعالى قدر الجزاء في الآخرة قضى بينهم في الدنيا، أو لولا أنه تعالى قدر الآجال لعجل هلاكهم واستئصالهم فتقدير آجال عطف على العدة. قوله: (وأن اليهود) فالضمير لهم بقرينة السياق لأنهم الذين اختلفوا في كتاب موسى فإن أريد من لم يؤمن منهم فظاهر، وإن أريد المطلق فمعنى لفي شك إنهم لا يؤمنون حق الإيمان به كما يأتي في السورة الآتية، وقوله: من التوراة الخ لف ونشر مرتب أو هو على التعميم فيهما، وقوله: موجب للاضطراب لأن الشبه والشكوك تورث القلق والاضطراب، وقدر نفعه وضره مؤخراً ليفيد الحصر المناسب للمقام ومن يصح فيها الشرطية والموصولية كما مر. قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ قد مر تفصيله وإن المبالغة في نفي الظلم لا نفي مبالغة

لَلْعَبِيدِ ﴿ فيفعل بهم ما ليس له أن يفعله ﴾ إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴿ أي إذا سئل عنها، إذ لا يعلمها إلا هو ﴾ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامٍهَا ﴿ من أوعيتها جمع كم بالكسر، وقرأ نافع وابن عامر وحفص من ثمرات بالجمع لاختلاف الأنواع، وقرأ بجمع الضمير أيضاً وما نافية، ومن الأولى مزيدة للاستغراق، ويحتمل أن تكون موصولة معطوفة على الساعة، ومن مبينة بخلاف قوله: ﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ ﴾ بمكان ﴿ إِلَّا يَعْلَمُهُ ﴾ إلا مقروناً بعلمه واقعاً حسب تعلقه به ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَآئِي ﴾ بزعمكم ﴿ قَالُوا ءَاذَنَّاكَ ﴾ أعلمناك ﴿ مَا مِنَّا

الظلم ما هو المتبادر، ووجهه أن يعتبر النفي أولاً والمبالغة بعده ولو عكس كان على العكس، وهو موكول إلى القرائن أو المبالغة في الكم لكثرة العبيد، وفيه كلام آخر مرّ تفصيله. قوله: (فيفعل بهم ما ليس له أن يفعله) إشارة إلى أن الظلم هنا عبارة عن فعل ما لا يفعله إلا أنه ظلم لو صدر منه وعدم فعله جرياً على وعده السابق، ومقتضى حكمته وإلا فله تعالى أن يعذب المطيع وينعم المسيء فليس هذا مبنيّاً على قاعدة الحسن والقبح العقليين الذي ذهب إليه المعتزلة وعممه للفريقين ولم يخصه بالمسيء كما في الكشف فإنه لا وجه له إلا الإيماء إلى مذهبه في أنّ الكبيرة صاحبها مخلد. قوله: (إذا سئل عنها) فردّ علمها إليه تعالى معناه أن يقال الله عالم بها لأنها من المغيبات ولذا علله بقوله: إذ لا الخ ففيه احتمالان في شرح التأويلات، إنه متصل بأمر الساعة والبعث، وهو الأقرب فإنه لا يعلم هذا كله إلا الله فذكر هذه الأمور لمناسبتها لعلم الساعة، وإنّ الكل إيجاد بعد العدم بقدرته تعالى فيكون برهاناً على الحشر وأن يتصل بقوله: ﴿ ومن آياته الليل والنهار والشمس ﴾ [سورة فصلت، الآية: ٣٧] الخ ويقول: ومن آياته إنك ترى الأرض خاشعة الخ فالمعنى من آيات ألوهيته وقدرته وعلمه أن يخرج الثمرات من أكمامها الخ انتهى محصله. قوله: (جمع كم بالكسر) من كمه إذا ستره وهو بالكسر في الثمار وبالضم كم القميص وقد يضم الأول أيضاً والجمع مشترك بينهما كما قيل:

من فوق أكمام الربا ض وتحت أذيال النسيم

وقوله: بجمع الضمير أي أكمامهن، وقوله: للاستغراق أي لتأكيد الاستغراق والنص عليه إذ النكرة بعد النفي مستغرقة وتأنيث تخرج على الموصولية نظراً إلى المعنى لأنه بمعنى ثمرة، وقوله: من مبينة أي الأولى ومن في من أكمامها ابتدائية على كل حال ومن ثمرة في محل نصب على الحال، وقوله: بخلاف قوله: وما تحمل الخ فإن ما فيه نافية لا غير لأنه عطف عليه النفي وأتى بعده بقوله إلا بعلمه، وهو استثناء مفرغ لا يكون إلا بعد النفي فلا يصح كونها موصولة كما قيل: وفيه نظر لأنه يكفي لصحة التفرغ النفي في قوله، ولا تضع وجملة لا تضع يصح أن تكون حالاً أو معطوفة على جملة إليه يرد الخ وما هذه موصولة كمثل الأولى. قوله: (إلا مقروناً بعلمه) إشارة إلى أن الباء للملابسة أو للمصاحبة وأن الجار والمجرور في محل نصب على الحال، وهو مستثنى من أعم الأحوال، وقوله: واقعاً الخ تفسير لاقرانه به، وقوله:

من شهيد ﴿ من أحد يشهد لهم بالشركة إذ تبرأنا عنهم لما عاينا الحال فيكون السؤال عنهم للتوبيخ، أو من أحد يشاهدهم لأنهم ضلوا عنا، وقيل هو قول الشركاء أي ما منا من يشهد لهم بأنهم كانوا محقين ﴾ وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ ﴿ يعبدون ﴾ مِنْ قَبْلُ ﴿ لا ينفعهم أو لا يروونه ﴾ وَظَنُّوا ﴿ وأيقنوا ﴾ مَا لَهُمْ مِنْ نَجِيصٍ ﴿ مهرب والظن معلق عنه بحرف النفي ﴾ لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ ﴿ لا يمل ﴾ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴿ من طلب السعة في النعمة، وقرئ من دعاء بالخير ﴾ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ ﴿ الضيقة ﴾ فَيَتَوَسَّ قَنُوطًا ﴿ من فضل الله ورحمته، وهذا صفة الكافر لقوله: ﴿ إنه

بزعمكم لأنه تعالى منزه عنه فسيق على زعمهم توبيخاً لهم، وقوله: ما منا من شهيد جملة منفية في محل نصب لأنها مفعول أذناك وقد علق عنها لأنه بمعنى العلم أي أعلمناك والمراد بالإعلام هنا الإخبار أيضاً، ولذا فسره به فلا يرد أنه ينبغي تفسيره بأخبرناك لأنه تعالى عالم فلا يصح إعلامه بما هو عالم به بخلاف الإخبار فإنه يكون للعالم كما قاله السمرقندي: وعلى كليهما فهو معلق على اختلاف فيه فالمعنى أعلمناك بأنه ليس أحد منا يشهد بشركتهم ويقربها الآن فشهد فعيل من الشهادة، ونفي الشهادة كناية عن التبرؤ منهم لأن الكفرة يوم القيامة أنكروا عبادة غيره تعالى مرة وأقروا بها، وتبرؤوا منها مرة أخرى وسألوا الرد إلى الدنيا في أخرى بحسب الأوقات أو هو من أقوام أو أشخاص منهم كما صرحوا به هنا، وفسره السمرقندي بالإنكار لعبادتها فيكون كذباً كقوله: ﴿ والله ربنا ما كنا مشركين ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٢٣] وهو أقرب فيما قيل مما اختاره المصنف وليس بمسلم لأنه إن أريد نفي إقرارهم الآن فهو تبرؤ، وإن أريد فيما مضى فهو كذب. قوله: (فيكون السؤال عنهم للتوبيخ) أي إذا كان المراد بنفي الشهادة والإقرار الآن التبرؤ منهم وأنهم أخبروه تعالى بذلك التبرؤ، قبل السؤال لما رأوا ما أشركوه فالسؤال حينئذ توبيخ، وتقريع إذ لا يتوهم إنه سؤال ولو بحسب الظاهر، وهو جواب عن السؤال المقدر بأن الإيدان الإعلام فإذا سبق فلم سئلوا وأجابوا عنه بوجوه أنه ليس سؤالاً حقيقة، بل توبيخ وتقريع أوليس المراد أعلمناك فيما مضى بنفي الشركة، بل هو مجاز عن علمه تعالى الآن بأنهم لا يشهدون بالشركة لأن العلم يلزم الإعلام أو هو إنشاء لا إخبار. قوله: (أو من أحد يشاهدهم) فشهد من الشهود بمعنى الحضور والمشاركة والأعلام بمعنى العلم كما مر أو هو إنشاء فعلى هذا كان ينبغي أن يؤخر قوله فيكون السؤال الخ، وقوله: ضلوا عنا أي غابوا أو ضاعوا كما مر فهو مجمل تفصيله ما بعده. قوله: (وقيل هو قول الشركاء الخ) ومرضه لما فيه من التفكيك، ويكون المعنى حينئذ كقوله: ويكونون عليهم ضد التبرؤ كل منهم عن الآخر وكون المعنى أنهم أنكروا عبادتهم لهم كذباً منهم لا وجه له هنا، وقوله: لا ينفعهم الخ تفسير لضل بمعنى غاب أما بأنه لعدم نفعه كأنه ليس بحاضر موجود أو أنهم لم يروهم إذ ذاك وهذا في موقف وجعلهم مقترنين بهم في آخر فلا تنافي بينهما، وقوله: وأيقنوا لأنه لا احتمال لغيره هنا وهو يكون بمعنى العلم كثيراً، وقوله: معلق الخ فالجملة سادة مسد مفعوليه، وقوله: الضيقة هي الضد السعة. قوله: (وهذا صفة الكافر) يعني ما في هذه الآية من قوله: لا يسأم

لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون» [سورة يوسف، الآية: ٨٧] وقد بولغ في يأسه من جهة البنية والتكرير وما في القنوط من ظهور أثر اليأس ﴿وَلَيْنَ أَذَقْتَهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنْ بَعْدِ ضَرْبَةٍ مَسَّتْهُ﴾ بتفريجها عنه ﴿لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾ حقي أستحقه لما لي من الفضل، والعمل أولى دائماً لا يزول ﴿وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً﴾ تقوم ﴿وَلَيْنَ رُجِعْتُ إِلَيَّ رَبِّي إِنَّ لِي عِندَهُ لَلْحُسْنَى﴾ أي ولئن قامت على التوهم كان لي عند الله الحالة الحسنى من الكرامة، وذلك لاعتقاده أن ما أصابه من نعم الدنيا فلاستحقاق لا ينفك عنه ﴿فَلَنُنَبِّئَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فلنخبرنهم ﴿بِمَا عَمِلُوا﴾ بحقيقة أعمالهم، ولنبصرنهم عكس ما اعتقدوا فيها ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ لا يمكنهم التفصي عنه ﴿وَإِذَا أَعْمَنَّا عَلَى الْإِنْسَانِ آعْرَضَ﴾ عن الشكر ﴿وَنَسَا بِجَانِبِهِ﴾ وانحرف عنه أو ذهب

الخ لا يتصف به غيره، وقوله: وقد بولغ الخ جواب عما يرد في المقال من أنه لا يوصف به غيره، ويكون المراد شدة قلقه فإن المبالغة المذكور تأباه، وقوله: من جهة البنية أي الصيغة لأن فعولاً من صيغ المبالغة والتكرير لأن اليأس والقنوط كالمترادفين، وإن كان اليأس مغايراً له أو أعم لأن القنوط أثر اليأس أو يأس ظهر أثره على من اتصف به كإتكساره وحزنه فيتكرر بذكره اليأس في ضمنه على كل حال كما أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله: وما في القنوط الخ. قوله: (حقي أستحقه) لا بفضل من الله كما تدل عليه لام الاستحقاق فيكون جاحداً للنعم كافرأ بالمنعم، وقوله: أولى دائماً فاللام للملك وهو يشعر بالدوام، وهو المراد فهو ذم له بأنه طغى وبطر، وقوله: تقوم إشارة إلى أن اسم الفاعل هنا للمستقبل. قوله: (ولئن قامت على التوهم) كما يدل عليه إن الشرطية فإن الأصل فيها أن تستعمل لغير المتيقن فالتأكيد بالقسم هنا ليس لقيامها بل لكونه مجزياً بالحسنى لجزمه باستحقاقه للكرامة فلا تنافي بينها وبين التأكيد بالقسم، وإن اللام وتقديم الظرفين وصيغة التفضيل فإن تكون للأمور المفروضة، وليس هذا وجهاً آخر كما قيل ولا ينافي قوله: وما أظن الساعة لأن المعنى بل أتوهمها فتدبر. قوله: (وذلك لاعتقاده الخ) هذا على تفسيره الثاني لقوله: هذا إلى فإن هذا الاعتقاد مقرر عنده كما في قولهم: ﴿نحن أكثر أموالاً وأولاداً وما نحن بمعذبين﴾ [سورة سبأ، الآية: ٣٥] أي في الآخرة إن تحقق أمرها فلا ينافي الوجه السابق ولا قوله: لا ينفك عنه فتأمل. قوله: (ولنبصرنهم) من التبصير يقال بصره كذا وبكذا إذا عرفه فالمراد بإخبارهم بأعمالهم توفيقهم على ما يستحقون به العذاب المشاهد لهم فهو وعيد لهم لأنه كناية عن العذاب وأنهم مستحقون للإهانة لا الكرامة كما توهموا، وقوله: لا يمكنهم التفصي أي التخلص عنه، والنجاة منه تفسير لقوله: غليظ، وإشارة إلى أنه استعارة كما سيأتي تقريره في قوله: عريض فغلظه استعارة له من عدم الرقة في الأجسام للمعاني ككبير وكثير لشدته أو كثرته، وإحاطته بهم بحيث لا ينفك عنهم كمن أوثق بوثاق غليظ لا يمكنه قطعه. قوله: (وانحرف عنه) قال الراغب حقيقة نأى أعرض وقال أبو عبيدة: تباعد ويقال: نأى ونأى به بمعنى نهض كقوله: لتنوء بالعصبة، ومنه: نأى بجانيه أي نهض به وهو عبارة عن التكبر كشمخ بأنفه والباء للتعدية، وفي ضمير عنه استعارة بالكناية

بنفسه، وتباعد عنه بكليته تكبراً والجانب مجاز عن النفس كالجنب في قوله: ﴿فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [سورة الزمر، الآية: ٥٦] ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَوَدَّ دُعَاؤَ عَرِيضٍ﴾ كثير مستعار مما له عرض متسع للإشعار بكثرته أو استمراره وهو أبلغ من الطويل إذ الطويل أطول الامتدادين فإذا كان

وتفسيراً لنأى بالجانب بالانحراف تفسير له يلازمه عادة فهو إما مجاز أو كناية ولا مانع من إرادة معناه الحقيقي كما توهم. قوله: (أو ذهب بنفسه وتباعد عنه) على أنّ الجانب بمعنى الناحية، والمكان ثم نزل مكان الشيء وجهته كناية منزلة الشيء نفسه كقولك المجلس العالي أدام الله أيامه، وقولهم: مقام الذنب فكأنه قيل: نأى بنفسه ثم كني بقوله: ذهب بنفسه عن التكبر والخيلاء ففيه على هذا كنيتان وعلى الوجه السابق كناية واحدة حيث كني بنأى بجانبه عن الانحراف، فما قيل: إنّ في كلا الوجهين لفظ جانب كناية مطلوب بها الموصوف أعنى نفسه أو عطفه ومجموع الكلام كناية مطلوب بها اختصاص صفة بموصوف، وهو التكبر والتعظم في الأوّل والانحراف والأزورار في الثاني مبني على أن الجانب حقيقته الناحية والجهة وأنه مغاير للجنب وقد صرح الراغب وغيره بخلافه فإنه سوى بينهما فجعل الجنب والجانب حقيقة كالعطف في الجارحة وأحد شقي البدن مجازاً في الجهة والمصنف في سورة الإسراء جمع بين المعنيين وجعل كونه كناية عن التكبر وجهاً آخر، وقوله: تباعد عنه عطف تفسيريّ لذهابه بنفسه. قوله: (والجانب مجاز عن النفس الخ) قد مرّ فيما قرّناه تبعاً لشراح الكشاف قاطبة إنه كناية وكلام المصنف مخالف له فإنه رآه استعمل حيث لا يمكن إرادة الحقيقة كما في قوله: في جنب الله، والكناية شرطها جواز إرادته ففاس ما هنا عليه وله وجه وجيه، وما قيل: إنه أراد ما ذكر فعبر عنه بالمجاز على طريق المجاز خلاف الظاهر من غير داع لتكلفه وعليه فالمجموع استعارة بالكناية لا كناية ويجوز كونها تمثيلية. قوله: (كثير مستعار مما له عرض) وأصله مما يوصف به الأجسام، وهو أقصر الامتدادين وأطولهما هو الطول ووصفه بالعرض العظيم يستلزم عظم الطول أيضاً لأنه لا بدّ أن يكون أزيد منه وإلا لم يكن طولاً كما لا يخفى، وإليه أشار المصنف وقوله: له عرض بفتح فسكون أو بسكر ففتح كصغر، وقوله: بكثرته أو استمراره كما في بعض النسخ والظاهر عطفه بالواو كما في كثير من النسخ أيضاً فإن معنى كثرة الدعاء تجدّه وتكرّره، وهو استمراره فليس بينهما تفاوت كبير، وقوله: متسع إشارة إلى أن فيه استعارة بالكناية حيث شبه الدعاء بأمر ممتدّ وأثبت له لازمه وهو العرض والاتساع من قوله: عريض لأنه يدل عليه في عرف التخاطب، ولا حاجة لأخذه من صيغة المبالغة وتنوين التكثير وإن كان لا مانع من تقويتها لذلك، فإن قلت كونه يدعو دعاء طويلاً عريضاً يتنافى وصفه قبيل هذا بأنه يؤس قنوط لأن الدعاء فرع الطمع والرجاء، وقد اعتبر في القنوط ظهور أثر اليأس فظهور ما يدل على الرجاء ياباه قلت: إن سلم اتحاد موصوفيهما ذاتاً وزماناً، ولم يقل إنه بحسب الأشخاص أو الأوقات كما هو أحد الوجوه المذكورة في التأويلات فلا تعارض بينهما، وإلا فليس المراد بما ذكر في الآيتين إلا بيان ما طبع عليه الإنسان من الرغبة في الخير والسعة والنفرة والكرهية للشدة والبلاء لا حقيقة ما ذكر بل إنه حريص الطمع هلوع الجزع قولاً وفعلاً

عرضه كذلك فما ظنك بطوله ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾ أخبروني ﴿إِنْ كَانَ﴾ أي القرآن ﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ﴾ من غير نظر واتباع دليل ﴿مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِي شِقَاقِ بَعِيدٍ﴾ أي من أضل منكم فوضع الموصول موضع الصلة شرحاً لحالهم، وتعليلاً لمزيد ضلالهم ﴿سُرِّيهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ﴾ يعني ما أخبرهم النبي عليه الصلاة والسلام به من الحوادث

حتى إنه لعدم اعتماده على خالقه وسخافة عقله أحواله متناقضة، وظاهره مناف لباطنه وهو لشدة ذهوله وولاه واضطرابه يصعد في هبوطه، ويدعو مع قنوطه كما أشار إليه السمرقندي في تفسيره وتبع أثره المدقق في الكشف حيث قال في ذكر الوصفين ما يدل على أنه عديم النية ضعيف الهمة إذ اليأس والقنوط ينافيان الدعاء العريض، وأنه كالغريق المتمسك بكل شيء ومن لم يفهم مراده زعم أنه لا يدفع المنفاة إلا إذا حمل على عدم اتحاد الأوقات والأحوال، وقوله: عرضه كذلك أي متسعاً وقوله: أخبروني مر تحقيقه مراراً فتذكره.

قوله: (قل أرايتم) الآية رجوع لإلزام الطاعنين والملحددين وختم للسورة بما يلتفت لفت بدئها، وهو كما في شرح الكشاف من الكلام المنصف وفيه حث على التأمل واستدراج للإقرار مع ما فيه من سحر البيان، وحديث الساعة وقع في البين تميماً للوعيد وتنبهاً على ما هم عليه من الضلال البعيد، وقوله: فوضع الموصول وهو من هو في شقاق بعيد أي أقيم ذلك الاسم الموصول الظاهر مقام الضمير، وهو منكم فالمراد بالصلة الجار والمجرور المتعلق بأفعل التفضيل والجار المتعلق بشيء يطلق عليه صلته، ولذا عبر به المصنف قصد المراعاة النظير وأيها ما لمن ليس بذي ذهن سليم، ومن لم يقف على مراده تردّد فيه بما لا وجه له، ولو قال وضع الظاهر موضع الضمير كان أظهر كما وقع في بعض النسخ وشرح حالهم يعلم من الصلة، والتعليل يفهم من التعليق بذلك لأنه في قوة قوله: لكونهم في شقاق بعيد كما يدل عليه فحوى الخطاب، وقوله: لمزيد ضلالهم عبر بالمزيد إشارة إلى ما يفيد أفعال التفضيل، والشقاق الخلاف لكون المخالف في شق وجانب مما خالفه. قوله: (ما أخبرهم النبي عليه الصلاة والسلام الخ) فإنها من آيات نبوته لما فيها من المعجزات لإخباره عن المغيبات والحوادث الآتية كقوله: لتميم الداري «إنه سيفتح بيت المقدس»^(١)، وقوله في الخندق: «إن المسلمين يملكون ملك كسرى»^(٢) ونحوه مما لا يخفى، كما في الأحاديث الصحيحة كما سيأتي في سورة الفتح،

(١) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ٣١٧٦ وأبو داود (٥٠٠٠) وابن ماجه ٤٠٤٢ وأحمد ٢٢/٦ - ٢٥ - ٢٧ وابن حبان ٦٦٧٥ والطبراني ٧٠/١٨ والبغوي ٤٢٤٨ والبيهقي ٢٢٣/٩ كلهم من حديث عوف بن مالك الأشجعي المطول.

(٢) يشير المصنف لما أخرجه مسلم ٧٨/٢٩١٩ وأحمد ١٠٣/٥ - ١٠٠ - ١٠٤ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ وابن حبان ٦٦٨٧ والحاكم ٥١٥/٤ والطبراني ١٨٧٨ - ١٩١٥ - ١٩٧٥ - ٢٠٢٠ - ١٨٠٤ - ١٨٠٥ والبيهقي في «الدلائل» ٤/٣٨٨ - ٣٨٩ كلهم من حديث جابر بن سمره بلفظ «ليفتحن كنز كسرى الأبيض - أو قال: في الأبيض - عصابة من المسلمين».

الآتية، وآثار النوازل الماضية وما يسر الله له ولخلفائه من الفتوح والظهور على ممالك الشرق، والغرب على وجه خارق للعادة ﴿وَفِي أَنْفُسِهِمْ﴾ ما ظهر فيما بين أهل مكة وما حل بهم، أو ما في بدن الإنسان من عجائب الصنع الدالة على كمال القدرة ﴿حَقَّقَ يَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ الضمير للقرآن أو الرسول أو التوحيد أو الله ﴿أَوْلَمَ يَكْفِ بِرَبِّكَ﴾ أي أولم يكف ربك والباء مزيدة للتأكيد كأنه قيل أولم تحصل الكفاية به، ولا تكاد تزداد في الفاعل إلا مع

والنوازل جمع نازلة وهي ما قصه الله عليه في الأمم الخالية مما لا يعلمه إلا بالوحي وقوله: على وجه خارق للعادة توجيه لكون تلك الفتوح من آياته ومعجزاته. قوله: (ما ظهر فيما بين أهل مكة) فأيات الآفاق على هذا ما أخبر به من أحوال غيرهم من الأمم الماضية كعاد وشمود، والآتية من أحوال الروم والعجم وما في أنفسهم ما حل بالعرب من الأسر والقتل كما وقع ببدر ويوم الفتح أو المراد بالآفاق ما في غير الإنسان، وبأنفس ما فيه من أطوار خلقه من النطفة إلى المعاد أو الأول ما في السموات كرفعها بغير عمد وغير ذلك من أحوال الملكوت، والأنفس ما في عالم الملك وهي احتمالات فصلها السمرقندي، وأشار إليها المصنف ولو صرح بها على وجه التقابل كان أظهر لكنه لم ينبه عليها لظهورها فلا يرد عليه شيء. قوله: (الضمير للقرآن الخ) يعني أنهم إذا عرفوا الآيات الدالة على وجوده أو ما أخير به الرسول ﷺ وأتى به من المعجزات تبين لهم حقيقة القرآن بإعجازه أو الرسول بمعجزاته، أو الله بالبراهين العقلية والسمعية فقوله: الضمير للقرآن يعني على كلا التفسيرين، وكذا إذا جعل الضمير للرسول فضمير كان في الآية السابقة للرسول أيضاً فكان عليه أن يشير إليه أولاً ثم إنه لا حاجة إلى جعل ضمائر الجمع في سنريهم وما معه للمشارفين للاهتمام منهم أو للجميع على أنه من وصف الكل بوصف البعض كما قيل إذ لا يلزم من تبين الحق لهم إيمانهم به فإنهم يعرفونه كما يعرفون أبناءهم فتأمل. قوله: (أو التوحيد) أو الدين قيل، وهو الأولى أو الله وهذان لا يلائمان الآية السابقة لعدم احتمال رجوع ضمير كان للتوحيد أو الله ولذا أخرهما وهما مناسبان للتفسير الثاني، والحصر على الكل تحقيقي إضافي أي لا ما زعموه من تكذيب القرآن أو الرسول أو الشريك أو الشركاء. قوله: (كأنه قيل أو لم تحصل الكفاية به) إشارة إلى أن فيه معنى الحصول فلذا حسنت زيادة الباء فيه، وفيه أن هذا التأويل جار في كل فعل فإن أراد أنه مؤول به لم تكن داخله على الفاعل ويكون كقول الزجاج إنها دخلت لتضمن كفى معنى اكتف وهو وجه استحسنة ابن هشام في المغنى، وقيل إنها زائدة في المفعول والفاعل ما بعده وقوله: لا تكاد الخ إشارة إلى أن زيادتها مع غير الفاعل كثيرة ومعه نادرة لكنه في كفى مشهور على القول المرضى للنحاة وفي غيره شاذ مختلف فيه فلا يرد عليه أحسن بزيد في التعجب فإنه غير مسلم عند جماعة من النحاة على ما عرف في بابها ولا قوله:

ألم يأتيك والأنبياء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

فإنه شاذ قبيح، ثم إنه قيل المراد بالفاعل ما هو على صورته فلا يرد أحسن بزيد لخروجه

كفى ﴿أَنْتُمْ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شٰهِدٌ﴾ بدل منه والمعنى، أولم يكفك أنه تعالى على كل شيء شهيد محقق له فيحقق أمرك بإظهار الآيات الموعودة كما حقق سائر الأشياء الموعودة، أو مطلع فيعلم حالك وحالهم أو ألم يكف الإنسان رادعاً عن المعاصي إنه تعالى مطلع على كل شيء لا يخفى عليه خافية ﴿أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ﴾ شك وقرئ بالضم، وهو لغة كخفية وخفية ﴿مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾ بالبعث والجزاء ﴿أَلَا إِنَّهُمْ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾ عالم بجمل الأشياء،

عن صورته بتغيير لفظه، وقال في المغني: المراد ما هو فاعل صورة ومعنى ولا يرد عليه قول الزجاج وما قيل: من أن المراد لا يكاد يدخله بيقين ليخرج أحسن بزيد يرد عليه أنه غير متيقن فيما نحن فيه أيضاً لجواز كونه مؤولاً باكتف كما ذهب إليه الزجاج وكون الفاعل أن وما معها، ويكون فاعله ضمير الاكتفاء على الأول والجار والمجرور متعلق بالضمير بناء على جواز عمله في الظرف كما قرره النحاة في نحو قوله:

وما هو عنها بالحديث المرجم

قوله: (بدل منه) أي بدل احتمال كما أشار إليه بقوله: والمعنى أولم يكفك الخ وفيه إشارة إلى أن المبدل منه في نية الطرح كما قرره النحاة وجعل مفعول يكفي ضمير الرسول، والزمخشري جعله ضميرهم فقدّره أولم يكفهم وليس ارتباطه بما قبله من قوله: سنريهم الخ محوياً إلى التكلف كما توهم لظهور كون الضمائر لهم كما لا يخفى. قوله: (محقق له الخ) تفسير لشهيد على أنه من الشهادة فالمراد به لازمه أو من الشهود، والاطلاع وهو مجاز عما ذكر أيضاً وضمير له لشيء ومناسبته لما قبله ظاهرة إذ المعنى أنه عالم بحالك، وحالهم فهو ناصرك عليهم منجز لك وعده بإعلاء كلمته وإعزاز دينه كما أشار إليه بقوله: فيحقق الخ. قوله: (أولم يكف الإنسان الخ) إن كان المراد بالإنسان جنس البشر دخل فيه قومه دخولاً أولياً، وإن أريد به هؤلاء القوم فهو ظاهر وعليهما فمناسبته للمقام وارتباط الكلام ظاهرة إذ المعنى لم يعصونه، ولا يصدقون بما جئت به من الحق وشهيد على هذا من الشهود كما أشار إليه بقوله مطلع، ويجوز أن يكون من الشهادة فالمعنى محقق له أيضاً فينجز ما وعده من الثواب والعقاب، وكأنه تركه لأنه يعلم بالمقايسة على ما قبله إذ لا وجه للتخصيص. قوله: (في شك) تفسير للمرية فإنها مطلق الشك أو شك مخصوص كما مر تحقيقه، وقوله: بالضم أي ضم الميم وقوله: وخفية إشارة إلى أنه من أوزان المصدر والكسر أشهر لمناسبته الياء، وقوله: بالبعث لاستبعادهم إعادة الموتى بعد تبدد أجزائهم وتفرق أعضائهم. قوله: (عالم بجمل الأشياء وتفصيلها) جمل بالجيم جمع جملة وهي خلاف التفصيل، وقوله: مقتدر عليها من معنى الإحاطة بكل شيء فإن المراد إحاطة علمه وقدرته بها وهو دفع لمريتهم وشكهم في البعث وإعادة ما تفرق واختلط مما يتوهمون عدم إمكان تمييزه، وقول القاشاني: إن هذه الآية تدل على وحدة الوجود كما نقله الجامي في نفحاته عني به أنه بطريق الإيماء، والإشارة لا إنه معنى

وتفاصيلهما مقتدر عليهما لا يفوته شيء منها عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة السجدة أعطاه الله بكل حرف عشر حسنات».

النظم حتى يرد عليه إنه يلزم عدم مناسبته لما قبله كما قيل، وقوله عن النبي ﷺ^(١) الخ حديث موضوع كغيره مما ذكره الشيخان في خواتم السور، تمت السورة والحمد لله على جزيل نعمائه والصلاة والسلام على مظهر أسمائه، وعلى آله وأصحابه المبلغين أمانة أنبيائه.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع وقد تقدم.

سورة الشورى

سورة حم عسق مكية، وهي ثلاث وخمسون آية، وتسمى سورة الشورى.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿حَمْدٌ * عَسَقٌ﴾ لعله اسمان للسورة، ولذلك فصل بينهما وعدًا آيتين وإن كان اسماً واحداً فالفصل ليطابق سائر الحواميم، وقرئ حم سق ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ أي مثل ما في السورة من المعاني أو إحياء مثل إحيائها أوحى الله إليك،

سورة الشورى

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مكية) قد مر تحقيق المكي والمدني وكونها بجملتها مكية ارتضاه المصنف رحمه الله تبعاً للزمخشري وقال غيرهما: إن فيها مدنياً فاستثنى بعضهم أربع آيات من قوله: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٩٠] إلى آخر الآيات الأربع واستثنى في الإنشقاق، أم يقولون افتري الخ فإنها نزلت في الأنصار، وقوله: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ﴾ [سورة الشورى، الآية: ٢٧] الخ فإنها نزلت في أصحاب الصفة رضي الله عنهم، واستثنى بعضهم أيضاً والذين إذا أصابهم البغي الخ وسيأتي في كلام المصنف ما يدل على أن بعض الآيات مدنية كما ستره في محله فكانه بني ما هنا على الأغلب فيها، وفي عدد آياتها خلاف أيضاً فقبل خمسون وقيل ثلاث وخمسون والخلاف في حم عسق وقوله: كالأعلام كما فصله الداني رحمه الله تعالى.

قوله: (لعله اسمان الخ) كان الظاهر أن يقول لعلهما اسمان لكنه أفرد لتأويله بالمذكور، ونحوه وقد أيد كونهما اسماً بأنه ورد تسميتها عسق من غير ذكر حم كما وقع في بعض النسخ هنا، وقوله: فصل بينهما أي في الخط، وإن كان اسماً واحداً فهو آية واحدة وحقه أن يرسم متصلاً كما في كهيعص لكنه فصل لرسمه مستقلاً في غير هذه السورة لانفراده عن غيره من الحروف، وقوله: سائر الحواميم قيل عليه إنه قال في القاموس: حم إذا أريد جمعه يقال ذوات حم أو آل حاميم، ولا يقال: حواميم وقد جاء في الشعر اه وقد تبع فيه الحريري في الدرر وبعض النحاة، وقد ذكرنا في شرحها أنه لا صحة له وأنه ورد في الحديث الصحيح والآثار الثابتة ذكر «الحواميم»^(١) ولا يختص بالشعر فإن أردت تحقيقه فانظره. قوله: (أي مثل ما في هذه السورة من المعاني) يعني أن الجار والمجرور أو الكاف التي هي اسم بمعنى مثل في محل نصب على أنه مفعول به، والحروف المقطعة للاتعاظ واسم للسورة كما مر وإليه أشار بقوله هذه السورة، وقوله: أو إحياء الخ يعني أنها واقعة في موقع المفعول المطلق والمشار إليه هو الإحياء لا المعاني كما في الوجه السابق وقيل كلاهما تقدير للمفعول به وإنما الاختلاف في تعيين المشار

وإلى الرسل من قبلك، وإنما ذكر الوحي بلفظ المضارع على حكاية الحال الماضية للدلالة على استمرار الوحي وأن إحياء مثله عادة وقرأ ابن كثير يوحى بالفتح على أن كذلك مبتدأ، أو يوحى خبره المسند إلى ضميره أو مصدر ويوحى مسند إلى إليك، والله مرتفع بما دل

إليه ولم يجعله في محل رفع بالابتداء لافتقاره، إلى تقدير العائد وفي هذا غنية عنه كما قيل، وأورد عليه أن حذف الضمير الواقع مفعولاً قياسي مع أن جعل الإشارة إلى الإحياء محوج إلى تقدير الموصوف أيضاً والظاهر أن قوله كذلك يوحى جملة ابتدائية وقد ذكر في التلويح أن جار الله لا يجوز الابتداء بالفعل، ويقدر المبتدأ في كل ما وقع فيه الفعل مستأنفاً واحتمال الحالية يمنعه أو يبعده حذف العامل المعنوي، والوقف على عسق ولا يخفى ما فيه فإن الكاف إن كانت اسماً لم يحتج إلى تقدير وإن كانت حرفاً فالتقدير لازم فيها فتقدير الضمير يكثر الحذف على ذلك التقدير، وما ذكره في التلويح ليس بمسلم وقد ترددوا فيه حتى قيل إنه لم يظهر له وجه فتأمل. قوله: (وإنما ذكر الوحي بلفظ المضارع) مع أن المعنى على المضي كما أشار إليه بقوله: أوحى الله إليك والوحي إلى ما قبله قد مضى والوحي إليه بعضه ماض وبعضه مستقبل، ولذا قيل إنه على التخليل، وأما قوله للدلالة على استمرار الوحي فقد أورد عليه إنه مبين لحكاية الحال الماضية فكانه أريد بالاستمرار استمراره في الأزمنة الماضية فلا ينافيه، ولما كان الماضي لا دلالة له على الاستمرار عدل عنه للدلالة على ما قصد منه وإليه الإشارة بقوله: وإن إحياء مثله عادته فما قيل من أن المراد أنه على أسلوب حكاية الحال الماضية، وصورتها وإن المباشرة بين الاستمرار والحال التأويلي غير مسلمة وأن قصد الاستمرار مغم عن اعتبار معنى الحال لأنه معنى مستقل سواء كان تحقيقياً أو تأويلياً تخطيط لا محصل له، ومصدر معطوف على مبتدأ. قوله: (والله مرتفع بما دل عليه يوحى) ظاهره أن المقدر فعل لا اسم بأن يكون في جواب سؤال مقدر تقديره من يوحى فيقدر حينئذ يوحى لا من الموحى فيقدر الموحى الله كما ذهب إليه في الكشاف، والمصنف رحمه الله لم يرتضه تبعاً للسكاكي كما قرره أهل المعاني في قوله:

ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبظ مما تطيح الطوائح

وقوله تعالى: ﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال﴾ [سورة النور، الآية: ٣٦] رجال في حال القراءة به مجهولاً كما مر في سورة النور وهو بناء على الظاهر من جعل المقدر من جنس المذكور، وقال المدقق في الكشف إن الزمخشري اختار تقديره بالاسم بناء على تقدير السؤال ما الذي أنزله لا أي شيء أنزل كما مر فيما ذا أنزل ربكم لما في الأول من الدلالة على أن الفعل مسلم فلذلك قدره هنا من الموحى أي من الذي أوحى أي ذلك المعلوم المحقق وحيه بين لي من هو فالإحياء مسلم معلوم، والغرض من الأخبار إثبات اتصافه بأن من شأنه الوحي لا إثبات أنه موح والسكاكي لم يفرق بينه وبين يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال ولا بد من الفرق لأن الفعل هناك على ظاهره لم يؤت به للدلالة على الاستمرار اه، وأورد عليه أن قولنا

عليه يوحى والعزيز الحكيم صفتان له مقررتان لعلو شأن الموحى به كما مر في السورة السابقة، أو بالابتداء كما في قراءة نوحى بالنون، والعزيز وما بعده إخباراً والعزيز الحكيم صفتان وقوله: ﴿لَمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ خبران له، وعلى الوجوه الأخر استئناف مقرر لعزته وحكمته ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ﴾ وقرأ نافع والكسائي بالباء ﴿يَتَفَطَّرُونَ﴾ يتشققن من عظمة الله، وقيل من دعاء الولد له، وقرأ البصريان وأبو بكر يتفطرن والأول أبلغ لأنه مطاوع فطر، وهذا مطاوع فطر وقرئ تفطرن بالتاء لتأكيد التأنيث وهو نادر ﴿وَمِنْ

من يوحى صالح لقصد الاستمرار والغرض من السؤال ليس تعيين الموحى بل بيان اتصافه بما ينبئ عن المدح والتعظيم أي ذلك المعلوم المحقق، وحيه بين لي من هو ولذا قرن بصفات الجلال والكبرياء وعقب بالتنزيه البليغ فلا يصح ما ذكر عذراً للعدول فالظاهر أن الزمخشري لم يقصد بهذا التقدير إنه متعين وأن الواقع في السؤال المقدر الاسم لا الفعل، وقد نوقش فيه بأن جواب من الموحى الله الموحى أو الموحى الله على ختلاف فيه لا يوحى الله ليكون الواقع ما دل عليه يوحى وللبحث فيه مجال فتدبر. قوله: (كما مر في السورة السابقة) في قوله: تنزيل من الرحمن الرحيم، وقيل: ما بعد يوحى إلى آخر السورة قائم مقام فاعل يوحى أي هذه الكلمات فيكون الله مبتدأ، وقوله: وما بعده أي الحكيم له ما في السموات الخ وهذا على تنزيل الوحي منزلة المعلوم الذي لا يحتاج إلى البيان، وعلى هذه القراءة يجوز كون الموحى به قوله الله العزيز الخ. قوله: (خبران له) أي لقوله الله وجعلهما خبرين لا خبراً واحداً لأن المعطوف على الخبر خبر، فلا يرد عليه أن الظاهر أن يقول خبر بالإفراد كما قيل. قوله: (وقيل من دعاء الولد له) أي من نسبة الولد له يعني أن النظم محتمل لوجهين، أحدهما إن معناه أن السموات تنشق من عظمته ومهابته تعالى لأن الآية مسوقة لبيان عظمته، وعلوه ولذا ترك العاطف في قوله تكاد الخ، وثانيهما: أن المعنى تكاد تنشق من دعائهم له ولداً وشريكاً كقوله: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلِداً لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِذَا تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرُونَ﴾ [سورة مريم، الآية: ٩٠] منه الآية وأيد بقوله: بعده والذين اتخذوا من دونه أولياء، فإيراد الغفور الرحيم لأنهم استوجبوا بهذه المقالة صب العذاب عليهم لكنه صرف عنهم لسبق رحمته فالآية واردة للتنزيه بعد إثبات المالكية والعظمة التامة والأول أنسب بالسياق، والسباق وترك العاطف ولذا مرض هذا. قوله: (والأول أبلغ) لأن المطاوع والمطاوع من التفعيل والتفعل الموضوعين للمبالغة بخلاف الثاني فإنه انفعال مطاوع للثلاثي. قوله: (وقرئ تفطرن بالتاء لتأكيد التأنيث وهو نادر) عدل عن قوله في الكشاف روى يونس عن أبي عمرو قراءة غريبة تفطرن بتاءين مع النون ونظيرها حرف نادر، روي في نوادر ابن الأعرابي الإبل تتشممن اه لأن أبا حيان قال إنه وهم لقول ابن خالويه من الشواذ تفطرن بالتاء والنون، وهو شاذ لأن العرب لا تجمع بين علامتي التأنيث فلا تقول النساء تقمن ولا الولدات ترضعن، وقد كان أبو عمرو الزاهد روي في نوادر ابن الأعرابي الإبل تتشممن فأنكرناه فقد قرأه الآن هذا فإن كانت نسخ الزمخشري

فَوْقَهُنَّ أَي يبتدئ الانفطار من جهتهنّ الفوقانية، وتخصيصها على الأول لأنّ أعظم الآيات وأدلها على علو شأنه من تلك الجهة، وعلى الثاني ليدل على الانفطار من تحتتهنّ بالطريق الأولى وقيل الضمير للأرض فإنّ المراد بها الجنس ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي الْأَرْضِ﴾ بالسعي فيما يستدعي مغفرتهم من الشفاعة، والإلهام وإعداد الأسباب المقربة إلى الطاعة، وذلك في الجملة يعم المؤمن والكافر بل لو فسر الاستغفار بالسعي فيما يدفع الخلل المتوقع عمّ الحيوان بل الجماد، وحيث خص بالمؤمنين فالمراد به الشفاعة

متفقة على قوله بناءين فهو وهم وإن كان في بعضها بناء مع النون كما مرّ فموافق لقول ابن خالويه، وكان بناءين من تحريف النساخ وكذلك كنايةهم تفتطرن، وتتشممن بناءين اه وردّه المغرب بأنّ ابن خالويه أورده في معرض الندره والإنكار له قبل تقويه بهذه القراءة، وإنما يكون نادراً منكرأ بناءين فإنه حينئذ مضارع مسند لضمير الإبل فحقه أن يكون بياء المضارعة التحتية كالنساء يقمن وكذا يتشممن بياء تحتية، ثم تاء فوقية فلما جاء بناءين فوقيتين ظهر ندوره وإنكاره له ولو كان بفوقية واحدة كان على القياس كالنسوة تبرجن فإنه ماض مسند للضمير الإناث وكذا لو كان بياء تحتية، ثم تاء فوقية فالشذوذ إنما يتأتى إذا كان بفوقيتين فتفتطرن سواء قرئ بفوقيتين أو بفوقية ونون نادر لما ذكره ابن خالويه، وهذه القراءة لم يقرأ بها في نظيرتها في سورة مريم يرجع إلى تصحيح النقل وهو سهل إلا أنّ قوله إنما يتأتى إذا كان بفوقيتين مناقض لآخر كلامه لكن إذا ظهر المراد، سقط الإيراد فتدبر. قوله: (لتأكيد التانيث) بالجمع بين علامتيه التاء والنون وهو مخالف للقياس، والاستعمال وهو أحد أقسام الشاذ الثلاثة المشهورة. قوله: (يبتدئ الانفطار من جهتهنّ الفوقانية) نسبة للفوق على خلاف القياس كالتحتاني، والألف والنون كثيراً ما تزداد في النسب حتى يكاد يطرد لكثرتيه، وضمير فوقهنّ على هذا للسّموات والمراد الطرف الأعلى منهنّ وهو جهة الأوج المقابلة للحضيض، وقوله: وتخصيصها أي تخصيص الجهة الفوقية بالذكر، وقوله: على الأول المراد به الوجه الأول في تفسيره من أنّ انفطارهنّ من عظمة الله وجهة الفوق أدل على عظمتته تعالى لما فيها من آيات الملكوت كالعرش، والكرسي والملائكة ولذا كانت قبلة الدعاء مع تنزهه تعالى عن المكان والجهة، وعلى الثاني، وهو ما إذا كان انفطارها لنسبة الولد والشريك له تعالى فحينئذ كأنه قيل: هذه الشناعة تؤثر فيما فوقهم فكيف فيما تحت ومما يقضي منه العجب ما قيل المراد بالأول والثاني قراءة التفعّل والانفعال. قوله: (وقيل الضمير للأرض) أي لجنسها فيشمل السبع ولذا جمع الضمير، وهذا جار على الوجهين ولا يختص بالثاني كما توهم. قوله: (بالسعي فيما يستدعي مغفرتهم) فهو مجاز مرسل أو استعارة للسعي المذكور والأمور المقربة للطاعة كالمعاونة في بعض أمور المعاش أو دفع العواقب، وشموله للكفرة لأنهم قد يلهمونهم الإيمان المتوقف عليه المغفرة.

وقوله الخلل المتوقع قيده به لأنّ الخلل المقرر كخلود الكفار لا يسعى في دفعه وتخصيصه بالمؤمنين لقوله في آية أخرى: ﴿يَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِي آمَنُوا﴾ [سورة غافر، الآية: ٧] ولا

﴿أَلَا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ إذ ما من مخلوق إلا وهو ذو حظ من رحمته، والآية على الأول زيادة تقرير لعظمته، وعلى الثاني دلالة على تقدسه عما نسب إليه، وإن عدم معاجلتهم بالعقاب على تلك الكلمة الشنعاء باستغفار الملائكة، وفرط غفران الله ورحمته ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ شركاء وأندادا ﴿اللَّهُ حَفِيفٌ عَلِيمٌ﴾ رقيب على أحوالهم، وأعمالهم فيجازيهم بها ﴿وَمَا أَنْتَ﴾ يا محمد ﴿عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾ بموكل بهم أو بموكل إليك أمرهم ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ الإشارة إلى مصدر يوحي أو إلى معنى الآية المتقدمة فإنه مكرر في القرآن في مواضع جملة فتكون الكاف مفعولاً به، وقرآناً عربياً حالاً منه

أدري ما السبب الداعي لصرف الاستغفار عن ظاهره لا سيما إن خص بالمؤمنين، وقد ذكر مؤيداً في كتاب التوبة. قوله: (إذ ما من مخلوق الخ) إشارة إلى أن صيغة المبالغة لشمول رحمته ما لا يحصى من جميع الموجودات وسكت عن بيان ذلك في المغفرة لسعة مغفرته، وعظمتها لأنه يعلم بالقياس على الرحمة وفيه إشارة إلى قبول دعاء الملائكة واستغفارهم كما يشير إليه فيما سيأتي، وقوله والآية أي قوله والملائكة إلى هنا على تفسيره أولاً لقوله يتفطرن بأنه بيان لعظمته تعالى فيكون هذا مقررأ لما دلت عليه الآية الأولى، ومؤكداً له لأن تسبيح الملائكة وتزيههم له وهم حافون بالعرش لمدوامتهم لعبادته، والخضوع لعظمته والاستغفار لغيرهم للخوف عليهم من سطوة جبروته، والتكميل بقوله إلا أن الله الخ على هذا ظاهر وأما على الثاني، وإن انفطاهنّ لنسبة الولد والشريك فتسبيحهم تنزيه له عما يقوله الكفرة، واستغفارهم للمؤمنين الذين تبرؤا عما صدر من هؤلاء فالتذليل بالغفور الرحيم لعدم معاجلة العذاب مع استحقاقهم له كما أشار إليه بقوله: وإن عدم الخ. قوله: (بموكل بهم الخ) يعني أن فعلاً بمعنى مفعول من المزيد أو الثلاثي، وقوله الإشارة إلى مصدر يوحي الخ أي الإشارة إلى مصدر الفعل المذكور بعده على حد ما مرّ في قوله: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً﴾ [سورة البقرة، الآية: 143] فنصب قرآناً على أنه مفعول به ثم أن المصنف رحمه الله قدم كون الإشارة إلى المصدر هنا وأخره في أول السورة فقبل تقديمه هنا على الأصل لتقدم رتبة المفعول المطلق على غيره من المفاعيل، وثمة روعي فيه جانب المعنى يعني أن حم عسق لما أريد منه السورة كان الإشارة إليها أقرب وأظهر ولما لم يذكر قبله هنا ما يتبادر الإشارة إليه أجرى على الأصل، والظاهر أنه لما كان المتبادر أن قرآناً مفعول به رجح الإشارة إلى المصدر ليكون مفعولاً مطلقاً، ولما لم يذكر ثمة رجح كونه مفعولاً به ليستغنى عن التقدير. قوله: (أو إلى معنى الآية المتقدمة) أي الإشارة إلى معنى الآية السابقة من قوله الله حفيظ الخ والمعنى أنه كان حريصاً على إيمان المشركين قيل له ليس في قدرتك هدايتهم، وإنما عليك البلاغ الكافي والبيان الشافي وقد أورد عليه أنه لا حاجة إلى جعله إشارة إلى المعنى لصحة الإشارة إلى لفظه ومعناه كما يعرف بالتأمل لكن ما اختاره الشيخان أتم فائدة وأشمل عائدة كما لا يخفى، وستراه عن قريب. قوله: (وقرآناً عربياً حالاً منه) على التجوّز في قرآناً أو عربياً لأن القرآنية والعربية صفة

﴿لِنُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ﴾ أهل أم القرى وهي مكة شرفها الله تعالى ﴿وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ من العرب ﴿وَنُنذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ﴾ يوم القيامة يجمع فيه الخلائق، أو الأرواح والأشباح أو العمال والأعمال، وحذف ثاني مفعولي الأول وأول مفعولي الثاني للتهويل، وإيهام التعميم وقرئ ينذر بالياء، والفعل للقرآن ﴿لَا رَبَّ فِئَةٍ﴾ اعتراض لا محل له من الإعراب ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ أي بعد جمعهم في الموقف يجمعون أولاً، ثم يفرقون والتقدير منهم فريق، والضمير للمجموعين للدلالة الجمع عليه وقرئنا منصوبين على الحال منهم أي وتنذر

اللفظ لا المعنى ولو جعلت الإشارة إلى اللفظ والمعنى جميعاً كما مر لم يكن فيه تجوز ويجوز نضبه أيضاً على المدح أو البديهة من كذلك (قلت) قد سمعت وجه ما اختاره، وأمر التجوز فيه سهل لقربه من الحقيقة لما بين اللفظ والمعنى من الملازمة القوية حتى يوصف أحدهما بما يوصف به الآخر مع ما في المجاز من البلاغة. قوله: (أهل أم القرى وهي مكة) على التجوز في النسبة أو بتقدير مضاف، وقوله من العرب خصه بهم لأن السورة مكية، وهم أقرب إليها وأول من أنذر أو لدفع ما يتوهم من أن أهل مكة لهم طمع في شفاعته، وإن لم يؤمنوا لحق الجوار والمقاربة فخصهم بالإندار لإزالة ذلك الطمع الفارغ كما قاله: السمرقندي وقيل المراد جميع أهل الأرض واختاره البغوي لأن الكعبة سرّة الأرض والدنيا محدقة بما هي فيه أعني مكة. قوله: (وحذف ثاني مفعولي الأول الخ) الإندار يتعدى لمفعولين ثانيهما يكون منصوباً ومجروراً بالباء تقول أنذرته كذا، وأنذرته بكذا فاقترص في الأول على أول مفعوليه، وحذف ثانيهما إذ التقدير لتنذر أهل أم القرى بعذاب عظيم لا يدرى ولا يحيط به نطاق البيان ولما كان المراد به عذاب يوم الجمع بقريئة ما بعده قال: وإيهام التعميم لشموله لكل عذاب عاجل وأجل، وأول مفعولي الثاني وهو أهل مكة بقريئة ما قبله لكنه لعدم ذكره يوهم أن المراد كل أحد فقوله للتهويل الخ لف ونشر مرتب فالتهويل في الأول والإيهام في الثاني، ويحتمل رجوعه لهما معاً والأول أظهر، وقد حذف من الأول ما أثبت في الثاني فهو من الاحتباك وقيل يوم الجمع ظرف فالمفعولان محذوفان وجعل الضمير على الغيبة للقرآن لعدم حسن الالتفات هنا. قوله: (اعتراض) في آخر الكلام يحتمل الحالية من يوم الجمع أو الاستئناف، وقوله يجمعون أولاً الخ بيان لتوجيه الجمع بين الجمع والتفريق، وجملة منهم فريق حال أو استئناف في جواب سؤال تقديره كيف كان حالهم ويؤيد الأول قراءة النصب ولا مانع منه ولا ركاكة فيه، واشتراط الواو غير مسلم فيه ومنهم خبر مقدّم على الوجه الأحسن في خبر النكرة الموصوفة كما مر، ولذا لم يقدره فريق منهم على أنه صفة وفي الجنة خبره مع أن جعل الصفة المقدرة مسوغة لا يخلو عن ضعف، وكذا جعل المرفوع فاعلاً للظرف المقدّر وإن كان معتمداً ركيك، وحذف العامل في مثله مما منعه بعض النحاة وفي جواز مثله نظر لا يخفى وقد جوز فيه أن يكون خبر مبتدأ مقدّر أي المجموعون، أو مبتدأ خبره ما بعده وساغ الابتداء بالنكرة فيه لأنها في سياق التفصيل والتقسيم كما في قوله:

يوم جمعهم متفرقين بمعنى مشارفين للتفرق، أو متفرقين في داري الثواب والعقاب ﴿وَلَوْ سَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ مهتدين أو ضالين ﴿وَلَكِنْ يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِي﴾ بالهداية والحمل على الطاعة ﴿وَالْقَائِلُونَ مَا لَكُمْ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ أي ويدعهم بغير ولي ولا نصر في عذابه، ولعل تغيير المقابلة للمبالغة في الوعيد إذ الكلام في الإنذار ﴿أَرِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ كالأصنام ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ جواب شرط محذوف مثل إن أرادوا أولياء

فثوب لبست و ثوب اجر

وأما كونها في تأويل مفرد فلا يصلح للتوجيه كما مر فإنه ما من حال إلا ويتأتى فيها هذا فلا يصح ما ذكره وقد مر الكلام فيه، وتقديم منهم هنا كاللازم هنا لأن فيه ما في تقديم المقسم على الأقسام كما لا يخفى على من له دراية بأساليب الكلام. قوله: (وتنذر يوم جمعهم متفرقين الخ) قد وجهت هذه القراءة بوجوه فليل إنها حال من مقدر تقديره افترقوا أي المجموعون فريقاً وفريقاً الخ لثلا يلزم تنافي الجمع، والتفريق وقيل هو منصوب يتنذر المقدر أو المذكور والمعنى تنذر فريقاً من أهل الجنة وفريقاً من أهل السعير لأن الإنذار ليس في الجنة والسعير، ولا يخفى تكلفه والمصنف رحمه الله جعله حالاً من ضمير جمعهم المقدر لأن الألف واللام قامت مقامه وإليه أشار بقوله على الحال منهم أي من المجموع ولما لزمه كون افتراقهم في حال اجتماعهم، أوله بمشارفين على أنه من مجاز المشاركة أو الحال مقدرة أو اجتماعهم في زمان واحد لا ينافي افتراق أمكنتهم كما تقول صلوا الجمعة في وقت واحد في مساجد متفرقة، وإليه أشار بقوله متفرقين في داري الثواب الخ وعلى الوجه السابق اعتبر الاجتماع في الزمان والمكان ولا يخفى أنه إذا أريد بالجمع جمع الأرواح بالأشباح، أو الأعمال بالعمال لا يحتاج إلى توفيق أصلاً. قوله: (مهتدين أو ضالين) اقتصر على الأول في النحل، ووجهه ظاهر والترديد من الله أو من المفسر وقوله بالهداية، وهو خلق الاهتداء أو الدلالة الموصلة والمراد بالحمل على الطاعة توفيقه لها وبعث دواعيه عليها، وقوله في عذابه متعلق بديعهم. قوله: (ولعل تغيير المقابلة الخ) أي كان الظاهر أن يقول ويدخل من يشاء في عذابه، ونقمته فعدل عنه لما ذكر لأنه أبلغ في تخويفهم لإشعاره بأن كونهم في العذاب أمر مفروغ منه، وإنما الكلام في أنه بعد تحتمه هل لهم من يخلصهم بالدفع أو الرفع فإذا نفى ذلك علم أنهم في عذاب لا خلاص منه، وقوله إذ الكلام في الإنذار فيفهم منه أنهم في العذاب مع إسناده إليهم للإشارة إلى أنه نصير للمؤمنين، وإن الرحمة بفضلها والعذاب بكسبهم، وظلمهم فلذا أسند الرحمة إليه دون العذاب فتأمل. قوله: (بل اتخذوا) إشارة إلى أن أم هنا منقطعة وهي تقدر ببيل والهمزة، وقد تقدر ببيل فقط أو الهمزة وكلامه محتمل للوجهين الأولين فإن قرئ اتخذوا بفتح الهمزة كان معها همزة استفهام، وإن كسرت فلا ومن اقتصر على الأول فقد قصر. قوله: (جواب شرط محذوف الخ) هذا بمقتضى دلالة الفاء لكنه جوز فيه كون الفاء عاطفة وكونها تعليلاً للإنكار المأخوذ من الاستفهام كقولك أتضرب زيداً فهو أخوك، أي

بحق فالله هو الولي بالحق ﴿وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتِ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ كالتقرير لكونه حقيقاً بالولاية ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ﴾ أنتم والكفار ﴿فِيهِ مِن شَيْءٍ﴾ من أمر من أمور الدنيا أو الدين ﴿فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ مفوض إليه يميز المحق من المبطل بالنصر أو بالإثابة والمعاقبة، وقيل: وما اختلفتم فيه من تأويل متشابه فارجعوا فيه إلى المحكم من كتاب الله ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ في مجامع الأمور ﴿وَالَيْهِ أُنِيبُ﴾ إليه أرجع في المعضلات ﴿فَاطْرَأُ السَّمَاوَاتِ﴾

لا ينبغي لك ضربه فإنه أخوك والمعروف في مثله استعماله بالواو، وإنما يحسن التعليل في صريح الإنكار ولا يناسب معنى المضي أيضاً، وتقدير الشرط كثير فهو أهون من هذه التكاليف فتأمله. قوله: (كالتقرير لكونه حقيقاً بالولاية) لم يجعله تقريراً وتأكيذاً له لما بينهما من التغير بحسب صريحه، ومنطوقه فإذا تأملته وجدت بينهما تلازماً يصلح باعتبار للتأكيد. قوله: (وما اختلفتم أنتم والكفار فيه) الاختلاف هنا قيل اختلافهم في القرآن، وقيل في رسول الله ﷺ وقيل في الدين فعلى الأول حكمه إلى الله فيما أقام من الحجج والبراهين حيث عجزوا عن الإتيان بمثله، وإن كان في رسول الله فقد سطع برهان نبوته ورسالته من مشرق العقل والسمع، وإن كان في الدين فقد أقام عليه ما يعلم كل ذي لب أنه الحق والصواب وأن غيره باطل ليس بحق، وقال السمرقندي: قال بعض أهل التأويل المعنى ما اختلفتم في شيء فحكمه إلى الله أي إلى كتاب الله كقوله: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [سورة النساء، الآية: ٥٩] أي إلى كتاب الله لكنه لا يصح لأن قوله فإن تنازعتم الخ إنما هو في المؤمنين إذا وقع بينهم اختلاف في شيء من الأحكام يرد ذلك إلى كتاب الله وإلى سنة رسوله ﷺ، وقوله وما اختلفتم الخ إنما هو في محاجة الكفرة فهو في غير ذلك المعنى إذ هم لا يعتقدون كونه حجة، وإنما يرجع إلى دليل آخر عقلي فما هنا كما في الكشاف حكاية قوله ﷺ للمؤمنين أي ما خالفكم فيه الكفار من أهل الكتاب والمشركين فاختلقتم أنتم وهم فيه من أمور الدين فحكم ذلك المختلف فيه مقوض إلى الله وهو إثابة المحقين فيه من المؤمنين ومعاقبة المبطلين فليس في الآية دليل على منع الاجتهاد في زمنه ﷺ أو بحضرتة فإن الأصح عند الأصوليين وقوعه. قوله: (من أمر من أمور الدنيا أو الدين) لم يذكر الدنيا في الكشاف، وهو الموافق لقوله هنا أنتم والكفار إذ الظاهر أن المراد بأمور الدنيا المخاصمات، ولا يلزم أن تكون بينهم وبين الكفرة ولا يقال في مثله التحاكم إلى الله وجعله وجهاً مستقلاً كما قيل بعيد عن الصواب بمراحل. قوله: (وقيل الخ) مرضه لأنه مخالف للسياق كما لا يخفى لأن الكلام مسوق للمشركين وهو على هذا مخصوص بالمؤمنين، وقوله فارجعوا فيه إلى المحكم من كتاب الله المراد بالمحكم هنا ما ظهر المراد منه، وبالمتشابه خلافة لا ما اصطلاح عليه أهل الأصول، ويجوز حينئذ أن يكون المعنى فوضوا أمره إلى الله ولا تخوضوا في تأويله على التوقيف والوقف على إلا الله كما مر تحقيقه في سورة آل عمران، وقوله ذلكم الله ربي بتقدير قل أو هو حكاية لقوله ﷺ ومجامع الأمور جميعها، وهو إشارة إلى الحصر المستفاد من تقديم الظرف، وقوله أرجع في المعضلات أي

وَالْأَرْضِ ﴿ خبير آخر لذلكم أو مبتدأ خبره ﴿ جَعَلَ لَكُمْ ﴾ وقرئ بالجَزِّ على البدل من الضمير أو الوصف لإلى الله ﴿ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ من جنسكم ﴿ أَزْوَاجًا ﴾ نساء ﴿ وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا ﴾ أي وخلق للأنعام من جنسها أزواجاً أو خلق لكم من الأنعام أصنافاً، أو ذكوراً أو إناثاً ﴿ يَذَرُوكُمْ ﴾ يكثركم من الذرء، وهو البث وفي معناه الذرّ والذرو والضمير على الأول للناس والأنعام على تغليب المخاطبين العقلاء ﴿ فِيهِ ﴾ في هذا التدبير وهو جعل الناس والأنعام أزواجاً يكون بينهم توالد فإنه كالمنيع للبث والتكثير ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ أي ليس مثله شيء يزواجه ويناسبه، والمراد من مثله ذاته كما في قولهم مثلك لا يفعل كذا على قصد المبالغة في نفيه عنه فإنه إذا نفى عمن يناسبه، ويسد مسده كان نفيه عنه أولى ونظيره

الأمر المشككة أو من الذنوب أو في المعاد كما مرّ في سورة هود. قوله: (خبر آخر الخ) أو صفة لربي أو بدل منه أو خبر مبتدأ مقدر، وقوله بالجر أي جرّ فاطر بمعنى خالق وما بينهما جملة معترضة، والضمير المبدل منه ضمير إليه أو عليه، وقوله الوصف لا لى الله تسمح فيه والمراد لله من قوله إلى الله، وإنما أعاد الجار معه وإن كان الموصوف المجرور لثلا يتوهم أنّ الموصوف الله في قوله ذلكم الله، وقوله من جنسكم تقدّم تحقيقه مراراً وتفسيره بوجه آخر في سورة الروم. قوله: (أي وخلق للأنعام من جنسها أزواجاً) فيه جملة مقدرة إذ لا يصح عطفه على أزواجاً لأنّ قوله من أنفسكم ياباه، وقوله أو خلق الخ تفسير الأزواج فإنها قد يراد بها الأصناف وقد يكون جمع زوج بمعنى ذكر وأنثى متزاوجين ويقابله الفرد. قوله: (يكثركم) والبث النشر والانتشار يلزمه الكثرة، وهو مهموز والذر وفي آخره واو فهو منقوص والذرّ بالتضعيف فهو مضاعف ومنه الذرية وقد فسر بيخلقكم أيضاً، وقوله في هذا التدبير المراد من التدبير عليهم أزواجاً، وقيل ضمير فيه للبطن أو الرحم لأنه في حكم المذكور، وجعل التكثير في هذا الجعل لوقوعه في خلاله وإثائه كما أشار إليه بقوله فإنه كالمنيع أو في مستعارة للسببية. قوله: (يكون بينهم توالد الخ) فيه إشارة إلى تغليب العقلاء فيه على غيرهم وتغليب المخاطب على الغائب ففيه تغليبان على ما فصله شراح الكشاف، وفيه أيضاً إشارة إلى ترجيح تفسير الأزواج بغير الأصناف لأنه مناسب له كما قيل نظر لأنه لا مانع من تكثير الأصناف بالتوالد أيضاً فالظاهر أنه جار على الوجوه. قوله: (ليس مثله شيء يزواجه ويناسبه) قيده به بقرينة ما قبله ليرتبط به، ولو أبقى على عمومه في نفي المشابهة من كل وجه كما قالوا الله شيء لا كالأشياء أفاد نفي ما ذكر أيضاً وهو بيان الحاصل المعنى إجمالاً. قوله: (والمراد من مثله ذاته الخ) هذا تفسير على تقدير عدم زيادة الكاف، وحاصله كما أشار إليه المصنف رحمه الله أنّ ليس كذاته شيء وقولنا ليس كمثل شيء عبارتان عن معنى واحد، وهو نفي المماثلة عن ذاته لكن الأول صريح في ذلك والثاني كناية مشتملة على مبالغة، وهي إنّ المماثلة منفية عمن يكون مثله وعلى صفته فكيف عن نفسه وهذا لا يستلزم وجود المثل ألا ترى أنّ مثل الأمير يفعل كذا ليس اعترافاً بوجود مثل له إذ الفرض كاف في المبالغة، وقوله في نفيه أي نفي الفعل عن

قول رقيقة بنت صيفي في سقيا عبد المطلب ألا وفيهم الطيب الطاهر لذاته، ومن قال الكاف فيه زائدة لعله عنى أنه يعطي معنى ليس مثله غير أنه أكد لما ذكرناه، وقيل مثله صفته أي ليس كصفته صفة ﴿وَهُوَ أَسْبَغُ الْأَبْصِيرِ﴾ لكل ما يسمع ويبصر ﴿لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ خزائنها ﴿يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ يوسع ويضيق على وفق مشيئته ﴿إِنَّهُ يَكْتُبُ سِتْرَهُ عَلِيمٌ﴾ فيفعله على ما ينبغي ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى﴾ أي شرع لكم من الدين دين نوح، ومحمد عليهما الصلاة

الفاعل أو نفي الشبه عنه ون يناسبه ويسد مسده هو المثل المشبه لأن المشبه به حقه أن يكون أقوى من المشبه، ومثله كاف في حصول المراد. قوله: (ونظيره) في كونه كناية بالأشباه والأمثال عن الذات، ورقيقة بضم الراء المهملة وقافين بينهما ياء تصغير اسم امرأة وهي رقيقة بنت أبي صيفي بن هاشم والدة عبد المطلب، وقول المصنف تبعاً للزمخشري بنت صيفي سهو والصواب بنت أبي صيفي كما ذكره ابن حجر وسبب هذا كما رواه المحدثون أنه تتابعت على قريش سنون مجدبة حتى أضرب بهم القحط جداً قالت: رقيقة فبينما أنا نائمة إذ سمعت هاتفاً يهتف ويقول يا معشر قريش إن هذا النبي المبعوث منكم قد أظلتكم أيامه، وهذا إبان نجومه فحيهلاً بالحياء والخصب ألا فانظروا رجلاً منكم وسطاً عظاماً جساماً أبيض، وطف الأهداب سهل الخدين أشم العينين فليخلص هو وولده ألا وفيهم الطيب الطاهر لذاته، وليهبط إليه من كل بطن رجل فليسنوا من الماء، وليمسوا من الطيب، ثم ليرتقوا أبا قبيس فليستق الرجل وليؤمنوا فعشتم ما شتمم فقصصت رؤيائي فما بقي أبطحي إلا قال هو شبيهة الحمد فلما قام معه رسول الله ﷺ وقد أيفع قال اللهم سان الخلة كاشف الكربة أنت معلم غير معلم، ومسؤل غير مبخل هذه عبادك وأماؤك يشكون إليك سنتهم فقد أذهبت الخف اللهم فأطر غيثاً مغدقاً فما زالوا عن مكانهم حتى تفجرت السماء بمائها، والمراد بالطيب الطاهر لذاته رسول الله ﷺ، وطهارة لذاته عبارة عن طهارته لذاته على نهج الكناية المذكورة، وهي جمع لدة كعدة من الولادة والمراد أترابه وأمثاله في السن ويكون بمعنى الولادة، والمولد فالمعنى أنّ مولده ﷺ ومولد من مضى من آبائه موصوف بالطهارة كما ذكره في الفائق لكن الأول أشهر وأبلغ لأنه إثبات لطهارته ببرهان لأن من علم طهارة أقرانه بالطهارة كما ذكره في الفائق لكن الأول أشهر وأبلغ لأنه إثبات لطهارته ببرهان لأن من علم طهارة أقرانه وأنه من جماعة عرفوا بالطهارة علم طهارته بالطريق البرهاني كما قرره أهل البيان، والسقيا طلب السقي والدعاء له. قوله: (ومن قال الكاف فيه زائدة) لم يرد أنه زائد محض ليس لذكره فائدة أصلاً كما قيل إن مثلاً زائد أيضاً وقوله، وقيل مثله الخ فيكون مثل كمثل بفتحتين بمعنى القصة العجيبة، وشيء عبارة عن الصفة أيضاً، وقوله لكل ما يسمع الخ هو مأخوذ من عدم ذكر متعلق له فإنه يؤذن بالعموم، وقوله له مقاليد الخ مرّ تفسيره في سورة الزمر. قوله: (أي شرع لكم من الدين الخ) يعني أنه اكتفى بالابتداء والاختتام والوسط عن الجميع وعدل عن وصينا إلى أوحينا مع كاف الخطاب للفرق

والسلام ومن بينهما من أرباب الشرائع وهو الأصل المشترك فيما بينهم المفسر بقوله: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الَّذِينَ﴾ وهو الإيمان بما يجب تصديقه، والطاعة في أحكام الله ومحله النصب على البديل من مفعول شرع أو الرفع على الاستئناف كأنه جواب، وما ذلك المشروع أو الجزر على البديل من هاء به ﴿وَلَا تَنفَرُوا فَيَدَّ﴾ ولا تختلفوا في هذا الأصل إمام فروع الشرائع فمختلفة كما قال: ﴿لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا﴾ [سورة المائدة، الآية: ٤٨] ﴿كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ عَظْمُ عَلَيْهِمْ﴾ ﴿مَا نَدْعُوهُمْ لِئَلَّا يَتَّخِذُوا مِنَّا مَثَلًا﴾ من التوحيد ﴿اللَّهُ يَخْتِيارُ إِلَهًا مَن يَشَاءُ﴾ يجتلب

بين توصيته وتوصيتهم، وابتدأ نوح عليه الصلاة والسلام لأنه أول الرسل فالمعنى أنه شرع لكم من الدين ما وصى به جميع الأنبياء من عهد نوح عليه السلام إلى زمن نبينا عليه الصلاة والسلام، والتعبير بالتوصية فيهم والوحي له للإشارة إلى أن شريعته ﷺ هي الشريعة الكاملة، ولذا عبر فيه بالذي التي هي أصل الموصولات وأضافه إليه بضمير العظمة تخصيصاً له ولشريعته بالتشريف وعظم الشأن ومن بينهما الثلاثة المذكورون لأنه ليس لغيرهم شريعة كشريعتهم وقوله وهو الأصل أي المشروع لهم الذي اشتركوا فيه. قوله: (وهو) أي الدين المراد به هنا أصل كلّي متفقون عليه وهو التوحيد والعقائد الحقّة، والطاعة لله بامتثال أوامره ونواهيه لا الأمور الفرعية على التفصيل لاختلاف الشرائع فيها كما بينه المصنف، وقوله ومحله النصب أي محل أن أقيموا الخ على أن إن فيه مصدرية وقد تقدّم الكلام في وصلها بالأمر والنهي وتوجيه، أو مخففة من الثقيلة لما في شرع من معنى العلم ولم يجعل أن مفسرة مع أنه الظاهر، وقد تقدّمها ما يتضمن معنى القول دون حروفه بناء على أنها لا تفسر ما هو مذكور صريحاً، ولو قيل به جاز هنا وفي قوله المفسر إيماء إليه، وقوله على الاستئناف فهو خبر مبتدأ مقدر أو مبتدأ خبره مقدر والجملة مستأنفة، وقوله من هاء به ولا يلزمه بقاء الموصول بلا عائد لأنّ المبدل منه ليس في نية الطرح حقيقة ويجوز كونه بدلاً من الدين. قوله: (كأنه جواب وما ذلك المشروع) الشامل للموصى به والموحى، ولذا اختار تقديره عليهما فليس تقدير ما ذلك الموصى به أولى كما قيل، وقوله عظم عليهم أي شق وصعب لمخالفته الضلال الذي ألفوه. قوله: (من التوحيد) خصه به ولم يعممه ليشمل المشروع بقرينة السياق لأنه هو أعظم ما شق عليهم، وقوله على المشركين مقتض له. قوله: (يجتلب إليه) ويجمع فهو افتعال من الجباية وهي الجمع قال الراغب: يقال جبيت الماء في الحوض جمعته ومنه قوله تعالى: ﴿يَجِبِي إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [سورة القصص، الآية: ٥٧] والاجتباء الجمع على طريق الاصطفاء قال تعالى قالوا: لولا اجتبيتها واجتباء الله العبد تخصيصه إياه بفيض الهي يتحصل له منه أنواع النعم بلا سعي منه كقوله: ﴿اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾ [سورة الشورى، الآية: ١٣] اهد ومنه يعلم أن أصل معناه الجمع وأنّ الاصطفاء والاجتباء فيه معنى الجمع أيضاً لما جمع الله لمن اصطفاه من النعم والمعارف، ولذا تعدّى بالي كالأول وذكر محي السنة وغيره أنه من الاجتباء بمعنى الاصطفاء وضمير إليه الله وهذا أظهر وأملاً بالفائدة، أما الثاني فللدلالة على أنّ

إليه، والضمير لما تدعوهم أو للدين ﴿وَيَهْدِي إِلَيْهِ﴾ بالإرشاد والتوفيق ﴿مَنْ يُنِيبْ﴾ يقبل إليه ﴿وَمَا تَفَرَّقُوا﴾ يعني الأمم السالفة، وقيل: أهل الكتاب لقوله: وما تفرق الذين أوتوا الكتاب ﴿إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ﴾ العلم بأن التفرق ضلال متوعد عليه، أو العلم بمبعث الرسل عليهم الصلاة والسلام أو أسباب العلم من الرسل، والكتب وغيرهما فلم يلتفتوا إليها ﴿بَغِيًّا بَيْنَهُمْ﴾ عداوة أو طلباً للدين ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ﴾ بالإمهال ﴿إِنَّ أَجَلَ مُسَمًّى﴾ هو يوم القيامة أو آخر أعمارهم المقدرة ﴿لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ باستئصال المبطلين حين افترقوا لعظم ما افترقوا ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ أُوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ يعني أهل الكتاب الذين كانوا في عهد الرسول ﷺ أو المشركين الذين أوتوا القرآن من بعد أهل الكتاب، وقرئ ورثوا

أهل الاجتباء غير أهل الاهتداء وكلتا الطائفتين هم أهل الدين والتوحيد الذين لم يتفرقوا فيه، وعلى مختار الزمخشري هم طائفة واحدة وأما الأول فلأن الاجتباء بمعنى الاصطفاء أكثر استعمالاً، ولأنه يدل على أن أهل الدين هم صفوة الله اجتباهم إليه واصطفاهم لنفسه وأما الذي أثره جار الله فكلام ظاهري بناء على أن الكلام في عدم التفرق في الدين فناسب الجمع والانتهاه إليه، وكذا ما قيل إنه بمعنى الاصطفاء لا يتعدى إلى إلا بتضمين معنى الضم كلام مبني على عدم التدقيق مع مخالفة الثاني لكلام أهل اللغة فكلا التفسيرين، واحد بحسب المآل. قوله: (والضمير لما تدعوهم أو للدين) أو لله على أن يجتبي بمعنى يختار أي يختارهم لرضاه وعلى الثاني اقتصر الزمخشري والمصنف زاد الأول وقدمه لما فيه من إتساق الضمائر، وإن كان في الثاني مناسبة معنوية لاتحاد المتفرق فيه والمجتمع عليه. قوله: (يعني الأمم السالفة) جعل الضمير لجميع الأمم السالفة بناء على أنهم بعد الطوفان كانوا أمة واحدة مؤمنين فبعد موت آبائهم اختلف أبنائهم حين بعث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام إليهم، وجاءهم العلم فالمراد بالذين أوتوا الكتاب أهل الكتاب في عهده ﷺ فإن أريد بالذين تفرقوا أهل الكتاب من اليهود والنصارى فالذين أوتوا الكتاب المشركون والكتاب القرآن، وأما كون الضمير للمشركين وإن تقدم ذكرهم قريباً فبعيد معنى لأن التفرق فيهم غير ظاهر، ولذا لم يتعرض له المصنف وإن توهم أنه أقرب مما ذكر ولما كان قوله شرع لكم الخ عاماً شاملاً للأمم ولم يجيء لأهل الكتاب فيه ذكر أصلاً مَرَضَ المصنف القول الثاني وقدم الأول. قوله: (العلم بأن التفرق الخ) الوجه الأول والثالث جاربان على تفسير ضمير تفرقوا، والثاني خاص بالثاني فلو أخره كان أولى، وقوله أسباب العلم بإطلاق العلم على سببه مجازاً مرسلأ أو بالتجوز في الإسناد أو تقدير المضاف، وقوله عداوة لأن البغي مصدر بغي يعني طلب، وقوله بالإمهال إشارة إلى أن المراد بالكلمة السابقة وعده تعالى بعدم معاجلتهم بالعذاب، ولكونه بهذا المعنى كان أمراً ممتدأ يصح أن يكون مغيباً لي ولولاه لم ينتظم بما معه، وقد مر في السورة السابقة بفصل الخصومة. قوله: (باستئصال المبطلين الخ) هذا جار على التفسيرين لأنه لما أخر

وورثوا ﴿لَفِي شَكِّ مَنَّهُ﴾ من كتابهم لا يعلمونه كما هو أو لا يؤمنون به حق الإيمان أو من القرآن ﴿مُرِيبٍ﴾ مقلق أو مدخل في الريبة ﴿فَلِذَلِكَ﴾ فلاجل ذلك التفرق أو الكتاب أو العلم الذي أوتيته ﴿فَادْعُ﴾ إلى الاتفاق على الملة الحنيفية، أو الاتباع لما أوتيت، وعلى هذا يجوز أن تكون اللام في موضع إلى لإفادة الصلة أو التعليل ﴿وَأَسْتَقِيمَ كَمَا أَمَرْتُ﴾

جزاءهم ليوم القيامة وقدر لهم آجالاً مسماة لم يستأصلهم أي يهلكهم بأسرهم، وقوله افترقوا بتقديم الفاء على القاف وما بعده على العكس بمعنى اكتسبوا، وقوله يعني أهل الكتاب الخ فالمراد بالكتاب التوراة والإنجيل، وهذا على أن المراد بالذين افترقوا الأمم السالفة وما بعده على أن المراد بهم أهل الكتاب فالكتاب هنا القرآن، وقد قيل إن كلاً منهما يصح على الوجهين أيضاً. قوله تعالى: (لفي شك منه) جعل الضمير للكتاب، ونكره ليشمل الكتب وقيل الضمير للرسول ﷺ وهو خلاف الظاهر، وقوله لا يعلمونه أي الكتاب كما هو أي كما هو حقه أو لا يؤمنون به حق الإيمان وعلى هذين التفسيرين الشك بمعنى عدم اليقين، وهو على تفسير الموصول بأهل الكتاب، وقوله أو من القرآن على تفسيره به وبالمشركين ويجوز فيه إبقاء الشك على معناه المشهور وفسر مريب بمقلق لأن الريب قلق النفس، واضطرابها كما مر في سورة البقرة فمريب كشعر شاعر أو بمعنى مدخل في الريبة كأصبح بمعنى دخل في وقت الصباح، وهو أحد معاني الأفعال. قوله تعالى: (فلذلك) الفاء في جواب شرط مقدر أي إذا كان الأمر كما ذكرت واللام تعليلية كما أشار إليه بقوله فلاجل، وجوز في الإشارة أن تكون للتفرق المفهوم من تفرقوا أو للكتاب المذكور أو للعلم الذي أوتيه المذكور في قوله جاءهم العلم ولا حاجة إلى جعله مفهوماً من مضمون ما تدعوهم إليه، وقد جوز كون الإشارة للشك وقيل إنه أولى لقربه لأن التفرق المذكور تفرق الأمم السالفة وليس علة باعثة لدعاء قومه إلا لجعله سبباً لتفرقهم أو المراد به مطلق التفرق، وفيه نظر فإنه علة باعثة متقدمة وإن أريد لدفعه فهو علة متأخرة والكتاب معطوف على أجل أو على مدخوله والظاهر أن المراد به القرآن. قوله: (إلى الاتفاق) فيه لف، ونشر فهذا على أن تكون الإشارة للتفرق وما بعده على كونها للكتاب، أو لما عنده من علم الشرائع الموحى إليه، وقوله وعلى هذا أي على التقرير والتقدير في التفاسير المذكورة على أن اللام متعلقة بادع المتعدّي بإلى يجوز أن تكون اللام في ذلك بمعنى إلى كما يجوز كونها تعليلية لأن الدعاء يتعدى بإلى، وباللام كما في قوله:

دعوت لما نابني مسور

وليس الإشارة بهذا إلى الوجه الأخير وهو ما إذا كان المأمور به الدعاء إلى اتباع ما أوتيه كما قيل. قوله: (لإفادة الصلة أو التعليل) أي ليدل بها على صلة الدعاء وإذا كانت بمعنى لأجل لم يكن في الكلام ما يدل على صلة الدعاء وهو المدعو إليه والتعليل إن كان من الفاء

واستقم على الدعوة كما أمرك الله تعالى ﴿وَلَا تَبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ الباطلة ﴿وَقُلْ ءَامَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ﴾ يعني جميع الكتب المنزلة لا كالكفار الذين آمنوا ببعض وكفروا ببعض ﴿وَأَمَرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ﴾ في تبليغ الشرائع والحكومات والأول إشارة إلى كمال القوة النظرية، وهذا إشارة إلى كمال القوة العملية ﴿اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ خالق الكل، ومتولى أمره ﴿لَنَا أَعْمَلْنَا وَلَكُمْ أَعْمَلْتُمْ﴾ وكل مجازي بعمله ﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ لا حجاج بمعنى لا خصومة إذ الحق قد ظهر، ولم يبق للمحاجة مجال ولا للخلاف مبدأ سوى العناد ﴿اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا﴾ يوم القيامة ﴿وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ مرجع الكل لفصل القضاء، وليس في الآية ما يدل على مشاركة الكفار رأساً حتى تكون منسوخة بآية القتال ﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ﴾ في دينه ﴿مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُمْ﴾ من بعد ما استجاب له الناس، ودخلوا فيه أو من بعدما استجاب الله لرسوله فأظهر دينه بنصره يوم بدر أو من بعد ما استجاب له أهل الكتاب، بأن أقرؤا بنبوته واستفتحوا به ﴿جَهَنَّمَ دَاحِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ زائلة باطلة ﴿وَعَلَيْهِمْ عَذَابٌ﴾ لمعاندهم

فلا إشكال فيه، وهو الظاهر فإن كان من اللام أيضاً ففيه جمع بين معنيي المشترك أو الحقيقة، والمجاز وهو وإن كان جائزاً عند الشافعية فلا حاجة إلى ارتكابه من غير ضرورة تدعو إليه والفاء الثانية مؤكدة للأولى وتعبيره بالجواز إشارة لمرجوحيته لأن الأصل عدم تقدم ما في حيز الفاء عليها. قوله: (واستقم على الدعوة كما أمرك الله) خصها بالدعوة بقرينة قوله ولو جعلت عامة في جميع أموره صح كما مر في سورة هود، والاستقامة أن تكون على خط مستقيم، وفسرها الراغب هنا بلزوم المنهج المستقيم فلا حاجة إلى تأويلها بالدوام على الاستقامة. قوله: (يعني جميع الكتب) لأن ما من أدوات العموم وتنكير الكتاب المبين مؤيد لذلك، وقوله في تبليغ الشرائع مأخوذ من الدعوة والحكومة من العدل لأنه يكون فيها، وقوله الأول هو قوله آمنت بما أنزل الله وهذا إشارة إلى قوله أعدل بينكم وقوله خالق الكل فليس المراد به خصوص المتكلم والمخاطب، وقوله مجازي بعمله دون غيره ولا تزروا زرة وزر أخرى كما تدل عليه اللام. قوله: (وأمرت لا عدل الخ) تقديره وأمرت بذلك لا عدل، وقيل اللام مزيدة وفيه نظر لأنه يحتاج بعد زيادتها لتقدير الباء وهو تعسف. قوله: (لا حجاج) أي مجادلة ومخصمة لأن الحجة في الأصل مصدر بمعنى الاحتجاج كما ذكره الراغب، ويكون بمعنى الدليل والمراد هو الأول دون الثاني وقوله إذ الحق الخ تعليل لقوله لا حجاج، وقوله ليس في الآية الخ لأن ترك المحاجة بعد ظهور الحق لا يدل على ترك المقابلة حتى يدعى النسخ من غير حاجة له، وقوله والذين يحاجون في معنى التعليل لقوله لا حجة الخ. قوله: (من بعدما استجاب له الناس) ضمير له في هذا الوجه لله أو لدينه واستجابة الناس له وإجابتهم إذ عانهم له لوضوح المحجة، وظهور الحجة بحيث لم يبق للمحاجة مجال ولا لرد المسلمين عن دينهم إمكان، وقوله أو من بعدما استجاب الله لرسوله فضمير له للرسول ﷺ لكونه في حكم المذكور ولكون الأول أظهر قدمه والمراد من إجابة الله دعوة رسوله إظهارها بنصره كما أشار إليه بقوله فأظهر الخ، وقوله يوم بدر وكذا

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ على كفرهم ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ﴾ جنس الكتاب ﴿بِالْحَقِّ﴾ ملتبساً به بعيداً من الباطل، أو بما يحق إنزاله من العقائد والأحكام ﴿وَالْمِيزَانَ﴾ والشرع الذي توزن به الحقوق، ويسوي بين الناس أو العدل بأن أنزل الأمر به أو آلة الوزن بالوحي بإعدادها ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ إتيانها فاتح الكتاب، واعمل بالشرع وواظب على العدل قبل أن يفاجئك اليوم الذي توزن فيه أعمالك، وتوفي جزاءك، وقيل تذكير القريب لأنه بمعنى ذات قرب أو لأن الساعة بمعنى البعث ﴿يَسْتَعْجِلُ بِهَا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا﴾ استهزاء ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مُسْفُوفُونَ مَتَاهًا﴾ خائفون منها اعتناء بها لتوقع الثواب ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا الْحَقُّ﴾

استجابة أهل الكتاب تقتضي أن هذه الآية مدنية لأن وقعة بدر بعد الهجرة، وكذا استجابة أهل الكتاب إذ لم يكن بمكة أحد منهم فيعارض كون السورة مكية من غير استثناء من المصنف كما قيل إلا أن يكون تبشيراً له ووعداً جعل كالماضي لتحقيقه، وقوله بأن أقرؤا تفسير لمعنى الاستجابة المجازي على هذا الوجه، وقوله استفتحوا بمعنى استنصروا، أو فتحو عليهم وعرفوهم بأنه نبي. قوله: (جنس الكتاب) ويجوز كون التعريف للعهد أو الاستغراق، وقوله ملتبساً به بعيداً من الباطل فالحق هنا خلاف الباطل والباء للملابسة وعلى ما بعده الحق بمعنى الواجب واللازم. قوله: (الشرع) فيكون في الميزان استعارة، وقوله توزن به الحقوق أي تعين، وتسوى كما تسوى المقادير وكذا إذا أريد به العدل، وقوله بأن أنزل الأمر به بيان للإنزال على الثاني ويعلم الأول منه بالمقايسة أو هو عليهما فإن الإنزال من صفات الأجسام دون المعاني فمعنى إنزاله القاؤه إلى الرسول وإيحاؤه أو إنزال من بلغه فالتجوز في النسبة، ولا يخفى أن نسبة الإنزال إلى الأمر كذلك محتاجة إلى التأويل فكلامه لا يخلو عن المسامحة (أقول) لما كانت نسبة الإنزال والنزول مشهورة التحقت بالحقيقة فإنه يقال نزل إلينا أمر السلطان من قصره.

قوله: (أو آلة الوزن) فهو بمعناه الحقيقي، وقوله بالوحي بإعدادها أي اتخاذها فإنزاله مجاز عن الإيحاء باستعماله، وقيل إنه أنزل عليه من السماء حقيقة وكون المراد به ميزان الأعمال بعيد هنا. قوله: (إتيانها) توجيه لتذكير قريب مع أن الساعة مؤنثة بأن فيه مضافاً مقدر أو أصله لعل إتيان الساعة، والخبر عنه في الحقيقة لأن المحذوف لقربة كالمفوض فيجوز نصبه على الحكاية، ورفعها والمراد تقديره إتيانها وهو إشارة لما قلناه من تقديره بعد لعل لا بعد قريب على أنه فاعل الوصف لا لأنه يلزمه حذف الفاعل لأنه لا يمتنع إذا سدّ المضاف إليه مسدّه بل لأنه إذا حذف وارتفع الضمير واستتر كان يجب أن يقال قريبة أيضاً كما لا يخفى، وقوله بمعنى ذات قرب أي على النسب أو تأويل الساعة بالبعث، وقد تقدّم في تذكيره وجوه آخر فتذكر، وقوله اعلم بالشرع الخ فيه لف ونشر ينظر إلى الوجوه السابقة في تفسير الميزان وفيه إشارة إلى المناسبة التي اقتضت الجمع بينها. قوله: (اعتناء بها) اعتناء افتعال من العناية وقع هنا مفعولاً له وبها جار ومجرور متعلق به والضمير للساعة، وهو إشارة إلى ما مرّ من قول الراغب وغيره إن الإشفاق عناية مختلطة بخوف، وإذ عدي بمن فمعنى الخوف فيه أظهر وإذا

الكائن لا محالة ﴿أَلَا إِنَّ الَّذِينَ يُمَارُونَ فِي السَّاعَةِ﴾ يجادلون فيها من المرية أو من مريت الناقة إذا مسحت ضرعها بشدة للحلب لأن كلاً من المتجادلين يستخرج ما عند صاحبه بكلام فيه شدة ﴿لَقِيَ ضَلَكِلِ بِعِيدٍ﴾ عن الحق فإن البعث أشبه الغائبات إلى المحسوسات فمن لم يهتد لتجويزها فهو أبعد عن الاهتداء إلى ما وراءه ﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ﴾ برتهم بصنوف من البر لا تبلغها الإفهام ﴿يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ﴾ أي يرزقه لمن يشاء فيخص كلاً من عباده بنوع من البر على ما اقتضته حكمته .

عدي بعلى فمعنى العناية أظهر، فما قيل إن الضمير للذين آمنوا أنت لتأويله بنحو الفرق والجماعة، وإنه لم يوجد في بعض النسخ المصححة وتحريف وتقدير من غير داع له سوى تكثير لسواد، وليس الاعتناء مضافاً للضمير كما توهمه مع أنه لو سلم يجوز أن يكون مضافاً للمفعول بواسطة على الحذف، والإيصال والضمير للساعة كما قاله شراح: المفتاح في قوله بمواظبتها من غير احتياج لما تكلفه وأما سقوطها من بعض النسخ فبناء على تجريده لمعنى الخوف مطلقاً فذكر هذه الزيادة غير متعين كما توهم. قوله: (الكائن لا محالة) إشارة إلى أن الحق هنا بمعنى المتحقق الواجب كما مرّ والمرية بكسر الميم وضمها الجدل، وقوله أو من مريت كان الظاهر إسقاط أو لأن المرية بمعنى الجدل مأخوذة من هذا كما صرح به الراغب في مقرراته، وقد صرح به أيضاً المصنف في سورة النجم ولذا قيل إنه أراد أنه حقيقة فيه أو مجازاً واستعارة مأخوذ مما ذكر، ثم إن ما ذكره من معنى الشدة فيه غير لازم فيه والظاهر أنه إشارة إلى أنه على الأول ليس معنى المفاعلة مقصود فيه هنا، وعلى الثاني هو مقصود فيه وما قيل إنه معنى مستقل عند المصنف، وقد خالف فيه من قال الأول مأخوذ من الثاني فمكابرة في التقلبات مع أنه كيف يتأتى هذا والمصنف معترف به، وأما الشدة المذكورة فتؤخذ من المفاعلة فلا يتوهم مخالفته لأهل اللغة فتدبر. قوله: (أشبه الغائبات إلى المحسوسات) أي أقرب من كل شيء إليها، ولذا عداه بالي لتضمينه معنى القرب فلا يقابل الظاهر بالمحسوسات وقربه إليها لأنه يعلم من بدء الخلقة المشاهد إعادتها، ومما يتكوّن في الفصول من النباتات، ثم عودها مورقة مزهرة مثمرة بعدما تعرّت من ذلك على ما مرّ مراراً، وقوله فمن لم يهتد لتجويزها الخ إشارة إلى المبالغة في ضلاله إذ وصف بالبعد، وجعل بعيداً والبعيد صاحبه، والمراد بما وراءه ما وراء البعث من سائر المغيبات أو ما وراء تجويز من تيقن وقوعه والإيمان به أو المراد الثواب والعقاب. قوله: (برّ بهم بصنوف من البر لا تبلغها الإفهام) وفي نسخة الأوهام، وهذا مأخوذ من مادة اللطف وصيغة المبالغة وتنكيرها الدال على أنه بحسب الكمية، والكيفية قال الغزالي: إنما يستحق هذا الاسم من يعلم دقائق الأمور والمصالح، وغوامضها وما دق منها ولطف، ثم تسلك في إيصالها سبيل الرفق دون العنف وليس هو غيره تعالى فصنوف البر من المبالغة في الكمّ وكونها لا تبلغها الإفهام من المادة، والمبالغة من الكيفية لأنه إذا دق جداً كان أخفى وأخفى. قوله: (يرزقه لمن يشاء) وفي نسخة لما يشاء، وفي أخرى كما يشاء ومعنى يرزقه

﴿وَهُوَ الْقَوِيُّ﴾ الباهر القدرة ﴿الْعَزِيزُ﴾ المنيع الذي لا يغلب ﴿مَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ﴾ ثوابها شبهه بالزرع من حيث إنه فائدة تحصل بعمل الدنيا، ولذلك قيل الدنيا مزرعة الآخرة، والحرث في الأصل إلقاء البذر في الأرض، ويقال: للزرع الحاصل منه ﴿زَادَ لَهُمْ فِي حَرْثِهِمْ﴾ فنعطيه بالواحد عشر إلى سبعمائة فما فوقها ﴿وَمَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ شيئاً منها على ما قسمنا له ﴿وَمَا لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾ إذ الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ﴾ بل ألهم شركاء والهمزة للتقرير، والتقريع وشركاؤهم شياطينهم ﴿شَرَعُوا لَهُمْ﴾ بالتزيين ﴿مِنَ الَّذِينَ مَا لَمْ يَأْتِ بِهِ اللَّهُ﴾ كالشرك،

يعينه ويقدره، وهو دفع لما قيل إن تخصيصه مع تعميم اللطف للعباد كلامتنافين بأنه لا تخصيص بل بيان لتوزيع ما ذكر من العموم أي يخص هذا بقدر وذاك بآخر، ولذا قيل العموم لجنس البر والخصوص لنوعه، وهو معنى قوله فيخصص الخ والباهر القدرة أي الذي غلب، وغلبت قدرته جميع القدر وهذا ناظر لقوله لطيف بعباده ولعموم إحسانه والعزيم بمعنى الذي لا يغلب على ما يريده ناظر لقوله: ﴿يرزق من يشاء﴾ ففيه لطف على لطف فإن فهمت فهو نور على نور:

فكم لله من لطف خفي يدق شذاه عن فهم النذكي

قوله: (ثوابها الخ) إشارة إلى أنه استعارة والمراد بالحرث الزرع الحاصل من القاء البذر المشبه به العمل ففيه استعارة وتصريحية، ويلزمها استعارة أخرى غير مصرح بها، وقوله شيئاً منها إشارة إلى أن من تبعية وأنها صفة للمفعول المقدر، وقوله على ما قسمنا الخ مقدرين ذلك له بطله وإرادته فلا يرد أن المقوم وأصل له على كل حال فما معنى تعليقه بإرادته. قوله: (إذ الأعمال بالنيات الخ) أي صحتها بالنيات فإذا لم ينو عمل الآخرة لم يصح فلا يحصل له، ولا يكون له فيها نصيب على ما ذكره الشافعية في تأويل الحديث^(١) وأما على تقدير ثواب الأعمال كما ذهب إليه الحنفية فدلالته أظهر، فما قيل لا دلالة للحديث على ما ذكر إلا على مذهب الحنفية دون مذهب المصنف فكان عليه أن يقتصر على شقه الثاني لا وجه له، وهو ناشيء من قلة التدبر. قوله: (بل ألهم شركاء الخ) يعني أن أم ههنا منقطعة فيها معنى بل، والهمزة ولا بد من سبق كلام خيراً أو إنشاء يضرب عنه ويقرر ما بعده، وما سبق قوله: ﴿شرح لكم من الدين ما وصى به نوحاً﴾ [سورة الشورى، الآية: ١٣] الخ فهو معطوف عليه وما بينهما من تنمة الأول، وهو المناسب لجعل الشركاء شرعوا لهم كما سيأتي تقريره فلا بعد فيه كما قيل وقيل إنه متصل بقوله: ﴿كبر على المشركين ما تدعوهم إليه﴾ [سورة الشورى، الآية: ١٣] وفي كلامهم ما يومهم أنه معطوف على قوله من كان يريد حرث الدنيا الخ لقوله والعمل للدنيا، وقوله والهمزة للتقرير أي التحقيق والتثبيت. قوله: (وشركاؤهم شياطينهم) لأنهم شاركوهم في

وإنكار البعث والعمل للدنيا، وقيل: شركاؤهم أوثانهم وإضافتها إليهم لأنهم اتخذوها شركاء، وإسناد الشرع إليها لأنها سبب ضلالتهم، وافتنانهم بما تدينوا به أو صور من سنه لهم ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ﴾ أي القضاء السابق بتأجيل الجزاء أو العدة بأن الفصل يكون يوم القيامة ﴿لَقَضَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ بين الكافرين، والمؤمنين أو المشركين وشركائهم ﴿وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ وقرئ أن بالفتح عطفاً على كلمة الفصل أي، ولولا كلمة الفصل وتقدير عذاب الظالمين في الآخرة لقضى بينهم في الدنيا فإن العذاب الأليم غالب في عذاب الآخرة ﴿تَرَى الظَّالِمِينَ﴾ في القيامة ﴿مُشْفِقِينَ﴾ خائفين ﴿مِمَّا كَسَبُوا﴾ من السيئات ﴿وَهُوَ وَاقِعٌ﴾

الكفر وحملوهم عليه فالإضافة على حقيقتها، وقوله بالتزيين فمعنى شرعوا لهم زينوا لهم كما ستره قريباً، وقوله وإضافتها إليهم الخ فالإضافة على زعمهم بناء على اتخاذهم لها شركاء، وإن لم يكن كذلك في الحقيقة قوله: (وإسناد الشرع إليها) يعني إذا أريد الأوثان التي لا نطق لها ولا عقل حتى يصدر منها التشريع فالإسناد مجازي إلى السبب أو إلى ما هو على صورة الشرع، ويجوز كون الاستفهام المقدر حيثئذ للإنكار أي ليس لهم شرع ولا شارع كما في قوله أم لهم آلهة تمنعهم من دوننا فصور كبير جمع صورة والثاني بناء على أن الأوثان صور كبرائهم، وأنبيائهم السالفة فلا يرد عليه ما قيل إنهم لم يعبدوا صورة من سنه لهم كما يعلم من السير والتواريخ، وإن كان منهم من يزعم أنها صور الملائكة لكنهم لم يقولوا إن الملائكة سنوه لهم فتدبر. قوله: (أي القضاء السابق) تفسير للفصل بأنه ما سبق من قضائه بأن الجزاء يوم القيامة لا في الدنيا ولولا ما وعدهم الله به من أنه يفصل بينهم، ويبين في الآخرة كما في قوله: ﴿هذا يوم الفصل جمعناكم والأولين﴾ [سورة المرسلات، الآية: ٢٨] فالفصل بمعنى البيان، وقال السمرقندي: إنه بمعنى الحكم أي لولا حكمه تعالى في هذه الأمة بتأخير العذاب إلى يوم القيامة لأن إرسال محمد ﷺ رحمة للناس، وهو قريب من الأول. قوله: (بتأجيل الجزاء) أي إلى يوم القيامة أو إلى آخر أعمارهم، وقوله بين الكافرين والمؤمنين أي في الدنيا أو حين افترقوا بالشواب والعقاب، وقوله أو المشركين وشركائهم سواء أريد الشياطين أو الأوثان فإن لكل منها خصومة مع الكفرة كما مر. قوله: (وقرئ أن بالفتح الخ) قراءة العامة بالكسر على الاستئناف وقرأ مسلم بن جندب والأعرج بفتحها عطفاً على كلمة وفصل بينهما بجواب لولا وكلمة الفصل بتفسيرها السابقين، وقوله وتقدير الخ إنما ذكر التقدير لأن العذاب غير واقع في الدنيا، وإنما الواقع كلمة الفصل وتقدير العذاب، وقوله: فإن العذاب الأليم غالب في عذاب الآخرة بيان لوجه التخصيص للعذاب، وعدم شموله لما في الدنيا كالقتل والأسر ولتخصيص القضاء بالدنيا فيظهر ترتب الجزاء على كلمة الفصل والعذاب. قوله تعالى: (ترى الظالمين الخ) جملة مستأنفة لبيان ما قبله، وإشفاق المؤمنين وخوفهم في الدنيا فمن خاف عقوبته في الدنيا أمناه الله، وقد قيل لا يجمع الله على أحد خوفي الدنيا والآخرة، ولذا عقبه بذكر ما للمؤمنين. قوله: (من السيئات) بيان لما كسبوا، ومن في النظم يحتمل أن تكون صلة مشفقين أو تعليلية

بِهِمْ أَي وباله لاحق بهم أشفقوا أو لم يشفقوا ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ﴾ في أطيب بقاعها وأنزهها ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ أي ما يشتهونه ثابت لهم عند ربهم ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى ما للمؤمنين ﴿هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ الذي يصغر دونه ما لغيرهم في الدنيا ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ ذلك الثواب الذي يبشرهم الله به فحذف الجار، ثم العائد أو ذلك التبشير الذي يبشره الله عباده، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي يبشر من بشره، وقرئ يبشر من أبشره ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ

على أنه على الأول بتقدير مضاف أي من جزائه أو وباله وليس في كلامه هنا إشارة إلى أحد الوجهين كما قيل بل قوله بعده وباله يشير إلى الأول. قوله: (وباله لاحق بهم أشفقوا أو لم يشفقوا) قال في الكشف إنه يشير إلى أنّ السيئات قد كسبوها في الدنيا فالواقع بهم، وبالها وإيثار واقع على يقع مع أنّ المعنى على الاستقبال لأنّ الخوف إنما يكون على المتوقع بخلاف الحزن للدلالة على تحققه، وأنه لا بدّ منه وعلى هذا من في قوله مما كسبوا ليس صلة مشفقين إذ المعنى إنّ الإشفاق نشأ من ذلك، وإنما أتوا من قبله ولا عليك إن تقدر مشفقين من وبال ما كسبوا ليكون صلته، وإنما أثر الأول لأنه أدخل في الوعيد، وقوله أشفقوا أو لم يشفقوا إشارة إلى أنّ إشفاقهم لا ينفعهم كما في الدنيا. قوله: (وفيه بحث) لأنّ كلامه لا دلالة له على ما ذكر بل على خلافه كما عرفت فلا تكن من الغافلين. قوله: (في أطيب بقاعها وأنزهها) فإنّ رياض الأرض منتزهاتها فما بالك برياض الجنان. قوله: (أي ما يشتهونه ثابت لهم عند ربهم) يعني أنّ عند منصوب، ومتعلق بالظرف وهولهم أو بعامله لا يشاؤون وإن كان أحق بالعمل بحسب النحو لا بحسب المعنى هنا إذ الغرض المبالغة فيما لأهل الجنة من النعيم فلما ذكر أنهم في أنزه مكان، وأطيب مقعد عقبه بأنّ لهم ما يشتهون من ربهم فإنّك إذا قلت لي عند فلان ما شئت كان أبلغ في حصول كل مطالبك منه من قولك لي ما شئت عند فلان بالنسبة إلى الطالب، والمطلوب منه لأنّ الأول يفيد أنّ جميع ما تشاؤوه موجود مبذول لك منه، والثاني يفيد إنّ ما شئت عنده مبذول لك سواء كان منه، أو من غيره لا جميع ما تشاؤوه مع ما في الأول من المبالغة في تحقيقه وثبوته بجعله كالحق اللازم في دفع فضله قيل والأوجه أن يجعل عند ربهم خيراً أي جزاء الذين آمنوا وعملوا الصالحات عند ربهم في روضات الجنات لهم فيها ما يشاؤون، وإنما آخر ليكون ترقياً من الأدنى إلى الأعلى على وفق الترتيب الوجودي فإنّ القادم ينزل في أنزه مكان، ثم يحضر له ما يشتهي وملاك ذلك أن يخصه رب المنزل بكرامة القرب، ولو جعل حالاً من فاعل يشاء أو ضمير لهم أفاد ما ذكر لكنه فيه جعل ما هو العمدة فضلة، وهو خلاف مقتضى النظم. قوله: (ذلك هو الفضل الخ) إشارة إلى أنّ الجزاء المترتب على الإيمان والعمل محض فضل منه كغيره، وقوله الذي يصغر دونه الخ إشارة إلى ما يفيد تعريف الطرفين وتوسط الضمير من الحصر، وقوله ذلك الثواب لفهمه من السياق ولو جعلت الإشارة إلى الفضل جاز والمال واحد، وقوله فحذف الجار الخ على عاداتهم في التدرج في

عَلَيْهِ ﴿ عَلَى مَا أَعْطَاهُ مِنَ التَّبْلِيغِ وَالْبِشَارَةِ ﴾ ﴿أَجْرًا﴾ نَفْعًا مِنْكُمْ ﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ أَنْ تَوَدَّوْنِي لِقُرَابَتِي مِنْكُمْ، أَوْ تَوَدَّوْا قُرَابَتِي وَقِيلَ الْإِسْتِثْنَاءُ مَنْقُطِعٌ وَالْمَعْنَى لَا أَسْأَلُكُمْ أَجْرًا قَطًّا، وَلَكِنْ أَسْأَلُكُمْ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى حَالِ مِنْهَا أَيْ إِلَّا الْمَوَدَّةَ ثَابِتَةً فِي ذَوِي الْقُرْبَى مَتَمَكِّنَةً فِي

الحذف ولا مانع من حذفهما دفعة واحدة. قوله: (أو ذلك التبشير الذي يبشره الله) فلا يكون معه حرف جرّ مقدر لأنه ضمير المصدر فيتعدى إليه الفعل بغير واسطة ويكفي في الدلالة على المصدر ذكر فعله بعده فإنّ الإشارة قد تكون لما بعده كما مرّ في ﴿وَكذلك جعلناكم أمة وسطا﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٤٣] ونحوه فلا وجه لقول أبي حيان إنه لم يتقدّم في هذه السورة لفظ البشرى ولا ما يدلّ عليها حتى تكون الإشارة له ومن لم يتنبه له قال كون ما تقدّمه تبشير للمؤمنين كافٍ في صحته، وقوله وقرىء يبشر من أبشره وهي قراءة شاذة، ولذا أخرها فلا وجه للاعتراض عليه بأنها ليست من السبعة فإنه ليس في كلامه ما يدلّ على ما ادّعاءه حتى يغير في وجوه الحسان وقوله ما أَعْطَاهُ أَيْ أَبَاشَرَهُ فَالضَّمِيرُ لِكُلِّ مَا ذَكَرَ قَبْلَهُ، وَقَوْلُهُ نَفْعًا فَسَرُّ الْأَجْرَ بِهِ لِأَنَّهُ يَخْتَصُّ فِي الْعَرَفِ بِالْمَالِ وَالْمَرَادُ الْمَعْنَى الْأَعْمَ هُنَا لِتَصَلُّ بِهَ الْمَوَدَّةَ وَيَكُونُ الْإِسْتِثْنَاءُ عَلَى أَصْلِهِ فِيهَا وَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ يُقَالَ كَوْنُهَا مِنْ إِفْرَادِ الْأَجْرِ أَدْعَاءُ كَافٍ لِذَلِكَ. قوله: (أن تودّوني لقرابتي) فالموَدَّةُ مصدر مقدر بأن والفعل والقربى مصدر كالقربة، وفي اللسبية وهي بمعنى اللام لتقارب السبب والعلّة، والخطاب إمّا لقريش أو لهم وللأنصار لأنهم أخواله ﷺ على ما بينه أهل الحديث^(١) أو لجميع العرب لأنهم أقرباء في الجملة والمعنى إن لم تعرفوا حقي لنبوتني وكوني رحمة عامّة ونعمة تامّة فلا أقلّ من مودّتي لأجل حق القربة، وصلّة الرحم التي تعتنون بحفظها ورعايتها وحاصله على هذا لا أطلب منكم إلا مودّتي لقرابتي منكم، وهو أمر لازم عليكم. قوله: (أو تودّوا قرابتي) فالمراد لا أطلب منكم إلا محبة أهل بيتي، ومن ينتمي إليّ ففي اللظرية المجازية أي إلا مودّة واقعة في قرابتي وأهل بيتي فإن خص بالمؤمنين منهم فهو ظاهر وإلا فقليل إنه منسوخ، وفيه نظر ولا حاجة إلى تقدير مضاف في عبارة المصنف أي أهل قرابتي كما توهم فإنه لتوهم إنّ القربة مصدر، وإنه لا يقال هم قرابته بل ذو قرابته كما قال الشاعر:

وذو قرابته في الحي مسرور

وليس بصحيح لأنّ القربة كما تكون مصدراً تكون اسم جمع لقريب كالصحابة كما ذكره ابن مالك في التسهيل. قوله: (وقيل الاستثناء منقطع النخ) إمّا بناء على أنّ المودّة سواء كان له ﷺ، أو لأقربائه ليست أجراً أصلاً بالنسبة إليه، أو لأنها لازمة لهم لتمدحهم بصلّة الرحم فنفعها عائد عليهم، وقوله وفي القربى حال منها أي من المودّة، وهي على وجهي الاتصال والانقطاع وعلى تفسيري المودّة بأنها مودّتهم له أو لآله كما أشار إليهما بطريق اللف والنشر المشوّش بقوله أي إلا المودّة النخ، ويحتمل أنه إشارة إلى أنّ القربى بمعنى الأقرباء أو بمعنى

(١) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ٤٨١٨ والترمذي ٣٢٥١ كلاهما عن ابن عباس مرفوعاً.

أهلها، أو في حق القرابة، ومن أجلها جاء في الحديث الحب في الله، والبغض في الله روي إنها لما نزلت قيل: يا رسول الله من قرابتك هؤلاء الذين وجبت مودتهم علينا قال: «علي وفاطمة وابناهما» وقيل القربى التقرب إلى الله أي إلا أن تودوا الله ورسوله في تقرّبكم إليه بالطاعة، والعمل الصالح وقرئ إلا مودة في القربى ﴿وَمَنْ يَفْرَفْ حَسَنَةً﴾ ومن يكتسب طاعة سيما حب آل رسول الله ﷺ، وقيل نزلت في أبي بكر رضي الله عنه ومودته لهم ﴿زِدْ لَمْ فِيهَا حُسْنًا﴾ في الحسنة بمضاعفة الثواب وقرئ يزد أي يزد الله وحسنى ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ﴾ لمن أذنب ﴿شَكُورٌ﴾ لمن أطاع بتوفية الثواب والتفضل عليه بالزيادة ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾ بل يقولون ﴿أَفَتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ افتري محمد بدعوى النبوة أو القرآن ﴿فَإِنْ يَسْأَلْكَ اللَّهُ بِيخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ استبعاد للافتراء عن مثله بالإشعار على أنه إنما يجترئ عليه من كان مختوماً على قلبه جاهلاً

القرابة. قوله: (ومن أجلها جاء في الحديث) وفي نسخة كما جاء في الحديث يعني أنّ المراد به أنّ المودة ثابتة في حق القربى ولأجلها ففي للظرفية المجازية، ومآلها إلى السببية كما في الحديث فإنّ معناه الحب والبغض إنما يكون لأجل الله ورعاية حقوقه، وقوله روي الخ هذا يقتضي أنّ هذه الآية مدنية فإنّ الحسن والحسين رضي الله عنهما إنما ولدا بالمدينة، ولم يذكر المصنف أنّ في هذه السورة مدنياً، وقيل إنه ليس بمرضي له لضعف الحديث المذكور كما في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر. قوله: (وقيل القربى التقرب إلى الله) فالقربى بمعنى القرابة، وليس المراد قرابة النسب قيل: ويجري فيه الاتصال والانقطاع على إرادة النفع مطلقاً أوالمعهود بالأجر والظاهر أنه منقطع وأنه على نهج قوله:

ولا عيب فيهم غير أنّ سيوفهم

البيت وقوله نزلت في أبي بكر رضي الله عنه لشدة محبته لأهل البيت وعلى الأول هي عامة، وهي تتميم على هذا وتذييل على الأول وهو الأولى وحسناً تمييز أو مفعول به وحسني مصدر كبشرى أو صفة لموصوف مقدر كغصلة ونحوه، وقوله بتوفية الثواب الخ تفسير لشكور إذا وقع صفة لله فإنّ معناه الحقيقي غير مناسب فالمراد به ما ذكر مجازاً. قوله: (بل) يقولون افتري على الله الخ) إشارة إلى أنّ أم منقطعة أيضاً وأنه إضراب آخر إلى ما هو أعظم من الأول، وهو أنه لما ذكر ما شرعه وأضرب عنه أضرب عنه ثانياً مرخياً للعنان قائلاً بل أتقولون في شأن ما بلغكم أكرم خلق الله عن الله إنه افتراء من تلقاء نفسه. قوله: (استبعاد للافتراء عن مثله الخ) لا يخفى عليك أنّ تفريع هذا على ما قبله وارتباطه في غاية الخفاء الذي يحتاج إلى كشف الغطاء عنه، وقد ذكر السلف فيه وجوهاً وقال العلامة: وهو فارس هذا الميدان إنه أسلوب مؤداه استبعاد الافتراء من مثله، وإنه في البعد مثل الشرك بالله والدخول في جملة المختوم على قلوبهم ومثل بقول أمين نسب إلى الخيانة لعل الله خذلني لعل الله أعمى قلبي استبعاداً لما نسب إليه، وأنه أمر عظيم ومعناه ما قيل إن يشأ الله يختم على قلبك كما فعل

بربه فأما من كان ذا بصيرة، ومعرفة فلا وكأنه قال: إن يشأ الله خذلانك يختم على قلبك لتجتري بالافتراء عليه، وقيل: يختم على قلبك بمسك القرآن أو الوحي عنه، أو يربط عليه بالصبر فلا يشق عليك أذاهم ﴿وَمَسَّحَ اللَّهُ الْبَطْلَ وَبُحَىٰ الْحَقِّ يَكَلِمَتِيهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ استئناف لنفي الافتراء عما يقوله بأنه لو كان مفترى لمحقه إذ من عادته تعالى محو الباطل، وإثبات الحق بوحيه أو بقضائه أو بوعده بمحق باطلهم وإثبات حقه بالقرآن، أو بقضائه الذي

بهم فهو تسلية له وتذكير لإحسانه إليه وإكرامه ليشكر ربه ويترحم على من ختم على قلبه فاستحق غضب ربه، ولولا ذلك ما اجترأ على نسبته لما ذكر ولذا أتى بأن في موضع لو إرخاء للعنان، وتلميحا للبرهان على أنه لا يتصور، وصفه بما ذكره فالتفريع بالنظر إلى المعنى الممكني عنه، وحاصله أنهم اجترؤوا على هذا المحال لأنهم مطبوعون على الضلال فعليك بإمعان النظر فإن هذه الآية من أصعب ما مر بي في كلامه العظيم وفقنا الله لفهم معانيه، وعدى الإشعار بعلى لتضمنه معنى البينة أو الدلالة. قوله: (وكانه قال الخ) حاصله أن الافتراء خذلان، ولو أراد خذلانك لم يجعلك ذا معرفة وبصيرة حتى تفترى على الله وأتى بأن مع أن عدم مشيئته مقطوع به إشعاراً بعظمته، وإنه غني عن العالمين. قوله: (وقيل يختم على قلبك بمسك الخ) هو مضارع لأمسكه إذا حبسه وفي نسخه بمسك بياء الجز وهي متعلقة بيختم، وفي بعضها نسك من النسيان وهو الموافق لما فسر به قتادة بنسك القرآن، ونقطع عنك الوحي فتعديته بعن لتضمنه معنى القطع، وما قيل من أنه غلط لا وجه له فإنه يجوز جعل ضمير عنه للقلب بدليل قوله بعده يربط عليه، وأما الالتفات فلا التفات إليه هنا لركاكته، وكذا ما قيل إن الإمساك لا يفيد فيما أوحى به قبل فإن المراد بإمساكه عنه أن لا ينزل عليه، ولا يذكر ما نزل منه. قوله: (بالصبر) هو معنى الربط على القلب كما بين في محله والمراد به أن لا يشق عليه ذلك، وقد شق عليه وتأذى به غاية التأذي حتى قيل له لعلك باخع نفسك لغيرته الله، وتكثير ثوابه بأنواع المجاهدة. قوله: (استئناف لنفي الافتراء الخ) يعني أنه ليس محزوماً معطوفاً على ما في خبر الشرط بل معطوف على مجموع الجملة، والكلام السابق وكونه حالاً يحتاج إلى تقدير مبتدأ أو لا حاجة إليه، وقوله إذ من عادته تعالى الخ يريد أن المضارع للاستمرار وأنه كلام ابتدائي غير معطوف على الجزاء ولذا أعاد اسم الله ورفع يحق، وقوله بوحيه الخ تفسير لقوله بكلماته بأن المراد بها الوحي أو القضاء أو الوعد، وقوله بمحق باطلهم متعلق بوعده، وقوله بالقرآن متعلق بإثبات وعمم الوحي أولاً لأن مراده عادته الجارية مع جميع رسله وخص الوعد بالقرآن لأن الوعد لنبينا ﷺ، وقوله بقضائه ليس مكرراً فيه لأن الأول تفسير كلماته وهذا هو الموعود به، وقوله أو بوعده معطوف على قوله بوحيه، وقيل إنه معطوف على قوله لنفي الافتراء أو على قوله بأنه لو كان مفترى الخ فالصيغة على هذا للاستقبال، واللام للعهد والمعنى على الثاني باطلهم فيظهر عدم الافتراء، ويجوز كونها للجنس فيكون إثباتاً لعدم افتراءه بالبرهان

لا مرد له وسقوط الواو من يمح في بعض المصاحف لاتباع اللفظ كما في قوله: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشُّرِّ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ١١] ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ بالتجاوز عما تابوا عنه، والقبول يعدي إلى مفعول ثان بمن وعن لتضمنه معنى الأخذ والإبانة، وقد عرفت حقيقة التوبة، وعن علي رضي الله عنه هي اسم يقع على ستة معان على الماضي من الذنوب الندامة، ولتضييع الفرائض الإعادة ورد المظالم وإذابة النفس في الطاعة كما ربيتها في المعصية، وإذاقتها مرارة الطاعة كما أذقتها حلاوة المعصية، والبكاء بدل كل ضحك ضحكته ﴿وَيَقْفُؤْا عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾ صغيرها وكبيرها لمن يشاء ﴿وَيَعْلَمُ مَا فَعَلُونَ﴾ فيجازي، ويتجاوز عن إيقان وحكمة، وقرأ الكوفيون غير أبي بكر ما تفعلون بالتاء ﴿وَسَتَجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا وَخِمْلُوا الصَّالِحِينَ﴾ أي يستجيب الله لهم فحذف اللام كما حذف في وإذا كالوهم،

والوعد ضمنى وفيه نظر. قوله: (لاتباع اللفظ) فإنه سقط فيه لالتقاء الساكنين ثم تبعه الرسم وكان القياس إثباتها لكن خط المصحف لا يلزم جريه على القياس، وقد قيل إنه لا مانع من عطفه على جواب الشرط فيجزم ويحق حينئذ مستأنف والمعنى إن يشاء الله يمح افتراءك لو افتريت أو يمح باطلهم عاجلاً لكنه لم يفعل لحكمة أو مطلقاً، وقد فعل بالآخرة وأظهر دينه. قوله: (بالتجاوز عما تابوا عنه) بيان لحاصل المعنى، وفيه إيحاء إلى أنه يجوز أن يضمن معنى التجاوز لكن مدخول عن معه الفعل الذي تاب عنه لا العباد حينئذ يحتاج إلى تقدير مضاف فيه أي عن ذنوب عباده، وهو تكلف ولذا لم يلتفت إليه المصنف وقوله لتضمنه الخ فيه لف ونشر مرتب فتعديه بمن لمعنى الأخذ وبعن للإبانة، وقوله وقد عرفت الخ إشارة إلى ما فصله في سورة البقرة وقد مر الكلام فيه، وما رواه عن علي كرم الله وجهه سيأتي في سورة التحريم مع تخالف يسير في العبارة، وهو محتمل لأن تكون التوبة مجموع هذه الأمور فالمراد أكمل أفردها، ويحتمل أنها اسم لكل واحد منها والأوّل أظهر. قوله: (إذابة النفس) أراد به الجسد فالمراد أنه يضعفه ويصيره مهزولاً بعدما قواها بالمعاصي وسمنها، ومرارة الطاعة كونها صعبة شاقة كما يشق تناول المر الكريه الطعم. قوله: (لمن يشاء) من غير اشتراط شيء كاجتناب الكبائر للصغائر أو التوبة كما ذهب إليه المعتزلة فهو للرد عليهم، والمراد غير الشرك بالإجماع، وقوله فيجازي أراد بالجزاء الثواب والعقاب أو يتجاوز بالعفو فعلمه كناية عما ذكر كما مر تحقيقه، وكل من ذلك عن اتقان صنع وحكمة ربانية وفي شرح الكشاف، إن المجازاة للثائب، والتجاوز عن غيره فهو على التوزيع واللف والنشر والأوّل أظهر، وقوله قرأ الكوفيون الخ بالتاء الفوقية وغيرهم بالتحتيه وعلى الأوّل فهو التفات وقوله عن إيقان بالياء التحتيه فعال من اليقين كما صحح في النسخ أي علم جازم وفي بعضها بالتاء الفوقية والأوّل أنسب بالعلم لكن الثاني هو الأصح هنا فالمراد باتقانه كونه على مقتضى الحكمة والله لا يوصف علمه بالإيقان فتأمل. قوله: (أي يستجيب الله لهم الخ) ففاعله ضميره تعالى وهذا بناء على أنه غير

والمراد إجابة الدعاء أو الإثابة على الطاعة فإنها كدعاء، وطلب لما يترتب عليه ومنه قوله

متعدّ بنفسه، وكلام المصنف مضطرب فيه فتارة ذكر أنه يتعدى بنفسه وباللام كشكرته، وشكرت له وتارة قال إنه يتعدى للدعاء بنفسه وللداعي باللام ففيه مذاهب مشى على كل منها في محل تكثيراً للفائدة، وليس غفلة منه مع أنه قد وفق بين كلامه بأنه يتعدى بنفسه للدعاء وباللام للداعي وقوله يتعدى بنفسه، وباللام المراد منه هذا أو هو على الحذف والإيصال. قوله: (والمراد إجابة الدعاء الخ) فيصح حينئذ أن يكون بتقدير مضاف أي دعاء الذين الخ بناء على أنه يتعدى إليه بنفسه كما مر، وقوله لما يترتب عليه متعلق بطلب، وهو مرفوع أي الطاعة طلب ما يترتب عليه فإنها التحصيل الثواب فشا به الدعاء وشابه إثابته الإجابة فاستعير له فليس مقتضى الظاهر عليها كما قيل. قوله: (ومنه قول ﷺ أفضل الدعاء الحمد لله) (١) ولذلك سميت الفاتحة سورة الدعاء، والمسألة يعني سمي الثناء دعاء لأنه يترتب عليه ما يترتب على الدعاء، وسأل سفيان عن قوله ﷺ في الحديث: (أكثر دعائي ودعاء الأنبياء قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) (٢) فقال هذا كقوله تعالى في الحديث القدسي: ﴿من شغله ذكرى عن مسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين﴾ (٣) ألا ترى قول أمية بن الصلت لابن جدعان حين أتاه بنعي نائلة:

أذكر حاجتي أم قد كفاني
إذا أثنى عليك المرء يوماً
ثناؤك أن شيمتك الحياء
كفاه عن تعرضك الثناء

فالحمد يدل على الدعاء والسؤال بطريق الكناية، والتعريض لا أنه أطلق الدعاء على الحمد لتشبيهه به في طلب ما يترتب عليه كما قيل وللإمام السبكي فيه كلام محصله ما أشرنا

(١) أخرجه الترمذي ٣٣٨٣ والنسائي ٨٣١ والحاكم ١٥٠٣/١ ٤٩٨/١ وابن ماجه ٣٨٠٠ والبيهقي ص ١٠٥ في «الأسماء والصفات» وفي «شعب الإيمان» ١٢٨/٢/٢ والبغوي ١٢٦٩ كلهم من حديث جابر بن عبد الله. قال الترمذي: حديث حسن غريب، لا يعرف إلا من حديث موسى بن إبراهيم وهو صدوق يخطئ كما في «التقريب» فمثله يكون حديثه حسناً وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

(٢) ضعيف. أخرجه البيهقي ١١٧/٥ من حديث علي. وقال تفرد به موسى بن عبيدة عن أخيه وموسى ضعيف، وأخوه عبد الله بن عبيدة لم يدرك علياً.

وذكره ابن حجر في تلخيص الحبير ٢/٢٥٤ وذكر كلام البيهقي هذا اهـ. وموسى هو ابن عبيدة الزبيدي. ضعفه الحافظ في التقريب ٢/٢٨٦ والذهبي في الميزان ٤/٢١٣. وقال أحمد: لا يكتب حديثه، وقال يحيى: ليس بشيء هـ.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب خلق أفعال العباد ص ٢٠٥ من حديث عمر رضي الله عنه والترمذي ٢٩٢٧ والدارمي ٣٣٥٩ من حديث أبي سعيد الخدري.

قال الترمذي حديث حسن غريب.

وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» ٦٤٥٢.

عليه الصلاة والاسلام: «أفضل الدعاء الحمد لله» أو يستجيبون لله بالطاعة إذا دعاهم إليها ﴿وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ على ما سألوا واستحقوا أو استوجبوا له بالاستجابة ﴿وَالْكَافِرُونَ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ بدل ما للمؤمنين من الثواب والتفضل ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ﴾ لتكبروا، وأفسدوا فيها بطراً أو لبغي بعضهم على بعض استيلاء، واستعلاء وهذا على الغالب وأصل البغي طلب تجاوز الاقتصاد فيما يتحرى كمية أو كيفية ﴿وَلَكِنْ يَنْزِلُ بِقَدَرٍ﴾

إليه. قوله: (أو يستجيبون لله بالطاعة الخ) فالاستجابة فعلهم والذين فاعل في موضع رفع أي ينفادون له وعلى الوجه الأوّل يستجيب معطوف على يقبل التوبة، وعلى هذا هو معطوف على مجموع قوله: وهو الذي يقبل التوبة الخ ولا حاجة إلى جعله من عطف القصة إلا أن يريد به ما ذكر، وقوله: ويزيدهم من فضله معطوف على مقدّر وهو مسبب عن قوله ويستجيب أي ويستجيب الذين آمنوا بالطاعة ليستجيب بذلك دعاءهم، ويوفيهم أجورهم ويزيدهم من فضله ويجوز عطفه على قوله ويستجيب، وقوله: لله إشارة إلى المفعول لا إلى حذف ضمير الموصول بإقامة الظاهر مقامه في التفسير ليصح عطفه على الصلة كما قيل. قوله تعالى: ﴿مَنْ فَضَّلَهُ﴾ متعلق بيزيدهم، ويجوز تعليقه بالفعلين على التنازع فإن الثواب فضل منه تعالى، وقوله على ما سألوا هو وما عطف عليه بأو الفاصلة ناظر للوجه السابقة على الترتيب، وفي بعض النسخ واستوجبوا بالواو وهو تفسير لقوله: استحقوا ناظر للثاني، والثالث أو للثالث فقط، وقوله: على ما سألوا ناظر للأولين والسؤال شامل للتحقيقي والتنزيلي، وهذا أولى على عطف والإثابة بالواو وفي بعضها واستحقوا واستوجبوا وعليه يكون إلا ولأن نظر الوجهي قوله، ويستجيب وقوله: أو استجابوا إلى الوجه الآخر، ثم وجه قوله: ويزيدهم على معنى الإثابة ظاهر فإنها الأصل المذكور فتصح الزيادة أما على الوجه الآخر فيحتاج إلى القول بانفهامه من قوله ويزيدهم أو تقدير فيوفيهم أجورهم فتأمل. قوله: (بدل ما للمؤمنين الخ) يعني العذاب في مقابلة الثواب، والشدة في مقابلة التفضل. قوله: (لتكبروا وأفسدوا فيها بطراً) أصل معنى البغي طلب أكثر مما يجب بأن يتجاوز في القدر، والكمية أو في الوصف والكيفية، وإليه أشار بقوله: تجاوز الاقتصاد أي الوسط فيما يتحرى أي أن يتعدى الاعتدال فيما يقصده، ولذا ورد بمعنى التكبر لما فيه من تجاوز المرء لحدّه فإن الكبرياء رداء العظمة الإلهية، وقوله: وأفسدوا كالعطف التفسيري للتكبر لأنه لازم له، ويجوز أن يكون جعل التكبر في الأرض كناية عن الإفساد أو هو مضمن معناه وقوله: بطراً من ترتب البغي على بسط الرزق لأن البطر الطغيان بسبب الغنى كما هو دأب أكثر الناس. قوله: (أو لبغي بعضهم على بعض استيلاء الخ) فالمراد بالبغي الظلم لأنه شاع استعماله فيه حتى صار حقيقة فيه وليس بين هذا وما قبله كبير فرق إذ الاستعلاء طلب العلو بالتكبر فلو تركه المصنف كان أولى، وقوله وهذا أي ترتب البغي على بسط الرزق وسعته بناء على الغالب إذ من الناس من يصلحه الغنى ومنهم من يطغيه الفقر، وكم من عائل متكبر وغني متواضع ويكفي في فهم الحكمة الإلهية قضية الأغلبية وإنه لو عمّ البسط

بتقدير ﴿مَا يَشَاءُ﴾ كما اقتضته مشيئته ﴿إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾ يعلم خفايا أمرهم، وجلايا حالهم فيقدر لهم ما يناسب شأنهم روي أن أهل الصفة تمنوا الغنى فنزلت، وقيل في العرب كانوا إذا أخصبوا تحاربوا وإذا أجدبوا انتجعوا ﴿وَهُوَ الَّذِي يُزِيلُ أَفْقَيْتَ﴾ المطر الذي يغيثهم من الجذب ولذلك خص بالنافع، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم ينزل بالتشديد ﴿مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا﴾ أيسوا منه، وقرئ بكسر النون ﴿وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ﴾ في كل شيء من السهل والجبل، والنبات والحيوان ﴿وَهُوَ أَلْوِيُّ﴾ الذي يتولى عباده بإحسانه ونشر رحمته ﴿الْحَمِيدُ﴾ المستحق للحمد على ذلك ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فإنها بذاتها وصفاتها تدل على وجود

شاع الفساد والبغي، وقوله: طلب الخ إشارة إلى أنه لا يلزم فيه وقوع التجاوز بالفعل وقوله: كمية أو كيفية منصوب على أنه تميز إما من النسبة الإضافية في تجاوز الاقتصاد، أو في يتحرى أو منهما على التنازع وإنه يكون في التمييز. قوله: (ما اقتضته مشيئته) فما موصولة وهي مفعول لينزل وأما كونه مفعولاً لمقدر بمعنى يقدر أو ما إبهامية زائدة، وישاء صفة قدر والعائد محذوف فتكلف من غير داع له سوى تكثير السواد، وتضيق المداد وقوله يعلم خفايا أمرهم تفسير لخبير لأن الخبرة تختص بها في عرف اللغة وجلايا حالهم تفسير لبصير لأنه في الأصل ما يدرك بالبصر، وهو يختص بالظواهر ففيه لف ونشر مرتب، وقوله: فيقدر الخ إشارة إلى أنه تذييل لما قبله. قوله: (روي أن أهل الصفة) هم قوم من فقراء الصحابة رضي الله عنهم كانوا على صفة في مسجد المدينة فالآية على هذا مدنية، وهو مخالف لما ذكره المصنف في فاتحة هذه السورة، وقوله: إذا أخصبوا تحاربوا لعدم ما يشغلهم عن الحرب وأجدبوا حل بهم الجذب، والقحط وانتجعوا بمعنى ارتحلوا للنجعة، وهي طلب الكلا في غير بلادهم لعدم ما تعيش به دوابهم فإذا تفرقوا اشتغلوا عن القتال، وقوله: خص بالنافع فلا يقال: غيث لكل مطر. قوله: (وقرئ بكسر النون) كذا في النسخ ووقع في بعضها بفتح النون فيكون إشارة إلى قراءة السبعة لا إلى القراءة الشاذة، وإن كان مخالفاً لما هو المعتاد من التعبير بمثله في الشواذ فلا حاجة إلى القول بأنه سهو. قوله: (في كل شيء) هو من النشر وعدم ذكر المنشور فيه، والمراد بالرحمة منافع الغيث وآثاره والضمير لله وقيل: للغيث، والسهل من الأرض ما عدا الجبل، وقوله: الذي يتولى الخ إشارة إلى أنه تذييل للقرينتين على طريق الجمع، وقوله: على ذلك إشارة إلى أن الحمد في مقابلة النعمة هنا. قوله: (فإنها) أي السموات والأرض بذاتها وصفاتها تفسير لكونها من آياته أي دلائل وجوده، واتصفاه بصفات الجلال والإكرام، وهو إشارة إلى أحد البراهين الكلامية المقررة لردّ قدم العالم والتعطيل بأن وجود الجواهر والإعراض وحدوثها يدل على وجود الصانع القادر على خلق هذه الأجرام العظيمة الحكيم لإيجادها متقنة على وفق ما تقتضيه الحكمة، وحمله على الاستدلال بإمكانها تعسف لاحتياجه إلى حمل السموات على المخلوقة بعد خلقها، وجعل الآية خلقها ياباه وإن كان من إضافة الصفة إلى الموصوف أي السموات المخلوقة أو النظر للقيّد فالمراد أنها من حيث خلقها ولو قيل إن ما بث معطوف على

صانع قادر حكيم ﴿وَمَا بَكَ فِيهَا﴾ عطف على السموات أو الخلق ﴿مِن دَابَّوْا﴾ من حي على إطلاق اسم السبب على المسبب، أو مما يدب على الأرض وما يكون في أحد الشيتين يصدق أنه فيهما في الجملة ﴿وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ﴾ أي في أي وقت يشاء ﴿قَدِيرٌ﴾ متمكن منه وإذا كما تدخل على الماضي تدخل على المضارع ﴿وَمَا أَصْبَكُمْ مِّن مَّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ فسبب معاصيكم، والفاء لأن ما شرطية أو متضمنة معناه، ولم يذكرها

خلق فيكون استدلالاً بالإمكان بعد الاستدلال بالحدوث صح لكن بالاحتمال يسقط الاستدلال. قوله: (عطف الخ) ولا حاجة إلى تقدير مضاف فيه أي خلق ما بث كما قاله أبو حيان: وما تحتمل الموصولية والمصدرية أي ومن آياته بثه فيهما. قوله: (من حي على إطلاق اسم السبب على المسبب) دفع لما يقال: إن الدواب في الأرض دون السماء فكيف قيل فيهما: وقد دفع بوجوه منها أنه مجاز مرسل فالمراد بالدابة الحيّ إمّا من استعمال المقيد في المطلق أو إطلاق الشيء على لازمه أو السبب على مسببه لأن الحياة سبب للدبيب، وإن لم تكن الدابة سبباً للحيّ فهو مجاز مرسل تبعية لاعتبار العلاقة في مأخذ الاشتقاق دون المشتق نفسه ومنه يعلم أنّ التبعية تجري في الاستعارة والمجاز المرسل وإن خصها أهل المعاني بالأول فتدبر. قوله: (أو مما يدب على الأرض) بإبقاء الدابة على حقيقتها وظاهرها، والتجوّز في النسبة أو في أداة الظرفية بجعل ما في أحد الشيتين فيهما كقوله: ﴿يُخْرِجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤَ وَالْمَرْجَانَ﴾ [سورة الرحمن، الآية: ٢٢] وبنو تميم قتلوا قتيلاً والقاتل بعضهم، ويؤيده قوله في البقرة: ﴿وَمَا بَثَّ فِيهِمَا﴾ [سورة الشورى، الآية: ٢٩] فأفراد الضمير للأرض، ويحتمل تغليب الدواب في مقام العظمة على غيرهم كما قيل: إن الملائكة يمشون كما يطيرون، وهو مشهور فلا يصح أن يقال إنه إنما يستدل بما هو مكشوف معلوم، نعم هو وارد على ما قيل إن فيها ما يدب غير الملائكة أو ملائكة على غير صورها المشهورة، وأما القول بأنه استعارة بتشبيه الملك بالدابة في الحركة فلا يناسب البلاغة لركاكنه. قوله تعالى: ﴿على جمعهم﴾ الضمير للسموات والأرض وما فيهما على التغليب أو للناس المعلوم من ذلك لأنهم في ضمنه وإذا طرف للجمع لا لتقدير لأنه خلاف الظاهر، ولأنه يلزمه تعليق القدرة بالمشيئة، ولا يخفى ما فيه وليس هذا مبنياً على الاعتزال كما توهمه المعرب، وقوله وإذا الخ أي سواء كانت ظرفية أو شرطية وإذا دخلت على الماضي قلبته مستقبلاً كالماضي بعد أن الشرطية لكنه يختار المضي لدلالته على التحقق المناسب لإذا ولثلا يلغو الاستقبال، ولذا امتنع إذ زيد قام ولم يمتنع إذ زيد يقوم على ما فصله النحاة، ولا فرق بين إذا مع ما وبدونها كما توهم. قوله: (فسبب الخ) إشارة إلى أنّ الباء سببية، وقوله: أو متضمنة لأنّ المبتدأ إذا كان اسماً موصولاً صلته فعلية تدخل على خبره الفاء كثيراً لما فيه من معنى الشرط لإشعاره بابتداء الخبر عليه، ونافع وابن عامر لم يقرأ بها لأنه ليس بلازم وإيقاع المبتدأ موصولاً يكفي في الإشعار المذكور كما ذكره أهل المعاني والفاء يحسن حذفها في الشرط إذا وليه الماضي فما هنا أحسن، وأما توجيه المصنف له بأنه استغناء بما في

نافع وابن عامر استغناء بما في الباء من معنى السببية ﴿وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ من الذنوب فلا يعاقب عليها والآية مخصوصة بالمجرمين فإن ما أصاب غيرهم فلاسباب آخر منها تعريضه للأجر العظيم بالصبر عليه ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ﴾ فائتين ما قضى عليكم من المصائب ﴿وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ﴾ يحرسكم عنها ﴿وَلَا نَصِيرٌ﴾ يدفعها عنكم ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ﴾ السفن الجارية ﴿فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ كالجبال قالت الخنساء:

وإن صخر التأم الهداة به كأنه علم في رأسه نار
 ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ﴾ وقرئ الرياح ﴿فَيُظَلِّلَنَّ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾ فيبين ثوابت على ظهر

الباء من معنى السببية فقد قيل عليه: إن مدخول الباء التحتية سبب للمقدم والفاء بعكسه نحو من يأتيه فله درهم فإنه قد يرد على العكس نحو أن يقض فالله كريم، واقرانه بالباء دليل على ذلك لئلا يلزم كونه سبباً ومسبباً وإن قيل مثله مؤول، وما في قوله: لم يذكرها من إيهام أن القراءة تكون بالرأي دون نقل فليس بمراد قطعاً، وقد تقدم له تفصيل فتذكره. قوله: (من الذنوب) أو من الناس، وقوله: فلا يعاقب عليها أي عاجلاً في الدنيا أو آجلاً، وقوله: والآية مخصوصة بالمجرمين أي بأصحاب الذنوب من المسلمين، وغيرهم فإن من لا ذنب له كالأطفال والمجانين والمعصومين من الأنبياء والمرسلين قد تصيبهم مصائب إذ أشد الناس بلاء الأمثل فالأمثل، وقد يتلى الله عباده لرفع درجاتهم، وقوله: آخر أي غير ما كسبته أيديهم ولا وجه لكون الخطاب لقوم مخصوصين. قوله تعالى: ﴿مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ تقدم تفسيره، وأن المراد إنهم لا يعجزون من في الأرض من جنوده تعالى فكيف من في السماء، أو لا يعجزون بالبراري ودخول مهاوي الأرض، أو معجزين الله في دفع مصائبكم إن أراد فقوله: فائتين الخ تفسير له بلازم معناه أي فلا يغرنكم إمهاله وهذا وما بعده كالتقرير لقوله: ﴿ويعفو عن كثير﴾ لأنهم إذا لم يفنهم ما قضى ولم يكن لهم ولي ولا نصير سواء كانوا إماماً معاقبين في الدنيا بكسبهم، أو معفواً عنهم لقدرته على أن يفعل بهم ما أراد، وقوله: يحرسكم عنها أي عن المصائب، وقوله: السفن الجارية فهو صفة لموصوف محذوف لقريظة قوله في البحر، وإن لم يكن صفة مخصوصة. قوله: (قالت الخنساء) هي امرأة من شعراء العرب وهذا البيت من قصيدة لها ترثي بها أخاها صخرأ وقد قتل وقبله:

وما عجول على بو تحن له لها حنينان إعلان وأسرار
 ترتع ما غفلت حتى إذا أذكرت فإنما هي إقبال وأدبار
 يوماً بأوجع مني حين فارقتني صخر وللعيش إحلاء وإمرار

وتأم بمعنى تقتدي والهداة جمع هاد وهو الدليل الذي يهدي المسافرين في طرقهم، ومن يقتدي به الناس ليهديهم لما يريدون وإذا اقتدى لهداة به فغيرهم أولى بالافتداء كالجبل فإنه يعلم به جهة السالك في مفازة فإذا أوقد في رأسه نار كان أقوى في الدلالة، وقراءة الرياح لأنها الأكثر في الخير والقراءة الأخرى تدل على أنه أمر أغلبي. قوله: (فيبين ثوابت على ظهر

البحر ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ لكل من وكل همته، وحبس نفسه على النظر في آيات الله والتفكر في آلائه أو لكل مؤمن كامل الإيمان فإن الإيمان نصفان نصف صبر ونصف شكر ﴿أَوْ يُؤَيِّقَهُنَّ﴾ أو يهلكهن بإرسال الريح العاصفة المغرقة، والمراد إهلاك أهلها لقوله: ﴿وَمَا كَسَبُوا﴾ وأصله أو برسلها فيؤيقهن لأنه قسيم يسكن فاقصر فيه على المقصود كما في قوله: ﴿وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ﴾ إذ المعنى أو يرسلها عاصفة فيؤيق ناساً بذنوبهم، وينجي ناساً على العفو منهم وقرئ، ويعفو على الاستئناف ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجِدُونَ فِيَّ آيَاتِنَا﴾ عطف على علة مقدرة مثل لينتقم منهم ويعلم أو على الجزاء ونصب نصب الواقع جواباً للأشياء

البحر) فسر يظلمن وأصل معناه يفعلن نهاراً بيبقين لأنه لم يرد ذلك ولو فسر يبصرون كان أولى فروا كد مفعوله، وهي حال على ما ذكره المصنف، وقوله: وكل همته الخ معنى صبار فالصبر بمعناه الأصلي، وهو الحبس وأريد به هنا حبس مخصوص، وفسره بما ذكر لأنه بمعناه المشهور لا يناسب تخصيصه بالآيات والتفكر في آلائه أي نعمه معنى الشكور لأن معرفة النعم والتفكر فيها شكر، وفي حديث أبي داود القدسي تصريح به وفي بعض النسخ الشكر بدل التفكر. قوله: (أو لكل مؤمن كامل) فكني ذلك عن مؤمن كامل وفي الوجه السابق وهو صريح لا كناية فيه، وقوله: فإن الإيمان الخ أي هما عنوان المؤمن وإيمانه ومآل كل ما يلزم فيه راجع إليهما فالصبر المراد به الصبر عن المعاصي، وتركها جملة ويدخل فيها دخولاً أولياء الكفر، والشكر الإتيان بالواجبات، وجلها وهو أجلها التصديق بالله وما يليق به. قوله: (والمراد إهلاك أهلها) بتقدير مضاف فيه أو بالتجاوز بإطلاق المحل على حاله أو بطريق الكناية لأنه يلزم من إهلاكها إهلاك من فيها ولو أبقى على ظاهره جاز لأنها من جملة أموالهم التي هلاكها والخسارة فيها بذنوبهم أيضاً. قوله: (فاقصر فيه على المقصود) من إرسالها عاصفة وهو إما إهلاكهم أو إنجازهم فعبر عن كونها عاصفة بالإهلاك والنجاة لمن هو بصدده، وبه ظهر وجه جزم يعف لأنه بمعنى ينج معطوف على يويق ويعلم وجه عطفه بالواو لأنه مندرج في القسيم وهو هبوبها عاصفة، فإن قلت فهذه القسمة غير حاصرة لأنه ذكر هبوبها عاصفة مع الإهلاك والإنجاء وسكونها، ولم يذكر هبوبها باعتدال قلت: لم يذكره لعلمه مما قدمه، وهو قوله: الجوار فإنه المطلوب الأصل منها، وما قيل من أن التحقيق أن يعف عطف على قوله: يسكن الريح إلى قوله: بما كسبوا ولذا عطف بالواو لا بأو والمعنى أن يشأ يعاقبهم بالإسكان أو الإعصاف، وإن يشأ يعف عن كثير فليس موافقاً لما فسر به المصنف، وتكرير ناس للنص على كونه قسماً من القسيم يأباه. قوله: (ويعفو) بالرفع على الاستئناف أي على عطفه على مجموع الشرط والجواب دون الجواب وحده وسماه استئنافاً لعطفه على جملة مستأنفة والمعطوف له حكم المعطوف عليه. قوله: (عطف على علة مقدرة) وتقدير المعطوف عليه غير عزيز في أمثاله، وإنما الكلام فيما قدره وهو قوله: لينتقم الخ فإن أبا حيان اعترض عليه بأنه ترتب على الشرط الهلاك، والنجاة فذكر علة لأحدهما دون الآخر لأحسن له ولو قدر لتخلص المؤمنين لم يرد

السته لأنه أيضاً غير واجب، وقرأ نافع وابن عامر بالرفع على الاستثناف، وقرئ بالجزم عطف على يعف فيكون المعنى أو يجمع بين إهلاك قوم وإنجاء قوم وتحذير آخرين ﴿مَا لَكُمْ

عليه شيء، وهذا غير وارد فإن المصنف صرح بأن الآية مخصوصة بالمجرمين فالمقصود الهلاك فلذا لم يتعرض له مع أنه قال: مثل لينتقم ولم يقل هو المقدر، فيجوز أن يقدر ما يليق بالمقام، وما ذكر إنما هو تصحيح إعراب والمنع المجرد في مثل هذه المقاصد غير مسموع. قوله: (أو على الجزاء) تقديره عطف على الجزاء وفي كلامه تسامح لأن الجزاء مجزوم فكيف يعطف عليه وهذا ليس بمذهب لأحد من متقدمي أهل العربية ولا متأخريهم فإن للنحاة فيه ثلاثة مذاهب، الأول مذهب الكوفيين، وهو أن الواو في مثله بمعنى أن المصدرية ناصبة للمضارع بنفسها، الثاني مذهب البصريين إن الفعل منصوب بأن مضمرة وجوباً بعدها والواو عاطفة للمصدر المسبوك على مصدر مقدر مأخوذ من معنى الكلام قبله، وهو من العطف على المعنى وتسمى هذه الواو واو الصرف لصرفها عن عطفه على المجزوم قبلها إلى عطف مصدر على مصدر، والثالث ما اختاره الرضى من أنها إما واو الحال، والمصدر بعدها مبتدأ خبره مقدر والجملة حالية أو واو المعية، وينصب بعدها الفعل لقصد الدلالة على مصاحبة معاني الأفعال كما أن الواو في المفعول معه دالة على مصاحبة الأسماء فعدل به عن الظاهر ليكون نصاً في معنى الجمعية، وليس هذا بأسهل مما ذكره النحاة من العطف على المصدر المتصيد وهذا رد على الزمخشري حيث لم يجوز هذا، وجزم بالوجه الأول. قوله: (نصب الواقع جواباً للأشياء الستة) الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض أي نصب بعد الشرط مثل ما نصب بعدها لمشابهته لها لأنها تدل على أنّ ما بعدها لم يقع فهو غير محقق، وإن كان مطلوباً وهو معنى قوله: غير واجب لأن الجزاء موقوف على الشرط، وهو أمر مفروض لأن الشرطية لا تدل على الوقوع بل على تقديره والزمخشري وسيبويه ومن تبعهما لم ينكروا النصب بعد الشرط حتى يرد عليهم بما ذكر، وإنما قالوا إنه لم يستفرض في كلامهم فهو ضعيف لا ينبغي تخريج القراءة المتواترة عليه مع أن التقدير شائع، وله نظائر في القرآن فيما قيل: إنّ تضعيف سيبويه لا يحتاج به مع اختيار جماعة من عظماء العلماء له لم يصادف محزه لأنهم لم ينكروه رأساً وإنما ضعفوه وأبوا تخريج الآية عليه، وما ذكر لا يدفعه. قوله: (بالرفع على الاستثناف) فهو معطوف على الكلام السابق كما مرّ تقريره، وقال السعد في شرحه كلام الزمخشري: كثير من المواضع يشعر بأن مثله على تقدير المبتدأ لكنه لا يحسن هنا لكون الفاعل اسماً مظهرأ، وفيه نظر قال في الدر المصون في الاستثناف يحتمل الفعلية والإسمية بتقدير مبتدأ أي هو يعلم الذين فالذين على الأول فاعل وعلى الثاني مفعول فتأمل. قوله: (فيكون المعنى أو يجمع بين إهلاك قوم النخ) أولوه بما ذكر لما يتراءى في بادئ النظر من عدم استقامة المعنى إذ ليس علم المجادلين معلقاً بالشرط المذكور، وأيضاً المعطوف عليه مسبب عن الإرسال فكذا يكون هذا فالمعنى أن يشأ يرسل العواصف فيجمع بين هذه الثلاثة ويكون علمه بهؤلاء أو علمهم كناية عن التحذير

مِنْ مَّحِيصٍ ﴿٣٦﴾ محيد من العذاب والجملة معلق عنها الفعل ﴿فَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ تمتعون به مدة حياتكم ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ من ثواب الآخرة ﴿خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ لخلوص نفعه ودوامه، وما الأولى موصولة تضمنت معنى الشرط من حيث إن إيتاء ما أوتوا سبب للتمتع بها في الحياة الدنيا فجاءت الفاء في جوابها بخلاف الثانية، وعن علي رضي الله عنه تصدق أبو بكر رضي الله تعالى عنه بما له كله فلامه جمع فنزلت ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا عَصَبُوا لَهُمْ يَغْفُرُونَ﴾ والذين بما بعده عطف على

والوعيد، وخص المجادلين لأنهم أولى بذلك وكثيراً ما يذكر العلم لمثل ذلك سواء كان العالم هو الله أوهم على أن الذين مفعول أو فاعل لأن علم الله بالمجرمين يكون كناية عن مجازاتهم وكذا الإخبار عن علم المجرمين في المستقبل بما يحل بهم كما قيل:

سوف ترى إذا انجلى الغبار أفرس تحتك أم حمار

فما قيل: إن يعلم على هذه القراءة مسند إلى ما أسند إليه ما عطف عليه، وهو ضميره تعالى وإلا خرج الكلام عن الانتظام فالموصول حينئذ مفعول أول لا وجه له وليس في كلامه ما يدل عليه نعم هو المتبادر من السياق. قوله: (محيد) أي مهرب ومخلص من حاد عنه إذا مال، وعدل فكني به عما ذكر، وقوله: والجملة معلق الخ إذا كان الذين فاعلاً لأنها سادة مسد المفعولين لا إذا كان مفعولاً أول لأنها مفعول ثان حينئذ، وهو يكون مفرداً وجملة ومثله لا يسمى تعليقاً عنه، وقوله: من شيء أي من أسباب الدنيا وتنكيره للتحقير، وقوله: مدة حياتكم إشارة إلى أن الإضافة على معنى في وتعبيره عن ثواب الآخرة بعند الله بيان وتمهيد لخبرته، وقوله: لخلوص نفعه ودوامه لف ونشر مرتب كقوله: خير وأبقى. قوله: (وما الأولى موصولة) فalcائد محذوف، ويجوز كونها شرطية مفعولاً مقديماً لأوتيتم، وقوله: للتمتع بها أنه رعاية لمعنى ما ولو قال به كان أظهر، وقوله: فجاءت الفاء في جوابها أي في خيرها الذي هو في معنى الجواب وعبر به ليفيد علة الدخول على أحسن وجه، وقيل إن فيه إيماء إلى تقدير مبتدأ فيه أي فهو متاع لأن الجواب لا يكون إلا جملة، وفيه نظر لأن تقدير المبتدأ غير متعين كما أشار إليه السعد رحمه الله، وقوله: من حيث الخ بيان لوجه تضمينه ذلك، وإن مداره السببية. قوله: (بخلاف الثانية) قيل عليه منع فإنه لاحظ في مسببته كونه عند الله في خيرته كيف والموصول المبتدأ إذا وصل بالظرف يتضمن معنى الشرط، وهو هنا كذلك، وقد أشار إلى دفع هذا الشارح المحقق بأن المراد إن مسببته كون الشيء عند الله لخبرته أمر معلوم مقرر غني عن الدلالة عليه بحرف موضوع له بخلاف ما عند غيره، والتعبير عنه بأنه عند الله دون ما ادخر لكم لذلك ومنعه وادعاء أنه غير ظاهر غير ظاهر نعم عبارة المصنف لا تلائمها بخلاف عبارة الزمخشري، ولزوم تضمن معنى الشرطية غير مسلم ولو سلم لا ينافي المدعي. قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ إنا متعلق بأبقى أو اللام لبيان من له هذه النعمة فهو خير مبتدأ محذوف وكبائر الإثم ما يترتب عليه الوعيد، أو ما يوجب الحد كما سيأتي في سورة النجم أو كل ما نهى الله

للذين آمنوا، ومدح منصوب أو مرفوع، وبناء يغفرون على ضميرهم خيراً للدلالة على أنهم الأحقاء بالمغفرة حال الغضب، وقرأ حمزة والكسائي كبير الإثم ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ نزلت في الأنصار دعاهم رسول الله ﷺ إلى الإيمان فاستجابوا له وأقاموا الصلاة ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ ذو شورى بينهم لا ينفردون برأي حتى يتشاوروا، ويجتمعوا عليه وذلك من فرط تدبرهم، وتيقظهم في الأمور وهي مصدر كالفيتيا بمعنى التشاور ﴿وَمِمَّا زَكَّيْنَهُمْ يُتَّقُونَ﴾ في سبيل الخير ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ على ما جعل الله لهم كراهة التذلل، وهو وصفهم بالشجاعة بعد وصفهم بسائر أمهات الفضائل، وهو لا يخالف وصفهم بالغفران فإنه ينبئ عن عجز المغفور والانتصار عن مقاومة الخصم والحلم عن

عنه، والفواحش ما فحش منها وإذا نصب الذين على المدح بمقدّر فالواو اعتراضية كما ذكره الرضى وإعرابه بدلاً سهو لمنع الواو عنه، وقوله: على ضميرهم بكسر الهاء وضمها على قصد لفظه على أنه من إضافة العام للخاص. قوله: (للدلالة على أنهم الأحقاء الخ) جمع حقيق وفي نسخة أخصاء جمع خصيص كأطباء والباء داخلة على المقصور يعني إنه ليس تأكيد الضمير غضبوا وتقديمه لإفادة الاختصاص لأنه فاعل معنوي، واختصاصهم باعتبار أنهم أحقاء بذلك دون غيرهم، وإذا ظرفية متعلقة بيغفرون لا شرطية لعدم الفاء وإليه أشار بقوله: حال الغضب وفيه إيحاء إلى أنهم يغفرون قبل الاستغفار وقراءة كبير الإثم بالإفراد لإرادة الجنس أو الفرد الكامل منه، وهو الشرك ولا يلزم تكراره لأن المراد الاستمرار والدوام. قوله: (نزلت في الأنصار) فهو من ذكر الخاص بعد العام لبيان شرفه لإيمانهم دون تردّد وتلعثم والآية إن كانت مدنية فظاهر وإلا كما هو المناسب لما قدمه المصنف رحمه الله فلا إشكال فيه لأنهم آمنوا بالمدينة قبل الهجرة، أو المراد أصحاب العقبة فلا يرد الاعتراض به على المصنف رحمه الله، وقوله: دعاهم مستأنفة لبيان وجه نزولها فيهم، وقوله: فاستجابوا له أي للرسول ﷺ لأن الاستجابة له استجابة لربهم. قوله: (ذو شورى) قدره بياناً لوجه حمله على أمرهم لأن الشورى مصدر كالشورى، والأمر متشاور فيه لا مشاوره إلا إذا قصد المبالغة وأورد عليه أن يقال من غير تأويل شأن الكرم فكأنه حمل الأمر على القضايا المتشاور فيها فاحتاج للتأويل، وما قيل: إن إضافة المصدر للعموم فلا يصح إلا بذلك رد بأن المراد أمرهم فيما يتشاور فيه لا جميع أمورهم وفيه نظر، وقوله: في سبيل الخير قدره لأنه مسوق للمدح ولا يمدح بمجرد الإنفاق. قوله: (على ما جعل الله) أي انتصارهم كائن على لوجه الذي جعله الله مشروعاً لهم فيغضبون الله لا للحمية الجاهلية لعزة أنفسهم وكرهاتهم للتذلل، وقوله: هو أي وصفهم بالانتصار في هذه الآية وصف لهم بالشجاعة، وأمّهات الفضائل أي أصولها التي تدور عليها الفضائل، وهي ما ذكر في قوله: للذين آمنوا وفيه إشارة إلى أن القصر إضافي وبه يوفق بين تخالفهما أيضاً وكرهات التذلل متعلق بينتصرون. قوله: (وهو) أي الانتصار بغى لا يخالف وصفهم بالعمو عن أساء إليهم في قوله: ﴿إِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [سورة الشورى، الآية: ٣٧] وهو دفع لما

العاجز محمود، وعن المتغلب مذموم لأنه إجراء وإجراء على البغي ثم عقب وصفهم بالانتصار للمنع عن التعدي ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ وسمي الثانية سيئة للازدواج أو لأنها تسوء من تنزل به ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَمْسَحَ﴾ بينه وبين عدوه ﴿فَأَجْرٌ عَلَى اللَّهِ﴾ عدة مبهمة تدل على عظم الموعود ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ المبتدئين بالسيئة، والمتجاوزين في الانتقام ﴿وَكَمِنْ

يتوهم من المخالفة بين مفهوم الآيتين سواء اتحد الموصوفان فيهما أو لا فإن الأول يدل على مدح العفو وترك الانتصار، وهذا على خلافه وحاصله إنهما في محلين مختلفين فلا تعارض بينهما فالعفو عن العاجز المعترف بجرمه محمود ولفظ المغفرة مشعر به، والانتصار من المخاصم المصر محمود ولفظ الانتصار مشعر به فليس كل منهما على وجه كلي مطرد حتى يرد ما ذكر قال الشارح المحقق والأوجه أن لا يحمل الكلام على التخصيص بل على التقوى أن يفعلون المغفرة تارة والانتصار أخرى لا دائماً للتناقض فتأمل. قوله: (إجراء) أي موافقة، ومساعدة من قولهم أجراه إذا جراه والإجراء الحث كما قال:

إِنَّ السَّفِيهَ إِذَا لَمْ يَنْهَ مَأْمُورٌ

وقوله: ثم عقب وصفهم مفعول عقب قوله: وجزاء سيئة الخ لأن المراد به لفظه، وقوله: بالانتصار متعلق بوصفهم وللمنع الخ متعلق بعقب فإن المنتصر ربما تجاوز! لحدّ فبين بقوله: وجزاء سيئة الخ إن الانتصار المحمود ما لا يتعدى الحدود. قوله: (وسمي الثانية سيئة للازدواج) أي المشاكلة بيان لوجه تسمية كل من الإصابة للبغي، وجزائها وهو الانتصار سيئة مع أن الجزاء ليس بسيئة في نفسها فإما أن يكون تسمية الجزاء سيئة للمشاكلة أو هما على حقيقتهما لغة لأن كلاً منهما يسوء من نزلت به وكون المراد بالأولى ما يقابل الحسنة لا ينافي الوجه الثاني كما قيل. قوله: (بينه وبين عدوه) إشارة إلا أن المراد هنا بالإصلاح إصلاح ما بينه وبين عدوه بالأغضاء عما صدر منه فيكون من تنمة العفو ويكون كقوله: ﴿فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [سورة فصلت، الآية: ٣٤] والمقصود من الآية التحريض على العفو وقد عرفت التوفيق بينه وبين الانتصار، ثم الفاء لتفصيل المحمل السابق، وتعليل ما فهم من حسن تعليل الانتقام بأن تركه أحسن ولمن انتصر بيان لقوله: هم ينتصرون بدل على عظم الموعود حيث جعله حقاً على العظيم الكريم. قوله: (المبتدئين بالسيئة والمتجاوزين في الانتقام) إشارة إلى دفع ما يتوهم من أنه كان الظاهر أن يقال: إن الله يحب المحسنين، أو المقسطين بأن هذا أنسب إذ المقصود منه الحث على العفو لأن المجازي إذا زاد وتجاوز حقه كان ظالماً والمساواة من كل الوجوه متعذرة أو متعسرة، ولما فيه من الإيماء إلى أن مشاتمة القبيح قبيح، وما هو على صورته لا يحب، ولذا قال: سيئة مثلها فهو متعلق بقوله: وجزاء سيئة الخ، وقوله: فمن عفى لخ اعتراض ولا يأباه الفاء كما صرح به النحاة فلا اعتراض عليه:

فَاعْلَمْ فَاعْلَمْ الْمَرْءُ يَنْفَعُهُ

أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِمْ ﴿٤١﴾ بعدما ظلم وقد قرئ به ﴿فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾ بالمعاقبة والمعاقبة ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ﴾ يبتدؤونهم بالإضرار أو يطلبون ما لا يستحقونه تجبراً عليهم ﴿وَيَتَّبِعُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أَوْلِيَاءَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ على ظلمهم وبغيهم ﴿وَلَكِنَّ صَبْرًا﴾ على الأذى ﴿وَعَفْرًا﴾ ولم ينتصر ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ أي إن ذلك منه فحذف كما حذف في قولهم السمن منوان بدرهم للعلم به ﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ وَادٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ من ناصر يتولاه من بعد خذلان الله إياه ﴿وَتَرَى الْفَلَّاحِينَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ﴾ حين يروونه فذكر بلفظ الماضي تحقيقاً ﴿يَقُولُونَ هَلْ إِنْكَارٌ لَنَا مِنْ رَبِّهِمْ أَمْ كُنَّا مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ أي رجعة إلى الدنيا ﴿وَتَرَى لَهُمْ يَوْمَئِذٍ يُرْمَوْنَ عَلَى النَّارِ يُدْخِلُهُمْ فِيهَا مِنْ غَيْرِ حِسَابٍ﴾ أي يبتدئ نظرهم إلى النار من تحريك لأجفانهم ضعيف كالمصبور ينظر إلى السيف ﴿وَقَالَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ الْخَسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا

فتدبر. قوله: (بعدهما ظلم) بالبناء للمجهول إشارة إلى أن المصدر مضاف لمفعوله أو مصدر المبني للمفعول، ومن انتصر معطوف على من عفى وصدر باللام لأنه محل ومظنة للإثم، وقوله: يبتدؤونهم الخ فهو ظلم خاص بما تقدم فلو قال: أو يزيدون في الانتقام كان أولى وقوله: أو يطلبون الخ تفسير له بالأمر العام الشامل لما يقتضيه المقام والبغي في قوله: يبغون التكبر أو الفساد أو التسلط والقهر كما مر، وقوله: على ظلمهم وبغيهم مأخوذ من تعليقه على اسم الإشارة. قوله تعالى: ﴿ولمن صبر وغفر﴾ كرهه اهتماماً بالعفو وترغيباً فيه والصبر هنا هو الإصلاح المتقدم فقدم هنا، وعبر عنه بالصبر لأنه من شأن أولي العزم وإشارة إلى أن العفو المحمود ما نشأ عن التحمل لا عن العجز ومن موصولة، أو شرطية واللام للقسمة، واكتفى بجوابه عن جواب الشرط وعزم الأمور الأمور المعزومة المقطوعة أو العازمة الصادقة وقد مر بيانه في سورة لقمان. قوله: (أي أن ذلك منه الخ) لأن الجملة خبر فلا بد من تقدير العائد وذلك إشارة إلى الصبر والمغفرة وكونه مغنياً عن العائد لأن المراد صبره أو ذلك رابط والإشارة لمن بتقدير من ذوي عزم الأمور تكلف، وقوله: من بعد خذلان الله إياه يعني الضمير في بعده الله بتقدير مضاف فيه أي خذلانه، وقيل: إنه إشارة إلى الخذلان المفهوم من يضلل لأنه بمعنى يخذل والأول أوفق بمذهب أهل الحق. قوله: (أي إلى رجعة إلى الدنيا) إشارة إلى أن مرّة مصدر ميمي وتنكيره وتنكيره للمبالغة، ويجوز أن يكون المعنى إلى رد العذاب، ومنعه والجملة مفعول ثان لتري أو حال. قوله: (متدللين) بيان للمراد وقوله: منقادين الخ إشارة إلى أن من سببية متعلقة بخاشعين، وهو وما قبله بعده أحوال مترادفة أو متداخلة أو أحدها مفعول تری، وقوله: يبتدئ يشير إلى أن من ابتدائية ويجوز أن تكون بمعنى الباء وطرف مصدر طرف إذا حرك عينه ومنه طرفة العين، ولذا فسره بتحريك الأجفان وضعيف تفسير لخفي، وقوله: كالمصبور هو المقتول صبراً وهو من يقتل في غير حرب فيقدم للقتل موثقاً فهو ينظر لسيف من يضرب عنقه نظراً يسارقه، وهكذا نظر ما لا يجب، وهو من الصبر بمعنى

أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيَهُمْ ﴿٤٦﴾ بالتعريض للعذاب المخلد ﴿يَوْمَ أَلْقَيْتَهُمْ﴾ ظرف لخسروا، والقول في الدنيا أو لقال أي يقولون إذا رأوهم على تلك الحال ﴿أَلَا إِنَّ الظَّالِمِينَ فِي عَذَابٍ مُّقِيمٍ﴾ تمام كلامهم أو تصديق من الله لهم ﴿وَمَا كَانَتْ لَهُمْ مِنْ أَوْلِيَاءَ يَنْصُرُونَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ سَبِيلٍ﴾ إلى الهدى أو النجاة ﴿أَسْتَجِيبُوا لِرَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ لا يرده الله بعدما حكم به، ومن صلة لمرّد وقيل صلة يأتي أي من قبل أن يأتي يوم من الله لا يمكن رده ﴿مَا لَكُمْ مِنْ مَلَجٍ﴾ مفرز ﴿يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَكِيرٍ﴾ إنكار لما اقترفتوه لأنه مدون في صحائف أعمالكم تشهد عليكم الستكم، وجوارحكم ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾ رقيباً أو محاسباً ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ وقد بلغت ﴿وَأِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَحَرِحَ بِهَا﴾ أراد بالإنسان الجنس لقوله: ﴿وَأِنْ نُصِيبَهُمْ سَيِّئَةً يَمَا

الحبس لحبسه واقفاً للقتل. قوله: (إن الخاسرين) أي الكامل خسرا منهم فيفيد الحمل، وقوله: بالتعريض الخ بيان لخسران الأنفس والأهل، وقد مر فيه في الزمر وجه آخر، وقوله: أو لقال فيكون بمعنى المستقبل وإليه أشار بقوله: أي يقولون الخ ولألبس فيه فتأمل، وقوله: إلى الهدى الخ وقيل: المراد ما له من حجة. قوله: (ومن صلة لمرّد) قد مر تحقيقه، وإنه مبني على لغة ذكرها النحاة قال ابن مالك في التسهيل وقد يعامل الشبيه بالمضاف معاملته فيترك تنوينه هل هو معرب أم لا فيه كلام في المطولات لا نطيل به هنا، وعلى هذه اللغة ورد في الحديث: «لا مانع لما أعطيت»^(١) فلا يرد عليه أن هذا لا وجه لبنائه حينئذ حتى يقال المراد التعلق المعنوي، وهو استئناف في جواب سؤال تقديره ممن ذلك أو حال من الضمير في الظرف الواقع خبراً لما أو متعلق بالنفي إن قيل به أو بما دل عليه مع أن تصويره للمعنى لا يلائمه. قوله: (وقيل الخ) مرضه لأنه خلاف المتبادر من اللفظ، والمعنى وهو مع ذلك قليل الفائدة، ومن قال: للفصل أراد للفصل الملبس فلا يرد عليه أن رتبة المتعلق بالفاعل بعد الفاعل ووصفه فلا يعدّ مثله مما هو في محله فصلاً مضراً بحسب العربية، وقد جوز أن يكون صفة يوم وهو ركيك معنى، وقوله: لا يمكن رده إشارة إلى أن لا مرّد له حينئذ المراد استحالة رده لمخالفته لما أراده الله. قوله: (ملجاً) مصدر ميمي أو اسم مكان فمفرّ بفتح الفاء وكسرها، والمراد بالمفرّ المهرب أو الملاذ من قولهم: فرّ إليه إذا ذهب فمن قال: الأولى تفسيره بالملاذ لم يأت بشيء، وقوله: إنكار فهو مصدر من الأفعال على غير القياس، وقوله: لأنه الخ إشارة إلى أن نفي الإنكار المراد منه إنه وإن وقع بمنزلة العدم لظهوره، وشهادته أعضائه فلا ينافي قوله حكاية عنهم ﴿والله ربنا ما كنا مشركين﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٢٣] أو هو باعتبار تعدد الأحوال والمواقف. قوله: (رقيباً أو محاسباً) جمع في سورة النساء بينهما، وقوله: إن عليك إلا البلاغ أي لا الحفظ فالحصر إضافي فلا حاجة إلى أن يقال إنه منسوخ بآية السيف. قوله: (أراد

قَدَمَتْ أَيْدِيَهُمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ ﴿٤٨﴾ بليغ الكفران ينسى النعمة رأساً، ويذكر البلية ويعظمها ولم يتأمل سببها، وهذا وإن اختلف بالمجرمين جاز إسناده إلى الجنس لغلبتهم، واندراجهم

بالإنسان (الجنس) الشامل للجميع وهو حينئذ بمعنى الأناسي، والناس ولذا جمع ضميره في قوله: وإن تصبهم بعدما أفرده رعاية للفظه في قوله: فرح بها وإلى هذا أشار بقوله: لقوله وإن تصبهم الخ وليس المراد بالجنس هنا الاستغراق كما توهم، وإن كانوا يطلقون الجنس ويريدون به ذلك لأن ما ذكر ليس حال الجميع والجنسية فقط كافية في المراد هنا، والجمعية لا تتوقف على الاستغراق لا العهد كما قيل: إنَّ التعريف في الإنسان الأوَّل للعهد وفي الثاني للجنس، وتفصيله في شروح الكشاف وأراد بالسيئة الشدة التي تسوءهم، وقوله: بليغ الكفران أي مبالغ فيه والمبالغة من صيغة فِعُول وهو من كفران النعمة لا من الكفر نقيض الإيمان، وقوله: رأساً أي من أصلها، وقوله: ولم يتأمل فليس أظهر منه هنا كما قيل. قوله: (وهذا وإن اختلف بالمجرمين الخ) إشارة إلى الفرح، والإصابة بما قدّموه كما مر أنه مختص بالمجرمين لأن إصابة غيرهم قد تكون لرفع الدرجات، ونحوه وقيل: الإشارة إلى الكفران البليغ، وقيل: إن فسر فرح ببطر كما مر في سورة الروم فالإشارة إلى المذكور من الفرح والكفر وإن فسر بمعناه المعروف فالإشارة إلى الكفران إذ الفرح ليس حال المجرمين إذ قد يكون شكراً أو اضطراراً والأنسب بكلامه السابق ما قلناه. قوله: (وجاز إسناده إلى الجنس لغلبتهم) يعني أن إصابة السيئة بما قدّمت أيديهم إنما تستقيم في المجرمين فالمراد بالإنسان الجنس الصالح للكل، والبعض فإذا قام الدليل على إرادة البعض تعين، وقد قال السلف: إنَّ الإضافة في غيرهم للعوض المرقبي ولم يذهب الزمخشري إلى أن اللام للعهد، وجعل قوله: فإنَّ الإنسان كفور للجنس المطلق ليكون تعليلاً للمقيد بطريق الأولى ومطابقاً لما جاء في مواضع عديدة من القرآن، ولا بآي بأن تجعل الإشارة إلى السالف فإنه للجنس أيضاً ويكون من وضع المظهر موضع المضمّر، وهو أولى لموافقته للقاعدة الممهدة في الأصول كما ارتضاه في الكشاف، وقيل: إنه من وضع المضمّر موضع المظهر فهو للعهد فيهما، والطيب إنما وهم من قوله: إنَّ هذا الجنس موسوم الخ، وهو إنما أراد أنه لما أتى باسم الجنس في موضع الضمير، وإن كان للعهد دل على ذلك فليتأمل وقيل الإنسان الثاني معهود والأوَّل المراد به الجنس موضوع موضع الضمير، وليس هنا قرينة على أن المراد به المجرمون خاصة كما في الأوَّل لا يقال كفور أدل دليل عليه لأننا نقول: هو حكم القرينة يجب أن تكون شيئاً آخر يخص به، وهو معنى قولهم: قيود المحمول لا تكون قيداً للموضوع نعم قيود الحكم قد تكون قرينة والكلام بعد محل نظر فقد علمت أن فيه احتمالات فقيل: إنَّ اللام فيهما للجنس، وقيل: فيهما للعهد أو على العكس، وحديث الغلبة المذكور إشارة إلى أن فيه مجازاً عقلياً بأن أسند إلى الجنس حال أغلب أفراده لملايسة الأغلبية أو لغوياً بأن جعل أغلب الأفراد عين الجنس لغلبتهم على غيرهم فالظاهر أن اللام فيهما للجنس، وقيل: إنَّ المراد أن الأولى للجنس، والثانية للعهد والمعهود الجنس فلا تنافي بينهما وفي الكشاف إن الأولى للعهد وهم المجرمون بقرينة قوله: بما قدّمت

فيه وتصدير الشرطية الأولى بإذا، والثانية بأن لأن إذاقة النعمة محققة من حيث إنها عادة مقضية بالذات بخلاف إصابة البلية، وإقامة علة الجزاء مقامه، ووضع الظاهر موضع المضمّر في الثانية للدلالة على أنّ هذا الجنس موسوم بكفران النعمة ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فله أن يقسم النعمة، والبلية كيف يشاء ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذَّكَورَ﴾ من غير لزوم ومجال اعتراض ﴿أَوْ يَزُوجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيمًا﴾ بدل من يخلق بدل البعض، والمعنى يجعل أحوال العباد في الأولاد مختلفة على مقتضى المشيئة فيهب لبعض إماً صنفًا واحداً من ذكر أو أنثى أو الصنفين جميعاً، ويعقم آخرين ولعل تقديم الإناث لأنها أكثر لتكثير النسل أو لأن مساق الآية للدلالة على أن الواقع

أيديهم فلا تجوز فيه وهو أحسن إلا أن في القرينة ضعفاً إذ لو أريد بالمجرم حينئذ العاصي لا يصح إن الإنسان كفوراً لا بالتجاوز وإن أريد الكافر فالقرينة لا تدل عليه لوقوع السيئة في المؤمن فتدبر. قوله: (وتصدير الشرطية الخ) معنى كونه مقضياً بالذات إنه ليس بالتبعية والعرض، وليس المراد إنه هو الأصل بل إن بعض ما يتضمن الخير الكثير قد يستتبع شراً قليلاً فترك خير كثير لشراً قليلاً كثير فالمقصود منه الخير مع أنه من حيث هو صادر عنه خير فهو المنزه عن الفحشاء، ولا يجري في ملكه إلا ما يشاء، ولذا كان فعل الأولى ماضياً مسنداً إليه مؤكداً بمنأ، والثانية مضارعاً بما قدمت أيديهم وأما قوله: ﴿إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٨٣] فقد مر توجيهه. قوله: (وإقامة علة الجزاء مقامه) أي مقام الجزاء وهو ما أشار إليه بقوله: نسي النعمة، وتذكر البلية وعظّمها وقوله: وضع الظاهر الخ إشارة إلى أنهما بمعنى واحد ليرتبط الشرط بالجزاء لكنه لا ينافي العموم، وليست عبارته صريحة في عدم تغاير تعريفهما كما توهم، فلو قيل: إنه لم يدل صريحاً وابتداء على أنّ الكفران صفة جنس الإنسان صح. قوله: (فله أن يقسم الخ) إشارة لوجه تعقيبه لما قبله بأنه لما ذكر إذاقته الرحمة، وإصابته بضدها أتبعه بأنه المالك للموجودات كلها فله أن يقسم النعمة، والبلاء كما يشاء بحكمته لا كما شاءه سواه بهواه وفيه إشارة إلى أنّ إذاقة الرحمة ليست للفرح بل لشكر موليتها، وإصابة المحنة ليست للجزع بل للرجوع إلى مجليها وبني عليه ما بعده. قوله: (من غير لزوم) أي وجوب عليه وهو تفسير لقوله: يشاء إذ ما هو بالمشيئة لا يكون كذلك كما أنّ المشيئة مرجحة له فلا يصل إليه اعتراض فإنه لا يسأل عما يفعل، وقوله: أو يزوجهم الضمير للأولاد وما بعده حال منه أو مفعول ثان إن ضمن معنى التصيير يعني يجعل أولاد من يشاء ذكوراً وإناثاً مزدوجين كما يفرد بعضهم بالذكور وبعضهم بالإناث ويجعل بعضهم لا أولاد له أصلاً. قوله: (بدل من يخلق) يعني يهب الخ بدل من يخلق، ويجوز كونه استئنافاً أو بياناً وفي بعض النسخ هنا تقديم وتأخير والمعنى ظاهر وقوله: لأنها أكثر وبين حكمة أكثريتها بقوله: لتكثير النسل، فلذا جاز تعدد الزوجات والتسري بما يراد منها، ولو لم تكن أكثر لم يتأت ذلك فهي من هذا الوجه أنسب بالخلق فلذا قدمت لما أريد بيانه، وقيل المراد إنها أظهر فاستحقت التقديم كما يقدم

ما يتعلق به مشيئة الله لا مشيئة الإنسان، والإناث كذلك أو لأنّ الكلام في البلاء والعرب تعدهنّ بلاء أو لتطبيب قلوب آبائهنّ، أو للمحافظة على الفواصل، ولذلك عرّف الذكور أو لجبر التأخير تغيير العاطف في الثالث لأنه قسيم المشترك بين القسمين، ولم يحتج إليه الرابع لإفصاحه بأنه قسيم المشترك بين الأقسام المتقدّمة ﴿إِنَّهُ عَلَيْهِ قَدِيرٌ﴾ فيفعل ما يفعل بحكمة واختيار ﴿وَمَا كَانَ لِشَرِّهِ﴾ وما صح له ﴿أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ كلاماً خفياً يدرك لأنه تمثيل بسرعة، ليس في ذاته مركباً من حروف مقطعة يتوقف على تموجات متعاقبة،

الأعم على الأخص ولولا ما ذكر من النكتة كان المناسب تقديم الذكور لشرفهم وتقديمهم في الوجود، وهذا شروع في بيان ما في النظم من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير. قوله: (والإناث كذلك) أي تعلقت بها مشيئته تعالى لأنه خلقها كما يشاء دون مشيئتهم إذ هم إذا خلوا وطباعهم لا يشاؤون إلا الذكور فكانت أنسب بالمقام، ومنبه للاهتمام والاهتمام قد يكون مما يقتضيه الذات، وقد يكون مما يقتضيه المقام والسياق كما هنا وهذا أيضاً محصل قوله أو لأن الكلام في البلاء الخ لكن محط النظر مختلف فيه، ولم يرد بهذا مناسبة القرب فقط بل مناسبة السياق لأن المقصود إنكار كفرهم، وذكر حديث الملك لتأكيده كما مر وهو في حال البلاء دون الرخاء فلا يرد أنّ الرحمة المذكورة أيضاً نعمة تناسب تقديم الذكور. قوله: (أو لتطبيب قلوب آبائهنّ) لما في تقديمهنّ من التشريف بأنهنّ سبب لتكثير مخلوقاته فلا يجوز الحزن من ولادتهنّ، وكراهتهنّ كما نشاهد من بعض الجهلة، وقال الثعالبي إنه إشارة إلى ما في تقدم ولادتهنّ من اليمن حتى أنّ أول مولود ذكر يكون مشؤوماً فيقولون له بكر بكرين، وقوله: ولذلك أي لرعاية الفواصل ولو نكر لنصب فلم يوافق قوله: كفور. قوله: (أو لجبر التأخير) بالتعريف لما في التنكير من إيهام التحقير وفي التعريف من التنويه بذكرهم لإشعاره إنهم لشدة محبتهم لهم هم نصب خواطرهم فكأنه قيل: يهب لكم أولئك الفرسان الإعلام المعهودين في الأذهان وقوله: وتغيير العاطف الخ إذ عطف بأو دون غيره والمشارك بين القسمين الأولين، وهو الانفراد بأحد الصنفين سواء تعدّد أو لا وهذا مقابله لأنه الجمع بينهما فلو عطف بالواو توهم أنه قسم لكل من القسمين دون المشترك بينهما، وفي بعض النسخ الثاني بدل الثالث والمراد العطف الثاني، أو القسم الثاني والأولى أولى وقوله: ولم يحتج الخ جواب عن سؤال مقدّر وهو أنّ الرابع قسيم أيضاً للمشارك بين ما قبله، وهو هبة النسل مطلقاً فترك فيه ذلك لظهوره إذ هو عدم ذلك فهو غير محتاج للتنبيه. قوله: (بحكمة واختيار) لف ونشر مرتب فالحكمة لعلمه بالأشياء، وما فيها من المصالح والاختيار لقدرته على إيجاد ما يريد، وقوله: وما صح له أي للبشر وهو مما يقع على الواحد وغيره، ولذا لم يقل الواحد من البشر كما في الكشف، وكان تامه ما كان كذا له استعمالات فيكون بمعنى ما لاق، وحسن وبمعنى ما صح وأمكن. قوله: (كلاماً خفياً يدرك بسرعة الخ) أصل معنى الوحي كما فصله الراغب في مفرداته الإشارة السريعة يقال: أمر وحي أي سريع فيكون ذلك بالكلام على سبيل الرمز، والتعريض

وهو ما يعتم المشافه به كما روي في حديث المعراج، وما وعد به في حديث الرؤية، والمهتف به كما اتفق لموسى في طوى، والطور ولكن عطف قوله ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾

ونحوه، ثم اختص في عرف اللغة بالأمر الإلهي الملقى إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام الذي يكون على وجوه مختلفة كما أشير إليه في هذه الآية فقوله: كلاماً خفياً تفسير لقوله وحيأ، وإشارة إلى أن المراد به هنا الكلام الخفي المدرك بسرعة فالاستثناء متصل، وقد قيل: إنه منقطع وقوله: لأنه أي الوحي تمثيل المراد به تصوير المعنى ونقشه في ذهن السامع، وليس مثل كلامنا حتى يحتاج إلى صوت وترتيب حوف فيكون خفياً سريعاً ولا بعد فيه كما نشاهده في كلامنا النفسي فهو تعليل للخفاء مع السرعة لا للأول فقط، وقوله: في ذاته أي في نفسه، وحقيقته إشارة إلى أنه ليس بألة اللسان حتى يحتاج لما ذكر. قوله: (وهو) أي الوحي أو التمثيل أمر يعتم ذلك فليست ما فيه زائدة الأولى تركها، والمراد بالمشافه به بزنة المفعول المخاطب به من الله بدون واسطة كما ورد في حديث المعراج^(١)، وفرض الصلاة فيه إذ خاطبه الله بكلام سمع منه على وجه لا يعلم كنهه إلا الله، وما وعد به من أنه يكلم أهل الجنة شفاها إذا تجلى لهم على ما ورد في الآيات وأحاديث الرؤية^(٢)، وهذا توطئة لما سيأتي من أن الآية تدل على جواز الرؤية. قوله: (والمهتف به كما اتفق لموسى الخ) هو من قولهم: هتف به هاتف، وهو من يسمع صوته ولا يرى شخصه كما وقع لموسى عليه الصلاة والسلام، إذ سمع نداء الله له من جميع الجهات كما مر في سورة طه وكان الظاهر المهتوف به لأنه لا يعرف مثله في اللغة. قوله: (لكن عطف قوله أو من وراء حجاب عليه يخصه) وفي نسخة يخصه وجعل الزمخشري التكليم ثلاثة أقسام الوحي، وفسره بالإلقاء، والقذف في القلب سواء كان يقظة أو مناماً وهو أعم من الإلهام واستشهد على أنه ورد بهذا المعنى بيت عبيد، وأراد الوحي من الله بلا واسطة، وقال في الكشف: بعدما ساق كلام المصنف أن قوله وما كان لبشر على التعميم يقتضي الحصر بوجه لا يخص التكليم بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ويدخل فيه خطاب مريم وما كان من أم موسى وما يقع للملمهين من هذه الأمة وغيرهم فحمل الوحي على ما ذهب إليه الزمخشري أولى، ثم قال: إنه يلزم المصنف أن لا يكون ما وقع من وراء الحجاب، وحيأ لا أنه يخصه لأنه نظير قولك ما كان لك أن تنعم إلا على المساكين وزيد نعم يحتمل أن يكون زيد داخلاً فيهم على نحو ملائكته، وجبريل وهذا يضّر المصنف لاقتضائه أن ما وقع من وراء حجاب أعلى المراتب فلا يكون الباقي هو المشافهة، ورد بأنه ليس نظير ما ذكر بل نظير فاكهة، ونخل ورمان على مذهب أبي حنيفة يعني أن عطف بعض أفراد الجنس عليه إما لعلو

(١) تقدم.

(٢) يشير المصنف لما أخرجه مسلم ٢٨٢٩ والبخاري ٧٥١٨ - ٦٥٤٩ والترمذي ٢٥٥٥ والنسائي ٤٠٥/٣ وابن حبان ٧٤٤٠ والبيهقي ٤٤٥ في «البعث» كلهم من حديث أبي سعيد الخدري. وصدده «إن الله تبارك وتعالى يقول: يا أهل الجنة...».

عليه يخصه بالأول فالآية دليل على جواز الرؤية لا على امتناعها، وقيل المراد به الإلهام والإلقاء في الروح، أو الوحي المنزل به الملك إلى الرسل فيكون المراد بقوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بآيَاتِهِ مَا يَشَاءُ﴾ أو يرسل إليه نبياً فيبلغ وحيه كما أمره، وعلى الأول المراد بالرسول الملك الموحى إلى الرسل، ووحياً بما عطف عليه منتصب بالمصدر لأن من وراء

رتبته أو لنزول درجته حتى كأنه لا يستحق ذلك الاسم وما نحن فيه من القبيل الثاني انتهى (أقول) الذي ذهب إليه الزمخشري أن المراد بالوحي ما يلقي في القلب يقظة، أو مناماً بدون كلام وما يقابله الكلام بدون واسطة أو بها فيصح الحصر بناء على مذهبه في إنكار الرؤية والذي ذهب إليه المصنف أن المراد بالوحي الكلام الخفي السريع، وبقرينة مقابلته بما بعده اخص بالمشافهة، وهو أعلى أقسام الوحي ولا يرد عليه ما أورده في الكشف لأنه بالتخصيص المذكور والتقييد المأخوذ من التقابل صار مغايراً لما بعده، وليس من شيء من القبيلين حتى يذهب إلى الترقى أو التدلي لأنه لا يعطف بأو بل بالواو كما لا يخفى، ولزوم أن لا يكون الواقع من وراء الحجاب وحيّاً غير مسلم لأنه إن أراد أنه لا يكون وحيّاً مطلقاً فغير صحيح لأنّ قوله: بعده فيوحي بإذنه قرينة على أنّ المراد بالوحي السابق وحي مخصوص كالذي بعده، وإن أراد أنه لا يكون من الوحي المخصوص السابق فلا يضره لأنه عين ما عناه نعم الحصر على ما ذهب إليه المصنف غير ظاهر إلا بعد ملاحظة أنه مخصوص بما كان بالكلام، ولذا فسره به فتدبر. قوله: (فالآية دليل على جواز الرؤية لا على امتناعها) كما ذهب إليه الزمخشري كغيره ممن أنكر الرؤية واستدلّ بهذه الآية لحصر تكليمه تعالى للبشر في الثلاثة فإذا لم يره من يكلمه في وقت الكلام لم يره في غيره بالطريق الأولى، وإذا لم يره هو أصلاً لم يره غيره، إذ لا قائل بالفصل وقد أوجب عنه في الأصول بأنه يحتمل أن يكون المراد حصر التكليم في الدنيا في هذه الثلاثة، أو نقول: يجوز أن تقع الرؤية حال التكلم، وحيّاً إذ الوحي كلام بسرعة، وهو لا ينافي الرؤية فلا دليل فيه على ما ذكر وهو تفرّيع على جعله يعتم المشافهة به فيكون صادقاً على ما معه رؤية كما هو حال المشافهة غالباً، وعلى غيره والذي ارتضاه في الكشف إنه لا ينفع منكر الرؤية ولا مثبتها وهو الظاهر، ولذا جعلها المصنف دليل الجواز دون الوقوع رداً على الزمخشري. قوله: (وقيل المراد به الإلهام والإلقاء في الروح) بضم الراء وهو القلب والضمير أي المراد بالوحي هنا الإلهام، وهو ما ارتضاه الزمخشري كما قرّره سابقاً لأنه يطلق عليه الوحي في كلام العرب ومرضه المصنف رحمه الله لأنه خلاف الظاهر إذ لا يقال لمن ألهمه الله إنه كلمه إلا مجازاً فلا يكون الاستثناء متصلاً ولا دليل فيه على جواز الرؤية حينئذ وفي دلالة على امتناعها ما مرّ، وقوله: أو الوحي الخ أي المراد بالوحي معناه المتعارف، وهو ما أنزل الله به الملائكة على رسله وهذا، وإن كان متبادراً من الوحي لكنه يباه قوله: أو يرسل رسولاً، ولذا أوّله على هذا بأن المراد بالرسول النبي المرسل لأتمته والرسول وإن شاع فيه لكنه بعيد جداً. قوله: (ووحياً بما عطف عليه منتصب بالمصدر) أي وأن يكلمه اسم كان ولبشر خبرها ووحياً مصدر لأنه نوع

حجاب صفة كلام محذوف، والإرسال نوع من الكلام، ويجوز أن يكون وحياً وأن يرسل مصدرين، ومن وراء حجاب ظرفاً وقعت أحوالاً، وقرأ نافع أو يرسل برفع اللام ﴿إِنَّهُ عَلَيْهِ﴾ عن صفات المخلوقين ﴿الْحَكِيمُ﴾ يفعل ما تقتضيه حكمته فيكلم تارة بوسط وتارة بغير وسط إما عياناً، وإما من وراء حجاب ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ يعني ما أوحى إليه وسماه روحاً لأن القلوب تحيا به، وقيل جبريل والمعنى أرسلناه، إليك بالوحي ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ﴾ أي قبل الوحي وهو دليل على أنه لم يكن متعبداً قبل

من الكلام أو بتقدير إلا كلام وحي، والاستثناء مفرغ من أعم المصادر، وقوله: لأن من وراء الخ، وصفة المصدر ساذة مسدّه وهذا أولى من تقدير إسماع كما في الكشف، وقوله: والإرسال نوع من الكلام بحسب المآل لأنه قوله للمرسل أرسلتك إلى كذا بكذا وهو توجيه لعطفه على مصدر يكلمه، وعلى ما استثنى منه. قوله: (ويجوز أن يكون وحياً الخ) يعني إن هذه الثلاثة من المصدرين والظرف أحوال على وضع المصدر موضع اسم الفاعل أي موحياً ومرسلاً ومسمعاً أو مكلماً من وراء حجاب، وقيل: إنه بتقدير فعل هو الحال في الحقيقة واعتراض بأن وقوع المصدر حالاً غير مقيس، وبأنهم صرّحوا بأن الفعل مع أن معرفة لأنه بتأويل مصدر مضاف دائماً وشرط الحال التنكير وقد منع سبويه من وقوع أن مع الفعل حالاً، ولا يخفى أنه وإن كان خلاف القياس فالقرآن يقاس عليه ولا يلزم أن يقاس على غيره مع أن المبرد رحمه الله قاسه وكفى به حجة، وأما حديث التعريف وإن اشتهر فيه كلام لأنه غير مطرد وفي شرح التسهيل إنه قد يكون نكرة أيضاً ألا تراهم فسروا أن يفترى بمفترى، وقال ابن جنى في الخاطريات إنه عرضه على أبي علي فاستحسنه وعلى تسليمه فالمعرفة قد تكون حالاً لكونها في معنى النكرة كما يؤول وحده بمنفرداً لكنه قياس مع الفارق لما فيه من التعسف لتأويل أن مع الفعل بمصدر مضاف، ثم تأويل المضاف بنكرة وفيما ذكرناه أولاً قصر للمسافة. قوله: (وقرأ نافع الخ) فالفعلان مرفوعان، ولذا سكن ياء يوحى لثقل الضمة على حرف العلة ووجهوا قراءته بأنه على إضمار مبتدأ أي هو يرسل أو هو معطوف على وحياً أو على ما يتعلق به من وراء أي يستمع من وراء حجاب، وقال السعد رحمه الله: إن التوجيه الثاني وما بعده ظاهر وهو عطف الجملة الفعلية الحالية على الحال المفردة، وأما إضمار المبتدأ فإن حمل على هذا فتقدير المبتدأ لغو وإن أريد أنها مستأنفة، فلا يظهر ما يعطف عليه سوى ما كان لبشر الخ وليس يحسن الانتظام وفيه نظر. قوله: (يفعل ما تقتضيه حكمته الخ) بيان لارتباطه بما ذيل به ومعنى قوله، وكذلك مثل الوحي المشهور للغير أو مثل ما في هذه السورة أو الإشارة لما بعده كما مر، وقوله: يعني أي بالروح فهي استعارة أو مجاز مرسل لما فيه من الهداية، والعلم الذي هو كالحياة ففي قول المصنف تحياً استعارة أيضاً، وقوله: والمعنى أرسلناه إليك بالوحي يعني إذا أريد بالروح جبريل فأوحينا مضمن معنى أرسلنا أي أرسلناه بالوحي لأنه لا يقال: أوحى الملك بل أرسله وجملة ما كنت تدري الحالية، من ضمير أوحينا أو هي مستأنفة. قوله: (أي قبل

النبوة بشرع، وقيل المراد هو الإيمان بما لا طريق إليه إلا السمع ﴿وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ﴾ أي الروح، أو الكتاب أو الإيمان ﴿تُورًا تَهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِّنْ عِبَادِنَا﴾ بالتوفيق للقبول، والنظر فيه ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ هو الإسلام وقرئ لتهدي أي ليهديك الله ﴿صِرَاطِ اللَّهِ﴾ بدل من الأول ﴿الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ خلقاً وملكاً ﴿آلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ بارتفاع الوسائط، والتعلقات وفيه وعد ووعد للمطيعين والمجرمين، عن النبي ﷺ: «من قرأ حم عسق كان ممن تصلي عليه الملائكة ويستغفرون له ويسترحمون له».

(الوحي) يعني إن المضي بالنسبة إلى زمان الوحي، ولما كان ظاهره أنه قبل الوحي لم يتصف بالإيمان، وهو غير مراد لأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام قبل البعثة مؤمنون لعصمتهم عن الكفر بلا خلاف، وكون المقصود نفي المجموع يأباه إعادة لا فإذا قيل إن الإيمان يكون بمعنى التصديق المجرد، ويكون اسماً لمجموع التصديق والإقرار والأعمال التي لا سبيل إلى درايتها من غير سمع فهو مركب، والمركب ينتفي بانتفاء بعض أجزائه، والإيمان مستعمل في لسان الشرع بهذا المعنى كما في قوله: ﴿وما كان الله ليضيع إيمانكم﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٤٣] فلذا عبر بتدري دون أن يقال لم تكن مؤمناً، ومعرفة الأعمال المعتد بها إنما تكون بالسمع للشرائع فإذا نفى عنه ذلك لزم نفي كونه متعبداً بشريعة من شرائع غيره من الأنبياء السابقين، وسقط ما قيل إن الآية لا تدل على ذلك فإنه إذا لم يدر شرعاً كيف يتعبد به، فما قيل عدم الدراية لا يلزمه عدم التعبد بل سقوط الإثم إن لم يكن تقصيراً لا وجه له، وقوله: قبل الوحي أي قبل كونه نبياً بقرينة ما يليه ولا يلزم مخالفة ما أجمعوا عليه من عصمة الأنبياء عن الكفر مطلقاً كما توهم. قوله: (وقيل المراد هو الإيمان بما لا طريق إليه إلا السمع) هذا هو ما ارتضاه البغوي حيث فسر الإيمان بشرائع الإيمان، ومعالمه لثلا يلزمه ما مر من عدم إيمان النبي قبل البعثة، وقد عرفت إنه مندفع بغير هذا الطريق كما مر ولا يلزمه نفي الإيمان عمن لا يعمل الطاعات والأعمال كما مر، ومن ظن إنه لا بد في دفع ما مر من الذهاب إلى هذا القيل قال إن هذا القول هو الحق ولم يتفطن إلى أنه يلزمه إطلاق الإيمان على الأعمال وحدها، وهو خلاف المعروف ومن خلاف الظاهر ما قيل: إن المراد ما كنت تدري في حال الطفولية، وكذا ما قيل إن ما الثانية استهامية. قوله: (أي الروح) بمعنى الوحي ووقع في نسخة عطف الكتاب بالواو على أنه تفسير للروح وله وجه، ورجوعه للإيمان أقرب، وقوله: بالتوفيق الخ كان الظاهر تقديمه ليكون تفسيراً لقوله: نهدي به من نشاء من عبادنا، وقوله: بارتفاع الوسائط يعني يوم القيامة فصيغة المضارع على ظاهرها من الاستقبال، وقيل: إنها للاستمرار والأظهر الأول، والحديث^(١) المذكور موضوع تمت السورة بحمد الله والاصلاة على نبيه وآله وصحبه.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع وقد تقدم.

سورة الزخرف

مكية، وقيل إلا قوله: واسئل من أرسلنا من قبلك من رسلنا وآيها تسع وثمانون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿حَمَّ * وَالْكَتَبِ الْأُمِّيْنَ * إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ أقسم بالقرآن على أنه جعله قرآناً عربياً، وهو من البدائع لتناسب القسم، والمقسم عليه كقول أبي تمام:

وثناياك إنها اغريض

سورة الزخرف

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مكية) بالإجماع إلا الآية المكذورة ف قيل: نزلت بالمدينة، وقيل: نزلت بالسماء في المعراج وسيأتي الكلام عليه في تفسيرها وآياتها تسع وثمانون، وقيل: ثمان وثمانون والاختلاف في قوله: وهو مهين. قوله: (أقسم بالقرآن الخ) إشارة إلى أنني المراد بالكتاب هنا القرآن إنما جميعه، أو جنسه الصادق ب كله وبعضه فيدخل فيه هذه السورة سواء كانت الواو للمقسم أو عاطفة على حم، وهو اسم السورة أو القرآن على الوجوه السالفة فيه لكنه يلزمه حذف حرف الجر وإبقاء عمله، ولم يحتج إلى أن المراد به جنس الكتب المنزلة ولا المكتوب في اللوح كما قيل، ولا أن المراد به المعنى المصدرى، وهو الكتابة والخط وأنه تعالى أقسم بها لما فيها من المنافع لأن بها صيد أو أهد المعاني واقتناص شوارد العلوم كما ذهب إليه الإمام، ومن اقتدى به لأن ما ذكر أنسب بالمقام، وأقرب للإفهام. قوله: (لتناسب القسم والمقسم عليه) فإنها من واد واحد وقد عدوا مثله من المحسنات البديعية لما فيه من التنبيه على أنه لا شيء أعلى منه حتى يقسم به عليه وأنه ثابت بنفسه من غير احتياج إلى شيء آخر يثبت، وإن كان القسم بنفس الكتاب، والمقسم عليه صفته من كونه قرآناً عربياً عبر بالتناسب دون الاتحاد، وهو رد عليهم في قولهم إنه مفترى ومختلف. قوله: (كقول أبي تمام) في قصيدة له أولها:

وثناياك إنها اغريض ولآل توم وبرق وبيض
وأقح منور في بطاح هزه في الصباح روض أريض

إلى آخرها. وخطاب ثناياك إنها بكسر الكاف للمحبة، وهي مقدم الثنايا والإغريض والغريض الطلع، ويقال لكل أبيض طري ويطلق على البرد ويصح إرادة كل منها هنا، وتوم جمع تومة وهي حبة تعمل من الفضة على هيئة الدرّة قال التبريزي في شرحه: وهذا أجود من القول بأنها جمع توم على تخفيف الهمزة لأنه قليل وهو بدل من لآل أو نعت له، وقال منور نظراً إلى الجنس فيشبه الثنايا بكل مما ذكر كقوله:

كأنما تبسم عن لؤلؤ منضد أو برد أو أقح

ولعل أقسام الله بالأشياء استشهاد بما فيها من الدلالة على المقسم عليه، والقرآن من حيث إنه معجز مبين طرق الهدى، وما يحتاج إليه من الديانة أو بين للعرب ما يدل على أنه تعالى صيره كذلك ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ لكي تفهموا معانيه ﴿وَلَقَدْ﴾ عطف على إنا، وقرأ حمزة والكسائي بالكسر على الاستئناف ﴿فِي أُمَّ الْكِتَابِ﴾ في اللوح المحفوظ فإنه أصل الكتب السماوية، وقرأ أم الكتاب بالكسر ﴿لَدَيْنَا﴾ محفوظاً عندنا عن التغيير ﴿لَعَلَّكُمْ﴾ رفيع الشأن في الكتب لكونه معجزاً من بينها ﴿حَكِيمٌ﴾ ذو حكمة بالغة أو محكم لا ينسخه

والأريض من أرضت الأرض إذا زكت فهي أريضة، وما ذكره المصنف تبعاً للزمخشري في أن جواب القسم قوله: إنها إغريض، وقد قيل إن الجواب قوله بعده في القصيدة:

لتكأدنني غمار من الأحـ داث لم أدر أيهنّ أخوض

فيكون ما ذكر استئنافاً لبيان استحقاق الثنايا لأن يقسم بها فلا يكون مما نحن فيه قال التبريزي في شرح ديوان أبي تمام تكاء بمعنى استعصى وشق، وثقل وتكأءدني كقول الفرزدق:

ويعصرن السليط أقاربه

والغمار جمع غمرة كخمار وخمرة وما هنا بناء على أن ما ذكر جواب لقسم آخر قبله وهو قوله:

وارتكأض الكرى بعينيك في النو م فنونا وما لعيني غموض

وهو الذي ارتضاه شراحه ودلّ عليه سياق كلامه فلا وجه للاعتراض عليه بما ذكر. قوله: (ولعل أقسام الله بالأشياء الخ) يعني أن القسم في كلام العرب لتأكيد المقسم عليه، وإثباته فحيث وقع في كلام رب العزة ببعض مخلوقاته يكون لما في المقسم به مما يدل على المقسم عليه فيقع في كل مكان بما يناسبه، وقوله على المقسم عليه تنازعه الاستشهاد والدلالة، وما قيل إن الكلية غير صحيحة لا وجه له لمن تأمل مواقعه. قوله: (والقرآن من حيث إنه معجز الخ) بيان لاندراج ما نحن فيه فيما ذكره من أن القسم من الله استشهاد بما في المقسم عليه من الدلالة على المقسم عليه إذ المقسم به القرآن، وهو بما فيه من الإعجاز يدل على أنه تعالى صيره ذكراً حكيماً لاشتماله على منافع العباد وصلاح الدارين، وقوله: مبين طرق الهدى إشارة إلى أن مبين يجوز أن يكون من إبان المتعدي، وقوله: بين إلى أنه من اللازم والقرآن مبتدأ وما يدل الخ خبره وفي نسخة بدون ما وهي أصح وأظهر، وقوله: من حيث الخ علة لقوله يدل، وبيان لوجه دلالته وكذلك بمعنى مبين أو بين. قوله: (لكي تفهموا معانيه) إشارة إلى أن لعل مستعارة من الترجي للتعليل كما مرّ تحقيقه في سورة البقرة وما في تفسيره بالإرادة، ومعانيه إشارة إلى مفعوله المقدر، وقوله: فإنه أصل الكتب إشارة إلى أن أم بمعنى أصل والكتاب بمعنى الكتب وتعريفه للعهد وأصالته لأنها منقولة منه، وقد مرّ فيه وجه آخر في سورة الرعد

غيره وهما خبران لأنّ، وفي أمّ الكتاب متعلق بعليّ، واللام لا تمنعه أو حال منه ولدينا بدل منه، أو حال من أمّ الكتاب ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا﴾ أفنذوده ونبعده عنكم مجاز من قولهم: ضرب الغرائب عن الحوض قال طرفة:

اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس
والفاء للعطف على محذوف أو أنهملكم فنضرب عنكم الذكر، وصفحا مصدر من

وكسر الهمزة لاتباع الميم أو الكاف فلا تكسر في عدم الوصل، وقوله: محفوظاً الخ هو أحد معاني لدى وعند إذا أضيف إلى الله، وقوله: في الكتب أي هو مرفوع عليها، وقوله: ذو حكمة فهو فعيل من الثلاثي، وهو حكم إذا صار ذا حكمة، وإذا كان بمعنى المحكم فهو من المزيد وفيه كلام مرّ بسطه، أو الإسناد مجازي أي حكيم صاحبه أو حاكم على الكتب كما تقدّم أيضاً، وقوله: لا ينسخه غيره بيان للمحكم هنا بحيث يكون صفة للقرآن كله. قوله: (واللام لا تمنعه) لأنها حرف ابتداء له الصدر فمن حقه أن لا يعمل ما بعده فيما قبله لكنها كما قال ابن هشام وغيره: لما كانت في الأصل داخلة على أن والأصل لأنّ زيدا قائم فكرهوا توالي حرفين بمعنى فأخروها ولذا سموها اللام المزحلقة، والمزحلقة فلما تغيرت عن أصلها وعمل ما قبلها فيما بعدها بطلت صدارتها فيجوز تقديم ما في حيزها عليها، وقوله: ولدينا بدل منه أي من قوله في أما لكتاب لا من عليّ كما توهم وقوله: أو حال منه لأنه صفة نكرة تقدمتها فتصير حالاً منه، أو المراد إنها حال من ضميره المستتر فيه وإذا جعل حالاً من الكتاب المضاف إليه فوجه جوازه إن المضاف في حكم الجزء لصحة سقوطه، ويجوز أن تكون حالاً من أمّ الكتاب ويجوز كونها خبر مبتدأ مقدّر والجملة لبيان الحكم عليه بأنه عليّ حكيم فهي مستأنفة لا محل لها من الإعراب، ولا يجوز كون الظرف خبراً لدخول اللام على غيره فأعرفه. قوله: (أفنذوده) أي نظرده، ونبعده وهذا تفسير لمنطوق اللفظ باعتبار معناه الحقيقي، وقوله: مجاز من قولهم الخ إشارة إلى أنه استعارة تمثيلية فشبّه حال من لم يذكره القرآن، والوحي وأعرض عنه بحال إبل غريبة وردت الماء مع إبل أصحابه فضربت، وطردت عنه كما في المثل لأضربنه ضرب غرائب الإبل، وقال الحجاج: يهدّد أهل العراق في خطبة له والله لأضربنكم ضرب غرائب الإبل، وإليه أشار المصنف، ويجوز أن يكون استعارة تبعية. قوله: (قال طرفة) اسم شاعر معروف وهو بفتح الطاء والراء وبالفاء كما قاله أكثر أهل اللغة وحكموا بأنّ تسكين رائه خطأ مشهور، وقد نقل جوازه عن بعض أهل الأدب أيضاً وليس هذا محلّه والشاهد فيه استعارة الضرب للمنع كما في النظم الكريم، وأضرب بفتح الباء وأصله اضربن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت، والطارق ما يأتي ليلاً وهو بدل اشتمال من الهموم والقونس منبت شعر الناصية، وهو عظم ناتئ بين أذني الفرس والبيت محتمل للمشاكله أيضاً وكون الفاء عاطفة على مقدر أحد المذهبين المشهورين فيه وقال ابن الحاجب: الفاء لبيان أنّ ما قبلها سبب لما بعدها. قوله: (وصفحاً مصدر) لنضرب من غير لفظه فهو مفعول مطلق على نهج قعدت جلوساً لأنه

غير لفظه فإن تنحية الذكر عنهم إعراض أو مفعول له أو حال بمعنى صافحين، وأصله إن تولى الشيء صفحة عنقك، وقيل إنه بمعنى الجانب فيكون ظرفاً، يؤيده إنه قرئ صفحاً بالضم وحينئذ يحتمل أن يكون تخفيف صفح جمع صفوح بمعنى صافحين، والمراد إنكار أن يكون الأمر على خلاف ما ذكر من إنزال كتاب على لغتهم ليفهموه ﴿أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ أي لأن كنتم، وهو في الحقيقة علة مقتضية لترك الأعراض عنهم، وقرأ نافع وحمزة والكسائي إن بالكسر على أن الجملة شرطية مخرجة للمحقق مخرج المشكوك استجهالاً لهم، وما قبلها دليل الجزاء ﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِنْ نَبِيِّ فِي الْأَوَّلِينَ * وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا

يقال ضرب وأضرب عن كذا بمعنى أعرض، والصفح بمعنى لين الجانب العفو في معنى الإعراض، أو هو منصوب على أنه مفعول له أو حال مؤول بصافحين عنه بمعنى معرضين وصفحة العنق نجانبه، وقوله: ويؤيده أي يؤيد نصبه على الظرف والحالية قراءته في الشواذ بضم الصاد وسكون الفاء فإنه جمع صفوح كصبور، وصبر ثم خفف فإن جمعه يدل على أنه ليس بمصدر فيكون حالاً أو ظرفاً لأنه بمعنى الجانب ويحتمل أنه تأييد لنصبه على الظرفية فقط، وفي قوله: يحتمل إشارة إلى احتمال كونه مفرداً بمعنى المفتوح كشدّ وشدّ كما قاله أبو البقاء رحمه الله وقوله: تخفيف صفح كرسل بضمّتين فخفف بالتسكين. قوله: (والمراد) أي بقوله: أفتضرب الخ، وقوله: على خلاف ما ذكر أي في قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٣] قبله وقوله: من إنزال كتاب الخ بيان لما ذكر فالذكر إما بمعنى المذكور والقرآن فيقدر فيه مضاف، أو هو على معناه المصدرية. قوله: (لأن كنتم الخ) علة للضرب، وجملة وهو في الحقيقة الخ جملة حالية وضمير هو راجع لقوله: إن كنتم قوماً مسرفين باعتبار لفظه يعني أنه بحسب الظاهر علة للضرب صفحاً أي الإعراض، وهو في الحقيقة علة لتركه لأنهم لإسرافهم لم يعرض عنهم بل أنزل عليهم كلام معجز بلسانهم لينتهوا عنه، ويتركوه. قوله: (مخرجة) بزنة اسم الفاعل من الإخراج، والضمير فيه للجملة الشرطية المصدرية بأن أو لكلمة إن لأنها في حكم المذكور لأن ذلك يستعمل للمشكوك كما قرّر في العربية من أنها تدخل على غير المتحقق أو على المتحقق المبهم زمانه، ولما كان إسرافه أمراً محققاً وجهه تبعاً للزمخشري بأنه مبني على جعل المخاطب كأنه متردد في ثبوت الشرط شك فيه قصداً إلى نسبه إلى الجهل بارتكابه الإسراف لتصويره بصورة ما يفرض لوجوب انتفائه، وعدم صدوره ممن يعقل كما أشار إليه بقوله: استجهالاً أي نسبة إلى الجهل ومثله ما مرّ تقريره في قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٣] وأما كون الشرط الإسراف في المستقبل، وهو ليس بمحقق فلا يحتاج إلى تأويله بما ذكر فقد ردّ بأن إن الداخلة على كان لا تقلبه للاستقبال عند أكثر النحاة، ولذا قيل إن هنا بمعنى إذ وأيد بأنه قرئ به وأنه يدل على التعليل فيوافق قراءة الفتح معنى، ولو سلم فالظاهر من حال المسرف المصر على إسرافه بقاؤه على ما هو عليه فيكون محققاً في المستقبل أيضاً على القول بأنه يقلب كان كغيرها من الأفعال. قوله: (وما

كَأَنَّهُمْ يَسْتَهْرِبُونَ﴾ تسلية لرسول الله ﷺ عن استهزاء قومه ﴿فَأَهْلَكْنَا أَشَدَّ مِنْهُمْ بَطْشًا﴾ أي من القوم المسرفين لأنه صبر الخطاب عنهم إلى الرسول مخبراً عنهم ﴿وَوَصَّيْنَا مَثَلُ الْأَوَّلِينَ﴾ وسلف في القرآن قصتهم العجيبة، وفيه وعد للرسول ووعد لهم بمثل ما جرى على الأولين ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ لعله

قبلها دليل الجزاء) المقدر وأما كون الجملة في تأويل الحال من غير تقدير جزاء أي مفروضاً إسرافكم على أنه من الكلام المنصف، كما قيل: فإنما يتأتى على القول بأن إن الوصلية ترد في كلامهم بدون الواو والذي تقرر في العربية خلافه. قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا﴾ الآية كم مفعول، وفي الأولين متعلق بأرسلنا أو صفة نبي، وما يأتيهم للاستمرار والبطش شدة الأخذ، ونصبه على التمييز وهو أحسن من كونه حالاً من فاعل أهلكنا بتأويل باطشين، وقوله: تسلية لأنه كما يقال البلية إذا عمت طابت، ولما فيه من الوعد له، والوعد لهم كما سيأتي. قوله: (من القوم المسرفين) لفهمهم من السياق إذ هم المخاطبون فيما مضى، ولذا قال: لأنه صرف الخطاب عنهم إلى رسول الله ﷺ وفي عبارة الصرف إشارة إلى أن فيه التفاتاً، وقال الفاضل اليمني: أراد أنه خاطبهم بقوله: أفنضرب عنكم الذكر الخ، ثم التفت إلى رسول الله ﷺ بقوله: ولئن سألتهم الخ وما بينهما اعتراض، وليس صرف الخطاب والاتفات في قوله: فأهلكنا أشد منهم كما ظن الطيبي إذ لا خطاب فيه للرسول ﷺ فلا التفات انتهى، وأشار الشارح المحقق بقوله، وقيل: هذا ليس من الاتفات في شيء إلى ما فيه من الخلل لأنه بعدما خاطب المشركين صرف الكلام عنهم إلى النبي ﷺ وأتى بهم في جملة من شمله الضمير الغائب ففي قوله: «يأتيهم التفات»، وأما ضمير منهم فلجريه على مقتضى الظاهر لسبق التعبير بالغبية فيه فلا التفات فيه من وجه، وأما قوله: ولئن سألتهم فمن تلوين الخطاب والأدباء يسمونه التفاتاً أيضاً كما فصل في شرح التلخيص فلا وجه للاعتراض على الطيبي رحمه الله لأن مراده ما ذكرناه، ثم إن ما ذكر صريح في أن ضمير منهم للمسرفين لا للأولين كما قيل لأن المقصود بيان حالهم بأنهم كأوليين في حالهم ولو رجع للأولين لم يكن بياناً لحالهم فتأمل. قوله: (قصتهم العجيبة) تفسير للمثل كما مر ووعد الرسول بما تضمنه قصص الأنبياء المذكورة من نصرتهم ووعدهم لإهلاك المستهزئين بهم كما جرى على الأولين. قوله: (لعله) الضمير لما ذكر في هذه الآية إلى آخرها من الأوصاف التي وقعت محكية بالقول، وهو دفع لما أورد عليه من أنهم لم يصفوه بهذه الأوصاف المتضمنة لقدرته الباهرة، وأن منه المبدأ والمعاد ونحوه مما ينكرونه وأيضاً هذا لا يتأتى أن يكون مقولهم لقوله: فانشرنا ولا مقول الله لأنهم المسؤولون، ولقوله: ليقولن فدفعه باختيار كل من الشقين أما على الأول لا على الثاني، كما توهم فإنهم إنما قالوا خلقهن الله كما ورد في آيات أخر لكن الاسم الجليل وهو الله متضمن لهذه الأوصاف ومستلزم لها فكأنهم لما قالوا: الله ذكروا هذه الأوصاف كلها ضمناً فحكاها الله عنهم بما يلزمه ومعناه، وإن لم يقصدوه، وأما على الثاني فأشار إليه بقوله: ويجوز أن يكون أي مقولهم بعضه، وهو

لازم مقولهم أو ما دل عليه إجمالاً أقيم مقامه تقريراً لإلزام الحجة عليهم فكأنهم قالوا الله كما حكى عنهم في مواضع آخر، وهو الذي من صفته ما سرد من الصفات، ويجوز أن يكون مقولهم وما بعده استئناف ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا﴾ فتستقرون فيها، وقرأ غير الكوفيين مهاداً بالألف ﴿وَجَعَلَ لَكُم فِيهَا سُبُلًا﴾ تسلكونها ﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ لكي تهتدوا إلى مقاصدكم، أو إلى حكمة الصانع بالنظر في ذلك ﴿وَالَّذِي نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً يَقْدِرُ﴾ بمقدار ينفع ولا يضر ﴿فَأَنْشَرْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا﴾ زال عنه النماء، وتذكيره لأن البلدة بمعنى البلد والمكان ﴿كَذَلِكَ﴾ مثل ذلك الإنشار ﴿تُخْرِجُونَ﴾ تنشرون من قبوركم، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي تخرجون بفتح التاء، وضم الراء ﴿وَالَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا﴾ أصناف

المذكور بقوله: خلقهنّ العزيز العليم، ثم إنه تعالى استأنف وصف ذاته بما بعده وسبق سياقاً واحداً وحذف موصوف الذي من كلامه تعالى فجاء أوله على الغيبة، وآخره على التكلم في قوله: أنشرنّا كما في قوله تعالى حكاية عن موسى: ﴿لا يضل ربي ولا ينسى﴾ [سورة طه، الآية: ٥٢] الذي جعل إلى أن قال: فأخرجنا الآية، وهذا ما اختاره في الانتصاف. قوله: (لازم مقولهم أو ما دل عليه إجمالاً) لأنهم قالوا: الله فإن نظر إليه بعد العلمية فمدلوله الذات، وما ذكر من لوازمه التي يدل عليها بطريق دلالة الالتزام المعروفة عند البلغاء دون أهل الميزان، وإن نظر إليه بقطع النظر عن ذلك فهو موضوع لذات لها الألوهية والاتصاف بجميع صفاتها التي تلاحظ داخله في الموضوع له كالمشخصات في غيره تعالى فهي دالة على ذلك إجمالاً بطريق التضمن، أو الأول مبني على أن مقولهم خلقهنّ الله فقط، والثاني على أنه وقع فيه ما يدل عليه إجمالاً وإلى هذين الإعتبارين أشار بقوله لازم مقولهم الخ فما قيل: إن بينهما عموماً وخصوصاً وجهياً لاجتماعهما في اللازم البين، وافتراقهما في لازم غير مدلول ومدلول غير لازم وهذا إذا أريد اللزوم الميزاني وإلا فلا فرق بينهما لا وجه له، وقوله: أقيم مقامه ناظر للوجهين. قوله: (تقريراً للإلزام الحجة عليهم) في نفي إله غيره وقدرته على البعث، وقوله: قالوا الله أي خلقهنّ الله وقوله: وهو الذي الخ جملة حالية، والضمير لله اسم الذات المجتمع لجميع صفات الكمال فكأنهم قالوا من صفتك كيت وكيت، وقد عرفت معنى قوله: ويجوز أن يكون وأن الضمير فيه راجع للتوصيف كضمير لعله فلا تفكيك فيه بناء على أنه راجع لقوله: ﴿خلقهنّ العزيز العليم﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٩] وضمير لعله له مع ما بعده إلى آخر الآية مع أنه مع القرينة لا ضمير فيه ولا فرق بين ما ذكره المصنف والزمخشري كما توهم ومحصل ما ذكر يرجع إلى الحكاية بالمعنى كما في الشروح. قوله: (فتستقرون فيها) إما بيان للمعنى المراد منه لأنه ورد في محل آخر قراراً، ويحتمل أنه يريد أنه مجاز مرسل أو تشبيه بليغ وقوله، وقرأ الخ لم يجعل قراءة الأكثر أصلاً لأنه غير مطرد ولا لازم، ولو عدت المواضع الذي خالف ما زعم المعترض إنه دأبه لزادت على غيرها فكيف يزعم أنه دأبه، وقوله: لكي الخ فهو ناظر إلى الفعل الثاني، وعلى ما بعده ناظر له ولما قبله. قوله: (بمقدار ينفع ولا يضر) بأن لا ينقص ولا يزيد وهذا

المخلوقات ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفَلَكَ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ﴾ ما تركيبونه على تغليب المتعدي بنفسه على المتعدي بغيره إذ يقال ركبت الدابة، وركبت في السفينة أو المخلوق للركوب على المصنوع له، أو الغالب على النادر ولذلك قال: ﴿لِيَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ﴾ أي ظهور ما تركيبون وجمعه للمعنى ﴿ثُمَّ تَذَكَّرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾ تذكروها بقلوبكم معترفين بها

بحسب الأكثر الأغلب وإلا فقد يضر ولا ينفع، وقوله: زال عنه النماء هو أحسن مما في بعض النسخ مال عنه النماء، وفي أخرى مال عنه الماء والمراد ظاهر وفي بلدة ميتاً استعارة مكنية أو تصريحية وقوله: بمعنى البلد الخ وقد مر له توجيه آخر، وقيل: في نكتة العدول إنه إشارة إلى أن ضعفه بلغ الغاية وقوله: ذلك الإنشار فهو صفة مصدر من لفظ الفعل المذكور، وفي نسخة الانتشار على أنه من غير لفظه وإلا وجه له وفيما ذكر دليل على إمكان البعث، وقد مر تقريره. قوله: (أصناف المخلوقات) بيان لأن الزوج هنا بمعنى المصنف لا بمعناه المشهور، وما قيل من أن ما سواه تعالى زوج لأنه لا يخلو من المقابل كفوق وتحت ويمين وشمال، والفرد المنزه عن المقابل هو الله سبحانه وتعالى دعوى اطراده في الموجودات بأسرها لا تخلو عن النظر. قوله: (ما تركيبونه على تغليب المتعدي بنفسه الخ) يعني أن ما الموصولة عائدها مقدر، ولما كان الركوب في الفلك يتعدى بواسطة الحرف، وهو في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا رَكبُوا فِي الْفَلَكَ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٦٥] وفي غيره يتعدى بنفسه كما قال لتركبوها، وقد اجتمعنا هنا فغلب المتعدي بنفسه على المتعدي بالحرف، ولذلك: قدره فيهما ما تركيبونه والتغليب من المجاز، وليس التجوز هنا في الفعل ولا في ما وضميرها في النسبة إلى المتعلق لثلا يلزم كثرة الحذف لو قدر أو يحتمل أن ينزل تركيبون منزلة اللازم أي تفعلون الركوب فيشملهما من غير تغليب والركوب قسمان ركوب في الشيء كالسفينة، والهودج وركوب عليه كالفرس، والحمار فما قيل إنه ليس فيه فعلا متغايران بالذات وهم فتأمل. قوله: (أو المخلوق للركوب الخ) أي غلب المخلوق للركوب كالدابة على المصنوع له كالسفينة، والمحمل فالتغليب على هذا في ما وضميره الذي تعدى إليه بنفسه دون النسبة إلى المفعول وقد كان وجهه في الأول أنه نظر إلى التعلق فغلب ما هو بغير واسطة على غيره وهنا التغليب في أحد المركوبين لقوته لكونه مصنوع الخالق القدير، أو لكثرتيه فالفرق بين الوجوه ظاهر لاختلاف المغلب ووجهه فيها. قوله: (ولذلك) أي لأجل التغليب في الوجوه كلها إذ غلب ما ركب من الحيوان على السفن عبر عن القرار على الجميع بالاستواء على الظهور المخصوص بالدواب، وهو في غاية الظهور وكلمة على أيضاً مؤيدة لما ذكر، وإن وردت فيهما في قوله: ﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٢٢] وإن لم يقل إنه مشاكلة، وقيل: الإشارة بذلك إلى الوجه الثالث أو الأخيرين مع تقديره كما قررناه ولا يخفى ما فيه، وقوله: وجمعه أي ظهور مع إضافته لضمير مفرد باعتبار لفظ ما المتعدد معنى فلذا جمع رعاية لمعناه، ولفظه معاً. قوله: (تذكروها بقلوبكم) فالذكر هنا بمعنى التذكر وهو ذكر قلبي من أنواع الشكر، وعطف القول عليه ظاهر

حامدين عليها ﴿وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِبِينَ﴾ مطيقين من أقرن الشيء إذا أطاقه وأصله، وجده قرينه إذ الصعب لا يكون قرينه الضعيف، وقرئ بالتشديد والمعنى واحد وعنه عليه الصلاة والسلام إنه كان إذا وضع رجله في الركاب قال: «بسم الله» فإذا استوى على الدابة قال: «الحمد لله على كل حال سبحان الذي سخر لنا هذا» إلى قوله: ﴿وَإِنَّا لَإِنَّا رَبَّنَا لَمُغْلِبُونَ﴾ أي راجعون واتصاله بذلك لأن الركوب للتنقل والنقلة العظمى هو الانقلاب إلى الله تعالى أو لأنه مخطر فينبغي للراكب أن لا يغفل عنه، ويستعد للقاء الله

فيما ذكر ولما كانت معرفة المنعم وأنعامه تستتبع الاعتراف بذلك، والحمد عليه قال معترفين الخ فالأول بيان لمدلولة وهذا بيان لما يلزمه من روافده، والمذكور في النظم ما هو الأصل المعتبر أو المراد بالذكر ما يعم القلبي واللساني بناء على مذهب المصنف في تجويز استعمال اللفظ في معنيه، ولما ذكر الركوب وصوره بقوله: لتستووا الخ الدال على انقياد الركوب، وتذلل أشار إلى أنه نعمة من الله وفضل لولاه ما تمكن منه أحد، ولذا قرن بسبحان الدال على التعجب وليس هذا وجهاً آخر كما قيل. قوله: (سبحان الذي سخر لنا هذا) أي ذلله وجعله منقاداً وليس الإشارة للتحقير بل لتصوير الحال، وقوله: مطيقين يعني أصل معناه جعله قرناً وقريناً له ولما كان قرين الشيء مقاومه فهو مطيق له أريد به لازمه، ثم جعل ذلك معناه حقيقة لما استعمل بهذا المعنى كما قال:

وأقرنت لما حملتني وقلما يطاق احتمال الصد يا دعد والهجر

فقوله: إذ الاصعب الخ القرين بمعنى الكفاء، والمعادل وهو بيان للمناسبة بين معناه الأصلي وما أريد منه وكونه تعليلاً لقوله: ﴿وما كنا له مقرنين﴾ في غاية البعد وإن ظن قريباً، وقوله: قرئ بالتشديد أي تشديد الراء مع فتحها وكسرهما فإنه قرئ بهما وهما بمعنى المخفف. قوله: (وعنه عليه الصلاة والسلام الخ)^(١) قال ابن حجر هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي والنسائي غيرهم وأسنده الثعلبي بلفظه المذكور هنا ولم يثبت غيره، ثم إنه وقع في الكشف أنّ النبي ﷺ كان إذا ركب السفينة قال: «بسم الله مجراها ومرساها»^(٢) واعترض عليه ابن حجر بأنه يعرف هذا رواية ولا دراية لأنه لم يعهد أنه ﷺ ركب السفينة في زمان نبوته، وذكر مثله الشارح المحقق في شرحه، وأما ما وقع في النسخ المشهورة وهو ما صورته، وقالوا: إذا ركب في السفينة قال: «بسم الله مجراها ومرساها إن ربي لغفور رحيم فلا يرد عليه شيء» لأنه استطراد لبيان حال الراكب للسفينة، وما يتأذب به ومن الناس من نسبه إلى الوهم. قوله: (واتصاله الخ) بمعنى أنه ينبغي للعاقل أن يتذكر بأحواله كلها الآخرة فلذا ذكر قوله: إنا إلى ربنا

(١) أخرجه أبو داود ٢٦٠٢ والترمذي ٣٤٤٣ وأحمد ٩٧/١ - ١٢٨ وابن حبان ٢٣٨٠ - ٢٣٨١ وأحمد ١/

٩٧ - ١٢٨ وابن حبان ٢٣٨٠ - ٢٣٨١ وعبد الرزاق ١٩٤٨٠ كلهم من حديث علي بن أبي طالب.

(٢) باطل. لا أصل له فالنبي ﷺ لم يركب البحر ولم يره. وقد نقل المصنف عن ابن حجر. لا يعرف.

تعالى ﴿وَجَعَلُوا لَمْ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾ متصل بقوله، ولئن سألتهم أي وقد جعلوا له بعد ذلك الاعتراف من عباده ولذا فقالوا الملائكة بنات الله، ولعله سماه جزءاً كما سمي بعضاً لأنه بضعة من الوالد دلالة على استحالته على الواحد الحق في ذاته، وقرأ أبو بكر جزءاً بضمين ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِكَفُورٍ مُّبِينٍ﴾ ظاهر الكفران ومن ذلك نسبة الولد إلى الله لأنها من فرط

الخ، وقوله: أو لأنه مخطر الخ وجه آخر بأنه على خطر فربما أوقع في الهلكة فينبغي له أن لا يغفل في حال المخاطرة عن تذكر الآخرة، ومخطر إما بفتح الطاء أو محل خطر أو بكسرهما أي موقع في الخطر من أخطره إذا أوقعه في الخطر، وهو الخوف لما فيه من احتمال السقوط المؤدى إلى الهلاك، وقوله: فينبغي ناظر إلى الوجهين، وبه يظهر اتصال قوله: وإنا إلى ربنا لمنتقلون ومناسبته لما قبله.

قوله: (متصل الخ) أو هو مستأنف، وقوله: وقد جعلوا الخ إشارة إلى وجه اتصاله به على أنّ الجملة حالية من فاعل يقولن بتقدير قد، وقوله: لأنه بضعة بكسر الباء وفتحها أي قطعة منه توجيه لاستعمال الولد كما قيل أولادنا أكبادنا، وقوله: لأنه تنازعه الفعلان، ودلالة تعليل لقوله: سماه أي الولد بعد بيان أن جعل بمعنى سمي بأنه إشارة إلى استحالته لأنّ الجزء يقتضي التركيب وقبول الانقسام، وهو سبحانه وتعالى منزّه عن الجسمية وما يتبعها من التركيب لأنه واحد أحد لا يضاف إليه انقسام حقيقة ولا فرضاً ولا خارجاً ولا ذهنياً، وقوله بعد ذلك: الاعتراف بأنه الخالق المتصف بما مرّ من الصفات المقتضية لبطلان ما قالوه من نسبة الولد، وإنما قيده بما ذكر لأنه هو القبيح لتناقض أقوالهم وعودهم إلى كفرهم القديم إذ لو أريد أنّ ذلك الجعل كان قبل الإقرار كان الإقرار رجوعاً عنه مبطلاً له فلم يكن بذلك المقام من الدم، ولو أريد مقارنته له كما وقع في الكشف إذ قال مع ذلك الاعتراف لم يناسب التعبير بالماضي، والقول: بأنّ بعد معنى مع خلاف ما يقتضيه الظاهر والسياق، وكذا القول أنه إلا وفق بالحال فإن قلت فكيف يفيد اللفظ ما ذكر فقد عرفنا أنه أوفق بالمقام قلت: بناء على أنه ليس المقصود ظاهره من المضي بل الاستمرار لأنّ الأصل فيما ثبت بقاؤه على ما كان، وهؤلاء مطبوعون على الضلال ثابتون عليه في كل حال، والماضي قد يرد لنحوه نحو كان الله عليمًا وأمثاله، ثم إنّ هذه الحالة يجوز أن تكون معترضة كما في الكشف فما ذكره المصنف بيان لحاصل المعنى لا للحالية فلا يرد عليه ما ذكر، ولا ينافيه اتصالها لأنّ المراد به الاتصال المعنوي فتدبر. قوله: (في ذاته) متعلق باستحالته أو هو قيد وبيان للواحد الحق والمأل واحد واستحالته على الواحد لمنافاته التركيب كما مرّ وعلى الحق بمعنى المتحقق الثابت لأنّ الوجود الثاني ينافي التركيب لاحتياجه إلى ما تركب منه، وقوله: قرأ أبو بكر في بعض النسخ قرئ والأولى أولى لأنّ المعتاد التعبير بالمجهول في الشواذ دون السبعة، وقوله: ظاهر الكفر إن يعني به أنّ مبين من أبان اللازم وكفور صيغة مبالغة من كفران النعمة، ويجوز كونه من المتعدّي وكفور أي مظهر كفره، وقوله: ومن ذلك الخ بيان لما يربطه بما جعل تذيلاً له، وفي الكشف إنّ الجزء قيل إنه

الجهل به والتحقير لشأنه ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَخَذَ مِمَّا بَخَلُّوا نَبَاتٍ وَأَصْفَنَكُم بِالْبَنِينَ﴾ معنى الهمزة في أم للإنكار والتعجب من شأنهم حيث لم يقنعوا بأن جعلوا له جزءاً حتى جعلوا له من مخلوقاته، جزءاً أخس مما اختير لهم، وبغض الأشياء إليهم بحيث إذا بشر أحدهم به اشتد غمهم به كما قال: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا﴾ بالجنس الذي جعل له مثلاً إذ الولد لا بد وأن يماثل الوالد ﴿ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا﴾ صار وجهه اسود في الغاية لما يعتبره من الكآبة ﴿وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ مملوء قلبه من الكرب، وفي ذلك دلالات على فساد ما قالوه، وتعريف البنين بما مرّ في الذكور، وقرئ مسوداً ومسواداً على أن في ظل ضمير المبشر،

بمعنى البنت والأنتى وإنه يقال لمن تلد الإناث مجزئة وتركه المصنف لقوله: إنه من بدع التفسير، وإنه لم يشته أهل اللغة، وقد يوجه بأن حواء خلقت من جزء آدم فاستعير لكل الإناث وهو توجيه لطيف. قوله: (معنى الهمزة في أم الخ) يعني أن أم هنا منقطعة مقدرة بيل والهمزة المقدرة معها للاستفهام الإنكاري على طريق التعجب والمراد إنكار مقولهم أو قولهم على معنى كيف قالوا هذا، والجملة الشرطية معترضة لتأكيد ما أنكر عليهم أو حالية كما ارتضاه التفتازاني في شرحه، ويجوز عطفه على ما قبله، وقوله: جزءاً أخس فالإنكار من جهتين الأخسية وتعدّد الأخس وكثرته، وهو أشنع وأقبح وقوله: غمهم به أي بما بشر به فذكر الضمير لتأويله بما ذكر وهو معنى قوله: ظل وجهه مسوداً فإنه عبارة عن شدة الغم كما سيأتي. قوله: (بالجنس الذي جعله له مثلاً) إشارة إلى أن ضرب هنا بمعنى جعل المتعدي لمفعولين، وقد حذف مفعوله الأوّل وأنّ المثل هنا بمعنى الشبيه، وليس ضرب بمعنى بين والمثل بمعنى القصة العجيبة وجلع ما عبارة عن جنس الإناث لأنّ البشارة ليست بفرده وخصوصه. قوله: (صار وجهه أسود) يعني أن ظل هنا بمعنى صار مطلقاً وأصل معناه دام ذلك في النهار كله، وقد مرّ تفسيره به في النحل، وقوله: في الغاية إشارة إلى ما في أفعل من الدلالة على المبالغة، والكآبة الغم والحزن وجملة وهو كظيم حال من ضمير ظل أو مسوداً وقد مرّ معنى الكظم ووجه دلالاته على ما ذكر، ومعنى أصفاكم خصكم. قوله: (وفي ذلك) أي في جعلهم له جزءاً إلى هنا أنواع من الكفر وأدلة متعددة على فساد ما زعموه إذ نسبوا له الولد، ولم يرضوا بذلك حتى جعلوه أخس النوعين وأعظم الشين مما لا يرضون نسبتهم لهم، وقوله: وتعريف البنين الخ إشارة إلى ما مرّ في سورة الشورى في وجه تقديم الإناث، وتنكيره وتعريف البنين وتأخيرها والمراد إنّ التقديم لأنه الأنسب بالمقصود إذ هو أشدّ في إنكار ما نسبوه له تعالى، ولما قدم منكرأ جرّ تأخير البنين بالتعريف للإشارة إلى أنهم نصب أعينهم فالتعريف للتنبؤ بالذكور، وتحقير الإناث فيفيد زيادة في الإنكار، والتعجب ولا يجري فيه ما ذكر ثمة بتمامه بعينه للفرق بين السياقين، وليس التعريف هنا للفاصلة لأنّ التنكير لا ينافيها، وقوله: قرئ مسوداً أي برفعه ومسواد للمبالغة من اسوداً كاحمأر، وقوله: وبعث خبراً لأنّ ظل من النواسخ والمعنى صار المبشر مسود الوجه، وقيل: الضمير المستتر في ظل ضمير الشأن أو الفعل لازم والجملة حالية والوجه

ووجهه مسودة جملة وقعت خيراً ﴿أَوْ مَن يُنَشِّئُوا فِي الْحَلِيَّةِ﴾ أي أو جعلوا له أو اتخذ من يتربى في الزينة يعني البنات ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ﴾ في المجادلة ﴿غَيْرِ مُيِينٍ﴾ مقرر لما يدعيه من نقصان العقل، وضعف الرأي، ويجوز أن يكون من مبتدأ محذوف الخبر أي أو من هذا حاله ولده، وفي الخصام متعلق بمبين وإضافة غير إليه لا يمنعه كما عرفت وقرأ حمزة والكسائي، وحفص ينشأ أي يربي وقرئ ينشأ وينشأ بمعناه ونظير ذلك أغلاه وغلاه وغلاه بمعنى ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾ كفر آخر تضمنه مقالهم شنع به عليهم، وهو جعلهم أكمل العباد وأكرمهم على الله تعالى أنقصهم رأياً وأخسهم صنفاً، وقرئ عبيد وقرأ الحجازيان وابن عامر ويعقوب عند على تمثيل زلفاهم، وقرئ أنثاً وهو جمع الجمع ﴿أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ﴾ أحضروا خلق الله إياهم فشهدوهم إنثاً فإن ذلك مما يعلم بالمشاهدة، وهو تجهيل وتهكم بهم وقرأ نافع أشهدوا بهمزة الاستفهام، وهمزة مضمومة بين بين وأشهدوا بمدة بينهما ﴿سَتَكُنُّنَّ شَهِدَاتُهُمْ﴾ التي شهدوا بها على الملائكة ﴿وَيُسْتَلُونَ﴾ أي

ما تقدم. قوله: (أي أو جعلوا له الخ) يعني أنّ من معموله لفعل مقدّر فيقدر بقرينة وجعلوا له من عباده الخ أو جعلوا له من ينشأ في الحلية، ولذا أو اتخذ بقرينة أم اتخذ أي أو اتخذ من ينشأ الخ ولدأ ففيه تقدير فعل ومفعول، والهمزة إما مقدّمة من تأخير أو داخله على معطوف عليه مقدر أي احترؤوا على ما ذكر وجعلوا الخ على المذهبين المشهورين، وليس إشارة إلى عطفه على مفعول جعل، أو اتخذ كما توهم لأنّ الهمزة لصدارتها تمنع منه كما لا يخفى، وقوله: من يتربى من التربية بالباء الموحدة. قوله: (مقرر لما يدعيه الخ) هو تفسير لمبين على أنه من أبان المتعدّي أي المرأة لا تقدر على تقرير مدعاها حين المخاصمة بل ربما تأتي بما يدل على خلافه، وقوله: من نقصان العقل من فيه تعليلية لعدم إبانته وتقريره لما يريده، وقوله: وفي الخصام الخ بيان لما قيل: إنّ المضاف إليه لا يجوز عمله فيما قبل المضاف كما ذهب إليه بعض النحاة فجعل هذا معمولاً لمقدر أي لا مبين فأشار إلى أنه لا حاجة إلى التقدير لأن غير لكونها في معنى لا يجوز فيها ذلك فليس المنع جارياً فيها على ما ارتضاه أكثر النحاة، وقد مرّ الكلام فيه في سورة الفاتحة، وإليه أشار بقوله: كما عرفت، وقوله: ويجوز الخ معطوف على قوله أو جعلوا الخ لأنه في معنى يقدر هذا ويجوز، وقوله: أغلاه بالغين المعجمة أو المهملة إشارة إلى أنّ القراءات من الثلاثي أو التفعيل أو الأفعال أو المفاعلة، والمعنى فيها متحد. قوله: (كفر آخر الخ) لما فيه من تنقيص الملائكة، والكذب عليهم مع ما مرّ من نسبة الولد وجعل الأخس له تعالى وتنزيه أنفسهم عما نسبوه له، وقوله: على تمثيل زلفاهم أي قريهم من الله بحسب الشرف والرتبة لا بحسب المكان عند من يكون عند الملك العظيم فيقبل منه الشفاعة، ويخصه بالكرامة فهو استعارة وأنثاً بضمّتين ككتب جمع إناث، وهو جمع أنثى فهو جمع الجمع على هذه القراءة. قوله: (فإنّ ذلك مما يعلم بالمشاهدة الخ) إشارة إلى ما مرّ تفصيله في الصفات فتذكره، وقوله: وقرأ نافع الخ قراءة نافع بهمزة مفتوحة، ثم بأخرى

عنها يوم القيامة، وهو وعيد وقرئ سيكتب، وسنكتب بالياء والنون وشهاداتهم وهي أن الله جزأ وأنه بنات وهن الملائكة، ويساءلون من المسألة ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ﴾ أي لو شاء عدم عبادة الملائكة ما عبدناهم فاستدلوا بنفي مشيئة عدم العبادة على امتناع النهي عنها أو على حسنها، وذلك باطل لأن المشيئة ترجح بعض الممكنات على بعض مأموراً كان أو منهيأ حسناً كان أو غيره، ولذلك جهلهم فقال: ﴿مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا

مضمومة مسهلة بين الهمزة والواو مع سكون الشين، وقرأ قالون بذلك وبوجه آخر، وهو المد بإدخال ألف للفصل بين الهمزتين والباقون بفتح الشين مع همزة واحدة فنافع أدخل همزة التوبيخ على أشهد الرباعي المجهول فسهل همزته الثانية، وأدخل ألفاً كراهة اجتماع همزتين وتارة اكتفى بالتسهيل، وهو أوجه عند القراءة والباقون ادخلوا همزة الإنكار على الثلاثي والشهادة هنا بمعنى الحضور، ويجوز كونه من الإشهاد وما بعده يناسبه ولم ينقل أبو حيان رحمه الله التسهيل عن نافع بل جعله قراءة علي كرم الله وجهه وتفصيله في كتب القراءات. قوله: (وهو وعيد) لأن كتابتها والسؤال عنها يقتضي العقاب، والمجازاة عليها وهو المراد والسين للتأكيد، وقد مر فيه كلام في سورة مريم قيل: ويجوز أن تحمل على ظاهرها من الاستقبال، ويكون ذلك إشارة إلى تأخير كتابة السيئات لرجاء التوبة والرجوع كما ورد في الحديث: «إن كاتب الحسنات أمين على كاتب السيئات فإذا أراد أن يكتبها قال له: فيتوقف سبع ساعات فإن استغفر أو تاب لم يكتب»^(١) فلما كان ذلك من شأن الكتابة قرنت بالسين وكونهم كفاراً مصرين على الكفر لا يباه كما قيل، وقوله بالياء أي التحية معلوماً ومجهولاً، وقوله: ويساءلون معطوف على معمول قرئ أي قرئ يساءلون من المفاعلة بصيغة المجهول أيضاً. قوله: (فاستدلوا بنفي مشيئة عدم العبادة) لكونه في حيز لو الامتناعية، وهذا رد على المعتزلة وعلى الزمخشري في تفسيره للآية وجعلها دليلاً لهم فإنهم تشبثوا بظاهر الآية في أنه تعالى لم يشأ الكفر من الكافرين، وإنما شاء الإيمان فإن الكفار لما أدعوا أنه تعالى شاء منهم الكفر حيث قالوا: لو شاء الرحمن الخ أي لو شاء منا أن نترك عبادة الأصنام تركناها رداً لله تعالى عليهم ذلك، وأبطل اعتقادهم بقوله: ﴿ما لهم بذلك من علم﴾ الخ فلزم حقية خلافه، وهو عين ما ذهبوا إليه بناء على أنه معطوف على قوله: ﴿وجعلوا له من عباده﴾ [سورة الزخرف، الآية: ١٥] جزأ أو على جعلوا الملائكة الخ فيكون كفراً آخر ويلزمه كفر القائلين بأن المقدورات كلها بمشيئة الله تعالى، وهم أهل السنة فردّه بما حاصله إنه استدلال منهم بنفي مشيئة الله تعالى عدم العبادة على امتناع النهي عنها أو على حسنها يعنون أن عبادتهم الملائكة بمشيئته تعالى فيكون مأموراً بها، أو حسنة ويمتنع كونها منهيأ عنها أو قبيحة فقوله وذلك أي الاستدلال باطل لأن المشيئة لا تستلزم الأمر أو الحسن لأنها ترجيح بعض الممكنات على بعض حسناً كان، أو

(١) لم أقف عليه، وهو غريب، والأشبه كونه من كلام بعض السلف.

يَحْرُصُونَ ﴿ يتمحلون تمحلاً باطلاً، ويجوز أن تكون الإشارة إلى أصل الدعوى كأنه لما أبدى وجوه فسادها، وحكى شبهتهم المزيفة نفى أن يكون لهم بها علم من طريق العقل، ثم

قبيحاً ولذلك جهلهم في استدلال هذا فليس قوله: ما لهم بذلك الخ بياناً لكفرهم في مقالتهم هذه كما زعمه الزمخشري، ومن ضاهاه فهو معطوف على ما قبله عطف القصة على القصة، والأول بيان لكفرهم، وهذا بيان لدليلهم الباطل وتزييف له لا بيان لبعض ما كفروا به فإن قلت نفى مشيئة عدم لعبادة لا يستلزم مشيئة العبادة قلت: هذا مبني على أن المشيئة تتعلق بأحد طرفي الوجود، والعدم البتة ولو سلم فمثل هذا الكلام يقصد به الاعتذار عما وقع بأنه بمشيئة الله كما وقع في شرح الكشاف للمحقق رحمه الله تعالى والحاصل أن الإنكار متوجه إلى جعلهم ذلك دليلاً على امتناع النهي عن عبادتهم، أو على حسنهما لا إلى هذا القول فإنه كلمة حق أريد بها الباطل. قوله: (يتمحلون تمحلاً باطلاً) أصل معنى الخرص كما قال الراغب: مغربة المقدار بطريق التخمين ولتخلفه في كثير منها أطلق على الكذب، وهو المراد هنا لأن التمحل والمباحلة المجادلة كما قاله الراغب أيضاً والجدال بالباطل افتراء وكذب مخصوص لا تفسير له بلازمه فما ذكره هو المطابق لما نحن فيه فما قيل: الخرص الحزر والكذب، وكل قول بالظن فينبغي تفسيره بأحد الأخيرين من ضيق العطن وقلة التدبر. قوله: (ويجوز أن تكون الإشارة) بذلك إلى أصل الدعوى وهو جعل الملائكة ولد الله بعدما كانت إلى قولهم لو شاء الرحمن الخ فهو معطوف على قوله، ولذلك جهلهم الخ لأنه في معنى الإشارة إلى استدلالهم بما ذكر وأشار بقوله: يجوز إلى أنه خلاف الظاهر المتبادر فالاعتراض عليه بمثله صيد من المقلاة وهو وجه ثان في الرد على الزمخشري، ومن حذا حذوه فليس المشار إليه تعليق عبادتهم بمشيئة الله حتى يتضمن كونها مقالة عن غير علم باطلة رد ما ذهب إليه أهل الحق كما زعموا، وقوله: كأنه الخ إشارة إلى أن ما ذكر بعد أصل الدعوى من تتمتها فليس بأجنبي حتى يقال هو فصل طويل، وقوله: حكى شبهتهم المزيفة لأن العبادة لها وإن كنت بمشيئته تعالى لكن ذلك لا ينافي كونها من أقبح القبائح المنهى عنها لا إنها لا تتعلق به المشيئة كما ظنه هؤلاء ويكون هذا معلوماً مما قرره في الوجه الأول أجمله اعتماداً على الفطنة بشهادة الذوق، فما قيل من إنه لا يصلح للجواب وأن المصنف رحمه الله تعالى لم يقصد به الجواب عما قاله الزمخشري كله من قلة التدبر، وكذا ما قيل ترك بيان تزييفه لدقته لأنه من مباحث القضاء والقدر. قوله: (نفى أن يكون لهم بها علم) أي بالدعوى المذكورة، وهذا ما اختاره الزجاج ولم يلتفت المصنف رحمه الله تعالى إلى رد الزمخشري، وقوله: إنه تحريف ومكابرة لأنه لما ذكر بعد كل مما مر ما يبطله كان الظاهر إن هذا رد لما قبله فصرفه عن ظاهره بجعله رد الأول الدعوى بعدما صرح بردها تحريف للكلام عن سننه لأنه كما قال الطيبي طيب الله ثراه على هذا يكون قوله: لو شاء الرحمن الخ جواباً لهم عما تضمنته الآيات من الإنكار والاحتجاج عليهم بعبادة الملائكة وهذا القول منهم إمارة على انقطاعهم، ودلالة على أن الحجة قد بهرتهم ولم يبق لهم متشبهت سوى

أضرب عنه إلى إنكار أن يكون لهم سند من جهة النقل فقال: ﴿أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا مِنْ قَبْلِهِ﴾ من قبل القرآن أو ادعائهم ينطق على صحة ما قالوه ﴿فَهُمْ بِهِ سَمَسِكُونَ﴾ بذلك الكتاب متمسكون ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ أي لا حجة لهم على ذلك عقلية، ولا نقلية وإنما جنحوا فيه إلى تقليد آبائهم الجهلة والأمة الطريقة التي تؤم كالرحلة للمرحول إليه، وقرئت بالكسر وهي الحالة التي يكون عليها الآم أي القاصد ومنها الدين ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ تسلية لرسول الله، ودلالة على أن التقليد في نحو ذلك ضلال قديم وأن مقدميهم أيضاً لم يكن لهم سند منظور إليه، وتخصيص المترفين إشعار بأن التنعم وحب البطالة صرفهم عن النظر إلى التقليد ﴿قُلْ أُولُو حِجَّتِكُمْ بَاهِدْيَ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾ أي أتبعون آباءكم ولو جئتمكم بدين أهدى من دين آبائكم، وهي حكاية أمر ماض أوحى إلى النذير أو خطاب لرسول الله ﷺ، ويؤيد الأول إنه قرأ ابن عامر وحفص قال وقوله: ﴿قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ أي وإن كان أهدى أقنطاً للنذير من أن ينظروا أو يتفكروا فيه ﴿فَأَنْتَقِمْنَا مِنْهُمْ﴾ بالاستتصال ﴿فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ ولا تكثر بتكذيبهم ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ واذكر وقت قوله هذا ليروا كيف تبرأ عن التقليد، وتمسك بالدليل أو ليقلدوه

هذا القول كما هو ديدن المحجوج، وقد مر مثله في سورة الأنعام فتدبر. قوله: (ثم أضرب عنه الخ) هو جار على الوجهين وفيه إشارة إلى أن أم منقطعة لا متصلة معادلة لقوله: اشهدوا كما قيل لبعده وقوله: من قبل القرآن لعلمه من السياق، أو الرسول كما في الكشاف وكون الضمير لادعائهم المذكور قبله أقرب معنى والمراد قولهم إنها بنات الله، وقوله: ينطق صفة كتاباً وعداه بعلى لأنه بمعنى يدل وقوله: متمسكون إشارة إلى أن السين للتأكيد لا للطلب، وما قالوه ما ذكره سابقاً من الدعوى أو الاستدلال، وقوله: لا حجة الخ إشارة إلى أن بل لإبطال جميع ما قبله، وقوله: وتؤم بصيغة المجهول بمعنى تقصد والرحلة بضم الراء الرجل العظيم الذي يقصد في المهمات، وقوله: للمرحول إليه كناية عما ذكر وقرأه الكسر شاذة مروية عن مجاهد وقتادة وقوله: ومنها الدين لأنه حالة يكون عليها الناس القاصدون لما يصلحهم أو لما يكونون عليه، وهو المراد هنا وقوله: وكذلك الآية قد سبق تفسيرها تفصيلاً فلذا لم يتعرض له المصنف رحمه الله تعالى. قوله: (ودلالة الخ) كونه ضلالاً مفهوم من السياق، ومما مر وقوله: بأن التنعم الخ وقرأوهم اقتدوا بهم، وقوله: أتبعون الخ هو على القول بأن الهمزة داخلية على معطوف عليه مقدر وهو معلوم مما قبله هنا، والتفضيل في أهدى بناء على زعمهم لا لأن دين آبائهم هاد إلى الضلال كما قيل. قوله: (وهي حكاية أمر ماض) فالتقدير فقيل: أو قلنا للنذير قل الخ وقوله: قالوا الخ فإنه حكاية عما قاله المترفون للنذير فيقتضي أن ما قبله ما أوحى إليه وينسجم ويتسق النظام، وقوله: فانتقمنا منهم أي من المترفين أو من قومك على الوجهين

إن لم يكن لهم بد من التقليد فإنه أشرف آبائهم ﴿لِأَيِّهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا نَعْبُدُونَ﴾ بريء من عبادتكم، أو معبودكم مصدر نعت به ولذلك استوى فيه الواحد، والمتعدد والمذكر والمؤنث، وقرئ بـ بريء وبراء ككريم وكرام ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ استثناء منقطع أو متصل على أن ما يعتم أولى العلم وغيرهم وأنهم كانوا يعبدون الله والأصنام والأوثان أو صفة على أن ما موصوفة أي إنني بريء من آلهة تعبدونها غير الذي فطرنى ﴿فَإِنَّهُ سَيِّدِينَ﴾ سيثبني على الهداية، أو سيهديني إلى ما وراء ما هداني إليه ﴿وَجَعَلَهَا﴾ وجعل إبراهيم عليه الصلاة

ويكثر بمعنى يهتم وببالي، وقوله: ليروا الخ بيان للمراد من ذكره ﷺ هذا لقومه. قوله: (برئ) تفسير لبراء بفتح الباء الموحدة كما هو قراءة العامة، وهو مصدر كالطلاق والعناق أريد به معنى الوصف مبالغة فلذا أطلق على الواحد وغيره وقوله: من عبادتكم الخ إشارة إلى أن ما مصدرية أو موصولة، وقوله: براء أي قرئ براء بضم الباء وهو اسم مفرد صفة مبالغة كطوال وكرام بضم الكاف لا بكسرهما فإنه جمع ولم يقرأ به فقوله: كريم وكرام صفتان بمعنى واحد. قوله: (استثناء منقطع) لعدم دخوله فيما قبله لأن ما مختصة بغير ذوي العلم ولأنه لا يناسب تغليبهم عليه تعالى لأن تغليب غير العقلاء غير متجه، أو هذا بناء على أنهم لم يكونوا يعبدون الله تعالى أو أن عبادة الله تعالى مع الشرك في حكم العدم فإن قلنا ما عامة لذوي العلم وغيرهم، وإنهم كانوا يعبدون الله والأصنام فهو متصل، أو ما المراد بها هنا المعنى الوصفي فيطلق بهذا الاعتبار على العقلاء كما في نحو ما طاب لكم من النساء بمعنى الطيبات، وقد مرَّ تحقيقه في تلك الآية وقوله: أو صفة معطوف على قوله استثناء يعني أن إلا بمعنى غير صفة لما وهي نكرة موصوفة لأن غير وما بمعناه لا يتعرف بالإضافة في مثله فلا تكون صفة لما إذا كانت موصولة، والحاصل أن الاستثناء إما منقطع أو متصل وهو منصوب أو مجرور بدل من ما كما قاله الزمخشري، ورده أبو حيان بأنه إنما يكون في نفي أو شبهه، وأجيب عنه بأنه في معنى النفي لأن التبري بمعناه كما قالوه في نحو ويأبى الله إلا أن يتم نوره وهو لا يختص بالمفرغ ولا بألفاظ مخصوصة كأبي وقلما كما أشار إليه المعرب، فإن قلت: إن الزمخشري قال في سورة النمل إنه لا يجوز الجمع بين الله وغيره في اسم واحد لما فيه من إيهام التسوية بينه تعالى، وبين غيره وهو مما يجب اجتنابه في ذاته وصفاته قلت إنما يمتنع ذلك، إذا لم يكن في الكلام ما يدل على خلافه كما في الاشتراك في الضمير وقد سلف ما يحققه في سورة الكهف، وكونها صفة لأنه لا يشترط في موصوفها أن يكون جمعاً منكوراً وعلى القول باشتراطه فهو معنى موجود هنا لأن ما الموصولة في المعنى جمع، ولذا قدره المصنف رحمه الله تعالى بأهله. قوله: (سيثبني على الهداية) إشارة إلى أن السين هنا للتأكيد لا للتسوية والاستقبال لأنه قال في الشعراء يهدين بدونها، والقصة واحدة والمضارع في الموضعين للاستمرار، وقوله: أو سيهديني الخ فالسين على ظاهرها والمراد هداية زائدة على ما كان له أولاً فيتغير ما في الآيتين

والسلام أو الله ﴿كَلِمَةً﴾ التوحيد ﴿بَاقِيَةً فِي عَقْبِهِ﴾ في ذريته فيكون فيهم أبداً من يوحد الله، ويدعو إلى توحيدهِ وقرئ كلمة وفي عقبه على التخفيف، وفي عاقبة أي فيمن عقبه ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ يرجع من أشرك منهم بدعاء من وحده ﴿بَلْ مَتَّعْتُ هَؤُلَاءَ وَآبَاءَهُمْ﴾ هؤلاء المعاصرين للرسول من قريش، وآباءهم بالمد في العمر، والنعمة فاغرتوا لذلك وانهمكوا في الشهوات، وقرئ متعت بالفتح على أنه تعالى اعترض به على ذاته في قوله، وجعلها

من الحكاية أو المحكي بناء على تكرر قصته. قوله: (أو الله) تعالى فالضمير المستتر إما لإبراهيم أو لله، والمراد بالكلمة كلمة التوحيد المفهومة من قوله: إنني براء الخ لا هذا القول بعينه لأنه كلمة لغة لأن استمرار هذا بعينه غير لازم وقوله: فيكون فيهم الخ فليس المراد بقاءها في الجميع لأنه غير واقع، وقوله: قرئ كلمة أي بكسرهما الكاف وسكون اللام وهي لغة فيها، وهذه قراءة قيس بن حميد وعاقبه وارثه من خلفه، ومنه تسميته عليه الصلاة والسلام بالعاقب^(١) لأنه آخر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. قوله: (يرجع من أشرك منهم بدعاء من وحده) الترجي من إبراهيم عليه الصلاة والسلام فلا حاجة إلى جعلها للتعليل وقوله: يرجع الخ يعني أن الضمير للعقب، فإنه بمعنى الجمع، ولا حاجة إلى جعله من وصف الكل بوصف بعضهم أو تقدير مضاف فيه أي مشركيهم لأنه لا مانع من الترجي من الجميع لكن المصنف رحمه الله تعالى بني ما ذكره على أن الترجي من الله أو من الأنبياء في حكم المتحقق وتأويل الضمير في يرجعون ليس المراد خصيصه بذلك كما توهم بل اكتفاء به عن ذلك لاتحادهما. قوله: (بدعاء من وحده) أو بقاء الكلمة فيهم فإنها سبب رجوعهم، وقوله: هؤلاء تفسير للمشار إليه وضمير آباءهم لهؤلاء وقوله: بالمد متعلق بقوله متعت، وقوله: فاغرتوا الخ أي لم يرجعوا فلم يعاجلهم بالعقوبة بل أعطاهم نعماً آخر غير الكلمة الباقية لأجل أن يشكروا منعها ويوحده فلم يفعلوا بل زاد طغيانهم لاغترارهم أو التقدير ما اكتفيت في هدايتهم بجعل الكلمة باقية بل متعتهم وأرسلت رسولاً. قوله: (على أنه تعالى اعترض به على ذاته الخ) في نسخة كأنه تعالى ومعنى اعتراضه على ذاته إنه أخذ معه في كلام يشبه الاعتراض قصداً إلى توبيخ المشركين لا إلى تقييح فعله تعالى كما إذا قال المحسن على من أساء له مخاطباً لنفسه أنت الداعي لإساءته بالإحسان إليه ورعايته فإذا كان من كلامه تعالى لا من كلام إبراهيم عليه الصلاة والسلام كما جوزوه فهو تجريد لا التفات وإن قيل به في مثله أيضاً، وقوله: مبالغة في تغييرهم إشارة إلى أن في القراءة الأخرى تعبيراً وتوبيخاً أيضاً لكن في هذه زيادة توبيخ حيث أبرزه في صورة من

(١) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ٣٥٣٢ - ٤٨٩٦ ومسلم ١٢٥/٢٣٥٤ والترمذي ٢٨٤٠ وأحمد ٤/ ٨٠ - ٨٤ وابن أبي شيبة ٤٥٧/١١ وابن حبان ٦٣١٣ والطبراني في الكبير «١٥٢٠ - ١٥٢١ - ١٥٢٢ - ١٥٢٣ والبيهقي ١٥٢/١ - ١٥٣ - البغوي ٣٤٤٥ كلهم من حديث جبير بن مطعم، ولفظه «إن لي أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله فبي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمه، وأنا العاقب الذي ليس بعده نبي» وقد سماه الله رؤوفاً رحيماً.

كلمة باقية مبالغة في تغييرهم ﴿حَتَّىٰ جَاءَهُمُ الْحَقُّ﴾ دعوة التوحيد أو القرآن ﴿وَرَسُولٌ مُّبِينٌ﴾ ظاهر الرسالة بماله من المعجزات، أو مبين للتوحيد بالحجج والآيات ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ﴾ لينبهم عن غفلتهم ﴿قَالُوا هَذَا سِحْرٌ وَإِنَّا بِهِ كَافِرُونَ﴾ زادوا شرارة فضموا إلى شركهم معاندة الحق والاستخفاف به فسموا القرآن سحراً، وكفروا به واستحققوا الرسول ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ﴾ من إحدى القريتين مكة والطائف ﴿عَظِيمٌ﴾ بالجاء والمال كالوليد بن المغيرة وعروة بن مسعود الثقفي فإن الرسالة منصب عظيم لا يليق إلا بعظيم ولم يعلموا أنها رتبة روحانية تستدعي عظم النفس بالتحلي بالفضائل، والكمالات القدسية لا التزخرف بالزخارف الدنيوية ﴿أَهْمُرُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّي﴾ إنكار فيه تجهيل وتعجيب من

يعترض على نفسه ويوبخها حتى كأنه مستحق لذلك فما بالك بهم كما مرّ في المثال السابق، وليست المبالغة من الأطناب كما قيل. قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ جَاءَهُمُ الْحَقُّ﴾ في هذه الغاية خفاء بنه في الكشاف وشروحه، وهو إن ما ذكر ليس غاية التمتع إذ لا مناسبة بينهما مع أن مخالفة ما بعدها لما قبلها غير مرعى فيها، والجواب أن المراد بالتمتع ما هو سببه من أشغالهم به عن شكر المنعم فكأنه قيل: اشغلوا به حتى جاءهم ما ذكر وهو غاية له في نفس الأمر لأنه مما ينبهم ويزجرهم لكنهم لطغيانهم عكسوا فهو كقوله: ﴿وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة﴾ [سورة البينة، الآية: ٤]. قوله: (ظاهر الرسالة الخ) إشارة إلى أنه من أبان اللازم أو المتعدى كما مرّ، وقوله: زادوا شرارة نصبه على التمييز أو المفعولية لأنه جاء متعدياً ولازماً وهو إشارة إلى ما مرّ في الغاية وما فيها من الإشارة إلى التعكيس إذ لم ينتهوا بل زادوا شراً وفسر زيادة شرهم بقوله: فضموا الخ، وقوله: فسموا القرآن الخ هو تفسير للمعاندة كما أن استحقاق الرسول بيان للاستخفاف على اللف والنشر المرتب، ولم يقل القرآن أو دعوة الحق لأنه فسر الحق الأول بهما ولما أعيد معرفة كان عين الأول كما قيل لأنهم لم يقولوا للدعوة إنها سحر، وإنما قالوه في حق القرآن فعلى تفسيره به هو ظاهر وعلى الوجه الأول فالدعوة لما كانت بالقرآن أيضاً اقتصر عليه لما ذكرنا فتأمل واستحقاق الرسول إما من نسبة السحر والكفر لما جاء به أو من وصف رجل القريتين بأنه عظيم فإنه تعريض بحقارة من نزل عليه، وهو الأظهر وهذا بعد تسليم أن الرسول يكون بشراً، وقوله: مكة والطائف إشارة إلى أن التعريف للعهد، وقوله: من إحدى القريتين إشارة إلى أن فيه مضافاً مقدراً لأنه لا يكون منهما رجل واحد إلا أن يكون له بكل منهما دار يسكن في هذه تارة وفي الآخرة تارة أخرى كما قيل أو التقدير من رجال القريتين فمن تبعضية وقد كانت ابتدائية، وقوله: فإن الخ تحليل لقوله: لولا نزل وما يفهم منه. قوله: (ولم يعلموا إنها رتبة روحانية الخ) يعني أنه تعالى خلقه على تلك الصفة لعلمه إنه سيصطفيه لرسالته، وليس هذا من مذهب الحكماء القائلين بتوقفه على تصفية ورياضات في شيء كما توهم حتى يقال إنه مبني على جري العادة فيه، وقد مرّ تفصيله في سورة الأنعام. قوله: (إنكار الخ) هو معنى الاستفهام وتحكمهم

تحكمهم، والمراد بالرحمة النبوة ﴿مَنْ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَئِشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ وهم عاجزون عن تدبيرها وهي خويصة أمرهم في دنياهم فمن أين لهم أن يتدبروا أمر النبوة التي هي أعلى المراتب الأنسية، وإطلاق المعيشة يقتضي أن يكون حلالها وحرامها من الله ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ وأوقعنا بينهم التفاوت في الرزق وغيره ﴿لِيَسْخَدَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ سَخِرَاطًا﴾ ليستعمل بعضهم بعضاً في حوائجهم فيحصل بينهم تآلف، وتضام ينتظم بذلك نظام العالم لا لكمال في الموسع ولا لنقص في المقتر، ثم إنه لا اعتراض لهم علينا في ذلك ولا

بنزول القرآن على من أرادوه فيجوز أن يكون المراد بالرحمة ظاهرها لأنه نزل تعيينهم لمن ينزل عليه الوحي منزلة التقسيم لها، وتدخل النبوة فيها لكن أكثر المفسرين على ما ذكره المصنف لأنه المناسب لما قبله، وقوله: وهم عاجزون الخ لا ينافي أن يكون لكسبهم دخل فيها، وفيما ذكر إشارة إلى ما في تقديم الضمير من إفادة الحصر، وخويصة بتشديد الصاد المهملة تصغير خاصة وهي ما يختص بالإنسان يقال عليك: بخاصة نفسك أي ما شأنه الاختصاص بك من أمور الدنيا، ولذا صغره لحقارته عند الله لأنها لا تسوي عنده جناح بعوضة كما ورد في الحديث^(١)، وقوله: فمن أين الخ مأخوذ من مفهومه. قوله: (وإطلاق المعيشة) وهي ما يتعيش به الإنسان من القوت وغيره فإطلاقه يقتضي ما ذكر فلا يختص كونه رزقاً من الله بالحلال كما ذهب إليه الزمخشري، وغيره من المعتزلة وفيه رد على الزمخشري، وإن كان كلامهم في تسميته رزقاً ولم يصرح به في الآية والكلام فيه مفصل في الأصول، وقوله: في الرزق الخ إشارة إلى أنه مطلق، وإن كان ما قبله يقتضي تقييده بما ذكر قبله من أمور التعيش وأن المعنى جعلنا بعضهم غنياً والآخر فقيراً، وقوله: ليستعمل بعضهم بعضاً أي ليستخدمه لأن السخري منسوب إلى السخرة وهي التذليل والتكليف على وجه الجبر فالسخري بالضم للنسبة إليها لا بمعنى الهزاء ولذا قال السمين: إن تفسير بعضهم له باستهزاء الغني بالفقير غير مناسب هنا، وقرأ أبو عمرو بن ميمون وابن محيصن وأبو رجاء وغيرهم بكسر السين والمراد به ما ذكر أيضاً انتهى فالقول بأن القراء أجمعوا على ضم السين هنا خطأ إلا أن يريد السبعة أو العشرة وأطلقه لأنه المتبادر. قوله: (فيحصل بينهم) أي بين الناس الأغنياء والفقراء، والمراد بالتضام الاجتماع في الديار لأن الفرد لا يقدر على القيام بجميع مصالحه، ولذا ورد لا يزال الناس بخير ما تفاوتت مراتبهم ولو تساوا هلكوا، وقوله: لا لكمال فإن التفاوت ليس مبنياً على هذا كما قيل:

ومن الدليل على القضاء وحكمه
بؤس اللبيب وطيب عيش الأحمق

قوله: (ثم إنه لا اعتراض لهم علينا في ذلك) المذكور من الأمرين التوسيع والتقتير، وهو إشارة لمناسبته لما قبله أو المعنى أنهم لما زعموا لزوم المال، والجاه للنبوة قال: ذلك تحت

تصرف فكيف يكون فيما هو أعلى منه ﴿رَحِمْتَ رَبِّكَ﴾ يعني هذه النبوة وما يتبعها ﴿خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ من حطام الدنيا والعظيم من رزق منها لا منه ﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ لولا أن يرغبوا في الكفر إذا رأوا الكفار في سعة وتنعّم لحبهم الدنيا فيجتمعوا عليه ﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لِيُثْوِيَهُمْ سَفَافًا مِّنْ فَضْفَصَةٍ وَمَعَارِجَ﴾ ومصاعد جمع معراج، وقرئ ومعاريج جمع معراج ﴿عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ يعلون السطوح لحقارة الدنيا وليبوتهم بدل من لمن بدل الاشتمال أو علة كقولك وهبت له ثوباً لقميصه، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو سبقاً اكتفاء بجمع البيوت، وقرئ سقفاً بالتخفيف وسقوفاً وسقفاً، وهو لغة في سقف ﴿وَلِيُثْوِيَهُمْ أَتُونًا وَسُرُرًا

قدرتنا وإرادتنا فأعطاؤهما ومنعهما مخصوص بنا فلو كانا لازمين للنبوة ما أهملنا، والمراد بما هو أعلى النبوة وأمور الآخرة والرحمة. قوله: (والعظيم من رزق منها لا منه) ضمير منها للرحمة ومنه لما يجمعون، وفيه إشارة إلى أن التعظيم من عظمة الله برحمته من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ومن تابعهم لا من عظموه كعظيم القريتين. قوله: (لولا أن يرغبوا في الكفر الخ) قدر الزمخشري فيه مضافاً فقال: كراهة أن يجمعوا على الكفر لجعلنا لحقارة زهرة الدنيا للكفار ما ذكر من زخرفها، والغرض من تقديره أن كراهة الاجتماع هي المانعة من تمتيع الكفار بها إذ لو لامتناع التالي لوجود المقدم، وهو مبني على تبين وجه الحكمة لا على وجوب رعاية المصلحة وإرادة الإيمان من الخلق كما قيل ولما كان معنى كونهم أمة واحدة اجتماعهم على أمر واحد أريد به الكفر بقرينة الجواب فليس هذا من مفهوم الكلام ولازمه كما توهم. قوله: (جمع معراج) بفتح الميم وكسرهما وهي السلم وكذا المعراج، ويكون مصدرأ بمعنى العروج والصعود، وقوله: يعلون السطوح جمع سطح إشارة إلى أن يظهرون معناه هنا يكونون على ظهرها وهو أصل معناه، وقوله: لحقارة الدنيا علة متعلقة بجعلنا. قوله: (أو علة الخ) فاللام الأولى صلة لتعديه باللام فهو بمنزلة المفعول به، والثانية تعليلية فهو بمنزلة المفعول وليس المراد أنهما للتعليل، والثانية بدل من الأولى كما قيل لأن التقابل يأباه ولا تسامح في عبارة المصنف على النسخ التي عندنا وفي بعضها علة له، والضمير راجع للفعل لفهمه من السياق وقيل: إنه راجع لمن يكفر بالرحمن على التسامح لأنه لما علل الفعل بعد تعلق الأول به جعل علة له، وكذا المثال المذكور لأن معنى لقميصه ليكون له قميصاً فلا بعد فيه كما توهم مع أنه مشاحة في المثال، وفي نسخة وقد يقال: الأولى للملك ولثانية للاختصاص كوهبت الحبل لزيد لدابته فيتعلقان بالفعل لا على أن الثاني بدل كما قاله أبو حيان حتى يرد عليه أنه أعيد فيه العامل فلا بد من اتحادهما معنى مع أنه لا مانع من أن يبدل المجموع من المجموع بدون اعتبار إعادة فتأمل. قوله: (وقرأ ابن كثير الخ) من قرأ سقفاً بفتح فسكون على الإفراد لأنه اسم جنس يطلق على الواحد، وما فوقه وهو المراد بقرينة البيوت وسقفاً بضم فسكون تخفيفاً للضممة وهو جمع سقف أو سقيفة كصحف وصحيفة وسقوف جمع كفلس، وفلوس وسقفاً بفتحتين لغة في سقف أصلية لا تحريك ساكن لأنه لا وجه له. قوله: (وليبوتهم) أعاده لأنه

عَلَيْهَا يَتَكَوَّنُ ﴿٣٥﴾ أي أبواباً وسرراً من فضة ﴿وَزُخْرَفًا﴾ وزينة عطف على سقفاً أو ذهباً عطفاً على محل من فضة ﴿وَإِنْ كَلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ إن هي المخففة، واللام هي الفارقة، وقرأ عاصم وحمزة وهشام بخلاف عنه لما بالتشديد بمعنى الأوان نافية، وقرئ به مع إن وما ﴿وَالْآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ عن الكفر والمعاصي، وفيه دلالة على أن العظيم هو العظيم في الآخرة لا في الدنيا، وإشعار بما لأجله لم يجعل ذلك للمؤمنين حتى يجتمع الناس على الإيمان، وهو أنه تمتع قليل بالإضافة إلى ما لهم في الآخرة مخل به في الأغلب لما فيه من الآفات قل من يتخلص عنها كما أشار إليه بقوله: ﴿وَمَنْ يَمَسُّ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ﴾ يتعام، ويعرض عنه لفرط اشتغاله بالمحسوسات، وانهماكه في الشهوات، وقرئ يعش

ابتداء آية وسرر جمع سرير بضم الراء وقرئ بفتحها في الشواذ وهو لغة في جمع فعيل المضاعف وفيه كلام للنحاة، وقوله: من فضة إشارة إلى أن القيد ملاحظ في الجميع بناء على أن العطف ظاهر في التشريك في القيد، وإن تقدم كما ذهب إليه الزمخشري. قوله: (وزينة) تفسير للزخرف، وكذا قوله أو ذهباً فإنه ورد بكل من المعنيين في اللغة، والظاهر أنه حقيقة فيهما وقيل إنه حقيقة في الزينة ولكون كمالها بالذهب استعمل فيه أيضاً كما مر في الإساءة، وذكره الراغب فليس بالعكس كما قيل وإن كان ما ذكره الجوهري يخالفه، وقوله: عطفاً على محل من فضة يعني أنه إذا كان بمعنى الزينة فهو منصوب بجعل معطوف على مفعوله الصريح وإذا كان بمعنى ذهباً فهو معطوف على محل من فضة كأنه قيل سقفاً من فضة وذهب أي بعضها كذا وبعضها كذا، ويجوز عطفه على سقفاً أيضاً. قوله: (واللام هي الفارقة) بين المخففة وغيرها وهذا على قراءة التخفيف، وما زائدة أو موصولة بتقدير لما هو متاع الخ وقوله: بخلاف عنه أي الرواية عنه مختلفة، وقوله: وقرئ به أي بالإبدال لما لا بلما كما توهم والأصل توافق القراءتين معنى، وقوله: وما أي في موضع أن فهو يدل على أنها نافية في تلك القراءة والكلام على لما بمعنى إلا مفصل في المغني وغيره. قوله: (عن الكفر والمعاصي) متعلق بالمتقين، وقوله: وفيه أي في قوله ورحمة ربك أو في قوله والآخرة والظاهر الأول، وذلك إشارة إلى الزخرف الماضي وحتى يجتمع علة لعدم الجعل وغاية له وهو راجع لما، وقوله: مخل به أي بما لهم في الآخرة، وقوله: لما فيه أي في التمتع. قوله: (عن ذكر الرحمن) إن أريد به القرآن فالمصدر مضاف لفاعله وإلا فهو مضاف لمفعوله وهذا حال من تعامي عن الذكر فكيف من تعامي عن المذكور. قوله: (يتعام ويعرض عنه) العطف للتفسير لأن المراد من التعامي الإعراض قال الأزهرى في التهذيب: قال الفراء معناه من يعرض عن ذكر الرحمن، ومن قرأ يعش كيرض بفتحيتين فمعناه يعم عنه وقال القتيبي: معناه يظلم بصره وهو قول أبي عبيدة ولم أر أحداً يجيز عشوت عنه إذا أعرضت، وإنما يقال: تعاشيت وتعاميت عن الشيء إذا تغافلت عنه كأنني لم أره وعشوت إلى النار إذا استدلت عليها ببصر ضعيف، وقد أغفل موضع الصواب، واعترض فلا يغتر به ناظر فيه والعرب تقول عشوت عن النار أعرضت

بالمفتح أي يعم يقال: عشي إذا كان في بصره آفة وعشى إذا تعشى بلا آفة كعرج وعرج،
 وقرئ يعشو على أن من موصولة ﴿نَقِضَ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ يوسوسه ويغويه دائماً،
 وقرأ يعقوب بالياء على إسناده إلى ضمير الرحمن، ومن رفع يعشو ينبغي أن يرفع نقيض
 ﴿وَأَنَّهُمْ لِيَصُدُّوهُمْ عَنِ السَّبِيلِ﴾ عن الطريق الذي من حقه أن يسيل، وجمع الضميرين للمعنى

عنها ومضيت عن ضوئها فيفرون بين إدخال إلى وعن كما ترى وأخبرني المنذري عن أبي
 الهيثم أنه يقال: عشى الرجل كعلم إذا صار أعشى لا يبصر ليلاً وعشا عنه كقعد إذا مضى عنه،
 وإليه إذا قصده مهدياً بضوء ناره قال:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

وهو الصحيح وإنما غفل عنه ابن قتيبة وهكذا فسر الزجاج يعيش بيعرض انتهى، فليس
 فيه تسامح وتفسير له بما هو قريب منه كما قيل. قوله: (يقال عشى الخ) عرج الأول بكسر
 الراء والثاني بفتحها وهذا معنى ما في الكشاف، وفي القاموس يقال: عرج إذا أصابه شيء في
 رجله وليس بخلفة فإذا كان بخلفة فعرج كفرح أو يثلث في غير الخلفة فقد علمت أن فيه خلافاً
 لأهل اللغة، ولا فرق بينهما على القول الأول كما توهم. قوله: (على أن من موصولة) لا
 شرطية جازمة وهذا بناء على الفصيح المطرد فلا يرد أنه يجوز أن تكون شرطية جازمة بدليل أنه
 لم يقرأ نقيض مرفوعاً واتفقوا على زمه فالمدّة إمّا للإشباع أو هو على لغة من يجزم المعتل
 الآخر بحذف الحركة، أو هو جمع رعاية لمعنى من بقرينه ما بعده وهو بعيد جداً أو هو مرفوع
 سكن تخفيفاً كما في تفسير الكواشي، وقيل: إنه جزم نقيض تشبيهاً إلى الموصولة بالشرطية في
 جزم خبرها كما أدخلوا عليه الفاء لذلك وإذا ورد مثله في الذي وهي ليست مشتركة بين
 الموصولية والشرطية في نحو قوله:

كذاك الذي يبغي على الناس ظالماً تصبه على رغم عواقر ما صنع

ففي من المشتركة أولى إلا أنه مقيس عند البصريين كما قاله أبو حيان فتأمل. قوله
 تعالى: ﴿نَقِضَ لَهُ شَيْطَانًا﴾ التقييض التقدير، وقيل: التهئية وقوله: يوسوسه ويغويه بيان
 لمقارنته بذلك وإنها لذلك، وقوله: دائماً من الجملة الدالة على الدوام والثبات، وقوله: من
 رفع الخ تقدّم الكلام عليه وكأنه يشير إلى أن هذه القراءة شاذة يحتمل أن من قرأ بها يرفع نقيض
 فلا يحتاج إلى توجيه. قوله: (عن الطريق الذي من حقه أن يسيل) أي يدخل ويسلك، وهو
 إشارة إلى أن تعريفه للعهد، وقوله: وجمع الخ واستدل به صاحب الانتصاف على قول إمام
 الحرمين إن النكرة في سياق الشرط تعم، وأنه يجوز رعاية اللفظ بعد رعاية المعنى لقوله:
 جاءنا بعده، وله نظائر وفيه خلاف فقيل لا يجوز، وقيل: يجوز وقيل: إنه يجوز مع تعدد
 الجمل ويمتنع بدونه فأعرفه، والعاشي بالعين المهملة معنى قوله: من يعش والمقيض بزنة
 المفعول، وأراد بالضميرين نوعيهما أي ضمير الشيطان والعاشي وإلا فهي ثلاثة. قوله:

إذ المراد جنس العاشي والشيطان المقيض له ﴿وَيَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ الضمائر الثلاثة الأول له، والباقيان للشيطان ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا﴾ أي العاشي، وقرأ الحجازيان وابن عامر وأبو بكر جآتاً أي العاشي والشيطان ﴿قَالَ﴾ أي العاشي للشيطان ﴿يَتَلَيَّتْ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ بعد المشرق من المغرب فغلب المشرق، وثنى وأضيف البعد إليهما ﴿فَبَسَّ الْقَرْيُنَ﴾ أنت ﴿وَلَنْ يَفْعَلَكَمُ الْيَوْمَ﴾ أي ما أنتم عليه من التمني ﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ إذ صح إنكم

(الضمائر الثلاثة الأول) بتشديد الواو مفرد لا بتخفيفها جمع، وهو بدل مع ما عطف عليه من الضمائر أو الثلاثة والمراد بالأول ضمير يحسبون، وقوله: له أي للعاشي باعتبار معناه والباقيان ضمير أنهم والمستتر في مهتدون أي يحسب المعني إن الشياطين مهتدون لسبيل الحق فيتبعونهم، ولو أرجعت الثلاثة من غير تفكيك للعاشين أي العمي يظنون أنهم مهتدون للحق مع أن شياطينهم صدّوهم عنه جاز من غير تكلف كما ارتضاه السمرقندي، وما قيل من أن الأول بضم الهمزة وتخفيف الواو جمع أولى وأن الضمائر خمسة فأحدها المذكور قبل قوله: يصدون وثانيها: المذكور بعده وكونه أول باعتبار اتحاده مع الأول وثالثها ضمير يحسبون والباقيان ضمير يصدون والمذكور بعد يحسبون للشيطان تحريف بعيد عن الصواب، والأول ما عليه أرباب الحواشي الموثوق بهم. قوله: (أي العاشي) إشارة إلى أن الضمير عائد لم مراعى فيه لفظه بالإفراد بعدما روعي معناه كما مر، وكذا هو فيما بعده وقوله: بعد المشرق من المغرب أي والمغرب من المشرق لاستلزام بعد أحدهما عن الآخر بعد الآخر عنه ولذا فسر الزمخشري البعد بالتباعد، إذ لا خفاء في أنه ليس المراد بعدهما عن شيء آخر فاختصر لعدم الإلباس، وقد صار مثلاً في غاة البعد، وقوله: فغلب المشرق أي على المغرب حتى سمي مشرقاً ثم ثني، وقوله: وأضيف البعد إليهما أي وكان حقه أن يضاف لأحدهما لأنه من الأمور النسبية التي تقوم بأحد شيئين وتتعلق بالآخر فغلب القيام على التعلق في النسبة الإضافية أيضاً ففيه تغليبان، وقيل المراد بالمشرقين مشرقاً الصيف والشتاء والتقدير من المغربين فاختصر، وقوله: أنت بناء على أنه من كلامه، ويجوز أن يكون من كلام الله. قوله: (ما أنتم عليه) أي فاعل ينفعكم ضمير مستتر يعود إلى ما يفهم مما قبله أي التمني أو الندم أو القول المذكور، وقوله: إذ صح أنكم ظلمتم أي تحقق وتبين أو هو لدفع السؤال بأن إذ ظرف لما مضى في الدنيا إذ ظلمهم فيها فما معنى إبداله من اليوم وهو يوم القيامة، وتعلقه بينفعمكم المستقبل ولتأويله بما ذكر صح ذلك، وقد أورد عليه أن السؤال عائد لإذ صح وإذ لتحقيق الوقوع في الماضي، وقال ابن جنى: إنه أفاده أبو علي بعد المراجعة أن الدنيا والآخرة متصلتان مستويتان في علمه تعالى، وحكمه فكان إذ مستقبلاً واليوم ماض فصح ذلك وقدره أبو البقاء بعد إذ ظلمتم ودفعه أن الخبر ليس على حقيقته بل هو لتحقيقه نزل منزلة الماضي، ومثله: شائع ولذا لم يتعرضوا له وأما ادعاء أنها تكون بمعنى إذا للاستقبال وتعليلية مجردة عن الزمان فعدم قوته عند أهل العربية تغني عن الاعتراض عليه، وأما ما نقله ابن جنى عن أستاذه من أنه تعالى لا

ظلمتم أنفسكم في الدنيا بدل من اليوم ﴿أَنْكُرَ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ لَأَنَّ حَقِّكُمْ أَنْ تَشْتَرِكُوا أَنْتُمْ وَشَيَاطِينِكُمْ فِي الْعَذَابِ مَا كُنْتُمْ مُشْتَرِكِينَ فِي سَبَبِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَيْهِ بِمَعْنَى وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ اشْتِرَاكُكُمْ فِي الْعَذَابِ كَمَا يَنْفَعُ الْوَاقِعِينَ فِي أَمْرٍ صَعِبٍ مُعَاوَنَتُهُمْ فِي تَحْمِيلِ أَعْبَائِهِ، وَتَقْسِمُهُمْ بِمُكَابَدَةِ عَنَائِهِ إِذْ لِكُلِّ مِنْكُمْ مَا لَا يَسَعُهُ طَاقَتُهُ، وَقُرِئَ إِنَّكُمْ بِالْكَسْرِ وَهُوَ يَقْوَى الْأَوَّلُ ﴿أَفَأَنْتُمْ تُسْمِعُ الْأَصْمَرَ أَوْ تُهْدِي الْأَعْمَى﴾ إِنْكَارٌ وَتَعْجَبٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ هُوَ الَّذِي يَقْدِرُ عَلَى هِدَايَتِهِمْ بَعْدَ تَمَرُّنِهِمْ عَلَى الْكُفْرِ وَاسْتِغْرَاقِهِمْ فِي الضَّلَالِ بِحَيْثُ صَارَ عِشَاهُمْ عَمِي مَقْرُوناً بِالصَّمِّ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَتَعَبُ نَفْسَهُ فِي دَعَاءِ قَوْمِهِ وَهُمْ لَا يَزِيدُونَ إِلَّا غِيّاً فَنَزَلَتْ ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي صُلْبِهِ مُّيْتَةٌ﴾ عَطَفَ عَلَى الْعَمِيِّ بِاعْتِبَارِ تَغَايِيرِ الْوُصُفِيِّينَ، وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ الْمَوْجِبَ لِذَلِكَ تَمَكُّنُهُمْ فِي ضَلَالٍ لَا يَخْفَى ﴿فَأَمَّا نَدَّبَهَا بِكَ﴾ أَيِ فَإِنَّ قَبْضَنَا قَبْلَ أَنْ نَبْصُرَكَ عَذَابَهُمْ، وَمَا مَزِيدَةٌ مُؤَكَّدَةٌ بِمَنْزِلَةِ لَامِ الْقَسَمِ فِي اسْتِجْلَابِ النَّوْنِ الْمُؤَكَّدَةِ: ﴿فَأِنَّا مِنْهُمْ

يَجْرِي عَلَيْهِ زَمَانٌ فَالْمَضْيِ، وَالِاسْتِقْبَالَ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الْحَالِ فِيرَدُهُ أَنَّ الْمَعْتَبَرَ حَالِ الْحِكَايَةِ وَالْكَلَامِ فِيهَا وَارِدَ عَلَيْنَا مَا تَعَارَفَهُ الْعَرَبُ وَلَوْلَاهُ لَسَدَ بَابِ النِّكَاتِ، وَلَغَتِ الْاِعْتِبَارَاتُ فِي الْعِبَارَاتِ، وَمِثْلُهُ: غَنِيٌّ عَنِ الْبَيَانِ وَأَمَّا اسْتِشْكَالُهُ أَعْمَالِ الْفِعْلِ الْمَقَارِنِ لِلنَّاسِ لِلسُّبُلِيَّةِ فِي الْيَوْمِ وَهُوَ الزَّمَانُ الْحَاضِرُ، وَإِذْ هُوَ الْمَاضِي فَيُدْفَعُ الثَّانِي مَا قَدَّرُوهُ لِأَنَّ تَبْيِينَ الْحَالِ يَكُونُ فِي الْاِسْتِقْبَالِ وَالْأَوَّلُ بِأَنَّ الْيَوْمَ تَعْرِيفُهُ لِلْعَهْدِ وَهُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ لَا لِلْحَضُورِ كَتَعْرِيفِ الْآنِ، وَإِنْ كَانَ نَوْعاً مِنْهُ أَوْ يَنْزِلُ مَنْزِلَةً الْحَاضِرِ وَأَمَّا كَوْنُ الْاِسْتِقْبَالِ إِلَى وَقْتِ الْخُطَابِ وَهُوَ بَعْضُ أَوْقَاتِ الْيَوْمِ فَمَعْنَى مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ غَيْرِ خَفِيِّ مَا فِيهِ مِنَ الْخُلَلِ فَتَدْبِرُ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ حَقِّكُمْ الْخ) يَعْنِي أَنَّ قَبْلَهُ حَرْفُ جَرٍّ مَقْدَرٌ عَلَى تَقْدِيرِ الْفَاعِلِ ضَمِيراً كَمَا مَرَّ، وَقَوْلُهُ: كَمَا كُنْتُمْ الْخ الْمُرَادُ نِسْبَةُ الظُّلْمِ لِأَنْفُسِهِمْ وَذَكَرَهُ بَيَاناً لِلْوَاقِعِ لَا لِأَنَّ لَهُ دَخْلاً فِي التَّعْلِيلِ حَتَّى يُقَالَ لَا وَجْهَ لَهُ، وَقَوْلُهُ: إِذْ لِكُلِّ الْخ تَعْلِيلٌ لِعَدَمِ النِّفْعِ وَأَنَّهُ اشْتِرَاكٌ عَلَى وَجْهِهِ لَا يُمْكِنُ فِيهِ الْمَعَاوَنَةُ أَوْ التَّأْسِي، وَقَوْلُهُ: وَهُوَ يَقْوَى الْأَوَّلَ مَعْنَى وَلَفْظاً لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلاً فَيَتَعَيَّنُ الْإِضْمَارُ، وَلِأَنَّ الْمَكْسُورَةَ فِي جُمْلَةٍ تَعْلِيلِيَّةٍ فَيُنَاسِبُ تَقْدِيرَ اللَّامِ وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ فَلَا يَنْسَابُ سِيَاقُهُ مَسَاقِ الْمَجْهُولِ. قَوْلُهُ: (مَنْ أَنْ يَكُونَ هُوَ الَّذِي الْخ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنْ تَقْدِيمُ أَنْتَ لِلْحَسْرِ أَيِ إِذَا لَمْ يَهْدِ اللَّهُ لَمْ تَهْدِهِمْ أَنْتَ وَالتَّمَرُّنَ عَلَى الْكُفْرِ عِتْيَادَهُ، وَقَوْلُهُ: بِحَيْثُ صَارَ الْخ إِشَارَةٌ إِلَى مَا فِيهِ مِنَ التَّرْقِيِ بَعْدَ قَوْلِهِ وَمَنْ يَعِشُ، وَقَوْلُهُ: كَلَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْخ فَشَبَّهَ إِنْعَابَهُ نَفْسَهُ حَيْثُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ بِمَنْ يَنَادِي أَصْمَ أَوْ يَدُلُّ أَعْمَى عَلَى الطَّرِيقِ بِقَوْلِهِ، وَقَوْلُهُ: تَغَايِيرِ الْوُصُفِيِّينَ يَعْنِي الْعَمِيَّ وَالضَّلَالَ بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ وَإِنْ اتَّحَدَا مَالاً، وَقَوْلُهُ: وَفِيهِ إِشْعَارٌ نَكْتَةُ الْعَطْفِ، وَقَوْلُهُ: لِذَلِكَ أَيِ الْعَمِيِّ أَوْ الْإِنْكَارِ وَقَوْلُهُ لَا يَخْفَى تَفْسِيرٌ مَبِينٌ، وَلِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى هِدَايَتِهِمْ كَغَيْرِهِمْ. قَوْلُهُ: (فِي اسْتِجْلَابِ النَّوْنِ الْمُؤَكَّدَةِ) يَعْنِي هِيَ مِثْلُهُ حِكْمًا لِأَنَّهَا لَازِمَةٌ أَوْ كَاللَّازِمَةِ فِيهَا وَمَعْنَى لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ الْمُسْتَقْبَلَ إِذَا كَانَ خَبِراً لَا بَعْدَ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّأَكِيدِ، وَقَوْلُهُ: بِعَذَابٍ وَفِي نَسْخَةِ بَعْدِكَ وَذَكَرَ عَذَابَ الدَّارَيْنِ مُخَالَفاً لِلزَّمْخَشَرِيِّ فِي اِقْتِصَارِهِ عَلَى عَذَابِ الْآخِرَةِ لِقَوْلِهِ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿أَوْ نُوْفِينِكَ فإِلَيْنَا يَرْجِعُونَ﴾

مُنْفِقُونَ ﴿١﴾ بعذاب في الدنيا، والآخرة ﴿أَوْ نُرِيكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ﴾ أو إن أردنا أن نريك ما وعدناهم من العذاب، وقرأ يعقوب برواية رويس أو نرينك بإسكان النون وكذا نذهبن ﴿فَأَنَّا عَلَيْهِمْ مُّقَدَّرُونَ﴾ لا يفوتونا ﴿فَأَسْتَمِمْكَ بِالَّذِي أَوْحَىٰ إِلَيْكَ﴾ من الآيات والشرائع، وقرئ أوحى على البناء للفاعل، وهو الله تعالى ﴿إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ لا عوج له ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ﴾ لشرف لك ﴿وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُنْتَلُونَ﴾ أي عنه يوم القيامة وعن قيامكم بحقه ﴿وَسَنَلَّ مِنْ أَدْبَارِنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ نُرْسِلْنَا﴾ أي وأسأل أمهم وعلماء دينهم، وقرأ ابن كثير والكسائي بتخفيف الهمزة ﴿أَجْعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ﴾ هل حكمنا بعبادة الأوثان وهل جاءت في ملة من مللهم، والمراد به الاستشهاد بإجماع الأنبياء على التوحيد، والدلالة على أنه ليس بدع ابتدعه فيكذب، ويعادي له فإنه كان أقوى ما حملهم على التكذيب، والمخالفة ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَكَفَّٰلًا إِنَّ رَسُولَ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ يريد باقتصاصه تسلية رسول الله ﷺ ومناقضة قولهم: ﴿لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٣١] والاستشهاد بدعوة موسى عليه السلام إلى التوحيد ليتأملوا فيها ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَصْحَكُونَ﴾ فاجزؤا وقت ضحكهم منها أي استهزؤوا بها أول ما رأوها

[سورة غافر، الآية: ٧٧] والقرآن يفسر بعضه بعضاً لأنه أتم فائدة وإطلاق الانتقام المذكور هنا وأما في تلك الآية فليس فيها ذكره فلا يلزم حمل ما هنا عليه. قوله: (أو إن أردنا الخ) إنما ذكر الإرادة لأنها أنسب بذكر الاقتدار بعده وفي تعبيره بالوعد، وهو لا يخلف الميعاد إشارة إلى أنه هو الواقع وهكذا كان إذ لم يفلت أحد من صناديدهم إلا من تحصن بالإيمان، وقوله: فاستمسك الخ تسلية له ﷺ وأمر لأتمته أو له بالدوام على التمسك، والفاء في جواب شرط مقدر أي إذا كان أحد هذين واقعاً لا محالة فاستمسك، وقوله: إنه أي ما أوحى والمراد به القرآن، وقوله: لشرف وتنويه بقدرك وبقدر أمتك لما أعطاه لهم بسببه ولما خصهم به لنزوله بلسانهم، ويجوز أن يراد بالذكر الموعظة. قوله: (واسأل أمهم الخ) فهو بتقدير مضاف أو بجعل سؤالهم بمنزلة سؤال أنبيائهم، وهذا الوجه أخره الزمخشري رحمه الله والمصنف رحمه الله اقتصر عليه لتبادره، والأصل الحقيقة والتقدير مع القرينة أسهل من التجوز بجعل السؤال عبارة عن النظر والفحص عن مللهم، وشرائعهم كما في سؤال الديار ونحوه، من قولهم: سل الأرض من شق أنهارك، وهذا إنما يكون مرجحاً على تقرير التقدير لا على ما بعده كما قيل، وقيل إنه على ظاهره وقد جمع له ﷺ الأنبياء في بيت المقدس لما أسرى به فأمهم، وقيل له: سلهم فلم يشكل عليه ما يسأل عنه مما ذكر وترك هذا لأن المراد إلزام المشركين، وتقريرهم بهذا السؤال وهم منكرون الاسراء قوله: (هل حكمنا) تفسير لجعلنا هنا وقوله فإنه أي التوحيد والظن في الأوثان أقوى ما حملهم على مخالفته، وقيل إنه راجع لكونه بدعا أي مخترعاً على زعمهم لقولهم: ﴿ما سمعنا بهذا في آبائنا الأولين﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٢٤] وقوله: ومناقضة قولهم الخ أي إبطاله لأن موسى عليه الصلاة والسلام مع عدم زخارف الدنيا لديه كان له مع

ولم يتأملوا فيها ﴿وَمَا يُرِيدُ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ إلا وهي بالغة أقصى درجات الإعجاز بحيث يحسب الناظر فيها أنها أكبر مما يقاس إليها من الآيات، والمراد وصف الكل بالكبر كقولك: رأيت رجالاً بعضهم أفضل من بعض وكقوله:

من تلق منهم ثقل لا قيت سيدهم مثل النجوم التي يسري بها الساري

أو إلا وهي مختصة بنوع من الإعجاز مفضلة على غيرها بذلك الاعتبار.

﴿وَأَخَذْتَهُمْ بِالْعَذَابِ﴾ كالسنين والطوفان والجراد ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ على وجه يرجي رجوعهم ﴿وَقَالُوا يَا تَأْتِيهِ السَّحَابُ نَادِيَةً﴾ نادوه بذلك في تلك الحال لشدة شكيمتهم، وفرط حماقتهم

فرعون وهو ملك جبار ما كان وقد أيده الله بوحيه وما أنزل عليه، وقوله: إلى التوحيد المراد به عبادة الله وحده دون غيره ولو منفرداً أو مشركاً فلا يرد عليه أنّ فرعون وقومه غير مشركين لقوله: ﴿ما علمت لكم من إله غيري﴾ [سورة القصص، الآية: ٣٨] كما قيل مع أنه فيه بحث. قوله: ﴿فاجزؤا وقت ضحكهم﴾ إشارة إلى أنّ ناصبها مقدر بما ذكر وهو العامل في لما وتقديره كذلك ليكون جوابها فعلاً ماضياً كما هو المعروف فيها، وأنّ إذا مفعول به له لا ظرف كما ارتضاه الزمخشري، فما قيل إن نصبها بفعل المفاجأة المقدر هكذا لم يقله أحد من النحاة لا يلتفت إليه وتفصيله في شرح المغني. قوله: ﴿إلا وهي بالغة الخ﴾ إشارة إلى ما يرد عليه من لزوم كون كل واحدة فاضلة، ومفضولة معاً وهي تؤدّي إلى التناقض وتفضيل الشيء على نفسه لعموم آية في النفي ودفعه بأنه كناية أو تمثيل وليس المراد به إثبات الزيادة لكل واحد على كل واحد حقيقة بل لبيان اتصاف الكل بالكمال بحيث لا يظهر التفاوت، ويظنّ كل ناظر إلى كل منها أنها أفضل من البواقي أو الاختلاف عند المفضلين والمراد بأختها مثلها في أنها آية دالة على النبوة. قوله: ﴿من تلق الخ﴾ هو من قصيدة لعبيد بن العرنس الحماسي منها:

أني سألوا الخير يعطوه وقد جهدوا فالحمد يخرج منهم طيب أخبار
هيئون لينون أيسار ذوو كرم سؤاس مكرمة أبناء أيسار

من تلق منهم الخ. قوله: ﴿أو إلا وهي مختصة بنوع الخ﴾ فالمراد بأفعل الزيادة من وجه فلا يلزم شيء مما ذكر والظاهر أنه حقيقة، وقيل إنها مجاز لأنّ المصادر التي تتضمنها الأفعال، والأسماء المشتقة منها تدل على الماهية لا الفرد المنتشر وفيه نظر. قوله: ﴿على وجه يرجي الخ﴾ إشارة إلى الجواب عما يقال إنّ الرجاء منه تعالى محال، وقد مرّ تفسيرها بكى وما فيه فالمراد أنّ الترجي فيه وفي أمثاله من العباد، ولما كان الترجي فيه غير معين فسرّه بما ذكر وفيه إشارة إلى الردّ على الزمخشري حيث فسره بالإرادة هنا بناء على مذهبه، والكلام فيه مفصل في شروحه. قوله: ﴿نادوه بذلك﴾ أي بقولهم: يا أيها الساحر الصريح في نسبته إلى الباطل وهو مناف لما بعده من طلب الدعاء منه ومنه قولهم: إنا لمهتدون كما في الكشف فكان ينبغي أن يقولوا: يا موسى ونحوه كما في آية أخرى يا موسى ادع الخ مما ينتظم مع ما بعده، ولذا أشار إلى التوفيق بأنّ ما وقع من النداء به جار على مقتضى ما جبلوا عليه من الشدة والحدة وعلى

أو لأنهم كانوا يسمون العالم الماهر ساحراً، وقرأ ابن عامر بضم الهاء ﴿أَدْعُ لَنَا رَبِّكَ﴾ أي تدعو لنا فيكشف عنا العذاب ﴿بِمَا عَهَدَ عِنْدَكَ﴾ بعهده عندك من النبوة أو من أن يستجيب دعوتك، أو أن يكشف العذاب عمن اهتدى، أو بما عهد عندك فوفيت به، وهو الإيمان والطاعة ﴿إِنَّا لَمُهْتَدُونَ فَلَمَّا كَفَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ﴾ فاجؤوا نكث عهدهم بالاهتداء ﴿وَنَادَى فِرْعَوْنُ﴾ بنفسه أو بمناديه ﴿فِي قَوْمِهِ﴾ في مجتمعهم أو فيما بينهم بعد كشف العذاب عنهم مخافة أن يؤمن بعضهم ﴿قَالَ يَتْلُو آيَاتِ لِي مُلْكٍ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ﴾

نهج ما ألفوه من تحقيره، ولذا سبق لسانهم له، وأما كونهم قالوا يا موسى فحكاها الله عنهم بغير عبارتهم على وفق ما في قلوبهم من اعتقاد أنه ساحر كما سماوا النبي ﷺ ساحراً ليكون تسلياً كما مرّ فغير مناسب لما بعده، وكونه مناسباً للحال لا يفيد هنا. قوله: (لشدة شكيمتهم) هو مجاز أو كناية عن العناد وعدم الانقياد كما مرّ وترك ما في الكشف من التوفيق بأن قولهم: إننا لمهتدون وعد منهم باتباعه وقد عرفوا بأخلافه لأنه لا يدفع السؤال كما قاله الشارح المحقق لأن إظهاره لا يناسب مقام التضرع ففيه ردّ ضمني على ما في الكشف، وقوله: قرأ ابن عامر بضم الهاء أي من آيه وهو في بعض النسخ، وقد سقط من بعضها لأنه قدّم تفصيله في سورة النور وإنه لما سقطت ألفه اتبعت الهاء الياء فبنيت على الضم كما في يا زيد العاقل فتذكره. قوله: (أي تدعو لنا الخ) هو تفسير لحاصل المعنى وقد سقط من بعض النسخ هنا وذكر عند قوله: إننا لمهتدون بشرط أن تدعو الخ، وهو إشارة إلى أن الأمر في معنى الخبر والمراد إن تدع لنا فيكشف عنا: تتبعك ونهتد. قوله: (بعهده عندك من النبوة الخ) ما تحتمل الموصولية والمصدرية وإليه أشار بقوله بعهده، واختاره لعدم احتياجه للتقدير وفيه إشارة إلى أن فيه أربعة أوجه منها أن العهد النبوة وهو الأظهر، ولذا قدّمه المصنف رحمه الله، وقد مرّ في الأعراف وجه تسميتها عهداً ووجه تعلق الباء، ومنها أن العهد استجابة الدعوة كأنه قيل: بما عاهدك عليه مكرماً لك من استجابة دعائك، ومنها أن العهد كشف العذاب ومنها أن العهد الإيمان والطاعة وهو من عهد عليه أن يفعل كذا أي أخذ منه العهد على فعله ومنه عهد الولاية، والأولى على هذا أن تكون ما موصولة، وإليه أشار بقوله: بما عهد الخ أخذ منه العهد على فعله ومنه عهد الولاية، والأولى على هذا أن تكون ما موصولة، وإليه أشار بقوله: بما عهد الخ لكن السياق ينبو عنه لفظاً ومعنى، ولذا أخره المصنف والأظهر أن الباء للوسيلة والسببية وقد قيل إنها على الثاني والثالث للقسم، وقد اقتصر في الأعراف على الوجه الثاني لأنه أظهرها. قوله: (فاجؤوا نكث عهدهم بالاهتداء) متعلق بعهدهم ولا حاجة إلى تقدير وقت نكثهم لأن المفاجأ في الحقيقة النكث لا وقته، وإن كان مفعول فاجأ اسم الزمان كما مرّ وقد تقدّم وجهه. قوله: (بنفسه أو بمناديه) يعني أن إسناد النداء إلى فرعون إما على حقيقته وظاهره، والمراد بنداؤه رفع صوته به في مجلسه فإنه معنى النداء أو هو إسناد مجازي والمعنى أمر بالنداء كما يقال بنى الأمير المدينة، وقوله: نادى معطوف على فاجؤوا المقدر. قوله: (في مجتمعهم أو فيما بينهم الخ) يعني إنه نادى بنفسه

أنهار النيل، ومعظمها أربعة أنهر الملك ونهر طولون، ونهر دمياط ونهر نيس ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا﴾ تحت قصرى أو أمرى أو بين يديّ في جناني، والواو إمّا عاطفة لهذه الأنهار على الملك وتجري حال منها أو واو حال وهذه مبتدأ والأنهار صفتها، وتجري خبرها ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ ذلك ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ مع هذه المملكة والبسطة ﴿مَنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾ ضعيف حقير لا يستعدّ الرياسة من المهانة، وهي القلة ﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ الكلام لما به من الرتبة فكيف يصلح للرسالة، وأمّ إمّا منقطعة والهمزة فيها للتقرير إذ قدّم من أسباب فضله أو

فكان الظاهر نادى قومه فنزل منزلة اللازم وعدى بفي كقوله:

يجرح في عراقيبها نصلي

للدلالة على تمكين النداء فيهم لأنه في مجامع الناس وعلى رؤوس الإشهاد وفيه أيضاً توجيه للظرفية وقوله: مخافة الخ علة لقوله نادى، وقوله: ومعظمها الخ أي أكبرها فالمراد بالنهر ما يعرف الآن بالخليج وقد فتح منه خلجان متشعبة إلى أطرافها لتسقي العباد، والبلاد كما هو معروف فيها ولكل منها اسم يخصه فنهر الملك سمي به قديماً ووجهه مذكور في كتاب الخطط، وطولون اسم سلطان مشهور، وهو ممنوع من الصرف ودمياط بالدال المهملة مدينة معروفة قال ابن خلكان: وأصلها بالسريانية دمياط بذال معجمة ومعناها القدرة الربانية لما فيها من مجمع البحرين الملح والعذب، وقيل: هو اسم بانيها وتيس كسكين بلدة بقربها يعمل فيها ثياب فاخرة مشهورة، فإن قلت نهر طولون إسلامي حفرة أحمد بن طولون ملك مصر فلا يصح تفسير قول فرعون به، قلت كذلك أورده بعضهم وخطأ المصنف فيه فإنما أن يكون بياناً للمراد بالأنهار في الآية وأنها الخلجان مع قطع النظر عن خصوصها، أو يكون ذلك قديماً اندرس فجده ابن طولون.

قوله: (تحت قصرى الخ) فالتحتية إمّا مكانية أو معنوية وليس فيه جمع بين الحقيقة والمجاز كما توهم لأنّ العطف بأو لا بالواو في النسخ، وإن كان مثله يجوز عند المصنف وإذا جرى من تحت قصره حقيقة فقد جرى من مكان تحته، وعلى أنّ المراد تحت أمرى فاستعلاؤه عليه معنوي وإذا كان قدّامه وبين يديه في جناه فالتحتية باعتبار أنه في مكان منخفض عن مكانه ففيه تجوّز آخر، وعلى الحالية فهو حال من ضمير المتكلم ويجوز على الابتداء أيضاً والخبرية العطف أيضاً على اسم ليس وخبرها. قوله: (ذلك) إشارة إلى مفعوله المقدّر والإشارة إلى ما ذكر ويجوز أن يكون معناه أليس لكم بصرأ وبصيرة، وقوله: مع هذه المملكة والبسطة أي السعة في الملك والمال وهو بيان لجهة الخيرية فيه، وقوله: وهي القلة وتكون بمعنى الابتدال والذلة وهو مناسب هنا أيضاً وضمير لما به لموسى عليه السلام، والرّتبة بضم الراء المهملة وتشديد التاء الفوقية اللثغة واللكنة، والعقلة في اللسان وقد زالت منه بدعائه وهل بقي أثر شيء منها أو لا مرّ الكلام فيه، وقوله: فكيف الخ كله كلام فرعون. قوله: (وأمّ إمّا منقطعة) اختاره

متصلة على إقامة المسبب مقام السبب، والمعنى أفلا تبصرون أم تبصرون فتعلمون أني خير منه ﴿فَلَوْلَا أَلْقَىٰ عَلَيْهِ آسُورَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ﴾ أي فهلا ألقى عليه مقاليد الملك إن كان صادقاً إذ كانوا إذا سؤدوا رجلاً سؤروه، وطوقوه بسوار وطوق من ذهب، وأسورة جمع أسوار

لما فيه من عدم التعادل اللازم أو الأحسن في المتصلة، وقوله: للتقرير أي الحمل على الإقرار بفضلته وخيريته، وقوله: إذ قدم إذ فيه للتعليل أي لأن فرعون قدم بعض أسباب فضله الداعية للإقرار إذا حملهم عليه. قوله: (على إقامة المسبب مقام السبب الخ) أي هو على الاتصال المنقول عن سيويوه، والخليل في هذه الآية تكون الإسمية مؤولة بفعلية معادلة لفظاً ومعنى على أنه أقيم المسبب عنها مقامها والأصل ما ذكره فأقيم خبريته باعتبار العلم بها مقام أبصارهم لأن المسبب هو علمهم بخبريته لا الخيرية نفسها فالمراد أم أنا خير عندكم، وفي علمكم وجعله الزمخشري من تنزيل السبب منزلة المسبب عكس ما قاله المصنف وقرره الشارح المحقق بأن قوله: أنا خير سبب لقولهم من جهة بعثه على النظر في أحواله واستعداده لما ادّعاه، وقولهم: أنت خير سبب لكونهم بصراء عنده فأنا خير سبب له بالواسطة لكن لا يخفى أنه سبب للعلم بذلك والحكم، وأما بحسب الوجود فالأمر بالعكس لأن أبصارهم سبب لقولهم أنت خير، ولذا قال المصنف إنه من إقامة المسبب الخ وهو اعتراض على المدقق إذ قرره بأن فرعون لما قدم أسباب البسطة عقبه بقوله: أفلا تبصرون الخ استبصاراً لهم وتنبهياً على أنه لا يخفى على ذي عينين فقال: أم أنا خير أي أتبصرون أني مقدم متبوع والعدول للتنبيه على أن هذا الشق هو المسلم لا محالة فكانه محكي عن لسانهم بعدما أبصروا، وهو أسلوب عجيب وفنّ غريب وجعله الزمخشري من إنزال السبب مكان المسبب لأن كونه خيراً في نفسه بحصول أسباب التقدم والملك سبب، لأن يقال فيه أنت خير، وقوله: أنا خير سبب لكونهم بصراء عنده وسبب السبب سبب فلا يرد أن السبب قولهم: أنت خير لا قوله: أنا خير، وعكس القاضي على زعمه إبطال مدعي موسى عليه الصلاة والسلام، وهو بحسب العلم به مسبب عن أبصارهم لكونه باعثاً عليه أما بحسب الخارج فبالعكس لأنه لما قال: أنا خير بعد بيان ما يقتضيه استبصروا وتفكروا فأقروا بذلك، وقالوا: أنت خير فنظر كل من الشيخين غير نظر الآخر فما قيل من إنه تطويل للمسافة أو فيه طي على نهج الاحتباك ناشئ من عدم التدبر فافهم. قوله: (والمعنى أفلا تبصرون أم تبصرون) فهي بهذا الاعتبار المعلوم مما قرره متصلة لظهور التعادل، وإن كانت بحسب الظاهر ليست كذلك، ولذا قال أبو البقاء رحمه الله: إنها منقطعة لفظاً متصلة معنى فمن اعترض عليه لم يصب إذ ظن مخالفته لما أجمع عليه النحاة وأبصارهم سبب لحكمهم بخبريته فتدبر. قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكَادُ يَبِينُ﴾ معطوف على الصلة أو مستأنف أو حال ويبين قرئ بضم الياء وفتحها من أبان وبان. قوله: (فهلا ألقى عليه مقاليد الملك) هو كناية عن تملكه كما أن ما في النظم كذلك، وقوله: إذ كانوا الخ تعليل لجعله كناية عما ذكر وهو من تنمة كلام فرعون لزعمه أن الرياسة من لوازم الرسالة كما قاله: كفار قريش في عظيم القريتين. قوله:

بمعنى السوار على تعويض التاء من ياء أساور، وقد قرئ به وقرأ يعقوب وحفص أسورة، وهي جمع سوار وقرئ أساور جمع أسورة وألقى عليه أسورة وأساور على البناء للفاعل، وهو الله تعالى ﴿أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقَرَّرِينَ﴾ مقرونين يعينونه أو يصدقونه من قرنته به فاقترن، أو متقارنين من اقترن بمعنى تقارن ﴿فَاسْتَحَفَّ قَوْمُهُ﴾ فطلب منهم الخفة في مطاوعته، أو فاستخف أحلامهم ﴿فَاطَاعُوهُ﴾ فيما أمرهم به ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَتِيحِينَ﴾ فلذلك أطاعوا ذلك الفاسق ﴿فَلَمَّا ءَاسَفُونَا﴾ أغضبونا بالإفراط في العناد، والعصيان منقول من أسف إذا اشتد غضبه ﴿أَنْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ في اليم ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا﴾ قدوة لمن بعدهم من الكفار يقتدون بهم في استحقاق مثل عقابهم مصدر نعت به أو جمع سالف كخدم و خادم، وقرأ حمزة والكسائي بضم السين، واللام جمع سليف كرغف ورغيف أو سالف كصبر أو سلف كخشب، وقرئ سلفاً بإبدال ضمة اللام فتحة أو على أنه

(وأسورة جمع أسوار) بضم الهمزة بمعنى السوار بكسر السين وضمها وهو معروف، وقوله: على تعويض التاء فإنها تكون في الجمع المحذوف مدته للعرض عنها كما في زنادقة جمع زنديق، وقوله: جمع أسورة يعني أنه جمع الجمع. قوله: (مقرونين) أي به ويعينونه بيان للمراد من كونهم مقرونين به وأنه كناية أو مجاز عن الإعانة أو التصديق، ولولاه لم يكن لذكره بعد قوله: معه فائدة وهو لازم لأنه مطاوع قرنته فلذا دل على كونهم مقرونين به لأنه لازم معناه، أو لأنه بمعنى متقارنين لأن الافتعال يكون بمعنى التفاعل أيضاً والمعنى فيهما متحد ولا حاجة إلى جعل متقارنين بمعنى مجتمعين كثيرين، والاقتران في الإعانة حسي وفي التصديق معنوي. قوله: (فطلب منهم الخفة) فالسين للطلب على حقيقتها، ومعنى الخفة السرعة لإجابته ومتابعته كما يقال هم خفوف إذا دعوا وهو مجاز مشهور أو المقصود وجدهم خفيفة أحلامهم أي قليلة عقولهم فصيغة الاستفعال للوجدان كالأفعال كما يقال: أحمدته وجدته محموداً وفي نسبه إلى القوم تجوز في النسبة، وقوله: فيما أمرهم به لأن محصل ما قبله أمر باتباعه دون موسى عليه الصلاة والسلام، وقوله: فلذلك الخ إشارة إلى أن هذه الجملة تفيد التعليل كما في أمثاله. قوله: (أسف إذا اشتد غضبه) ولما كان الأسف انفعالاً نفسانياً لا ينسب له تعالى فسر بوجهين عملوا أعمالاً توجب الغضب، والانتقام أو المراد أغضبونا. قوله: (يقتدون بهم الخ) فهو استعارة لأن الخلف يقتدي بالسلف فلما اقتدوا بهم في الكفر جعلوا كأنهم اقتدوا بهم في حلول الغضب بهم كما نزل بسلفهم، ومن لم يقف على المراد فسرهما بسالفين بمعنى هالكين لأنه لا يناسب الاقتداء بهم في الغضب، والغرق وإذا كان مصدرأ كالغضب صح إطلاقه على القليل والكثير، والمراد بالجمع ظاهره أو أنه اسم جمع لأن فعلاً ليس من أبنية الجموع لغلبته في المفردات، والسليف كالفریق لفظاً ومعنى والثلة جماعة من الناس، وقوله: بإبدال ضمة اللام الخ بناء على أنه قد يقال في فعل بالضم كجدد جدد بفتح الدال تخفيفاً وما بعده على أنه

جمع سلفة أي ثلة قد سلفت ﴿وَمَثَلًا لِّلْآخِرِينَ﴾ وعظة لهم أو قصة عجيبة تسير سير الأمثال لهم فيقال مثلكم مثل قوم فرعون ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا﴾ أي ضربه ابن الزبيري لما جادل رسول الله ﷺ في قوله تعالى: ﴿إِنكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصْبُ جَهَنَّمَ﴾ أو غيره بأن قال النصارى أهل كتاب وهم يعبدون عيسى عليه السلام ويزعمون أنه ابن الله والملائكة أولى بذلك وعلى قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُلِنَا﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٤٥] أو أَنَّ مُحَمَّدًا يَرِيدُ أَنْ نَعْبُدَهُ كَمَا عَبَدَ الْمَسِيحَ ﴿إِذَا قَوْمُكَ﴾ قريش

صيغة أصلية. قوله: (وعظة لهم) لأن السعيد من اتعظ بغيره فذكر ما حل بهم عظة لمن بعدهم أو المراد قصة عجيبة مشهورة فإن المثل يرد بهذا المعنى كما مر، وقوله: فيقال مثلكم الخ هذا بناء على أن المراد بالآخرين الكفار لتعلقه على التنازع بالسلف والمثل، وضرب المثل بأولئك لا يختص بالكفار فلذا جعل كونه مثلاً لهم بمني أنه مثلهم في مضمونه، وفسره بما ذكر ولو تعلق بالثاني، وعمم الآخرين بما يشمل المؤمنين لم يحتج إلى تأويله بما ذكر. قوله: (ضربه ابن الزبيري)^(١) هو عبد الله الصحابي المشهور والزبيري بكسر الزاي المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون العين والراء المهملة والألف المقصورة معناه سيء الخلق، وهذه القصة على تقدير صحتها كانت قبل إسلامه لتأخر إسلامه وقد مرّت مفصلة في سورة الأنبياء، ومرّ الكلام عليها فلا حاجة لإعادته هنا، وقوله: أو غيره معطوف على ابن الزبيري لا مجرور معطوف على لفظ قوله: إنكم الخ كما توهم والظاهر أن المراد بغيره من عبد الملائكة من العرب كني مليح لتقدّم ذكرهم في أول السورة، وقوله: النصارى أهل كتاب مبتدأ وخبر، والمقصود بالإفادة الجملة الحالية بعده فالمراد من ضرب المثل بعيسى عليه الصلاة والسلام أن بعض المشركين الذين عبدوا الملائكة احتجوا في جدالهم له ﷺ بأن النصارى أهل كتاب، وقد عبدوا عيسى عليه الصلاة والسلام والملائكة أحق بالعبادة^(٢)، وقوله: أولي بذلك أي بالعبادة والولدية وقوله: على قوله الخ معطوف على ما قبله بحسب المعنى لأنه في قوّة قوله: طاعنين على قوله إنكم الخ أو على المنع من عبادة الملائكة أو على قوله: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٤٥] الآية التي مرّت في هذه السورة لأنه أبطل فيها عبادة غير الله فقالوا لحماقتهم بالقول في ابن مريم فإنّ النصارى عبدوه وهم أهل كتاب فلو سألت عنه أمته وعلماء ملته قالوا ذلك: وقوله أو أنّ مُحَمَّدًا الخ عطف على النصارى، وإن فيه مكسورة فالمثل بمعنى المثل والقياس والمعنى إنهم قالوا: نريد أن نعبدك كما عبد المسيح ولا يخفى ما في عبارته من الخفاء والركالة، ولذا سقط قوله: وعلى قوله الخ من بعض نسخة المعتمدة، وقيل: هو من تحريف

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول عقب ٧٤٠ بدون إسناد.

(٢) أخرجه أحمد ٢٩١٤ من حديث ابن عباس. وذكر الهيثمي في المجمع ١٠٤/٧ وقال: فيه عاصم بن بهدلة وثقة أحمد وغيره وهو سيء الحفظ وبقية رجاله رجال الصحيح.

﴿مِثْلًا﴾ من هذا المثل ﴿يَصِدُّونَ﴾ يضحون فرحاً لظنهم أن الرسول ﷺ صار ملزماً به، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي بالضم من الصدود أي يصدون عن الحق ويعرضون عنه، وقيل: هما لغتان نحو يعكف ويعكف ﴿وَقَالُوا أَلَّهْتَنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ أي آلهتنا خير عندك أم عيسى عليه السلام فإن كان في النار فلتكن آلهتنا معه أو آلهتنا الملائكة خير أم عيسى عليه السلام فإذا جاز أن يعبد ويكون ابن الله، كنت آلهتنا أولى بذلك أو آلهتنا خير أم محمد ﷺ فنعبيده وندع آلهتنا، وقرأ الكوفيون آلهتنا بتحقيق الهمزتين وألف بعدهما ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا﴾ ما ضربوا هذا المثل إلا لأجل الجدل والخصومة لا لتمييز الحق من لباطل ﴿بَلْ هُمْ

الناسخ والمثل في الوجه الأول بمعنى المشابه في دخوله النار فهو بمعناه اللغوي أو بمعنى المثال والقياس لإبطال ما ردوه أو بمعنى الحجة السائرة سير المثل، وكذا هو في الوجه الذي يليه، وما يليه وهذه الحجج باطلة غنية عن الجواب وقد مرّ تفسير الآلهة ثمة بالأصنام، وبه سقط كثير من أوهام هؤلاء الهوام، وإنما عطف قوله وعلى الخ بالواو دون أو لأنه مع ما قبله كما قيل كالوجه الواحد ولذا سقطت منه الواو في بعض النسخ وفيه نظر لا يخفى، ولبعضهم هنا كلام مع تكلفه بلا طائل كسراب بقية لا يساوي متاعه كراء الناقل. قوله: (من هذا المثل) من تعليلية أي من أجله إذ ظنوه ألزم وأفحم به النبي ﷺ، وهو إنما سكت ارتقاباً للوحي ويضحجون من الضجة وهي ارتفاع الأصوات، وهذا على غير الوجه الأخير أو الإعراض عن الحق بالجدل لحجج ذا حصة واهية، وقوله: هما لغتان أي بمعنى وهما الضجة والضحك كما يفعله السفهاء عند توهم الغلبة، ويحتمل أنهما بمعنى الإعراض على اللغتين. قوله: (آلهتنا خير عندك) إنما قال عندك لأن كونها خير عندهم غني عن السؤال، وإنما المقصود التنزل للإلزام على زعمهم بلزوم دخول عيسى النار، وهذا ناظر للوجه الأول من أن ما قبله لبيان مجادلة ابن الزبيري^(١)، وقوله: أو آلهتنا أولى وكانت في حكم المذكورة في الأمم السالفة بطل قوله: واسأل من أرسلنا الخ سواء جعل وجهاً مستقلاً أولاً وإن كان الأول مقتضى السياق، وقوله: أو آلهتنا خير أم محمد ﷺ راجع للوجه الأخير وهو قوله أو إن محمداً يريد أن نعبده كما عبد المسيح. قوله: (بتحقيق الهمزتين) همزة الاستفهام والهمزة الأصلية، والقراءة بهمزة واحدة شاذة عند الأكثر إلا في رواية عن ورش، وغير هؤلاء قرأ بتسهيل الثانية بين وبين ولم يقرأ بإدخال ألف بين الهمزتين لثقله بكثرة الألفات كما في النشر فتخصيص الكوفيين إما في مقابلة التسهيل لأنه يقابل التحقيق أو في مقابلة قراءة ورش كما قيل، والأول أولى وقوله: ألف بعدهما وهي مبدلة من همزة هي فاء الكلمة وأصله آلهة فأعلّ إعلان آمن والهمزة الأولى زائدة في الجمع. قوله: (إلا لأجل الجدل) فهو مفعول له، وقيل إنه حال بمعنى مجادلين أي جدالهم على الوجه السابقة ليس ناشئاً عن اعتقاد لظهور بطلانه، وقوله: شداد جمع شديد وهو من

(١) تقدم.

قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴿ شِدَادُ الْخِصْمَةِ حِرَاصٌ عَلَى اللَّجَاجِ ﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ ﴾ بِالنَّبِوَةِ ﴿ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ أَمْرًا عَجِيبًا كَالْمَثَلِ السَّائِرِ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَهُوَ كَالْجَوَابِ الْمَزِيحِ لِتِلْكَ الشَّبْهَةِ ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ لَوْلِدًا كَمَا وَلَدْنَا عِيسَى مِنْ غَيْرِ أَبِي ، أَوْ لَجَعَلْنَا بِدَلْكُمْ ﴿ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ ﴾ مَلَائِكَةً يَخْلُقُونَكُمْ فِي الْأَرْضِ ، وَالْمَعْنَى أَنَّ حَالَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَإِنْ كَانَتْ عَجِيبَةً فَإِنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى مَا هُوَ أَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ

صِيغَةً فَعَلَّ فَإِنَّهَا لِلْمَبَالِغَةِ كَحَذَرٍ ، وَقَوْلُهُ : أَمْرًا عَجِيبًا تَفْسِيرٌ لِلْمَثَلِ كَمَا مَرَّ ، وَقِيلَ هُوَ بِمَعْنَى حُجَّةٍ لِهَدَايَتِهِمْ . قَوْلُهُ : (وَهُوَ) أَيُّ قَوْلُهُ : إِنَّ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ الْخُ كَالْجَوَابِ الْمَزِيحِ بِالزَّيِّ الْمَعْجَمَةِ وَالْحَاءُ الْمَهْمَلَةُ بِمَعْنَى الْمَزِيلِ ، وَالْمُرَادُ بِالشَّبْهَةِ مَا سَلَفَ عَلَى الْوُجُوهِ كُلِّهَا ، أَمَا عَلَى الْأَوَّلِ فَلِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خَارِجٌ عَنِ عَمُومِ مَا تَعْبُدُونَ فَتَخْصِيصُهُ بِقَوْلِهِ : إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ الْخُ وَأَمَا عَلَى لثَانِي فَلِدَلَالَتُهُ عَلَى عِبُودِيَّةِ الْمَبْطَلَةِ لِبَنُوْتِهِ ، وَأَلُوْهِيَّتِهِ وَأَمَا عَلَى الثَّلَاثِ فَلِأَنَّهُ أَبْطَلَ بِعِبُودِيَّتِهِ صِحَّةَ دَعْوَى عِبَادَتِهِ فَلَا يَرِدُ نَقْضًا عَلَى قَوْلِهِ وَاسْأَلِ الْخُ وَأَمَا عَلَى الرَّابِعِ فَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَصَرَهُ عَلَى الْعِبُودِيَّةِ ، أَبْطَلَ كَوْنَهُ مَعْبُودًا فَكَيْفَ يَرِيدُ أَنْ يَعْبُدَ هُوَ كَعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَقَالَ : كَالْجَوَابِ الْمَزِيحِ لِأَنَّهُ غَيْرُ صَرِيحٍ فِيهِ . قَوْلُهُ : (لَوْلِدًا) بِتَشْدِيدِ اللَّامِ يَعْنِي إِنَّهُ تَعَالَى بِقُدْرَتِهِ الْبَاهِرَةِ يَجُوزُ أَنْ يُولِدَ الْمَلَائِكَةَ مِنَ الْبَشَرِ كَمَا وَلَدَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ غَيْرِ أَبِي فَمِنْ عَلَى هَذَا تَبْعِيضِيَّةٌ أَوْ ابْتِدَائِيَّةٌ ، أَوْ الْمَعْنَى لِحَوْلِنَا بَعْضَكُمْ مَلَائِكَةً فَمَلَائِكَةُ مَفْعُولٌ ثَانٍ أَوْ حَالٌ ، وَالْمُرَادُ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ مَخْلُوقُونَ مِثْلَكُمْ لَا يَصِلِحُونَ لِلْعِبَادَةِ ، وَالَّذِي خِيَلَ لَكُمْ اعْتِقَادَكُمْ كَوْنَهُمْ مِنْ غَيْرِ تَوْلِيدٍ وَلَوْ شَاءَ أَوْجَدَهُمْ بِالتَّوْلِيدِ كَمَا أَوْجَدَهُمْ بِالإِبْدَاعِ ، وَقَوْلُهُ : يَا رِجَالَ تَفْسِيرٌ لِلزَّمِيرِ الْمُخَاطَبِ فِي مَنْكُمْ وَإِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لِلذِّكُورِ مِنْ غَيْرِ تَغْلِيْبٍ ، وَأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّ فِي عَظِيمِ قُدْرَتِهِ أَنْ يَخْلُقَ تَوْلِيدًا مِنَ الذِّكُورِ بَدُونَ الإِنَاثِ كَمَا خَلَقَ مِنْ أَنْثَى بِلَا ذِكْرِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَمِنْ غَيْرِ ذِكْرِ وَأَنْثَى آدَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَمَا قِيلَ إِنَّهُ لِلإِشَارَةِ إِلَى تَقْبِيحِ جَعْلِهِمُ الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا لَا وَجْهَ لَهُ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لِحَالِ الْمَلَائِكَةِ أَصْلًا وَالتَّشْبِيهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ فِي اتِّخَاذِ مَا هُوَ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ . قَوْلُهُ : (أَوْ لَجَعَلْنَا بِدَلْكُمْ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مِنْ اللَّبْدِيَّةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ : ﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٣٨] أَيُّ بِدَلْهَا وَكَمَا فِي قَوْلِهِ :

ولم تذق من البقول الفستقا

وَمَعْنَى يَخْلُقُونَ عَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُونَ خَلْفًا وَنَسْلًا لَكُمْ ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُونَ مَكَانَكُمْ بَعْدَ إِذْهَابِكُمْ وَإِهْلَاكِكُمْ ، وَلِذَا قِيلَ إِنَّهُ يَكُونُ حَيْثُ تَدْعُوا بِالِاسْتِئْصَالِ وَهُوَ غَيْرُ مَلَأْتُمْ لِلْمَقَامِ ، وَلِذَا قَدَّمَ الْمَصْنَفُ الْأَوَّلَ وَفَصَلَهُ بَدُونَ هَذَا وَقِيلَ : الْمُرَادُ بِيَانِ كِمَالِ قُدْرَتِهِ لَا التَّوَعُّدَ بِالِهَلَاكِ وَإِنْ تَضَمَّنَهُ وَلَا مَانِعٌ مِنْ قَصْدِهِمَا مَعًا . قَوْلُهُ : (فَإِنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى مَا هُوَ أَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ) وَهُوَ التَّوْلِيدُ مِنَ الرِّجَالِ ، أَوْ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ بِخِلَافِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّهُ مِنْ أَنْثَى مِنْ جِنْسِهِ وَقَوْلُهُ : ذَوَاتٌ مُمْكِنَةٌ لَمْ يَقُلْ أَجْسَامٌ مُمْكِنَةٌ أَوْ مَتَمَاثِلَةٌ كَمَا تُوْهِمُ أَنَّهُ الْأَطْهَرُ وَالْأَوْلَى لِيَنْطَبِقَ عَلَى

وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ مِثْلَكُمْ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُمْ ذَوَاتٌ مُمَكَّنَةٌ يَحْتَمِلُ خَلْقَهَا تَوَلِيداً كَمَا جازَ خَلْقُهَا إِبْداعاً فَمَنْ أَيْنَ لَهُمْ اسْتِحْقاقُ الْعِبوديةِ وَالانْتسابِ إِلَى اللَّهِ سُبْحانَهُ وَتعالى ﴿وَلِئَلَّا تُعْجِبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾ ﴿لَعَلَّكُمْ لِلسَّاعَةِ﴾ لِأَنَّ حَدوثَهُ أَوْ نَزولَهُ مِنْ أَسْراطِ السَّاعةِ يَعْلَمُ بِهِ دَنوُها أَوْ لِأَنَّ إِحْياءَ المَوْتى يَدلُّ عَلَى قَدرةِ اللَّهِ تعالى عَلَيْهِ، وَقَرئَ لَعْلَمُ أَيُّ لَعْلَمَةٍ وَلِذِكْرِ عَلَى تَسْميةِ ما يَذْكَرُ بِهِ ذِكْراً، وَفِي الحَدِيثِ يَنْزِلُ عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى ثِنْيَةٍ بِالْأَرْضِ المَقْدَسَةِ يُقالُ لَهَا أَفَيْقُ وَبِيدِهِ حَرْبَةٌ يَقْتُلُ بِها الدِّجَالَ فَيَأْتِي بَيْتَ المَقْدَسِ وَالنَّاسَ فِي صِلاةِ الصَّبْحِ فَيَتَأخَّرُ الإِمَامَ فَيَقْدَمُهُ

مذهب الحكماء القائلين بأنها ذوات مجردة ويسمونها عقولاً كما لا يخفى. قوله: (يحتمل خلقها توليداً الخ) ولا حاجة في إثباته إلى أن يقال إنها أجسام والأجسام متماثلة فيجوز على كل منها ما يجوز على الآخر ولا إلى أن يقال معنى خلقها توليداً أن يكون لها نوع تعلق بالجسم من حيث التبعية، فإذا كنت ممكنة فلا بد أن يجوز ذلك كالإبداع لعدم ما يدل على امتناعه فإن الحوالة على القدرة أظهر وهي كافية في إثباته، والانتساب قولهم لها بنات الله. قوله: (لأن حدوثه) أي خلقه أو ظهور إرساله، وأسراط الساعة جمع شرط بفتحيتين بمعنى العلامة فيكون علم الساعة مجازاً عما تعلم به والتعبير به للمبالغة كإطلاق الذكر عليه وعلى القرآن المعلوم به قريبا، وقوله: أو لأن إحياء الموتى الخ ضمير عليه للبعث المفهوم من السياق يعني إحياء عيسى عليه الصلاة والسلام للأموات بإذن الله يدل على صحة وقوع البعث، والساعة وقته فيدل ذلك عليها وعلى تحققها في نفسها. قوله: (وفي الحديث الخ) هذا الحديث مع مخالفة في بعضه مذكور في الكشاف وأفاد ابن حجر أنه من أحاديث متفرقة بعضها في الصحيح وبعضها في غيره، وثنية أفيق بوزن أمير بفاء وقاف وهكذا رواه الحاكم^(١) وظاهره أن تلك الثنية والعقبة بالقدس الشريف نفسه، وهو غير ما وقع في القاموس من أنه قرية بين حوران، والغور فلا يناسب ذكره هنا وتفسيره به، وهو مخالف للمشهور من نزوله بدمشق^(٢) واقتداء عيسى عليه الصلاة والسلام فيه خلاف أيضاً، وقيل إنه يؤمهم وتفصيله في كتب الحديث وليس هذا محله وقتله للنصارى ورفع الجزية^(٣) ليس نسخاً لشريعتنا كما يتوهم لأنها في شرعنا مؤقتة بنزول عيسى عليه الصلاة والسلام كما ذكره المحققون وإلا كان ذلك مخالفاً لكونه ﷺ خاتم الأنبياء

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک ٤/٤٧٨ من حديث عثمان. قال الحاكم: صحيح الإسناد على شرط مسلم بذكر أيوب السخيتاني ولم يخرجاه.

ولم يذكر فيه الأرض المقدسة اه والصحيح أنه ينزل بدمشق لورود أحاديث كثيرة في ذلك منها.

(٢) ما أخرجه مسلم ٢٨٩٧ من حديث أبي هريرة المطول.

(٣) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ٢٢٢٢ - ٢٤٧٦ - ٣٤٤٨ ومسلم ٢٤٢/١٥٥ والترمذي ٢٢٣٣ وأحمد ٥٣٧/٢ - ٢٤٠ وابن أبي شيبه ١٤٤/١٥ وابن حبان ٦٨١٨ كلهم من حديث أبي هريرة بلفظ «والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً، يكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد».

عيسى عليه السلام ويصلي خلفه على شريعة محمد عليه الصلاة والسلام، وثم يقتل الخنازير ويكسر الصليب ويخرب البيع والكنائس، ويقتل النصراني إلا من آمن به، وقيل الضمير للقرآن فإن فيه الإعلام بالساعة، والدلالة عليها ﴿فَلَا تَمَتَّرْتُمْ بِهَا﴾ فلا تشكّن فيها ﴿وَأَتَّبِعُونَ﴾ واتبعوا هداي أو شرعي أو رسولي، وقيل هو قول الرسول ﷺ أمر أن يقوله ﴿هَذَا﴾ الذي أدعوكم إليه ﴿صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ لا يضل سالكه ﴿وَلَا يَصُدُّكُمْ الشَّيْطَانُ﴾ عن المتابعة ﴿إِنَّهُمْ لَكُفْرٌ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ ثابت عداوته أخرجكم عن الجنة وعرضكم للبلية ﴿وَلَمَّا جَاءَ عِيسَى بِالْمِعْجَزَاتِ﴾ بالمعجزات أو بآيات الإنجيل أو بالشرائع الواضحات ﴿قَالَ قَدْ حَسِبْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ﴾ بالإنجيل أو بالشريعة ﴿وَلَا يُبَيِّنُ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾ وهو ما يكون من أمر الدين لا ما يتعلق بأمر الدنيا فإن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لم تبعث لبيانه، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: «أنتم أعلم بأمر دنياكم» ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾ فيما أبلغه عنه ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾ بيان لما أمرهم بالطاعة فيه وهو اعتقاد التوحيد، والتعبد بالشرائع

وشريعته ختام الشرائع، وقوله: آمن به أي بعيسى عليه الصلاة والسلام والمراد الأمر بما يأمرهم به ومنه الإسلام والإيمان بنينا ﷺ والظاهر أن الحديث تأييد للأول لا للثاني كما قيل. قوله: (فإن فيه الإعلام بالخ) فجعله عين العلم مبالغة أيضاً وتمريضه لأنه لم يجر له ذكر هنا ولا يناسب السياق وكونه ضمير النبي ﷺ لقوله: «بعثت أنا والساعة كهاتين»^(١) بعيد، وقوله: وقيل هو قول الرسول ﷺ فهو بتقدير وقل اتبعوني، ولذا مرضه لأنه تقدير ما لم تقم عليه قرينة من غير حاجة. قوله: (ثابت عداوته) بالمثلثة اسم من الثبوت في نسخة وفي أخرى بانت فقيل بالموحدة والنون بمعنى ظهرت ورجحت هذه على أنها إشارة إلى أنه لازم من أبان بمعنى بأن ففيه مضاف مقدر أو هو بيان لما يراد منه لأنه معلوم من وصفه به، وهو محتمل للتعدي بتقديره مظهر عداوته. قوله: (بالمعجزات الخ) لا مانع من إرادة الجميع، وقوله: الواضحات صفة للجميع إن لم يكن هذا العطف مانعاً منه وإلا فهو نعت للأول أو الأخير ويقدر لغيره مثله وليس من التنازع في شيء كما توهم إذ لا وجه للتنازع في النعت، وقوله: بالإنجيل الخ لم يقل أو المعجزة على قياس ما قبله لأنه لا يناسب تسميته حكمة، وفي الكشاف والشرائع بالواو والجمع وهو أشمل وأفيد والمصنف نظر إلى أفراد الحكمة وصحة التفسير لكل بها. قوله تعالى: ﴿ولا بين لكم﴾ (الخ) متعلق بمقدر أي وجئتكم الخ وقد تقدّم تفصيله، وأنه لم يترك العاطف ليتعلق بما قبله ليؤذن بالاهتمام بالعلة حتى جعلت كأنها كلام برأسه، وقوله: وهو ما يكون الخ إشارة إلى وجه ذكر البعض فيه، وقوله: «أنتم أعلم»^(٢) الخ حديث صحيح قاله لبعض الصحابة رضي الله عنهم وقد استشاره في تأبير نخله ويجوز أن يراد بالبعض بعض أمور الدين لأنه لا يمكن بيان جميعها تفصيلاً وبعضها مفروض للاجتهاد. قوله: (بيان لما أمرهم بالخ)

(١) تقدم.

(٢) أخرجه مسلم ١٤١/٢٣٦٣ من حديث أنس.

﴿هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ الإشارة إلى مجموع الأمرين، وهو تنمة كلام عيسى عليه السلام أو استئناف من الله يدل على ما هو المقتضى للطاعة في ذلك ﴿فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ﴾ الفرق المتحزبة ﴿مِنْ بَيْنِهِمْ﴾ من بين النصارى أو اليهود والنصارى من بين قومه المبعوث إليهم ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ من المتحزبين ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِ آيَةِ﴾ هو القيامة ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ﴾ الضمير لقريش أو للذين ظلموا ﴿أَنْ تَأْتِيَهُمْ﴾ بدل من الساعة والمعنى هل ينظرون إلا إتيان الساعة ﴿بَغْتَةً﴾ فجاءة ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ غافلون عنها لاشتغالهم بأمور الدنيا، وإنكارهم لها ﴿الْأَخْلَاءَ﴾ الأحياء ﴿يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ أي يتعادون يومئذ لانقطاع العلق لظهور ما كانوا يتخالون له سبباً للعذاب ﴿إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ فإن خلتهم لما كانت في الله تبقى نافعة أبد الأباد ﴿يَتِمَّادٍ لَا حَوْفَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ حكاية لما ينادي به المتقون المتحابون في الله يومئذ، وقرأ ابن كثير وحزمة والكسائي وحفص بغير الياء ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا﴾ صفة المنادي ﴿وَكَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ حال من الواو أي الذين آمنوا مخلصين غير

التوحيد من توسط ضمير الفصل، وتعريف الطرفين وكونه بياناً للحكمة مآله هذا أيضاً والتعبد من قوله: فاعبدوه، وقوله: المتحزبة بمعنى المختلفة إلى جماعة جماعة وحزب حزب وهم النصارى الذين هم أمة إجابته فإنهم اختلفوا فرقاً ملكانية ونسطورية ويعقوبية كما مر. قوله: (أو اليهود والنصارى) الذين هم أمة دعوته عليه الصلاة والسلام، وإليه أشار بقوله المبعوث إليهم، وقوله: من المتحزبين على التفسيرين وهم الذين لم يقولوا إنه عبد الله ورسوله من النصارى أو اليهود، وقوله: أليم صفة عذاب أو يوم على الإسناد المجازي، وقوله: الضمير لقريش فيكون حينئذ ابتداء كلام، وينظرون بمعنى ينتظرون وهو مجاز بجعله كالمنتظر الذي لا بد من وقوعه تهكماً بهم، ويجوز جعل إلا بمعنى غير وبه فسر في سورة القتال، وفجاءة بالضم والمد. قوله: (غافلون عنها الخ) بيان لأن قوله: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ ليس مستدركاً مع قوله: بغتة فإن من يبغت قد يكون لمن له فطنة وشعور، وقد لا يكون كذلك ومع أخذ الإنكار فيه يتضح ذلك أتم اتضاح. قوله: (أي يتعادون يومئذ الخ) إشارة إلى تعلق الظرف بعدو، وإن تقدمه والفصل لا يضره، والعلق جمع علقة بمعنى العلاقة وهي ما يقتضي المحبة، ويجوز تعلقه بالإخلاء ومتعلق عدو مقدر أي في الآخرة على أن يومئذ المراد به في الدنيا، وقوله: لظهور علة للانقطاع لبيان أن المراد به انقطاع مستلزم للعداوة وسبباً حال من الموصول. قوله: (حكاية الخ) إشارة إلى أنه بتقدير قول أي فيقال لهم: يا عبادي أو بأقوال لهم يناء على أن المنادي هو الله تعالى تشرافاً لهم، وقوله: يومئذ أي في الآخرة لأنه لا يظهر كونه في الدنيا إلا بتكلف كما قيل، وقوله: صفة المنادي وفي نسخة للمنادي، ويجوز كونه بدلاً ونصبه بمقدر كآمدح ونحوه، وقوله: حال من الواو بتقدير قد وإنما جعله حالاً ولم يعطفه على الصلة مع تبادره إلى الذهن واستغنائه عن التقدير لما أشار إليه بأنه أبلغ كما في الكشف لأن المراد بالإسلام هنا الانقياد والإخلاص ليفيد ذكره بعد الإيمان فإذا جعل حالاً أفاد مع تلبسهم به في الماضي اتصاله

أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ آكِدٌ وَأَبْلَغُ ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ﴾ نَسَاؤُكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ ﴿تُحْبَرُونَ﴾
 تسرون سروراً يظهر حبارة أي أثره على وجوهكم، أو ترينون من الحبر وهو حسن الهيئة أو
 تكرمون إكراماً يبالغ فيه، والحبرة المبالغة فيما وصف بجميل ﴿يَطَّأُ عَلَيْهِمْ صِخَايٍ مِّنْ ذَهَبٍ
 وَأَكْوَابٍ﴾ الصخاف جمع صحفة والأكواب جمع كوب وهو كوز لا عروة له ﴿وَفِيهَا﴾ وفي
 الجنة ﴿مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ وقرأ نافع وابن عامر وحفص تشتهيه على الأصل ﴿وَتَلَذُّ
 الْأَعْيُنُ﴾ بمشاهدته وذلك تعميم بعد تخصيص ما يعد من الزوائد في التمتع والتلذذ ﴿وَأَنْتُمْ
 فِيهَا خَالِدُونَ﴾ فَإِنَّ كُلَّ نَعِيمٍ زَائِلٌ مُّوجِبٌ لِّكُلْفَةِ الْحِفْظِ، وَخَوْفِ الزَّوَالِ وَمُسْتَعْقَبِ لِلتَّحْسِرِ
 فِي ثَانِي الْحَالِ ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ وقرئ ورثتموها شبه جزاء

بزمان الإيمان، وكان تدل على الاستمرار أيضاً ومن هنا جاء حالاً أفاد مع تلبسهم به في
 الماضي اتصاله بزمان الإيمان، وكان تدل على الاستمرار أيضاً ومن هنا جاء التأكيد والأبلغية
 بخلاف العطف والحال المفردة. قوله: (نَسَاؤُكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ) إشارة إلى إفادة لإضافة هنا
 للاختصاص التام ليخرج من لم يؤمن منهن، وليس احترازاً عن الحور العين كما توهم، وقوله:
 يظهر حبارة بفتح الحاء وكسرها أي نضرة وحسناً في الوجوه كما ترى فيمن يسر سروراً عظيماً
 وهو إشارة إلى مأخذه وهو مع ما بعده متحد معنى وإنما الفرق في المشتق منه هل هو الحبارة
 بمعنى نضارة الوجه، أو الحبر بكسر الحاء وفتحها بمعنى الزينة. قوله: (أَوْ تَكْرُمُونَ الْخِ) هذا
 منقول عن الزجاج، وقوله: الحبرة بالفتح المبالغة في الفعل الموصوف بأنه جميل ومنه الإكرام
 فهو في الأصل عام أريد به بعض أفرادها هنا، والصحفة آتية الأكل والكوب والكوز ما يشرب
 منه إلا أن الأول ما لا عروة له، ولما كانت أواني المأكول أكثر بالنسبة لأواني المشروب عادة
 جمع الأول جمع كثرة والثاني جمع قلة. قوله: (لَا عَرْوَةَ لَهُ) العروة ما يمسك منه، ويسمى
 أذنًا ولذا قال الشاعر ملغزاً فيه:

وذي أذن بلا سمع له قلب بلا قلب
 إذا استولى على صب فقل ما شئت في الصب

وقوله: على الأصل أي ذكر عائد ما الموصولة، ويجوز كونها مصدرية لكن الأول
 أظهر. قوله: (وذلك) أي ذكر ما تشتهيه النفوس وتلذ به العيون الشامل لكل لذة ونعيم بقوله:
 وفيها الخ بعد ذكر الطواف عليهم بأواني الذهب الذي هو بعض من التمتع، والترفة تعميم بعد
 تخصيص كما أن ذكر لذة العين التي هي جاسوس النفس بعدها تخصيص بعد تعميم، وإن
 أدخل فيه النظر إلى وجهه الكريم. قوله: (فإن كل نعيم زائل) أي غير نعيم أهل الجنة وليس
 المراد ما يشمله وزواله بمعنى ذهاب بعض أفرادها بتجدد الأمثال كما يوجه به قوله:

وكل نعيم لا محالة زائل

إن لم يخصص وهذا بيان لخطابهم بقوله: وأنتم الخ فإنه تأكيد لقوله: ﴿لَا خَوْفَ

العمل بالميراث لأنه يخلفه عليه العامل، وتلك إشارة إلى الجنة المذكورة وقعت مبتدأ والجنة خبرها والتي أورتتموها صفتها، أو الجنة صفة تلك والتي خبرها أو صفة الجنة والخبر بما كنتم تعملون وعليه يتعلق الباء بمحذوف لا بأورتتموها ﴿لَكُفٌّ فِيهَا فَكْهَةٌ كَثِيرَةٌ مِّنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ بعضها تأكلون لكثرتها، ودوام نفعها ولعل تفصيل التنعم بالمطاعم، والملابس وتكريره في القرآن وهو حقير بالإضافة إلى سائر نعائم الجنة لما كان بهم من الشدة والفاقة ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ﴾ الكاملين في الأجرام، وهم الكفار لأنه جعل قسيم المؤمنين بالآيات وحكى

عليكم ﴿سورة الزخرف، الآية: ٦٨﴾ وثاني الحال ما يعقبه والله درّ القائل :

وإذا نظرت فإنّ بؤساً زائلاً للمرء خير من نعيم زائل

قوله: (شبهه جزاء العمل بالميراث) ففيه استعارة إذ شبه ما استحقوه بأعمالهم الحسنة من الجنة ونعيمها الباقي لهم بما يخلفه المرء لوارثه من الأملاك والأرزاق ويلزمه تشبيه العمل نفسه بالمورث بصيغة اسم الفاعل فهو استعارة تبعية أو تمثيلية، ويجوز أن تكون مكنية ويجوز كونه مجازاً مرسلأً لنيله وأخذه فقوله: لأنه الخ بيان لوجه الشبه وضمير أنه للشأن، ويخلفه مضارع خلفه إذا صار خليفة له والعامل فاعله وضمير يخلفه للعمل وضمير عليه للجزاء، أي يخلفه ثابتاً ومستولياً على ما ناله من جزائه بفضل الله تعالى، وتوفيقه وقد مرّ فيه وجه آخر في سورة مريم، وقدمنا ما فيه ثمة. قوله: (إشارة إلى الجنة المذكورة) الظاهر أنّ المراد به المذكورة في قوله: ادخلوا الجنة، وقد أورد عليه أنه إذا كانت الجنة صفته تكون الإشارة إلى الواقعة صفة لا إلى السابقة وقد جعلها صفة على تقدير أن يكون المشار إليه الجنة المذكورة في قوله: ﴿ادخلوا الجنة﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٤٩] كما مرّ في البقرة وهو على تسليمه قد يدفع بأنّ المذكورة شامل لما ذكر قبله بعده، وقوله: وعليه أي على كونه جزءاً، وهذا في غاية الظهور غني عن البيان والباء للمقابلة أو السببية كما مرّ.

قوله: (بعضها تأكلون) فمن تبعيضية ويجوز كونها ابتدائية، وأشار بقوله: لكثرتها إلى ترجيح التبعض بدلالته على كثرة النعم وأنها غير مقطوعة ولا ممنوعة، وقوله: لما كان أي في الدنيا فهو تسلية لهم، وأما كون أكثر المخاطبين عوام نظرهم مقصور على الأكل والشرب كما قيل: فغير تام وقصر أكلهم على الفاكهة إشارة إلى أنهم لا يلحقهم الجوع وإنما يأكلون تفكهاً فتقديم منها إمّا للحصر الإضافي أو للفاصلة. قوله: (لأنه جعل قسيم المؤمنين) بآياتنا السابق في قوله: ﴿الذين آمنوا بآياتنا﴾ فلا يدل على خلود العصاة كما ذهب إليه المعتزلة والخوارج ولا يضر خروجهم لأنّ المراد بالذين آمنوا المتقون لقوله: ﴿لا خوف عليكم اليوم ولا أنتم تحزنون﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٦٨] فإنه مختص بهم ولا ضمير فيه كما توهم، والقول بأن الذين آمنوا شامل لهم لأنّ العلة إيمانهم وإسلامهم لا يخفى ما فيه، وقوله: الكاملين لانصراف المطلق له بيان لوجه التخصيص، ويجوز أن يكون تعريفه للعهد وما يخص بالكفار ما بعده.

عنهم ما يخص بالكفار ﴿فِي عَذَابٍ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾ خبر أنّ أو خالدون خبر والظرف متعلق به ﴿لَا يُقْتَرُ عَنْهُمْ﴾ لا يخفف عنهم من فترت عنه الحمى إذا سكنت قليلاً والتركيب للضعف ﴿وَهُمْ فِيهِ﴾ في العذاب ﴿مُتَسَلِّطُونَ﴾ آيسون من النجاة ﴿وَمَا ظَلَمْتَنَّهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ﴾ مرّ مثله غير مرّة، وهم فصلى ﴿وَنَادُوا بِعَبْدِكَ﴾ وقرئ يا مال على الترخيم مكسوراً، ومضموماً ولعله إشعاراً بأنهم لضعفهم لا يستطيعون تأدية اللفظ بالتمام، ولذلك اختصروا فقالوا: ﴿يَقِضْ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ والمعنى سل ربنا أن يقضي علينا من قضى عليه إذا أماته، وهو لا ينافي إبلاسهم فإنه جوار وتمن للموت من فرط الشدة ﴿قَالَ إِنَّكَ مُنْكَوْتٌ﴾ لا خلاص لكم بموت

قوله: (خبر أنّ) أي الظرف خبر وخالدون فاعله لاعتماده أو خالدون هو الخبر والجار متعلق به، وقوله: والتركيب أي مادته بأي صيغة كانت تدل على لضعف مطلقاً لفترة الحمى ضعف في ألمها وكذا العذاب، وفتور القوى وغيره وفترة الرسل الزمان الخالي منهم، وفيه ضعف الشرائع والإيمان، وفسر الإبلاس باليأس وأصله السكوت وانقطاع الحجّة وهو قريب من هذا وقوله: وهم فصل أي ضمير فصل لا مبتدأ يفيد التخصيص. قوله: (ولعله) أي الترخيم على لغة الانتظار وغيرها كما نبينه لأنهم قد يضعفون عن إتمامه كما يشاهد في بعض المكرويين لا لقصد التصرف في الكلام وهو إشارة إلى الجواب عن قول ابن مسعود رضي الله عنه، وقد حكيت له هذه القراءة فقال ما أشغل أهل النار عن الترخيم، وقوله: اختصروا أي بطلب الموت وإضمار قولهم: سل ربك وقل ليقض الخ كما أشار إليه بقوله: والمعنى الخ وقوله: ربك لحثه لا للإنكار. قوله: (وهو لا ينافي إبلاسهم الخ) قد أورد عليه أنه جواب سؤال مقدر كما في الكشف لكنه إنما أوردته لأنه اعتبر في معنى الإبلاس السكوت لليأس والدهشة فلذا ورد عليه أنّ قولهم لمالك ما ذكر ينافيه فدفعه بقوله: إن أوقات العذاب متطاولة فيأسهم يخرسهم في بعضها، وذ هولهم في بعض أوقات الشدة يحملهم على الاستغاثة:

وكذا الغريق بكل حبل يعلق

وأما المصنف كغيره فلم يعتبره فلا يرد عليه السؤال حتى يحتاج للجواب فهو تبرع على من لا يقبل اللهم إلا أن يريد بيأسه من الخلاص من العذاب، ولو بالموت فإنّ الحال التي يتمنى فيها الموت شر من الموت لكن مثله لا يسمى خلاصاً، ونجاة إلا مع القرينة والقرينة هنا قوله: بعد هذا بموت ولا بغيره فإنه صريح فيه، وما قيل عليه من أنّ قوله ونادوا الخ معطوف بالواو وهي لا تقتضي ترتيباً فلا يرد السؤال رأساً وكذا ما قيل إنه أراد باليأس اليأس مع السكوت لتصريحه به في سورة الروم وإنما تعرّض له ثمة ولم يتعرض له هنا إشارة إلى أنه مجرد عن قيده هنا، وما في الكشف لا يناسب دوام الجملة الاسمية والسؤال إنما يرد في بادئ الرأي فأحب إزالة قذّي الشبه عن ناظره ظاهر السقوط مع التدبر إذا جملة، وهم فيه مبلسون حالية لا تنفك عن الخلود وما ذكر في محل آخر لا يفيد هنا وهكذا يعرف باقيه. قوله: (فإنه

ولا بغيره ﴿لَقَدْ جِئْتَكُمْ بِالْحَقِّ﴾ بالإرسال والإنزال، وهو تنمة الجواب إن كان في قال ضمير الله وإلا فجواب منه فكأنه تعالى تولى جوابهم بعد جواب مالك ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَذِبُونَ﴾ لما في أتباعه من أتعاب النفس، وأدأب الجوارح ﴿أَمْ أَبْرَمُوا أَمْرًا﴾ في تكذيب الحق ورده ولم يقتصروا على كراهته ﴿فَإِنَّا مُبْرِمُونَ﴾ أمراً في مجازاتهم، والعدول عن الخطاب للإشعار بأن ذلك أسوأ من كراهتهم، أو أم أحكم المشركون أمراً من مكيدهم بالرسول فإنما مبرمون كيدنا بهم، ويؤيده قوله ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ﴾ حديث أنفسهم بذلك ﴿وَيَتَوَلَّوهُمْ﴾ وتناجيهم

جوارح بضم الجيم، وبعده همزة كالصراخ لفظاً ومعنى والصبح في الشدة لا ينافي اليأس منها، وكذا التمني فإنه يجري في المحالات فقوله: من فرط الشدة راجع لهما، وقول مالك في جوابهم إنكم ماكنون لا ينافيه فإن الملك لا يلزمه العلم بخفي أحوالهم مع أنه قد يقوله تكاية لهم وتقنيطاً مع أنه مبني على أنه جواب وسيأتي ما فيه. قوله: (بالإرسال الخ) الظاهر أنه تفسير لقوله: بالحق فيكون بدلاً منه فلا يلزم تعلق حرفي جر بمعنى بمتعلق واحد حتى يقال الباء الأولى للتعدي والثانية للسببية. قوله: (وهو) أي قوله: لقد جئناكم الخ بناء على الاحتمال كون فاعل قال ضمير الله: المستتر أو ضمير ما لك فعلى الأول كله مقول الله في جوابهم، وتمتمت بهذا فإنه الجواب في الحقيقة وعلى الثاني يكون هذا ابتداء كلام من الله فهو جواب تولاه بنفسه يعد ما صدر من مالك في سورة الجواب، وعلى كل ليس هذا من قول مالك لا لأن ضمير الجمع ينافيه بل لأن مالكا لا يصح منه أن يقوله لأنه لا خدمة له غير خزنه للنتار، وليس هذا من إسناد ما للبعض إلى الكل مع ركاكته، ولزوم تفكيك الضمائر إلى غير ذلك من التكلفات، وقيل إن قوله إنكم ماكنون خاتمة حال الفريقين في القيامة، وقوله: لقد الخ كلام آخر مع قريش والمراد جئناكم في هذه السورة أو القرآن. قوله: (ولكن أكثركم) خطاب للكفار على الوجهين، وعبر بالأكثر لأن من الاتباع من يكفر تقليداً، والأدأب بالعد وكسر همزته الأولى بمعنى الأتعاب وقوله: في تكذيب الحق متعلق بأبرموا وأصل الأبرام قتل الحبل ويراد به التدبير والأحكام وقد يتجاوز به عن الإلحاح والمراد هنا المعنى الثاني، وقوله: ولم يقتصروا على كراهته إشارة إلى أن أم للإضراب عما قبلها وقوله: في مجازاتهم، وإظهار أمرك وهو إشارة إلى أن إبرامهم لا يفيدهم ولا يغني عنهم شيئاً. قوله: (والعدول عن الخطاب) في أكثركم إلى الغيبة في أبرموا إعراضاً عنهم لسوء فعلهم، وقوله: بأن ذلك أي إبرامهم تكذيب الحق أسوأ حالاً من كراهته لأنه تصميم على إظهار ما في أنفسهم. قوله: (أو أم أحكم المشركون الخ) من كيدهم بيان للأمر الذي أحكموا تدبيره في دار الندوة من قتله ﷺ فكان ذلك راجعاً عليهم وقوله: ويؤيده الخ لأنه يدل على أن ما أبرموا أمر أخفوه فيناسب الكيد دون تكذيب الحق فإنهم مجاهرون به إلا أن يكون باعتبار أنهم يعلمون حقيقته، ويسرونها في أنفسهم، وهو خلاف الظاهر. قوله: (حديث أنفسهم) السر يكون بمعنى حديث النفس، وحديث الغير خفية، وحمله

﴿بَلْ﴾ نسمعها ﴿وَرُسُلَنَا﴾ والحفظة مع ذلك ﴿لَدَيْهِمْ﴾ ملازمة لهم ﴿يَكْتُبُونَ﴾ ذلك ﴿قُلْ﴾ إن كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعٰلَمِينَ﴾ منكم فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ يكون أعلم بالله وبما يصح له، وما لا يصح له وأولى بتعظيم ما يوجب تعظيمه، ومن تعظيم الوالد تعظيم ولده ولا يلزم من ذلك صحة كينونة الولد وعبادته له إذ المحال، قد يستلزم المحال بل المراد نفيها على أبلغ

على لأوّل لأنه المقابل للنجوى وهي مناجاته الغير خفية لأن أصل معنى المناجاة المسارة كما ذكره الراغب قال تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾ [سورة طه، الآية: ٦٢] وقوله بذلك إشارة إلى كيدهم لرسوله ﷺ فإنه هو الذي أخفوه دون التكذيب فهو ترجيح للوجه الثاني، وقوله: تناجيهم أي تحدثهم سراً وأصله الحديث على نجوة من الأرض ويكون بمعنى التحدث مطلقاً، وفيه إشارة إلى أنه مصدر في الأصل وقد يتجاوز به عن الحديث، وقوله: مع ذلك أي السمع وقوله: يكتبون ذلك أي سرهم ونجواهم والمضارع للاستمرار وهو حال أو خبر أيضاً فقولته: ملازمة يجوز نصبه ورفعها. قوله: (منكم) بيان للمفضل عليه، وأن أوليته بالنسبة لهؤلاء الكفرة لا لمن تقدمهم فإنه لا يتأتى ولو أبقى على إطلاقه على أن المراد إظهار الرغبة والمسارة جاز، وقوله: فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ الخ تعليل للملازمة ونفي لأن يكون عدم عبادته له لعدم علمه به، وقوله: يصح إشارة إلى إن كان في النظم بمعنى صح كما يقال: ما كان لك أن تفعل كذا وهو أحد استعمالاتها. قوله: (وأولى بتعظيم ما يوجب تعظيمه) أي ما يوجهه حق الله عليه من تعظيمه وعبادته، أو ما يوجهه الله عليه كما أشار إليه بقوله: ومن حق الخ ومن غفل عن هذا قال: الأوفق بما بعده أن يقول ما يجب، واختار هذا للإشارة إلى أنه لا يفعل شيئاً من تلقاء نفسه بغير موجب ومقتض. قوله: (ولا يلزم من ذلك الخ) والإشارة إلى ما ذكر من قوله: وإن كان الخ حيث علق فيه عبادة الولد على صحة وجوده بكلمة، إن دون لو المستعملة في المفروضات ولو محالاً فإنها وإن لم تقتض وقوع ما بعدها لا تنافي جوازه وصحته، وقوله: إذ المحال قد يستلزم المحال فكينونة الولد المحالة مستلزمة لمحال آخر وهو عبادته يعني أنها شرطية والشرط إنما يدل على استلزام أحد الطرفين للآخر، ولو محالاً فإن المحال قد يستلزم المحال وإن قد تستعمل في مثله كقولنا: كما بينه أهل المعاني فالتعليق بها لا يستلزم صحة الكينونة، فما قيل: إن هذا لا يصلح لتعليل ما قبله وتقريره مما لا يلتفت إليه. قوله: (بل المراد نفيها) أي نفي صحة الكينونة وهو أولى من رجوعه للكينونة، وفي نسخة نفيها بضمير التثنية العائد على صحة الكينونة والعبادة، وقوله على أبلغ الوجوه وهو الطريق البرهاني والمذهب الكلامي فإنه في الحقيقة قياس استثنائي استدل فيه بنفي اللازم البين انتفاؤه على نفي الملزوم كما في قوله: ﴿لو كان فيهما آلهة﴾ الخ فإنه استدل فيه بانتفاء الفساد على انتفاء تعدد الآلهة ولا تفاوت بينهما إلا باختصاص لو غالباً بالمقطوع الانتفاء فتشعر بانتفاء الطرفين، وإن بخلافه لأنها لمجرد التعليق فالانتفاء هنا معلول اللازم أعني عبادته ﷺ للولد فإن هذا اللازم يقتضي عدم نفسه

الوجه كقوله: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [سورة الأنبياء، الآية؛ ٢٢] غير أن لو ثم مشعرة بانتفاء الطرفين، وإن هاهنا لا تشعر به، ولا تقتضيه فإنها لمجرد الشرط بل الانتفاء معلول لانتفاء الدال على انتفاء ملزومه، والدلالة على إنكاره للولد ليس لعناً ومراء بل لو كان لكان أولى الناس بالاعتراف به، وقيل معناه إن كان له ولد في زعمكم فأنا أول العابدين لله الموحدين له أو الأنفين منه، أو من أن يكون له ولد من عبد يعبد إذا اشتد أنفه

كفردية الأربعة المقتضية لعدمها، وهذا الانتفاء الذي تقتضيه ذات اللازم المنتفي دال على انتفاء الملزوم أي كينونة الولد، وإيرادان في مقام لو كما يشير إليه تمثيله لجعل ما في حيزها بمنزلة ما لا قطع بعدمه على طريق المساهلة، وإرخاء العنان للتبكيك والإفحام كما في شرح المفتاح الشريف. قوله: (غير أن لو الخ) إشارة إلى الفرق بين الآيتين في طريق الاستدلال بتغاير كلمتي الشرط فيهما، وإنه أسلوب واحد عدل عن تعبيره لنكتة كما قدمناه، وقوله: مشعرة بانتفاء الطرفين فإنها للاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط من غير دلالة على تعيين زمان كالماضي وقوله: فإنها لمجرد الشرط وفي نسخة الشرطية وهما بمعنى يعني أنها لا تشعر بالانتفاء على التعيين فلا ينافي إشعارها بالشك فتدبر. قوله: (بل الانتفاء معلول لانتفاء اللازم الخ) إشارة إلى طريقه البرهاني كما قرّرناه لك، والمراد باللازم عبادته للولد وهو مقتض لنفي نفسه كفرد من الأربعة وهذا الانتفاء الذي يقتضيه ذات اللازم المنفي كما يشير إليه قوله معلول لانتفاء اللازم الدال على انتفاء ملزومه، وهو كينونة الولد هكذا ينبغي أن يقرر كلامه على ما وقع اللازم أي عبادته ﷺ في نفسه، وإن لم تشعر به كلمة إن وهو كاف في الاستدلال فما ذكر من الكلام المصدر بأن لا يدل على صحة الكينونة. قوله: (والدلالة على إنكاره الخ) هو مرفوع معطوف على قوله نفيهما أي المراد إفهامه الكفار أن مقصوده النظر، والاستدلال لا المراء والجدال فلذا سبق على هذه الطريقة مصدر إبان دون لو المشعرة بالانتفاء الموهم للعناد والمراء، وبهذا التقرير يظهر أنه يجوز جره وعطفه على قوله: لمجرد الشرط كما ارتضاه بعض أرباب الحواشي. قوله: (إن كان له ولد في زعمكم الخ) قال الإمام هذ الوجه لا صحة له لأنه لا تأثير لزعمهم الولد الواقع شرطاً ولما رتب عليه من الجزاء وهو غير وارد لأن المراد أن أكون أول العابدين الموحدين كناية عن إنكار شركهم كما قرره الزمخشري بقوله: ﴿إن كان للرحمن ولد في زعمكم﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٨١] فأنا أول العابدين الموحدين لله المكذبين قولكم بإضافة الولد إليه انتهى، فإن نسبتهم الولد لله تقتضي أن يكذبهم النبي ﷺ وأن يكون أول من ينكره لأنه صاحب الدعوة إلى التوحيد، فلا حاجة إلى تكلف أن تسببه عن الشرط باعتبار الأولوية في العبادة والتوحيد من بينهم إذا أطبقوا على ذلك الزعم يكون ﷺ أولهم لا محالة، وكذا ما قيل في جوابه أن السببية بحسب الذكر كقولك إن تضربني فأنا لا أضربك، ولكونه غير ظاهر في الارتباط مرضه المصنف رحمه الله. قوله: (أو الأنفين منه) يعني أنه من

أو ما كان له، ولد فأنا أول الموحدين من أهل مكة، وقرأ حمزة والكسائي ولد بالضم ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ عن كونه ذا ولد فإن هذه الأجسام لكونها أصولاً ذات استمرار تبرأت عما يتصف به سائر الأجسام من توليد المثل فما ظنك بمبدعها وخالفها ﴿فَدَرَّهْمٌ يَخُوضُوا﴾ في باطلهم ﴿وَيَلْعَبُوا﴾ في دنياهم ﴿حَتَّى يَلْقَوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يَوعَدُونَ﴾ أي يوم القيامة، وهو دلالة على أن قولهم هذا جهل، واتباع هوى وإنهم مطبوع على قلوبهم معذبون في الآخرة ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ مستحق لأن يعبد فيهما والظرف متعلق به لأنه بمعنى المعبود، أو متضمن معناه كقولك هو حاتم في البلد،

عبد يعبد كفرح يفرح إذا أنف أنفة أي جحد بفتحتين كعظمة والأنفة معناها الإباء من الشيء والإنكار لما فيه كراهة منفرة عنه، وهي إما من الولد أو من كونه لله ونسبته كما فصله المصنف، ويؤيده أنه قرئ من العبدین جمع عبد كحذر لأنه المعروف في معنى أنف، وقلما استعمل عابد بمعناه، ولذا ضعف أبو حيان هذا التأويل لمخالفته لما عرف في الاستعمال، ومن أن يكون معطوفاً على ضمير منه بإعادة الجار. قوله: (أو ما كان له الخ) فإن نافية وكان للاستمرار والمقصود استمرار النفي لا نفي الاستمرار، والفاء للسببية وكونه خلاف الظاهر مع خفاء وجه السببية أو حسنها مرضه المصنف رحمه الله، وقراءة حمزة على أنه جمع ولد. قوله: (عن كونه ذا ولد) تفسير لما وهي تحتل الموصولية بتقدير يصفونه به، والمصدرية والثاني ظاهر من عبارة المصنف رحمه الله لا متعين، وقوله: أصولاً ليكون أكثر الموجودات منها وبها وهو إشارة إلى وجه تخصيص المذكورة بالذكر والأولى إنها كناية عن جميع العوالم فيفيد أنه خالق لها كلها فكيف يكون بعض مخلوقاته، ولداله فإن تبرؤها من التوليد لا معنى له إلا بتكليف بعيد قوله: (أي يوم القيامة) فسره به لأنه هو اليوم الموعود وبه سمي في لسان الشرع، وقد ذكره القرطبي رحمه الله في أسماء يوم القيامة، وإن كان المصنف رحمه الله فسره به في الطور، وأما كون الغاية للخوض واللعب إنما هو يوم الموت فينبغي التفسير به كما قيل فمخالف للمعروف، ولما بعده من ذكر الساعة، والذي دعاه لذلك انقطاع ما ذكر بالموت وهو مدفوع بأن الموت وما بعده في حكم القيامة، ولذا ورد من مات فقد قامت قيامته، ومثله قد يراد به الدلالة على طول المدة مع قطع النظر عن الانتهاء فيقال لا يزال في ضلاله إلى أن تقوم فتدبر. قوله: (وهو دلالة الخ) كونه جهلاً مأخوذ من الخوض لأنه في الأكثر يستعمل في الكلام بما لا يعلم لأنَّ الحائض يضع قدمه فيما لا يراه، وربما صادف ما يغرقه لعمقه واتباع الهوى من اللعب، والطبع على قلوبهم في باطلهم إلى يوم القيامة وأمره بتركهم والعذاب من كونهم موعودين به. قوله: (مستحق الخ) إنما ذكر الاستحقاق لأنه على الوجهين لا تلزم العبادة بالفعل وضمير به لا له، وهو إما صفة من إله بمعنى عبد فتعلق الظرف، وهو في السماء وفي الأرض به ظاهر، أو هو يفهم منه لأنه لازم له كما يفهم من حاتم معنى جواد فيتعلق به الجار

وكذا فيمن قرأ الله والراجع مبتدأ محذوف لطول الصلة بمتعلق الخبر، والعطف عليه، ولا يجوز جعله خبر إله لأنه لا يبقى له عائد لكن لو جعل صلة، وقدر لا له مبتدأ محذوف يكون به جملة مبينة للصلة دالة على أن كونه في السماء بمعنى الألوهية دون الاستقرار، وفيه نفي الآلهة السماوية، والأرضية واختصاصه باستحقاق الألوهية ﴿وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ كالدليل عليه ﴿وَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ كالهواء ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ العلم بالساعة التي تقوم القيامة فيها ﴿وَالَّذِي يُرْجَعُونَ﴾ للجزاء، وقرأ نافع وابن عامر وأبو عمرو وعاصم وروح بالتاء على الالتفات للتهديد ﴿وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَعَةَ﴾ كما زعموا أنهم شفعاؤهم عند الله ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ بالتوحيد

بهذا الاعتبار، وكذا لفظة الله لأن أصلها الإله فيجري فيها ما يجري فيه. قوله: (والراجع) أي عائد الموصول والتقدير هو إله في السماء، وقوله: لطول الصلة تعليل لقوله: محذوف متعلق به، وقوله: بمتعلق الخ متعلق بطول، وقوله: والعطف عله أي على الخبر لا على متعلقه كما قيل لأنه يصير إله الثاني تكريراً محضاً والتأسيس أولى. قوله: (ولا يجوز جعله) أي قوله في السماء خبراً له أي لقوله: إله وهو معطوف على قوله، والظرف الخ لعدم العائد وفساد المعنى أيضاً وقوله: لكن لو جعل أي الظرف صلة للذي، وجواب لو محذوف تقديره جاز أو صح، وقوله: قدر لإله مبتدأ الخ إنما اختاره على كونه خبراً آخرأ وبدلاً من الموصول، أو من ضميره بناء على تجويزه لأن إبدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة إذا أفادت ما لا يستفاد أو لا جائز حسن كما هنا كما مرّ تقريره في الوادي المقدس طوى لأن البيان أتم وأهمّ هنا فلذا رجحه مع ما فيه من التقدير، وحينئذ فلا فاصل أجنبي بين المتعاطفين. قوله: (وفيه) أي في هذه الآية نفي الإلهية عن غيره تعالى، وهو من تعريف الطرفين المفيد للحصر، وكذا الاختصاص المذكور مستفاد منه ومن التقديم، وقوله: كالدليل عليه أي على ما ذكره من النفي والاختصاص فإن من لا يتصف بذلك لا يستحق الألوهية، وقوله: العلم بالساعة إشارة إلى أنه من إضافة المصدر لمفعوله، وقوله: التي تقوم القيامة فيها الخ فالمراد بالساعة معناها اللغوي، وهو مقدار قليل من الزمان لكنه في عرف الشرع جعل اسماً ليوم القيامة كما في شرح البخاري. قوله: (وقرأ نافع الخ) قد علمت أن المصنف رحمه الله لا يلتزم في تفسيره البدء بما عليه أكثر القراء فقول المحشي إنه مخالف معتاده لموافقته ما قبله وكونه على مقتضى ظاهر لا وجه له وإفادة الالتفات للتهديد لأن توجيه الخطاب للمذنب أشد في عتابه، وقوله: الذين يدعون ضمير الفاعل للكفار، والعائد مقدر أي يدعونه. قوله: (بالتوحيد) تفسير لقوله: بالحق وأما كونه إبراز المفعول يعلمون كما قيل فإن أراد إبرازه بالمعنى، والتقدير يعلمونه لأنه ضمير الحق فتفسيره تفسيره فظاهر وإن أراد ما هو المتبادر منه فهو بناء على أنه لكونه بمعنى عارف فيتعدى بالباء كما يقال هو عالم بالله وهو صحيح لكنه خلاف المعروف فيه، واستدل الفقهاء

والاستثناء متصل إن أريد بالموصول كل ما عبد من دون الله لاندرج الملائكة، والمسيح فيه ومنفصل إن خص بالأصنام ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ﴾ سألت العابدين أو المعبودين ﴿يَقُولُونَ اللَّهُ﴾ لتعذر المكابرة، فيه من فرط ظهوره ﴿فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ يصرفون عن عبادته إلى عبادة غيره ﴿وَقِيلِهِ﴾ وقول الرسول، ونصبه للعطف على سرهم أو على محل الساعة أو لإضمار فعله أي وقال: قيله وجره عاصم وحمزة عطفاً على الساعة، وقرئ بالرفع على أنه

بهذه الآية على أن الشهادة لا تكون إلا عن علم وأنها تجوز وإن لم يشهد. قوله: (والاستثناء متصل الخ) الاتصال والانفصال على ما ذكره ظاهر والقصر قيل إنه على الأول إضافي فلا ينافي شفاعه غير من يدعونه، أو حقيقي لأن الكلام في شفاعه الآلهة لا في مطلق الشفيع فلا ينافي شفاعه غيرهم، وعلى الثاني حقيقي وفي كلام المصنف بحث لأن المعنى على التعميم والتخصيص بالأصنام لأن غيرهم لا يملك لاشفاعه للكفرة فالظاهر أن الاستثناء منفصل على كل حال فتأمل. قوله: (أو المعبودين الخ) فضمير خلقهم لهم، وقوله: لتعذر المكابرة لتعليل للتفسير الأول، وعلى الثاني فتعليله لإقرار آلهتهم للتبرؤ منهم، وتكذيبهم وفاء فأنى جزائية أي إذا كان كذلك فأنى الخ، والمراد التعجب من إشراكهم مع إقرارهم وهذا على تفسيره الأول أيضاً، وعلى الثاني وجه الترتيب علمهم بإقرار المعبودين بهذا وقوله: يصرفون عبادته تفسير ليؤفكون كما مر، وقيل: المعنى فكيف يكذبون بعد علمهم بذلك فهو تعجب من عبادة غيره تعالى وإنكارهم للتوحيد مع أنه مركز في فطرتهم فهو متعلق بما قبله من التوحيد، وإقرارهم بأنه هو الخالق وأما كون المعنى كيف أو أين يصرفون عن التصديق بالبعث مع أن الإعادة أهو من الإبداء على أنه متعلق بأمر الساعة، كما قيل: فيأباه السياق، ولذا لم يحتجوا له. قوله: (وقول الرسول ﷺ) المذكور في قوله: ﴿لئن سألتهم﴾ والقيل والقال والقول مصادر جاءت بمعنى واحد وقوله: ونصبه للعطف على سرهم السابق في قوله: ﴿أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٨١] وهو قول الأخفش كما في الكشف ورد أنه ليس بقوي في المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف، والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضاً ومع تنافر النظم وما ذكره من الفصل ظاهر، وإما ضعف المعنى وتنافر النظم فغير مسلم لأن النظم تقديره حينئذ أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم، ونجواهم ولا نسمع قيله الخ وهو منتظم أتم انتظام، ولذا لم يلتفت إليه. قوله: (أو على محل الساعة) لأنه في محل نصب لأنه مصدر مضاف لمفعوله كما بيناه، وقد أورد عليه الزمخشري ما قدمناه، وهو غير وارد كما عرفته لأن المعنى عنده علم الساعة، وعلم قول الرسول المذكور ولا ركافة فيه والفصل هنا أقل من الأول فيقل الاعتراض. قوله: (أو لإضمار فعله) أي يقدر فعل ناصب له على المصدرية والتقدير، وقال: قيله يا رب الخ والجملة معطوفة على ما قبلها، وقال الشارح المحقق: إنه لا يظهر فيه ما يحسن عطف الجملة عليه، وليس التأكيد بالمصدر في موقعه ولا ارتباط لقوله: فاصفح به، ولذا قيل إنه التفات والمراد قلت قيلك فينتظم الكلام بعض انتظام، وقال الطيبي موجهاً له

مبتدأ خبره ﴿يَكْرِبُ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ أو معطوف على علم الساعة بتقدير مضاف، وقيل هو قسم منصوب بحذف الجار أو مجرور بإضماره، أو مرفوع بتقدير وقيله يا رب قسمني وإن هؤلاء جوابه ﴿فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ فأعرض عن دعوتهم أبساً عن إيمانهم ﴿وَقُلْ سَلِّمْ وَسَلِّمْ﴾ تسلم منكم ومتاركة ﴿سَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ تسلية للرسول، وتهديد لهم وقرأ نافع وابن عامر بالتاء على أنه من المأمورة بقوله عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الزخرف كان ممن يقال له يوم

تقديره وقلنا لك: ولئن سألتهم الخ فقلت يا رب يأساً من إيمانهم وجعل غائباً التفتاً كأنه فاقد نفسه للتحزن عليهم حيث لم ينفذ فيهم سعيه، وقد قيل أيضاً أنه يجوز فيه كما في الرفع أيضاً أن تكون الواو حالية أي فأنى يؤفكون، وقد قال الخ أي حال كون الرسول شاكياً من إصرارهم على الكفر، ولا يخفى أنه كله خلاف الظاهر. قوله: (عطفاً على الساعة) هذا لم يرتضه الزمخشري ويعلم حاله مما قبله، وقراءة الرفع شاذة وفي الإشارة إليهم بهؤلاء دون قوله: قومي ونحوه تحقير لهم، وتبرؤ منهم لسوء حالهم وقرئ: يا رب بفتح الباء اجتزاء بالفتحة، وقوله: بتقدير مضاف أي علم قبلة فحذف وأقيم المضاف إليه مقامه، ويجوز عطفه عليه من غير تقدير أي ذلك معلوم له فيجازيهم عليه. قوله: (وقيل هو قسم الخ) هذا بوجهيه مختار الزمخشري لبعد العطف وضعفه، ولذا قال ابن هشام رحمه الله إنه خلاف الظاهر إذ الظاهر هو أن قوله: يا رب الخ متعلق بقيله، وإذا كان إن هؤلاء جواب القسم كان إخبار الله تعالى عنهم وكلامه، والضمير في قوله للرسول وهو المخاطب بقوله: فأصفح والمصنف رحمه الله تعالى لم يرتضه ومرضه لما فيه من الحذف من غير قرينة، وهو إنما عهد في كلام العرب فيما اشتهر استعماله في القسم نحو لعمرك أو ما هو صريح فيه، وإن كان سبق القسم قبله في قوله: ولئن سألتهم لأن اللام فيه موطئة للقسم بما يؤنسه، ويقربه وهو الذي رجحه الزمخشري وإقسام الله بقيله رفعا له وتعظيماً لدعائه، والتجائه وقابل الحذف بالإضمار لما مرجح من اصطلاحهم في الأكثر على تسمية المقدر إن لم يبق له أثر محذوفاً فإن بقي فهو مضممر ووجهه ظاهر كما مر، ولو جعلت الواو على قراءة الجرّ قسمية، كان ظاهراً لكهم لم يتعرضوا له ليكون بمعنى في القراءات. قوله: (وقيله يا رب قسمني الخ) يا رب مقول القول وإن هؤلاء الخ جواب القسم على الوجوه، وأما تقدير قسمني فمخصوص بالرفع والجواب إخبار من الله بأنهم لا يؤمنون لا من كلام الرسول. قوله: (فأعرض الخ) مر أن الصفح لي صفحة العنق فكفي به عن الإعراض، والأعراض عن الدعوة ظاهر في عدم القتال والسورة مكية فيكون هذا منسوخاً، وقوله: تسلم منكم ومتاركة يعني أن سلام خبر مبتدأ تقديره أمري سلام، وتسلم تفسير له فهو عطف بيان أو بدل منه وقوله: متاركة بيان للمراد منه، وإنه سلام متاركة لا سلام تحية فإن أريد الكف عن القتال فهي منسوخة، وإن أريد عن مقابلتهم بالكلام فلا، وقوله: على أنه أي هذا الكلام من المأمور بقوله: فيكون من مقول قل، وما يكون لهم يكون بصيغة الخطاب فلذا حكى بها، ولا حاجة إلى تقدير على أنه كلام صادر من المأمور بقوله، وهو النبي ﷺ كما قيل. قوله: (عن

القيامة يا عبادي لا خوف عليكم اليوم ولا أنتم تحزنون».

النبى ﷺ الخ^(١) حديث موضوع ورائحة الوضع منه فاتحة، ومناسبتة تقدم ما ذكر في نظمها (تمت السورة) اللهم اجعلنا ممن لا خوف عليهم ولا هم يحزنون بجاه أكرم الرسل ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

سامح بفضلك من أتى ذنباً ولقنه المعاذر
وبزخرف من قوله:

كن أنت للزلزلات غافر

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم مراراً.

سورة الدخان

مكية إلا قوله ﴿إنا كاشفوا العذاب﴾ الآية وهي سبع أو تسع وخمسون آية.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿حَمَّ * وَالْكَتَبِ الْأُتِينِ﴾ القرآن، والواو للعطف إن كان حم مقسماً به، وإلا فللقسم، والجواب قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبْرَكَةٍ﴾ في ليلة القدر أو البراءة ابتداءً فيها

سورة الدخان

قوله: (مكية الخ) استثناء الآية المذكورة مختلف فيه أيضاً. قوله: (وهي سبع الخ) قال الداني في كتاب العدد: هي خمس أو تسع آيات في الكوفي، وسبع آيات في البصري، وست في عدد الباقيين اهـ، والاختلاف في العدد بناء على أن حم آية مستقلة، وقوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا لِيَقُولُونَ﴾ وقوله: كالمهل الخ بعض آية أولاً، وهو أمر توفيقى. قوله: (الواو للعطف إن كان حم مقسماً به) بتقدير حرف قسم قبله مع بقاء عمله، وهذا بناء على ما مرّ تحقيقه من أنها لو كانت قسمية حينئذ لزم توارد قسمين على مقسم عليه واحد بدون عطف، وهو وإن لم يمنع جائز على استكراه لما فيه من قصد التشريك في الجواب، وعدم العطف يدل على الاستقلال وهو ينافيه، ولأنه ورد مقروناً بالفاء، وثم كما في ﴿وَالصَّافَاتِ صَفَاً فَالزَّاجِرَاتِ﴾ [سورة الصافات، الآية: ١] فيدل على أن الواو عاطفة لا قسمية. قوله: (والجواب قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ الخ) رجحه لقربه، وتبادره وما في اتحاد القسم والمقسم عليه من المبالغة كما مرّ في قوله:

وثنايك إنها إغريض

وتقدّم وجهه، ولما قيل على جعل الجواب إنا كنا منذرين كما رجحه ابن عطية، وغيره وجعل ما بينهما اعتراضاً أن قوله: ﴿فيها يفرق كل أمر حكيم﴾ يكون حينئذ من تمام الاعتراض فلا يحسن تأخره عن المقسم عليه، ولا يدفعه ادعاء أن هذه الجملة مستأنفة كما توهمه بعض فضلاء العصر لأنه استئناف بيانيّ لتعلقه بما قبله معنى فلا يليق الفصل أيضاً كما لا يخفى على من له ذوق سليم وليس هذا بوارد على ما اختاره المصنف كما توهم بناء على أن فيها يفرق الخ. صفة ليلة فصل بينها، وبين موصوفها بقوله: إنا كنا منذرين لأنه اعتراض، ومثله لا يعد الفصل به فصلاً كما لا يخفى. قوله: (في ليلة القدر) هو ما عليه أكثر المفسرين، وقوله: أو البراءة معطوف على القدر أي ليلة البراءة، وهي ليلة نصف شعبان فإنها تسمى الليلة المباركة وليلة البراءة، وليلة الصك، وليلة الرحمة، وتسميتها بليلة البراءة، والصك لأنه تعالى يكتب لعباده المؤمنين براءة في هذه الليلة كذا في الكشاف يشير إلى ما ذكره المهدوي، وغيره من أنه

إنزاله أو أنزل فيها جملة إلى السماء الدنيا من اللوح المحفوظ، ثم أنزل على الرسول ﷺ نجوماً، وبركتها لذلك فإن نزول القرآن سبب المنافع الدينية والدنيوية أو لما فيها من نزول الملائكة والرحمة وإجابة الدعوة، وقسم النعمة وفصل الأفضية ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ استئناف يبين المقتضي للإنزال، وكذلك قوله: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ فإن كونها مفرق الأمور

في تلك الليلة يأمر الله الملائكة بما يكون في ذلك العام فيكتب من اللوح المحفوظ فتدفع نسخة الأرزاق لميكائيل والحروب لجبرائيل، والآجال لعزرائيل، وهكذا، وظاهر كلامهم هنا أن البراءة، وهي مصدر برىء براءة إذا تخلص تطلق على صك الأعمال، والديون وما ضاهاها، وأنه ورد في الآثار ذلك، وإن كان مجازاً مشهوراً صار به كالمشترك، وفي المغرب برىء من الدين والعيب براءة، ومنه البراءة لخط الأبراء، والجمع برآت، وبروات عامية اهـ، وأكثر أهل اللغة على أنه لم يسمع من العرب، وأنه عامي صرف، وإن كان باب المجاز واسعاً قال ابن السيد في المقتضب: البراءة في الأصل مصدر برىء براءة، وأما البراءة المستعملة في صناعة الكتاب فتسميتها بذلك إما على أنها من برىء من دينه إذا أذاه، وبرئت من الأمر إذا تخلت عنه فكان المطلوب منه أمراً تبرأ إلى الطالب أو تخلى له، وقيل: أصله أن الجاني كان إذا جنى، وعفا عنه الملك كتب له كتاب أمان مما خافه فكان يقال كتب السلطان لفلان براءة ثم عم ذلك فيما كتب من أولي الأمر وأمثالهم اهـ. واعلم أنه قال في الكشف: إن بين ليلة النصف، وليلة القدر أربعين ليلة يعني أنها تكون في السابعة والعشرين من رمضان كما هو المشهور فقول السعد في شرحه تكون في الخامسة أو السادسة والعشرين من رمضان فيه نظر لا يخفى. قوله: (ابتدئ فيها إنزاله الخ) جواب سؤال مقدر، وهو أن القرآن نزل منجماً في قريب من ثلاث، وعشرين سنة فكيف قيل إنه أنزل في هذه الليلة على الوجهين فيما أن يؤول أنزلنا بابتدأنا إنزاله على التجوز في الطرف أو النسبة أو المراد إنزاله إلى سماء الدنيا كما مرّ تحريره، وفي الوجه الأول ما لا يخفى فإن ابتداء السنة سواء كان المحرم أو ربيعاً الأول لأنه ولد فيه ﷺ ومنه اعتبر التاريخ في حياته ﷺ إلى خلافة عمر، وهو الأصح، وقد كان الوحي إليه على رأس الأربعين سنة من مدة عمره ﷺ فكيف يكون ابتداء الإنزال في ليلة القدر من رمضان فحزّره. قوله: (وبركتها لذلك) أي لابتداء نزول الوحي فيها أو لنزوله جملة فيها إلى سماء الدنيا، وفي جعل البركة لما ذكر إشارة إلى ما قاله ابن عبد السلام أن الأمكنة، والأزمنة كلها متساوية في حدّ ذاتها لا يفضل بعضها بعضاً إلا بما يقع فيها من الأعمال ونحوها، وذكره الأعمال بناء على غالب الأحوال، وإلا فتفضيل القبر المكرّم، والبقعة التي ضمته ﷺ ليس لعمل فيها، وقال غيره: لا يبعد أن يخص الله بعضها بمزيد تشريف حتى يصير ذلك داعياً إلى إقدام المكلف على الأعمال فيها فاحفظه، وقوله: وقسم النعمة بفتح القاف، وسكون السين مصدر قسم والمراد به تقدير الأرزاق السابق ذكره، وفصل الأفضية تعيين غير الأرزاق كالأجال كما مرّ. قوله: (استئناف يبين المقتضي للإنزال) يشير إلى أنه استئناف بياني في جواب سؤال مقدر تقديره لم

المحكمة أو الملتبسة بالحكمة يستدعي أن ينزل فيها القرآن الذي هو من عظامها، ويجوز أن يكون صفة ليلة مباركة، وما بينهما اعتراض، وهو يدل على أن الليلة ليلة القدر لأنه صفتها لقوله: ﴿تنزل الملائكة والروح فيها بإذن ربهم من كل أمر﴾ [سورة القدر، الآية: ٤] وقرئ يفرق بالتشديد، ويفرق كل أي يفرقه الله، ويفرق بالنون ﴿أمرًا مِّنْ عِنْدِنَا﴾ أي أعني بهذا الأمر أمرًا حاصلًا من عندنا على مقتضى حكمتنا، وفيه مزيد تفخيم للأمر، ويجوز أن

أنزل ونحوه وما بعده لبيان كونها مباركة فهما جملتان مستأنفتان على طريق اللف، والنشر فكأنه قيل: أنزلناه لأن من شأننا الإنذار، والتحذير من العقاب، وكان إنزاله في تلك الليلة لأنه من الأمور الدالة على الحكم البالغة، وهي ليلة يبين فيها كل أمر حكيم كما بينه الزمخشري فما قيل إنه ليس من اللف، والنشر في شيء لا وجه له وكأنهم اشترطوا في اللف، والنشر كون كل منهما جملتين مستقلتين، ولا داعي لاشتراطه، ولم يلتفت إلى جعل هذه الجملة جواب القسم كما مر، وقيل إنها جوابان، وفيه تعدد المقسم عليه من غير عطف، ولم يتعرضوا له. قوله: (وكذلك قوله فيها يفرق الخ) أي هو استثناء لبيان مقتضى إنزاله، وهو مخالف لما في الكشف من جعله بيانًا لكون الليلة مباركة كما مر فكأنه ذهب إلى أنه ليس من اللف، والنشر، ومعنى يفرق يفصل ويقضي، وقوله: مفرق بفتح الميم اسم زمان الفرق، والفصل، وقوله: الأمور المحكمة إشارة إلى أن الحكيم بمعنى المحكم لأنه لا يبدل، ولا يغير بعد إبرازه للملائكة بخلافه قبله، وهو في اللوح ﴿فإن الله يمحو منه ما يشاء ويثبت﴾ ويجوز كونه بمعنى المحكوم به، وقوله: الملتبسة بالحكمة تفسير آخر لحكيم، وفي ذلك الالتباس إشارة إلى أنه ليس على ظاهره، وأن فيه تجوزًا في النسبة، والمراد الحكيم صاحبه، ويجوز أن تكون للنسبة، وكلامه أميل إلى الأول. قوله: (ويجوز الخ) وفائدته بيان الاقتضاء أو البركة أيضًا، وقوله: وهو أي وصف الليلة بقوله يفرق الخ. يدل على ما ذهب إليه أكثر المفسرين هنا من أن المراد بالليلة هنا ليلة القدر لا ليلة النصف من شعبان لأنها وصفت بأنها قضى، وفصل فيها كل أمر محكم أو ذي حكمة والقرآن من أعظمه، وقد صرح بأنه نزل في ليلة القدر في تلك الآية، وفيه نظر لأنه روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الأمور تقضي في نصف شعبان، وتسلم لأصحابها من الملائكة في ليلة القدر فهو زمان ممتد ابتداءه ليلة النصف، وانتهاءه ليلة القدر فلا يخالف قوله: ﴿تنزل الملائكة﴾ [سورة القدر، الآية: ٤] الآية فتدبر. قوله: (وقرئ يفرق بالتشديد) وصيغة المجهول، وهو للتكثير، وفيه رد على قول بعض اللغويين كالحريري أن الفرق مختص بالمعاني والتفريق بالأجسام وقوله: ويفرق أي قرئ يفرق مخففًا مبنياً للفاعل وكل منصوبة على هذه القراءة وكذا فيما بعده إلا أن الأول بالياء، وهذا بالنون. قوله: (أعني بهذا الأمر أمرًا الخ) إشارة إلى أحد الوجوه في إعرابه، وأنه منصوب بمقدر تقديره أعني، وأريد وقطع للمدح، وقوله: حاصلًا إشارة إلى أن الظرف مستقر صفة للنكرة، وقوله: على مقتضى حكمتنا بيان لأن المراد بالعندية أنه على وفق حكمته وتدييره، وليس تفسير الحكيم كما توهم،

يكون حالاً من كل أو أمر أو ضميره المستكن في حكيم لأنه موصوف، وأن يكون المراد به مقابل النهي وقع مصدرأ ليفرق أو لفعله مضمراً من حيث إنَّ الفرق به أو حالاً من أحد ضميري أنزلناه بمعنى أمرين أو مأموراً ﴿إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ * رَحْمَةً مِن رَّبِّكَ﴾ بدل من ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ [سورة الدخان، الآية: ٣] أي إنا أنزلنا القرآن لأنَّ من عادتنا إرسال الرسل بالكتب

وقوله: وفيه أي وصفه بقوله: من عندنا مزيد تفخيم للأمر لصدوره عن حضرة العظمة، وقال مزيد: لأنَّ تنكيره يدل على تفخيمه أيضاً. قوله: (أو أمر) لأنه وصف فيجوز مجيء الحال منه، وإن كان نكرة، وقول المعرب أنه حال من المضاف إليه في غير المواضع المذكورة في النحو غير صحيح لأنه كالجزم في جواز الاستغناء عنه بأن يقال يفرق أمر حكيم على إرادة عموم النكرة في الإثبات كما في قوله: ﴿علمت نفس ما أحضرت﴾ [سورة التكويد، الآية: ١٤]. قوله: (أو ضميره) أي ضمير أمر، وهو متعين لجزءه فلا يلتفت إلى إيهام أن المراد ضمير كل، وقوله: لأنه أي أمر الذي هو مرجع الضمير موصوف بحكيم فلا بد من أن يستتر فيه ضميره أو لأنَّ أمراً الواقع حالاً موصوف بقوله: من عندنا فيغيّر الأزل، ويصح وقوعه حالاً على الوجوه من غير لغوية فيه، وكونها مؤكدة غير متأت مع الوصفية، وكأنه مراد المصنف رحمه الله، ولذا أخره، ولو أراد الأزل قدمه على قوله: أو ضميره مع أنَّ عموم النكرة المضاف إليها كل مسوغ للحالية من غير احتياج إلى الوصف فلا غبار عليه. قوله: (وأن يكون المراد به مقابل النهي) وفي نسخة وأن يراد به وقد كان في الوجوه السابقة واحد الأمور فهو منصوب على أنه مصدر لقوله يفرق بمعنى يقتضي، ويؤمر أو هو مفعول مطلق لفعل مقدّر من لفظه، وقوله: من حيث الخ راجع للوجهين قبله لأنه إذا كان الفرق بالأمر يجوز وقوعه مفعولاً مطلقاً له كضربته سوطاً أو أن يقدر له ناصب من لفظه بدلالة ما قبله، وتكون هذه الجملة بياناً لقوله يفرق الخ. فلا يرد عليه أنه كان ينبغي أن يقدمه على قوله أو لفعله كما قيل، وأن يراد معطوف على ما قبله بحسب المعنى أو على قوله أن يكون حالاً، والتقابل باعتبار المصدرية، ومقابلة النهي. قوله: (أو حالاً) من أحد ضميري أنزلناه مؤولاً بمشتق لأنه الأصل في الحال، ولا يضره الفاصل على الاعتراض وكذا على التعليل لأنه غير أجنبي كما أشار إليه المصنف رحمه الله. قوله: (بدل من ﴿إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾) بدل كل أو بدل اشتمال باعتبار الإرسال، والإنذار، وما بينهما غير أجنبي فلا يضر فصله، وقوله: لأنَّ من عادتنا الخ. العادة من قوله كُنَّا فإنه يقال: كان يفعل كذا لما تكرر وقوعه، وصار عادة كما صرحوا به، وأتى باللام لأنَّ المبدل منه تعليل لما قبله كما مرّ فلا يرد عليه أنَّ النظم لا يفيد كما توهم، ولذا عدل عن إنا مرسلون الأخصر وقوله: بالكتب يفهم من السياق وتعليقه لقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [سورة القدر، الآية: ١] الخ، وقوله: لأجل الرحمة يعني أنه على البدلية مفعول له كما أنه على العلة مفعول به، ووجه التخصيص كما في شروح الكشاف، وإن خفي على بعض منهم أنَّ البدل على الوجهين يلزمه الاتحاد أو الملازمة، وإرسال الرسل، والكتب مع الإنذار كذلك بخلاف إرسال الرحمة الذي يقابل إمساكها فإنه إن

إلى العباد لأجل الرحمة عليهم، ووضع الرب موضع الضمير للإشعار بأن الربوبية اقتضت ذلك فإنه أعظم أنواع التربية أو علة ليفرق أو أمراً ورحمة مفعول به أي يفصل فيها كل أمر أو تصدر الأوامر من عندنا لأن من شأننا أن نرسل رحمتنا فإن فصل كل أمر من قسمة الأرزاق، وغيرها وصدور الأوامر الإلهية من باب الرحمة، وقرئ رحمة على تلك رحمة ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ يسمع أقوال العباد ويعلم أحوالهم، وهو بما بعده تحقيق لربوبيته، وأنها لا تحق إلا لمن هذه صفاته ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ خبر آخر أو استئناف، وقرأ الكوفيون بالجر بدلاً من ربك ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾ أي إن كنتم من أهل الإيقان في

لم يناف الإنذار لا يلبسه، ويلائمه، ولا يضر في وقوع المغاير علة له بخلاف ما إذا كانت الجملة تعليلاً لأمراً من عندنا أو للفرق، والتفصيل فإنه لا بد من كونه مفعولاً به ليصح التعليل إذ لو قيل فيها تفصيل كل شأن حكيم لآنا فاعلو الإرسال للرحمة لم يفد أن التفصيل رحمة، ولا أنه مرسل فلا يستقيم التعليل هكذا ينبغي أن يحقق هذا المقام من غير لغو من الكلام. قوله: (ووضع الرب موضع الضمير)، ولم يقل بدله منا كما هو الظاهر للإشارة إلى أن إرسال الرسل مقتضى التربية الربانية فإنه أعظم أنواع التربية لأن منه النماء الحقيقي، والبقاء الأبدي، وقوله: أو علة عطف على قوله بدل، وقد قررناه لك بما لا مزيد عليه، وقوله أو أمراً أي علة لقوله: (أمراً من عندنا)، وفي قوله: تصدر الأوامر دون الأمور إشارة إلى أن جعله تعليلاً لقوله: (أمراً من عندنا) إنما هو على تقدير أن يراد به الأمر الذي هو ضد النهي، وهل يجري على تقدير المصدرية أو الحالية الأشبه الثاني كذا أفاده المحقق. قوله: (فإن فصل كل أمر الخ) هذا على ما مر من أن الخير هو المقصود الأصلي بالذات، وما عداه بالتبع فليس الإرسال إلا للرحمة، وكذا تفصيل الأمور كلها فيندفع ما يرد على كلام المصنف كما أورد على قوله: ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ١٠٧] إن مما قضى غضباً، وعذاباً كالغلاء، والصواعق، وإنه ﷺ غضب على الكفار، وقتل وسبي فكيف يصح الحصر، وما ضاهاه، وفيه كلام طويل لبعض المتأخرين لولا خوف الإطالة أوردناه وقيل إنه غلب فيه جانب الرحمة لسبقه كما في الحديث^(١) فتأمل، ثم إن لهم في نصب رحمة ثلاث أوجه غير المذكور ككونه مصدرراً لرحمنا مقدرراً، وكونه حالاً من ضمير مرسلين أو بدلاً من أمراً كما فصله المعرب. قوله: (لا تحق) أي لا تليق وتثبت إلا لمن هذه صفاته الحصر مأخوذ من توسط الضمير مع تعريف الطرفين فيفيد انحصار الربوبية فيه أيضاً، وقوله: خبر آخر أي لأن أو هو أو هو خير مبتدأ مقدر، والجملة مستأنفة لإثبات ما قبلها، وتعليله. قوله: (أي إن كنتم من أهل الإيقان) يعني أنه منزل منزلة اللازم لعدم

(١) يشير المصنف لما أخرجه الحاكم ٣٥/١ من حديث أبي هريرة. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرطهما، ووافقه الذهبي ولفظه: «يا أيها الناس إنما أنا رحمة مهداة».

العلوم أو إن كنتم موقنين في اقراركم إذا سئلتم من خلقها فقلتم الله علمتم أن الأمر كما قلنا أو إن كنتم مريدين اليقين فاعلموا ذلك ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ إذ لا خالق سواه ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ كما تشهدون ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ﴾ وقرئنا بالجرّ بدلاً من ربك ﴿بَلْ هُمْ فِي سَكِّ يَلْعَبُونَ﴾ ردّ لكونهم موقنين ﴿فَارْتَقِبْ﴾ فانتظر لهم ﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ يوم شدة، ومجاعة فإنّ الجائع يرى بينه وبين السماء كهيئة الدخان من ضعف بصره أو لأنّ الهواء يظلم يوم القحط لقلة الأمطار، وكثرة الغبار أو لأنّ العرب تسمي الشرّ الغالب دخاناً،

القصْد إلى ما يتعلق به أي ممن عنده طرف من العلوم اليقينية أو مفعوله مقدر أي إن كان إقراركم إذا سئلتم من خلق السموات، والأرض فقلتم الله صادراً عن يقين، وعلم به تحقق عندكم ما قلناه، وقوله: علمتم جواب الشرط المقدر، وليس الجواب مضمون قوله: رب السموات الخ لأنه كذلك أيقنوا أم لم يوقنوا فلا معنى لجعله دالاً عليه فالتقدير ما ذكره ولا يصح تنزيلهم منزلة الشاكين مع قوله بل هم في شك بل هذا على تنزيل إيقانهم منزلة عدمه، والمعنى أن الله المرسل للرسول، والكتب رحمة منه هو ذلك السميع العليم الذي اعترفتم بأنه الخالق ليس اعترافكم به عن إيقان لظهور خلافه عليكم، وقوله: كما قلنا أي من كونه الرب الخالق فإن أريد ما ذكر قبل قوله السميع العليم لا يكون تنزيلاً كما قيل، وذلك يجوز أن يكون إشارة إلى كل من الأمرين، وقوله: إذ لا خالق سواه، والإله لا يكون إلا خالقاً. قوله: (كما تشهدون) يعني كونه فاعلاً لذلك أمر ظاهر بمنزلة المحسوس المشاهد لكل ذي بصر، وبصيرة أو المراد كما تشهدون الحي، والميت، وقد علمتم أنه لا فاعل غيره، وقوله: بدلاً من ربك أي أو مما قبله إن كان قرئ بجرهما، والرفع على أنه بدل مما قبله أو خبر مبتدأ مقدر، وقوله: ردّ لكونهم موقنين لأنه إضراب إيطاليّ أبطل به إيقانهم لعدم جريهم على موجه، وقوله: فانتظر لهم اللام تعليلية أو المراد انتظر عذاباً كائناً لهم، وقوله: يلعبون خبر بعد خبر أو الظرف متعلق به قدم للمفصلة، ويوم مفعول به أو ظرف، والمفعول محذوف أي ارتقب وعد الله في ذلك اليوم، والسماء جهة العلو هنا. قوله: (يوم شدة ومجاعة) مصدر بمعنى الجوع والقحط، والمراد باليوم مطلق الزمان، ثم بين وجه ذلك بقوله: فإنّ الجائع الخ، وهو بيان لأنه مجاز ذكر فيه المسبب، وأريد السبب أو هو استعارة وكلام تخيليّ، وما ذكر لبيان علاقة المجاز، وما يرى كهيئة الدخان ظلمة تعرض للبصر لضعفه فيتوهم ذلك، وظلمة الهواء من الغبار ظاهرة، وكثرته من قلة المطر المسكن له فيه كناية، وعطف كثرة الغبار على قلة الأمطار من عطف المسبب على السبب مع ما فيه من صنعة الطباقي. قوله: (أو لأنّ العرب الخ) الظاهر إنه استعارة لأنّ الدخان مما يتأذى به فأطلق على كل مؤذ يشبهه أو على ما يلزمه، ولذا قيل:

تريد مهذباً لا عيب فيه وهل عود يفوح بلا دخان

فالمراد به القحط هنا. قوله: (وقد قحطوا الخ) إشارة إلى ما رواه البخاريّ أن النبي ﷺ

الكسكران يخرج من منخره وأذنيه، ودبره أو يوم القيامة، والدخان يحتمل المعنيين ﴿يَغْشَى النَّاسَ﴾ يحيط بهم صفة للدخان، وقوله: ﴿هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ رَبَّنَا كَيْفَ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ مقدر بقول وقع حالاً وإنا مؤمنون وعد بالإيمان إن كشف العذاب عنهم ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى﴾ من أين لهم وكيف يتذكرون بهذه الحالة ﴿وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ﴾ بين لهم ما هو أعظم منها في إيجاب الاذكار من الآيات، والمعجزات ﴿ثُمَّ تَوَلَّوْا عُنُقَهُ وَقَالُوا مَا عَلَّمَنَا بِحُجُونٍ﴾ أي قال بعضهم: يعلمه غلام أعجمي لبعض ثقيف، وقال آخرون: إنه مجنون ﴿إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ﴾ بدعاء النبي عليه الصلاة والسلام فإنه لما دعا رفع القحط ﴿قَلِيلًا﴾ كشفاً قليلاً أو

بقوله: وما الدخان فإنه يقتضي تقدّم ذكره ووقع في بعض النسخ هنا، وفي الكشاف الدجال بدله وهو اختلاف في الرواية أيضاً كما ذكره ابن حجر لا في مجرد النسخة وقال: إن رواية الدجال أقوى وقد ذكر فيها الدخان بعده وعلى هذا فيكون سؤاله عن الدخان إما لمناسبة النار أو لأنه فهم أنه دخانها. قوله: (عدن أبين) بفتح الدال اسم مدينة باليمن أضيفت لا بين بكسر الهمزة وفتحها وهو اسم رجل نزل بها أو بناها فسميت باسمه وقوله: كهيئة الزكام أي كحالة الزكام والمنخر الأنف، وفيه لغات في القاموس بفتح الميم، والخاء وكسرهما وضمهما، وكمجلس، وقوله: صفة للدخان أي هذه الجملة صفته لوقوعها بعد النكرة. قوله: (أو يوم القيامة الخ) يعني المراد بيوم تأتي السماء الخ هذا فالدخان حينئذ يحتمل أن يراد به الشدة، والشّر مجازاً، وأن يراد به حقيقته، والظاهر أن يكون قوله تأتي السماء الخ استعارة تمثيلية إذ لا سماء لأنه يوم تشقق فيه السماء فمفرداته على حقيقتها فتأمل. قوله: (مقدر بقول الخ) قال المعرب، ويجوز أن يكون إخباراً منه تعالى فهو استئناف أو اعتراض، والإشارة بهذا للدلالة على قرب وقوعه وتحققه وما قاله المصنف أولى وقوله: وعد بالإيمان الخ يعني به أن وروده بعد طلب كشف العذاب يدل على ترتبه عليه حتى كأنه قيل أن يكشف فإننا مؤمنون، واسم الفاعل للحال أو للاستقبال. قوله: (من أين لهم) مرّ تحقيقه في سورة آل عمران وقوله: بهذه الحالة أي كشف العذاب أو العذاب نفسه، والمراد نفي صدقهم في الوعد، وأن غرضهم نفي العذاب، والخلص منه، وقوله: من الآيات الخ بيان لما وفيه إشارة إلى أن مبين من أبانه المتعدي. قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّوْا﴾ الخ هو إما معطوف على قوله وقد جاءهم الخ. أو على مضمون قوله ربنا اكشف لأنه بمعنى قالوا ربنا الخ، وهو بعيد، وثم للاستبعاد، والترابي أي لم ينجع فيهم ذلك أو لم يصدقوا في وعدهم وقوله، وقال آخرون الخ فليس القائل متحداً كما هو المتبادر منه، ولم يقل ومجنون بالعطف لأن المقصود تعديد قبائحهم. قوله: (بدعاء النبي ﷺ) (١) هذا بناء على المختار من تفسيره الأول لا الثاني للدخان كما مرّ، وقوله: كشفاً قليلاً فيكون منصوباً على المصدرية أو الظرفية، وليس منصوباً بمنتمون، ولا بمقدر يفسره لأن ما بعد أن لا يعمل فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر

(١) يشير المصنف لما أخرجه الترمذي ٣٢٥٤ من حديث عبد الله بن مسعود وقال الترمذي: حديث حسن

زماناً قليلاً، وهو ما بقي من أعمارهم ﴿إِنَّكَ عَائِدُونَ﴾ إلى الكفر غب الكشف ومن فسر الدخان بما هو من الأشرط قال: إذا جاء الدخان غوث الكفار بالدعاء فيكشفه الله عنهم بعد الأربعين فريشما يكشفه يرتدون، ومن فسره بما في القيامة أوله بالشرط، والتقدير ﴿يَوْمَ تَبْطِشُ

عاملاً وهذا هو المانع عن عمله في الظرف وإليه أشار المصنف بقوله: فَإِنَّ أَنْ تَحْجِرَهُ أَي تَمْنَعَهُ عن عمله في المتقدم لصدارتها كما سيأتي، وفائدة التقييد به الدلالة على زيادة خبثهم لأنهم إذا عادوا قبل تمام الانكشاف كانوا بعده أسرع إلى العود وقوله: ما بقي من أعمارهم إشارة إلى عود العذاب بعد موتهم فهذا على التفسير الأول أيضاً. قوله: (إلى الكفر غب الكشف) أي عقبه، وبعده، ولم يقل بعض الكشف ليطابق قوله قليلاً لأن بعض الكشف كشف، وعودهم إلى الكفر يقتضي إيمانهم، وقد مرّ أنهم لم يؤمنوا، وإنما أوعدوا بالإيمان فيما أن يكون وعدهم نزل منزلة إيمانهم أو المراد عائدون إلى الثبات على الكفر أو إلى الإقرار والتصريح به ثم إنه قابل قوله ﴿رَبَّنَا اكشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ بقوله: إنا كاشفوا العذاب قليلاً إنكم عائدون، وكما أن معنى ذلك اكشف فإنك كما كشفت عنا العذاب كنا مؤمنين من غير لبث كذلك معنى هذا إنا كاشفوا العذاب، وكما يكشف يعودون عن الابتهاج إلى الكفر، والضلال، ولذا قال فريشما الخ، وقيل في وجه الدلالة على هذا المعنى أن اسمية الجملتين تدلّ على مقارنتهما في الوجود أو أن المعنى إنا كاشفوا العذاب زماناً قليلاً إنكم عائدون فيه، وأنت خير بأن ما ذكره المصنف ليس مقارناً في الوجود، وفي زمان واحد بل كون الثاني عقيب الأول بلا فصل، وتراخ على أن العطف على المقيد بزمان لا يقتضي تقييد المعطوف فكيف ترك العاطف كما قيل، واختير في وجه الدلالة على ما ذكر من وقوعه عقبه أنه بناء على ما علم من فسادهم، وأنهم يبادرون إلى نقض العهد، والشرك إذا زال المانع كما في قوله: ﴿فَلَمَّا نَجَاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٦٥] واعترض على ما اختاره المحقق بما تقرّر من دلالة الاسمية، واسم الفاعل على الحال فالاسميتان مراد بهما الحقيقة أو المجاز يتقارن مدلولاهما بلا شبهة ما لم يمنع مانع كما هنا فيحمل على التقارن العرفي بأن يقع ابتداء أحدهما عقب الآخر بلا مهلة فيعدان بحسب العرف في زمان متحد، وبهذا اندفع إيراد، وما قاله من المقابلة لا يقتضي ما ذكر من المشاركة بينهما في جميع الأحوال، وليس بشيء عند التحقيق إما دلالة الاسمية على الحال فلم يقل به أحد، وإنما تدلّ على الثبوت لا التجدد، واسم الفاعل يرد لغير ما ذكر أيضاً فيكون للمضي، والاستقبال، ولو سلم فمن أين يعلم اتحاد الحالين، والمراد بهما، وما ذكره من الاتحاد مبني عليه فهو خيال فاسد، ولا شك أن المراد بالمقابلة وقوعه جواباً له فإذا كان معنى الأول إن كشفت أمنا كان معنى الجواب إن كشفنا عدتم فيتحدان معنى لا بلا شبهة، وما ذكره من ابتناؤه على ما عرف من حالهم أمر لا يعلمه إلا الله وليس في الكلام قرينة تدلّ عليه فتدبر. قوله: (ومن فسر الدخان الخ) دفع للسؤال بأنه من الأشرط، ولا يتصور فيه الكشف، وقد أجيب عنه بأنه ورد في بعض الآثار أنه يكشف عنهم فيرتدون فليس في الواقع ما يدلّ على خلافه بل ورد ما يؤيده، وقوله: غوث بالتشديد بمعنى صاح، ونادى طلباً للغوث، وأصله أن يصيح واغوثاه، وقوله: فريشما يكشفه أي

الْبَطْشَةَ الْكَبْرَى ﴿ يوم القيامة أو يوم بدر ظرف لفعل دل عليه ﴿ إِنَّا مُنْقِمُونَ ﴾ لا لمنتقمون فإن: أن تحجره عنه أو يدل من يوم تأتي، وقرىء ببطش أي نجعل البطشة الكبرى باطشة بهم أو نحمل الملاذكة على بطشهم، وهو تناول بصولة ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ﴾ امتحانهم بإرسال موسى عليه السلام إليهم أو أوقعناهم في الفتن بالإمهال، وتوسيع الرزق عليهم، وقرىء بالتشديد للتأكيد أو لكثرة القوم ﴿وَجَاءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ﴾ على الله أو على المؤمنين أو في نفسه لشرف نسبه وفضل حسبه ﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾ بأن أدوهم إليّ،

مقدار كشفه يرتدون، وقد تقدّم تفصيله وأنه منصوب على الظرفية. قوله: (ومن فسره بما في القيامة الخ) هذا أيضاً ردّ للسؤال بأنه لا كشف ثمة فكيف يناسبه ما ذكر على هذا التفسير بأنه كلام وارد على الفرض، والتقدير فيكون معناه لو كشفنا عنهم بعدما دعوه واعدن بالإيمان لعادوا عقب الكشف فيكون كقوله: ﴿ولو ردّوا لعادوا لما نهوا عنه﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٢٨] وأما إن مؤمنون، وما معه فغير محتاج للتأويل. قوله: (فإن إن تحجره) أي تمنعه عن العمل فهو بالراء المهملة أو بالمعجمة، وقد مرّ ردّ ما ذكره بأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً كما قاله المعرب كغيره من النحاة لكنه غير مسلم، ولذا لم يلتفت له المصنف، وفيه وجوه كتنصبه بتأتي أو اذكر مقدراً، وتعلقه بعائدون، وأما تعلقه بكاشفوا العذاب فردّه في الكشف. قوله: (نجعل البطشة الخ) على قراءته من الأفعال فعلى هذا البطشة مفعول به، وفيه مجاز حكمي على طريقة أطبعوا أمر الله وعلى ما بعده مفعول مطلق كأنبتكم ثباتاً والصولة العنف والشدة وعلى ما في القاموس من مجيء أبطش بمعنى بطش لا حاجة لتأويله بما ذكر، وعلى ما ذكره فهو لتمكينه من البطش والمفعول محذوف على الثاني. قوله: (امتحانهم) على أنه من فتن الفضة عرضها على النار فيكون بمعنى الامتحان، وهو استعارة، والمراد عاملناهم معاملة الممتحن ليظهر حالهم لغيرهم، وقوله أو أوقعناهم في الفتنة على أنه بمعناه المعروف والمراد بالفتنة حينئذ ما يفتن به أي يفتن ويغفل عما فيه صلاحه كما في قوله تعالى: ﴿إنما أموالكم وأولادكم فتنة﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٢٨] وإليه أشار بقوله: بالإمهال الخ، وتفسيره هنا بالعذاب، ثم التجوّز به عن المعاصي التي هي سببه كما قيل تكلف ما لا داعي له، ومن فسرها بالضلال أو العذاب لخلقهم عصاة مختارين لكسب المعاصي فهو عنده مجاز عقلي فلا يقال إنه لا يلائم ما بعده مع أنه مع ما ذكره كشيء واحد وقراءة فتنا بتشديد التاء إما لتأكيد معناه المصدرية أو لتكثير المفعول أو الفعل. قوله: (على الله) فكريم بمعنى مكرم أي معظم عند الله، أو عند المؤمنين أو هو من الكرم بمعنى الانصاف بالخصال الحميدة حسباً ونسباً ونحوه، وقيل إنه على الأول بمعنى عزيز، وعلى الثاني بمعنى متعطف كما سيأتي في عبس وعلى الثالث ما مرّ تفسيره به، والأحسن تفسيره بجامع المحامد، والمنافع فإنه أصل معناه. قوله: (بأن أدوهم إليّ وأرسلوهم معي الخ) فإن مصدرية قبلها حرف جرّ مقدر، والمراد بعباد الله بني إسرائيل الذين كان فرعون استعبدهم فأدوهم استعارة بمعنى إطلاقهم، وإرسالهم معه كما أشار إليه بقوله، وأرسلوهم إذ عطفه عليه عطفاً تفسيريّاً، وفيه

وأرسلوهم معي أو بأن أدوا إليّ حق الله من الإيمان، وقبول الدعوة يا عباد الله، ويجوز أن تكون أن مخففة ومفسرة لأنّ مجيء الرسول يكون برسالة، ودعوة ﴿إِنِّي لَكُرُّ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ غير متهم لدلالة المعجزات على صدقه أو لاثمان الله إياه على وحيه، وهو علة الأمر ﴿وَأَنْ لَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ كُفْرًا وَلَا تَتَكَبَّرُوا عَلَيْهِ بِالْإِسْتِهَانَةِ بِوَحْيِهِ، وَرَسُولِهِ وَأَنْ كَالأُولَى فِي وَجُوهِهَا ﴿إِنِّي نَبِيٌّ كَذَبْتُ كَذَبَاتٍ﴾ التَّجَاتُ إِلَيْهِ، وَتَوَكَّلْتُ عَلَيْهِ ﴿أَنْ تَزْحَمُونِ﴾ أَنْ تُوذُونِي ضَرْباً أَوْ شَتْمًا أَوْ تَقْتُلُونِي، وَقُرِئَ عَتَ بِالْإِدْغَامِ فِيهِ ﴿وَإِنْ لَرَّ تَوْفُؤًا لِي فَآخِذُوا لِي بِأَقْبَابِهِمْ﴾ فَكُونُوا بِمَعْرَلٍ مِنِّي لَا

مخالفة لما في الكشاف من الإشارة إلى عدم تجويز المصدرية لما قيل إنه لا معنى لقولك جاءهم بالتأدية إليّ، والحمل على طلب التأدية إليّ لا يخلو عن تعسف، وقد ردّ بأنه بتقدير القول، وهو شائع مطرد فتقديره بأن قال أدوهم إليّ لكنه لا يخلو عن التكلف لما فيه من التجوُّز، والتقدير من غير قرينة على إرادته في كلام المصنف، والتعبير بعباد الله للإشارة إلى أنّ استعباده لهم ظلم منه، وهذا بناء على جواز وصلها بالأمر، والنهي والآية كقوله: ﴿فَأَرْسَلْنَا بِمَعْنَى بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا تَعْلَبُهُمْ﴾ [سورة طه، الآية: ٤٧]. قوله: (أو بأن أدوا إليّ حق الله الخ) هذا على المصدرية أيضاً، والفرق بينه وبين ما تقدّم أنّ عباد الله في الأوّل مفعول والمراد به بنو إسرائيل، والأداء بمعنى الإرسال، وفي هذا مفعوله مقدّر، وعباد الله منادى عامّ لبني إسرائيل والقبط، والأداء بمعنى الفعل للطاعة، وقبول الدعوة. قوله: (ويجوز أن تكون أن الخ) قال الشارح المحقق: أنه بعيد جداً لأنها على التخفيف يقدّر معها ضمير الشأن، وخبره لا يكون إلا جملة خبرية، وأيضاً لا بدّ أن يقع بعدها النفي، أو قد أو السين أو سوف، وتقدّم فعل قلبيّ ونحوه، وأجيب بأنّ مجيء الرسول يتضمن معنى فعل التحقيق كالإعلام، والفصل المذكور غير متفق عليه فقد ذهب المبرد تبعاً للبخاري إلى عدم اشتراطه، والقول بأنه شاذ يسان القرآن عن مثله غير مسلم، والإخبار عنه بجملة إنشائية جائز عند الزمخشريّ كما حققه في الكشف، وقد مرّ تفصيله غير مرّة. قوله: (لأنّ مجيء الرسول الخ) إشارة إلى توجيه كونها مفسرة فإنّ شرطها تقدّم فعل يدلّ على القول دون حروفه، ولما كان مجيء الرسول للدعوة دلّ على ذلك فهي لتفسير المتعلق المقدّر أي جاءهم بالدعوة، وهي أن أدوا الخ. قوله: (لدلالة المعجزات على صدقه) فأمانته عبارة عن عدم اتهامه بالكذب في دعوى الرسالة للدليل القاطع بصدقه أو المراد اثمان الله على وحيه، وهي جملة مستأنفة لتعليل الأمر قبلها فقوله، وهو أي هذا القول باعتبار ما تضمنه وصفه بالأمانة، وقوله: بالاستهانة بوحيه الخ ففيه تجوُّز في النسبة أو تقدير مضاف أي على رسوله، ولو حمل على ظاهره جاز لقوله: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [سورة النازعات، الآية: ٢٤] ونحوه من خرافاته، وقوله: كالأولى في وجوهها، وعلى المصدرية المعنى يكفكم عن العلو على الله تعالى، وقول التفتازاني في شرحه لا يجوز أن تكون مصدرية موصولة بالنهي على قول سيبويه أو بالنفي، ونصب المضارع لفساد المعنى لا وجه له. قوله: (أتيتكم) فعل مضارع أو اسم فاعل وقوله، ولذا ذكر الأيمن

عليّ ولا لي، ولا تتعرضوا إليّ بسوء فإنه ليس جزء من دعاكم إلى ما فيه فلا حكم ﴿فَدَعَا رَبَّهُ﴾ بعدما كذبه ﴿أَنَّ هَؤُلَاءِ﴾ بأن هؤلاء ﴿قَوْمٌ مُّجْرِمُونَ﴾ وهو تعريض بالدعاء عليهم يذكر ما استوجبوه به ولذلك سماه دعاء، وقرىء بالكسر على إضمار القول ﴿فَأَسْرَبَ بِعَبِيدِي إِلَيْلًا﴾ أي فقال أسر أو قال إن كان الأمر كذلك فأسر، وقرأ أبو عمرو بوصل الهمزة من سرى ﴿إِنَّكُمْ مُّتَّبِعُونَ﴾ يتبعكم فرعون، وحينئذ إذا علموا بخروجكم ﴿وَأَتْرَكُ الْبَحْرَ رَهْوًا﴾ مفتوحاً ذا فجوة واسعة أو ما كنا على هيئته بعد ما جاوزته، ولا تضربه بعصاك، ولا تغير منه شيئاً ليدخله القبط ﴿إِنَّهُمْ جُنْدٌ مُّقَرَّبُونَ﴾، وقرىء بالفتح بمعنى لأنهم ﴿كَمْ تَرَكُوا﴾ كثيراً تركوا ﴿مِنَ الْجَنَّتِ وَعَيْبُونَ وَرُزُوعٌ وَمَقَابِرٌ كَرِيمٌ﴾ محافل مزينة، ومنازل حسنة ﴿وَنَعَمَاءٌ﴾ وتنعم ﴿كَانُوا فِيهَا فَكَاهِينَ﴾ متنعمين، وقرىء فكهين ﴿كَذَلِكَ﴾ مثل ذلك الإخراج أخرجناهم أو

الخ يعني أنه ترشيع للاستعارة المصترحة أو المكنية يجعلهم كأنهم مال للغير في يده أمره بدفعه لمن يؤتمن عليه، وأن السلطان بمعنى الحجة الغالبة، وفيه تورية عن معنى الملك مرشحة بقوله لا تعلوا. قوله: (أن ترجمون) أي من أن ترجموني، وإني عدت جملة معطوفة على الجملة المستأنفة وأدغم داله في التاء كما في نذتها، وهي قراءة أبي عمرو، والأخوين في السبعة لا شاذة كما توهمه العبارة لكنه لبيانه في القراءات لا يضرمثله، والرجم مجاز عما ذكره كما يقال رماه بكذا، وقوله لا عليّ، ولا لي تفسير لقوله بمعزل مني إشارة إلى أن المراد به كناية الترك لا المفارقة الحقيقية كما قال عمر رضي الله عنه: ليني سلمت من الخلافة كفافاً لا عليّ ولا لي، وقوله: فإنه أي التعرض بالسوء. قوله: (بأن هؤلاء قوم مجرمون) يعني فيه باء محذوفة هي صلة الدعاء كما في دعوت الله بكذا، وقوله: وهو تعريض الخ لما كان مدخول الباء هنا، وهو إجرامهم بمعنى تناهى أمرهم في الكفر، والمعاصي لأن الكافر إذا وصف بالإجرام يراد به ذلك، وهو بحسب الظاهر لا يصلح لأن يكون مدعواً به جعله كناية، وتعريضاً عن المدعوى به لأنه لما ذكره موجب، ورفع إلى الله العالم بأحوالهم دل ذلك على أن المراد فعل بهم ما يستحقونه، وضمير استوجبوه للدعاء، وبه لما ويحتمل تقدير المدعوى به أو جعل هذا مجازاً عنه، وقوله: على إضمار القول أي قائلاً الخ. قوله: (فقال) أي الله لما دعاه والفاء للتعقيب والترتيب، والقول مقدر فيه بعد الفاء معطوف على ما قبله أو هو بتقدير قول، والفاء جواب شرط مقدر، وهو وجوابه مقول القول المقدر مع الفاء أو بدونها على أنه استئناف، والأول أقل في التقدير ولذا قدمه مع أن تقدير أن لا يناسب إذ لا شك فيه تحقيقاً، ولا تنزيلاً وجعلها بمعنى إذا تكلف على تكلف. قوله: (يتبعكم الخ) إشارة إلى أنها جملة مستأنفة لتعليل الأمر بالسرى ليلاً ليتأخر العلم به فلا يدركون، وقوله: ذا فجوة، وفي نسخة فرجة، وهما بمعنى واحد، وفيه إشارة إلى أنه مصدر بمعنى الفتح فهو مؤول أو فيه مضاف مقدر، وقوله: أو ساكناً إما على أن الرهو السكون مؤول بما ذكر أو هو بمعنى الساكن حقيقة، وقوله: ولا تضربه الخ. كأن موسى هم بضربه لينخلق فلا يتبعه القبط، وهو عطف على اترك على الوجهين عطفاً تفسيرياً له، وقوله: كثيراً إشارة إلى أن كم

الأمر كذلك ﴿وَأَوْرَثْنَاهَا﴾ عطف على الفعل المقدر أو على تركوا ﴿قَوْمًا آخِرِينَ﴾ ليسوا منهم في شيء، وهم بنو إسرائيل، وقيل غيرهم لأنهم يعودوا إلى مصر ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ مجاز عن عدم الاكتراث بهلاكهم، والاعتداد بوجودهم كقولهم بكت عليهم السماء، وكشفت لمهلكهم الشمس في نقيض ذلك، ومنه ما روي في الأخبار أن المؤمن ليبيكي عليه مصلاه، ومحل عبادته، ومصعد عمله، ومهبط رزقه، وقيل تقديره فما بكت عليهم أهل السماء، والأرض ﴿وَمَا كَانُوا مُنظَرِينَ﴾ مهملين إلى وقت آخر ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينَ﴾ من استعباد فرعون، وقتله أبناءهم ﴿مِنْ فِرْعَوْنَ﴾ بدل من العذاب على حذف المضاف أو جعله عذاباً لافراطه في التعذيب أو حال من المهين بمعنى

خبرية، والمحافل الأماكن المعدة للاجتماع، وزيتها وحسنها تفسير لكرمها فإن الكرم الشرف، وهو في كل شيء بحسبه، وقوله: وتنعم المناسب للترك تفسيره بالمنعم به فإنه يكون كثيراً بهذا المعنى. قوله: (مثل ذلك الإخراج) فالكاف أو الجار، والمجرور صفة مصدر مفهوم من الترك أو أخرجناهم إخراجاً مثل هذا الإخراج، أو هو خبر مبتدأ مقدر تقديره الأمر كذلك والمراد به التأكيد والتقرير، وقوله على القعل المقدر يعني أخرجنا الذي كذلك صفة لمصدره، وعلى الثاني فجملة الأمر كذلك معترضة. قوله: (ليسوا منهم في شيء) تفسير لقوله آخريين فإنه للمغايرة، والمراد مغايرتهم للقبط جنساً وديناً، والقولان مبنيان على الروايتين في دخول بني إسرائيل مصرأ كما روي عن الحسن، وعدم عودهم لها، ودخولهم كما روي عن قتادة، وأما ما قيل عليه من إجماع المؤرخين على عدم الدخول فإنه لا عبرة به لأنه لا اعتماد عليهم كما لا يخفى. قوله: (مجاز عن عدم الاكتراث الخ) الاكتراث المبالاة، والاعتناء بالشيء، وقريب منه الاعتداد، ووجه المجازية أنه استعارة تمثيلية فشبّه حال موتهم لشدته، وعظمت بحال من تبكي عليه السماء، والأجرام العظام، وأثبت له ذلك، وهذه هي الاستعارة التمثيلية التخيلية التي مرّ تحقيقها، والنفي تابع للإثبات فيه كما مرّ تحقيقه في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٦] الخ، وما قيل من أنها استعارة تمثيلية، وأنه شبه حالهما في عدم تغيرهما، وبقائهما على ما كانا عليه بحال من لم يبك، أو مكنية بأن شبها بالإنسان، وأسند إليهما البكاء فهو استعارة تخيلية كلام فاسد مبنّي على عدم فهم كلامهم هنا ومهلكهم بضم الميم، وفتحها مصدر ميمي، وقوله: أهل السماء^(١) ففيه مضاف مقدر. قوله: (مهملين إلى وقت آخر) من القيامة، وغيرها لتعجيل العذاب لهم في الدنيا، واستعبادهم اتخاذهم خدماً وعبداً، وقوله على حذف المضاف تقديره من عذاب فرعون، وقوله: أو جعله بصيغة المصدر، والماضي فجعل المعذب عين العذاب مبالغة، وقوله: من جهته إشارة إلى أنّ من ابتدائية، وكونه حالاً من

(١) أخرجه الترمذي ٣٢٥٥ وذكره الهيثمي في المجمع ١١٣٣٢ من حديث أنس بنحوه. وقال الترمذي: حديث غريب. وقال الهيثمي في المجمع: رواه أبو يعلى، وفيه موسى بن عبيدة الربذي، ضعيف.

واقعاً من جهته، وقرئ من فرعون على الاستفهام تنكيراً له لنكر ما كان عليه من الشيطنة ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيًّا﴾ متكبراً ﴿مِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾ في العتق والشرارة، وهو خبر ثان أي كان متكبراً مسرفاً أو حال من الضمير في علياً أي كان رفيع الطبقة من بينهم ﴿وَلَقَدْ آخَرْتَنَّهُمْ﴾ اخترنا بني إسرائيل ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ عالمين بأنهم أحقاء بذلك أو مع علم منا بأنهم يزيغون في بعض الأحوال ﴿عَلَىٰ الْعَالَمِينَ﴾ لكثرة الأنبياء فيهم أو على عالمي زمانهم ﴿وَمَا آيَاتُنَا مِنَ الْآيَاتِ﴾ كفلق البحر، وتظليل الغمام، وإنزال المن والسلوى ﴿مَا فِيهِ بَلَكُوتٌ مُّبِينٌ﴾ نعمة جليلة أو

المهين لأنه صفة العذاب فهو متحد به، وقيل المراد أنه حال من الضمير المستتر فيه. قوله: (وقرئ من فرعون الخ) هي قراءة ابن عباس رضي الله عنهما، وهي شاذة، وفي شرح المفتاح أنه مقول قول مقدر هو صفة للعذاب، وقدره المقول عنده إن كان تعريف العذاب للعهد، ومقول إن كان للجنس، ولا يلزم على الأول حذف الموصول، وبقاء بعض صلته كما قاله الشريف: إنا على مذهب المازني فظاهر، وأما عند الجمهور فلأنها حرف تعريف إذ هو معهود، وأل العهدية تدخل على الصفة كما في المغني، والخلاف في غيرها مع أن الظاهر أنه كلام مستأنف لا صفة، ولا حال كما هو الظاهر من كلام الكشاف فلا حاجة إلى ارتكاب ما ذكر. قوله: (تنكيراً له) إن أراد بالتنكير جعله غير معلوم كالنكرة لما فيه من القبائح التي لم يعهد مثلها، ولذا استفهم عنه فالمراد أنه يفيد التحقير، وقوله: لنكر ما كان عليه أي لقباحته، وكونه مما تنكره العقول حقيراً فيكون هذا غير ما ذكره في الكشاف، وتبعه صاحب التلخيص حيث قال من فرعون أي هل يعرفون من هو في عتوه وشيطنته فما ظنكم، بعذابه فهو تهويل، وتعظيم لأمره، وما بعده يناسب هذا المعنى، ومنهم من أرجع كلام المصنف رحمه الله له ولا بعد فيه، والشيطنة الخبث، والفساد مصدر من قولهم تشيطان إذا فعل فعل الشياطين. قوله: (في العتو والشرارة) بفتح الشين الفساد والظلم، وقوله: مسرفاً بيان لأصل معناه وإلا فقد مر أن زيد من العلماء أبلغ من عالم، ولذا عدل عنه، وليس ذلك لأجل الفاصلة فقط. قوله: (كان رفيع الطبقة من بينهم) لا يخفى ما فيه فإنه يفيد هذا المعنى إذا كان صلة علياً لا حال فإنه على الحالية معناه كالذي قبله من غير فرق فتدبر. قوله: (عالمين الخ) فهو حال، وهو إشارة إلى توجيه التركيب لثلاث يلزم تعلق حرفي جرّ بمعنى بمتعلق واحد فمن وجهه بأن على مختلف معناها هنا فقدسها، والمراد العلم باستحقاقهم، وعلى ما بعده العلم بمطلق أحوالهم فيكون إشارة إلى أنه مع تقصيرهم تفضل عليهم، وإما أن يراد لأجل علم فيهم فريك لأن تنكيره لا يصادف محزه، وقوله: لكثرة الأنبياء فيهم تعليل لتفضيلهم على سائر الأمم لأنه باعتبار ذلك فلا يقتضي تفضيلهم من كل الوجوه حتى يلزم تفضيلهم على أمة محمد ﷺ مع أنهم خير الأمم كما اعترض به بعضهم على المصنف رحمه الله فتعريف العالمين للاستغراق، وقوله على عالمي زمانهم فهو للعهد أو الاستغراق العرفي فلا يرد السؤال أيضاً. قوله: (كفلق البحر) لأن ما كان للنبي ﷺ فهو لأمته، وقوله: نعمة جليلة أي ظاهرة والبلاء يطلق على النعمة، والبلية

اختبار ظاهر ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ﴾ يعني كفار قريش لأنّ الكلام فيهم، وقصة فرعون، وقومه مسوقة للدلالة على أنهم مثلهم في الإصرار على الضلالة والاندثار عن مثل ما حل بهم ﴿لَيَقُولُونَ إِنْ هِيَ إِلَّا مَوْتَتُنَا الْأُولَى﴾ ما العاقبة، ونهاية الأمر إلا الموتة الأولى المزيلة للحياة الدنيوية ولا قصد فيه إلى إثبات ثانية كما في قولك حج زيد الحجة الأولى، ومات، وقيل لما قيل إنكم تموتون موتة يعقبها حياة كما تقدّمتم موتة كذلك قالوا: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا مَوْتَتُنَا الْأُولَى﴾ أي ما الموتة التي من شأنها ذلك إلا الموتة الأولى ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ﴾ بمبعوثين ﴿فَأَتُوا بِطَابَاتٍ﴾

لأن أصله الاختبار، وهو يكون بكل منهما فإطلاقه عليهما تجوز، وبأن فيه إشارة إلى أنّ إتيانه به لأمر آخر ككونه معجزة. قوله: (مسوقة للدلالة الخ) إشارة إلى أنّ ذكرها استطرادي للدلالة على ما ذكر، وهي مشابهته لها أتم الشبه كما مرّ تفسيره في الزخرف لوعدهم الإيمان إذا نزل البلاء، ثم رجوعهم بعد انكشافه وغير ذلك. قوله: (ولا قصد فيه الخ) جواب عن سؤال مقدّر، وهو أنّ الآية واردة في منكري البعث فمقتضى الظاهر أن يقال إن هي إلا حياتنا الأولى فالحياة اثنتان، والموت واحد، وهو ما وقع بعد الحياة الأولى لا غير فأجاب عنه بأن المراد بموتتهم موتهم بعد الحياة، وتوصيفها بالأولى ليس في مقابلة الثانية قال الأسنوي في كتابه المسمى بالتمهيد الأول في اللغة ابتداء الشيء، ثم قد يكون له ثان، وقد لا يكون كما تقول هذا أول ما اكتسبته فقد تكتسب بعده شيئاً، وقد لا تكتسب كذا ذكره جماعة منهم الواحد في تفسيره والزجاج، ومن فروع المسألة ما لو قال إن كان أول ولد تلدينه ذكراً فأنت طالق تطلق إذا ولدته، وإن لم تلد غيره بالاتفاق قال أبو علي: اتفقوا على أنه ليس من شرط كونه أولاً أن يكون بعده آخر، وإنما الشرط أن لا يتقدّم عليه غيره اهـ فما قيل إنّ الأول يضاف الآخر، والثاني ويقتضي وجوده بلا شبهة، والمثال المذكور بعد تسليم صحته إنما هو فيمن نوى تعدّد الحج فاخترمته المنية فلحجه ثان باعتبار العزم غفلة عما قرّره كما فصله الشافعية في أصولهم، ولا حاجة إلى أن يقال إنها أولى بالنسبة لما بعدها من حياة الآخرة لما ذكره في الانتصاف من أنّ الأولى إنما يقابلها أخرى تشاركها في أخص معانيها فكما لا يصح أو لا يحسن أن يقال جاءني رجل، وامرأة أخرى لا يقال الموتة الأولى بالنسبة للحياة. قوله: (وقيل لما قيل إنكم الخ) هذا ما ارتضاه الزمخشري على أنّ المراد بالموتة الأولى ما قبل الحياة من العدم فكان هذا معناه لما قيل لهم من حدوث موتة بعدها حياة أخرى كسبق موتة بعدها هذه الحياة فكأنهم قالوا ليس هذا كذلك بل الموتة الأولى بعدها الحياة فليست إلا الأولى فضمير هي للموتة الموصوفة بأنها تعقبها الحياة، والموتة التي تقابل تلك الموتة ليصح اتصافها بكونها الأولى هي الموتة التي بعد هذه الحياة الدنيا، ولا يقدح فيه أنّ المراد بالموتة الأولى في قوله: ﴿لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى﴾ [سورة الدخان، الآية: ٥٦] هي التي بعد هذه الحياة لا قبلها لأنه ثمة لاقتضاء إيقاع الذوق عليها لأنّ ما قبل الحياة غير مذوق إلا أنه أورد عليه أن بناء مرّة الموتة يشعر بالتجدّد، والحدوث والحالة التي قبل الحياة الدنيا ليست كذلك، ولا يفهم من الموتة

خطاب لمن وعدهم بالنشور من الرسول، والمؤمنين ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ في وعدكم ليدل عليه ﴿أَهْمَ خَيْرٌ﴾ في القوة والمنعة ﴿أَمْ قَوْمٌ تُبْعِ﴾ تبع الحميري الذي سار بالجيوش، وحيير الحيرة، وبنى سمرقند، وقيل هدمها، وكان مؤمناً، وقومه كافرين، ولذلك ذمهم دونه، وعنه عليه الصلاة والسلام ما أدري أكان تبع نبياً أم غير نبي، وقيل لملوك اليمن

الأولى إلا ما يعقب الحياة فالأقرب أن يراد ليست الموتة إلا هذه لا الموتة التي لا تعقب حياة القبور وبعدها البعث كما يزعمون، وقيل إنه على حذف مضاف أي إن الحياة إلا حياة موتتنا الأولى، والأولى صفة المضاف المقدر، وما ذكر من الحدوث على فرض تسليمه فقد يقال إنه للمشاكلة التقديرية إذ تقديره إن هي إلا موتتنا الأولى لا موتتنا الثانية فالموتة الثانية مذكورة تقديراً مع أنه أطلق من غير مشاكلة في قوله: ﴿وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٨] فتدبر. قوله: (خطاب لمن وعدهم الخ) توجيه لجمع الضمير، وقوله: ليدل الخ متعلق بقوله: فأتوا وفاعل يدل ضمير يرجع للإتيان المفهوم منه وضمير عليه لصدق الوعد، ودلالة الإتيان إما لمجرد الإحياء بعد الموت وإما بأن يسألوا عنه، ولا يرد أن هذا وما قبله من قوله وما نحن بمنشرين يأبى حمل إلا موتتنا الأولى على ظاهرها كما قيل حتى يجعل كلاماً مستقلاً فتدبر. قوله: (في القوة والمنعة) بفتح النون مصدر بمعنى العز الدنيوي أو جمع مانع ككتبة فهو بمعنى الاتباع، والخدم وإنما حمل الخيرية على أمور الدنيا لا الدين، والآخرة لأنهم لا خيرية فيهم بهذا المعنى إلا أن يكون على ضرب من التأويل البعيد، وأيضاً هو لا يناسب ما بعده إلا بهذا المعنى إذ المراد أنهم مع قوتهم، ومنعتهم أهلكتناهم بجرهمهم فما بال قريش لا تخاف أن يصيبها ما أصابهم.

قوله: (تبع الحميري) منسوب إلى حمير، وهم أهل اليمن، وهذا تبع الأكبر أبو كرب، واسمه أسعد وهو ممن هداه الله للإسلام في الزمن القديم، وبشر ببعثته ﷺ وإليه تنسب الأنصار، ولحفظهم وصيته عن آبائهم بادروا إلى الإسلام، ولهذا قال ﷺ: «لا أدري أكان نبياً» لأن إخباره ببعثته ﷺ يقتضي أنه أوحى إليه، وهو أول من كسا البيت ولذا لم يذكر في القرآن في سياق الذم إلا قومه لا هو، وتبع فعل يكون بمعنى مفعول أي متبوع كما في هذا، وبمعنى فاعل كما قيل للظل تبع، وقوله: حير الحيرة بكسر الحاء المهملة، وياء ساكنة وراء مهملة مدينة بقرب الكوفة ومعنى حيرها بناها ونظم أمرها وصيرها مدينة كما يقال مدّن المدينة ومصر مصرأ وسمرقند مدينة بالعجم معروفة، وقيل: إنه هدمها حين مرّ بها يعني فسميت لذلك سمرقند إذ معناها الحفر والتخريب. قوله: (ما أدري أكان تبع الخ) قال ابن حجر المروي ما أدري أعزير هو أم لا، وفي رواية ذو القرنين بدل عزير كما رواه أبو داود والحاكم^(١)، وقوله:

(١) يشير المصنف لما أخرجه الحاكم في المستدرک ٢/٤٥٠ من حديث أبي هريرة بلفظ «ما أدري أبتع كان لعيناً أم لا، وما أدري أذو القرنين كان نبياً أم لا، وما أدري الحدود كفاة لأهلها أم لا». وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

التبابعة لأنهم يتبعون كما قيل لهم الأقيال لأنهم يتقيلون ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ كعاد، وثمود ﴿أَهْلَكْنَاهُمْ﴾ استئناف بمآل قوم تبع، والذين من قبلهم هدد به كفار قريش أو حال بإضمار قد أو خير من الموصول إن استؤنف به ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُجْرِمُونَ﴾ بيان للجامع المقتضي للإهلاك ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ وما بين الجنسين، وقرىء وما بينهما ﴿لَعِبْتُمْ﴾ لاهين، وهو دليل على صحة الحشر كما مر في الأنبياء، وغيرها ﴿مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ إلا بسبب الحق الذي اقتضاه الدليل من الإيمان، والطاعة أو البعث، والجزاء ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ لقلة نظرهم ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ﴾ فصل الحق عن الباطل أو المحق عن المبطل بالجزاء، أو فصل الرجل عن أقاربه وأحبابه ﴿مِيقَاتِهِمْ﴾ وقت موعدهم ﴿أَجْمَعِينَ﴾ وقرىء ميقاتهم بالنصب على أنه الاسم أي إن ميعاد جزائهم في يوم الفصل ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي﴾ بدل من يوم الفصل أو صفة لميقاتهم أو ظرف لما دل عليه الفصل لا له للفصل

كما قيل لهم أي لملوك اليمن مطلقاً كما يقال لملك الترك خاقان، والروم قيصر، ولكنه كان أولاً علماً لملك مخصوص منهم، وهو المراد في النظم ثم شاع في كل من ملك اليمن، وقوله: يتقيلون بالبناء للمجهول من قولهم تقيل فلان أباه إذا اقتدى به كما قاله الراغب في مفرداته: وهو من القول واوي، وقيل إنه يائي لقولهم إقيال، وأجيب بأن أصله قيل مشدداً فخفف، وقيل: أصله: قيلول فلما خفف صار كमित أو هو جري على لفظه، وقيل سمي به لنفوذ أقواله، وقوله: من قبلهم أي قبل قوم تبع أو قبل قريش فهو تعميم بعد تخصيص. قوله: (استئناف بمآل لئ) يعني أنه استئناف بياني لبيان ما ذكر، وإذا كان حالاً فهو من الضمير المستتر في الصلة، وقوله: إن استؤنف به أي جعل مبتدأ في جملة مستأنفة، ولم يعطف على ما قبله، وقوله: بيان للجامع أي بين قوم تبع، والذين من قبلهم، وهو الأجرام فهو يفيد تعليل ما قبله، وقوله: وما بين الجنسين توجيه للتثنية وبيان لأن ما بينهما شامل لما بين طبقاتها، وما بينهما بطرفيه لمجموع السموات، والأرض. قوله: (وهو دليل على صحة الحشر) قد مر الكلام فيه، ولو قال وقوع الحشر كان أولى، وبه ظهر ارتباط هذا بما قبله. قوله: (إلا بسبب الحق) الجار والمجرور حال من الفاعل أو المفعول أي إلا محقين، والباء للملابسة كما مر، وهو أظهر من السببية التي ذكرها فإنها سببية غائية، وقوله: أو البعث في نسخة عطفه بالواو، وهي أولى لأنه لا منافاة بينهما، وهو مقتضى كونه دليلاً على الحشر فتأمل. قوله: (وقت موعدهم) الميقات مما يدل بالهيئة، والمادة على معنى واحد كالتشابه على الوجه الأول وهو من دقائق العربية. قوله: (بدل من يوم الفصل) أو عطف بيان عند من لا يشترط المطابقة تعريفاً وتكثيراً، ويجوز نصبه بأعني مقدراً، وأما كونه مبنياً صفة لميقاتهم كما قاله أبو البقاء وتبعه المصنف رحمه الله ففيه أنه جامد نكرة لإضافته للجملة فكيف يكون صفة للمعرفة مع أنه لا يصح بناؤه عند البصريين إذا أضيف إلى جملة صدرها معرب وهو المضارع كما صرح به المصنف رحمه الله في المائدة وقوله: للفصل أي بينه، وبين عامله بأجنبي، وهو مصدر لا يعمل إذا فصل لضعفه،

﴿مَوْلَى﴾ من قرابة أو غيرها ﴿عَنْ مَوْلَى﴾ أي مولى كان ﴿شَيْئًا﴾ شيئاً من الإغناء ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ الضمير لمولى الأول باعتبار المعنى لأنه عام ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ﴾ بالعفو عنه وقبول الشفاعة فيه، ومحلّه الرفع على البدل من الواو أو النصب على الاستثناء ﴿إِنَّهُمْ هُوَ الْعَزِيزُ﴾ لا ينصر منه من أراد تعذيبه ﴿الرَّحِيمُ﴾ لمن أراد أن يرحمه ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقُودِ﴾ وقرىء بكسر الشين، ومعنى الزقوم سبق في الصفات ﴿طَعَامَ الْأَبْيَرِ﴾ الكثير الآثام، والمراد به الكافر للدلالة ما قبله وما بعده عليه ﴿كَالْمُهَلِّ﴾ وهو ما يمهل في النار حتى يذوب، وقيل دردي الزيت ﴿يَقْبَلِي فِي الْبُطُونِ﴾ وقرأ ابن كثير، وحفص، ورويس بالياء

وفيه خلاف للنحاة إذا كان ظرفاً، وقال أبو البقاء لأنه أخبر عنه، وفيه تجوز فإن الإخبار عما أضيف إليه الفصل لا عنه. قوله: (شيئاً من الإغناء) إشارة إلى أنه منصوب على المصدرية، والإغناء الإجزاء، ويجوز كونه مفعولاً به، ويغني بمعنى يدفع، وينفع وتنكير شيئاً للتقليل، وقوله: من قرابة من سببية ومولى من الولاية، وهي التصرف فيشمل كل من يتصرف في آخر الأمر ما كقرابة، وصداقة فإذا لم يغن ذلك فغيره أولى. قوله: (الضمير لمولى الأول) دون الثاني لأنه أفيد، وأبلغ لأن حال المولى الثاني، وعدم نصرته معلوم، ولأنه إذا لم ينصر من استند إليه فكيف هو، ولو عاد على الثاني جاز للدلالة على أنه لا ينصره غير موله، وقوله: باعتبار المعنى لأنه في معنى الجمع، وقوله: لأنه عام إذ هو نكرة في سياق النفي، وهي تعم وهذا مما يرجح عود الضمير للأول لأنه المنفي إذ المعنى لا مولى له، وأما كون النكرة في سياق النفي تدل على كل فرد فلا يرجع لها الضمير مجموعاً فغير مطرد لأنها قد تحمل على المجموع بقريئة عود ضمير الجمع لها أو يقال المراد عوده على ضمير الموالى المفهوم منه قيل، ولو جعل الضمير للكفار كضمير ميقاتهم كثرت الفائدة، وقلت: المؤنة فتأمل. قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ﴾ فيه وجوه فقال الكسائي: إنه منقطع، وقال غيره: متصل أي لا يغني قريب عن قريب إلا المؤمنين فإنهم يؤذن لهم في الشفاعة، وقيل: هو مرفوع على البدلية من مولى الأول، ويغني بمعنى ينفع أو على البدلية من واو ينصرون أي لا يمنع من العذاب إلا من رحمة الله، وقد عرفت أن البدلية في غير الموجب أولى من النصب على الاستثناء، والمصنف رحمه الله اختار استثناءه من الواو لقربه. قوله: (لا ينصر منه) ضمنه معنى يخلص أو ينجو، ولذا عداه بمن وفيه إشارة إلى أن العزيز هنا بمعنى الغالب، والكلام على الشجرة، وتفسيرها مر مفصلاً، وقوله: الكثير الآثام بالمد جمع أثم، وهو الذنب، ولما كان الأثيم شاملاً للعاصي قال، والمراد الخ وما قبله يوم لا يغني الخ فإن المفسرين كلهم على أنه في حق الكافر، إذ ما قبله في حق المشركين، وما بعده قوله: ما كنتم به تمترون، وما قبله. قوله: (وهو ما يمهل في النار) أي يوضع فيها حتى يذوب كبعض المعدنيات فهو من المهمل بمعنى السكون، والدردي العكر في قعر الإناء، ومنه المثل أول الدن دردي، وأورد عليه أن الحاكم وغيره رووا عن أبي سعيد عن النبي ﷺ في قوله: «كالمهل عكر الزيت فإذا قرب إلى

على أنّ الضمير للطعام أو الزقوم لا للمهل إذا لا يظهر أن الجملة حال من أحدهما ﴿كَغَلِيَّ
الْحَمِيمِ﴾ غلياناً مثل عليه ﴿حَدُّوهُ﴾ على إرادة القول، والمقول له الزبانية ﴿فَأَعْتَلُوهُ﴾
فجرتوه والعتل الأخذ بمجامع الشيء، وجرّه بقهر، وقرأ الحجازيان، ويعقوب بالضم،

وجبه سقطت فروة وجهه^(١) أي جلده فلا وجه لتمريره، وإن كان ما رجحه به الزمخشري
مع نقل أئمة اللغة إنه مشترك محل كلام وقد فسر أيضاً بالقيح والصديد (قلت) في تفسير
السمرقندي روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه رأى فضة قد أذيت فقال: هذا هو
المهل^(٢) فجائز أن يكون كل شيء يذاب، ويحرق اه فيكون ما في الحديث على طريق التمثيل
لا الحصر فيه حتى يعارض ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما فتأمل. قوله: (إذ الأظهر
الخ) قوله: كالمهل خبر ثان أو خبر ضمير مقدر أو حال من طعام، والعامل فيه معنى التشبيه
فلا يرد قول أبي البقاء إنه لا يصح لعدم ما يعمل فيه ويغلي على قراءة ابن كثير وحفص بالتحية
فيه ضمير لما ذكره المصنف رحمه الله، وجوز أبو البقاء كون جملة خبر مبتدأ محذوف فلا
تتعين الحالية، وقد قيل إن الضمير المستتر فيه يعود على المهل فيكون حالاً منه كما ذكرها
المعرب، والمصنف رحمه الله لم يلتفت إليه لأنه لا يناسب المقام إذ المراد أنّ مأكولهم يغلي
في بطونهم، وإذا كان حالاً مما شبه به المأكول لم يفده كما لا يخفى والحميم ما هو في غاية
الحرارة، فإن قلت كيف يكون حالاً من أحدهما، وقد منع النحاة مجيء الحال من المضاف
إليه في غير صور مخصوصة، ومنعوه من المبتدأ، والخبر قلت هذ بناء على جواز مجيء الحال
من الخبر، ومن المبتدأ، والمضاف إليه المبتدأ في حكمه، وهذا أحد الصور التي يجيء الحال
فيها من المضاف لأنه كالجاء في جواز إسقاطه كما يعرفه من فهم تلك المسألة، وأما ما قيل
إنه حال من ضمير أحدهما، والمراد ضمير الشجرة المستتر في قوله كالمهل لتأويله بأحدهما لا
من اسمهما الظاهر إذ لا وجه له، ولا من ضميرهما إذ لا ضمير لهما فتكلف بارد، وتصرف
فاسد، والحمل على قول ضعيف أحسن منه. قوله: (غلياناً الخ) يعني أنه صفة مصدر، ويجوز
أن يكون حالاً، وتقدير القول ليرتبط بما قبله أي، ويقال لهم الخ، وقوله: الأخذ بمجامع
الشيء لم يقل بمجامع الثوب لأنه ليس بلازم كما توهم فإن مداره على جرّه مع الإمساك بعنف
كما لا يخفى، ولذا عطف عليه قوله وجره الخ، وقوله: بالضم على أنه من باب قعد وفي
غيرها من باب ضرب، وقوله: وسطه سمي سواء لاستواء بعد جميع أطرافه بالنسبة إليه. قوله:

(١) إسناده ضعيف. أخرجه الترمذي ٢٥٨١ - ٣٣٢٢ وأحمد ٧٠/٣ - ٧١ وابن حبان ٧٤٧٣ والحاكم ٢/٥٠١
والطبري ٢٣٩/١٥ والبيهقي ٥٥٠ وأبو يعلى ١٣٧٥ وأبو نعيم بن حماد في زوائد «الزهد» ٣١٦
كلهم من حديث أبي سعيد الخدري، وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث
رشدين.

وقال شعيب في الإحسان: إسناده ضعيف، دراج في روايته عن أبي الهيثم ضعيف.

(٢) ذكره الهيثمي في المجمع ١١٣٣٣ عن ابن مسعود. وقال رواه الطبراني، وفيه يحيى الحماني وهو
ضعيف.

وهما لغتان ﴿إِلَى سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ وسطه ﴿ثُمَّ صُبُّوا فَوْقَ رَأْسِهِ مِنْ عَذَابِ الْحَبِيرِ﴾ كان أصله يصب من فوق رؤوسهم الحميم فقيل يصب من فوق رؤوسهم عذاب هو الحميم للمبالغة، ثم أضيف العذاب إلى الحميم للتخفيف، وزيد من للدلالة على أَنَّ المصبوب بعض ذلك النوع ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ أي وقولوا له ذلك استهزاء به، وتقريباً على ما كان يزعمه وقرأ الكسائي أنك بالفتح أي ذق لأنك أو عذاب أنك ﴿وَأَنَّ هَذَا﴾ إِنَّ هذا العذاب ﴿مَا كُنْتُمْ بِهِ تَمْتَرُونَ﴾ تشكون، وتमारون فيه ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ﴾ في موضع إقامة، وقرأ نافع، وابن عامر بضم الميم ﴿أَمِينٌ﴾ يأمن صاحبه عن الآفة، والانتقال ﴿فِي جَنَّتٍ

(كان أصله الخ) لأنه مصبوب من جهة العلو فحقه التعبير بما ذكر، ثم زيد فيه العذاب ليدل على أنه ليس كالحميم المعروف، ثم أضيف لما ذكره وقال يصب، وكان الظاهر صبوا لأنه المذكور في النظم إشارة إلى أنه ليس مخصوصاً هنا بل يجري في التركيب كيفما كان، ويصب وقع في محل آخر، وقوله: للمبالغة لجعل العذاب عين الحميم، وهو مترتب عليه، ولجعله مصبوباً فهو بعينه كالمحسوس المفاض الشامل لهم، وهو إما تمثيل أو استعارة تصريحية أو مكنية، وتخييلية، وهو ظاهر والذوق مستعار للإدراك، وقوله: وقولوا له فالقول المقدر سابقاً أمر، ويجوز أن يكون مضارعاً كما قدرناه أو قولوا المقدر من مقول يقال المقدر أولاً. قوله: (استهزاء به) لأنه في وقت القول في غاية الذلة والحقارة أو هو باعتبار ما كان إشارة إلى أَنَّ عزه، وكرمه لم يفيداه شيئاً. قوله: (إِنَّ هذا العذاب) أو الأمر الذي هم فيه، وهو ابتداء منه تعالى أو من مقول القول، وقوله: وتमारون الممارسة المجادلة فيما فيه مرية وشك وهو، والامتراء من أصل واحد. قوله: (في موضع إقامة وقرأ نافع) كذا في أكثر النسخ، وفي بعضها وهو قراءة نافع وابن عامر، والباقون بفتح الميم وهي ظاهرة، وأما تقديم قراءة غير الأكثر، وبناء صدر تفسيره عليه فلا بأس به، وليس ملتزماً له كما زعموه، وأما الأولى فالمراد منه أَنَّ المقام بالفتح لكونه اسم مكان وزمان، ومصدراً للقيام، والمراد الأوّل هنا، والقيام فيه بمعنى الثبات، والملازمة كما في قوله: ﴿ما دمت عليه قائماً﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٧٥] فكني به عن الإقامة لأنَّ المقيم ملازم لمكانه، والقراءتان بمعنى فلا وجه لما قيل عليه من أنه لا وجه لجعله مقابلاً لتفسيره لمقام بموضع الإقامة، واستصعبه وليس بشيء فإنَّ المقام بالفتح لا يراد به في عرف اللغة إلا موضع الإقامة. قوله: (يأمن صاحبه عن الآفة) إشارة إلى أَنَّ الأمين صفة من الأمن، وهو عدم الخوف عما هو من شأنه فلا يتصف به المقام إلا باعتبار أمن من به فهو إسناد مجازي وصف به بصفة صاحبه كنهج جار، وجعله الزمخشري استعارة من الأمانة كأنه مؤتمن وضع عنده ما يحفظه من الانتقال، والضرر فيه استعارة مكنية، وتخييلية كأنَّ المكان المخيف يخون نازله، وقيل إنه إشارة إلى أنه فعيل بمعنى مفعول فأمين بمعنى مأمون، وهو خلاف الظاهر، ويحتمل أنه للنسبة أي ذو أمن. قوله: (بدل من مقام) بإعادة الجاز أو الجاز، والمجرور بدل من الجاز، والمجرور، وظرفية العيون للمجاورة، والظاهر أنه بدل اشتمال

وَعْيُونٍ ﴿٥٣﴾ بدل من مقام جيء به للدلالة على نزاهته، واشتماله على ما يستلذ به من المأكّل، والمشارب ﴿يَلْبَسُونَ مِنْ سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ خبر ثان أو حال من الضمير في الجار أو استئناف، والسندس ما رق من الحرير، والاستبرق ما غلظ منه معرّب استبره أو مشتق من البراقة ﴿مُتَّقِلِينَ﴾ في مجالسهم يستأنس بعضهم ببعض ﴿كَذَلِكَ﴾ الأمر كذلك أو آتيانهم مثل ذلك ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾ قرناهم بهنّ، ولذلك عدّى بالباء والحوراء البيضاء، والعيناء عظيمة العينين واختلفت في أنهنّ نساء الدنيا أو غيرها ﴿يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ﴾ يطلبون، ويأمرون باحضار ما يشتهون من الفواكه لا يتخصص شيء منها بمكان، ولا بزمان ﴿ءَامِنِينَ﴾ من الضرر ﴿لَا يَدْوُونَ فِيهَا الْمَوْتَةَ إِلَّا الَّتِي هِيَ الْأُولَى﴾ بل يحيون فيها دائماً، والاستثناء منقطع أو متصل والضمير للأخرة، والموت أول أحوالها أو الجنة،

لأكل أو بعض، والمأكّل من ثمار الجنات، والمشارب من العيون، وقوله: ما غلظ منه أي من الحرير، أو الاستبرق الكثيف من الديداج، والفرق سهل، وبعد التعريب ألحق بكلام العرب فلا ينافي وقوعه في القرآن كونه عربياً مبيناً، وقوله: معرّب استبره في القاموس استروه، وأيد كونه عربياً من البراقة بقرائه بوصل الهمزة (أقول) الذي صح في لغة الفرس أنّ استبر من استبره معناه الغليظ مطلقاً ثم خص بغليظ الديداج فقليل استبره، واستبرة بناء النقل فما في القاموس خطأ وخطب، وذهب بعضهم إلى أنه عربيّ كما فصله في اللوامح، وقرئ بإسقاط الهمزة في الشواذ. قوله: (الأمر كذلك) فهو خبر مبتدأ مقدر، والمقصود به تقرير ما مرّ وتحقيقه، وقوله: آتيانهم مثل ذلك من الإتيان بالمشناة الفوقية فكذلك مفعوله أو صفة مصدر أي فعلنا كذلك، وفي نسخة أثنا بئاء «ثلاثة، وباء موحدة، وزوجناهم معطوف على هذا الفعل المقدر، وعلى ما قبله هو معطوف على يلبسون. قوله: (ولذلك عدّى بالباء) لأنه بمعنى قرناهم وهو متعدّ بها أيضاً، وأمّا زوجه المرأة بمعنى أنكحه إياها فهو متعدّ بنفسه في القول المشهور لأهل اللغة، وقال الأخفش: يجوز فيه الباء أيضاً فيقال: زوّجته بامرأة فتزوّج بها، وأزد شنوء لغتهم تعديته بالباء، وقول بعض الفقهاء: زوّجته منها خطأ لا وجه له كذا في المصباح المنير، وإنما فسر بقرناهم لأنّ الجنة ليس فيها تكليف فلا عقد، ولا تزويج بالمعنى المشهور، وقوله: والحوراء البيضاء، والعيناء إشارة إلى أنّ الحور جمع حوراء، والعين جمع عيناء، والعيناء معناها ما ذكره المصنف، وأمّا الحوراء ففيها خلاف لأهل اللغة فقليل البيضاء، وقيل الشديدة سواد العين، وبياضها، وقيل: الحوراء ذات الحور، وهو سواد المقلة كلها كما في الطباء فلا يكون في الإنسان إلا مجازاً، وقوله: واختلف الخ يعني في المراد منها في هذه الآية. قوله: (لا يتخصص شيء منها الخ) هذا مأخوذ من كل فاكهة، وكون الجملة حالية، ولم يجعل يدعون للحور على وزن يفعلن لعدم مناسبتها للسياق مع أنه خلاف الظاهر، وقوله: من الضرر أي ضرر كان، وآمنين حال من ضمير يدعون أو من الضمير في قوله في جنات وجملة لا يدوقون مستأنفة أو حالية. قوله: (والاستثناء منقطع أو متصل الخ) لما كانت الموتة الأولى مما مضى

والمؤمن يشارفها بالموت، ويشاهدها عنده فكأنه فيها أو الاستثناء للمبالغة في تعميم النفي وامتناع الموت فكأنه قال: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ﴾ إلا إذا أمكن ذوق الموتة الأولى في المستقبل ﴿وَوَقَّهَتْهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ وقرىء ووقاهم على المبالغة ﴿فَضَلًا مِّن رَّبِّكَ﴾ أي أعطوا كل ذلك عطاء، وتفضلاً منه، وقرىء بالرفع أي ذلك فضل ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ لأنه خلاص عن المكاره، وفوز بالمطالب ﴿فَإِنَّمَا يَسْتَرْتَبُهُ بِسَائِكَ﴾ سهلناه حيث أنزلناه بلغتك

لهم في الدنيا، وما هو كذلك لا يمكن أن يذوقوه في الجنة ذهب بعضهم إلى أن الاستثناء منقطع أي لكن الموتة الأولى قد ذاقوها في الدنيا فاندفع السؤال به، ولذا قدمه وذهب آخرون إلى أنه متصل، وتأولوه بأن المؤمن عند موته لمعاينة ما يعطاه في الجنة كأنه فيها ليقنه بنعيمها، وقيل إلا فيه بمعنى سوي، وهو صحيح شائع بخلاف كونها بمعنى بعد الذي اختاره الطبري فإن الجمهور لم يثبتوه. قوله: (والضمير) أي في قوله: فيها للأخرة فيشمل البرزخ لتنزله منزلتها باعتبار مشارفته، وقربه منها فهو مجاز، والظاهر أنه على هذا شامل لمن هو في الجنة حقيقة لأن المقصود نفيه عن من هو فيها فيكون فيه الجمع بين الحقيقة، والمجاز، وهو جائز عند المصنف، والتجوز في قوله فيها ففيه استعارة تبعية كما أشار إليه المصنف لكن في عود الضمير للأخرة تفكيك لأن ما قبله للجنات كما قيل، وتسهيله أن الجنة والأخرة هنا في حكم شيء واحد، وقد قيل إن السؤال مبني على أن الاستثناء من النفي إثبات فيثبت للمستثنى الحكم المنفي عن المستثنى منه، ومحال أن تثبت الموتة الأولى الماضية الذوق في الجنة، وأما من جعله تكلماً بالثاني بعد الثاني، والمعنى لا يذوقون سوى الموتة الأولى، من الموت فلا إشكال لكن الحق هو الأول، وعليه قاعدة الكلام، وخاصة التركيب، وكون الأول مذهب الحنفية لا يرد هنا، ولا على ما في شرح الكشاف كما توهم مع جعل الكلام مبنياً عليه فتأمل. قوله: (أو الاستثناء للمبالغة في تعميم النفي) للمستقبل كأنه قيل لا يذوقون الموت البتة أصلاً، وهو متصل حينئذ على الفرض، والتقدير كما في قوله: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [سورة النساء، الآية: ٢٢] وقوله:

ولا عيب فيهم غير أن نزيلهم يعاب بنسيان الأحبة والوطن

فهو من تأكيد إثبات الشيء بنفيه فيقدر الدخول للمبالغة في النفي، وضمير فيها للجنات حينئذ، وأو عاطفة على قوله والمؤمن الخ، وحاصله منع الدخول مستنداً لأنه يجوز فرضاً للمبالغة وفي نسخة بالواو فلا يكون جواباً آخر بل راجع لما قبله وله وجه فتدبر. قوله: (وقرىء ووقاهم على المبالغة) في الوقاية لأن التفعيل لزيادة المعنى لا للتعدية لأنه متعد قبله، وبعده فالمبالغة مأخوذة من الصيغة الدالة على التكثير. قوله: (أي أعطوا كل ذلك عطاء وتفضلاً) إشارة إلى أنه منصوب على المصدرية، وجوز فيه أن يكون حالاً ومفعولاً له، وهو إشارة إلى أنه ليس بإيجاب لاستحقاقهم له بالأعمال كما مر غير مرة. قوله: (لأنه خلاص عن المكاره) كما يدل عليه قوله ووقاهم الخ، والفوز بالمطالب مما قبله ففيه لف، ونشر مرتب وقوله:

وهو فذلكة للسورة ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ لعلمهم يفهمونه فيتذكرون به لما لم يتذكروا ﴿فَارْتَقِبْ﴾ فانظر ما يحل بهم ﴿إِنَّهُمْ مُرْتَقِبُونَ﴾ منتظرون ما يحل بك عن النبي ﷺ من قرأ حم الدخان ليلة جمعة أصبح مغفوراً له.

بلغتك إشارة إلى أن اللسان هنا بمعنى اللغة لا الجارحة، وقيل المعنى أنزلناه على لسانك بلا كتابة لكونك أمة فاللسان بمعناه المشهور. قوله: (وهو فذلكة للسورة) أي إجمال لما فيها من التفصيل وقد مر أنه من قول الحساب فذلك كذا فيكون تذكيراً وشرحاً لما مضى، وقوله: لعلمهم يفهمونه لموافقته لغتهم، والكلام على لعل وكونها بمعنى كي تقدم، وقوله: لما لم يتذكروا الخ، وفي نسخة، ولما لم يتذكروا الخ بالواو، وهي أولى، وهو تقدير لشرط يكون قوله فارتقب جواباً له فإن جواب لما يجوز اقتترانه بالفاء كما صرح به النحاة، وذكره ابن مالك في التسهيل، وحذف مفعول فارتقب للتعميم، ولذا قدره المصنف بقوله: ما يحل، وهو تعميم بعد تخصيص بقوله: فارتقب يوم تأتي السماء الخ، وقوله: منتظرون كما قالوا نترصد به ريب المنون، وقيل: معناه مرتقبون ما يحل بهم تهكماً، وقيل هو مشاكلة، والمعنى صائرون للعذاب. قوله: (عن النبي ﷺ الخ)^(١) الحديث أخرجه الترمذي، وليس موضوعاً، وأصبح بمعنى صار ومغفوراً مفعوله أو بمعنى دخل في الصباح وهو حال، وقوله: حم الدخان بالإضافة أو التوصيف لكنه يحتاج إلى تكلف، وتخصيص ليلة الجمعة توقيفي تمت السورة بحمد الله المعين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله، وصحبه أجمعين.

(١) أخرجه الترمذي ٢٨٨٩ من حديث أبي هريرة. قال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وهشام أبو المقدم يضعف، ولم يسمع الحسن من أبي هريرة، هكذا قال أيوب ويونس بن عبيد، وعلي ابن زيد.

سورة الجاثية

مكية، وهي سبع أو ست، وثلاثون آية.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿حَمَّ * تَنْزِيلَ الْكِتَابِ﴾ إن جعلت حم مبتدأ خبره تنزيل الكتاب احتجت إلى إضمار مثل تنزيل حم، وإن جعلتها تعديداً للحروف كان تنزيل مبتدأ خبره ﴿مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾، وقيل حم مقسم به، وتنزيل الكتاب صفتة وجواب القسم ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّمُؤْمِنِينَ﴾ وهو يحتمل أن يكون على ظاهره، وأن يكون المعنى إن في خلق السموات

سورة الجاثية

وتسمى سورة الشريعة، وسورة الدهر لذكرهما فيها. قوله: (مكية) استثنى بعضهم منها: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا﴾ الآية فإنه قيل إنها مدنية نزلت في شأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما سيأتي، وقوله: سبع أو ست لاختلافهم في حم هل هي آية مستقلة أو لا.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (إن جعلت حم مبتدأ خبره تنزيل الخ) هذا على أنها علم للسورة أو اسم للقرآن كما مر غير مرة، وقوله: احتجت إلى إضمار بالتنوين، وبالإضافة لما بعده، والمضمّر أي المقدر لفظ تنزيل فقوله: مثل تنزيل حم أي مثل تنزيل من قوله تنزيل حم ففيه مسامحة لا ضير فيها، والاحتياج إلى التقدير إن لم يؤوّل تنزيل بمنزل على أنه من إضافة الصفة لموصوفها كما ذكره في السجدة مقتصراً عليه كما هو دأبه في ذكر الوجوه مفرقة، ولا يقدر فيه قوله: احتجت كما توهم لأنه احتياج في الجملة، وعلى أحد الاحتمالات ككونه جعلاً تنزيلاً مبالغة أو التقدير في الخبر. قوله: (تعديداً للحروف) من غير تقديره معرباً، وكذا إن جعل خبر مبتدأ أو مبتدأ خبره مقدر، وقوله: مقسم به ففيه حرف جرّ مقدر، وهو في محل جرّ أو نصب على الخلاف المعروف فيه ويجوز كون تنزيل خبر مبتدأ محذوف كما مرّ في الم السجدة. قوله: (وتنزيل الكتاب صفتة) قد عرفت أنه في محل نصب أو جرّ فكيف يكون تنزيل المرفوع صفتة، وحمله على أن تقديره حم قسمي فهو مرفوع مع القسمية، أو جعله صفتة بتقدير الذي هو تنزيل الخ لا يخفى بعده مع ما في الثاني من حذف الموصول مع بعض صلته وأسهل منه أن يراد أنه نعت مقطوع فهو خبر مبتدأ مقدر والجملة مستأنفة، والنحاة تسمية نعتاً. وصفة بعد القطع فيقولون نعت مقطوع، وصفة مقطوعة، وقوله: وجواب القسم الخ هذا هو الظاهر، وجوز أن يكون تنزيل الخ جواب القسم أيضاً. قوله: (وهو) أي نظم الآية يحتمل أن يكون على ظاهره من غير تقدير، أو تأويل بأن تكون الآيات في نفس السموات، والأرض بقطع النظر عن خلقها، وإيجادها فالآيات ما فيها من الكواكب، والمعادن، والحيوان، والنبات فإنها أدلة ساطعة فيكون قوله: ﴿وفي خلقكم﴾ من عطف الخاص على العام، وأما كون المراد أن في أنفسها آيات لما

لقوله: ﴿وَفِي خَلْقِكَ وَمَا يَدُوكَ مِنْ دَابَّةٍ﴾ ولا يحسن عطف ما على الضمير المجرور بل عطفه على المضاف إليه بأحد الاحتمالين فإن بثه، وتنوعه، واستجماعه لما يتم به معاشه إلى غير ذلك دلائل على وجود الصانع المختار ﴿إِنَّ كَلِمَةَ الْقَوْمِ يُوقِنُونَ﴾ محمول على محل إن وأسمها، وقرأ حمزة والكسائي، ويعقوب بالنصب حملاً على الاسم ﴿وَأَخْتَلَفَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ﴾ من مطر وسماه رزقاً لأنه سببه ﴿فَأَنجَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ يبسها ﴿وَتَصْرِيفَ الرِّيحِ﴾ باختلاف جهاتها، وأحوالها، وقرأ حمزة والكسائي، وتصريف الريح ﴿إِنَّ كَلِمَةَ الْقَوْمِ يَفْقَهُونَ﴾ فيه القراءتان، ويلزمهما العطف على عاملين في والابتداء أو إن إلا أن

فيها من بديع الصنع، وغريب الحكمة فيرجع إلى ما بعده. قوله: (وأن يكون المعنى الخ) ففيه مضاف مقدر وقوله: لقوله الخ. فإنه يناسب هذا التقدير معنى كما صرح به في آية أخرى في قوله: ﴿إِن فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ﴾ الخ والقرآن يفسر بعضه بعضاً. قوله: (ولا يحسن عطف ما) في قوله، وما يبث على الضمير المجرور بالإضافة في قوله: خلقكم لأن العطف على الضمير المتصل المجرور بالاسم أو الحرف إنما يصح أو يحسن بإعادة الجار لكونه كالجزم من الكلمة. ومنهم من فصل فيه فمنعه بالمجرور بالحرف فقط، وقوله: على المضاف إليه يعني خلق وقوله: بأحد الاحتمالين يحتمل أن يريد بالاحتمالين تقدير المضاف وهو خلق وعدمه فال في الاحتمالين للعهد أي الاحتمالين السابقين في قوله: إن في السموات كما مر، وقوله فإن بثه على الاحتمال الأول، ويحتمل أن يريد الموصولية، والمصدرية فإنه على المصدرية يظهر عطفه عليه لأن بث الدواب نوع من الخلق وهو عطف مصدر على مثله وفي قوله: فإن بثه إشارة إليه حيث قدره بالمصدر، وقوله: عطف ما إشارة إلى الموصولية فتدبر. قوله: (فإن بثه) أي نشره، وتكثيره، والضمير للدابة وذكره لتأويله بما يذهب، وتنوعه من تكثير الدابة الشاملة لأنواعها، واستجماعه لما به المعاش من لوازمه. قوله: (محمول على محل إن وأسمها) هذا توجيه للنظم على قراءة الرفع، وقيل: إن الجار والمجرور خبر مقدم، وآيات مبتدأ مؤخر، والجملة معطوفة على جملة إن، وما في حيزها لثلاث يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين لأن العامل في محل أن وأسمها الابتداء والعامل في الخبر أن فإن قيل إنه الابتداء اندفع المحذور عنه، ولزوم هذا فيما بعده مما لا محيص عنه، والخلاف في هذه المسألة منفصل في النحو، وقوله: حملاً على الاسم أي عطفاً على الاسم باعتبار إعرابه الظاهر. قوله: (واختلاف الليل والنهار) أي تعاقبهما، وقد مر تفصيله وقوله: لأنه سببه فهو مجاز، ولو لم يؤول صح لأنه في نفسه رزق أيضاً، وقوله: ويلزمهما أي القراءتين بنصب آيات ورفعها، وقوله: على عاملين فيه مضاف مقدر أي معمولي عاملين، وهذه العبارة للمتقدمين من النحاة، ولذا لم يغيرها المصنف، وفي جواز، ومنعه الأقوال المشهورة، وقوله: في الخ في في محل جر بدل مما قبله أو نصب بأعني أو رفع بتقدير هو وهو ظاهر، وقوله: والابتداء أو أن يعني في قراءتي الرفع، والنصب وقوله إلا أن يضم في، وحذف الجاز مع إبقاء عمله لا

يضممر في أو ينصب آيات على الاختصاص أو يرفع بإضمار هي ولعل اختلاف الفواصل الثلاث لاختلاف الآيات في الدقة، والظهور ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ﴾ أي تلك الآيات دلالته ﴿تَتْلُوهَا عَلَيْكَ﴾ حال عاملها معنى الإشارة ﴿يَالْحَقِّ﴾ ملتبسين به أو ملتبسة به ﴿فِي أَيِّ حَدِيثٍ بَعَدَ اللَّهُ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾ أي بعد آيات الله، وتقديس اسم الله للمبالغة، والتعظيم كما في قولك

يخفى ما فيه، وإن هونه ذكره قبله، وقوله: بنصب آيات على الاختصاص ليس المراد بالاختصاص مصطلح النحاة بل النصب بأعني مقدراً، والزمخشري يستعمله بهذا المعنى كثيراً، وحينئذ يكون المجرور معطوفاً وحده فلا يلزم العطف المذكور، وقوله: بإضمار هي يعني في القراءة الأخرى، وترك ما في الكشف من أن آيات أعيد للتأكيد، والتذكير بها، ومثله كثير لأنه إنما يكون بعين ما تقدم، واختلاف الصفات يدل على تباين الموصوفات فلا وجه للتأكيد فيه، أو لما فيه من الفصل بين المعطوف المجرور، والمعطوف عليه بالاسم، وبين المؤكد والمؤكد بالمعطوف على ما قبلهما، وإن قيل بأنه ليس بمحذور فإنه يورث تعقيداً ينافي فصاحة القرآن العظيم فتأمل.

قوله: (ولعل اختلاف الفواصل الخ) يعني جعل الآيات أولاً للمؤمنين، وثانياً للموقنين، وثالثاً لقوم يعقلون لأن قرين الإيقان المنبئ عن تصفية شوائب الاشتباه فوق قرين الإيمان، ومرتبة العقل المنبئ عن الاستحكام، وعدم التزلزل يشبه المطلين فوقهما، والأولى تحصل بالنظر في أول المصنوعات، وأظهر المحسوسات، والثانية بالنظر في آخر المكونات، وخلاصة الممزوجات، والثالثة مما تكرر في الأوقات، وفيه كلام في شروح الكشف يكفي ما ذكر أنموذجاً له. قوله: (تلك الآيات) إما آيات القرآن أو السورة أو ما ذكر قبله فتلاوتها بتلاوة ما يدل عليها، وقوله: عاملها معنى الإشارة مَرَّ تفصيله في قوله هذا بعلى شيخاً، وقوله: ملتبسين الخ يعني أنه حال من الفاعل أو المفعول، والباء للملابسة، ويجوز أن تكون للسببية الغائية كما مر في أواخر الدخان، وقوله: فبأي حديث الفاء في جواب شرط مقدر، والظرف صفة حديث أو متعلق بيؤمنون قدم للفاصلة. قوله: (بعد آيات الله الخ) يعني أنه مما قصد فيه المعطوف، وذكر المعطوف عليه توطئة كما حقق في شرح المفتاح وبسط الكلام عليه العلامة الزمخشري في غير هذه الآية، وهي طريقة البديل لكنه عدل عنه لنكتة سرية، وما ذكره بيان لحاصل المعنى، ودفع لما يتوهم من أن ما أضيف إليه بعد ليس من جنس ما قبلها، ولا يرد عليه أن هذه طريقة البديل لا العطف، وأنه يلزمه إقحام الاسم الشريف، والعطف عليه بلا فائدة، ولذا أفاد المثال إعجابيين لا إعجاباً واحداً، وفي الحقيقة لا إعجاب بغير الكرم، وفيه فائدة كما أشار إليه المصنف فلا يرد عليه شيء كما توهم، وفي الكشف في سورة البقرة فائدة هذه الطريقة أي طريقة إسناد لفعل إلى شيء، والمقصود إسناده إلى ما عطف عليه قوة اختصاص المعطوف بالمعطوف عليه من جهة الدلالة على أنه صار من التلبس بحيث يصح أن تسند أوصافه، وأفعاله وأحواله إلى الأول قصداً لأنه بمنزلة، ولا كذلك البديل لأن المقصود فيه بالنسبة هو الثاني

أعجبني زيد، وكرمه أو بعد حديث الله، وهو القرآن كقوله: ﴿الله نزل أحسن الحديث﴾ [سورة الزمر، الآية: ٢٣] وآياته دلائله المتلوة أو القرآن، والعطف لتغاير الوصفين، وقرأ الحجازيان، وحفص، وأبو عمرو وروح يؤمنون بالياء ليوافق ما قبله ﴿وَبِئْسَ لِكُلِّ أَفَّاكٍ ﴿ كذاب ﴾ أَثِيمٍ ﴾ كثير الإثم ﴿يَسْمَعُ أَكْبَدَ اللَّهِ تَتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ ﴾ يقيم على كفره ﴿مُسْتَكْبِرًا ﴾ عن الإيمان بالآيات، وثم لاستبعاد الاصرار بعد سماع الآيات كقوله:

فقط، وهنا هما مقصودان فإن قلت إذا لزم يكن ذلك الوصف منسوباً للمعطوف عليه لزم إقحامه فيرد حينئذ ما أورده أبو حيان، وما ذكره من المبالغة لا يدفع المحذور، وعلى فرض تسليمه فدلالته على ما ذكر بأي طريق من طرق الدلالات المشهورة قلت هو غير منسوب إليه في الواقع لكن لما كان بينهما ملاسمة تامة من جهة ما ككونها بإذنه أو مرضية له أو غير مرضية جعل كأنه المقصود بالنسبة، وكني بها عن ذلك الاختصاص كناية إيمائية، ثم عطف عليه المنسوب إليه، وجعل تابعاً فيها، وبهذا غير البدل مغايرة تامة غفل عنها المعترض فالنسبة بتمامها مجازية، وهذا مما ينبغي معرفته فتدبره. قوله: (للمبالغة) أي في مضمون الكلام كمبالغة الإعجاب في المثال، وتعظيم الآيات حيث سويت بالمعطوف عليه ظاهراً فلا إقحام فيه للجلالة كما توهم وقوله: كما في قولك الخ. حيث نسب الفعل إلى ذات، والمقصود نسبه إلى وصفه لفائدة جليلة. قوله: (أو بعد حديث الله الخ) يعني أنه ليس من قبيل ما ذكر ففيه مضاف مقدر بقرينة تقدم ذكره وهو لفظ حديث، والمراد به القرآن ثم استشعر سؤالاً، وهو أن الحديث هل يطلق على القرآن فأجاب عنه بأنه ورد إطلاقه عليه في الآية المذكورة الله نزل الخ. فالمراد بآياته أي الله حينئذ دلائله أي الدلائل التي أقامها في كتابه المنزل على حقيقه شرائعه، وما جاء به رسوله، وهو من عطف الخاص على العام لا من عطف المتغايرين بالذات حتى يلزم الجمع بين الحقيقة، والمجاز، وإن كان جائزاً عند المصنف كما قيل. قوله: (أو القرآن) يعني المراد بآياته القرآن، وكذا بالحديث فهما متحدان بالذات متغايران بالوصف، والعنوان فيراد بالآيات فيما سبق القرآن أيضاً، وقوله: ليوافق ما قبله، وهو قوله: يؤمنون، ويعقلون بصيغة الغائب إذ المخاطب هو النبي ﷺ، وعلى قراءته بالفوقية يكون من تلوين الخطاب لكنه موافق لقوله: ﴿وفي خلقكم﴾ [سورة الجاثية، الآية: ٤] والموافقة بحسب الظاهر، والصورة إذ المراد هنا الكفار بخلاف السابق. قوله: (يقيم على كفره) يعني أن الإصرار على الشيء ملازمته، وعدم الانفكاك عنه من الصرّ، وهو الشدّ ومنه صرّة الدراهم وقوله تعالى تتلى عليه الظاهر أن المراد الاستمرار، وهو المناسب للاستبعاد، وأما كون تاليها عظيم الشأن فهو كذلك في الواقع، ولا دلالة لتنظيم عليه، وجملة تتلى حال، وتفسير الأثيم بكثير الإثم أحسن من تفسيره بكذاب كما في القاموس لتكرره مع ما قبله مع أن ما ذكر هو المناسب للغة. قوله: (وتم لاستبعاد الإصرار) فهي للتراخي الرتبي لا الحقيقي كما في البيت المذكور، واختاروه لأنه

يرى غمرات الموت ثم يزورها

﴿كَانَ لَرَّ يَسْمَعَهَا﴾ أي كأنه فحفت، وحذف ضمير الشأن، والجملة في موقع الحال أي يصر مثل غير السامع ﴿فَسَبْرُهُ يَدَّابِ أَلِيمٍ﴾ على إصراره، والبشارة على الأصل أو التهكم ﴿وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا﴾ وإذ بلغه شيء من آياتنا وعلم أنه منها ﴿أَتَّخَذَهَا هُزُوًا﴾ لذلك من غير أن يرى فيها ما يناسب الهزاء، والضمير لآياتنا، وفائدته الأشعار بأنه إذا سمع كلاماً، وعلم أنه من الآيات بادر إلى الاستهزاء بالآيات كلها، ولم يقتصر على ما سمعه أو لشيء لأنه بمعنى الآية ﴿أَوْلَيْتِكَ لَمْ يَكُنْ عَنَّا مُهَيَّبٌ يَنْ وَرَأَيْهِمْ جَهَنَّمَ﴾ من قدامهم لأنهم متوجهون إليها أو من خلفهم لأنها بعد آجالهم ﴿وَلَا يُغْنِي عَنْهُمْ﴾ ولا يدفع ﴿مَّا كَسَبُوا﴾ من الأموال،

أبلغ، وأنسب بالمقام، وإن أمكن إبقاؤه على حقيقته هنا. قوله: (يرى الخ) هو شعر لجعفر بن عليّة الحارثي الحماسي وهو:

لا يكشف الغمء إلا ابن حرة يرى غمرات الموت ثم يزورها
تقاسمهم أسيافنا شرّ قسمة ففينا غواشيها وفيهم صدورها

أي لا يكشف الشدة، ويزيلها إلا رجل كريم يرى قحم الموت، ويتحقق غمرات الممارسة حتى كأنه يشاهدها ثم يتوسطها، ولا يعدل عنها، والغمء الغم، والكربة، وأصل معناها التغطية فليس بين رؤيته للشدائد ودخولها تراخ زمني، وإنما التفاوت في الرتبة بين مشاهدة الأهوال، والدخول فيها. قوله: (فحفت) بحذف إحدى النونين، وقوله: وحذف ضمير الشأن، وقد قيل إنه لا حاجة لتقديره كما في أن المفتوحة وقوله: في موقع الحال أو مستأنفة. قوله: (والبشارة على الأصل) في اللغة، والوضع فإنها الخبر المغير للبشرة خيراً كان أو شراً، وإنما خصها العرف بالخبر السارّ فإن أريد معناها المتعارف فهو استعارة تهكمية أو هو من قبيل:

تحية بينهم ضرب وجيع

كما مرّ في سورة البقرة. قوله: (وإذا بلغه الخ) يشير إلى أنه يجوز أن يكون متعدياً لواحد أو لاثنين، وقوله: لذلك أي لكونها من آياتنا، أو لعلمه بذلك فهو تعكيس منه وقوله: من غير الخ. هو معلوم من المقام، وإضافة الآيات، وقيل إنه من تنكير شيئاً الدال على العلة الموجبة لخلوّه عنه، وأشار بقوله: يناسب إلى خلّوه من موجب الهزاء البتة. قوله: (بأدر إلى الاستهزاء بالآيات كلها) المبادرة مأخوذة من تعليقه بالشرط الدال على أنهما في زمان واحد حقيقة أو حكماً والاستهزاء بالكل من عود الضمير إلى الآيات بخلافه في الوجه الثاني، ويجوز أن يجعل الاستهزاء بواحدة منها استهزاء بكلها لما بينها من التماثل، وقوله: أولئك الآية وقع بعد قوله بمعنى الآية في محله، وفي بعضها قبل قوله من غير أن يرى الخ، ولا وجه له، وقوله: وفائدته أي فائدة إرجاع الضمير لآياتنا مع أنه في الحقيقة لشيء. قوله: (من قدامهم) فورا

والأولاد ﴿شَيْئًا﴾ أي الأصنام ﴿وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ لا يتحملونه ﴿هَذَا هُدًى﴾ الإشارة إلى القرآن، ويدل عليه قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَأْتِيَتْ بِهِم مِّنْ عَدَابٍ مِّن رَّبِّهِمْ أَلِيمٌ﴾ وقرأ ابن كثير، ويعقوب، وحفص برفع أليم والرجز أشد العذاب ﴿اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمْ الْبَحْرَ﴾ بأن جعله أملس السطح يطفوا عليه ما يتخلخل كالأخشاب، ولا يمنع الغوص فيه ﴿يَتَجَرَّى الْفُلُكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ﴾ بتسخيره وأنتم ركبوها ﴿وَلْيَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ﴾ بالتجارة، والغوص، والصيد، وغيرها ﴿وَلَمَّا كَرِهَتْ لَكُمْ وَاسِيَةً﴾ هذه النعم ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ بأن خلقها نافعة لكم ﴿مِنْتَهُ﴾ حال من ما أي سخر هذه الأشياء كائنة منه أو خبر لمحذوف أي هي جميعاً منه أو لما في السموات، وسخر لكم تكرير للتأكيد أو لما في الأرض، وقرىء منة على

بمعنى قدام لأنها من الأضداد تطلق على قدام وخلف، وقدمه لأنه الظاهر، وقوله أو من خلفهم فهي بالمعنى المعروف، وقوله: لأنها بعد آجالهم إشارة إلى أن الخلفية هنا ليست حقيقية بل هي ما يكون بعد شيء لأن ما يقع بعد الشيء كأنه خلفه فلما كانت جهنم تتحقق لهم بعد الأجل جعلت كأنها خلفهم كما أنه يجوز أن يجعلوا لإعراضهم عنها كأنها وراءهم، وكان المراد الأعراض عما ينجيهم منها فتأمل. قوله: (من عذاب الله) يشير إلى أن شيئاً هنا مفعول به، ويجوز أن يكون مصدرأ أي شيئاً من الإغناء والنفع كما مر. قوله: (لا يتحملونه) يعني أن المراد بعظمه أنه لا يطاق تحمله كالأجرام العظيمة فهو استعارة وما في ما كسبوا، وما اتخذوا مصدرية أو موصولة، وقوله: الإشارة إلى القرآن لتقدم ذكره، وقوله، ويدل الخ لأن المراد بآياتنا القرآن إن كانت الإضافة عهدية، أو ما يشملها وعلى كل حال فيه دلالة على ما ذكر، وقوله: برفع أليم على أنه صفة عذاب آخر للفاصلة، وقوله: أشد العذاب قيل إنه فسر في البقرة بمطلق العذاب، وهو المذكور في اللغة، ولا يخفى أنه لو سلم فالمراد به هنا ما ذكر ليفيد ذكره مع العذاب كما لا يخفى. قوله: (بأن جعله أملس السطح) لأنه لو لم يكن أملس أجزاء سطحه متساوية لم يمكن جري الفلك عليه، ويطفو بمعنى يرتفع ويعلو، وقوله: ما يتخلخل إشارة إلى علته لأنه لتخلخله يتحلله الهواء العلوي فيرفعه، وقوله: يطفو ناظر لقوله: ﴿لَتَجْرِي الْفُلُكُ﴾ الخ وقوله: ولا يمنع الخ ناظر لقوله: ﴿وَلتَبْتَغُوا﴾ الخ ففيه لف، ونشر وفاعل يمنع ضمير البحر. قوله: (بتسخيره) التسخير تسهيل استعمالها فيما يراد بها، وإنما فسر به لأنها ليست مأمورة، وقد قيل الأمر هنا بمعنى التكوين أو الأذن، وقوله: وأنتم ركبوها لأن السياق للامتنان على العباد. قوله: (هي جميعاً منه) فجميعاً حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور، بناء على جواز تقدم الحال على عاملها المعنوي فإنه أحد قولي النحاة، وهذا إن لم نقل إنه حال من هي بناء على تجويز الحال من المبتدأ، وكونه حالاً مما قبله، وهذا تصوير للمعنى بعيد، وتسخير الجميع باعتبار التمكين منه. قوله: (أو لما في السموات) عطف على قوله لمحذوف وقوله: تكرير للتأكيد إن أراد التأكيد اللغوي فظاهر لكنه لا يخلو من الضعف لأن عطف مثله في الجمل غير معهود، وإن أراد التأكيد المصطلح كما قيل بأنه يكون

المفعول له، ومنه أنه فاعل سخر على الاسناد المجازي أو خبر محذوف ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ في صنائعه ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا﴾ حذف المقول لدلالة الجواب عليه والمعنى قل لهم اغفروا يغفروا أي يعفوا ويصفحوا ﴿لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾ لا يتوقعون وقائعه بأعدائه من قولهم أيام العرب لوقائعهم أو لا يأملون الأوقات التي وقتها الله لنصر المؤمنين، وثوابهم ووعدهم بها، والآية نزلت في عمر رضي الله عنه شتمه غفاري فهم أن يبطش به، وقيل إنها منسوخة بآية القتال ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ علة للأمر، والقوم هم المؤمنين أو الكافرون أو كلاهما فيكون التنكير للتعظيم أو التحقير أو

مع العطف على طريقة ﴿ثم كلا سوف تعلمون﴾ [سورة التكاثر، الآية: ٣] دلالة على أن الثاني كأنه غير الأول لزيادة التبصر بزيادة التفكير، وما مبتدأ خبره منه والجملة مستأنفة لمزيد بيان القدرة، والحكمة، ولا يخفى أنه مخالف لما تقرر في المعاني من أنه لا يجري في التأكيد العطف لشدة الاتصال، ولما ذكره النحاة فإن ابن مالك في التسهيل صرح بأن عطف التأكيد يختص بشم، وقال الرضي: إنه يكون بالفاء أيضاً، وأما عطفه بالواو فلم يجوزه أحد منهم إلا أنه يحتاج لبيان وجه التخصيص، وما قيل عليه من أن الثاني هنا غير الأول حقيقة، والمراد الإشارة إلى تكرر التسخير فالتأكيد معنوي لا يخفى ضعفه لأن العطف لقصد التكرير لا يعهد في الجمل، وفي هذا الوجه حذف مفعول سخر من غير قرينة. قوله: (وقرى منة) بكسر الميم، وتشديد النون بمعنى نعمة، ومنه على إضافة المن للضمير، وقوله: على الإسناد المجازي بإقامة السبب الغائي مقام الفاعل الحقيقي، وقوله: خبر محذوف في القراءة الأخيرة، والتقدير وهذا أو هو منه وأنعامه. قوله: (لدلالة الجواب) أي جواب الأمر أعني قل لا اغفروا، وقد تقدّم الكلام على هذا، وأمثاله في سورة إبراهيم فإن أردته عد إليه، وقوله: لا يتوقعون إشارة إلى أن الرجاء مجاز عن التوقع كالمشعر لاختصاص الرجاء بالمحبوب، وهو غير مناسب هنا واستعمال الأيام مجازاً عن الوقائع مشهور، وقوله: لا يأملون بضم الميم من أمل يأمل كنصر وينصر وإن كان المشهور منه المزيد، وقوله: الأوقات إشارة إلى أن الأيام بمعنى مطلق الأوقات، وهو أحد معانيها. قوله: (والآية نزلت في عمر رضي الله عنه الخ)^(١) قد مر أنه قيل إن الآية مدنية، ويؤيده ما أورد على كونها مكية من أن من أسلم بها كانوا مهجورين فلا يمكنهم الانتصار منهم، والعاجز لا يؤمر بالعفو، والصفح، وإن أوجب عنه بأن المراد أنه يفعل ذلك بينه، وبين الله بقلبه ليثاب مع أن دوام عجز كل أحد منهم غير معلوم، وقوله: وقيل إنها الخ، ويؤيده كونها مكية فإن القتال لم يشرع بمكة وإنما مرضه لأن النظم قد حمل على ترك النزاع في المحقرات، والتجاوز عن بعض ما يؤدي ويوحش. قوله: (علة للأمر) الظاهر أنه اغفروا المقدر لأن أمرهم بالمغفرة للجزاء عليها، ويحتمل أن يريد بالأمر قل أيضاً لأن هذا القول سبب

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٧٤٣ عن ابن عباس بدون إسناد؛ فهو واهٍ.

الشيوع، والكسب المغفرة أو الإساءة أو ما يعمهما، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي لنجزي بالنون، وقرئ ليجزي قوم وليجزي قوماً أي ليجزي الخير أو الشر أو الجزاء أعني ما يجزى به لا المصدر فإن الإسناد إليه سيما مع المفعول به ضعيف ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ إذ لها ثواب العمل، وعليها عقابه ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكَ تُرْجَعُونَ﴾ فيجازيكم على أعمالكم ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ﴾ التوراة ﴿وَالْحُكْمَ﴾، والحكمة النظرية والعملية، أو فصل الخصومات ﴿وَالنُّبُوَّةَ﴾ إذ كثر فيهم الأنبياء ما لم يكن في غيرهم ﴿وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ اللَّيْلِ نَزْلًا وَمَا أَتَيْنَاهُمْ بِهِ إِلَّا أَنبَاءُ مِّنَ الْأَمْرِ﴾ أدلة في أمر الدين، ويندرج فيها المعجزات، وقيل آيات من أمر النبي عليه الصلاة والسلام مبينة لصدقه ﴿فَمَا اخْتَلَفُوا﴾ في ذلك الأمر ﴿إِلَّا مِمَّن بَعْدَ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ بحقيقة الحال ﴿بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ عداوة، وحسداً ﴿إِنَّ رَبَّكَ

لامثالهم المجازي عليه، وقوله: فيكون التأكيد لف، ونشر فالتعظيم على إرادة المؤمنين، وما بعده لما بعده، وقوله: والكسب الخ إشارة إلى أن ما مصدرية، وهي تحتمل الموصولية أيضاً، وبأوه سببية أو للمقابلة أو صلة ليجزي، وقوله: والكسب الخ. هو أيضاً لف، ونشر فإذا أريد بالقوم المؤمنون فكسبهم المجازون عليه مغفرتهم للناس، وتجاوزهم عنهم لا مغفرة الله حتى يقال فيه مضاف مقدر، وهو مثل أو تجوز بجعلها كسباً كما توهم، والمغفرة المتاركة لا إسقاط الحق. قوله: (وقرئ ليجزي قوم) بالياء التحتية وبنائه للمجهول، ورفع قوم، وقرئ ليجزي قوماً مثلها في البناء، والبنية إلا أنه نصب قوماً، وفي توجيهها وجوه فقيل القائم مقام الفاعل ضمير المفعول الثاني العائد عليه لفهمه من السياق، والتقدير هو أي الخبر والمفعول الثاني للمتعدّي لمفعولين نحو جزاك الله خيراً في باب أعطى يقوم مقام الفاعل بلا خلاف، وهو الذي ذكره المصنف، وقوله لا المصدر قول آخر مردود لأنه لا يقام مقام الفاعل مع وجود المفعول به على الصحيح وأجازه الكوفيون على خلاف في الإطلاق، والاستحسان، وفي قوله: سيما أي لا سيما نظر ظاهر. قوله: (من عمل صالحاً) تقدم تفسيره، وما له وعليه، وهو جملة مستأنفة لبيان كيفية الجزاء. قوله: (التوراة) على أن التعريف للعهد لا على إرادة الخاص بالعام، ولو جعل للجنس ليشمل الزبور، والإنجيل جاز لكن جمهور المفسرين على تفسيره هنا بها لأنه ذكر بعدها الحكم، ونحوه وما ذكر لا حكم فيه إذ الزبور أدعية، ومناجاة والإنجيل أحكامه قليلة جداً، وعيسى صلوات الله عليه مأمور بالعمل بالتوراة، والحكمة العملية أحكام الفروع وقوله: ﴿مَا أَحَلَّ اللَّهُ﴾ الخ فالطيب بمعنى الحلال اللذيذ، وقد يراد به كل منهما على الانفراد. قوله: (حيث آتيناهم الخ) فالعالمين على إطلاقه لا بمعنى عالمي زمانهم كما هو أحد تأويليه، ولا يلزم على هذا تفضيلهم على جميع ما عداهم كأمة محمد لأن المراد تفضيلهم بما تفردوا به لا من كل الوجوه، ولا من جهة المرتبة والثواب الذي هو محل الخلاف. قوله: (أدلة في أمر الدين) فمن بمعنى في، واندرج المعجزات لأنها أدلة دينية أيضاً، وقوله: آيات

يَقْضَىٰ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٨﴾ بالمواخظة، والمجازاة ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ ﴿١٩﴾ من أمر الدين ﴿فَاتَّبَعَهَا ﴿٢٠﴾ فاتبع شريعتك الثابتة بالحجج ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢١﴾ آراء الجهال التابعة للشهوات، وهم رؤساء قريش قالوا له ارجع إلى دين آبائك ﴿إِنَّهُمْ لَنُغْنُواكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ﴿٢٢﴾ مما أراد بك ﴿وَأَنَّ الْأَطْلِلِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴿٢٣﴾ إذ الجنسية علة الانضمام فلا توألمهم باتباع أهوائهم ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٤﴾ فواله بالتقي، واتباع الشريعة ﴿هَذَا ﴿٢٥﴾ أي القرآن أو اتباع الشريعة ﴿بَصِيرَةٌ لِّلنَّاسِ ﴿٢٦﴾ بينات تبصرهم وجه الفلاح ﴿وَهُدًى ﴿٢٧﴾ من الضلالة ﴿وَرَحْمَةً ﴿٢٨﴾ ونعمة من الله ﴿لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٢٩﴾ يطلبون اليقين ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ ﴿٣٠﴾ أم منقطعة، ومعنى الهمزة فيها إنكار الحسبان، والاجتراح الاكتساب ومنه الجارحة ﴿أَن يَجْعَلَهُمْ ﴿٣١﴾ أن نصيرهم ﴿كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴿٣٢﴾ مثلهم، وهو ثاني مفعولي نجعل، وقوله: ﴿سَوَاءٌ مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴿٣٣﴾ بدل منه إن كان الضمير للموصول الأول لأن المماثلة فيه إذ المعنى إنكار أن يكون حياتهم، ومماتهم

عن أمر النبي عليه الصلاة والسلام أي علامات له مذكورة في كتبهم، وقوله: في ذلك الأمر أي الذي أوتوه، وقوله: عداوة وحسداً لأنهم بعد علمهم لا يكون اختلافهم إلا بغياً، وفساداً ومرّ في سورة آل عمران أنّ المراد بالعلم التمكن منه، وقد مرّ أيضاً بيان قوله: بحقيقة الحال في حم عسق، وقوله: طريقة عن شرعه إذا سنه ليسلك، وقيل الشريعة ما يجتمع عليه من الماء فيجوز أن يستعار منه أيضاً، وقوله: لا يعلمون أي الحق أو المراد ليسوا من ذوي العلم مبالغة، وقوله: رؤساء الخ خصه بمعونة المقام، ولو عمم لكل ضال جاز أيضاً، وقوله: إنهم الخ جملة مستأنفة مبينة لعللة النهي، وقوله: شيئاً تقدم إعرابه. قوله: (القرآن أو اتباع الشريعة) جمع الخبر على الوجهين باعتبار ما حواه، واتباع مصدر مضاف فيعم، ويخبر عنه بمتعدد أيضاً، وقوله: تبصرهم وجه الفلاح استعارة حسنة، وهذا بصائر تشبيه بليغ، وقوله: يطلبون اليقين فسره به لأن من هو على اليقين لا يحتاج لما يبصره به بخلاف الطالب، ولولا تأويله بما ذكر كان تحصيلاً للحاصل. قوله: (ومعنى الهمزة فيها الخ) لأن أم المنقطعة تقدر ببل، وهمزة استفهام فيحمل الاستفهام على ما يليق به، وهو الإنكار هنا أي لا يليق هذا الحسبان، ولا ينبغي لظهور عدم التساوي، والحسبان الحاصل بالمصدر، وهو المحسوب، وقوله: ومنه الجارحة للأعضاء التي يكتسب بها كالأيدي أو في قولهم هو جارحة أهله أي كسبهم، وأن نجعلهم ساء مسد مفعولي الحسبان. قوله: (بدل منه) أي من ثاني مفعولي جعل، وهذا على قراءة الرفع، والمبدل هو الجملة، والظاهر أنه بدل كل من كل لأن المقصود كونهم مثلهم في استواء حالي المحيي، والممات أو يدل اشتمال، ويجوز كونه بدل بعض، وأما كونه استئنافاً لبيان المماثلة المجملة فلا وجه له، وقد جوز أن تكون الجملة مفعولاً ثانياً، وكالذين الخ حال من ضميرهم، وكذا العكس. قوله: (إن كان الضمير) يعني في محياهم، ومماتهم للوصول الأول، وهو الذين اجترحوا السيئات، وهو بيان لما يصحح البدلية من المفعول الثاني، وهو

سبين في البهجة، والكرامة كما هو للمؤمنين، ويدل عليه قراءة حمزة، والكسائي وحفص سواء بالنصب على البدل أو الحال من الضمير في الكاف، أو المفعولية. والكاف حال، وإن كان للثاني فحال منه أو استئناف يبين المقتضي للإنكار، وإن كان لهما فبدل أو حال

الكاف لا من أن نجعلهم كما توهم فإنه لو كان الضمير للموصول الثاني وهو الذين آمنوا لم يصح فيه البدلية لأن استواء محيي المؤمنين، ومماتهم لا مناسبة بينه، وبين مثلية ذوي الحساب لتصح بدليته منه، وكذا إذا كان للفريقين. قوله: (لأن المماثلة فيه) أي في استواء المحيي، والممات فيصح إبداله مما يدل عليها، وهو الكاف لأنه المقصود بالنسبة، وإليه الإشارة بقوله إذ المعنى الخ. قوله: (ويدل عليه) في المدلول عليه، وعود ضمير عليه احتمالات بأن يكون للبدل أو يكون الضمير للموصول الأول أو لأن المعنى إنكار الاستواء، والظاهر هو الأخير لأنه في وجوه نصبه يكون هو المقصود بالإنكار إذ هو على البدلية المقصود بالنسبة، وكذا على الحالية، والمفعولية لأنه هو المقصود بالإفادة أما الأول فيرد عليه أنه كيف يدل على البدلية، وقد جَوَزَ فيه الحالية، والمفعولية، وأما كونه دليلاً على أرجحيته، ولذا قدمه أو المراد بدلالته عليه بالنسبة للاستئناف فتعسف من غير احتياج إليه، وأما الثاني فلا وجه له، ولا لما قيل من أنه لا يحتمل غيره في قراءة النصب فإن خفاء وجه الدلالة أظهر من الشمس. قوله: (بالنصب على البدل) أي من الكاف لأنها اسم بمعنى مثل، وأما استتار الضمير فيها لأنها بمعنى مماثل، ومشابه فلا وجه له لأنها اسم جامد على صورة الحرف فلا يصح استتار الضمير فيه، وقد سبق مثله للمصنف، ونقلنا تصريح الفارسي بمنعه، وقيل مراده إنه حال من الضمير المستتر في الجار، والمجرور وهو في نفسه صحيح لكنه بعيد عن كلام المصنف بمراحل، وأما الاعتراض عليه بأنه لا يظهر لإخراجه مخرج القيد فائدة يعتد بها فليس بشيء كالاقتراض على المفعولية بأن الأصل تعين المتقدم للمفعولية، ومثله غني عن الرد، وأما جعله حالاً من ضمير نجعلهم فقيل إنه غير سديد معنى وفيه بحث، وقوله: والكاف حال أي من ضمير نجعلهم، وقوله: وإن كان أي الضمير للموصول الثاني فقوله سواء الخ. حال من الموصول الثاني على الرفع، والنصب لا من الضمير في المفعول الثاني فإنه فاسد معنى، وفيه اكتفاء الاسم بالضمير، وقد مر في الأعراف أنه غير فصيح فكانه تبع النحاة فيما اشتهر من جوازه هنا، والمقتضي للإنكار على حساب التماثل إن الذين آمنوا سواء حالهم عند الله في الدارين بهجة، وكرامة فكيف يماثلونهم، ويجوز أن يكون بياناً لوجه الشبه المجمل. قوله: (وإن كان لهما الخ) قال في الكشف: الضمير إن رجع للفريقين فجملة سواء على التفسيرين استئناف ولا يجوز أن يجعل بدلاً لا لفظاً، ولا معنى إذ المثل هو المشبه، وسواء جار على المشبه، والمشبه به، ثم قال: إن رجع الضمير إلى الفريقين وجب أن يكون حالاً من المضاف، والمضاف إليه معاً فمنطوق الكشف يدل على وجهين، ومفهومه على وجهين آخرين، وأما إذا جعل كلاماً مستأنفاً غير داخل في حكم الإنكار فيتعين أن يرجع الضمير إلى الفريقين، والتساوي بين حال المؤمنين

من الثاني، وضمير الأول والمعنى إنكار أن يستووا بعد الممات في الكرامة أو ترك المؤاخذة كما استووا في الرزق، والصحة في الحياة واستئناف مقرر لتساوي محيي كل صنف، ومماته في الهدى، والضلال وقرىء مماتهم بالنصب على أن محياهم، ومماتهم ظرفان كمقدم الحاج ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ ساء حكمهم هذا أو بئس شيئاً حكموا به ذلك ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ كأنه دليل على الحكم السابق من حيث إن خلق ذلك

بالنسبة إليهم خاصة، وحال المجترحين كذلك فيكون تعليلاً للإنكار في المعنى دالاً على عدم المماثلة لا في الدنيا، ولا في الآخرة لأن هؤلاء متساوو المحيي والممات في الرحمة، وهؤلاء متساوو المحيي، والممات في النعمة إذ معناه كما يعيشون يموتون فلما افترق حال هؤلاء، وحال هؤلاء حياة فذلك موتاً، وهذا ما أشار إليه المصنف، وقد قال: أولاً التساوي إنا بين المحيي والممات، وإنا بين حياتي الفريقيين، ومماتيهما الخ. اه، وقد عرفت أن ما ذكره المصنف ممنوع عند صاحب الكشف، لأن المفعول الثاني محمول على الأول، وكذا المبدل منه، وهو لا يصح هاهنا لأن المفعول الأول المجترحون، وضمير البديل للفريقيين فتأمل، ومحياهم، وما عطف عليه مبتدأ وإذا نصب سواء فهو فاعل له. قوله: (والمعنى إنكار أن يستووا الخ) أي على كون الضمير لهما في وجهي البدلية، والحالية من مجموع الثاني، وضمير الأول فالمنكر على هذا استواؤهما في المحيي والممات، والإنكار باعتبار الأخير، ولم يرض ما أثره الزمخشري من كون المعنى إنكار أن يستوي المسيؤون، والمحسنون محيي حيث عاش هؤلاء على القيام بالطاعات، وأولئك على ارتكاب المعاصي لظهور انتفاء ذلك الظن من المجترحين فتأمل. قوله: (كما استووا في الرزق والصحة) أي بحسب الظاهر، وإلا فما يعطي للمؤمن في الدنيا من ذلك خير له، وما يعطي للكافر شر له لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَمْلِي لَهُمْ لِيَزَادُوا إِثْمًا﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٧٨] وقوله: مقرر الخ ففيه لف، ونشر ثقة بفهم السامع، ومنه يظهر أن المجترحين ليسوا كالمؤمنين فيكون استئنافاً لبيان إنكار مماثلتهم لهم، وقوله: في الهدى، والضلال لأنهم يعيشون كما يموتون. قوله: (وقرئ مماتهم بالنصب) على الظرفية لأنه اسم زمان أو مصدر أقيم مقامه، والعامل إما سواء أو نجعلهم، والتقدير في وقت حياتهم، وقوله: ساء ما يحكمون قد مر تفصيله وقوله: أو بئس الخ إشارة إلى أحد وجهيه، وأنه من باب نعم، وبئس، والمخصوص بالذم مقدر فهو على هذا الإنشاء الذم، وما فيه موصوفة، وفي الوجه الأول للإخبار عن قبح حكمهم، وما مصدرية ووجه التخصيص أن فاعل بئس ضمير مبهم يفسر بالتمييز فلا بد من كون ما نكرة موصوفة ليكون تمييزاً، ولو كانت ما مصدرية مؤولة بمصدر هو معرفة لم يصح ذلك، وإنما جعلت في الأول مصدرية لأنه إشارة إلى الحكم بالتساوي المعهود لذكره قبله فلا وجه لما قيل من أنه لا وجه للتخصيص إذ يجوز على كل من الوجهين كونها مصدرية وموصوفة فافهم، وقوله: بالحق تقدم تحقيقه قريباً. قوله: (كأنه دليل على الحكم السابق) وهو إنكار حسبانهم للتساوي، وهذا إذا لم يكن قوله: سواء

بالحق المقتضي للعدل يستدعي انتصار المظلوم من الظالم، والتفاوت بين المسيء والمحسن، وإذا لم يكن في المحيي كان بعد الممات ﴿وَلَيُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ عطف على بالحق لأنه في معنى العلة أو على علة محذوفة مثل ليدل بها على قدرته، أو ليعدل ولتجزى ﴿وَهُمْ لَا يَظْلَمُونَ﴾ بنقص ثواب، وتضعيف عقاب، وتسمية ذلك ظلماً، ولو فعله الله لم يكن منه ظلماً لأنه لو فعله غيره لكان ظلماً كالابتلاء، والاختبار ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ أَخَذَ إِلَهُهُ هَوْنَهُ﴾ ترك متابعة الهدى إلى متابعة الهوى فكأنه يعبد، وقرئ آلهة هواء لأنه كان أحدهم يستحسن حجراً فيعبده فإذا رأى أحسن منه رفضه إليه ﴿وَأَضَلَّهُ اللَّهُ﴾ وخذله ﴿عَلَىٰ عَآلَمٍ﴾ عالماً بضلاله، وفساد جوهر روجه ﴿وَوَخَّمَ عَلَىٰ سَمِيهِ وَقَلْبِهِ﴾ فلا يبالي بالمواعظ، ولا يتفكر في الآيات ﴿وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشْوَةً﴾ فلا ينظر بعين الاستبصار، والاعتبار، وقرأ حمزة، والكسائي غشوة ﴿فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ﴾ من بعد إضلاله ﴿أَفَلَا

الخ. استثناءً مقررًا لتساوي محيي كل مصنف، ومماته أما على هذا فهو المراد بالحكم السابق فتكون الآية دليلاً على التساوي، وبياناً لحكمته. قوله: (لأنه في معنى العلة) قيل إنه بناء على أن الباء للسببية الغائية، وهي معنى علة له ولا وجه للتخصيص فإن المعنى على الملابس خلقها ملتبسة، ومقرونة بالحكمة، والصواب دون العبث، والباطل، وحاصله خلقها لأجل ذلك كما أشار إليه التفتازاني، وقوله: ولنجزى ليس هو المقدر لأنه إشارة إلى المعطوف المذكور في النظم فلا يرد اتحاد المتعاطفين حينئذ. قوله: (لأنه لو فعله) أي النقص، والتضعيف لو صدر من غيره كان ظلماً لأنه تصرف في ملك الغير بما لم يأذن له فيه، وأما الله تعالى فيتصرف في ملكه كيف يشاء فلو صدر ذلك عنه كان على صورة ظلم غيره فإطلاق الظلم عليه استعارة تمثيلية أو هو لما كان مخالفاً لوعده الحق سماه ظلماً، وإنما احتجج إلى التأويل لأن نفي الظلم فرع إمكانه، وإلا لم يفد، وقوله: كالابتلاء، والاختبار الخ عطف تفسير للابتلاء فلا يرد أنه تكليف للأمر الشاق فليس بمحال عليه تعالى كالاختبار، وهذه الجملة حالية، وقوله: لأنه تعليل للتسمية. قوله: (فكأنه يعبد الخ) إشارة إلى أن جعله إلهاً تشبيه بليغ أو استعارة، وقوله: وقرئ آلهة أي بصيغة الجمع فالهوي بمعنى المهوي، وقوله: رفضه أي تركه ذاهباً أو مائلاً إليه فالآلهة بمعناها الظاهر بغير تجوز أو تشبيه، وقوله: وخذله أي خلقه ضالاً أو خلق فيه الضلال، وقوله: عالماً إشارة إلى أن الجار والمجرور حال هنا من الفاعل، ويجوز كونه حالاً من المفعول كقوله: ﴿إِلا من بعد ما جاءهم علم﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٩] وفساد جوهر روجه خلقها ناقصة غير مستعدة لقبول الهداية، وقوله: فلا يبالي الخ لف ونشر.

قوله: (فلا ينظر بعين الخ) إشارة إلى أنه تمثيل كما مر، وقوله: غشوة أي بفتح الغين المعجمة، وسكون الشين، وقرأها الأعمش بكسر الغين والباقون غشاوة بكسرها، وقرئت بالفتح والضم، وكلها لغات فيها، وقد مر تفصيله في البقرة، وأنه قرئ بالمهملة وقوله: من بعد إضلاله إشارة إلى أن فيه مضافاً مقدرًا بقرينة ما قبله. قوله: (وقالوا) الضمير للكفرة أو لمن

تَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾ ، وقرىء تذكرون ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ﴾ ما الحياة أو الحال ﴿إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ التي نحن فيها ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ أي نكون أمواتاً نطفاً، وما قبلها، ونحيا بعد ذلك أو نموت بأنفسنا، ونحيا ببقاء أولادنا أو يموت بعضنا، ويبقى بعضنا أو يصيبنا الموت، والحياة فيها، وليس وراء ذلك حياة، ويحتمل أنهم أرادوا به التناسخ فإنه عقيدة أكثر عبدة الأوثان ﴿وَمَا يَهْدِيكُمْ إِلَّا الدَّهْرُ﴾ إلا مرور الزمان، وهو في الأصل مدة بقاء العالم من دهره إذا غلبه ﴿وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ يعني نسبة الحوادث إلى حركات الأفلاك، وما يتعلق بها على الاستقلال أو إنكار البعث أو كليهما ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ إذ لا دليل لهم عليه، وإنما قالوه بناء على التقليد والإنكار لما لم يحسوا به ﴿وَإِذَا نُنزِلُ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ﴾ واضحات الدلالة على ما يخالف معتقدهم أو مبيّنات له ﴿وَمَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾ ما كان لهم متشبت يعارضونها به ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا آتُونَا

باعتبار معناه، وقوله: أو الحال يعني أنّ الضمير للحياة فالمعنى لا حياة غير حياتنا الدنيا أو للحال، والحياة من جملة الأحوال فيكون المستثنى من جنس المستثنى منه لاستثناء حال الحياة من أعمّ الأحوال، ولا وجه لما قيل إنّ المناسبة تقدير المضاف بعد أداة الاستثناء. قوله: (نكون أمواتاً نطفاً) لما كان القائلون كفرة منكرين للحياة بعد الموت أوله بما ذكر فالموت عدم الحياة السابق على نفخ الروح فيهم أو المراد بالحياة مجاز إبقاء النسل، والذرية أو بعض يموت وبعض باق في قيد الحياة فالتجوّز في الإسناد أو هو مسند للجنس من غير تجوّز فيه والمراد إصابة ذلك بالتلبس به من غير نظر لتقدّم أحدهما على الآخر، وتأخير نحوي للفاصلة. قوله: (ويحتمل النسخ) فالمراد بالحياة إعادة الروح لبدن آخر فهو مجاز أيضاً، ولبعده جعله محتملاً، وقوله: مرور الزمان فهو مصدر في الأصل نقل لما ذكر، وفي الفرق بين الدهر، والزمان كلام طويل للحكماء، والفقهاء والذي ارتضاه السعد هنا أنّ الزمان أعمّ لأنه كل حين، والدهر لا يطلق إلا على الطويل منه وقوله: مدة بقاء العالم فهو اسم لجميع الأزمنة، والظاهر ما قدّمناه، وقوله: إذا غلبه فكأنهم تخيلوا فيه بطول بقائه مع بقاء الغير غلبه، وقهراً كما نسبوا له الحوادث. قوله: (يعني نسبة الحوادث النسخ) فذلك إشارة إلى نسبة الحوادث إلى الدهر أو إلى إنكار البعث أو إلى كليهما، وظاهره أنّ الزمان عندهم مقدار حركات الأفلاك كما ذهب إليه الفلاسفة، ولا وجه لاستبعاده فإنهم، وإن لم يعرفوه تحقيقاً فال ما عندهم له وما يتعلق بها المراد به مرور الزمان، والحوادث، وقوله، والإنكار لما لم يحسوا به كالصانع القديم، والبعث. قوله: (واضحات) إشارة إلى وجهي بين من اللزوم، والتعدي كما مرّ، وقوله: له أي لما يخالف معتقدهم أو لمعتقدهم، وقوله: متشبت بالفتح ما يتمسك به، وقوله: ما كان حججتهم جواب إذا، ولم يقترن بالفاء، وإن كانت لازمة في المنفي بما لأنها غير جازمة، ولا أصيلة في الشرطية فلا حاجة إلى تقدير جواب لها كعمدوا إلى الحجج الباطلة كما قاله ابن هشام، وقد استدلل بهذه الآية على أنّ العمل ليس للجواب لصدارة ما المانعة منه، ولا قائل بالفرق. قوله: (سماه حجة على حسابانهم) يعني أنّ قولهم: اتنوا بآياتنا لا حجية فيه فإطلاق

يَبَاتِبَاتًا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٦﴾ وإنما سماه حجة على حسابانهم، ومساقهم أو على أسلوب قولهم:

تحية بينهم صرب وجيع

فإنه لا يلزم من عدم حصول الشيء حالاً امتناعه مطلقاً ﴿قُلِ اللَّهُ يُخَيِّكُم مِّمَّ يَشَاءُ﴾ على ما دلت عليه الحجج ﴿ثُمَّ يَخْتَمِرُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا رَبَّ فِئِدٍ﴾ فإن من قدر على الإبداء قدر على الإعادة والحكمة اقتضت الجمع للمجازاة على ما مرّ مراراً، والوعد المصدق بالآيات دلّ على وقوعها، وإذا كان كذلك أمكن الاتيان بآبائهم لكن الحكمة اقتضت أن يعادوا يوم الجمع للجزاء ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ لقلّة تفكرهم، وقصور نظرهم على ما يحسونه ﴿وَلِلَّهِ مَلَكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ تعميم للقدرة بعد تخصيصها ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُخْسِرُ الْخَاسِرُونَ﴾ أي، ويخسر يوم تقوم، ويومئذ بدل منه ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً﴾ مجثمة من

الحجة عليه إمّا حقيقة بناء على زعمهم فإنهم ساقوه مساق الحججة أو هو مجاز تهكماً بهم كما في المثال المذكور، وقد مرّ تحقيقه، وفيه مبالغة لتنزيل التضاد منزلة التجانس فإنه لا يلزم من عدم حصول الشيء الخ بيان لعدم الحججة فيما توهموه حجة لأنه لا يلزم من عدم إعادة آبائهم في الدنيا امتناعها بعده إذا قامت القيامة، وحن البعث، والنشور. قوله: (على ما دلت عليه الحجج) متعلق بالفعلين، وقيل: إنه متعلق بقوله: يميّتكم رداً لقولهم، وما يهلكنا إلا الدهر يعني أنه مما لا يمكن إنكاره، وهم معترفون بأنه المحيي المميّت فيكون دليلاً إلزامياً على البعث كما أشار إليه بقوله: فإن من قدر على الإبداء الخ. فلا مخالفة بينه، وبين ما في الكشاف حتى يكون رداً عليه كما قيل. قوله: (والوعد الخ) تفسير لقوله لا رب فيه، وقوله: وإذا كان كذلك الخ يعني لم قدّم لهم مقدمات مسلمة وضمّ لها ما يلزمها إذا ترك العناد لزم منه القدرة على الاتيان بآبائهم، إلا أنه لم يفعله لحكمة فهو إبطال لما ساقوه مساق الحججة كما بينه المصنف، وحاصله أن البعث أمر ممكن أخبر به الصادق وكل ما هو كذلك لا محالة واقع والى في قوله إلى يوم القيامة بمعنى في أو الفعل مضمن معنى مبعوثين أو منتهين، ونحوه، وقوله: يحسونه أي يدركونه بالحواس الظاهرة، وفي بعض النسخ يحسبونه. قوله: (تعميم للقدرة) لأن المراد بملكه لها تصرفه فيها كما أراد، وهو شامل للإحياء، والإماتة المذكورة من قبله وللجمع، والبعث وللمخاطبين وغيرهم، وقوله: ويخسر يوم تقوم الخ إشارة إلى أن يوم تقوم الساعة متعلق بالفعل، وقدم رعاية للفاصل أو للحصر لأن كل خسران عنده كلا خسران، وفي كون يومئذ بدلاً منه نظر لأن التنوين عوض عن الجملة المضاف إليها، والظاهر أنها تقدر بقرينة ما قبله تقوم الساعة فيكون تأكيداً لا بدلاً إذ لا وجه له، ولذا قيل إنه بالتأكيد أشبه، والقول بأنه بدل تأكيدتي لا يسمن ولا يغني من جوع، وكذا ما تكلفه من زعم أن اليوم الثاني بمعنى الوقت الذي هو جزء من اليوم فهو بدل بعض معه عائد مقدر، ولما كان فيه ظهور خسرانهم كان هو المقصود بالنسبة. قوله: (مجثمة) وفي نسخة مجتمعة وهما بمعنى لأن الجثوم الإقامة، وهما متقاربان، وقوله: من الجثوة أي مأخوذة منها فلذا

الجثوة، وهي الجماعة أو باركة مستوفزة على الركب، وقرىء جاذية أي جالسة على أطراف الأصابع لاستيفازهم ﴿كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا﴾ صحيفة أعمالها، وقرأ يعقوب كل على أنه بدل الأول، وتدعى صفة أو مفعول ثان ﴿الْيَوْمَ نُجْزِيَنَّهُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ محمول على القول ﴿هَذَا كِتَابُنَا﴾ أضاف صحائف أعمالهم إلى نفسه لأنه أمر الكتابة أن يكتبوا فيها أعمالهم ﴿يَنْطِقُ عَلَيْكُمُ الْحَقُّ﴾ يشهد عليكم بما عملتم بلا زيادة، ونقصان ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ﴾ نستكتب الملائكة ﴿مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ أعمالكم ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُدْخِلُهُمْ رَبُّهُمْ فِي رَحْمَتِهِ﴾ التي من جملتها الجنة ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ﴾ الظاهر لخلوصه

دلت على الاجتماع على هذا القول، وهي مثلثة الجيم، وأصلها تراب مجتمع، ونحوه ورأى بصرية فجائية حال أو صفة ولو كانت علمية كانت مفعولاً ثانياً. قوله: (أو باركة) أي قاعدة على الركب كقعود المستوفز وهو الذي لا يستقرّ ويتمكن، وهكذا يكون الخائف المنتظر لما يكره، وقراءة جاذية بالذال المعجمة إما على الإبدال لأنّ الثاء، والذال متقارضان كما قيل شحات، وشحاذ أو الجاذي القاعد على أطراف أصابع قدميه فيكون أبلغ من الجاثي كما قاله الجوهري وغيره، والاستفزاز عدم الاطمئنان من الوفز وهو المكان المرتفع. قوله: (وقرأ يعقوب كل) أي بالنصب وهو في قراءة غيره بالرفع مبتدأ خبره ما بعده، والجملة مستأنفة لبيان جثوهم وهو استدعاء كتابها وهو صحيفة عملها، وقيل كتاب نبيها لينظر هل عملوا به أو لا، وقوله: وتدعى صفة، وهو الذي حسن البدلية مع الاتحاد لفظاً لكنه لتغاير الصفة كانا متغايرين وأما على أنه مفعول ثان على أن رأى علمية فالظاهر أنه تأكيد إذ لولا وصفه لم تسغ البدلية، وتخلل التأكيد بين الوصفين قبيح كما في الكشف، وجعل قوله أو مفعول ثان معطوفاً على قوله بدل لا يخفى ما فيه من الخلل والظاهر أن يقال إنه على هذا المراد أنّ هذا المفعول الأول، والثاني مبدل من الأول، والثاني قبله ليسلم من التكلف فتأمل. قوله: (محمول على القول) أي على تقديره مقول قول هو حال أو خبر بعد خبر ونحوه مما يليق به، وفيه مضاف مقدر أي جزاء ما كنتم الخ أو هو من المجاز، وقوله: أضاف الخ فهو من الإضافة لأدنى ملابس على التجوّز في النسبة الإضافية بخلاف قوله: كتابها فإنه على معنى اللام حقيقة، وقوله: أمر الكتابة الخ بيان لوجه الملابس، ولو كان ضمير كتابنا للكتابة جاز، والإضافة فيه حقيقية أيضاً لكن قوله: نستنسخ ياباه إلا أن يجعل بمعنى نسخ، ونكتب، وجملة ينطق مستأنفة أو حالية أو خبرية، وقوله: بلا زيادة الخ تفسير لقوله بالحق، وقوله: فأما الذين الخ تفصيل للمجمل المفهوم من قوله: ينطق عليكم بالحق أو تجزون. قوله: (في رحمته التي من جملتها الجنة) خالف الزمخشري في تفسيرها بالجنة على أنهم تجوزوا به عنها فالظرفية على ظاهرها، وأما على ما ذكره المصنف فهي عامّة شاملة لها، ولغيرها والجنة في نفسها رحمة لكن يكون في الظرفية الجمع بين الحقيقة، والمجاز أو عموم المجاز بلا قرينة فما في الكشف أحسن، وقوله عن الشوائب أي ما يخالطه مما يخالفه أو المراد

عن الشوايب ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ عَلَيْهِمْ عَلِيماً﴾ أي فيقال لهم ﴿ألم تأتكم رسلي﴾ فلم تكن آياتي تتلى عليكم فحذف القول، والمعطوف عليه اكتفاء بالمقصود، واستغناء بالقرينة ﴿فَأَسْتَكْبِرْتُمْ﴾ عن الإيمان بها ﴿وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾ عادتهم الاجرام ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ لَآتٍ لِّمُؤْمِنِيْنَ﴾ يحتمل الموعود به والمصدر ﴿حَقٌّ﴾ كائن هو أو متعلقه لا محالة ﴿وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ إفراد للمقصود، وقرأ حمزة بالنصب عطفاً على اسم إن ﴿قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ﴾ أي شيء الساعة استغراباً لها ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا عُلُوكًا﴾ أصله نظنّ ظناً فادخل حرف النفي،

بالشوايب الأكدار. قوله: (فيقال لهم الخ)، وحذف القول خصوصاً بعد أما كثير مقيس حتى قيل هو البحر حدث عنه فهو جواب أما وما بعده مقوله، وقوله: اكتفاء الخ تعليل لحذف القول لأن المقصود مقوله لا هو، وقوله: واستغناء بالقرينة تعليل لحذف المعطوف عليه فهو لف، ونشر والقرينة الفاء العاطفة، وأن تلاوة الآيات تستلزم إتيان الرسل معنى ففيه قرينة لفظية ومعنوية، وقوله عادتهم الاجرام هو من كان الدالة على الاستمرار في عرف التخاطب فإذا قيل كان النبي ﷺ يفعل كذا فهم منه المداومة عليه كما صرحوا به. قوله: (يحتمل الموعود به) فيدل على حقيقته، وتحققه في نفسه كما أشار إليه بقوله كائن هو فيكون مجازاً كرجل عدل، والمصدر فيكون حقيقته بتحقق ما وعد به، وإليه أشار بقوله أو متعلقه ففيه لف، ونشر مرتب، وعلى الثاني فيه تجوز في النسبة وعلى ما قبله في الظرف، وقوله افراد للمقصود من المقام، وهو البعث اعتناء به، وإن كان من جملة ما وعده الله فهو كقوله وملائكته وجبريل وعلى قراءة الرفع هو من عطف الجملة على الجملة، ويحتمل أنه معطوف على محل أن، واسمها كما مر. قوله: (استغراباً الخ) أي عدها منكراً غريبة، ولذا جمع ما ندري مع الاستفهام وقوله أصله نظنّ الخ دفع لما قيل إن العامل يجوز تفرغه لما بعده من جميع معمولاته إلا المفعول المطلق فلا يقال ما ضربت إلا ضرباً لأنه لا فائدة فيه إذ هو بمنزلة تكرير الفعل وقولك ما ضربت إلا ضربت وهو غير صحيح، وأما ما ذكره المصنف في معرض الجواب فقد أورد عليه في التقريب أنه لا يفيد لأن مورد النفي، والإثبات فيه واحد، وهو الظنّ، والحصص حيث يتغاير الموردان فالأولى أن يحمل المنفي على الفعل أو الاعتقاد المطلق يعني على طريق التجريد تعميماً للخاص المثبت ليتغاير أو يصح الاستثناء أو المثبت على ظنّ خاص إما قوي، أو ضعيف بجعل تنوينه للتعظيم أو التحقير كما ذهب إليه السكاكي، وحاصله إما تعميم المستثنى منه أو تخصيص المستثنى، وعليه حمل قول الأعمش:

وما غرّك الشيب إلا اغتراراً

وقال أبو البقاء: إنه محمول على التقديم، والتأخير أي إن نحن إلا نظنّ ظناً، وما اغتره إلا الشيب اغتراراً، وما في الكشف لم يذكر فيه وجه الإفادة، ومراده على ما في الكشف أن أصله نظنّ ظناً فادخل فيه النفي، والإثبات ليفيده تأكيداً على تأكيد، وهو الغرض من كل نفي،

والاستثناء لاثبات الظن، ونفي ما عداه كأنه قال ما نحن إلا نظن ظناً. أو لنفي ظنهم فيما سوى ذلك مبالغة، ثم أكد بقوله ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُتَّقِينَ﴾ أي لامكانه، ولعل ذلك قول بعضهم تحيروا بين ما سمعوا من آياتهم وما تليت عليهم من الآيات في أمر الساعة ﴿وَبَدَأَ

واستثناء بل من كل قصر لكنه لا يفيد توجيه الكلام وتنزيله على قواعد العربية بدون ما ذكر، وكلام المصنف مضطرب فيه لأنه خلط فيه المذاهب، وقال الرضي في المفعول المطلق: إذا كان للتأكيد ووقع بعد إلا أشكال لأن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدّد مقدر معرب بإعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس حتى يدخل فيه المستثنى بيقين، ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظنّ محتملاً مع الظنّ غيره حتى يخرج الظنّ منه، وحله أن نقول إنه يحتمل من حيث توهم المخاطب إذ ربما تقول ضربت مثلاً وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه من مقدماته كالتهديد فتقول ضربت ضرباً لرفع ذلك التوهم كما في نحو جاءني زيد فلما كان قولك ضربت محتملاً للضرب، وغيره من حيث التوهم صار كالتعدّد الشامل للضرب، وغيره حتى كأنك قلت ما فعلت شيئاً إلا ضرباً يعني أنّ الضرب لما احتتمل قبل التأكيد، والاستثناء فعلاً آخر حمل على العموم بقرينة الاستثناء، وما أورد عليه الفاضل المحشي تبعاً لما في شرح المفتاح الشريف، وحواشي المطوّل من أنّ الاستثناء يقتضي الشمول المحقق، ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلاً عن المتوهم فليس بشيء لأنه إذا جرد الفعل لمعنى عام كما ذكره صار الشمول محققاً مع أنّ عدم كفاية الشمول الفرضي غير مسلم كما يعرفه من يتتبع موارده، وكذا ما أورده على تأويله بما نعتقد إلا ظناً من أنّ ظاهر حالهم أنهم متردّدون لا معتقدون كما صرح به المصنف فإنّ الاعتقاد المنفي لا ينافي ظاهر حالهم بل يقررها على أتم وجه. قوله: (كأنه قال ما نحن إلا نظنّ ظناً) هو بحسب الظاهر موافق لما ذهب إليه ابن يعيش، وأبو البقاء من أنه على القلب، والتقديم والتأخير وقد رده الرضي، وقال: إنه تكلف لما فيه من التعقيد المخجل بالفصاحة لكنه غير مراد له كما توهم بل المراد أنّ الظنّ مستثنى من أعمّ الأفعال على التجريد كما مرّ بجعل ما سوى الظنّ كالعدم، وقوله كأنه مناد عليه فكيف يتوهم إرادته. قوله: (أو لنفي ظنهم فيما سوى ذلك مبالغة) على أنّ المستثنى منه مطلق ظنهم، والمستثنى ظنهم في أمر الساعة أي لا ظنّ، ولا تردّد لنا إلا ظنّ أمر الساعة، والتردّد فيها فالمستثنى منه كل ظنّ لهم، والمخرج ظنّ خاص على أنّ تنوينه للتنوع أو التعظيم، أو التحقير وهذا ما ذهب إليه السكاكي، ومن تبعه وليس مخالفاً له كما توهم، وهو معطوف على قوله لاثبات الظنّ. قواه: (لامكانه) صلة مستيقنين لا تعليل للنفي أي نحن لا نتيقن إمكانه فضلاً عن تحقق وقوعه المدلول عليه بقوله إنّ وعد الله حق فهو ردّ له. قوله: (ولعل ذلك قول بعضهم) ذلك إشارة إلى قولهم إن نظنّ الخ، وهو دفع لسؤال مقدر، وهو أنهم منكرون للبعث جازمون بنفيه كما مرّ في قولهم: ﴿إن هي إلا حياتنا الدنيا﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٢٩] فكيف أثبت لهم الظنّ من غير إيقان في أمرها فدفعه صريحاً بعدما أشار إلى دفعه ضمناً بأنّ المظنون هو الامكان، والمفتي ثمة

لَهُمْ ﴿ظَهَرَ لَهُمْ﴾ ﴿سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا﴾ ﴿عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ بَأْنَ عَرَفُوا قَبْحَهَا، وَعَايَنُوا، وَخَامَةً عَاقِبَتَهَا أَوْ جَزَاؤَهَا﴾ ﴿وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ ﴿وَهُوَ الْجَزَاءُ﴾ ﴿وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنسَخُكَ﴾ ﴿نَتْرَكُكُمْ فِي الْعَذَابِ تَرَكَ مَا يَنْسَى﴾ ﴿كَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ ﴿كَمَا تَرَكَتُمْ عِدَّتَهُ، وَلَمْ تَبَالُوا بِهِ وَإِضَافَةَ اللَّقَاءِ إِلَى يَوْمٍ إِضَافَةَ الْمَصْدَرِ إِلَى ظَرْفِهِ﴾ ﴿وَمَا أَوْلَاكُمْ أَلْتَأْتُوا النَّارَ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَصِيرِينَ﴾ ﴿يَخْلَصُونَكُمْ مِنْهَا﴾ ﴿ذَلِكَ بِأَنَّكُمْ أَنْتَضَمْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ هُزُوا﴾ ﴿اسْتَهْزَأْتُمْ بِهَا، وَلَمْ تَتَفَكَّرُوا فِيهَا﴾ ﴿وَعَزَّيْتُمْ أَلْمِيزَةَ الدُّنْيَا﴾ ﴿فَحَسِبْتُمْ أَنَّ لَا حَيَاةَ سِوَاهَا﴾ ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا﴾ ﴿وَقَرَأَ حَمْزَةَ وَالْكَسَائِي بِفَتْحِ الْيَاءِ، وَضَمَّ

الإيقان لكون ذلك في بقعة الإمكان بأنهم مفتقرزون فوقاً في طرق الضلال فبعضهم جازم بنفيها كأئمة الكفر، وبعضهم متردد متحير، وفيها فإذا سمع ما يؤثر عن آبائهم أنكراها، وإذا سمع الآيات المتلوة تهقّر إنكاره فتردد، وقوله في أمر الساعة تنازعه سمع، وتلى أو هو متعلق بقوله تحيروا، ومعناه ترددوا. قوله: (على ما كانت عليه) يعني إن أعمالهم التي زينها لهم الشيطان، وحسنها في أعين الخذلان ظهر لهم في الآخرة سوءها، وقبحها كما كانت كذلك في الدنيا، وإن لم يقرّوا بذلك، وما موصولة أو مصدرية، وقوله بأن عرفوا الخ متعلق ببدا، وهذا كما يقال عرف قبيح فعله فإن المراد عرف قباحته، والوخامة تعفن الهواء المورث للأمراض البوائية استعير هنا للضرر. قوله: (أو جزاؤها) يعني المراد بظهور سيئات أعمالهم ظهور سوتها كما قررناه أو المراد ظهور جزائها على أنها مجاز عما تسبب عنها أو أنه على تقدير مضاف فيه، وسيئات الأعمال إضافة لامية أو من إضافة الصفة للموصوف، والضمائر المؤنثة في كانت، وقبحها وما بعده لما عملوا لأنه بمعنى الأعمال، وهو معطوف بحسب المعنى على قوله على ما كانت. قوله: (وهو الجزاء) تفسير لما فالمراد به احيائهم وجزاؤهم، وقيل المراد به قولهم إن نظنّ إلا ظناً فيندفع به التناقض، وهو بعيد، وحق بهم بمعنى حلّ بهم وهو لا يستعمل في غير المكروه. قوله: (نترككم في العذاب ترك ما ينسى) يعني أنّ المراد به هنا الترك لاستحالة النسيان عليه تعالى فهو استعارة أو مجاز مرسل، وكلامه صريح في الأول، ويجوز أن يكون فيه استعارة مكنية، وقوله كما تركتم عِدَّتَهُ بضم فتشديد ما يعدّ له مما لا بدّ منه كزاد المسافر وراحلته، وعدة الآخرة التقوى، وما ضاهاها كما قال: ﴿وتزودوا فإن خير الزاد التقوى﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٩٧] وقوله ولم تبالوا عطف متضمن لوجه الشبه وهو عدم المبالاة به فإن الشيء يترك أو ينسى لذلك وقيل التعبير بالنسيان لأنه مركز في فطرتهم أو لتمكنهم منه بظهور دلائله فالنسيان الأوّل مشاكلة. قوله: (إضافة المصدر إلى ظرفه) فهو على معنى في، ومفعوله مقدر، والأصل لقاءكم الله، وجزاءه في ذلك اليوم، وقال التفتازاني: إنه كمكر الليل والنهار فهو مجاز حكميّ فلذا أجرى مجرى المفعول به وإنما لم يجعل من إضافة المصدر إلى المفعول به حقيقة لأنّ التوبيخ ليس على نسيان لقاء اليوم نفسه بل ما فيه من الجزاء، ولا يخفى أنّ لقاء اليوم يجوز أن يكون كناية عن لقاء جميع ما فيه وهو أنسب بالمقام لأنّ السياق لانكار البعث. قوله: (فحسبتم أن لا حياة سواها) فالخطاب لمن لم يتحيروا في أمرها أولهم بناء على تناقض

الراء ﴿وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ لا يطلب منهم أن يعتبروا ربهم أي يرضوه لفوات أوانه ﴿فَلِلَّهِ الْحَمْدُ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ إذ الكل نعمة منه ودال على كمال قدرته ﴿وَلَهُ الْكِبْرِيَاءُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إذ ظهر فيها آثارها ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ﴾ الذي لا يغلب ﴿الْحَكِيمُ﴾ فيما قدر، وقضى فاحمدوه، وكبروه، وأطيعوا له عن النبي ﷺ من قرأ حم الجاثية ستر الله عورته وسكن روعته يوم الحساب.

أقوالهم، واختلاف أحوالهم وقوله بفتح الباء الخ، وغيره بضمها وفتح الراء، وهو ابتداء كلام أو التفات. قوله: (لا يطلب منهم أن يعتبروا) من الأعتاب، وهو إزالة العتب جعل كناية عن الارضاء، وهو المراد، وقد تقدّم في الروم، والسجدة تفسيره بوجوه أخر فتذكره، وقوله لفوات أو أنه تعليل للنفي. قوله: (إذ الكل نعمة منه دال على كمال قدرته) وتعريف الحمد إما للاستغراق أو للجنس، وهو إخبار عن استحقاقه له أو إنشاء، وتقديم الظرف للحصر، والفاء التفرعية للإشارة إلى أنّ كفرهم لا يورث شيئاً في ربوبيته، ولا يسدّ طريق إحسانه ورحمته ومن ومن يسدّ طريق العارض الهطل

وإنما هم ظلموا أنفسهم ورب العالمين بدل، وقوله: إذ الكل الخ فيجب حمده، ولا مانع من اختصاص الحمد بالجميل الإنعامي به تعالى كما مرّ تحقيقه في فاتحة الفاتحة فلا وجه للاعتراض به هنا، وقوله ودال على كمال قدرته إشارة إلى مناسبة التوصيف لما ذكر من الحمد، ولما بعده من الكبرياء. قوله: (إذ ظهر فيهما أو فيها آثارها) أي آثار الكبرياء فلذا قيدها بها لتعلق الظرف بالكبرياء أو هو حال منها، وقوله فاحمدوه الخ الجميع ناظر للجميع أو هو على التوزيع فاحمدوه ناظر لقوله: ﴿فَلِلَّهِ الْحَمْدُ﴾ و (كبروه) لقوله وله الكبرياء الخ، وقوله وأطيعوه ناظر لقوله: ﴿الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ وفيه إشارة إلى أنّ هذه الأخبار كناية أو مجاز عن الأمر لأنه المقصود فله الحمد، والثناء، والعظمة، والكبرياء. قوله: (من قرأ الخ)^(١) هو حديث موضوع، والعورة بمعنى ما قبح من أفعاله التي يكره الاطلاع عليها، والروعة الخوف، وبينهما جناس مقلوب تمت السورة، والحمد لله رب العالمين، وأفضل صلاة وسلام على أفضل النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

سورة الأحقاف

مكية، وآيها أربع أو خمس، وثلاثون آية.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿حَمَّ * نَزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ * مَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ إلا خلقاً ملتبساً بالحق، وهو ما تقتضيه الحكمة، والمعدلة، وفيه دلالة على وجود الصانع الحكيم، والبعث للمجازاة على ما قرّناه مراراً ﴿وَأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ بتقدير أجل مسمى ينتهي إليه الكل، وهو يوم القيامة أو كل واحد، وهو آخر مدة بقائه المقدّرة له ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُذِرُوا﴾ من هول ذلك الوقت، ويجوز أن تكون ما مصدرية ﴿مُعْرِضُونَ﴾ لا يتفكرون فيه ولا يستعدّون لحلوله ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ

سورة الأحقاف

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مكية) منهم من استثنى منها، والذي قال لوالديه الآيتين، وقوله قل أرايتم إن كان من عند الله الآية ﴿ووصينا الإنسان بوالديه﴾ الأربع الآيات، فاصبر كما صبر الآية فهي مدنية، وعليه مشى المصنف في بعضها كما سيأتي فكان ينبغي له أن ينبه عليه، والاختلاف في عدد الآيات بناء على أنّ حم آية أو لا، وقد مرّ مثله وخصه تعالى هنا بالوصف بما ذكر لما في القرآن من الإعجاز، والحكم الدالة على القدرة، والحكمة، وقد مرّت وجوه الأعراب فيه. قوله: (إلا خلقاً ملتبساً بالحق الخ) جعله في موقع المصدر دون الحال لأنّ المقترن بالحكمة وتقدير المدة هو الخلق حقيقة لا المخلوق وقدّر التقدير لأنّ الخلق إنما يلتبس به لا بالأجل نفسه كما قاله الشارح المحقق: ولم يجعله حالاً من الفاعل لأنّ عطف أجل مسمى عليه، وإن كان بتقدير التقدير ياباه وما أبوه من الحالية من المفعول أو الفاعل جوّزه بعضهم ككون الباء للسببية الغائية فتأمل. قوله: (وفيه) أي في قوله بالحق دلالة على ما ذكر لأنّ المصنوع الملتبس بالحق المشتمل على مقتضى الحكمة لا بدّ له من صانع، وأما دلالته على البعث فلا أنّ مقتضى الحكمة، والمعدلة الإعادة لتجازي كل نفس بما كسبت، وقد تقدّم الكلام عليه، وما فيه فتذكره، وقوله وبتقدير تقدير التقدير تقدّم وجهه في كلام الشارح النحرير، وقوله أو كل واحد معطوف على لفظ الكل بمعنى المجموع، وضمير بقائه لواحد، وقيل إنه معطوف على ينتهي من حيث المعنى، وهو تكلف من غير داع، ويندرج في كل واحد السموات والأرض فيعم الأجل يوم القيامة. قوله: (من هول ذلك الوقت) بيان لما على أنها موصولة، ويجوز أن تكون مصدرية أي عن انذارهم بذلك الوقت على إضافة المصدر إلى مفعوله الأول القائم مقام الفاعل، وقوله لا يتفكرون الخ. تفسير للأعراض على تفسيري الأجل، وما أنذروا، وقوله تعالى: أروني قد مرّ بيانه في آخر سورة فاطر، وما استفهامية، وذا اسم إشارة أو هما اسم

فِي السَّمَوَاتِ ﴿ أَي أَخْبَرُونِي عَنْ حَالِ آلِهَتِكُمْ بَعْدَ تَأْمَلِ فِيهَا هَلْ يَعْقِلُ أَنْ يَكُونَ لَهَا فِي أَنْفُسِهَا مَدْخَلٌ فِي خَلْقِ شَيْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْعَالَمِ فَتَسْتَحِقُّ بِهِ الْعِبَادَةَ، وَتَخْصِيصِ الشَّرْكِ بِالسَّمَوَاتِ احْتِرَازًا عَمَّا يَتَوَهَّمُ أَنَّ لِلْوَسَائِطِ شَرَكَةَ فِي إِيجَادِ الْحَوَادِثِ السَّفَلِيَّةِ ﴿ أَتَتَوَفَّى يَكْتَسِبُ مِنْ قَبْلِ هَذَا ﴾ مِنْ قَبْلِ هَذَا الْكِتَابِ يَعْنِي الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ نَاطِقٌ بِالتَّوْحِيدِ ﴿ أَوْ أَتُكْرَمُ مَتَّ عَلِيمٌ ﴾ أَوْ بَقِيَّةٍ مِنْ عِلْمِ بَقِيَّةٍ عَلَيْكُمْ مِنْ عِلْمِ الْأَوَّلِينَ هَلْ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِمْ لِلْعِبَادَةِ أَوْ الْأَمْرِ بِهِ

واحد بمعنى أي شيء، وأم على الأول متصلة، وعلى الثاني منقطعة، وضمير خلقوا لما، ومن الأرض بيان له وقد مرّ الكلام على قوله رأيتم وأروني إما تأكيد لها لأنها بمعنى أخبروني فمفعول رأيتم الثاني ماذا خلقوا، والأول ما تدعون أو هو ليس بتوكيد، وتنازعا قوله ماذا خلقوا كما فصله المعرب، ويحتمل أروني أن يكون بدل اشتماله من رأيتم وهو من ارجاء العنان. قوله: (أي أخبروني عن حال آلهتكم) سماوية كالنجوم أو أرضية كالأصنام وفي ذكر السموات، والأرض إشارة إليهما، وقوله أخبروني إما تفسير لأرأيتم أو لأروني أولهما على أن الثاني تأكيد للأول، وقوله بعد تأمل فيها هذا مأخوذ من رأيتم، وأروني بمعنى أخبروني فإنّ الاخبار عن الشيء يكون بعد معرفته الحاصلة من التأمل فيه سواء كانت الرؤية بصرية أو علمية فهو يدل على ذلك بالالتزام، وقوله فتستحق به العبادة لأنه لا يستحقها إلا الخالق، وقوله عيسى عليه الصلاة والسلام أخلق لكم كهيئة الطير ليس خلقاً حقيقياً كما مرّ. قوله: (وتخصيص الشرك) أي في النظم بقوله في السموات مع أنه يعم الأرض، وما فيها لأنه قصد الزامهم بما هو مسلم لهم ظاهر لكل أحد، والشركة في الحوادث السفلية ليست كذلك لتملكهم، واتخاذهم لبعضها بحسب الصورة الظاهرة، وأورد عليه أنه مخالف لقوله أنّفاً هل يعقل أن يكون لها في أنفسها مدخل الخ. لأنه يدل على نفي الشركة في السفليات، ولو فسر ما خلقوا بأي جزء من الأرض استبدوا بخلقه كما مرّ في فاطر صح، واتضح، وهو غفلة عن قوله في أنفسها فإنّ المراد به الاستبداد، والاستقلال كما يقال الدار في نفسها تساوي كذا فالمنفّي أولاً مدخلتها حقيقة واستقلالاً لا صورة بواسطة الكسب كما في المداخل العادية، ومن قال الأولى إسقاط هذا القيد فقد زاد في الطنبور نغمة، ولما كانت العقول القاصرة، والأفكار الجامدة تتوهمه شركة لم يذكره ليطمئن بالالتزام فلا حاجة إلى تكلف في التأويل أو تقدير معادل لأم أي ألهم شرك في الأرض أم لهم شرك في السموات فإنّ حذف المعادل مما أبوه، وقوله السفلية إشارة إلى أنّ المراد بالسموات العلويات، وبالأرض السفليات وما قيل من أنّ مراد المصنف أنه ردّ على عبدة الأوثان، ومن ضاهاهم من القائلين بتوسط الكواكب في إيجاد بعض السفليات فالمعنى أخلقوا بالاستقلال أم بالشرك فتخيّل فاسد كما ذكره بعض فضلاء العصر.

قوله: (اتنوني) من جملة القول، والأمر للتبكي، والإشارة إلى نفي الدليل المنقول بعد الإشارة إلى نفي المعقول، وقوله فإنه ناطق الخ. تعليل لطلب الاتيان بكتاب غير القرآن لأن القرآن دال على خلاف ما زعموه فلا يمكنهم الاحتجاج به. قوله: (أو بقية من علم) لما أنكر

﴿إِنْ كُنْتُمْ مَكِيدِينَ﴾ في دعواكم، وهو إلزام بعدم ما يدل على ألوهيتهم بوجه ما نقلاً بعد إلزامهم بعدم ما يقتضيها عقلاً، وقرئ إثارة بالكسر أي مناظرة فإن المناظرة تشير المعاني، وأثرة أي شيء أوثرتم به، وإثرة بالحركات الثلاث في الهمزة وسكون الشاء فالمفتوحة للمرة من مصدر أثر الحديث إذا رواه، والمكسورة بمعنى الأثرة والمضمومة اسم ما يؤثر ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾ إنكار أن يكون أحد أضل من المشركين حيث تركوا عبادة السميع المجيب القادر الخبير إلى عبادة من لا يستجيب لهم لو سمع دعاءهم فضلاً أن يعلم سرائرهم، ويراعي مصالحهم ﴿إِلَّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ما دامت

عليهم الشرك طلب منهم ما يدلّ عليه من الكتب السالفة أو العلوم المنقولة عن مضي، والإثارة مصدر كالغواية، والضلالة بمعنى البقية من قولهم سمت الناقة على إثارة من لحم أي على بقية منه، وقيل معناها الرواية، وقيل العلامة، وتنوينه للتقليل، ومن علم صفته. قوله: (وهو) أي قوله اثتوني الخ، والنقلى الكتب أو علوم السلف، والعقلي قوله أرايتم الخ، وقوله وهو الزام الخ فإن قلت كان حقه على ما ذكره المصنف أن يعطف فلم جرد من العاطف، وإذا كان هذا للدليل النقلي، وذلك للعقلي لا يصح مع مبايئته له أن يكون توكيداً لأرايتم أو أروني كما توهم قلت لما بين الدليلين ترك العطف تنبيهاً على ما بينهما من بعد المسافة فلذا عدل عنه إلى الاستئناف وإن عطف في بعض نظائره. كقوله: ﴿أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا﴾ [سورة فاطر، الآية: ٤٠] فلا وجه لاستصعابه. قوله: (وقرئ إثارة بالكسر الخ) فيه إشارة إلى أنه استعارة فشبه ما يبرز ويتحقق بالمناظرة بما يثور من الغبار الناتج من حركات الفرسان ويتبعه تشبيهها بالمسابقة وهم بالفرسان أشبهه ومن غريب التفاسير المأثورة ما أثروه عن ابن عباس من أن المراد به علم الرمل لما فيه من إثارة الغبار إذا خط فيه دور وأنه كان نبي من الأنبياء يخط فمّن صادف مثل خطه أصاب وقد قيل إنه إدريس عليه الصلاة والسلام والإثارة عليه واقعة موقعاً بديعاً. قوله: (وآثرة) أي بفتحيتين وأوثرتم بمعنى تفرّدتم به. قوله: (يؤثر) وفي نسخة يؤثر به فهو كالخطبة اسم لما يخطب به لأنّ فعله بالفتح للمرة وبالكسر للهيئة وبالضم اسم للمقدار كالغرفة بالضم لما يغرف باليد وهو إمّا مصدر غلب في الحاصل به، أو صفة بمعنى مفعول والمعنى اثتوني يعلم خصصتم به أو رواية ما فيه ولو شاذة. قوله: (السميع المجيب) مأخوذ من مفهوم الجلالة، ولا مخالفة فيه وإنما الخلاف في الاحتجاج به، وأما قوله القادر الخبير فمن وقوعه في مقابلة الخالق لهذه الأجرام العظيمة الدالة على قدرة تامة وعلم كامل، وقيل: إنه من الجلالة لأنه اسم للذات المستجمع للصفات، ووجه التخصيص حينئذ محتاج لما ذكرناه، وقوله أحد أضل لأنّ المقصود بيان أنهم أضل مما عداهم كما يقال هو أفضل من فلان والمقصود أنه أفضل من غيره ويؤيده التعبير بمن لأنّ الموصول من أدوات العموم. قوله: (فضلاً الخ) الأولوية المدلول عليها بقوله فضلاً لأنّ عدم استجابتهم لعجزهم وكونهم جماداً ليس من شأنه العلم فهو حقيق بأن لا يعلم السرائر فيراعي مصالحهم، فلا يرد عليه أنه لا يلزم من عدم استجابتهم أن لا يعلم

الدنيا ﴿وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَفِيلُونَ﴾ لأنهم إما جمادات، وإما عباد مسخرون مشغولون بأحوالهم ﴿وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً﴾ يضرّونهم، ولا ينفعونهم ﴿وَكَانُوا بِبِأَدَانِهِمْ كَافِرِينَ﴾ مكذّبين بلسان الحال أو المقال، وقيل الضمير للعابدين، وهو كقوله: ﴿والله ربنا ما كنا مشركين﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٢٣] ﴿وَإِذَا تَنَلَّ عُلْتِهِمْ أَيْنَتُنَا يَنْتَنِي﴾ واضحات أو مبيّنات ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾

سائرهم فضلاً عن الأولوية المذكورة كما توهم. قوله تعالى: ﴿إلى يوم القيامة﴾ ظاهر الغاية الدالة على انتهاء ما قبلها بها أنّ بعدها تقع الاستجابة، فإما أن يقال الغاية لا مفهوم لها، وفيه بحث سيأتي أو يقال كما حققه في الانتصاف أنّ المراد أنها مستمرة، ولكن لزيادة ما بعدها على ما قبلها زيادة بينة ألحقت بالمباين كما في قوله وإنّ عليك لعنتي إلى يوم الدين يعني أنّ عليه الطرد والرجم إلى يوم القيامة، فإذا جاء ذلك اليوم لقي ما ينسى معه اللعن مما هو أشدّ منه ونحوه ما ذكره في لا سيما، ولو قيل المراد به التأييد لم يبعد مما ذكر. قوله: (ما دامت الدنيا) يحتمل أنّ المراد به التأييد كما مرّ، فلا يرد أنّ ظاهر كلامهم أنه غاية لعدم الاستجابة لا للدعاء لمن لا يستجيب، فيحتاج إلى التوجيه بأنه ينقطع عدم الاستجابة حينئذ لاقتضائه سابقة الدعاء ولا دعاء ويردّ بقوله فدعوهم، فلم يستجيبوا لهم إلا أن يقال إنه دعاء على زعمهم، أو المنقطع حينئذ الاقتصار على عدم الاستجابة حينئذ كما يرمي إليه قوله: ﴿وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً﴾ وأما القول بأنه مفهوم فلا يعارض المنطوق، فبرده ما في الدرر والينبوع عن البديع أنّ الغاية عندنا من قبيل إشارة النص لا المفهوم قال الزركشي في شرح جمع الجوامع: ذهب القاضي أبو بكر إلى أنّ الحكم في الغاية منطوق، وأدعى أنّ أهل اللغة صرحوا بأنّ تعليق الحكم بالغاية موضوع على أنّ ما بعدها خلاف ما قبلها لأنهم اتفقوا على أنها ليست كلاماً مستقلاً فإنّ قوله: ﴿حتى تنكح زوجاً غيره﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٣٠] وقوله: حتى يطهرن لا بدّ فيه من إضمار لضرورة تميم الكلام وذلك أنّ المضمّر إمّا ضدّ ما قبله أو لا والثاني باطل لأنه ليس في الكلام ما يدلّ عليه فيقدّر حتى يطهرن فأقربوهنّ حتى تنكح فتحلّ قال: والإضمار بمنزلة الملفوظ فإنه إنما يضمّر لسبقه إلى ذهن العارف باللسان، وعليه جرى صاحب البديع من الحنفية فقال هو عندنا من دلالة الإشارة لا من المفهوم لكن الجمهور على أنه مفهوم ومنعوا وضع اللغة لذلك اه فقوله في التلويح أنّ مفهوم الغاية متفق عليه لا يخلو من الخلل. قوله تعالى: ﴿وهم عن دعائهم غافلون﴾ ضميرهم وكانوا لمن لا يستجيب دعاءهم، ولهم وعبادتهم لمن يدعو حملاً على المعنى بعد الحمل على اللفظ وقوله: ﴿لأنهم إما جمادات﴾ الخ إشارة إلى أنّ الغفلة مجاز عن عدم الفائدة فيها أو هو تغليب لمن يتصوّر منه الغفلة على غيره. وقوله: يضرّونهم فأعداء استعارة أو مجاز مرسل للضار. قوله: (مكذّبين بلسان الحال) لظهور أنهم لا يصلحون للعبادة ولا نفع لهم كما توهموه أولاً حيث قالوا: ﴿ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله﴾ [سورة الزمر، الآية: ٣] ورجائهم الشفاعة منهم، والتكذيب بالمقال إذ قالوا: ﴿ما كانوا إيانا يعبدون﴾ قصداً إلى بيان أنّ معبودهم في الحقيقة الشياطين وأهواؤهم فلا يرد

لِالْحَقِّ ﴿ لِأَجَلِهِ، وَفِي شَأْنِهِ، وَالْمَرَادُ بِهِ الْآيَاتِ، وَوَضَعَهُ مَوْضِعَ ضَمِيرِهَا، وَوَضَعَ الَّذِينَ كَفَرُوا مَوْضِعَ ضَمِيرِ الْمَتَلَوِّ عَلَيْهِمْ لِلتَّسْجِيلِ عَلَيْهَا بِالْحَقِّ، وَعَلَيْهِمْ بِالْكَفْرِ، وَالِانْهَمَاكَ فِي الضَّلَالِ ﴿ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ حِينَمَا جَاءَهُمْ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ، وَتَأَمَّلْ ﴿ هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴾ ظَاهِرٌ بِطَلَانِهِ ﴿ أَمْ يَقُولُونَ أَفَنَزَّلَهُ ﴾ إِضْرَابٌ عَنْ ذِكْرِ تَسْمِيَتِهِمْ إِيَّاهُ سِحْرًا إِلَى ذِكْرِ مَا هُوَ أَشْنَعُ مِنْهُ وَإِنْكَارُ لَهُ وَتَعْجِيبٌ ﴿ قُلْ إِنْ أَفَرَيْتُمْ ﴾ عَلَى الْفَرْضِ ﴿ فَلَا تَمْلِكُونَ لِي مِنْ اللَّهِ شَيْئًا ﴾ أَيِ إِنْ عَاجَلَنِي اللَّهُ بِالْعُقُوبَةِ فَلَا تَقْدِرُونَ عَلَى دَفْعِ شَيْءٍ مِنْهَا فَكَيْفَ أُجْتَرَى عَلَيْهِ، وَأَعْرَضَ نَفْسِي لِلْعُقَابِ مِنْ غَيْرِ تَوْقِعِ نَفْعٍ، وَلَا دَفْعِ ضَرٍّ مِنْ قِبَلِكُمْ ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ ﴾ تَنْدَفَعُونَ فِيهِ مِنَ الْقَدْحِ

عليه أن التّكذيب بلسان الحال واقع قبل الحشر كما قيل . قوله : (وقيل الضمير) في كانوا في الموضوعين للعابدين لثلا يلزم التفكيك، ومرضه لأنه خلاف المتبادر من السياق إذ هو لبيان حال الآلهة معهم لا عكسه، ولأن كفرهم حيثئذ إنكار لعبادتهم وتسميته كفرًا خلاف الظاهر أيضاً . وقوله : (واضحات) الخ إشارة إلى وجهي التعدي واللزوم كما مرّ فقوله : مبيّنات بمعنى مبيّنات ما يلزم بيانه . قوله : (لأجله وفي شأنه) يعني أنّ اللام متعلقة بقال لا على أنها لام التبليغ بل لام العلة وما يقال في أمره وشأنه فهو مسوق لأجله وأما تعلقه بكفروا واللام بمعنى الباء، أو حمل على نقيضه وهو الإيمان فإنه يتعدى بها نحو أنؤمن لك، فبعيد عن السياق بمراحل، ومخالف للظاهر وإن ارتضاه المصنف في سورة سبأ . وقوله : (والمراد به) أي بالحق هنا، وقد جوز في سبأ أن يراد به النبوة أو الإسلام ووجه فيها كونه سحراً، وفيه وضع الظاهر موضع الضمير فيهما لما ذكر وقوله : (حينما جاءهم) أي في وقت مجيئه ويفهم منه في العرف المبادرة، ومثله يستلزم عدم التأمل والتدبر كما أشار إليه المصنف . قوله : (إضراب الخ) يعني أم منقطعة مقدرة ببل الإضرابية، وهمزة الاستفهام المتجاوز به عن الإنكار والتعجب وهو ظاهر بلا كلام إنما الكلام في كون الافتراء أشنع من السحر، وليس وجهه كما توهم أنه لم يكن عندهم اسم ذم لأنه غير مناسب للمقام، فإنهم قصدوا ذمه وتحقيره بما ذكر بل لأنّ الكذب خصوصاً على الله متفق على قبحه حتى ترى كل أحد يشتمن من نسبته إليه بخلاف السحر، فإنه وإن قبح فليس بهذه المرتبة حتى تكاد تعدّ معرفته من السمات المرغوبة وقد يقال : هذا مراد القائل بما مرّ من أنه ليس باسم ذم، فلا يرد عليه اعتراض أو لأنّ قولهم إنه سحر مآله لعجزهم عنه، وهو يقتضي بالآخرة أنه صدق فكيف ينسبونه إلى الافتراء وهذا محصل ما ذكره في الكشف فتدبر . وضمير له للموصول والتعجب من كونه معجزاً لهم ومثله كيف يكون افتراء . قوله : (أي إن عاجلني الله الخ) في الكشف إن افتريته على سبيل الفرض عاجلني الله تعالى لا محالة بعقوبة الافتراء عليه، فلا تقدرون على كفه عن معاجلتي ولا تطيقون دفع شيء من عقابه عني فكيف أفتره وأعرض لعقابه اه وهو إشارة إلى أنّ قوله فلا تملكون الخ ليس هو الجواب في الحقيقة، وإنما هو قائم مقامه، والجواب قوله عاجلني الخ والفاء في قوله : فلا تملكون لي للسببية فأقيم المسبب مقامه أو تجوز به عنه كما بينه بعض شراحه وإليه أشار المصنف بقوله : إن عاجلني الخ فلا وجه لما

في آياته ﴿ كَفَىٰ بِهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ يشهد لي بالصدق، والبلاغ وعليكم بالكذب والإنكار وهو وعيد بجزاء إفاضتهم ﴿ وَهُوَ الْعَفْوَورُ الرَّجِيمُ ﴾ وعد بالمغفرة، والرحمة لمن تاب وآمن وإشعار بحلم الله عنهم مع عظم جرمهم ﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَايَ الرُّسُلِ ﴾ بديعاً منهم أدعوكم إلى ما لا يدعون إليه أو أقدر على ما لم يقدروا عليه، وهو الإتيان بالمقترحات كلها ونظيره الخف بمعنى الخفيف، وقرئ بفتح الدال على أنه كقيم أو مقدر بمضاف أي ذا بدع ﴿ وَمَا أَدْرَىٰ مَا يَفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ ﴾ في الدارين على التفصيل إذ لا علم لي بالغيب، ولا لتأكيد النفي المشتمل على ما يفعل بي، وما إما موصولة منصوبة أو استفهامية مرفوعة، وقرئ يفعل أي

قل إنه ردّ على الزمخشري ولا مخالفة بين أول كلامه وآخره، ولو قيل يعاقبني لم يتم ما أراده كما توهم. قوله: (من غير توقع نفع ولا دفع ضرر من قبلكم) بكسر القاف وفتح الباء أي من جهتكم وجانبكم وهو متعلق بكل من النفع والضرر وهو من مفهوم الآية لا من الواقع فقط كما توهم لأن معنى لا تملكون شيئاً لا تقدرون على نفع أو ضرر وهو ظاهر. قوله: (تندفعون فيه) تفسير لقوله: تفيضون لأنه مستعار من فاض الماء وأفاضه إذا سال للأخذ في الشيء قولاً كان أو فعلاً كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾ وهو المراد من الاندفاع. وقوله: (من القدرح) أي الطعن فيها بيان لما. وقوله تعالى: ﴿ شَهِيدًا ﴾ حال ﴿ وبيني وبينكم ﴾ متعلق بقوله شهيداً أو كفى. وقوله: (وهو وعيد بجزاء إفاضتهم) أي أخذهم وشروعهم في الطعن في الآيات فكان مقتضى الظاهر اقتراحه بالفاء فاستؤنف لأنه في جواب سؤال مقدر فتأمل. قوله: (وإشعار بحلم الله عنهم) إذ لم يعاجلهم بالعقوبة وأمهلهم ليتداركوا أمورهم وعظم جرمهم يفهم من مقابلته بالمغفرة والرحمة العظيمة كما يفهم من صيغة المبالغة فيهما، فإنّ الجرم العظيم يحتاج لمغفرة عظيمة. قوله: (بديعاً منهم) فهو صفة مشبهة أو مصدر مؤول بها، ويجوز إبقاؤه على أصله وإن كان المصنف لم يرتضه والمراد بكونه بديعاً منهم أنه مبتدع لأمر يخالف أمورهم كما أشار إليه بقوله: أدعوكم الخ فالجملة حالية أو مستأنفة لبيان ذلك، والخف بكسر الخاء المعجمة وتشديد الفاء صفة مشبهة بمعنى الخفيف. قوله: (على أنه كقيم) هي قراءة عكرمة وأبو حيو، وابن أبي عبله على أنه صفة على فعل بكسر ففتح كدين قيم ولحم زيم قال أبو حيان: ولم يثبت سيبويه صفة على فعل الأقوم عدى، واستدرك عليه لحم زيم أي متفرق وأما قيم فمقصور من قيام، ولولا ذلك صحت عينه كما في حول وعوض، وأما قول العرب مكاناً سوى وماء روي وماء صرى فمتأولة عند التصريفيين إما بالمصدر أو القصر، وقرأ مجاهد بفتح الباء وكسر الدال وهو صفة كحذر وقوله: أو مقدر بمضاف على أنه جمع بدعة كسدره وسدر، أو مصدر والإخبار به مبالغة أو بتقدير مضاف. قوله: (في الدارين) على التفصيل وإما إجمالاً فهو معلوم فلا منافاة بينه وبين قوله ليغفر لك الله ما تقدم، وقريب منه أنّ المنفي العلم بتعيين وقته أو هو محمول على ما في الدنيا وقيل إنها منسوخة، وأورد عليه أنّ النسخ لا يجري في الخبر إلا أن يكون المنسوخ الأمر بقوله قل. أو المراد بالنسخ مطلق التغيير وقوله: المشتمل على ما يفعل

يفعل الله ﴿إِنْ أُنْبِئُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ لا أتجاوزهُ، وهو جواب عن اقتراحهم الإخبار عما لم يوح إليه من الغيوب أو استعجال المسلمين أن يتخلصوا من أذى المشركين ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ من عقاب الله ﴿مُتَّبِعٌ﴾ يبين الإنذار بالشواهد المبينة والمعجزات المصدقة ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ أي القرآن ﴿وَكُفِّرْتُمْ بِهِ﴾ وقد كفرتم به ويجوز أن تكون الواو عاطفة على الشرط وكذا الواو في قوله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ إلا أنها تعطفه بما عطف عليه على جملة ما قبله، والشاهد هو عبد الله بن سلام، وقيل: موسى عليه الصلاة

بي يعني أن أصله ما أدري ما يفعل بي وبكم فهو مثبت في حيز الصلة، وليس محلاً للنفي ولا لزيادة لا إلا أن يقال أصله ولا ما يفعل بكم، فاختصر كما ذهب إليه بعضهم إلا أنه لما كان النفي داخلاً عليه بالواسطة كفى ذلك في زيادة لا، ونحوه مما يختص بالنفي كزيادة الباء في الخبر ونظيره أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن الخ إذ دخلت الباء في خبر أن لوقوعه في حيز النفي، وقوله: مرفوعة محلاً بالابتداء والجملة معلق عنها الفعل القلبي، وهو إما متعدّ لواحد أو اثنين وعلى الموصولية هو متعدّ لواحد وجوّز في ما المصدرية أيضاً. قوله: (وهو جواب عن اقتراحهم) فالقصر إضافي وسبب النزول ما ذكر أو سؤال المسلمين عن الهجرة أو استعجالهم المذكور لضجرهم وما سبق خطاب للمشركين، وكذا الحصر في قوله وما أنا إلا نذير، وقوله: أي القرآن تفسير لاسم كان المستتر ويحتمل أنه للرسول إلا أنه كان الظاهر كنت ولذا لم يذكره مع ظهوره وقوله: وقد كفرتم يعني إنها جملة حالية بتقدير قد. وقوله: (ويجوز أن تكون الواو عاطفة) أي لا حالية كما في الوجه السابق. قوله: (إلا أنها تعطفه بما عطف عليه الخ) يعني ليست الجمل المذكورة بعد الواوات متعاطفة على نسق واحد بل مجموع شهد واستكبرتم معطوف على مجموع كان وما معه، ومثله في المفردات هو الأوّل والآخر، والظاهر والباطن، والمعنى إن اجتمع كونه من عند الله مع كفركم واجتمع شهادته وإيمانه مع استكباركم عن الإيمان، واستكبرتم معطوف على آمن لأنه قسيمه، والكل معطوف على الشرط ولا تكرار في استكبرتم لأنه بعد الشهادة والكفر قبلها، والحالية محتملة في الثانية أيضاً. قوله: (والشاهد هو عبد الله بن سلام)^(١) بتخفيف اللام الصحابي المشهور، فتكون هذه الآية مدنية مستثناة من السورة كما ذكره الكواشي وكونه إخباراً قبل الوقوع كقوله: ﴿ونادى أصحاب الأعراف﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٤٨] خلاف الظاهر المتبادر، ولذا قيل لم يذهب أحد إلى أن الآية مكية إذا فسر الشاهد بابن سلام، وفيه بحث لأنه معطوف على الشرط الذي يصير به الماضي مستقبلاً فليس من قبيل ما ذكر، فلا ضير في شهادة الشاهد بعد نزولها ويكون تفسيره به بياناً للواقع لا على أنه مراد بخصوصه منها لعموم النكرة بعد

(١) أخرجه الترمذي ٣٢٥٦ عن عبد الله بن سلام. قال الترمذي: حديث حسن غريب. كرره ٣٨٠٣ ومدار الحديث في كليهما علي ابن أخي عبد الله بن سلام، وهو مجهول لم يسمّ فالخبر ضعيف.

والسلام، وشهادته ما في التوراة من نعت الرسول عليه الصلاة والسلام ﴿عَلَىٰ مَثَلِهِ﴾ مثل القرآن، وهو ما في التوراة من المعاني المصدقة للقرآن المطابقة له أو مثل ذلك، وهو كونه من عند الله ﴿فَأَمَّنْ﴾ أي بالقرآن لما رآه من جنس الوحي مطابقاً للحق ﴿وَأَسْتَكْبِرْتُمْ﴾ عن الإيمان ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ استئناف مشعر بأن كفرهم لضلالهم المسبب عن ظلمهم، ودليل على الجواب المحذوف مثل أستم ظالمين ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ لأجلهم ﴿لَوْ كَانُوا﴾ الإيمان أو ما أتى به محمد عليه الصلاة والسلام ﴿خَيْرًا مَّا سَبَّوْنَا إِلَىٰ﴾ وهم سقاط إذ عامتهم فقراء، وموال، ورعاة، وإنما قاله قريش، وقيل: بنو عامر،

الشرط أو هو المراد والتنكير للتعظيم، وادّعا أنه لم يقل به أحد مع ذكره في شروح الكشاف لا وجه له، إلا أن يراد من السلف المفسرين وهو تحجير للواسع يحتاج إلى استقراء تام، وقيل الآية مكية وسبب نزولها أمر آخر، وإسلام عبد الله بن سلام رضي الله عنه مفصل في الكشاف وهو حديث صحيح ومن الإعلام سلام مخفف، ومنها ما هو مشدد، وتفصيله في كتاب المشتبه لابن حجر، ولا حاجة إلى استقصاء الكلام فيه هنا. قوله: (من نعت الرسول) هذا مؤيد لما مرّ من تفسيره به فكان المناسب للمصنف أن يذكره فيما مرّ فلعله أراد بنعت الرسول ما يشمل ذكر كتابه، وأنه منزل من عند الله وهو بعيد. قوله: (وهو ما في التوراة الخ) هذا على أن المراد بالشاهد ابن سلام فإنه لما صدّق بالنبى ﷺ وبما جاء به لكونه مطابقاً لما علمه من التوراة كان شاهداً على مثله ويجري على إرادة موسى عليه الصلاة والسلام أيضاً. وقوله: (من المعاني الخ) بين لما أو لمثل وهو الأظهر. وقوله: (المطابقة له) أي لمعانيه وهذا بيان لمماثلته له لاتحاد معانيهما، كالوعد والوعيد والتوحيد والإرسال وفي الكشاف على نزول مثله، وقيل: مثله كناية عن القرآن نفسه للمبالغة. وقوله: (أو مثل ذلك الخ) جعل شهادته على أنه من عند الله شهادة على مثله أي مثل شهادة القرآن لأنه بإعجازه كأنه يشهد لنفسه بأنه من عند الله، وهذا أيضاً جار على الوجهين وعلى كون الآية مكية ومدنية. قوله: (لما رآه من جنس الوحي) بفتح اللام وتشديد الميم، أو بالكسر. والتخفيف إشارة إلى أن الفاء للسببية وأن إيمانه مترتب على شهادته له بمطابقته للوحي، ويجوز أن تكون الفاء تفصيلية. وقوله: (استئناف) أي بياني وقوله: بأن كفرهم لضلالهم لأن هذه الجملة تعليل لما قبلها، وهو الاستكبار عن الإيمان وهو عين الكفر وتسبب عن ظلمهم لتعليقه على المشتق. قوله: (ودليل الخ) ولدالته عليه حذف ومنهم من قدره أتؤمنون لدلالة فأمّن، ووجه كونهم ظالمين أنّ مثله من عند الله في معتقدهم، فإذا لم ينصفوا يكونون ظالمين، وقدّر الجواب المعرب فقد ظلمتم وردّ ما قدره الزمخشري والمصنف جواباً بأنه لو كان كذلك وجبت الفاء لأن الجملة الاستفهامية إذا وقعت جواباً للشرط لزمها الفاء، فإن كانت الأداة الهمزة تقدّمت على الفاء، وإلا تأخرت واعتذر له السمين بأنه تقدير معنى لا تقدير إعراب وفيه كلام في شرح التسهيل يطول شرحه وقوله: وقال الذين الخ تحقيق لاستكبارهم. وقوله: (لأجلهم) فاللام ليست لام المشافهة والتبليغ، وإلا ل قيل ما سبقتمونا

وغطفان، وأسد، وأشجع لما أسلم جهينة، ومزينة وأسلم، وغفار أو اليهود حين أسلم عبد الله بن سلام، وأصحابه ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ﴾ ظرف لمحذوف مثل ظهر عنادهم وقوله: ﴿فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِنْكَافٌ قَدِيمٌ﴾ مسبب عنه وهو كقولهم: أساطير الأولين ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ﴾ ومن قبل القرآن، وهو خبر لقوله: ﴿كَتَبَ مُوسَى﴾ ناصب لقوله: ﴿إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ على الحال ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ﴾ لكتاب موسى أو لما بين يديه، وقد قرئ به ﴿لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾ حال من ضمير كتاب في مصدق أو منه لتخصيصه بالصفة، وعاملها معنى الإشارة، وفائدتها الأشعار بالدلالة على أن كونه مصدقاً للتوراة كما دل على أنه حق دل على أنه وحي،

وليس من مواطن الالتفات، وكونهم قصدوا تحقيرهم بالغبية لا وجه له. وقوله: (سقاط) جمع ساقط كجهال جمع جاهل وهو الذي لا يعبا به لعدم جاهه وماله، وأشياعه كما أشار إليه بقوله إذ أكثرهم الخ وغطفان بفتح الغين المعجمة والطاء المهملة قبيل معروفة، وكذا كل ما ذكر أسماء قبائل معروفة، وفي أسلم وأسلم تجنيس تام، ولذا لم يقل أسلمت. قوله: (مثل ظهر عنادهم الخ) إنما قدروا لإذ عاملها لأنها من الظروف اللازمة للإضافة إلى الجمل، وقد أضيفت إلى جملة لم يهتدوا به فلا تعمل فيها، وكذا لا يعمل فيها فسيقولون لأن إذ للمضي وهو مستقبل، وأيضاً الفاء تقتضي سبباً فلذا قدروا لها عاملاً هو السبب وحذف عامل الظرف كثير كما في قولهم حيثذ الآن أي كان ذلك حيثذ وامتنع الآن، فالماضي المقدر معطوف على ما قبله والفاء دالة على تفريع ما بعدها على ذلك المقدر. وقال الواحدي: إذ بمعنى إذا، وقد تأتي للاستقبال، وقيل إنها تعليلية. وقال ابن الحاجب: يجوز تضمين إذ معنى الشرط بقرينة الفاء، وقد جوز كونها معمولة لقوله فسيقولون باعتبار إرادة الاستمرار ورد بأن المضارع إذا أريد به الاستمرار على أن السين للتأكيد، فإنما يدل على استمرار مستقبل بخلاف ما إذا لم يقترن بالسين، فإنه يكون للاستمرار في جميع الأزمنة، وأجيب عنه بأن السين إذا كانت للتأكيد يجوز أن يقصد الاستمرار في الأزمنة كلها نحو فلان يقري الضيف والفاء لا تمنع عن عمل ما بعدها فيما قبلها كما ذكره الرضي والتسبب حينئذ عن كفرهم. قوله: (مسبب عنه) أي عن ظهور عنادهم إشارة إلى أن الفاء للسببية والمسبب عنه مقدر. وقوله: (وهو أي) قولهم هذا إفاك قديم بمعنى ما ذكره القرآن يفسر بعضه بعضاً. قوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ﴾ الخ قراءة العامة بمن الجارة، فالجار والمجرور خبر مقدم وقرئ بمن الموصولة على أنه معمول لفعل مقدر كآتيناً وإماماً ورحمة حالان من كتاب والعامل فيه معنى الاستقرار والمعنى كيف يصح كونه إفاكاً قديماً وقد سلموا كتاب موسى ورجعوا إلى حكمه مع أن القرآن مصدق له، ولغيره من الكتب السالفة بمطابقتها لها مع إعجازه وحفظه من التحريف القاطع بصحة ذلك، وهو جار على إرادة اليهود، أو مطلق الكفرة من الذين كفروا كما أشار إليه بقوله لكتاب موسى، أو لما بين يديه من الكتب السالفة، وأيد الثاني بأنه قرئ به وتقديم من قبله للاهتمام، أو المعنى من قبله لا من بعده ليوفي حق الاختصاص اللازم له عند السكاكي كما في الكشف. قوله: (أو منه) أي من كتاب

وتوقيف من الله سبحانه وتعالى، وقيل: مفعول مصدق أي يصدق ذا لسان عربي بإعجازه ﴿يَسْئِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ علة مصدق، وفيه ضمير الكتاب أو الله أو الرسول ويؤيد الأخير قراءة نافع، وابن عامر، والبيزي بخلاف عنه، ويعقوب بالتاء ﴿وَسُئِرَ لِلْمُحْسِنِينَ﴾ عطف على محله ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا﴾ جمعوا بين التوحيد الذي هو خلاصة العلم، والاستقامة في الأمور التي هي منتهى العمل، وثم للدلالة على تأخر رتبة العمل وتوقف اعتباره على التوحيد ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ من لحوق مكروهه ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ على فوات محبوب، والفاء لتضمن الاسم معنى الشرط ﴿أُولَئِكَ أَحْسَنُ أَلَفْنَاهُ خَلِيدِينَ فِيهَا جِزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ من اكتساب الفضائل العلمية، والعملية، وخالدين حال من المستكن في أصحاب، وجزاء مصدر لفعل دل عليه الكلام أي جوز، وأجزاء ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ وقرأ الكوفيون إحساناً، وقرئ حسناً أي إيصال حسناً ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ

النكرة، وسوّج مجيء الحال منه من غير تقديم له توصيفه والعامل حينئذ معنى الإشارة، وفيه كلام تقدّم في هذا بعلی شیخاً، وفائدتها أي فائدة مجيء الحال منه مع أنّ عربيته أمر معلوم لكل أحد الدلالة على أنّ تصديقه لها باتحاد معناه معها، وهي غير عربية ومثله لا يكون ممن لم يعرف ذلك اللسان بغير وحى من الله وهو كاف في حقيقته كما أشار إليه بقوله حقي دل الخ. وقوله: (يصدق ذا لسان الخ) يعني به النبي، فلا بدّ فيه من حذف المضاف، ولو جعل هذا إشارة إلى كتاب موسى لقربه لم يحتج لتقدير. وقوله: (وقيل) معطوف على قوله حال. قوله: (وفيه ضمير لـخ) أي في هذا الفعل، وهو ينذر ضمير مستتر لما ذكر وأيد الأخير بقراءة الخطاب، فإنه لا يصلح بدون تكلف لغير الرسول والتعليل صحيح على الكل ولا يتوهم لزوم حذف اللام على أنّ الضمير للكتاب لوجود شرطه فإنه شرط الجواز لا الوجوب. وقوله: (وتوقيف) بتقديم القاف وفي نسخة بتأخيرها، وهو تحريف من الناسخ وقوله: (عطف على محله) أي محل لينذر وهو الجز لأنّ المصدر المسبوك لا يظهر إعرابه. قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا﴾ الخ) مرّ تفسيره في السجدة. وقوله: (جمعوا بين التوحيد) المستفاد من تعريف الطرفين المفيد للحصر. وقوله: (في الأمور) إشارة إلى عمومته لترك متعلقه والتي الخ صفة الاستقامة. وقوله: (على تأخر رتبة العمل) إشارة إلى أنها للتراخي الرتبي، وتوقف اعتباره على التوحيد من نفس الأمر، والترتيب الوجودي فهي للترتيب بدون تراخ وقوله: وجزاء منصوب بمقدّر من لفظه لدلالة السياق عليه. قوله: (من لحوق مكروه) أي في الآخرة كما أنّ فوات المحبوب المطلوب في الدنيا ويجوز في هذا أن يكون لفاً ونشراً للعلم والعمل والأحسن رجوعه للكل. وقوله: (لتضمن الاسم معنى الشرط) مع بقاء معنى الابتداء بخلاف ليت ولعل وكان كما فصله النحاة. وقوله: ﴿ووصينا﴾ الخ تقدّم الكلام عليه في سورة العنكبوت. وقوله: (إيصال حسناً) فهو صفة لمصدر مقدّر. وقد جوز فيه المصدرية كعلنا فيكون له مصدران على فعل وفعل وهو خلاف المعروف في الاستعمال وإن توافقت فيه القراءتان. وقوله: ذات كره إشارة إلى أنه حال من الفاعل بتقدير مضاف. وقوله:

﴿كُرْهًا﴾ ذات كره أو حملاً ذا كره، وهو المشقة، وقرأ الحجازيان وأبو عمرو، وهشام بالفتح، وهما لغتان كالفقر والفقر، وقيل: المضموم اسم والمفتوح مصدر ﴿وَحَمْلُهُ وَفَصْلُهُ﴾ ومثله حملة وفصاله، والفصال الفطام، ويدل عليه قراءة يعقوب، وفصله أو وقته، والمراد به الرضاع التام المنتهى به، ولذلك عبر به كما يعبر بالأمد عن المدة قال:

كل حيّ مستكمل مدة العمر ومود إذا انتهى أمده

﴿ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ كل ذلك بيان لما تكابده الأم في تربية الولد مبالغة في التوصية بها، وفيه دليل على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر لأنه إذا حط منه للفصال حولان لقوله: ﴿حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٣٣] بقي ذلك، وبه قال الأطباء: ولعل تخصيص أقل الحمل، وأكثر الرضاع لانضباطهما، وتحقق ارتباط حكم

(أو حملاً الخ) على أنه صفة للمصدر، أو هو منصوب على المصدرية لتقدم ما هو في معنى فعله وقد تقدم في النساء الفرق بين المفتوح والمضموم والكلام فيهما. قوله: (ومدة حملة وفصاله) فيه مضاف مقدر لتصحيح الحمل من غير تكلف. وقوله: (أو وقته) عطف على قوله الفطام يعني الفصال إما بمعنى الفصل معطوف على حملة والمراد مدتهما، وإن كان الفصال بمعنى وقته فهو معطوف على مدة الحمل المقدر وقوله والمراد به أي بالفصال على الوجهين. وقوله المنتهى به أي بالفصال أو بالفطام. وقوله: ولذلك أي ولكون المراد الرضاع التام عبر بالفصال عنه، أو عن وقته دون الرضاع المطلق، لأنه لا يفيد والموصوف بقوله التام لما فيه من تطويل الكلام، وقد تقدم تفصيله في سورة البقرة.

قوله: (كما يعبر بالأمد) ظاهره أن الأمد بمعنى النهاية وأنه عبر به عن جميع المدة مجازاً كما تطلق الغاية على مجموع المسافة، وفيه نظر من وجهين الأول أنه مخالف لكلام أهل اللغة قال الراغب: يقال أمد كذا كما يقال زمانه والفرق بينهما أن الأمد يقال باعتبار الغاية، والزمان عام في الغاية والمبدأ، ولذا قال بعضهم الأمد والمدى متقاربان اه الثاني أن البيت المذكور لا دلالة له على مدعاه لاحتمال أن يكون انتهى بمعنى انقضى، ومضى فالأمد فيه بمعنى الغاية أيضاً ويدفع بحمله كلامه على ما قاله الراغب إذ ليس فيه ما يباه والتأويل المذكور بعيد. قوله: (كل حي الخ) البيت من شعر من قصيدة لعبيد الأبرص وتامه:

ومود إذا انتهى أمده

وهو من قصيدة مشهورة. قوله: (وفيه دليل على أن أقل الخ) لأن مجموع الحمل وتمام الرضاع ثلاثون شهراً، وقد ذكر في آية أخرى مدة الرضاع مقدره بحولين كاملين وهما أربعة وعشرون شهراً فالفاضل منها ستة أشهر، وقد ذكر الأطباء أن أقل مدة تكون الولد في الرحم هذا المقدار. وقوله: ولعل تخصيص الخ أي خص ما ذكر بالبيان في القرآن الكريم بطريق الصراحة، والدلالة دون أكثر الحمل وأقل الرضاع، وأوسطهما لانضباطهما بعدم النقص والزيادة بخلاف ما ذكر. قوله: (وتحقق ارتباط حكم النسب) بأقل مدة الحمل حتى لو وضعته

النسب والرضاع بهما ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾ إذا اكتهل واستحكم قوته، وعقله ﴿وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ قيل لم يبعث نبي إلا بعد الأربعين ﴿قَالَ رَبِّي أَوْزَعَنِي﴾ الأهمني، وأصله أولعني من أوزعته بكذا ﴿أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ﴾ يعني نعمة الدين أو ما يعمها وغيرها، وذلك يؤيد ما روي أنها نزلت في أبي بكر رضي الله عنه لأنه لم يكن أحد أسلم هو، وأبوه من المهاجرين، والأنصار سواه ﴿وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ﴾ نكره للتعظيم أو لأنه أراد نوعاً من الجنس يستجلب رضا الله عز وجل ﴿وَأَصْلِحَ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ واجعل لي

فيما دونه لم يثبت نسبه منه، وبعده يثبت وتبراً أمه من الزنا ولو أرضعته مرضعة بعد حولين لم يثبت له أحكام الرضاع في التناكح وغيره. قوله: (حتى إذا بلغ الخ) غاية لمقدّر أي عاش واستمرت حياته حتى الخ. والمراد أنه زاد سنه على سن الكهولة من الثلاثين فما فوقها، وكونه لم يبعث نبي^(١) الخ أمر أغلبي، فإن عيسى كما مر نبي في سن الصبا. وقيل إنه غير مسلم، وإنه كغيره بعث بعد الأربعين كما في شرح المواقف. وقوله: أوزعته بكذا أي جعلته مولعاً به رغباً في تحصيله فالمعنى رغبتني ووقفتي له. قوله: (وذلك يؤيد الخ) فإنه روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنها نزلت في الصديق رضي الله عنه لأنه صحبه ﷺ، وهو ابن ثمان عشرة ورسول الله ﷺ ابن عشرين سنة في سفر للشأم في التجارة، فنزل تحت شجرة سمرة، وقال له الراهب: إنه لم يستظل بها أحد بعد عيسى غيره ﷺ، فوقع في قلبه تصديقه ﷺ، ولم يكن يفارقه في سفر ولا حضر، فلما نبئ وهو ابن أربعين سنة آمن به، وهو ابن ثمان وثلاثين سنة وصدّقه فلما بلغ الأربعين قال رب أوزعني^(٢) الخ كما قاله الواحدي، فما ذكر سواء أريد بالنعمة الدين أو ما يشمله يدل على أنها في حق واحد معين اتفق له في مراتب سنة ما اتفق، ولم يعهد في غير الصديق وذلك يحتمل أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبره وما مفعوله، ويحتمل أن ما فاعل، وذلك مفعول مقدّم والإشارة إلى التفسير بما ذكر. قوله: (لم يكن أحد أسلم الخ) قيل عليه إسلام أبيه بعد الفتح، فيلزم أن تكون هذه الآية مدنية والمصنف لم يستثن بعض الآيات كغيره فالتزمه بعضهم، وقال إنه مبني على أن قوله ووصينا إلى أربع آيات مدنية فكان عليه أن ينبه عليه، وما ادّعا من أنه لم يسلم أحد هو وأبوه غيره فيه نظر فإن في الصحابة جماعة كل منهم صحابي ابن صحابي كما يعرفه من نظر في أسماء الرجال كأسامة بن زيد وابن عمر نعم إنه قيل في ابنه عبد الرحمن إنه صحابي ابن صحابي ابن صحابي، ولا نظير له فتدبر. قوله: (أو لأنه أراد نوعاً) فالتنوين للتنوع، ولا يخفى أن النوع الذي يستجلب رضا الله عظيم أيضاً فالفرق بينهما يسير جداً والمراد بكونه مرضياً له تعالى مع أن الرضا الإرادة مع ترك الاعتراض، وكل عمل صالح كذلك أن يكون سالماً من غوائل عدم القبول كالرياء ونحوه، فحاصله اجعل عملي على وفق رضاك، وقيل المراد بالرضا هنا ثمرته على طريق الكناية.

(١) تقدم.

(٢) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٧٤٥ بدون إسناد فهو واو.

الصلاح سارياً في ذريتي راسخاً فيهم ونحوه:

بجرح في عراقيبها نصلي

﴿إِنِّي تَبْتُ إِلَيْكَ﴾ عما لا ترضاه أو يشغل عنك ﴿وَأِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ المخلصين لك ﴿أُوَلِّيكَ الَّذِينَ تَنَّبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾ يعني طاعاتهم فإن المباح حسن، ولا يثاب عليه ﴿وَنَجَّأُوهُ عَن سَيِّئَاتِهِمْ﴾ لتوبتهم وقرأ حمزة والكسائي وحفص بالنون فيهما ﴿فِي أَحْسَبِ الْجَنَّةِ﴾ كائنين في عدادهم أو مثابين أو معدودين فيهم ﴿وَعَدَّ الْوَيْدِقَ﴾ مصدر مؤكد لنفسه فإن يتقبل ويتجاوز وعد ﴿الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ أي في الدنيا ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالَيْدِي أَيُّ لُكْمًا﴾ مبتدأ خبره أولئك، والمراد به الجنس، وإن صح نزولها في عبد الرحمن بن أبي بكر قبل إسلامه

قوله: (واجعل لي الصلاح الخ) يعني كان الظاهر أصلح لي ذريتي لأن لإصلاح متعد كما في قوله وأصلحنا له زوجه فقيل إنه عدى بعلی لتضمنه معنى اللطف أي اللطف بي في ذريتي، أو هو نزل منزلة اللازم ثم عدى بفي ليفيد سريان الصلاح فيهم وكونهم كالظرف له لتمكنه فيهم، وهذا ما أراد المصنف وهو الأحسن. قوله: (بجرح الخ) أوله:

فإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها

لدى المحل الخ والمراد بذی ضروعها اللبن يعني إن قل لبنيها، فلم يكن فيه غنى للضيوف عرقتها ونحرتها لهم ليأكلوها، وقد جعل بجرح مع تعديله لازماً بمعنى يحدث في عراقيبها الجرح كما في الآية. وقوله: عما لا ترضاه مأخوذ من قرينة المقابلة. وقوله: المخلصين لأن الإسلام بمعنى الانقياد، فهو في معنى الإخلاص وهو المناسب هنا وقوله: لا يثاب عليه إشارة إلى أن القبول كالمرادف للشواب وليس المراد بالأحسن الحسن كما توهم وقوله: لتوبتهم ليس ذكر التوبة لأنه لا مغفرة بدونها كما ذهب إليه المعتزلة بل لأن قوله: تبت أو لا قرينة عليه. قوله: (كائنين في عدادهم الخ) يعني أن الجاز والمجرور هنا حال ومعنى الظرفية أنهم معدودون من زمريتهم، وعددهم فيهم يقتضي ثوابهم الجزيل مع المغفرة، فكان الظاهر عطفه بالواو لكنه عطفه بأو ليغاير المتعلق بالخصوص والعموم، والظاهر أنه من قبيل وكانوا فيه من الزاهدين ليدل على المبالغة بعلو منزلتهم فيها إذ قولك فلان من العلماء أبلغ من قولك عالم، ولم يبينوه هنا، ومن لم يتنبه لهذا قال في بمعنى مع. قوله: (مصدر مؤكد لنفسه) يعني أنه منصوب على أنه مصدر لفعل مقدر، وهو مؤكد لمضمون جملة قبله لا محتمل لها غيره كقولك: له علي كذا عرفاً كما أشار إليه بقوله: فإن الخ ومعنى المؤكد لنفسه وغيره مفصل في كتب النحو. قوله: (والمراد به الجنس) فهو في معنى الجمع ولذا صح الإخبار عنه بأولئك وهو جمع وقوله: وإن صح الخ جواب لسؤال مقدر على إرادة الجنس بأنه قيل إنها وردت في عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما فكيف يراد به الجنس، فإن خصوص السبب لا يدل على خصوص مدلوله حتى ينافي العموم، وفي تعبيره إشارة إلى عدم صحته لأن مروان قاله لمعاوية لما أراد معاوية عقد البيعة ليزيد فقال عبد الرحمن لقد جئتم بها هرقلية فقال

فإنَّ خصوص السبب لا يوجب التخصيص، وفي أف قرأت ذكرت في سورة بني إسرائيل ﴿أَتَعِدَّانِي أَنْ أُخْرَجَ﴾ أبعث، وقرأ هشام أتعديني بنون واحدة مشددة ﴿وَقَدْ خَلَّتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي﴾ فلم يرجع أحد منهم ﴿وَهُمَا يَسْتَفْتَانِ أَنَّ اللَّهَ﴾ يقولان الغياث بالله منك أو يسألانه أن يغيثه بالتوفيق للإيمان ﴿وَتِلْكَ آيَاتُ﴾ أي يقولون له ويلك، وهو دعاء بالشبور الحث على ما يخاف على تركه ﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسْطُورٌ الْأَوَّلِينَ﴾ أباطيلهم التي كتبوها ﴿أَوَّلِيكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾ بأنهم أهل النار، وهو يرذّ النزول في عبد الرحمن لأنه يدلّ على أنه من أهلها لذلك، وقد جبت عنه إن كان لإسلامه ﴿فِي أَمْرٍ قَدْ خَلَّتِ

مروان لتنفير الناس عنه هذا الذي قال الله في حقه والذي قال لوالديه الخ فأنكرت ذلك عائشة رضي الله عنها وقالت لو شئت لسميت من نزلت فيه^(١) كما رواه النسائي وغيره وأيده الزمخشري بأنّ عبد الرحمن رضي الله عنه من كبار الصحابة وهذه الآية في حق الكافر وهو الأصح، وأصله في البخاري كما ذكره ابن حجر ولم يقل، ولو صح لأن كثيراً من المحدثين كالتسهيلي في الإعلام ذكر أنها نزلت في عبد الرحمن قبل إسلامه فلا وجه للتعبير بها كما قيل. قوله: (وفي أف قرأت) ولغات نحو الأربعين ذكرناها مع تحقيق معناها في سورة الإسراء، وقوله: بنون واحدة مشددة، وقرئ بالفك مع الكسر وسكون الياء، وفتحها وأما فتح النون فتشاذ، وقد قيل إنه لحن لأن نون التثنية لا تفتح إلا في لغة رديئة. وقوله: فلم يرجع أحد منهم يعني أن المراد بمضيها هنا إنكار البعث كما قيل:

ما جاءنا أحد يخبر أنه في جنة لما مضى أو نار

قوله: (يقولان الغياث) منصوب على المصدرية وضمير التثنية لوالديه والمراد إنكار قوله، واستعظامه كأنهما لجأ إلى الله في دفعه كما يقال العياذ بالله، أو يطلبان أن يغيثه الله بالتوفيق حتى يرجع عما هو عليه وقوله: يقولون يعني إنه معمول لقول مقدر معطوف على قوله يستفتيان والأحسن أن يقدره يقولان والشبور الهلاك، وقوله: بالحث يعني أنه في الأصل معناه الدعاء بالهلاك، فأقيم مقام الحث على فعل أو ترك للإيماء إلى أنّ مرتكبه حقيق بأن يطلب له الهلاك، فإذا سمع ذلك ترك ما هو فيه وأخذ ما ينجعه كذا في شرح الكشاف للمدقق، وأورد عليه أنه لا يناسب معنى الحث فوجه الدلالة عليه أنّ فيه إشعاراً بأنّ الفعل الذي أمر به مما يحسد عليه، فيدعي عليه بذلك فهو باعث من هذه الجهة، ودفعه ظاهر لمن تأمله لأنّ المراد الحث على خلاف المدعوّ عليه بسببته فتدبر. وقوله: على تركه بدل من قوله على ما يخاف بصيغة المجهول، وقوله: بالشبور متعلق بالدعاء، وبالحث متعلق به أيضاً وبأوه بمعنى مع أو للملابسة، وقيل: إنها للسببية ولو قال للحث كان أظهر. قوله: (وهو) أي ما ذكر من أنه حق عليه القول بدخول النار أي جزم بذلك لعلم الله بأنه لا يسلم فلا يصح أن يكون في حق من

(١) أخرجه البخاري ٤٨٢٧ عن يوسف بن ماهك بنحوه.

من قَلِيمٍ ﴿ كَقَوْلِهِ: ﴿ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ ﴾ [سورة الأحقاف، الآية: ١٦] ﴿ تَمَنَّ الْجَنَّةَ وَالْآسِنَةَ ﴾ بيان للأمام ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا خَيْرِينَ ﴾ تعليل للحكم على الاستئناف ﴿ وَلِكُلِّ ﴾ من الفريقين ﴿ دَرَجَاتٌ تَمَنَّا عَمَلُوا ﴾ مراتب من جزاء ما عملوا من الخير، والشر أو من أجل ما عملوا، والدرجات غالبية في المثوبة، وهاهنا جاءت على التغليب ﴿ وَلِيُوقِيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ ﴾ جزاءها، وقرأ نافع وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وابن ذكوان بالنون ﴿ وَهُمْ لَا يَظْلَمُونَ ﴾ بنقص ثواب، وزيادة عقاب ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ ﴾ يعذبون بها، وقيل: تعرض النار عليهم فقلب مبالغة

تحقق إيمانه لأن ما ذكر يدل على أنه من أهلها أي النار وقوله: لذلك أي لما حكى عنه من مقاله، فإن الإشارة كإعادة الموصوف وصفاته، وترتب الحكم على الوصف مؤذن بالعلية. وقوله: وقد جب البناء للمجهول أي قطع عنه ورفع ذلك إشارة إلى ما ورد في الحديث من أن الإسلام يجب ما قبله^(١). وقوله: إن كان أي صح صدره منه فكان تامة، وقوله: لإسلامه متعلق بقوله جب، ولا يخفى أن خصوص السبب لا يخصص الحكم فإذا أثبت ذلك للجنس لا ينافي خروج بعضهم من أحكامه الأخروية، وما قيل من أن ما ذكره المصنف رحمه الله أولى من قوله: في الكشف إنه كان من أفاضل المسلمين، وسرواتهم لسلامته عن الإيراد باحتمال سوء الخاتمة، وأن هذا في حق الكفار، فلا ينافي ما سيأتي من أن المظالم لا تغفر بالإيمان كلام مختل مضطرب لأن احتمال سوء الخاتمة لأفاضل الصحابة مما يلتفت إليه لا سيما من هو صدیق ابن صدیق، وما ذكره من المظالم سيأتي ما فيه. قوله: (كقوله في أصحاب الجنة) يعني إنه واقع في مقابلته، فهو مثله إعراباً ومبالغة ومعنى. وقوله: على الاستئناف في جواب سؤال مقدر وقوله: مراتب توطئة للتغليب الآتي. وقوله: من جزاء ما عملوا إشارة إلى أن الجاز والمجزور صفة درجات بتقدير مضاف فيه، ومن بيانية أو ابتدائية، وما موصولة أو مصدرية. وقوله: من الخير والشر بيان لما أو من تعليلية بدون تقدير، وهو ظرف مستقر لا متعلق بكل كما قيل إلا أن يراد التعلق المعنوي. قوله: (جاءت على التغليب) أي للدرجات على الدرجات لأن قوله لكل معناه لكل من الفريقين، والجنسين المستحقين للثواب والعقاب محال، ومراتب سواء كانت درجات أو درجات. وقوله: لكل بحسب الظاهر يأبى التغليب فتدبر. قوله: (وليوفيهم الخ) فيه مضاف مقدر كما مر، وهو متعلق بمحذوف تقديره جازاهم بذلك وقد قرئ في السبعة بالياء التحتية والنون، وقرءة السلمي بناء فوقية على الإسناد للدرجات مجازاً وجملة وهم لا يظلمون حال مؤكدة أو استئناف. وقوله: بنقص ثواب الخ تقدم أنه لو وقع لم يكن ظلماً وتأويله ما مر من أنه لو صدر من العباد كان ظلماً. قوله: (يعذبون بها) يعني: أن عرضهم على النار إما مجاز عن تعذيبهم من غير قلب، فهو كقولهم عرض على السيف إذا قتل كما مر أو بمعناه الحقيقي على القلب وهو الوجه الثاني ولما كان خلاف الأصل مرضه المصنف رحمه

كقولهم: عرضت الناقة على الحوض ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ أي يقال لهم: أذهبتم، وهو ناصب اليوم، وقرأ ابن كثير وابن عامر، ويعقوب بالاستفهام غير أن ابن كثير يقرأه بهمزة ممدودة، وهما يقرآن بها وبهمزتين محقتين ﴿طَبَّيْكُمُ﴾ لذاذككم ﴿فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾ باستيفائها ﴿وَأَسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا﴾ فما بقي لكم منها شيء ﴿فَالْيَوْمَ نَجْزِيَنَّ عَذَابَ الْهَوْنِ﴾ الهوان، وقد قرئ به ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ يَغْتَرِ الْهَوَىٰ وَمَا كُنْتُمْ تَفْسُقُونَ﴾ بسبب الاستكبار الباطل، والفسوق عن طاعة الله، وقرئ تفسقون بالكسر ﴿وَأَذْكَرْنَا لَنَا عَادٍ﴾ يعني هوداً ﴿إِذْ أَنْذَرْنَا قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ﴾ جمع

الله وقال أبو حيان إنه لا قلب في قولهم عرضت الناقة على الحوض لأن عرض الناقة على الحوض والحوض على الناقة صحيحان، وأنكر القلب في الآية. وقال إنه يرتكب للضرورة ولا ضرورة تدعو إليه هنا، ولا يخفى أن الزمخشري لم يخترع القلب في المثال المذكور بل سبقه إليه الجوهري، وغيره قال في عروس الأفرح المعروض ليس له اختيار والاختيار إنما هو للمعروض عليه فإنه قد يقبل، وقد يرد فعرض الناقة على الحوض مقلوب لفظاً والقلب قد يكون لفظاً كخرق الثوب المسمار، ومعنى كقوله:

كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوَهُ

وأما الآية ففي كونها من القلب ما سمعته، وقال السبكي إنها من القلب المعنوي لا اللفظي لأن الكفار مهجورون، فكأنهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم، فهم كالمتاع الذي يتصرف فيه من يعرض عليه كقولهم عرضت الجارية على البيع، والجاني على السيف والوسط، ومن الغريب قول ابن السكيت في كتاب التوسعة تقول عرضت الحوض على الناقة وإنما هو عرضت الناقة على الحوض على عكس ما مر، وهو مخالف للمشهور (أقول) الذي لاح لي هنا أن العرض إن اعتبر فيه حركة المعروض، أو تحريكه نحو المعروض عليه وإرادة المعروض عليه لما عرض عليه باختياره، أو ترجيحه وتمييزه كعرضت الرأي عليه لا يكون عرض الناقة على الحوض والكفار على النار وعكسه حقيقة لتخلف القيود المعبرة فيما وضع له، ويصح كل منها على المجاز فعرض الناقة والكفار بمعنى السوق لأن المعروض يساق للمعروض عليه فهو في معنى وسبق الذين كفروا إلى جهنم وعكسه إعدادها وتهيتها كقوله: ﴿أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٤] لأن المعروض يهياً لتوجيهه للمعروض عليه وإن اعتبر الأول فقط كان عرض الناقة على الحوض، والكفار على النار حقيقة وعكسه من باب القلب وإن اعتبر الثاني كان على العكس، ومنه عرفت منزع الخلاف وأن ما ذكره المعترض كلام سطحي ناشئ من عدم التدقيق، وما ذكرناه من التوفيق من فيض من بيده أزمة التوفيق، ول بعضهم هنا كلام لا طائل تحته، وقوله: مبالغة لأنه يقتضي أنها ثابتة، وأنهم جعلوا كالحطب الذي يساق لها وهو إشارة إلى أن القلب هنا مقبول لتضمنه نكته، وهي المبالغة، وفي القلب ثلاثة أقوال معروفة الرد والقبول، والتفصيل بين ما تضمن نكته فيقبل، وما لا يرد، وهو الصحيح عند أهل المعاني. قوله: (أي يقال لهم) إنما قدره ليرتبط به الكلام، ويتنظم وضمير،

حقف، وهو رمل مستطيل مرتفع فيه انحناء من احقوقف الشيء إذا اعوج، وكانوا يسكنون بين رمال مشرفة على البحر بالشحر من اليمن ﴿وَقَدْ خَلَّتْ أَلْتَدُرُّ﴾ الرسل ﴿مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَيَنْ خَلْفِهِ﴾ قبل هود، وبعده والجملة حال أو اعتراض ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ أي لا تعبدوا أو

وهو راجع إلى يقال المقدر لا إلى أذهبتهم، وقوله: باستيفائها إشارة إلى أنّ الجار، والمجرور متعلق بقوله: أذهبتهم، وأنّ الجمع المضاف يفيد الاستغراق، وكذا قوله فما بقي الخ، وقوله: بهمة ممدودة صوابه غير ممدودة، وقوله: واستمتعتم بها عطف تفسير لقوله: أذهبتهم، وقوله: بسبب الاستكبار يعني أنّ الباء سببية، وما مصدرية فيهما، وقوله: عن طاعة الله متعلق بالفسوق لأنه بمعنى الخروج. قوله: (وهو رمل الخ) هذا أصل معناه والمراد به منازلهم لأنها كانت ذات رمال كذلك كما أشار إليه بقوله، وكانوا يسكنون الخ، وقوله: مشرفة أي قريبة منه ينظر الواقف بها البحر، والشحر بكسر الشين المعجمة، وتفتح وسكون الحاء المهملة، وفي آخره راء مهملة، وهو من أعمال اليمن، وإليه ينسب العنبر والطيب، وقوله: من احقوقف من ابتدائية أي مأخوذ منه لأنّ دائرة الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاق أو المراد أنه مشتق منه لأنّ المجرد قد يشتق من المزيد إذا كان أعرف، وأشهر في معناه كما يقال الوجه من المواجهة، وقال التفتازاني: لم يرد أنّ الحقف مشتق من احقوقف بل الأمر بالعكس، وإنما المراد أنّ بينهما اشتقاقاً اه، وقيل عليه أنه لا يفيد وجه دخول من الابتدائية على المزيد ما لم يلاحظ ما ذكرناه، وفيه نظر لأنه بناء على أنّ الاشتقاق إنما هو من المجرد فمن فيه اتصالية لا ابتدائية كما توهه هذا القائل فتدبر. قوله: (الرسل) إشارة إلى أنه جمع نذير بمعنى منذر لا بمعنى الإنذار كما جوزه الزمخشري فإنه يكون حينئذ مصدرأ، وجمعه على خلاف القياس فلا حاجة إليه وأما أنّ الأندر ليس له أنواع مختلفة كما قيل فلا وجه له فإنه يختلف باختلاف المنذر به. قوله: (قبل هود وبعده) لف، ونشر مرتب، وقد جوزه فيه العكس لكنه غير متأت هنا لأنه قرىء، ومن بعده وهو معين لكون من خلفه بمعنى من بعده، ثم إنّ عطفه من قبيل:

علفتها تبنا وماء بارداً

وفيه أقوال فقيل عامل الثاني مقدر، وقيل إنه مشاكلة، وقيل إنه من قبيل الاستعارة بالكناية كما فصلناه في الأمالي فلا يلزم الجمع بين الحقيقة، والمجاز كما قيل وإن كان جائزاً عند المصنف رحمه الله فلا حاجة إلى تكلف إنه باعتبار الثبوت في علمه تعالى أي ثبت، وتحقق في علمه خلق الماضين منهم، والآتين نعم هو لازم على تقدير أنه من تنزيل الآتي منزلة الماضي لتحققه كما في قوله: ﴿ونادى أصحاب الجنة﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٤٤] كما ذكره الشارح المحقق، وقوله: والجملة حال أي من فاعل أنذر أي معلماً بأنها خلت أو من المفعول أي عالمين ذلك بإعلامه لهم أو بغيره أو المعنى أنذرهم على فترة من الرسل فلا يؤول بما ذكر ويجوز عطفه على أنذر، وقوله: أو اعتراض أي بين المفسر، والمفسر أو بين الفعل ومتعلقه كأنه قيل اذكر زمان إنذار هود بما أنذر به الرسل قبله وبعده وهو أن لا تعبدوا الخ تنبيهاً على أنه

بأن لا تعبدوا فإن النهي عن الشيء إنذار من مضرته ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ هائل بسبب شرككم ﴿قَالُوا لِمَ جِئْنَا بِتَأْفِكِنَا وَلِتَأْخُذَنَا جَهَنَّمَ﴾ لتصرفنا ﴿عَنْ أُمَّمِنَّا﴾ عن عبادتها ﴿فَأَنبَأْنَا بِمَا كُودُنَا﴾ من العذاب على الشرك ﴿إِنْ كُنْتُمْ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ في وعدك ﴿قَالَ إِنَّمَا أَعْلِمُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ لا أعلم لي بوقت عذابكم، ولا مدخل لي فيه فاستعجل به، وإنما علمه عند الله فيأتيكم به في وقته المقدر له ﴿وَأُتِلُّكُمْ مَا أُزِيلْتُ بِهِ﴾ إليكم ﴿وما على الرسول إلا البلاغ﴾ [سورة النور، الآية: ٥٤] ﴿وَلِكَيْ تَرَوُنَّ قَوْمًا يَجْهَلُونَ﴾ لا تعلمون أن الرسل بعثوا مبلغين منذرين لا معذبين مقترحين ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا﴾ سحاباً عرض في أفق السماء ﴿مُتَسْقِلًا﴾

إنذار ثابت قديماً وحديثاً اتفق عليه الرسل فهو مؤكد لما اعترض فيه مع الإشارة إلى أنه مقصود قيد تابع كما في الحالية ولذا رجحه في الكشف مع ما فيه من التفسير بعد الإبهام، والسلامة عن تكلف الجمع بين الماضي، والمستقبل. قوله: (أي لا تعبدوا) فإن مفسرة بمعنى أي لتقدم ما فيه معنى القول دون حروفه وهو الإنذار، والمفسر معموله المقدر، وقوله: بأن لا تعبدوا الخ على أنها مصدرية أو مخففة من الثقيلة قبلها حرف جر مقدر متعلق بأنذر كما مر تحقيقه، وقوله كأن النهي الخ. بيان لكون أن لا تعبدوا مفسراً للإنذار أو مقدرأ به على الوجهين، واشتمال ما بعده أو مجموع الكلام على الإنذار لا يعني عما ذكر كما قيل، وقوله: إني أخاف الخ استئناف لتعليل النهي. قوله: (هائل) يعني أن عظمه مجاز عن كونه مهولاً لأنه لازم له وكون اليوم مهولاً باعتبار هول ما فيه من العذاب فالإسناد فيه مجازي، ولا حاجة إلى جعله صفة العذاب والجرّ للجوار، وقوله: بسبب شرككم يؤخذ من كونه تعليلاً لما قبله، وقوله: لتصرفنا لأن أصل معنى الإفك الصرف كما مر. قوله: (عن عبادتها) بيان للمراد من صرفهم عنها أو هو بتقدير مضاف فيه، وقوله: من العذاب وفي الكشف عن معاملة العذاب أي عن تعجيله في الدنيا لأنه هو الموعود به دون عذاب الآخرة فلا وجه لما قيل إنه لا وجه له. قوله: (لا أعلم لي بوقت عذابكم) هذا مدلول الحصر بإنما مع كون تعريف العلم للعهد فالمراد به العلم بوقت وقوع ما استعجلوه، وقوله: ولا مدخل لي فيه وجه إفادة هذا الكلام لما ذكر إنه وقع جواباً لاستعجالهم العذاب فيكون كناية عن أنه لا يقدر عليه، ولا على تعجيله لأنه لو قدر عليه، وأراده كان له علم به في الجملة فنفي علمه به نفي لمدخليته فيه حتى يطلب تعجيله من الله، وطلب تعجيله هو عين الدعاء المذكور في الكشف حيث قال: فكيف أدعوه بأن يأتيكم بعذابه في وقت عاجل تقترحونه أنتم، ومن لم يفهمه قال لا حاجة لما ذكره الزمخشري فإنه يجر إلى سد باب الدعاء، وبهذا علم مطابقة جوابه لقولهم اثنتا. قوله: (فاستعجل به) فعل مضارع مبني للفاعل منصوب في جواب النفي، ولا وجه لكونه مبنياً للمفعول كما قيل لما عرفت من معناه، وقوله: ﴿وما على الرسول إلا البلاغ﴾ إشارة إلى أنه يفيد الحصر الإضافي بقريئة السياق، وقوله: في أفق أي جانب. قوله تعالى: ﴿فلما رآوه﴾ الخ في الكشف الضمير إما لقوله ما تعدنا أو مبهم يفسره قوله عارضاً، وهو إما تمييز أو حال وهذا الوجه

أُودِيْتِهِمْ ﴿ متوجه أوديتهم، والإضافة فيه لفظية، وكذا في قوله ﴿ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّطِرًا ﴾ أي يأتينا بالمطر ﴿ بَلْ هُوَ ﴾ أي قال هود عليه الصلاة والسلام بل هو ﴿ مَا اسْتَجَلْتُمْ بِهِ ﴾ من العذاب، وقرئ قل بل ﴿ رِيحٌ ﴾ هي ريح، ويجوز أن يكون بدل ما ﴿ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ صفتها، وكذا قوله: ﴿ تَدْمِيرٌ ﴾ تهلك ﴿ كُلُّ شَيْءٍ ﴾ من نفوسهم، وأموالهم ﴿ يَأْتِرُ رِيحًا ﴾ إذ لا توجد نابضة حركة، ولا قابضة سكون إلا بمشيئته، وفي ذكر الأمر، والرب، وإضافته إلى الريح فوائد سبق ذكرها مراراً، وقرئ يدمر كل شيء من دمر دماراً إذا هلك فيكون العائد محذوفاً أو الهاء في ريبها، ويحتمل أن يكون استثناءً للدلالة على أن لكل ممكن فناء مقضياً لا يتقدم، ولا يتأخر، وتكون الهاء لكل شيء فإنه بمعنى الأشياء ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ ﴾ أي فجأتهم الريح فدمرتهم فأصبحوا بحيث لو حضرت بلادهم لا ترى إلا مساكنهم، وقرأ عاصم وحمزة، والكسائي لا يرى إلا مساكنهم بالياء المضمومة، ورفع المساكن ﴿ كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ روي أن هوداً عليه السلام لما أحس بالريح اعتزل

أعرب، وأفصح وإنما كان أعرب أي أبين، وأظهر لما في عود الضمير لما من الخفاء لأن المرئي يكون الموعود باعتبار المأل، والسببية له، وإلا فليس هو المرئي حقيقة لكنه اعترض عليه بأن الضمير إنما يكون مبهماً مفسراً بما بعده في باب رب، ونعم وبأن النحاة لا يعرفون تفسيره بالحال، وقد مرّ فيه كلام في البقرة. قوله: ﴿ متوجه أوديتهم ﴾ أي في مقابلتها، وإضافته لفظية إذ هو مضاف لمعموله، وليس بمعنى المضى، وقد وقع صفة للنكرة، وكذا قوله ممطرنا، وقوله قال هود قدره ليم النظام، ويتوجه الإضراب، ولو قدر قل بقرينة القراءة به كان أتم، ولا وجه لتقدير قال الله كما في تفسير البغوي: وهذا كالعطف التلقيني، والبدلية من ما أو من هو، وقوله: صفتها أي صفة ريح لكونه جملة بعد نكرة، ويجوز في جملة تدمر أن تكون مستأنفة، وقوله من نفوسهم الخ إشارة إلى أنه استغراق عرفي، وقوله: نابضة حركة من نبض بمعنى تحرك، وليس من إضافة الصفة للموصوف لأنه لا يتأتى في قابضة سكون، وهما على وتيرة واحدة بل هو صفة أي حال نابضة، أو قابضة، والإضافة للحركة، والسكون بيانية. قوله: ﴿ وفي ذكر الأمر الخ ﴾ توجيه لتخصيصها بالربوبية مع عمومها بأنه لفوائد ككونها مما يدل على ربوبيته، وقدرته القاهرة وأنها مأمورة مسخرة إلى غير ذلك من الفوائد، وقوله: وقرئ يدمر بالياء التحتية من دمر الثلاثي كقعد، ورفع كل على الفاعلية، وقرئ بالفوقية من الثلاثي مع نصب كل وحذف العائد إذا كان الضمير للأشياء، والتقدير بها يدمر فتأمل، وقوله: ويحتمل معطوف على قوله فيكون العائد الخ، وقوله: لا يتقدم الخ لكونه بأمر لا يعدوه، وهو بيان لوجه الإمهال، وترك التعجيل. قوله: ﴿ فجأتهم ﴾ إما من المفاجأة أو الفاء رابطة له بما قبله، والفعل بعدها من المجيء، وهو إشارة إلى أن الفاء فصيحة، وقوله: بحيث لو حضرت الخ يعني أن الخطاب له ﷺ على الفرض، والتقدير، ويجوز أن يكون عاماً لكل من يصلح للخطاب، وقوله: وقرأ عاصم الخ هو بضم الياء التحتية، وصيغة المجهول، وقرأها الأعمش

بالمؤمنين في الحظيرة، وجاءت الريح فأملت الأحقاف على الكفرة، وكانوا تحتها سبع ليال، وثمانية أيام، ثم كشفت عنهم، واحتملتهم ففقدتهم في البحر ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ إن نافية، وهي أحسن من ما هاهنا لأنها توجب التكرير لفظاً، ولذلك قلبت ألفها هاء في مهمما أو شرطية محذوفة الجواب، والتقدير ولقد مكناهم في الذي أو في شيء إن مكناكم فيه كان بغيكم أكثر أو صلة كما في قوله:

يرجى المرء ما إن لا يراه ويعرض دون أدناه الخطوب
والأول أظهر وأوفق لقولهم: هم أحسن أثنائاً كانوا أكثر منهم، وأشد قوة وآثاراً

بالفوقية، والرفع أيضاً، والجمهور على أنه يمتنع لحاق التانيث مع فصل إلا في الضرورة كقوله:

وما بقيت إلا الضلوع الجراشع

وفيه كلام في محله. قوله: (في الحظيرة) هي مكان يجعل في أطرافه الحطب، ونحوه ويدخل فيه، وقوله: فأملت الأحقاف أي حملت الرياح، وأدخلتها مساكنهم، وضمير كشفت للريح أيضاً أي أزال ما حملته وسفته من الرمال. قوله: (توجب التكرير لفظاً) لا معنى لأن الأولى موصولة لكنه فيه شبه التكرار الثقيل، ولذا قال من ذهب إلى أن أصل مهماما ما على أنها ما الشرطية مكررة للتوكيد قلبت ألف الأولى هاء فراراً من ثقل المعاد، وقوله في الذي الخ يعني هي موصولة أو موصوفة، والجملة الشرطية صلة أو صفة وقوله: صلة أي زائدة للتأكيد، وهم يعبرون عن مثله بالصلة تأدياً، وهرباً من إطلاق الزائد عليه لأنه ليس زائداً مستغنى عنه بلا فائدة بل لا بد فيه ما يحسنه في الجملة. قوله:

(يرجى المرء ما أن لا يراه ويعرض دون أدناه الخطوب)

يرجى يحتمل أن يكون بمعنى يؤمل، وكونه لا يراه كناية عن بعده وهو وصف له بالحرص، وأنه يحرص على الأمور البعيدة عنه، ويجهد في حصولها مع أن خطوب الدهر أي حوادثه قد تحول بينه، وبين أدنى شيء إليه، وأقرب منه، ويحتمل أنه بمعنى يخاف من أمور لا يدركها، وهو يتضرر بأدنى شيء أي أقربه أو أقله وهذا كما في المثل قرأ أخاف عليه لا حرّاً، وقيل معناه تعرض الخطوب، والبلايا عند بلوغ أدنى شيء مما يؤمله، وهو يرجيه ظاناً أنه خير له كقوله: ﴿وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢١٦] أو هو كقوله:

المرء قد يرجو الرخا ء مؤملاً والموت دونه

قوله: (والأول أظهر) لسلامته من الزيادة والحذف، وقوله: وأوفق الخ أما من الأخير فظاهر، وكذا من الثاني لأن أن الشرطية لا تقتضي الوقوع، ولا عدمه حتى تكون نصاً في موافقته فلا وجه لما قيل الموافقة متحققة على تقدير الشرطية أيضاً، وأفرد السمع في النظم وجمع غيره لاتحاد المدرك به، وهو الأصوات، وتعدّد مدركات غيره ولأنه في الأصل مصدر

﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً﴾ ليعرفوا تلك النعم ويستدلوا بها على مانحها تعالى ويواظبوا على شكرها ﴿فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِن شَيْءٍ﴾ من الإغناء، وهو القليل ﴿إِذْ كَانُوا يَمْجِدُونَ بِبَايَتِ اللَّهِ﴾ صلة لما أغني، وهو ظرف جرى مجرى التعليل من حيث إن الحكم مرتب على ما أضيف إليه، وكذلك حيث ﴿وَوَاقٍ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ من العذاب ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا مَا حَوْلَكُم مِّنْ أَهْلِ مَكَّةَ ﴿وَمِنَ الْقُرَىٰ﴾ كحجر ثمود وقرى قوم لوط ﴿وَصَرَّفْنَا الْآيَاتِ﴾ بتكريرها ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ عن كفرهم ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾ فهلا منعتهم من الهلاك ألهمتهم الذين يتقربون بهم إلى الله تعالى حيث قالوا: هؤلاء شفعاؤنا عند الله، وأول مفعولي اتخذوا الراجع إلى

كما مرّ أيضاً مسموعهم من الرسل متحد. قوله: (ليعرفوا تلك النعم) بيان للجميع لأنها تعرف بسائر الحواس فبالسمع يصل المرء إلى معرفة الشرائع، وغير ذلك مما هو من أجل النعم، وبالبصر يرى ما أنعم به عليه من الملابس، والمحاسن وغيرها، ومن الغفلة ما قيل إنه متعلق بالأفئدة فقط، والسمع ليسمعوا النذر، والأبصار ليصروا آيات الآفاق والأنفس فيعتبروا ويتعظوا وقوله، وهو القليل بيان لأن من تبعية، وهي تحتل الزيادة في المصدر فقوله: القليل حينئذ بيان لمعنى تنوينه، وما في قوله: فما أغنى نافية أو استفهامية ولا يضره زيادة في المصدر فقوله القليل حينئذ بيان لمعنى تنوينه، وما في قوله: فما أغنى نافية أو استفهامية ولا يضره زيادة من بعده كما زعم أبو حيان لأنها تزداد في غير الموجب، وفسروه بالنفي والنهي، والاستفهام فقوله: صلة أي متعلق بالنفي الصريح أو الضمني. قوله: (ظرف جرى مجرى التعليل الخ) أشار في الكشف إلى تحقيقه بأنه ظرف أريد به التعليل كناية أو مجاز الاستواء مؤدي التعليل، والظرف في قولك ضربته لإساءته، وضربته إذ أساء لأنك إنما ضربته في ذلك الوقت لوجود الإساءة فيه إلا أن إذ وحيث غلبتا دون سائر الظروف في ذلك حتى كاد يلحق بمعانيهما الوضعية اه، وهو كلام نفيس وفي ذكر الغلبة إشارة إلى جريانه في غيرهما لكنه خلاف الكثير الأغلب، ومن فهم منه الاختصاص بهما فقد أخطأ، وفي قول المصنف، وكذلك حيث إشارة لذلك، وقوله: من القرى بتقدير مضاف أو تجوز عن أهلها لقوله: لعلهم يرجعون، ولو عمم لخرابها صح، وحجر بكسر فسكون. قوله: (من حيث إن الحكم مرتب الخ) يعني أن كونه علة باعتبار ما أضيف هو إليه لأنه كاللام، والعلة المترتب عليها الحكم ما بعدها. قوله: (فهلا منعتهم الخ) يعني أن لولا هنا للتوبيخ، والتنديم لدخولها على الماضي، والمراد بنصرهم منعهم من الهلاك الذي وقعوا فيه، وقوله: وأول مفعولي الخ مبتدأ، والراجع صفته، ومحذوف خبره، وفي نسخة المحذوف معرّف على أن الخبر الراجع، وهو صفته وقوله، وثانيهما أي مفعولي اتخذ لتعديبه لاثنين كما لا يخفى، وهو ردّ على الزمخشري حيث قال: ولا يصح أن يكون قرباناً مفعولاً ثانياً، وآلهة بدلاً منه لفساد المعنى، وللشراح فيه كلام طويل الذليل في الكشف، وحاصله أن المفعول الأول الضمير المحذوف، والثاني آلهة، وقرباناً حال وما عداه

الموصول محذوف، وثانيهما قرباناً وآلهة بدل أو عطف بيان أو آلهة، وقرباناً حال أو مفعول له على أنه بمعنى التقرب، وقرئ قرباناً بضم الراء ﴿بَلْ صَلُّوا عَلَيْهِمْ﴾ غابوا عن نصرهم، وامتنع أن يستمدوا بهم امتناع الاستمداد بالضال ﴿وَذَلِكَ إِنْ كُفَّكُمْ﴾ وذلك الاتخاذ الذي هذا أثره صرفهم عن الحق، وقرئ أفكهم بالتشديد للمبالغة وأفكهم أي جعلهم أفكين، وأفكهم أي قولهم: الإفك أي ذو الإفك ﴿وَمَا كَانُوا بِفَعْرُوتٍ وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ﴾ أملناهم

فاسد معنى فقال المطرزي: لأنه لا يصح أن يقال تقربوا بها دون الله لأنه تعالى لا يتقرب به ومعناه ما في الانتصاف أنه يصير الدم متوجهاً إلى ترك اتخاذ الله متقرباً به لأنك لو قلت لعبدك اتخذت فلاناً سيداً دوني فقد وبخته على نسبة السيادة لغيرك، والله تعالى لا يتقرب به، ولكن يتقرب إليه، وهذا معنى ما نقله عن المصنف من أنه لا يصح أن يقال تقربوا بها من دون الله لأن الله لا يتقرب به، وإنما يتقرب إليه وأراد أنه إذا جعل مفعولاً ثانياً يكون المعنى فلولا نصرهم الذين اتخذوهم قرباناً بدل الله أو متجاوزين عن اتخاذه قرباناً لآلهتهم، وهو معنى فاسد، والاعتراض بأن جعل دون بمعنى قدام، وأن قرباناً قد قيل إنه مفعول له أي متقرب له فهو غير مخصوص بالمتقرب به، وجاز أن يطلق على المتقرب إليه، وحينئذ يلتزم الكلام غير قادح لأنه مع قلة استعماله لا يصلح ظرفاً للاتخاذ، وأما قوله: فهو غير مخصوص بالمتقرب به فليس بشيء لأن جار الله بعد أن فسر القربان بما يتقرب به ذكر هذا الامتناع على أن قوله بل ضلوا عنهم ينادي على فساده أرفع النداء، والله أعلم، وقيل أيضاً البدل، وإن كان هو المقصود لكن لا بد في غير بدل الغلط من صحة المعنى بدونه، ولا صحة لقولهم اتخذوهم من دون الله قرباناً أي ما يتقرب به لأن الله لا يتقرب به بل يتقرب إليه فلا يصح أنهم اتخذوهم قرباناً متجاوزين الله في ذلك، وأما حذف أحد مفعولي باب علمت فقد مر في آل عمران، وفي الإيضاح فساده لأنه لا يستقيم أن يقال كان من حق الله أن يتخذ قرباناً وهم اتخذوا الأصنام من دونه قرباناً كما استقام كان من حق الله أن يتخذ إلهاً، وهم اتخذوا الأصنام من دونه آلهة، وهو قريب مما مر والمصنف رحمه الله جنح إلى أنه يصح أن يقال الله يتقرب به أي برضاه، والتوسل به والفساد إنما يلزم لو كان معنى من دون الله غيره أما إذا كان بمعنى بين يديه فلا كما قاله بعض الشراح، وإليه ذهب أبو البقاء، وغيره وفي النظم وجوه آخر من الإعراب فصلها السمين، وأبو حيان فليحرر هذا المقام فإنه من مزال الأقدام. قوله: (أو آلهة) عطف على قوله: قرباناً، وقوله: عن نصرهم بالنون، ويجوز أن يكون بالياء التحتية فلا يلزم إنهم كانوا بمرأى منهم كما قيل لكن الأول هو الموافق لما في الكشف وعليه أكثر النسخ وقوله: امتناع الخ. هو إشارة إلى أن في ضلوا استعارة تبعية. قوله: (وذلك الاتخاذ الخ) للإشارة إلى اتخاذ المذكور، وجعلها الزمخشري إشارة إلى امتناع نصره آلهتهم لهم فقدّر فيه مضافاً أي أثر إفكهم لأن امتناع النصر، وضلالهم عنهم أثر للإفك بمعنى الصرف عن الحق، وكذلك اتخاذهم آلهة كذلك فالإفك والافتراء على هذا شيان متغايران، وقد رجح ما في الكشف كما

إليك، والنفر دون العشرة، وجمعه أنفار ﴿يَسْتَمِونَ الْفَرَّانَ﴾ حال محمولة على المعنى ﴿فَلَمَّا حَضَرُوهُ﴾ أي القرآن أو الرسول ﴿قَالُوا أَنْصِتُوا﴾ قال بعضهم لبعض اسكتوا لنسمعه ﴿فَلَمَّا قُضِيَ﴾ أتم، وفرغ من قراءته، وقرئ على بناء الفاعل، وهو ضمير الرسول ﴿وَلَوْ أَلَيْكَ قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ﴾ أي منذرين إياهم بما سمعوا روي أنهم وافوا رسول الله ﷺ بوادي النخلة عند منصرفه من الطائف يقرأ في تهجده ﴿قَالُوا يَنْقُومَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ قيل: إنما قالوا: ذلك لأنهم كانوا يهوداً أو ما سمعوا بأمر عيسى عليه الصلاة والسلام ﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ﴾ من العقائد ﴿وَأَلَيْكَ طَرِيقُ مُسْتَقِيمٍ﴾ من الشرائع ﴿يَنْقُومَنَا لِجِئُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمَنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِزِّكُمْ﴾ بعض ذنوبكم، وهو ما يكون في خالص حق الله فإن المظالم لا تغفر بالإيمان ﴿وَيُجِزِّكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ هو معدّ

بينه شراحه، وقوله: أفكهم بالتشديد وصيغة الماضي، وأفكهم بالمد على زنة المفاعلة أو أصله أفعال، وما بعده اسم الفاعل. قوله: (أملناهم إليك) المراد، وجهانهم لك، وفي معنى النفر كلام سيأتي تفصيله في سورة الجن، وقوله: حال أي من نفراً لأنه نكرة موصوفة، وحمله على المعنى بجمع ضميره لأنه اسم جمع فهو في المعنى جمع، وعلى كون الضمير للقرآن فيه تجوز وإذا كان للرسول فيه التفات. قوله: (أي منذرين إياهم) مفعوله محذوف للفاصلة، وفي نسخة مخوفين داعين إلى قول الرسول ﷺ ووادي النخلة^(١) معروف بين مكة، والطائف، ومنصرفه مصدر بمعنى انصرافه. قوله: (من الطائف) أي لما ذهب إلى دعوتهم قبل الهجرة كما بين في كتب السير لا في غزوته لهم فإن السورة مكية، ولم تستثن هذه الآية منها كما مر. قوله: (قيل إنما قالوا ذلك الخ) مرضه لأنه لا دليل عليه، وكذا ما بعده فإن اشتهار أمر عيسى عليه الصلاة والسلام، وانتشار أمر دينه أظهر من أن يخفى لا سيما على الجن، والأحسن ما في شروح البخاري في حديث ورقة بن نوفل، وقوله: لما شاهدوا أمر النبي ﷺ، وهذا هو الناموس الذي نزل على موسى دون أن يذكر عيسى لأن موسى متفق عليه عند أهل الكتابين، ولأن الكتاب المنزل عليه أجل الكتب قبل القرآن وكان عيسى مأموراً بالعمل بالتوراة، وقوله: من الشرائع أي الأحكام الفرعية أو ما يشمل العقائد فهو من ذكر العام بعد الخاص، وقوله: وآمنوا به أي يداعي الله أو بالله لقوله: يغفر لكم. قوله: (بعض ذنوبكم) فمن تبعية، وقوله: فإن المظالم أي حقوق العباد، وليس هذا على إطلاقه فإنها ساقطة أيضاً عن الحربي كالقتل، والغصب، وما نقله الطيبي من الحديث الدال على مغفرة المظالم مطلقاً غير مسلم فإنه مؤول عند المحذنين، وقد قيل إنه لم يرد وعد المغفرة للكافر على تقدير الإيمان في كتاب الله إلا مبعضة، والسر فيه

(١) أخرجه الترمذي ٣٢٥٨ والحاكم ٤٥٦/٢ كلاهما عن ابن مسعود.

قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

للكفار، واحتج أبو حنيفة رضي الله عنه باقتصارهم على المغفرة، والإجارة على أن لا ثواب لهم، والأظهر أنهم في توابع التكليف كبنى آدم ﴿وَمَنْ لَا يُحِبِّ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ﴾ إذ لا ينجي منه مهرب ﴿وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءُ﴾ يمنعونه منه ﴿أُولَئِكَ فِي صَلَاحٍ مُبِينٍ﴾ حيث أعرضوا عن إجابة من هذا شأنه ﴿أَوْلَئِكَ يَرَوْنَ أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِ بِخَلْقِهِنَّ﴾ ولم يتعب، ولم يعجز والمعنى أن قدرته واجبة لا تنقص ولا تنقطع بالإيجاد أبد الآباد ﴿بِقَدِيرٍ عَلَيَّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ أي قادر، ويدل عليه قراءة يعقوب يقدر، والباء مزيدة لتأكيد النفي فإنه مشتمل على أن، وما في حيزها، ولذلك أجاب عنه بقوله: ﴿بَلَىٰ إِنَّهُمُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ تقريراً للقدره على وجه عام يكون كالبرهان على المقصود كأنه لما صدر السورة بتحقيق المبدأ أراد ختمها بإثبات المعاد ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَىٰ النَّارِ﴾ منصوب بقول مضمير مقوله: ﴿أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ﴾ والإشارة إلى العذاب ﴿قَالُوا بَلَىٰ

أَنْ مَقَامَ الْكَافِرِ قَبْضٌ لَا بَسْطٌ فَلِذَلِكَ لَمْ يَبْسُطْ رَجَاؤُهُ كَمَا فِي حَقِّ الْمُؤْمِنِ. قوله: (واحتج أبو حنيفة الخ) قال النسفي في التيسير: توقف أبو حنيفة في ثواب الجن في الجنة، ونعيمهم لأنه لا استحقاق للعبد على الله تعالى، ولم يقل بطريق الوعد في حقهم، إلا المغفرة والإجارة، وهو مقطوع به، وأما نعيم الجنة فموقوف على الدليل، وهذا وهو الظاهر يدل على توقف أبي حنيفة في شأنهم لا الجزم بعدم ثوابهم كما هو ظاهر كلام المصنف رحمه الله إلا أن يؤول بنفي القطع فيه فالمذاهب ثلاثة وتوابع التكليف الثواب، والعقاب في الآخرة، والمؤاخذه في الدنيا كما في قوله: ﴿ولكل درجات مما عملوا﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٣٢] والاختصار على ما ذكر لما فيه من التذكير بالذنوب، والمقام مقام الإنذار فلذا لم يذكر فيه شيء من الثواب. قوله: (ولم يتعب ولم يعجز) هذا بناء على أن العي في التعب، والعجز على حد واحد، وفيه خلاف لأهل اللغة فقال الكسائي: يقال أعيت من التعب، وعيت من انقطاع الحيلة، والعجز والتحير في الأمر، ومنهم من لم يفرق بينهما، وفي جمع المصنف رحمه الله بين التعب، والعجز إشارة إلى عدم الفرق بينهما. قوله: (والمعنى أن قدرته الخ) فالمراد بكونها واجبة أنها لازمة للذات غير منفكة عنها، وما كان بالذات لا يتخلف، ولا يختلف كما تقرّر في الأصول فعدم العي والتعب مجاز عن عدم الانقطاع والنقص وقوله: أبدأ الآباد عبارة عن الدوام، ولو بلازمان، وقوله: قادر إشارة إلى أنه خبر أن. قوله: (ويدل عليه قراءة يعقوب يقدر) هنا، وفي يس في إحدى الروايتين عنه، وهذه القراءة موافقة أيضاً للرسم العثماني أي يدل على أن قدرته لا تنقطع المضارع الدال على الاستمرار، وقوله: فإنه مشتمل الخ إشارة إلى ما مرّ من أن الباء تزداد بعد النفي، وما في حيز أن مثبت لكنه لانسحاب النفي عليه عوامل معاملة المنفي، وقوله: ولذلك أجاب الخ أي لكونه في حكم النفي لأن بلى يختص بجواب النفي، وتفيد إبطاله على المشهور، وإن ورد في الإثبات نادراً، وأجازه بعض النحاة فهو في معنى أليس بقادر فلذا أكد بقوله: ﴿إنه على كل شيء قدير﴾. قوله: (يكون كالبرهان) ولذا قيل إنه كبرى لصغرى سهلة

وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٣٥﴾ بكفركم في الدنيا، ومعنى الأمر هو الإهانة بهم والتوبيخ لهم ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ أولو الثبات، والجد منهم فإنك من

الحصول فكأنه قيل: إحياء الموتى شيء، وكل شيء مقدور له تعالى فينتج أن إحياء الموتى مقدور له، ويلزمه أنه قادر على أن يحيي الموتى، وقوله: بقول الخ تقديره، ويقال لهم يوم يعرض الخ أليس الخ، وقيل هو حال فتقديره، وقد قيل وفيه نظر والظاهر أنها معترضة، وقوله، والإشارة إلى العذاب الخ بقرينة التصريح به بعده، وقوله: بكفركم إشارة إلى أن ما مصدرية. قوله: (ومعنى الأمر الخ) فهو تهكم، وتوبيخ وإلا لكان تحصيلاً للحاصل، وليس تكويناً كما قيل أن يراد إيجاد عذاب غير ما هم فيه، والتوبيخ من قوله بما كنتم تكفرون، وقوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ﴾ الخ الفاء عاطفة لهذه الجملة على ما تقدم، والسببية فيها ظاهرة كما قاله المعرب أو هي جواب شرط مقدّر أي إذا كان الأمر على ما تحققت من قدرته الباهرة فاصبر الخ، وفسر العزم بالثبات، والاجتهاد في تنفيذ ما يريد وأولو العزم إما الرسل مطلقاً فمن بيانية، وهذا أحد الأقوال فيه أو طائفة مخصوصة منهم فمن تبعية، وفي تعيينهم أقوال كما أشار إليه المصنف رحمه الله. قوله: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ﴾ الخ) أولو العزم من له عزم، ومعناه لغة مفصل في كتب اللغة قال شمر العزم، والعزيمة ما عقدت قلبك عليه من أمر، والعزم أيضاً القوة على الشيء، والصبر عليه فالمراد به هنا المجتهدون المجدون أو الصابرون على أمر الله فيما عهده إليهم، وقدره وقضاه عليهم، ومطلق الجدّ والجهد، والصبر موجود في جميع الرسل بل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وكثير من الأولياء فلذا ذهب جمهور المفسرين في هذه الآية إلى أنهم جميع الرسل وأن من بيانية لا تبعية فكل رسول من أولي العزم، وارتضاه المصنف رحمه الله، وقدمه فإن أريد به معنى مخصوص ببعضهم فلا بدّ من بيانه ليظهر وجه التخصيص، ومنشأ الاختلاف في عددهم إلى أقوال أحدها أنهم جميع الرسل، والثاني أنهم أربعة نوح، وإبراهيم وموسى ومحمد، والثاني أنهم خمسة: محمد ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى، والرابع أنهم ستة بزيادة واحد كهرون أو داود، والخامس أنهم سبعة: آدم ونوح وإبراهيم وموسى وداود وسليمان وعيسى كما ذكره السيد علي، وفي خزيته، والسادس أنهم تسعة: نوح وإبراهيم، وإسحاق ويعقوب ويوسف وأيوب، وموسى وداود وعيسى كما في القاموس هذا هو المشهور، وقد يزداد وينقص، وتوجيه التخصيص أن المراد بهم من له جدّ، وجهد تامّ في دعوته إلى الحق وذيه عن حريم التوحيد، وحمى الشريعة بحيث يصبر على ما لا يطيقه سواه من عوارضه النفسية، والبدنية وأموره الخارجية كمنارزة كل أهل عصره كما كان لآدم، ونوح أو لملك جبار في عصره، وانتصاره عليه من غير عدة دنوية كنمرود إبراهيم، وجالوت داود وفرعون موسى، ولكل موسى فرعون، ولكل محمد أبو جهل وكالاتلاء بأمور لا يصبر عليها البشر بدون قوة قدسية، ونفس ريبانية كما وقع لأيوب عليه الصلاة والسلام ومن هنا كشف برقع الخفاء عن وجه التخصيص، وهذا مما كشفت بركاتهم سرّه. قوله: (أولو الثبات

جملتهم، ومن للتبيين، وقيل: للتبعيض، وأولو العزم أصحاب الشرائع اجتهدوا في تأسيسها، وتقريرها، وصبروا على تحمل مشاقها، ومعاداة الطاعنين فيها، ومشاهيرهم نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى ﷺ، وقيل: الصابرون على بلاء الله كنوح صبر على أذى قومه كانوا يضربونه حتى يغطي عليه، وإبراهيم على النار، وذبح ولده، والذبيح على الذبح، ويعقوب على فقد الولد، والبصر ويوسف على الجبّ، والسجن وأيوب على الضرّ، وموسى قال له قومه: ﴿إِنَّا لَمَدْرُكُونَ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [سورة الشعراء، الآية: ٦١] وداود بكى على خطيئته أربعين سنة، وعيسى لم يضع لينة على لينة ﴿وَلَا سَتَعَجِلْ لَهُمْ﴾ لكفار قريش بالعذاب فإنه نازل بهم في وقته لا محالة ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَوْ يَلْبِثُونَ إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ﴾ ستقصروا من هوله مدة لبثهم في الدنيا حتى يحسبونها ساعة ﴿بَلِّغْ﴾ هذا الذي، وعظمت به أو هذه السورة بلاغ أو كفاية أو تبليغ من الرسول، ويؤيده أنه قرئ بلغ وقيل: بلاغ مبتدأ خبره لهم، وما بينهما اعتراض أي لهم وقت يبلغون إليه كأنهم إذا بلغوه ورأوا ما فيه استقصروا مدة عمرهم، وقرئ بالنصب أي بلغوا بلاغاً ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ

الخ) إشارة إلى معنييه، والجدّ بكسر الجيم وتشديد الدال الاجتهاد، وقوله: أصحاب الشرائع قالوا هو على احتمال التبعض إلا أنّ الرسول لا يكون إلا صاحب شرع مبلغ فلا يناسبه بحسب الظاهر، وقد قيل إنه أراد أنه اختص بالأربعة المذكورة، ونبينا ﷺ لغلبته عليهم، وسكت عن ذكر خاتمتهم لأنه المقصود هنا ولك أن تقول إنّ هذا من إيجازه البديع، وهو جار على القولين أما على الأوّل فلأنه لم يرد الحصر فيمن ذكر بدليل قوله مشاهيرهم، وكاف التشبيه في قوله: كنوح الخ. وأمّا على الثاني فيصح الحصر لأنّ اشتهارهم بذلك يخصه بهم عند الإطلاق كما في الأعلام الغالبة حيث اختصت بمن اشتهر بها حتى صارت كالعلم الوضعي. قوله: (اجتهدوا) جملة مستأنفة لبيان وجه التسمية، وهم على هذا خمسة كما قيل:

أولو العزم نوح والخليل الممجد وموسى وعيسى والنبي محمد

قوله: (كنوح الخ) لما كان البلاء معهوداً، وغير معهود بواسطة، وبدونها ممتدأ، وغير ممتدأ أشار إلى ما ابتلاههم الله به من أنواعه والذبيح إسماعيل أو إسحاق كما مرّ، وقوله: والبصر تقدّم أن الصحيح إنه لم يعم، وإنما ضعف بصره، وقوله: لم يضع لينة على لينة أي لم يبن بناء قط، وما ذكره من قصة موسى تقدّم بيانه، وفي قوله استقصروا الخ إشارة إلى أنّ لبثهم المراد به مدة عمرهم أو مكثهم في الدنيا. قوله: (بلاغ) قرئ بالرفع، والنصب والجرّ، ومعناه إمّا التبليغ أو الانقياد أو الكفاية فعلى الرفع هو خبر مبتدأ مقدر تقديره هذا الذي الخ. كما أوضحه المصنف، وقوله: أي كفاية الخ على التقديرين فالوجه أربعة. قوله: (ويؤيده) أي يؤيد إنه بمعنى التبليغ إنه قرئ بصيغة الفعل من التبليغ على أنه أمر له فإنه قرئ به أو فعل ماض من التفعيل فإنه قراءة أيضاً، وكلاهما من الشواذ، وتأييده ظاهر لأنه من التبليغ. قوله: (وقيل

إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ ﴿٣٥﴾ الخارجون عن الاعتاض أو الطاعة، وقرئ يهلك بفتح اللام، وكسرهما من هلك، وهلك، ونهلك بالنون، ونضرب القوم عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الأحقاف كتب له عشر حسنات بعدد كل رملة في الدنيا».

بلاغ) في قراءته بالرفع مبتدأ خبره قوله لهم السابق فيوقف على قوله ولا تستعجل، ويبتدئ بقوله لهم بلاغ، وما بينهما من التشبيه معترض بين المبتدأ والخبر وهو ضعيف جداً لما فيه من الفصل، ومخالفة الظاهر لأن الظاهر تعلق لهم بتستعجل، ولهذا مرضه المصنف، وقوله: وقت يبلغون إليه لأن البلاغ، والبلوغ يكون بمعنى الانتهاء إلى أقصى الأمر، والمنتهى زماناً كان أو مكاناً كما قاله الراغب: وقوله كأنهم الخ إشارة إلى أنه معترض للتأكيد فإن استقصارهم للماضي لما شاهدوه من الهول الحاصل، وقوله: بلغوا لَوْ قَدَّرَ أمراً على وفق القراءة السابقة كان أحسن كما قيل. قوله: (الخارجون الخ) تقدم أن أصل معناه الخروج عن الطاعة، وفي يهلك لغات تقدمت، وقوله من قرأ الخ^(١) حديث موضوع، وخص الرملة لأنها معنى الأحقاف كما مرّ تمت سورة الأحقاف بحمد الله ومنه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

سورة محمد ﷺ

وتسمى سورة القتال، وهي مدنية وقيل: مكية وآيها سبع أو ثمان، وثلاثون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ امتنعوا عن الدخول في الإسلام، وسلوك طريقه أو منعوا الناس عنه كالمطعمين يوم بدر أو شياطين قريش أو المصرّين من أهل الكتاب أو عام في جميع من كفر، وصدّ ﴿أَصْلَ أَعْمَلَهُمْ﴾ جعل مكارمهم كصلة الرحم، وفك الأساري،

سورة محمد ﷺ

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (وهي مدنية) على الأصح، ولا إجماع فيه كما قاله ابن عطية فإنه روى خلافه عن ابن عباس، وبعض الصحابة فلا وجه للدعوى الإجماع، وقيل إلا قوله، وكأين من قرية الخ، وقوله: وآيها جمع آية سبع بالباء التحتية، وفي نسخة تسع بالتاء الفوقية، وهو الأصح كما في كتاب العدد للداني، وقيل: أربعون، والخلاف في قوله: حتى تضع الحرب أوزارها، وقوله: لذة للشاربين. قوله: (امتنعوا عن الدخول في الإسلام) صدّ صدوداً وصدّاً لازم، ومتعدّ وأصدّه لغة فيه، وإلى الأوّل أشار بقوله: امتنعوا، وقوله: سلوك طريقه الضمير للدخول أو للإسلام، وهو الأظهر لا لله لبعده، وقوله: أو منعوا الناس إشارة إلى الثاني، وعلى الوجهين اتصاليه بما قبله في آخر السورة ظاهر، وهو أنه كالمؤكد لقوله: كفروا عليهما لا على البديل فقط كما قيل إذ لا وجه له. قوله: (كالمطعمين يوم بدر) من المشركين فإنهم بإعانتهم لمن أتى لمنع المسلمين عن الجهاد، والغنائم كانوا صادين بأنفسهم، وأموالهم فصدّهم أعظم من صدّ غيرهم ممن كفر، وصدّ عن السبيل، وخص بدرأ والمراد به الكبرى لأنها أوّل وقعة فيها القتل، والقداء فلا غبار عليه إنما الكلام فيهم فالذي روينا في سيرة ابن سيد الناس أنّ أوّل من نحر لهم حين خرجوا من مكة أبو جهل لعنه الله نحر عشراً من الإبل، ثم صفوان بن أمية تسعاً بعسفان، ثم سهيل بن عمرو بقديد عشراً، ثم شيبه بن ربيعة، وقد ضلوا الطريق تسعاً ثم عتبة ابن ربيعة عشراً، ثم مقيس الجمحي بالإبواء تسعاً، ثم العباس عشراً، والحرث بن عامر تسعاً، وأبو البحتريّ على ماء بدر عشراً، ومقيس تسعاً ثم شغلّتهم الحرب فأكلوا من أزوادهم، ونقل المحشي أنهم ستة نبيه ومنبه بن الحجاج وعتبة، وشيبة ابن ربيعة وأبو جهل، والحرث ابن هشام وضم إليهم مقاتل عامر بن نوفل، وحكيم بن حزام وزمعة بن الأسود، وأبا سفيان بن حرب وصفوان بن أمية، والعباس، وقال إنهم أطعموا الأحابيش استظهاراً على عداوة النبي ﷺ، واعترض على عدّ أبي سفيان فيهم، وهو كان مع العير، ولا يخفى أنّ المراد بيوم بدر زمن وقعت فيها فيشمل ما أطعم في الطريق، وفي مدّتها حتى انقضت فلا يرد ما ذكر إن صححت الرواية، وهو كلام آخر، وشياطين قريش العتاة من كفارهم. قوله: (أو عام في جميع من كفر)

وحفظ الجوار ضالة أي ضائعة محبطة بالكفر أو مغلوبة مغمورة فيه كما يضل الماء في اللبن أو ضلالاً حيث لم يقصدوا به وجه الله أو أبطل ما عملوه من الكيد لرسوله والصدّ عن سبيله بنصر رسوله، وإظهار دينه على الدين كله ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ يعم المهاجرين، والأنصار والذين آمنوا من أهل الكتاب، وغيرهم ﴿وَمَا نَزَّلْنَا عَلَىٰ مُحَمَّدٍ﴾ تخصيص للمنزّل عليه مما يجب الإيمان به تعظيماً له، وإشعاراً بأنّ الإيمان لا يتم دونه وأنه الأصل فيه ولذلك أكدّه بقوله: ﴿وَهُوَ لَكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ اعتراضاً على طريقه، وحقيقته بكونه ناسخاً لا ينسخ، وقرئ نزل على البناء للفاعل وأنزل على البنائين ونزل بالتخفيف ﴿كَفَرَتْ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ سترها بالإيمان، وعملهم الصالح ﴿وَأَصْلَحَ بِهَاجَتِكُمْ﴾ حالهم في الدين، والدنيا

تردّد في عموميه ولم يتردّد في عموم مقابله لظهور الفرق بينهما، وإن ظنه بعض خفياً لأنّ التردّد على تفسيره الثاني، وليس كل كافر وقع منه الصدّ عن ذلك أمّا من ذكر من الكفار فصدر ذلك منه بخلاف المؤمنين الموصوفين بما ذكر فإنه ظاهر في العموم. قوله: (جعل) بصيغة المجهول أو المعلوم، وفاعله ضمير مستتر يرجع إلى الله للعلم به من السياق، وقوله: محبطة بالكفر على الوجهين، وإن كان في اقتضاره على الكفر ما يوهّم أنه على الأوّل ففيه إيحاء لترجيحه، وقوله: مغلوبة مغمورة فيه أنه إن أراد به إحباطها، وعدم نفعها تكرّر مع ما قبله، وإلا فلا معنى لغلبته عليه إن لم يكن محبطاً، وقوله: أو ضلالاً معطوف على قوله: ضالة أي معنى أضل أعمالهم صيرها ضلالاً أي غير هدى، ولو قيل على هذا ضالة على أنه إسناد مجازي صح، وقوله: يقصدوا به أي بما ذكر، ولذا ذكره ولو قال بها بضمير الأعمال كان أظهر. قوله: (أو أبطل الخ) فإضافة الأعمال للعهد أو المراد بها على الأوّل محاسن الأعمال وعلى هذا المكاييد وصدّهم، وإضلالها من ضل إذا غاب فتجوز به عن الإبطال، وهو معطوف على جعل، وقوله: بنصر الخ متعلق به على اللف، والنشر المرتب. قوله: (يعم الخ) لأنّ الموصول من صيغ العموم ولا داعي للتخصيص هنا كما في الأوّل كما نبهناك عليه، وقوله: تخصيص الخ، أي خص بالذكر مع دخوله فيما قبله لما ذكر من النكات، على هذا فالمراد بما نزل القرآن أو الدين، والمراد أحكامه الفرعية، والإيمان به التصديق بحقيقته من عند الله، ولو أريد به كل ما نزل عليه من الوحي بالشريعة الأصلية، والفرعية لم يكن كذلك، ووجه إفادته للتعظيم قرّناه في عطف جبريل، والدلالة على أنه لا يتم بدونه لأنه يفيد بعطفه أنه أعظم أركانه لأفراده بالذكر ويلزم منه ما ذكر، وقوله: مما يجب أي من بين كل ما يحب الإيمان به، وقوله: ولذلك أي لكونه الأصل الذي لا يتم بدونه أو للإشعار بما ذكر أكدّه لأنه مقتض للاعتناء به. قوله: (اعتراضاً) أي بين المبتدأ وخبره، وقوله: على طريقه اختلف في مرجع هذا الضمير فقيل هو للتخصيص، وكان هذا طريق التخصيص لتعريف المسند، وحقيقته مرفوع مبتدأ خبره قوله: بكونه ناسخاً، وقيل المعنى على طريق القرآن وبيان حاله، وحقيقته بكونه ناسخاً لا ينسخ ثابتاً غير متغير فحقيقته بالجزء عطفاً على مجرور على، ولا يخفى أنّ الأوّل هو المراد،

بالتوفيق، والتأييد ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى ما مرّ من الإضلال، والتكفير، والإصلاح، وهو مبتدأ خبره ﴿وَأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ بسبب اتباع هؤلاء الباطل، واتباع هؤلاء الحق. وهذا تصريح بما أشعر به ما قبلها، ولذلك يسمى تفسيراً ﴿كَذَلِكَ﴾ مثل ذلك الضرب ﴿يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ﴾ يبين لهم ﴿أَمْثَلَهُمْ﴾ أحوال الفريقين أو

ولو قيل الضمير للاعتراض صح أي هو اعتراض وارد على طريق الاعتراض، وهو تأكيد لما اعترض فيه كما مرّ مراراً، وفسر الحقيقة بما ذكر ليتم الحصر بالنسبة لغيره من الكتب أو الأديان، والحق على هذا بمعنى الثابت في الواقع، ونفس الأمر فهو أخص منه بمعنى المقابل للباطل، ويكون وقوعه في مقابله ظاهراً أيضاً، ولا يرد عليه أنّ ذكر الباطل بعده يقتضي تفسيره بما يقابله كما قيل، وقوله: سترها لأنه أصل معناه والمراد إزالتها لا أنها بقيت مستورة، والبال يكون بمعنى الحال، والشأن، وقد يخص بالشأن العظيم كقوله ﷺ: «كل أمر ذي بال»^(١)، ويكون بمعنى الخاطر القلبي، ويتجاوز به عن القلب، ولو فسر به هنا كان حسناً أيضاً وقد فسره السفاقي بالفكر لأنه إذا صلح قلبه، وفكره صلحت عقيدته، وأعماله. قوله: (إشارة إلى ما مرّ) توجيه لأفراجه باعتبار ما ذكره، وقوله: خبره بأن الخ لا خير مبتدأ مقدر كما في الكشف أي الأمر ذلك لأنه كما قيل ارتكاب الخذف من غير داع له فيكون الجار، والتجوز في محل نصب على الحالية كما في التقريب، والعامل فيه معنى الإشارة، وليس ظرفاً لغواً، وقوله: بسبب الخ، إشارة إلى أنّ الباء سببية. قوله: (وهذا تصريح بما أشعر به ما قبلها) أي ما قبل هذه الجملة أو العلة والسببية لكن المناسب لقوله: هذا أن يقول ما قبله بتذكير الضمير كما قيل لكنه جنح إلى أنّ هذا إشارة إلى الكلام المذكور، وأنه تصريح بما قبل هذه السببية، والمراد أنّ البناء على الموصول يشعر بالعلية فالإتيان بياء السببية في الخبر تصريح بما علم بطريق الإيماء، والإشارة. قوله: (ولذلك يسمى) أي عند أهل المعاني تفسيراً لأنه صرح به فيما علم ضمناً كقول الزمخشري رحمه الله تعالى في شعر له:

به فجج الفرسان فوق خيولهم كما فججت تحت الستور العوائق
تساقط من أيديهم البيض حيرة وزعزع من أجسادهن المخانق

ففيه تفسير على طريق اللف، والنشر كما في الآية، وهو من محاسن الكلام. قوله:

(١) هو بعض حديث أخرجه أبو داود ٤٨٤٠ وابن ماجه ١٨٩٤ وأحمد ٣٥٩/٢ والنسائي في عمل اليوم والليلة ٤٩٤ وابن حبان ١- ٢ والدارقطني ٢٢٩/١ والبيهقي ٢٠٨/٣- ٢٠٩ في «السنن» كلهم من حديث أبي هريرة وذكره المزني في «تحفة الأشراف» ٣٦٨/١٣ في قسم المراسيل. ولفظه «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله، فهو أقطع». قال أبو داود: رواه يونس، وعقيل، وشعيب، وسعيد بن عبد العزيز، عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلًا قال الدارقطني: المرسل هو الصواب. قال شعيب في الإحسان: ضعيف لضعف قره وهو عبد الرحمن بن حيويث المعافري المصري ضعفه ابن معين، وأحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي.

أحوال الناس أو يضرب أمثالهم بأن جعل اتباع الباطل مثلاً لعمل الكفار والإضلال مثلاً لخبيثتهم، واتباع الحق مثلاً للمؤمنين، وتكفير السيئات مثلاً لفوزهم ﴿فَإِذَا لَيْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في المحاربة ﴿فَفَرَّبَ الرَّقَابِ﴾ أصله فاضربوا الرقاب ضرباً فحذف الفعل، وقدم المصدر وأنيب منابه مضافاً إلى المفعول ضمناً إلى التأكيد الاختصار والتعبير به عن القتل إشعاراً بأنه ينبغي أن يكون يضرب الرقبة حيث أمكن، وتصوير له بأشنع صورة ﴿حَتَّىٰ إِذَا انْخَسَفُوا﴾ أكثرتم قتلهم، وأغلظتموه من الثخين، وهو الغليظ ﴿فَشَدُّوا الرِّبَاقَ﴾ فأسروهم، واحفظوهم

(مثل ذلك الضرب) المثل المذكور بعده على ما مرّ تفصيله في البقرة، وقوله: يبين قد مرّ تحقيقه، وقوله: أحوال الفريقين فالمثل هنا بمعنى القصة والحال العجيبة، وضمير أمثالهم لفريقي المؤمنين، والكافرين أو للناس كلهم والأول ناظر إلى الوجه الأول، والثاني إلى الثاني من العموم في الفريقين فيشمل جميع الناس. قوله: (أو يضرب أمثالهم النخ) يعني أن حقيقة المثل كلام شبه مضربه بمورده، وهو غير موجود هنا فيما أن يكون بمعنى الحال والصفة أو بمعنى التمثيل، والتشبيه بأن جعل اتباع الباطل مثلاً لعمل الكفار، واتباع الحق مثلاً لعمل المؤمنين، والإشارة في قوله كذلك إما لما تضمنته الآية الثانية، أو لما تضمنته الآية الأولى، وذلك لأنه ليس ثمة اتباع الباطل، واتباع الحق حقيقة بل ارتكاب الباطل فشبهه عمل الكافر باتباع الباطل بمعناه المعروف أو الشيطان في الإيصال إلى الهلاك وعمل المؤمن باتباع الحق بمعناه المعروف أو الله فالتمثيل مستعار لتشبيه حالي المؤمنين، والكافرين أو هو مجاز مرسل أريد به مطلق التشبيه، وقوله: مثلاً بمعنى تشبيهاً. قوله: (وقدم المصدر) أي على مفعول الفعل، وهو الرقاب لا على الفعل إذ لا وجه له، وقوله: وأنيب منابه أي في نصب المفعول، وهو الرقاب قبل الإضافة إليه، وهذا أحد قولي النحاة في المفعول في نحو قوله:

فندلا زريق الممال ندل الشعالب

هل هو منصوب به أو بالفعل المقدر ثم أضيف إلى مفعوله، وقوله: ضمنا إلى التأكيد بالمصدر الاختصار بحذف الفعل، وتنوين المصدر.. قوله: (والتعبير به) يشير إلى أن ضرب الرقاب مجاز مرسل عن القتل مطلقاً لما ذكره من النكات، وفيه أيضاً إشارة إلى غلبتهم عليهم، وتمكنهم منهم، وقوله: بأشنع صورة أي القتل لأن ضرب الرقبة فيه إطارة الرأس التي هي أشرف أعضائه، ومجمع حواسه، وبقاء البدن ملقى على هيئة منكرة. قوله: (أكثرتم قتلهم) الثخن كالغلظ يكون في نحو الحبل، والبز عبارة عن كثرة طاقاته، وفي المائعات، حالة قريبة من الجمود تمنعه من سرعة السيلان فأثخان العدو إيقاع القتل بهم بشدة، وكثرة مستعار من ثخن المائعات لمنعه عن الحركة فهذا تفسير له لا إشارة لتقديرات المضاف فيه كما قيل فإن كان بمعنى الإكثار فقط من ثخن الحبل، ونحوه ففيه مضاف مقدر لكنه لا يعرف الأثخان في الاستعمال بهذا المعنى فتدبر، والضمائر راجعة إلى الكل لكن المراد نسبة ما للبعض للجميع إذ المشخن لا

والوثاق بالفتح، والكسر ما يوثق به ﴿فَأَمَّا مَنْ بَدَأَ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ أي فيما تمنون مناً أو تفدون فداء، والمراد التخيير بعد الأسر بين المنّ والإطلاق، وبين أخذ الفداء، وهو ثابت عندنا فإن الذكر الحر المكلف إذا أسر يخير الإمام بين القتل، والمنّ والفداء، والاسترقاق منسوخ عند الحنفية أو مخصوص بحرب بدر فإنهم قالوا يتعين القتل أو الاسترقاق، وقرئ فدا كعصا ﴿حَقٌّ تَضَعُ الْمِرْبُتُ أُوزَارَهَا﴾ آلتها وأثقالها التي لا تقوم إلا بها كالسلاح والكراع أي تنقضي الحرب، ولم يبق إلا مسلم أو مسالم، وقيل: آنامها، والمعنى حتى تضع أهل الحرب شركهم، ومعاصيهم، وهو غاية للضرب أو الشدّ أو للمنّ، والفداء أو للمجموع بمعنى أنّ هذه الأحكام جارية فيهم حتى لا يكون حرب مع المشركين بزوال شوكتهم،

يشدّ، ولا يمن عليه ولا يفدى. قوله: (بالفتح والكسر ما يوثق به) أي يشدّ، ويربط ومنه الميثاق، والظاهر أنّ ما يوثق به بالكسر لأنه المعروف في الآلة كالركاب، والحزام، وهو اسم آلة على خلاف القياس نادر، وأمّا بالفتح فمصدر كالخلاص فالمراد أنه أيضاً أطلق على ذلك، ولو مجازاً فهو تفسير له على القراءتين، وقوله: تمنون منا فهو مفعول مطلق لفعل مقدر، وقوله: والإطلاق المراد به الاسترقاق، وفي نسخة، وهو الإطلاق فيكون تفسيراً للمنّ والاسترقاق غير مذكور لأنه معلوم مما بعده، وقوله: ثابت أي لم ينسخ، وقوله: فدا كعصا أي بالفتح والقصر، وقول أبي حاتم أنّ القصر غير جائز لا عبرة به فإنه فيه أربع لغات الفتح، والكسر مع المدّ، والقصر، ولغة خامسة البناء مع الكسر كما حكاه الثقات. قوله: (آلتها الخ) يعني أنّ الأوزار كالأحمال، وزناً ومعنى استعير لما ذكر استعارة تصريحية أو مكنية بتشبيهها بإنسان يحمل حملاً على رأسه أو ظهره، وأثبت له ذلك تخيلاً وكلام الكشاف له أمل، وكونها أحمال المحارب أضيفت لها تجوّزاً في النسبة الإضافية، وتغليبا لها على الكراع يأباه إسناد الوضع للحرب، ولذا لم يلتفتوا له، وكون إسناده مجازياً أيضاً، وإن صحّ خلاف المتبادر مع أنه يذهب رونق الكلام فتدبر، والكراع اسم للخيال لأنها تخبط كراعها في الدفع عن نفسها، ومما يفسره قول الأعشى:

وأعددت للحرب أوزارها رما حاطوا لا وخيلا ذكورا

قوله: (أي تنقضي الحرب الخ) على أنه تمثيل أو مجاز متفرع على الكناية عن انقضائها كما كني بقوله:

فألقت عصاها واستقرت بها النوى

عن انقضاء السفر، والإقامة، وهو المراد فيما قبله، وإنما يخالفه في طريق الإفادة، وقوله: آنامها على أنها جمع وزر بمعنى إثم، وهو هنا الشرك، والمعاصي، وتضع بمعنى تترك مجازاً، وإسناده للحرب مجازاً، وبتقدير مضاف أي أهلها، ومرضه لأنّ إضافة الأوزار بمعنى الآنام إلى الحرب غير ظاهر الصحة. قوله: (وهو غاية للضرب الخ) والمعنى اضربوا أعناقهم

وقيل: بنزول عيسى عليه الصلاة والسلام ﴿ذَلِكَ﴾ أي الأمر ذلك أو افعلوا بهم ذلك ﴿وَلَوْ بِشَاءِ اللَّهِ لَأَنْصَرَ يَنْهَمُ﴾ لانتقم منهم باستئصال ﴿وَلَكِنْ لِيُنلُوا بِبَعْضِكُمْ بَعْضٌ﴾ ولكن أمركم بالقتال ليلبوا المؤمنين بالكافرين بأن يجاهدوهم فيستوجبوا الثواب العظيم والكافرين بالمؤمنين بأن يعاجلهم على أيديهم ببعض عذابهم كي يرتدع بعضهم عن الكفر ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أي جاهدوا، وقرأ البصريان، وحفص قتلوا أي استشهدوا ﴿فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالُهُمْ﴾ فلن يضيعها، وقرئ يضل من ضل، ويضل على البناء للمفعول ﴿سَيَهْدِيَهُمْ﴾ إلى الثواب أو سيثبت هدايتهم ﴿وَيُضِلُّهُمُ بِاللَّهِمْ وَيَلْخِطُهُمُ لَبَنَةً عَرَفَهَا لَهُمْ﴾، وقد عرفها لهم في الدنيا حتى اشتاقوا إليها فعملوا ما استحقوها به أو بينها لهم بحيث يعلم كل واحد منزله ويهتدي إليه كأنه كان ساكنه منذ خلق أو طيبها لهم من العرف، وهو طيب الرائحة أو حددها لهم بحيث يكون

حتى تنقضي الحرب وليس هذا بدلاً من الأول، ولا تأكيداً له لأن حتى الأولى الداخلة على إذا الشرطية ابتدائية كما مرّ تحقيقها في سورة الأنعام، وقوله: للذين والفداء أي لهما معاً، وقوله: للمجموع من قوله: فضرب الرقاب الخ وهو على مذهب المصنف رحمه الله ظاهر، وأما عند الحنفية فمخصوص بحرب بدر على أن تعريفه للعهد أو منسوخ كما مرّ، وقوله: بزوال شوكتهم متعلق بالنفي أي حتى تزول قوتهم، وقدرتهم على المحاربة فيعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون لأنه لا يكف عن القتال بدونه، وأما بعد نزول عيسى عليه الصلاة والسلام فترفع الجزية أيضاً. قوله: (الأمر الخ) فهو مبتدأ مقدر أو مفعول لفعل مقدر وذلك إشارة إلى ما تقدم في الحرب، وما يتبعها، وقوله: ولكن أمركم بالقتال الخ. يعني أنه تعالى قدر ما ذكر مع أنه لو أراد أهلكهم فلم يدع على الأرض منهم دياراً لكنه له فيما يشاء، ويختار حكمة بالغة فلذلك ابتلى المؤمنين بالكفار ليجاهدوهم فينالوا الثواب، ويخلد في صحف الدهر ما لهم من الفضل الجسيم، وابتلى الكفار بالمؤمنين ليعجل لهم بعض انتقامه فيتعظ به بعض منهم ممن هداه الله فيكون ذلك سبباً لإسلامه، والجار والمجرور متعلق بأمركم الذي قدره. قوله: (يضل أعمالهم) قراءة الجمهور على أنه فعل من أضل مبنياً للفاعل، ونصب أعمالهم، وقرئ مبنياً للمفعول، ورفع أعماله وقرئ بفتح الياء من ضل ورفع أعمالهم، والكل ظاهر لفظاً ومعنى، وقوله: سيهديهم إلى الثواب أي يوصلهم إلى ثواب تلك الأعمال من النعيم المقيم، والفضل العظيم والمراد بتثبيت هدايتهم بعدما دفع به أن هؤلاء مهديون فهو تحصيل للحاصل الوعد بأنه يحفظهم ويصونهم عما يورث الضلال. قوله: (عرفها لهم في الدنيا الخ) إشارة إلى أن هذه الجملة حالية بتقدير قد ويجوز أن تكون مستأنفة كما قاله أبو البقاء، ثم أشار إلى أنه إن كان المراد بالتعريف ما كان بالتوصيف في الدنيا فالمراد منه أنه تعالى لم يزل يمدحها لهم حتى عشقوها فاجتهدوا فيما يوصلهم لها فهذا هو المراد منه كما قيل:

أشتاقه من قبل رؤيته كما تهوى الجنان بطيب الأخبار

لكل جنة مفرزة ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَصُرُوا اللَّهَ﴾ إن تنصروا دينه، ورسوله ﴿يَصُرْكُم﴾ على عدوكم ﴿وَبَيَّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ في القيام بحقوق الإسلام والمجاهدة مع الكفار ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَسَاءَلُمْ﴾ فعثوراً لهم، وانحطاطاً ونقيضه لعا قال الأعشى:

فالتعس أولى لها من أن أقول لعا

وانتصابه بفعله الواجب إضماره سماعاً، والجملة خبر الذين كفروا أو مفسرة لانتصابه

وقيل:

والأذن تعشق قبل العين أحياناً

وإن كان معرفتها في الآخرة فهو إلهام الله ﷻ لكل أحد أن يعرف منزله فيها فيتوجه له كما هو حالهم في منازلهم في هذه الدار، وورد في الأثر أن حسناته تكون دليلاً له إلى منزله فيها وقوله: من العرف بفتح العين، وهو معروف أو تعريفها تمييزها بحدها، ومفرزة بضم الميم بزنة اسم المفعول من أفرزه إذا فصله، وميزه. قوله: (إن تنصروا دينه ورسوله) ليس على تقدير مضاف فيه بل هو إشارة إلى أن نصرة الله فيه تجوز في النسبة فنصرته نصرة رسله وجنده وتأييد دينه إذ هو المعين الناصر وغيره المعان المنصور، وقوله: وثبت أقدامكم كناية عن القوة، والدوام وهو المراد بالقيام في عبارة المصنف رحمه الله أيضاً لكنه ذكره تلميحاً، ومجاهدة الكفار من جملة حقوق الإسلام فهي من عطف الخاص على العام أفردتها لأنها هي المقصودة هنا إذ ما تقدم كله في أمر الجهاد. قوله: (فعثوراً لهم وانحطاط) أي هو دعاء بأن يعثر فيسقط لأن التعس في الأصل السقوط على الوجه كالكتب، والنكس السقوط على الرأس، وضدّه الانتعاش فهو قيام من سقط، ووقع فيقال في الدعاء على الشخص العائر تعسا له فإذا دعوا له قالوا: لعا له والجار، والمجرور وبعده متعلق بمقدر للتبيين كما في سقيا له، ولعا بلام وعين مهملة بعدها ألف مقصورة، وهو منصوب بفتحة مقدرة، ومعناه انتعاشاً، وإقامة، وفيه كلام في الرضي، وغيره وليس هذا محله، وهو نقيض تعساً. قوله: (قال الأعشى) يصف ناقة في قصيدة مسطورة في ديوانه منها:

كلفت مجهولة نفسي وشاييني همي عليها إذا ما آلهامعا

بذات لوث عفرناة إذا عثرت فالتعس أولى لها من أن أقول لعا

واللوث بفتح اللام، والثاء المثناة القوة، وناقاة عفرناة قوية بفتح العين المهملة، والفاء وسكون الراء المهملة، وبعدها نون، وألف ثم تاء تأنيث والمعنى حملت نفسي قطع بادية مجهولة الإعلام، وتابعني مؤيداً لي عزمي، وهمتي بناقة قوية لا تعثر، ولو عثرت كان الدعاء عليها أولى من الدعاء لها. قوله: (وانتصابه) على المصدر بفعل من لفظه يجب إضماره لأنه للدعاء كسقيا فيجري مجرى الأمثال إذا قصد به ذلك وفي الكشاف: المعنى فقال تعسا لهم أو ففضى أي قدر لهم تعساً فعلى القول الأول هو مفعول مطلق، وعلى الثاني مفعول به، وإنما

﴿وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ عطف عليه ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ القرآن لما فيه من التوحيد والتكاليف المخالفة لما ألقى، واشتهته أنفسهم وهو تخصيص، وتصريح بسببية الكفر بالقرآن للتعس، والإضلال ﴿فَأَحْطَ أَعْمَالَهُمْ﴾ كرهه إشعاراً بأنه يلزم الكفر بالقرآن، ولا ينفك عنه بحال ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ استأصل عليهم ما اختص بهم من أنفسهم وأهلبيهم، وأموالهم ﴿وَاللَّكْفِيرِينَ﴾ من وضع الظاهر موضع المضمرة ﴿أَمْثَلَهَا﴾ أمثال تلك العاقبة أو العقوبة أو الهلكة لأن التدمير يدل عليها أو السنة

دعاه لذلك أن جملته خبر عن قوله الذين، وهو لإنشاء الدعاء، والإنشاء لا يقع خبراً بدون تأويل فإما أن يقدر معه قول أو يجعل خبراً بتقدير قضى، ومن لم يقف على مراده قال ما ذكره المصنف أولى فإن لفظ المصدر يدل على فعله فالوجه أن يكون هو المضمرة لا قال، وقضى كما قاله الزمخشري، والأول هو ما قاله المصنف بعينه. قوله: (والجملة خبر الذين كفروا) لأنه مبتدأ في محل رفع الفاء داخلة في حيز الموصول لتضمنه معنى الشرط، وقد علمت أن الدعاء الإنشائي يكون خبراً بلا تأويل. قوله: (أو مفسرة لناصبه) فالذين في محل نصب بفعل مقدر أي تعس الله الذين كفروا تعساً أو التقدير تعسهم الله فإنه يقال تعسه، وأتعسه كما ذكره السفاقي، وهو كقولهم زيداً خير عالم على أن عامل المصدر مفسر لناصبه، والفاء زائدة في الكلام على توهم الشرط كما في قوله: ﴿ووبك فكبر﴾ [سورة المدثر، الآية: ٣] وقيل: يقدر مضارعاً معطوفاً على قوله: يثبت أي يتعس الذين الخ، والفاء للعطف فالمراد إتعاس بعد إتعاس أو للدلالة على أن حق المفسر أن يذكر عقب المفسر كالتفصيل بعد الإجمال، وقد مر ما فيه في سورة النور فانظره. قوله: (وأضل أعمالهم عطف عليه) أي على الفعل المقدر الناصب لقوله تعساً فينبغي تقديره ماضياً لا مضارعاً كما توهم، وهو جار على الوجهين. قوله: (لما فيه) يتعلق بكرهها بيان لعله تعسهم وضلالهم بكرهتهم القرآن وما تضمنه من الأصول، والفروع وقوله: وهو أي ما ذكر بقوله ذلك الخ. تخصيص لسبب تعسهم، وضلالهم بكرهه القرآن، وما فيه بعد تعميمه إذ جعل سببه مطلق الكفر لأن الموصول، والصلة يقتضي التعليل بالمأخذ كما مر مراراً، وقوله: وتصريح إشارة إلى أنه علم مما قبله لدخوله في الكفر دخولاً أولياً. قوله: (كرره) لأن قوله أضل أعمالهم بمعنى أبطلها، وأحبطها، وقوله: يلزم الكفر لتفريعه عليه بالفاء. قوله: (دمر الله عليهم) معنى دمره أهلكه، ودمر عليه أهلك ما يختص به من المال والنفس فالثاني أبلغ لما فيه من العموم لجعل مفعوله نسياً منسياً فيتناول نفسه، وكل ما يختص به من المال ونحوه، والإتيان بعلى لتضمنه معنى أطبق عليه أي أوقعه عليهم محيطاً بهم أو هجم الهلاك كما حققه شراح الكشاف، وإليه أشار المصنف إلا أنه كان عليه أن يوجه ذكر الاستعلاء معه لأن استأصل لا يتعدى بعلى، وكلامه موهم له لكن لما كان العذاب المطبق مستأصلاً كان فيه إيماء له في الجملة. قوله: (أمثال تلك العاقبة وقوله: لأن التدمير) راجع للأخيرين من العقوبة، والهلكة، وهو المراد من السنة لكن كونها مرجعاً بخصوصها من غير قرينة في غاية البعد، وجمع الأمثال

لقوله تعالى: ﴿سنة الله التي تدخلت﴾ [سورة غافر، الآية: ٨٥] ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ناصرهم على أعدائهم ﴿وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ فيدفع العذاب عنهم، وهو لا يخالف قوله: ﴿وردوا إلى الله مولاهم الحق﴾ [سورة يونس، الآية: ٣٠] فَإِنَّ الْمَوْلَى فِيهِ بِمَعْنَى الْمَالِكِ ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَسْتَمِعُونَ﴾ ينتفعون بمتاع الدنيا ﴿وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ﴾ حريصين غافلين عن العاقبة ﴿وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ﴾ منزل، ومقام ﴿وَكَايِنٍ مِنْ قَرِيْبٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرِيْبِكَ الَّذِي أَخْرَجَكَ﴾ على حذف المضاف، وإجراء أحكامه على المضاف إليه، والإخراج باعتبار التسبب ﴿أَهْلَكَهُمْ﴾ بأنواع العذاب ﴿فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾ يدفع عنهم العذاب، وهو كالحال المحكية ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَتْرُوبٍ مِنْ رَبِّهِ﴾

لأن لكل منهم مثل عاقبة السابقين فيه مبالغة، وزيادة تهديد، وقوله: فيدفع العذاب إشارة إلى أنه بمعنى الناصر كالذي قبله فاندفع التناقض بين الآيتين كما بينه المصنف لعدم توارد النفي، والإثبات على محل واحد لأنه في المنفي بمعنى الناصر، والمثبت بمعنى المالك. قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (الخ) لما كان الثاني في مقابلة هذا ووجه التقابل فيه غير ظاهر في بادئ النظر قال الطيبي طيب الله ثراه: إِنَّ قَوْلَهُ يَتَمَتَّعُونَ، وَيَأْكُلُونَ فِي مَقَابِلَةِ قَوْلِهِ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيْمَاءِ إِلَى أَنَّهُمْ عَرَفُوا أَنَّ نَعِيمَ الدُّنْيَا خِيَالٌ بَاطِلٌ، وَظَلَّ زَائِلٌ فَتَرَكُوا الشَّهَوَاتِ، وَتَفَرَّغُوا لِلصَّالِحَاتِ فَكَانَتْ عَاقِبَتُهُمُ النَّعِيمَ الْمُقِيمَ فِي مَقَامِ كَرِيمٍ، وَهَؤُلَاءِ غَفَلُوا عَنِ ذَلِكَ فَتَرَعُوا فِي دُنْيَاهُمْ كَالْبَهَائِمِ حَتَّى سَاقَهُمُ الْخِذْلَانُ إِلَى مَقْرَهُمُ مِنَ دَرْكِ النَّيْرَانِ فَتَقَابَلَهُ وَاقِعٌ فِي أَحْسَنِ مَوْقِعٍ، وَفِيهِ مَقَابِلَةٌ أَدْقُ مِمَّا قِيلَ إِنَّهُ مِنَ الْإِحْتِبَاكِ فَذَكَرَ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ، وَدَخُولَ الْجَنَّةِ أَوْ لَا دَلِيلَ عَلَى حَذْفِ الْأَعْمَالِ الْفَاسِدَةِ، وَدَخُولِ النَّارِ ثَانِيًا وَالتَّمَتُّعِ وَالمَثْوَى ثَانِيًا دَلِيلَ عَلَى حَذْفِ التَّمَتُّعِ، وَالمَثْوَى أَوْلًا. قوله: (حريصين الخ) هو وجه الشبه، وقوله: مَثْوَى لَهُمْ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٤٩] وقوله: على حذف المضاف هو أهل بقرينة قوله: أهلكناهم أو هو على المجاز بذكر المحل، وإرادة الحال، وقوله: وإجراء أحكامه الخ بالجرّ عطف على حذف المضاف يعني إنه حكم على القرية بأنها أشدّ قوّة، وأنها مخرجة له، وهو وصف لأهلها، وهذا الحكم بحسب الظاهر، وإن كان في الواقع على المضاف المحذوف، ومنه يعلم وجه كونه مجازاً بالنقص لكن الفرق بينه، وبين المجاز العقلي دقيق جداً قوله: (والإخراج الخ) يعني أنه مجاز عقليّ كقوله: أقدمني البلد حق لي عليك والخلاف فيه معروف فعند المتقدمين لا فاعل له حقيقي، وعند صاحب التلخيص الفاعل هو الله، وليس هذا الخلاف مبنياً على خلق أفعال العباد كما حقق في حواشي الحفيد على شرح التلخيص فمن توهمه فقد وهم، والتسبب لأن أهل مكة لم يخرجوه، ولكن أحبوه، وهموا به فكانوا بذلك سبباً لإخراجه حين أذن الله له في الهجرة عنها. قوله: (وهو كالحال المحكية) لأن المتفرّع على الإهلاك عدم النصرة في الماضية لا في الحال، والاستقبال كما هو المتبادر من اسم الفاعل فمقتضى الظاهر أن يقال فلم يكن لهم نصر فعُدل عنه كما في قوله:

حجة من عنده، وهو القرآن أو ما يعمه، والحجج العقلية كالنبي، والمؤمنين ﴿كَمَنْ زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ عَمَلِهِمْ﴾ كالشرك، والمعاصي ﴿وَأَنْبَغُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾ في ذلك لا شبهة لهم عليه فضلاً عن حجة ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ أي فيما قصصنا عليك صفتها العجيبة، وقيل مبتدأ خبره كمن هو خالد في النار، وتقدير الكلام أمثل أهل الجنة كمثل من هو خالد أو أمثل الجنة كمثل جزاء من هو خالد فعري عن حرف الإنكار وحذف ما حذف استغناءً بجري مثله تصويراً لكابرة من يسوي بين المتمسك بالبينه والتابع للهوى بمكابرة من يسوي بين الجنة

﴿فَأَعَشِينَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [سورة يس، الآية: ٩] لتصوير الماضي بصورة الحال، وقال كالحال لأن اسم الفاعل ليس كالفعل إذ هو قد يقصد به الثبوت، وإذا لم يعمل قيل إنه حقيقة في الماضي كما حقق في الأصول الفرعية. قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ﴾ الخ الاستفهام لإنكار استوائهما، وقوله: على بينة أي ثابت قائم عليها، وقوله: حجة تفسير بينة، وقوله: وهو القرآن تفسير للحجة وذكره لرعاية الخبر، وقوله: كالنبي الخ تفسير لمن، ولم يخصه بالنبي كما في الكشف لأنه لا داعي له وقوله: كالشرك بيان لسوء العمل لأنه بمعنى العمل السيئ وقوله: في ذلك الإشارة لسوء العمل، وقوله: لا شبهة لهم بيان لاتباع الهوى فيه، ولمقابلته لما قبله من الثبات على الحجة، والبينه. قوله: (أي فيما قصصنا عليك صفتها العجيبة) تفسير للمثل كما مرّ وإشارة إلى أن مثل الجنة مبتدأ له خبر مقدّم مقدّم، وهو مختار سيبويه كما فصلناه في أول سورة المائدة، والنور ولذا قابله بقوله: وقيل الخ، وترجيح الأول لما مرّ فتذكره، وقوله: وتقدير الكلام الخ هذا، وإن كان تقديراً قبل الحاجة إليه حتى قيل إن الثاني أرجح منه، ولذا اقتصر عليه الزمخشري إلا أنه يرجحه أنه لما أنكر التسوية بين من وضع برهان ما ادعاه، ومن قال بحسب ما انتهى هواه كان مقتضاه أن ينكر استواء سكان الجنان، وأهل النيران، ولذا قدمه المصنف ولم يعبأ بما ذكره هذا القائل. قوله: (أو أمثل الجنة الخ) لما كان جعل الجنة مثلاً لأهل النار غير ظاهر أشار إلى أنه إما على تقدير في الأول أو الثاني ليكونا على نمط واحد، وعلى كليهما فمثل مقدّر في الثاني إمّا مع مضاف آخر أو لا، وأشار بقوله: أمثل إلى أن قوله مثل الجنة، وإن كان في صورة الإثبات هو في معنى الإنكار، والنفي لانطوائه تحت حكم كلام مصدر بحرف الإنكار، وانسحاب حكمه عليه، وهو قوله: أفمن كان الخ وليس في اللفظ قرينة على هذا، وإنما هو من السياق، وأن فيه جزالة المعنى. قوله: (فعري الخ) جواب سؤال مقدر تقديره إذا كان المعنى على ما ذكر فلم ترك ذكر الهمزة فيه، وهو نادر بأنه ترك لإبرازه في صورة التسليم، ومثله يدل على الإنكار بأبلغ وجه، وقوله: يجري مثله صفة استغناء وهو مضارع معلوم أو مجهول أو هو مصدر مجرور ومعناه أنه ترك فيه حرف الإنكار الذي هو نفي معنى، وأتى به مثبتاً والمقصود نفيه أيضاً، وهذا أعني قوله: يجري مثله مماثل لقوله: أفمن كان على بينة الخ فما اعتبر فيه يعتبر في هذا، وهو المصحح للتعرية، والمرجح ما أشار إليه بقوله: تصويراً الخ يعني أن التعرية عن حرف الإنكار لأجل أن تصوّر مكابرة من سوى بين

والنار وهو على الأول خبر محذوف تقديره أفمن هو خالد في هذه الجنة كمن هو خالد في النار أو بدل من قوله: كمن زين، وما بينهما اعتراض لبيان ما يمتاز به من على بينة في الآخرة تقريراً لإنكار المساواة ﴿فِيهَا أَتَهَرُّ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ﴾ استئناف لشرح المثل أو حال من العائد المحذوف أو خبر لمثل، وآسن من آسن الماء بالفتح إذا تغير طعمه، وريحه أو

التمسك بالبينة، والتابع للهوى بصورة مكابرة من سوى بين الجنة، والنار فحذف حرف الإنكار وجعل الأول كالثاني يحقق هذا التصوير بخلاف ما لو ذكر حرف الإنكار، وقيل: أمثل الخ فإنه لا دلالة فيه على المماثلة، والتصوير المذكور قال في الانتصاف هذه النكتة التي ذكرها لا ينورها إلا التنبيه على أنّ في الكلام محذوفاً لا بدّ من تقديره إذ لا معادلة بين الجنة، وبين الخالد في النار إلا على تقدير مثل ساكن الجنة فبه يقوم وزن الكلام وتتعادل كفتاه ومن هذا النمط قوله تعالى: ﴿أَجْعَلْتُمْ سَقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة، الآية: ١٩] فإنه لا بدّ من تقدير محذوف مع الأول أو الثاني ليتعادل القسمان وبهذا الذي قدرته تنطبق أجزاء الكلام فيكون المقصود تنظير بعد التسوية بين التمسك بالبينة، والراكب للهوى ببعد التسوية بين المنعم في الجنة، والمعذب في النار على الصفات المتقابلة المذكورة في الجهتين، وهو من وادي تنظير الشيء بنفسه باعتبار حالتين إحداهما أوضح في البيان من الأخرى فإن التمسك بالبينة هو المنعم في الجنة الموصوفة، والمتبع للهوى هو المعذب في النار المنعوتة ولكن أنكر التسوية بينهما باعتبار الأعمال أولاً، وأوضح ذلك باعتبار التسوية بينهما باعتبار الجزاء ثانياً أه، وليس ما ذكر مخصوصاً بالوجه الثالث، وأنه إشارة إلى ارتضائه كما توهم فإنه اقتصر فيه عليه لقربه، وللاتكال على علم غيره بالمقايسة نعم ما ذكر بيان لوجه التعرية لا لحذف ما حذف فلا وجه لذكره فتدبر وقوله: تصويراً لتعليل لقوله يجري مثله واستغناء لتعليل للتعري فلا حاجة لجعل التقييد بالثاني بعد التقييد بالأول كما قيل فإن قلت ما وجه المبالغة فيه، والأبلغية التي ذكرها الشيخان هنا، وما وجه الانتظام فيه قلت هذا شيء أومؤوا إليه، ولم يصرحوا به، وكأنّ وجهه أنه لما ترك فيه حرف الإنكار كان في إثباته إشارة إلى التهكم به، وإلى تخطفة من توهمه، وهو كالبيان، والبرهان على ما قبله حتى قيل لا يستوي ذو الحجة البينة والأهوية القبيحة البينة حتى تستوي الجنة، والنار فتأمل . قوله: (وهو) أي الخبر وهو قوله كمن هو خالد على الوجه الأول، وهو كون مثل مبتدأ خبره مقدر أي فيما قصصنا الخ. قوله: (استئناف لشرح المثل) أي هو استئناف بياني في جواب سؤال تقديره ما مثلها أي صفتها، وهو على الوجه الأول أي تقدير الخبر في قوله مثل الجنة، والمبتدأ في قوله: كمن هو خالد فلا يرد عليه قول الطيبي إنه يلزم وقوع الاستئناف قبل مضي خبر الجملة السابقة الذي هو مورد السؤال اللهم إلا أن يقدر للجملة الأولى خبر وللثانية مبتدأ كما قاله أبو البقاء. قوله: (أو حال من العائد المحذوف) وهو الضمير المقدر في الصلة العائد على التي بمعنى الجنة أي وعدّها المتقون أو وعد المتقون إياها أي مستقرّة فيها أنهار على أنّ

بالكسر على معنى الحدوث، وقرأ ابن كثير أسن ﴿وَأَنْتَرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّتَ يَنْغَيِّرَ طَعْمَهُ﴾ لم يصر قارصاً، ولا خازراً ﴿وَأَنْتَرٌ مِّن حَمْرٍ لَّدَوِّ اللَّشْرِبِينَ﴾ لذيدة لا يكون فيها كراهة غائلة ريح، ولا غائلة سكر، وخمار تأنيث لذ أو مصدر نعت به بإضمار ذات أو تجوز، وقرئت بالرفع على صفة الأنهار والنصب على العلة ﴿وَأَنْتَرٌ مِّن عَسَلٍ مُّصَفًّى﴾ لم يخالطه الشمع، وفضلات النحل وغيرها، وفي ذلك تمثيل لما يقوم مقام الأشربة في الجنة بأنواع ما يستلذ منها في

الظرف حال وأنهار فاعله لا مبتدأ مؤخر، والجملة الاسمية حال لعدم الواو فيها، ولا فعلية لأنه خلاف الظاهر، وقد جوز فيه الحالية على نهج قوله ملة إبراهيم حنيفاً، وفيه نظر، وفي الكشاف تجويز كونه داخلاً في حكم الصلة كالتركيب لها ألا ترى إلى صحة قولك التي فيها أنهار يريد كما قاله التفتازاني إنها صلة بعد صلة كالخبر والحال، والصفة وهو متضمن لتفصيلها، ولو حمل على البدلية كان أولى، ولذا ترك العاطف فتدبر. قوله: (أو خبر لمثل) على أن الخبر، وإن كان جملة من المبتدأ كخبر اسم الإشارة فلا يحتاج إلى رابط، وقد تقدم مثله في سورة يس، وأن جريان مثله في الاسم الظاهر الذي ليس بقول لم يذكره النحاة، والمعنى مثل الجنة وصفتها مضمون هذا الكلام. قوله: (وأسن) بوزن فاعل كأجن بمعنى متغير الطعم، والريح لطول مكث ونحوه، وماضيه أسن بالفتح من باب ضرب، ونصر وبالكسر من باب علم كما حكاه أهل اللغة، وقوله على معنى الحدوث خبر بعد خبر لقوله: أسن اسم فاعل لأنه يدل على الحدوث أو حال من الضمير المستتر في الخبر، ويقابله قراءة ابن كثير أسن بوزن حذر صفة مشبهة أو صيغة مبالغة فتدل على الثبوت. قوله: (لم يصر قارصاً ولا خازراً) أي حامضاً، والقارص بالقاف، والراء والصاد المهملتين نوع من الحموضة كأنها تقرص لسان الشارب بقبضه، والخازر بخاء معجمة، وزاي وراء من الخزر، وهو نوع من الحموضة أشد منه بلذعه. قوله: (لذيدة لا يكون فيها كراهة) فهو صفة مشبهة كصيغته، ومذكرها لذ أو هو مصدر بتقدير مضاف أو بجعلها عين اللذة مبالغة على التجوز فيه أو في الإسناد كما هو معروف في أمثاله، والغائلة بالغين المعجمة الآفة، والمكروه غائلة الريح بمعنى رائحة مكروهة، وغائلة السكر إزالة العقل، وما يترتب عليه، والخمار بالضم صداعه والعلة على أنه مفعول له، والمعنى ما هو إلا لأجل اللذة لا صداع، ولا آفة من آفات خمور الدنيا فيه. قوله: (لم يخالطه الشمع) بفتح الميم، والعامّة تسكنها، وهو إما لحن أو لغة رديئة، وهو تفسير للتصفية فإنه معناها المعروف فلا وجه لما قيل إنه من قرينة المقام، والعطف على ما ليس من ألبان الدنيا، وخمورها، والمراد تصفيته مما يخالفه حتى يكون خالصاً. قوله: (وفي ذلك) أي في قوله فيها أنهار الخ، وقال لما يقوم الخ دون أن يقول تمثيل لا شربة الجنة، وإن كان أخصر لأن ما ذكر ليس من الأشربة المعهودة في الدنيا لكنها تشبهها بحسب الصورة، وقوله: بأنواع الخ متعلق بقوله تمثيل، وقوله: ينقصها من النقص المعنوي، وهو الاتصاف بما لا يحمد فيها كتغير اللون، والريح، وينقصها بالغين المعجمة أي يكدرها، وفي نسخة بالقاف فقط، وما يوجب

الدنيا بالتجريد عما ينقصها وينقصها، والتوصيف بما يوجب غزارتها واستمرارها ﴿وَلَمْ يَهَيِّئْ لَهَا مِنَ الْخَلْقِ إِذْ أُنزِلَتْ﴾ صنف على هذا القياس ﴿وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ﴾ عطف على الصنف المحذوف أو مبتدأ خبره محذوف أي لهم مغفرة ﴿كَمَن هُوَ خَلِيلٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا﴾ مكان تلك الأشربة ﴿فَقَطَّعَ أَعْيُنَهُمْ﴾ من فرط الحرارة ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ﴾ يعني المنافقين كانوا يحضرون مجلس الرسول، ويسمعون كلامه فإذا خرجوا ﴿قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ أي العلماء الصحابة رضي الله تعالى عنهم ﴿مَاذَا قَالِ أَيْقَانًا﴾ ما الذي قال الساعة استهزاء أو استعلاماً إذ لم يلقوا له آذانهم تهاوناً به، وأنفاً من قولهم: أنف الشيء لما تقدم منه مستعار من الجارحة، ومنه استأنف وأتنف، وهو ظرف بمعنى، وقتاً مؤتلفاً أو حال من الضمير في قال، وقرئ أنفاً ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾ فلذلك استهزؤوا وتهاونوا بكلامه ﴿وَالَّذِينَ أَهْتَدُوا زَادَهُمْ هُدًى﴾ أي زادهم الله بالتوفيق، والإلهام أو

غزارتها أي كثرتها، وهو جعلها جارية جري الأنهار من قوله أنهار، وكذا استمرارها فإنه حال أنهار الدنيا أو هو من الاسمية.

قوله: (صنف الخ) يعني أن الجاز، والمجرور صفة مبتدأ مقدر، وقوله على هذا القياس أي قياس ما مر من أنها مجردة عن كل منقوص منغص دائمة كثيرة، وقيل: تقديره زوجان كقوله: ﴿فِيهِمَا مِنْ كُلِّ فَاكِهَةٍ زَوْجَانِ﴾ [سورة الرحمن، الآية: ٥٢] وقوله: عطف على الصنف المحذوف أي على لفظ مصنف الذي هو مبتدأ مقدر، وقوله: لهم مغفرة إنما قدره لأن العطف يقتضي كون المغفرة لهم في الجنة وهي سابقة عليها فإما أن يعطف على المقدر بدون قيده، وهو قوله فيها، وهو خلاف الظاهر أو تجعل المغفرة عبارة عن أثرها من التنعيم أو مجازاً عن رضوان الله، وقوله: كمن هو خالد مر إعرابه. قوله: (مكان تلك الأشربة) إشارة إلى أنه تهكم بهم، وقوله ما الذي الخ إشارة إلى أن ذا اسم موصول هنا بمعنى الذي كما تقرّر في النحو، والمراد بالساعة الزمان الحاضر لأن تعريفها للعهد الحضوري كما في قوله الآن، ويجوز أن يريد ما هو قبيلة، وقوله: استهزاء علة لقالوا فإن الاستفهام يفيد بطريق المجاز أو هو استفهام فهو على حقيقته. قوله: (وأنفاً) اسم فاعل على غير القياس أو بتجريد فعله من الزوائد لأنه لم يسمع له فعل ثلاثي بل استأنف، وأتنف كما أشار إليه المصنف وقوله، وهو ظرف قال الزمخشري: إنه اسم للساعة التي قبل ساعتك التي أنت فيها من الأنف بمعنى المتقدم لتقدمها على الوقت الحاضر، وهو معنى قول المصنف مؤتلفاً بمعنى مبتدأ ومتقدماً، وهو لا ينافي كونه اسم فاعل كما في بادئ فإنه اسم فاعل غلب على معنى الظرفية في الاستعمال كقولهم: بادئ بدء فلا عبرة بقول أبي حيان يتعين نصبه على الحالية، وإنه لم يقل أحد من النحاة إنه يكون ظرفاً أو هو بمعنى زمان الحال، وهو الموافق لقوله أولاً الساعة بحسب الظاهر المتبادر منه أو المراد به الحال التي أنت فيها من آخر الوقت الذي يقرب منك، وقوله: قرئ أنفاً أي بزنة حذر وهي قراءة ابن كثير. قوله: (فلذلك استهزؤوا الخ) أي على اللف والنشر لتفسيره قوله: ماذا

قول الرسول عليه الصلاة والسلام ﴿وَأَنذَهُمْ فَعَوْهُمْ﴾ بين لهم ما يتقون أو أعانهم على تقواهم أو أعطاهم جزاءها ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ﴾ فهل ينتظرون غيرها، ﴿أَن تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً﴾ بدل اشتغال من الساعة، وقوله: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ كالعلة، وقرئ إن تأتتهم على أنه شرط مستأنف جزاؤه ﴿فَأَن هُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذَكَرْتَهُمْ﴾ والمعنى أن تأتتهم الساعة بغتة لأنه قد ظهر أماراتها كمبعث النبي عليه الصلاة والسلام، وانشقاق القمر فكيف لهم ذكراهم أي تذكراهم إذا جاءتهم الساعة بغتة، وحينئذ لا يفرغ له، ولا ينفع ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ﴾

قال آنفأ لأن الإشارة لهؤلاء المآز ذكرهم، وقوله: والذين اهتدوا يحتمل الرفع والنصب، وهدى إما مفعول ثان لأن زاد قد يتعدى لمفعولين، وهو الظاهر، ويحتمل أن يكون تمييزاً وقوله: زادهم الله على أن الفاعل ضمير يعود على الجلالة السابقة وهو الظاهر، وقوله: أو قول الرسول معطوف على الله فالضمير يعود على قوله ﷺ المفهوم من قوله: يستمعون إليك، وماذا قال ولكونه خلاف الظاهر أخره ولأنه واقع في مقابلة طبع القلوب فالأولى أن يتحد الفاعل فيهما، وأما كون الإسناد مجازياً فلا بأس به بل هو أبلغ إذا كانت قرينته ظاهرة، وكونه لاستهزاء المنافقين بعيد جداً، ولذا تركه وإن ذكره الزمخشري، وقوله: بالتوفيق الخ هو عام لكل ما وفقوا له حتى استماع قول الرسول. قوله: (بين لهم ما يتقون الخ) قال الشارح الطيبي: إن هذه السورة روعي فيها التقابل، وآتاهم تقواهم في مقابلة اتبعوا أهواءهم فالظاهر أنه ليس من ارتكاب الهوى، والنشهي بل هو أمر حق مبني على أساس قوتي فيكون ببيان الله، أو إعانته فالإيتاء مجاز عن البيان أو الإعانة أو هو على حقيقته والتقوى مجاز عن جزائها لأنها سببه أو فيه مضاف مقدر، وهذا لا يخالف مذهب أهل الحق كما توهم ولو فسر بخلق التقوى فيهم كان أظهر، وقوله: فهل ينتظرون تفسير لينظرون. قوله: (كالعلة له) أي لما قبله من الانتظار لأن ظهور أمارات الشيء سبب لانتظاره، وإنما قال كالعلة لأن المقصود البدل، وبغتها لا تناسب مجيء أشراطها إلا بتأويل فتأمل. قوله: (شرط مستأنف) فالوقف على الساعة، وقوله: جزاؤه فأنى الخ لم يجعله قوله فقد جاء أشراطها لأنه غير ظاهر، وهو كما أشار إليه متصل بإتيان الساعة اتصال العلة بالمعلول، ولذا قال لأنه الخ، وقوله: أماراتها تفسير لقوله: أشراطها لأنه جمع شرط بالفتح، وهو العلامة وقوله: والمعنى أي على قراءة الشرط، وقوله: كمبعث النبي الخ هو مصدر أو اسم زمان، وهو لكونه خاتم الرسل، وشريعته آخر الشرائع كانت بعثته علامة للساعة كما ورد في الحديث: «بعثت أنا والساعة كهاتين»^(١) وانشقاق القمر من علاماتها لقوله: ﴿اقتربت الساعة وانشق القمر﴾ [سورة القمر، الآية: ١] وسيأتي بيانه، وقوله: فكيف جواب الشرط، وقوله: وحينئذ لا يفرغ له أي لا يتفرغون للتذكر، ولا ينفعهم إذا جاءتهم، وفي قوله إذا إشارة إلى أن للشك في الأصل، ومجيئها متيقن فهي بمعنى إذا، والشك تعريضاً بهم،

لَذُنُوبِكُمْ ﴿ أَي إِذَا عَلِمْتَ سَعَادَةَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَشَقَاوَةَ الْكَافِرِينَ فَأَثْبِتْ عَلَى مَا أَنْتَ عَلَيْهِ مِنْ الْعِلْمِ بِالْوَحْدَانِيَّةِ وَتَكْمِيلِ النَّفْسِ بِإِصْلَاحِ أَحْوَالِهَا ، وَأَعْمَالِهَا وَهَضْمِهَا بِالِاسْتِغْفَارِ لِدُنُوبِكُمْ ﴿ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ وَلِدُنُوبِهِمْ بِالِدَّعَاءِ لَهُمْ ، وَالتَّحْرِيزِ عَلَى مَا يَسْتَدْعِي غَفْرَانَهُمْ ، وَفِي إِعَادَةِ الْجَارِ وَحَذْفِ الْمُضَافِ إِشْعَارَ بَفَرطِ احْتِيَاجِهِمْ وَكَثْرَةِ ذُنُوبِهِمْ ، وَأَنَّهَا جِنْسٌ آخِرٌ فَإِنَّ الذَّنْبَ مَا لَهُ تَبَعَةٌ مَا بَتَرَكَ الْأُولَى ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ ﴾ فِي الدُّنْيَا فَإِنَّهَا مَرَاحِلٌ لَا بَدَّ مِنْ قِطْعِهَا ﴿ وَمَتَوَنَّنَا ﴾ فِي الْعَقْبَى فَإِنَّهَا دَارُ إِقَامَتِكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ ، وَاسْتَغْفِرُوهُ ، وَأَعِدُّوا لِمَعَادِكُمْ ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْلَا نَزَّلَتْ سُورَةٌ ﴿ أَي هَلَا نَزَلَتْ سُورَةٌ فِي أَمْرِ الْجِهَادِ ﴾ إِذَا نَزَلَتْ

وأنهم في ريب منها أو لأنها لعدم تعيين زمانها أشبهت المشكوك فيه ، وإذا جاءتهم باعتبار الواقع فلا تعارض بينهما كما توهم في النظرة الحمقاء ، ولا حاجة إلى القول بأنها متمحضة للظرفية ، وفيه إشارة إلى أن مجرد جواز الوقوع كاف في التنبيه والتذكير قبل مجيئها فكيف مع القطع ، وقوله : لا يفرغ الخ فعل مجهول من الفراغ ، وهو المراد من الجواب وأنى لهم ذكراهم مبتدأ ، وخبر وإذا جاءتهم اعتراض بينهما . قوله : (أي إذا علمت سعادة المؤمنين الخ) يعني أن هذه الفاء فصيحة في جواب شرط مقدر معلوم مما مر من أول السورة إلى هنا من حال الفريقين وقوله : فأثبت الخ إشارة إلى أنه ﷺ عالم بوحدانيتها فأمره مؤول بالثبات ، وهو أيضاً معلوم لكنه تذكير له بما أنعم الله عليه توطئة لما بعده ، وجعل الأمر بالاستغفار كناية عما يلزمه من التواضع ، وهضم النفس ، والاعتراف بالتقصير لأنه معصوم أو مغفور لا مصرّ ذاهل عن الاستغفار ، والتحقيق أنه توطئة لما بعده من الاستغفار لذنوب المؤمنين فتأمل . قوله : (ولذنوبهم) تفسير لحاصل المعنى ، وتوطئة لما سيأتي وقوله ، والتحريض الخ فطلب الغفران على ما قبله الدعاء بالمغفرة وهو ظاهر لأنه طلب لها ، وعلى هذا طلب سبب المغفرة كأمرهم بالتقوى ، ونحوه وفيه جمع بين الحقيقة ، والمجاز وهو جائز عنده ، وقوله : وحذف المضاف هو ذنوب ، الخ أي مع أن العطف على الظاهر لا يلزم فيه ما ذكر ، وقوله : وحذف المضاف هو ذنوب ، وقوله : إشعار بفرط احتياجهم لتعليق الاستغفار بذواتهم كأنها عين الذنوب ، وكثرتها من التعليق بالذات ، وعدم ذكرها ، وقوله : فإن الخ هذا هو الجواب في الحقيقة يعني أعيد الجار لأن ذنوبهم جنس آخر غير ذنب النبي ﷺ فإن ذنوبهم معاص كباثر ، وصغائر وذنب ترك الأولى ، وقوله : فإن الذنب تعريفه للعهد أي المذكور في الآية مضافاً للكاف ، وهو ما صدر عنه ، وفي عبارته نوع ركافة لكن مراده ظاهر . قوله : (فإنها مراحل الخ) بيان لوجه تخصيص المتقلب بمعنى محل الحركات بالدنيا فإن كل أحد دائماً متحرك فيها نحو معاده غير قار كما في الآخرة ، ولذا خص المشوى بالعقبى ، وهي الآخرة وبين وجهه أيضاً بقوله : فإذا دار إقامتكم وقوله : فاتقوا الله الخ إشارة إلى أن المراد من علم الله بمرمهم ، ومقرهم تحذيرهم من جزائه ، وعقابه على طريق الكناية . قوله : (هلا الخ) يعني لولا هنا تحضيضية لا امتناعية ، وقوله : مبينة لا تشابه فيها هذا هو أحد معاني المحكم ، وتكون بمعنى غير منسوخة وبه فسر الزمخشري لأن

سُورَةُ مُحْكَمَةٌ ﴿ مَبِينَةٌ لَا تَشَابُهَ فِيهَا ﴾ وَذُكِرَ فِيهَا الْفِتَالُ ﴿ أَيُّ الْأَمْرِ بِهِ ﴾ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ
 مَكْرَهُنَّ ﴿ ضَعْفٌ فِي الدِّينِ، وَقِيلَ: نِفَاقٌ: يُنْظَرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾
 جِبْنًا، وَمَخَافَةٌ ﴿ فَأَوَّلُ لَهُمْ ﴾ فَوَيْلٌ لَهُمْ أَفْعَلٌ مِنَ الْوَلِيِّ، وَهُوَ الْقَرَبُ أَوْ فَعْلَى مِنْ آلٍ،
 وَمَعْنَاهُ الدَّعَاءُ عَلَيْهِمْ بِأَنْ يَلِيَهُمُ الْمَكْرُوهُ أَوْ يُؤُولُ إِلَيْهِ أَمْرُهُمْ ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ اسْتِنَافٌ
 أَيُّ أَمْرُهُمْ طَاعَةٌ أَوْ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ خَيْرٌ لَهُمْ أَوْ حِكَايَةٌ قَوْلُهُمْ لِقِرَاءَةِ أَبِي يَقُولُونَ طَاعَةٌ
 ﴿ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ ﴾ أَيُّ جَدٍّ وَهُوَ لِأَصْحَابِ الْأَمْرِ، وَإِسْنَادُهُ إِلَيْهِ مَجَازٌ، وَعَامِلُ الظَّرْفِ
 مَحْذُوفٌ، وَقِيلَ ﴿ فَتَوَّ صَدَقُوا اللَّهَ ﴾ أَيُّ فِيمَا زَعَمُوا مِنَ الْحِرْصِ عَلَى الْجِهَادِ أَوْ الْإِيمَانِ

آيات القتال كذلك إلى يوم القيامة، وقوله: الأمر به فالأمر بالذكر بالذكر خاص. قوله: (وقيل نفاق) لأنه استعمل بمعناه في صفة المنافقين كما مر في سورة البقرة، ومرضه هنا قيل لأن قوله الذين آمنوا يابله لأن: المنافقين كفره فإن جعل يحسب ما يظهر من حالهم للناس بقريته لعنهم بعده فلا بأس به، والقول بأنه على تقدير الإفساد، وقطع الرحم، وأن الفسقة من غير تعيين قد يلعنون خلاف الظاهر فلا يصلح مرجحاً فأعرفه، وقوله نظر المغشي الخ شبه نظرهم بنظر المحتضر الذي لا يطرف بصره. قوله: (فويل لهم) تفسير للمراد منه، وبيان لحاصل معناه، وقوله: أفعل من الولي الخ اختلف فيه بعد الاتفاق على أن المراد به التهديد، والوعد على أقوال فذهب الأصمعي إلى أنه فعل ماض بمعنى قارب، وقيل قَرَّبَ بالتفصيل كما سيأتي في سورة القيامة ففاعله ضمير يرجع لما علم منه أي قارب هلاكهم، والأكثر أنه اسم تفضيل من الولي بمعنى القرب، وقال أبو علي: إنه اسم تفضيل من الويل والأصل أويل فقلب فوزنه أفلع ورد بأن الويل غير متصرف، وأن القلب خلاف الأصل، وفيه نظير وقد قيل إنه فعلى من آل يؤول كما سيأتي، وقال الرضي: إنه علم للوعد وهو مبتدأ لهم خبره، وقد سمع فيه أولاة بتاء تأنيث، وهو كما قيل يدل على أنه ليس بأفعل تفضيل، ولا أفعل فعلى، وأنه علم وليس بفعل بل مثل أرمل وأرملة إذا سمي بهما فلذا لم ينصرف، ولا اسم فعل لأنه سمع فيه أولاة معرباً مرفوعاً، ولو كان اسم فعل بني، وفيه أنه لا مانع من كون أولاة لفظاً آخر بمعناه فلا يرد شيء منه عليهم أصلاً كما جاء أول أفعل تفضيل واسم ظرف كقبل، وسمع فيه أولة كما نقله أبو حيان فلا يرد النقص به كما لا يخفى. قوله: (الدعاء عليهم بأن يليهم المكروه) هذا إذا كان من الولي بمعنى القرب، ومعنى يليهم يتصل بهم ويلزمهم، وقوله: يؤول إليه أمرهم أي يرجع إلى المكروه، وهذا إذا كان من آل فهو في الأصل دعاء عليهم بأن يرجع أمرهم إلى الهلاك، والمراد أهلكم الله ففيه لف ونشر مرتب. قوله: (استناف) لا متصل بما قبله على تقدير لهم طاعة على أحد الأقوال فيه، وهو على هذا إما خبر مبتدأ مقدر أي أمرهم الخ أو مبتدأ خبره مقدر وهو خيراً وأمثل أو نحوه، وإذا كان حكاية لقولهم قبل الأمر بالجهاد فلا يقدر فيه، إلا بحسب الأصل أي أمرنا طاعة، ونحوه، وقوله: جد من الجد وهو الاجتهاد. قوله: (وعامل الظرف محذوف) لقيام قرينة السياق عليه، وهو جواب إذا على القول بأنه هو العامل فيها،

﴿لَكَانَ﴾ الصدق ﴿خَيْرًا لَّهُمْ فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ فهل يتوقع منكم ﴿إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ أمور الناس وتأمرتم عليهم أو أعرضتم، وتوليتم عن الإسلام ﴿أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ تناحرا على الولاية، وتجادباً لها أو رجوعاً إلى ما كنتم عليه في الجاهلية من التغاور ومقاتلة الأقارب، والمعنى أنهم لضعفهم في الدين، وحرصهم على الدنيا أحقاء بأن يتوقع ذلك منهم من عرف حالهم، ويقول لهم هل عسيتم، وهذا على لغة الحجاز فإن بني تميم لا يلحقون الضمير به، وخبره أن فسدوا، وإن توليتم اعتراض، وعن يعقوب توليتم أي إن تولاكم ظلمة خرجتم معهم، وساعدتموهم في الإفساد، وقطيعة الرحم، وتقطعوا من القطع، وقرئ تقطعوا من التقطع ﴿أَوْلِيَّكَ﴾ إشارة إلى المذكورين ﴿الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾ لإفسادهم وقطعهم الأرحام ﴿فَأَصْنَمَهُمْ﴾ عن استماع الحق ﴿وَأَعْمَىٰ أَبْصَرَهُمْ﴾ فلا يهتدون سبيله ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلْقُرْآنَ﴾ يتصفحونه، وما فيه من المواعظ، والزواجر حتى لا يجسروا

وتقديره ناقضوا ما مرّ عنهم أو نكصوا وجنبوا، ونحوه وكذا إذا قيل العامل صدقوا لأن جملة فلو صدقوا جوابها، ولا يضر اقترانها بالفاء، ولا عمل ما بعدها فيما قبلها كما صرحوا به، وقوله من الحرص الخ هو لف ونشر على تفسيري المرض السابق. قوله: (فهل يتوقع منكم) يعني أن الاستفهام يدخل على الخبر للسؤال عن مضمونه، وعسى وإن كان إنشائياً مؤوّل بالخبر أي يتوقع، وينتظر والمتوقع كل من يقف على حالهم لا الله تعالى إذ لا يصح منه تعالى، وقوله: أمور الناس مفعول توليتم المقدر على أنه من الولاية، ولذا فسره بقوله: تأمرتم من الإمارة وما بعده على أنه من التولي بمعنى الإعراض عن الإسلام بناء على تفسير المرض الأول، وعلى الثاني تفسير بالإعراض عن امتثال أمر الله في القتال فالإفساد عدم معونة المسلمين، وقطع الأرحام بذلك أيضاً، وقد مرّ ما له وما عليه، وقوله: تناحرا بالحاء المهملة تفاعل من النحر بمعنى الذبح، والمراد به التخاصم الشديد والحرص، وهو منصوب على أنه مفعول له أو ظرف على معنى في، والتغاور بالغيين المعجمة تفاعل من الغارة. قوله: (والمعنى) يعني على المختار في تفسير المرض، وحرصهم على الدنيا من قوله نظر المغشي الخ، وقوله: يتوقع إشارة إلى تأويله بالخبر، وقوله: من عرف إشارة إلى أنه لا يصح على الله فهو مؤوّل بهذا وقوله: لغة الحجاز هي إلحاق الضمائر به كما في سائر الأفعال المتصرفة، وتميم لا تلحقها به، وتلتزم دخولها على أن، والفعل فعلى الأول يقال الزيدان عسياً أن يقوموا، وعلى الثاني عسى أن يقوموا. قوله: (وإن توليتم اعتراض) هذا هو الظاهر، والجواب محذوف يدلّ عليه ما قبله، وهو أظهر من الحالية التي توهمها بعضهم أولى فإنّ الشرط بدون الجواب لم يعهد وقوعه حالاً في غير أن الوصلية، وهي لا تفارق الواو، وقوله: توليتم أي مجهولاً، وقوله: تقطعوا من القطع معطوف على توليتم أي قرئ من الثلاثي أو من التفاعل، وهو لازم، وأرحامكم منصوب بنزع الخافض أي في أرحامكم، وقراءة الأصل من التفعيل وقوله: سبيله أي إلى سبيله. قوله: (يتصفحونه) التصفح التأمل لا مطلق النظر كما في القاموس فإنه غير

على المعاصي ﴿أَمَرَ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهَا﴾ لا يصل إليها ذكر ولا ينكشف لها أمر وقيل: أم منقطعة، ومعنى الهمزة فيها التقرير، وتنكير القلوب لأن المراد قلوب بعض منهم أو للإشعار بأنها لإيهام أمرها في القساوة أو لفرط جهالتها، ونكرها كأنها مبهمة منكورة، وإضافة الأفعال إليها للدلالة على أفعال مناسبة لها مختصة بها لا تجانس الأفعال المعهودة، وقرئ أقفالها على المصدر ﴿إِنَّ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ لَيُذَكَّرُونَ﴾ أي إلى ما كانوا عليه من الكفر ﴿مِنْ بَدَى مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْهُدَى﴾ بالدلائل الواضحة، والمعجزات الظاهرة ﴿الشَّيْطَانُ سَوَّلَ

مناسب هنا، وما فيه الخ عطف تفسير لأن المراد بتأمله تأمل ما فيه مما ذكر فإن قلت لم غير بين الفعلين ولم يقل أصم آذانهم أو أعماهم قلت: لأنه إذا ذكر الصمم لم يبق حاجة إلى ذكر الأذان، وإن كان مثله يضاف إلى العضو، وإلى صاحبه فيقال عمي زيد، وعينه ومثله لا يكفي في بيان النكته كما توهم لأن السؤال باق وأما العمى فلشيوعه في البصر، والبصيرة حتى قيل إنه حقيقة فيهما فإذا كان المراد أحدهما حسن تقييده، وما قيل لا يلزم من ذهاب الأذن ذهاب السمع فلذا لم يتعرض له، ولم يقل أعماهم لأنه لا يلزم من ذهاب الأبصار من العين ذهاب الأبصار لا معنى له، ولا طائل تحته. قوله: (لا يصل إليها ذكر الخ) يعني إنه تمثيل لعدم وصول التذكير، وانكشاف الأمور، ولكونه في قوة ما ذكر تكون أم واقعة بين متساويين كأنه قيل: أفلا يتدبرون القرآن إذ وصل لهم أم لم يصل لهم فتكون أم متصلة على مذهب سيبويه، وهو الظاهر لا أنه بيان لما يتفرع على أفعال القلوب، ولذا قال بعده، وقيل أم منقطعة الخ إشارة إلى ترجيح الاتصال بالتأويل المذكور، وقوله: ومعنى الهمزة لتقديرها ببل، وهمزة عند الجمهور. قوله: (قلوب بعض منهم) بمن التبعيضية إشارة إلى أن تنكيره للتبعيض أو التنوع كما قيل، وقيل إنه اسم مفعول من الإيهام صفة بعض لا جار، ومجرور، وإن كان هو المتبادر لأن تعريف القلوب سواء كان باللام أو بالإضافة يفيد كون المراد قلوب بعض منهم، وإنما الفرق بين تعريفها، وتنكيرها بالتعيين، والإيهام ولا يخفى أنه لا فرق بينه، وبين ما يليه، وقوله: لإيهام أمرها في القساوة أي لشدته حتى كأنه لا يمكن معرفته، والوقوف على حقيقته فيها وقوله، ونكرها أي كونها منكورة من بين القلوب لا تناسب شيئاً منها حتى لا تعد من القلوب، وقوله كأنها الخ لف ونشر مرتب فمبهمة ناظر لإيهام أمرها، ومنكورة لفرط جهالتها ونكرها، وقيل إن فرط جهالتها سرى إليها فكانت مجهولة، ولا يخفى ما فيه من التكلف من غير داع، وليس في الكلام ما يدل عليه. قوله: (وإضافة الأفعال الخ) يعني أن القلوب لا أفعال لها في الحقيقة كالأبواب، والخزائن، والصناديق فكان ينبغي أن لا تضاف لها فأجاب بأن المراد بها ما يمنع الوصول إليها مجازاً، وهو أمر خاص بها فلذا أضيفت لها ليفيد ذلك الاختصاص المميز لها عما عداها، وللإشارة إلى أنها لا تشبه الأفعال المعروفة إذ لا يمكن فتحها أبداً، وقوله: على المصدر بكسر الهمزة على الأفعال. قوله: (إلى ما كانوا عليه الخ) تفسير لقوله: على أدبارهم لأنه بمعنى الرجوع إلى خلف، والسؤل بفتحتين كما هو بضبط

لَهُمْ ﴿ سهل لهم اقتتراف الكبائر من السول، وهو الاسترخاء وقيل: حملهم على الشهوات من السول، وهو المتمني، وفيه أن السول مهموز قلبت همزته واو النضم ما قبلها، ولا كذلك التسويل، ويمكن رده بقولهم هما يتساولان، وقرئ: سَوَّلَ على تقدير مضاف أي كيد الشيطان سَوَّلَ لهم ﴿وَأَمَلَى لَهُمْ﴾ ومد لهم في الآمال، والأمانى أو أمهلهم الله تعالى، ولم يعاجلهم بالعقوبة لقراءة يعقوب، وأملى لهم أي، وأنا أملى لهم فتكون الواو للحال أو الاستئناف، وقرأ أبو عمرو أملى لهم على البناء للمفعول، وهو ضمير الشيطان أو لهم ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ﴾ أي قال اليهود الذين كفروا بالنبي عليه الصلاة والسلام بعد ما تبين لهم نعتة للمنافقين، أو المنافقون لهم أو أحد الفريقين

القلم في النسخ الاسترخاء استعير للتسهيل أي لعدّه سهلاً هيناً حتى لا يبالي به كأنه شبه بإرخاء ما كان مشدوداً. قوله: (وقيل حملهم على الشهوات) يعني أن التفعيل للحمل على معنى المصدر كغزبه إذا حمله على الغربة فسوّله حمله على سؤله، وهو ما يشتهي ويتمناه فالسؤال بمعنى المسؤول، وما ذكره توطئة لما ذكره الزمخشري لا توجيه للاشتقاق، ودفع للاعتراض كما توهم، وإليه أشار بقوله، وفيه أن السول الخ يعني أن السؤل بمعنى المتمني المسؤول من السؤال فهو مهموز والتسويل واوي فكيف يصح ما ذكر، والحاصل أنه لا يناسبه لا لفظاً، ولا معنى فإن هذا واوي، وذاك مهموز، والتسويل التزين، والمسؤل المشتهي، والمتمني فقول ابن السكيت أنه مشتق منه خطأ. قوله: (ويمكن رده بقولهم هما يتساولان) يعني أن السول من السؤال، وله استعمالان فيكون مهموزاً، وهو المعروف ومعتلاً يقال: سال يسأل كخفاف يخاف، وقالوا: منه يتساولان بالواو فيجوز كون التسويل من السول على هذه اللغة أو هو على المشهورة خفف بقلب الهمزة واوا ثم التزم تخفيفه، وكم من عارض يلتزم ويستمر حتى يصير كالأصلي كما قرره في تدير وتجزيز، وفي جمع عيد على أعياد إلى غير ذلك من نظائره، وأما عدم المناسبة المعنوية فأشار إليها المصنف أولاً بقوله: حملهم على الشهوات فعلى هذا القول يكون هذا معناه، وهو صحيح واضح، وقوله: وقرئ سَوَّلَ أي ببناء المجهول، والتوجيه ما ذكر، ويحتمل تقديره سول كيده فحذف، وقام الضمير مقامه فارتفع قيل، وهو أولى لأنه تقدير في وقت الحاجة. قوله: (ومد لهم في الآمال والأمانى) بالتخفيف، والتشديد ومعنى المد فيها توسيعها، وجعلها ممدودة بنفسها أو زمانها بأن يوسوس له بأنك تنال في الدنيا كذا ويكون ذلك في الآخرة، ونحوه مما لا أصل له حتى يعوقه عن العمل، وقوله: أمهلهم الله على أن الفاعل ضمير عائد على اسمه تعالى، ولما فيه من التفكيك أيه بقراءة يعقوب أملى بصيغة المضارع المتكلم فإن ضميرها لله بلا مرية، والأصل توافق القراءات إلا أن يجعل مجهولاً من مزیده سكن آخره للتخفيف كما قيل. قوله: (فتكون الواو للحال) يعني في قراءة يعقوب، ويقدر له مبتدأ لثلا يكون شاذاً كقمت، وأصك وجهه، ويحتمل أنه على تقدير عود الضمير لله أيضاً، وقوله: وهو أي المفعول القائم مقام الفاعل ففيه استخدام، والمعنى أمهل الشيطان لهم أي جعل من

للمشركين ﴿سُطِطُمُكُمْ فِي بَعْضِ الْأُمْرِ﴾ في بعض أموركم أو في بعض ما تأمرون به كالقعود عن الجهاد والموافقة في الخروج معهم إن أخرجوا والتظافر على الرسول ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ﴾ ومنها قولهم هذا الذي أشاء الله عليهم، وقرأ حمزة والكسائي، وحفص أسرارهم على المصدر ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ فكيف يعملون ويحتالون حينئذ، وقرأ على توفاهم، وهو يحتمل الماضي، والمضارع المحذوف إحدى تاءيه ﴿يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ﴾ تصوير لتوفيقهم بما يخافون منه، ويجتنبون عن القتال له ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى التوفي الموصوف ﴿بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا آسَخَطَ اللَّهُ﴾ من الكفر، وكتمان نعت الرسول عليه السلام، وعصيان الأمر ﴿وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ﴾ ما يرضاه من الإيمان، والجهاد وغيرهما من الطاعات ﴿فَأَحْبَطَ أَعْمَلَهُمْ﴾ لذلك ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَن لَّنْ يُخْرِجَ اللَّهُ﴾ أن لن يبرز الله لرسوله والمؤمنين ﴿أَصْفَيْنَهُمْ﴾ أحقادهم ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمْ﴾ لعرفناكم

المنظرين إلى يوم القيامة لأجلهم ففيه بيان لاستمرار ضلالهم، وتبنيح حالهم لا وجه لما قيل إنه لا معنى له، وقوله: أو لهم أي القائم مقامه لفظ لهم وهو الجار والمجرور، والمعنى مد لهم في أعمارهم. قوله: (في بعض أموركم) أي شؤونكم، وأحوالكم فالأمر واحد الأمور، وقوله: أو في بعض الخ على أنه واحد الأوامر ضد النهي، وقوله: كالقعود الخ قيل إنه ألف ونشر على ترتيب الوجوه الثلاثة في تفسير الذين، وفيه بحث ظاهر، وقوله في الخروج الخ إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لئن أخرجتم لنخرجنكم﴾ [سورة الحشر، الآية: ١١] وقوله: والتظافر في بعض النسخ بالطاء المشالة المعجمة تفاعل من الظفر، وهو الغلبة، وفي بعضها بالضاد المعجمة، وهو قريب منه إذ معناه التعاون، والتعاقد ومنه الضفيرة في الشعر لالتفاف بعضها ببعض، وقوله: أشاء أي أظهره لتفسيحهم. قوله: (فكيف يعملون ويحتالون) فبعده فعل مقدر أو التقدير كيف حالهم، وقوله: المحذوف إحدى تاءيه فأصله تتوفاهم وقوله: تصوير الخ بيان لفائدة قوله: يضربون الخ، وهي جملة حالية يعني أن هذا التقييد تصوير، وإبراز له بما يخافون منه، ويجتنبون عن القتال، والجهاد لأجله فإن ضرب الوجوه، والأدبار في القتال، والجهاد مما يخشى، ويجتنب. قوله: (ذلك إشارة إلى التوفي الخ) ولما كان اتباع ما أسخط مقتضياً للتوجه له ناسب ضرب الوجه، وكراهة رضوانه مقتضية للإعراض ناسب ضرب الدبر ففيه مقابلة بما يشبه اللف، والنشر وقوله من الكفر، وكتمان الخ على أن القائلين اليهود، وقوله: وعصيان الأمر على أنهم المناقضون ويندرج فيه الوجه الأخير، وكذا قوله ما يرضاه من الإيمان الخ. ففيه لف ونشر على الترتيب، وقوله: لذلك إشارة إلى ما تفيدته الفاء في قوله: فأحبط من تفرعه على ما قبله، وإحباط العمل بالكفر مما لا خلاف فيه، وإنما الكلام في الإحباط بالكبائر كما هو مذهب المعتزلة، وتفصيله في الكلام، وفي الكشف، وشروحه هنا. قوله: (يبرز) أي يظهر، وفسره به لاختصاص الخروج بالأجسام، والحقد العداوة لأمر يخفيه المرء في قلبه، وقوله: لعرفناكم إشارة إلى أن الرؤية علمية، ولو جعلت بصرية على أن

بدلائل تعرفهم بأعيانهم ﴿فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾ بعلاماتهم التي نسهم بها، واللام لام الجواب كزرت في المعطوف ﴿وَلَعَرَفْتَهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ جواب قسم محذوف، ولحن القول أسلوبه أو إمالته إلى جهة تعريض، وتورية ومنه قيل للمخطئ لحن لأنه يعدل بالكلام عن الصواب ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ﴾ فيجازيكم على حسب قصدكم إذ الأعمال بالنيات ﴿وَلَتَبْلُوَنَّكُمْ﴾ بالأمر بالجهاد، وسائر التكاليف الشاقة ﴿حَتَّى تَمَازَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالضَّادِينَ﴾ على مشاقها ﴿وَيَبْلُؤُوا أَخْبَارَكُمْ﴾ ما يخبر به عن أعمالكم فيظهر حسنها، وقبحها أو أخبارهم عن إيمانهم، وموالاتهم المؤمنين في صدقها، وكذبها، وقرأ أبو بكر الأفعال الثلاثة بالياء لتوافق ما قبلها، وعن يعقوب ونبلو بسكون الواو على تقدير، ونحن نبلو ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَسَافَأُوا الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ﴾ هم قريظة، والنضير أو المطعمون يوم بدر ﴿لَنْ يَصُرُوا اللَّهَ شَيْئًا﴾ بكفرهم، وصدّهم أو لن يضروا رسول الله ﷺ

المعنى تعرفهم معرفة متفرعة على رؤيتهم جاز، وقد كانت في الأوّل متفرعة على تعريف الله فلا يقال عطف المعرفة عليه يقتضي أنها بصرية. قوله: (بعلاماتهم) إشارة إلى أنه في معنى الجمع لعمومه بالإضافة لكنه أفرد للإشارة إلى أنّ علاماتهم متحدة الجنس فكأنها شيء واحد، وقوله: جواب قسم محذوف، والجملة معطوفة على الجملة الشرطية، وإنما جعله جواب قسم للتأكيد لأنه يحسن في جواب القسم دون جواب لو. قوله: (ولحن القول أسلوبه الخ) يعني أنه أسلوب من أساليبه مطلقاً أو المائلة عن الطريق المعروفة كأنه يعدل عن ظاهره من التصريح إلى التعريض، والإبهام، ولذا سمي خطأ الإعراب به لعدوله عن الصواب وليس من استعمال المطلق في المقيد كما قيل لأنه حقيقة عرفية فيه إلا أن يريد في غيره، أو في أصله، وما ذكر تمثيل لا حصر حتى يقال إن ما في الكشاف ما يشمل الكناية بأقسامها، والتلميح أولى مع أنه محل نظر. قوله: (فيجازيكم على حسب قصدكم) لأنّ ذكر علمه يكون كناية عن مجازاته كما مرّ، والمجزي عليه ما قصده، ونواه في كلامه، وسائر أفعاله لا ما عرّض أو ورى به، وقوله: «إذ الأعمال»^(١) الخ هو من الحديث الصحيح المشهور ومعنى كونها بالنيات أنه يجازي عليها بحسب النية، وهو كقوله ﷺ: «وإنما لكل امرئ ما نوى وليس أحدهما أنسب من الآخر في هذا المقام» كما قيل. قوله: (بالأمر بالجهاد) كما يدلّ عليه نعلم المجاهدين، وسائر التكاليف الخ من قوله الصابرين فلذا قدره ليقابل ما بعده، وقوله: على مشاقها أي التكاليف. قوله: (ما يخبر به الخ) على أنّ المراد مطلق ما يخبر به عما عملوه، ولما كان البلاء يناسب الأعمال قيل الأحسن أن يجعل كناية عن بلاء الأعمال، وإن كان حسن الخبر، وقبحه باعتبار ما أخبر به عنه فإذا تميز الخبر الحسن عن القبيح فقد تميّز المخبر به عنه، ويصح أن يريد الكناية مما ذكر أو المراد ما يخبر به عن الإيمان، والموالاة على أنّ إضافته للعهد، وقوله على تقدير ونحن نبلو

بمساقتها وحذف المضاف لتعظيمه، وتفظيع مساقتها ﴿وَسَيُحِطُّ أَعْمَلَهُمْ﴾ ثواب حسنات أعمالهم بذلك أو مكابدهم التي نصبوها في مساقتها فلا يصلون بها إلى مقاصدهم، ولا تثمر لهم إلا القتل، والجلاء عن أوطانهم ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ بما أبطل به هؤلاء كالكفر والنفاق، والعجب والرياء، والمن والأذى ونحوها، وليس فيه دليل على إحباط الطاعات بالكبائر ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدَّوْا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَمَّا قَاءُوا وَهُمْ كَافِرًا فَمَنْ يَعْتَرِ اللَّهُ لَمُذَّبًا﴾ عام في كل من مات على كفره، وإن صح نزوله في أصحاب القلب، ويدل بمفهومه على أنه قد يغفر لمن لم يمت على كفره سائر ذنوبه ﴿فَلَا تَهْتَفُوا﴾ فلا تضعفوا ﴿وَدَعُوا إِلَى السَّلْوِ﴾ ولا تدعوا إلى الصلح خوراً وتذلاً، ويجوز نصبه

على أنه مستأنف، وهم يقدرّون فيه مبتدأ كما مرّ، ويصح أن يكون منصوباً سكن للتخفيف وهو خلاف الظاهر، وقوله: قريظة أي بنو قريظة والنظير قبيلتان من اليهود الذين كانوا حوالى المدينة، والمطعمون مرّ تفسيرهم وتعيينهم، ويوم بدر وقعته، وأيام العرب شاعت في الوقائع، وتبين الهدى لهم علمهم يصدق الرسول ﷺ وما جاء به بإعجاز القرآن، ومعجزاته كما كانوا يقرون به فيما بينهم.

قوله: (وحذف المضاف)، وهو رسوله لتعظيمه بجعل مضرته، وما يلحقه كالمنسوب لله فيدل على التعظيم باتحاد الجهة، وكذا التفظيع أي عدّه فظيماً عظيماً مهولاً حيث نسبه إلى الله ظاهراً، وقوله: وسيحبط السنين للاستقبال لأنه في القيامة أو هي لمجرد التأكيد على أنها حابطة الآن أي باطلة، وبين أن المراد ببطلانها عدم ترتب الثواب عليها، وقوله: بذلك أي الصدّ والكفر، والشقاق، ولا تثمر لهم إلا القتل كما وقع لبني قريظة، وأكثر قريش من المطعمين أو الجلاء كما وقع لبني النضير. قوله: (بما أبطل به هؤلاء الخ) توطئة للردّ على الزمخشري حيث استدلّ بالآية على مذهبه من أن الكبيرة الواحدة تبطل مع الإصرار الأعمال، ولو كانت بعدد نجوم السماء بأنه لا دليل فيها لأنه لما نهاهم عن إبطال الأعمال بعد الأمر بطاعة الله، ورسوله دلّ ذلك على أن المراد بالمحيط عدم طاعته ظاهراً أو باطناً بالكفر والنفاق، وهو ليس بمحل اختلاف أو المراد بإبطال أعمالهم تعقيها بما يبطلها كتعقيب العمل بالعجب به أو الصدقة بالمنّ، والأذى لأنه المتبادر منه، وللتصريح به في آيات، وأثار آخر فيحمل عند الإطلاق عليه كما أشار إليه في الكشف فلا وجه لما قيل لا دلالة في النظم على إحباط أعمال هؤلاء بمثل العجب والرياء والمنّ، والأذى فتدبر، وقوله: وليس فيه دليل أي كما زعمه الزمخشري. قوله: (عام في كل من مات الخ) هذا إنما يتمشى إذا أريد بالصدّ عدم الدخول في الإسلام كما مرّ في أول السورة وإلا فالعموم مع التخصيص به محل نظر، والقلب بئر طرح فيها قتلى بدر من المشركين، والدلالة بالمفهوم المذكورة بناء على مذهبه في الاستدلال به. قوله تعالى: ﴿فَلَا تَهْتَفُوا﴾ الفاء فصيحة في جواب شرط مفهوم مما قبله أي إذا علمتم أنه تعالى مبطل أعمالهم، ومعاقبهم فهو خاذلهم في الدنيا، والآخرة فلا تبالوا بهم ولا تظهروا ضعفاً، وقوله:

بإضماران، وقرئ ولا تدعوا من ادعى بمعنى دعا، وقرأ أبو بكر، وحمزة بكسر السين ﴿وَأَنْتُمْ الْأَقْلَوْنَ﴾ الأغلبون ﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾ ناصركم ﴿وَلَنْ يَرْكَبَ أَعْمَالَكُمْ﴾، ولن يضيع أعمالكم من وترت الرجل إذا قتل متعلقاً له من قريب أو حميم فأفردته عنه من الوتر شبه به تعطيل ثواب العمل، وإفراذه منه ﴿إِنَّمَا لِلنَّبِيَّةِ الدُّنْيَا لَوْبٌ وَأُنْهَى﴾ لإثبات لها ﴿وَإِنْ تَوَيْتُمْ وَتَنَفَّوْا يُوْتِكُمْ أَجْرُكُمْ﴾ ثواب إيمانكم وتقواكم ﴿وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾ جميع أموالكم بل

ولا تدعوا إشارة إلى أنه مجزوم بالعطف على النهي، والخور بخاء معجمة وواو مفتوحة، وراء مهملة بزنة حسن ضعف القلب، وإظهار العجز. قوله: (ويجوز نصبه بإضمار أن) بعطف المصدر المسبوك على مصدر متصيد مما قبله كقوله:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله

وقوله: ولا تدعوا أي بالتشديد فإنه يقال: ادعوا بمعنى دعوا كما من وإعادة لا هو ما في الكشف، وما قيل إنها قراءة السلمي، ولم يعد فيها لا محل نظر فإنها قراءة شاذة وقد يكون مثله رواية فيها، أو شهادة النفي غير مسموعة. قوله: (الأغلبون) فإن العلو بمعنى الغلبة مجاز مشهور، وقوله: ناصركم فإنه لا يتصور في حقه المعية الحقيقية فيحمل في كل مقام على ما يلائمه. قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَرْكَبَ أَعْمَالَكُمْ﴾ (الخ) قيل إنه معطوف على قوله معكم، وهي وإن لم تقع استقلالاً حالاً لتصديرها بحرف الاستقبال المنافي للحال كما صرح به النحاة لكنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره فإن عطف على الجملة المصدرة بحرف الاستقبال فلا إشكال قيل، والمنع في مثله مخالفته للسمع، وإلا فلا مانع من كونها حالاً مقدرة أو تجرد لن لمجرد النفي المؤكد، وفيه بحث. قوله: (ولن يضيع أعمالكم) بيان لمحصل المعنى المراد منه، وحقيقته أفردته ممن قرب منه بصدقة أو قرابة نسبية كما بينه المصنف أخذاً من الوتر بمعنى الفرد أي جعلته، وترا منه فهو متعدّ لمفعولين لتضمينه معنى السلب، ونحوه مما يتعدى لاثنين بنفسه، وفي الصحاح إنه من الترة، وإنه محمول على نزع الخافض كأنه نقضه منه أو هو نظير دخلت البيت، وهو سديد أيضاً، ويجوز أن يكون متعدياً لواحد، وأعمالكم بدل من ضمير الخطاب أي لن يفرد أعمالكم من ثوابها، وكلام المصنف محتمل لما ذكر، وهو أقرب لتعديه لواحد. قوله: (من قريب أو حميم) أي صديق بيان لقوله متعلقاً بزنة المفعول، وقوله: من الوتر بفتح الواو مصدر، ويجوز كسرهما والأول هو الأصح، وقوله: شبه به أي بالوتر إشارة إلى أن الاستعارة تبعية وقع التشبيه، والتصرف في المصدر ف شبه تعطيل العمل عن الثواب بالوتر أي قتل من ذكر، ويلزمه بطريق التبعية تشبيه آخر، وقد جوز فيه المكنية بأن يشبه العمل بلا ثواب بمن قتل قريبه، وحميمه ويتركب تخيلية، وقريته لها، وتعطيل الثواب عدم ترتبه على العمل، وقوله: وأفراذه عطف تفسير على تعطيل. قوله: (جميع أموالكم) إشارة إلى إفادة الجمع المضاف للعموم، وهو معطوف على الجزاء، والمعنى أن تؤمنوا لا يسألكم الجميع أي لا

يقتصر على جزء يسير كربع العشر، وعشره ﴿إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحَدِّثْكُمْ﴾ فيجهدكم بطلب الكل، والإحفاء، والإلحاف المبالغة، وبلوغ الغاية يقال: أحفى شاربهُ إذا استأصله ﴿تَبَخَّلُوا﴾ فلا تعطوا ﴿وَيُخْرِجَ أَضْغَانَكُمْ﴾، ويضغنكم على رسول الله ﷺ، والضمير في يخرج لله تعالى، ويؤيده القراءة بالنون أو البخل لأنه سبب الأضغان، وقرئ وتخرج بالتاء والياء ورفع أضغانكم ﴿هَاتَيْنِئْتَهُ هَؤُلَاءِ﴾ أي أنتم يا مخاطبون هؤلاء الموصوفون، وقوله: ﴿تُدْعَوْنَ لِئْتَفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ استئناف مقرر لذلك أو صلة لهؤلاء على أنه بمعنى الذين وهو يعم نفقة الغزو، والزكاة، وغيرهما ﴿فَيَنْكُمُ مِّنْ يَّبَخُلْ﴾ ناس يبخلون وهو كالدليل على الآية المتقدمة ﴿وَمَنْ يَّبَخُلْ فَإِنَّمَا يَبَخُلْ عَن نَّفْسِهِ﴾ فإن نفع الإنفاق، وضرر البخل عائدان إليه والبخل يعدى بعن، وعلى لتضمنه معنى الإمساك والتعدى فإنه إمساك عن

يأخذه منكم كما يأخذ من الكفار جميع أموالهم، ولا يخفى حسن مقابلته لقوله: ﴿يُؤْتِكُمْ أَجْرَكُمْ﴾ أي يعطيكم كل الأجور ويسألكم بعض المال، وقوله: كربع العشر إشارة إلى الزكاة، وما فصل فيها. قوله: (فيجهدكم الخ) أي يشق عليكم طلبه للكل، واستأصله أخذ أصله وهو كناية عن أخذ الجميع، وقوله: فلا تعطوا إشارة إلى أن المراد من البخل عدم الإعطاء إذ هو أمر طبيعي لا يترتب عليه السؤال، وقوله: ويضغنكم أي يوقعكم في الضغن، وهو الحقد، والضمير في يخرج لله أو للبخل أو للسؤال ولا بعد فيه، وقوله: لأنه سبب الخ فالإسناد مجازي. قوله: (أي أنتم مخاطبون) وفي نسخة إنكم إشارة إلى أن ها مكررة للتأكيد داخله على المبتدأ المخبر عنه باسم الإشارة، وقوله: الموصوفون أي بما تضمنه أن يسألكموها الخ فإن الإشارة تفيده كما مر تحقيقه في أولئك هم المفلحون فتذكره يعني أن هؤلاء المخاطبين هم الذين إذا سئلوا لم يعطوا وأنهم المفتضحون، وجملة تدعون الخ. مستأنفة مقررة، ومؤكدة لاتحاد محصل معناها فإن دعوتهم للإنفاق هو سؤال الأموال منهم، وبخل ناس منهم هو بمعنى عدم الإعطاء المذكور مجملاً أولاً. قوله: (أو صلة لهؤلاء) هكذا في الكشاف، وهو مذهب كوفي، ولا يكون عند البصريين اسم إشارة موصولاً إلا إذا تقدمه ما الاستفهامية كماذا باتفاق أو من الاستفهامية باختلاف فيه، وقوله: وهو يعم الخ لأن معناه إنفاق مرضي لله مثاب عليه مطلقاً فيشمل كل ما كان كذلك كالنفقة للعيال، والأقارب وإطعام الضيوف، وليس مخصوصاً بالغزو كما يتبادر منه، ولذلك صرح به المصنف، وقوله: ناس يبخلون إشارة إلى أن من تبعية، وقوله: كالدليل لم يجعله دليلاً لما يلزمه ظاهراً من إثبات الشيء بنفسه لأنه مقرر له كما مر، ووجه كونه كالدليل لأن الناس، وكل جماعة منهم من وجود، ومن يبخل. قوله: (والبخل يعدى بعن وعلى) والثاني هو المشهور فيه، وقوله: لتضمنه إن أراد بالتضمن كونه في ضمن معناه الوضعي فهو على حقيقته، وإن أراد التضمن المصطلح يجري فيه الأقوال السابقة، والظاهر هو الأول، والمعنى أنه يمسك الخير عن نفسه أو نحوه مما يناسب مقامه، وقوله: فما يأمركم الخ بيان لأن هذه الجملة مبنية مقررة لما قبلها، وقوله: ثم لا يكونوا الخ، ثم للتراخي

مستحق ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ ﴿فَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ فَهُوَ لِحَاجَتِكُمْ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ امْتَلَأْتُمْ فَلَاحِكُمْ، وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَعَلَيْكُمْ﴾ ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ ﴿عَطَفَ عَلَيَّ﴾، وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَعَلَيْكُمْ ﴿يَسْتَبَدِّلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ ﴿يَقُمْ مَقَامَكُمْ قَوْمًا آخَرِينَ﴾ ﴿ثُمَّ لَا يَكُونُ فَرَقٌ بَيْنَهُمْ﴾ ﴿فِي التَّوَلَّى﴾، وَالزَّهْدُ فِي الْإِيمَانِ، وَهُمُ الْفَرَسُ لِأَنَّهُ سَتِلٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْهُ، وَكَانَ سَلْمَانٌ إِلَى جَنْبِهِ فَضْرَبَ فِخْذَهُ، وَقَالَ هَذَا، وَقَوْمُهُ أَوْ الْأَنْصَارُ أَوْ الْيَمَنُ وَالْمَلَائِكَةُ. عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ مُحَمَّدٍ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ».

حقيقة أو لبعد الرتبة عما قبله لأن الظاهر توافق الناس في الأحوال، والميل إلى المال، والزهد إذا تعدى بغي فمعناه الترك، والإعراض كما هنا. قوله: (لأنه سئل الخ) (١) حديث صحيح رواه الترمذي وغيره، وهو على شرط مسلم قال الشارح المحقق: حمل القوم على الملائكة بعيد في الاستعمال، وأما الحديث بعده (٢) فموضوع كمنظائره، ثم مناسبة أول هذه السورة، وآخرها لما بعدها ظاهر منتظم غاية الانتظام فالحمد لله على حسن الختام، وعلى أفضل أنبيائه وأصحابه الكرام أفضل صلاة وسلام يتحلى بهما جيد الليالي، والأيام.

(١) أخرجه الترمذي ٣٢٦٠ - ٣٢٦١ من حديث أبي هريرة وهو عجز حديث.

قال الترمذي: هذا حديث غريب. في إسناده مقال اه قلت: مداره على عبد الله بن جعفر المدني، وهو ضعيف.

(٢) وهو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

سورة الفتح

مدنية نزلت في مرجع رسول الله ﷺ من الحديبية، وآيها تسع وعشرون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ وعد بفتح مكة والتعبير عنه بالماضي لتحققه أو بما

سورة الفتح

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مدنية) قيل بلا خلاف وفيه نظر، وقيل: إنها نزلت بجبل قرب مكة يسمى ضجنان بضاد معجمة وجيم ونونين بزنة سكران، وقوله: نزلت في مرجع^(١) الخ قيل إنه خص هذه السورة ببيان وقت نزولها، وليس من دأبه، ولم يجر مثله في غيرها لدفع توهم كونها مكية لأنه ﷺ كان بنواحي مكة وقت نزولها سواء قلنا المدني، والمكي بمعناه المشهور أولاً لا سيما وقد ذكر في الهداية أن بعض الحديبية من حرم مكة فلو لم يذكر أن نزولها بعد الرجوع ربما توهم أنها مكية على أحد الأقوال فيه، والخطب فيه هين. قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا﴾ الخ أكده بأن والمخاطب هو النبي ﷺ، ولا يتوهم منه تردد، ولا إنكار فيما أخبره الله به لأن التأكيد لا يلزمه ما ذكر فقد يكون لصدق الرغبة فيه، ورواجه عنده كما صرح به التفتازاني مع أنه قد يجعل غير السائل كالسائل المتردد لوجوه لا تحصى، وأيضاً التردد لا يلزم أن يكون ممن ألقى إليه الكلام سواء كان تردداً في وقوعه أو في تعيين زمانه كما وقع لعمر رضي الله عنه هنا. قوله: (وعد) الوعد مخصوص بالخبر، وقد يرد لغيره مقيداً، وهو حقيقة أو مجاز على اختلاف فيه، وظاهر عطفه الإخبار عليه أنه عنده إنشاء، وقد مر في سورة الأنعام ما يخالفه وفيه اختلاف قيل، والكلام فيه مضطرب فإن قلنا إنه خبر عما يأتي تقييد قوله إخبار بأنه عما مضى حتى يصح التقابل، ثم إنه أورد على أنه إنشاء أن الإنشاء منحصر في الطلبي، والإيقاعي وليس واحداً منهما أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن مجرد قولك لأكرمك لا يقع به الإكرام، ولا يحصل، وقيل أصله إنشاء لإظهار ما في النفس مما يسر المخاطب، وما تعلق به وهو الموعود خبر كما قيل كان لإنشاء التشبيه، وهذا كله ناشئ من عدم فهم المراد منه فإن قيل المراد إكرام في المستقبل فهو خبر بلا مرية، وإن قيل معناه العزم على إكرامه، وتعجيل المسرة له بإعلامه فهو إنشاء فتدبر. قوله: (والتعبير عنه بالماضي لتحققه) هذا وجه الشبه المصحح والمرجح فإن أخباره تعالى كلها كذلك فهو لتسلية المؤمنين، وتعجيل مسرة البشارة بما هو محقق، ثم إنه على هذا استعارة تبعية، وقد قال السيد استعارة الفعل على قسمين أحدهما أن يشبه مثلاً

(١) يشير المصنف لما أخرجه البخاري ٤٨٣٤ ومسلم ١٧٨٦ ح ٩٧ والترمذي ٣٢٦٣ كلهم من حديث أنس بن

الضرب بالقتل، ويستعار له اسمه، ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضرباً شديداً، والثاني تشبيه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق الوقوع فالمعنى المصدرى موجود في كل من الطرفين لكنه قيد بقيد يغاير الآخر فصح لذلك اه، وقال بعض الأفاضل: يجوز أن يكون استعارة الماضي للمستقبل تبعية بتشبيه الزمان المستقبل بالزمان الماضي في الظرفية لأمر محقق فلا حاجة إلى تكلف ما التزموه من تصحيحه بتقييد المصدرين بقيدين متغايرين كما مرّ فاكتفوا فيه بالتغاير الاعتباري دون الذاتي المعروف في أمثاله، وقال بعضهم: الداعي له أنّ الزمان مدلول الهيئة، وهي ليست بلفظ، والاستعارة تجري في الألفاظ، وهو ليس بصحيح فإنّ الخبر إذا استعمل مجازاً في الإنشاء كان التصرف في الهيئة بلا كلام فما زعمه دليلاً ليس بشيء، ثم إنّ المجاز المرسل في الأفعال لا يسمى تبعياً كما يعلم مما وجهوه فلا وجه للتوقف فيه، وإنما أرخينا عنان البيان هنا تبعاً لبعض علماء العصر، وتتميماً للفائدة. قوله: (أو بما اتفق له الخ) قيل الظاهر تأخير التعليل، وهو قوله لتحقيقه عن قوله وفدك لأنه يعم الوجهين، وترك لفظ عنه (أقول) هو غفلة منه فإنهما وإن اشتركا في المجازية نوعان مختلفان فلا يصح نظمهما في سلك واحد إذ الأول استعارة، والثاني مجاز مرسل، وهو مجاز المشاركة أو الأول فإن أردت تفصيله فانظره في أنواع المجاز من الاتقان، وفي الباب الثامن من المغني فلله درّ المصنف ما أبعد مرماه وأدق نظره، وفي الكشف عدة له بالفتح، وحيء به على لفظ الماضي على عادة ربّ العزة سبحانه في أخباره لأنها في تحققها، وتيقنها بمنزلة الكائنة الموجودة كأنه قال يسرنا لك فتح مكة اه، وأورد عليه أنه على رأي أهل السنة ظاهر لأنه إخبار بإيجاد الفتح، وتحصيله للرسول ﷺ بل وقوعه بلفظ الماضي فكان وعداً به على أبلغ وجه، وأما على رأيه فدونه خرط القتاد لقوله الفتح الظفر بالبلد عنوة أو صلحاً بحرب أو غيره، وهو من أحوال البشر التي يمتنع إسنادها لضميره تعالى فيجب المصير إلى جعله مجازاً عن تيسيره، وإقامة المسبب مقام السبب كقوله تعالى: ﴿فإذا قرأت القرآن﴾ [سورة النحل، الآية: ٩٨] وقد بينته حيث قال كأنه قال الخ فالظاهر حمله على التيسير أي التسهيل الحاصل وقت الإخبار لا الوعد بالفتح المتوقع فإن موسى عليه الصلاة والسلام سأله تعالى بقوله: يسر لي أمري أن يسهل أمره، وهو خلافته في أرضه، وما يصحبها كما مرّ، وقد أجيب إليه في موقف الدعاء بقوله: قد أوتيت سؤالك يا موسى، ولم يباشره بعد وحمله على الوعد بإيتاء السؤال له مع كونه خلاف الظاهر لا يجدي فيما نحن فيه إذ غايته كونه عدة بالتيسير المقارن للفتح لا عدة بالفتح نفسه إلا أن يكتفي بالعدة الضمنية المفهومة من تلك العدة أو من الأخبار السابق بالتيسير (أقول) الإسناد هنا مجازي من إسناد ما للقابل للموجد عندنا لأنه الفاعل الحقيقي لغة عند أهل اللسان وإن كان الفاعل في نفس الأمر هو الموجد كما زعمه المعتزلة فالإسناد مجازي عندنا، وعندهم فأشار العلامة إلى جهة التجوّز في الإسناد بقوله كأنه الخ، وليس بياناً للتجوّز في الفتح على أنه بمعنى التيسير كما

توهمه وإن كان مجازاً مرسلأ لا استعارة كما صرح به، وليس مثله إلا من قلة التدبر، وسوء الظن بالسلف قال الأبهري في حاشية العصد الفاعل يجب أن يكون قابلاً لفعله فإذا خلق الله شيئاً في محل يقوم به يسند ذلك الشيء إلى محله، وإن لم يكن له مدخل في التأثير لا إليه تعالى الخ ما فصله فالعلامة مشى على الحق فيه فزعمه أنه ظاهر على رأي أهل السنة ظاهر البطلان، وكذا قوله الفتح عبارة عن التيسير، وما فرّعه عليه، وفدك بقاء مفتوحة، ودال مهملة مفتوحة، وكاف بلدة معروفة بخبير، وقوله: لأنها في تحققها إلى قوله وفي ذلك من الفخامة والدلالة على علو شأن المخبر ما لا يخفى قيل أي في مجيء المستقبل بصيغة الماضي لتنزيله منزلة المحقق ما لا يكتنه كنهه لأن هذا الأسلوب إنما يرتكب في أمر عظيم لا يقدر على مثله إلا من له قهر وسلطان، ولذا ترى أكثر أخباره على هذا النهج (أقول) ما فهمه من أن فخامته لا تستعمل إلا في أمر عظيم ليس كذلك، إذ اللازم تحقق الوقوع، ولذا لم يعرّج عليه أحد من شراحه فالوجه أن الفخامة لدلالته على كمال العلم وجلالة القدر حيث استوى عنده الحال، والاستقبال فيقع ما أراه البتة من غير مانع لقضائه أو تردّد في إمضائه كما قيل، وما قيل عليه من أن الأخبار بفعل حادث يدلّ على علم المخبر بوقوعه الدال على قدرة فاعله قطعاً فإن كان ذلك قد وقع يكون مدلول الخبر مجرد علم المخبر، وقدرته إن كان الفعل مسنداً إليه وقدرة غيره إن أسند للغير، وإن كان مستقبلاً لم يقع بعد فإن سيق على نهجه فما دل عليه الخبر من العلم أكمل من الأوّل لابتنائه على معرفة المباديء، والدلائل إن لم يكن ناشئاً عن عادة فاشية أو قرائن غير خافية، وإن صرف عن نهجه، وأورد على لفظ الماضي، ولم يكن المراد تقريب المدة ولا الوقوع منوطاً بالعادة أو المقدمات المعتادة فمرتبة العلم أعلى من الأوّل من حيث إنه ينبىء عن قوّة وثوق المخبر بالوقوع بحسب إحاطته بتعاقد الأسباب، والدلائل، وحال القدرة في الصور الثلاث واحدة هذا فيما يكون المخبر يجري عليه الزمان فإنه لا يعلم من الأزمنة، وما فيها من الحوادث يقيناً إلا ما دخل تحت الوجود بالفعل لأنّ في غيره لا يؤمن احتمال الخطأ في ترتيب مباديه اللائقة، والمدافعة من الأمور العائقة وأما إذا كان المخبر هو العليم الخبير، والمخبر به فعل مستقبل عبر عنه بلفظ الماضي يدلّ ذلك حتماً على كمال علمه تعالى لابتنائه على كمال إحاطته بجميع أحوال الوجود، وأحوال كل موجود، وتفصيل المباديء المؤدية إلى ذلك، وعلى أن الحال، والاستقبال بالنسبة إليه سيان، وما سيكون كما قد كان، ثم إن كان الفعل مسنداً له تعالى كما هنا أو متعين الإسناد له كقضي بينهم دل على كمال قدرته أيضاً لإيدانه بأنه لا يتخلف عنه مقدور، ولا يستعصي عليه أمر من الأمور فكلما أراد وجد، وأما المسند لغيره كنادى أصحاب الجنة فالدلالة على كمال العلم، وهو كاف في الفخامة، والدلالة على علو شأن المخبر أما كمال القدرة فلا لما عرفت أنه إنما يدلّ على قدرة الفاعل لا المخبر فضلاً عن كمالها، وإسناد جميع الأفعال من حيث الخلق إليه تعالى وإن لا تأثير للقدرة

اتفق له في تلك السنة كفتح خيبر، وفدك أو إخبار عن صلح الحديبية، وإنما سماه فتحاً لأنه كان بعد ظهوره على المشركين حتى سألوا الصلح، وتسبب لفتح مكة، وفرغ به رسول الله ﷺ لسائر العرب فغزاهم، وفتح مواضع، وأدخل في الإسلام خلقاً عظيماً،

الحادثة، وإن أغضينا عن مخالفة زعم المصنف المستفاد من مباد آخر فلا دلالة للخبر من حيث هو عليه، ولا للتعبير المذكور قطعاً، والاعتذار بأن كمال العلم المتعلق بفعل الخبر إنما يكون بامتناع عدم مطابقة الخبر للمواقع قطعاً، وذلك إنما يتحقق بانسداد جميع أنحاء عدم ذلك الفعل، ولا يتصور ذلك مع إمكان تعلق قدرة الفاعل بعدمه إلا بأن تكون جميع القوى، والقدر مقهورة لقدرته، وذلك معنى كمالها فما دل على كمال علمه دل على كمال قدرته غلو في الاعتساف، وما ذكره السعد إنما يستقيم فيما أسند الفعل فيه إليه تعالى كما هنا ولعله جعل ذلك إشارة إلى ذلك، وليس كذلك أو اكتفى في تحقق الدلالة المذكورة في المطلق فتحققها في بعض الصور أي ما أسند له تعالى (أقول) ما ذكره وإن تراءى في بادئ النظر غير وارد لأن كمال القدرة أشار المحقق لتفسيره بقيد الحيثية، وأوضحه بما يقطع عرق الشبهة بقوله: بحيث الخ يعني أن كمال القدرة هنا باعتبار أن شيئاً لا يتخلف عن مراده سواء كان فعلاً له بالذات أو لا ودلالته على ذلك ظاهرة أما عندنا فلقدرته على إيجاده في أي زمان أراد بحيث لا يمنعه مانع، وأما عند الزمخشري فلأنه مسبب الأسباب، ورافع الموانع والتمكين منه بيد قدرته منوط فبعد التصريح بهذا كيف يتوجه ما أراد أو يغفل عن المراد، وهو عجيب منه، ولا يصح حمل ما في الكشاف على تفصيله مع قوله عادة الله في أخباره، وشأن المخبر دون أفعاله وشأن الفاعل فتدبر. قوله: (أو بما اتفق له في تلك السنة الخ) (أقول) هكذا وقع في كتب الحديث أيضاً كما ذكره البغوي مسنداً، وهو معارض لقوله في تفسير قوله: سيقول المخلفون الخ. يعني مغانم الخ فلا يكون في تلك السنة، ويدفع بأن التاريخ الذي جعل فيه رأس السنة المحرم محدث في زمن عمر رضي الله عنه كما في التواريخ الصحيحة، وكان التاريخ في بدء الإسلام بمقدمه ﷺ للمدينة، وهو في ربيع الأول فهو رأس السنة كما في النبراس، وقال ابن القيم: قال مالك: كان فتح خيبر في السنة السادسة، والجمهور على أنه في السابعة، وقطع ابن حزم بأنها كانت في السادسة بلا شك، والخلاف مبني على أن أول السنة هل هو ربيع الأول شهر مقدمه المدينة أو المحرم وللتناس فيه طريقتان (قلت) والأول هو المصرح به في الأحاديث الصحيحة وعليه يبني ما هنا فأعرفه. قوله: (أو أخبار) ظاهره أن ما قبله ليس بإخبار وقد مر ما فيه، وما قيل من أن ما ذكره في تعليل الفتح بالمغفرة لا يجري هنا، ولذا أشار لمرجوحته ليس بشيء لما أسنده البخاري عن البراء رضي الله عنه أنه قال: تعدون أنتم الفتح فتح مكة ونحن نعد الفتح بيعة الرضوان يوم الحديبية كنا مع النبي ﷺ أربع عشرة مائة والحديبية بئر فترحناها فلم نترك منها قطرة فبلغ النبي ﷺ فأتاها فجلس على شفيرها ثم دعا بماء فتوضأ ثم

وظهر له في الحديدية آية عظيمة، وهي أنه نزع ماؤها بالكلية فتمضمض، ثم مجه فيها فدرت بالماء حتى شرب جميع ما كان معه، أو فتح الروم فإنهم غلبوا على الفرس في تلك السنة، وقد عرف كونه فتحاً للرسول عليه الصلاة والسلام في سورة الروم، وقيل الفتح بمعنى القضاء أي قضينا لك أن تدخل مكة من قابل ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾ علة للفتح من حيث إنه

تمضمض، ثم صبه فيها إلى آخر القصة^(١)، وأيضاً هو غفلة عن قوله بعد هذا وإنما سماه فتحاً لأنه كان بعد ظهوره الخ، ولا يخفى ما فيه من إعلاء كلمة الله تعالى وبه يتجه كون الفتح علة للمغفرة حينئذ كما لا يخفى. قوله: (وظهر له في الحديدية آية عظيمة الخ) قيل: لا يظهر له مدخل في تسمية صلحها فتحاً وليس بشيء لما سمعته من حديث البخاري، وفي هذه المعجزة العظيمة من الظهور على المشركين ما اقتضى الصلح ومناسبته للفتح في غاية الظهور لما فيهما من جامع الظهور، وقد ظهر ببركته الماء في البئر وفي البخاري إنه نبع من بين أصابعه ﷺ في الركوة^(٢) ولا منافاة بينهما لجواز وقوع كل منهما كما في شرح الكرماني. قوله: (وتسبب لفتح مكة) إشارة إلى أنه مجاز مرسل سمي فيه السبب باسم المسبب، وقد كان فيما قبله على الاستعارة بتشبيهه بالفتح، وقيل إنه على عكس هذا لكون الصلح مسبباً عن الفتح والظهور على المشركين وفيه نظر، وقوله: أو فتح الروم الخ أشار بقوله: وقد عرف كونه فتحاً إلى وجه التجوز فيه وتسميته فتحاً لأن فيه معجزة له لأنه أخبر عن الغيب فتحقق ما أخبر به في عام الحديدية ولأنه يقال به لغلبة أهل الكتاب المؤمنين، وفي ذلك من غلبته وظهور أمره ما هو بمنزلة الفتح ففي الفتح استعارة لتشبيه ظهوره بالفتح ويحتمل أن يبقى على حقيقته أي فتحنا على الروم لأجلك، وقوله: فتحاً للرسول ياباه. قوله: (وقيل الفتح بمعنى القضاء) أي حكم الله والفتح يكون بهذا المعنى في اللغة، ومنه يقال للقاضي فتاح ومرّضه لبعده وعدم ما يدل عليه هنا. قوله: (علة للفتح) قيل قصد به الردّ على الزمخشري حيث جعل فتح مكة علة للمغفرة، وفيه بحث من وجوه أما أولاً فلأنّ التعليل الذي ذكره المصنف لا يفيد إلا علية الفتح للمغفرة كما قاله: وأما ثانياً فلأنّ أفعاله تعالى لا تعلل بالإغراض على مذهب أهل الحق فاللام للعاقبة أو لتشبيه مدخولها بالعلة الغائية في ترتبه على متعلقها فكان تعبير الزمخشري أوفق للمذهب الحق، وأما ثالثاً: فلأنّ الغاية لها جهتا علية ومعلولية على ما تقرّر فلا لوم على من نظر إلى جهة المعلولية لظهور صحته، وهو كلام واهي الأكناف متخلخل الأطراف إذ ليس في كلام المصنف ما يدلّ على الردّ بل هو تلخيص له بتغيير التعبير تفناً كما هو دأبه أما الأول: فلأنه يصلح للعلية، والمعلولية كما اعترف به وصرّح به في الحواشي السعدية، وأما الثاني: فظاهر السقوط لتصريح المحققين بأنّ أفعاله تعالى وإن كانت لا تعلل بالأغراض يترتب عليها

(١) أخرجه البخاري ٤١٥٠ من حديث البراء بن عازب.

(٢) أخرجه البخاري ٤١٥٢ من حديث جابر بن عبد الله.

مسبب عن جهاد الكفار، والسعي في إزاحة الشرك، وإعلاء الدين، وتكميل النفوس الناقصة قهراً ليصير ذلك بالتدرج اختياراً، وتخليص الضعفة عن أيدي الظلمة ﴿مَا تَقَدَّمَ مِنْ

حكم ومصالح تنزل منزلة الأغراض، ويعبر عنها بما يعبر به عنها، وقد قال النسفي والكرماني: إنه لا يمتنع في بعض أفعاله تعالى، وأما الثالث: فعليه لا له. قوله: (من حيث إنه مسبب الخ) قيل يعني ما يكون سبباً وعلّة للمغفرة ينبغي أن يكون فعلاً من أفعاله، والفتح ليس كذلك بل هو فعل الله فكيف يكون سبباً لاستحقاق المغفرة، وأجاب بأنّ الفتح وإن كان فعله تعالى إلا أنه لصدوره بما وقع منه من الجهاد ونحوه من الأفعال الصالحة لأن تكون علة للمغفرة صح أن يجعل الفتح علة لها كأنه قيل إنا خلقناك أسباب الفتح من الجهاد، والسعي في إعلاء الدين ليغفر لك الخ، ولا يخفى أنّ الفعل يسند حقيقة لمن قام به لا لمن أوجده كما مرّ مراراً فيقال تكلم زيد حقيقة لا تكلم الله وإن أوجد كلامه فيه والفتح الظفر بالبلد وهو صفة العبد قائمة به ولو كان فتحنا بمعنى خلقناكم لم يكن استعارة كما صرح به المصنف بل مجازاً مرسلأ فليس المراد ما ذكره بل أنّ المغفرة إذا لم تكن بمحض فضله وترتبت على فعل من أفعال العبد فلا بد أن يكون عبادة فلذا جعله جهاداً مثمراً لهذه الثمرة، وما ذكره هذا القائل بعيد عنه بمراحل، وفي الكشف لم يجعل الفتح علة للمغفرة ولكن لاجتماع ما عدّد من الأمور الأربعة، وهي المغفرة وإتمام النعمة وهداية الصراط المستقيم والنصر العزيز كأنه قيل يسرنا لك فتح مكة ونصرناك على عدوك لنجمع لك بين عز الدارين، وأغراض العاجل والآجل اه قال السعد رحمه الله حاصله أنّ الفتح لم يجعل علة لكل من المتعاطفات بعد اللام أعني المغفرة، وإتمام النعمة والهداية والنصر بل لاجتماعها ويكفي في ذلك أن يكون له دخل في حصول البعض كإتمام النعمة والنصر العزيز، وتحقيقه أنّ العطف على المجرور باللام قد يكون للاشتراك في متعلق اللام مثل جئتك لأفوز بليياك وأحوز عطاياك ويكون بمنزلة تكرير اللام، وعطف جار ومجرور على جار ومجرور وقد يكون للاشتراك في معنى اللام كجئتك لتستقرّ في مقامك وتفيض عليّ من أنعامك أي لاجتماع الأمرين، ويكون من قبيل جاءني غلام زيد وعمرو أي الغلام الذي هو لهما، وفيه أنه إذا كان المقصود بفضه فذكر باقيه لغو من الكلام فالظاهر أن يقال لا يخلو كل منها من أن يكون مقصوداً بالذات، وهو ظاهر أو المقصود بفضه، وحيثنذكر غيره إما لتوقفه عليه أو لشدة ارتباطه به، وترتبه عليه فيذكر للإشعار بأنهما كشيء واحد، والأوّل كقوله تعالى: ﴿فرجل وامرأتان﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٨٢] إلى قوله: أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى فليس الضلال علة بل التذكير متوقف عليه كقولهم أعددت الخشب ليميل الحائط فأدعمه كما حققه سيبويه وتبعه العلامة، ومثال الثالث لازمت غريمي لأستوفي حقي وأخليه وليس ما نحن فيه من هذا القبيل، أو المقصود المجموع من حيث هو مؤوّل بما يكون كذلك كما هنا لأنّ جمع عز الدارين محصل مجموع الكلام وإلى

ذَيْكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴿ جميع ما فرط منك مما يصح أن تعاتب عليه ﴾ ﴿وَيِنَّهُ يَفْتَمُّ عَلَيْكَ﴾ بإعلاء الدين، وضم الملك إلى النبوة ﴿وَيَهْدِيكَ سِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ في تبليغ الرسالة، وإقامة مراسم الرياسة ﴿وَيُضْرِكُ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا﴾ نصراً فيه عز ومنعة أو يعز به المنصور فوصف بوصفه مبالغة ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ﴾ الثبات، والطمأنينة ﴿فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ حتى ثبتوا حيث تقلق

الثاني أشار في دلائل الإعجاز بقوله: إذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين أحدهما أن يستقل كل بالجزائية نحو إن تأتني أعطك وأكسك، والثاني أن يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه كقولك: إذا رجع الأمير استأذنت وخرجت أي إذا رجع استأذنت وإذا استأذنت خرجت اهـ، وقد علم مما مضى أنه غير مخصوص بالشرط، ولا بما ذكر فتأمل فإنه مهم جداً.

قوله: (جميع ما فرط) بجعل المتقدم والمتأخر للإحاطة كناية عن الكل، وقوله: مما يصح الخ إشارة إلى أنه ليس بذنب حقيقي بل من قبيل حسنات الأبرار سيئات المقربين لعصمة الأنبياء، وقوله: وضم الملك إلى النبوة كأنه أراد بالملك فتح البلاد وإجراء أحكامه فيها تسميحاً وإلا ففي الحديث: (إن الله خيره ﷺ بين أن يكون ملكاً نبياً كسليمان وعبداً رسولاً فاختر أن يكون عبداً رسولاً ولم يرض الملك حتى لا يسمى خلفاؤه الراشدون ملوكاً فضلاً عنه ﷺ)^(١) ولذا قيل: إنه لا يقال في نعتة إنه زاهد لأنه لم يختار الدنيا أصلاً حتى يقال إنه زهد فيها، وهكذا ينبغي أن يعرف مقامه ﷺ وفيه تفاسير أخر في الكشف، وغيره لم يرتضها المصنف رحمه الله. قوله: (في تبليغ الرسالة الخ) فالهداية على حقيقتها فلا حاجة إلى ما قيل من أن المراد زيادة الاهتداء أو الثبات عليه. قوله: (فيه عز ومنعة الخ) العزيز بحسب الظاهر هو المنصور فلما وصف به النصر أشار إلى أنه إما للنسبة، وإن كان المعروف فيه فاعل وفعال أو فيه تجوز في الإسناد إذ هو من وصف المصدر بصيغة المفعول لا الفاعل لعدم مناسبتها للمقام وقلة فائدته إذ الكلام في شأن المخاطب المنصور لا المتكلم الناصر، ومنعة بفتححتين يكون مصدراً وجمع مانع بزنة كتبه، وقيل: هو بتقدير مضاف أي عزيز صاحبه قال الإمام: وذكر الجلالة إشارة إلى أن النصر لا يكون إلا من الله وهو من قوله تعالى: ﴿ما النصر إلا من عند الله﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٢٦] قال: لأنه لا يكون إلا بالصبر، وهو لا يكون إلا منه تعالى كما قال: ﴿وما صبرك إلا بالله﴾ [سورة النحل، الآية: ١٢٧] لأنه بذكر الله الذي تطمئن به القلوب. قوله: (الثبات) هذا هو أرجح التفاسير وفسرت بالرحمة أيضاً وهكذا هو في كل سكينه وردت إلا ما في البقرة، وقوله: حتى ثبتوا وكان قلقهم لصد الكفار لهم عن البيت وقد

(١) أخرجه أحمد ٧١٦٠ والبخاري ٢٤٦٢ وأبو يعلى ٦١٠٥ من حديث أبي هريرة وذكره الهيثمي في المجمع ١٤٢٠٩ وقال رجال أحمد والبخاري رجال الصحيح. وله شاهد من حديث عائشة أخرجه أبو يعلى ٤٩٢٠ وذكره الهيثمي في المجمع ١٤٢١٠ وقال: إسناده حسن اهـ وله شواهد يتقوى بها.

النفوس، وتدحض الأقدام ﴿لِيَزَادُوا إِمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ يقيناً مع يقينهم برسوخ العقيدة واطمئنان النفس عليها أو أنزل فيها السكون إلى ما جاء به الرسول ﷺ ليزدادوا إيماناً بالشرائع مع إيمانهم بالله، واليوم الآخر ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ يدبر أمرها فيسلط بعضها على بعض تارة، ويوقع فيما بينهم السلم أخرى كما تقتضيه حكمته ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا﴾ بالمصالح ﴿حَكِيمًا﴾ فيما يقدر ويدبر ﴿يُدْخِلُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ علة بما بعده لما دلّ عليه قوله: ﴿ولله جنود السموات والأرض﴾ من معنى التدبير أي دبر ما دبر من تسليط المؤمنين ليعرفوا نعمة الله فيه ويشكروها فيدخلوا الجنة، ويعذب الكفار والمنافقين لما غاظهم من ذلك أو فتحنا أو أنزل أو جميع ما ذكر أو ليزدادوا، وقيل: إنه بدل منه بدل الاشتمال ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ يغطيها، ولا يظهرها ﴿وَكَانَ ذَلِكَ﴾ أي الإدخال والتكفير ﴿عِنْدَ اللَّهِ قَوْزًا عَظِيمًا﴾ لأنه منتهى ما يطلب من جلب نفع أو دفع ضرر،

ظنوا الرؤيا ناجزة كما ورد في الحديث^(١)، وسيأتي وتدحض بمعنى تزل وهو كناية هنا عن القلق. قوله: (يقيناً مع يقينهم) يعني أنّ الإيمان لما ثبت في الأزمنة نزل تجدد أزمانه منزلة تجدده، وازدياده فاستعير له ذلك وشرح بكلمة مع، وعلى الثاني هو على حقيقته ومن قال: الأعمال من الإيمان، وهو يزيد وينقص لا يحتاج للتأويل ويحتمل أن يكون هذا مراد المصنف، وقوله فيسلط الخ هذا بالنسبة لجنود الأرض أو لمجموع جنود السماء والأرض لأنّ جنود السماء الملائكة ولا يجري فيها ذلك، وقوله: كما تقتضيه حكمته تنازع فيه الفعلان قبله. قوله: (من معنى التدبير) بيان لما إشارة إلى أنّ قوله والله جنود السموات والأرض كناية عنه، وقوله: ليعرفوا الخ إشارة إلى أن العلة معرفة النعمة وشكرها لكنها لما كانت علة لدخول الجنة أقيم المسبب مقام السبب كما في الكشف، وقوله: ذلك إن كان إشارة إلى التسليط فهو عذاب دنيوي، وإن كان إشارة إلى إدخالهم الجنة فهو أخروي وتعليقه بفتحنا وأنزل مع تعلق اللام الأخرى به بناء على ما مرّ في البقرة من تعلق الأوّل به مطلقاً، والثاني مقيداً أو بتنزيل تغاير الوصفين منزلة تغاير الفعلين إذ لا يتعلق بعامل واحد حرفاً جر بمعنى واحد من غير اتباع، وقوله: أو جميع ما ذكر إما على التنازع أو التقدير أي بتقدير ما يشملها كفعل ما ذكر ليدخل الخ. قوله: (بدل الاشتمال) وهو ما كان بينه وبين المبدل منه ملابسة بحيث يدخل أحدهما على الآخر بوجه ما وشرط في الملابسة أن تكون بغير البعضية، والكلية وهل المشتمل الأوّل أو الثاني أو العامل أو معنى الكلام أقوال ارتضى الأخير منها في الإيضاح، والاشتمال هنا لأنّ إدخال المؤمنين والمؤمنات الجنة وتعذيب الكفار مستلزم لزيادة الإيمان ومشتمل عليه فما قيل من أنّ الاشتمال باعتبار أنّ المؤمنين والمؤمنات يشمل المؤمنين لا وجه له فتأمل. قوله: (يغطيها) هو أصل معناه، ثم كني به عن محوها كالعفو وقوله: وعند حال من الفوز لأنه شأن

(١) سيأتي بعد قليل.

وعند حال من الفوز ﴿وَيُعَذِّبُ الْمُتَّقِينَ وَالْمُتَّقِينَ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ﴾ عطف على يدخل إلا إذا جعلته بدلاً فيكون عطفاً على المبدل منه ﴿الظَّالِمَاتِ بِاللَّهِ ظَنُّ السَّوِّءِ﴾ ظن الأمر السوء، وهو أن لا ينصر رسوله، والمؤمنين ﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوِّءِ﴾ دائرة ما يظنونها، ويطربصونه بالمؤمنين لا يتخطاهم، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو دائرة السوء بالضم، وهما لغتان غير أن المفتوح غلب في أن يضاف إليه ما يراد ذمه والمضموم جرى مجرى الشر، وكلاهما في الأصل مصدر ﴿وَعُذِّبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ﴾ عطف لما استحقوه في الآخرة

صفة النكرة إذا قدمت عليها، وكونه يجوز فيه الحالية إذا تأخر عن قوله عظيماً لا ضير فيه كما توهم. قوله: (عطف على يدخل الخ) ذكر في المعطوف عليه وجوهاً وأشار إلى صحة العطف على الجميع سوى البدلية لما سيأتي وهو ظاهر إلا إذا تعلق بقوله: ليزدادوا ففيه نوع خفاء وتقريره كالأول لأنَّ ازدياد إيمان المؤمنين مما يغيظهم أيضاً والغیظ بذلك كفر على كفر مقتض لتعذيبهم وعذاب الدنيا بأيدي المؤمنين، وإما تقريره بأنَّ اعتقادهم أنه تعالى يعذب الكفار يزيد في إيمانهم لا محالة، وما أورد عليه من أنَّ مدخول اللام يجب ترتيبه على متعلقها في الخارج فلا يحسم الإشكال ولا يزيل الخفاء فلا وجه له تقرير، وإيراداً لأنه لا دلالة في النظم على ما ذكره إلا إذا أول يعذب بيجزم باعتقاد أنهم معذبون، وهو في غاية البعد لكنه مترتب على زيادة الإيمان ولزوم الترتب المذكور التزام لما لا يلزم من غير قرينة فتدبر. قوله: (إلا إذا جعلته بدلاً الخ) فيه نظر لأنَّ بدل الاشتمال تصححه الملابس كما مرَّ وازدياد الإيمان على التفسيرين مما يغيظهم فلا مانع منه على البدلية، وما قيل في توجيهه من أنَّ المذكور في المعطوف يباين المؤمنين فلا يستقيم عطفه على بدل الاشتمال سهو ظاهر لأنَّ بدل الاشتمال لا بدَّ فيه من المباينة كسلب زيد ثوبه، وقوله: فيكون عطفاً على المبدل منه هكذا هو في النسخ المعتمدة وفي بعضها سقط منه منه فاحتاج إلى جعله من الحذف والإيصال كالمشترك أو أنَّ البديل يكون بمعنى المبدل منه من أبدلته بغيره إذا نحته ونحن في غنية عنه بما صح في النسخ. قوله: (ظنُّ الأمر السوء) يعني أنَّ المراد بالسوء الأمر الذي ظنوه وهو عدم النصر، وقوله تعالى: ﴿عليهم دائرة السوء﴾ [سورة الفتح، الآية: ٦] إما إخبار عن وقوع السوء بهم أو دعاء عليهم وجملته معترضة، والدائرة مصدر بزنة اسم الفاعل أو اسم فاعل من دار يدور سمي به عقبة الزمان، والسوء بالفتح مصدر أضيف إليه للمبالغة كرجل صدق، ويقال: رجل سوء ورجل السوء معروفاً ومنكراً وبالضم هو اسم مصدر بمعنى المساءة كما في الصحاح، وليس فيه حصر المضاف إليه في المفتوح حتى يرذَّ عليه بقراءة دائرة السوء بالضم أو يرذَّ بأنَّ ما نحن فيه من إضافة الاسم الجامد وما فيها من إضافة غيره وبينهما فرق ظاهر، ويرد عليه ظنُّ السوء إلا أن يريد بالجامد اسم العين وقول المصنف غلب الخ يشير إلى أنه أكثرني كما عرفت إلا أنَّ قوله: وكلاهما في الأصل مصدر فيه لمخالفة إمَّا لكلام الجوهري، وقد مرَّ الكلام عليه مفصلاً في سورة براءة.

على ما استوجبه في الدنيا، والواو في الأخيرين، والموضع موضع الفاء إذ اللعن سبب للأعداد والغضب سبب له لاستقلال الكل في الوعيد بلا اعتبار السببية ﴿وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ جهنم ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ * إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا ﴿على أمتك﴾ ﴿وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ على الطاعة، والمعصية ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ الخطاب للنبي، والأمة أو لهم على أن خطابه منزل منزلة خطابهم ﴿وَتَعَزَّزُوا﴾ وتقووه بتقوية دينه، ورسوله ﴿وَتَوَقَّروا﴾ وتعظموه ﴿وَتَسَبَّحُوهُ﴾، وتنزهوه أو تصلوا له ﴿بُكْرَةً وَأَمِيسًا﴾ غدوة، وعشيًا أو دائماً، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو الأفعال الأربعة بالياء، وقرئ تعزروه بسكون

قوله: (والواو في الأخيرين الخ) يعني كان مقتضى الظاهر أن يقال فلعنهم فأعد لهم لكنه عدل عنه للإشارة إلى أن كلا منهما مستقل بالوعيدية من غير اعتبار للسببية فيه. قوله تعالى: ﴿والله جنود السموات والأرض﴾ الآية ذكره سابقاً على أن المراد به أنه المدبر لأمر المخلوقات بمقتضى حكمته فلذلك ذيله بقوله: عليماً حكيماً، وهنا أريد به التهديد بأنهم في قبضة قدرة المنتقم فلذا ذيله بقوله عزيزاً حكيماً فلا تكرر، وقيل إن الجنود جنود رحمة وجنود عذاب والمراد هنا الثاني ولذا تعرّض لوصف العزة فتأمل. قوله: (الخطاب للنبي ﷺ الخ) إذا كان الخطاب للنبي ﷺ وأتمته كقوله: ﴿يا أيها النبي إذا طلقتم﴾ [سورة الطلاق، الآية: ١] فهو تغليب ويكون النبي مخاطباً بالإيمان برسالاته كسائر المؤمنين وهو كذلك، وقال الواحدي: هو على اللف والنشر فالخطاب في أرسلناك للنبي وفي لتؤمنوا لأتمته والتقدير فعل ذلك لتؤمنوا أو قل لهم لتؤمنوا لأن سماعهم مقصود وأورد عليه أنه مناف لقول الشريف في شرح المفتاح في قوله تعالى: ﴿وما ريك بغافل عما تعملون﴾ [سورة هود، الآية: ١٢٣] فيمن قرأ بقاء الخطاب بتغليب المخاطب على الغائب إذ عبر عنهم بصيغة موضوعة للمخاطب، ولا يجوز اعتبار خطاب من سواه بلا تغليب لامتناع أن يخاطب في كلام واحد اثنان من غير عطف أو تثنية أو جمع اه، وهذه القاعدة وإن قررها الرضي وغيره في مباحث اسم الإشارة فليست مطلقة كما يعلم من تتبع كلامهم بل هي فيما إذا لم يكن أحدهما بعضاً من الآخر فإنه حينئذ غير مغاير له بالكلية، وإن لم ينسوخ عنه معنى الخطاب كقوله:

أحيا أباكَنّ يا ليلي الأمادح

قال المرزوقي خاطب الجماعة ثم خص واحدة منها وذكر له نظائر، وقال الرضي في التعجب لا يخاطب اثنان في حالة واحدة إلا أن ينمحي معنى الخطاب عن أحدهما وعلى الوجه الأوّل أحدهما بعض من الآخر وعلى الثاني هو عينه أذعاء فلا تعدّد كما أشار إليه المصنف أو أنهم ليسوا مخاطبين في الحقيقة مخاطبهم في حكم الغيبة فاحفظه، ومنه تعلم أن ما تقدّم كلام من لم يطبق المفصل في هذه القاعدة، وقد فصلناها في غير هذا الكتاب وأنه لا غبار عليه سوى عدم الفهم والقول بأنه ليس ككلاماً واحداً لتقدير المعلل كما مرّ عن الواحدي لا حاجة

العين وتعززه بفتح التاء، وضم الزاي، وكسرهما وتعززه بالزايين، وتوقروه من أوقره بمعنى وقره ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ لأنه المقصود ببيعته ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ حال أو استئناف مؤكد له على سبيل التخييل ﴿فَمَنْ نَكَتْ﴾ نقض العهد ﴿فَإِنَّمَا يَنْكُتُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ فلا يعود ضرر نكته إلا عليه ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهُ﴾، وفي في مبايعته ﴿فَسَيُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ هو الجنة، وقرئ عهد وقرأ حفص عليه بضم الهاء، وابن كثير،

إليه، ولا يلائم ما ذكره المصنف. قوله: (وتعزروه) من العزر وهو أحد معاني التعزير وفي نسخة وتقووه فعززه بمعنى أيده وقواه، وهذا على المختار من رجوع الضمائر كلها لله لا إن الأولين للرسول والأخير لله لما فيه من التفكيك، وقوله: أو تصلوا له فإن التسيح يطلق على الصلاة لاشتمالها عليه، وبه فسر ابن عباس رضي الله عنه هنا وقوله: غدوة وعشياً على الوجهين بإبقائه على ظاهره، وقوله: أو دائماً بجعل طرفي النهار كناية عن الجميع كما يقال شرقاً وغرباً لجميع الدنيا. قوله: (لأنه المقصود ببيعته) توجيه للحصر بأنه باعتبار المقصود لأن المقصود من بيعة الرسول وإطاعته إطاعة الله وامثال أوامره لقوله: ﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله﴾ [سورة النساء، الآية: ٨٠] فبيعة الله بمعنى طاعته مشكلة أو هو صرف مجاز. قوله: (حال أو استئناف مؤكد له على سبيل التخييل) لا يخفى ما في الحالية لعدم اقتران الاسم بالواو وقد أباه المصنف ومّر توجيهه فتذكره وهو حال من الفاعل، وقيل: هو خبر بعد خبر والتأكيد ظاهر لأن قوله: يد الله الخ عبارة عن المبايعة، وفي الكشف لما قال: ﴿إنما يبايعون الله﴾ أكده تأكيداً على طريق التخييل فقال: يد الله فوق أيديهم يريد أن يد رسول الله ﷺ التي تعلقو أيدي المبايعين هي يد الله والله تعالى منزّه عن الجوارح وعن صفات الأجسام وإنما المعنى تقرير أن عقد الميثاق مع الرسول ﷺ كعقده مع الله من غير تفاوت بينهما اه، وفي المفتاح أما حسن الاستعارة التخيلية فبحسب حسن الاستعارة بالكناية متى كانت تابعة لها كما في قولك فلان بين أنياب المنية ومخالبها، ثم إذا انضم إليها المشاكلة كما في قوله يد الله الخ كانت أحسن وأحسن اه، يعني أن اسم الله استعارة بالكناية تشبيهاً له بالمبايع، واليد استعارة تخيلية مع أن فيها أيضاً مشاكلة لذكرها مع أيدي الناس وامتناع الاستعارة في اسم الله إنما هو في الاستعارة التصريحية دون المكنية لأنه لا يلزم إطلاق اسمه تعالى على غيره، ومن سخيف الكلام ما قيل إنه يلزم من المشاكلة أي ازدواج اللفظ في يبايعونك وإنما يبايعون أن يكون الله تعالى مبايعاً وأن لا بد للمبايع من يد فيتوهم له تعالى شيء كاليد وهي القدرة ويطلق عليه لفظ اليد، وهذه الاستعارة منضمة إلى المشاكلة أو يقال المبايعة المنسوبة له تعالى تخيلية تنزيلاً له تعالى منزلة رسوله ﷺ وأثبت له يد على سبيل التخييل ترشيحاً فصار يد الله قد انضم إليها المشاكلة كما حققه السعد، والسيد في شرح المفتاح فما ذكره السكاكي غير ما في الكشف فلا تغتر ربما في بعض الشروح من التخليل والتخييل هنا، وقد أجمل المصنف ما فصلناه وأقحم لفظ سبيل كما أقحم الزمخشري لفظ طريق دفعاً لم يتوهم من أن التخييل لا يصح استعماله في حقه تعالى، وقد قيل

ونافع وابن عامر، وروح فسنؤتيه بالنون، والآية نزلت في بيعة الرضوان ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ﴾ هم أسلم، وجهينة، ومزينة وغفار استنفرهم رسول الله ﷺ عام الحديبية فتخلفوا، واعتلوا بالشغل بأموالهم وأهليهم، وإنما خلفهم الخذلان، وضعف العقيدة، والخوف من مقاتلة قريش إن صدوهم ﴿سَعَلْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا﴾ إذ لم يكن لنا من يقوم بأشغالهم، وقرئ بالتشديد للتكثير ﴿فَأَسْتَغْفِرُ لَنَا﴾ من الله على التخلف ﴿يَقُولُونَ يَا لَيْسَئِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ تكذيب لهم في الاعتذار، والاستغفار ﴿قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ لَكُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا﴾ فمن يمنعكم من مشيئته، وقضائه ﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا﴾ ما يضركم كقتل، وهزيمة، وخلل في المال، والأهل عقوبة على التخلف وقرأ حمزة، والكسائي بالضم ﴿أَوْ

الصواب إبدالها بالتمثيل فتدبر. قوله: (بضم الهاء) كما تضم في نحو له وضربه ومن كسرهما راعى الياء قبلها، وقوله: في بيعة الرضوان وهي البيعة الواقعة بالحديبية سميت بيعة الرضوان لقول الله تعالى فيها لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك الآية. قوله: (أسلم الخ) هي قبائل من العرب معروفة، وقوله: استنفرهم أي طلب منهم أن ينفروا معه أي يخرجوا معه والخذلان منه تعالى إذ لم يوفقهم لطاعة رسوله ﷺ. قوله: (من يقوم بأشغالهم) أي بأشغال الأهل والأموال فغلب العقلاء على غيرهم في الضمير، وقوله: بالتشديد أي تشديد الغين المعجمة، وقوله: من الله متعلق باستغفر أي اطلب لنا منه مغفرة لذنبنا الصادر منا وهو التخلف فعلى للتعليل، وقوله: تكذيب الخ يعني أن كلامهم من طرف اللسان غير مطابق لما في الجنان كناية عن كذبهم، والكذب راجع لما تضمنه الكلام من الخبر عن تخلفهم بأنه كان لضرورة داعية له وهي القيام بمصالحهم التي لا بد منها وعدم من يقوم بها لو خرجوا معه وأما تكذبيهم في الاستغفار وهو أمر وإنشاء لا يحتمل الصدق والكذب فباعتبار ما تضمنه من اعترافهم، وإيمانهم بأنهم مذنبون وأن دعاءهم لهم يفيدهم فائدة لازمة لهم مع أن اعتقادهم يخالفه. قوله: (فمن يمنعكم الخ) فسر يملك بيمينع على أنه مجاز عنه أو ضمن معناه لتعديته بمن ولما عقب بقوله: إن أراد بكم الخ لزم تقدير المشيئة بعده لأنه كالتقسيم له واللام إما للبيان أو للصلة أي قل لهم إذ لا أحد يدفع ضره ولا نفعه فليس الشغل بالأهل والمال عذراً وفي الانتصاف إن فيه لفاً ونشراً وكان الأصل فمن يملك لكم من الله شيئاً إن أراد بكم ضراً ومن يحرمكم النفع إن أراد نفعاً لأن هذا ورد في الضر مطرداً كقول: ﴿قل فمن يملك من الله شيئاً إن أراد أن يهلك المسيح ابن مريم﴾ [سورة المائدة، الآية: ١٧] وكذا في الحديث خطاباً لعشيرته ﷺ: ﴿لا أملك لكم من الله شيئاً الخ﴾^(١) وفيه بحث. قوله: (ما يضركم) فليس المراد به المعنى المصدرى وهو

(١) يشير المصنف لما أخرجه مسلم ٢٠٥ والترمذي ٣١٨٤ والنسائي ٢٥٠/٦ وأحمد ١٨٧/٦ وابن حبان ٦٥٤٨ والطبري ١١٨/١٩ كلهم من حديث عائشة بلفظ «يا فاطمة بنت محمد، يا صفية بنت عبد المطلب، يا بني عبد المطلب، لا أملك لكم من الله شيئاً، سلوني من مالي ما شئتم».

أَرَادَ بِكُمْ تَقَعًا ﴿ ما يصاد ذلك ، وهو تعريض بالرد ﴿ بَلْ كَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ فيعلم تخلفكم ، وقصدكم فيه ﴿ بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا ﴾ لظنكم أن المشركين يستأصلونهم ، وأهلون جمع أهل ، وقد يجمع على أهلات كأرضات على أن أصله أهلة وأما أهال فاسم جمع كليلال ﴿ وَرَبَّتْ ذَلِكَ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ فتمكن فيها ، وقرئ على البناء للفاعل ، وهو الله أو الشيطان ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ الظن المذكور ، والمراد التسجيل عليه بالسوء أو هو وسائر ما يظنون بالله ورسوله من الأمور الزائغة ﴿ وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا ﴾ هالكين عند الله لفساد عقيدتكم وسوء نيتكم ﴿ وَمَنْ لَمْ يُؤْمِرْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَعِيرًا ﴾ وضع الكافرين موضع الضمير إيداناً بأن من لم يجمع بين الإيمان بالله ، ورسوله فهو

إما الحاصل به أو مؤول بالوصف ، وقوله : كقتل وهزيمة ظاهر وما قيل عليه من أن المراد به ما يضر من هلاك الأهل والمال وضياعهما حتى تخلفوا عن الخروج لحفظهما والنفع ما ينفع من حفظ المال والأهل ، وتعميم الضر والنفع يرده قوله : بل كان الله بما تعملون خبيراً فإنه إضراب عما قالوا وبيان لكذبه بعد بيان فساده على تقدير صدوره كلام أو هي من بيت العنكبوت لأن في التعميم إفادة لما ذكر مع زيادة لا تضر بل تفيد قوة وبلاغة وفي كلام المصنف إشارة إليه ، وقوله : تعريض بالرد أي برداً اعتذارهم كما قرزناه من أنه يفيد أن تخلفهم ليس لما ذكر بل لخوف الهلاك وظن النجاة بالعود ، ثم إن الإضراب الأول رد أن يكون حكم الله أن لا يتبعوهم وإثبات الحسد والثاني إضراب عن وصفهم بإضافة الحسد إلى المؤمنين إلى وصفهم بما هو أظلم منه ، وهو الجهل وقلة الفهم كما في الكشف ويستأصلونهم بمعنى يقطعون أصلهم فكفي به عن قتلهم جميعاً . قوله : (وأهلون الخ) جمعه جمع السلامة على خلاف القياس لأنه ليس بعلم ولا صفة من صفات من يعقل ، وقوله : وقد يجمع على أهلات بملاحظة تاء التأنيث في مفردة تقديرها فيجمع كتمره وتمرته ، ويجوز تحريك عينه أيضاً فيقال : أهلات بفتح الهاء فإن قلت كيف يصح قوله : في أهال إنه اسم جمع وشرطه أن يكون على وزن المفردات سواء كان له مفرد أو لا قلت ما ذكرته هو مصطلح النحاة والمصنف والزمخشري يستعمله بمعنى الجمع الوارد على خلاف القياس ، وإن لم يكن كذلك كما مرّ تحقيقه في الأحاديث الواردة ، والمراد بالأهل عشيرته أو أقرباؤه . قوله : (فتمكن فيها) زينه بمعنى حسنه حتى قبلوه فتمكن في قلوبهم ، وقوله : وهو الله مرّ تحقيقه في سورة الأنعام ، وقوله : الظن المذكور يعني في قوله بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول الخ فتعريفه للعهد الذكري ، وقوله : والمراد التسجيل الخ يعني أنه أعيد ليبين صفة السوء له فلا تكرر فيه أو هو عام فذكره للتعميم بعد التخصيص ، والزائغة بالزاي والغين المعجمتين بمعنى الباطلة ، وقوله : هالكين فسر به لأن بوراً في الأصل مصدر كالهلك بالضم فيوصف به الواحد المذكور وغيره أو هو جمع بائر كعائذ وعود وأصل معناه الفساد كما أشار إليه المصنف ، وقوله : عند الله بمعنى في علم الله وحكمه وهو توجيه للمضي في قوله : كنتم بأنه باعتبار العلم الأزلي . قوله : (وضع الكافرين الخ) يعني أن مقتضى الظاهر

كافر، وأنه مستوجب للسعير بكفره، وتتكبير سعيراً للتهويل أو لأنها نار مخصوصة ﴿وَلِلَّهِ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ يدبره كيف يشاء ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ إذ لا وجوب عليه ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ فإن الغفران، والرحمة من ذاته والتعذيب داخل تحت قضائه بالعرض، ولذلك جاء في الحديث الإلهي (سبقت رحمتي غضبي) ﴿سَيَقُولُ

لهم فعدل عنه لما ذكر، وقوله: بكفره لأن التعليق بالمشتق يقتضي أن مأخذ اشتقاقه علة للحكم عليه بما حكم به كما تقرّر في الأصول، وقوله: للتهويل لما فيه من الإشارة إلى أنه لا يمكن معرفتها واكتناه كنهها، وقوله: أو لأنها نار مخصوصة فالتنوين والتكبير للتنويع أو لأنها اسم لطبقة مخصوصة منها شاعت فيها فلا حاجة لتعريفها باللام كما قيل وسيأتي في سورة تبارك تفصيله، وفيه بحث لأنه لا يصح القول بالعلمية لدخول آل عليه ولا بالغلبة لأنه يلزمه اللام أو الإضافة ولو عرف السعير وقصد تعريف العهد أفاد ما ذكر فالوجه هو الأوّل فتأمل .

قوله: (يدبره كيف يشاء) هذا معناه الالتزامي لأنه إذا اختص به ملكه لزم تصرفه كيف يشاء وهو توطئة لما بعده، وقوله: إذ لا وجوب عليه بل هو معلق بمحض إرادته ومشيتته فالغفران والتعذيب لا مقتضى له سوى إرادته كما هو ظاهر الآية وهو مذهب أهل الحق خلافاً للمعتزلة في الإيجاب لما ذكر عليه، ولذا قال في الكشاف: يدبره تدبير قادر حكيم فيغفر ويعذب بمشيئته ومشيتته تابعة لحكمته وحكمته المغفرة للتائب وتعذيب المصر ه، والمصنف أشار إلى الردّ عليه بما ذكره لما فيه من التحريف والتعكيس الداعي له حمية الجاهلية الاعتزالية كما بينه الشراح. قوله: (فإن الغفران الخ) دفع لما يتوهم من تدافع كونه غفوراً رحيماً، وكونه معذباً بأن الغفران والرحمة بحسب ذاته والتعذيب بالعرض وتبعيته للقضاء، والعصيان المقتضي لذلك كما قرّره المصنف في قوله: بيدك الخير من أن الخير هو المقضي بالذات والشر بالعرض إذ لا يوجد شرّ جزئي إلا وهو متضمن لكل خير فالشرية بالعرض والتبع كما فصله في شرح هياكل النور فإن فهمت فنور على نور. قوله: (في الحديث الإلهي) أي القدسي ولفظه: (كتب ربكم على نفسه بيده قبل أن يخلق الخلق رحمتي سبقت غضبي)^(١) فالسبق على ما ذكره المصنف بمعنى التقدّم الذاتي، وقال التوريشتي المراد بالسبق والغلبة الواقعة في بعض الروايات كثرة الرحمة وشمولها كما يقال: غلب على فلان الكرم وقال الطيبي هو كقوله كتب على نفسه الرحمة أي أوجب على نفسه بوعده لهم أن يرحمهم قطعاً بخلاف ما يترتب على الغضب من العقاب فإنه يتجاوز عنه فالمراد بالسبق القطع بالوقوع، فإن قلت صفاته تعالى قديمة فكيف يتصور سبق بعضها على بعض قلت: سبق كما في شرح الكرماني للبخاري باعتبار التعلق أي تعلق الرحمة سابق على تعلق الغضب لأن الرحمة مقتضى ذاته بخلاف الغضب فإنه يتوقف على سابقة عمل من العبد مع أن الرحمة، والغضب ليسا صفتين لله بل هما فعلان له، ويجوز تقدّم

الْمُخَلَّفُونَ ﴿١﴾ يعني المذكورين ﴿إِذَا أَنْطَلَقْتُمْ إِلَى مَعَانِهِ لِيَأْخُذُوهَا﴾ يعني مغنم خيبر فإنه عليه السلام رجع من الحديدية في ذي الحجة من سنة ست، وأقام بالمدينة بقيتها وأوائل المحرم، ثم غزا خيبر بمن شهد الحديدية ففتحها، وغنم أموالاً كثيراً فخصها بهم ﴿ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَةَ اللَّهِ﴾ أن يغيروه، وهو وعده لأهل الحديدية أن يعرضهم عن مغنم مكة مغنم خيبر، وقيل: قوله: لن تخرجوا معي أبداً، والظاهر أنه في تبوك، والكلام اسم للتكليم غلب في الجملة المفيدة، وقرأ حمزة، والكسائي كلم الله وهو جمع كلمة ﴿قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا﴾ نفي في معنى النهي ﴿كَذَلِكَ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾ من قبل تهيئهم للخروج إلى خيبر ﴿فَسَيَقُولُونَ بَلْ نَحْنُدُونَا﴾ أن نشارككم في الغنائم، وقرئ بالكسر ﴿بَلْ

بعض الأفعال على بعض اهـ. قوله: (يعني المذكورين) من القبائل في تفسير قوله: سيقول لك المخلفون من الإعراب، وقوله: يعني مغنم خيبر فإن السين تدل على القرب وخيبر أقرب المغنم التي انطلقوا إليها من الحديدية فهي المرادة هنا كما أشار إليه بقوله: فإنه الخ وقوله: سنة ست قد تقدم أنه ينافي قوله في أول هذه السورة في هذه السنة، وقد سبق التوفيق بينهما وفتح مكة في سنة تسع كما في البخاري^(١). قوله: (فخصها بهم) أي بمن شهد الحديدية وكان ذلك بوحي وفي هذا قرينة على تقييد إطلاق ما سيأتي من قوله أن يعرضهم الخ ولا ينافي التخصيص المذكور إطلاق بعض مهاجري الحبشة وبعض الدوسيين والأشعرين من ذلك، وهم أصحاب السفينة كما في البخاري فإنه كان استنزالاً للمسلمين عن بعض حقوقهم لهم أو أن بعضها فتح صلحاً وما أعطاه لهؤلاء بعض مما صالح عليه، وكله مذكور في السير لكن الذي صححه المحدثون أنه لا صلح فيها، وقال الكرماني: إنما أعطاهم برضا أصحاب الواقعة أو أعطاهم من الخمس الذي هو حقه وميل البخاري إلى الثاني، ومنه يظهر أن ما قيل إن الأولى أن يقول بدل قوله: أن يعرضهم أن يخصهم ليظهر التبديل ويجوز أن يقال المراد جميع مغنم خيبر لأن الجمع المضاف من صيغ العموم لا وجه له فتدبر.

قوله: (وقيل قوله الخ) قال البغوي: قال ابن زيد هو قوله تعالى: ﴿فإذا استأذنوك للخروج فقل لن تخرجوا معي أبداً﴾ [سورة التوبة، الآية: ٨٣] والأول أصوب وعليه عامة التأويل اهـ ولذا مرضه المصنف وقوله: والظاهر أنه في تبوك أي في غزواتها المعروفة فنزل هذه الآية بعد ذلك بكثير، وفي البحر وقد غزت جهينة ومزينة بعد هذه المدة مع ﷺ أعلم بصحته، وقوله: اسم للتكليم أي هو اسم مصدر له والكلم اسم جمعي، وسماه المصنف جمعاً على اصطلاح أهل اللغة وهو أمر سهل، وقوله: نفي في معنى النهي فالخير مجاز عن النهي الإنشائي، وهو أبلغ وقوله: تهيئهم للخروج بيان للمضاف المقدر. قوله تعالى: ﴿بَلْ نَحْنُدُونَا﴾ (إضراب عن كونه بحكم الله أي بل إنما ذلك من عند أنفسكم حسداً كما سيأتي في

(١) أخرجه البخاري ٤٢٧٦ عن ابن عباس. «وفيه على رأس ثمان سنين ونصف من مقدمة المدينة».

كَأَنَّهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴿١٦﴾ لَا يَفْهَمُونَ ﴿١٦﴾ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٦﴾ إِلَّا فَهَمًا قَلِيلًا، وهو فطنتهم لأمر الدنيا، ومعنى الإضراب الأول ردّ منهم أن يكون حكم الله أن لا يتبعوهم، وإثبات الحسد، والثاني ردّ من الله لذلك، وإثبات لجهلهم بأمر الدين ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ﴾ كرر ذكرهم بهذا الاسم مبالغة في الذم، وإشعاراً بشناعة التخلف ﴿سَتَدْعُونَ إِلَيَّ قَوْمًا أَهْلُ بَيْتِهِ يَفْتَنُونَكُمْ وَإِن كُنْتُمْ عَادِلِينَ﴾ أي غيرهم ممن ارتدوا بعد رسول الله ﷺ أو المشركين فإنه قال: ﴿تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا﴾ أي يكون أحد الأمرين إما المقاتلة أو الإسلام لا غير كما دل عليه قراءة أو يسلموا، ومن عداهم يقاتل حتى يسلم أو يعطي الجزية، وهو يدل على إمامة أبي بكر إذ لم تتفق هذه

قوله، ومعنى الإضراب الخ، وقوله: أن شاركتكم بيان لمفعوله المقدر وقوله: بالكسر أي كسر سين المضارع وهي شاذة والمشهور فيها الضم، وقوله: إلا فهما قليلاً فهو صفة مصدر مقدر، وقوله: وهو أي الفهم القليل، وقوله: بهذا الاسم أي المخلفين من الإعراب، وقوله: مبالغة الخ لتأكيد بتكريره الدال على شناعته، وبني حنيفة كسفينه قوم مسيلمة الكذاب الذين ارتدوا وقاتلهم أبو بكر رضي الله عنه، وقوله: أو المشركين هو مذهب الشافعي فإنه لا يقبل منهم الجزية، وعند أبي حنيفة هو مخصوص بمشركي العرب. قوله تعالى: ﴿تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا﴾ جوز في هذه الجملة أن تكون مستأنفة استئنافاً بيانياً وحالية وصفة لقوم لإخراج من عدا أهل الردة والشرك وليس في كلام المصنف ما يخالفه، ومن قال إنه لا وجه للوصفية قيل: أراد أن مضمونه غير معلوم لهم كما هو شأن الصفات لكنه أمر غير مطرد، وقيل إنه لو كان صفة قيل: يقاتلون أو يسلمون لثلاث يتضمن زيادة لا حاجة إليها وتوقف فيه بعضهم، وكله مما نشأ من قلة التدبر فإنه قال: ولا يجوز أن يكون صفة لقوم لأنهم دعوا إلى قتال القوم لا أنهم دعوا إلى قوم موصوفين بالمقاتلة أو الإسلام، اه وأصله العطف فعدل إلى أعظم الوصلين وحاصله أن المعنى فاسد على الوصفية لأنه لا يفيد أن دعوتهم للقتال، وهو المقصود فتدبر، ومنه تعلم حال الحالية. قوله: (يكون أحد الأمرين) كما تدل عليه أو، وقوله: لا غير لأنها لمنع الخلو ثم إنهم فعلوا ذلك وحصلوا الغرض فهو خبر عن أمر واقع والاعتراض بأنه يلزم أن لا ينفك الوجود عن أحدهما لصدق أخباره تعالى وهو منفك بتركهم سدى أو بالهدنة فيلزم أن يؤوّل بالأمر كما في أمالي ابن الحاجب غير سديد لأنهم قوم مخصوصون والواقع أنهم قوتلوا إلى أن أسلموا سواء فسر القوم بثقيف وهوازن أو ببني حنيفة أو فارس والروم على أن الإسلام الانقياد وما انفك الوجود عن أحدهما بل وقعا وأما امتناع الانفكاك فليس من مقتضى الوضع، ولا الاستعمال فأو للتنويح والحصر لا للشك وهو كثير وقوله: دل عليه قراءة أو يسلموا لأنّ النصب يقتضي أن أو بمعنى إلا أن الخ فيفيد الحصر أو بمعنى إلى أن والغاية تقتضي أنه لا يتقطع القتال بغير الإسلام فيفيدة أيضاً فقصره على الأول تقصير أو قصور، وأما احتمال عطفه على تقاتلون بحسب المعنى لأنه في معنى لتقاتلوهم إذ هو في جواب لماذا ندعي فبعيد لا يرتكب مثله من غير ضرورة داعية له. قوله: (وهو يدل على إمامة أبي بكر رضي الله عنه الخ)

الدعوة لغيره إلا إذا صح أنهم ثقيف، وهوازن فإن ذلك كان في عهد النبوة، وقيل فارس، والروم ومعنى يسلمون ينقادون ليتناولوا قبلهم الجزية ﴿فَإِنْ تَطِيعُوا يُؤْتِكُمْ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا﴾ هو الغنيمة في الدنيا، والجنة في الآخرة ﴿وَلَنْ تَنَالُوا كَمَا تَوْفِئْتُمْ مِنْ قَبْلُ﴾ عن الحديدية ﴿يُعَذِّبُكَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ لتضاعف جرمكم ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ لما أوعد على التخلف نفي الحرج عن هؤلاء المعذورين استثناء لهم عن الوعيد ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ فصل الوعد، وأجمل الوعيد مبالغة في الوعد لسبق رحمته، ثم جبر ذلك بالتكرير على سبيل التعميم فقال: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ يَؤَذِّبْهُ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ إذ الترهيب هاهنا أنفع من الترغيب، وقرأ نافع وابن عامر ندخله ونعذبه

ووجهه ما قاله الإمام من أن الداعي في قوله: ستدعون لا يخلو من أن يكون النبي ﷺ أو الأئمة الأربعة أو من بعدهم لا يجوز الأول لقوله: قل لن تتبعونا الخ ولا أن يكون علياً كرم الله وجهه لقوله: أو يسلمون فإنه قاتل البغاة والخوارج، ولا من ملك بعدهم لأنهم على الخطا عندنا وعلى الكفر عند الشيعة فتعين أن يكون أبا بكر وعمر وعثمان وأبيهم كان ثبت المطلوب لأن إمامتهما فرع عن إمامته وقد أوجب تعالى طاعة الداعي، وأوعد على مخالفته وهو يقتضي إمامته ولا يرد عليه كما توهم أن لن لا تنفيذ التأييد لا سيما والمراد منها النهي، أو أنه نفي مقيد أي في خبير أو ما دتم على مرض القلب لأن مثله لا يكفي فيه مجرد الاحتمال، وفي البحر أنه ليس بصحيح لأنه قد حضر كثير منهم مع جعفر في موته وحضروا معه ﷺ هوازن وتبوك فلا يتم ما ذكر إلا إذا عين أهل الردة، وقوله: ومعنى الخ أي على هذا الوجه الأخير كما مر تحقيقه فإن فارس مجوس والروم نصارى فلا يتعين أحد الأمرين من المقاتلة والإسلام إذ يقبل منهم الجزية فإذا كان يسلمون بمعنى ينقادون تناول قبول الجزية وضح معناه. قوله: (فصل الوعد الخ) أورد عليه بعض فضلاء العصر أن آية الوعيد المجمع المذكور وهي قوله: يعذبكم عذاباً أليماً قرينة للوعد السابق، وهو قوله: فإن تطيعوا الخ والوعد العام الآتي وهو قوله ومن يتول يعذبه عذاباً أليماً قرين الوعد العام فكما أن الوعيد مكرّر فكذا إعادة الوعد مكرّر فليس في جانب الوعيد ما يكون جابراً لنقصانه عن الوعد الناشئ من الإجمال، وأجيب عنه بأن القائل غفل عن تقييد المصنف قوله: بالتكرير بقوله: على سبيل التعميم يعني أن التكرير إذا كان بطريق التعميم في الوعيد يكون مقابلاً للتفصيل في الوعد فيحصل الجبر، وقيل: الأحسن أن يقال مراده بالتكرير تكريره بخصوصيته، وليس هو كذلك في جانب الوعد لأن العنوان فيه مختلف، وهذا المجيب خفي عليه ما قلنا فظن المخلص قوله على سبيل التعميم، ولم يدر أن التعميم موجود في صورة الوعد أيضاً ولا يخفى ما في تقريرهم فإن المخاطب في الجملة الأولى قوم مخصوصون في جانبي الوعد والوعيد وهم المخلفون والمذكور هاهنا عام فيهما ولذا عبر عنه بالموصول، ولا تكرار في الوعد لتغاير الموعودين بالعموم والخصوص والوعدين بالإجمال والتفصيل لفظاً

بالنون ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ روي أنه ﷺ لما نزل الحديدية بعث خراش بن أمية الخزاعي إلى أهل مكة فهموا به فمنعه الأحابيش فرجع فبعث عثمان بن عفان فحبسوه فأرجف بقتله فدعا رسول الله ﷺ أصحابه، وكانوا ألفاً وثلاثمائة أو أربعمائة أو خمسمائة وبإيعهم على أن يقاتلوا قريشاً، ولا يفرّوا عنهم، وكان جالساً تحت سمرة أو سدرة ﴿فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ من الإخلاص ﴿فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ﴾ الطمأنينة، وسكون النفس بالتشجيع أو الصلح ﴿وَأَنْتَبَهُمْ فِتْنًا قَرِيبًا﴾ فتح خيبر غب انصرافهم، وقيل:

ومفهوماً بخلاف الوعيد يعني أن المصنف أدخل في الإجمال الغنيمة فكيف يكون هذا تفصيله، وسبق الرحمة سبق تقريره والترهيب أنفع لأنّ المقام يقتضيه وبه ينزجر المرء عن المعاصي فيفوز بالسعادة العظمى والترغيب ربما ضر بتأديته للتكاسل. قوله: (روي أنه ﷺ الخ) رواه الإمام أحمد رحمه الله، والحديدية بتخفيف الباء تصغير حدباء سمي بها المكان وفي القاموس الحديدية بالتخفيف وقد تشدّد بئر قرب مكة أو شجرة اه، والتخفيف هو المختار عند أهل اللغة والتشديد قول ابن وهب وأكثر المحدثين كما في الأذكار وخراش بكسر الخاء المعجمة وفتح الراء المهملة وألف بعدها شين معجمة وهو صحابي معروف وهكذا هو في السير وفي الاستيعاب فما وقع في بعض النسخ من أنه حواس بالحاء والواو والسين المهملة من تحريف الناسخ، وقوله: هموا به بتقدير مضاف أي بقتله والأحابيش جمع أجوش وهم قوم من قبائل شتى سماها به قيل: لسوادهم كالحيش، وقيل: لتحالفهم عند جبل يسمى حبشي وقوله: فأرجف بقتله أي تحدث الناس به وشاع بينهم والإرجاف إشاعة أخبار لا أصل لها، وقوله: أو أربعمائة هو الأصح عند المحدثين، وجمع بين الروايات بأنها بناء على عدّ الجميع أو ترك الأصاغر والاتباع والأوساط كما في شرح البخاري، وسمرة بفتح السين المهملة وضّم الميم شجرة معروفة، وفي قوله: جالساً تحت سمرة إشارة إلى أن قوله تحت الشجرة حال من مفعول يباعدونك ويجوز تعلقه به، وكانت بيعتهم على أن يقاتلوا وقيل على الموت وكان الناس يأتون الشجرة فيصلون عندها فبلغ ذلك عمر رضي الله عنه فأمر بقطعها، وقيل: إنها عميت عليهم فلم يدروا أين ذهب وحكمته أنه خشي الفتنة بها لقرب الجاهلية وعبادة غير الله فيهم. قوله: (فعلم) عطف على قوله: يباعدونك لأنه ماض قصد به حكاية الحال الماضية أو علي رضي الله والفاء داخلة على السبب لتأويله بظهور علمه فيصير مسبباً فلا يرد ما قيل عليه إن رضاه عنهم مترتب على علمه بذلك مع ما فيه. قوله: (أو هجر) قيل عليه: إن هجر كما في النهاية قرية قريبة من المدينة منها القلال أو قرية بالبحرين ولم يذكر أحد أنه غزاها، وفي البخاري^(١) أنه ﷺ صالح أهل البحرين وأخذ الجزية من مجوس هجر

(١) صحيح. أخرجه البخاري ٣١٥٧ وأبو داود ٣٠٤٣ والدارمي ٢٤٠٦ وابن الجارود (١١٠٥) والبيهقي ٩/ ١٨٩ والترمذي ١٥٨٧ وأحمد ١/ ١٩٠ - ١٩٤ كلهم من رواية بجالة بن عبدة به بلفظ لم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى حدثه عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله أخذ الجزية من مجوس هجر.

مكة أو هجر ﴿وَمَعَانِدَ كَثِيرَةٍ يَأْخُذُونَهَا﴾ يعني مغنم خيبر ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ غالباً مراغياً مقتضى الحكمة ﴿وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَعَانِدَ كَثِيرَةٍ تَأْخُذُونَهَا﴾ وهي ما يفىء على المؤمنين إلى يوم القيامة ﴿فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ﴾ يعني مغنم خيبر ﴿وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ﴾ أي أيدي أهل خيبر، وحلفائهم من بني أسد، وغطفان أو أيدي قريش بالصلح ﴿وَلِتَكُونَ﴾ هذه الكفة أو الغنيمة ﴿آيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ أمانة يعرفون بها أنهم من الله بمكان أو صدق الرسول في وعدهم فتح خيبر في حين رجوعه من الحديبية أو وعد المغنم أو عنواناً لفتح مكة، والعطف على محذوف هو علة لكف أو عجل مثل لتسلموا أو لتأخذوا أو العلة لمحذوف مثل فعل ذلك ﴿وَيَهْدِيَكُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ هو الثقة بفضل الله، والتوكل عليه ﴿وَأُخْرَى﴾، ومغنم أخرى

والفتح يعم الصلح كما مرّ وهجر يكون اسماً أيضاً لجميع أرض البحرين فسقط ما اعترض به سقوطاً ظاهراً، ولما فيه من حمل الفتح على خلاف ظاهره مرضه المصنف، وقوله: غالباً الخ لف ونشر مرتب. قوله تعالى: ﴿(وعدكم)﴾ قال بعض الأفاضل: المناسبة لما مرّ من ذكر النبي ﷺ بطريق الخطاب وغيره بطريق الغيبة كقوله: لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تقتضي أنّ هذا جار على نهج التغليب، وإن احتمل تلوين الخطاب فيه، وقوله: فعجل لكم هذه قيل عليه إن نزلت بعد فتح خيبر لم تكن السورة بتمامها نازلة في مرجعه ﷺ كما ذكره في أول السورة فهو باعتبار الأكثر وإن نزلت قبلها فهو بتنزيلها لتحقيقها منزلة الحاضرة المشاهدة على أنه إخبار عن الغيب على عادته تعالى، ولا يخفى بعده فالظاهر أن يجعل المرجع اسم زمان ممتد فتدبر. قوله: (ما يفىء) أي يعود ويرجع من الفءى وبنو أسد وغطفان كانوا حلفاء لأهل خيبر فلما سمعوا بتوجهه ﷺ لخيبر ساروا لمعاونة اليهود فسمعوا ضجة، وظنوا أنّ النبي ﷺ والمؤمنين أوقعوا بحبهم فرجعوا أو خلوا بينه وبين خيبر كما ذكره المحذثون، وقوله: هذه الكفة تفسير للضمير المؤنث المستتر في تكون ولو فسر بالكف وجعل تأنيثه باعتبار الخبر صح، وقوله: أمانة تفسير للآية وقوله: من الله بمكان أي لهم رفعة وشأن عند الله فالمكان مجاز عن رتبة الشرف وتنوينه للتعظيم، وقوله: أو صدق بالنصب معطوف على محل إنهم الخ أي إمارة تعرفون بها صدق الرسول ﷺ في وعده لهم، قوله: في حين الخ مؤيد لما مرّ من امتداده، وقوله: وعد المغنم معطوف على قوله: أمانة وكون الآية بمعنى الوعد لأنه يدل على وقوع ما وعد والآية بمعنى الدليل وكذا عنواناً، وعنوان رسول الله ﷺ فتح مكة في منامه، ورؤيا الأنبياء صلوات الله عليهم وحي فتأخر ذلك إلى السنة القابلة فجعل فتح خيبر علامة وعنواناً لفتح مكة، ولا يخفى أنّ معنى العنوان قريب من الإمارة فإنه يتجاوز به عن ذلك كقول ابن الرومي:

وقل من ضمننت خيراً طويته إلا وفي وجهه للخير عنوان

ثم إن في قول الزمخشري في السنة القابلة نظراً فإنه كان بعد مضي أكثر من سنة فتأمل. قوله: (والعطف) لقوله: ولتكون الخ على مقدر لعدم تقدّم ما يصلح لعطفه عليه ظاهراً وجوز كونه علة لجميع ما قبله من قوله: وعدكم الخ والتقدير لنفعمكم بما ذكر ولتكون الخ، وفي

معطوفة على هذه أو منصوبة بفعل يفسره قد أحاط الله بها مثل قضي، ويحتمل رفعها بالابتداء لأنها موصوفة، وجرها بإضمار رب ﴿لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا﴾ بعد لما كان فيها من الجولة ﴿قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا﴾ استولى فأظفركم بها، وهي مغنم هوازن، أو فارس ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ لأن قدرته ذاتية لا تختص بشيء دون شيء ﴿وَلَوْ قَتَلْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ من أهل مكة، ولم يصلحوا ﴿لَوْلَا الْأَذْبَرُ﴾ لانهمزوا ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُونَ وِلِيًّا﴾ يحرسهم ﴿وَلَا نَصِيرًا﴾ ينصرهم ﴿سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ﴾ أي سن غلبة أنبيائه سنة قديمة فيمن مضى من الأمم كما قال: ﴿كُتِبَ اللَّهُ لِأَغْلِبَنَ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [سورة المجادلة، الآية: ٢١] ﴿وَلَنْ

قوله: لتسلموا الخ لف ونشر والواو عاطفة أيضاً. قوله: (هو الثقة الخ) فسر الصراط المستقيم بما ذكر لأن الحاصل من الكف ليس إلا ذلك ولأن أصل الهدى حاصل قبله، وقوله: وأخرى الخ ذكر فيه وجوه من الإعراب كلها ظاهرة وأجروا فيه الوجوه الثلاثة إلا أن كونه مجروراً بإضمار رب قيل فيه غرابة لأن رب لم تأت في القرآن جازة مظهرة مع كثرة دورها فكيف تضم هنا والوارد منها متصل بما الكافة نحو ربما يؤد وفيه نظر، وقوله: على هذه أي على لفظ هذه في قوله: ﴿فمجل لكم﴾ [سورة الفتح، الآية: ٢٠] هذه والتعجيل بالنسبة لما بعده فيجوز تعدد المعجل كالابتداء بشيئين، وقوله: قضي الخ ليس المقصود بالإفادة كونها مقضية بل ما بعده فلا يتوهم أنه لا فائدة فيه وإذا رفعت بالابتداء فخيرها قد أحاط الخ أو هو مقدر ثمة ونحوه، وقوله: لأنها موصوفة أي بجملة لم تقدروا وقد جوز فيه عدم الوصفية كقولهم ضعيف عاذ بقرملة. قوله: (بعد) قيل: هو قيد زائد يتعين حذفه، وهو ناشئ من قلة التدبر لأنه مبني على الضم وأصله بعد ما مضى ومعناه إلى الآن وهو لبيان صحة الجمع بين كونه معجلاً أو غير مقدور عليه، وليس الموعود من الغنائم معيناً ليدخل فيه الأخرى، ويرد ما قيل على تقدير قضي إن الأخبار بقضاء الله بعد اندراجها في المغنم الموعودة لا فائدة فيه، وإنما الفائدة في تعجيلها فتدبر. قوله: (لما كان فيها من الجولة) وهي مرة من الجولان بمعنى الدور وهو تعبير بليغ وقع في الأحاديث وإشعار العرب القديمة كقوله:

فجلنا جولة ثم انشينا

فكفي به عن الهزيمة مطلقاً أو عن الهزيمة مع الرجوع عن القتال وهي الجولة ثم الهزيمة، ثم الرجوع ومن فسرها بالغلبة على أن المراد غلبة الكفار لم يصب. قوله: (استولى) فالإحاطة مجاز عن الاستيلاء التام فهي في قبض قدرته يسخرها لمن أراد ولذا ذيله بقوله، وكان الله الخ وقوله: لأن قدرته ذاتية أي قدرته تعالى مقتضى ذاته ولا مدخل فيها لغير الذات أصلاً وما هو بمقتضى الذات لا يمكن أن يتغير، ولا أن يتخلف ويزول عنها بسبب ما كما تقرّر في الأصول فتكون نسبة القدرة إلى جميع المقدورات على سواء من غير اختصاص ببعض منها دون بعض وإلا كانت متغيرة بل متخلفة، وقوله: دون شيء أي منتهية عنده غير متجاوزة له

قَدْ لَسْتَهُ اللَّهُ تَبْدِيلًا ﴿ وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ ﴾ أي أيدي كفار مكة ﴿ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ يَبْطِئُ مَكَّةَ ﴾ في داخل مكة ﴿ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾ أظهركم عليهم، وذلك أن عكرمة بن أبي جهل خرج في خمسمائة إلى الحديبية فبعث رسول الله ﷺ خالد بن الوليد على جند فهزمهم حتى أدخلهم حيطان مكة ثم عاد وقيل: كان ذلك يوم الفتح واستشهد به

لأنّ علتها لا تنتهي . قوله : (لانهزموا) لأن توليته دبره كناية عن الهزيمة، وقوله : يحرسهم فسر الولي بالحارس لمناسبته للمنهزم وهو أحد معانيه، وقوله : سنّ الخ إشارة إلى أنّ سنة منصوبة على المصدرية هنا، وقوله : في داخل مكة فهو كباطن الدار وبطن الوادي لدخله، وقوله : أظهركم إشارة إلى أنّ تعدّى الظفر بعلى لتضمينه معنى الظهور والعلوّ عليهم أي الغلبة التامة . قوله : (وذلك أنّ عكرمة الخ) في الدرّ المشور كما أخرجه ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن أزي أن النبي ﷺ لما خرج بالهدي وانتهى إلى ذي الحليفة قال له عمر : يا نبي الله تدخل على قوم لك بغير سلاح ولا كراع فبعث إلى المدينة فلم يدع فيها كراعاً ولا سلاحاً إلا حملة فلما دنا من مكة منعوه أن يدخل فسار حتى أتى منى فنزل بها فاتاه الخبر أنّ عكرمة بن أبي جهل قد جمع عليك في خمسمائة فقال لخالد بن الوليد : يا خالد هذا ابن عمك قد أتاك في الخيل فقال خالداً : أنا سيف الله وسيف رسوله فسمي يومئذ سيف الله فقال : يا رسول الله ارم بي إن شئت فبعثه على خيله فلقي عكرمة في الشعب فهزمه حتى أدخله حيطان مكة، ثم دنا في الثانية فهزمه حتى أدخله حيطان مكة، ثم دنا في الثالثة فهزمه حتى أدخله حيطان مكة فأنزل الله وهو الذي كف الخ^(١)، والمصنف تبع هنا ما ذكر وهو مطعون فيه لأنّ إسلام خالد رضي الله عنه بعد الحديبية قبل عمرة القضاء، وقيل بعدها وهي في السنة السابعة لا الثامنة كما صححه أصحاب السير، والذي رواه ابن إسحاق وغيره أنه ﷺ خرج حتى إذا كان بعسفان لقيه بشر بن سفيان الكعبي فقال : يا رسول الله هذه قريش قد سمعت بمسيرك فخرجوا معهم العوذ المطافيل قد لبسوا جلود النمر، وقد نزلوا بذي طوى يعاهدون الله أن لا تدخلها عليهم أبداً، وهذا خالد بن الوليد في خيلهم قدموا إلى كراع الغميم، وقال ابن سعد : قدموا مائتي فارس عليها خالد بن الوليد ويقال : عكرمة بن أبي جهل قال : ودنا خالد في خيله حتى نظر إلى أصحاب النبي ﷺ فأمر رسول الله ﷺ عباد بن بشر فتقدم في خيله فقام بإزائه وصف أصحابه، وحانت صلاة الظهر فصلى رسول الله ﷺ بأصحابه صلاة الخوف، اه فعلم منه أنّ خالد بن الوليد كان في سرية المشركين وأنّ إدخالهم حيطان مكة لم يكن فهو مردود رواية من وجهين . قوله : (وقيل كان ذلك يوم الفتح) أي فتح مكة والإشارة إلى بعث خالد وما بعده وهو إشارة إلى الطعن في الرواية الأولى كما سمعته آنفاً وقيل : الإشارة إلى كف الأيدي والظاهر الأزل، وقيل : والرواية الأولى غلط منشؤه أنه ﷺ أمر خالد بن الوليد على بعض القبائل يوم فتح مكة فدخل من

(١) أخرجه البخاري ٤١٨٥ عن نافع بنحوه.

على أن مكة فتحت عنوة وهو ضعيف إذ السورة نزلت قبله ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ من مقاتلتهم أولاً طاعة لرسوله، وكفهم ثانياً لتعظيم بيته، وقرأ أبو عمرو بالياء ﴿بَعِيداً﴾ فيجازيهم عليه ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَدْيَنَ مَعَكُوفاً أَنْ يَبْلُغَ حِلَّةً﴾ يدل على أن ذلك كان عام الحديبية، والهدي ما يهدي إلى مكة، وقرئ الهدي، وهو فعيل بمعنى مفعول، ومحله مكانه الذي يحل فيه نحره، والمراد مكانه المعهود، وهو منى لإمكانه الذي

أسفلها، وكان صفوان بن أمية وعكرمة بن أبي جهل جمعاً ناساً ليقاتلوا فكان بينهم ما هو قريب من هذا كما رواه ابن إسحاق وابن هشام، قيل: ولا يتأنيفه قوله: بالحديبية لأنها قريبة من أسفل مكة وقد تبع المصنف في هذا الوهم بعضهم مع شغفه بالاعتراض عليه. قوله: (واستشهد به) أي بما في هذه الآية بناء على أنها في فتح مكة كما هو ظاهر قوله: يبطن مكة لا بما في هذا الحديث من قتالهم، والمستشهد به هو أبو حنيفة رحمه الله ولما دخل ﷺ مكة قال من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن أغلق بابه فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن فكان هذا أمناً لمن لم يقاتل منهم ولذا قال الشافعي: وغيره أن مكة مؤمنة وليست عنوة وقهراً والأمان كالصلح فيجوز بيع دورها وكراؤها وأكثرهم يرون فتحها عنوة لأنها أخذت بالخيال والركاب، وقد يجمع بأن بعضها بأمان وهو الطرف الذي دخل منه ﷺ وبعضها بحرب، وهو ما يقابله فلا يبقى محل للخلاف فتأمل. قوله: (وهو) أي كون ذلك يوم الفتح ضعيف وقد عرفت ما فيه الضعف، وقوله: إذ السورة نزلت قبله أي قبل فتح مكة كما بينه في أول السورة، وما قيل عليه من أنه إن أراد أنها بتمامها نزلت قبله فليس بثابت بل هو مخالف للأثر الذي رواه في آخر التوبة وإلا فلا يفيد مع أنه يجوز أن يكون إخباراً عن الغيب كما مر في إنا فتحنا ثم إنه يرد عليه منع دلالة على العنوة فقد يكون الفتح الظفر بالبلد، ولو صلحاً كما قال الزمخشري الفتح الظفر بالبلد عنوة أو صلحاً بحرب أو بغير حرب، اه فليس له وجه لأن المصنف له أن يلتزم الأول ويخص الأثر بالسور الطوال على أن مقصوده الرد على الزمخشري، وهو معترف بما ذكره وكونه إخباراً عن الغيب خلاف الظاهر والمتبادر من الفتح ما ذكره المصنف رحمه الله وما ذكره هذا القائل معنى مجازي يحتاج الحمل عليه إلى قرينة، ثم إن الفتح وإن كان مطلق الظفر لكن الظفر إذا تعدى بعلى كما هنا اقتضى ما ذكر هنا بخلاف المعدى بالياء كما أشار إليه بعض شراح الكشاف فتدبر. قوله: (من مقاتلتهم) عدل عن الخطاب مع أن تفسيره عليه لأنه المناسب لزمان التفسير، ولو قيل المصدر مضاف للمفعول على أن ضمير مقاتلتهم وكفهم ويجازيهم للكفار لا للمؤمنين كانت الغيبة على مقتضى الظاهر فتأمل. قوله: (يدل على أن ذلك الخ) لأن صد الهدي وعكوفه أي حبسه عن بلوغ محله إنما كان بها، وفاعل يدل المستتر يعود على قوله والهدي الخ وذلك إشارة إلى الصد ولو جعل الضمير لقوله: هم الذين كفروا الخ لتضمنها للدال والإشارة للظفر المار ذكره لاتحاد زمان الصد والظفر عند المصنف رحمه الله لما مر من نزول السورة دفعة واحدة عنده لم يكن به بأس فالرد على قائله بما ذكر من لزوم ما لا يلزم. قوله: (مكانه الذي يحل فيه نحره) على أن المحل مكان

لا يجوز أن ينحر في غيره، وإلا لما نحره الرسول ﷺ حيث أحصر فلا يتنهض حجة للحنفية على أن مذبح هدي المحصر هو الحرم ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءُ مُؤْمِنَاتٌ لَّارْتَدَّ عَنَّا﴾ لم تعرفوهم بأعيانهم لاختلاطهم بالمشركين ﴿أَنْ تَطَّوَّهُمْ﴾ أن توقعوا بهم، وتبيدوهم قال: وطئتنا وطأ على حنق وطء المقيد نابت الهرم

الحل لا مكان الحلول، وقوله: والمراد مكانه المعهود لا مطلق المكان إذ هو بالغ محله لأن محله حيث أحصر عند الشافعي فلا بد من هذا التأويل عنده بل مطلقاً كما سيأتي. قوله: (وإلا لما نحره الخ) إلا هذه مركبة من أن الشرطية ولا النافية وقد أوقع اللام في جوابها، وقيل: إنه خطأ إذ لم يسمع مثله وإن كثرت في كلام المولدين، ووجه بعضهم بأنه حمل فيه إن على لو وليس بشيء فالصواب أن يقال: لو مقدرة في مثله ترقياً من احتمال العدم إلى الجزم به والتقدير، وإن لم يحمل على المعهود فلو حمل على الأعم لما وتقدير الشرط غير عزيز، وأما قول بعض الحنفية أن بعض الحديبية من الحرم كما قاله الزمخشري: أو غيره فقال في الكشف إنه خلاف ما عليه الجمهور، وحدود الحرم معروفة من زمن إبراهيم عليه الصلاة والسلام ولا يعتد برواية شذ بها الواقدي، وقد صرح البخاري في صحيحه بخلافه نقلاً عن الثقات، وما روي فيه عن الزهري لم يثبت ولذا لم يلتفت المصنف رحمه الله لما في الكشاف. قوله: (فلا يتنهض حجة للحنفية) أي لا يصلح للدليل، والحجة وهو مجاز من نهض إذا قام بسرعة لاستقامته وتوجيهه كما يقال قام الدليل واستقام فإنه مجاز مشهور فيه، وهو رد على الزمخشري حيث قال وهذا دليل لأبي حنيفة على أن المحصر محل هديه الحرم فإن قلت: فكيف حل رسول الله ﷺ ومن معه، وإنما نحر هديهم بالحديبية قلت بعض الحديبية من الحرم وروي أن مضارب رسول الله ﷺ كانت في الحل ومصلاه بالحرم فإن قلت فإذا نحر في الحرم فلم قيل: معكوفاً أن يبلغ محله قلت المراد المحل المعهود وهو منى، اه وجه الاستدلال به أن المسجد الحرام يكون بمعنى الحرم وهم لما صدوهم عنه ومنعوا هديهم أن يدخله فيصل إلى محله دل بحسب الظاهر على أنه محله ولا ينافيه أنه نحر في طرف منه كما لا ينافي الصد عنه كون مصلاه فيه لأنهم منعوهم فلم يمتنعوا بالكلية أو المقصود من المنع منه المنع من دخول مكة، والوصول إلى الكعبة فحينئذ لا بد من تأويل محله بالمحل المعهود لأنه بلغ محله فورد عليه من طريق الجدل الإلزام بأنه لم يبق فيه محل للاستدلال لاحتماله غير مذهبه أيضاً وتقرير الزمخشري فاسد لأنه عليه لا له وهو غريب منه جداً وقد مر تفصيله في سورة البقرة. قوله: (لاختلاطهم بالمشركين) فيه إشارة إلى أن العلم المنفي أولاً كناية عن اختلاطهم، وعدم تمييزهم كما ذكره في الكشف وبه يندفع التكرار أيضاً واستبعاده ليس بشيء. قوله: (أن توقعوا بهم وتبيدوهم) أي تهلكوهم يعني أن الوطاء استعير هنا للبطش المهلك وهي استعارة حسنة واردة في كلامهم قديماً وحديثاً ووجهها ظاهر. قوله:

(ووطئتنا وطأ على حنق وطء المقيد نابت الهرم)

هو من شعر للحرث بن وعله الذهلي يخاطب به قومه لما قتلوا أخاه أوله:

وقال عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ آخِرَ طَآءٍ وَطَآءٍ اللهُ بوج»، وهو واد بالطائف كان آخر وقعة للنبي ﷺ بها، وأصله الدوس، وهو بدل الاشتمال من رجال، ونساء أو من ضميرهم في تعلموهم ﴿فَتُصِيبُكُمْ مِنْهُمْ﴾ من جهتهم ﴿مَعْرَةً﴾ مكروه كوجوب الدية، والكفارة بقتلهم، والتأسف عليهم، وتعبير الكفار بذلك والإثم بالتقصير في البحث عنهم مفعلة من عزه إذا عراه ما يكرهه ﴿يَغْتَرِّ عَلِيًّا﴾ متعلق بأن تطوهم أي تطوهم غير عالمين

قومي هم قتلوا أميم أخي فإذا رميت يصيبني سهمي والوطء مرّ تفسيره وفسره المرزوقي بالقهر والحنق أشد الغيظ والهرم بسكون الراء المهملة أو الزاي المعجمة وهما متقاربان معنى لأنهما اسم لبنت ضعيف ترعاه الإبل والمشهور رواية الأول ووطء المقيد صفة وطأ بتقدير مثل أو منصوب يفعل مقدر، وذهب السيرافي إلى أنه يجوز نصب مصدرين بفعل واحد استدلالاً بهذا وتأويله ما مرّ، والمراد بالمقيد البعير المقيد وخصه لأنّ وطأه أشدّ ولذا قيده بالحنق أيضاً، وقال الزمخشري: في شرح مقاماته وطء المقيد مثل في الثقل والمراد بالنابت القريب نباته على حد وليد وطئت كما قاله المرزوقي لأنه أضعف ففيه مبالغات بليغة، وروي يابس الهرم وهو أسرع انكساراً أيضاً.

قوله: (إِنَّ آخِرَ طَآءٍ وَطَآءٍ اللهُ بوج) بفتح الواو وتشديد الجيم اسم بلدة أو واد بالطائف والوج اسم لبعض العقاقير أيضاً لكنه معرّب، ولا ينافي كونها آخر وقعة وقوع غزوة تبوك بعدها لأنه لم يقع فيها حرب فلم تكن وطأة كما في النهاية أو المراد آخر وقعة وقعت بالعرب وتلك بالروم.

تنبيه: قوله: آخر وطأة الخ هو بعض حديث وهو أنه ﷺ خرج يوماً ومعه الحسن والحسين رضي الله عنهما وقال: «إنكما ريحانتي وإنكما لمبخلة ومجبة وإنّ آخر وطأة وطأها الله بوج ومناسبة»^(١) آخر الحديث لأوله خفية لم أر من بينها غير ابن الأثير في الجامع الكبير فقال: معناه أني مع شدة محبتي لكما مفارق عن قريب لأنّ هذه آخر غزواتي وهو كلام نفيس جداً. قوله: (أو من ضميرهم) بكسر الهاء أي ضمير هؤلاء المذكورين أو بضمها أي من ضمير هو لفظ هم، وقوله: من جهتهم إشارة إلى أنّ من ابتدائية. قوله: (كوجوب الدية والكفارة) وجوب أحد هذه الأمور مذهب الشافعي لا مذهب أبي حنيفة لأنّ دار الحرب تمنع من ذلك عندنا لا عنده لكن الزمخشري ذكر ما ذكره المصنف رحمه الله وهو حنفي، وفيه كلام في أول الفصول العمادية فليحرّر وفي عدّ الثالثة من المعرّة نظر. قوله: (متعلق بأنّ تطوهم) المراد بالتعلق المعنوي لا النحويّ لأنه حال من الضمير المرفوع كما اختاره المصنف رحمه الله أو المنصوب كما جوّزه غيره، وجوّز الحالية من ضمير منهم وكونه صفة لمعرّة واختاره الإمام واعترض على الأول بأنّ فيه تكراراً من غير فائدة فالأولى أن يجعل في موضعه وقال المدقق في الكشف بعد قول الزمخشري متعلق بأنّ تطوهم الخ على أنه حال من ضمير المخاطبين ولا تكرار مع قوله: لم تعلموهم سواء جعل أن تطوهم بدل اشتمال من رجال ونساء أو من

بهم، وجواب لولا محذوف لدلالة الكلام عليه والمعنى لولا كراهة أن تهلكوا أناساً مؤمنين بين أظهر الكافرين جاليه بهم فيصيبكم بإهلاكهم مكروه لما كف أيديكم عنهم ﴿لِيَدْخُلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ﴾ علة لما دل عليه كف الأيدي عن أهل مكة صوتاً لمن فيها من المؤمنين أي

المنصوب في لم تعلموهم أما على الثاني فلأن المعنى لولا مؤمنون لم تعلموا وطأنهم، وإهلاكهم وأنتم غير عالمين بإيمانهم لاحتمال أنهم يهلكون من غير شعور مع إيمانهم بسبب الكف عن التكذيب فيعتبر فيه العلمان فمتعلق العلم في الأول الوطأة وفي الثاني أنفسهم باعتبار الإيمان، وأما على الأول فلأن قوله: بغير علم لما كان حالاً من فاعل تطوهم كان العلم بهم راجعاً إلى العلم باعتبار الهلاك كما تقول: أهلكته من غير علم فلا الإهلاك عن شعور ولا العلم بإيمانهم حاصل، ولما كان المعرفتان مقصودتين كان الوجه ما آثره جار الله، ولك أن تجعل لم تعلموهم كناية عن الاختلاط وفي كلامه إشارة إلى هذا وفيه ما يدفع التكرار أيضاً اه، محصله وحاصله أن متعلق العلمين متغاير فيهما فلا يلزم التكرار على كل حالة وهما لكونهما مقصودين بالذات صرح بهما وإن تقاربا أو تلازما في الجملة، وما قيل على الشق الأول من أن التعلق الثاني علم من لم تعلموهم لأن المبدل منه ليس منجى حقيقة، ولو سلم فضمير تطوهم للمؤمنين والمؤمنات والمعنى لم تعلموا وطأ المؤمنين فيتضمن التعلق الثاني ويفيده لظهور أن عدم العلم بوطئهم لعدم العلم بإيمانهم مع أنه يتبادر من الكلام حينئذ معنى غير صحيح، وهو وطوهم عالمين بهم لتوجه النفي إلى القيد غير صحيح إذ لا شبهة في أن العلم بهم غير مراد كما أن العلم بإيمانهم كذلك في الثاني، وكذا ما أورد على الثاني من أن ضمير المفعول في البديل عائد على رجال ونساء موصوفين بانتفاء العلم عنهم وعن إيمانهم فيعلم منه كون الوطء بلا شعور ولا نسل قصد التنصيص على كل منهما، وهذا ما عناه الإمام وهو كله على طرف الثمام. قوله: (وجواب لولا محذوف الخ) الجواب قوله: لما كف الخ، وما ذكره من المعنى هو حاصله على الوجوه وفيه ترجيح للإبدال من رجال ونساء ولذا قدر كراهة لأن البديل هو المقصود والوطء غير واقع ولولا تقتضي وقوع ما بعدها، وقوله: بين أظهر الكافرين إشارة إلى ما مر تحقيقه في الاختلاط. قوله: (علة لما دل عليه كف الأيدي الخ) يشير إلى أن الكف المذكور معلل بصون من بمكة عن المؤمنين فهذه العلة علة للعلة أو للمعلل بها، وهذا أحسن من جعله علة للجواب المحذوف أو لما يدل عليه كأنه قيل لكنه كفها عنهم ليدخل بذلك الكف المؤدى إلى الفتح بلا محذور في رحمته الواسعة الخ، ولا ينافي هذا كون قوله: فتصيبكم الخ يفهم منه أن الكف المذكور معلل بصون المخاطبين لا بصون من بمكة من المؤمنين لأنه لا مانع من تعدد العلل لأنها ليست عللاً تامّة حقيقية حتى لا يقبل ذلك كما توهم. قوله: (أي في توفيقه) إشارة إلى أنه إن كان المراد بمن يشاء المؤمنين فالرحمة التي يريد أن يدخلهم فيها التوفيق لزيادة الخير والطاعة لا لأصله لثلا يكون تحصيلاً للحاصل فليس احترازاً عن الرحمة من غير عمل حتى يكون اعتزلاً كما قيل فإن كف الأيدي عن أهل مكة وصون من فيها من المؤمنين، وإبقاءهم على عملهم وطاعتهم توفيق لهم بزيادة الخير والطاعة وإن أريد بهم

كان ذلك ليدخل الله في رحمته أي في توفيقه لزيادة الخير أو الإسلام ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ من مؤمنهم أو مشركهم ﴿لَوْ تَزَكَّيْنَا لَوْ تَفَرَّقُوا﴾، وتميز بعضهم من بعض، وقرئ تزايلوا ﴿لَعَذَابُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ بالقتل والسبي ﴿إِذْ جَعَلْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ مقدر باذکر أو ظرف لعذبا أو صدوكم ﴿فِي قُلُوبِهِمْ لَكَيْبَةً﴾ الأنفة ﴿حِيَمَةَ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ التي تمنع من الإذعان للحق ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ فأنزل عليهم الثبات، والوقار، وذلك ما روي أنه عليه الصلاة والسلام لما هم بقتالهم بعثوا سهيل بن عمرو، وحويطب بن عبد العزى، ومكرز بن حفص ليسألوه أن يرجع من عامه على أن تخلى له قريش مكة من القابل ثلاثة أيام فأجابهم، وكتبوا بينهم كتاباً فقال عليه الصلاة والسلام لعلي رضي الله عنه: «اكتب بسم الله الرحمن الرحيم فقالوا: ما نعرف هذا اكتب باسمك اللهم ثم قال: اكتب هذا ما صالح عليه رسول الله أهل مكة فقالوا: لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت، وما قاتلناك اكتب هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله أهل مكة

المشركون كان المراد من الرحمة التي أدخلهم فيها الإسلام لأنهم إذا شاهدوا منع تعذيبهم بعد الظفر بهم لاختلاط المؤمنين بهم اعتناء بهم رغبوا في الإسلام، والانخراط في سلك المرحومين فظهر وجه كون قوله: ليدخل علة لكف الأيدي عن أهل مكة لصون من فيها من المؤمنين لأنهم إذا صانهم الكف المذكور أظهروا إيمانهم لمعاينة قوة الدين وشوكة الإسلام ويقتدي بهم الصائرون للإيمان فلا وجه لجعل اللام مستعارة من معنى التعليل لما يترتب على الشيء تشبيهاً له بالعلة الغائية كما قيل لأنه عدول عن الحقيقة المتبادرة من غير داع للعدول سوى إظهار الفضول. قوله: (لو تزييلوا) جوز فيه الزمخشري أن يكون كالتكرير لقوله، ولولا رجال الخ على أن الجواب لهما لمرجعهما إلى معنى واحد ولا يرد عليه أن معناهما متغاير مغايرة ظاهرة لأن كراهة وطئهم لعدم تميز الكفار الذي هو مدلول الثاني فهو كبديل الاشتمال فتأمل. قوله: (لعذبا الذين كفروا منهم الخ) منهم هنا للبيان وزانها وزان منهم فيما سيأتي، وقوله: بالقتل إشارة إلى أنه دنيوي وإلا لم يكن للو موقع، والأنفة بفتححتين الاستكبار والاستنكاف، وإذعان الحق الانقياد له وأما الإذعان بمعنى الفهم أو سرعته فليس من كلام العرب، وحويطب تصغير حاطب بمهملتين ومكرز بكسر فسكون، ثم راء مهملة ثم زاي معجمة وظاهره أنه لم يكتب ما ذكره أولاً، وفي كتب السير أنه كتبه ثم محاه وصورة المكتوب باسمك اللهم هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو وصلحا على وضع الحرب عن الناس عشر سنين يأمن فيه الناس أو يكف بعضهم عن بعض على أنه من أتى محمداً من قريش بغير إذن وليه ردّه عليهم ومن جاء قريشاً ممن مع محمد لم يردوه عليه، وأن بيننا عينة مكفوفة وإنه لا إسلال ولا إغلال وأنه من أحب أن يدخل في عقد محمد وعهده دخل فيه من أحب أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دخل فيه وسيأتي في الممتحنة نقضهم لهذا العهد، وكانوا يكتبون باسمك اللهم وكتبها النبي ﷺ حتى نزلت سورة النمل، والقابل أصله العام

فقال عليه الصلاة والسلام: اكتب ما يريدون فهم المؤمنون أن يأبوا ذلك، ويبطشوا عليه فأنزل الله السكينة عليهم فتقروا، وتحملوا ﴿وَأَزْمَهُمْ كَلِمَةُ التَّقْوَى﴾ كلمة الشهادة أو بسم الله الرحمن الرحيم محمد رسول الله اختارها لهم أو الثبات، والوفاء بالعهد، وإضافة الكلمة إلى التقوى لأنها سببها أو كلمة أهلها ﴿وَكَاثِرًا أَحَقَّ بِهَا﴾ من غيرها ﴿وَأَهْلَهَا﴾ والمستأهلين لها ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ فيعلم أهل كل شيء، وييسره له ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا﴾ رأى عليه الصلاة والسلام أنه وأصحابه دخلوا مكة آمنين وقد حلقوا وقصروا فقص الرؤيا على أصحابه ففرحوا، وحسبوا أن ذلك يكون في عامهم فلما تأخر قال بعضهم: والله حلقنا، ولا قصرنا، ولا رأينا البيت فنزلت، والمعنى صدقه في

القابل وهو معناه عرفاً. قوله: (فهم المؤمنون الخ) ضمير عليه لسهيل وعداه بعلى لتأويله بيقوعوا البطش عليه والسكينة الصبر والتحمل هنا، وقوله: اختارها لهم تفسير لأزمهم كما في الكشاف وهذا مما لم يبين وجهه الشراح فكأنه أراد به أنه لا لزوم للكلمة على هذين الوجهين فإن ضميرهم للنبي ﷺ ومن معه وهم لم يلزموا بها ولكنهم لما كتبوها مخالفين للمشركين في هاتين الكلمتين بإرشاده تعالى فقد اختارها لهم دون من عدل عنها لبسمك اللهم، ومحمد بن عبد الله لأنها كلمة جليلة هم أحق بالهداية لها فالإلزام مجاز عما ذكر من اختيارها لهم وأمرهم بها قال الراغب: لزوم الشيء طول مكثه معه، والإلزام لما بالتسخير من الله أو بالقهر من الإنسان والزام بالحكم الأمر كما هنا. قوله: (أو الثبات الخ) هو تفسير الحسن فالمراد بالكلمة ما عاهدوا عليه الله وإلزامه أمرهم بالوفاء والثبات عليه فكلمة التقوى كلمة مخصوصة، وهي قولهم في الأصلاب بلى مقرين بوحدانيته والإلزام الأمر بالثبات والوفاء به كما مر. قوله: (لأنها) أي الكلمة على الوجه الأخير سببها أي التقوى بإضافتها لها لأدنى ملابس أو هي على تقدير المضاف فهي إضافة اختصاصية حقيقية، وقوله من غيرها وفي الكشاف من غيرهم قيل وهو الأظهر لأنه معنى قوله: أهلها فتدبر. قوله: (فيعلم أهل كل شيء الخ) إشارة إلى أن علمه بالأهلية هي المرادة وبه يلتزم التذليل والتكميل لأنه يدخل فيه دخولاً أولاً فإذا علمه على أتم الوجوه وهو القادر الحكيم يسره له. قوله: (والمعنى صدقه في رؤياه) أي حقق صدقها عنده كما هو عادة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وفيه إشارة إلى أنه على الحذف والإيصال وفي شرح الكرماني كذب يتعدى إلى مفعولين يقال: كذبت الحديث، وكذا صدق كما في الآية وهو غريب لتعدي المثقل لواحد والمخفف لمفعولين اه، وهذه الرؤيا كانت قبل خروجه للحديبية، وقال مجاهد: كنت بالحديبية والأول هو الأصح، وقوله: قال بعضهم الخ هو عبد الله بن أبي وعبد الله بن نفيل ورفاعة بن الحرث وهذا القول على طريق الاعتراض وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: نحوه على طريق الاستكشاف ليزداد يقينه. قوله: (ملتبساً به الخ) هذا كلام مجمل يحتمل أنه حال من الرسول أو ظرف لغو لصدق أو حال من الفاعل أو من الرؤيا أي ملتبسة بالحق لتأويلها بما يراه كما يشير إليه ما بعده وإن كان الأظهر ملتبسة ورؤيا الأنبياء

رؤياه ﴿بِالْحَقِّ﴾ ملتبساً به فإن ما رآه كائن لا محالة في وقته المقدر له، وهو العام القابل، ويجوز أن يكون بالحق صفة مصدر محذوف أي صدقاً ملتبساً بالحق، وهو القصد إلى التمييز بين الثابت على الإيمان والمتزلزل فيه، وأن يكون قسماً إما باسم الله تعالى أو بنقيض الباطل، وقوله: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ جوابه، وعلى الأولين جواب قسم محذوف ﴿إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ تعليق للعدة بالمشيئة تعليماً للعباد أو إشعاراً بأن بعضهم لا يدخل لموت أو غيبة أو حكاية لما قاله ملك الرؤيا أو النبي ﷺ لأصحابه ﴿ءَامِينَ﴾ حال من

وحي لا تتخلف. قوله: (وهو القصد إلى التمييز الخ) أي ليس المراد بالحق مطابقة الرؤيا للواقع بل مطابقة ما يلابسها للواقع وهو القصد المذكور لأجل ذلك التمييز أخره للعام القابل، وقوله: وأن يكون قسماً الخ فقوله: لتدخلن جوابه على الوجهين والوقف حينئذ على الرؤيا وقد كان جواب قسم مقدر كما ذكره المصنف رحمه الله. قوله: (تعليق للعدة بالمشيئة الخ) جواب عما يقال من أنه تعالى خالق للأشياء كلها وعالم بها قبل وقوعها فكيف وقع التعليق منه تعالى بالمشيئة، ولذلك ذهب بعض النحاة إلى أن تكون بمعنى إذ ومنه هذه فأجاب أولاً بأنه تعليم للعباد وهو معنى قول ثعلب استثنى فيما يعلم استثناء الخلق فيما لا يعلمون وفيه تعريض بأن وقوعه من مشيئته لا من جلاتهم وتديبرهم فيكون كقوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله﴾ [سورة يوسف، الآية: ٩٩] وما له أنه للتبرك وهو من وضع الظاهر موضع الضمير وأصله لتدخلنه لا محالة إلا إن أشاء عدم الدخول فهو وعد لهم عن ظاهره لأجل التعريض بهم والإنكار على المعترضين على الرؤيا فيكون من باب الكناية وفيه دقة فتدبر. قوله: (أو إشعاراً الخ) جواب ثان بأن التعليق راجع إلى دخولهم جميعاً ونظيره ما قيل إنه ناظر إلى الأمن وردّه صاحب الكشف بأنه لا يدفع السؤال لأن الدخول المخصوص أيضاً خبر من الله، وهو ينافي الشك وليس نظير قول يوسف عليه الصلاة والسلام ﴿ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين﴾ [سورة الكهف، الآية: ٢٣] إذ لا يبعد منه ﷺ أن لا يعرف مستقراً لأمر من الأمن أو الخوف فلا بدّ من التأويل بأن الشك راجع إلى المخاطبين أو بأنه تعليم للعباد ويدفع بأن المراد إنه في معنى ليدخلنه من شاء الله دخوله منكم فيكون أيضاً كناية عن أن منهم من لا يدخله لأن أجله يمنعه منه فلا يلزم الرجوع لما ذكر. قوله: (أو حكاية لما قاله ملك الخ) هذا هو الجواب الثالث والرابع وما لهما الحكاية عن الغير فهو إما الملك الموكل أو النبي المرسل وردّه صاحب التقريب بأنه كيف يدخل في كلامه تعالى ما ليس منه بدون حكاية، وسلمه شراح الكشاف لظنهم أنه وارد غير مندفع، ولك أن تقول في دفعه إن المراد أن جواب القسم بيان للرؤيا، وقائلها في المنام الملك وفي اليقظة الرسول ﷺ فهي في حكم المحكي في دقيق النظر كأنه قيل: وهي قول الملك أو الرسول الخ ولا يخفى أنه وإن صحح النظم لا يدفع البعد وقد مرت الإشارة إلى جوابين كون أن بمعنى إذ أو رجوع التعليق للأمن. قوله: (حال من الواو) المحذوفة من قوله: لتدخلن الخ لالتقاء الساكنين، وقوله: محلقاً بعضكم الخ ففيه تقدير أو هو

الواو، والشرط معترض ﴿مُحَلِّفِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ أي محلقة بعضكم، ومقصراً آخرون ﴿لَا تَخَافُون﴾ حال مؤكدة أو استئناف أي لا تخافون بعد ذلك ﴿فَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا﴾ من الحكمة في تأخير ذلك ﴿فَجَمَلٌ مِنْ دُونِ ذَلِكَ﴾ من دون دخولكم المسجد أو فتح مكة ﴿فَتَحَا قَرِيبًا﴾ هو فتح خيبر لتستروح إليه قلوب المؤمنين إلى أن يتيسر الموعود ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى﴾ ملتبساً به أو بسببه أو لأجله ﴿وَيَدِينِ الْحَقِّ﴾ ويدين الإسلام ﴿يُظْهِرُ عَلَى الَّذِينَ كُفَرُوا﴾ ليعليه على جنس الدين كله بنسخ ما كان حقاً، وإظهار فساد ما كان باطلاً أو بتسليط المسلمين على أهله إذ ما من أهل دين إلا، وقد قهرهم المسلمون، وفيه تأكيد لما وعده من الفتح ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ على أن ما وعده كائن أو على نبوته بإظهار المعجزات

من نسبة ما للجزء إلى الكل والقرينة عليه أنه لا يجتمع الحلق والتقصير فلا بد من نسبة كل منهما لبعض منهما، وقوله: محلقين الخ حال مقدره لأن الدخول في حال الإحرام لا في حال الحلق والتقصير. قوله: (حال مؤكدة) لقوله آمنين وهذا إن كان حالاً من الضمير المستتر في آمنين وهو بمعناه فإن أريد لا تخافون تبعة في الحلق أو التقصير ولا نقص ثواب فهي مؤسسة، وقوله: بعد ذلك قيل إنه ذكره لثلاث يتكرر فيلغو مع قوله: آمنين لأن اسم الفاعل للحال والمضارع هنا للاستقبال وفيه أنه لا تكون الحال حينئذ مؤكدة إلا أن يكون بحسب الظاهر المتبادر والاستئناف بياني في جواب سؤال تقديره فكيف حالهم بعد الدخول. قوله تعالى: ﴿فَعَلِمَ﴾ (الخ) الظاهر عطفه على قوله: لقد صدق الله فالترتيب باعتبار التعلق الفعلي بالمعلوم إذ المراد ما لم تعلموا من الحكمة الداعية لتقديم ما يشهد لصدقه، وقيل: هو للترتيب الذكري، وقوله: في تأخير ذلك لم يقل كما في الكشف في تأخير فتح مكة إلى العام القابل لما يرد عليه من أنه لم يقع في تلك السنة بل في السنة الثامنة، وإن ارتكب التكلف في تأويله بالتجوز أو بتأويل الفتح بدخولهم معتمرين، وقوله: من الحكمة الخ لو فسر بما قدمناه كان أنسب بالفاء فإن فيما ذكره إباء ما عنها ما لم يؤول بأظهر معلومه لكم وهو الحكمة المذكورة فتدبر. قوله: (من دون دخولكم المسجد) قدمه لأنه أظهر وأقرب والزمخشري اقتصر على الثاني لأنه أنسب بما بعده، وقوله: لتستروح في الأساس يستروح بمعنى يستريح وضمن معنى تظمتن، وتسكن فلذا عدى بإلى وقوله: الموعود أي الفتح الموعود وهو فتح مكة، وقوله: ملتبساً به يعني أن الجار والمجرور حال من المفعول والباء للملابسة والتباسه بالهدى بمعنى أنه هاد، وقوله: بسببه فالباء للسببية أو للتعليل وهما متقاربان وعليه فهو ظرف لغو متعلق بقوله أرسله، وقوله: ليعليه هذا أصل معنى الظهور لأنه من أظهره إذا جعله على ظهره فلذا كني به عن العلو وعن كونه بادياً للرائي، ثم شاع في ذلك وصار حقيقة عرفية، وقوله: بنسخ الخ لأن علوه على جميع الدين والمراد ما يدان به من الشرائع والملل فيشمل الحق والباطل، وتعريفه للجنس وظهوره على الحق بالنسخ وعلى الباطل ببيان بطلانه أو بالتسليط على أهله، وقوله: إذ ما الخ تعليل لمقدر وهو قد تحقق ذلك أو لقوله بتسليط المؤمنين على أهله، وقوله: من الفتح أي فتح مكة أو خيبر. قوله: (على أن ما وعده) من إظهار دينه على جميع الأديان أو الفتح أو

﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ جملة مبينة للمشهود به، ويجوز أن يكون رسول الله صفة، ومحمد خير محذوف أو مبتدأ ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ معطوف عليه، وخبرهما ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ وأشداء جمع شديد ورحماء جمع رحيم، والمعنى أنهم يغلظون على من خالف دينهم، ويتراحمون فيما بينهم كقوله: ﴿أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين﴾ [سورة المائدة، الآية: ٥٤] ﴿تَرْبَتُهُمْ رُكْعًا سَجْدًا﴾ لأنهم مشتغلون بالصلاة في أكثر أوقاتهم ﴿يَتَّبِعُونَ قَضَاكَ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾ الثواب والرضا ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ يريد السمة التي تحدث في جباههم من كثرة السجود فعلى من سامه إذا علمه، وقد قرئت ممدودة ومن أثر السجود

المغانم كائن، وقوله: بإظهار المعجزات متعلق بقوله: شهيداً لأن المراد بشهادته تأييده له فهو على الوجه الثاني، وقيل إنه متعلق بهما معاً فإن شهادته على كينونة الوعد وعلى حقيقة ما ادعاه من النبوة إنما هو بإظهار المعجزات على يد النبي ﷺ وفيه نظر. قوله: (جملة مبينة الخ) على أن محمداً مبتدأ ورسول الله خبره وهو جار على الوجهين فإنه إن كان على أن ما وعده كائن فكينونة ما وعده لازمة لكونه رسولاً من الله إذ هو لا يوعد إلا بما هو محقق ولا يخبر إلا عن كل صدق مصدق كما لا يخفى، وعلى كون المشهود عليه النبوة فهو أقرب وأنسب، وقيل: إنه على الثاني وقوله: صفة أو عطف بيان أو بدل وأيدت التبعية بأنه قرئ رسول الله بالنصب على الاختصاص، ولذا ضعف كونه مبتدأ والمحذوف ضمير تقديره هو أي المرسل بالهدى، وقوله: خبرهما أي المعطوف والمعطوف عليه على تقدير الابتدائية ورفع أشداء الخ فيما على النصب على المدح أو الحالية المعطوف والمعطوف عليه على تقدير الابتدائية ورفع أشداء الخ فيما على النصب على المدح أو الحالية عن المقدر في معه فالخبر تراهم الخ. قوله: (والمعنى الخ) يعني فيهم غلظة وشدة على أعداء الدين ورحمة ورقة على إخوانهم المؤمنين فالثاني وهو قوله: رحماء الخ تكميل لو لم يذكره لربما توهم أنهم لاعتيادهم الشدة على الكفار قد صار ذلك لهم سجية في كل حال وعلى كل أحد قيل: رحماء بينهم اندفع ذلك التوهم فهو تكميل واحتراس كما في الآية المذكورة فإنه لما قيل أذلة على المؤمنين ربما توهم أن مفهوم القيد غير معتبر، وأنهم موصوفون بالذل دائماً وعند كل أحد فدفع بقوله: أعزة على الكافرين فهو كقوله: حليم إذا ما الحلم زين أهله على أنه عند العدو مهيب

قوله: (لأنهم مشتغلون الخ) فالرؤية بصرية وركعاً سجداً حال وأشار بقوله: في أكثر إلى أن المضارع للاستمرار وأنه استمرار عرفي بجعل الأكثر بمعنى الجميع وإعطائه حكم الكل وأنه عبر بالركوع والسجود عن الصلاة مجازاً مرسلأ، وقوله: الثواب والرضا تفسير للفضل والرضا على اللف والنشر المرتب، وقوله: بيانها فكأنه قيل سيماهم التي هي أثر السجود، وقوله: أو حال الخ المراد بالجار والمجرور في وجوههم الواقع خبراً وهذا ما اختاره المعرب، وعلى ما قبله هو خبر مبتدأ تقديره هي من أثر السجود ولا يخفى ما في كلامه من التسامح في التقابل. قوله: (وقد رويت ممدودة) وهي لغة فصيحة كثيرة في الشعر كقوله:

بيانها أو حال من المستكن في الجار ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى الوصف المذكور أو إشارة مبهمة يفسرها كزرع ﴿مَثَلُهُمْ فِي التَّوْبَةِ﴾ صفتهم العجيبة الشأن المذكورة فيها ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ﴾ عطف عليه أي ذلك مثلهم في الكتابين، وقوله: ﴿كَزَرْعٍ﴾ تمثيل مستأنف أو تفسير أو مبتدأ، وكزرع خبره ﴿أَخْرَجَ سَطَكُمْ﴾ فراخه يقال: أشتأ الزرع إذا فرخ، وقرأ ابن كثير وابن عامر برواية ابن ذكوان شطأه بفتحات، وهو لغة فيه، وقرئ شطاه بتخفيف الهمزة، وشطأة بالمد، وشطه بنقل حركة الهمزة، وحذفها، وشطوه بقلبها واواً ﴿فَنَزَرْتُمْ﴾ فقوَاه من الموازرة، وهي المعاونة أو من الإيزار، وهي الإعانة، وقرأ ابن عامر برواية ابن ذكوان

غلام رماه الله بالحسن يافعا له سيمياء لا تشق على البصر
قوله: (إشارة إلى الوصف المذكور) وهو من قوله: أشداه إلى هنا وأفرده لأن الوصف مصدر شامل للقليل والكثير وفيه إشارة إلى وجه أفراده مع تعدد الأوصاف أو هو باعتبار ما ذكر ولذا قيل هو إشارة إلى ما ذكر من نعوتهم الجليلة، والبعد للإيدان بعلو شأنه وبعد منزلته في الفضل، وقيل: البعد باعتبار المبدأ، ولو قيل هذا التوهم أن المشار إليه هو الوصف الأخير أعني سيماهم في وجوههم من أثر السجود، والمراد بالسيماء المذكورة نور وبياض في وجوههم يعرفون به يوم القيامة، وقيل: استنارة وجوههم في الدنيا لكثرة صلاتهم بالليل قيل: مواضع سجودهم يوم القيامة ترى كالقمر ليلة البدر، وقيل: هو صفة الوجه من سهر الليل وقيل: الخشوع حتى كأنهم مرضى وما هم بمرضى. قوله: (أو إشارة مبهمة يفسرها كزرع) الأصل في الإشارة إن تكون لمتقدم وإنما يشار إلى المتأخر إذا كان نعتاً لاسم الإشارة نحو ذلك الكتاب، وقد مر في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً﴾ [سورة الفتح، الآية: ٢٩] أنه قد يشار لما بعده تفخيماً له وتعظيماً لشأنه كما أن الضمير يعود على ما بعده كذلك فتأمل.
قوله: (صفتهم العجيبة) قد مر تحقيقه في سورة البقرة، وقوله: تمثيل الخ فقوله: كزرع خبر مبتدأ مقدر تقديره مثلهم أو هم وهذا بناء على أن ذلك إشارة إلى الوصف، وقوله: أو تفسير بناء على أن الإشارة مبهمة، وقوله: أو مبتدأ معطوف على قوله عطف. قوله: (فراخه) بكسر الفاء جمع فرخ كفرع لفظاً ومعنى يقال: فرخ الزرع إذا تهيأ للانشقاق، وأصل الفرخ ما تولد من الحيوان أو الطائر قال الراغب الشطأة فروع الزرع وهو ما خرج منه، وتفرع في شاطئه أي جانبه وجمعه أشطاء وقوله: بتخفيف الهمزة أي قلبها ألفاً بعد نقل حركتها لما قبلها، ويحتمل أن يكون مقصوراً. قوله: (فقوَاه من الموازرة الخ) قال أبو حيان: كونه من الموازرة خطأ فإنه لم يسمع في مضارعه توازر بل توزر وهذه شهادة نفي غير مسموعة، على أنه يجوز أن يكون ورد من بابين واستغنى بأحدهما عن الآخر ومثله كثير مع أن السرقسطي نقله عن المازني حيث قال في أفعاله: أزررت الرجل أعنته، قال أبو عبيدة: الإزر الظهر يقال: أزرني أي كان لي ظهراً، وقال ابن الأعرابي: الإزر القوة يقال منه: أزرني أي قواني قال تعالى: ﴿أخي اشدد به أزرني﴾ وقال أبو عثمان: وأزر الشيء غيره ساواه وحاذاه وأنشد لامرئ القيس:

فأزره كأجر في أجر ﴿فَأَسْتَقْلَطَ﴾ فصار من الدقة إلى الغلظ ﴿فَأَسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوْبِهِ﴾ فاستقام على قصبه جمع ساق، وعن ابن كثير سؤقه بالهمزة ﴿يُعْجِبُ الزَّرْعَ﴾ بكشافته، وقوته وغلظه، وحسن منظره، وهو مثل ضربه الله تعالى للصحابة قلوبا في بدء الإسلام، ثم كشروا، واستحكموا فترقى أمرهم بحيث أعجب الناس ﴿لِيَغِيْظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ علة لتشبيهم بالزرع في زكائه، واستحكامه أو لقوله ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَقْفَرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ فَإِنَّ الْكُفَّارَ لما سمعوه غاظهم ذلك، ومنهم للبيان عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الفتح فكأنما كان ممن شهد مع محمد عليه الصلاة والسلام فتح مكة».

بمحنية قد أزر الضال نبتها ببحر جيوش غانمين وخب ومنه قوله تعالى: ﴿أَخْرَجَ شَطَأَهُ فَأَزْرَهُ﴾ اه. قوله: (فصار من الدقة الخ) فهو كاستحجر الطين وهو يبنى عن التدرج ويحتمل أنه للمبالغة كاستعظم، وقوله: سؤقه بالهمزة أي بإبدال الواو المضموم ما قبلها همزة كما في قراءة يؤقنون بالهمزة، وقوله: يعجب الزرع حال أي معجبا لهم وكثافة الزرع كثرة فروعه وأوراقه. قوله: (وهو مثل ضربه الله الخ) في الكشف وهذا مثل ضربه الله لبدء أمر الإسلام وترقيه في الزيادة إلى أن قوي واستحكم لأن النبي ﷺ قام وحده، ثم قرأه الله بمن آمن معه كما يقوي الطاقة الأولى من الزرع ما يحتف بها مما يتولد منها، وهذا ما قاله البغوي من أن الزرع محمد والشطا أصحابه والمؤمنون فجعلوا التمثيل للنبي ﷺ وأمته والمصنف رحمه الله جعله للصحابة فقط ولكل وجهة، وعن بعض الصحابة إنه لما قرأ هذه الآية قال: تمّ الزرع وقد دنا حصاده. قوله تعالى: ﴿لِيَغِيْظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ قال في المواهب: إن الإمام مالكا رحمه الله استنبط من هذه الآية تكفير الروافض الذين يبغضون الصحابة فإنهم يغيظونهم ومن غاظ الصحابة فهو كافر وواقفه كثير من العلماء اه، وهو كلام حسن جداً. قوله: (علة لتشبيهم بالزرع) أي لاتخاذها تعالى لهم على وجه يشبه الزرع في القوة والنماء، وليس المراد به التمثيل فإنه ركيك فتدبر. قوله تعالى: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ﴾ آخر منهم هنا عن قوله: عملوا الصالحات، وقدم عليه في آخر سورة النور لما مر من أن عمل الصالحات لا ينفك عنهم، وهو ثمة لبيان الخلفاء والعمل الصالح ليس بلازم لهم حتى لا ينزلوا بالفسق وأرجع البغوي ضمير منهم للشطء باعتبار المعنى ولا يخفى بعده، ويجعل من بيانية سقط حجة من طعن به على الصحابة وجعلها تبعية، وقوله: من قرأ سورة الفتح (١) الخ حديث موضوع وأمره مشهور تمت السورة بحمد الله ومنه.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

سورة الحجرات

مدنية، وآيها ثمان عشرة.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدُمُوا﴾ أي لا تقدموا أمراً فحذف المفعول ليذهب الوهم إلى كل ما يمكن أو ترك لأن المقصود نفي التقديم رأساً أو لا تتقدموا، ومنه مقدمة الجيش

سورة الحجرات

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مدنية) وفي قول شاذ أنها مكية وانتظام أول هذه السورة بآخر السورة السابقة ظاهر وقد فصله في التيسير ولا خلاف في عددها. قوله: (أي لا تقدموا أمراً) يعني أنه متعد حذف مفعوله لأنه أريد به العموم أو أنه نزل منزلة اللازم لعدم القصد إلى المفعول كما تقول فلان يعطي ويمنع، أو هو لازم فإن قدم يرد بمعنى تقدم كبين فإنه متعد ويكون لازماً بمعنى تبين، فقوله: لا تقدموا على حذف المفعول العام كما بينه بقوله: فحذف الخ، وقدمه لأن لزومه وتنزيله منزلة اللازم على خلاف الأصل فليس بياناً لمآل المعنى على الوجوه فلا ينافي كونه مما ترك فيه المفعول كما قيل. قوله: (ليذهب الوهم الخ) يعني إنه لاحتماله لأمر لو قدر أحدها كان ترجيحاً بلا مرجح فيقدر أمراً عاماً لأنه أفيد مع الاختصار، وقوله: لأن المقصود الخ يعني المقصود بالنفي حقيقة التقديم على الرسول بقطع النظر عما يقدم بين يديه والزمخشري رجح الوجه الأول على ما عدها وقال: إنه الأوجه الأبلغ لما فيه من الإيجاز مع الفائدة التامة للعموم واستعماله على أعرف اللغتين فيه مع المطابقة لما نزل في شأنه، وفي الكشف فإن قلت الظرف هاهنا بمنزلة مفعول التقدم يعني عليه والتقدم بين يدي المرء خروج عن صفة المتابعة فالتمثيل عليه أوقع، قلت: التقديم وهو أن تجعل أحداً إماماً نفسك أو غيرك متقدماً بين يديه أكثر استهجاناً وأدل على الخروج عنها فافهم يعني أن التعدي على الوجهين أبلغ من اللزوم، وإن سلم من الحذف والتقدير الذي هو على خلاف الأصل لما ذكر، ثم إنه ربما يتوهم أن الظرف إذا تعلق به العامل قد ينزل منزلة المفعول فيفيد العموم كما قرره في مالك يوم الدين، والتقديم بين يديه فيه خروج عن المتابعة حساً فهو أوفق لاستعارته لعدم المتابعة المعنوية المقصودة هنا فتخرجه على اللزوم أبلغ ولا يضره عدم الشهرة فإنه لا يقاوم الأبلغية المطابقة للمقام فأشار إلى دفعه بأن المراد النهي عن مخالفة الكتاب والسنة والتعدي تفيده أن ذلك بجعل، وقصد منه للمخالفة وهو أقوى في الذم بالدلالة على تعمد عدم المتابعة لا صدورها عنه كيف ما اتفق، ومن لم يفهم مراده قال المتبادر إلى الذهن من التقديم جعل الغير متقدماً ليس إلا والظاهر أن التقدم استحق من تقديم الغير مع ما بعده بموافقة القراءة الأخرى

لمتقدميهم، ويؤيده قراءة يعقوب لا تقدموا، وقرئ لا تقدموا من القдом ﴿بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ مستعار مما بين الجهتين المسامتين ليدي الإنسان تهجيناً لما نهوا عنه، والمعنى لا تقطعوا أمراً قبل أن يحكما به، وقيل المراد بين يدي رسول الله، وذكر الله تعظيم له، وإشعار بأنه من الله بمكان يوجب إجلاله ﴿وَأَقْبُوا اللَّهَ﴾ في التقديم أو مخالفة الحكم ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ﴾ لأقوالكم ﴿عَلِيمٌ﴾ بأفعالكم ﴿يُنَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ أي إذا كلمتموه فلا تجاوزوا أصواتكم عن صوته ﴿وَلَا يَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ

فتدبر. قوله: (قراءة يعقوب) بحذف إحدى التاءين لأنه من التفعّل وهو المطاوع اللازم، وقوله: من القدم من الغيبة والسفر فيه استعارة شبه تعجيلهم لقطع الحكم في أمر من أمور الدين بقدم المسافر من سفره لما فيه من العزم، وشدة الرغبة كقوله تعالى ﴿وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثوراً﴾ ولما فيه من البلاغة اختاره الزمخشري، وتبعه المصنف ولم يجعله من قدم إذا مضى في الحرب لأنه لا يناسب المقام بدون التجوز ولا وجه له هنا، ومن لم يدر المراد اعترض بما ذكر. قوله: (مستعار مما بين الجهتين الخ) في هذا الكلام تجوز أن أحدهما في بين اليدين فإن حقيقته ما بين العضوين فتجوز بهما عن الجهتين المقابلتين لليمين والشمال قريباً منه بإطلاق اليدين على ما يجاورهما ويحاذيهما فهو من المجاز المرسل، ثم استعيرت الجملة وهي التقدّم بين اليدين استعارة تمثيلية للقطع بالحكم بلا اقتداء ومتابعة لمن يلزم متابعته تصويراً لهجنته وشناعته بصورة المحسوس كتقدّم الخادم بين يدي سيده في مسيره فنقلت العبارة الأولى بما فيها من المجاز إلى ما ذكر على ما عرف في أمثاله، هذا محصل ما في الكشف وشروحه والمصنف اختصره اختصاراً مخلاً اعتماداً على ظهور المراد ومراجعة أصله، وقوله: مستعار أراد به الاستعارة اللغوية فإنه بيان للتجوز الأزل وهو مجاز مرسل كما قرّره لك وأما حمله على معناه المعروف، ثم ادعاء أنه أراد الاستعارة في إضافة اليدين إلى الله سبحانه وتعالى فهو تعسف لا يسمن ولا يغني من جوع ولا يدفع الإشكال ما لم يرجع لما ذكرناه، وقوله: ليدي الإنسان متعلق بالمسامتين أي المقابلتين وقوله: تهجيناً أي تقييحاً من الهجنة، وهي القباحة وقد بيناه لك. قوله: (لا تقطعوا أمراً قبل أن يحكما به) قطع الأمر الجزم به والجرأة على ارتكابه من غير إذن من له الإذن، وقوله: وقيل المراد الخ فهو من باب أعجبني زيد وكرمه، وقد مرّ ما يفيد من قوة الاختصاص فالنهي عن التقدّم بين يدي الرسول ﷺ وهو أوفق لما يجيء بعده فإن مساق الكلام لإجلاله ﷺ، وإذا كان استحقاق هذا الإجلال لاختصاصه به تعالى ومنزله منه فذكر بين يدي الله عز شأنه أدخل في النهي كما قرره المدقق في الكشف والتجوز باق بحاله والفرق بينه وبين ما قبله ليس أنه لا يراعي في هذا الاستعارة مما بين الجهتين كما توهم بل إن ذكر الله على هذا لبيان قوة الاختصاص تمهيداً وتوطئة لما بعده فتدبر. قوله: (في التقديم أو مخالفة الحكم) أو فيه للتخيير في التعبير والتفسير، والتقديم لأنه المنهّي عنه ظاهراً ومخالفة الحكم لأنه المراد من التقديم، وقوله: فلا

لِيَعِضُ ﴿١﴾، ولا تبلغوا به الجهر الدائر بينكم بل اجعلوا أصواتكم أخفض من صوته محاماة على الترحيب، ومراعاة للأدب، وقيل معناه، ولا تخاطبوه باسمه، وكنيته كما يخاطب بعضكم بعضاً، وخاطبوه بالنبي والرسول، وتكرير النداء لاستدعاء مزيد الاستبصار، والمبالغة في الاعتاظ، والدلالة على استقلال المنادى له، وزيادة الاهتمام به ﴿أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَلُكُمْ﴾ كراهة أن تحبط فيكون علة للنهي أو لأن تحبط على أن النهي عن الفعل المعلل

تجاوزوا الخ تفسير للمراد منه فإن الرفع والفوقية حقيقة في الأجسام لكنه صار حقيقة عرفية فيما ذكر. قوله: (ولا تبلغوا به الجهر الخ) لما كانت هذه الجملة كالمكررة مع ما قبلها وليس القصد للتأكيد لأن العطف ياباه أشار في الكشف إلى أن المراد بالأول أنه إذا نطق ونطقتم فعليكم أن لا تبلغوا بأصواتكم حداً بلغه صوته بل يكون كلامكم دون كلامه ليمتاز منطقه، والمراد بهذا إنكم إذا كلمتموه وهو صامت فلا ترفعوا أصواتكم كما يفعل في مخاطبة العظماء، وبه حصل التغاير واتضح العطف، والمصنف لما رأى أن تخصيص الأول بمكالمته معهم وهذا بصمته خلاف الظاهر وفيه مندوحة عنه لأن الأول نهى عن أن يكون جهرهم أقوى من جهره كما هو صريح قوله فوق صوت النبي، وهذا نهى عن مساواة جهرهم لجهره فإنه المعتاد في مخاطبة الأقران والنظرء بعضهم لبعض فلا تكرر فيه، ومجموعه يفيد غض صوتهم وتكلمهم بأخي السرار والهمس كما ورد في الآثار عدل عنه فليس في كلامه ما يدل على تقييدهما بما إذا نطق ونطقوا كما توهم وظاهر كلامه في الكشف أن مال ما في الكشف إلى ما ذكره المصنف وفيه نظر فقوله: ولا تبلغوا به أي بالقول، ولا حاجة إلى حمل النهي الأول على وجوب كون صوته أعلى من صوتهم كما هو المعروف في العرف، وقوله: بل اجعلوا الخ بيان للحاصل من مجموع الجملتين. قوله: (محاماة على الترحيب) المحاماة بميمين وحاء مهملة المحافظة مفاعلة من حماه إذا منعه وصاله والترحيب قيل إنه بالحاء المهملة من قولهم أهلاً ومرحباً والترحيب بمعنى التوسيع، وقيل: بالجيم من رجه إذا عظمه وهذا أقرب معنى إذ الأول محتاج إلى تكلف إن المراد بالتوسعة بعدما بين مقام النبوة ومقام الأمة المقتضي لما ذكر. قوله: (وقيل معناه الخ) فيغاير ما قبله ويتضح عطفه عليه لكنه خلاف الظاهر، ولذا مرضه لأن ذكر الجهر حينئذ لا يظهر له وجه إذ الظاهر أن يقال: لا تجعلوا خطابه كخطاب بعضكم لبعض كما مر في قوله: ﴿لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً﴾ [سورة النور، الآية: ٦٣]. قوله: (وتكرير النداء) بقوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ الخ لأنه مقتضى التوجه وإقبال المنادى على المنادي المقتضي لتفريغ باله وسمعه المستدعي لزيادة استبصاره، وفي تكريره طلب إقبالهم وتطرية نشاطهم فلا يفتروا ويغفلوا عن التأمل فلذا أفاد المبالغة في الاعتاظ، ودل على أن المنادى له أم مستقل غير تابع لغيره فهو مما يهتم به. قوله: (كراهة أن تحبط الخ) يعني أن قوله أن تحبط الخ في محل نصب مفعول له تعليل لما قبله من النهين على طريق التنازع، وهو إما تعليل للنهي فيقدر فيه مضاف وهو كراهة كما أشار إليه المصنف فالمعنى إني أنهاكم عما

باعتبار التأدية لأن في الجهر والرفع استخفافاً قد يؤدي إلى الكفر المحبط، وذلك إذا انضم إليه قصد الإهانة، وعدم المبالاة، وقد روي أن ثابت بن قيس كان في أذنه وقر، وكان جمهورياً فلما نزلت تخلف عن رسول الله ﷺ فتفقدته، ودعاه فقال: يا رسول الله لقد أنزلت إليك هذه الآية، وإنني رجل جهير الصوت فأخاف أن يكون عملي قد حبط فقال عليه الصلاة والسلام: «لست هناك إنك تعيش بخير، وتموت بخير، وإنك من أهل الجنة» ﴿وَأَنْتَ لَا تَشْعُرُونَ﴾ ﴿إِنَّهَا مَحْبُطَةٌ﴾ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَفُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ﴾ ﴿يَخْفَضُونَهَا﴾ ﴿عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ مراعاة للأدب أو مخافة عن مخالفة النهي قيل: كان أبو بكر، وعمر بعد ذلك يسرانه حتى يستفهمهما ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آمَنَ اللَّهُ قُلُوبُهُمُ لِلتَّقْوَى﴾ ﴿جَزَبَهَا لِلتَّقْوَى﴾ ومرّنها عليها أو عرفها

ذكر لكراهة حبوط أعمالكم بارتكابه أو للمنهى عنه وهو الرفع والجهر ولام التعليل المقدره على هذا مستعارة للعاقبة التي يؤدي إليها الفعل كما في قوله: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [سورة القصص، الآية: ٨] لأن الرفع والجهر ليس لأجل الحبوط وبما ذكر يتحد فاعل المعلل المعلل فيتم كونه مفعولاً له. قوله: (لأن في الجهر والرفع الخ) تعليل وتبيين لتأدية ما ذكر للحبوط مع أن المحبط في الحقيقة عند أهل السنة الكفر لا غير، والاستخفاف المراد به جعل ما ذكر من الجهر والرفع خفيفاً هيناً لا الاستخفاف بالنبي ﷺ فإنه بمعنى الإهانة له وهي كفر فلا يصح قوله: وذلك إذا انضم الخ كما لا يخفى، وهو ردّ على الزمخشري حيث استدل به على مذهبه من إحباط الكبائر مطلقاً للأعمال فإن هذه كبيرة قد أحبطت ولا فرق بينها وبين غيرها مع أنه قد أول ما هنا بأنه للتغليظ، والتخويف إذ جعلت بمنزلة الكفر المحبط، أو هو للتعريض بالمنافقين القاصدين بالجهر والرفع الاستهانة فإن فعلهم محبط بلا شك فتأمل. قوله: (وقد روي الخ)^(١) ثابت بن قيس هذا صحابي معروف وما ذكره المصنف ذكره البخاري وغيره وهو حديث صحيح، وقوله: جمهورياً بفتح الجيم وسكون الهاء وفتح الواو وراء مكسورة بعدها ياء مشددة صيغة مبالغة من الجهر وهو ضد الإخفاء في الصوت ويوصف به الرجل وكلامه، وقوله: قد حبط قد كفرت واستوجبت النار بذلك، ولذا قال ﷺ: «إنك من أهل الجنة تطمئناً لقلبه وإزالة لخوفه» وقوله: فتفقدته أي طلب سبب فقده وغيبته عن مجلسه، وقوله: لست هناك كناية عن نزاهته عما ظنه بنفسه لأنه نفي عنه أن يكون في مكان تحبط فيه الأعمال فيلزم ذلك بطريق برهاني أن لا يحبط له عمل. قوله: (إنها محبطة) بيان لمفعوله المقدر بقرينة ما قبله، وقوله: عن مخالفة النهي عداه بعن لأنه ضمنه معنى الاجتناب، وقوله: يسرانه الضمير للنبي ﷺ أي يخاطبانه بصوت خفي كالسر حتى أنه لا يسمعه أحياناً فيستفهم منهما عما قالا. قوله: (جزبها للتقوى الخ) أصل معنى الامتحان التجربة والاختبار، وهذا مما

(١) أخرجه البخاري ٣٦١٣ - ٤٨٤٦، ومسلم ١١٩ ح ١٨٨، والواحدي في أسباب النزول ٧٥٣ كلهم من حديث أنس بن مالك.

كائنة للتقوى خالصة لها فإنّ الامتحان سبب المعرفة واللام صلة محذوفة، أو للفعل باعتبار الأصل أو ضرب الله قلوبهم بأنواع المحن، والتكاليف الشاقة لأجل التقوى فإنها لا تظهر إلا بالاصطبار عليها، أو أخلصها للتقوى من امتحن الذهب إذا أذابه، وميزا بريزه من خبثه

لا يسند إلى الله تعالى لأنّ الاختبار إنما يكون لمن لم يعرف المختبر فيفعله ليعرفه فلذا أوّله بوجوه، الأوّل قوله: جرّبها الخ فالتجربة بيان لمعناه الحقيقي، وقوله: مرّتها بيان للمراد منه فلذا عطفه عليه عطفاً تفسيريّاً، والمراد من تمرّتهم واعتيادهم أنهم صبروا على التقوى واحتملوا مشاقها فالامتحان مجاز عن الصبر بعلاقة اللزوم وقيل إنه كناية تلويحية عن الصبر والاحتمال المذكور لأنّ الممتحن يعود للفعل مرّة بعد أخرى فيكون له قوّة عليه، وأورد عليه أنه لا يجوز إرادة المعنى الموضوع له هنا فلا يصح كونه كناية ولا استشعار صاحب الكشف لهذا قال: إنّ الإسناد إلى الله تعالى للدلالة على التمكن كما في ختم الله على قلوبهم ففيه مع الكناية تجوّز في الإسناد والأصل امتحنوا قلوبهم لها بتمكين الله لهم، وهو معنى قول الطيبي معنى الآية راجع للعباد ولا يخفى تكلفه، وقيل: إنه من المجاز المتفرع على الكناية أو هو مبنّي على أنه لا يشترط في الكناية إرادة الحقيقة بل جواز الإرادة وإن امتنعت في محل الاستعمال، وكله تكلف لا حاجة إليه مع ما قدّمناه. قوله: (أو عرفها الخ) هذا هو التأويل الثاني على أنه مجاز مرسل وضع فيه الامتحان موضع المعرفة لأنه سببها فإن قيل الله تعالى لا يوصف بالمعرفة فإنه لا يقال: عرف الله بل علم قلت: الممتنع إطلاق لفظ المعرفة لا معناها فإنه العلم بعينه مع أنه، وإن اشتهر غير صحيح أيضاً لأنه في نهج البلاغة أطلق العارف على الله وقد ورد في الحديث أيضاً فتدبر. قوله: (واللام صلة محذوف) أي كائنة أو خالصة للتقوى على أنّ الجارّ والمجرور حال من المفعول أعني قلوبهم أو هي متعلقة بامتحن باعتبار معناه الأصلي لا الكنائي ولا المجازي إذ معناه معتادة للتقوى، وهذا على الوجهين لا على الثاني ولا عليهما على اللف والنشر المشوّش كما قيل: واعلم أنّ اللفظ إذا كان مجازاً أو كناية عن معنى واختلقت تعدية المعنى الأوّل والثاني يجوز أن يراعي كل منهما وقد فصلناه في غير هذا الموضوع، وقوله: للفعل معطوف على صلة بتقدير أو صلة للفعل أو على محذوف على توهم أنه صلة محذوف فإنّ الإضافة لامية. قوله: (أو ضرب الله قلوبهم الخ) هذا التأويل الثالث فعلى هذا الامتحان الضرب بالمحن، والمراد التكاليف الشاقة والضرب الإصابة فهو حقيقة واللام للتعليل والعلة، والغرض هو ظهور التقوى لا هي والاصطبار مستفاد من نفس التقوى وإليه أشار بقوله: فإنها الخ. قوله: (أو أخلصها للتقوى الخ) هو التوجيه الرابع ومعنى أخلصها للتقوى أنه ليس لغير التقوى فيها حق كأن القلوب صارت ملكاً للتقوى، وهو استعارة أو تمثيل كما ذهب إليه شراح الكشاف ولا ياباه تفسيره بإخلاصها حتى يتعين أنه من إرادة المطلق بالمقيد كما توهم فإنه تفسير للمعنى المراد منه بعد التجوّز فيه كما لا يخفى، وبريزه بمعنى خالصة يقال: ذهب إبريز أي خالص وخبثه ما خالطه من غيره. قوله: (لذئوبهم) بيان لمتعلق المغفرة وقوله: لغضهم أي

﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ لذنوبهم ﴿وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ لغضهم، وسائر طاعاتهم، والتذكير للتعظيم، والجملة خبر ثان لأنّ أو استئناف لبيان ما هو جزاء الغاضنين إحماداً لحالهم كما أخبر عنهم بجملة مؤلفة من معرفتين، والمبتدأ اسم الإشارة المتضمن لما جعل عنواناً لهم، والخبر الموصول بصلة دلت على بلوغهم أقصى الكمال مبالغة في الاعتداد بغضهم، والارتضاء له، وتعريضاً بشناعة الرفع، والجهر، وإنّ حال المرتكب لهما على خلاف ذلك ﴿إِنَّ الَّذِي يَتَأَدُّونَكَ مِنْ وِرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾ من خارجها خلفها أو قدامها، ومن ابتدائية فإنّ المناداة نشأت من جهة الراء، وفائدتها الدلالة على أنّ المنادي داخل الحجرة إذ لا بدّ وأن يختلف المبدأ

أصواتهم عند النبي ﷺ، وأفرده عن سائر الطاعات لاقتضاء السياق له وهو بيان لمقتضى الثواب، وقيل: إنه تعليل لمعلق الخبر وهو الثبوت وفيه نظر، وقوله: والتذكير الخ يعني تذكير ما وقع جزاء لهم وهو مغفرة وأجر ففي قوله: عظيم مبالغة في عظمه فإنه: (ما لا عين رأت ولا أذن سمعت)^(١) والجملة لهم مغفرة الخ. قوله: (لبيان ما هو) فهو استئناف بياني وفيه إشارة إلى ترجيح الاستئناف، ولذا اقتصر عليه في الكشف لما فيه من تكثير المعنى مع تقليل اللفظ مع ما تضمنته من بيان الاهتمام بشأنهم، وقوله: إحماداً لحالهم أي لأجل أنّ حالهم محمودة وهو تعليل للجزاء وقوله: من معرفتين يعني أولئك والذين وتعريفهما يفيد الحصر الأدعائي المفيد للمبالغة في وصفهم بما ذكر مع ما سيأتي، وإيقاع اسم الإشارة مبتدأ متضمناً لما أشير إليه من اسم إنّ فيه تقوية له وتأكيد لأنه تكرير له معنى وأنّ اتصافهم با ذكر مقتضى لثبوت الخير لهم مع ما في الإشارة بما يشار به للبعيد من الدلالة على الشرف وعلو المرتبة وبعد المنزلة، وقوله: دلت صفة صلة وقوله: مبالغة الخ تعليل لقوله: أخبر الخ ووجه الدلالة فيها على ما ذكر ما مرّ من معنى الامتحان على الوجوه السابقة والاعتداد والارتضاء من حسن الجزاء، ويعلم منه ثبوت ضده لضده، وقوله: وأنّ حال المرتكب الخ من تعريف الطرفين من الدلالة على الحصر كما مرّ. قوله: (من خارجها الخ) ذهب بعض أهل اللغة إلى أنّ وراء من الأضداد يكون بمعنى خلف وقدام، وقال الأمدي: في كتاب الموازنة ردّاً عليه ليست من الأضداد إنما هي من المواراة والاستتار فما استتر عنك فهو وراء خلفاً كان أو قداماً إذا لم تره وتشاهده فإذا رأيته لا يكون وراءك، وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾ [سورة الكهف، الآية: ٧٩] قالوا: إنه كان أمامهم وصلح لذلك لأنهم لم يشاهدوه، اه وإلى هذا أشار المصنف بقوله: من خارجها فالوراء بالنسبة لمن فيها ما كان خارجها لتواريه عمّن فيها، وقول الجوهري: إنه من الأضداد قول آخر فلا يرد على ما ذكر كما توهم فهو مشترك معنوي لا لفظي. قوله: (ومن ابتدائية الخ) ما ذكره تبعاً للزمخشري حاصله الفرق بين ذكر من وحذفها فلا يجوز على الأوّل أن يجمعهما أي المنادي والمنادى الراء فيقتضي أنّ المنادي داخل الدار،

والمتهى بالجهة وقرئ الحجرات بفتح الجيم، وسكونها وثلاثتها جمع حجرة، وهي القطعة من الأرض المحجورة بحائط، ولذلك يقال: الحظيرة الإبل حجرة، وهي فعلة بمعنى مفعول كالغرفة، والقبضة، والمراد حجرات نساء النبي عليه الصلاة والسلام، وفيه كناية عن خلوته بالنساء، ومناداتهم من ورائها إما بأنهم أتوها حجرة حجرة فنادوه من ورائها أو بأنهم تفرقوا على الحجرات متطلبين له فأسند فعل الإبعاض إلى الكل، وقيل إن الذي ناداه عيينة بن حصن، والأقرع بن حابس، وفدا على رسول الله ﷺ في سبعين رجلاً من بني تميم وقت الظهيرة، وهو راقد فقالا: يا محمد اخرج إلينا، وإنما أسند إلي جميعهم لأنهم

ويجوز ذلك على الثاني لأن مدخول من مبتدأ الغاية، ولا يجتمع على الشيء الواحد أن يكون مبتدأ ومنتهى، واعترض عليه بأن من قد تكون لابتداء الغاية وانتهائها معاً نحو أخذت الدراهم من زيد فزيد محل لابتداء الأخذ وانتهائه وقد صرح به سيبويه وأيضاً أن المبدأ والمنتهى إن كان شخصاً يجوز جمعهما في جهة، وإن كان جهة ذات أجزاء فكذا وإلا فلا فرق بين دخول من وعدمه وردّ الأوّل بأن محل الانتهاء هو المتكلم ليس إلا كما ذكره ابن هشام في المغني في حرف الميم، وذكر أن ابن مالك قال: إن من فيه للمجاوزة، والثاني بما حاصله أن المبدأ الجهة باعتبار تلبسها بالفاعل لأن حرف الابتداء تعلق بالفعل ودخل على الجهة التي هي غير داخلية في مفهومه فيعتبر أن من للجهة، وتلبس الفاعل تحقيقاً لمقتضى الفعل والحرف، ولما وقع جميع الجهة مبدأ لم يجز كونها منتهى سواء انقسمت أو لا فإذا لم يذكر حرف الابتداء لم يرد هذا وظهر بما ذكر الفرق بينهما إلا أن التحقيق أن الفعل يتعدى من الفاعل، وينتهي إلى المفعول ويقع في الظرف ومن وراء الحجرات ظرف كصليت خلف الإمام ومن خلفه، والفرق بينهما تعسف والقسمة غير حاصرة وقد مرّ في الأعراف طرف منه، وذكر في قوله تعالى ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض أن في قوله: دعوته من مكان كذا يجوز كون الداعي والمدعو في ذلك المكان، ولا يخفى أن ما في الكشف بناء على أن من للابتداء إذا دخلت على الظرف، وما في الكشف بناء على أنها زائدة لا فرق بين دخولها وخروجها وبعد هذا ففيه ما يحتاج إلى التحرير فتدبر. قوله: (وقرئ الحجرات النخ) إشارة إلى ما في مثله من الأسماء الجامدة الواقعة على وزان فعلة بضم الفاء وسكون العين فإنه يجوز في جمعه ثلاثة أوجه ضم العين اتباعاً للفاء، وفتحها وتسكينها للتخفيف، وقوله: المحجورة بحائط أي الممنوعة عن الدخول فيها والحظيرة ما تجمع فيه، وتكون أطرافه محجورة بحطب ونحوه، وقوله: بمعنى مفعول لم يقل مفعولة وإن كان هو الظاهر لأن تأنيثه لفظي فإذا أول زال عنه التأنيث فتقول الغرفة المغروف لا المغروفة كما توهم إلا بتأويل لا حاجة له هنا. قوله: (والمراد النخ) فالتعريف للعهد، وقوله: وفيه أي في ذكر الحجرات كناية عن خلوته لأنها معدة لها ولم يقل حجرات نسائك ولا حجراتك توقيراً له ﷺ وتحاشياً عما يوحشه، وقوله: حجرة حجرة كقرأت النحو بابا بابا أي مفصلاً فالمراد أنه للاستغراق العرفي أي جميع حجراته ﷺ، وقوله: فأسند فعل الأبعاض النخ

رضوا بذلك أو أمروا به أو لأنه وجد فيما بينهم ﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ إذ العقل يقتضي حسن الأدب، ومراعاة الحشمة سيما لمن كان بهذا المنصب ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾ أي، ولو ثبت صبرهم، وانتظارهم حتى تخرج إليهم فإن أن، وإن دلت بما في حيزها على المصدر دلت بنفسها على الثبوت، ولذلك وجب إضمار الفعل، وحتى تفيد أن

يعني أن الذين ينادونه لم ينادوه من وراء كل حجرة كما هو في الوجه الأول بل ناداه بعضهم من حجرة وآخر من أخرى، وهذا بناء على أن الاستغراق إفرادي لا شمولي مجموعي ولا أنه من مقابلة الجمع بالجمع المقتضي لانقسام الآحاد على الآحاد لأن من ناداه ﷺ من وراء حجرة منها فقد ناداه من وراء الجميع كما لا يخفى، وقوله: وقيل إن الذي ناداه^(١) الخ مرضه لضعف الرواية فيه أو لعدم القرينة الدالة على تعيينه إلا أن سبب النزول لا يلزم فيه ذلك وقوله وإنما أسند الخ مَرَّ ما فيه فتذكره. قوله تعالى: ﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ لما كان نفي العقل عنهم ليس على ظاهره إذ المراد أنهم لا يجرون على مقتضى العقل من مراعاة الأدب لا سيما مع أجل خلق الله وأعظمهم عليه ﷺ كما أشار إليه المصنف بقوله: إذ العقل الخ ورد أن الظاهر لا يعقلون من غير ذكر الأكثر وأجيب بأن التقييد لأن منهم من لم يقصد ترك الأدب لأمر ما، أو المراد بالقلّة التي يدل عليها نفي الكثرة العدم فإنه يكتفى بها عنه وحذف لا من سيما وقد مرّ ما فيه مراراً والمراد بالمنصب مقام النبوة. قوله: (أي ولو ثبت صبرهم الخ) إشارة إلى أن أن المفتوحة المؤولة بالمصدر هنا فاعل فعل مقدّر، وهو ثبت والقرينة عليه معنى الكلام فإن إن وأن تدل على الثبوت، وفي تقدير الفعل إبقاء لها على أصلها من دخولها على الفعل فإنها في الأصل شرطية مختصة بالفعل فلذا اختار هذا المصنف على كونها بتأويل مبتدأ لا خبر له أو خبره مقدّر وكون خبر أن بعدها فعل دائماً أو في الأكثر مفصل في كتب النحو، وقوله: انتظارهم عطف على صبرهم عطف تفسير فإنه المراد بالصبر هنا. قوله: (وجب إضمار الفعل) أي لدلالة أن على التحقق والثبوت، وهو إنما يكون في الماضي حقيقة لأن ما يقع في المستقبل لا يعد ثبوتاً في نفس الأمر إلا باعتبار أنه سيثبت فيه وكذا الحال إنما ثبوته باعتبار ما مضى منه، وهذا يقتضي تقديره ماضياً، وأما بيانه بأن تعريف الفعل للعهد والمراد به الفعل المعهود وهو الماضي المشتق من الثبوت لثلا يرد عليه أنه لا دلالة فيما ذكر عليه بل دلالاته على

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٧٥٨ بدون إسناده.

وأخرجه الواحدي في أسباب النزول ٧٥٩ من حديث جابر بن عبد الله وساقه بقصة مطولة.

وإسناده ضعيف. فيه معلى بن عبد الرحمن قال ابن حبان: يروى عن عبد الحميد بن جعفر المقلوبات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد [مجروحين ١٧/٣].

وفي ترجمته في تهذيب التهذيب [٢١٤/١٠]: قال أبو داود سمعت يحيى بن معين وسئل عنه فقال: أحسن أحواله عندي أنه قيل له عند موته ألا تستغفر الله تعالى؟ فقال: أرجو أن يغفر لي وقد وضعت في فضل علي سبعين حديثاً.

الصبر ينبغي أن يكون مغربي بخروجه فإن حتى مختصة بغاية الشيء في نفسه، ولذلك تقول: أكلت السمكة حتى رأسها، ولا تقول: حتى نصفها بخلاف إلى فإنها عامة، وفي إليهم إشعار بأنه لو خرج لا لأجلهم ينبغي أن يصبروا حتى يفاتحهم بالكلام أو يتوجه إليهم ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ لكان الصبر خيراً لهم من الاستعجال لما فيه من حفظ الأدب، وتعظيم الرسول الموجبين للثناء، والثواب، والإسعاف بالمسؤول إذ روي أنهم وفدوا شافعين في أسارى بني العنبر فأطلق النصف، وفادى النصف ﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ حيث اقتصر على النصح، والتفريع لهؤلاء المسيئين الأدب التاركين تعظيم الرسول عليه الصلاة والسلام

إضمار الخبر أظهر لأنّ حق الدال التقدّم على المدلول عليه فتقدير لو أنّ صبرهم ثابت أظهر فتكلف بما لا يجدي لكنه لا يخفى ما في كلام المصنف من التسامح والخفاء فتدبر. قوله: (وحتى تفيد أنّ الصبر الخ) بيان للفرق بين إلى، وحتى واختيار حتى هنا دون إلى بأنّ حتى موضوعة لما هو غاية في نفس الأمر وإلى غاية لما هو غاية في نفس الأمر أو بجعل الجاعل فلذا اختيرت هنا كما أشار إليه بقوله: ينبغي أن يكون مغربي بخروجه يعني أنّ انتظارهم إلى أن يخرج إليهم أمر لازم لأنّ الخروج لما جعله الله غاية كان كذلك في الواقع فهي أبلغ في الدلالة على المراد وأخصر لعدم لزوم التصريح بأن معها، ولا تنافي بقاء الخيرية بعد الخروج أيضاً بخلاف إلى. قوله: (ولا تقول حتى نصفها الخ) لأنّ مجرورها لا بدّ من كونه آخر جزء أو ملاقياً له هذا ما ذهب إليه الزمخشري تبعاً لكثير من النحاة وليس مما تفرد به كما توهمه ابن مالك وأما ما أورد عليه من قوله:

عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجياً فعدت بؤسا

فعلى تسليم أنه من كلام من يعتد به مع أنه نادر شاذ لا يرد مثله نقضاً مدفوع بأنّ معنى قوله عينت ليلة أي وقتاً للزيارة والزيارة الأحباب يتعارف فيها أن تقع في أول الليل فقوله حتى نصفها غاية لوقت الزيارة المعهودة، وأما الجواب باختصاصها بذلك إذا صرح بذئ الغاية، وهذا ليس كذلك لأنه لم يقل ما زلت في تلك الليلة حتى نصفها، وإن كان المعنى عليه فليس بشيء لأنه إذا سلم أنّ ذا الغاية الليلة فهو مذكور بقوله: ليلة إذ لا فرق بين التعريف والتكثير فيه فتدبر. قوله: (وفى إليهم الخ) يعني أنه ليس زائداً بل قيد لا بدّ منه لأنه لا بدّ من علمهم بأنّ خروجه لأجلهم إذ لو خرج لغير ذلك لا بدّ من البقاء على الانتظار كما لو كان خروجه لحاجة أخرى. قوله: (لكان الصبر الخ) يعني أنّ اسم كان ضمير مستتر يعود على المصدر الدال عليه قوله، ولو أنهم صبروا كقوله من كذب كان شرّاً له أي الكذب، وقوله: وفدوا أي قدموا على النبي ﷺ والضمير لقوم من العرب، وهم بنو العنبر لأنّ النبي ﷺ بعث إليهم سرية أميرها عيينة ابن حصن فهو بواو تركوا النساء والذراري فسباهم، وقدم بهم على النبي ﷺ فجاءه بعد ذلك رجالهم راجين لإطلاق الأسارى فأطلق النصف وفادى الباقي، وقوله: حيث اقتصر الخ وكان مقتضى ذلك أن يعذبهم أو يهلكهم.

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكَ فَاسِقٌ مِّنْكَ فَمَبِينَةٌ﴾ فتعرفوا، وتصفحوا روي أنه عليه الصلاة والسلام بعث الوليد بن عقبة مصدقاً إلى بني المصطلق، وكان بينه وبينهم أحنة فلما سمعوا به استقبلوه فحسبهم مقاتليه فرجع، وقال لرسول الله ﷺ قد ارتدوا، ومنعوا الزكاة فهم بقتالهم فنزلت، وقيل: بعث إليهم خالد بن الوليد فوجدهم منادين بالصلاة متهجدين فسلموا إليه الصدقات فرجع وتنكير الفاسق، والنبأ للتعميم، وتعليق الأمر بالتبيين على فسق المخبر يقتضي جواز قبول خبر العدل من حيث إن المعلق على شيء بكلمة إن عدم عند عدمه، وأن خبر الواحد لو وجب تبينه من حيث هو كذلك لما رتب على الفسق إذ الترتيب

قوله: (فتعرفوا وتصفحوا) التصفح النظر في صفحاته وجوانبه والمراد التفتيش، وقوله: الوليد بن عقبة هو أخو عثمان لأمه^(١)، وقوله: مصدقاً بالتشديد حال مقدرة أي آخذاً للصدقة وهي الزكاة والأحنة بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة، والنون المراد بها عداوة وأصل معناها الحقد وسببه دم بينهما، وقوله: بعث إليهم خالد بن الوليد، وقدم عليهم ليلاً مختفياً متجسساً كما يأمره النبي ﷺ بذلك ويدل عليه قوله: متهجدين، وقوله: للتعميم لأنه نكرة في سياق الشرط فتعم كما قرّر في الأصول فيفيد العموم. قوله: (وتعليق الأمر) في بعض النسخ وفي تعليق الخ وفي زائدة من قلم الناسخ والصحيح تركها، وقد استدل بهذه الآية على أن الفاسق أهل للشهادة وإلا لم يكن للأمر بالتبيين فائدة ألا ترى أن العبد إذا شهد تردّ شهادته لا بالتثبت فيها خلافاً للشافعي، وقوله: يقتضي جواز قبول خبر العدل أي الواحد لقوله: وأن خبر الواحد الخ، وقد قرّره الأصوليون بوجهين أحدهما أنه لو لم يقبل خبر الواحد لما كان عدم قبوله معللاً بالفسق، وذلك لأنّ خبر الواحد على هذا التقدير يقتضي عدم القبول لذاته، وهو كونه خبر واحد فيمتنع تعليل عدم قبوله بغيره لأنّ الحكم المعلل بالذات لا يكون معللاً بالغير إذ لو كان معللاً بالغير اقتضى حصوله به مع أنه حاصل قبله لكونه معللاً بالذات وهو باطل لأنه تحصيل للحاصل أو يلزمه توارد علتين على معلول واحد والثاني وهو امتناع تعليله بالفسق باطل لقوله تعالى: ﴿إِن جَاءَكَ﴾ الخ فإنّ ترتيب الحكم على الوصف المناسب يغلب على الظنّ أنه علة له، والظنّ كاف هنا لأنّ المقصود هو العمل فثبت أنّ خبر الواحد ليس مردوداً وإذا ثبت ذلك ثبت أنه مقبول واجب العمل، الثاني أنّ الأمر بالتبيين مشروط بمجيء الفاسق ومفهوم الشرط معتبر فيجب العمل به إذا لم يكن فاسقاً لأنّ الظنّ يعمل به هنا والقول بالواسطة منتف، وفيه بحث وقوله: من حيث هو كذلك الحيثية للتعليل فإنه أحد معانيها وكذلك أي خبر واحد، وقوله: عدم عند عدمه بناء على أنّ مفهوم الشرط معتبر، وهو الصحيح لا سيما عند الشافعية

(١) أخرجه أحمد ٢٧٩/٤ والطبراني في الكبير ٢٧٤/٣ والواحد في أسباب النزول ٧٦٠ كلهم من حديث الحارث بن ضرار الخزاعي، وذكره الهيثمي في المجمع ١٠٩/٧ وقال: رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد ثقات.

يفيد التعليل، وما بالذات لا يعلل بالغير، وقرأ حمزة، والكسائي فتثبتوا أي فتوقفوا إلى أن يتبين لكم الحال ﴿أَنْ تُصِيبُوا﴾ كراهة إصابتكم ﴿قَوْمًا يَجْهَلُونَ﴾ جاهلين بحالهم ﴿فَنُصِّحُوا﴾ فتصيروا ﴿عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ تَتَدِيمِينَ﴾ مغتمين غمماً لازماً متمنين أنه لم يقع، وتركيب هذه الأحرف الثلاثة: دائرة مع الدوام ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ أن بما في حيزه ساد مسد مفعولي اعلموا باعتبار ما قيد به من الحال، وهو قوله: ﴿لَوْ يَطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَنَنِتَّمُ﴾ فإنه حال من أحد ضميري فيكم، ولو جعل استئنافاً لم يظهر للأمر فائدة، والمعنى أن فيكم رسول الله على حال يجب تغييرها وهي أنكم تريدون أن يتبع رأيكم في الحوادث، ولو فعل ذلك لعنتم أي لوقعتم في الجهد من العنت، وفيه إشعار بأن بعضهم أشار إليه بالإيقاع ببني المصطلق، وقوله: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَبٌ إِلَيْكُمْ فَأَلَيْمَنَّ وَرَيْتُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَّرَهُ إِلَيْكُمْ أَكْثَرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ﴾ استدراك ببيان عذرهم، وهو أن فرط حبهم للإيمان، وكراهتهم الكفر

كما قرزناه لك، وأما اشتراك أمور في لازم واحد فيعلق بكل منها من غير أن يلزم انتفاؤه من انتفائه بغير متوجه لأن الشرط مجموع تلك الأمور وكل واحد منها لا يعد شرطاً حقيقة على ما تقرر في الأصول في مفهوم الشرط فانظره. قوله: (فتوقفوا الخ) إشارة إلى أن المقصود من الثبت تبين الحال فهي في المآل بمعنى القراءة الأخرى، وقوله: كراهة إصابتكم إشارة إلى أن المصدر في محل نصب على أنه مفعول له حذف منه مضاف وهو كراهة أو حرف نفي فالتقدير لثلا تصيبوا على المذهبين المعروفين في أمثاله لأن الأمر بالتبيين ليس لأجل الإصابة، وقوله: جاهلين بحالهم إشارة إلى أن الجار والمجرور حال كما في قوله: ﴿ورد الله الذي كفروا بغيظهم﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٢٥] أي مغتاضين وفي قوله: بحالهم لطف ظاهر، وقوله: فتصيروا الخ إشارة إلى أنه هنا بمعنى الصيرورة المطلقة من غير تقييد بوقت الصباح. قوله: (مغتمين غمماً لازماً) لأن الندم الغم على وقوع شيء مع تمنى عدم وقوعه، واللزوم مأخوذ من هذه المادة لأنها بسائر تصاريفها وتقليب حروفها تفيد الدوام كالندم فإنه غم لازم ومدن بمعنى لزم الإقامة ومنه المدينة وأدمن الشيء أدام فعله كالشراب، وقوله: دائرة إشارة إلى قلب حروفه، وأنت وهو خبر التركيب لإضافته إلى الأحرف المؤنثة ولا يفيد هذا لزوم تجديد الندم وتكرره في التوبة، وإن كان التائب الصادق لا بد له من ذلك. قوله: (باعتبار ما قيده به من الحال الخ) إشارة إلى أنه لولا تقييده بالحال لم تتم الفائدة، وقوله: ولو جعل الخ إشارة إلى ما في الكشاف من أن هذه الجملة المصدرية بلو حالية لا مستأنفة كما جوزها المعرب، وغيره لإدانة إلى تنافر النظم لأنه لو اعتبر لو يطيعكم الخ كلاماً برأسه لم يأخذ الكلام بعضه بحجز بعض لأنه لا فائدة حينئذ في قوله: واعلموا أن فيكم رسول الله إذا قطع عما بعده، فإن قلت لم لا يجوز أن يقصد به التنبيه على جلاله محله ﷺ، وأنهم لجهلهم بمكانه مفرطون فيما يجب له من التعظيم حتى كأنهم جاهلون بأنه بين أظهرهم فلما اتجه أن يسئل ما فعلوا حتى نسبوا للتفريط وما نتيجة ذلك أجيبوا ببيان النتيجة لخفائها، قلت: يأبى هذا كون قوله: واعلموا الخ

حملهم على ذلك لما سمعوا قول الوليد أو بصفة من لم يفعل ذلك منهم إحماداً لفعلهم، وتعريضاً بدم من فعل، ويؤيده قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الرَّشِدُونَ﴾ أي أولئك المستثنون هم الذين أصابوا الطريق السوي، وكره يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد فإذا شدد زاد له آخر لكنه لما تضمن معنى التبغيض نزل كره منزلة بغض فعدى إلى آخر بآلى أو نزل إليكم منزلة مفعول آخر، والكفر تغطية نعم الله بالجحود، والفسوق الخروج عن القصد، والعصيان الامتناع عن الانقياد ﴿فَضَلَّٰ مِنْ اللَّهِ وَنِعْمَ ٱلْعَذَابُ﴾ تعليل لكرهه أو حبه، وما بينهما اعتراض لا

من تمة ما قبله للعطف ولذا قال المصنف: لم يظهر للأمر يعني قوله تعالى: ﴿واعلموا أن فيكم رسول الله فائدة﴾ كما في بعض شروح الكشاف فسقط ما قبل من أنّ فائدته الدلالة على أنهم نزلوا منزلة الجاهلين بمكانه لتفريطهم فيما يجب من تعظيم شأنه وقيل عليه أنّ المناسب أن يقال واعلموا أنّ الذي فيكم هو رسول الله ليفيد تجهيلهم بشأن الرسول، وأنه يطاع ولا يطع، وما في النظم إنما يفيد تجهيلهم في أنّ شأنهم أن يتبعوه ولا يتبعوا آراءهم، والمراد هو الأول دون الثاني فتدبر. قوله: (حال من أحد ضميري فيكم) يعني المجرور وهو ضمير المؤمنين المخاطبين، والمرفوع المستتر في الظرف، وهو ضمير الرسول وأورد عليه أنه حينئذ العامل فيه الظرف، وهو يدل على الزمن الحاضر ولو يطيعكم للماضي فكيف يكون قيداً له وأيضاً ليس المعنى على التقييد فلا يصح جعله حالاً، وأما الاستمرار فهو في الماضي فلا تصح المقارنة كما أشار إليه المصنف والزمخشري بقوله، والمعنى أنّ فيكم رسول الله على حالة يجب عليكم تغييرها أو أنتم على حالة يجب عليكم تغييرها وهي أنكم تحاولون منه أن يعمل في الحوادث على مقتضى ما يعز لكم من رأى الخ فتأمل. قوله: (والمعنى الخ) يعني أنّ قوله لو يطيعكم الخ كناية عن أنهم أحبوا متابعة الرسول، وأن ذلك مما لا ينبغي فيجب تغييره والعدول عنه فإنه يوقعهم في العنت أي المشقة أو الهلاك أو الإثم أو الفساد فإنها معان له وأصله الكسر بعد الجبر، ووجه الإشعار المذكور ظاهر. قوله: (استدراك الخ) جواب عما يقال من أنّ الاستدراك بلكن شرطه مخالفة ما بعدها لما قبلها نفيًا وإثباتًا وهو مفقود هنا فليست في موقعها بأنها في موقعها لأن مآل المعنى لم يحملكم على ما أردتم من الإيقاع بنبي المصطلق اتباع الهوى ومحبة متابعة النبي ﷺ لآرائكم بل محبة الإيمان وكراهة الكفر هي الداعية لذلك، وقوله: وبصفة الخ معطوف على قوله: ببيان عذرهم وهو توجيه آخر لكون الاستدراك في موقعه محصله أنّ الذين حبه إليهم الإيمان قد غيرت صفتهم صفة المقدم ذكرهم فلكن في موقعها كما ارتضاه الزمخشري لأنه المناسب لما بعده وإليه أشار المصنف بقوله ويؤيده الخ فإنه ظاهر في أنّ ذوي الرشد طائفة في المعنى مستثناة ممن قبلهم، وهم الذين لم يروا الإيقاع بهم رأياً. قوله: (لكنه لما تضمن معنى الخ) يعني ضمن معنى بغض فعدى تعديته، وحسنه مقابله لقوله: حبه فإن مقابله بغض، وقوله: منزلة بغض وقع في نسخة بغضكم وليس بمناسب لما نحن فيه إلا أن يريد أنه متعدّ لواحد فإذا عدى للثاني احتيج إلى الحرف فتأمل، ثم إن المصنف تعرّض لكره

للاراشدين فإنَّ الفضل فعل الله، والرشد، وإن كان مسبباً عن فعل مسند إلى ضميرهم أو مصدر لغير فعله فإنَّ التحبيب، والرشد فضل من الله، وإنعامه ﴿وَأَنَّ عَلِيًّا﴾ بأحوال المؤمنين، وما بينهم من التفاضل ﴿حِكْمٌ﴾ حيث يفضل، وينعم بالتوفيق عليهم ﴿وَلِإِنْ طَافْتَانِ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَقْتَلُوا﴾ تقاتلوا، والجمع باعتبار المعنى فإنَّ كل طائفة جمع ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ بالنصح، والدعاء إلى حكم الله تعالى ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى﴾ تعذت عليها ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَفِيءٍ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ ترجع إلى حكمه أو ما أمر به، وإنما أطلق الفيء على الظل لرجوعه بعد نسخ الشمس، والغنيمة لرجوعها من الكفار إلى المسلمين ﴿وَإِنْ

دون حجب لأنه على أصله وهو منقول من حجب إليه كما في القاموس وغيره فاستعماله على أصله ومن قال إنَّ في التحبيب والتكريم معنى الإنهاء فلذا استعمالاً بالي زاد نعمة لا تطرب ولا تضحك، وقوله: تغطية نعم الله يعني أنه في أصله للتغطية الحسية فنقل للتغطية المعنوية كالفسوق فإنه من فسقت الثمرة إذا خرجت من قشرها وفسق عن الطريق عدل عن جادته، والعصيان أصله من عصت النواة صلبت واشتدَّت فنقل للامتناع عن الانقياد. قوله: (لا للراشدين) كما اختاره الزمخشري على أنه مفعول له فلما ورد عليه أن شرطه اتحادهما فاعلاً أوَّله بأن الرشد هنا مسبب عن التحبيب والتزيين والتكريم وهو فعل الله فردّه المصنف بأنه مسند إلى ضميرهم هنا فلا يوجد الشرط المذكور في العربية فكونه عبارة عما ذكر لا يفيد هنا ويرد عليه أنه بعد التأويل لا يكون مسنداً لضميرهم بل لله وقد جوز المصنف مثله في قوله: ﴿يُرِيكُمْ البرق خوفاً وطمئناً﴾ [سورة الرعد، الآية: ١٢] لقوله: ثمة أن إراءتهم تستلزم رؤيتهم مع اختلاف المسند إليه فيهما وليس ما ذكره المصنف والزمخشري هنا في شيء من الاعتزال كما توهم لأنَّ الرشد فعل الله عند أهل الحق لا مسبب عنه لأنَّ الكلام فيما يقال له فعل وفاعل عند أهل اللغة لا عند أهل الكلام، ولا حاجة إلى تأويله بأن المراد بالفعل الإيقاع والأحداث والرشد بمعنى إصابة الطريق السوي بإيقاع الله وأحداثه بخلاف الفضل فإنه بمعنى الأفضال وهو نفس الإيقاع. قوله: (أو مصدر لغير فعله) فهو على الأوَّل مفعول له، وعلى هذا مفعول مطلق من معناه كقعدت جلوساً إماً منصوب بحجب أو بالراشدون وإليه أشار بقوله: فإنَّ التحبيب الخ، وقوله: بأحوال المؤمنين الخ إشارة إلى أنه تذييل لما قبله من قوله: يا أيها الذين آمنوا الخ أو لقوله: أولئك الخ، وقوله: والجمع باعتبار المعنى فإنَّ مقتضى الظاهر اقتتلنا لكن كل طائفة جماعة فهما جمع في المعنى، وإن كان مثنى لفظاً فهو من اعتبار المعنى أولاً واللفظ ثانياً عكس المشهور في الاستعمال، والنكتة فيه ما قيل إنهم أولاً في حال القتال مختلطون مجتمعون فلذا جمع أولاً ضميرهم وفي حال الإصلاح متميزون متفارقون فلذا ثنى الضمير وهو كلام حسن صالح لكونه وجهاً مستقلاً. قوله: (إلى حكمه) على أن الأمر واحد الأمور فالمراد به الحكم أو على أنه واحد الأوامر والمراد به لازمه وهو الحكم، وقوله: أو ما أمر به على أن الأمر واحد الأوامر والمراد بالأمر المأمور به مجازاً وترجع تفسير لتفيء والفيء كل معناه يرجع إلى الرجوع

فَأَتَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ ﴿١٠﴾ بفصل ما بينهما على ما حكم الله، وتقييد الإصلاح بالعدل هاهنا لأنه مظنة الحيف من حيث إنه بعد المقاتلة ﴿وَأَقِطُوا﴾ واعدلوا في كل الأمور ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ ﴿١١﴾ يحمد فعلهم بحسن الجزاء، والآية نزلت في قتال حدث بين الأوس والخزرج في عهده عليه الصلاة والسلام بالسعف، والنعال، وهي تدل على أن الباغي مؤمن، وأنه إذا قبض عن الحرب ترك كما جاء في الحديث لأنه فيء إلى أمر الله تعالى، وأنه يجب معاونة من بغى عليه بعد تقديم النصح، والسعي في المصالحة ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ

فالفء الظل الواقع بعد الزوال سمي به لرجوعه بعدما أزالته الشمس، وهذا بناء على المشهور وفي اللغة من الفرق بين الظل والفء في أصل الوضع وقد يستعملان بمعنى كما بين في كتب اللغة، وقوله: لرجوعها الخ الرجوع يشعر بأنها كانت للمسلمين قبل الرجوع، ووجه بأن المال لله تعالى خلقه لعباده فكان حقه أن يكون بيد من تحقق بالعبودية من المسلمين فلذا جعل رجوعاً لجعل الاستحقاق الذاتي بمنزلة التملك حقيقة، وهو كلام حسن. قوله: (بفصل الخ) تفسير لقوله: بالعدل، وقوله: هاهنا يعني ولم يقيد به قبل في قوله: فأصلحوا بينهما لأن هذا لوقوعه بعد المقاتلة مظنة للتحامل عليهم بالإساءة وإيهاهم أنهم لما أحوجوهم للقتال استحقوا الحيف عليهم، وقوله: في كل الأمور العموم من ترك المفعول والمتعلق. قوله: (يحمد فعلهم الخ) لأن محبة الله للفعل أو للعبد كونه مرضياً ومنعماً عليه، وإنما لم يقصر المسافة فيفسره بحسن الجزاء أولاً لأن محبة الله للعبد بمعنى إنعامه عليه كما قاله الراغب إشارة إلى أن هذا الكلام مع دلالة على أنه تعالى يجزيهم أحسن الجزاء كما تفيده المحبة ذال على ثناء الله عليهم بمجموع هذه الجملة فما قيل إن الحمد ليس بمعناه المشهور هنا وهم فهو تفسير لمجموعه والباء للملابسة فتدبر. قوله: (والآية نزلت الخ) أصل الحديث^(١) في الصحيحين مع زيادة ونقص في الرواية وسببه أنه ﷺ وقف على حمار له على مجلس للصحابة فبال الحمار فقال عبد الله بن أبي سلول: سير حمارك فقد أذانا فسيه ابن رواحة رضي الله عنه وكثر الكلام حتى أدى إلى مضاربة الحيين من الأنصار وهما الأوس والخزرج كما فصله في الكشف والسعف قضبان النخل وجريده. قوله: (وهي تدل على أن الباغي مؤمن الخ) أي الآية دالة على ذلك لجعل الطائفتين الباغية والمبغية عليها من المؤمنين وهو رد على الخوارج القائلين بكفر من بغى وارتكب الكبيرة لا على المعتزلة في تخليد الفسقة إذ لم يتعرض له المصنف، وقوله: قبض عن الحرب وفي نسخة قبض يده عن الحرب أي كف عنه، وقوله: كما جاء في الحديث إشارة إلى قوله ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ حَكَمَ فِيمَنْ بَغَى مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَنْ لَا يَجْهَزَ عَلَى جَرِيحِهَا وَلَا يَقْتُلَ

(١) أخرجه البخاري ٢٦٩١ ومسلم ١٧٩٩ ح ١١٧ والبيهقي في «السنن» ١٧٢/٨ والواحد في أسباب النزول ٧٦١ كلهم من حديث أنس.

إِخْوَةٌ ﴿ من حيث إنهم منتسبون إلى أصل واحد وهو الإيمان الموجب للحياة الأبدية، وهو تعليل، وتقرير للأمر بالإصلاح، ولذلك كرره مرتباً عليه بالفاء فقال: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخْوِكُمْ﴾ ووضع الظاهر موضع الضمير مضافاً إلى المأمورين للمبالغة في التقرير، والتخصيص وخص الاثنين بالذكر لأنهما أقل من يقع بينهما الشقاق، وقيل: المراد بالأخوين الأوس، والخزرج، وقرئ بين إخوانكم وإخوانكم ﴿وَأَنْفُوا اللَّهَ﴾ في مخالفة حكمه والإهمال فيه ﴿لَعَلَّكُمْ تَرْحَمُونَ﴾ على تقواكم ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرَّ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءِ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾ أي لا يسخر بعض المؤمنين، والمؤمنات من

أسيرها ولا يطلب هاربها ولا يقسم فيؤها كما رواه الحاكم وغيره^(١)، وقوله: لأنه أي الترك في مصدر وهو خبره أو الضمير للشان وفيه ماض مجهول، وكون الترك فيئاً يفهم من مقابله للمقاتلة في النظم ومعاونة من يبغي عليه تفهم من قوله: فقاتلوا التي تبغي فإنها تستلزم ما ذكر وتقديم النصح يفهم من قوله فأصلحوا بينهما قبله، وهذا مفهوم من ترتيب النظم فلا حاجة إلى أن يقال إذا وجب النصح والدعاء للحكم الإلهي عند وجود البغي من الطائفتين فعند وجوده من إحداهما أولى لأنه أرجى لظهور أثره كما قيل. قوله: (من حيث إنهم الخ) تعليل لتسمية المشاركة في الإيمان أخوة على أنه تشبيه بليغ أو استعارة شبه المشاركة فيه بالمشاركة في أصل التوالد لأنّ كلاً منهما أصل للبقاء، إذ التوالد منشأ الحياة والإيمان منشأ البقاء الأبدي في الجنان وفي كل منهما قوة من وجه فلا يتوهم أنه تشبيه مقلوب فقوله: إلى أصل واحد استعارة لجعله كالأصل إلا أن يكون واحد الأصول الدينية، وهو بعيد. قوله: (تعليل) لأنه جملة مستأنفة لبيانه كما هو معروف في أمثاله من الجمل المصدرة بأن، وتقريره أي تحقيقه وتوكيده لأنه من لوازم الأخوة أن يصطلحا، وقوله: ولذلك الخ فيه لف ونشر مشوش فالتكرير للتقرير والترتيب بالفاء للتعليل، ولذا وضع الظاهر في قوله: بين أخويكم موضع الضمير مبالغة في تقريره، وقوله: والتخصيص بمهملتين أو معجمتين، وقوله: وقيل المراد الخ فالأخوين بمعنى الحيين المذكورين سمي كلاً منهما أحياناً لاجتماعهم في الجد الأعلى، ويؤيد هذا التأويل القراءة المذكورة ولذا ذكرها عقبه. قوله: (أي لا يسخر بعض المؤمنين الخ) فالتنكير للتبعيض، وقوله: والقوم توجه لمقابله للنساء في النظم لأنه جمع أو في معنى الجمع للذكور فظهر تقابله مع النساء، وقوله: أو جمع أراد به الجمع اللغوي لأنه اسم جمع على الأصح لأنّ فعلاً ليس

(١) ضعيف. أخرجه الحاكم ١٥٥/٢ والبيهقي ١٨٢/٨ كلاهما عن ابن عمر قال: قال رسول الله لعبد الله ابن مسعود: «يا ابن مسعود أتدري ما حكم الله فيمن بغى من هذه الأمة؟». قال ابن مسعود: الله ورسوله أعلم. قال: «فإن حكم الله فيهم أن لا يتبع مدبرهم ولا يقتل أسيرهم ولا يذفف على جريحهم». سكت عنه الحاكم وتعقبه الذهبي بقوله: كوثر متروك، وقال البيهقي: تفرد به كوثر بن حكيم وهو ضعيف.

بعض إذ قد يكون المسخور منه خيراً عند الله من الساحر، والقوم مختص بالرجال لأنه إنا مصدر نعت به فشاع في الجمع أو جمع لقائم كزائر، وزور والقيام بالأمور وظيفه الرجال كما قال الله تعالى: ﴿الرجال قوامون على النساء﴾ [سورة النساء، الآية: ٣٤] وحيث فسر بالقبيلين كقوم عاد، وفرعون فإما على التغليب أو الاكتفاء بذكر الرجال عن ذكرهن لأنهن توابع، واختيار الجمع لأن السخرية تغلب في المجمع، وعسى باسمها استئناف بالعلة الموجبة للنهي، ولا خبر لها لإغناء الاسم عنه، وقرئ عسوا أن يكونوا وعسين أن يكن فهى على هذا ذات خبر ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ أي، ولا يعتب بعضهم بعضاً فإن المؤمنين

من أبنية الجموع لغلبته في المفردات، وهذا مراد من قال: إن قابلاً يجمع على فعل كصاحب وصحب وقوله: والقيام بالأمور الخ بيان لوجه اختصاصه بالرجال والمراد بالقيام بالأمور كونهم أصلاً لفعلها وصدورها عنهم، وقوله: بالقبيلين أراد الرجال والنساء وعلى التغليب فهو ظاهر وعلى الاكتفاء يكون مستعملاً في معناه الحقيقي ودل عليهن بالالتزام لعدم الانفكاك فيه لزوم عادي. قوله: (واختيار الجمع الخ) أي لم يقل لا يسخر رجل من آخر ولا امرأة من أخرى مع أنه الأصل الأشمل الأعم جرياً على الأغلب من وقوع مثله في مجامع الناس، وبين الأقسام دون الآحاد لأن السخرية كما في الأحياء ذكر نقائص المرء بحضرتة على وجه يضحك منه وهي في الأغلب بمحضر من الناس فعبر عنهما بالقوم لكون كل منهما في جماعة سواء كانت في جماعة المسخور منه جماعة الساحر، أو لا فكم من ملئذ بها وكم من متألم منها فجعل ذلك بمنزلة تعدد الساحر والمسخور منه، ولوقوعه فيما بينهم نسب لهم وما قيل من أنه لا يفي ببيان اختيار الجمع في جانب المسخور منه غفلة عن تصوّر المراد منه. قوله: (وعسى الخ) اختلف فيما إذا أسندت إلى أن والفعل فقيل إنها تامة لا تحتاج إلى خبر وأن وما بعدها في محل رفع، وقيل: ناقصة وسد ما بعدها مسد الجزأين وإليه ذهب المصنف ولا يخفى حينئذ أن لها محلاً من الإعراب فإن قيل هو رفع أو نصب لزم التحكم، وإن قيل له محلان باعتبارين فله وجه وقد ارتضاه بعض مشايخنا، وقوله: عسوا أن يكونوا الخ وكونها ذات خبر حينئذ قول للنحاة وفيه الإخبار عن الذات بالمصدر أو يقدر مضاف مع الاسم أو الخبر أو يقال هي بمعنى قارب، وأن وما معها مفعول أو قرب وهو منصوب على إسقاط الجار. قوله: (ولا يعتب بعضهم بعضاً الخ) اللمز الاعتباب وتتبع المعاييب كما قاله الراغب: فقوله: لا يعتب تفسير لا تلمزوا وأما قوله: بعضهم بعضاً فبيان لحاصل المعنى وأنه الأصل في التعبير عنه فضمير تلمزوا للجمع بتقدير مضاف فيه وأنفسكم عبارة عن بعض آخر من جنس المخاطبين، وهم المؤمنون فجعل ما هو من جنسهم بمنزلة أنفسهم كما في قوله: ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم﴾ [سورة التوبة، الآية: ١٢٨] وقوله: ﴿ولا تقتلوا أنفسكم﴾ [سورة النساء، الآية: ٢٩] فأطلق الأنفس على الجنس استعارة كما أشار إليه بقوله: فإن المؤمنين الخ فعلى هذا فيه تجوز وتقدير مضاف والنهي على

كنفس واحدة، أو لا تفعلوا ما تلمزون به فإن من فعل ما استحق به اللمز فقد لمز نفسه، واللمز الطعن باللسان، وقرأ يعقوب بالضم ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ ولا يدع بعضكم بعضاً بلقب السوء فإن النبي مختص بلقب السوء عرفاً ﴿يَسَّ الْأَسْمَاءُ الْفُسُوقَ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ أي بش

هذا مخصوص بالمؤمنين، وهو مغاير لما قبله وإن كان مخصوصاً بالمؤمنين أيضاً كما مرّ بحسب المفهوم لتغاير الطعن والسخرية فلا يقال إن الأول مغن عنه إذ السخرية ذكره بما يكره على وجه مضحك بحضرتة، وهذا ذكره بما يكره مطلقاً أو هو تعميم بعد التخصيص كما يعطف العام على الخاص لإفادة الشمول كشارب الخمر وكل فاسق مذموم، وقيل: إنه من عطف العلة على المعلول أو اللمز مخصوص بما كان على وجه الخفية كالإشارة أو هو من عطف الخاص على العام لجعل الخاص كجنس آخر مبالغة فتأمل. قوله: (فإن المؤمنين كنفس واحدة) بيان لوجه التجوز، وأن أنفسكم بمعنى بعض من جنسكم كما مرّ وكونه تعليلاً للنهي بعيد، وقوله: أو لا تفعلوا الخ وجه ثان فأنفسكم على ظاهره والتجوز في قوله: تلمزوا فهو مجاز ذكر فيه المسبب، وأريد السبب والمراد لا ترتكبوا أمراً تعابون به وأخره لأنه بعيد من السياق وغير مناسب لقوله: ولا تنابزوا كما في الكشف، وكونه من التجوز في الإسناد إذ أسند فيه ما للمسبب إلى السبب تكلف ظاهر وكذا كونه كالتعليل للنهي السابق لا يدفع كونه مخالفاً للظاهر، وكذا كون المراد به لا تتسببوا في الطعن فيكم بالطعن على غيركم كما في الحديث: (من الكبائر أن يشتم الرجل والديه)^(١) إذ فسر بأنه إذا شتم والدي غيره شتم الغير، والديه أيضاً وترك المصنف الأول من الوجوه الثلاثة المذكورة في الكشف، وهو أن المعنى خصوا أنفسكم أيها المؤمنون بالانتهاء عن عيبتها والطعن فيها، ولا عليكم أن تعيوا غيركم ممن لا يدين بدينكم ولا يسير بسيرتكم ففي الحديث: (اذكروا الفاجر بما فيه كي يحذر الناس)^(٢) لأنه لا فرق بينه، وبين المعنى الثاني إلا باعتبار أن المراد بالأنفس في الأول غير اللامزين من المؤمنين وجعلهم أنفسهم لتزليل اتحاد الجنس منزلة اتحاد الذات، وفي الثاني أنفس اللامزين بالوجه المذكور قيل ولم يرتض الزمخشري الوجه الثاني لدلالة الحديث على صحة الوجه الأول، والمصنف لم يرتض ما ارتضاه لعدم ما يدل على التخصيص في النظم كما قيل والصواب ما قدمناه من أنه لقلة الفرق بينهما. قوله: (فقد لمز نفسه) أي فقد تسبب للمزها فكان كأنه لمزها والنبي، والتزب في الأصل اللعب، ثم خصه العرف بالتلقيب بما يكره الشخص وهو المنهي عنه فليس ذكر الألقاب معه مستدركاً كما يتوهم ويستثنى منه ما لم يقصد به استخفاف بصاحبه وأذى له

(١) هو بعض حديث أخرجه البخاري ٥٩٧٣ ومسلم ٩٠ وأبو داود ٥١٤١ والترمذي ١٩٠٢ وأحمد ٢/٢١٦ و١٦٤ وابن حبان ٤١١ وأبو نعيم في «الحلية» ٣/١٧٢ كلهم من حديث عبد الله بن عمرو.

(٢) أخرجه البيهقي ١٠/٢١٠ عن حديث معاوية بن حيدة وإسناده ضعيف. وقد ضعفه البيهقي، وذكر له شاهداً من حديث أنس وضعفه أيضاً. وعلته أبو سعد الساعدي.

الذكر المرتفع للمؤمنين أن يذكروا بالفسوق بعد دخولهم الإيمان واشتبارهم به، والمراد إما تهجين نسبة الكفر، والفسق إلى المؤمنين خصوصاً إذ روي أن الآية نزلت في صفة بنت حبي رضي الله عنها أتت رسول الله ﷺ فقالت: إن النساء يقلن لي يا يهودية بنت يهوديين فقال لها: هلا قلت إن أبي هارون، وعمي موسى، وزوجي محمد عليهم السلام أو الدلالة على أن التناز فسق، والجمع بينه، وبين الإيمان مستقبح ﴿وَمَنْ لَّمْ يَتُبْ﴾ عما نهى عنه

كما إذا دعت له الضرورة لتوقف معرفته عليه كقول المحدثين فلان الأعمش والأحذب. قوله: (أي بشس الذكر المرتفع الخ) يعني الاسم المراد به هنا شيوع الذكر وشهرته من السمو كما يقال لفلان: اسم أي صيت واشتبار لا ما اصطلاحوا عليه بما يقابل الكنية واللقب، وأما ما يقابل الفعل والحرف والخبر كاسم إن فاصطلاح حادث لا يتوهم إرادته هنا فلا حاجة لنفيه كما قيل إلا أن يريد عدم صحة إرادته هنا والمرتفع بمعنى المشتهر وعبر به لبيان وجه التجوز لأنه من السمو وقوله: للمؤمنين تفسير لقوله بعد الإيمان. قوله: (أن يذكروا بالفسوق الخ) يشير إلى أن الفسوق هو المخصوص بالذم هنا، وأن المراد به لفظه بتقدير مضاف أي ذكر الفسوق أو اسم الفسوق، وقوله: واشتبارهم بالرفع عطف على أن يذكروا فضمير به للفسوق أو بالجر عطف على دخولهم فالضمير للإيمان. قوله: (والمراد به) أي بالمذكور من النظم إما تهجين أي تقييح نسبة الكفر والفسق، وقوله: خصوصاً أي يخص التقييح بالكفر والفسق لا بغيره من النبز والتلقيب مطلقاً فكيف معنى قوله: ولا تنازوا بالألقاب لا ينسب أحدكم غيره إلى كفر أو فسق كما فيه بعد اتصافه بضده، وقوله: إذ روي تعليل لتخصيصه بما ذكر وصفية رضي الله عنها من أمهات المؤمنين وحيي تصغير حي علم أيها، والمراد بالنساء زوجاته ﷺ والحديث^(١) المذكور رواه الترمذي والطبراني وابن حبان، وقال ابن حجر: إنه غريب وكانت صفية من ذرية هارون عليه الصلاة والسلام كما ذكره أهل السير. قوله: (أو الدلالة الخ) بأو الفاصلة في النسخ لا بالواو الواصلة كما قيل حتى يقال الظاهر أو بدلها وهو معطوف على قوله: تهجين نسبة الكفر الخ فهو وجه آخر يفسر فيه الآية على أن المراد مطلق النبز لا خصوص الفسوق والكفر، ويكون معنى قوله: بشس الخ أن التلقيب بما يكرهه الناس أمر مذموم لا يجتمع مع الإيمان فإنه شعار الجاهلية وقوله: أن يذكروا على البناء للفاعل وضمير

(١) لم أجده عند الترمذي وإنما ذكره الواحدي في أسباب النزول ٧٦٤ عن ابن عباس مرفوعاً. وقد صح من حديث أبي حبيبة بن الضحاك، عن أبيه وعمومته، قالوا: قدم علينا النبي ﷺ فجعل الرجل يدعو الرجل ينزهه فيقال: يا رسول الله، إنه يكرهه. فنزلت: ﴿ولا تنازوا بالألقاب﴾. أخرجه أبو داود ٤٩٦٢ والترمذي ٣٢٦٨ والنسائي ٥٣٦ وابن ماجه ٣٧٤١ وأحمد ٤/٢٦٠ والحاكم في المستدرک ٢/٤٦٣ و٤/٢٨١ والطبراني ٢٢/٣٨٩ - ٣٩٠. وقال الترمذي: حسن صحيح. وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وذكره الهيثمي في المجمع ٧/١١١ وقال رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح.

﴿ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ بوضع العصيان موضع الطاعة، وتعريض النفس للعذاب ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِجَبِينٍ كَثِيرٍ مِّنَ الظَّنِّ ﴾ كونوا منه على جانب، وإبهام الكثير ليحتاط في كل ظن، ويتأمل حتى يعلم أنه من أي القبيل فإن من الظن ما يجب اتباعه كالظن حيث لا قاطع فيه من العمليات، وحسن الظن بالله، وما يحرم كالظن في الإلهيات، والنبوات، وحيث يخالفه قاطع، وظن السوء بالمؤمنين، وما يباح كالظن في الأمور المعاشية ﴿ إِنَّكَ بَعْضُ الظَّنِّ إِثْمٌ ﴾ مستأنف للأمر، والإثم الذنب الذي يستحق العقوبة عليه، والهمزة فيه بدل من الواو كأنه يتم الأعمال أي يكسرها ﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾ ولا تبحثوا عن عورات المسلمين تفعل من الجس باعتبار ما فيه من معنى لطلب كالتلمس وقرئ بالحاء من الحس الذي هو أثر الجس، وغايته ولذلك قيل: للحواس الجواس، وفي الحديث لا تتبعوا عورات المسلمين فإن من تتبع عوراتهم تتبع الله عورته حتى يفضحها، ولو في جوف بيته ﴿ وَلَا يَغْتَبَ بَئِضُكُم بَئِضًا ﴾ ولا

دخولهم للمذكورين، أو على البناء للمفعول والضمير للذاكرين وقد ذكر الزمخشري فيه ثلاثة أوجه أحدها أن بعد الإيمان بمعنى أنه لا يجتمع مع الفسق كما يقال: بشس الصبوة مع الكبير، والثاني: بشس تشهير الناس بفسق كانوا فيه بعد الاتصاف بضده كما يقال يهودي لمن أسلم منهم، والثالث بشس الفسوق بدل الإيمان وهو مبني على الاعتزال ولذا لم يذكره المصنف. قوله: (بوضع العصيان الخ) فإن الظلم وضع الشيء في غير موضعه فيراد به ما ذكره بقرينة المقام، وقوله: كونوا إشارة إلى أن هذا أصل معناه، ثم شاع في التباعد اللازم له، وقوله: وإبهام الكثير أي تنكيهه لأنه إذا وجب اجتناب كثير لا على التعيين لزم ما ذكر، وقوله: من العمليات كالواجبات الثابتة بغير دليل قطعي كما في كثير من الأحكام. قوله: (والهمزة فيه) أي في الإثم بدل من الواو من وثمه إذا دقه وكسره قيل عليه إن الهمزة ملتزمة في تصاريفه، وإن أثم من باب علم، وثم من باب ضرب وأنه ذكره في باب الهمزة في الأساس والواوي متعدّ وهذا لازم، وقوله: يكسرها لكونه يضر من يعمل به في الجملة لا أنه يحبطها قطعاً حتى يكون مبنياً على الاعتزال كما توهم. قوله: (باعتبار ما فيه من معنى الطلب الخ) يعني أن الجس بالجيم كاللمس فيه معنى الطلب لأن من يطلب الشيء يمسه ويجسه فأريد به ما يلزمه قال تعالى: ﴿ وَأَنَا لِمَسْنَا السَّمَاءِ ﴾ [سورة الجن، الآية: ٨] أي طلبناها بدليل قوله: بعده فوجدناها واستعمل التفعّل للمبالغة فيه، وقيل المراد أن التفعّل للطلب كالاستفعال لا للتكلف وفيه نظر، وقوله: أثر الجس لأن من جس شيئاً يحس به وغايته ما يترتب عليه، وقوله وفي الحديث^(١) الخ ساقه لما فيه من تفسير الآية والعورة ما يكره المرء من الاطلاع عليه، وتتبعها

(١) هو بعض حديث أخرجه الترمذي مطولاً من حديث نافع عن عبد الله بن عمر ٢٠٣٢ كما رواه الإمام أحمد في المسند من حديث أبي برزة الأسلمي ٤٢١/٤ - ٤٢٤ وروى نحوه من حديث ثوبان ٢٧٩/٥ وصدره «يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان في قلبه لا تغتابوا الناس ولا تتبعوا عوراتهم...».

يذكر بعضكم بعضاً بالسوء في غيبته، وسئل عليه الصلاة والسلام وعن الغيبة فقال: إن تذكر أخاك بما يكرهه فإن كان فيه فقد اغتبت، وإن لم يكن فيه فقد بهته ﴿أَيُّبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ تمثيل لما يناله المغتاب من عرض المغتاب على أفحش وجه مع مبالغات الاستفهام المقرّر وإسناد الفعل إلى أحد للتعميم، وتعليق المحبة بما هو في غاية الكراهة، وتمثيل الاغتياب بأكل لحم الإنسان، وجعل المأكول أخاً، وميتاً وتعقيب ذلك بقوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ تقريراً وتحقيقاً لذلك، والمعنى إن صح ذلك أو عرض عليكم هذا فقد كرهتموه، ولا يمكنكم إنكار كراهته، وانتصاب ميتاً على الحال من اللحم أو الأخ وشدّده نافع ﴿وَالْقَوْلُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَجِيمٌ﴾ لمن اتقى ما نهى عنه، وتاب مما فرط منه، والمبالغة في التواب لأنه بليغ في قبول التوبة إذ يجعل صاحبها كمن لم يذنب أو لكثرة المتوب عليهم أو

البحث عنها وتتبع الله لعورته عبارة عن إظهارها مجازاً أو مشاكلة وهذا حديث حسن رواه الترمذي والحاكم.

قوله: (ولا يذكر الخ) هذا هو تعريف الغيبة وهي مأخوذة من الغيبة إذ لو ذكره في وجهه لم يكن غيبة، والحديث^(١) المذكور في مسلم والسنن مع مخالفة يسيرة لما ذكره المصنف، وبهته بمعنى كذبت عليه لأنّ البهت بمعنى الكذب والافتراء كالبهتان والمغتاب الأول اسم فاعل والثاني اسم مفعول. قوله: (على أفحش وجه مع مبالغات) قال في المثل السائر: كني عن الغيبة بأكل الإنسان للحم إنسان آخر مثله ثم لم يقتصر على ذلك حتى جعله ميتاً، ثم جعل ما هو في غاية الكراهة موصولاً بالمحبة فهذه أربعة أمور دالة على ما قصد له مطابقة للمعنى الوارد من أجله فأما جعل الغيبة كأكل لحم إنسان مثله فلأنها ذكر المثالب، وتمزيق الأعراض المماثل لأكل اللحم بعد تمزيقه وجعله كلحم الأخ لأنّ العقل والشرع استكرهاها وأمرها بتركها فكانت في الكراهة الشديدة كلحم الأخ وجعله ميتاً لأنّ المغتاب لا يشعر بغيبته، ووصله بالمحبة لما جبلت عليه النفوس من الميل إليها مع العلم بقبحها وهو ما أشار إليه المصنف وأنه جعل ذلك استعارة تمثيلية فيها مبالغات كما في الكشاف، وفي حواشيه كلام لا محصل له. قوله: (الاستفهام المقرّر) بيان لما به المبالغة فإنّ الاستفهام للتقرير وهو كما نقل في الكشف عن الزمخشري يفيد المبالغة من حيث إنه لا يقع إلا في كلام مسلم عند كل سامع حقيقة أو ادعاء، وإفادة أحد للتعميم ظاهرة فهو إشارة إلى ما جبلت عليه النفوس، وقوله: بما هو في غاية الكراهة هو لحم الأخ المغتاب. قوله: (وتمثيل الاغتياب الخ) يشير إلى أنه استعارة تمثيلية مثل اغتياب الإنسان لآخر بأكل لحم الأخ ميتاً وقوله: جعل المأكول بالجرّ أو النصب على أنه مفعول معه، وقوله: تعقيب ذلك أي التمثيل، وقوله: تقريراً وتحقيقاً أي تعقيقه به لأجل الحمل

(١) أخرجه مسلم ٢٥٨٩ وابن حبان ٥٧٥٩ والبخاري ٣٥٦٠ والبيهقي في «السنن» ٢٤٧/١٠ ومن الأداب ١٥٤ وأحمد ٢٣٠/٢ - ٤٥٨ وأبو داود ٤٨٧٤ والترمذي ١٩٣٤ كلهم من حديث أبي هريرة.

لكثرة ذنوبهم روي أنّ رجلين من الصحابة بعثا سلمان إلى رسول الله ﷺ يبغى لهما إداماً، وكان أسامة على طعامه فقال: ما عندي شيء فأخبرهما سلمان فقالا: لو بعثناه إلى بئر سميحة لغار ماؤها فلما راحا إلى رسول الله قال لهما: «ما لي أرى خضرة اللحم في أفواهكما فقالا: ما تناولنا لحماً فقال: إنكما قد اغتبتما» فنزلت ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾ من آدم، وحواء عليهما السلام أو خلقنا كل واحد منكم من أب، وأم فالكل

على الإقرار والتحقيق لعدم محبته أو لمحبته التي لا ينبغي مثلها، وقوله: والمعنى إن صح ذلك أي ثبت وتحقق والإشارة إلى أكل لحم الأخ الميت يعني أنّ هذه الفاء فصيحة في جواب شرط مقدر كقوله:

فقد جئنا خراسانا

فما ذكر جواب للشرط وهو ماض فيقدر معه قد ليصح دخول الفاء على الجواب الماضي كما في قوله تعالى: ﴿فقد كذبوكم بما تقولون﴾ [سورة الفرقان، الآية: ١٩] وضمير كرهتموه للأكل وقد جوز كونه للاغتيال المفهوم منه والمعنى فاكروهه كراهيتكم لذلك الأكل وعبر عنه بالماضي للمبالغة فإذا أول بما ذكر يكون إنشائياً غير محتاج لتقدير قد، وقوله: ولا يمكنكم الخ فالماضي مؤول بما ذكر من تبين كراهته فيتحقق ترتبه على الشرط المستقبل، وقوله: على الحال الخ لأن المضاف جزء من المضاف إليه فيصح مجيء الحال منه بالاتفاق فمن قال: على مذهب من يجوز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً فقد غفل غفلة ظاهرة، وقوله: لمن اتقى الخ متعلق برحيم إشارة إلى أنّ الجملة المصدرية بأنّ تعليل للأمر السابق عليها واتقى بمعنى اجتنب وما نهى عنه في الآيات قبله نحو لا يسخر وما بعده، وتوابع بليغ في قبول التوبة أي مبالغ فيها، وقوله: إذ الخ بيان لأن المبالغة في الكيفية وقبول التوبة هو معنى التوابع إذا وصف به الله وقوله أو لكثرة الخ فالمبالغة في الكمية أي كمية المفعول أو الفعل وهو ظاهر. قوله: (روي أنّ رجلين الخ) روي ما يقرب منه في الترغيب والترهيب، وقوله: لو بعثناه إلى بئر سميحة الخ في الكشف إنه روي بالجيم وهو مصغر اسم بئر من آبار مكة وليس بشيء إذ الصحيح كما في القاموس أنه بالحاء المهملة بوزن جهينة بئر بالمدينة لأن سلمان رضي الله عنه إنما أسلم بالمدينة ولم يكن مع النبي ﷺ بمكة، وقوله: لو بعثناه الخ هو كما يقال: لو ذهب فلان إلى البحر لم يجد فيه ماء وهو عبارة عن أمر لا خير فيه أو أنه مشؤوم، ولذا جعله ﷺ غيبة فأعرفه. قوله: (ما لي أرى خضرة اللحم الخ)^(١) أراد بخضرة اللحم اللحم الأخضر وكني بكونه أخضر عن أنه لحم ميتة لأن لحم الجيف يرى كأنه أخضر فهو زيادة تهجين له، وهذا من معجزاته ﷺ الباهرة حيث شاهده محسوساً وكونه أراد بالخضرة النضارة لا وجه له، وقوله: من

(١) ذكر نحو الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ٢٥٤/٤ بقوله: قال السدي... فذكره، وهذا مرسل وكرره بمعناه من حديث أنس، وعزاه للضياء المقدسي في «المختارة» وإسناده لين.

سواء في ذلك فلا وجه للتفاخر بالنسب، ويجوز أن يكون تقريراً للإخوة المانعة عن الاغتياب ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ﴾ الشعب الجمع العظيم المنتسبون إلى أصل واحد، وهو يجمع القبائل، والقبيلة تجمع العمائر، والعمارة تجمع البطون، والبطن تجمع الأفخاذ، والفخذ يجمع الفصائل فخزيمة شعب، وكنانة قبيلة، وقريش عمارة وقصي بطن، وهاشم فخذ وعباس فصيلة، وقيل: الشعوب بطون العجم، والقبائل بطون العرب ﴿لِتَعَارَفُوا﴾ ليعرف بعضهم بعضاً لا للتفاخر بالأباء، والقبائل وقرئ لتعارفوا بالإدغام، ولتتعارفوا ولتعرفوا ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَى﴾ فَإِنَّ التَّقْوَى تَكْمَلُ بِهَا النُّفُوسُ، وتتفاضل الأشخاص فمن أراد شرفاً فليلتمس منها كما قال عليه الصلاة والسلام: «من سرّه أن يكون أكرم الناس فليتق الله» وقال عليه السلام: «يا أيها الناس إنما الناس رجلان مؤمن تقّي كريم

آدم وحواء توجيه لأفراده، ولذا لم يقل ذكور وإناث وإذا أريد به من أب وأم لا يظهر ترتب قوله فلا وجه الخ كما في الأول فإنه كقوله:

الناس في عالم التمثيل أكفاء أبوهم آدم والأم حواء

ولذا قدّمه. قوله: (ويجوز أن يكون تقريراً للأخوة) السابق ذكرها وأخر لأن ما قبله هو الموافق لقوله: لتعارفوا أن الخ إلا أن يؤوّل بما يعود لما قبله والشعب بزنة الضرب، والعمارة بفتح العين وقد تكسر وما ذكره في ترتيب القبائل مما اتفق عليه أهل النسب واللغة، وقوله: وقيل الشعوب بطون العجم وإنه خص بهم لكثرة انشعابهم وتفرّق أنسابهم ولغلبة الشعوب على العجم قيل لمن يفضل العجم على العرب شعوبيّ بالضم فنسب إلى الجمع كأنصاري. قوله: (ليعرف بعضهم بعضاً) فصلوا الأرحام وتبينوا الأنساب والتوارث، وقوله: لا للتفاخر الحصر مأخوذ من التخصيص بالذكر والسكوت في معرض البيان، وقوله: بالإدغام وأصله لتتعارفوا بتاءين فأدغمت إحداهما في الأخرى، والكلام عليه مفصل في محله وهو قراءة ابن كثير في رواية عنه ولتتعارفوا بتاءين ولتتعارفوا بكسر الراء ومعنى كريم على الله أنه له مرتبة وشرف في الآخرة والدينا وضده هين على الله^(١) وقوله: خبير ببواطنكم تقدّم وجهه، وقوله: جذبة بكسر الدال المهملة أي فيها قحط، وقوله: يريدون الصدقة الخ أي يريدون بذكرهم ذلك للنبي ﷺ أن يعطيهم من الصدقات ويمنون على النبي بما ذكر^(٢) والمراد بالانثقال أمتعة بيوتهم والمراد به

(١) أخرجه الترمذي ٣٢٧٠ من حديث ابن عمر، وقال الترمذي: هذا حديث غريب. لا نعرفه من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر إلا من هذا الوجه، وعبد الله بن جعفر يضعف، صنّفه يحيى بن معين وغيره وعبد الله بن جعفر هو والد علي بن المدني.

(٢) ذكره الواحدي في أسباب النزول ٧٦٧ بدون إسناد.

وذكر الهيثمي في المجمع ١١٣٦١ نحوه من حديث عبد الله بن أبي أوفى، وقال رواه الطبراني في الكبير والأوسط. وفيه: الحجاج بن أرطاة، وهو ثقة، ولكنه مدلس، وبقية رجاله رجال الصحيح.

على الله، وفاجر شقي هين على الله» ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ﴾ بكم ﴿خَيْرٌ﴾ ببواطنكم ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ مَأْمَنَّا﴾ نزلت في نفر من بني أسد قدموا المدينة في سنة جدبة، وأظهروا الشهادتين، وكانوا يقولون لرسول الله أتيناك بالأنفال، والعيال، ولم نقاتلك كما قاتلك بنو فلان يريدون الصدقة، ويمنون ﴿قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا﴾ إذ الإيمان تصديق مع ثقة، وطمأنينة قلب، ولم يحصل لكم وإلا لما منتتم على الرسول عليه الصلاة والسلام بالإسلام، وترك المقاتلة كما دل عليه آخر السورة ﴿وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ فإن الإسلام انقياد، ودخول في السلم، وإظهار الشهادتين، وترك المحاربة يشعر به، وكان نظم الكلام أن يقول: لا تقولوا آمنا، ولكن قولوا: أسلمنا أو لم تؤمنوا، ولكن أسلمتم فعدل منه إلى هذا النظم احترازاً من النهي عن القول بالإيمان، والجزم بإسلامهم، وقد فقد شرط اعتباره شرعاً ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي

توكيد عدم المشاقفة والمقاتلة، وقوله: قالت الأعراب أنه لأن ذلك جائز في كل جمع كما قيل:

لا أبالي بجمعهم كل جمع مؤنث

وكونه للدلالة على قلة عقولهم عكس ما روعي في قوله: وقال نسوة: لا يطرد في كل جمع والتأنيث غير مختص بالأعراب حتى يتم ما ذكر. قوله: (وإلا لما منتتم الخ) فإن من صدق الله ورسوله، وعرف أن الإيمان أمر واجب عليه متخذ له من العذاب، وموصل لسعادة الدارين عرف أن المنة لله لا له لقوله تعالى في آخر السورة: ﴿بَلِ اللَّهُ يَمَنَّ عَلَيْكُمْ إِنَّ هَذَا لَلْإِيمَانِ﴾ وقوله: فإن الإسلام الخ إشارة إلى الفرق بين الإسلام والإيمان وأصل وضعه دال على ما ذكر لأن معنى أسلم دخل في السلم وهو ضد الحرب كأصبح إذا دخل في وقت الصباح وقوله: يشعر به أي بالانقياد والدخول في السلم. قوله: (وكان نظم الكلام الخ) أي كان مقتضى الظاهر والتقابل أن يكون المنفي والمثبت على وتيرة فحيث نفى الإيمان ثبت الإسلام أو يذكر القول فيهما، ولذا قيل: إنه من الاحتباك وأصله لم تؤمنوا فلا تقولوا آمنا ولكن أسلمتم فقولوا: أسلمنا فحذف من كل منهما نظير ما أثبت في الآخر، ولما لم يكن للحذف داع ذهب المصنف إلى أنه عدل عن مقتضى الظاهر لأنه الأبلغ فإنهم ادعوا الإيمان فنفي عنهم، ثم استدرك عليه فقال: دعوا ادعاء الإيمان وادعوا الإسلام فإنه ينبغي أن يصدر عنكم على ما فيه نفى الإيمان وأثبت لهم قول الإسلام دون الاتصاف به، وهو أبلغ مما ذكر من الاحتباك مع سلامته من الحذف بلا قرينة. قوله: (احترازاً من النهي الخ) أي احتراز من نهيهم عن قول الإيمان فإنه لو قال: لا تقولوا آمنا كان نهياً عن القول بالإيمان وهو غير مناسب لمقام الشارع المبعوث للدعوة إلى الإيمان فلا يناسبه مقام النهي عنه وعن القول به ولو قال: ولكن أسلمتم كان جزماً بإسلامهم واعتباراً له والحال أنه فقد شرط اعتباره شرعاً، وهو التصديق القلبي ففي كلامه لف ونشر لطرفي التقابل فلا وجه لما قيل لك أن تقول لم تؤمنوا في موقعه فإنه نفى لصريح دعواهم فلا يطلب له نكتة بخلاف ما لو كان النظم قل لا تقولوا آمنا فإنه

اللَّهُ ﴿ فِي طَاعَتِهِ، والمجاهدة بالأموال، والأنفس تصلح للعبادات المالية والبدنية بأسرها ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ الذين صدقوا في ادعاء الإيمان ﴿قُلْ أَتَمَلَّوْنَ اللَّهَ بِدِينِكُمْ﴾ أتخبرونه به بقولكم آمنا ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ لا يخفى عليه خافية، وهو تجهيل لهم وتوبيخ روي أنه لما نزلت الآية المتقدمة جاؤوا وحلفوا أنهم مؤمنون معتقدون فنزلت هذه الآية ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾ يعدّون إسلامهم عليك منة، وهي النعمة التي لا يستثيب موليها ممن يزلها إليه من المن بمعنى القطع لأن المقصود بها قطع حاجته، وقيل: النعمة الثقيلة من المن ﴿قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمُ﴾ أي بإسلامكم فنصب بنزع الخافض أو تضمين الفعل معنى الاعتداد ﴿بَلَى اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَّكُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ على ما زعتم مع أن الهداية لا تستلزم الاهتداء، وقرئ إن هداكم بالكسر، وإذ هداكم ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ في ادعاء الإيمان، وجوابه محذوف يدل عليه ما قبله أي فلله المنة عليكم

استمرار المجموع كما في قوله: ثم استقاموا أي استمرّ إيمانهم مع عدم الارتياب وعلى الثاني الاستمرار معتبر في الجزء الأخير فالتنظير بقوله: ثم استقاموا من جهة أخرى غير التراخي الرتبي السابق ذكره فليس إشارة لجريان هذا الوجه فيه كما توهم، وقيل إنه على الأوّل ثم فيه للتراخي الرتبي إذ المعنى لم يرتابوا بعد تشكيك المشكك والثبات على الشيء أعلى رتبة من إيجاده فتنظيره على ظاهره وعلى الثاني في الارتياب يبقى في الأزمنة المتراخية فثم للتراخي الزماني باعتبار النهاية فتدبر. قوله: (في طاعته) يعني ليس المراد بسبيل الله الغزو بخصوصه بل ما يعم العبادات والطاعات كلها لأنها في سبيله وجهته، ولذا قال والمجاهدة الخ فالمجاهدة بالأموال عبارة عن العبادة المالية كالزكاة والمجاهدة بالأنفس البدنية كالصلاة والصوم وقدم الأموال لحرص الإنسان عليها فإن ماله شقيق روحه وجاهدوا بمعنى بذلوا الجهد أو مفعوله مقدّر أي العدو أو النفس والهوى. قوله: (الذين صدقوا في ادعاء الإيمان) إشارة إلى أنه تعريض بكذب الإعراب في ادعاءهم الإيمان وأنه يفيد الحصر أي هم الصادقون لا هؤلاء، وإيمانهم إيمان صادق وجد. قوله: (أتخبرونه به بقولكم آمنا) فهو من قولهم علمت به فلذا تعدّى بالتضعيف لواحد بنفسه، وإلى الثاني بحرف الجرّ لأنه بمعنى الإعلام والإخبار، وقيل: إنه تعدّى بها لتضمين معنى الإحاطة أو الشعور ففيه مبالغة لإجرائه مجرى المحسوس فتأمل. قوله: (تجهيل لهم وتوبيخ) لأنهم كيف يعلمونه، وهو العالم بكل شيء وقوله: وهي أي المنة النعمة التي لا يستثيب أي يطلب الثواب والجزاء عليها وموليها كمعطيها لفظاً، ومعنى وقوله: ممن يزلها متعلق بيستثيب أي يوصلها إليه، قال في القاموس: أزل إليه نعمه أسداها وإليه من حقه شيئاً أعطاه اه، وقوله: الثقيلة ثقل المنة عظمها أو المشقة في تحملها، وقوله: من المن وهو الرطل الذي يوزن به. قوله: (أو تضمين الفعل معنى الاعتداد) أي يعدّون إسلامهم منة ونعمة كما أشار إليه أولاً والاعتداد بالشيء الاعتبار به، وقوله: على ما زعتم في قوله قالت الأعراب: آمنا فلا ينافي هذا قوله لم تؤمنوا حيث نفى الإيمان عنهم، وقوله: مع أن الهداية الخ

وفي سياق الآية لطف، وهو أنهم لما سموا ما صدر عنهم إيماناً، ومنوا به فنفي أنه إيمان، وسماه إسلاماً بأن قال: يمتنون عليك بما هو في الحقيقة إسلام، وليس بجدير أن يمتن عليك بل لو صح ادّعاؤهم للإيمان فلله المنة عليهم الهداية له لا لهم ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ما غاب فيهما ﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ في سرّكم، وعلانيتكم فكيف يخفى عليه ما في ضمائركم، وقرأ ابن كثير بالياء لما في الآية من الغيبة عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة الحجرات أعطي من الأجر بعدد من أطاع الله وعصاه».

فالهداية مطلق الدلالة فلا يلزم إيمانهم، وينافي نفي الإيمان السابق فإن قلت: الهداية هنا ما يلزم الإيمان لقوله: إن كنتم صادقين فكيف يتجه ما ذكره في هذه المعية قلت: الإضراب يقتضي أنّ ما منّ به عليهم واقع، وهو الدلالة لا الاهتداء ولا يلزم تقدير الجواب من لفظ ما قبله بعينه، ومتعلق الصدق ادّعاء الإيمان لا الهداية حتى ينافيه كما توهم. قوله: (وفي سياق الآية لطف الخ) لما فيها من النكت إذ سمي ما أحدثوه إسلاماً تكديماً لهم في قولهم: أمنا في معرض الامتنان، ثم أمره أن يجيبهم بأنهم كاذبون وأضاف ما أتوا به إليهم في قوله: إسلامكم إشارة إلى أنه أمر غير معتدّ به فلا يليق الامتنان به، وتمام الحسن في التذييل الدالّ على كذبهم، وعلى اطلاعه على خواص عباده من النبي ﷺ وأتباعه، وقوله: فنفي جواب لما وهو قد يقترن بالفاء كما في التسهيل فليست الفاء زائدة فيه كما قيل. قوله: (وسماه إسلاماً الخ) كان عليه أن يقول، وبين أنهم ليس لهم أن يمتنوا به ليظهر معه قوله: بأن قال الخ والأمر فيه سهل، وقوله في الحقيقة: إسلام أي انقياد ودخول في السلم، وقوله: وليس بجدير أن يمتن بالبناء للمجهول والنائب عن فاعله قوله عليك، وإنما كان كذلك لأنه لعدم مواطاة القلب غير معتدّ به شرعاً، وقوله: بل لو صح ادّعاء الخ من كلام المصنف ابتداء لا مقول القول وقوله: في سرّكم وعلانيتكم أخذه من ذكره عقب الغيب، وقوله: لما في الآية من الغيبة أي من ذكره هؤلاء بضمير الغيبة وما هو في حكمه كقوله: يمتنون ونحوه، والحديث^(١) المذكور موضوع ومعناه ظاهر تمت السورة الشريفة فلله الحمد على جزيل الأنعام وعلى سيدنا محمد وآله وصحبه أفضل الصلاة والسلام.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم..

سورة ق

مكية وهي خمس وأربعون آية.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَ وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ﴾ الكلام فيه كما مرّ في ﴿ص وَالْقُرْآنَ ذِي الذِّكْرِ﴾ [سورة ص، الآية: ١] والمجيد ذو المجد، والشرف على سائر الكتب أو لأنه كلام المجيد أو لأنّ من علم معانيه وامتلأ أحكامه مجد ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾ إنكار لتعجبهم مما ليس

سورة ق، قيل وتسمى سورة الباسقات

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مكية) قيل: بالإجماع، ويرد عليه أنه روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه استثنى منه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [سورة ق، الآية: ٣٨] (١) إلى قوله: لغوب لأنها نزلت في اليهود كما أخرجها الحاكم ونقله في الاقتان ولا خلاف في عددها. قوله: (الكلام فيه كما مرّ في ص) يعني من وجوه القراءات وكون الواو قسمية أو عاطفة وكونه تجريداً على نهج مرتت بزيد والنسمة المباركة وكونه من الحروف المقطعة أو اسم للسورة أو القرآن لا في كونه فعل أمر لأنه وجه مرجوح لا يلتفت إليه، وأما كونه أمراً من فقاء إذا اتبع أثره على أنه أمر معناه اتبع القرآن، وأعمل بما فيه فلا وجه له لأنّ مثله لا يقال بالرأي فلا وجه لذكره، وتوهم جريانه هنا كما قيل وكذا ما قيل إنه أمر بمعنى قف. قوله: (والمجيد ذو المجد والشرف الخ) يعني أنّ المعروف وصف الذوات الشريفة به فوصف القرآن به إمّا على النسب كلاين وتامر وأورد عليه أنه غير معروف في فعيل كما قاله ابن هشام في أنّ رحمة الله قريب وشرفه على هذا بالنسبة لسائر الكتب أمّا غير الإلهية فظاهر وأمّا الإلهية فلاعجازه، وكونه غير منسوخ بغيره. قوله: (أو لأنه كلام المجيد) يعني أنه وصف بوصف قائله على أنه مجاز في الإسناد كالقرآن الحكيم، وقوله: أو لأنّ من علم معانيه الخ هو أيضاً من الإسناد المجازي لكنه وصف بوصف حامله أو هو بتقدير مضاف حذف فارتفع الضمير المضاف إليه أو فعيل فيه بمعنى مفعول كبديع بمعنى مبدع لكن الوجه الأوّل أولى لما قدمناه من أنّ مجيء فعيل، وصفاً من الأفعال لم يشبهه أهل اللغة والعربية كما مرّ تفصيله، وقيل المجد سعة الكرم وصف به القرآن لما تضمنه من خير الدارين. قوله: (إنكار لتعجبهم مما ليس بعجب) الإنكار مأخوذ من السياق، والتعجب

(١) أخرجها الحاكم في «المستدرک» ٥٤٣/٢ من حديث ابن عباس مرفوعاً. وقال: صحيح الإسناد، وتتبعه الذهبي فقال: فيه أبو سعيد البقال، قال ابن معين: لا يكتب حديثه اه قلت إسناده ضعيف لضعف أبو سعيد البقال واسمه سعيد بن المرزبان. قال عمرو بن علي: ضعيف الحديث [تهذيب التهذيب ٧١/٤] والمجروحين لابن حبان ٣١٣/١.

وذكر الحديث الواحد في أسباب النزول ٧٦٩ عن ابن عباس مرفوعاً.

بعجب، وهو أن ينذرهم أحد من جنسهم أو من أبناء جلدتهم ﴿فَقَالَ الْكٰفِرُونَ هٰذَا نَسْوٌ مِّنْ عَجَبٍ﴾ حكاية لتعجبهم، وهذا إشارة إلى اختيار الله محمداً للرسالة، وإضمار ذكرهم، ثم إظهاره للإشعار بتعنتهم بهذا المقال، ثم التسجيل على كفرهم بذلك أو عطف لتعجبهم من البعث على تعجبهم من البعثة، والمبالغة فيه بوضع الظاهر موضع المضمرة، وحكاية تعجبهم مبهماً إن كانت الإشارة إلى مبهم يفسره ما بعده أو مجملاً إن كانت الإشارة إلى محذوف دل عليه منذر، ثم تفسيره أو تفصيله لأنه أدخل في الإنكار إذ الأول استبعاد لأن يفضل عليهم مثلهم، والثاني استقصار لقدرة الله تعالى عما هو أهون مما يشاهدون من صنعه ﴿أَوَدَا مِنَّا وَكُنَّا نُرَآهُ﴾ أي أنرجع إذا متنا، وصرنا تراباً، ويدل على المحذوف قوله: ﴿ذٰلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ أي بعيد عن الوهم أو العادة أو الإمكان، وقيل: الرجوع بمعنى المرجوع ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ﴾ ما تأكل من أجساد موتاهم، وهو رد لاستبعادهم بإزاحة ما هو الأصل فيه،

مما ليس بعجب بل مما هو أمر لازم لا بد منه والإضراب للانتقال من وصف القرآن بالمجيد إلى إبطال تعجبهم مما ليس بعجب. قوله: (أحد من جنسهم أو من أبناء جلدتهم) يعني أنّ من بيانية والمراد بكونه منهم أنه من جنس البشر أو العرب، ومعنى كونه من أبناء جلدتهم أنه من نوعهم أو قبيلتهم أو ديارهم فالجلدة مستعارة لما ذكر يقال: فلان أشعر جلدته وأشعر أهل جلدته أي قبيلته فهي أخص من الجنس كما هو معروف في استعمال البلغاء. قوله: (حكاية لتعجبهم) فالفاء لتفصيل ما أجمل كقوله تعالى: ﴿ونادى نوح ربه﴾ [سورة هود، الآية: ٤٥] فقال: رب الخ، وقوله: للإشعار بتعنتهم الذي اشتهر في النسخ أنه بنون مشددة ومثناة فوقية تفعل من العنت وهو اللجاج في العناد، وفي نسخة بتعينهم بالياء التحتية والنون والمعنى على الأولى أنه ذكر أولاً مضمراً بياناً لعنادهم لإنكارهم وتعجبهم مما لا ينكر، ثم أعيد تسجيلاً عليهم بالكفر فلذا أظهر ما يدل عليهم بعد الإضمار، وعلى الثانية أنه أضمر ثم أظهر وكان الظاهر العكس لتعينهم والتسجيل عليهم، ومن العجب ما قيل إنه لتعييبهم تفعل من العيب بالياء الموحدة أي جعلهم ذوي عيب ظاهر بهذا المقال حتى لا يستحقون إظهار الذكر وهو تحريف منه. قوله: (أو عطف لتعجبهم من البعث الخ) والعطف بالفاء لوقوعه بعده وتفرّعه عليه لأنه إذا أنكر المبعوث أنكروا ما بعث به أيضاً، وقوله: والمبالغة الخ مبتدأ خبره قوله بوضع الخ، وقوله: لأنه الخ بيان لإفادة ما ذكر للمبالغة أو هو الخبر، والجار والمجرور متعلق بالمبالغة وقوله: يفسره ما بعده فهي للبعث المفسر بقوله: أنذا متنا الخ فإنها جملة مستأنفة لبيان المتعجب منه، وقوله: ثم تفسيره أو تفصيله متعلق بقوله: محذوف دل عليه ما بعده على أنّ الرجوع بمعنى الرجوع وقوله: عن الوهم بيان لأنّ البعد معنوي نزل منزلة الحسي فأفاد ما ذكره، وقوله: وقيل الرجوع بمعنى المرجوع وهو الجواب يقال هذا رجوع رسالتك ومرجوعها ومرجوعتها أي جوابها وعلى هذا فهو من كلام الله لا من كلام الكفرة كما في الوجه السابق، والمعنى هذا جواب بعيد منهم لمن أنذرهم وذلك إشارة لقوله: أنذا متنا الخ ومرضه لبعده، والدليل على متعلق الظرف

وقيل: إنه جواب القسم، واللام محذوف لطول الكلام ﴿وَعِدْنَا كِتَابَ حَفِيفٍ﴾ حافظ لتفاصيل الأشياء كلها أو محفوظ عن التغيير، والمراد إما تمثيل علمه بتفاصيل الأشياء بعلم من عنده كتاب محفوظ يطالعه، أو تأكيد لعلمه بها بثبوتها في اللوح المحفوظ عنده ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ﴾ يعني النبوة الثابتة بالمعجزات أو النبي، أو القرآن ﴿لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ وقرئ لما بالكسر ﴿فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَّرِيحٍ﴾ مضطرب من مرج الخاتم في إصبعه إذا جرج، وذلك قولهم تارة إنه شاعر، وتارة إنه ساحر، وتارة إنه كاهن ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا﴾ حين كفروا بالبعث ﴿إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ﴾ إلى آثار قدرة الله تعالى في خلق العالم ﴿كَيْفَ بَيَّنَّنَا﴾ رفعناها بلا عمد ﴿وَرَيْنُنَّا﴾ بالكواكب ﴿وَمَا لَهَا مِنْ رُوحٍ﴾ فتوق بأن خلقها ملساء متلاصقة الطباق ﴿وَالْأَرْضِ

حينئذ ذكر المنذر والتقدير أنبعث إذا متنا، وقوله: رد لاستبعادهم أي للبعث فدفع أصله وهو أن أجزاءهم تفرقت فلا تعلم حتى تعاد بزعمهم الفاسد. قوله: (وقيل إنه جواب القسم الخ) القسم في قوله: ق والقرآن قد اختلف المعربون في جوابه فقيل: محذوف تقديره لتبعثن، وقيل: مذكور وهو قد علمنا ولم يذكر اللام تخفيفاً لطول الكلام، وقيل: هو ما يلفظ من قول وقيل بل عجبوا وقيل: إن في ذلك لذكرى. قوله: (حافظ الخ) ففعيل بمعنى فاعل أو مفعول وعليهما فالكتاب الحفيظ استعارة لسعة علمه أو هو تأكيد لثبوت علمه والكتاب الحفيظ اللوح المحفوظ لا استعارة فيه، وقوله: بل كذبوا الخ الأكثر على أن المضرب عنه محذوف تقديره ما أجادوا النظر بل كذبوا الخ، وفي الكشف إنه اتبع الإضراب الأول بما يدل على ما هو أفظع منه وهو التكذيب بالحق المؤيد بالقواطع فكانه بدل بدء من الأول فلا تقدير فيه وكونه أفظع وأقبح للتصريح بالتكذيب من غير تدبر بعد التعجب منه كما صرح به، وقيل: لأن التكذيب بالنبوة تكذيب بالمنبأ به من البعث وغيره وهو نظر لمآل كلامه لا غفلة عن مرامه كما توهم. قوله: (أو النبي) هو أعم مما قبله والمراد ليس إنكار ذاته بل إنكار نبوته وما جاء به وقد يتوهم أنه لا فرق بينه وبين ما قبله، وقوله: أو القرآن قيل المضرب عنه على هذا قوله: ق والقرآن المجيد وفيه نظر، وقوله: وقرئ لما بالكسر أي بكسر اللام وتخفيف الميم وهي قراءة شاذة لجحدر، واللام توقيتية بمعنى عند وما مصدرية. قوله: (مضطرب) فالإسناد مجازي مبالغة بجعل المضطرب الأمر نفسه وهو في الحقيقة صاحبه، وقوله: إذا جرج بجيمين بينهما راء مهملة مكسورة بمعنى تحرك واضطرب لسعته ويجوز أن يكون بحاء مهملة، ثم جيم بمعنى قلق واضطرب أيضاً، وقوله: وذلك الخ تفسير للمراد باضطرابه وهو اختلاف مقالاتهم فيه، وعدم ثباتهم وجزمهم، وهو صادق على الأقوال لأنه بحسب الظاهر في النبي ﷺ ويؤول إلى الطعن في النبوة والقرآن لادعاء أنه شعر وسحر ونحوه مما تضمنه ما ذكر ويجوز أن يكون اضطراب أمرهم اختلاف حالهم ما بين تكذيب، وتردد وتعجب إلى غير ذلك وقوله: في خلق العالم لم يقل خلق السموات مع أنه أظهر لأنه توطئة لما ذكر بعده والعالم ما سوى الله، أو المراد به العالم العلوي فعبر به ليشمل الكواكب المذكورة، ومثله سهل. قوله: (فتوق) جمع فتق وهو

مَدَدْتَهَا ﴿ بسطناها ﴾ وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوْسِيَ ﴿ جبالاتاً ثوابت ﴾ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ ﴿ أي من كل صنف ﴾ بِهَيْجٍ ﴿ حسن ﴾ تَبَصَّرَةٌ وَذَكَرْنِي لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ ﴿ راجع إلى ربه متفكر في بدائع صنعه، وهما علتان للأفعال المذكورة معنى، وإن انتصبتا عن الفعل الأخير ﴾ وَزَرَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبْدَرًا ﴿ كثير المنافع ﴾ فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ ﴿ أشجاراً، وثماراً ﴾ وَصَبَّ الْحَصِيدِ ﴿ وحب الزرع الذي من شأنه أن يحصد كالبر، والشعير ﴾ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ ﴿ طوالاً أو حوامل من أسقت الشاة إذا حملت فيكون من أفعل فهو فاعل، وأفرادها بالذكر لفرط ارتفاعها، وكثرة منافعها، وقرئ باصقات لأجل القاف ﴿ لَمَّا طَلَعُ نَهْدٌ مُنِيبٌ ﴿ منضود بعضه فوق بعض، والمراد تراكم الطلع أو كثرة ما فيه من الثمر ﴾ زَرْقًا لِلْعِبَادِ ﴿ علة لأنبتنا أو مصدر فإن الإنبات رزق ﴾ وَأَحْيَيْنَا بِهِ ﴿ بذلك الماء ﴾ بَلَدَةً مَيِّتًا ﴿ أرضاً جديبة لإنماء فيها ﴾ كَذَلِكَ الْخُرُوجُ ﴿ كما

الشق، والمراد به هنا لازمه وهو الفضاء بين الجسمين، ولذا فسره بقوله: بأن خلقها الخ لأنها لو لم تكن ملساء بل أجزاءها متباينة ما بين مرتفع ومنخفض منع ذلك من تلاصقها فلا ينافي هذا أن يكون لها أبواب ومساعد وإن لم يفسر الفروج بالخلل كالفطور، وهذا بناء على ما ذهب إليه الحكماء وهو مناف لما ورد في الحديث من أنّ بين كل سماء وما فوقها مسيرة خمسمائة عام^(١) والرواسي تقدّم تفسيرها كالزوج بمعنى الصنف فتذكره. قوله: (متفكر في بدائع صنعه) تفسير للمراد من الرجوع إلى ربه فهو مجاز بتزليل التفكير في المصنوعات منزلة الرجوع إلى صانعها، وقوله: وهما أي تبصرة وذكرى منصوبان على أنهما مفعولان له، ونصبهما على المصدرية لفعلين مقدرين محوج إلى كثرة التقدير فلذا لم يتعرّض له المصنف، وهذا على التنازع وإعمال الأخير.

قوله: (وحب الزرع الذي من شأنه أن يحصد) فالإضافة لما بينهما من الملاسة والحصيد صفة لموصوف مقدر، وهو الزرع فليس من قبيل مسجد الجامع ولا من مجاز الأول كما توهم والحصيد بمعنى المحصود، والنخل معطوف على جنات وباسقات حيثند حال مقدرة لأنه لم تطل حال الإنبات بل بعده، وقوله: فيكون من أفعل على الثاني فهو فاعل والقياس مفعول فهو من النوادر كالطوائح واللواحق في أخوات لها شادة ويافع من أيفع ويأقل من أبقل، وقوله: وإفرادها بالذكر أي مع دخولها في جنات كما مرّ في سورة يس. قوله: (وقرئ باصقات لأجل القاف) وهي لغة لبعض العرب تبدل السين مطرداً صاداً إذا وليها خاء أو عين أو قاف أو طاء مهملة أو فصل بينهما بحرف أو حرفين أو تقدّمها كما فصل في التصريف، فقوله: لأجل القاف توجيه لهذه القراءة وأنّ الإبدال لقرب مخرج الصاد من القاف، وقوله: أو كثرة ما فيه من الثمر أي من مادة الثمر ففيه تسمع، وقوله: علة أي مفعول له أو حال بمعنى مرزوقاً، وقوله: أو مصدر أي من غير لفظه كقعدت جلوساً وإليه أشار بقوله: فإنّ الإنبات رزق بفتح الراء وكسرهما

حيث هذه البلدة يكون خروجكم أحياء بعد موتكم ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّيْسِ وَشَمُودُ ﴿١٢﴾ وَعَادٌ وَرِعَصُونَ ﴿١٣﴾ أَرَادَ بِفِرْعَوْنَ إِيَّاهُ، وَقَوْمَهُ لِيَلْأَثِمَ مَا قَبْلَهُ، وَمَا بَعْدَهُ ﴿وَإِخْوَانُ لُوطٍ ﴿١٤﴾﴾ سَمَاهُمْ إِخْوَانُهُ لِأَنَّهُمْ كَانُوا أَصْحَارَهُ ﴿وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُيُوعٍ ﴿١٥﴾﴾ سَبَقَ فِي الْحَجَرِ، وَالِدُخَانِ ﴿كُلُّ كَذَّبَ الرَّسُولِ﴾ أَي كُلِّ وَاحِدٍ أَوْ قَوْمٍ مِنْهُمْ أَوْ جَمِيعِهِمْ، وَأَفْرَادَ الضَّمِيرِ لِأَفْرَادٍ لَفْظُهُ ﴿حَقَّقَ وَعِيدٌ﴾ فَوَجِبَ، وَحَلَّ عَلَيْهِ وَعَيْدِي، وَهُوَ تَسْلِيَةٌ لِلرَّسُولِ ﷺ وَتَهْدِيدٌ لَهُمْ ﴿أَفَعِينَا بِالْحَلْقِ الْأَوَّلِ﴾ ﴿أَفَعِزَّنَا عَنِ الْإِبْدَاءِ حَتَّى نَعْجِزَ عَنِ الْإِعَادَةِ مِنْ عَيْبِ بِالْأَمْرِ إِذَا لَمْ يَهْتَدِ لَوْجُهُ عَمَلَهُ،

وفيه تجوز، وقوله: أرضاً جذبة فهو استعارة، وقد تقدّم تحقيقها. قوله: (كما حيث هذه البلدة الخ) يعني المراد بالخروج بالخروج خروجهم أحياء من القبور فشبّه بعث الأموات ونشرهم بقدرته تعالى بإخراج النبات من الأرض بعد وقوع المطر عليها فكذلك خبر الخروج أو مبتدأ فالكاف بمعنى مثل، وقوله: أَرَادَ بِفِرْعَوْنَ الخ فأطلق على ما يشمل أتباعه كما تسمى القبيلة تميماً باسم أبيها وإنما أوّله بما ذكر لأنه أنسب وأتم فائدة، وقوله: لأنهم كانوا أصهاره فليس المراد الأخوة الحقيقية من النسب بل المصاهرة. قوله: (سبق في الحجر والدخان) وهو ما مرّ من أن أصحاب الأيكة قوم شعيب عليه الصلاة والسلام كانوا يسكنون غيضة فسموا بها، والأيكة معناها لغة الغيضة وأن تبعاً هو الحميري وكان مؤمناً وقومه كفرة، ولذا لم يذم هو وذم قومه والرسّ البئر التي لم تبين كما مرّ في الفرقان فليُنظر تفصيله ثمة. قوله: (أي كل واحد أو قوم) بالجرّ معطوف على واحد، وقوله: منهم متعلق بهما فإن قيل لم يكذب كل واحد من قوم نوح وشمود وعاد كما صرح به في غير آية كقوله: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجاً مِمَّنْ يَكْذِبُ بِآيَاتِنَا﴾ فإنها صريحة في أن كل أمة نبي فيها مصدق ومكذب قلت: الكلية هنا المراد بها التكثير كما في قوله: ﴿وَأَوْتِيتِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [سورة النمل، الآية: ٢٣] فهي باعتبار الأغلب الأكثر، وقوله: أو جمعهم فالتقدير كل هؤلاء فكان حقه أن يقال كذبوا لكنه أفرد ضميره مراعاة للفظ كل فإنه مفرد وإن كان جمعاً معني، وقوله: تسليّة للرّسول ﷺ بأن عاقبة كل من كذب الرّسل الهلاك، والتهديد للكفرة. قوله: (أفَعِزَّنَا عَنِ الْإِبْدَاءِ) فالعني هنا بمعنى العجز لا التعب قال الكسائي: تقول أعيتت من التعب وعيتت من انقطاع الحيلة والعجز عن الأمر وهذا هو المعروف والأفصح وإن لم يفرق بينهما كثير والخلق الأوّل هو الإبداء، وإليه أشار المصنف. قوله: (أي هم لا ينكرون قدرتنا الخ) هذا تصحيح للإضراب بتقدير المضرب عنه لكنه اختصره إذ التقدير إنهم معترفون بالأوّل فلا وجه لإنكارهم للثاني بل هم اختلط عليهم الأمر والتبس، وقوله: لما فيه من مخالفة العادة بيان لمنشأ الالتباس وهو قياسهم أحوال المعاد بهذه النشأة التي لم يشاهد فيها أن يعود شيء بعد موته وتفرق أجزائه، ولذا نكر الخلق الجديد لما أضافه إليهم لأنه لاستيعاده عندهم كان أمراً عظيماً فالتعظيم ليس راجعاً إلى الله ولا إلى الإيجاد من حيث هو حتى يعترض بأنه أهون من الخلق الأوّل والمناسب تعريفه أو جعل تنكيره للتحقير كما بينه المدقق في الكشف، ومن لم يتنبه لما أرادوه هنا قال: الدلالة على التهوين من وصف الخلق بالجديد لما

والهمزة فيه للإنكار ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَّمْنَا مَا تُؤَسُّوسُ بِهِ نَفْسَهُ﴾ ما تحدّث به نفسه، وهو ما يخطر بالبال، والوسوسة الصوت الخفي، ومنها وسواس الحلي والضمير لما إن جعلت موصولة، والباء مثلها في صوت بكذا أو للإنسان إن جعلت مصدرية والباء للتعديّة ﴿وَمَنْ أَأَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ أي، ونحن أعلم بحاله ممن كان أقرب إليه من حبل الوريد تجوز بقرب الذات لقرب العلم لأنه موجه، وحبل الوريد مثل في القرب قال:

والموت أدنى لي من الوريد

تعورف من أنّ الإعادة أهون من الإبداء إلا أنّ التخويف مقصود أيضاً فلذا دلّ بالتنكير على عظمه فحق السامع أن يخافه ويهتم به فلا يعقد على لبس منه. قوله: (والإشعار الخ) لو عطفه بأو كان أظهر لأنه وجه آخر أريد بالتنوين فيه الإبهام الذي هو أصل معنى التنكير إشارة إلى أنه على وجه لا يعرفه الناس. قوله: (ومنها وسواس الحلي) بضم الحاء وكسر اللام وتشديد الياء أو بفتح فسكون والياء مخففة، وهو صوتها إذا تحرّكت وصدّم بعضها بعضاً، ولذا تظرف بعض المحدّثين فقال:

إن قيل شعرك وسواس هذيت به فقد يقال لصوت الحلي وسواس

قوله: (والضمير الخ) أي الضمير في قوله: به إن جعلت الباء صلة لتوسوس بمعنى تصوّت وما موصولة عائد على ما الموصولة، وجوز فيها حينئذ أن تكون للملابسة أو زائدة والأوّل أولى وإن كانت الباء للتعديّة وما مصدرية يعود ضمير به على الإنسان، والمعنى جعل النفس موسوسة للإنسان لأنّ الوسوسة نوع من الحديث وهم يقولون حدثت نفسه وحدثته نفسه بكذا كما قال لبيد:

واكذب النفس إذا حدّثتها إن صدق النفس يزري بالأمل

قوله: (أي ونحن أعلم بحاله الخ) يعني أنه تجوز بقرب الذات عن قرب العلم لتنزهه عن القرب المكاني إمّا تمثيلاً، وإمّا من إطلاق السبب وإرادة المسبب لأنّ القرب من الشيء سبب للعلم به، وبأحواله في العادة وقول المصنف لأنه موجه صريح في أنه أراد الثاني، وكلامه في الكشاف مائل إلى الأوّل والمعنى أنه تعالى أعلم بأحواله خفيها وظاهرها من كل عالم. قوله: (لأنه موجه) بكسر الجيم وفتحها وعلى الأوّل ضمير أنه لقرب الذات وضمير موجه للعلم أو لقربه وعلى الثاني بالعكس، وهذا بيان لعلاقة التجوز وقوله: وحبل الوريد مثل في القرب يعني أنه ضرب به المثل في القرب لأنّ أعضاء المرء وعروقه متصلة على طريق الجزئية فهي أشدّ من اتصال ما اتصل به من الخارج وخص هذا لأنّ به حياته، وهو بحيث يشاهده كل أحد. قوله: (والموت أدنى لي من الوريد) أوّله:

هل أغدون في عيشة رغيد

وهو من شعر لذي الرمة والموجود في ديوانه كما قيل:

والحبل العرق، وإضافته للبيان، والوريدان عرقان مكتنفان بصفحتي العنق في مقدمه متصلان بالوتين يردان من الرأس إليه، وقيل: سمي وريداً لأن الروح يرده ﴿إِذْ يَنْفَخُ النَّفْثَ﴾ مقدرٌ باذكر أو متعلق بأقرب أي هو أعلم بحاله من كل قريب حين يتلقى أي يتلقن الحفيظان ما يتلفظ به، وفيه إيذان بأنه غني عن استحفاظ الملكين فإنه أعلم منهما، ومطلع على ما يخفى عليهما لكنه لحكمة اقتضته، وهي ما فيه من تشديد يشبط العبد عن المعصية، وتأكيد في اعتبار الأعمال، وضبطها للجزاء أو إلزام الحجة يوم يقوم الأشهاد ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَائِدٌ﴾ أي عن اليمين قعيد، وعن الشمال قعيد أي مقاعد كالجلس فحذف الأول لدلالة الثاني عليه كقوله:

فإنني وقيا ربها لغريب

ما دون وقت الأجل المعدود	نقص ولا في العمر من مزيد
موعود رب صادق الموعود	والله أدنى لي من الوريد
والموت يلقي أنفس الشهود	

وقوله: والحبل العرق تفسير للمراد به هنا لأن الحبل معناه معروف، وإطلاقه على العرق بطريق المشابهة كم يقال حبل الوريد وحبل العاتق لعرقه، وقوله: وإضافته للبيان على أنه مجاز عن العرق لإضافته للبيان كشجر الأراك أو لامية كما في غيره من إضافة العام للخاص فإن أبقى الحبل على حقيقته لإضافته كلجين الماء. قوله: (والوريدان الخ) في الكشف إنه بحسب المشاهد المعروف بين الناس فلا يرد عليه أنه مخالف لما ذكره أئمة التشريح في مبدأ العروق، وقال الراغب: الوريد عرق متصل بالكبد والقلب وفيه مجاري الروح فالمعنى أقرب من روحه، وهذا هو ما فسر به بعضهم الوتين، وقوله: يردان من الرأس فالوريد فعيل بمعنى فاعل وعلى ما ذكر من القيل هو فعيل بمعنى مفعول والمراد بالروح ما سماه الأطباء روحاً، ويقال له: الروح الحيواني وهو إشارة إلى ما ذكره الراغب من أنّ مبدأه القلب. قوله: (مقدرٌ باذكر) قيل وهو أولى مما بعده لبقاء الأقرية على إطلاقها ولأنّ أفعل التفضيل ضعيف في العمل، وإن كان لا مانع من عمله في الظرف كما فصله في الكشف إذ الكلام في رفع الفاعل الظاهر ونصب المفعول به، وقوله: وفيه إيذان أي في تعلقه بأقرب على هذا الوجه، وقوله: لكنه أي الاستحفاظ وهو تعيين الحافظ لا طلبه، وقوله: يشبط بمعنى يعوق صفة تشديد لأنّ توكيل حافظ به يكتب كل ما صدر عنه مقتض لما ذكر، وقوله: للجزاء متعلق بتأكيد. قوله: (كالجلس) يعني فعيل بمعنى مفاعل كرضيع لمراضع ونديم لمنادم ومثله كثير كما في شرح التسهيل، وقوله: فحذف الأول ولم يقل قعيد ران عاية للفواصل وقوله:

فأنسى وقيا ربها لغريب

مثال للحذف من أحدهما لدلالة الآخر إذ الحذف فيه من الثاني لا من الأول على

وقيل: يطلق فعيل للواحد، والمتعدّد كقوله: ﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾ [سورة التحريم، الآية: ٤] ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ﴾ ما يرمي به من فيه ﴿إِلَّا لَدَيْهِ رَيْبٌ﴾ ملك يرقب عمله ﴿عَيْدٌ﴾ معدّ حاضر، ولعله يكتب عليه ما فيه ثواب أو عقاب، وفي الحديث كاتب الحسنات أمير على كاتب السيئات فإذا عمل حسنة كتبها ملك اليمين عشرأ، وإذا عمل سيئة قال صاحب اليمين لصاحب الشمال: دعه سبع ساعات لعله يسبح أو يستغفر ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ لما ذكر استبعادهم البعث للجزاء، وأزاح ذلك بتحقيق قدرته، وعلمه أعلمهم بأنهم يلاقون ذلك عن قريب عند الموت، وقيام الساعة، ونبه على اقترابه بأن عبر عنه بلفظ الماضي، وسكرة الموت شدّته الذاهبة بالعقل، والباء للتعديّة كما في قولك: جاء زيد بعمرو، والمعنى وأحضرت سكرة الموت حقيقة الأمر أو الموعدود الحق أو الحق الذي

اختلاف فيه، وقوله: وقيل الخ مرضه لأنه ليس على إطلاقه بل إذا كان فعيل بمعنى مفعول بشروطه وهذا بمعنى فاعل ولا يصح فيه ذلك إلا بطريق الحمل على فعيل بمعنى مفعول، وقوله: ما يرمي به إشارة إلى أنّ معنى اللفظ الرمي من الفم تقول لفظت النواة إذا رميتها من فيك، ثم شاع في التلّفظ فصار حقيقة فيه. قوله: (ولعله يكتب عليه ما فيه ثواب أو عقاب) يعني إن كاتب الحسنات يكتب ما فيه الثواب، وكاتب السيئات يكتب ما فيه العقاب فلا يكتب واحد منهما المباح لأنه لا ثواب فيه، ولا عقاب ويشهد له الحديث المذكور فالعموم في قوله: ما يلفظ من قول مخصوص بما ذكر لأنّ الكتابة للجزاء عليه فما لا ثواب، ولا عقاب له مستثنى حكماً وما قيل من أنه يكتب عليه كل شيء حتى أتينه في مرضه فتسمية كاتب السيئات، وكاتب الحسنات شاهدة على خلفه، ويجمع بينهما على ما أشار إليه السيوطي في بعض رسائله بأن يكتب كل ما صدر عنه حتى المباحات فإذا عرضت أعمال يومه محي منها المباحات، وكتب ثانياً ما له ثواب أو عقاب، وهو معنى قوله: يمحو الله ما يشاء، ويثبت فللقول بكتابة المباح وعدمها وجه فلا منافاة بين القولين، والحديثين، وإنما عطف الحديث بالواو، ولم يقل ففي الحديث كما قيل لأنه لا دليل فيه على ما ذكر إذ هو ساكت عما عداهما، وقيل: إنه كالتفسير للآية لذكره تعدّد الكاتبين، وظاهر النظم وحدتهما وفيه نظر، والحديث^(١) المذكور رواه الطبري وذكره ابن حجر. قوله: (لما ذكر استبعادهم البعث) بقوله: ﴿أئذا متنا﴾ الآية، وتحقيق قدرته ما دلّ عليه قوله: ﴿أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم﴾، وتحقيق علمه بقوله: ﴿قد علمنا ما تنقص الأرض﴾ الخ وقوله: أعلمهم بأنهم يلاقون ذلك عن قريب بقوله: ونفخ في الصور، وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد فإنّ التعبير بالماضي لتحقيقه الذي صيره يشرف من الوقوع لأنّ كل آت قريب، وما تهبأ أسبابه، ووقعت مقدّماته فهو في حكم الواقع. قوله: (شدّته الذاهبة بالعقل) أي المذهبة العقل فالباء للتعديّة، وهو بيان لأنّ السكرة استعيرت

ينبغي أن يكون من الموت، والجزاء فإنَّ الإنسان خلق له أو مثل الباء في تنبت بالدهن، وقرئ سكرة الحق بالموت على أنها لشدتها اقتضت الزهوق أو لاستعقابها له كأنها جاءت به أو على أنَّ الباء بمعنى مع، وقيل: سكرة الحق سكرة الله، وإضافتها إليه للتحويل، وقرئ سكرات الموت ﴿ذَلِكَ﴾ أي الموت ﴿مَا كُنْتَ مِنْهُ نَحِيْدٌ﴾ تميل وتفرَّ عنه، والخطاب للإنسان ﴿وَيُنْفِخُ فِي الصُّوْرِ﴾ يعني نفخة البعث ﴿ذَلِكَ يَوْمُ الْوَعِيْدِ﴾ أي وقت ذلك يوم تحقق الوعيد، وإنجازه، والإشارة إلى مصدر نفخ ﴿وَمَآءَاتٌ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ ملكان أحدهما يسوقه، والآخر يشهد بعمله أو ملك جامع للوصفين، وقيل: السائق كاتب

للشدة، ووجه الشبه بينهما أنَّ كلاَّ منهما مذهب للعقل فالاستعارة تصريحية تحقيقية، ويجوز أن يشبه الموت بالشراب على طريق الاستعارة المكنية، وإثبات السكرة لها تخيل كما قيل:

للموت كأس وكل الناس ذائقها

والمقام لا ينبو عنه كما قيل ثم الأول أقرب، وقوله: حقيقة الأمر تفسير للحق بأنه الأمر المحقق، وقوله: الموعود الحق فهو صفة مشبهة موصوفها مقدّر، والحق مقابل الباطل أو الحقيق اللائق، وقوله: من الموت والجزاء تفسير له على الوجوه كلها لا للأخير كما قيل، وقوله: فإنَّ الإنسان الخ تعليل لقوله الذي ينبغي. قوله: (أو مثل الباء في تنبت بالدهن) يعني أنها للملابسة، وهو أوجه الوجوه فيها، وإن قيل إنها زائدة ونحو ذلك مما لا يجري هنا، وقراءة سكرة الحق أي سكرة الأمر المحقق، وقوله: سكرة الله لأنَّ الحق من أسمائه تعالى، وقوله: للتحويل لأنَّ ما يجيء من العظيم عظيم. قوله: (والخطاب للإنسان) الشامل للبرِّ والفاجر لتقدّم ذكره في قوله، ولقد خلقنا الإنسان، وفي شرح الكشاف للطيب، وجاءت سكرة الموت الخ إن اتصل بقوله: في لبس من خلق الخ وما معه فالمشار إليه بذلك الحق، والخطاب للفاجر أي جاءك أيها الفاجر الحق الذي أنكرته، وإن اتصل بقوله، ولقد خلقنا الإنسان الخ فالمشار إليه الموت والاتفات لا يفارق الوجهين، والثاني هو المناسب لقوله، وجاءت كل نفس معها سائق الخ بعده، وتفصيله ألقيا في جهنم كل كفار عنيد، وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد اه فلا وجه لما قيل: إنَّ الوجه الأول أرجح:

وللناس فيما يعشقون مذاهب

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمُ الْوَعِيْدِ﴾ هذا مناسب لكون الخطاب للفاجر فإذا كان للإنسان فالأصل يوم الوعد، والوعيد فاكتفى بأحد القرينين لا لمراعاة الفاصلة كما قيل فإنها حاصلة إذا ذكر الوعد مقدّمًا، وقوله: أي وقت ذلك الخ يعني أنه لا بدَّ فيه من تقدير المضاف لأنَّ الإشارة ليست إلى اليوم بل إلى ما وقع فيه، وهو النفخ، وقوله: يوم تحقق الوعيد قيل إنه إشارة إلى تقدير مضاف آخر كما قدر قبل ذلك، ولا حاجة إليه لأنه إشارة إلى أنَّ إضافته إليه للملابسة التامة بينهما باعتبار أنَّ تحققه، وإيجاده فيه، ولو جعلت الإشارة إلى وقت ذلك لقيام القرينة

السيئات، والشهيد كاتب الحسنات، وقيل: السائق نفسه أو قرينه، والشهيد جوارحه أو أعماله، ومحل معها النصب على الحال من كل لإضافته إلى ما هو في حكم المعرفة ﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾ على إضمار القول، والخطاب لكل نفس إذ ما من أحد إلا وله اشتغال ما عن الآخرة أو للكافر ﴿فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ﴾ الغطاء الحاجب لأمر المعاد، وهو الغفلة، والانهماك في المحسوسات، والألف بها، وقصور النظر عليها ﴿فَبَصُرَكَ الْيَوْمَ حَيْدٌ﴾ نافذ لزوال المانع للأبصار، وقيل الخطاب للنبي ﷺ والمعنى كنت في غفلة من أمر الديانة فكشفنا عنك غطاء الغفلة بالوحي، وتعليم القرآن ﴿فَبَصُرَكَ الْيَوْمَ حَيْدٌ﴾ [سورة ق، الآية: ٢٢] ترى ما لا يرون وتعلم ما لا يعلمون، ويؤيد الأول قراءة من كسر التاء والكافات

عليه لم يحتج لتقدير أصلاً، وقوله: والإشارة الخ لأن اسم الإشارة كالضمير فيكون لاسم مصرح به أو في ضمن مشتق كما في قوله: اعدلوا هو أقرب للتقوى. قوله: (وقيل السائق كاتب السيئات) هذا بناء على ما مر من أن الخطاب للإنسان الشامل للبر والفاجر، وإنما مرضه لأنه لا قرينة تدل على أن المراد بالسائق كاتب السيئات، وأما كونه يقتضي تخصيصه بالفاجر إذ ليس لغيره كاتب للسيئات فلا وجه له لشموله للفريقين بذكر الشهيد معه كما عرفته. قوله: (وقيل السائق نفسه) لا يخفى ضعفه لأن المعية تأباه والتجريد بعيد، وقوله: أو قرينه يعني شيطانه المقارن له في الدنيا هو أيضاً مما لا قرينة في النظم عليه مع أن جعل الأعمال شهيداً غير ظاهر وأما اقتضاؤه تخصيص كل نفس بالفجار فلا. قوله: (ومحل معها النصب على الحال) قيل: الأولى أن يجعل استثناءً بيانياً وقال أبو حيان: معها صفة وما بعده فاعل به لاعتماده أو المبتدأ، والخبر صفة وأورد عليه أن الأخبار بعد العلم بها أوصاف، ومضمون هذه الجملة غير معلوم فلا يكون صفة إلا أن يدعي به ولذا عبر عنه بالماضي، وقد مر غير مرة أن ما ذكره غير مسلم، وأن ما ذكره أهل المعاني ليس المراد به ظاهره فتذكره، ولا تغتر بما ذكر. قوله: (لإضافته إلى ما هو في حكم المعرفة) هذا، وإن تبع فيه المصنف الزمخشري محل بحث لأن الإضافة للكرة تسوغ مجيء الحال منها، وأيضاً كل يفيد العموم، وهو من المسوغات كما في شرح التسهيل، وما ذكره تكلف لا تساعده قواعد العربية، والمراد منه كما نقل عن الزمخشري أن كل نفس في معنى كل النفوس لأن الأصل في كل أن تضاف إلى الجمع كأفعل التفضيل يعني أن هذا أصله، وقد عدل عنه في الاستعمال للتفرقة بين كل الأفرادي، والمجموعي فسقط ما قيل من أنه مسلم في كل المجموعي فتدبر. قوله: (على إضمار القول) فيقدر يقال لها أو، وقد قيل لها ليرتبط معناه، وإعراجه بما قبله، وقوله: والخطاب لكل نفس أي عام لكل من يصلح للخطاب كما في قوله: ﴿ولو ترى﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٩٣] وقوله: إذ ما من أحد الخ دفع لما يتوهم من أن المراد بالغفلة عدم العلم بالبعث، وكل نفس ليست كذلك لأن المراد بالغفلة الذهول عن أخطارها بالبال بعد العلم، وهو قلما يخلو عنه أحد، ولذا خصه بعضهم بالنفس الكافرة، وقد أيد هذا بأن تنكير الغفلة، وجعله فيها، وهي فيه يدل على

على خطاب النفس ﴿وَقَالَ قَرِينُهُ﴾ قال الملك الموكل عليه ﴿هَذَا مَا لَدَيَّ عِتِيدٌ﴾ هذا ما هو مكتوب عندي حاضر لدي أو الشيطان الذي قبض له هذا ما عندي، وفي ملكي عتيد لجهنم هيأته بإغوائتي، وإضلالتي، وما إن جعلت موصوفة فعتيد صفتها، وإن جعلت موصولة فبدلها أو خبر بعد خبر أو خبر محذوف ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ﴾ خطاب من الله للسائق، والشهيد أو لملكين من خزنة النار أو لواحد، وتثنية الفاعل منزل منزلة تثنية الفعل وتكريره كقوله:

أنها غفلة تامة مقتضية لعدم العلم بها رأساً وفيه نظر. قوله: (ويؤيد الأول) أي كون الخطاب للنفس لتأنيثه والقراءة المشهورة ليست على تأويل النفس بالشخص كما قيل ومثل له بقوله:

يا نفس إنك باللذات مسرور

لأن التعبير بالنفس في الحكاية لا يستدعي اعتباره في المحكي حتى يحتاج إلى التأويل كما في المثال المذكور لأن الفرق بينهما ظاهر، واعلم أن الغفلة جعلت غطاء وهو إما غطاء الجسد كله أو العينين وعلى كليهما يصح فكشفنا الخ أما على الثاني فظاهر وأما على الأول فلأن غطاء الجسد كله غطاء للعين أيضاً. قوله: (قال الملك الموكل عليه) في الدنيا لكتابة أعماله، وهو الرقيب السابق ذكره نأفراده لتأويله كما مر في الرقيب وقوله: حاضر لدي من العتاد، وهو الإعداد والإحضار ويقال: فرس عتد أي حاضر العدو كما قاله الراغب: فهذا إشارة لما في صحفه. قوله: (أو الشيطان الذي قبض له) أي سخره الله له فهو مقارن له يغويه فيكون معه ملكان أحدهما يسوقه والآخر يشهد عليه مع شيطان يقول ما ذكر، وقد كان مقروناً به في الدنيا وفي الآخرة أتى به معه أيضاً ولا يلزم منه تخصيص كل نفس حتى يبني على قول غير مرضي بل هو تفصيل لما تضمنه العموم كما مر، وقوله: هذا ما عندي الخ تفسير لقوله: هذا ما لدي الخ على القول الثاني، وقوله: في ملكي وفي نسخة ملكتي وهو بمعناه أيضاً والمراد إنه مسخر له في قبضة تصرفه وتملكه وعتيد بمعنى معد للعباد وهذا إشارة للشخص نفسه، وقوله: فعتيد صفتها كقوله: لدي وتركه لظهوره، وأما تعلقه بما فلا وجه له وعلى الموصولية لدي صلتها، وقوله: فبدلها بناء على أنه يجوز بدل النكرة من المعرفة وإن لم توصف إذا حصلت لفائدة بإبدالها وأما تقديره بشيء عتيد على أن البديل هو الموصوف المحذوف الذي قامت صفته مقامه، أو ما الموصولة لإبهامها أشبهت النكرة فجاز إبدالها منها فضعيف لما يلزم الأول من حذف البديل، وقد أباه النحاة والثاني يقول به من يشترط النعت فيه فهو صلح من غير تراض للخصمين. قوله: (خطاب من الله للسائق والشهيد) على أنهما ملكان لا ملك جامع للوصفين كما مر وعلى كل حال فهذا فيه قول مقدر كما مر، ورجح الوجه الثاني لأنه يشهد له قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا أَظْفَيْتَهُ﴾ [سورة ق، الآية: ٢٧] والقرآن يفسر بعضه بعضاً ولذا اقتصر المصنف عليه فيما بعده، وقوله: أولو أحد أي لملك واحد من خزنة النار أو المراد بقوله: سائق وشهيد كما مر. قوله: (وتثنية الفاعل منزل منزلة تثنية الفعل الخ) على أن أصله

فإن تزجراني يا ابن عفان أنزجر وإن تدعاني أحمر عرضاً ممنعاً
 أو الألف بدل من نون التأكيد على إجراء الوصل مجرى الوقف، ويؤيده أنه قرئ
 القين بالنون الخفيفة ﴿عَيْنِي﴾ معاند للحق ﴿مَنَاجٍ لِّلْعَتِيرِ﴾ كثير المنع للمالي عن حقوقه
 المفروضة، وقيل المراد بالخير الإسلام فإن الآية نزلت في الوليد بن المغيرة لما منع بني
 أخيه عنه ﴿مُمْتَنِرٌ﴾ متعدي ﴿مُرِيْبٍ﴾ شاك في الله، وفي دينه ﴿الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾
 مبتدأ مضمن معنى الشرط، وخبره ﴿فَالْقِيَاءُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ﴾ أو بدل من كل كفار فيكون
 فآلقياه تكريراً للتوكيد أو مفعول لمضمر يفسره فآلقياه ﴿وَقَالَ قَرِينُهُ﴾ أي الشيطان المقيض
 له، وإنما استؤنفت كما تستأنف الجملة الواقعة في حكاية التقاول فإنه جواب لمحذوف دل
 عليه ﴿رَبَّنَا مَا لَلْقِيَتُ﴾ كأن الكافر قال: هو أطعاني فقال قرينه ربنا ما أطعته بخلاف الأولى
 فإنها واجبة العطف على ما قبلها للدلالة على الجمع بين مفهوميهما في الحصول أعني

التي ألقى ثم حذف الفعل الثاني، وأبقى ضميره مع الفعل الأول فثني الضمير للدلالة على ما ذكر
 كما في قوله: فإن تزجراني أصله تزجرني تزجرني بدليل قوله: يا ابن عفان ومعنى البيت
 ظاهر، وهذا القول منقول عن المازني ولا يخفى بعده وهل هو حقيقة أو مجاز لم يتعرضوا له
 فحرره، وقوله: بدل من نون التوكيد لأنها تبدل ألفاً في الوقف فأجرى الوصل مجراه، وقوله:
 كثير المنع من صيغة المبالغة، والخير يطلق على المال لغة وقوله: عن حقوقه المفروضة مأخوذ
 من المقام وقرينة الدم، وقوله: وقيل الخ فالصيغة للمبالغة باعتبار كثرة بني أخيه أو باعتبار تكرر
 منعه لهم لا باعتبار استمراره كما لا يخفى، ومرضه المصنف لأنه لو كان المراد هذا كان
 مقتضى الظاهر أن يقول مناع عن الخير. قوله: (وخبره فآلقياه) أي فيقال في حقه آلقياه أو
 لكونه في معنى جواب الشرط لا يحتاج للتأويل، وقوله: تكريراً للتوكيد الخ مخالف لما ذكره
 أهل المعاني من أن بين المؤكد والمؤكد شدة اتصال تمنع من العطف، إلا أنه قيل إنه نظير
 قوله: فلا تحسبنهم الخ والفاء هنا للإشعار بأن الإلقاء للصفات المذكورة أو من باب وحقك ثم
 حقك نزل التغيرات بين المؤكد والمؤكد والمفسر منزلة التغيرات بين الذاتين بوجه خطابي،
 ولا يدعي التغيرات الحقيقي لأن التأكيد ياباه فما قيل إنه نظير قوله: ﴿كذبت قبلهم قوم نوح
 فكذبوا عبدنا﴾ [سورة القمر، الآية: ٩] لأن المراد كذبوه تكذيباً عقب تكذيباً لا يصح تفسير كلام
 المصنف به إلا أن يريدانه توجيه آخر للنظم ولو جعل العذاب الشديد نوعاً من عذاب جهنم
 ومن أهواله على أنه من باب ملائكته وجبريل كان حسناً (أقول) قال ابن مالك في التسهيل فصل
 الجملتين في التأكيد بضم إن أمن اللبس أجود من وصلهما، وذكر بعض النحاة الفاء وذكر
 الزمخشري في الجائبة الواو أيضاً واتفق النحاة على أنه تأكيد اصطلاحياً وكلام أهل المعاني في
 إطلاق منعه غير سديد فالحق ما ذكره المدقق فاحفظه. قوله: (فإنه جواب لمحذوف دل عليه
 الخ) قيل إنه تعليل لمقدمة مطوية دل عليها ما قبله، وهي إن هاهنا تقاولاً وفي كلامه تسامح
 فإن قال: جواب لسؤال ناشئ عن ذلك المحذوف يعني إنه مبني على المسامحة وتنزيل منشأ

مجيء كل نفس مع الملكين، وقول قرينه ﴿وَلَكِنْ كَانَ فِي سَلَكَ بَيْدٍ﴾ فأعنته عليه فإن إغواء الشيطان إنما يؤثر فيمن كان مختل الرأي مائلاً إلى الفجور كما قال: ﴿وما كان لي عليكم من سلطان إلا أن دعوتكم فاستجبتم لي﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٢٢] ﴿قَالَ﴾ أي الله تعالى ﴿لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّْ﴾ أي في موقف الحساب فإنه لا فائدة فيه، وهو استئناف مثل الأول ﴿وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ﴾ على الطغيان في كتبي، وعلى السنة رسلي فلم يبق لكم حجة، وهو حال فيه تعليل للنهي أي لا تختصموا عالمين بأني أوعدتكم، والباء مزيدة أو معدية على أن قدم بمعنى تقدم، ويجوز أن يكون بالوعيد حالاً، والفعل واقعاً على قوله ﴿مَا يَبْدُلُ الْقَوْلُ لَدَيَّْ﴾ أي بوقوع الخلف فيه فلا تطمعوا أن أبدل وعيدي وعفو بعض المذنبين لبعض الأسباب ليس من التبديل فإن دلائل العفو تدل على تخصيص الوعيد ﴿وَمَا أَنَا بِظَالِمٍ لِلْعَمِيدِ﴾ فأعذب من ليس لي تعذيبه ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ سؤال، وجواب

السؤال منزلة السؤال نفسه، وقوله: دل عليه الخ يعني أن الدليل على التقاويل وأن ثمة محذوفاً هو قوله: لا تختصموا، وهذا القول يدل على تعيين ذلك المحذوف كما بينه في الكشاف فتأمل. قوله: (بخلاف الأولى فإنها واجبة المطف (الخ) لأنهما جملتان خبريتان، وقد اجتمع مفهومهما في حالة واحدة بخلاف ما قبل هذه فإنه كلام إنشائي غير مقارن لمضمون هذه الجملة فيدل على مقابلة مطوية، وقوله: فأعنته عليه دفع لما يتوهم من التدافع بين مضمون هذه الجملة ومضمون قوله: هذا ما لدي عتيد على التفسير الثاني فإنه عين الإطغاء بأن ما مر هو تزيينه له بوسوسته له، وإعانتة على كفره من غير تسليط له عليه كقوله: ﴿ما كان لي عليكم من سلطان﴾ كما مر تفسيره وأشار إليه بقوله: فإن إغواء الشيطان الخ. قوله: (عالمين بأني أوعدتكم الخ) أول تقديم الوعيد بالعلم لتصح الحالية ويكون بين الحال وعاملها مقارنة زمانية، وإن كان ماضياً بحسب الظاهر فإن الاختصاص في الآخرة وتقديم الوعيد في الدنيا فلا مقارنة بينهما فضلاً عن المقارنة إلا إذا أول بالعلم بتقدمه، وقوله: على أن قدم بمعنى تقدم فهو لازم يعذى بالباء. قوله: (ويجوز أن يكون بالوعيد حالاً) من الفاعل أو المفعول والباء للملابسة أو المعية والمعنى قدمت هذا القول موعداً لكم به أو حال كون القول ملتبساً بالوعيد، وقوله: واقعاً على قوله: الخ يعني أنه مفعوله مراداً به لفظه أي قدمت هذا القول. قوله: (وعفو بعض المذنبين الخ) هذا بناء على أن الوعد والوعيد كل منهما إخبار من الله بثواب أو عقاب فلا يجوز تخلفه لثلا يلزم الكذب في إخباره، وما يقع من التخلف في الوعيد لأسباب تخصصه كتوبة الموعود أو إرادة الله ومشيئته للعفو عنه، وقيل: إن الوعد لا يتخلف لأنه ينافي الكرم بخلاف الوعيد فإن تخلفه بمقتضى الكرم ولا يلزم الكذب إماماً لما ذكر أو لأنه إنشاء ولذا قال الشاعر في المدح:

وإني وإن أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادي ومنجز موعدي

وأما في حق الكفار فالوعيد على عمومه لقوله: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ [سورة النساء، الآية: ٤٨]. قوله: (فأعذب من ليس لي تعذيبه) وقد سبق

جيء بهما للتخييل، والتصوير، والمعنى أنها مع اتساعها تطرح فيها الجنة والناس فوجاً فوجاً حتى تمتلئ لقوله تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٨] أو أنها من السعة

الوعد بأنه لا يصدر ذلك عنه فلو صدر كان في صورة الظلم لمخالفته لفضائه وحكمه الأزلي لا لأنه ممتنع في نفسه فلا يرد عليه أنه مخالف لمذهب أهل الحق من أن له تعالى تعذيب المطيع وإثابة العاصي، وصيغة المبالغة تقدّم تحقيقها وأنها إما لكثرة العباد أو لأنه لو صدر عنه ما يخالف حكمته كان ظلماً عظيماً فتذكره. قوله: (سؤال وجواب الخ) يعني أنه استعارة تمثيلية تخيلية على ما مرّ من تفصيله في عرض الأمانة على السموات والأرض، وعدم قبولهما لها وقد ردّ هذا في الانتصاف، وقال: إنّ الله قادر على أن يخلق فيها إدراكاً ونطقاً كما خلق ذلك في الحصى والجلذ حتى سبح ولا داعي لتأويل النصوص مع إمكان إبقائها على ظاهرها، وهو كلام حسن وأمور الآخرة لا ينبغي أن تقاس على أمور الدنيا. قوله: (والمعنى أنها مع اتساعها الخ) ذكرها فيه وجوهاً ثلاثة أحدها: أنها تمتلئ بحيث لا تقبل الزيادة مع اتساعها فيكون الاستفهام إنكارياً معناه النفي لقوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٨] فإنّ القرآن يفسر بعضه بعضاً والثاني أنّ المراد الدلالة على سعتها بحيث يدخلها من يدخلها وفيها فراغ وخلوّ كأنه يطلب الزيادة فالاستفهام للتقرير أو على حقيقته لكنه بالفرض والتقدير، أو أنه تمثيل لشدة توقدها وزفيرها وتهافت الكفرة والعصاة وقذفهم فيها حتى كأنه طالبة للزيادة فقوله: حتى تمتلئ إشارة إلى أنه استعارة وتمثيل للامتلاء إلا أنه قيل عليه لفظ التخييل غير مناسب هنا فتأمل، فإن قلت الوجه الثاني وهو كونها فيها فراغ مناف لصريح النظم من قوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ الآية قلت: لا منافاة بينهما كما توهم لأنّ الامتلاء قد يراد به أنه لا يخلو طبقة منها عمن يسكنها، وإن كان فيها فراغ كثير كما يقال: إنّ البلد ممتلئة بأهلها ليس فيها دار خالية مع ما بينها من الأبنية والأفضية، أو هذا باعتبار حالين فالفراغ في أول دخول أهلها فيها ثم يساق إليها الشياطين ونحوهم فتمتلئ، وأما دفع المخالفة بماورد في الحديث من أنه يضع فيها ربّ العرش قدمه فينزوي بعضها إلى بعض فيحصل حينئذ الامتلاء^(١) فمما لا ينبغي ذكره لأنّ هذا

(١) أخرجه البخاري ٦٦٦١ ومسلم ٢٨٤٨ ح ٣٧ و ٣٨ والترمذي ٣٢٧٢ كلهم من حديث أنس بن مالك. وأخرجه البخاري ٤٨٥٠ - ٤٨٤٩ ومسلم ٢٨٤٦ ح ٣٦ والترمذي ٢٥٦١ والنسائي في الكبرى والتحفة ٣٣٩/١٠ وأحمد ٢٧٦/٢ - ٣١٤ - ٤٥٠ - ٥٠٧ وابن حبان ٧٤٤٧ وابن خزيمة في التوحيد ص ٩٤ والبيهقي ص ١٥٨ في الاعتقاد والطبري ١٧٠/٢٦ وابن منده ٩٥ والبغوي ٤٤٢٢ كلهم من حديث أبي هريرة وصدرة فتحات الجنة والنار، فقالت النار. . . اه قال البغوي في «شرح السنة» ٢٥٧/١٥ قلت: والقدم والرجلان - كما جاء في البخاري (٤٨٥٠) ومسلم (٢٨٤٦) (٣٦) وغيرهما المذكوران في هذا الحديث من صفات الله سبحانه وتعالى المنزه عن التكيف والتشبيه، وكذلك كل ما جاء من هذا القبيل في الكتاب أو السنّة كاليد، والإصبع، والعين، والمجيء، والإتيان، فالإيمان بها فرض، والامتناع على الخوض فيها واجب، فالمهتدي من سلك فيها طريق التسليم، والخاص فيها =

بحيث يدخلها، وفيها بعد فراغ أو أنها من شدة زفيرها وحدتها، وتشبثها بالعصاة كالمستكثرة لهم، والطالبة لزيادتهم وقرأ نافع، وأبو بكر يقول بالياء، والمزيد إمام مصدر كالمحيد أو مفعول كالمبيع، ويوم مقدر باذكر أو ظرف لنفخ فيكون ذلك إشارة إليه فلا يفتقر إلى تقدير مضاف ﴿وَأَزَلَّتْ الْجَنَّةُ الْمُتَنِينَ﴾ قربت لهم ﴿غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ مكاناً غير بعيد،

الحديث من المتشابهات التي لا بد من تأويلها. قال ابن فورك في كتاب مشكل الأحاديث والآيات: إنه حديث صحيح روي عن أبي هريرة رضي الله عنه هكذا قال: إن جهنم لن تمتلئ حتى يضع الجبار قدمه فيها فنقول: قط قط وروي رجله بدل قدمه في رواية غير صحيحة، وقد اتفقوا على أنه مؤول فقال النضر بن شميل: إن القدم هنا الكفار الذين سبق في علمه تعالى دخولهم النار، والقدم تكون بمعنى المتقدم كقوله: قدم صدق وقال ابن الأعرابي قريباً منه أيضاً وقال بعضهم القدم هنا بعض مخلوقاته أو أقدام بعضهم أضيف إليه تعالى لأنه عن أمره وحكمه، وقيل: الجبار جنس من الكفرة جبارون وقيل: المراد بهم إبليس وشيعته فإن لفظ الجبار غير مختص بالله تعالى وكذا رواية الرجل مؤولة فإنها تكون بمعنى الجماعة فلا بد من تأويله فأخذه على ظاهره ودفع المخالفة به مما لا يليق. قوله: (أو أنها من شدة زفيرها الخ) هذا كما في الكشف مرتب على التمثيل والتصوير، والحاصل أن نفي الزيادة وإثباتها إنما على ظاهره أو هو كناية عن الاستكثار فلا يرد عليه أنه للإنكار وهو غير مناسب لكون المخاطب هو الله كما قيل إذ إرادة المعنى الحقيقي غير لازمة ولو سلم فهو مجاز لا كناية، وقوله: كالمستكثرة الخ ناظر لشدة الزفير والحدة والطالبة للزيادة ناظر لتشبثها بالعصاة فهو لف، ونشر وكل منهما ناظر إلى تفسير هل من مزيد أيضاً ففيه لف ونشر آخر. قوله: (مصدر كالمحيد) وفي نسخة كالمميد من ماد إذا تحرك فهو مصدر ميمي أو هو اسم مفعول أعل أعلال المبيع وهو ظاهر، وقوله: أو ظرف لنفخ لا يخفى بعده مع كثرة الفواصل التي لا تصلح للاعتراض، وإرادة التعلق المعنوي على أنه مما تنازع فيه الأفعال السابقة كلها وتعلق بالأخير منها على الأرجح وذكر الأول التعيين المشار إليه فيه، خلاف الظاهر ولا يصح الحمل عليه من غير قرينة، وذلك في قوله: ذلك يوم الوعيد حيثئذ الإشارة إليه لتقدمه رتبة وإن تأخر لفظاً فحيثئذ لا يحتاج إلى تقدير مضاف فيه كما إذا كان إشارة إلى النفخ وأما الاعتراض بأن زمان النفخ ليس يوم القول إلا إذا فرض ممتداً واقعاً في أجزائه وإن كان الحامل عليه عدم احتياجه إلى التقدير فيجوز أن يكون ذلك إشارة إلى زمان النفخ الدال عليه الفعل فلا يحتاج للتقدير أيضاً فقد دفعه المعترض، وأدعاء البعد فيه سهل والإشارة إلى زمان الفعل مما لا نظير له بخلاف الإشارة لمصدره. قوله: (مكاناً غير بعيد) فهو صفة للظرف قام مقامه، وانتصب انتصابه فهو متعلق

= زائغ، والمنكر معطل، والمكيف مشبه، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً، ﴿ليس كمثل شيء وهو السميع البصير﴾ سبحانه ربنا رب العزة عما يصفون.

ويجوز أن يكون حالاً، وتذكيره لأنه صفة محذوف أي شيئاً غير بعيد أو على زنة المصدر أو لأن الجنة بمعنى البستان ﴿هَذَا مَا نُوعِدُونَ﴾ على إضمار القول، والإشارة إلى الثواب أو مصدر أزلفت، وقرأ ابن كثير بالياء ﴿لِكُلِّ أَوَّابٍ﴾ رجاء إلى الله تعالى بدل من المتقين بإعادة الجار ﴿حَفِظْتُ﴾ حافظ لحدوده ﴿مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُنِيبٍ﴾ بدل بعد بدل أو بدل من موصوف أواب، ولا يجوز أن يكون في حكمه لأن من لا يوصف به أو مبتدأ خيره ﴿آتَلَوْهَا﴾ على تأويل يقال لهم: ادخلوها فإن من بمعنى الجمع، وبالغيب حال من الفاعل أو المفعول أو صفة لمصدر أي خشية ملتبسة بالغيب حيث خشي عقابه، وهو غائب أو العقاب بعد غيب أو هو غائب عن الأعين لا يراه أحد، وتخصيص الرحمن للإشعار بأنهم رجوا رحمته، وخافوا عذابه أو بأنهم يخشون خشية مع علمهم بسعة رحمته، ووصف

بقوله: أزلفت وعلى كل حال فهو للتأكيد ودفع التجوز كما في الحالية فإنه بعد ذكر أنها قربت لا يحتاج إلى كونها غير بعيدة والحالية من الجنة وهي مؤنثة فلذا أوله بتقدير شيء أو تأويل الجنة بالبستان أو لكونها على زنة المصدر الذي من شأنه أن يستوي فيه المذكر، والمؤنث فعومل معاملته وأجرى مجراه، وقوله: على إضمار القول أي مقولاً لهم وهو حال من المتقين. قوله: (بدل من المتقين بإعادة الجار) مرّ الكلام فيه وأنه لا حاجة إليه، أو الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور. قوله: (بدل بعد بدل) يحتمل أنه بدل من كل المبدل من المتقين وهو الأولى أو أنه بدل من المتقين أيضاً بناء على جواز تعدد البدل، والمبدل منه واحد وقول أبي حيان تكرار البدل والمبدل منه واحد لا يجوز في غير بدل البداء وسره أنه قد طرح فلا يبدل منه مرة أخرى غير مسلم فإن ابن الحاجب في أماليه جوزه ونقله الدماميني في أول شرحه للخزرجية وأطال فيه، وكون المبدل منه في نية الطرح ليس على ظاهره فأعرفه، وقوله: أو بدل من موصوف أواب الخ بناء على جواز حذف المبدل منه وقد جوزه ابن هشام في المغني لا سيما وقد قامت صفته مقامه حتى كأنه لم يحذف. قوله: (ولا يجوز أن يكون) أي من خشي الرحمن في حكم أواب بأن يجعل صفة للمقدر مثله، ولذا لم يبدل من أواب لأنه لو أبدل منه كان له حكمه فيكون صفة والأسماء الموصولة لا يقع منها صفة إلا الذي على الأصح، وإن جوز بعض النحاة الوصف بمن أيضاً لكنه قول ضعيف كما بين في المفصلات. قوله: (على تأويل الخ) لأن الإنشاء لا يقع خبراً بغير تأويل ولا يخفى تكلفه لما فيه من التقدير وتأويل ضمير الجمع، وقوله: ملتبسة إشارة إلى أن الباء للملابسة، وقوله: حيث خشي عقابه الخ إشارة إلى أن تلبس الخشية بالغيب إما باعتبار المخشوخ منه، وهو الله أو المخشي نفسه، وهو العقاب أو الخاشي بأن يخاف الله في خلوته كما يخافه في جلوته لأنه لا يخفى عليه خافية وقوله: خشي عقابه يحتمل أنه بيان لحاصل المعنى، وهو الظاهر أو لتقدير مضاف فيه قبل الرحمن كما قيل. قوله: (وتخصيص الرحمن) دون غيره من أسماء الله مع أن غيره مما يدعو للخشية بحسب الظاهر أنسب إذ الرحمة ربما تقتضي عدمها للتكامل عليها فأجاب بأن صرف

القلب بالإنبابة إذ الاعتبار برجوعه إلى الله ﴿سَلِّمْ﴾ سالمين من العذاب، وزوال النعم أو مسلماً عليكم من الله، وملائكته ﴿ذَلِكَ يَوْمُ الْخُلُودِ﴾ يوم تقدير الخلود كقوله ﴿فادخلوها خالدين﴾ [سورة الزمر، الآية: ٧٣] ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ وهو ما لا يخطر ببالهم مما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ﴾ قبل قومك ﴿مَنْ قَرَّبْنَا شِدْقَهُمْ بَطَلْشًا﴾ قوّة كعاد، وشمود وفرعون ﴿فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ﴾ فحرقوا في البلاد، وتصرفوا فيها أو جالوا في الأرض كل مجال حذر الموت فالفاء على الأول للتسبب، وعلى الثاني لمجرد التعقيب وأصل التنقيب التنقيب عن الشيء، والبحث عنه ﴿هَلْ مِنْ مَّحِيصٍ﴾ أي لهم من الله أو من الموت، وقيل: الضمير في نقبوا لأهل مكة أي ساروا في أسفارهم في بلاد القرون فهل رأوا لهم محيصاً حتى يتوقعوا مثله لأنفسهم، ويؤيده أنه

الخشية قريب من الناس، وهم بين الرجاء والخوف فلما ذكر الخوف وصف المخوف منه بما يشعر بأنهم لهم رجاء أيضاً كما أشار إليه بقوله: رجوا الخ والثاني إن هذا إنما يكون أنسب إذا أريد التحريض على الخشية أما إذا أريد مدح الخاشي بأنه خاش له على كل حال غير تارك للخشية اغتراراً برحمته كما في قوله: لو لم يخف الله لم يعصه كان ذكر الرحمن أنسب كما أشار إليه بقوله: أو بأنهم يخشون خشية الخ. قوله: (إذ الاعتبار الخ) يعني هو وإن كان وصفاً لصاحبه لكنه في الحقيقة صفة للقلب لأنّ المعتبر رجوعه، وقوله: سالمين الخ يشير إلى أنّ الجازّ والمجرور حال وأنه إما من السلامة أو من التسليم والتحية من الله أو الملائكة، وقوله: يوم تقدير الخلود لأن الإشارة إلى وقت الدخول، وهو ليس زمان الخلود فلا بدّ لصحة الحمل من تقدير مضاف أي ابتداء الخلود وتحققه وهو أحسن مما قدره إذ هو المعروف في الحال وما نحن فيه ليس كذلك، وكون الإشارة إلى زمان السلام لا يصح من غير تأويل بما ذكر ونحوه كالأعلام بالخلود كما توهم، وكذا ما قيل من أنه لكونه ابتداء الخلود جعل يوم الخلود لما بينهما من الملازمة أو اليوم بمعنى الزمان وهو كالشيء الواحد والإشارة لم بعده كهذا أخوك. قوله: (فحرقوا في البلاد) هو أصل معناه الحقيقي، وقوله: وتصرفوا فيها تفسير للمراد منه فالتنقيب التصرف فيها بملكها ونحوه، وقوله: أو جالوا الخ فالتنقيب السير وقطع المسافة وفي الأساس خرقت المفازة قطعها والنوق مخراق المفازة، وما قيل من أنّ الثاني لم ينقل عن أحد مما لا وجه له ومقام المصنف رحمه الله أجل من ذلك، وقوله: فالفاء الخ لأنها عاطفة على معنى ما قبله أي اشتدّ بطشهم فنقبوا الخ وتصرفهم فيها مسبب عن اشتداد بطشهم بخلاف الجولان في البلاد حذر الموت فإنه وإن وقع عقبه لا تسبب له عنه وقوله: وأصل التنقيب الخ هذا باعتبار معناه العرفي وإلا فأصله في اللغة التخريق كما مرّ. قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ مَّحِيصٍ﴾ الخ أي هل من مخلص من أمر الله قيل والجملّة عن إضمار قول هو حال من واو نقبوا أي نقبوا في البلاد قائلين هل من محيص أو على إجراء التنقيب مجرى القول أو هو كلام مستأنف لنفي أن يكون لهم محيص وعلى الأول يقدر الخبر هل لنا وفي كلام المصنف إشارة

قرئ فنقبوا على الأمر، وقرئ فنقبوا بالكسر من النقب، وهو أن ينتقب خف البعير أي أكثروا السير حتى نقتب أقدامهم أو أخفاف مراكبهم ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ فيما ذكر في هذه السورة ﴿لَذِكْرِي﴾ لتذكرة ﴿لِيَنْ كَان لَمْ قَلْبُ﴾ أي قلب واع يتفكر في حقائقه ﴿أَوْ أَلَّتِي أَلْسَمَعُ﴾ أي أصغى لاستماعه ﴿وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ حاضر بذهنه ليتفهم معانيه أو شاهد بصدقه فيتعظ بظواهره، وينزجر بزواجه، وفي تنكير القلب، وإبهامه تفضيم، وإشعار بأن كل قلب لا يتفكر، ولا يتدبر كلا قلب ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ مر تفسيره مراراً ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ من تعب وإعياء، وهو رد لما زعمت اليهود من أنه تعالى بدأ خلق العالم يوم الأحد، وفرغ منه يوم الجمعة واستراح يوم السبت، واستلقى على العرش ﴿فَأَصْبَرَ عَلَى مَا يَقُولُونَ﴾ ما يقول المشركون من إنكارهم البعث فإن من قدر على

إلى أن من زائدة في المبتدأ والخبر وهو لهم أو لنا مقدر. قوله: (ويؤيده الخ) لأن الأمر للحاضر وقت النزول من الكفار، وهم أهل مكة لا غير والأصل توافق القرأت معنى وفيه التفات على هذه القراءة، وقوله: بالكسر أي كسر القاف المخففة على أنه ماض معلوم، وقوله: حتى نقتب أقدامهم فهو بتقدير مضاف مجاز من قبيل المشفر وعلى كون المراد أخفاف مراكبهم الإسناد فيه مجازي أو هو بتقدير مضاف ونقب الخف تخرقه، وحفاه ورقته من كثرة المشي، وقوله: أكثروا السير إشارة إلى أن نقب الإقدام كناية عن كثرة السير وهي كناية مشهورة فلا ينافيه قوله في القاموس نقب في البلاد سار كما قيل. قوله: (قلب واع الخ) على أن القلب الذي لا يعي ولا يفهم بمنزلة العدم أو على أنه موصوف بصفة مقدرة والأول أحسن، وقوله: أصغى تفسير لإلقاء السمع فإنه بميله للاستماع كأنه ملق لسمعه، ثم إنه قيل أو لتقسيم المتذكر إلى تال وسامع أو إلى فقيه ومتعلم أو إلى عالم كامل الاستعداد لا يحتاج لغير التأمل فيما عنده وقاصر محتاج للتعلم فيتذكر إذا أقبل بكليته وأزال الموانع بأسرها والحامل على تفسيره بما ذكره أنه لو لم يراع نحوه كان الظاهر العطف بالواو لأن الفهم لا ينافي الإصغاء فتدبر وجملة وهو شهيد حال من فاعل ألقى. قوله: (حاضر بذهنه) يعني شهيد إما من الشهود، وهو الحضور والمراد المتفطن لأن غير المتفطن كالغائب فهو استعارة أو مجاز مرسل والأول أولى أو هو بمعنى شاهد وفيه مضاف مقدر أي شاهد ذهنه، وكون الباء في قوله بذهنه للتعدية وشهيد بمعنى يشهد كما قيل تعسف وقوله: أو شاهد بصدقه على أنه من الشهادة والمراد شاهد بصدقه أي مصدق له لأنه المؤمن الذي ينتفع به أو هو كناية عن المؤمن لقوله: ﴿وتكونوا شهداء على الناس﴾ [سورة الحج، الآية: ٧٨]. قوله: (تفخيم) لأن التنكير يكون للتعظيم ولذا أشعر بما ذكره لأنه إنما يتذكر القلب العظيم، وقوله: واستراح يوم السبت^(١) ولذا حرّموا العمل فيه، وهذا مما زعموا أنه في التوراة كما أشار إليه المصنف. قوله: (ما يقول المشركون الخ) وهو متعلق بما

(١) تقدم في أول السورة.

خلق العالم بلا إعياء قدر على بعثهم، والانتقام منهم أو ما يقول اليهود من الكفر، والتشبيه ﴿وَسَيَحْ يَحْمَدُ رَبِّكَ﴾ ونزهه عن العجز عما يمكن، والوصف بما يوجب التشبيه حامداً له على ما أنعم عليك من إصابة الحق، وغيرها ﴿قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ يعني الفجر، والعصر، وقد عرفت فضيلة الوقتين ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَيَعُكَ﴾ أي وسبحه بعض الليل ﴿وَأَذْبَنَ الشُّجُورِ﴾ وأعقاب الصلاة جمع دبر من أدبرت الصلاة إذا انقضت، وقرأ الحجازيان، وحمزة بالكسر، وقيل: المراد بالتسبيح الصلاة فالصلاة قبل الطلوع الصبح وقبل الغروب الظهر، والعصر ومن الليل العشائآن، والتهجد، وإدبار السجود النوافل بعد المكتوبات، وقيل: الوتر بعد العشاء ﴿وَأَسْتَعِجْ﴾ لما أخبرك به من أحوال القيامة وفيه تهويل، وتعظيم للمخبر به ﴿يَوْمَ يَأْتِ الْمُنَادُ﴾ إسرافيل أو جبريل عليهما السلام فيقول: أيتها العظام البالية، واللحوم المتمزقة والشعور المتفرقة إن الله يأمركن من أن تجتمعن لفصل القضاء ﴿مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ بحيث يصل نداؤه إلى الكل على سواء ولعله في الإعادة نظيركن

قبله من قوله: ولقد خلقنا الخ على الوجهين، وقيل إنه على الثاني متعلق بما تلي من أول السورة إلى هنا ولا يخفى بعده، وقوله: والتشبيه أي تشبيه الله بغيره إذ نسبوا له الإعياء والاستراحة ونحوه من كفرهم وقوله: عما يمكن يعني من البعث والحشر وما يوجب التشبيه ما مر عن اليهود، وقوله: حامداً الخ إشارة إلى أن قوله بحمده حال. قوله: (وسبحه بعض الليل) يجوز أن يكون من الليل مفعولاً لفعل مضمّر يفسره المذكور باعتبار الاتحاد النوعي والعطف عليه للتغاير الشخصي كما يشير إليه قوله: وسبحه بعض الليل وأن يكون مفعولاً لقوله: سبحه على أن الفاء جزائية والتقدير مهما يكن من شيء فسبحه من الليل، وقدم المفعول للاهتمام به وليكون كالعوض عن المحذوف ولتوسط الفاء الجزائية كما هو حقها كما سيأتي في سورة الطور ففرّق الوجوه كما هو دأبه، لا لوجود مخصص لبعض الوجوه ببعض المواطنين فتأمل، وقوله: بعض الليل إشارة إلى أنه مفعول لتأويله بما ذكر كما مر تحقيقه في قوله ومن الناس من يقول أماناً فتذكره. قوله: (من أدبرت الصلاة) وقع بعد قوله: قرأ الحجازيان وحمزة بالكسر وهو الصحيح وتقدّم عليه في بعض النسخ فيكون بياناً لمأخذ الدبر، وقوله: وقيل المراد الخ معطوف على ما قبله بحسب المعنى لأنه في قوة قولك التسبيح التنزيه، وعلى هذا فهو من إطلاق الجزء أو اللّازم على الكل أو الملزوم. قوله: (لما أخبرك به) يعني أنه مقدّر لأنه المراد وإن كان الأمر مطلقاً، ثم أتى بقوله: يوم ينادي الخ بياناً لذلك المقدر وسلك هذا لما في الإبهام، ثم التفسير من التهويل والتعظيم لشأن المخبر به كما أشار إليه المصنف ولذا أمر بالاستماع قبل ذكر النداء، وقوله: أو جبريل هو الأصح لأن إسرافيل ينفخ وجبريل ينادي كما ورد في الآثار^(١). قوله: (ولعله في الإعادة نظيركن في الإبداء) فهو تمثيل لإحياء الموتى

(١) لا يصح شيء مرفوعاً وإنما ورد عن أهل الكتاب.

في الإبداء، ويوم نصب بما دل عليه يوم الخروج ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾ بدل منه، والصيحة النفخة الثانية ﴿بِالْحَقِّ﴾ متعلق بالصيحة، والمراد به البعث للجزاء ﴿ذَلِكَ يَوْمُ الْقُرْءِجِ﴾ من القبور، وهو من أسماء يوم القيامة، وقد يقال للعيد ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِيهِ وَنُمِيتُ﴾ في الدنيا ﴿وإِلَيْنَا الْمَصِيرُ﴾ للجزاء في الآخرة ﴿يَوْمَ تَشَقُّقُ﴾ تشقق، وقرئ تشقق بإدغام التاء في الشين، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي، وأبو عمرو بالتخفيف ﴿الْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا﴾ مسرعين ﴿ذَلِكَ حَشْرٌ﴾ بعث، وجمع ﴿عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ هين، وتقديم الظرف للاختصاص فإن ذلك لا يتيسر إلا على العالم القادر لذاته الذي لا يشغله شأن عن شأن كما قال تعالى: ﴿وما خلقكم ولا بعثكم إلا كنفس واحدة﴾ [سورة لقمان، الآية: ٢٢٨] ﴿تَحْتَهُ أَعْمَالُ مَا يَقُولُونَ﴾ تسلية لرسول الله ﷺ، وتهديد لهم ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِبَشِيرٍ﴾ بمسلط تقسرهم على الإيمان أو تفعل بهم ما تريد، وإنما أنت داع ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْءَانِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ فإنه لا يتنفع به غيره عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة ق هون الله عليه نارات الموت وسكراته».

بمجرد الإرادة، وإن لم يكن نداء وصوت، وقوله: بما دل الخ أي يخرجون يوم ينادي الخ، وقوله متعلق بالصيحة أراد التعلق المعنوي لأنه حال منه وقوله: وقد يقال للعيد أي يوم الخروج لخروج الناس فيه إلى المصلى. قوله: (مسرعين) إشارة إلى أنه مصدر وقع هنا حالاً من الضمير في عنهم، والعامل فيه تشقق لا يخرجون مقدرأ كما قيل وقوله: لا يشغله شأن الخ لأن ما بالذات يختلف ولا يعرض له ما يجعله متفاوتاً، وقوله: تقسرهم من القسر، وهو الجبر والقهر، وقيل إنه منسوخ بآية القتال. قوله: (من قرأ)^(١) حديث موضوع وتارات جمع تارة، وهي الحالة فيحتمل أن يريد بحالاته سكراته فعطف قوله: سكراته عليه عطف تفسير، وقيل: المراد بتاراته ما فيه من الغشي، والإنفاقة (تمت) السورة فالحمد لله على التمام، وأفضل صلاة وسلام على أفضل مخلوقاته وآله وصحبه الكرام.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

سورة الذاريات

مكية وآياتها ستون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَالذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا﴾ يعني الرياح تذر التراب، وغيره أو النساء الولود فإنهن يذرين الأولاد أو الأسباب التي تذري الخلائق من الملائكة، وغيرهم وقرأ أبو عمرو، وحمزة بإدغام التاء في الذال ﴿فَالْمُحَلِّمَاتِ وَقُرًا﴾ فالسحب الحاملة للأمطار أو الرياح الحاملة للسحاب أو النساء الحوامل أو أسباب ذلك، وقرئ وقرأ على تسمية المحمول بالمصدر ﴿فَالْجَارِيَاتِ يُسْرًا﴾ فالسفن الجارية في البحر سهلاً أو الرياح الجارية في مهابها أو الكواكب التي تجري في منازلها ويسرا صفة مصدر محذوف أي جرياً ذا يسر ﴿فَالْمَقْسِمَاتِ أَمْرًا﴾ الملائكة التي تقسم الأمور من الأمطار، والأرزاق، وغيرهما أو ما يعمهم، وغيرهم من أسباب القسمة أو

سورة الذاريات

بسم الله الرحمن الرحيم

آياتها ستون بالاتفاق كما في كتاب العدد. قوله: (يعني الرياح تذر والتراب وغيره) ذراً المهموز الآخر بمعنى أنشأ، أو أوجد والمعتل بمعنى فرّق ويدد ما رفعه عن مكانه كما يكون التراب مفرقاً بالرياح، ونحوه إذا أطارته فالذاريات حينئذ الرياح، ويقال: ذراه وأذراه أيضاً. قوله: (أو النساء الولود) تفسير ثان للذاريات مناسب لظاهر قوله: الحاملات، والظاهر أنه مجاز كما تقول للمرأة الولود ذرية فشبهه بتابع الأولاد بما يتطاير من الرياح، وإليه أشار بقوله: فإنهن يذرين الأولاد أي يطيرنهم ويذرين بفتح الياء مضارع ذراه ولا وجه لجعله بالضم من المزيد، وإن صح لأنه غير مناسب للمفسر. قوله: (أو الأسباب التي تذري الخلائق الخ) تفسير ثالث، وهو بالنصب معطوف على الرياح، والظاهر أنه استعارة أيضاً فشبهت الأشياء المعدة للبروز من كمون العدم بالرياح المفارقة للحبوب، ونحوها، وقوله: من الملائكة بيان للأسباب لا للخلائق، وقد جوّز على بعد فيه. قوله: (فالسحب الحاملة للأمطار الخ) تفسير للحاملات ناظر لما قدّمه ففيه شبه لف، ونشر فالأولان على تفسير الذاريات بالرياح، والنساء الحوامل على تفسيره بالنساء الولود، وقوله: أو أسباب ذلك أي ما ذكر من الرياح والأمطار، والنساء على التفسير الأخير، وجعل الأسباب حوامل لمسبباتها الظاهر أنه استعارة، وقيل: إنه كبنى الأمير المدينة وفيه نظر. قوله: (وقرئ وقرأ) بفتح الواو على أنه مصدر، وقره إذا حمّله، والوقر للحمار كالوسق للبعير، وكونه بالفتح مصدراً ذكره الزمخشري، وناهيك به فالقول بأنه لم ينقله أهل اللغة إلا بمعنى السمع لا يلتفت إليه، وهو على هذا مفعول به، ويجوز نصبه على المصدرية لحاملات من معناها كما في الكشاف. قوله: (أو الكواكب الخ) بناء على أنّ لها حركة في نفسها كما ذهب إليه أهل الهيئة وغيرهم، وقوله: صفة مصدر الخ أو حال كما نقل

الرياح يقسمن الأمطار بتصريف السحاب فإن حملت على ذوات مختلفة فالفاء لترتيب الأقسام بها باعتبار ما بينها من التفاوت في الدلالة على كمال القدرة، وإلا فالفاء لترتيب الأفعال إذ الريح مثلاً تذر الأبخرة إلى الجو حتى تنعقد سحاباً فتحمله فتجري به باسطة له إلى حيث أمرت به فتقسم المطر ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ * وَإِنَّ إِلَيْنَا لَوَاقِعٌ﴾ جواب للقسم كأنه استدل باقتداره على هذه الأشياء العجيبة المخالفة لمقتضى الطبيعة على اقتداره على البعث للجزاء الموعود، وما موصولة أو مصدرية، والدين الجزاء، والواقع الحاصل ﴿وَالنَّوَاءُ ذَاتِ

عن سيبويه، وقوله: الملائكة فهي جمع مقسمة أي طائفة مقسمة كراسيات، ولذا أنث، وقوله: تقسم الأمور إشارة إلى أن الأمر واحد الأمور، وأنه مفرد أريد به الجمع، وهو مفعول به كما بينه الزمخشري، وقوله: ما يعمهم وغيرهم أي الملائكة، وفي نسخة غيرها، والأولى أولى، وقوله: بتصريف السحاب إشارة إلى أن القسمة استعارة أو هو مجاز في النسبة إذ المقسم الله، وهي سبب لذلك وواسطة فيه. قوله: (فإن حملت) أي الأمور المذكورة من قوله، والذاريات الخ على أمور مختلفة متغايرة بالذات كما نقل عن عليّ كرم الله وجهه، واختاره أكثر أهل التفسير فالذاريات الرياح، والحاملات السحب، والجاريات الفلك، والمقسمات الملائكة فالترتيب في الأقسام ترتيب ذكري ورتبي باعتبار تفاوت مراتبها في الدلالة على قدرته فإنه المناسب اعتباره هنا لما سيذكر في الجواب، ثم إنه إنما على الترقى أو التنزل لما في كل منها من الصفات التي تجعلها أعلى من وجه، وأدنى من آخر إذا نظر لها ذو نظر صحيح فالملائكة المدبرات أعظم، وأنفع من السفن، وهي باعتبار أنها بيد الإنسان يتصرف فيها كما يريد ويسلم بها من المهالك أنفع من السحب، والسحب لما فيها من الأمطار أنفع من الرياح أو يعكس لأن الملائكة لا تختص بالمنافع كالسفر، والسفن ليست كالسحب، وهي ليست كالرياح أو هو بالنظر إلى الأقرب فالأقرب منا كما قيل فتدبر ولا تغتر بما وقع لبعض الفضلاء هنا من التوقف من غير داع له. قوله: (من التفاوت) بضم الواو مصدر تفاوت، وفي أدب الكاتب إنه مثلث الواو ولا نظير له فأعرفه. قوله: (وإلا) أي وإن لم تحمل على أمور مختلفة بل جعلت شيئاً واحداً لا مطلقاً بها، وأريد الريح كما صرح به فالفاء لترتيب الأفعال، والصفات إذ الريح تذري الأبخرة إلى الجو، أولاً حتى تنعقد سحاباً فتحمله ثانياً وتجري به ثالثاً ناشرة وسائقة له إلى حيث أمرها الله ثم تقسم أمطاره أيضاً فسقط الاعتراض عليه بأنه لا يظهر إذا حمل على النساء لتقدم الحمل على الذرور وما تكلف في دفعه أيضاً، وقوله: فتجري به باسطة الخ هو إما من المقام ومقتضى الفاء أو من قوله يسراً فتدبر. قوله: (كأنه استدل الخ) إنما قال كأنه لأن القسم بالشيء قد يكون لتعظيم المقسم به، ومخالفتها لمقتضى الطبيعة لأن الأصل عدمها، وما في قوله: إنما موصولة، والعائد على الموصولية مقدر أي توعدونه أو توعدون به، وعلى المصدرية فهو مؤول بالوعد أو بالوعيد، والمضارع مضارع، وعد أو أوعد، وقيل إن الثاني أنسب هنا. قوله: (ذات الطرائق) يعني أن الحبك أصل معناها ما يرى كالطرق في الماء والرمل

أَلْمُبِينِ ﴿ ذَات الطرائق، والمراد إما الطرائق المحسوسة التي هي مسير الكواكب أو المعقولة التي تسلكها النظار، ويتوصل بها إلى المعارف أو النجوم فإن لها طرائق أو أنها تزينا كما يزين الموشي طرائق الوشي جمع حبيكة كطريقة، وطرق أو حباك كمثال، ومثل وقرئ الحبك بالسكون، والحبك كالإبل، والحبك كالسلك، والحبك كالجبل، والحبك كالنعم والحبك كالبرق ﴿ إِنَّكَ لَنِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ﴾ في الرسول ﷺ وهو قولهم تارة إنه شاعر وتارة إنه ساحر، وتارة إنه مجنون أو في القرآن أو القيامة أو أمر الديانة، ولعل النكتة في هذا القسم تشبيه أقوالهم في اختلافها وتنافي أغراضها بالطرائق للسماوات في تباعدها، واختلاف غاياتها ﴿ يُؤَفِّكُ عَنْهُ مَنَ أَفْكَ ﴾ يصرف عنه الضمير للرسول أو القرآن أو الإيمان من صرف إذ لا صرف أشد منه فكأنه لا صرف بالنسبة إليه أو يصرف من صرف في علم الله، وقضائه، ويجوز أن يكون الضمير للقول على معنى يصدر إفك من أفك عن القول المختلف، وبسببه كقوله:

وطرق السماء إما الطرق المحسوسة التي تسير فيها الكواكب كالمجرة أو المعقولة التي تدرك بالبصيرة، وهي ما تدل على قدرة الصانع الحكيم إذا تأملها الناظر كما في قوله: ﴿وَبِنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٩١]. قوله: (أو النجوم) معطوف على قوله الطرائق المحسوسة، والإطلاق إما لذات الحبك بمعنى الطرق على النجوم فهو حقيقي لأن لها طرائق أو للحبك نفسها، وهو قول الحسن لأنها تزين السماء كما يزين الثوب الموشي تحبيكه أي نجوم كالطرائق لأنها زينتها، وهو استعارة، وإليه أشار بقوله: أو أنها تزينا الخ، وعلى قراءة الحبك بكسرتين فهو اسم مفرد ورد على هذا الوزن شذوذاً وليس جمعاً كإبل، وقوله: كالبرق بضم ثم فتح جمع برقة، وهي أرض ذات حجارة. قوله: (ولعل النكتة الخ) يريد بيان مناسبة المقسم به هنا، وهو قوله: والسماء الخ للمقسم عليه، وهو قوله: إنكم الخ وجه اختياره كما بينه في القسم الأول حيث قال: كأنه استدلل به الخ. قوله: (من صرف) تفسير لقوله: من أفك، وقوله: إذ لا صرف الخ إنما دل النظم على هذا دلالة يصرف عنه على من صرف فكأنه قيل: لا يثبت الصرف في الحقيقة إلا لهذا فما عداه كلا صرف، وقيل: يصرف عن القرآن من ثبت له الصرف الحقيقي، وهو من إطلاق صرف، وجعله بمنزلة يعطي ويمنع، ويساعده الإيهام في من أفك فإن معناه من أفك الإفك التام العظيم، ولولا هذا وحمله على المبالغة لم يفد يصرف من صرف، وضمير كأنه للشأن، أو للصرف المذكور أو لما يغيّره فتدبر. قوله: (أو يصرف من صرف في علم الله الخ) وجه آخر لتوجيه هذا التركيب وإزالة الأشكال عنه قيل وليس فيه كثير فائدة لأن كل ما هو كائن معلوم إنه ثابت في سابق علمه الأزلي، وليس فيه المبالغة السابقة. قوله: (ويجوز أن يكون الضمير للقول الخ) وعن فيه للتعليل كقوله، وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك قيل، ويحتمل بقاؤها على أصلها من المجاوزة بتضمينه معنى الصدور فإفادته للتعليل إنما هو من محصل المعنى، وما له التجوز في نسبة الصدور إلى القول بإسناد

ينهون عن أكل وعن شرب

أي يصدر تناهيهم عنهما، وبسببهما، وقرئ أفك بالفتح أي من أفك الناس، وهم قريش كانوا يصدّون الناس عن الإيمان ﴿يُلُّ الْفُتُورُونَ﴾ الكذابون من أصحاب القول المختلف، وأصله الدعاء بالقتل أجرى مجرى اللعن ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي غَمْرِهِمْ﴾ في جهل يغمرهم ﴿سَاهُونَ﴾ غافلون عمّا أمروا به ﴿يَسْتَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الَّذِينَ﴾ أي فيقولون متى يوم الجزاء أي وقوعه، وقرئ إيان بالكسر ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُقْتَلُونَ﴾ يحرقون جواب للسؤال أي يقع يوم هم

الشيء لسببه، ولا يخفى ما فيه فإنه لم يسند الإفك إلى القول في النظم، ولكنه لما لم يكن مصروفاً عنه القول، وإنما القول منشؤه جعلت عن في أمثاله للتعليل كما ذهب إليه بعض النحاة، والزمخشري في أمثاله يضمه معنى الصدور كما في المغني، ولا تجوز في الإسناد فيه، وإنما هو بيان لحاصل معناه. قوله: (ينهون عن أكل وعن شرب) تمامه:

مثل المهاير تعن في خصب

يقال جمل ناه إذا كان مفرط السمن والضمير للجماعة أصحاب الإبل لا للإبل وإلا كان حقه ينهين وهذا أيضاً مضمن معنى الصدور أي يصدر تناهيهم في السمن، وقيل: إنه عجز بيت أوّله مثل المهاير تعن في خصب، وضمير ينهون لجماعة الرجال لا للنوق، وإلا لقليل ينهين، ولو قيل إنه للنوق، وضمير العقلاء لإسناد ما هو من صفاتهم لها كما مرّ في سورة يوسف في قوله: ساجدين جاز. قوله: (الكذابون) لأنّ الخرص التخمين ثم تجوز به عن الكذب، وقوله: من أصحاب الخ بيان للكذابين، وقوله: أجرى مجرى اللعن أي المراد به الدعاء مع قطع النظر عن معناه الحقيقي، وقوله: يغمرهم أي يشملهم شمول الماء الغامر لم فيه، وهو استعارة هنا، وقوله: غافلون الخ أو المراد به مطلق الغفلة.

قوله: (فيقولون متى) بيان لحاصل المعنى، وإذا دخل ما فيه معنى القول على جملة فإمّا أن يقدر بعده القول أو يقال إنه عامل عمله لكونه بمعناه على المذهبيين، وكلامه محتمل لهما، وقوله: أي وقوعه إشارة إلى أنّ فيه مضافاً مقدراً أقيم المضاف إليه مقامه لأنّ اسم الزمان إنما يقع ظرفاً، وخبراً للحدث لا للزمان فصح، ووقوعه خبراً عنه هنا بالتأويل المذكور، وحينئذ لا يرد أنّ الزمان ليس له زمان فيدفع بأنه لا محذور فيه عند الأشاعرة على ما فصل في كتب الكلام، وإيان بالكسر لغة في إيان المفتوحة. قوله: (يحرقون) لأنّ أصل معنى الفتن إذابة الجوهر ليظهر غشه ثم استعمل في التعذيب، والإحراق، ونحوه، وقوله: أي يقع الخ لأنّ المسؤول عنه، ووقوعه كما مرّ فلذا قدر الجواب بما ذكر وإن فات فيه مطابقة السؤال، والجواب بالفعلية، والاسمية، وهو على هذا منصوب على الظرفية متعلق بما ذكر، وقوله: هو يوم هم الخ على أنه في محل رفع خبر مبتدأ مقدّر لكنه بني على الفتح لما سيأتي، وقدّر كذا ليتطابقا في الاسمية، وهو جواب بحسب المعنى لأنّ التقدير يوم الجزاء يوم تعذيب الكفار فلا وجه لما

على النار يفتنون أو هو يوم هم على النار يفتنون، وفتح يوم لإضافته إلى غير متمكن، ويدل عليه أنه قرئ بالرفع ﴿ذُوقُوا فَنَتَكِرَ﴾ أي مقولاً لهم هذا القول ﴿هَذَا الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تَسْتَجِلُونَ﴾ هذا العذاب هو الذي كنتم به تستعجلون، ويجوز أن يكون هذا بدلاً من فتنتكم، والذي صفة ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ * آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ﴾ قابلين لما أعطاهم راضين به، ومعناه أن كل ما آتاهم حسن مرضي متلقى بالقبول ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ﴾ قد أحسنوا أعمالهم، وهو تعليل لاستحقاقهم ذلك ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ الَّذِينَ مَا يَهْتَدُونَ﴾ تفسير لإحسانهم، وما مزيدة أي يهجعون في طائفة من الليل أو يهجعون هجوعاً قليلاً أو مصدرية أو موصولة أي في قليل من الليل هجوعهم أو ما يهجعون فيه، ولا يجوز أن تكون نافية لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها، وفيه مبالغات لتقليل نومهم، واستراحتهم ذكر القليل،

قيل إنه قائم مقام الجواب، وقوله: وفتح يوم يعني على تقديره خبر مبتدأ مقدر. قوله: (لإضافته إلى غير متمكن) يعني الجملة الاسمية، وهي هم عن النار يفتنون فإن الجمل بحسب الأصل كذلك، وفيه كلام بين البصريين، والكوفيين مفصل في شرح التسهيل، وقوله: مقولاً لهم إشارة إلى أن القول المقدر حال من ضمير يفتنون، وقوله: هذا العذاب فهو صفة لمقدر، وقوله: والذي وصفته فيه نظر. قوله: (قابلين لما أعطاهم) فسر الأخذ بالقبول مع الرضا لأن القصد للشيء يقتضيه غالباً، وقوله: كل ما آتاهم الخ أخذ العموم من لفظ ما والإطلاق في مقام المدح، وفي بعض النسخ قابلين بما أعطاهم الخ، وهي بمعنى ما في النسخة الآخرة لأن القبول للشيء يكتفى به عن كونه مرضياً فلذا فسره بقوله: راضين. قوله: (قد أحسنوا أعمالهم) فمفعوله مقدر، وقوله: قد أحسنوا الخ بيان لمفاد أن من التحقيق وكان من الماضي، وقوله: تعليل الخ ذكر الاستحقاق لأنه المقصود من الإخبار قبل الوقوع، وقوله: تفسير لإحسانهم يحتمل أن يريد أنه بدل من قوله: كانوا قبل ذلك محسنين مفسر له فالجملة في محل رفع، وأن يريد أن الجملة مفسرة للإحسان فلا محل لها من الإعراب، وقوله: في طائفة تفسير لقليل مع الإشارة إلى أن قليلاً منصوب على الظرفية، وقوله: هجوعاً قليلاً إشارة إلى أنه منصوب على المصدرية، وقوله: في قليل من الليل هجوعهم إشارة إلى أن قليلاً على هذين الوجهين منصوب على الظرفية، وأن ما يهجعون عليهما فاعل قليلاً، وفيه هو العائد على الموصولة، وإذا كانت ما موصولة فهي عبارة عن المقدار الذي يهجعونه أو فيه، ومن على الموصولة، والمصدرية للابتداء، وهو صفة قليلاً أو متعلق يهجعون المقدر، وقد جوز فيها أن تكون بيانية أيضاً، وأن تكون حالاً، وقوله: لا يعمل فيما قبلها على المشهور، وفي شرح الهادي أن بعض النحاة أجازها مطلقاً، وقيل في الظرف خاصة للتوسع فيه، واستدل عليه بقوله:

ونحن عن فضلك ما استغنينا

وأيضاً المعنى ليس على النفي لأنه لا يمدح بترك النوم مطلقاً. قوله: (وفيه) أي في هذا

والليل الذي هو وقت السبات، والهجوع الذي هو الغرار من النوم، وزيادة ما ﴿وَيَا أَتَّخِرُكُمْ فَتَمَّ يَسْتَفِرُّونَ﴾ أي أنهم مع قلة هجوعهم، وكثرة تهجدهم إذا أسحروا أخذوا في الاستغفار كأنهم أسلفوا في ليلهم الجرائم، وفي بناء الفعل على الضمير إشعار بأنهم أحقاء بذلك لوفور علمهم بالله، وخشيتهم منه ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ﴾ نصيب يستوجبونه على أنفسهم تقريباً إلى الله، وإشفاقاً على الناس ﴿لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُورِ﴾ للمستجدي والمتعفف الذي يظن غنياً فيحرم الصدقة ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ أي فيها دلائل من أنواع المعادن، والحيوانات أو وجوه دلالات من الدحو والسكون، وارتفاع بعضها عن الماء، واختلاف أجزائها في الكيفيات، والخواص، والمنافع تدل على وجود الصانع، وعلمه، وقدرته وإرادته و وحدته، وفرط رحمته ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ﴾ أي، وفي أنفسكم آيات إذ ما في العالم شيء إلا وفي الإنسان له نظير يدل دلالاته مع ما انفرد به من الهيآت النافعة، والمناظر البهية والتركيبات العجيبة، والتمكن من الأفعال الغريبة، واستنباط الصنائع المختلفة، واستجماع الكمالات المتنوعة ﴿أَفَلَا يَتَّبِعُونَ﴾ تنظرون نظر من يعتبر ﴿وَفِي آسْمَاءِ رِزْقِكُمْ﴾ أسباب رزقكم أو تقديره، وقيل:

الكلام مبالغات في وصف هؤلاء بقلة النوم وترك الاستراحة، وقوله: ذكر القليل الخ بدل من قوله: مبالغات بدل اشتمال، والسبات بالضم النوم والغرار بالكسر، والإعجام القليل من النوم، وزيادة ما لأنها تدل على القلة كأكل ما وأمر، ما ومعنى اسحروا دخلوا في وقت السحر وقوله: كأنهم الخ يعني أنّ الاستغفار يشعر بارتكاب جريمة وهم لم يجرموا بل تفرغوا للعبادة قبل السحر لكونهم لعدم اغترارهم بعبادتهم، وشدة خوفهم من الله يفعلون فعل المذنبين ويخافون خوف المجرمين في كل حال، وقوله: في بناء الفعل على الضمير أي تقديم الضمير، والإخبار عنه بالفعل المفيد للقصر، وقوله: بأنهم أحقاء فالحصر باعتبار الكمال، والأحقية لا على طريق الحقيقة. قوله: (يستوجبونه الخ) أي يعدونه واجباً عليهم وإن لم يجب، وفيه غاية المدح لهم فلا يتوهم أن من لم يعط الزكاة بعد وجوبها عليه كان في ماله حق ومثله ذم لا مدح، وقوله: للمستجدي أي طالب الجدد أو هو العطاء، والنوال، وقوله: والمتعفف الخ تفسير للمحروم، وأن حرمانه من غير هؤلاء لثلاث يتنافى الكلام. قوله: (أو وجوه دلالات الخ) فالدليل على الأول ما هو في الأرض من الموجودات والظرفية حقيقية، والجمع على ظاهره أيضاً وعلى هذا الدليل نفس الأرض، والجمعية باعتبار، وجوه الدلالة، وأحوالها، والظرفية من ظرفية الصفة في الموصوف لا بالمعنى المعروف، وتلك الوجوه دلالات، وآيات حقيقة لا ادعاء كما توهم فإنه لا وجه له وليس في قوله تدل على وجود الصانع ما يدل عليه فتأمل. قوله: (تدل على وجود الصانع الخ) أي تلك الدلائل أو وجوه الدلالة تدل على ذلك لاحتياج تلك المصنوعات الدقيقة إلى صانع قدير عالم مرید واحد بذاته إذ لو تعددت فسدت، وما فيها من المنافع العظيمة لجميع الموجودات يدل على فرط رحمته بهم، وقوله: يدل دلالاته أي يدل دلالة مثل دلالاته والهيآت النافعة له كانتصاب قامته، وعلو رأسه ونحوه. قوله: (أسباب رزقكم الخ) إما إشارة إلى تقدير

المراد بالسماء السحاب، وبالرزق المطر فإنه سبب الأقوات ﴿وَمَا تُوعَدُونَ﴾ من الثواب لأن الجنة فوق السماء السابعة أو لأن الأعمال، وثوابها مكتوبة مقدرة في السماء، وقيل: إنه مستأنف خبره ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ وعلى هذا فالضمير لما، وعلى الأول يحتمل أن يكون له ولما ذكر من أمر الآيات، والرزق، والوعد ﴿يُنَلِّمُ مَا أَنْكُمُ نَطِقُونَ﴾ أي مثل نطقكم كما أنه لا شك لكم في أنكم تنطقون ينبغي أن لا تشكوا في تحقق ذلك، ونصبه على الحال من المستكن في الحق أو الوصف لمصدر محذوف أي أنه لحق حقاً مثل نطقكم، وقيل إنه مبني على الفتح لإضافته إلى غير متمكن، وهو ما إن كانت بمعنى شيء، وأن بما في حيزها إن جعلت زائدة، ومحله الرفع على أنه صفة لحق، ويؤيده قراءة حمزة والكسائي، وأبي بكر بالرفع ﴿هَلْ أَنْتَ حَدِيثٌ ضَيْفٌ إِبْرَاهِيمَ﴾ فيه تفخيم لشأن الحديث، وتنبيه على أنه أوحى إليه والضيف في الأصل مصدر، ولذلك يطلق على الواحد والمتعدّد قيل: كانوا اثني عشر ملكاً، وقيل: ثلاثة جبريل وميكائيل وإسرافيل وسماهم ضيفاً لأنهم كانوا في صورة الضيف ﴿الْمُكْرِمِينَ﴾ أي مكرمين عند الله أو عند إبراهيم إذ خدمهم بنفسه، وزوجته ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ﴾ ظرف للحديث أو الضيف أو المكرمين ﴿فَقَالُوا سَلَامًا﴾ أي نسلم عليك سلاماً ﴿فَقَالَ سَلَامٌ﴾ أي عليكم سلام عدل به إلى الرفع بالابتداء لقصد الثبات حتى

مضاف أو التجوّز بجعل، وجود الأسباب فيها كوجود المسبب، والأسباب النيران، والكواكب والمطالع، والمغارب التي تختلف بها الفصول التي هي مبادي ذلك وقوله أو تقديره أي تعيينه في اللوح المحفوظ أو ظهور آثار تدبيره إذ الملائكة في السماء، وهم موكلون بالأرزاق، وقوله: المراد بالسماء السحاب لأنها سماء لغة، وقوله: وبالرزق المطر فلا تقدير، ولا تجوز، وقوله: وثوابها إما اكتفاء عن عقابها أو المراد به مطلق الجزاء. قوله: (مكتوبة مقدرة) أي معينة فمعنى كونها فيها أنّ تعيينها فيها، وقوله: ولما ذكر أي للأمور السابقة كلها، وأفراده وتذكيره لتأويله بما ذكر كما أشار إليه بقوله ولما ذكر، وقوله: مثل نطقكم إشارة إلى أنّ ما مصدرية، وقوله: كما أنه تفسير للتشبيه، وقوله: وقيل إنه أي مثل، وقوله: إن كانت بمعنى شيء أي موصوفة، وإنكم الخ خبر مبتدأ، والجملة صفة، وقد جوّز فيها الموصولية أيضاً، وقوله على أنه أي مثل صفة لحق لأنه لا يتعرّف بالإضافة لتوغله في التنكير، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً. قوله: (فيه) أي في هذا الكلام تعظيم لهذا الحديث المذكور بعده والتعظيم مأخوذ من الاستفهام لأنه للتعجب وأنه مما يسأل عنه وفيما ذكر تشويق له، وكل ذلك إنما يكون فيما له شأن، وفخامة وكونه موحى إليه من قوله أتاك، وقوله: في الأصل مصدر أي بمعنى الميل، وقوله: وسماهم ضيفاً أي مع أنهم ليسوا كذلك لأنهم كانوا في صورة الضيف، ولأن إبراهيم عليه الصلاة والسلام حسبهم ضيوفاً فالتسمية على مقتضى الظاهر، والحسبان. قوله: (للحديث) لأنه صفة في الأصل فيتعلق به الظرف، وقوله: أو المكرمين إذا أريد به إكرام إبراهيم لأنّ إكرام الله لهم لا يتقيد، وقوله: وقرئ منصوباً أي سلماً، وقوله: لم يكن تحيتهم

تكون تحيته أحسن من تحيتهم، وقرئنا مرفوعين، وقرأ حمزة والكسائي قال: سلم، وقرئ منصوباً، والمعنى واحد ﴿قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ أي أنتم قوم منكرون، وإنما أنكروهم لأنه ظن أنهم بنو آدم، ولم يعرفهم أو لأن السلام لم يكن تحيتهم فإنه علم الإسلام وهو كالتعرف عنهم ﴿قَرَأَ إِلَيْكَ آيَاتِهِ﴾ فذهب إليهم في خفية من ضيفه فإن من أدب المضيف أن يبادر بالقرى حذراً من أن يكفه الضيف أو يصير منتظراً ﴿فَجَاءَ بِعَبْلِ سَيِّئٍ﴾ لأنه كان عامة ماله البقر ﴿فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ﴾ بأن وضعه بين أيديهم ﴿قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ أي منه، وهو مشعر بكونه حنيذاً، والهمزة فيه للعرض، والحث على الأكل على طريقة الأدب إن قاله أول ما وضعه، وللإنكار إن قاله حينما رأى إعراضهم ﴿فَأَوْصَصَ مِنْهُمُ خَيْفَةً﴾ فأضمر منهم خوفاً لما رأى إعراضهم عن طعامه لظنه أنهم جاؤوه لشراً، وقيل: وقع في نفسه أنهم ملائكة أرسلوا للعذاب ﴿قَالُوا لَا تَخَفْ﴾ إنا رسل الله قيل: مسح جبريل العجل بجناحه فقام يدرج حتى لحق بأمه فعرفهم، وأمن منهم ﴿وَيَسِّرُوهُ يَتْلُمِ﴾ هو استحق عليه السلام ﴿عَلِيمٍ﴾ يكمل علمه إذا بلغ ﴿فَأَقْبَلَتْ أَمْرَاتُهُ﴾ سارة إلى بيتها، وكانت في زاوية تنظر إليهم ﴿فِي صَرْوٍ﴾ في صيحة من الصرير، ومحل النصب على الحال أو المفعول إن أول فأقبلت بأخذت ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ فلطمت بأطراف الأصابع جبهتها فعل المتعجب، وقيل: وجدت حرارة دم الحيض

أي في ذلك الزمان، وقوله: علم الإسلام أي علامة الإسلام، وهو ما يقابل الكفر مطلقاً لا الملة المحمدية وإن اختص بها عرفاً. قوله: (وهو) أي قوله: أنتم قوم منكرون كالسؤال منهم عن أحوالهم ليعرفهم فإن قولك لمن لقيته أنا لا أعرفك في قوة قولك عرف لي نفسك، وصفها، والتعريف طلب المعرفة، والكاف لأنه ليس صريحاً فيه، وليس المذكور هنا قوله: نكروهم في هود فإنه أمر آخر. قوله: (فذهب إليهم في خفية) أصله من راغ الثعلب إذا مال وحاد، وقيد الخفية فيه لم يذكره أكثر أهل اللغة إلا أنه في الانتصاف نقله عن أبي عبيدة، وقال إنه من قولهم روغ اللقمة إذا غمسها في السمن فاستعملت في لازمها، وهو الإخفاء قال: وهو معنى حسن فكأنه من قرينة المقام لأن من يذهب لأهله لتدارك الطعام يكون غالباً كذلك، وإليه أشار بقوله: فإن من أدب المضيف أن يبادر وفي نسخة يباده، ومعناه يفاجئ، ويبادر أيضاً وهو بيان لما تدل عليه الفاء من عدم المهلة، وقوله: يكفه الضيف أي يمنعه من المجيء بالقرى لأنه غير محتاج له أو لا يريده وقوله: حذراً الخ تعليل للخفية، وضمير يكفه للمضيف، وفاعله: الضيف الظاهر لا ضمير مستتر كما توهم. قوله: (وهو) أي هذا الكلام مشعر بكونه أي العجل حنيذاً أي مشوياً لأمره بالأكل منه من غير مهلة، وقوله: فقام أي العجل يدرج أي يمشي، وجملة يدرج حال أو مستأنفة، وقوله: يكمل علمه من صيغة المبالغة، وقوله: إذا بلغ قيده به لأنه حين البشارة لا علم له فضلاً عن كماله. قوله: (سارة إلى بيتها الخ) في التفسير الكبير أنهم لما تكلموا في ولادتها استحيت، وأعرضت عنهم متوجهة إلى بيتها فذكره الله بلفظ الإقبال دون الإدبار تأديباً لها فإن صح مثله عن نقل وأثر لا ياباه قوله: قالوا كذلك قال ربك إذ

فلطمت وجهها من الحياء ﴿وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ أي أنا عجوز عاقر فكيف ألد ﴿قَالُوا كَذَلِكَ﴾ مثل ذلك الذي بشرنا به ﴿قَالَ رَبُّكَ﴾ وإنما نخبرك به عنه ﴿إِنَّهُمْ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ فيكون قوله حقاً، وفعله محكماً ﴿قَالَ فَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ فلما علم أنهم ملائكة وأنهم لا ينزلون مجتمعين إلا لأمر عظيم سأل عنه ﴿قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَيْكَ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ﴾ يعنون قوم لوط ﴿لِتُرِيدَ عَلَيْهِمْ جِسَارَةً مِنْ طِينٍ﴾ يريد السجيل فإنه طين متحجر ﴿سُومَةٌ﴾ رسالة من أسمت الماشية أو معلمة من السومة، وهي العلامة ﴿عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ المجاوزين الحد في الفجور ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا﴾ في قرى قوم لوط، وإضمارها، ولم يجر ذكرها لكونها معلومة ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ممن آمن بلوط ﴿فَأَ وَدَنَا فِيهَا بِعَبْرٍ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ غير أهل بيت من المسلمين واستدل به على اتحاد الإيمان، والإسلام، وهو ضعيف لأن ذلك لا يقتضي إلا صدق المؤمن، والمسلم على من اتبعه، وذلك لا يقتضي اتحاد مفهوميهما لجواز صدق المفهومات المختلفة على ذات واحدة ﴿وَرَكْنَا فِيهَا آيَةً﴾ علامة ﴿لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ فإنهم المعتبرون بها، وهي تلك الأحجار أو صخر منضود فيها أو ماء أسود منتن ﴿وَفِي مِصْرٍ﴾ عطف على، وفي

الخطاب يقتضي الإقبال دون الإدبار كما قيل لأنه يجوز أن يقوله بسمع منها، وإن كانت مدبرة إلا أنه استعارة ضدية حينئذ، ولا قرينة هنا تصححها فلا يخفى ضعفه، وسقوطه، وقوله: على الحال أي من الفاعل لأنه بمعنى صائحة، وقوله: أو المفعول أي مفعول به لأقبلت، وفي فيه زائدة كقوله:

يجرح في عراقبها نصلي

والتقدير أخذت صيحة، وقيل فيه تسامح لأن أقبل بمعنى شرع من أفعال المقاربة فالمنصوب خبر له لا مفعول، وفيه نظر. قوله: (أي أنا عجوز عاقر فكيف ألد) وعقيم فعيل بمعنى فاعل أو مفعول، وأصل معنى العقم اليبس، وقوله رسالة قيل عليه كان الظاهر على هذا أن يقال من عند ربك، ولذا لم يذكره في الكشف، وفيه أنه يجوز أن يكون عند ربك معناه أنها في علمه معذرة للمسرفين فإنه أحد معناه عند المضافة لله. قوله: (وهو) أي الاستدلال بما في هذه الآية على اتحاد الإيمان، والإسلام بناء على أن الاستثناء المفرغ إنما يستقيم إذا اتحد إذ المعنى ما وجدنا فيها بيتاً من بيوت المؤمنين إلا بيتاً من المسلمين، وهو ضعيف لأنه إنما يقتضي اتحادهما في الما صدق، ولو مع تغير مفهوميهما، وما صدقا عليه، وهو من اتبع الرسول، وأجاب دعوته ظاهراً فإن من فعل ذلك يقال له مسلم، ومؤمن، واتحاداً لما صدق كالناطق، والإنسان لا يقتضي اتحاد المفهوم، وهو المختلف فيه عند أهل الأصول، والحديث فلا يتم الرد به على من ذهب إلى تغيرهما تمسكاً بقوله: قل لم تؤمنوا، ولكن قولوا أسلمنا، وتفصيله في الأصول، وشروح البخاري. قوله: (فإنهم المعتبرون بها) أي المتعظون بما فيها من العبر ولذا خصت بهم، وإن كانت عامة، وقوله: وهي أي الآية، وقوله: أو صخر منضود أي بعضه فوق بعض وقع بديارهم أو ماء أسود منتن بأرضهم، وكأنه بحيرة طبرية. قوله:

الأرض أو وتركتنا فيها على معنى، وجعلنا في موسى كقوله:

علفتها تبناً وماء بارداً

﴿إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ رِجْوَانَ أَنِ لَاقِيَ مُوسَىٰ وَوَجَدَهُ عَاقِبَ الْأَمَمِ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٨٣] أو فتولى بما كان يتقوى به من جنوده، وهو اسم لما يركن إليه الشيء ويتقوى به وقرئ بضم الكاف ﴿وَقَالَ سَاحِرٌ قَدْحًا أَمْرِ الْجِنِّ أَنِ لَاقِيَ كَأَنَّهُ لَاقِيَ كَأَنَّه لَاقِيَ﴾ كأنه جعل ما ظهر عليه من الخوارق منسوبة إلى الجن، وتردد في أنه حصل ذلك باختياره، وسعيه أو بغيرهما ﴿فَأَخَذَتْهُ وَجُودُهُ فَبَدَّتْهُمْ فِي اللَّيْلِ﴾

(عطف على وفي الأرض) آيات للموقنين، وما بينهما اعتراض لتسليته ﷺ، بوعده بإهلاك الأفاكين كما أهلك قوم لوط عليه الصلاة والسلام. قوله: (أو وتركتنا فيها) أي عطف على قوله، وتركتنا فيها بتقدير عامل له أي وجعلنا في موسى، والجملة معطوفة على الجملة أو هو معطوف على فيها من قوله وتركتنا فيها آية بتغليب معنى عامل الأول أو سلوك طريق المشاكلة في عطفه على الوجوه المذكورة في نحو:

علفتها تبناً وماء بارداً

لأنه لا يصح تسليط الترك بمعنى الإبقاء على قوله، وفي موسى، وما قيل عليه إن فيه بحثاً لأن مقتضى عطفه على فيها تعلقه بتركنا من حيث اللفظ، ولا منع منه لدلالة الفعل على الماهية، وقوله: تركنا استئناف كلام فاسد لأنه لا بد من تسلط عامل المعطوف عليه لفظاً، ومعنى كما لا يخفى. قوله: (على معنى وجعلنا الخ) قد عرفت أن المعطوف إذا لم يصح تسلط عامل المعطوف عليه معنى، وكان ما يقتضيه من العامل بينه، وبين المذكور ملازمة وقرب معنوي كما في:

متقلداً سيفاً ورمحاً

وإضرابه فيه للنحاة مذاهب تقدير عامل للثاني والتجوّز في عامل الأول، والتسمح في العطف وإلى ذلك أشار المصنف فمن قال: لا حاجة إلى الإضمار ثم أجاب بما أجاب فقد غفل عن تحقيق معنى المسألة وأطال بغير طائل كما أشرنا إليه فلا حاجة إلى بيان خطئه من صوابه، والله أعلم بالصواب. قوله: (هو معجزاته) والسلطان يطلق على ذلك مع شموله للواحد، والمتعدّد لأنه في الأصل مصدر كما مرّ تحقيقه، وقوله: فأعرض عن الإيمان به أي بموسى عليه الصلاة والسلام، فركنه جانب بدنه وعطفه والتولي به كناية عن الإعراض، والباء للتعدية لأنّ معناه ثنى عطفه أو للملابسة، وقوله: أو فتولى الخ تفسير ثان والركن فيه بمعنى الجيش لأنه يركن إليه، ويتقوى به، والباء للمصاحبة أو للملابسة وكونها للسببية غير وجيه، وضم الكاف اتباعاً للرءاء، وقوله: حصل ذلك أي ما ينسب مثله للجن، ويظهر على يد بعض الناس فإن كان بعمله الاختياري فهو سحر وإلا فهو جنون وهذا بناء على زعمه الفاسد فلا يرد

فأغرقناهم في البحر ﴿وَهُوَ مُلِيمٌ﴾ آت بما يلام عليه من الكفر والعناد، والجملة حال من الضمير في فأخذناه ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ سماها عقيماً لأنها أهلكتهم، وقطعت دابرهم أو لأنها لم تتضمن منفعة، وهي الدبور أو الجنوب أو النكباء ﴿مَا نَدَّرُ مِنْ شَيْءٍ أُمَّتٌ﴾ مَرَّتْ ﴿عَلَيْهِ إِلَّا جَمَلَةٌ كَالرَّيْمِ﴾ كالرماد من الرم، وهو البلى، والتفتت ﴿وَفِي ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَتَّعُوا حَتَّىٰ حِينٍ﴾ تفسيره قوله: تمتعوا في داركم ثلاثة أيام ﴿فَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ فاستكبروا عن امتثاله ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْقَةَ﴾ أي العذاب بعد الثلاث، وقرأ الكسائي الصعقة، وهي المرّة من الصعق ﴿وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ إليها فإنها جاءتهم معابنة بالنهار ﴿فَأَسْتَظْفِرُوا مِنْ قِيَارٍ﴾ كقوله: ﴿فأصبحوا في دارهم جاثمين﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٧٨] وقيل هو من قولهم ما يقوم به إذا عجز عن دفعه ﴿وَمَا كَانُوا مُنْصَرِفِينَ﴾ ممتنعين منه ﴿وَقَوْمٌ نُوحٍ﴾ أي، وأهلكنا قوم نوح لأن ما قبله يدل عليه أو اذكر، ويجوز أن يكون عطفاً على محل في عاد، ويؤيده قراءة أبي عمرو وحمزة، والكسائي بالجزء ﴿بَيْنَ قَبْلٍ﴾ من قبل هؤلاء المذكورين ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ خارجين عن الاستقامة بالكفر والعصيان ﴿وَالسَّامَةَ﴾

عليه أنّ السحر ليس من الجزئ كما بين في محله. قوله: (آت بما يلام عليه) إشارة إلى أنّ الأفعال هنا الإتيان بما يقتضي معنى ثلاثيه كاغرب إذا أتى أمراً غريباً فلا وجه لما قيل إنه للنسب، أو للإسناد للسبب، وقوله: من الكفر والعناد إشارة إلى أنّ ما يلام عليه مختلف حاله باعتبار من وصف به فلا يتوهم أنه كيف وصف فرعون بما وصف به ذو النون. قوله: (لأنها أهلكتهم وقطعت دابرهم الخ) يعني أنّ العقيم مستعار استعارة تبعية لما ذكر بتشبيهه ما في الريح مما ذكر بما في المرأة مما يمنع حملها لأن أصل العقم اليبس المانع من قبول الأثر كما قاله الراغب: وهو فعيل بمعنى فاعل أو مفعول كما مرّ فلما أهلكتهم، وقطعت بالاستئصال نسلهم شبه ذلك الإهلاك بعدم الحمل لما فيه من إذهاب النسل، وهذا هو المراد هنا، وأما قوله أو لأنها لم تتضمن منفعة فبيان معنى مجازي آخر للريح العقيم، وهي التي لا تلقح الشجر بزهر، وثمر لا أنه مراد هنا إذ لا يصح أن يقال المراد أرسلنا عليهم ريحاً لا نفع فيها فثمة عدم تضمن المنفعة بعقم المرأة، وهو ظاهر فهو بمعنى فاعل من اللازم، والنكباء كل ريح هبت بين ريحين لتنكبها، وانحرفها عن مهات الرياح المعروفة، وهي رياح متعدّدة لا ريح واحدة، وتفصيله في كتب الأدب، واللغة. قوله: (كالرماد) أصل الرميم من رم إذا بلى ومنه الرماد، والتفتت عطف على البلى عطف تفسير، وقوله: تفسيره الخ يعني أنّ المراد بالحين ما ذكر لأنّ القرآن يفسر بعضه بعضاً، وليس قوله: فعتوا عطفاً على قوله لهم حتى يكون العتو مرتباً عليه مع أنه مقدّم عليه كما يشير إليه قوله: بعد الثلاث بل تفصيل لقصتهم كأنه قيل، وفي قصة ثمود الواقعة في زمان قيل لهم فيه ذلك، وهي أنهم عتوا الخ، وقوله: أي العذاب لأن أخذ الصاعقة، وإهلاكها لهم هو العذاب الحالّ بهم المعهود، والمرّة من الصعق بمعنى الصاعقة أيضاً أو الصيحة. قوله: (ما يقوم به إذا عجز عن دفعه) فهو معنى مجازي أو كناية شاعت فيه حتى التحقت

بَيْنَهَا بِأَيْدِيهِ ﴿ بِقُوَّةٍ ﴾ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿ لقادرون من الوسع بمعنى الطاقة والوسع القادر على الإنفاق أو لموسعون السماء أو ما بينها، وبين الأرض أو الرزق ﴾ وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا ﴿ مهدناها لتستقروا عليها ﴾ فَنِعَمَ الْمَهْدُونَ ﴿ أي نحن ﴾ وَمِن كُلِّ شَيْءٍ ﴿ من الأجناس ﴾ خَلَقْنَا رَجَبِينَ ﴿ نوعين ﴾ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿ فتعلموا أنّ التعدّد من خواص الممكنات، وأنّ الواجب بالذات لا يقبل التعدّد والانقسام ﴾ فَيَفِرُّوا إِلَى اللَّهِ ﴿ من عقابه بالإيمان، والتوحيد، وملازمة الطاعة ﴾ إِنِّي لَكُرِّمَةٌ ﴿ أي من عذابه المعدّ لمن أشرك أو عصى ﴾ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿ بين كونه منذراً من الله بالمعجزات أو مبين ما يجب أن يحذر عنه ﴾ وَلَا تَجْمَعُوا مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ﴿ أفراد لا عظم ما يجب أن يفتر منه ﴾ إِنِّي لَكُرِّمَةٌ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿ تكرير للتأكيد أو الأوّل مرتب على ترك الإيمان،

بالحقيقة، وقوله: عطفاً على محل في عاد لأنه أوّل قصص الإهلاك هنا، وإذا تعدّد العطف فهل يعطف على الأوّل أو كل على ما يليه قولان لأهل العربية اختار المصنف أولهما، وعلى الثاني هو معطوف على قوله في ثمود فلا وجه للجزم به هنا، وقوله: بالكفر الخ فليس المراد المعنى المشهور لأنّ أصله الخروج مطلقاً كما مرّ مراراً. قوله: (بقوّة) لأنّ الأيد، والأدّ القوّة وليس جمع يد كما يتوهم، وإن صحت التورية به، وقوله: لقادرون من الوسع بمعنى الطاقة وفسره به لأنّ هذه الجملة الحالية المؤكدة لتذليل ما قبلها بإثبات سعة قدرته، وشمولها لكل شيء فضلاً عن السماء. قوله: (أو لموسعون السماء أو ما بينها وبين الأرض) فالسعة مكانية، وهو تميم أيضاً لما قبله، وقوله: أو الرزق أي بالأمطار كما نقل عن الحسن، وهو مبني على أنّ السياق للامتنان على العباد لا لبيان القدرة فيكون إشارة لما مرّ في قوله وفي السماء رزقكم فناسب تفسيره بما ذكر، وقوله: مهدناها أي فالفرش مجاز عن البسط والتسوية وقوله: أي نحن إشارة إلى أنه المخصوص بالمدح المقدر هنا. قوله: (من الأجناس) لما كان الزوج بمعنى الصنف أو النوع لزم أن يكون الشيء هو الجنس الشامل له، وقوله: فتعلموا أنّ التعدّد أي بالذات أو بالتركيب من الأجزاء يستلزم الإمكان على ما قرّره المتكلمون في برهان وحدته تعالى، وقد قيل المراد التذكر بما ذكر لأمر الحشر والنشر لأنّ من قدر على إيجادها كذلك قدر على إعادتها كما مرّ وله وجه. قوله: (من عقابه بالإيمان الخ) يعني أنّ الأمر بالفرار من العقاب المراد به الأمر بالإيمان، والطاعة لأنه لأمنه من العقاب بالطاعة كأنه فرّ لمأمنه فهو استعارة تمثيلية، وقوله: من عذابه أي عقابه فالضمير للمضاف المقدر فيما قبله أو لله بتقدير مضاف هنا، وقوله: بين الخ على أنه من أبان اللازم أو المتعدّي، ومفعوله على الثاني محذوف كما أشار إليه بقوله: مبين ما يجب الخ. قوله: (إفراد الخ) هو الشرك الذي هو أكبر الكبائر فتغاير ما ترتب عليه، ووقع تعليلاً له بمنزلة تغايره، ومثله: يكفي لعدم عدّه مكرراً إلا أنه يرد عليه أنّ الإشراك داخل في ترك الإيمان، والطاعة، وذكر الخاص بعد العام يعد تكراراً أيضاً، وما قيل في دفعه بأنه ليس من التكرير للتأكيد إذ الإيعاد على المجموع لا يستلزم الإيعاد على بعضه لا

والطاعة والثاني على الإشراك ﴿كَذَلِكَ﴾ أي الأمر مثل ذلك والإشارة إلى تكذيبهم الرسول، وتسميتهم إياه ساحراً أو مجنوناً، وقوله: ﴿مَا أَنَّى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ كالتفسير له، ولا يجوز نصبه بأتى أو ما يفسره لأن ما بعد ما النافية لا يعمل فيما قبلها ﴿أَتَوَّصَوْنَا بِهِ﴾ أي كأن الأولين، والآخرين منهم أوصى بعضهم بعضاً بهذا القول حتى قالوه جميعاً ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ إضراب عن أن التواصي جامعهم لتباعد أيامهم إلى أن الجامع لهم على هذا القول مشاركتهم في الطغيان الحامل عليه ﴿فَنَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ فأعرض عن مجادلتهم بعدما كررت عليهم الدعوة فأبوا إلا الإصرار، والعناد ﴿فَمَا أَنْتَ بِمَلْمُومٍ﴾ على الإعراض بعد ما بذلت جهدك في البلاغ ﴿وَذَكَّرَ﴾، ولا تدع التذكير، والموعظة ﴿فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ نَفْعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ من قدر الله إيمانه أو من آمن فإنه يزداد بها بصيرة ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ

يخلو من الكدر فتدبر، وترك قول الزمخشري أن في التكرير دليلاً على أن الإيمان بدون العمل لا يعتد به لابتنائه على الاعتزال، وما في دلالة التكرير عليه من البطلان الغني عن البيان. قوله: (أي الأمر) في الأمم السابقة مثل ذلك فكذلك خبر مبتدأ محذوف، وقوله: إلى تكذيبهم أي كفار قريش، وقوله: نصبه بأتى على أن يكون صفة لمصدره وذلك بمعنى الإتيان، وقوله: أو ما يفسره وهو أتى آخر مقدر على شريطة التفسير لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً في ذلك الباب كما صرح به النحاة ففاعل يفسر ضمير أتى ومفعوله ضمير ما، وقيل الضمير البارز لذلك والمراد بما فسرهم قالوا، والإشارة على هذا للقول، والمعنى إلا قالوا ساحر أو مجنون قولاً مثل ذلك القول ولا يخفى أنه مع تعسفه ليس مراداً للمصنف رحمه الله. قوله: (كان الأولين والآخرين الخ) فالاستفهام للتعجب من تواردهم على ذلك لا للإنكار سواء كان بمعنى لم وقع أو لم يقع لأنه لا وجه له بوجهيه فلا وجه لتجويزه هنا، وقوله: لتباعد أيامهم متعلق بإضراب، وقوله: ولا تدع التذكير فالأمر للدوام عليه لثلاثاً يكون تحصيلاً للحاصل، وقوله: من قدر الله إيمانه وأما المؤمن بالفعل فهو متذكر فالمؤمن بمعنى المشارف والمستعد للإيمان، وقوله: أو من آمن فهو على حقيقته، والمراد بالانتفاع زيادته، وزيادة التبصر به. قوله: (لما خلقهم الخ) لا يخفى أنه إن قيل بأن أفعاله تعالى لا تعلل بالأغراض أو قيل به بناء على أنها يترتب عليها حكم ومصالح أرادها الله منها لا على الاستكمال بها يحتاج هذا للتأويل أما على الأول فظاهر، وأما على الثاني فلأنها لا تترتب على الخلق بالنسبة إلى الجميع، وحاصله كما قرره بعض فضلاء عصرنا أن الآية بظاهرها دالة على أن العبادة هي الغاية المطلوبة من الخلق الباعثة عليه، وهو مخالف لما تدل عليه الأدلة العقلية من عدم كون أفعاله معللة بالأغراض، وكون جميع المقدورات من الإيمان، والكفر والخير والشر، والطاعة والعصيان، وغيرها واقعة بقدرته، وإرادته، وكان ذلك أيضاً منافياً لظاهر قوله: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٧٩] الدال على إرادة المعاصي ليستحقوا بها العذاب، وعذاب جهنم، وهذا أيضاً مبني على أن غاية فعل الفاعل المختار مرادة له أيضاً فلذا أولها المصنف بما سنيبه

وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ لما خلقهم على صورة متوجهة إلى العبادة مغلبة لها جعل خلقهم مغربي بها مبالغة في ذلك، ولو حمل على ظاهره مع أن الدليل يمنعه لنا في ظاهر قوله: ﴿ولقد فرأنا لجهنم كثيرا من الجن والإنس﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٧٩] ويميل معناه إلا لأنمرهم

لك إن شاء الله تعالى. قوله: (على صورة متوجهة إلى العبادة الخ) المراد بالصورة الصفة، والحالة كما يقال صورة المسألة كذا، ومعنى كونها متوجهة، ومقبلة لها كما في بعض النسخ أنها مقتضية لذلك مقبلة بوجوه الاستعداد عليها، والمعنى أنه ركب فيهم عقولاً وخلق لهم حواس ظاهرة، وباطنة لو خلقت، ونفسها عرفت صانعها وانقادت له كما في الحديث. قوله: (كل مولود يولد على الفطرة)^(١) فشبه اقتضاء حالهم لما ذكر بجعلها غاية له واستعمل فيه ما وضع له، وهو اللام بطريق الاستعارة التبعية. قوله: (مغلبة لها) كذا في بعض النسخ وفي بعضها مقبلة لها، ومرّ تفسيره، وأما على هذه، وهي بزنة الفاعل من التغليب فالمعنى أن تلك الصفة تغلب العبادة على غيرها مما ركب فيهم من صفات النفس الأمانة كالغضب، والشهوة كما قيل. قوله: (جعل خلقهم مغربي بها مبالغة في ذلك) يعني أنه مع أنه ليس غاية جعل غاية لما مرّ فهو استعارة لتشبيه المعد له الشيء بالغاية قيل، وهو شائع في الظروف كما يقال للقوي جسمه هو مخلوق للمصارعة، وفي الكشف أن أفعاله تعالى تنساق إلى الغايات الكمالية، وهو ما وضع له اللام، والإرادة له ليس من مقتضى لام الغاية إلا إذا علم أن الباعث مطلوب في نفسه فهي على حقيقتها، ولا تحتاج إلى تأويل فإنهم خلقوا بحيث يتأنى منهم العبادة وهدوا إليها وجعلت تلك غاية كمالية لخلقهم، وتعوّض بعضهم عن الوصول إليها لا يمنع كون الغاية غاية وهذا معنى مكشوف اهـ، ولا يخفى ما فيه وأن كون الغاية لا يلزم أن تكون مرادة للفاعل المختار خلاف ما يشهد له العقل فإن الغرض ما يقصد من الفعل فتأمل. قوله: (مع أن الدليل يمتعه) ليس المراد بالدليل ما تقرّر من أن أفعاله تعالى لا تعلل بالأعراض كما قيل لأنه لا دليل على منعه فقد ذهب إليه كثير من المحدثين، والأدلة على خلافه كثيرة كما يدل عليه كثير من الآيات، والأحاديث، وإنما المراد أن الدليل قائم على أن الله تعالى لم يخلق الخلق لأجل العبادة أي لإرادة العبادة منهم إذ لو أراد العبادة منهم لم يتخلف ذلك وقد قام الدليل على التخلف بالمشاهدة، واستلزام الإرادة الإلهية للمراد، وقد قام الدليل عليه في الأصول. قوله: (لنا في ظاهر قوله الخ) إنما قال ظاهر قوله: لأنه يحتمل أن يكون لام لجهنم لام العاقبة فلا ينافي كونها ليست بعلّة، وقوله: وقيل الخ هذا منقول عن ابن عباس وعليّ رضي الله عنهما فالمعنى إلا لأنمرهم وادعوهم إلى العبادة فهو كقوله: ﴿وما أمروا إلا ليعبدوا الله﴾ [سورة البينة، الآية: ٥] فذكر العبادة المسببة شرعاً عن الأمر أو اللازمة وأراد سببها أو ملزومها فهو مجاز مرسل، وقيل: أراد المؤمنين من جنسي الجنّ، والإنس، وعن مجاهد أن معنى ليعبدون

بالعبادة أو ليكونوا عباد إلى ﴿مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُونَ﴾ أي ما أريد أن أصرفكم في تحصيل رزقي فاشتغلوا بما أنبتم كالمخلوقين له، والمأمورين به، والمراد أن يبين أن شأنه مع عباده ليس شأن السادة مع عبيدهم فإنما يملكونهم ليستعينوا بهم في تحصيل معاشهم، ويحتمل أن يقدر بقل فيكون بمعنى قوله: ﴿فَلَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [سورة الذاريات، الآية: ٥٨] ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾ الذي يرزق كل ما يفتقر إلى الرزق، وفيه إيماء باستغنائه عنه، وقرئ إني أنا الرزاق ﴿ذُرِّ الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ شديد القوة، وقرئ المتين بالجر صفة للقوة ﴿فَإِنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا ذُنُوبًا﴾ أي للذين ظلموا رسول الله ﷺ بالتكذيب نصيباً من العذاب ﴿مِثْلَ ذُنُوبِ أَصْحَابِهِمْ﴾ مثل نصيب نظرائهم من الأمم السالفة، وهو مأخوذ من

ليعرفوني، واختاره الإمام. قوله: (أو ليكونوا عباداً لي) قيل عليه أن عبد بمعنى صار عبداً ليس من اللغة في شيء إلا أن يقال إنه من عبد بمعنى خدم وخضع، والخدمة والخضوع من لوازم العبودية فهو مجاز مرسل، وفيه نظر. قوله: (أي ما أريد أن أصرفكم في تحصيل) كان مقتضى الظاهر أن أصرفهم، وفليشتغلوا بما هم الخ. فكأنه نظر إلى أنهم، وإن ذكروا بطريق الغيبة إعراضاً عنهم، وتبعيداً عن ساحة الخطاب إلا أن أسمعهم مقصود هنا فكأنهم مخاطبون فلذا جوز تقدير قل قبله فتدبر. قوله: (كالمخلوقين له والمأمورين به) بالجر في النسخ عطفاً على المشبه لكنهم كما قيل مأمورون حقيقة لا مشبهون بهم فالصواب رفعه عطفاً على الكاف، وتوجيهه بأنه مرفوع لكنه جرد مجاورته للمجرور مع فصله بقوله له تكلف لا يخفى بعده، وأقرب منه أن يراد أنهم هنا كالمأمورين لأنه لم يصرح هنا بأمرهم فتدبر. قوله: (ويحتمل أن يقدر بقل) والغيبة فيه رعاية للحكاية فإن مثله يجوز فيه الغيبة، والخطاب، وقد قرئ بهما في قوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سِتْغَلِبُونَ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٢] وقد مر توجيهه ومن غفل عنه اعترض عليه بأن الغيبة لا تلائم في المقامين وقيل المراد قل لهم وفي حقهم فتلائمه الغيبة في منهم، ويطعمون، ولا ينافيه قراءة أنا الرزاق لأنه تعليل للأمر بالقول أو الائتمار لا لعدم الإرادة فتدبر. قوله: (كل ما يفتقر إلى الرزق) عبر بما لأنها عامة في العقلاء وغيرهم فإن اختصت بغير العقلاء فهو لتغليبهم لكثرتهم، وفيه إشارة لمفاد صيغة المبالغة، وحذف المفعول وقوله: باستغنائه عنه أي عن الرزق لأنه لا رازق غيره فهو الغني عما سواه وما سواه مفتقر له. قوله: (شديد القوة) فذكره بعد ذكر القوة تأسيساً لا تأكيد، ووصف القوة به مع تذكيره لتأويلها بالاقتدار أو لكونه على زنة المصادر التي يستوي فيها المذكر، والمؤنث أو لإجرائه مجرى فعيل بمعنى مفعول، وجعله صفة ذو جراً على الجوار ضعيف، وفي وصفه بالقوة والمثانة إشارة إلى كمال اقتداره، وقوله: ظلموا رسول الله من العهد الذي في الصلاة. قوله: (نصيباً من العذاب) أصل الذنوب الدلو العظيمة الممتلئة ماء أو القريبة من الامتلاء، وهي تذكر وتؤنث وجمعها أذنبه وذنابيب فاستعيرت للنصيب مطلقاً شراً كالنصيب من العذاب في الآية أو خيراً كما في العطاء في قوله:

مقاسمة السقاة الماء بالدلاء فَإِنَّ الذنوب هو الدلو العظيم المملوء ﴿فَلَا يَسْتَعِجِلُونَ﴾ ﴿جواب لقولهم: ﴿متى هذا الوعد إن كنتم صادقين﴾ [سورة يونس، الآية: ٤٨] ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ يَوْمِهِمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾ من يوم القيامة أو يوم بدر. عن النبي ﷺ: «من قرأ سورة والذاريات أعطاه الله عشر حسنات بعدد كل ريح هبت وجرت في الدنيا».

فحق لشاس من نذاك ذنوب

وهو مأخوذ من مقاسمة ماء البئر فيعطي لهذا ذنوب، ولآخر مثله كما بينه المصنف رحمه الله، وقوله عن النبي ﷺ الحديث^(١) موضوع وخص المعدود به بالرياح لذكرها في أول السورة تمت السورة بحمد الملك العلام والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه الكرام.

(١) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

سورة والطور

مكية وآيها تسع أو ثمان وأربعون.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَالطُّورِ﴾ يريد طور سينين، وهو جبل بمدين سمع فيه موسى عليه السلام كلام الله، والطور الجبل بالسريانية أو ما طار من أوج الإيجاد إلى حضيض المواد أو من عالم الغيب إلى عالم الشهادة ﴿وَكُتِبَ مَسْطُورٍ﴾ مكتوب، والسطر ترتيب الحروف المكتوبة، والمراد به القرآن أو ما كتبه الله في اللوح المحفوظ أو ألواح موسى عليه السلام أو في قلوب أوليائه من المعارف، والحكم أو ما تكتبه الحفظة ﴿فِي رَقٍّ مَّنْشُورٍ﴾ الرق الجلد الذي يكتب فيه استعير لما كتب فيه الكتاب، وتنكيرهما للتعظيم، والإشعار بأنهما ليسا من المتعارف فيما

سورة والطور

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (مكية) لم يستثن منها شيء واختلف في عدد الآيات فقليل: سبع، وقيل: ثمان وقيل: تسع، وأربعون والاختلاف في قوله والطور إلى قوله: دعا وسيأتي، وقوله: يريد طور سينين فإنه يضاف إليه، وإلى سيناء لتمييزه عن الطور الملاصق لبيت المقدس المعروف بطور زيتا، ومدين هي أرض شعيب عليه الصلاة والسلام، وقوله: سمع الخ إشارة إلى وجه عطف الكتاب عليه لما بينهما من المناسبة التي لولاها لم يحسن العطف وقوله: بالسريانية هي أقدم اللغات، وهذا قول بعضهم، والذي عليه الجمهور إنها لغة عربية غير معربة وقوله: أو ما طار الخ. فهو اسم من الطيران، والمراد بما طار الأرواح كما قيل: فالطيران استعارة لتزلها عن عالم القدس، والملكوت وأوج الإيجاد استعارة له أيضاً، وحضيض المواد استعارة لعالم الملك أو هو من قبيل لجين الماء فالحضيض المواد لكن استعمال الطور بهذا المعنى لم يعهد فكأنه من البطون، والأوج العلو، والعالي من صوب السماء، وضده الحضيض، وقيل: إنه معرب. قوله: (ترتيب الحروف المكتوبة) هذا معناه المصدرى، ويكون اسماً للحروف المسطورة أيضاً فلذا قال، والمراد به القرآن على إرادة الخاص من العام، وهو مجاز أيضاً، وقوله: أو ما كتبه الله فالكتاب بمعنى المكتوب كما مرّ تحقيقه، وقوله: أو ألواح موسى بالرفع عطف على القرآن أو بالجرّ عطف على اللوح، وهو الظاهر، وقوله: أو في قلوب أوليائه معطوف على قوله في اللوح، وكونه مكتوباً في القلوب استعارة لثبوت صورته فيها، وقوله: أو ما تكتبه الحفظة معطوف على ما كتبه الله، ولما كان ما في اللوح المحفوظ أزلياً عبر عنه بالماضي بخلاف ما تكتبه الحفظة فإنه مستمرّ في المستقبل، ولذا عبر عنه بالمضارع. قوله: (استعير لما كتب فيه الكتاب) إن أريد الاستعارة اللغوية، وهو الظاهر فهو مجاز مرسل كالمشفر وإلا فيشبهه فيه ما يكتب فيه من الألواح وغيرها بالرق بعلاقة محلية الكتابة، والأول أولى. قوله: (وتنكيرهما) أي تنكير كتاب ورق للتعظيم فإنه أحد مدلولاته كما بين في المعاني،

بين الناس ﴿وَأَلْبَيْتِ الْمَعْمُورِ﴾ يعني الكعبة، وعمارتها بالحجاج والمجاورين أو الضراح، وهو في السماء الرابعة، وعمرانه كثرة غاشيته من الملائكة أو قلب المؤمن، وعمارته بالمعرفة، والإخلاص ﴿وَأَسْقِفِ الْمَرْوَعِ﴾ يعني السماء ﴿وَأَلْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ أي المملوء، وهو المحيط أو الموقد من قوله: ﴿وَإِذَا الْبَحَارُ سُجِّرَتْ﴾ [سورة التكوير، الآية: ٦] روي أن الله تعالى يجعل

والأشعار بأنهما ليسا من جنس ما تعارفه الناس باعتبار أن التذكير يقتضي عدم التعيين، وما هو متعارف معين ولو جعل هذا معنى آخر للتذكير كان أحسن، وهذا إذا لم يكن المراد القرآن ظاهر أما إذا أريد ذلك فعدم تعارفه باعتبار أنه ليس من جنس كلام البشر بقطع النظر عن النقش أو الكتابة أو بالنظر إليها فالكتابة ليست الكتابة المعهودة بل كتابة الملائكة ونحوها، وتفسيره بالكتابة في قلب الملك أو الرسول تعسف. قوله: (وعمارتها بالحجاج والمجاورين) عنده، وهو مجاز معروف يقال مكان معمور بمعنى مأهول مسكون تحل الناس في محل هو فيه، وقوله: أو الضراح بضم الضاد المعجمة بعدها راء مهملة، ثم ألف وحاء مهملة، وهو البيت المعمور سمي به لاشتقاقه من المضارحة، وهي المقابلة يقال: ضارح صاحبك في الرأي أي قابله سمي بذلك لكونه مقابلاً للكعبة، ولذا سمي لحد القبر ضريحاً كما قال المعري:

وقد بلغ الضراح وساكنيه ثناك وزار من سكن الضريحا

وقيل: هو من الضرح، وهو البعد سمي به لارتفاعه وبعده عن الناس. قوله: (وهو في السماء الرابعة) وفي الكشف ما في الحديث الصحيح من أنه في السماء السابعة^(١) لا ينافي هذا فقد ثبت أن في كل سماء بحبال الكعبة في الأرض بيتاً^(٢) وأما الذي كان في زمن آدم عليه الصلاة والسلام فرفع بعد موته فهو في الرابعة كما نقله الأزرق في تاريخ مكة فهذا هو المراد وما وقع في الحديث محمول على غيره فلا يعارضه كما توهم لتعدد البيت المعمور بمعنى الضراح الكائن في السماء فالقول بأنه لا يدفع التنافي مكابرة. قوله: (وعمرانه كثرة غاشيته) هذا على التفسير الثاني، والغاشية الطائفة الواردة عليه من الملائكة، وقوله: المملوء سجر معناه ملاً وكونه البحر المحيط حيثئذ ظاهر، وجعل البحار ناراً^(٣) أي محلاً للنار فالبحر كالنهر في الأصل بمعنى الشق يطلق على الأرض المشقوقة، وقوله: أو المختلط المراد تلاقي البحار بمياهها،

(١) أخرجه الحاكم ٤٦٨/٢ من حديث أنس بلفظ «البيت المعمور في السماء السابعة يدخله كل يوم سبعون ألف ملك لا يعودون إليه حتى تقوم الساعة».

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٢) ذكره الهيثمي في المجمع ١١٣٦٨ من حديث ابن عباس بلفظ «البيت المعمور في السماء يقال له الضراح، على مثل البيت الحرام بحياته، لو سقط لسقط عليه، يدخله كل يوم سبعون ألف ملك لم يروه قط، وإن له في السماء حرمة على قدر حرمة مكة».

قال الهيثمي: رواه الطبراني، وفيه إسحاق بن بشر أبو حذيفة، وهو متروك.

(٣) تقدم.

يوم القيامة البحار ناراً تسجر بها نار جهنم أو المختلط من السجبر، وهو الخليط ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾ لنازل ﴿مَا لَكُمْ مِنْ دَافِعٍ﴾ يدفعه ووجه دلالة هذه الأمور المقسم بها على ذلك أنها أمور تدل على كمال قدرة الله تعالى، وحكمته وصدق أخباره، وضبط أعمال العباد للمجازاة ﴿يَوْمَ تَمُورُ أَسْمَاكُهُمْ مَوْرًا﴾ تضطرب، والمور ترزذ في المجيء، والذهاب وقيل تحرك في تموج، ويوم ظرف ﴿وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا﴾ أي تسير عن وجه الأرض فتصير هباء ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ أي إذا وقع ذلك فويل لهم ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي حَوْضٍ يَلْعَبُونَ﴾ أي في الخوض في الباطل ﴿يَوْمَ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ نَارِ جَهَنَّمَ دَعَاً﴾ يدفعون إليها بعنف، وذلك بأن تغل أيديهم إلى أعناقهم، وتجمع نواصيهم إلى أقدامهم فيدفعون إلى النار، وقرئ يدعون من الدعاء فيكون دعا حالاً بمعنى مدعوعين، ويوم بدل من يوم تمور، أو ظرف لقول مقدر محكيه ﴿هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنتُمْ بِهَا تُكذِّبُونَ﴾ أي يقال لهم ذلك ﴿أَسِحْرٌ هَذَا﴾ أي كنتم تقولون للوحي هذا سحر أفهذا المصداق أيضاً سحر، وتقديم الخبر لأنه المقصود بالإنكار والتوبيخ ﴿أَمْ

واختلاط بعضها ببعض، وقيل: المراد اختلاطها بحيوانات الماء وما له من دافع خبر ثان لأن أو صفة لواقع أو هو جملة معترضة. قوله: (ووجه دلالة هذه الأمور المقسم بها على ذلك) أي على وقوع العذاب من غير دافع له بناء على أن القسم في أمثاله مثبت للمقسم عليه كما مر والدال على كمال القدرة السماء، والبحار والجبال المذكورة لا البيت المعمور، وإن صح فلا حاجة إلى ما تكلف له من غير داع، وكمال الحكمة يدل على ذلك أيضاً لما في عجائب تلك المصنوعات من الحكم المشاهدة، وصدق إخباره لكون البيت معموراً كما أخبر بالحجاج، والمجاورين إلى يوم الدين، وضبط الأعمال لكتابتها في صحف الأعمال، واللوح المحفوظ، وهذا كله يدل على ما ذكر من الوقوع وأنه كائن غير مدفوع. قوله: (تضطرب) اضطراباً أي ترتج وهي في مكانها، وقوله: والمور الخ هو أصل معناه، والمراد به ما ذكر، والتموج حركة الموج، وقوله: ويوم ظرف أي منصوب على الظرفية لأنه مفعول فيه وناصبه واقع أو دافع أو معنى النفي، وإيهام أنه لا ينبغي دفعه في غير ذلك اليوم بناء على اعتبار المفهوم لا ضير فيه لأنه غير مخالف للواقع لأنه أمهلهم في الدنيا، وما أمهلهم. قوله: (تسير عن وجه الأرض الخ) كما في قوله: ﴿وبست الجبال بساً فكانت هباء منبثاً﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٥] وقوله: إذا وقع ذلك يشير إلى أن الفاء فصيحة في جواب شرط مقدر، وقوله في الباطل إشارة إلى أن الخوض في الأصل المشي في الماء فتجوز به عن الشروع، ثم غلب في الباطل كالإحضار حيث خصص بالعذاب، وإن كان وضعه عاماً، وقوله: يدفعون أي يلقون، ويطرحون ومعنى الدع ما ذكره، وقوله: فيكون دعا حالاً بمعنى مدعوعين، وهي حال مقدر لأن الدفع بعد الدعوة، وقيل: إنها مقارنة بإجراء قرب الوقوع مجرى المقارنة، ولذا لم يقل المصنف مقدر، وفيه نظر وهو على هذه القراءة وعلى القراءة السابقة كان مفعولاً مطلقاً. قوله: (أو ظرف لقول مقدر) والمحكي بذلك المقدر قوله: هذه النار إلى قوله: تعملون فمحيه مبتدأ خبره قوله هذه النار

أَنْتُمْ لَا تُبْصِرُونَ ﴿ هذا أيضاً كما كنتم لا تبصرون في الدنيا ما يدلّ عليه، وهو تقريع وتهكم أم سدّت أبصاركم كما سدّت في الدنيا على زعمكم حين قلمت إنما سكرت أبصارنا ﴿ أَصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا ﴾ أي ادخلوها على أي وجه شئتم من الصبر، وعدمه فإنه لا محيص لكم عنها ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ ﴾ أي الأمران الصبر، وعدمه ﴿ إِنَّمَا يُجِزُونَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ تعليل للاستواء فإنه لما كان الجزاء واجب الوقوع كان الصبر، وعدمه سيين في عدم النفع ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ ﴾ في أية جنات، وأي نعيم أو في جنات ونعيم مخصوصة بهم ﴿ فَكَاهِنِينَ ﴾ ناعمين متلذذين ﴿ يَمَاءً غَدِيدًا ﴾ وقرئ فكاهين، وفاكهون على أنه الخبر والظرف لغو ﴿ وَوَقَّهَتْ رَبَّهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴾ عطف على آتاهم إن جعل ما مصدرية أو في جنات أو حال بإضمار قد من المستكن في الظرف أو الحال أو من فاعل أتى أو مفعوله أو منهما ﴿ كُلُوا وَأَشْرَبُوا هَنِيئًا ﴾ أي أكلاً وشرباً هنيئاً، أو طعاماً وشرباً هنيئاً، وهو الذي لا

الخ، وقوله: كنتم تقولون الخ المصداق بالكسر ما يظهر به صدق الشيء كوقوع العذاب المصدق لما أخبر به الوحي، وفيه إشارة إلى أنّ الفاء للسببية لتسبب هذا عما قالوه في الوحي. قوله: (أم سدّت أبصاركم الخ) كأنه لم يقل أي أم سدّت الخ بحرف التفسير كما هو المتبادر لأنه قصد أنه معادل لقوله: ﴿أم أنتم لا تبصرون﴾ على أنّ المعنى أسحرتهم أم عميت أعينكم أم سدّت فتأمل، وقوله: دخلوها إشارة إلى أنّ الصلي مجاز عن الدخول فيها، وقوله: أي الأمران الخ فسواء خبر مبتدأ مقدر تقديره الأمران سواء، والمراد بالأمرين الصبر، وعدمه، ولا يجوز كونه فاعلاً لأنّ ضمير المثني لا يستتر كما لا يجوز كونه خبراً، وسواء مبتدأ لما فيه من الأخبار عن النكرة بالمعرفة فمن قال: إنّ كلام المصنف محتمل لهذه الوجوه لم يصب. قوله: (لما كان الجزاء واجب الوقوع) أي متحتم الوقوع لسبق الوعيد به، وقضائه به بمقتضى عدله فليس مبنياً على أنه يجب على الله تعذيب العصاة كما يتوهمه بعض القاصرين، وقوله: في أية جنات الخ يعني أنّ التنوين للتعظيم. قوله: (مخصوصة بهم) على أنّ التنوين للنوعية إذ التنوين لا يفيد الاختصاص، والقول بأنه أراد أنه عوض عن المضاف إليه أي جناتهم ونعيمهم ليس بقوي عند أهل العربية لأنه إنما يجري في الظروف كيومئذ وكل، وبعض وقوله: ناعمين اسم فاعل من النعيم لا من النعومة، وقوله: متلذذين تفسير له. قوله: (والظرف) يعني قوله: في جنات ونعيم فإن كان مستقراً ففاكهين حال من المضمّر المستتر فيه فعلى هذه القراءة فاكهون خبره والظرف متعلق به لكنه قدم عليه، ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر، وليس المراد بالظرف بما آتاهم الخ فإنه لغو على كل حال. قوله: (إن جعل ما مصدرية) لأنها لو كانت موصولة خلا المعطوف على الصلة عن العائد إلى الموصول بحسب الظاهر المتبادر، وقيل: يجوز أن يكون التقدير وقاهم به عذاب الجحيم على أنّ الباء للملابسة، وقد يدفع فتأمل. قوله: (أو في جنات) أي عطف على قوله في جنات إذا كان خبراً، وقوله: من المستسكن في الظرف، وهو ضمير المتقين المستتر فيه أو الحال أي حال من الضمير المستكن في الحال، وهو فاكهين وفي نسخة

تنغيص فيه ﴿يَمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ بسببه أو بدله وقيل: الباء زائدة، وما فاعل هنيئاً، والمعنى هناك ما كنتم تعملون أي جزاؤه ﴿مُتَكِبِينَ عَلَىٰ سُرُرٍ مَّصْفُوفَةٍ﴾ مصطفة ﴿وَزَوْجَانَهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾ الباء لما في التزويج من معنى الوصل، والإلصاق أو للسببية إذ المعنى صيرناهم أزواجاً بسببهن أو لما في التزويج من معنى الإلصاق، والقران، ولذلك عطف ﴿وَالَّذِينَ

أو الحال في فاعل آتى أو مفعوله أو منهما من غير تعرض للحال من الحال وقوله: أي أكلا الخ. فهنيئاً منصوب على المصدرية لأنه صفة مصدر مقدر أو على أنه مفعول به، وعلى كليهما فقد تنازعه الفعلان، وقوله: لا تنغيص فيه أي لا تكدير فيه. قوله: (وقيل الباء زائدة الخ) مرضه لأن زيادة الباء في غير فاعل كفى لم تعهد، وهي مما لا يقاس يعني في غير النفي، والاستفهام، وأما زيادتها في مفعول علم، وفي المبتدأ نحو بحسبك فغيروا رد لأنه ليس مما نحن فيه إذ المراد زيادتها في الفاعل لا في مطلق الزيادة وعليه أيضاً يحتاج إلى تقدير مضاف أي جزاء ما كنتم الخ، وهو تكلف. قوله: (الباء لما في التزويج الخ) يعني أنه متعّد بنفسه لمفعولين، وعدى بالباء لتأويله بما ذكر، وفي المغرب قال ابن السكيت: تقول العرب زوجته إياها، وتزوّجت امرأة وأما قوله تعالى: ﴿وَزَوْجَانَهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾ فمعناه قرانهم، وقال الفراء: تزوّجت بامرأة لغة أزد شنوءة وعليه استعمال الفقهاء انتهى، وإلى ما ذهب إليه ابن السكيت أشار المصنف، وعلى قول الفراء لا يحتاج إلى التأويل. قوله: (من معنى الوصل والإلصاق) يعني أنّ الباء للتعدية لتضمينه معنى الوصل والإلصاق، وقوله: أو للسببية معطوف على قوله لما في التزويج الخ. فهي على هذا ليست للتعدية، وأزواجاً بمعنى مؤتلفين من ذكر وأنثى مشتھين، وقوله: إذ المعنى الخ يعني أنّ التزويج على هذا ليس بمعنى الإنكاح بل بمعنى تصييرهم زوجين زوجين فلا يكون متعدياً لاثنتين. قوله: (أو لما في التزويج من معنى الإلصاق والقران) قيل عليه إنه وقع في أكثر النسخ هكذا، وظاهر تكراره مع ما مرّ إلا أنّ يحمل الأول على التضمين، وهذا على كونه مجازاً بعلاقة السببية، ويؤيده قوله: أي قرانهم، واستقامة العطف بكونه مجازاً لا بالتضمين لبقاء معنى الإنكاح فيه، وفي بعض النسخ، ولما في التزويج من معنى الإلصاق، والقران عطف والذين الخ، وهي أصح من الأولى، ولا إشكال فيها لأنه توجيه للعطف فلا تكرار فيه ورد بأنه تصرف لفظي لا مدخل له في حمل الأول على التضمين، والثاني على التجوز مع أنّ التضمين يقتضي بقاء معنى التزويج بالعقد، وهو لا يناسب المقام إذ العقد لا يكون في الجنة لأنها ليست دار تكليف، وقال الراغب بعد تفسيره بقرانهم بهنّ، ولم يجرى في القرآن زوّجناهم حوراً كما يقال زوجته امرأة تنبيهاً على أنه لا يكون على حسب المتعارف من المناكحة فكأنّ المصنف لما ذكره أولاً أراد تأخيره عن الوجه الآخر الذي حمل فيه الباء على السببية ليتصل به قوله، ولذلك عطف الذين آمنوا على ما حرّره، وضرب بالقلم على الأول فأنبته الناقل غلطاً منه، ولا يخفى ما فيه كله من التعسف، وكذا ما قيل المراد بالإلصاق هنا القران، وهو غير الإلصاق السابق بمعنى الاتصال فالحق أن يقال إنه على النسخة

﴿ءَامَنُوا﴾ على حور أي قرانهم بأزواج حور ورفقاء مؤمنين، وقيل إنه مبتدأ خبره ألحقنا بهم، وقوله: ﴿وَأَتَّعْنَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ بِإِيمَانٍ﴾ اعتراض للتعليل، وقرأ ابن عامر ويعقوب ذرياتهم بالجمع، وضم التاء للمبالغة في كثرتهم، والتصريح فإن الذرية تقع على الواحد، والكثير وقرأ أبو عمرو، وأتبعناهم ذرياتهم أي جعلناهم تابعين لهم في الإيمان، وقيل: بإيمان حال من الضمير أو الذرية أو منهما، وتنكيره للتعظيم أو الإشعار بأنه يكفي للإلحاق المتابعة في أصل الإيمان ﴿أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ في دخول الجنة أو الدرجة لما روي أنه عليه السلام قال:

المصححة لا إشكال فيه، وكأنها الذي استقرّ عليه رأي المصنف وأما على الأولى فالمعنى أنه على الأزل الباء للتعدي فيه لما فيه من معنى الوصل، وهو يتعدى بها، والأخير على أنّ الباء فيه للإلصاق فالإلصاق الأول ملاحظ في معنى الفعل، والثاني معنى الباء. قوله: (ولذلك) أي لما فيه من معنى القرآن صح عطفه عليه لأنه لو أريد به معناه المتبادر منه لم يعطف عليه لعدم صحته معنى وقول أبي حيان: إنه تخيل أعجمي لا يقول به عربي تعصب منه كما فصله السمين فلا حاجة للتطويل بذكره وقوله: اعتراض للتعليل الخ أي لتعليل الحكم والمعنى الذين آمنوا التحقت بهم ذريتهم لأنّ الذرية اتبعتهم بإيمان فكان لهم حكمهم كما يحكم بإسلامهم تبعاً وجوّز عطفه على الصلة على هذا أيضاً، وقوله: للمبالغة الخ لأنّ الذرية دالة على الكثرة فإذا جمعت كان فيه مبالغة، وقوله: والتصريح أي بما ذكر من الكثرة ثم علله بقوله: فإنّ الذرية الخ فإذا أفرد احتمل أن لا يراد الكثرة، وهو ظاهر، وفي نسخة بالباء الجارة على أنه صلة التصريح أو هي للسببية فتكون بمعنى الفاء، وتتوافق النسختان وعلى جعله صلة المراد أنه يعلم من القراءتين أو من الجمع الذي هو بمعنى المفرد لأنّ الأصل توافق القراءات في معنى ذلك، واحتمال كونه جمع الجمع لقلته بعيد فما قيل إنه لا وجه له لا وجه له. قوله: (وقرأ أبو عمرو وأتبعناهم) بقطع الهمزة، وفتحها وإسكان التاء ونون بعد العين، وألف بعدها، والباقون بوصل الهمزة، وتشديد التاء وفتح العين، وتاء ساكنة بعدها، وبقية القراءات مفصلة في كتب الأداء، وقوله: في الإيمان أي في حكمه فالباء بمعنى في كما يشير إليه كلامه، وقوله: وقيل بإيمان حال من الضمير الخ، وفيه وجوه أخر تعلقه بما بعده على الاستئناف، والمعنى أنّ إلحاقهم بسبب إيمان عظيم، وهو إيمان الآباء أو هو متعلق بما قبله، وهو الذي عوّل عليه المصنف، والزمخشريّ مائل لغيره وإذا كان الحال من الضمير فهي مؤكدة، وقوله: للتعظيم لأنّ المراد به إيمان الآباء كما مرّ، وقوله: أو الإشعار الخ فالمراد إيمان الأولاد كما أنه في الأول إيمان الآباء ولا يرد على كونه حالاً منهما أنه جمع بين متنافيين حينئذ كما توهم، وتنوينه على هذا للتذكير، وما قيل عليه من أنه لو نكر أفاد ما ذكر أيضاً، والظاهر أنّ المراد منه حقيقة الإيمان غفلة عن فهم مراده لأنّ المعنى حينئذ بإيمان ما مما يصدق عليه أنه إيمان، ولو لم ينكر لم يفده فتدبر. قوله: (لما روي الخ)^(١) وهو

(١) أخرجه البزار ٢٢٦٠ من حديث ابن عباس وقال: لا نعلم أسنده إلا الحسن عن قيس، وقد رواه =

محلها، ولذلك أنت الضمير في قوله: ﴿لَا لَعَوْ فِيهَا وَلَا تَأْيِيْرٌ﴾ أي لا يتكلمون بلغو الحديث في أثناء شربها، ولا يفعلون ما يؤثم به فاعله كما هو عادة الشاربين في الدنيا، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [سورة الصافات، الآية: ٤٧] وقراهما ابن كثير، والبصريان بالفتح ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ﴾ أي بالكأس ﴿غِلْمَانٌ لَهُمْ﴾ أي مماليك مخصوصون بهم، وقيل: هم أولادهم الذين سبقوهم ﴿كَانَتْهُمْ لَوْلُؤٌ مَّكَوْنٌ﴾ مصون في الصدف من بياضهم وصفائهم. وعنه ﴿وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّ فَضْلَ الْمَخْدُومِ عَلَى الْخَادِمِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ﴾^(١) ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَسْتَأْذِنُ﴾ يسأل بعضهم بعضاً عن أحواله، وأعماله ﴿قَالُوا إِنَّا كُنَّا قَبْلَ فِيْ أَهْلِئَا مُشْفِقِينَ﴾ خائفين من عصيان الله معتنين بطاعته أو وجلين من العقابة ﴿فَسَبَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ بالرحمة أو التوفيق ﴿وَوَقَدْنَا عَذَابَ السُّمُورِ﴾

تحدثوا في سمر ونحوه، وهو استعارة كما في قوله:

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا

وما هنا استعير لتعاطي الكاسات أي إدارتها بين الندامي، وأصله تفاعل من العطاء لأن النديم يعطيه الساقى فإذا شرب أعطاها له، وقوله: بتجاذب تفاعل من الجذب إشارة إلى معناه الأصلي المستعار منه وقيل إنه إشارة إلى أن بينهما ملاعبة، وتجادباً لشدة سرورهم. قوله: (ولذلك أنت الضمير) ظاهره أنه لو لم يكن المراد به الخمر لم يكن مؤنثاً، وهو غير مستقيم لأن الخمر كما أنه مؤنث سماعي كذلك الكأس مؤنث كما صرح به الجوهري، وغيره من أهل اللغة، والكأس لا تسمى كأساً إلا إذا امتلأت خمرأ أو كانت قريبة منه وقد تطلق على الخمر نفسه مجازاً لعلاقة المجاورة كما ذكره المصنف، ومثله شائع، وقوله: في أثناء شربها إشارة إلى أن الظرفية في قوله: فيها مجازية، والمراد ما ذكر، وقوله: ولا يفعلون ما يؤثم به فاعله أي ما ينسب فاعله إلى الإثم لو فعله في الدنيا، ودار التكليف فالتفعيل للتشبيه، وقوله: مثل قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ أي في الاختصاص المأخوذ من التقديم لا أن معناهما واحد، وقوله: بالكأس قدره بقرينة ما قبله، والباء للملابسة أو التعدية وقوله: مخصوصون هو معنى اللام، وقوله: سبقوهم أي ماتوا قبلهم لم يكونوا غلماناً. قيل ولم يقل غلمانهم لثلاث يتوهم أنهم الخدم في الدنيا، وأنهم خدم في الآخرة أيضاً، وليس كذلك ومرض يكون المراد الاختصاص بالولادة لا بالملك لا لأن التنكير يبنى عنه كما توهم بل لأن التعبير عنهم بالغلمان غير مناسب ونسبة الخدمة إلى الأولاد غير مناسب لمقام الامتنان، وقوله: من بياضهم وصفائهم بيان لوجه التشبيه فمن سببية. قوله: (خائفين من عصيان الله) تقدم أن الإشفاق عناية مع خوف، وأنه قد يلاحظ فيه كل من الطرفين على ما فصله الراغب، وقوله: في أهلنا يحتمل أنه كناية عن كون ذلك في الدنيا كما قال بعده: من قبل تفنناً ويحتمل بيان أن خوف الله كان

(١) لم أجده. وأمانة الوضع لائحة عليه.

عذاب النار النافذة في المسام نفوذ السموم، وقرئ ووقانا بالتشديد ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ﴾ من قبل ذلك في الدنيا ﴿نَدْعُوهُ﴾ نعبده أو نسأله الوقاية ﴿إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ﴾ المحسن، وقرأ نافع والكسائي أنه بالفتح ﴿الرَّحِيمُ﴾ الكثير الرحمة ﴿فَدَكَّرَ﴾ فأنبت على التذكير، ولا تكثر بقولهم ﴿فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ﴾ بحمد الله وأنعامه ﴿بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾ كما يقولون ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرَبَّصُ بِهِ رَبُّنَا السَّمُونَ﴾ ما يقلق النفوس من حوادث الدهر، وقيل: المنون

فيهم، وفي أهلهم لتبعيتهم لهم في العادة، ولذا ذكر عموم الوقاية لهم فهو بيان لما من الله به عليهم من اتباع أهلهم لهم، وأما القول بأن السؤال عما اختصوا به من الكرامة دون أهلهم أو إثبات خوفهم في سائر الأوقات بالطريق الأولى أو جعل هذا إشارة إلى الشفقة على خلق الله كما أن قوله إنا كنا من قبل ندعوه إشارة لتعظيم أمر الله، وترك العاطف لأنه لعدم انفكاك كل منهما عن الآخر ادعى أن الثاني بيان للأول فليس بشيء لأنه لو قصد اختصاصهم بالكرامة لم يكن قوله: وقانا في محله، وكونه يثبت غيره بالطريق الأولى ممنوع وكذا كل ما ذكره بعده من التكلف، وقد ذكرنا ما فيه غنية عن مثل هذه التعسفات. قوله: (عذاب النار النافذة في المسام) فالسموم أطلق عليها لمشابهتها الريح السموم، وهي الريح الحارة النافذة في المسام أيضاً وإن كان وجه الشبه في النار أقوى لكنه في ريح السموم لمشاهدته في الدنيا أعرف فلذا جعل مشبهاً به وليس مبنياً على قلب التشبيه كما يتوهم، وقوله: بالفتح أي بفتح همزة أنه لتقدير لام الجر قبلها أي لأنه الخ. قوله: (فأنبت الخ) لقيامه بوظائف التذكير أوله بما ذكر لتم الفائدة، وقوله: ولا تكثر من لوازمه وقوله: بحمد الله وأنعامه في هذا الجار، والمجورر أقوال فقيل هو قسم جوابه ما علم من الكلام، وهو ما أنت بكاهن، ولا مجنون أو هو حال أي ملتبساً بنعمة ربك انتفى عنك هذا أو التقدير ما أنت حال إذ كارك لنعمته بكاهن، ولا مجنون أو هو متعلق بمضمون الكلام، والباء سببية أي انتفى عنك الكهانة، والجنون بسبب نعمة الله عليك كما تقول ما أنا معسر بحمد الله، وإغناؤه وما ذكره المصنف أقرب إلى الوجه الأخير لكن الأنعام مأخوذ من نعمة ربك لأن المقصود نعمته عليك، وهي تفيد الأنعام، وذكر أنعام الله عليه مع اعترافه به هو عين الحمد فلذلك أدرجه فيه، وأتى به على منوال المتعارف في قولهم ما أنا بحمد الله، وإحسانه كذا، وأما احتمال القسم فبعيد عن مساقه، وإن قيل به في النظم، وأبعد منه ما قيل من أن النعمة مجاز عن الحمد بعلاقة السببية فإنه تعسف، وتكلف ظاهر. قوله: (كما يقولون) إشارة إلى أنه للرد عليهم، وإبطال مقالهم فيه وإلا فلا امتنان عليه بانتفاء ما ذكر مع انتفائه عن أكثر الناس، وقوله: ما يقلق النفوس من حوادث الدهر قال المرزوقي رحمه الله تعالى في شرح قول الهذلي:

أمن المنون ورببه تتوجع

المنون قد يراد به الدهر فإذا أريد به ذلك فالرواية ورببه لأنه مذكر، وهو فعول من المن بمعنى القطع، ومه جبل منين أي مقطوع وقد يراد به المنية فيؤنث، وقد روي ربيها، وقد يرجع

الموت فعول من منه إذا قطعه ﴿قُلْ تَرِصُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُرْصِيعِينَ﴾ أتربص هلاككم كما تتربصون هلاكي ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَخْلَامُهُمْ﴾ عقولهم ﴿بِهَذَا﴾ بهذا التناقض في القول فإن الكاهن يكون ذا فطنة، ودقة نظر والمجنون مغطى عقله، والشاعر يكون ذا كلام موزون متسق مخيل، ولا يتأتى ذلك من المجنون، وأمر الأحلام به مجاز عن أدائها إليه ﴿أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ مجاوزون الحد في العتاد، وقرئ بل هم ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَقُولُ﴾ اختلقه من تلقاء نفسه

له ضمير الجمع كقول عدي:

من رأيت المنون عززن أم من ذا عليه من المنون خفير

فقال: عززن لقصد أنواع المنيا وربها نزولها حكي عن أبي عبيدة راب عليه الدهر أي نزل، ويكون مصدر رابني الشيء، والمراد به حدثان الدهر، وصروفه ويقال: رابني، وأرابني اه فقوله: ما يقلق على أنه مصدر رابه إذا ألقفه أريد به حوادث الدهر لأنها مقلقة فعبّر عنها بالمصدر مبالغة فالمنون بمعنى الدهر، وربيه صروفه وقوله، وقيل: المنون الخ. يعني المراد به هاهنا الموت، وإلا فهو مشترك بينهما كما عرفت، ومرضه لأن الريب لا يلائمه ظاهراً على ما فسره به، ولذا فسره المرزوقي بنزول المنية فلا غبار عليه، وقوله في الكشف: إنه أنثه إذ أراد المنية ليطابق قوله شعوب أو على تأويله بالمنية وبيت أبي ذؤيب:

أمن المنون وربيه تتوجع

وظاهره أنه الدهر اه لا يخفى أنه غفلة عما نقلناه لك. قوله: (فعول من منه الخ) أي على المعنيين لأن الدهر يقطع الأعمار، وغيرها والموت قاطع الأمان، واللذات، ولذا قيل المنية تقطع الأمنية، وقوله: قل تربصوا تهكم بهم، وتهديد بهم. قوله: (بهذا التناقض الخ) يعني أن وصفهم له بالكهانة، والشعر المقتضيين للعقل التام والفتنة الوقادة مع قولهم إنه مجنون تناقض أعرب عن أنهم لتحيرهم، وعصبيتهم وقعوا في حيص بيص حتى اضطربت عقولهم، وتناقضت أقوالهم، وكذبوا أنفسهم من حيث لا يشعرون وقوله: مغطى عقله لأنه يغلبه خلط سوداوي يمنع الإدراك فكانه غطاء، وقوله: مخيل إشارة إلى الشعر المنطقي والتخيل يغلب في الشعر العرفي أيضاً ولذا قيل أعذبه أكذبه. قوله: (مجاز عن أدائها إليه) قال الشارح الطيبي هو كقوله: ﴿أصلواتك تأمرك﴾ [سورة هود، الآية: ٨٧] الآية جعلت آمرة على الاستعارة الممكنة فتشبه العقول بسطان مطاع تشبيهاً مضمرًا في النفس وبثبت له الأمر على طريق التخيل قيل، وهو وجه آخر غير ما ذكره الشيخان فإنهما أرادا أن الأمر مجاز عن التأدية إلى الشيء بعلاقة السببية، وهو وجه آخر صحيح في نفسه، وليس كما قال فإن الزمخشري قال: هو مجاز لأدائها إلى ذلك فقال الشراح: اللام للتعليل أي إسناد الأمر إلى الأحلام مجاز والمجوز أن أحلامهم مؤدية إلى ذلك كالأمر، وهو ظاهر في الاستعارة، وقد صرح فيما نظرنا به بذلك فتدبر. قوله: (اختلقه) بالقف أي افتراه، واخترعه بطريق الكذب من عند نفسه، وضمير

﴿بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ فيرمونه بهذه المطاعن لكفرهم، وعنادهم ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ﴾ مثل القرآن ﴿إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾ في زعمهم إذ فيهم كثير ممن تحدوا فصحاء فهو ردّ للأقوال المذكورة بالتحدي، ويجوز أن يكون ردّاً للتقول فإن سائر الأقسام ظاهر الفساد ﴿أَمْ خَلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾ أم أحدثوا، وقدروا من غير محدث، ومقدّر فلذلك لا يعبدونه أو من أجل لا شيء من عبادة، ومجازاة ﴿أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ يؤيد الأول فإن معناه أم خلقوا أنفسهم،

المفعول القرآن، وقوله: وعنادهم أي مع علمهم بأنه لا ريب فيه، ولا فيما جاء به، وأما علمهم بتناقضهم كما قيل فليس في الكلام ما يدل عليه، وقوله: كثير ممن تحدوا أي وقع معهم التحدي، والأمر بالمعارضة فلم عجزوا عنها، وهو مبني للمجهول والجار والمجرور صفة فصحاء قدّم عليها فانتصب على الحال وفصحاء صفة كثير وفي نسخة المحشي ممن عدوا بالعين المهملة فعل معلوم أو مجهول من العدد، والمراد بالمعدودين الشاعر، والكاهن، والمجنون الذين شوهد من حالهم ما يقتضي خلاف مدعاهم، والظاهر أنّ النسخة الأولى أصح، وأنسب فتأمل. قوله: (فهو ردّ للأقوال المذكورة) في حق النبي ﷺ والقرآن بالتحدي فإذا اتحدوا وعجزوا علم ردّ ما قالوه وصحة المدعي، وقوله: ويجوز الخ فإذا فسد مدعاهم في التقول علم غيره بطريق اللزوم مع ما مرّ من ظهور فساده، وتناقضه وكون الكهانة المنسوبة إليه أظهر فساداً من التقول لأنها لم تعهد منه، وقد نشأ بين أظهرهم، ولم يظهر شيئاً من أمور الكهان إلى الآن فكونه صار كاهناً أو مدعياً للكهانة هذا أمر مستغرب جداً بخلاف الكذب فإنه مما تجوزة العقول القاصرة فما قيل من أنه غير ظاهر وأنّ الأظهر أن يقال إنّ القول بالتقول أظهر بطلاناً ليس بشيء يلتفت إليه. قوله: (أم أحدثوا وقدروا الخ) هذا إما من الجمع بين معنيي المشترك أو بين الحقيقة، والمجاز لأنه تفسير للخلق، وهو يكون بمعنى الأحداث، والتقدير كما مرّ مراراً وهو جائز عند المصنف، وهذا ليس محلّ الاختلاف لإرادة أحدهما، وهو الأحداث بالأصالة، والآخر بطريق اللزوم، والتبعية فيكون كدلالة الشمس على الجرم، والضوء ومن على هذا ابتدائية، ثم إنّ الإضرابات الواقعة للترقي في تجهيلهم، وتسفيه أحلامهم فلذا قال المصنف: أم أحدثوا الخ فنسب إليهم ما لا يجوز أن يكون لأنّ تعلق الخلق بالخالق من الضروريات فإذا أنكروا الخالق لم يجز أن يوجدوا بدون خالق فليس المراد أم حدثوا لكنه غير بأحدثوا لمشكلة النظم بل للإشارة إلى أنّ الحدوث من غير محدث في الاستحالة بمنزلة الخلق من غير خالق، وهذا هو المراد، والمشكلة المذكورة ليست بشيء يعتدّ به هنا فتأمل. قوله: (أو من أجل لا شيء من عبادة ومجازاة) إشارة إلى تفسير آخر مبني على أن من للتعليل، والسببية على معنى أم خلقوا من غير علة، ولا لغاية ثواب وعقاب، وفي تعبيره بما ذكر شيء، وقوله: يؤيد الأول أي تفسيره الأول لقوله: ﴿أم خلقوا من غير شيء﴾ فأحدثوا، وقدروا بلا محدث ومقدّر لأنهم إذا خلقوا من غير خالق فقد خلقوا أنفسهم، ولو كان معناه لم يخلقوا للجزاء لم تتم المقابلة لأنّ مقتضاه أن يقال لم يخلقوا للجزاء أم خلقوا له ويجازون بالثواب لا

ولذلك عقبه بقوله: ﴿أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾، وأم في هذه الآيات منقطعة، ومعنى الهمزة فيها الإنكار ﴿بَلْ لَا يُوقِنُونَ﴾ إذا سئلوا من خلقكم ومن خلق السموات والأرض قالوا الله إذ لو أيقنوا ذلك لما أعرضوا عن عبادته ﴿أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رِزْقِ﴾ خزائن رزقه حتى يرزقوا النبوة من شاؤوا أو خزائن علمه حتى يختاروا لها من اختارته حكمته ﴿أَمْ هُمُ الْمُضْطَرُونَ﴾ الغالبون على الأشياء يدبرونها كيف شاؤوا، وقرأ قبيل وحفص بخلاف عنه، وهشام بالسين، وحمزة بخلاف عن خلاد بين الصاد، والزاي والباقون بالصاد خالصة ﴿أَمْ لَمْ سَأَلْ﴾ مرتقى إلى السماء ﴿يَسْتَعُونَ فِيهِ﴾ صاعدين فيه إلى كلام الملائكة، وما يوحى إليهم من علم الغيب حتى يعلموا ما هو كائن ﴿فَلْيَأْتِ مُسْتَعِمُّهُمْ بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ بحجة واضحة

بالعقاب مثلاً، وقوله: ولذلك أي لكون معناه أم خلقوا أنفسهم ذكر بعده نسبة خلق الأرض، والسماء إليهم لأن من يخلق نفسه يقدر على خلق غيره، ولأنه لو لم يكن معناه ما ذكر بل على العموم لعدم ذكر مفعوله لم يصح مقابله لما بعده، ولم يقع الإضراب في موقعه. قوله: (وأم في هذه الآيات منقطعة) فتقدر ببل، والهمزة على ما هو المعروف فلذا قال، ومعنى الهمزة فيها لأنها تتضمنها إذ معناها بل أكان كذا وكونها منقطعة اختاره أبو البقاء، وكثير من المفسرين، ونقل عن الخليل أنها متصلة، والمراد بها الاستفهام كذا قال المعرب، وغيره وإذا كانت منقطعة فالإضرابات فيها واقعة على سبيل الترقى وتحقيقها على وجه أنيق بينه في الكشف جزاه الله خيراً بما لا مزيد عليه فمن أراد فهم النظم وما فيه من المعاني فلينظره. قوله: (إذا سئلوا من خلقكم الخ) يعني أنهم، وإن أسندوا خلق السموات، والأرض وخلق أنفسهم إلى الله إذا سئلوا عن الخالق لم يقولوه عن جزم، ويقين إذ لو كان كذلك عبده إذ من عرف خالقه امتثل أمره وانقاد له، وقوله: إذ لو أيقنوا الخ. بيان لأن إيقانهم جعل كلا إيقان، وهو تعليل لمقدر إذ التقدير قالوا: الله من غير يقين أو ولا إيقان لهم فليس حق التعبير حينئذ فقالوا: الله كما قيل. قوله: (خزائن رزقه) قيل إنه إشارة إلى تقدير المضاف في الوجهين، والظاهر أنه بيان للمعنى المراد على أنه على طريق التمثيل، وأن المراد أن التصرف في الكائنات بأيديهم أو إحاطة عملهم بما في العالم حتى يختاروا للنبوة من أرادوه ويرضوا لها من ارتضوه. قوله: (الغالبون على الأشياء) معنى سيطر قهر، وغلب من سيطر عليه إذا راقبه لو ليس مصغراً كما يتوهم، ولم يأت على هذه الزنة إلا خمسة ألفاظ أربعة من الصفات مهيمن، ومبقر ومسيطر، ومببطر وواحد من الأسماء وهو مخيمر اسم جبل ووقع في شعر امرئ القيس، وقوله: صاعدين فيه يعني أن الظرفية على حقيقتها، وليست في بمعنى على كما في قوله: ﴿لأصلينكم في جذوع النخل﴾ [سورة طه، الآية: ٧١] كما قيل والجار والمجرور متعلقه خاص وهو حال أي صاعدين فيه، وقيل إنه يشير إلى أنه مضمن معنى الصعود، ولا حاجة إليه وقوله إلى كلام الملائكة إشارة إلى تقدير متعلقه، وأنه يتعدى بال كما يتعدى بنفسه لا بفي، ولو جعل منزلاً منزلة اللازم أي يقع منهم الإسماع جاز، وقوله: حتى يعلموا الخ إشارة إلى أن ما ذكر كناية عن علم

تصدق استماعه ﴿أَمْ لَهَ الْبَتَّةُ وَلَكُمْ الْبُتُونُ﴾ فيه تسفيه لهم، وإشعار بأن من هذا رأيه لا يعد من العقلاء فضلاً أن يترقى بروحه إلى عالم الملكوت فيتطلع على الغيوب ﴿أَمْ تَسْتَأْذِنُ آجِراً﴾ على تبليغ الرسالة ﴿فَهُمْ مِنْ مَّعْرَمٍ﴾ من التزام غرم ﴿مُتَّقِلُونَ﴾ محملون الثقل فلذلك زهدوا في اتباعك ﴿أَمْ عِنْدَهُمُ الْآيَةُ﴾ اللوح المحفوظ المثبت فيه المغيبات ﴿فَعَمَّ يَكْتُوبُونَ﴾ منه ﴿أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا﴾ وهو كيدهم في دار الندوة برسول الله ﷺ ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ يحتمل العموم، والخصوص فيكون وضعه موضع الضمير للتسجيل على كفرهم، والدلالة على أنه الموجب للحكم المذكور ﴿هُمُ الْمَكِيدُونَ﴾ هم الذين يحق بهم الكيد أو يعود عليهم، وبال كيدهم، وهو قتلهم يوم بدر، أو المغلوبون في الكيد من كايده فكدته ﴿أَمْ لَمْ يَلَهُ عِزُّ اللَّهِ﴾ يعينهم ويحرسهم من عذابه ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ عن إشراكهم أو شركة ما يشركونه به ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا﴾ قطعة ﴿مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا﴾ من فرط طغيانهم وعنادهم ﴿سَحَابٌ مَّرْكُومٌ﴾ هذا سحب تراكم بعضه على بعض، وهو جواب قولهم فأسقط علينا كسفاً من السماء ﴿فَدَرَّهَمٌ

الكائنات، وقوله: بحجة تفسير لسلطان، وواضحة لمبين على أنه من أبان اللازم، وقوله: تصدق الخ لأنه المراد من الإتيان بها. قوله: (فيه تسفيه لهم الخ) يعني أن هذا هو المقصود منه فالمعنى بل هم سفهاء لصدور مثله عنهم، وقوله: يترقى بروحه الخ إشارة إلى ما للأنبياء عليهم الصلاة والسلام من الاتصال الروحاني الذي سماه الحكماء انسلاخاً وهو إشارة إلى ارتباط الآية بما قبلها من قوله أم لهم سلم الخ، وقوله: من التزام غرم المغرم مصدر ميمي بمعنى الغرم والغرامة، وهو كما قاله الراغب: الضرر المالي من غير جنائية منه تقتضيه فيه مضاف مقدر كما أشار إليه المصنف، وفسر المغرم في الكشف بالتزام الإنسان ما ليس عليه فيكون هذا تفسيراً له من غير تقدير فيه والحق الذي تقتضيه اللغة هو الأول، وقوله: محملون الثقل أي ملزمون بالمغرم الثقيل عليهم لأنه يشبه ما في الذمة بالحمل حتى يقال: أثقله الدين ونحوه، وقوله: فلذلك إشارة إلى السؤال أو المغرم، وقوله: اللوح الخ فسره به لقوله: عندهم، ولو قدر فيه مضاف أي علم الغيب صح، وكيدهم بدار الندوة معلوم من السير، وهذا من الأخبار بالغيب لأن السورة مكية، وقصة دار الندوة وقعت في وقت الهجرة، وكان نزول هذه السورة قبله كما ورد في الأثر. قوله: (يحتمل العموم والخصوص الخ) فإذا أريد الخصوص، وهم كفرة قريش السابق ذكرهم المريدون لكيده كان الظاهر أن يقال فهم المكيدون فأقيم الظاهر مقام المضمّر لما ذكره، وقوله: وبال كيدهم المراد به جزاؤه فلذا قال، وهو قتلهم الخ وقصة بدر في السنة الخامسة عشر من النبوة قيل ولذا وقعت كلمة أم مكررة هنا خمس عشرة مرة للإشارة لما ذكر ومثله لا يستبعد من المعجزات القرآنية وإن كان الانتقال لمثله خفياً ومناسبتة أخفى، وقوله: من كايده فكدته يعني أنه من باب المغالبة، وهو قصد كل غلبته على الآخر في الفعل المقصود لهما فيذكر الثلاثي للدلالة على تلك الغلبة كما بين في الصرف. قوله: (عن إشراكهم) على أن ما مصدرية، وما بعده على أنها موصولة، وقبله مضاف مقدر،

حَتَّىٰ يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ ﴿٤٥﴾ وهو عند النفخة الأولى، وقرئ يلقوا، وقرأ ابن عامر، وعاصم يصعقون على المبني للمفعول من صعقه أو أصعقه ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا ﴿٤٦﴾ أي شيئاً من الإغناء في ردّ العذاب ﴿وَلَا هُمْ يُصْرُونَ ﴿٤٧﴾ يمنعون عن عذاب الله ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ﴿٤٨﴾ يحتمل العموم، والخصوص ﴿عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ ﴿٤٩﴾ أي دون عذاب الآخرة، وهو عذاب القبر، أو المؤاخظة في الدنيا كقتلهم ببدر، والقحط سبع سنين ﴿وَلَيْكِنَّا أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٠﴾ ذلك ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ ﴿٥١﴾ بإمهالهم، وإبقائك في عناء بهم ﴿فَأِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴿٥٢﴾ في حفظنا بحيث نراك، ونكلوك وجمع العين لجمع الضمير، والمبالغة بكثرة أسباب الحفظ ﴿وَسَيَجْزِيكِ يَوْمَئِذٍ الَّذِي أَبْعَدْنَا عَنْكِ النَّارَ ﴿٥٣﴾ من أي مكان قمت، أو من منامك أو إلى الصلاة ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَيَرُكُ ﴿٥٤﴾

والعائد محذوف ولذا أخره، وقوله: قطعة فهو مفرد وقد قرئ في جميع القرآن كسفا، وكسفا جمعاً وإفراداً إلا هنا فإنه على الأفراد وحده، وقوله: تراكم بعضه على بعض يعني ألقى بعضه على بعض للإمطار لا للعذاب وقوله: وهو جواب قولهم فأسقط الخ. حكاية لما قالوه بالمعنى، ولم يقصد لفظ التلاوة حتى يتوهم أن الصواب ما في الكشف من قوله: أو تسقط السماء كما زعمت علينا كسفا فإن ما ذكره المصنف محكي في سورة أخرى عن قوم شعيب لا عن قريش نعم ما في الكشف أولى يعني أنهم لعنادهم بعدما قالوه لو أسقطناها عليهم قالوا: هذا سحاب مركوم ولم يصدقوا بنزول العذاب. قوله: (وهو عند النفخة الأولى) لقوله: ﴿ونفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض﴾ [سورة الزمر، الآية: ٦٨] الخ وما قيل عليه من أن إبدال قوله يوم لا يغني الخ منه الدال على استعمالهم للكيد فيه طمعاً للانتفاع به ياباه لأن النفخة الأولى لم يجر في مدافعتها كيد وحيل ليس بشيء لأنه على نهج قوله:

على لا حب لا يهتدي بمناره

فالمعنى يوم لا يكون لهم كيد، ولا غناء، وهو كثير في القرآن وباب من أبواب البلاغة، والإحسان، وقوله: شيئاً من الإغناء إشارة إلى أنه منصوب على المصدرية. قوله: (وهو عذاب القبر) والبرزخ لأن المراد لهم عذاب مقدم على عذاب الآخرة فهو إما في الدنيا بالقتل أو في البرزخ، وهذا جار على وجهي العموم، والخصوص في الذين ظلموا، ولا وجه لكونه لفاً، ونشراً مرتباً لهما فإنه لا مخصص له، والقحط هو المعروف في قصة الشعب، والصحيفة، وقوله: ذلك أي ما أعد لهم من العذاب المعجل. قوله: (وإبقائك في عناء) أي تعب بهم أي بسببهم ودعوتهم، وقوله: في حفظنا يعني أن العين والجراحة لما كان بهما الحفظ، والحراسة استعيرت لذلك، وللحافظ نفسه كما تسمى الربيبة عيناً وهو استعمال فصيح مشهور، وقوله: بحيث نراك، ونكلوك أي نحفظك، ونحرسك من الكلاء أي الحراسة بيان لعلاقة التجوز، وأنه كما يقال هو مني بمرأى، ومسمع ولما جمعت العين هنا، وأفردت في قصة الكليم احتاج ذلك لنكتة بينوها بعد ذكر أنه جمع هنا لما أضيف لضمير الجمع، ووحد ثمة لإضافته لضمير

فإنَّ العبادة فيه أشق على النفس، وأبعد من الرياء، ولذلك أفرده بالذكر، وقدمه على الفعل ﴿وَأَدْبَرَ النُّجُومَ﴾، وإذا أدبرت النجوم من آخر الليل، وقرئ بالفتح أي في أعقابها إذا غربت أو خفيت عن رسول الله ﷺ: «من قرأ سورة والطور كان حقاً على الله أن يؤمنه من عذابه وأن ينعمه في جنته».

الواحد للمبالغة في الحفظ هنا حتى كان معه جماعة حفظة له بأعينهم لأنَّ المقصود تصبير حبيبه على المكابد، ومشاق التكاليف، والطاعة فناسب الجمع لأنها أفعال كثيرة يحتاج كل منها إلى حارس بل حراس بخلاف ما ذكر هناك من كلاءة موسى عليه الصلاة والسلام، وإليه أشار المصنف بقوله، والمبالغة. قوله: (من أي مكان قمت) هو متعلق بتقوم لا تفسير لحين تقوم فهو على ظاهره من العموم أو مخصوص بالقيام من المنام أو إلى الصلاة، وما ورد في الحديث الصحيح من التسبيح الذي هو كفارة لما في كل مجلس، وهو (سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك)^(١) فهو بيان لما أمر به على العموم، وهو راجع إلى التفسير الأول لا وجه آخر كما توهم. قوله: (فإنَّ العبادة الخ) يحتمل التعليل للتسبيح بخصوصه، ويحتمل أنه تفسير للتسبيح بمطلق العبادة وقوله: أفرده بالذكر إشارة إلى دخوله في عموم ما قبله، وقدمه في قوله من الليل للاعتناء به لما ذكر، وقوله: وإذا أدبرت إشارة إلى أنَّ المراد بإدبارها وقت الإدبار، وهو آخر الليل، وقوله: في أعقابها إشارة إلى أنَّ المفتوح جمع دبر بمعنى عقب، وقوله: إذا غربت إشارة إلى أنَّ المراد بكونها على عقبها بعد ظهورها، وهو إمَّا بغروبها عن الأفق أو بخفائها لكونها تحت شعاع الشمس، والحديث^(٢) المذكور موضوع كما مرَّ مراراً (تمت) السورة بحمد الله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه.

(١) أخرجه الترمذي ٣٤٣٣ وأحمد ٤٩٤/٢ وابن حبان ٥٩٤ كلهم من حديث أبي هريرة.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب صحيح. وصححه الحاكم ٥٣٦/١، ووافقه الذهبي. وله شاهد من حديث جبير بن مطعم أخرجه الطبراني في الكبير ١٥٨٦ والحاكم ٥٣٧/١ وصححه، ووافقه الذهبي.

(٢) هو بعض حديث أبي بن كعب المشهور بالوضع، وقد تقدم.

الفهرس

		تفسیر سورة یس	
٢٩ الآيتان : ٤٨ و ٤٩	٣ الآية : ١
٣٠ الآيتان : ٥٠ و ٥١	٤ الآيات : ٢ - ٤
٣١ الآية : ٥٢	٥ الآيتان : ٥ و ٦
٣٢ الآيات : ٥٣ - ٥٥	٦ الآيتان : ٧ و ٨
٣٣ الآية : ٥٦	٧ الآية : ٩
٣٤ الآيات : ٥٧ - ٥٩	٨ الآيات : ١٠ - ١٣
٣٥ الآيتان : ٦٠ و ٦١	٩ الآية : ١٤
٣٦ الآية : ٦٢	١٠ الآيات : ١٥ - ١٧
٣٧ الآيات : ٦٣ - ٦٦	١١ الآيتان : ١٨ و ١٩
٣٨ الآيتان : ٦٧ و ٦٨	١٣ الآيات : ٢٠ - ٢٢
٣٩ الآية : ٦٩	١٤ الآيات : ٢٣ - ٢٦
٤١ الآيتان : ٧٠ و ٧١	١٥ الآيتان : ٢٧ و ٢٨
٤٢ الآيتان : ٧٢ و ٧٣	١٦ الآيتان : ٢٩ و ٣٠
٤٣ الآيات : ٧٤ - ٧٧	١٧ الآية : ٣١
٤٥ الآية : ٧٨	١٨ الآيتان : ٣٢ و ٣٣
٤٧ الآيتان : ٧٩ و ٨٠	١٩ الآية : ٣٤
٤٨ الآية : ٨١	٢٠ الآية : ٣٥
٤٩ الآيتان : ٨٢ و ٨٣	٢١ الآيتان : ٣٦ و ٣٧
تفسیر سورة الصافات		٢٢ الآية : ٣٨
٥٢ الآيات : ١ - ٣	٢٣ الآية : ٣٩
٥٥ الآيتان : ٤ و ٥	٢٥ الآية : ٤٠
٥٦ الآية : ٦	٢٦ الآية : ٤١
٥٧ الآيتان : ٧ و ٨	٢٧ الآيات : ٤٢ - ٤٤
٦٠ الآيتان : ٩ و ١٠	٢٨ الآيات : ٤٥ - ٤٧

تفسير سورة الزمر			
١٧٤	الآية: ١	١٣٨	الآيتان: ٢١ و ٢٢
١٧٥	الآية: ٢	١٣٩	الآية: ٢٣
١٧٦	الآية: ٣	١٤٠	الآية: ٢٤
١٧٧	الآية: ٤	١٤٣	الآيتان: ٢٥ و ٢٦
١٧٩	الآية: ٥	١٤٤	الآيتان: ٢٧ و ٢٨
١٨١	الآية: ٦	١٤٥	الآية: ٢٩
١٨٣	الآية: ٧	١٤٦	الآيتان: ٣٠ و ٣١
١٨٤	الآية: ٨	١٤٧	الآية: ٣٢
١٨٦	الآية: ٩	١٤٩	الآية: ٣٣
١٨٧	الآية: ١٠	١٥٠	الآية: ٣٤
١٨٨	الآيتان: ١١ و ١٢	١٥١	الآية: ٣٥
١٨٩	الآيتان: ١٣ و ١٤	١٥٣	الآيات: ٣٦ - ٣٨
١٩٠	الآيتان: ١٥ و ١٦	١٥٤	الآية: ٣٩
١٩١	الآيتان: ١٧ و ١٨	١٥٥	الآيتان: ٤٠ و ٤١
١٩٢	الآية: ١٩	١٥٦	الآيتان: ٤٢ - ٤٤
١٩٣	الآيتان: ٢٠ و ٢١	١٥٧	الآيتان: ٤٥ و ٤٦
١٩٤	الآية: ٢٢	١٥٨	الآيتان: ٤٧ و ٤٨
١٩٥	الآية: ٢٣	١٥٩	الآيتان: ٤٩ و ٥٠
١٩٧	الآية: ٢٤	١٦٠	الآيات: ٥١ - ٥٥
١٩٨	الآيات: ٢٥ - ٢٨	١٦١	الآيات: ٥٦ - ٥٨
١٩٩	الآية: ٢٩	١٦٢	الآية: ٥٩
٢٠٠	الآيتان: ٣٠ و ٣١	١٦٣	الآية: ٦٠
٢٠١	الآية: ٣٢	١٦٤	الآيات: ٦١ - ٦٣
٢٠٢	الآية: ٣٣	١٦٥	الآيات: ٦٤ - ٦٦
٢٠٣	الآيتان: ٣٤ و ٣٥	١٦٦	الآيات: ٦٧ - ٦٩
٢٠٤	الآيات: ٣٦ - ٣٨	١٦٧	الآيتان: ٧٠ و ٧١
٢٠٥	الآية: ٣٩	١٦٨	الآيات: ٧٢ - ٧٥
٢٠٦	الآيات: ٤٠ - ٤٢	١٧٠	الآيات: ٧٦ - ٨٠
٢٠٧	الآيتان: ٤٣ و ٤٤	١٧١	الآيات: ٨١ - ٨٥
٢٠٨	الآيتان: ٤٥ و ٤٦	١٧٢	الآيات: ٨٦ - ٨٨

٢٥١	الآية: ١٩	٢٠٩	الآيات: ٤٧ - ٤٩
٢٥٢	الآيتان: ٢٠ و ٢١	٢١٠	الآية: ٥٠
٢٥٣	الآية: ٢٢	٢١١	الآيات: ٥١ - ٥٣
٢٥٤	الآيات: ٢٣ - ٢٦	٢١٤	الآية: ٥٤
٢٥٥	الآية: ٢٧	٢١٥	الآيتان: ٥٥ و ٥٦
٢٥٦	الآية: ٢٨	٢١٧	الآيات: ٥٧ - ٥٩
٢٥٨	الآية: ٢٩	٢١٨	الآية: ٦٠
٢٥٩	الآية: ٣٠	٢١٩	الآيات: ٦١ - ٦٣
٢٦٠	الآية: ٣١	٢٢١	الآية: ٦٤
٢٦١	الآيات: ٣٢ - ٣٤	٢٢٢	الآية: ٦٥
٢٦٢	الآيات: ٣٥ - ٣٧	٢٢٣	الآية: ٦٦
٢٦٤	الآيات: ٣٨ - ٤١	٢٢٤	الآية: ٦٧
٢٦٦	الآية: ٤٢	٢٢٥	الآية: ٦٨
٢٦٧	الآية: ٤٣	٢٢٧	الآيتان: ٦٩ و ٧٠
٢٦٨	الآيات: ٤٤ - ٤٦	٢٢٨	الآية: ٧١
٢٧٠	الآيتان: ٤٧ و ٤٨	٢٢٩	الآية: ٧٢
٢٧١	الآية: ٤٩	٢٣٠	الآية: ٧٣
٢٧٢	الآيات: ٥٠ - ٥٢	٢٣١	الآية: ٧٤
٢٧٣	الآيات: ٥٣ - ٥٥	٢٣٢	الآية: ٧٥
٢٧٤	الآيتان: ٥٦ و ٥٧		
٢٧٥	الآية: ٥٨	تفسير سورة غافر	
٢٧٦	الآية: ٥٩	٢٣٥	الآيات: ١ - ٣
٢٧٧	الآيتان: ٦٠ و ٦١	٢٣٧	الآية: ٤
٢٧٨	الآية: ٦٢	٢٣٨	الآية: ٥
٢٧٩	الآيات: ٦٣ - ٦٥	٢٣٩	الآيتان: ٦ و ٧
٢٨٠	الآيتان: ٦٦ و ٦٧	٢٤٢	الآيات: ٨ - ١٠
٢٨١	الآيات: ٦٨ - ٧١	٢٤٤	الآية: ١١
٢٨٢	الآيات: ٧٢ - ٧٤	٢٤٦	الآية: ١٢
٢٨٣	الآية: ٧٥	٢٤٧	الآيات: ١٣ - ١٥
٢٨٤	الآيتان: ٧٦ و ٧٧	٢٤٩	الآيتان: ١٦ و ١٧
٢٨٥	الآيتان: ٧٨ و ٧٩	٢٥٠	الآية: ١٨

٣١٨	الآيات: ٤٢ - ٤٤	٢٨٦	الآية: ٨٠
٣٢٠	الآيتان: ٤٥ و ٤٦	٢٨٧	الآيتان: ٨١ و ٨٢
٣٢١	الآية: ٤٧	٢٨٨	الآية: ٨٣
٣٢٢	الآيتان: ٤٨ و ٤٩	٢٨٩	الآيتان: ٨٤ و ٨٥
٣٢٣	الآيتان: ٥٠ و ٥١		
٣٢٥	الآيتان: ٥٢ و ٥٣		
٣٢٧	الآية: ٥٤		
	تفسير سورة الشورى		
٣٢٩	الآيات: ١ - ٣	٢٩٠	الآيات: ١ - ٣
٣٣١	الآيتان: ٤ و ٥	٢٩١	الآيتان: ٤ و ٥
٣٣٣	الآيتان: ٦ و ٧	٢٩٢	الآية: ٦
٣٣٥	الآيتان: ٨ و ٩	٢٩٣	الآية: ٧
٣٣٦	الآيتان: ١٠ و ١١	٢٩٤	الآيتان: ٨ و ٩
٣٣٨	الآيتان: ١٢ و ١٣	٢٩٥	الآية: ١٠
٣٤٠	الآية: ١٤	٢٩٧	الآية: ١١
٣٤١	الآية: ١٥	٣٠٠	الآية: ١٢
٣٤٢	الآية: ١٦	٣٠١	الآية: ١٣
٣٤٣	الآيتان: ١٧ و ١٨	٣٠٢	الآية: ١٤
٣٤٤	الآية: ١٩	٣٠٣	الآية: ١٥
٣٤٥	الآيتان: ٢٠ و ٢١	٣٠٤	الآية: ١٦
٣٤٦	الآية: ٢٢	٣٠٥	الآية: ١٧
٣٤٧	الآية: ٢٣	٣٠٦	الآيات: ١٨ - ٢٠
٣٤٩	الآية: ٢٤	٣٠٧	الآية: ٢١
٣٥١	الآيتان: ٢٥ و ٢٦	٣٠٨	الآية: ٢٢
٣٥٣	الآية: ٢٧	٣٠٩	الآيتان: ٢٣ و ٢٤
٣٥٤	الآيتان: ٢٨ و ٢٩	٣١٠	الآيتان: ٢٥ و ٢٦
٣٥٥	الآية: ٣٠	٣١١	الآيتان: ٢٧ و ٢٨
٣٥٦	الآيات: ٣١ - ٣٣	٣١٢	الآيتان: ٢٩ و ٣٠
٣٥٧	الآيتان: ٣٤ و ٣٥	٣١٣	الآيتان: ٣١ و ٣٢
٣٥٩	الآيتان: ٣٦ و ٣٧	٣١٤	الآيتان: ٣٣ و ٣٤
		٣١٥	الآيات: ٣٥ - ٣٧
		٣١٦	الآيتان: ٣٨ و ٣٩
		٣١٧	الآيتان: ٤٠ و ٤١

٣٩٤	الآيات: ٤٢ - ٤٧	٣٦٠	الآيتان: ٣٨ و ٣٩
٣٩٥	الآيتان: ٤٨ و ٤٩	٣٦١	الآية: ٤٠
٣٩٦	الآيتان: ٥٠ و ٥١	٣٦٢	الآيات: ٤١ - ٤٥
٣٩٧	الآية: ٥٢	٣٦٣	الآيات: ٤٦ - ٤٨
٣٩٨	الآية: ٥٣	٣٦٥	الآيتان: ٤٩ و ٥٠
٣٩٩	الآيات: ٥٤ - ٥٦	٣٦٦	الآية: ٥١
٤٠٠	الآية: ٥٧	٣٦٩	الآية: ٥٢
٤٠١	الآية: ٥٨	٣٧٠	الآية: ٥٣
٤٠٢	الآيتان: ٥٩ و ٦٠		
٤٠٣	الآية: ٦١		

تفسير سورة الزخرف

٤٠٤	الآيات: ٦٢ - ٦٤	٣٧١	الآيات: ١ - ٣
٤٠٥	الآيات: ٦٥ - ٦٩	٣٧٢	الآية: ٤
٤٠٦	الآيات: ٧٠ - ٧٢	٣٧٣	الآية: ٥
٤٠٧	الآيتان: ٧٣ و ٧٤	٣٧٤	الآيتان: ٦ و ٧
٤٠٨	الآيات: ٧٥ - ٧٧	٣٧٥	الآيتان: ٨ و ٩
٤٠٩	الآيات: ٧٨ - ٨٠	٣٧٦	الآيات: ١٠ - ١٢
٤١٠	الآية: ٨١	٣٧٧	الآية: ١٣
٤١٢	الآيات: ٨٢ - ٨٤	٣٧٨	الآية: ١٤
٤١٣	الآيتان: ٨٥ و ٨٦	٣٧٩	الآية: ١٥
٤١٤	الآيتان: ٨٧ و ٨٨	٣٨٠	الآيتان: ١٦ و ١٧
٤١٥	الآية: ٨٩	٣٨١	الآيتان: ١٨ و ١٩
		٣٨٢	الآية: ٢٠
		٣٨٤	الآيات: ٢١ - ٢٦
		٣٨٥	الآيتان: ٢٧ و ٢٨
		٣٨٦	الآية: ٢٩
		٣٨٧	الآيات: ٣٠ - ٣٢
		٣٨٩	الآيتان: ٣٣ و ٣٤
		٣٩٠	الآيتان: ٣٥ و ٣٦
		٣٩١	الآية: ٣٧
		٣٩٢	الآيتان: ٣٨ و ٣٩
		٣٩٣	الآيتان: ٤٠ و ٤١

تفسير سورة الدخان

٤١٧	الآيات: ١ - ٣		
٤١٨	الآية: ٤		
٤١٩	الآية: ٥		
٤٢٠	الآية: ٦		
٤٢١	الآية: ٧		
٤٢٢	الآيات: ٨ - ١٠		
٤٢٤	الآيات: ١١ - ١٥		
٤٢٥	الآية: ١٦		

٤٥٦	الآية: ٣٣	٤٢٦	الآيتان: ١٧ و ١٨
٤٥٧	الآيتان: ٣٤ و ٣٥	٤٢٧	الآيات: ١٩ - ٢١
٤٥٨	الآيتان: ٣٦ و ٣٧	٤٢٨	الآيات: ٢٢ - ٢٨
تفسير سورة الأحقاف		٤٢٩	الآيات: ٢٩ - ٣١
٤٥٩	الآيات: ١ - ٤	٤٣٠	الآيتان: ٣٢ و ٣٣
٤٦١	الآية: ٥	٤٣١	الآيات: ٣٤ - ٣٦
٤٦٢	الآيتان: ٦ و ٧	٤٣٢	الآية: ٣٧
٤٦٣	الآية: ٨	٤٣٣	الآيات: ٣٨ - ٤١
٤٦٤	الآية: ٩	٤٣٤	الآيات: ٤٢ - ٤٥
٤٦٥	الآية: ١٠	٤٣٥	الآيات: ٤٦ - ٤٨
٤٦٦	الآية: ١١	٤٣٦	الآيات: ٤٩ - ٥٢
٤٦٧	الآية: ١٢	٤٣٧	الآيات: ٥٣ - ٥٦
٤٦٨	الآيات: ١٣ - ١٥	٤٣٨	الآيتان: ٥٧ و ٥٨
٤٧١	الآيتان: ١٦ و ١٧	٤٣٩	الآية: ٥٩
٤٧٢	الآية: ١٨	تفسير سورة الجاثية	
٤٧٣	الآيتان: ١٩ و ٢٠	٤٤٠	الآيات: ١ - ٣
٤٧٤	الآية: ٢١	٤٤١	الآيتان: ٤ و ٥
٤٧٦	الآيات: ٢٢ - ٢٤	٤٤٢	الآية: ٦
٤٧٧	الآية: ٢٥	٤٤٣	الآيتان: ٧ و ٨
٤٧٨	الآية: ٢٦	٤٤٤	الآيتان: ٩ و ١٠
٤٧٩	الآيتان: ٢٧ و ٢٨	٤٤٥	الآيات: ١١ - ١٣
٤٨٠	الآية: ٢٩	٤٤٦	الآية: ١٤
٤٨١	الآيتان: ٣٠ و ٣١	٤٤٧	الآيات: ١٥ - ١٧
٤٨٢	الآيات: ٣٢ - ٣٤	٤٤٨	الآيات: ١٨ - ٢١
٤٨٣	الآية: ٣٥	٤٥٠	الآية: ٢٢
تفسير سورة محمد ﷺ		٤٥١	الآيتان: ٢٣ و ٢٤
٤٨٦	الآية: ١	٤٥٢	الآية: ٢٥
٤٨٧	الآية: ٢	٤٥٣	الآيات: ٢٦ - ٢٨
٤٨٨	الآية: ٣	٤٥٤	الآيتان: ٢٩ و ٣٠
٤٨٩	الآية: ٤	٤٥٥	الآيتان: ٣١ و ٣٢

٥٢٨ الآية: ١٩	٤٩١ الآية١٦ان: ٥ و ٦
٥٢٩ الآية١٦ان: ٢٠ و ٢١	٤٩٢ الآية١٦ان: ٧ و ٨
٥٣٠ الآية١٦ان: ٢٢ و ٢٣	٤٩٣ الآية١٦ان: ٩ و ١٠
٥٣١ الآية: ٢٤	٤٩٤ الآيات: ١١ - ١٤
٥٣٢ الآية: ٢٥	٤٩٥ الآية: ١٥
٥٣٦ الآية: ٢٦	٤٩٨ الآية١٦ان: ١٦ و ١٧
٥٣٧ الآية: ٢٧	٤٩٩ الآية١٦ان: ١٨ و ١٩
٥٣٩ الآية: ٢٨	٥٠٠ الآية: ٢٠
٥٤٠ الآية: ٢٩	٥٠١ الآية: ٢١

تفسير سورة الحجرات

٥٤٣ الآية: ١	٥٠٢ الآيات: ٢٢ - ٢٤
٥٤٤ الآية: ٢	٥٠٣ الآية: ٢٥
٥٤٦ الآية: ٣	٥٠٤ الآية: ٢٦
٥٤٨ الآية: ٤	٥٠٥ الآيات: ٢٧ - ٣٠
٥٥٠ الآية: ٥	٥٠٦ الآية١٦ان: ٣١ و ٣٢
٥٥٢ الآية: ٦	٥٠٧ الآيات: ٣٣ - ٣٥
٥٥٣ الآية: ٧	٥٠٨ الآية: ٣٦
٥٥٤ الآية: ٨	٥٠٩ الآية١٦ان: ٣٧ و ٣٨

تفسير سورة الفتح

٥٥٥ الآية: ٩	٥١١ الآية: ١
٥٥٦ الآية: ١٠	٥١٥ الآية: ٢
٥٥٧ الآية: ١١	٥١٧ الآية١٦ان: ٣ و ٤
٥٦١ الآية: ١٢	٥١٨ الآية: ٥
٥٦٣ الآية: ١٣	٥١٩ الآية: ٦
٥٦٥ الآية: ١٤	٥٢٠ الآيات: ٧ - ٩
٥٦٦ الآية: ١٥	٥٢١ الآية: ١٠
٥٦٧ الآية١٦ان: ١٦ و ١٧	٥٢٢ الآية: ١١
٥٦٨ الآية: ١٨	٥٢٣ الآية١٦ان: ١٢ و ١٣

تفسير سورة ق

٥٦٩ الآية١٦ان: ١ و ٢	٥٢٤ الآية١٦ان: ١٤ و ١٥
٥٧٠ الآية١٦ان: ٣ و ٤	٥٢٦ الآية: ١٦
		٥٢٧ الآية١٦ان: ١٧ و ١٨

٥٩٤	الآيات : ١٨ - ٢٢	٥٧١	الآيات : ٥ - ٧
٥٩٥	الآيات : ٢٣ - ٢٥	٥٧٢	الآيات : ٨ - ١١
٥٩٦	الآيات : ٢٦ - ٢٩	٥٧٣	الآيات : ١٢ - ١٥
٥٩٧	الآيتان : ٣٠ - ٣٨	٥٧٤	الآية : ١٦
٥٩٨	الآيات : ٣٩ - ٤٠	٥٧٥	الآية : ١٧
٥٩٩	الآيات : ٤١ - ٤٧	٥٧٦	الآيتان : ١٨ و ١٩
٦٠٠	الآيات : ٤٨ - ٥١	٥٧٧	الآيتان : ٢٠ و ٢١
٦٠٣	الآيات : ٥٢ - ٥٦	٥٧٨	الآية : ٢٢
٦٠٤	الآية : ٦٠	٥٧٩	الآيتان : ٢٣ و ٢٤

تفسير سورة والطور

٦٠٥	الآيات : ١ - ٣
٦٠٦	الآيات : ٤ - ٦
٦٠٧	الآيات : ٧ - ١٥
٦٠٨	الآيات : ١٦ - ١٩
٦٠٩	الآيتان : ٢٠ و ٢١
٦١١	الآيتان : ٢٢ و ٢٣
٦١٢	الآيات : ٢٤ - ٢٧
٦١٣	الآيات : ٢٨ - ٣٠
٦١٤	الآيات : ٣١ - ٣٣
٦١٥	الآيتان : ٣٤ و ٣٥
٦١٦	الآيات : ٣٦ - ٣٨
٦١٧	الآيات : ٣٩ - ٤٤
٦١٨	الآيات : ٤٥ - ٤٩

٥٧١	الآيات : ٥ - ٧
٥٧٢	الآيات : ٨ - ١١
٥٧٣	الآيات : ١٢ - ١٥
٥٧٤	الآية : ١٦
٥٧٥	الآية : ١٧
٥٧٦	الآيتان : ١٨ و ١٩
٥٧٧	الآيتان : ٢٠ و ٢١
٥٧٨	الآية : ٢٢
٥٧٩	الآيتان : ٢٣ و ٢٤
٥٨٠	الآيات : ٢٥ - ٢٧
٥٨١	الآيات : ٢٨ - ٣٠
٥٨٣	الآية : ٣١
٥٨٤	الآيات : ٣٢ - ٣٤
٥٨٥	الآيتان : ٣٥ و ٣٦
٥٨٦	الآيات : ٣٧ - ٣٩
٥٨٧	الآيتان : ٤٠ و ٤١
٥٨٨	الآيات : ٤٢ - ٤٥

تفسير سورة الذاريات

٥٨٩	الآيات : ١ - ٤
٥٩٠	الآيات : ٥ - ٧
٥٩١	الآيتان : ٨ و ٩
٥٩٢	الآيات : ١٠ - ١٣
٥٩٣	الآيات : ١٤ - ١٧

